

فريد الزمان

علامة العصر عصام الدينك علم معابدن تصنيف واليه
الديكي شرح التلخيص اطول اسميله مسمى
اولان كتابك طبع وتميلني حاوي
نسخه سيدر

(* فهرست اطول الجلد الاول *)

٠٧	اما بعد	٠٠	الجاهل
١٣	وسميته تلخيص المفتاح	٥٨	فان كان خالي الذهن
١٤	مقدمة	٥٨	وان كان مترددا
١٥	الفصاحة	٥٩	وان كان تنكرا
١٦	والبلاغة	٦٢	ويسمى الضرب الاول ابتدائيا
١٧	فالتنافر	٦٣	فيجعل غير السائل كالسائل
١٩	والغرابية	٦٤	وغير المنكر كالمنكر
٢٠	والمخالفة	٦٥	والممنكر كغير المنكر
٢٠	قبل ومن الكراهة في السمع	٦٩	ثم الاستناد منه حقيقة عقلية
٢٢	وفي الكلام خلوصه	٧٢	ومنه مجازات
٢٤	اما في النظم	٧٥	وقولنا بتأول
٢٥	واما في الالتغال	٧٧	واقسامه اربعة
٢٧	قيل ومن كثرة التكرار	٧٨	ولا بد له من قرينة لتطيقه كإمر
٢٨	وفي المتكلم ملكة يقتدر بها	٠٠	او معنوية
٣٠	والبلاغة في الكلام	٧٩	وصدوره من الموعد
٣٢	وارتفاع شأن الكلام	٨٠	وانكره السكاكي
٣٣	فقتضى الحال	٨٣	احوال المسند اليه
٣٤	فالبلاغة راجعة الى اللفظ	٨٣	اما حذفه فللاحتراز عن العبث
٣٥	وايها طرفان اعلى	٨٤	او اختبار تاييه السامع
٣٦	واسفل	٨٥	او عكسه
٣٧	وان البلاغة مرجمها الى	٨٦	واما ذكره فلكونه الخ
٠٠	الاحتراز	٨٧	واما تعريفه فبالاضمار
٣٧	وما يحترز به عن الاول	٨٩	واصل الخطاب
٣٨	وما يحترز به عن التعقيد	٨٩	وبالعلمية
٣٨	انفن الاول علم المعاني	٩٣	وبالموصولة
٤٢	ويحصر في ثمانية ابواب	٩٤	او تاييه المخاطب على خطأ
٤٤	والخبر لا بد له من مسند اليه	٩٥	او الايمان الى وجه
٠٠	ومسند	٩٦	او شان غيره
٤٤	وكل من الاستناد والتعلق	٩٦	وبالاشارة
٠٠	اما بقصر	٩٧	او التعريض بعبارة السامع
٤٥	والكلام البالغ اما زائد	٩٧	او بيان حاله
٤٦	تنبيه	٩٨	او تحقير ديارقرب
٤٦	صدق الخبر مطابقة للواقع	٩٨	او تعظيم بانبعث
٤٨	وقيل مطابقة لاعتقاد الخبر	٩٨	او التنبية عند تعقيب المشار
٥٢	احوال الاستناد الخبري	٠٠	اليه
٥٦	وقد ينزل العالم بهما منزلة	٩٩	وباللام للاشارة

١٠٠	أوال نفس الحقيقة	١٠٠	التفاتا
١٠١	وقد يأتي الواحد	١٥٤	والمشهور ان الالتفات هو
١٠٢	وقد يفيد الاستغراق	١٥٧	التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة
١٠٣	واستغراق المفرد اشمل	١٥٨	بعد التعبير عنه باخر منها
١٠٧	والاضافة	١٥٩	وقد يختص موافقه بلطائفه
١٠٨	واما تنكيره فللافراد	١٥٩	ومن خلاف المقتضي تأتي مخاطب
١٠٩	ومن تنكير غيره	١٦٠	بغير ما يتقرب
١١٠	واما وصفه فلكونه ميباله	١٦١	او السائل بغير ما يتطلب
١١٥	واما توكيده فلما قرر	١٦٤	ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي
١١٨	واما بانه فلا يضاحه	١٦٧	ومنه القلب
١٢٠	واما الا يزال منه فلزيادة التقرير	١٦٨	احوال المسند اما تركه فلما مر
١٢٣	واما العطف فبتفصيل المسند اليه	١٦٨	ولا بد من قرينة
١٢٦	واما الفصل فللتخصيص بالمسند	١٧٠	واما ذكره فلما مر
١٢٧	واما تقديمه فلكون ذكره اهم	١٧٢	واما افراده فلكونه غير سبب
١٢٨	واما تمكن الخبر	١٧٠	واما كونه فعلا فلا تخصيص به احد
١٢٩	واما تعجيل المسرة	١٧٢	الازمنة الثلاثة
١٢٩	واما لا بهام انه لا يزول عن المخاطر	١٧٣	واما كونه اسما فلا فائدة عد مها
١٣٦	وقد يأتي لتقدير الحكم	١٧٣	واما تقييد الفعل بمفعول ونحوه
١٣٧	وان بني الفعل على منكر	١٧٤	واما تركه فلما نفع منهما
١٣٨	ووافقه السكاكي	١٧٤	واما تقييده بان شرط
١٣٨	واستثنى المنكر	١٧٧	ولهذا انكرت
١٣٩	ثم قال وشرطه ان لا يمنع	١٧٨	او تتريله
١٣٩	من التخصيص مانع	١٧٨	او التوبيخ
١٣٩	وان قد صرح الائمة بتخصيصه	١٧٩	او تغليب غير النصف به على
١٤٢	ومما ترى تقديمه كاللازم	١٨٢	النصف
١٤٣	قيل وقد يقدم	١٨٣	ولا يخالف ذلك لفظا الانكسار
١٤٣	وذلك لانه يلزم ترتيبه على	١٨٣	كابر از غير الحاصل
١٤٤	التأسيس	١٨٣	او اتفاق
١٤٤	بحيث كامة كل	١٨٣	او للتعريض
١٤٨	واما ما خيبره فلاقتضاء المقام	١٨٥	ولوللشرط في الماضي
١٤٩	وقد يخرج الكلام على خلافه	١٨٨	لقصد الاستقرار
١٥١	وقد يعكس فان كان اسم اشارة	١٩٠	او لاستحضار الصورة
١٥١	فلا كمال الغاية	١٩٠	واما تنكيره فلا رادة عدم الحاضر
١٥١	او انه حكم بالسامع	١٩١	والمهد
١٥٢	او ادخال الزوع في ضمير السامع	١٩١	او للتخمين
١٥٢	او الاستعاضاف	١٩١	او للتحقير
١٥٣	واسمى هذا النقل عن علماء المعاني	١٩١	واما تخصيصه بالاضافة
			او الوصف فلكون الفائدة اتم

١٩٢	واما تركد فظا هر مما سبقه	٢٢٣	وفي الباقية النص على المثبت فقط
١٩٢	واما تعريفه فلا فائدة السامع حكما	٢٢٦	وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول
١٩٦	واما كونه جملة فالتقوى	٢٧٨	وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم
١٩٧	اول كونه سببا كما مر	٢٩٢	ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر كما
١٩٨	واما تأخير فلان ذكر المسند اليه اهم		يقع بين الفعل والفاعل
١٩٨	واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه	٢٣١	الانشاء ان كان طلبيا استدعى مطلوبا
١٩٩	او التنبيه	٢٣٢	وانواعه كثيرة ومنها التثني وقد يتنى
٢٠٠	او التفاضل او التشويق		بهل
٢٠٠	تنبيه	٢٣٣	والتخصيص
٢٠١	احوال متعلقات الفعل	٢٣٣	وقد يتنى بلعل
٢٠٢	وهو ضربان	٢٣٤	ومنها الاستفهام
٢٠٥	ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام	٢٣٥	فالهمزة لطلب التصديق او التصور
٢٠٦	واما الدفع توهم اراحتهم للراد	٢٣٧	وهل لطلب التصديق بحيث
٢٠٧	واما التعميم مع الاختصار	٢٣٩	وهي قسمان بسيطة الخ ومركبة الخ
٢٠٨	واما الجرد الاختصار	٢٤١	وقال السكاكي يسئل بما عن الجنس
٢٠٨	واما الاستهجان ذكره	٢٤١	او عن الوصف
٢٠٨	واما النكتة اخرى	٢٤١	وعن عن الجنس ذوى العلم
٢١١	وتقديم بعض معمولاته على بعض	٢٤١	وباسم العدد
٢١٣	القصر حقيقى وغير حقيقى	٢٤٢	وتكيف عن الحال وبيان عن المكان الخ
٢١٤	وكل منهما نوعان	٢٤٢	ثم ان هذه الكلمات كثير ما تستعمل في
٢١٥	وقد يقصده المبالغة		غير الاستفهام
٢١٧	وشرط قصر الموصوف على	٢٤٥	والانكار الفعل صورة اخرى
	الصفة	٢٤٦	والانكار اما للتوبيخ
٢١٨	وللقصر طرق منها العطف	٢٤٦	او للتكذيب
٢١٩	ومنها التثني والاستثناء	٢٤٦	ومنها الامر
٢١٩	ومنها التثنية	٢٤٩	ومنها النهى
٢٢٢	ومنها التقديم	٢٤٩	وقد يسئل في طلب غير الف
٢٢٢	وهذه الطرق تختلف من وجوه	٢٥٠	وهذه الاربعة تجوز تقدير الشرط بعدها
٢٢٣	والاصل في الاول النص على المثبت	٢٥١	ومنها العرض
	والنفي	٢٥٢	ومنها النداء

فريد الزمان
علامة العصر عصام الدينك علم معالبدن تصنيف واليف
ايلديكي شرح التلخيص اطول اسميله مسمى
اولان كتابك طبع وتميلنى حاوى
نسخه سيدر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على كل حال * كما يستوعب من ايا الافضال * ويستجلب خواص الاقبال * ويتسبب
بالافتتاح به ختم كل امر ذي بال * والشكر لمنشى النعم المنزه عن المثال * على حسب
ما يقتضيه شواهد النوال * والصلوة والالام على من يده مفتاح الجنان ومصباح الجنان *
وكشف طرق الحق باوضح بيان * المسن الذي بلسانه تلخيص خبر الاديان * وبيناه ابضاح
افضل ملل الانسان * محمد المبعوث من اشرف قبائل بني عدنان * وعلى آله واصحابه الذين
كان الدنيا عندهم اخصر من كل مختصر * وكانوا ما كانوا فيها غرباء بل كانت مختصر *
فوصلوا بالفصل عن لذاتهم الى عيشة ابدية اطيب * وفازوا الكمال الانقطاع عنها بكمال الاتصال
الى حياة سرمدية اعذب * اللهم اجعل اوجز صلاة عليهم اطول من كل مطنب * واجعلهم
في قلوب المؤمنين محبوبين لا يساوى حبه حب كل احب * (وبعد) فيقول المفتقر الى الله الغني
* ابراهيم بن محمد بن عرشاه الاسفرائيني * ان افضل ما ينسك به في تحصيل الكمال * واصل
ما توسل به الى نيل خير الآمال * واعزم ما يقتضيه به للترقي الى ذروة الجلال * قول على آل النبي
خيرال * لا تنظر الى من قال * وانظر الى ما قال * وكيف لا وهو قاطع ربة التقليد * الذي
ابتلى صاحبه باصديق عبيد * وبعد عن الحق الصريح غاية التبديد * ولولا التقليد لما
حرم عن معرفة الحق واحد من الجاهلين * ولما سمع منهم ما سمعنا بهذا في آيات الاولين
* من شاء ربه ان يكون العالم المتفن * وفقه بفتحه الحكمة ضالفة المؤمن * وجعله ملغز ما
ان يأخذ ما صفا ويدع ما كدر * ولا يفرق في مقام الانتفاع بين البحر والجدول والنهر *
وعرفه ان الخطأ من لوازم البشر * وانه لا يكون بغير الوحي في مقعد محض الصدق
ومستقر * ولا اظنك مرتابا في الصبح ان كنت بصيرا * عارفا بكرمه لو كان من عند غير الله
لوجدوا فيه اختلافا كثيرا * الحمد لله الذي هدانا لهذا في عنفوان اوائ حتى مارضيت
بالتقليد احدا * وما قنعت الا بالتحقيق * نعمدا * الى ان جنيت من هذه الجنة ما جنيت * فلم يجمع
كثير منه في شرح النخيص هذا سمعت * وواوضح تقريرا واملح تحريرا مليت * ولست اذكر
مناجج الحق بعين التحقيق اهديت * ولم اخف ان اشرح كتابا قد صرفت غاية جهدي
في شرح كل باب فيه من الابواب * بجم غفير من حقول اصحاب العقول * وقوم عظم

من عظماء ارباب الالباب * سيما العالم الرباني * استاذ الفضلاء العلامة التفنازاني * والمحقق
الحقاني * قدوة العلماء الشريف الجرجاني * روح الله روحهما * ورزقنا غيرة وهما وصبوحهما
* كيف وقبض الصمد * لا يحيط به قبض احد * وليس له حد * ولا يعرف له امد * ولذلك
تري معي من بعد هم من مواهبه في هذا الكتاب ما يكاد يتخير فيه نواظر بصائر ارباب
الذكاء * حيث زاد اى زيادة على ما امتلاء به انهار المتأخرين واجلة القدماء * فناء
بحمد الله تعالى عقدا مشغلا * على فراث اللآلى * لكل لفظ منه لفظ درر المعاني العوالي
* في ارادات اذهان اذكى الفضلاء الاعالى * وفي كل حرف منه للقلب العالى * فرح
في اصطياد اصناف المعالى * وكل نقطة منه نقطة نفيسة لارباب الهمم العوالي * ظواهره
مظاهر ازهار التحقيق * وبواطنه موطن انوار التدقيق * فلا غرو ان تجهد
في اكتسابها بفكر عميق * بانظر الى قلة بضاعتى * وتصور باعنى * لا تكن مستعبدا
لهذا النشو والنماء * فلذلك فضل الله يؤتيه من يشاء * فسأل من الله ان يجعله معينا
للطلبية في فهم دقائق كتابه * وظهيرا للاجتهاد في علم حقائق خطابه وذخرا لهذا
العاجز الذليل * يوم لا ينفع مال ولا بنون * وعلا مبرورا له اجر غير ممنون * انه المنعم لكافة
البرايا بعامة العطايا * وخاصة الصفايا (قال) المصنف رحمه الله (بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله) الحمد هو الثناء على الجميل الصادر بالاختيار على ماله الاشتهار * او الصادر
عن المختار نعمة كانت او غيرها والشكر هو الاتيان بما يفيد التعظيم على النعمة سواء كان ثناء
او غيره فبينهما عموم من وجه حيث يجتمعان في ثناء للنعمة ويقارن الاول الثانى في ثناء على
الفضيلة ويقارنه الثانى فيما سوى الثناء مما يفعل بالاركان والجنان * لافادة التعظيم
للبنان * اذا تمهد هذا فنقول افتتح كتابه هذا بالاسئلة التى الافتتاح بها اجل افتتاح
باسم الله المتعالى * ثم بالحمد البالغ اعلى درجات الكمال * من القول الدال على انه تعالى
مالك لجميع المحامد بالاستقلال * فحمد غيره كالعارية على نحو وجوبه من الفضائل
والافضال * اذا نكل منه واليه * واسم غيره الامظهرية لما بين يديه * اقتداء بالكلام المجيد
للعلام المجيد * وهو باعما جاء به السنة المشهورة لتاركهما من الوعيد * واداء لخلق شئ من النعم
التي يذكرها هذا المختصر استبقاء للعتيد * واستبقاء للبريد * واختار قوله الحمد لله موافقا
للنزل على قوله الشكر لله رب الناس تحسبنا لبيان بديع الاقتباس * وتبيننا
لاختصاصهما * اذا خصص الحمد لاختصاص موجب يوجب اختصاص الشكر من غير
الانعكاس * واختاره على المدح تبيينا على انه تعالى هو الفاعل المختار على ما عليه ارباب
الملل الاخبار * ولا يشك الحمد على صفاته تعالى لانها مستندة الى المختار * وان است بالاختيار *
او منزلة منزلة الاختيارى * لاستقلال الذات فيها من غير مدخلية شئ من الاغيار
* ونصب الكتابة علامة على افتتاحه باقية على مديد من صفحة الدهر الغير المتناهي
* اذا التين باسم الله * والافتتاح بحمده اجل منقبة بها الرجل يباهى * وباجلة ائمة الدين *
واليقين يضاهى * ومع كون تلك الكتابة تلك العلامة على الحمد المجيد * شكر عظيم لا يخفى
على شاكر رشيد * لانه فعل ينبي عن تعظيم النعم * وتمجيد الكرم الملهم * وجعلهما
جرا من الكتاب الذى هو عبارات المفيدة للمقاصد المكتوبة بين الدفتين على ما هو
المختار او هو نقوش الكتابة على احتمال ما اتقنا بالاقضاء بالكلام * واعلم للذكي الفهيم
* ان الحمد والاسئلة ايضا كسائر ما بين الدفتين * في ايجاب الحمد فيعجز كل ذى منة
عن اداء محامده بل شمة ولا يريك في ما الغيت مما القيت عليك انه مبنى على جعل اللام

يعنى المشهور ان الجميل الاختيارى
هو الصادر بالاختيار وقال بعض
المتأخرين معناه الصادر عن
المختار وان لم يكن مختارا فليس
بلا

في الجدل الاستغراق وقد جعله العلامة الزمخشري علامة تعريف الجنس ولا يوثق به لانه صرح بان في هذا النظم دلالة على اختصاص الحمد به تعالى فهو لا يتحاشى عن افادة الاختصاص وان يتحاشى فيناء على قاعدة الاعتزال من ان العباد هم الخالقون لافعالهم فالحمد على افعالهم ليس حمدا له تعالى ونحن معاشر اهل السنة ونخالفهم بناء على ان لا مثر الا الله فالحمد ترجع اليه ولا تتعلق في الحقيقة بما سواه على انه قيل انما جعل التعريف للجنس دون الاستغراق من موجبات القرائن كما يستحق في بحث التعريف للجنس دون الاستغراق اما لبيان ان مدلول اللام هو الجنس والاستغراق من موجبات القرائن كما يستحق في بحث التعريف واما لاختبار اثبات اختصاص الافراد بجعل اختصاص الجنس كناية عنه لانه ابلغ * وما قدمناه لك من ان جملة الحمد قول دال على ما لكتبه تعالى بجميع المحامد لا ينافي سلوك طريق الكناية وليس بالصرح في اختيار التصريح (والله) كالرجح مختص بواجب الوجود لم يطلقا على غيره فيما بين المتدينين وغيرهم الا ان الله اسم هو قسم من العلم والرحن صفة وقد اشتهر الذات في ضمن اسم الله بالانصاف بجميع صفات الكمال * كالحاتم بالجود في ضمن هذا الاسم فهو يدل على جميع الصفات على سبيل الاجمال * في ذكره للعمدة من يد الاكمال * فلهذا اخبر من بين الاسماء الحسنى المأثورة فان شيئا منها لا دلالة له عليه والمتصف بجميع صفات الكمال * وما له من النظائر والامثال * كالكمال من كل وجه ليست من الاسماء المأثورة على انه لو قيل الحمد الخالق او الرازق او غير ذلك لا وهم ان عليه ثبوت جميع المحامد هي الصفة المخصوصة قال الشارح المحقق (قال) الحمد لله تنبيهها على الاستحقاق الذاتي اي الاستحقاق الغير المختص بوصف دون وصف ثم تعرض الانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيهها على تحقق الاستحقاقين وفيه نظر لان التنبيه على الاستحقاق الذاتي لا يحصل بتعلق الحمد باسم العلم لانه لا يدل على عليه الوصف ولو سلم فاستحقاق جميع المحامد واختصاص جنس الحمد به لا يكون باعتبار كل وصف حتى لا يختص الاستحقاق بوصف دون وصف بل ذلك الاستحقاق بالنظر الى جميع الاوصاف وانما الاستحقاق الذاتي لثبوت جنس الحمد قائم ثابت بالنظر الى اي وصف كان على ان تعليق الحمد بلفظ الله لو افاد الاستحقاق الذاتي انما يفيد لان كل وصف له بوجوب استحقاق الحمد فيفيد الاستحقاق الوصفي ايضا فلا يستدعي التنبيه عليه ذكر الوصف الخاص * وايضا ليس تعليق الحمد بالذات كتعليقه بالانعام على ما يدل عليه كلامه * فان العلية المستفادة من التعليق باسم الذات هو علية الوصف لثبوت الحمد لله والعية المستفادة من التعليق بالانعام علية الانعام لانشاء الحمد اذ لو كان علة لثبوت الحمد له تعالى لكان المعنى ان جميع المحامد ثابتة لله تعالى لاجل الانعام ولا يخفى عدم صحته وتحقق ذلك ان العلل المذكورة بعد الانشاءات قد تكون علة الانشاء وقد تكون علة لا تتعلق به الانشاء فعلى الاول انشاء معلل وعلى الثاني انشاء معلل وعلى الاول قوله على ما انعم من جملة المحمودية وعلى الثاني خارج عنه محمود عليه وبهذا يظهر انه لا تنافي بين جعل الانعام علة للحمد وجعله غير مختص بوصف دون وصف فتقول تعرض للانعام لان الداعي الى الحمد تأليف هذا المختصر الذي هو من آثار الانعام وقدم الحمد لانه مستند اليه في الحال وعامل في قوله الله في الاصل لان اصله حمد الله وهو من المصادر السادة مسد الافعال عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات فربته اتقدم حالا وما لا ويكون اقتباسا

٧ ل الحمد انقول الدال على
الوصف الجمل

على ما مر وأما ما أخبر الله في الكلام القديم فليصل بما ذكره بعده مما يتعلق به قال الشارح
وقدم الحمد لاقتضاء المقام من يد اهتمام به وإن كان ذكر الله أهم في نفسه وأورد عليه أن الحمد
مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص بالحمد لكلمة الحمد بل جزأ الجملة متساوية النسبة إلى
الحمد ويمكن أن يدفع بأن الحمد اختصاصا غير الجزئية باعتبار صدق مفهومه على هذا الحمد
(على ما نعلم) تعاليل لإنشاء الحمد وعلى تعليلية كافي قوله تعالى ولتكبروا لله على ما هداكم
إلى ما هداكم وما حرفة مصدرية لاسمية موصولة أو موصوفة أما نفظا فلا احتياج لاسمية
إلى تقدير العائد في المعطوف بتكلف أي وعلم به من البيان ما لم نعلم فيكون من البيان بيان
ما لم نعلم ويكون ما علم به عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره أو وعلمه من البيان
وقت عدم العلم بأن يكون ما لم نعلم مصدرا حينئذ لا الاحتياج في المعطوف هو عليه إلى
التقدير كما ذكره الشارح المحقق لأن احتياج النعم إلى التقدير والتزويل منزلة اللازم لا يندفع
بجعل ما مصدرية وما ذكره الشارح أيضا أن التقدير في المعطوف متعذر لكون ما لم نعلم
مفعوله وجعله بدلا من الضمير تعسف وكذا جعله خبر متبداً بمحذوف أو مفعول أعني قد مولى
عما ذكرناه وأما معنى فلان الحمد على ما قام بالنعم أمكن من الحمد على ما يتعلق به ما قام به
من نفس النعم أما لأن دعوة النعمة إلى حمد النعم لارتباطها به بواسطة الانعام بخلاف
الانعام فإنه مرتبط به بنفسه وأما لأنه أدخل في الإخلاص لأن النظر في النعمة على وصوله
إلى العبد بخلاف الانعام فإن النظر فيه على إحضار كمال المحمود والتجريد انظر عن شوب
الالتفات إلى ما يصل إليه والمبالغة في قصر النظر على الكمال لم يتعرض للنعم به ثم بعد
الحمد على الانعام أراد الحمد على ما هو مدار الحمد من البيان تذييلها على أن الحمد أيضا مما
يوجب الحمد لما يشتمل عليه من جلال النعم فلا يكون الخروج عن عهده مقدرا وانعطف
على النعم ما اندرج تحته فقال (وعلم من البيان ما لم نعلم) بطريق عطف الخاص على
العام تذييلها على فضله على ما عده من الانعام وأراد بالملم نعلم ما لم نعلم بوجه من الوجوه
وذلك التعليم لا يتأتى إلا من الله فإن العلم بما يعلم بوجه ما ما نعلم بوجه آخر فلا يكون ذكره
تطويلا وقيل أن المراد ما لم نكن نعلم أخذنا من قوله تعالى وعلمك ما لم نكن نعلم أي ما لم نكن نعلم
ما نعلم به ودفع التطويل لا يتم بمجرد ثبات فائدة رعاية السمع كإقبال أو فائدة صنعة الطباخ
ورعاية تناسب الاشتقاق لأن هذه محسنات بدعية ولا بد لدفع التطويل بمزيد من في أصل
البلاغة وقوله من البيان بيان لما لم نعلم قدم عليه رعاية السمع وفيه رعاية جانب المعنى لرعاية
جانب اللفظ إذ حق البيان أن يتأخر عن المهم لتمكن بالبيان في النفس فليس يمكن ولا يرد أن رعاية
السمع لا تقتضي تقديم البيان إذ يمكن أن يقال وما لم نعلم من البيان علم لأن فيه أيضا تأخير
الفعل على خلاف الأصل وإيهام أن ما لم نعلم هو المحمود عليه ولا يخفى حسن
البيان وما فيه من براعة الاستهلال ثم أتى بالصلوة تكبيرا للشكر أورد في الشرع
من لم يشكر الناس لم يشكر الله واقتفاء لما علمنا الله من جعل ذكره مقارنا لذكر تبه في كلمة
التوحيد فقارن بين حمد الله وصلوة تبه واطهارا الحاجة التي إليه مع أنه أفضل المخلوقات
ومظهر خوارق العادات صيانة عن وقوع هذه الأمة فيما وقع فيه انتصاري فقال
(والصلوة) وهي من الله الرحمة وكلية على متعلقة بالتزول أي أرحمة تازنة (على سيدنا)
أي سيد خير الأمم أو البشر والمخلوقات وعلى كل تقدير يفيد سيادته المبالغة في الحمادية
وهو أحد لجميع المخلوقات (محمد) أي من حمد كثيرا اشتق له من الحمد اسمان أحدهما يفيد
المبالغة في الحمودية والآخر المبالغة في الحمادية وهو واحد واشتهر من بين الاسمين الأول

اكثر اشتهار وخس به كذا التوحيد لانه انسب بماله من مقام الحيوية ووصفه بقوله (خير من نطق بالصواب) على المذهب الراجح من تفضيل خواص الشرع على خواص الملوك والمراد بالصواب ضد الخطاء فاما ان يراد به الصواب في التكلم وعدم الخطاء فيه فصاحبة وبلاغة وهو انسب بالمقام واما ان يراد به مطابقة النطق وبراءته عن الكذب وفيه مسألة عصمة النبي عن الكذب واختار الوصف به لانه مما وصف الله به الملائكة المقرين حيث قال وقال سوابهم فضله ثانيا على الانبياء صريحاً بقوله (واقضل من اوتي الحكمة وفصل الخطاب) يحتمل العطف على اوتي الحكمة فيكون جملة فعلية كما يحتمل العطف على الحكمة عطف مفرد على مفرد وهو الحكمة ولم يتحاش من حديث لا تغضوبوني على موسى ومن حديث لا تغضوبوني على يونس بن متى لان المذهب انه افضل الانبياء وكل نهى ورد في الاحاديث عن تفضيله مؤول تكلف بطلب تأويله في شروح كتب الحديث واختار الايتاء على من له الحكمة ومن جاء بالحكمة تنبيه على انه من عند الله لا من عند نفسه وترك الفاعل لانه متعين والحكمة العدل والعلم والنبوة على ما في القاموس وفسرها الكشف بعلم الشرائع وفصل الخطاب بمعنى الخطاب الفاصل بين ما قصد به وغيره بكمال وضوح فيما قصده او الخطاب المفصول التميز عن غيره لذلك والخطاب الفاصل بين الحق والباطل والخطاب المفصول التميز عن غيره بحيث لا يثبت به كلام البشر لا بحجازه فيكون اشارة الى المجزأة الباقية بعد الاشارة الى النبوة في وجه جمعا بين المداول والدليل في وجه وبين العلم وحسن التعليم والتبليغ في وجه (وعلى) اعاد كلمة على ردا على الشيعة ان جمع الال مع الرسول في الصلاة بكلمة على لا يجوز ويجب ترك الفصل بينه وبين اله (اله) اصله اهل بدليل اهل حض استعماله في الاشراف ومن له خطر بمعنى انه لا يستعمل الا من هو اهل الاشراف بحسب الدين او الدنيا قال صاحب الكشف يتأني تصغيره اختصاصه بالاشراف وكأنه يريد انه بعد الاختصاص لم يصغر لمناقته بحسب الوضع للتحقير وما روى عن الكسائي انه سمع اعرابيا يقول اهل واهل وال واويل كان قبل التخصيص فاهل ليس تصغير الا لاهل لا الال فلا اعتراض به من ان الشرف بحسب ما اضيف اليه لا يتأني التحقير بحسب نفسه وان التصغير يكون للتعظيم وما يمكن ان يورد من ان التصغير المقول الا يصح ان يكون قبل التخصيص مندفع لانه تنبيه على عدم تصغير الاك بعد التخصيص وبيان سره على ان التصغير يكون لتحقير الشيء في مفهوم ما صغر به فالرجل تحقير في الرجولية فتصغير الال يكون لتحقيره في الالية فلا يناسب في لفظ بقصده شرف الالية وبجى الال بمعنى الاتباع فلو حل على اهل بيت النبي فالصلوة عليه وعلى الاصحاب لاداء حقوقهم علينا لانهم وسائط بيننا وبين الرسول كان الرسول واسطة بيننا وبين الله تعالى ولو اراد به الاتباع يكون اقتداء به عليه السلام في الدعاء لامة فان امراته كان جل همته ويكون ذكر الاصحاب المشتمل على اهل البيت تخصيصا بعد التعميم لشرفهم (الاطهار) نفي الجرهرى كون الافعال جمع فاعل فلماذا قال المثل المشهور من قولهم احياء هالبناء هالاي جماعة جنوا على الدار يهدمها هم الذين بنوها لظنه تحريف جنائتها فلماذا قيل جمع طهر مصدرا مستعملا في الطاهر مبالغة لكن يتجه عليه انه يتأني ما في الكشف ان الخرض في قوله تعالى حتى تكون حرضا او تكون من الهالكين يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث لكونه مصدرا وفي القاموس طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهر ووطهر والجمع اطهار (وصحبا ته) هو في الاصل مصدر

كالخجاجة بالكسر يستعملان في الرفقاء والمراد اصحاب الرسول وهم الذين طالت صحبتهم مع النبي مسلمين وقيل شرط الرواية وقيل هم مسلمون راوا النبي صلى الله عليه وسلم (الا خيار) في القاموس جمع خير مخففا او مشددا على وزن سيد بمعنى كثير الخير او جمع خير مشددا بمعنى كثير الخير في الدين والصلاح والمخفف في الجمل واثر الحسن وكأنه بهذا الاعتبار قال انشراح جمع خير بالتشديد فان المناسب هو المدح بالدين والصلاح لا بالحسن والجمل وليس جمع خيرا سم تفضيل وان كان بلا يم وصف الاصحاب به ماروى عنه صلى الله عليه وسلم خيرا متى قرني ثم الذين يلو فهم ثم الذين يلو فهم لان خيرا لا يتغير في التأنيث والجمع والتثنية على ما في الصحاح وقال في القاموس اذا اردت التفضيل تقول فلان خيرة الناس وفلان خيرا الناس (اما) تفصيل مجمل سابق مع التأكيد لمضمون الجراء وقد يستعمل لجرد التأكيد كذا في الرضى فهي هنا للتأكيد وتصحيح التفصيل هنا بتجملات في التقدير خال عن التحصيل (بعد) اي بعد الحمد والصلوة هذا هو المشهور في هذا المقام ونظائره والحق بعد السجدة والحمد والصلوة والمقصود منه تذكير ابتداء تأليفه بهذه الامور المتبركة ليكون مع التبرك والتميز آن الشروع غير ذاهل عنها فيزيد في التبرك والتميز والفضل لان ما سبق انشأت وما سأتى اخبار وتحقق كلمة اما وبعدها غنك عنه قطع مسائلك معرفتهما واعراب علم آخر عنه فلا يناسب قصد نحوهما هنا (فلما كان) لما وقع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول معية السبب مع السبب المقتضى فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما وهل الزمان مدلوله فيكون اسما كمنى ذهب اليه ابن السراج وابو علي وابن جني وجعاعة ورده ابن حروف لصحة لما سلم دخل الجنة واجيب بانه مبنى على المبالغة وكلام سيبويه محتمل حيث قال لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لوفاته يحتمل القصد الى انه مثل لوفى المضى اوفى عدم العمل والقصد الى انه حرف وهذا مسالك يصعب فيه القطع وان جزم الشارح بكونه اسما وجعل كونه حرفا وهما وبالجملة يلبس ماض محقق او مقدر لفظا او معنى وجوابه ايضا يكون ماضيا ربما يكون مقرونا بالفاء بالاتفاق واختلف في وقوعه جملة اسمية مقرونة بالفاء او اذا النجائية وفعلا مضارعا وان شهد بالكل القرآن (علم البلاغة) اي علم الغرض من تدوينه تحصيل البلاغة وهو علم المعاني الذي الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعاني الزائدة على اصل المراد على وجه الصواب وعلم البيان الذي الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعاني الواحد بطرق مختلفة على وجه الصواب واما ما سواهما مما يتوقف عليه البلاغة فالغرض من تدوينها تأدية اصل المعنى على وجه الصواب ولهذا يستوى فيه الخواص والعوام وكذا المراد بعلم توابعها علم دون المعرفة لتوابع البلاغة فلا يريد انه لو اريد بعلم البلاغة العلم كان عطف وتوابعها عطف على جزء العلم ويكون ضمير توابعها راجعا الى جزء العلم وان اريد المركب الاضافي فان جعل بمعنى علم يتعلق بالبلاغة دخل فيه النحو والصرف ومن اللغة وان اريد علمه من اختصاص بالبلاغة فليس له ضابط يقتضى دخول المعاني والبيان وخروج البواقى (من اجل العلوم قدرا) تمييزا ما من نسبة الاجل الى العلوم فيكون اصله ولما كان علم البلاغة وتوابعها من قدر اجل العلوم واما من نسبة الاجل الى علم البلاغة فيكون اصله ولما كان علم البلاغة وتوابعها من قدر اجل العلوم وعلى تقديرين لابد من تقدير مضاف في علم البلاغة ومن تقدير موطوف عليه اي لما كان قدر علم البلاغة وسره من اجل قدر العلوم وادق سرها وليس لك ان تجعل قدرا تميزا عن نسبة الاجل الى فاعله المضمر ان كنت تستغنى عن التقدير اذا اصل حيث

وليس لك ان تجعل قدرا عن نسبة
الاجل الى فاعله المضمر وان كنت
تستغنى عن التقدير والاصل ح
لما كان علم البلاغة وتوابعها
من طائفة اجل قدرها من العلوم
لانه يلزم عمل اسم التفضيل
في الظ من غير شرط

لما كان علم البلاغة وتوابعها من طائفة اجل قدرها من العلوم لانه يلزم عمل اسم
التفضيل في الظاهر من غير شرط والقدر كالفرس والحيل المقدار (وادقها سرا) هو ما
يتم اواب الشيء وانما جعل علم البلاغة وتوابعها من اجل العلوم قدرا لانه اراد تفضيل
كل واحد من افراد علم البلاغة وعلم توابعها وهي ثلاثة علم المعاني والبيان والبديع
فلا يصح جعل كل اجل جميع العلوم والالزم تفضيل الشيء على نفسه بل لابد من اعتبار الثلاثة
طائفة هي اجل العلوم وجعل كل واحد منها فاستفاد جعل كل اجل مما سوى الثلاثة
وحينئذ يجزى ان كلا منها ليس اجل من شيء من اصول الشرع وفروعه فيجب بان المراد
بالمفضل عليه العلوم العربية كما يتبادر من اطلاقها في كتب العربية وهذا هو الجواب
الحق واما ما قاله الشارح المحقق من أنه لا حاجة الى التخصيص لانه لم يجعله اجل العلوم بل
من طائفة هي اجل العلوم ولا يلزم منه كونه اجل من جميع ما سواه فبقية انه حينئذ لم يعلم
لهذا العلم درجة يعتد بها من يعتد بها فيما بين العلوم العربية لانه يجوز ان لا يكون اجل
من شيء منها او لا يكون اجل الامن واحد منها وكذا ما قاله من ان هذا ادعا منه وكل حزب
بما لديهم فرحون فلا فرع به يدعى ولا يبالى بمخالفة الواقع فيه ان اهل الملة لا يفرحون بشيء
بحيث يدعون تفضيله على علم الدين على ان قوله لا حاجة الى التخصيص يشعر بان الظاهر
الاطلاق وقد عرفت ان الظاهر من اطلاق ارباب العربية التخصيص وان الاستدلال عليه
يشعر بانه ليس ادعا الان يقال انه صورة استدلال ترويجا للادعاء وحينئذ لا يناسب المنازعة
في مقدمات الدليل ولا يحمل مؤنة التوجيه لدفعها (اذ به يعرف) مباشر مكتسبي السليقة
فلا يرد ان العرب تعرف بالسليقة من غير علم البلاغة وتوابعها وقال الشارح اراد
الحصر الاضافي اى به يعرف لا بغيره من العلوم (دقائق العربية) اى اللغة العربية والعلوم
العربية (واسرارها) وهى ادق الدقائق والاسرار فيكون ادقها سرا وانما قدم
بيان كونه ادق العلوم سرا لان ما ذكره في بيان كونه اجل العلوم قدرا انما يكشف
بما ذكره في بيان كونه ادق العلوم سرا (ويكشف) على صيغة المجهول معطوف على يعرف
على صيغة المجهول مشارك له في الظرف المقدم اى به يكشف ولا يصح ان يكون على
صيغة المعلوم مستندا الى ضمير علم البلاغة فيكون في تقدير اذ يكشف علم البلاغة عن
وجوه الاعجاز اسرارها لانه وان يغنيك عن تجميع الحصر المنتقض بالكشف بالسليقة
والكشف بعلم الكلام فانه اثبت فيه اعجاز البلاغة لكنه يمنع عنه وجوب نصب الاستار
حينئذ لتوقف مصلحة الجمع على رفعه وحينئذ تجميع الحصر بالنسبة الى السليقة فقد
عرفت واما بالنسبة الى الكلام فالاول بان المراد الحصر بالنسبة الى غيره من العلوم العربية
اذ حققنا ان الدعوى كونه اجلها لا اجل جميع العلوم وثانيا بان كشف الكلام لا يتم
بدون هذا العلم لان الاعجاز انما يعرف بالذوق المكتسب منه وليس مدركة الا الذوق
لكونه معجزا لا يعرف بالتحقيق الا بهذا العلم (عن وجوه الاعجاز) اى عن اسباب الاعجاز
وهو ما براعيه المتكلم في كلامه من المزاي والخصوصيات فبعرفة هذه الوجوه ورعايتها
يحصل ذوق يدرك به ان القرآن يخرج عن ان يتمكن البشر من الاتيان بمثله فعرفة
الوجوه تحصل بالكشف عنها ومعرفة الاعجاز لا يمكن بالكشف عنه بل بالذوق
المكتسب من كثرة استعمال الوجوه المكشوفة بهذا العلم فلذا قال يكشف عن وجوه
الاعجاز ولم يقل عن الاعجاز فلا يرد انه ينساق ما ذكره المفتاح انه لا يمكن كشف القناع عن
الاعجاز بل مدركة الذوق ليس الا وما ذكرنا بما صرح به صاحب المفتاح حيث يقول اعلم

ان شأن الاعجاز امر غريب يدرك ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها وكالملاحه ومدرك الاعجاز عندى هو الذوق ليس الاو طريق اكتساب الذوق طول خدمته هذين العليين نعم البلاغة وجوه ثلثة ربما يتسیر امامطة اللسان عنها ليتجلى عليك وامانفس وجه الاعجاز فلا هذا والشارح لما لم يفرق بين الكشف عن وجوه الاعجاز والكشف عنه حل الكشف على المعرفة دون الوصف ودفع الإشكال بان المراد بكشف معرفة الاعجاز وعدم امكان كشف المفتاح عن الاعجاز عدم امكان وصفه ومنهم من قال معنى قول المصنف انه يكشف بهذا العلم عن وجوه الاعجاز او احيط بهذا العلم وحكم المفتاح بامتناع الكشف لامتناع الاحاطة ولا ينافي وليس بشئ لانه لا يمكن وصف الاعجاز ويبانه للغير لانه لا يمكن معرفته الا بالذوق فلو كان من يوصف له صاحب هذا الذوق فهو مدركه بالذوق لا بالوصف والا فلا يدرك بالوصف على ان المقصود بيان جلالة العلم بجلالة غايته فاذا لم تحصل تلك الغاية لاحد فاية فائدة في بيان ترك الغاية لهم هذا دليل على قوله اجل العلوم قدرا ووجهات شرف العلوم ثلثة لا تعدوها في اعتبارهم شرف الموضوع وشرف المسائل لكونها يقينية وشرف الغاية فلا شرف للعلوم الظنيّة باعتبار المسائل اذا عرفت هذا فلتخص الاستدلال ان علم البلاغة يعرف به الاعجاز فهو اجل موضوعات عن سائر العلوم العربية واجل غايته * اما الاول فلانه باحث عن اللفظ العربي البالغ من حيث يتعلق به الاعجاز واللفظ العربي البالغ من هذه الحثية اشرف من اللفظ العربي العاري عن هذه الحثية وهو موضوع سائر العلوم العربية واما الثاني فلان غايته تصديق بجميع ما جاء به النبي على ما قيل او التصديق بان القرآن كلام الله وهو من اجل غايته سائر العلوم العربية وبهذا ظهر ضعف ما قال الشارح المتحقق من ان معلوم علم البلاغة ان القرآن معجزه وهذه وسيلة الى تصديق النبي عليه السلام في جميع ما جاء به ليقفى بآثره فيفسر بالسعادة الدنيوية والاخرية فيكون من اجل العلوم لكون معلوم من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات لان معرفة ان القرآن معجز غايته هذا العلم وليس منه ولا شرف لهذا العلم باعتبار مسائله لانه ظني (في نظم القرآن استارها) نظم القرآن تأليف كلماته مرتبة المعاني تناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل بخلاف نظم الحروف فانه تواليها من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لم يخل بنظم الحروف وليس الاعجاز بمجرد الانساق والالفاظ كالمصنف العليين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس اللفظ فاذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة متضمنة تجعل كلمات القرآن كالدرر كذا في الشرح وفيه اولان النظم ليس بمجرد تأليف كلماته على الوجه المذكور بل يكون تأليف اجزائها ايضا ولا يتم بدون تأليف جملة ايضا كذلك اذا نظم كما يتعلق بكلام واحد يتعلق بكلامين او اكثر فالصواب والنظم تأليف اجزائه الخ والنظم يتحقق بمجرد ترتيب المعاني من غير تناسق الدلالات اذالم يكن في الكلام لفظ مجازي كما في سورة قل هو الله احد ونانما انه لولا الداعي الى ذكر النظم لقل عن وجوه الاعجاز في القرآن اذلاداعي الى ذكر اللفظ فالداعي ليس لترجيحه على المفظ بل لترجيح ذكره على تركه (وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم) سمي كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح للعلوم التسعة التي اشتمل عليها من الصرف والنحو والاشتقاق والمعاني والبيان والبدع والفوافي والعروض والمنطق اولانه مفتاح للعلوم كلها لانه يورث الناظر فيه قوة تمكن بها من تحصيل

كان الاول وامانفس الاعجاز
فلا وكان ذكرا لوجه ههنا دعي
الشارح الى جعل وجوه الاعجاز
عين الاعجاز وتوجهها ن مراد
المفتاح موجه الاعجاز وجه به
صار الكلام معجزا ومراد المصنف
بوجوه الاعجاز وجوه يقتضي
رعايتها لحصول ذوق مدرك
الاعجاز

المقصود اما الاستدلال للوجود
فيكون من مقابلة الجمع بالجمع
وتوزيع الاحاد على الاحاد
واما الاستدلال وجه فقيه مبالغه
في خفاء الوجوه واعلاء كقدر
كتأليف صورة الماضي مع المادة
في معنى المستقبل وعكسه وتأليف
صورة اسم الفاعل في المعنى
الماضي والاستقبالي

تلك العلوم وجعلها مفتاحا لها اشارة الى ان فيض العلم من افيض انوارها والكتاب
ليس الا لتفتح باب فيضه لا ولي الالباب (الذي صنفه انفاضل العلامة ابو يعقوب يوسف
السكاكي نعمه الله بغير انه) في التعبير عن جعله مغنورا بنعمه بالعرفان اشارة لطيفة
الى تشبيهه بالسيف القاطع في حنة القريحة (اعظم) خبر كان والعظيم فوق الكبير شيء
كان مقابله اعني المقيدون الصغيران الذي يقابل الكبير صرح به الزمخشري في تفسير
والهم عذاب عظيم (ماصنف فيه من الكتب المشهورة) بيان لتنازل صنف
وفي ذلك انبيان من يد مبالغة في نفعه اذا لا شهارة لا يكون الا لتفجع وصيانة عن تسمية
الكذب اذ دعوى الاطلاع على جميع ما صنف فيه ودعوى اثبات النفع العظيم بجميع ما صنف
فيه بعيدة عن مظنة التصديق وانما جعلنا البيان للضمير دون ما كافي الشرح لان البيان
حال من المبين وما صنف مضاف اليه وليس فاعلا ولا مفعولا لكن في مقارنة زمان
الاشتهار لزمان التصنيف نظر يحوج دفعه الى تكلف وجعل القسم الثالث كتابا وهو
بعض من الكتاب ايضا يستدعي تكلفا (نفعيا) لا بد من اعتبار مضاف اي لما كان نفع
القسم الثالث اعظم من نافع ما صنف فيه ففعلنا اما تمييز عن نسبة كان الى القسم الثالث
فتقدير المضاف في ما صنف فيه واما عن نسبة اعظم الى ما صنف فيه فتقديره في القسم
الثالث وكأنه مراد الشارح حيث قال تميز من اعظم وجعله تميزا عن المشهورة بعيدا وان
كانت اقرب اي المشهورة ونفعها وبين كونه اعظم نفعيا بكونه جامعاً لثلاثة امور كل منها
مستقل على اعظم نفع لا بكل من الثلاثة كما يشعر به كلام الشارح حيث جعل قوله وانما
تميز برا وقوله واكثرها للاصول جمعا في تقديره واكثرها للاصول جمعا اما كون
حسن الترتيب سببا لعظم النفع فلانه لما حسن الترتيب وجد كل مقصد في محله فلا يفوت
الطالب واما كون تمام التحرير سببا فلانه اذا خلا عن الزوائد وما لا نفع فيه لم يكن للنظر
فيه تضيق وقت ويكون خالص النفع في عظم نفعه واما كون كثرة الجمع للاصول سببا فظاهر
واعلم ان قوله وكان القسم الثالث الى قوله نفعاً فقرة يصاد لها قوله (اكثرها احسنها
ترتيباً وانما تحريرا واكثرها للاصول جمعا) فقد بعد من قال الاولى ان يقول اعظم
ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفعاً لكونه اكثرها للاصول جمعا ليكون كلاما متجمعا
ويكون قوله لكونه احسنها ترتيباً وانما تحريرا مستملا على صنعة الموازنة والترتيب
جعل كل شيء من المجموع في مرتبة والتحرير جعل الشيء حراً استعير لاختصاصه
وانما هارها فان الكلام المختصر على الخلاصة منزّه عن ذل الاشتغال على الحشو
فكانه حرر بالتحرير وكون الكتاب اتم تحريرا عبارة عن كون اجزائه المحررة اكثر من
محركات اخر فلا يرد ان التحرير لا يجمع الاشتغال على الحشو فلا يتصور فيه نقصان
حتى يجعل محررا اتم تحريرا من اخر لان الكلام للمحرر لا يجمع الاشتغال على الحشو بخلاف
الكتاب المحرر فانه عبارة عما حرر فيه شيء ومن لم يفرق بين الكتاب المحرر والكلام المحرر
فسر الا اتم تحريرا باقرب الى التمام وقوله لكونه احسنها ترتيباً وانما تحريرا في تقديره لكون
ترتيبه وتحريره احسنها ترتيباً اي احسن ترتيبات الكتب وانما تحريرا اي اتم تحريرات
الكتب في الكلام حذف مضاف ومعطوف وقد فصل مثله فاجل معرفته وجميع الاصول
مقدم على الترتيب الا انه اخره رعاية التجميع والمراد بالاصول اما الشواهد لانها اصل القواعد
واما القواعد لان الاصل جاء مرادفا للقاعدة وقوله للاصول متعلق بجمعا فقد رفسر بجمعا
على نحو وان احد من المشركين استجارك ففعله جمعا عطوف بيان للتمييز المحذوف وذلك

سعى تأليف الكتاب تصنيفا لان
التعريف يجعل المسائل صنف
صنفاً

لان النحاة لم يجوزوا تقديم معمول المصدر عليه لانهم جعلوا عمله لتأويله بان مع الفعل ومعموله
 فعل ان لا يقدم عليه لان ان و مدخوله كعرف كلمة شرط الترتيب فيها فكذلك لا يجوز تقديم
 بعض حروف الكلمة على بعض لا يجوز تقديم شيء من مدخول ان عليه ولذا اولوا كل
 معمول مقدم على المصدر بانه معمول ما يفسر بالمصدر وفيه انه تكلف جدا مع ضعف الداعي
 اليه لوجهين الاول ما قال المحقق الرضائي ان الايمان المنزل بالشيء حكمه حكم المأول به مطلقا
 ويؤيد بان ان مع الفعل لا بد له من فاعل ولا يتخلو عن الدلالة على زمان والله في ما ذكره
 الشارح المحقق ان الايمان ان المصدر عند العمل في الظرف يحتاج الى جعله في تأويل
 ان مع الفعل لان الظرف يكفيه رايحة الفعل لان له شائنا ليس لغيره لتزله للشيء منزلة نفسه
 لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه واهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها لكن فيما قاله
 الرضائي نضر لان تأويل المصدر بان مع الفعل ليصلح للعمل بضمه الفعل فيجب ان يكون
 حكمه في العمل حكم هذا الفعل او دونه ولا يثبت له عمل لا يمكن هذا الفعل منه فالحق جواز
 تقديم الظرف على عامله المصدر كما جوزه الرضائي وان لم يكن لما جوزه فتأمل لكن في كون
 قوله الاصول ظرفا نظرا لانه مفعول به زيد فيه اللام تقوية للعمل (ولكن) يوهمن المذكور
 بعده لدفع توهم نشأ من السابق لان وصف القسم الثالث بما وصف يوهمن انه مصون
 عن العيوب وليس كذلك بل المذكور تمة الشرط اذ سبب تأليف مختصرة تضمن ما فيه
 من القواعد ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد امور ثلاثة كون علم البلاغة
 وتوابعها موصوفة بما وصف به وكون القسم الثالث كما وصف وكونه غير مصون عن
 الامور المذكورة فالأوضح و (كان غير مصون) اي غير خال عبر عن عدم الخلو بعدم
 الصيانة تبها على جلاله قدر السكاني واشعارا بان اشتمال القسم الثالث على الحشو
 والتطويل والتعقيد لم يكن لعجزه بل لمساخنة وعدم احتياطه عن الحشو هو فضل الكلام
 على ما في القاموس والتطويل وهو جعل الكلام مطولا بذكر فضل فيه فالحشو لغو في
 الكلام والتطويل عيب يحدث في الكلام المقيد بذكر الحشو فيه وفرق اخر بينهما
 بحسب الاصطلاح سيجي لكننا جئنا على اللغة لان مبنى الخطب على الاوضاع
 اللغوية لانه خطاب قبل معرفة الاصطلاح والشروع في تحصيله (والتعقيد) وهو كون
 الكلام مغلقا يعسر تحصيل معناه (قابلا للاختصار) لما فيه من التطويل والفرق بين
 الاختصار والابضاح والتجريد يجعل الاختصار مقبولا والاخرين محتاجا اليهما غير
 ظاهرا ولواريد بالتطويل جعل الكلام منبولا من غير اشتمال على الحشو مع اداء امكان
 اذ المقصود بانصرمته واصح فإمكن فيه مواخذة الابتداء الاولى يكون لتخصيص الافتقار
 بالابضاح والتجريد وجه (مفتقرا الى الابضاح) الاطف الى التلخيص (والتجريد) لما
 فيه من الحشو اخره مع تعلقه باول ما ذكره للمحافظة على السجع (الفت مختصرا) جواب
 لما والمسبب عن الشرط المذكور تأليف كتاب في المعاني والبيان والبدع يتضمن ما فيه
 خاليا عن عيوبه اذ كمال هذه العلوم يقتضي تأليف كتاب فيها وكمال المفتاح واشتماله على
 عيوبه تقتضي تضمين ذلك الكتاب ما فيه خاليا عن العيوب فلذا قال الفت مختصرا ولم يقل
 اختصرته والقول بان اختصرته اختصرته وهم لانه لو قال اختصرته لوجب ان يقول
 اختصرته بحيث (يتضمن ما فيه من القواعد) ولا يخفى ان من تمة داعي تأليف مختصر
 بكذا انه كان عنده فوائد يختص به لم يسبقه هنا احد فكان الانسب ان يضمه الى
 ما ذكر في الشرط بان يقول لما كان علم البلاغة وتوابعها كذا وكذا وكان المفتاح

كذا وكذا واجتمع عندي فوائد كذا وكذا الفتح مختصرا يتضمن ما فيه الى آخر ما ذكره
 والقاعدة قضية كلية تشمل على احكام جزئيات موضوعها بالقوة القريبة من الفعل بحيث
 لو ضمت مع صغرى سهلة الحصول افادت حكما جزئيا منها سميت قاعدة لانها اساس
 معرفة احوال الجزئيات وكثيرا ما يتسامح فيعرف بحكم كلي الخ تعبرا للقضية
 باسم فاجزأها ولا يخفى ان قوله يتضمن كقوله (ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة
 والشواهد) يدل على ان صيغ المسامحة مستعارة للمعنى الاستقبالي تفاؤلا والشاهد جزئ
 لموضوع القاعدة يصلح لان يذكر لاثبات القاعدة والمثال جزئ له يصلح لان يذكر لايضاح
 القاعدة وهذا هو المراد بقولهم المثال جزئى يذكر لايضاح القاعدة والشاهد جزئى
 يستشهد به في اثبات القاعدة ولذا قيل الشاهد اخص والظاهر ان الشاهد كالمثال
 لا يخص بالكلام العربى كما يستفاد من كلام الشرح حيث قال هو جزئى يستشهد به
 في اثبات القاعدة لكونه من التزويل او كلام من يوثق بعرضه فان قلت يستفاد من قوله
 يحتاج اليه من الامثلة والشواهد ان القاعدة تحتاج اليهما واذا كان الشاهد اخص
 فيندفع الحاجة اليه فلا يحتاج اليهما قلت الاحتياج اليهما لا ينافى الاحتياج الى
 واحده حيث ان (ولم ال) من الاولو كالتصير والاولو كالتعويل والى كالتعويل بمعنى التقصير
 (جهدا) اى لم ينه اجتهدا واستفراغ طاقتى اولم يعجز فان التقصير عن الشيء يكون
 بكلا المعنيين او من الاولو كالتصير والاولو كالتعويل وبمعنى الترك اى لم اترك اجتهدا
 كل ذلك من القاموس وقد ثبت الشرح الاول متعديا الى مفعولين كقولهم لا اترك جهدا
 بفعله لمعنى المنع والظاهر انه من قبيل الحذف والايصال والاصل لا اترك جهدا اى لا اترك
 (في تحقيقه) متعلق بالجهدا والاضمير راجع الى ما فيه وما يحتاج اليه ويعلم عدم تقصيره
 في حق ما اضاف اليه مما اخص به بالطريق الاولى والى المختصر (وتهديه) اى تنقيحه (ورتيبه)
 ترتيبه اقرب تناولا) اى اخذاه وفي الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ (من ترتيبه) اى السكاكى
 او القسم الثالث والمختصر وحيث من تعليلية واقرب تناولا حال من المفعول اى حال
 كونه اقرب تناولا من انقسم الثالث من اجل ترتيبه (ولم ابالغ في اختصار لفظه)
 هذا الطرف اما قيد للنفي او المنى والمآل واحد وفائدة التقييد الاشارة الى انه بالغ
 في اختصاره بالتجريد عن التزويل لكن قوله (تقريبا لتعاطيه وطلبها لتسهيل فهمه على
 طالبه) تعليلان للنفي وايس اثنى نفي العمل اذ لا وجه لقصد ان الاختصار لتقريب
 التعاطي وطلب تسهيل الفهم على الطالبين ترك بل لو كان في الاختصار تقريب التعاطي
 وطلب تسهيل الفهم لوجب ان يلتزم وهذا غير مارد به الشارح من انه على اصل
 الشيخ ان نفي كلام فيه قيد يرجع الى القيد ويستمدع بقاء الاصل فيكون المعنى
 ان المبالغة في اختصار لفظه تحققت لا تقرب تعاطيه وطلب تسهيل الفهم على
 طالبه وايس الامر كذلك والاعمال في علة النفي كالعامل في علة النفي الفعل المنفي والفرق
 بالنفي قبل التقييد او بعده لا ترى ان العامل في المفعول به في لم اضرب زيدا على
 الوجهين هو الفعل لا معنى اثنى فافى الشرح انه يجب تأويل لم ابالغ بالفعل المثبت اى
 تركت المبالغة حتى اولم يؤول لكان المعنى على نفي التعليل سقيم غليل وعلى ما ذكرنا من الفرق
 التعويل والله الهادي الى سواء السبيل وانما علل ترك المبالغة في اختصار اللفظ لان
 الاختصار في المتن مطلوب والمبالغة فيه شعار مهرة البيان والتسابق فيه مما يحرص
 فيه غابة الامكان فنى المصنف بالتعليل تهمة يحجزه في مقام البيان عن التعليل وما عدم

التفصيل في التحقيق والتهذيب والاثبات باحسن الترتيب * فقولان لا نفسيهما
لا يستدعيان داعياً فن جعل التعليلين محتملين لكونهما متعلقين بجميع ما ذكر او
منقسمين اليه على ترتيب او غير ترتيب فكان جواد فهمه مضطرباً محتاجاً الى تأديب
* قال الشارح المحقق ولعمري لقد افراط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه خشوا
وتطويلاً وتعقيداً حيث صرح به اولاً ولوح به ثانياً وعرض بوصف مختصره بانه منقح
سهل المأخذ اى لا تطويل فيه ولا خشو ولا تعقيد بان في القسم الثالث ذلك اقول لعل
المبالغة ليست لتزييف المفتاح بل لتعذر شروعه في التصنيف مع وجود المفتاح وقبول
الذم منه يحتاج الى المبالغة في تحقيقه (واضفت الى ذلك) المذكور من القواعد والامثلة
والشواهد (فوائد) جمع فائدة وهى ما اكتسبت من علم او مال (عثر) اطلعت (في بعض
كتب القوم عليها) تبه باضافة البعض على ان مأخذ فوائده كتب مبهمة لا يطلع عليها
الاختبر في التبع فقد اشار في هذه الفقرة الى كمال ممارسته كالوصرح بقوله (وزوائد لم اظفر
في كلام احد بانصرح بها ولا بالاشارة اليها) الى فطنته ترغيباً في توقير كتابه هذا
لانه وجد شرائط الكمال وهو الممارسة والفضانة وتسميته الملتقطات من كتب القوم
فوائد ظاهرة وتسميته مختبرات خاطره زوائد اما تواضع في النهاية حيث جعلها
مستغنى عنها واما مبالغة في كمالها حيث جعلها زوائد في الفضل على فوائد (وتسميته
لخص المفتاح) لانه تبين المفتاح باعتبار تعقيداته وتلخيصه وجمع خلاصته باعتبار
خشواته وتطويلاته والتلخيص هو التبيين والشرح والتلخيص على ما في القاموس
(وانا سأل الله تعالى) قدم المسند اليه اما للتخصيص اظهاراً لوحدته في هذا الدعاء
وعدم مشاركته فيه بان تأمين يستعطف به كانه قال في انشاء السؤال الهى اجبني وارحم
وحدتي وانفرادي عن الاعوان او ليته على انه محسود اهل الزمان حتى لا يساعده
احد في سوءه واما التقوية الحكم لان كونه سائلاً انتفع به من محض الفضل من غير ان ينظر
الى استحقاق كفاية الانتفاع بعد اطرائه في وصف كتابه بما يوجب الانتفاع به مظنة
للاينكار فاندفع ما ذكره الشارح المحقق حيث قال لا يكون لتقديم المسند اليه ههنا جهة
حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوى على انه يكفي كون الاصل التقديم ولا مقتضى
للعُدول عنه جهة الحسن واما قوله فكانه قصد الى جعل الواو الحال فاقى بالجملة الاسمية
ففيه انه لا بد من بيان داع الى الحال بالواو حتى تتم التكنة واما ما قيل انه لا بد من بيان
داع الى الحال فراجع له على المعطوف ففيه انه يكفي داعياً بيان انه حصل جميع
ما صدر عنه مقارناً بحال التضرع الى الله تعالى نعم يجده ان انطاهر ان جهة اناسأل
الله انشاء للطلب فلا يصلح الحال (من فضله) حال من (ان ينفع به) وفي قوله (كان نفع باصله)
تعريض لطيف بالمفتاح بانه نفع به مع تجرده عن استحقاق انتفع به (انه ولي ذلك) اى متولى
الانتفع به من غير استعداد انتفع به اذ لا يتوقف فيضه على الاستعداد كما هو مذهب
اهل الحق (وهو حسبي) اى محسبي وكفا في ولا حاجة لي في مسئول
الى استعداد تأليفي له فلا يرد ان الانسب والله اسأل ليلائمه قوله وهو
حسبي لانه تحصل السلامة بسلب الحاجة الى استعداد المؤلف (ونعم
الوكيل) يتبادر منه المدح العام بالوكالة لما يتوقع بعده فالما ان يقدر بعده الممدوح
اى ونعم الوكيل هو حذف للعلم به كافي قوله تعالى نعم العبد اى ايوب وحيث ان كان تمام
الجملة مجرد نعم الوكيل على احد القولين يلزم عطف مجرد الانشاء على اخبار ليس بشئ

القولان هما كون المخصوص
مبتدأ لما قبله وخبر المحذوف
*

منهما محل الاعراب والاستدلال به نساء لان المعطوف عليه مما استدلل به على انه يجب ان يسأل الانتفاع بهذا المختصر من مجرد فضله تعالى وان كان تمام الجملة نعم الوكيل هو على القول الآخر فاما ان يكون نعم الوكيل خبرا بلاأوبل كما يقتضيه كونه للمدح العام فيكون من عطف الانشاء على اخبار كذلك واما ان يكون مؤولا بجملة خبرية متعلق خبرها جملة انشائية اى مقول في حقه نعم الوكيل فلا يكون لانشاء المدح العام وهو مملوك في غير ذلك الفهم واما ان يعطف على حسي فيكون المدح هو المتقدم ونظيره ما صرح بجوازه صاحب المفتاح من قولنا زيد نعم الرجل فاما ان يكون المعطوف نفس نعم الوكيل فيلزم الاستدلال بالانشاء واما ان يكون متعلقه المحذوف اى مقول في حقه نعم الوكيل * فلا يكون هناك انشاء مدح ولا تخصيص الا يجعل الراو اعتراضية كما في قوله * ان الثمنين وبلغتها او عاطفة بتقدير المعطوف اى نعم المولى ونعم الوكيل حذف لانسياق الذم من ابيه من قوله انه ولي ذلك لما فرغنا عن شرح الديباجة حان ان نشرع في شرح المقصود * متوكلا على الفيض المحمود * متوصلا بتوفيقه لبيان مفصول المقاصد * موصول القوائد * متقح عن الفضول * مقتصر على الموصول * موفر لموائد العوائد مقدم للمقدمة خاتم بالخاتمة محيط بالفنون * فنون من يدبغ البيان لها كل اذن مفتون * سائلا متضرعا قائلا اتم كما انعمت * وانفع به اذا تمت * اعلم ان المصنف رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون * وخاتمة كما سنبينه لك في الخاتمة فحتمه كتابه مناسبة لفاتحته في انها ليست من المقاصد * ووجه الضبط ان المذكور فيه اما ان لا يكون من المقاصد فان كان من حقه ان تقدم على المقاصد فهو المقدمة وان كان من حقه ان تأخر عنها لكونها كالمقدمة لتمامها فاما ان يكون من المقاصد فان كان الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد فهو الفن الاول وان كان للاحتراز عن التعقيد فهو الفن الثاني والافهم ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث يقال دليل الحصر الاستقرار اى قابل للانع يدفعه الاستقرار فلا فائدة في الاتيان به ويدفع بان المنع يدفع عما سوى القسم الاخير ويقتصر عليه فلا يحتاج لدفع المنع الا الى استقرار القسم الاخير ففيه فائدة تقليل مؤنة الاستقرار وفيه نظر والحق ان ما ذكر في صورة الدليل ليس لاثبات الحصر بل لتحصيل مفهومات ينضبط به كل قسم كما اشرنا اليه نعم بعد بيان مفهومات الاقسام لا فائدة في ايراده اصلا فن وقع فيه لادافع عنه ولما وقع المقدمة في نظم كلامه مستندة بالخاتمة والاصل في المسند التكرير نكرها فقال (مقدمة) بخلاف الفنون الثلاثة فانها وقعت مستندا اليها والاصل فيه التعريف ومن وجوه تكيدها انها مقدمة مبهمة اذ ليست كققدمة اشتهر ارادها في اوائل كتب العلوم فانها شاعت لبيان الحاجة وتصور العلم وبيان الموضوع وهذه افتصرت على بيان الحاجة او تلك لما يتوقف عليه علم وهذه لما يتوقف عليه علوم ثلاثة واما ما قال الشارح المحقق انه لما سبق ذكر الفنون الثلاثة في آخر المقدمة صارت معهودات في مقام ذكرها فصار المقام مقام التعريف بخلاف المقدمة فانه لم يقع ذكرها * ولا اشارة اليها فلم يكن تعريفها معنى ففيه ان نكتة التكرير ليست انتفاء مقتضى التعريف بل لكل من التعريف والتكرير مقتضيات مالم يحقق شئ منها لا يصح الاتيان به على انتفاء التعريف العهدى لا يوجب عدم مقتضى التعريف وقيل تنويعها للتعظيم وقيل

للتقليل والعمل وجه التعظيم انها فاقت المقدمات في كونها مقدمة لعلوم ثلاثة ووجه
التقابل انها مقتصرة على بيان الحاجة وبالجملة المقدمة في بيان الحاجة الى العلوم الثلاثة
ولما كان متوقفا على معرفة مرجع بلاغة المتكلم وكانت متوقفة على معرفتها المتوقفة
على معرفة بلاغة الكلام المتوقفة على معرفة فصاحة الكلام المتوقفة على معرفة
فصاحة الفرد ومتوقفة على معرفة فصاحة المتكلم لان كون مرجعها الى تميز النصيح
عن غيره مبنى على ان فصاحة المتكلم تحصل بدونه والفصاحة لا بد منها في البلاغة صدر
المقدمة بتصور هذه الفهومات وقدم ما هو الموقوف عليه على الموقوف الا في تقديم
فصاحة المتكلم على بلاغة الكلام فان تقديمها عليها ليس لكونها الموقوف عليه لاهل
لارادة بيان البلاغة بعد الفراغ عن الفصاحة قد اشتهر ان المقدمة في عرف اللغة صارت
اسما لطائفة مقدمة من الجيش وهي في الاصل صفة من التقديم بمعنى التقدم ولا يبعد
ان يكون من التقديم المتعدي اما لانها تقدم نفسها لشجاعتها على بقية الجيش اولانها
تقدم بقية الجيش على اعدائها في الظفر ثم نقلت الى ما يتوقف الشروع عليها كرسم
العلم وبيان موضوعه والتصديق بافائدة المترتبة المعتد بها بالنسبة الى المشقة التي
لا بد منها في تحصيل العلم وبيان مرتبته وشرفه ووجه تسميته باسمه ان غير ذلك فقد اشكل
ذلك على بعض المتأخرين واستصعبوه فمنهم من غير تعريف المقدمة الى ما يتوقف
عليه الشروع مطلقا وعلى وجه البصيرة او على وجه زيادة البصيرة ومنهم من قال
لا يذكر في مقدمة العلم ما لا يتوقف عليه الشروع والمباين في مقدمة الكتاب وفرق بينهما
فان مقدمة العلم ما يتوقف عليه ما لا يتوقف عليه الكتاب طائفة من الالفاظ قدمت امام المقصود
لدلائها على ما يقع في تحصيل المقصود سواء كان مما يتوقف المقصود عايد فيكون مقدمة العلم
اولا فيكون من معاني مقدمة الكتاب من غير ان يكون مقدمة العلم وايد ذلك بأنه يغنيك معرفة
مقدمة الكتاب عن مظنة ان قوالهم المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه من قبيل
جعل الشيء طرفا لنفسه وعن تكلفات في دفعه ونحن نقول لاحاجة الى تغيير تعريف المقدمة
فان كلاما يذكر في المقدمة مما يتوقف عليه شروع في العلم هو اما اصل الشروع او شروع
على وجه البصيرة او شروع على وجه زيادة البصيرة فصديق على الكل ما يتوقف عليه
شروع ولجل الشروع على ما هو في المعنى الكرم مساع كافي ادخل السوق واورد على
المسالك الثاني ان اثبات مقدمة الكتاب اثبات اصطلاح جديد لانقل عليه في كلامهم
ولا هو مفهوم من اطلاقهم ولا ضرورة يلجئ اليه وفيه ان ما هو بصده لا يتوقف
على اثبات اصطلاح بل يكفي ان يكون المراد بالمقدمة طائفة من الالفاظ الدالة على ما
نفع فيما يأتي ولا شبهة في هذه الارادة وهذا القائل لم يصرح بدعوى الاصطلاح
ولو كانت مصرحاً بها ايضا ليس في المناقشة معه في ذلك منفعة لانه يكفي مجرد الاستعمال
في هذا المعنى نعم فيما عرف به هذا القائل مقدمة العلم انه صادق على المبادئ التصورية
والتصد ببقية وكانه اراد ما يتوقف عليه الشروع في مسأله واعلم ان المقدمة كثيرة اما
بطابق على ما يستحق التقديم على بقية الباب او الفصل فلا يظهر ان يقال المقدمة
اسم لما يتوقف عليه الباحث الاتية فان كان الباحث الاتية العلم بمرتب فهو مقدمة العلم
وان كان بقية الباب فهو مقدمة الباب (الفصاحة) في اللغة تنبئ عن الابانة والظهور
يقال فصيح الاعمى اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من المكننة وجادت فلم يلحن
ويقال فصيح اللين اذا اخذت رغوته وذهب اساءه فالقصاص حجة يحتمل النقل

لان لفظ الفصحى يراد به كلامه عليه
اما بالاستعمال فيها او بمعوم
الاشراك

اي في التعليل فلا يرد ان فصاحة
المتكلم مما يتوقف عليها بلاغته
نعم يصير كونه موقوفا عليها لهما
في الخارج ايضا وجها لتقديمها

باعتبار جامع الظهور بين معنى اللغوى عن كل واحد من المعنيين كما قيل ويحتمل
 ان تجعل العلاقة الجودة وطلاقة اللسان والخلوص عن الالكنة (يوصف بها المفرد)
 فيقال هذه الكلمة فصيحة او هذه كلمة فصيحة او تكلمت بها فصيحة (والكلام)
 كذلك فيقال في النثر رسالة فصيحة وفي النظم قصيدة فصيحة واما كلام فصيح
 فلا يخص النثر كما يشعر به كلام الشارح المحقق (والتكلم) فيقال كاتب فصيح وشاعر
 فصيح والكتابة انشاء النثر ولا يخفى عليك انه لابد من جعل الفصاحة هنا من الالفاظ
 المستعملة في اكثر من معنى كما هو مجوز عند البعض او تأويلها بما يطلق عليه الفصاحة
 والا فلا يصح الاخبار عنها بقوله يوصف بها المفرد والكلام والتكلم وكذا في تعريف
 فصاحة التكلم ملكة يتقدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح اذ ليس للفصح
 معنى يشمل المفرد والكلام حتى يوصف به اللفظ الشامل والشارح المحقق غفل عنه
 في هذين المقامين وتنبه لمشله في قول المصنف فيما بعد فعمل ان كل بليغ فصيح
 ولا عكس وكذا الحال في قوله (والبلاغة) وهي في الاصل تنبئ عن الوصول والانتهاء
 (يوصف بها الاخير ان) اى الكلام والتكلم يقال كلام بليغ ورجل بليغ (فقط)
 اى لا المفرد اذ لم يسمع مفرد بليغ فقط اسم فعل بمعنى انتبه والفاء مزيدة ترينها للفظ
 او جزائية والتقدير اذا وصفت الاخيرين بها فانتبه عن وصف الاول بها وبما لابد
 منه في هذا المقام معرفة المرام بالمفرد والكلام ففصل المراد بالمفرد ما لا يدل
 جزئه على جزء معناه وبالكلام ما يقابله سواء كان مركباتا ما او غيره لان
 المركب اذا قص يوصف بالفصاحة فلا بد ان يكون داخل في الكلام وتعبه الشارح المحقق
 بان صحة هذا القول يتوقف على ان لا يكون وصف المركب ناقصا بالفصاحة مجازيا من قبيل
 فصل المركب بحال اجزائه وان ثبت منهم اطلاق الكلام الفصيح على هذا المركب وانه
 لا يكون داخلا في المفرد وكل من الثلاثة ممنوع بل الحق انه داخل في المفرد لان المفرد اذا قبل
 بالكلام يتعين لارادة ما يشمل المركبات الناقصة ونفع السيد السند هذا القول بما يندفع به
 النوع الثلاثة وينقلب ما جعله الشارح حقا بالباطل وهو انه اراد بتعليل تعميم الكلام بوصف
 المركب الناقص بالفصاحة انه يوصف بالفصاحة مع انه لا يكتفى في فصاحة ما ذكر في تعريف
 فصاحة المفرد بل لابد معه من الخلوص عن تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد فلا يكتفى
 في فصاحتها فصاحة الاجزاء حتى يكون وصفها بحالها ولا يتوقف دخوله في الكلام على
 ثبوت اطلاق الكلام الفصيح بل يكفي اطلاق الفصيح لانه بمجرد اطلاق الفصح
 يعرف انه داخل في الكلام اذ لا بد لفصاحته مما لا بد لفصاحة الكلام ولا يصح دخوله في المفرد
 لانه لا يكتفى في فصاحته ما يبين به فصاحة المفرد واورد عليه انه لا يصلح تعريف فصاحة
 المفرد بادخال هذا المركب في الكلام لانه بعد جعل المفرد على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
 ندعوى تبادر هذا المعنى منه لاشتهاره وحل الكلام بهرنية المقابلة على ما يجمع المركبات
 الناقصة يتجه على تعريف فصاحة المفرد انه لا يشمل فصاحة عبدالله علما لانه لا يكتفى
 في فصاحته ما ذكر في تعريف فصاحة المفرد اذ لا بد لها من الخلوص من تنافر الكلمات
 ايضا اذ يتصور فيه ذلك التنافر فعمل انهم غفلوا عن فساد تعريف فصاحة المفرد لانهم
 قصدوا بالمفرد ما يقابل المركب وجعلوا المركبات مطلقا كلاما ويمكن ان يدفع بان تنافر
 الكلمات لا ينفك عن تنافر الحروف لكنهم اشتروا في فصاحة المفرد الخلوص من تنافر
 الحروف لانه لا قصد للتكلم فيه الا الى جمع حروف بخلاف فصاحة الكلام فان قصده

واما ما اعترض به السيد السند
 على الشارح المحقق انه اثبت
 في هذا الكتاب مقدمة العلم معنى
 ما يتوقف عليه معرفة مسائله
 وجعل منها كلاما من حد العلم
 وغايته وموضوعه وجعل هذه
 الثلاثة في شرح الرسالة مقدمة
 الكتاب لعدم توقف المسائل
 عليها ولم يرض باثبات التوقف
 عليها على وجه البصيرة
 في التحصيل بان البصيرة غير
 مضبوط ولا يستدعي الاقتصار
 على الثلاثة فليثبت عند
 الامقدمة الكتاب ويحتاج
 في توجيه قولهم المقدمة في حد
 العلم وغايته وموضوعه
 الى تكلفات مما لا يجب لانه لا يلزم
 من مخالفته في شرح الرسالة
 منه جعل حد العلم وغايته
 وموضوعه مقدمة العلم انكاره
 مقدمة العلم فجواز ان تكون مقدمة
 العلم ثابتة ولا يكون هذه الثلاثة منها
 بل يكون مقدمة العلم التصور
 بوجه ما والتصديق بغائده ما

الى جمع الكلمات فزاسب ان يشترط فيه التجنب عن التشافر في جمعها والعلم في العلم العلي ليس فيه جمع الكلمات فهو داخل في اشتراط الخلو عن تشافر الحروف ودفعه ان العلم للمركب خارج عن حد الكلمة لاشتراط كونها لفظ مبنى على نهاية اللفظة لان احدا لم يجمعها خارجا عن المفرد ولا ينفع خروجه عن الكلمة دخوله في الكلام في هذا المقام بقى انه يرد على تعريف فصاحة المفرد مفرد اريد به لازم بعيد بحيث يحتل الانتغال فينبغي ان لا يكون فصيحيا فتعريف فصاحة المفرد لا يصح باخراج المركبات عن المفرد حتى يعمل قرينة على اخراجهم او غاية ما يمكن ان يقال لحمل المفرد والكلام على حقيقة التماسا وما يتبادر منهما ان الموصوف بالفصاحة في الاصطلاح ليس الا المراد المقابل للمركب مطلقا والا للكلام لان احتياجهما الى الفصاحة لتوقف معرفة البلاغة عليهما ويكون في معرفة البلاغة معرفة فصاحة الكلام المتوقف على معرفة فصاحة المفرد المقابل لمطلق المركب ولا غرض يتعلق بالاصطلاح على معنى للفصاحة بحيث يشمل صفة المركبات الناقصة مثلا ولا ينبغي ان قوله والبلاغة يوصف بهما الا خبران فقط يقتضى ان يشمل الكلام على حقيقة ثلثا يفيد وصف المركبات الناقصة قال الشارح المحقق الرليل على انه لا يوصف بالبلاغة غيرهما انه لم يسمع كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا يتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم هذا واورد عليه ان نفي كلمة بليغة لا يستلزم حصر الوصف في الكلام والمتكلم لاحتمال ان يوصف به مركب ناقص يدفعه ان النفي عن الكلمة على سبيل التمثيل فالناقصة عائدة الى العبارة واورد ايضا ان التعليل الذي نسبته الى الوهم ايضا لمقصده ان العرب لا يطبق البلاغة الا باعتبار مطابقة الكلام لمقتضى الحال فرجعه الى قولك لم يسمع كلمة بليغة ويدفعه ان التبادر من العبارة ان بناء التعليل على تعريف القوم لا على التبع وتزيقه لما هو المتبادر بقى انه لو ساعدنا في انه لا يسمى مطابقة مقتضيات الاحوال في المركبات الناقصة والمفردات بلاغة لكن لا يترك فضلها كالبلاغة فلا وجه لاسمائها وعدم ضبطها ومن البين انه يجري في المركبات الناقصة بل المفردات ايضا فان في تعداد جماعة بعدى تعظيم المضاف اليه وبعد السلطان تعظيم المضاف وبابى لهب الاشعار بالجهنمية الى غير ذلك وانما قسم الفصاحة اولا ثم عرف كلالا ان قصده كان التمييز بين فصاحة موصوفها المفرد وفصاحة موصوفها الكلام وفصاحة موصوفها المتكلم بتعريفات صالحة خلاصتها كلام القوم بتمامه في موارد الاستعمال وتخصيل قدر مشترك بين الافراد يضمن به كونه مما وضع له اللفظ كما هو مسلك علماء اللغة ومدونيهما على ما استفاد من الايضاح وانما يعرف الفصاحة المطلقة لانه لم يجد مفهوما مشتركا بين فصاحة المتكلم وفصاحة اللفظ ويرجع كونه مشتركا عنده ولا فصاحة اللفظ مطابقا لانه لم يتخلص له مفهوم للفصاحة جامع لافرادها القائمة باللفظ فاعرض عن تحصيل مفهوم لها اما ظن الاشتراك به اولاهم الخلل فتسم الفصاحة الى الثلاثة تقسيم اللفظ المشترك اما باستعمالها في المفهومات الثلاثة او بارادة ما يطلق عليه الفصاحة فان قلت قد عرف صاحب المفتاح فصاحة اللفظ بكون اللفظ جاريا على القوانين المستبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعريتهم قلت قد زيف المصنف هذا التعريف اجالا بما قال في الايضاح من ان الناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا مختلفا لم اجد في ما عني منها ما يصلح

اي لفظ فصاحة المفرد مثلا اما
بالوضع التركيبى الحاصل
بالإضافة او بالوضع الافرادی
محد

لنعرفة بهما ولا الى ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما
 المتكلم فان قلت هل لهذا الاجال عندك تفصيل اوانت معرض عن هذا التعريف طارم
 بصحته كما هو الظاهر من كلام الشارح المحقق قلت كثرة الاستعمال لا تشترط في فصاحة
 الخالص عن التعقيد المعنوي لانه لو استعمل لفظ في لازم ظاهر الانتقال اعد خاليا
 عن التعقيد المعنوي ولم يطلب له كثرة الاستعمال لا يقال يكفي كون حقيقته كثيرا الاستعمال لا نا
 نقول فلا يخل بالفصاحة ارادة ما لا يتقل اليه بالاخلل وايضا كون اللفظ جاريا على انقوانين
 المستبطة من استقراء كلامهم تطويل يغني عنه بقية التعريف ولا يبعد ان يكون صاحب المفتاح
 مشيرا الى تزيينه حيث قال وعلامة الفصاحة الرجعة الى اللفظ ان يكون اللفظ
 جاريا الخ وبما ذكرنا ندفع عن المصنف ما اعترض به عليه خطيب مصرانه
 لا مدخل للرأى في تعيين مفهومات اللفاظ فكيف يصح منه تعريفها بما لم يجد
 في كلام الناس وام يحجج الى ما الجاب به المصنف اني اردت بالناس المعهودين من صاحب
 المفتاح وعبد القاهر ونظائرهما من المهرة المشهورين واندفع ايضا ان تعريف
 الفصاحة بالخلوص مساححة لان الخلوص لا يصح حله على كون اللفظ جاريا الخ
 كما هو الواضح المبين المستغنى عن البيان ويته الشارح المحقق بكون الفصاحة
 وجودية وكون الخلوص عدمية وتعبه السيد السند بان حل العدمي على الوجود
 غير ممتنع كافي قولك السواد لا يبيض لكن التعقب مما لا يضر لانه نزاع في ايضاح البديهي
 ووجه الدفع ان المص اعتبر في مفهوم الفصاحة ما هو احق بالاعتبار فخلوهم في كون
 مفهومه وجوديا وكيف لا وهو انسب بالمعنى الذى في اصل اللغة من قولهم فصيح اللين
 اذا ذهب لياؤه وخلص عن رغوته وفصح الاعجمى اذا خلصت لغته عن اللكنة
 (فالفصاحة) الكائنة او كائنة (في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابه ومخالفة القياس)
 اللغوى وهو ما ثبت من الواضع لا ما جعله الصرفيون قاعدة فابى يأتى مخالف للقياس
 الصرفي موافق للقياس اللغوى وانما جعل مرجع معرفة المطابقة للقياس التصريف لانه يعرف
 منه بوثقه من الواضع اما باندراجهم في القانون واما باستثنائه من القانون وبيان شذوذه
 عقيب بيان القانون (فاتسافر) وصف في الكلمة توجب ثقلها على اللسان سواء كان
 لتنافر نفس الحروف او لتنافر كيفيات الحروف اولهما فقالان باللقاء الساكنين مشتل على
 تنافر الحروف من حيث كفيانها نعم هو داخل في مخالفة القياس ايضا (نحو) وصف
 مستشز في قول امرئ القيس (غدار مستشزات الى العلى) تضل العقاص في مثني
 ومرسل * عقيب قوله * وفرع بين المتن اسود فاجم اثبت كفتوا الخلة المتشكل اى رب فرع بين
 المتن اسود فاجم بين السواد اثبت كثير كفتوا الخلة هو للخلة كالعنقود للكرم المتشكل بكسر
 الكاف وفتحها اى ذوعشا ككيل والعشكال كقرطاس القنوع غداثره اى ذوابه
 جمع خديرة مستشزات اى مرتفعات من استشزراى ارتفع او مرتفعات من استشزره
 اى رفعه الى العلى جمع العليا تائيت الاعلى يرديه اعلى شعرات الرأس والعقاص جمع
 عقصة او عقصة بكسر العين وسكون القاف وهى الخصلة المجموعة من الشعر على
 هيئة الرمانه والمثني المقتول والمرسل خلاف المثني والعقصة لاختلاف المثني كافي الشرح
 يريد وصف شعره بالكثرة والطول جدا حتى انقسم الى اقسام وغابت عقاص في مثني
 منه ومرسل وحتى احتاج الى رفعه الى العلى وسجى ان مرجع معرفه تنافر الكلمات
 والحروف هو الحسن لكن لا اعتماد على كل حسن بل الحاكم الناقد الحكم حسن العربى
 الذى له سليقة الفصاحة او كاسب الذوق السليم من ممارسة التكلم بالفصح والتخفظ

اشار الى ان الظرف يجوز
 ان يكون وضا فاجتهد برعاه له معرفا
 باللام وان يكون حالا بتقديره نكرة
 وذو الحال هو المبتدأ عند
 من يجوز الحال عن المبتدأ
 بلانا وبه وبأوبه بالفعل معنى
 عند من يجوز فانه لكونه معرفا
 مفعول التعريف كانه قيل عرف
 الفصاحة كائنة في المفرد خلوصه

س

عن التكلم بغير الفصح وليس التنافر لكمال تباعد الحروف بحسب المخارج والالكان مرجعه
الى علم المخارج ولا تقربه كذلك ولا لاختلاف الحروف في الاوصاف من الجهر
والهمس الى غير ذلك والالكان المرجع ضبط اقسام الحروف وياك ان تذهب الى شئ منها
اذ الكل مبنى على الفعلة عن تعيين مرجع التنافر عن كثير من المركبات الفصيحة الملتزمة
من المتباعدات نحو علم وفرح والملتزمة من المتقاربات نحو جيش وشجي وعن انه لا تفاوت بين
مستشرف ومستشزر مع تنافر احدهما وخلوص الآخر ومن مال الى ان اجتماع المقاربات
المخارج سبب للتنافر لانه عدم فصاحة الماعهد فاجترأ والتزم فوقع في تحقيقه على
ما وقع حتى قال اعجاز السورة من القرآن لا يتوقف الاعلى بلاغتها المتوقفة على فصاحتها
وفصاحتها لا يتوقف على جميع كلماته بل على فصاحة الاكثر بحيث يكون غير الفصح
مغمورا فيه مستورا على الذائقة بفصاحة الكلمات الكثيرة كما يستر الخلاوة الشديدة المرارة
القليلة وبعدم فصاحة كلمة من ذلك الكلام لا يخرج عن الفصاحة كما ان الكلام العربي
لا يخرج عن كونه عربيا بوقوع كلمة غير عربية الا ترى ان القرآن عربي بحكم الشارع
وفيه الفاظ غير عربية بالرواية عن ابن عباس وعكرمة واجماع النحاة على ان نوحا
وابراهيم وغيرهما معجيات وذلك لانه تكلف جدا من غير داع واماما قال الشارح
الحق من ان فصاحة الكلمات شرط فصاحة الكلام فلا يجوز ان يكون جزأ منه غير
فصح فلا يضره لو تم داعيه الى جعل الماعهد غير فصيح لانه يخالف في اشتراط فصاحة
الكلمات تأوله بان المراد فصاحتها حكما بان يكون بحيث لا يحسن بغير الفصح فيها
وكذا ما قاله من انه لو كان الماعهد غير فصيح فلا اقل من انه يلزم العجز او الجهل على الله
تعالى عن ذلك علوا كبيرا لا يتم لانه لا يجوز ان يكون اراده لعجز المخاطب عن فهم معنى
لفظ اخر بمعناه او لبيان ان غير فصيح في كلام طويل لا يضر بالفصاحة قال الشارح
ان عذر ضبط التنافر لم يتعرض لتحقيقه واكتفى فيه بالتمثيل قلت لو كان كذلك
لم يكتف بقوله (والغرابية) نحو الخ بل كان يعرف الغرابية ومخالفة القياس
والغرابية كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال كذا
في الشرح فان قلت لم يكتف بقوله غير ظاهرة المعنى كما في الايضاح قلت اراد نصب
علامتين للغرابية عدم ظهور المعنى وعدم انس السمع به ونبيه على ان كون الغريب
مهجور الامر ين انقباض العقل عنه لعدم وصوله الى المقصود منه ونفور السمع عنه لعدم
الشبه به ولا يخفى ان تعريف الغرابية بهذا لا ينفع غير المتبع فلهذا افسر بان يكون مما يحتاج
في معرفته الى ان يرجع الى كتب اللغة المبسطة كتكأ كأثم وأفرقوا في قول عيسى بن
عمر النحوي حين سقط من الجمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأ كأثم على تكأ كأثم على ذي جنة
* افرقوا عني اى اجتمعتم تحو اعني او يكون مما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد كما في
قوله (وفاجأ ومرسنا مسرجا) ولا يخفى ان هذا التفسير ايضا مما لا ينفع لانه ربما يفسر
الغريب في الكتب الغير المبسطة فان تكأ كأثم وافرقوا مما ذكرنا في الصحاح
والقاموس والفساح الاسود بين الفحومة يعنى وشعرا فاجأ والمرسن بفتح السين
وكسرهما الانف والمسرج ما غسره بقوله (اى كالسيف السريجي) اى المنسوب الى
سريج هو قين ينسب اليه السيوف (في الدقة والاستواء) او كالسراج في البريق) هو مصدر
فسره بقوله (واللمعان) والاولى في اللمعان فالمرسج غير ظاهر الدلالة ولا مأنوس الاستعمال
احتج ليبيانه الى جعله اسم مفعول من السريجي او من السراج بمعنى المشبه بالسراج

او بالسريحي وكان وجه تحصيل التشبيه من صيغة اسم المفعول ان المسرج معناه المجعول
سراجا اوسيفا سريحيما بدعوى الاتحاد بينهما على نحو زيد اسد فهو تفعيل من قبيل
فرجته اى جعلته فرجا وقيل جاء التفعيل للنسبة الى اصله نحو غمته اى نسبته الى غيم
فالمسرج بمعنى المنسوب الى السريحي او السراج نسبة المشبه الى المشبه به وهذا انما يحسن ان
يوجد نسبة المشبه الى المشبه حتى يقال اسدى للمشبه به الان يقال فليكن هذا ايضا
وجهه بعد التخريج قال المصنف في الايضاح وبقرب هذا من قولهم سرج وجهه
بالكسرى حسن وسرج الله وجهه اى بهجه وحسنه يريدان اخذ المسرج من
السراج كاخذ سرج منه فهذا الوجه مرجع لتأنيده يتحقق نظيره في كلا مهم واشكل
على الشارح انه بعد وجود سرج لم يلحق المسرج منه حتى لا يحتاج الى اخذه من
السريحي ومن السراج فالجواب بانه يجوز ان يكون سرج مستحدا مولدا بعد شعر العجاج
اى يكون مأخوذا لاعتن مصدر بل من نفس السراج فلا يكون من افعال يشتق منها
بل من باب الغرابية كالمسرج وان يكون الحكم بالتخريج المذكور لتقصان في
تبعهم وعدم عثورهم عليه حتى ان صاحب مجمل اللغة جعله منه بعد عثوره عليه هذا
ولك ان تقول التزامهم احدا للتخريج لا يراهم معنى البيت على الوجهين كبرا عن
كبار واعلم ان الغرابية مما يتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم كالاغتياذ الذى
يتسايلها فالغريب يتسايل المعتاد فالمراد بالغرابية المحلة بالفصاحة ان يكون غريبا
بالنظر الى الفصحاء كما هم لا بالنظر الى العرب كله فانه لا يتصور اذ لا اقل من تعارفه عند قوم
ينكلمون به ولو كان الغرابية اعم مما يتخلل بالفصاحة ثبت غريب القرآن والحديث والوحشى
كما يكون بمعنى ما يشتمل على تركيب يتفر الطبع عنه ويقابله العذب ويحب الخلوص عنه في
انفصاحه لكن الخلوص عن التنافر يستلزمه كذلك يكون مرادفا للغريب المطلق نقل
من الوحشى الذى هو منسوب الى وحش يسكن القفار على ما قالوا ومن الوحشى الذى
هو واحد الوحش الذى يسكن القفار على ما نقول في القاموس الوحش حيوان البر والجمع
وحوش والواحد وحشى واعدى الفرق بين المعنيين اعترض بعض بان ذكر الوحشى في
تعريف الغرابية غير مرضى بل الوحشية قيد زائد على فصاحة المفرد يعنى بالزائد ما لا فائدة له
وذلك لانه يعنى عنه الخلوص عن التنافر ومنهم من فهم منه انه ينبغي ان يزداد في تعريف
انفصاحه ويشترط الخلوص عنها فاعترض باننا لانسلم وجوب زيادته لان الخلوص
عن الغرابية يستلزمه لان الغرابية اعم من الوحشية والخلوص عن الاعم يستلزم الخلوص عن
الاخص (والمخالفة) قد اوضحناها (نحو) مخالفة الاجل في قوله (الحمد لله العلى الاجل) فانه
خالف ما ثبت من الواضع وهو الاجل تمته انت ملك الناس ربا فاقبل فان قلت ليس الاجل مفردا
غير فصيح لان المفرد قسم الموضوع والموضوع هو الاجل لا الاجل قلت اصل كل مغير موضوع
عندهم كالرفع الا انه هجر الاصل فان قلت مما يجوز للشاعر فك الادغام وهو جائز بشرط الاضطرار
اتفاقا وعند ابن جنى من غير اضطرار ايضا قلت الضرا ثم قيسة وغير مقيسة وفك الادغام غير
مقبول فلعل الشعر اس من العرب العربا بل من ليس له انك فيما لم يسمع وقوله بالالف يريد به ياربى
فياخذ وف والالف بدل عن الياء اى فاقبل الحمد (قيل) فصاحة المفرد خلوصه عما ذكر (ومن
الكرهية في السمع) هكذا اقدره الشارح فان قلت قد سبق ان تعريف الفصاحة والبلاغة على
هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس انما اخذه من اعتباراتهم واطلاقاتهم فصاحة
المفرد معر فابعد التعريف لم يكن اخذ تعريفه على هذا الوجه من اعتباراتهم واطلاقاتهم

واما جعل الوحشى بمعنى يتقسم
الى غريب حسن منه غريب
القرآن والحديث وغريب فيصح
وهو ما يشتمل على تركيب يتفر
الطبع عنه فيوجب ان لا يكون
الوحشية محلة بالفصاحة بل
الكون ثقبلا وهو داخل تحت
التنافر كيف وهو واقع في افسح
الكلام فسا ذكره الشارح ان
الوحشى ما لا يكون ظاهر المعنى
ولامأنوس الاستعمال وهو منقسم
الى الحسن والقبح ومع كونه محلا
بالفصاحة وهو ان الفساد
ظاهر

بل كان تنقيح التعريف وجد في كلامهم بحذف ما هو مستدرك منه قلت
لعل القائل من معاصريه ويدعي وجوب زيادة قيد على تعريف استخراجيه والانساب
بهذا ان لا يقدر ما قدره الشارح بل يجعل قوله ومن الكراهة في السمع معطوفا
على ما في التعريف اعني من تنافر الحروف عطف تلقين ومعنى الكراهة في السمع
ان يتبرأ السمع كما يتبرأ عن سماع الاصوات المنكرة وانما يجب اشتراط انفصاحة
بالخلوص عنها لان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما يستلذ بنفس سماعه ومنها ما
يستكرهه كذا ذكره الشارح وفيه نظر لان اللفظ يجوز ان يكون من الاصوات التي لا يستكرهها
ابدا ويجوز ان يكون نظر المتن هذا المنع اي لا نسلم ان اللفظ يجري فيه استكراه السمع ويكره
ان يكون هذا المنع ماقيل في بيان النظر ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ
فصيح يستكره في السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى
بنغم متناسبة وصوت طيب هذا وما ذكره الشارح في دفعه من دعوى بدهاءة استكراه جرشى
دون النفس غير مسموع انما المقطوع به رد السامع احدهما دون الاخر مع احتمال ان يكون ذلك
الرد لوصمة نقله على اللسان وما نقل عنه في حواشي الشرح من قوله يعني سلطان النغم مدخلا
في ذلك لكن لا نسلم انها المرجع بحيث لا يكون لنفس اللفظ مدخل اصلا مقابلا للمنع بالنع نحو
كراهة الجرشى كالتمكي مرادف النفس في قول ابى الطيب في مدح سيف الدولة ابى الحسن
على (كريم الجرشى شريف النسب) اوله * مبارك الاسم اغر القب * قال الشارح وصف
اسمه بالبركة لموافقة اسم امير المؤمنين على رضى الله عنه هذا وحيد لا اختصار له
بالاسم بل الكنية ايضا كذلك الا انه خصه بالاسم ضيق الشعر ولا بعد ان يجعل
البركة لموافقة اسم الله تعالى فيخلص الاسم والابغ ان يكون قصده الى انه مبارك
الاسم لاكتساب اسمه البركة من ذاته واغر القب يراد به مشهور القب يعني لقب بسيف
الدولة لاشتهاره بهذا الوصف لثلاثة وُل والتمدح والاغريض الجبهة من الخيل استعمل
لكل واضح معروف (وفيه نظر) قال الشارح المحقق لانها داخلة تحت الغرامة المفسرة
بالوحشية لظهور ان الجرشى اما من قبيل تكأ كاتم وافرنقوا او الجرش والطحم يريد
ان الخلوص عن الغرامة يستلزم الخلوص عن الكراهة في السمع اذ الكراهة في السمع
يستلزم عدم استعمال الفصحاء فيكون غريبا عما غير ثقل على اللسان او ثقلا
لا يقال جميل تكأ كاتم وافرنقوا غير كراهة على الذوق ينساق ما نقل عن بعض البلغاء
انه لما قال عيسى بن عمر الحموي ما لكم تكأ كاتم على تكأ كوكم على ذى جنة افرنقوا اعني
قال دعوه فان شيطانهم يتكلم معهم بالهتدية لان اطلاق الهتدية عليه يدل على كراهته
على الذوق لاننا نقول يحتمل ان يكون قصده الى خفاء دلالة دون الكراهة على الذوق
واورد عليه ان الغرامة كما تشمل كراهة السمع تشمل تنافر الحروف ومخالفة قياس اذ
الساخر ان يكونا بمنزل عن استعمال الفصحاء ويمكن دفع ذكر تنافر الحروف مع اندراجها
تحت الغرامة بان اغناء الغرامة عنه اغناء المتأخر عن المتقدم ولا وصمة فيه بخلاف اغناء
الارابة عن قياس الكراهة في السمع فانه من قبيل اغناء المتقدم عن المتأخر وهو قبيح واما
ذكر الخلوص عن مخالفة القياس فشكل الا ان يقال لا خفاء في مزيد توضيح يتعلق بذكر الخلوص
عن مخالفة القياس فلا بأس بإرادته وانما النزاع في وجوب اشتراط الخلوص عن الكراهة
في السمع ومنهم من جعل وجه النظر ان الكراهة ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا
فلا يخل بالفصاحة وقال الشارح ضاع ظاهره لان عدم التأدي الى الثقل لا ينافي خلال

بالفصاحة ويجوز ان يكون الالفاظ الكثر يهتد في السمع مما يحترز الفصحاء عن استعمالها فلا تكون فصيحة ويمكن ان يقال ملخص هذا الوجه ان الكراهة في السمع لو كانت مع النقل تكون داخله تحت التنافر والا فلا نسلم استلزامه الاخلال بالفصاحة اذ لم يجد في اطلاقهم واعتبار انهم اشترط الفصاحة بالخلوص عن كراهة السامع ولا يخفى انه لا يدفع منع اخلال الكراهة بالفصاحة جواز كونها محلة ومنهم من وجه النظر بان ما ذكره القائل وجوب ذكر ومن الكراهة في السمع في بيانه فيه نظر لان كون اللفظ من قبيل الاصوات فاسد بل هو كيفية الصوت كما عرف في موضعه وقال الشارح ضعفه ظاهر لان كلام المتن يدل على ان نفس الاشتراط منظور فيه مع ان جعل اللفظ من قبيل الاصوات شايع في اختيارهم حتى قالوا اللفظ صوت يعتمد مخارج الحروف ولك ان تقول ملخص كلامه ان وجوب زيادة هذا القيد ممنوع لان تعلق كراهة السمع باللفظ ممنوع الا انه بين ان هذا المنع راجع الى بيان هذا القائل لان المتقدمة المثبتة اذا منعت يرجع منعها الى دليلها فاندفع ما ذكره من ان ظاهر كلام المتن ان نفس الاشتراط منظور فيه واما ما ذكره من ان مختار الادباء ان اللفظ صوت ووجوب الاشتراط مبنى عليه فدفعه ان المصنف ان ينزع في الوجوب بناء على ضعف المبنى ومنهم من قال ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيرى ودرس ونحو ذلك قال الشارح وفيه ايضا بحث لانه قد تعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحاً فان الالفاظ متفاوت باختلاف المقامات كما سيجي في الخاتمة ولفظ ضيرى ودرس كذلك هذا وفيه انه يلزم حيثئذ ان لا يكون التعريف للفصاحة جامعاً لخروج فصيح غير خاص عن اسباب الاخلال مع وجوب ما يمنعها عن السببية الا ان يبالغ في التكلف ويقال المراد بالخلوص اعم من الخلوص حقيقة او حكماً فان المشتل على مسبب الخلل مع مانع السببية في حكم الخالص واعلم ان الوجوه المذكورة للنظر كلها راجعة الى منع وجوب اشتراط الخلوص عن الكراهة في السمع باسناد مختلفة فالمناقشة فيها مناقشة في السند الاخص عند التحقيق (و) الفصاحة (في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات) اى الكلمتين فصاعداً والا كان الكلام * المشتل على تنافر الكلمتين الخالص عن جميع ما ذكر مع فصاحة كلمته فصيحاً لصدق تعريف الفصاحة على خلوصه وليس اضافة الكلمات الى الكلام معتبرة اذ المقصود تقييد التنافر بما يميزه عن تنافر الحروف والمعاني وذال يستدعي اضافة الكلمات الى الكلام فافهم وحيثئذ في ارجاع ضمير فصاحتها اليه اشكال لانه يصير المعنى مع فصاحة الكلمتين فصاعداً فلا يستفاد اشتراط فصاحة جميع كلمات الكلام وتقييد التنافر بالكلمات للاحتراز عن تنافر المعاني فانه لا يخل بالفصاحة وعن تنافر الحروف لقصد درج الخلوص عنه في قوله مع فصاحتها (والتعقيد مع فصاحتها) ظرف لغو للخلوص اى كون الكلام خالصاً زمان فصاحتها وجعله الشارح حالاً من الضمير وبالجملة احتزبه عن خلوص زيد اجل وشعره مستشزر وانفه مسرج فانه ليس بفصاحة ولهذا ليست فصيحاً فان قيل زيد اجل خلوص مع فصاحة الكلمات لانه حال قولك زيد اجل له خلوص عن الامور المذكورة فله خلوص حال فصاحة كلمته فلو كان الفصاحة الخلوص حال فصاحة الكلمات لكان زيد اجل فصيحاً قلت ليس زيد اجل خلوص حال فصاحة الكلمات لانه ليس ذلك الخلوص مقارناً بتلك الفصاحة فلو قيل زيد اجل خالص حال فصاحة الكلمات لم يصدق نعم انه بحيث يخلص حال فصاحتها وهذا كقولك الكريم من يستحو حال مكتته

اى حين اذ كان المراد بالكلام
الكلمتين فصاعداً * جميع كلمات
الكلام

سواء اعتبر اضافة الكلمات الى
الكلام او لا فأم

فانه لا يصدق على الفقير لو اردت به من له السخاء حال المكنة ويصدق عليه لو اردت به من هو بحيث يستحو حال مكنته ومن لم يفرق بينهما اجاب بان زيدا اجل ليس من احوال زيدا اجل لانهما تركيبان مختلفان وليسوا واحدا له حالان وانما لم يذكر بحيث ذى الحال او المتعلق بان يقال خلوصه مع فصاحتها من ضعف التأليف الخ لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر ولا بعد قوله وتنافر الكلمات ليكون اقرب بذى الحال او عامله لئلا يتوهم كونه قيداً للتأخر لانه ظاهر انفساد ومع ذلك قد وقع بعض الشارحين فيه وطول الشارح الكلام فيه في الشرح وفيما كتب على حواشيه وزاد بعض الافاضل بما ليس الاشتغال به الاتصيف الوقت في تحصيل ما ليس على الطائل فتركه لئلا يلزم على الناقل ما على القائل (فالضعف) فسر بان يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين الجمهور والمراد بشهرته ظهوره على الجمهور فلا يردان قانون جواز الاضمار قبل الذكر ايضا مشهور اذ كل من سمع قانون عدم الجواز سمع قانون الجواز ويرد عليه ان العرب لم تعرف القانون النحوي فكيف يكون الخلوص عن مخالفة القانون النحوي معتبرا في مفهوم الفصاحة في لغتهم فالصواب ان يقال وعلازمة الضعف ان يكون تأليف اجزاء الكلام الخ (نحو) ضعف (ضرب غلامه زيدا) ريد به مخالفة انه لا يجوز ارجاع الضمير المتصل بالفاعل الى المفعول به المتأخر فانه القانون المشهور عند الجمهور وان جوزه الاخفش وتبعه ابن جني لانهما جوزا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو المشهور بل لانهما انكرا الاضمار قبل الذكر هنا يرشدك الى ذلك تعليمهما الجواز بشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالتفعل فالتنوعول به اذا انفصل عن الفعل لفظا متصل به رتبة فلا اضمار قبل الذكر رتبة ولهما شواهد در بعضها بأويل وبعضها بالشذوذ فان قلت ما رد بكونه شاذاً ان قيل فيه بضعف التأليف فالاولى ان يرد فيه بعدم فصاحته والافتنقض به بيان ضعف التأليف قلت ما شذ مشتق من القاعدة فلا يكون مخالفا لها (والتأخر) ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان كذا في الشرح والانسب بما ذكره في تنافر الحروف ان يقال وصف في المركب يوجب ثقله على اللسان اما في نهاية النقل كقوله (وليس قرب قبر حرب قبر) صدره وقبر حرب يمكن قفر * بالرفع اي هو قفر يعني خان يكشف عن خلائه ما يعقبه وقال الشارح اي خال عن الماء والكلاء واللفظ خبر والمقصود تحسر في عجائب المخلوقات نوع من الجن يقال انها الهاتف صاحب واحد منهم على حرب بن امية فأت فقال ذلك الجن هذا البيت وامادون ذلك (وهو) مثل (قوله) اي ابي تمام في قصيدة يمدح بها موسى بن ابراهيم الراعي ويدفع عن نفسه تهمة انه هجاء بعد ان عاتبه عليه ووجه الدفع انه كيف اذم من يمدحه جميع الناس واشار بقوله واذا ما لنته الخ انه يستحق الملامة في تصديق انه هجاء لكن لا يمكن ملامته لعدم موافقة واحد من الناس ولهذا ذكر الملامة دون الذم فلا يرد ما عابه به الصاحب من ان مقابل المدح الذم دون اللوم فينبغي ذكر الذم في مقابله دون اللوم (كرم متى امدحه امدحه والوري معي) جملة حاله والتأخر في امدحه امدحه لما ان في امدحه من ثقل الما بين الخاء والهاء من القرب لكن لا الى حد يخرج به الكلمة عن الفصاحة فاذا تكررت تحمل الثقل اي بلغ حدا لا يعمل به الفصح وذلك لانه كرر اجتماع الخاء والهاء وادى الى اجتماع ثلاث من حروف الخلق فافهم وهذا امر ادمصنف حيث قال لا ثبات ان في البيت تنافرا دون تنافر قوله * وليس قرب قبر حرب قبر * ان في امدحه شيئا من الثقل لما بين الخاء والهاء من القرب لان مجرد امدحه لذلك غير فصيح وكيف لا وسبحه

قوله كذا في الشرح اي قوله
اما في نهاية غير موجود في نسخة
المص بخطه الشريف

يعني يدل على ان المراد الخلاع عن
القبور وانه ليس عند قبره قبر

مع اشتغالها على توالي الحياء والهاء مع زيادة وهي مجاورة الكسرة لحروف الحلق فصيح
واقع في القرآن وهذا هو الموافق لما صرح به ابن العميد حيث قال فيه شيء من الهجنة
هو هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحياء والهاء وهما من حروف الحلق
خارج عن حد الاعتدال نادر كل انتافر اي نافر تنافرا بالغا حد الكمال وهو ما يخرج به
الكلمة عن الفصاحة فلا ينافي في الحكم بأنه دون قوله ليس قرب قبر حرب قبر * في الثقل
وانما جعل واو الوري حالية لا عاطفة ليوافق ما يقابله وهو (واذا لمته لمتنه وحدي) هذا
اذا فسر معية الوري بالمشاركة في المدح ووحدته بعدم مشاركتهم له في الملامة كافي
الشرح اما لو فسر المعية بحضور الناس والوحدة بعدم حضورهم يعني امدحه دائما
بحضور الناس لا يتحتاج الناس به ولا يمكن ملامته بحضور احد بل لو لم يلم في غيبة الناس
لتعين جعل الواو الحال والتفسير المشهور ابلغ في استحقاقه المدح وهذا التفسير ابلغ في
تزييه عن الملامة ومن اطائف تزييه عن الملامة انه لم يقدر على ذكر ملامته الا في صورة
التي فراد ما بعد اذا ابرازا الملامة في صورة الثني ومما يرجح الحال على العطف ان في عطف
المفرد كلفة اسناد فعل المتكلم الى الاسم الظاهر وفي عطف الجملة قوت التناسب واغريتا
وجوه اخر تركناها لاهلها ومن فوائد الشرح ان في استعمال اذا والفعل الماضي ههنا
اعتبارا لطيفا هو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد (والتعقيد
ان لا يكون ظاهر الدلالة على المراد) كون التعقيد متعديا ولذا فسر الشارح بكون الكلام
موقفا على لفظ المنعول بوجوب ان يكون في تفسيره ما ذكر تسامح لانه معنى يقتضي لزوم
علاولى جعل الكلام غير ظاهرة الدلالة الخ وقد اعترض عليه بان التعقيد لو كان بخلاف
الفصاحة لم يكن اللغو والمعما مقبولا مع انه مما يورد في علم البديع والجواب ان قبولهما
ليس من حيث الفصاحة بل لاشتغالهما على دقة يخبر بهما اهل الفطن ولعدم فصاحتهم
لم يورد بهما صاحب المفتاح والمص في كتابيهما ولا يخفى ان الكون غير ظاهر الدلالة
صادق على عدم الظهور لاشتغاله على لفظ غريب ومخالف للقياس مع انه ليس تعقيدا
ولذا قيده بقوله (خلل اما في النظم) وليس المراد بالنظم ما سبق في قوله نظم القرآن لانه
عبارة عن كون اللفظ مرتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم
حينئذ شامل لرعاية ما يقتضيه علم المعاني والبيان والخلل فيه يشمل التعقيد المعنوي والخطأ
في تادية المعنى بل المراد بالنظم تركيب الالفاظ على وفق ترتيب يقتضيه اجزاء اصل المعنى
والخلل فيه بان يخرج عن هذا التركيب الى ما لا يشهد به قوانين النحوى المشهورة او الى
ما يشهد به لكن يحكم بأنه على خلاف طبيعة المعنى فيخفى الدلالة لكثرة اجتماع خلاف
الاصل الموجبة لتعجب السامع قال المصنف فالكلام الخالي من التعقيد اللفظي ماسم نظم
من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف لاصح من تقسيم اونا خبرا واغترار او غير ذلك الا و قد
قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية او معنوية كما سيأتي تفصيل ذلك كله فالتعقيد اللفظي ربما
كان اضعف التأليف وربما كان مع الخلوص عنه بان يكون على قوانين هي خلاف الاصل
ولا يكون اشتراط الخلوص عنه بعد ذكر الخلوص عن ضعف التأليف مستدركا كما
توهم ولا يكون وجود التعقيد اللفظي بلا مخالفة لقانون نحوى مشهور مخالفا للحكم بان
مرجع الاحتراز عنه النحوى كما سيجي * لانه حينئذ لا يمكن معرفته بالرجوع الى قواعد النحو
لانطباقة عليها على ماتوهم لان النحوي يميز بين ما هو الاصل وبين ما هو خلاف الاصل
والاحتراز عنه بالاحتراز عن جمع كثير من خلاف الاصل وامانه هل يكون الضعف

فان قلت لا تعقيد في جاني اجر
فكيف يكون الحق الثاني قلت
اذ ان احر لا تنقل السامع الى
المعنى الوصفي ويطن انه جاء بمعنى
اخر غير وصفي قصده المتكلم

بدون التعقيد اللفظي ام لا فالحق الثاني وان توهم بعض الافاضل انه لا تعقيد في جاني
احد منهما لان جاني احده يفيد معنى احده مالا الشخص المعين فلا يكون ظاهر
الدلالة على الشخص المعين المراد لكن لا يتجه ان ذكر التعقيد عن ذكر ضعف
التأليف كما توهم لانه لا بأس باغناء المتأخر عن المتقدم كما في العكس ويمكن دفع
استدراك ذكر التعقيد لاغناء ضعف التأليف عنه ايضا بان ضعف التأليف لا يغني
عن التعقيد المعنوي وذكر التعقيد له لانه لا تعقيد اللفظي الا ان المصنف اراد استيفاء بيان
التعقيد فذكر التعقيد اللفظي لاستيفائه لانه يشترط اخلاص عنه في الفصاحة بعد
اشتراط اخلاص عن ضعف التأليف (كقول الفرزدق) هو كسفر جل رثيف سقط
في الثور الواحدة بهاء اوفقات الخبر ولقب همام ابن غالب بن صعصعة (في خال هشام)
تبه به على ان الملك هو هشام (ومماثلة في الناس) لا في مجرد العرب فذكر قوله في الناس
جعل انني عاما ولولا له لتبادرن في المثل في العرب (الاممكا) فسر بمن اعطى المال والملك
وكانه روى اسم مفعول والا فالابن اسم الفاعل (ابوامه حتى ابوه يقاربه اي حتى
يقاربه) اشار الى ان حتى بدل من مثله ويقاربه صفاته فقد فصل بين البدل والمبدل منه
والصفة والموصوف باجني وهو مما لم يجوز (الاممكا) اشار الى انه مستثنى من حتى يقاربه
قدم عليه فوجب نصبه الذي كان مرجوحا حين التأخير اذا كان المختار رفعه على البدل
ولذا رفعه بعد التأخير في التفسير (ابوامه ابوه) اشارة الى ان ابوامه مبتدأ ابوه فصل
بينهما بالاجني والجملة صفة مملوكا فمخالفة القوانين النحوية ومخالفة الاصل الذي هو
تقديم المستثنى منه حصل التعقيد فلنقديم المستثنى مع شيوخه دخل في التعقيد واعلم ان اراد
البيت لتوضيح التعقيد لا لتحليل ما يخرج عن حد الفصاحة بقوله والتعقيد فانه خرج بذكر
ضعف التأليف وقد بالغ في مدح خال هشام ونفي من عائلته واشار ببيان انه خال الملك الى ان
مماثلة الملك لا بعض توحده لان مماثلة الملك له انما جاء من قبله وبحكم ان الولد يشبه الخ لولا
يخفى انه لو قيل في الناس خبر مثله ومماثلة من مثله وابوامه مبتدأ وحى خبره وابوه خبر ثان
ويقاربه خبر ثالث لم يكن تعقيدا ويكون المعنى مماثلة في الناس الاممكا في غاية الحداثة
اذ ابوامه حتى وابوامه ابوامه و من اقر بقاء الملك مع قطع النظر عن انه جده فيكون
مدحا للممدوح بالنسب بعد المدح له بالحسب وليس في هذا التوجيه الا نصب مملوكا مع
ان المختار رفعه ولولا مخالفة الاسماء لذكرت وجوها اخرى في الشرح وجواشي بعض فضلا
الانام وزيف ما هو من يف واحكم ما هو قابل الاحكام واعلم المصنف علم قصد الفرزدق في
انتقائه على قصده فلا يضره احتمال (واما في الانتقال) اي في الانتقال الذي ليس خلا
التنظيم والافعدم ظهور الدلالة لخلل في التنظيم انما هو لخلل في الانتقال ولك ان تريد الانتقال
من الموضوع له ويتم انتقال اذا سبق خلل الانتقال فيه من اللفظ وذلك لخلل اما الارادة
ما نس لازم المعنى الاول الذي اراد الانتقال منه وذلك بعيد الوقوع ردى جدا واما ان يكون
لازما بعيدا بغير الذم دون الوصول اليه واما عدم نصب القرينة وذلك ايضا بعيد جدا
او نصب ما هو خفي (كقول الآخر) لم يقل كقوله ليعلم انه غير الفرزدق او يعلم انه ايضا بايع من
البلغاء كانه كقول السليغ الآخر ولذا صرح باسم الفرزدق ايضا سابقا ليعلم ان البلاغة والمهارة
لا يمنع عن الهفوة فلا بد لكل ذي طول ان يسعى في تحصيل ما هو الطولى ولا يعتمد
على ان يلوغ الرتبة العلية كقول له وقال الشارح لثلاثهم به الفرزدق وفيه انه تأكد حينئذ
التوهم في قوله كقوله سرح لها الخ (ساطلب) سوف اطلب العدو ان كان مهمسا وقالا

(بعد الارار عنكم) فاضاف البعد الى الدار اشارة الى ان بعد ذاتهم لا يمكن ان يخطر بالبال وطلب بعد الدار غير مقدور في الحال غاية الامر وسوسة النفس والعقل مبالغ في الامهال واستند القرب الى ذاتهم بقوله (لتقربوا) لان قربهم متمكن في الخيال ولا يترنم بغيره المقال (وتسكب) بالنصب بتقدير ان لعطفه على بعد الدار وبالرفع لعطفه على ساطب (عيناي الدموع لجمدا) ومعنى البيت على ماهو المشهور عند القوم ان عادة الزمان والاخوان الجاء الطالب الى الحرمان فاي امر كان هو المرتقب بحكم الزمان والاخوان انعكس وانقلب فالى الان بقيت في حزن البعد والاحتجاب للبالغة في طلب السرور بالوصل والاقتراب فبعد اليوم اطلب البعد ليساعد في الدهر واهله بالقرب والحضور واطلب حزن البعد لافوز بالقرب والسرور وعلى ما حققه الشيخ انه كنى بطلب بعد الدار عن توطين النفس عليه والسين لجرد التأكيد كانه قال الى اليوم اطلب نفسي بالبعد واحزانه واشيد بناء الصبر الجليل باركانه لا تسبب بذلك الى وصل بتابد ومسرة لا تنفذ الى الابد فان الصبر الجليل مفتاح الفرج مع الاجر الجزيل بلا حرج والابلغ ان يجعل تسكب علقا على اطلب فيكون تحت التأكيد والشارح المحقق صوب بهذا المعنى وجعل توجيه القوم تعسفا فاسد المبني ولم يرض به المرتضى الشريف وقال كلام القوم غير مستحق للتخطئة والترفيف فتصويب الشارح كتصويب من قال الصواب ان الشاعر يعتذر الى العشيق في التشر للسفر ليتوسل به الى اسباب معاشرتها في الحصر اذ بالاموال يقتض ظباء الغواني ويتمتع بالوصل والى مثل هذا المعنى اشار النبي حيث قال لعن الله يجعله رجلا يعين على الاقامة في ذراكا فكل من المعاني وجهة هو موليها وقصد الشاعر موكل اليه ضيره لا يجلبها اذ لم يعرف انه بصدد الظرافة او في مقام اظهار الحكمة والكرامة او كان التكلم بهذا المقال في مقام السفر والارتحال حتى يحكم بحقيقة الحال فلا مجال للاستيفاء الاحتمال ويمكن تقوية الشارح المحقق بان ما يحتاج الى معرفة حال الشاعر فالحق فيه متابعة السابق الماهر وهو الشيخ عبد القاهر الذي يطلب حسن الظن به ويقرب ان يكون حاله عليه الظاهر ومن الاحتمالات التي هي ابدى الى الفهم ما خطر ببالي وهوان الشاعر قصد الى ان تحصيل المطالب بان يكون في الاستغناء عنها كالهارب وتري نفسك عنه معرضا فتراه لك معرضا ومن اكب على شيء فهو عنه يهرب ومن اعرض فهو يقرب ومن هذا حكم بان الحرص شوم والحرص محروم وقبل لولم تطلب الرزق يطلبك وفي حديث زرغباء تزد دجبا منه شمة لمن له شامة واذا فرغت عن تحقيق معنى البيت فتقول وبالجملة جعل سكب الدمع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الحزن واصاب لانه واضح الانتقال لانه كثير اما يجعله دليلا عليه ويراد به وجعل جود العين كناية عن السرور قياسا على جعل السكب لمقابله ولم يصب لان سكب الدمع قلما يفارق الحزن بخلاف جود العين فانه يعم ازمة الخلوع من الحزن سواء كان زمن السرور او لا فلا ينتقل منه الى السرور بل الى الخلوع من الحزن وهذا وجه واضح للخلع في الانتقال الى ما قصده وان خفي الى الان وبه يندفع ما ذكره الشارح انه يصح ان يراد بجود العين خلوه عن الدمع مجازا من باب استعمال المقيّد في المطلق ثم يكفي به عن المسرة لكونه لازما لها عادة اذ عرفت ان الخلوة تفك عن السرور لكنهم نظروا الى ان جود العين اشتهر في البخل بالدمع بناء على اشتهار الجود في البخل حتى يقال للبخل جاد كقطام ويقال جدد بمعنى بخل ويستعمل الجود في مقابلة الجواد حتى قال الحماسي (شعر) الان عينا لم تجدد

الذرى حوالى الدار

يوم واسط عليك بجارى دمها لجود فظنوا ان اشتهاار الجود في الجمل يمنع الانتقال من المعنى الحقيقي الى غيره فله ومثل غيره من المعاني المجازية كمثل الشمس والكواكب حيث تختفي مع الشمس ولذا قال (فان الانتقال من جود العين الى بخلها بالدموع لا الى ما قصده من السرور) ففرض لما ينتقل منه اليه ولم يكتف بما يهيم من انه لا ينتقل منه الى ما قصده تنبيهها على ان الخلل في الانتقال ربما يكون من كمال ظهور معنى آخر فيحول بين اللفظ والمقصود لكنه يتجه عليه ان ما ذكر في صدر البيت وقصد الحزن بالسكب قرينة واضحة على المقصود فلا خلل في الانتقال قال المصنف والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهر احدى بخل الى السامع انه فهمه من خاف اللفظ ويتجه عليه انه يلزم ان لا يكون الكلام الخالي عن المعنى الثاني فصيحاً لانه ليس له الخلو عن التعقيد المعنوي ودفعه الشارح لانه بيان القسم من الكلام الخالي من التعقيد المعنوي خص البيان به لان الكلام الخالي عن المعنى الثاني بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام وفيه ان الكلام الخالي عن المجاز والكناية اذ اروع في المطابقة لمقتضى الحال ليس ساقطاً عن درجة الاعتبار الا ان يقال هو ساقط باعتبار الدلالة على المعنى وان كان معتبراً من حيث رعاية مقتضيات الاحوال وبعد توجه ان ما يأتي في بحث بلاغة الكلام سقوط ما ليس له معنى ثان بمعنى مقتضى الحال لا باعتبار الكون مجازاً وحقيقة ونحن نقول خص البيان بالخالي عن التعقيد مما استعمل في المعنى المجازي لانه المحتاج الى البيان والتوضيح واما الخلو عن التعقيد المعنوي لعدم معنى ثان فواضح لاحاجته الى بيان (قيل ومن كثرة التكرار) قد سبق مباحث يهمل التذكاري لتفكيك عن التكرار والتكرار بالكسر او القمح والاول اسم والثاني مصدر في القاموس التكرير والتكرار والتكررة اعادة الشيء مرة بعد اخرى وهذا يقتضي ان يتوقف التكرار على التثنية ليتحقق الاعادة مرة بعد اخرى والاستعمال لا يساعده او يستعمل التكرار اذ اثني الشيء فالتفخيم ما ذكره الشارح المحقق انه ذكر الشيء مرة بعد اخرى وما يقال انه مجموع الذكرين لا الذكر الثاني وهم اذ اكرر الرجوع والتكرير الارجاع والمراد بالكثرة ما يقابل الوحدة بقرينة ما ذكر من المثال فان فيه تليث الذكر ولا يتحقق به ذكر الشيء مرة بعد اخرى الامرتين وقد يناقش فيه بانه يتحقق ذكر الشيء مرة بعد اخرى ثلاثاً ثالثها ذكر الثالث بعد الاول ويرد انه اذا ذكر الشيء ثلاث مرات يقال اعيد مرتين ولا يقال اعيد ثلاثاً ويكذب الفاضل فتأمل (وتتابع الاضافات) نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر انه قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله (شعر) يا على ابن حزمة بن عمار انت والله ثلجة في خياره وتضح منه ان المراد بالاضافات ما فوق الواحد وان التابع لا ينافي في وقوع غير المضاف بين المضافين ولو قال المصنف ومن كثرة التكرار والاضافة لكان اوضح واخصر (كقوله) اي ابي الطيب ويسعدني في غمرة بعد غمرة يريد الغمرة الشدة استعيرت عما يغمرك من الماء (سبوح) فاعول بمعنى فاعل من السبح والسباحة بعد اشتهاار استعارتهما لشدة عد والفرس مع حسن جربها بحيث لا يتعب راكبه ساكاته يجري في الماء يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يخفى حين ذكر السبوح بعد التعبير عن الاسعاد في شدة بعد شدة بالاسعاد في غمرة بعد غمرة (لها) صفة سبوح (منها) متعلق بقوله لها ومتنازع له في الفاعل وهذا احسن وادق مما قيل من انها حال من شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد) فاعل لها لا عتماده على الموصوف والضمائر كلها السبوح

امر بالتأمل ليظهر وجه عدم اعتبار الذكر الثالث احادتين وهو ان العرف يعتبر للاعادة المحقق السابق بالمرأة سواء كان واحداً او متعدداً

والمعنى سبوح لها من نفسها علامات شاهدة عليها تشهد بنجاتها فان قلت الشهادة على الشيء شهادة مضمرة فكيف صح استعماله في الشهادة بنجاة الفرس قلت لا اضر على الفرس من الشاهد بنجابتها بوقعها في المعاري والمحارب والمهلك (وقوله) اي ابن بلك (حمامة) طير بري لا يألف البيوت اوكل ذى طوق يقع على الذكر والاثني والجنس حمام (جرجى) مؤنث الاجرع مخفف جرجاء وهي الكشيب جانب منه رمل وجانب حجارة (حومة) البحر والرمل والغياض وغيرها معظما (الجندل) كالمفتح وكسر الدال ويضم الجيم وفتح النون وكسر الدال الموضع يجمع فيه الحجارة فيجب ان يجعل الجندل كسور الدال لامفتوحها وان اشتهر تصغيره حتى قيل المراد به الارض ذات الحجارة بان اطلق اسم الحال على المحل ومنهم من جعله مكسور الدال مخفف جندل بفتحيتين وكسر الدال حيث اثبتته الصحاح بمعنى موضع ذى حجارة وجعل اسكان النون للضرورة وفيه ان الحذف المقيس للضرورة مختلف وهو بعدم صرف المنصرف ومتفق وهو بالترخيم صرح به التسهيل ففيه اضافة حمامة الى جرجى المضافة الى حومة المضافة الى الجندل (اشجعي) اي رددى صوتك والسمع ترديد الحمامة صوتها تمامه فانت بمرى من سعاد وسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع كلامك على ما في الصحاح والقاموس الا ان الكتاتين اثبتاه هكذا هو معنى مرى وسمع بدون الياء وزاد القاموس ونصب فن شرحه بلك بحيث ترين سعاد وتسمعين كلامها لم يعرف الاستعمال واما قول الشارح المحقق انه خلاف المعقول ايضا فلا يتم وان وجهه بان الامر بالسمع انما يناسب لاسماع سعاد وذلك انما يكون اذا كان سعاد بحيث تسمع صوتها لان الحمامة اذا كانت بحيث تسمع صوت سعاد فسعاد ايضا بحيث تسمع صوتها لان صوت الحمامة ليس كصوت الانسان في الارتفاع بل لان الامر بالصوت لا يخصص في داعي الاسماع بل من دواعيه النشاط والسرور كالبلابل يتم بمشاهدة الورد ويرجع هذا الداعي عدم الاكتفاء بسمع وضم مرى اليه (وفيه نظر) لانه قال الشيخ لا شك في ثقل تتابع الاضافات في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقول ابن المعتز وظلت تدرك الكأس ايدى جانيه ذرعنا في دنائير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعثية بن الحارث بن شهاب هذا فعل منه ان تتابع الاضافات انما تنافي الفصاحة حيث اوجب الثقل والتأخر وكذا حال كثرة التكرار لانه لا وجه لمناقاة للفصاحة سوى انجاب التأخر كيف وقد وقع في النظم مثل داب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده ذكر يا ونفس وما سواها فالهما فجورها وتقارها (و) الفصاحة (في المتكلم ملكة) اي كيفية ترسخ في ذات النفس واحسن مارس به الكيف عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي النسبة واللاقسة في محله اقتضاء اوليا والمراد عدم توقف تصور العرض الجزئي بخصوصه واحترزه عن تصور ما يتوقف عليه النسبة ولا يرد الكيفيات المركبة لان تصوراتها بخصوصها لا يتوقف على تصورات اجزائها ولا الكيفيات النظرية كما نوههم لان اشخاص الكيف لا يكون نظرية وقولهم اقتضاء اوليا على ما صرحوا به لئلا يخرج العلم بعلوم واحد فانه لعروض الوحدة لا يقتضي الاقسمة والعلم بعلوم من فانه لتعلقه بالتعدد يقتضي الاقسمة ولا يخفى انهما لا يقتضيان الاقسمة واللاقسة في محلها بل في انفسهما فمع قوله في محله لاحاجة الى قوله قول اوليا لذلك وكأنه يحتاج اقتضاء الاقسمة واللاقسة الى التقيد بالاولى يحتاج عدم توقف تصور على التصور الغير بالتقيد بالاولى لانه قد يعرض الكيف للنسبة فيتوقف باعتبارها على الغير هذا قال المص اثم ملكة على صفة اشعارا بان الفصاحة من المعينات الراسخة حتى لا يكون المعبر عن مقصوده بلفظ فصيح فصيحيا بحسب

سمعت انه اختلف في بناءه على
السكون وهدم المنصرافه
العلمية والعجمية

لا يقال كونه بمرى يدعو الى
السمع لسمع صوته وتنظر اليه
لانا نقول هذا ايضا في ترجيح
كون الداعي النشاط لان كونه
بمرى حتى يستقل في السمع
ككونه يسمع بخلاف كون
الداعي الاسماع ونظرها اليه
فان قوله فانت بمرى لا يتم بدون
قوله وسمع فيلزم جعل المجموع
من حيث المجموع خبرا والظاهر
خلاف ذلك

الاصطلاح من غير رسوخ ما يقتدر به عليه فيه وفيه بحث لان المعبر عن كل مقصود بلفظ فصيح فصيح لانه لا يكون بدون ملكة يقتدر بها عليه نعم لو قيل اشعر بذكر الملكة الى ان صفة غير راسخة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح غير داخل في الفصاحة بل ملكة التعبير عن المقصود بلفظ لفظ من دواخلها لانها اذا كانت ملكة التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح كانت عند التحقيق ملكات يقتدر بكل واحدة على تعبير ما بعد ومن جعل مقصوده هذا لم يلتفت الى عبارته ادنى الثقات والامايخف عليه انه لا يساعده اصلا ويمكن اتمام ما ذكره المص بان قوله ملكة الاشعار بان صفة يقتدر بها على التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح من غير ان يصير ملكة ليست فصاحة وهذه ملكة التعبير عن جميع المقاصد الا قليلا وصفة يعبر بها عن القليل بلفظ فصيح من غير رسوخها فان مجموع تلك الملكة وهذه الصفة صفة غير راسخة يقتدر بها على التعبير عن المقصود كله بلفظ فصيح وقال (وقيل يقتدر بها) ولا يتل يعبر بها ليشمل حالات النطق وعدمه ويتجه عليه ان الملكة حال السكون متصفة بانها يعبر بها عن المقصود في الجملة ردفعه الشارح المحقق بان المراد بحال النطق في الجملة بان ينطق صاحبها في زمان من الزمان وبعدم النطق عدمه اصلا بان لا ينطق قط ولو قيل يعبر بلفظ فصيح من غير رسوخها في الجملة ووصى بالمحافظة على هذا المعنى قائلا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام وفيه ان قاعدة قيد الاقتدار حيث عدم خروج ما لا يكاد يوجد فتقول المراد ان درج الاقتدار يشمل حالة النطق بكل مقصود بلفظ فصيح وحالة عدم النطق بكل مقصود بان ينطق ببعض المقاصد والبعض بعد لم يرد او وردو بداله ان ينطق به فلو قيل ملكة يعبر بها عن كل مقصود بلفظ فصيح لا تختص الفصاحة عن بلغ نهاية امر النطق ولا يمكن مقصود يرد عليه الا وقد ورد عليه وعبر عنه بلفظ فصيح هكذا يجب ان يفهم هذا المقام وبصدق شار والمرام بعون الله الملك العلام والاوجه انه لو قال ملكة يعبر بها اصدق على القدرة الراسخة الحاصلة بتلك الملكة بل لا يصدق الاعليها اذ المتبادر من السبب هو الاقرب (على التعبير عن المقصود) اي كل ما يتعلق به قصد افاذه بلفظ فصيح قال المص قيل (بلفظ فصيح) ليعبر المفرد والمركب هذير يدانه لم يقل بلفظ فصيح مع انه اخصر ليعبر المفرد والمركب عموما يندوا ولا يحمله السامع على المفرد الفصح او الكلام الفصح بناء على قضية اللفظ المشتركة فانه لا يراد به الا معنى واحدا ولم يقل مفرد فصيح او كلام فصيح ليعبر اذ لا بد من العموم والمراد بالمقصود كل مقصود فهو خاص الفصح بالمفرد لوجب في الفصاحة ملكة الاقتدار على التعبير عن كل مقصود كلامي المفرد بالمفرد وهو محال ولو خص بالكلام لوجب فيها ملكة الاقتدار على التعبير عن مقصود مفرد بكلام وهو محال ولا يخفى ان عموم المفرد والمركب موقوف على تكلف استعمال الفصح في معنييه كما جوزه البعض او استعمال ما يطلق عليه الفصح ويقال له عموم الاشتراك وبعد في وصف لفظه خفاء اما على الاول فانه يصير المال بلفظ موصوف بمعنى الفصح وهو باطل والصحيح بلفظ موصوف باحد معنى الفصح وهو لا يستفاد من استعمال الفصح في معنييه واما على الثاني فانه يصير المال بلفظ هو ما يضيق عليه الفصح ولا يخفى ان اللفظ ليس ما يطلق عليه الفصح بل مفهوم يصدق على اللفظ وجوب عموم المعبره المفرد والمركب كما يقتضى ان يقال بلفظ فصيح دون مفرد او كلام فصيح يقتضى ان يقال بلفظ فصيح دون لفظ بليغ اذا بليغ لا يعبر المفرد نعم عدم وجوب ملكة الاقتدار على البلاغة في الفصاحة ايضا يقتضى ان لا يقال

فيه انه لا يصدق على من ينطق بمقصوده في الجملة فضلا عن ان يخص به اذ لا يصدق عليه انه يعبر عن كل مقصود يرد عليه بلفظ فصيح

لا يخفى ان التعبير عن المفرد لا يمكن ان يكون بكلام سواء كان المفرد في التعداد كذا اذا اردت ان تلقى على الحاسب اجناسا مختلفة لرفع حساباتها فتقول دار غلام جارية ثوب اساط الى غير ذلك او في التركيب فانه لا يمكن التعبير عن الخبرية ولا الخبر عنه بالكلام

بلفظ يبلغ فقول الشارح وقول بعضهم ولان يعم المفرد والمركب قال بلفظ فصيح دون
 كلام فصيح او لفظ يبلغ سهو ظاهرا لا يقال يصدق التعريف على الحيوية والادراك
 ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور لانا نقول ليس شيء منها سيبا بل شرطا
 او ليس سيبا قريبا بل بعيدا والباعظ اظهر في السبب القريب (والبلاغة في الكلام مطابقة) اي
 مطابقة صفته (لمقتضى الحال) فان مقتضى الحال خصوصيات وصفات قاندة بالكلام فالكلام
 لا يطابقه بل يشتمل عليه والخصوصية من حيث انها حال الكلام ومربطة به مطابق لها
 من حيث انها مقتضى الحال فالمطابق والمطابق متغايران اعتبارا على نحو مطابقة نسبة
 الكلام الواقع وعلى هذا الحق قول المصنف في تعريف المعنى علم يعرف به احوال اللفظ العربي
 التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يطابق صفة اللفظ مقتضى الحال هذا هو المطابق
 لعبارة القوم حيث يعلمون الحذف والذكر الى غير ذلك معاللة بالاحوال ولما هو الاابق
 بالاعتبار لان الحال عند التحقيق لا يقتضي الا خصوصيات دون الكلام المشتمل عليها
 والشارح اراد المحافظة على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال فوقع في الحكم بان مقتضى
 الحال هو الكلام الكلي والمطابق هو الكلام الجزئي ومطابقة الجزئي للكلي على عكس
 اعتبار الميراثين من مطابقة الكلي للجزئي فعدل عما هو ظاهر المنقول وعما هو المعقول
 وارنكب كلفة مطابقة الجزئي للكلي مع ان المحمول بالطبع هو الكلي والاابق اعتبار مطابقة
 للجزئي (مع فصاحته) قيل خالف في هذا القيد السكاكي فقل انه لا يشترط شيئا من فصاحة
 الكلام في البلاغة وليس رجوع البلاغة الى البيان لاشتراطها بالخلوص عن التعقيد المعنوي
 بل لمعرفة انواع النجاسات والكنائية وعلاقاتها فلا يخرج فيها عن اعتبارات اللغة وقيل انه
 لا يشترط في البلاغة من الفصاحة سوى الخلوص عن التعقيد المعنوي (وهو) اي مقتضى
 الحال (مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة) كان الظاهر ان يقول فان الاحوال متفاوتة
 الا انه نبه على ترادف الحال والمقام قال الشارح المحقق الحل والمقام متغايران بالمفهوم
 والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود
 الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له ولا يخفى ان وجه التسمية
 لا يكون داخلا في مفهوم اللفظ حتى يحكم بتعدد المفهوم بالاعتبار ولذا حكمنا بترادف
 ثم الظاهر انه سمي مقامات لانه كان تفاوت مراتب الرجال ثبت بالمقامات كذلك تفاوت
 مراتب الكلام بالاحوال وسمى حالا لانه مما يتغير ويتبدل كالحال الذي عليه الانسان
 فان قلت تجبه على ما ذكره الشارح ان تفاوت المقامات لا يستدعي تفاوت مقتضيات
 الاحوال لجواز ان لا يتفاوت الاحوال ويكون تفاوت المقامات باعتبار ما اعتبر فيه قلت
 المراد ان ذات مقامات الكلام متفاوتة ومما فرق بين الحال والمقام ان المقام يضاف
 الى مقتضى فيقال مقام التاكيد والحال الى مقتضى فيقال حال الانكار ثم المقصود من هذا
 الكلام يحتمل ان يكون وصية المتكلم بالاحتياط في تحقيق الكلام على مقتضى الحال فانه
 في معرض الاختلال لاختلافها باختلاف الاحوال وان يكون بيان وجه كون مقتضيات
 مختلفة وعدم اعتبارها على نحو واحد يعني انما جعل خصوصيات الكلام مختلفة لانها
 لا فائدة للاحوال ولا بد للامور المختلفة من دوال مختلفة تستفاد منها وهذا كما سمعت
 من علماء النكواتما وضعت الاعراب مختلفة ليدل على المعاني المعنوية على المعرب وعلى
 الاحتمالين لا ينبغي لك ان تنزع معه بان الاحوال المتكثرة كثيرا ما يجتمع على مقتضى كما ترى

من اجتماع الافراد والتوعية والتعظيم والتحقير والتكبر والتقليل على التكرار الى غير ذلك
وبان المقتضين قد يكونان لحال واحد كالتكبر واسم الاشارة فانهما يكونان لتعظيم
او تحقير وذلك لان ما ذكرت لهما نظيران هو الاشتراك والترادف وكلاهما على خلاف
طبيعة قانون الوضع فخلاف الظاهر لا يسهل ان يورد نقصا على دعوى انفاء تحقق ما هو
الظاهر فكن معنوا ولا نفارقنا ان لم نحرم عن المشاعر (فقام كل) شروع في بيان اختلاف
المقامات وقال الشارح المحقق وفيه اشارة اجالية الى ضبط بدعي للمقتضيات حيث فصل فيها
بين ما يخص اجزاء الجملة وما يخص الجملة فصاعدا وما لا يخص شئ منها والثاني مقام انفصل
والوصل والثالث مقام الایجاز وخلافه والاول ما عدا شئما اقول مع تقديم ما هو الاصل
والتصريح به وتأخير ما هو الفرع وبيانه اجالا فيما اجل الاترى ان التكبر مثلا اصل والتعريف
فرعه وكذا الفصل لكن المناسب حث ان يقول ومقام المساواة بيان مقام خلافه ويمكن
ان يعتذر بأنه لما كان في سلوك طريق الایجاز دعاء اهتمامه بالایجاز الى ذكره ولا يذهب عليك
ان ضبطه لاكثر المقتضيات لا بجميها فان من المقتضيات ما يخص بنفس الجملة كالتعريف عن
الخبر بالانشاء وبالعكس ومنها ما يخص جزئي الجملة كاعادة اسم ما استوفى عنه نحو
احسنت الى زيد زيد حقيق بالا حسان وان الذكر والحذف المذكورين في الفصل الاول
لا يخص باجزاء الجملة بل بجملة والجملة والجملة فصاعدا فقام كل (من التكبر) اى شئ كان المنكر
من اجزاء الجملة (و) كذا (الاطلاق والتقديم والتأخير بيان مقام خلافه) ظاهره مقام خلاف
كل وليس لنا مقام هو بخلاف كل وهذه شبهة صعبت على المهرة وغاية ما ذكر في دفعها
ما اصطاده جواد قم السيد السند فاض عليه المغفرة من الاحد الصمد طول الابد الى الابد
ان هذا الجمل لتفصيل جميل اذ المقصود في بيان مقام التكبر بيان مقام خلافه الى اخر
الكلام الا انه اجل طلب الاختصار فوقع الخل في الاختصار فتم قصود صحيح واضح والعبارة
مختلفة لا تصح في يناقش في المراد بشائه الاعتداد ومن يذب عن العبارة الفساد فهو
في خطر القنادر ونحن نقول لما نعرف هذا الاجمال في افادة التفصيل وشاع في محاورات
البغاء وارباب التحصيل فاليان ايضا بيان جميل (ومقام الفصل بيان مقام الوصل
ومقام الایجاز بيان مقام خلافه) صرح بخلاف الفصل بخلاف غيره حفظا لحسن
موازنة الوصل للفصل وطلبا للاختصار بقدر الامكان نتأمل وينبغي ان يحمل قوله
ومقام الفصل بيان مقام الوصل على ان مقام كل فصل بيان مقام كل وصل ليكون
مشيرا الى تفاوت مراتب الفصول والوصل ويحمل قوله ومقام الایجاز بيان مقام
خلافه على ان مقام كل ایجاز بيان مقام كل بخلافه لذلك فيكون على طبق ما في المشايخ
ولكن حديثه هي اليد الكلام مقام فان لكل من الایجاز والاطناب اكونها نسبيين حدودا
ومراتب متفاوتة ومقام كل بيان مقام الاخر (و) كذا (خطاب الذكى) اى كذا مقام
ما يخاطب الذكى (مع) مقام (خطاب الغبي) اى ما يخاطب به الغبي وهذا ايضا لا يخص
باجزاء الجملة ولا بالجملة فصاعدا وانما فصل عما سبق لان التفاوت فيه نسأمن قبل الخطاب
لامن قبل نفس الكلام والمراد بالذكى الذكى بالاضافة الى غيره وكذا المراد بالغبي في تدرج
فيه تفاوت مراتب الذكاء والغباوة في القاموس الذكاء سرعة الفطنة والغباوة عدم الفطنة
هذا فالمقابل للغبي هو الفطن الا انه اراد به الفطن واختاره لمزيد مناسبة لفظية بينه وبين
الغبي فلذا لم يقل مع خلافه (ولكن كل كلمة مع صاحبها) منصوب بانظر في المتقدم (مقام)
بيداء خبره الظرف المتقدم قدم للحصر اى المقام لها لان كلمة يشار كها في اصل المعنى
فليس للبلغ ان يختار تلك الكلمة مع صاحبها مالم يدعيه اليها هذا المقام بخلاف كلمة

لان التعريف يحصل يحصل
المدلول مشار اليه
كون التقديم اصلا انه هو في المستند
اليه والعامل لا في المستند والمعمول
اكن لا يضر لان تقديمه باعتبار
جهة الاصل لان هذه الجهة
اقدم ويوصف التقديم انساب
يريد التعبير عن الخبر بالانشاء لا على
وجه يعود الى التجوز في جزء كما
في رحك الله فانه تعود الى ما يخص
باجزاء جملة بل بحيث لا يعود الى
جزء كما في قولك احسن اليك زيد
مراد به احسن اليه وقولك
احسن الى زيد مراد به احسن
اليك
فان قلت اعادة اسم ما استوفى
بند متعلقة بجزء الجملة المستأنفة
مقتضى حال ثابت له بالقياس
الى جزء الجملة الاولى قلت الفرق
بينه وبين الفصل والوصل فان
كان الفصل حال الجملة بين
فاذا عاده ايضا حال جزئي الجملة
وان كان الاعادة حال جزء الجملة
الثانية بالقياس الى جزء الجملة
الاولى فالوصل حال الجملة الثانية
بالقياس الى الاولى
لا يقال التقديم ههنا لا يتبع
الاستعمال ان واجب كافي الدار
رجل فان يجب فيه التقديم لانا
نقول لا راجح في التلكات الاترى
انه جعل لافيهما غول بمعنى فيها
لا غول للحصر مع انه من قبيل
ما نحن فيه

لا يشاركها في اصل المعنى فان اختيارها عليها ليس لاقتضاء المقام بل لتوقف معنى قصد افادته عليها ومن غفل اشكل عليه وجه تقييد الكلمة زاعما ان المقام ليس لكلمة لا يشاركها ايضا فاعتذر بان هذا القسم اول بالتعرض فخص بالتعرض واعتمد في معرفة المتروك على المقايسة ولا يخفى ان مقام كل كلمة مع صاحبها شديد الاتصال مع ما سبق على مقام خطاب الذكي شاك عن فصل مقام خطاب الذكي بينه وبين ما سبق اذ كل مقام بالنسبة الى نفس الكلام بخلاف مقام الذكي فانه حاصل بالنظر الى المخاطب الا انه سلك المصنف طريق الترقى فقال في بيان تفاوت المقام انه بلغ الى انه يتفاوت مقام كلمة ومقام ما يشاركها في اصل المعنى قال الشارح المراد بصاحبها كلمة اخرى صاحبها لكن اعم من الكلمة حقيقة او حكما ليندرج فيها مقام المسند اليه مع المسند الذي هو جملة اسمية او فعلية او ظرفية او شرطية هذا ولا يخفى عليك انه يجب تعميم الكلمة ايضا ليندرج فيه مقام المسند الذي هي جملة مع المسند اليه ويندرج فيه تسمع بالمعدي خير من ان تراه وبعد لا يفي هذا التعميم لاندرج كل ما هو من هذا القبيل من المقام لخروج مقام جملة مع جملة ليس لشيء منهما محل الاعراب فلا بد من الحكم بانه ترك للمقايسة فلاك ان تستغنى عن تعميم الكلمة بالمقايسة ولا يتوهم قاصر ان صاحب الكلمة ما جاورها اذ هي ما ارتبطت بها وتعلقت بها نوع تعلق مثلا من فوعة في قوله تعالى فيها سرر من فوعة واكواب موضوعاتها مع الموضوعات مقام ليس للترفعه معها لامع الاكواب فتقول يكفي للاتيان بالكلمة ان يقتضيها مقام لها مع صاحبها وان لم يكن مقام يقتضيها مع عدة من صواحب اخرى بل يستوي هي وما يشاركها في اصل المعنى مع تلك الصواحب وبعد ضبط مقتضيات الاحوال اجالا يعين على ضبطه بعد الشروع في الفن تفصيلا ويمكن في النفس فصل تمكن رغب في ضبطها ببيان شرفها وعظم منفعتها فقال (وارتفاع شان الكلام في الحسن) المعهود المتبر عند عظماء العرب (والقبول) عندهم فان العهد في هذا الفن ينساق اليه وان كان للكلام اقسام حسن وقبول سواء فحسن الكلام عند من هو طالب انكشاف الشيء على ما هو عليه بصدقه وقبوله بحسبه وعند من هو مطمع نظره الشاة الباقية ينفعه في الشاة الباقية (بمطابقته للاعتبار المناسب) للمقام كما يشهد به قول المفتاح وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول وانحطاطه بحسب مصادفة المقام لما يليق به وكانه قال المصنف (وانحطاطه بعدمها) اصلا حال كلامه حيث اورد عليه ان الانحطاط ليس بالمطابقة واجيب بان في كلامه حذف والتقدير بحسب مصادفة المقام لما يليق به وعدم مصادفته له فبرز في كلامه ليكون صالحا ما قدر في كلام المفتاح لاصلاحه واورد عليه ان اصل الحسن والقبول بالمطابقة لارتفاعه وعدم الحسن والقبول رأسا بعدمها لا الانحطاط فيهما ونحن ندفع الثاني بان المراد الانحطاط عن الحسن والقبول لا الانحطاط فيهما حتى يقتضى ثبوت الحسن والقبول في غير المطابق ومن التزم ان الحسن والقبول يجوز ان يحصل بالفضاحة عند المصنف فيندفع الاول ايضا غفل عما يحكم المصنف من ان غير المطابق للاعتبار المناسب يلتحق بصوات الحيوانات ونقول في دفع الاول ان الارتفاع في الحسن والقبول كنبوتهما بالمطابقة الا انه بمطابقة ارفع يعلم ذلك بمعرفة ان اصلهما بالمطابقة فيكون الارتفاع بمطابقة ارفع وتلك المعرفة من الحكم بالانحطاط عن درجة الحسن والقبول بعدمها والمراد بالكلام الكلام الفصيح على ما ذهب اليه الشارح متمسكا بانه اشارة الى ما سبق وفيه ان السابق صريحا هو الكلام المطابق حيث قال والبلاغة

في الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وفي ضمن تعريف البلاغة الكلام الفصح المطابق
 ففي رد الكلام الى الفصح دون المطلق او الفصح البالغ خفا، ونحن نصرفه الى
 الكلام البالغ ولا مانع عنه بعد شرح قوله وانحطاطه على ما سبق والمراد بالحسن الذاتي
 لانه الكامل المعتد به فيصرف اليه فلا يرد انه قد يرتفع في الحسن والقبول بالمحسنات البدعية
 بقي ههنا بحث لا بد منه وهو انه كيف يريد مطابقة كلام على كلام حتى يرتفع فان اكتفى
 في البلاغة بالمطابقة لبعض مقتضيات الاحوال حتى يكون الكلام بليغا اذا روعي فيه حال
 وان فانت احوال كثيرة فزيادة مطابقة كلام على مطابقة كلام آخر مما لا يخفى في تحققها لكن
 الظاهر ان المراد بقولهم البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مطابقة لكل ما هو مقتضى الحال
 لانه المتبادر الاقرب بالاعتبار وان لم يكن شرط في البلاغة مطابقة الكلام لمقتضيات
 الحال كلها فزينة المطابقة على مطابقته بان يكون احوال كلام اكثر من احوال كلام آخر
 (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) متفرع على قوله وارتفاع شأن الكلام والمقصود منه التنبيه
 على ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجه الذي يمتنع ان يتفك عنه كما يقتضيه المقتضى
 وانما إطلاق المقتضى للتنبيه على ان المناسب للمقام في نظر البالغ كالمقتضى الذي يمتنع
 انفكاكه فلا يجد بدا منه لكن التفرع خفي فينبه بان ارتفاع شأن الكلام في الحسن الذاتي
 الداخل في البلاغة انما يكون بالاعتبار المناسب دون غيره لو كان الاعتبار المناسب مقتضى
 الحال اذ لو وجد اعتبار مناسب غير مقتضى الحال لكان ارتفاع شأن الكلام به في الحسن
 الخارج عن حد البلاغة ولو وجد مقتضى حال غير الاعتبار المناسب لوجد ارتفاع غير
 الارتفاع المناسب وبينه الشارح المحقق بانه بملاحظة مقدمة معلومة وهو انه لا ارتفاع
 الا بالمطابقة لمقتضى الحال فان هذه المقدمة المعلومة مع هذه المقدمة المذكورة التي هي
 في قوة لا ارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب لان المصدر المضاف الى المعرفة للاستغراق
 فيستفاد الحصر منه يقتضي اتحاد افرادهما اذ لو لا اتحاد افراد مقتضى الحال والاعتبار
 المناسب لبطل احد الحصرين او كلاهما هذا كلامه ولا يخفى انه منقوض بصحة الحصرين
 في قولنا لاصلوة الابفائحة الكتاب وقولنا لاصلوة الابالنية والشارح نفسه اوضح فيما كتب
 في حاشية هذا المقام مراده ووافقه السيد السند فقال اما بطلان احد الحصرين ففيما
 اذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم وخصوص مطلقا فانه يبطل الحصر
 في الاخص ضرورة تحقق الارتفاع بالافراد الاخر للاعم واما بطلان كلا الحصرين ففيما
 اذا كان بينهما مباينة او عموم من وجه فانه يصدق كل منهما بدون الاخر فلا يصح الحصر
 في احدهما هذا وفيه ان اللازم ليس البطلان احد الحصرين كما لا يخفى ولا يتعين البطلان
 في الاخص لاحتمال بطلان الحصر في الاعم باعتبار الجزء الشوقي للحصر ثم قال وفيه
 نظرو اوضحه فيما كتب في الحاشية من ان حصر شيء في شيء لا يوجب ثبوته لكل
 من افراده حتى يبطل بذلك حصره فيما هو اخص من ذلك مطلقا او من وجد كقولنا ليس
 الضحك الالحيوان هذا وفيه بحث لان مقصود ارباب التدوين بمثل قولهم لا ارتفاع
 الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ان الارتفاع يكون بها لا محالة ولا يكون بغيره اذا فرض
 ان يعلم المتعلم ما يعرف الكلام المرتفع وبهذا الدفع ما وردناه من النقص لكن ما كتب
 في الحاشية لدفعه ان امثال هذه المقدمات نتيجة في الخطايات لانعرف له محصلا قال السيد
 السند قبل على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم المساواة في الصدق بين المقتضى والاعتبار
 المناسب والمط هو الاتحاد في المفهوم وانت تعلم ان تفرع قوله لمقتضى الحال هو الاعتبار

المناسب على ما تقدم وجعله نتيجة له لا يستلزم دعوى الاتحاد في المفهوم وان مثل هذا التركيب
 ليس صريحا في الاتحاد مفهوما هذا وفيما قيل نظر لانه على تقدير صحة المقدمتين
 كما لا يلزم الاتحاد في المفهوم لا يلزم المساواة بل اللازم احد الامرين وفيما ذكره السيد
 السند ايضا من ان هذه العبارة ليست صريحة في دعوى الاتحاد نظر لانه ان كان الحكم
 على مفهوم مقتضى الحال فليس الادعوى الاتحاد وان كان على كل فرد منه فلا يلزم
 المساواة ولو سلم فلا يتفرع لاحتمال الاتحاد وحل العبارة على المشتركين الاتحاد والمساواة
 دونه خرب القناد فالوجه ان الفاء فصيحة بمعنى اذا عرفت هذا فاعلم ان مقتضى الحال
 هو الاعتبار المناسب لا يشبه عليك صحة هذا الحصر بما تقرر من انه لا ارتفاع الالباطنة
 لمقتضى الحال وينكشف لك ان العبارتين بمعنى واحد (فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ)
 لانها باعتبار خصوصيات اعتبرت في تركيب يفيد اصل المعنى (باعتبار افادته المعنى
 بالتركيب) اى الغرض المصوغ له الكلام فالمعنى اما مخفف او مشدد وبالجملة يراد به المعنى
 الذى يقصده البليغ فقوله بالتركيب متعلق به ويحتمل التعلق بالافادة وذلك لان مقتضى
 الحال والاعتبار المناسب انما يعتبر اولا فى المعنى ثم فى اللفظ فان المعنى تقدم فى العقل مثلا
 ادع له ثم يتلفظ باللفظ على طبقه ولا يرد ما اعترض به السيد السند فى شرح المفتاح من ان هذا
 لا يصح فى طي المسند اليه واثباته فان الاثبات والطى من عوارض اللفظ فالحق ان يعتبر
 اولا فى المعنى ما يقتضى الخصوصية لان معنى المسند اليه يحكم عليه العقل من غير قصد احضاره
 بانذكر تعينه لهذا الحكم فيطويه فى مقام قصد افادة المعانى بذكر الالفاظ ويأتى باللفظ على
 طبقه او يحكم عليه بعد قصد احضاره كذلك لعدم تعيينه فيثبته فيما بين المعانى
 المقصودة بالافادة بذكر لفظه ويأتى باللفظ على طبقه فتأمل والشئ يسمى ايراد اللفظ على
 طبق ما اعتبر من المعانى الزائدة نظما وكأنه بالغ فى ان الفضيلة فى تطبيق الكلام على
 مقتضى الحال والا فالنظم عند المحققين ترتيب الالفاظ متناسبة المعانى متناسبة الدلالات
 او الالفاظ المرتبة كذلك على ما ذكره ان الشارح المحقق فى التلويح وفسره به فى الديباجة
 فلا بد لتحقيقه من رعاية علم البيان ايضا (وكثيرا ما) اى حينا كثيرا فهو منصوب على
 الظرفية ومائتا كيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره صاحب الكشف فى قوله
 تعالى قليلا ما تشكرون (يسمى ذلك) اى مطابقة الكلام الفصيح لاعتبار مناسب وتذكير
 ذلك لتأويل المشار اليه بالمفهوم (فصاحة ايضا) كما يسمى بلاغة او كما يسمى المفهومات
 السابقة فصاحة وكأنه اطلق اسم الفصاحة على البلاغة لان ما لا بلاغة له بمنزلة
 الاصوات الحيوانية عندهم فكيف يوصف بالفصاحة واعلم ان قوله فالبلاغة صفة
 الخ متفرع على قوله وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول الخ معنى لما كان ارتفاع
 شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ومعلوم ان ارتفاعه بالبلاغة علم ان البلاغة صفة
 للفظ القياس الى افادته المعانى والاعراض بالتركيب والمقصود منه على ما عرّج به
 فى الابضاح جمع كلامين متنافيين وقما من الشيخ حيث قال تارات ان الفصاحة راجعة
 الى المعنى والى ما يدل عليه اللفظ دون الالفاظ وتارات ان انفضيلة للفظ الكلام لا المعناه
 فان المعانى مطروحة فى الطريق يعرفها العجمى والعربى والقروى والبدوى ولا شك
 ان الفصاحة من صفاته الفاصلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى ووجه التوفيق
 انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها
 من صفاتها باعتبار افادتها المعنى بالتركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات

الانفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب اولست من صفات الانفاظ باعتبار نفسها لا باعتبار افا داتها المعنى وحيث اثبت انها صفة للمعنى اراد ان للمعنى مدخلا تاما في ثبوتها للفظ وحيث نفاه اراد انها ليست من صفاته مع قطع النظر عن افادة اللفظ اياها بالتركيب ويمكن التوفيق ايضا بانه حيث جعلها صفة للفظ دون المعنى اراد معناها المستفيض وحيث جعلها راجعة الى المعنى جعلها بمعنى البلاغة لكنه كوجه ذكره المصنف لا يطابق ما قصد به الشيخ بل الوجه ما ذكره الشارح المحقق انهم سمو ترتيب المعاني الاول والمعاني الاول الفاظا وفضيلة الكلام باعتبار هذا الترتيب فحيث جعلها صفة راجعة الى اللفظ اراد باللفظ المعاني الاول وكذلك حيث جعلها صفة راجعة الى المعنى وحيث نفى نفي كونها صفة للانفاظ المتطوقة وللمعاني الثواني وما يقال فيمكن مراد المصنف باللفظ تلك المعاني الاول فيطابق مراد الشيخ فليس بشيء لان الشيخ بين في كتابه تلك المواضع والمصنف لم يبينها وكنا نعمل اللفظ استعمال لغاد المستفيض فحمل اللفظ في كلامه على هذا حمل على ما لا يحتمله (ولها) اي للبلاغة في الكلام (طرفان اعلى) اي انتهى ان البلاغة كذا في الايضاح ولو اعتبر الطرف شخصافيه بحث اذ بوث اطرف يتوقف على ان يثبت تناهي مراتبها ولا دليل يدل عليه (وهو) اي الطرف الاعلى (حد الاعجاز) اي مرتبة اعجاز الكلام البشر بان يبلغ مرتبة لا يمكن للبشر ان يأتي بمثله (وما يقرب منه) اي من حد الاعجاز اي الطرف الاعلى نوع تحت صفات كلام يعجز البشر عن الاتيان بمثله وقرىب من حد الاعجاز بان لا يعجز الكلام البشر ولكن يعجز مقدار اقصر سورة عن الاتيان بمثله وكلاهما مندرج تحت حد الاعجاز لان حد الاعجاز هو حد الاعجاز عن الاتيان باقصر سورة وبهذا اندفع ما اورد الشارح المحقق من انه لا معنى لجعل حد الاعجاز وما يقرب منه طرفان اذ المناسب ان يؤخذ حقيقيا كانه نهاية اوتوعيا كالايجاز اذ قد اخذ نوعيا هر حد الاعجاز المعبر في الشرع وهو حد اعجاز اقصر سورة الا انه نسبته على انه صفات كلام يعجز نفسه وكلام يعجز مقدار سورة من جنسه وهذا اوجد مما ذكره الشارح المحقق حيث قال وما الهمت بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير منه عائد الى الطرف الاعلى لاني حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهو مع كونه خلاف الظاهر بيان لحد الاعجاز بما يتوقف على معرفته لان ما يقرب منه بين بما لا يمكن معارضته ولا معنى لحد الاعجاز الا ما لا يمكن معارضته وقد اعتذر هو نفسه ان هذا الهام بين النوم واليقظة الحمد لله الذي الهما يقظان لا نومان وما يديه توجهه من انه الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة يتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه واما في نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز لا يخصه بل له وجد موافقة لتوجيهنا فان كلام المفتاح نحمله على ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى المعجز بنفسه وما يقرب منه المعجز اقصر سورة من جنسه وكذا كلام نهاية الاعجاز فتفطن وقد اعترض الشارح على كون الطرف الاعلى وما يقرب منه معجزا خارجا عن طوق البشر بان البلاغة ليست سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحتها وعلم البلاغة كافل بانام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيها حق الرعاية فيأتي بكلام هو الطرف الاعلى ولو بمقدار اقصر سورة ولا يخفى ان الاشكال لا يخص بكفيل علم

لان الظاهر عطف وما يقرب منه
على حد الاعجاز وكون المقصود
تعيين الطرف الاعلى كان ما ذكر
بعد الطرف الاسفل لتعيين الطرف

الاسفل

فان قلت اخذ في تعريف حد
الاعجاز تفصيله واذا جاز تعريف
الشيء بتفصيله لم لا يجوز ما اخذ فيه
تفصيله قلت ما لا يمكن
معارضته يحصل منه مفهوم
حد الاعجاز قلى ربطه بما يقرب
منه و ربط مفهومه به يحصل
حد الاعجاز فيلزم تحصيل حد
الاعجاز بما يتوقف على حصوله

٢٤

يريد ان الطرف الاعلى في كلام
المفتاح ما هو قسم من الطرف
الاعلى في كلام المصنف وهذا
لا ينافي كلام المصنف لانه
لا منزعة في اعتبار الطرف
الاعلى اوسع او اضيق حتى يمنع ما
ذكرنا في اتوجه نعم هو وفق
بتوجيه الشارح لكن هذا القدر
لا يوجب ارتكاب ما ذكره الشارح
من غاية مخالفة الظاهر

البلاغة بل تكفل سليقة العرب اقوى واوجب للاشكال ثم اجاب باجوبة ثلثة الاول
ان العلم لا يتكفل الا ببيان مقتضيات الاحوال واما الاطلاق على كميات الاحوال
وكيفياتها فامر اخر وثانيها ان امكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ثم وثالثها
ان الاحاطة لا يفيد القدرة على تأليف كلام بليغ فضلا عن تأليف الطرف الاعلى اذ كثيرا
من مهرة هذا الفن كانوا عاجزين عن التأليف وفي الجواب الثاني والثالث نظر اذ لو لم يكن
للبليغ الاحاطة بعلم البلاغة لم يكن بليغا لان البلاغة ملكة لا تقدر على تأليف اى
كلام بليغ خطر بالبال معناه فاذا خطر بباله معنى لم يخطر بما يتعلق به من علم البلاغة
لم يقدر على تأليف كلام بليغ له ولانه اذا احاط بعلم البلاغة ولم يقدر على تأليف كلام
بليغ لم يكن بليغا ولقد تركنا نبذا من الكلام ذكره الشارح المحقق في هذا المقام لما لم
يشاهد فيه الا الطالة والاسام (واسفل) جعله طرف البلاغة اشارة الى انه بليغ
وقال في الايضاح منه يتبدى لمزيد توضيح لذلك دفعا لما اوهمه كلام نهابة اليجاز
ان هذه المرتبة ليست من البلاغة في شئ وان كان الظاهر ان قصده المبالغة في دناءتها
وصدم الاعتداد بها (وهو ما اذا غير عنه الى مادونه التحق عند البلغاء باصوات
الحيوانات) يعنى ما يستلزم تغييره الالتحاق باصوات الحيوانات مما قيل انه يصدق على غير الاسفل
لانه اذا غير الى مادونه التحق لان مادون الاسفل مادونه ليس بشئ على ان دون لما هو
احط قليلا وتحقيق الاسفل هو انه ما ليس فيه مقتضى الحال متعدد داو لم يعرفه به مع انه اوضح
واخصر لبيته على ان مادونه ملحق باصوات الحيوانات قال المصنف التحق وان كان صحيح
الاعراب ووافقه الشارح وفيه ان غير صحيح الاعراب ليس اولى بالاتفاق لجواز
ان يكون صحيح الاعراب ضعيف التأليف معقدا مع عدم فصاحة الكلمات
فالمناسب ان يقول وان كان فصيحاً فان قلت كيف يلحق ما يشتمل على الدقائق
البيانية باصوات الحيوانات قلت اعتبار الوضوح والخفاء في الدلالة بالنسبة الى
المعاني المجازية وتلك المعاني ازيد من الدلالات الوضعية ومما يتعلق بعلم المعاني
فرعاية البيان لا يتفك عن رعاية المعاني (وبينهما مراتب كثيرة) عطف
على طرفان اى لها مراتب كثيرة حال كونها بينهما او الجملة تامة معطوفة
على قوله لها طرفان (وبينهما) اى البلاغة في الكلام (وجوه اخر) احتراز
عن المطابقة وانفصاحين فانها وجوه يتبعها البلاغة ولا يصح جعله احترازا عن البلاغة
بان يكون المعنى ويتبع البلاغة وجود اخر سوى البلاغة لانه يصرفوا وفي قوله يتبعها
تنبيهات احدها ان الوجوه البديعية لا تحسن بدون البلاغة وثانيها انه يجب اخير علم
البديع عن علم البلاغة وثالثها ان حسن توريثه عرضي غير داخل في حد البلاغة ورابعها
ان هذه الوجوه انما تكون من البديع اذا لم يقض الحال اذ لو اقتضاها الحال لم تكن
تابعة للبلاغة وانما جعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لاختصاص ما وصفت به
الوجوه بها اعنى قوله (يورث الكلام حسنا) ولم يتعرض بحالة تحصل للمتكلم بالقياس
اليها لانه لم يلتفت اليها ولم يسم المتكلم باعتبارها باسم ولم يوصف بصفة وانما تعرض لها
في أثناء تحقيق بلاغة الكلام تيمنا لبيانها وتكميلا لتبيين مقتضيات الاحوال
عن غيرها وقيل تمهيدا لبيان الحاجة الى علم البديع واختار لفظ يورث على يفيد للتنبيه
على ان ليس النظر الاعلى حسن في الكلام ولا نظر على هذه الوجوه كأنها فئت وبقى
الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر اليها وهى الداعية الى التكلم وليس النظر

وكيف لا وقد قالوا المجاز بليغ من
الحقيقة والكناية من الصريح
لانه بمنزلة الدعوى مع البرهان
س

الى حسن الكلام انما هو من توابعها (و) البلاغة (في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ) اي لا يجزى بها عن تأليف كلام بليغ فأنكره في سياق نفي عمت والمراد كلام بليغ ورد معناه على المتكلم واراد بيانه (فعلم) تفريع على تعريفات الفصاحة والبلاغة اي علم بالقوة العربية من الفعل اذباتاً مل في التعريفات بعلم ذلك ولو قال بكل بليغ فصيح ولا عكس لاستغنى عن هذا التكلف وانظروا ان المراد تفريع المعلوم الا انه فرع العلم بمباعدة في ظهور تفريع المعلوم والمقصود بيان النسبة بعد التعريف تنميما للتعريف كما هو العادة كانه قال فافصح اعم مضافاً من البليغ ولو قال كذلك لكان اخصر واوضح فيما هو مقصوده وفيه تعرض للسكاكي حيث لم يشترط في البلاغة الا الخلوص عن التعقيد المعنوي فانحصر مرجع البلاغة عنده في علم البلاغة وما ذكره المصنف لبس اصطلاحاً منه بل مما ينقل عن ابن الاثير انه ذكره في المثل السائر لكن ربما يرجح اعتبار السكاكي بان البلاغة مما يتميز به البليغ عن غيره ولا يكون الامر المشترك معتبراً في التميز (ان كل بليغ) كلاماً كان او متكلماً (فصيح) بالمعنيين او ما يطلق عليه الفصح وقد سميت ما فيه فتذكر (ولا عكس) بالمعنى اللغوي اذ ليس كل فصيح بليغاً وقوله (وان البلاغة) تحت العلم وتفرعه على ما سبق ظاهر والغرض منه اثبات الحاجة الى علمي البلاغة والبديع وقال الشارح المحقق الغرض بيان انحصار علم البلاغة في المعنى والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في القنون الثلاثة وينبغي ان يراد ان البلاغة في الكلام كان اوفى المتكلم (مرجعها) اي رجوعها الى امرين اي يتوقف عليهما امارجوع بلاغة الكلام فظاهر واما رجوع بلاغة المتكلم فلانه انما تحصل الملكة بالممارسة على الاحتراز او تحصل للاحتراز بسهولة فالاحتراز يتوقف عليه الملكة باعتبار تحققه وتكرره او باعتبار تصور كما هو شأن الغايات وكذا التميز فتفسير المصنف والشارح قوله بان البلاغة في الكلام مرجعها الى الاحتراز عن الخطاء في تأدية المعنى المراد (خفي والمراد بالمعنى المراد ما هو مراد البليغ من الغرض المصوغ له الكلام كما هو المتبادر من اطلاقه في كتب علم البلاغة فلا يندرج فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي كما توهمه البعض ولا الاحتراز عن التعقيد مطلقاً كما هو في معرض التوهم وبيان التوهم ان يتعلق به ولا يختص بالاحتراز عن التعقيد المعنوي (واي تميز الفصح) كلا ما كان او مفرداً من غيره ولك ان تخصصه بالكلام وتدرج تميز المفرد فيه والى الثاني ذهب المصنف (والثاني) اي تميز الفصح عن غيره ومعرفة ان هذا الكلام فصيح وهذا غير فصيح عند التحقق بتمييزات يرجع كل الى امره فانه تميز الخالص عن الغرابة عن غيره وتميز المخالف للقياس عن غيره وتميز الخالص عن ضعف التأليف عن غيره وتميز الخالص عن التعقيد اللفظي عن غيره وتميز الثقل على اللسان عن غيره كما اشار اليه بقوله (منه ما بين) اي يوضح بمعنى انه يوضح ان تميز التميز كان حقاً او لا (في علم من اللغة) وكان الاوضح منه ما يرجع الى علم من اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات واما اللغة فقد يطلق على جميع اقسام علوم العربية فلذا قيد بالمتن ليكون واضحاً (او اتصرف او انحوا او يدرك بالحس) المكتسب من الممارسة على التلطف بالفاظ الخالصة عن الشاف (وهو) اي ما بين في هذه العلوم او يدرك بالحس (ماعدا التعقيد المعنوي) فست الحاجة للاحتراز عن الخطاء في تأدية المعنى المراد الى علم ولا احتراز عن التعقيد المعنوي الى علم فوضعوا الهماً على البلاغة ثم احتاجوا لمعرفة ما منع البلاغة من وجوه التحسين الى علم آخر فوضعوا له علم البديع (وما يحتراز به عن الاول) اي اول

الامر من الباقيين علم المعاني (وما يحترز به) عن ثاني الامر من الباقيين وهو (التعقيد المعنوي علم البيان وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا مشاحة فيها لذوى الابصار وانما الاعتبار لما نال مزيد الاشتغال لما فرغنا من شرح المقدمة وحان الشروع في شرح علم المعاني * نقول متضرعا متذاللا سائلا الالهام الرباني * الهى نعوذ بك عن الملامى * ونلوذ باوامر لك في الاجتناب عن المناهى * ونسألك التمتع بأسرار المشائى * وفهم معانيه الاول والثواني * واحراز ما وعده بقراءة كل حرف من حروف المباني * ونبتهل اليك في التخصيص بفهم مزاياد ودعتها في هذه الخواص وبالعمل بما يعرف عنها الاجتهاد مقرونًا بكمال الاخلاص ونطلب منك التوفيق لتحقيق اسناد جميع الكائنات اليك في كل حال واضبط كل مستدلى خير مستند اليه نبي الرحمة من الافعال والاقوال ومقارنا بمراتب عليّة هي متعلقات الافعال والاعمال ونرجو منك قصر انظارنا على انشاء ما يوجب الوصل الى موجبات معرفتك والفصل عما يوجب خفة موازيننا بل مساواتها والانقطاع عن مغفرتك الهى اغنايا بيجاز جوامع الكلم في المسئلة عن الاطباب والهمنا رشدا واهدنا الصراط المستقيم في جميع الابواب الفن هو الضرب والتزيين سمي به كل قسم من كتابه اشارة الى مهارته في الصياغة حيث سبك من مادة واحدة هي مفردات الكلم انواعا وجلب لتزيينه لمعانيه بتركيبات بدیعة الى ضبطها طباعا وادعى لافادة شدة امتزاجها بالمعاني وسرعة الانتقال منها اليها كونها عين المعاني فقال (الفن الاول علم المعاني) وهكذا اوعدنا عما هو السابع من جعل المعاني ظرفا لالفاظ اشارة الى انه ليس ههنا لفظ خرج عن افادة هذا المعنى لما قصد من افادة ان العلم ليس اوسع من الفن كما هو شأن الظرف بل كالم يخرج لفظ من الفن عن بيان العلم لم يخرج شيء من العلم عن الفن فاخترنا للبيان فيه ما لا يبلغ منه وهو دعوى العينية والبعد عن الانثنية وبما عرفت ان الفن عبارة عن الالفاظ المخصوصة وحل علم المعاني عليه لدعوى الاتحاد لغرض ما تدفع ما يقال ان الفن باعتبار عهديته عين علم المعاني فالجمل عليه لغو واندفع ايضا ان العلم سابقا علم بعنوان علم المعاني دون الفن وما هو معلوم احق بالموضوعية والانساب بالمحمولية ما فيه شائبة المجهولية وانما صار علم المعاني اول لانه متعلق بترتيب المعاني والبيان متعلق بما يفيد المعاني المرتبة من الكلام المختلف وضوحا وخفاء في المرام والبديع لتزيين هذا الكلام ولا يخفى ما فيه من الترتيب مقتضى لهذا النظام من غير حاجة الى جعل البيان من المعاني بمنزلة المركب من المفرد لمزيد اعتبار في البيان وهو اراد المعاني المرتبة في طرق مختلفة فقد زيد على ترتيب المعاني المتغير في علم المعاني الاختلاف في الوضوح كما اعتبره السكاكي وتبعه الشارح المحقق والسيد السند وانما عرف اولاً قبل الشروع في مقاصده لحفظ القاصرين عن توهم اتحادهم مع الفن قال الشارح المحقق ولان كل علم مدون فهي كثرة تضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين فن حاول تحصيلها فعليه ان يعرفها بتلك الجهة ثلاثيوتها ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه وهذا اختلاف ما حقق ان جهة واحدة افرد العلم بها بالتدوين وصار المسائل الكثيرة لاجلها علما واحدا هو الموضوع فالاولى ان يقال كل علم فهي كثرة تضبطها جهة واحدة ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة (وهو) اى علم المعاني (علم) اسماء العلوم المدونة نحو المعاني يطلق على ادراك القواعد عن داسل حتى لو ادرکها

احد تقليدا لا يقال له عالم بل حاك ذكره السيد السند في شرح المفتاح وقد يطلق على معلوما تها التي هي القواعد لكن اذا علمت عن دليل وان اطلقوا وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى اعني ملكة استحضارها متى اريد لكن اذا كانت ملكة ادراك عن دليل كالايتخي وكذلك لفظ العلم يطلق على المعاني الثلاثة لكن حقق السيد السند انه في الادراك حقيقة وفي الملكة التي هي تابع الادراك في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وفي متعلق الادراك الذي هو المسائل اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور وفي كونه حقيقة في الادراك نظر لان المراد به الادراك عن دليل لا الادراك مطلقا حتى يكون حقيقة وبالجملة التعريف يحتمل ان يكون للمعاني باي معنى يؤخذ فيحمل العلم على معنى يناسبه ولا يوجب تحير المخاطب في المراد لانه اذا علم المخاطب ان كل اسم للعلم المدون يطلق على المعاني الثلاثة وكذا لفظ العلم وابهم المنكلم لفظ ليجمله على اي معنى شاء فيختار اي معنى يريد ان يعرفه بالعرف ويحمل بقريئة العلم عليه وفيه والشارح المحقق اختار حمله على الملكة وجوز حمله على المسائل مع ان قول المصنف ويحضر في ثمانية ابواب يستدعي بظاهر الحمل على المسائل وجعل السيد السند وجه تجويزهما دون الحمل على الادراك فانه لا بد فيه من تقدير اي علم بقواعد وزيفه بان الحمل على الادراك ايضا يرجحه كونه حقيقة هذا وفي طلب المصدر المتعدى تقدير المفعول بحث الا ترى انه اذا نزل المتعدى منزلة اللازم استغنى عن تقدير المفعول مثلا اذا جعل يعطى بمعنى وقع الاعطاء لا يحتاج الى تقدير المتعلق فلو استدعى المصدر تقدير المفعول لاستدعى الاعطاء المعتبر في يعطى نعم ما ذكره الشارح ما يخالف قصد المصنف فانه قال في الايضاح قيل (يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال) دون بعلم رعاية الاعتباره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكميات والمعرفة بالجزئيات يريد تخصيص العلم بتصوير الكلى والتصديق بحاله تخصيص المعرفة بتصوير الجزئى والتصديق بحاله فانه ظاهر في انه اراد بالعلم ادراك الكلى وبالمعرفة ادراك الجزئى ومن هذا يتبين وجه اختيار يعرف به على بحث فيه عن احوال اللفظ العربي لان المراد الاحوال الجزئية وهي لا تحتمل على اللفظ العربي ولك ان تفرق بين المعرفة والعلم وترى يدب العلم الملكة فيكون المعنى ملكة يعلم بها احوال اللفظ العربي الخ اي ملكة هي مبدأ استحضار العلم باحوال اللفظ العربي ولايتخي انه كما درج في تعريف فصاحة المنكلم الاقتدار ليشمل حالتي النطق وعدمه ينبغي ان يدرج في تعريفات العلوم الثلاثة ليشمل حالتي المعرفة وعدمها فتأمل قيل ان اريد معرفة الجمع فهو محتمل لانها غير متناهية او البعض الذي لا يمكن تعيينها كالثلاث والنصف والرابع فهو تعريف لجهول او ما يمكن تعيينه كسئلة او مسئلتين فالعبارة قاصرة وقيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاه لا لكل من عرف مسئلة ومن البين ان كلامنا لا يراد ان قاصر ترك فيه بعض الشقوق يظهر من الاطاحة بهما واجيب عنهما بان المراد معرفة كل واحد يد على صاحب العلم بالامكان ولم يدفع به قصور العبارة ويمكن ان يجاب بان المراد معرفة الجميع واستحالة معرفة الجميع لا ينافي كون العلم سببا لها كما ان استحالة عدم صفات الواجب لا ينافي في سببية عدم الواجب له وعدم حصول العلم المدون لاحد وهو يتزايد يوما فوما ليس بممتنع ولا مستبعد وتسمية البعض فقيها او نحوها او حكما كناية عن علوشانه في العلم بحيث كانه حصل له الكل ويمارده ان يصدق التعريف على ملكة مسائل العلوم الثلاثة مثلا فانه يصدق عليه انه علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها

تمسك الشارح المحقق في توضيح كون العلم بمعنى الملكة لقولهم فلان يعلم العواذ لا يراد منه ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل يريد ان له حالة البسيطة اجمالية هي مبدأ لتفصيل ومشاهاة يمكن من استحضارها ولايتخي ان المراد بالعلم اس الملكة اذ لم يقصد انه يعلم الملكة ولا بقوله يعلم ايضا اذ لا يمكن اشتقاق الفعل من العلم بمعنى الملكة ولا يحصل له في هذا التركيب بل المراد بالعلم المسائل وبالعلم الادراك الا انه اريد الادراك بالقوة القريبة من الفعل فلذا لم يطلب حضور جميع المسائل

اي فيدان هذا خروج عن طريقة استعمال اللفظ المشترك فانه لا يستعمل الا لافادة معنى بقرينة والاستعمال لان تحمل المخاطب على اي معنى يريد مما لا اصل له

لا يقال وجوب تقدير المتعلق ليس لاقتضاء المصدر المتعدى بل لانه اولم يقدر لاحل التعريف بصدقه على ادراك الشواهد لانا نقول فيحتاج العلم بمعنى الملكة ايضا الى تخصيص لتلايقض التعريف بملكته الشواهد

سند

بها من الاستحسان وغيره فانه مما استصعب جلة الاقوام وزل فيه الاقدام ولم يترشح حق بيانه من الاقلام فان الشارحين جهلهم ذهبوا الى ان المراد بالاستحسان المحسنات البدعية وبغيره الاستهجان الذي وقع منهم هفوة ولا يستعملهم المستهجنات في الاضاحيك والهجويات فذكر المحسنات البدعية في تعريف المعاني وأشار بذكر الاتصال الى انها خارجة من المعنى ملحقة بالخواص في التزيين الا ان تزيينها عرضي وتزيين الخواص ذاتي ولا يخفى انه افساد للتعريف لانه لا مدخل له في الاحتراز عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ولا يفهم من ذكر الاتصال انه خارج من المعاني فان معلومات علم قديمتصل بعضها ببعض فذكره في التعريف افساد للتعريف لانه يفيد دخولها في معلومات المعاني بالاسم اسند ذهب الى ان ضمير وما يتصل بهما التراكيب اي يتبع ما يتصل بالتراكيب من معرفة ان اتمها على الخواص هل يستحسن او يستهجن اذ التركيب المؤكد متلاقداً يستحسن من متكلم في مقام فيحمل على انه قصده ما يقتضيه ولا يستحسن من اخر في ذلك المقام لسوئظن به فلا يحمل على قصده بل على ان صدوره منه اتفاق وكذا حال المخاطب وقد صرح بذلك المفتاح حيث قال ومن متهمة البلاغة ما قد سبق لي ان نظم الكلام اذا تحسن من بليغ لا يمتنع ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان اتحد المقام بل لا بد لحسن الكلام من انطباقه على ما لا جله يساق ومن صاحبه اعراف بجهات الحسن لا يخطاها ولا بد مع ذلك من اذن لافتنانا الكلام مصوغة فظهر انه لا بد لصاحب المعاني مع معرفة الخواص من معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة ليمكن من اراد تراكيبه منطبقة على ما ساقها لاجله ولا مستحسنة في موافقها ومن حل كل تركيب رد عليه على ما يليق بحال المتكلم فان البلاغة ايضا على درجات متفاوتة فربما يستحسن كلام في مقام من بليغ فيحمل على دقايقة ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من اخر دونه في البلاغة فلا يحمل عليها بل على ما يناسب منها مرتبته والاوجه ان مراد بالخواص ما عين كونه بخواص لا يتجاوزها كالتأكيذ والذكر والحذف وبما يتصل بها من الاستحسان المحسنات البدعية وبغيره المجازات والكنايات فانها قد تصير مقتضيات الاحوال فلا بد من معرفة كونها خواص في تلك الاوقات لتلايق المتكلم في الخطأ فانما قد يكون خاصة وقد لا يكون اكثر اقباعا في الخطأ وان المراد بما يتصل بها من الاستحسان المحسنات البدعية وبغيره الاستهجان الواقع هفوة او قصد الكن وجوب تتبعها لتمييز عن الخواص ولا تقع في القاط لالتباسها بها بناء على وقوعها في كلام البلاغة وبما لا بد من التنبيه عليه ان المصنف اطلق مقتضى الحال والمقتضاه قيه بمقتضى حال يقتضي ما يقتضيه المتكلم في تأديته الى ازيد من دلالات وضعية لان المعاني دون الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ولا يعرض خطأ لمن له ادنى تمييز في التاء الكلام المقتصر على الدلالات الوضعية حين مخاطب من لا خط له في ازيد من الدلالة الوضعية فضلا عن له فضل تميز فتطبيق هذا الكلام على ما يقتضي الحال ذكره من التجريد عن الزوائد ليس من مباحث المعاني لاستغناء عنه ويحتمل ان يكون ذلك تحفة منه مع بناء على ان ما يحتاج الى تنبيه القاصر ربما يجعل من الفن (ونخصر) قال في الايضاح المقصود من علم المعاني نخصر (في ثمانية ابواب) يريد ان يحصر الكل في اجزائه لا الكل في جزئياته والاصدق علم المعاني على كل باب واعترض عليه الشارح المحقق بان ظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد لان تلك الابواب انما

لا لئلا يسهل نسخها

هي المسائل وليست اجزاء الملكة وبان تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي خارجة عن المقصود ولا يخفى ان كون العلم عبارة عن المسائل يوجب خروج هذا الامر عن العلم لانه المقصود من العلم لانها ليست مسائل فلا حاجة لاجزائها الى درج المقصود هذا كلامه مع تفهيم وتحرير ونحن نقول ادرج المصنف لفظ المقصود لجعله الضمير الى الفن لانه المتخبر في الابواب التي هي الانفاظ والعبارات بحسب الظاهر فكأنه قال ويختصر المقصود من الفن من علم المعاني فقوله من علم المعاني بيان المقصود لاصلته وبعد كون الضمير كناية عن الفن لا بد لاجراج الامور الثلاثة من درج المقصود وجعل الضمير الى علم المعاني بمعنى الملكة وجعل قوله من المعاني صلة المقصود اى يختصر المقصود من الملكة في ثمانية ابواب وهو المسائل لان الملكة وسيلة بقائها وجعله الى المعاني بمعنى المسائل وجعل قوله من المعاني صلة المقصود اى يختصر المقصود من المعاني التي هي المسائل في ثمانية ابواب وجعل درج المقصود لاجراج مالم يخرج من القوة من مسائل العلم وهو غير الابواب الثمانية لاحتمال ان يكون مالم يخرج باب اخر لكنه مالم يخرج ليس مقصودا لبيان تكلف وكما ان المحصور هو المقصود من الفن المحصور فيه ايضا هو المقصود من الابواب الثمانية والافلا ابواب مشتملة على الشواهد والامثلة والاعتراضات وبعد دعوى ان العلم مختصرة في ثمانية ابواب ذكرها على سبيل التعداد ليرفع الحاسب حسابها كما هو طريقة معرفة مرتبة العدد ولانه لو لم يذكر على سبيل التعداد لوجب العطف والتيسر الايجاز والاطناب والمساواة ولم يعلم انها باب واحد كالفصل والوصل وتوهم ان التسمية في التعداد صارت احد عشر فقال (بحوال الاسناد الخبرى احوال المسند اليه احوال المسند احوال متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة) بقى ان المذكورات على سبيل التعداد مبنيات على السكون فكيف يتكلم باحوال الاسناد الخبرى وظنى انه يتكلم بكسر اللام في الاحوال لانه ساكن لاقى لام التعريف فيجب تحريكه بالكسر وبهذا علم انه ينبغي اسكان ما ليس بمضاف ولا يخفى ان وجه عطف الوصل كالاطناب والمساواة على ما هو مذکور على سبيل التعداد ايضا مشكل وانما يختصر فيها (لان الكلام اما خبرا وانشاء) قال السارح المحقق لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وفصلها في حواشي هذا المقام حيث قال بمعنى انها صفة موجودة فيها وجودا متصلا كالعلم والارادة ونحو ذلك لا يعنى انها معقولة حاصلة صورتها عند هذا القطع بان الموجود في نفس المتكلم اذا قال سلوا هو طلب الصلوة واجبا بها الصورة ذلك كصورة السماء عند تعقلها ولذا صح اتصاف النفس بانها طالبة هذا وفيه ان النسبة باعتبار تحققها الاصيل قائمة بالطرفين لا بالنفس لانها كما عرّج به ههنا تعلق احد جزئى الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه وكأنه اراد بان النسبة ما يتعلق بالنسبة من الطلب والحكم ومن فسر النسبة بوقوع النسبة او لا وقوعها فقد خرج عن مفهوم التقسيم لما ذكره السارح من انه لا يتناول تقسيم بظاهرة الانشاء لانه لا يصدق عليه انه ليس لنسبته خارج لانه ليس له نسبة بمعنى الوقوع واللا وقوع ومفهوم العبارة ان له نسبة بهذا المعنى وليس له خارج يطابقه ولا يطابقه ولما نقول من ان اضافة النسبة الى الضمير للعهد اى اتسبه المعهودة وهي النسبة المتبعة في الكلام فاذا لم يكن الانشاء نسبة لا يصح اضافة النسبة اليه الا اذا لم يعتبر عهديتها فيكون خروجها عن مفهوم العبارة بلا جهة (لانه ان كان لنسبته خارج) يتبادر الى الاوهام ان كل نسبة انشائية كانت او خبرية لها خارج لان نسبة

اضرب مثلا ثبوت الضرب للمخاطب وله خارج هو ثبوت الضرب له او عدم ثبوته له لان
الواقع يستحيل ان يتخلو عنهما فالنسبة الخبرية لا تتميز عن الانشائية بان لها خارجا دون
الانشائية فلذا قال (بطابقه او لا يطابقه) وفيه ان النسبة التي لها خارج ليس يمكن ان
يخرج عن المطابقة واللامطابقة ولذا اني بعض ما اشتهر من اختصاص الصدق والكذب
بالخبر كاختصاص احتمالهما به وقال يازيد الانسان صادق ويازيد الفرس كاذب ويازيد
الفاضل محتمل فلدفعه فسرهما الشارح المحقق في المختصر بقصد المطابقة واللامطابقة
فالانشاء وان كان لنسبته خارج يطابقه او لا يطابقه لكن لا يقصد ان بالانشاء بخلاف الخبر
وفيه بحث لانه لا خبر يقصده عدم مطابقة نسبه لان وضع الخبر للمطابقة وانما عدم
المطابقة احتمال عقلي فان قلت هذا اذا اريد بالنسبة الوقوع او الالوقوع فان القصد ابدأ
الى مطابقتها اما اذا اريد ثبوت امر لا مري مثلا في الموجبة يقصد وقوعها اي مطابقتها
للخارج وفي السلب يقصد لا وقوعها اي عدم مطابقتها للواقع فعني زيد قائم ان ثبوت
القيام زيد واقع والقصد في زيد ليس بقائم الى ان الثبوت المذكور لا يغير واقع قلت
هذا كلام حق حقيق بان تمسك به لكن الشارح المحقق جعل اللامطابقة ايماء الى الكذب
وهو حينئذ لا يتم فالتحقيق الذي يعطيه الفكر العميق والذكاء الدقيق ان النسبة التي له خارج
هي التي تكون حاكية عن نسبة فعني ثبوت الخارج له لكونه محكيها ونسب الانشآت ليست
حاكية بل محضرة اي طلب وجودها او عدمها او معرفتها او تنحسر على قوتها الى غير
ذلك وكذا نسب التقييدات ليست حاكية بل محضرة لتعين به ذات ومعنى مطابقتها للخارج
ان يكون حكايته على ما هو عليه فلا خارج الانشاء فقله بطابقه او لا يطابقه لجراد الاشارة
الى قسمتها الى الصادقة والكاذبة وبما صار بحث الصدق والكذب مسمى بالتأييد فالكلام
ان كان لنسبته خارج (فخبروا الا فانشاء) والخبر يكون بمعنى الاخبار وهو ايضا يقابل الانشاء
كن بالمعنى المصدري (والخبر لا يدل له من مسند اليه ومسند واسناد) لوقال لا بد له من اسناد
ومسند اليه ومسند (والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا) لكن اولى من وجهين
لا يختفيان عن تلك وتخصيص المتعلقات بالمسند مع ان في قوتنا الضارب زيدا جائئ
متعلق المسند اليه حيث قيد المسند اليه بالفعل لانه متعلق لمسند الصلة المتعلقة بالمسند
اليه وفيه ان الكلام في اجزاء الخبر وذلك المتعلق ليس متعلق مسند الخبر لان الصلة ليست
خبرا وان كانت جملة لان كل جملة غير انشائية ليست خبرا بل متعلق المسند اليه للخبر قال
الحققان في شرحي المفتاح ادرج المصنف احوال متعلقات المسند والمسند اليه في قسميها
لكونهما بمنزلة الاجزاء لهما واختار قوله (اوى معناه) على قوله او معناه ليشمل المشتقات
المتصلة بالفعل من غير خفاء اذ ما في معنى الفعل صريح في كل ما يؤدي معناه بخلاف معنى
الفعل فان الاصطلاح على انه ما يؤدي معنى الفعل وليس من تركيبه وما هو من تركيبه
شبه الفعل قال الشارح المحقق ولا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما
ذكره وقد يكون لمسند ايضا متعلقات هذا وفيه ان انتفاء الاختصاص لا يبنى جهة التخصيص
اذ ب مشترك يخص في البيان ببعض لكتبة والنكتة هنا ان القوم يحثوا عن المسند اليه
والمسند الخبرين وكذا عن متعلقات الفعل والفصل وتركوا الانشائيات على المقايضة
واذا قدموا هذه الابواب على الانشاء وانما فعلوا كذلك لان الخبر اكثر ومن اياه اوفر على
ان بعض المحققين على انه لا انشاء الا وهو في الاصل خبر صار انشاء بتقل او حذف كما في
اضرب فان اصله اضرب او زيادة كافي اضرب ولا يضرب الى غير ذلك (وكل من الاسناد

لها نسخة

لكونها نسخة

والمتعلق اما بقصر (للمسند اليه على المسند او العكس او الفعل او ما في معناه على المتعلق او العكس) او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معضوفة او غير معضوفة يتناول الجمل الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يسرع على ان يكون يسرع حالا من ضمير يركب مع انها ليست من الوصل والفصل في شئ فالأولى وكل جملة قرنت باخرى اما معضوفة او متروكة العطف وحيث لا يلزم دخول امثال هذه الصورة في باب الفصل والوصل لكن يتقضى الحصر بها ولا بد من تقييد كل جملة قرنت باخرى بان يكون مما يقبل العطف في اداء اصل المعنى ولا يخفى انه لا يتناول ترتيب باب الفصل والوصل الا ان يقال انه من باب متعلقات الفعل ذكر في باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له به (والكلام البالغ اما زائد على اصل المراد لفائدة) قال الشارح المحقق احتراز عن التطويل اقول وعن الحشا ايضا وقال ولم يحتز عن التطويل اذ لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبلغ وفيه بحث اذ بلاغة الكلام مطابقة لمقتضى الحال في الجملة او انكل ما يقتضيه الحال على ما استوفى بيانه ولا يلزم منه ان لا يكون في الكلام ما لا يقتضيه الحال نعم لفائدة في تقييد الكلام بالبلغ لان الزيادة لفائدة اطناب سواء كان في الكلام البالغ او لا ولا يبعد ان يقال بتفاد من تقييد الزيادة بكونه على اصل المراد انه لا يكون زائدا على المراد فيكون لفائدة لان الزائد على المراد زائد على اصله او غير ذلك يتبادر منه او غير زائد على اصل المراد لفائدة ويستلزم دخول التطويل والحشوف المساواة والايجاز فيبغى ان يقول او غير زائد على اصل المراد اصلا ويبغى ان يقيده ايضا بكونه لفائدة لان عدم الزيادة اما بالمساواة او بكون اللفظ اقل من المعنى وكل منهما لا يبان بكون في الكلام بالبلغ لفائدة ومقتضى وانما يفصل غير الزائد بالمساواة والايجاز لان تحصيل الباب التام لا يتوقف عليه ولا يخفى ان بيان الايجاز والاطناب على ما ذكره لا يتناول الايجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرة ما ذكره المصنف لا تميز مسائل باب القصر عن مسائل احوال المسند اليه واحوال المسند واحوال متعلقات الفعل لانه من تلك الاحوال لا تخرج عنها والايجاز والاطناب والمساواة عن احوال الاسناد والمسند والمسند اليه ومتعلقات الفعل لان تأكيد الجملة هو الزائد على اصل المراد لفائدة وحذف المسند اليه او المسند او متعلق الفعل ايحياز الا ان يقيده احوال المسند اليه مثلا بما سوى القصر مثلا قال الشارح المحقق ما ذكره في وجه الحصر لا طائل تحته بل ذكر ما لا يعنيه وقد فاته ما يعنيه وهو بيان انه لما ذافرد كلاما من اقسام الاحوال بيان وكيف خالف المفتاح في جعل القصر بابا على حدة وجعل الايجاز والاطناب والمساواة بابا على حدة غير منضم مع الفصل والوصل فالأولى ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما جملة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلاثة ابوابا لثمة تميز بين الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له من بدغموض وكثرة بحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له من بدشرف ولهم به زيادة اهتمام وهو انفصال والوصل فجعل بابا سادسا والافهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر احوال الفصل والوصل ولما كان من هذه الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شوع وتفاوت كثيرة جعل بابا سابعاً وهذه كلها احوال مشتركة بين الخبر والانشاء ولما كان هنا بحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامناً ولا يخفى ان وجد التوبيع على الثمانية لا يتم ما لا بين عدم استحقاق اقسام الفضلات يميز كل منها بابا وانه يستحق قسما العمدة التميز بينهما وان النسبة التي بين بلس لها احوال وان الخبر ليس له

تذييب نسخة

اي لم يحتز المصنف عن التطويل
حيث ذكر قوله لفائدة

المباحث راجعة اليه خاصة كالانشاء او يكون لكن لقلتها لم يستحق ان يجعل بابا مستقلا وان ما ذكره من ان لاطائل تحت ما ذكره فيه ان مقصوده منه بيان ان ما استخرج من الفن لا يزيد على الابواب الثمانية وكفى به فائدة (ثنية) التبيه بما يستعمل في بيان البديهي وربما يستعمل في بيان الشيء فصدابعد سبعة ضمتا على وجهه لو توجه اليه السامع القطن بكلية لعرفه لكن لكونه ضميا ربما يغفل عنه وله في هذا المقام نصيب من كلال الشريين سواء جعل التبيه عليه مفهوم الصدق والكذب او انحصار الخبر في الصادق والكاذب على الوجه المشهور او ان الصدق والكذب ماهو المشهور دون القولين الاخيرين اذ في قوله سابقا تحصيل مفهوم مطابقة الخبر للخارج وعنده فالتعريف تنبيهي لانه لاحضار ما حصل لا التحصيل صورة وكذلك علم انقسامه الى القسمين وان الصدق مطابقة الخبر للخارج والكاذب عدهما كما هو المشهور حيث فصل بالصادق والكاذب على طبق المشهور ومن الواضح البين ان تلك الثلاثة بديهية ظاهرة عند من ليس من اهل انكسب والجل على الثاني انجع وما يحصل من دافع وكيف وهو يدفع بشبهة الدور على تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب مع ان الصدق معرف لمطابقة الخبر الواقع واحسن الاجوبة ان الصدق والكذب بديهيان التصور وان يجاب ايضا بان الصدق المعروف للخبر هو صفة التكلم وهو الاعلام الشيء على ماهو عليه والمعرف بالخبر ماهو صفة ولجاب الشارح المحقق بان الخبر المعرف به الصدق بمعنى الاخبار فانه قيل الصدق هو الخبر عن الشيء على ماهو به فلو لا ان الخبر بمعنى الاخبار لم يتعد بعن وبان الصدق المعرف به الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة الكلام للواقع وما عرف بالخبر صفة التكلم ولا ينبغي انه يكفي في الجواب ان الصدق المعرف به الخبر صفة الكلام لانه حينئذ يتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقف على معرفة الكلام الذي هو اعم من الخبر لا على معرفة الخبر وما ذكره جواب عن توهم الدور بالنظر الى تعريف الصدق بالخبر عن الشيء على ماهو به على ما في الفتاح وما ذكرناه من الجواب جواب عن توهم الدور نظر الى تعريف المصنف للصدق والكذب بما ذكرنا ووفق بالمقام واورد السيد السند على الجواب الثاني للشارح سؤالا وجوابا كل منهما استعظم من الاخر فلا جرم اعرضنا عنهما اعراضا عن المنكر ولانه يعلم منه ان الحكم بان الصدق مطابقة الخبر للواقع او ان الخبر ينحصر فيهما ابديهي والمخالف عانى الشبهة فلذا لم يستدل عليه واكتفى بحل لشبهة المخالف المكابر دفع الاضطراب الفاصر وان يكفي لدفع شبهته انها مصادمة للبديهي (صدق الخبر) قيد الصدق بالخبر تعيينا للمحدود اذ الصدق مشترك بين صدق التكلم وصدق الخبر كما مر الاشارة اليه وليس للاحتراز عن صدق غير الخبر من صدق المركبات التقييدية والانشائية لان الصدق والكذب مختصان بالاخبار من بين المركبات لما قد مناه لك وان قال بعن انه لافرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الابانه ان غير عنه بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كما في قولنا يزيد انسان اوفرس والابسمي تركيبا تقيديا وتصورا كما في قولنا يزيد انسان اوفرس وايضا ما كان المركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيزيد الانسان صادقا ويزيد الفرس كاذبا ويزيد الفاضل محتمل هذا وليس ما ذكره الشارح المحقق من ان النسب التقييدية لا بداهها من ان تكون معلومة للمخاطب بخلاف الخبرية ولذا قالوا الاوصاف قبل العلم بها اخبار كدان الاخبار بعد العلم بها اوصاف صالحا لابطالها لا ذكر السيد السند من ان المعبر في احتمال الصدق والكذب انظر الى مهية الخبر مع قطع النظر عن غيرها حتى خصوصيات الاطراف لان مهية المركب التقييدية مأخوذة فيها علم المخاطب

لا يقال لو كان الخبر بمعنى الخبرية
ايضا تعدى بعن لانا نقول الخبر
لو لم يكن بمعنى الاخبار يكون بمعنى
ذات الخبرية لا بمعنى المشتق

س

اما السوء الفهوان ماهو صفة
التكلم راجع الى صفة الكلام
حقيقة بناء على ان قولنا تكلم
صادق معناه صادق كلامه
او موقوف على ماهو صفة الكلام
بناء على ان معناه كون التكلم
بحيث يكون كلامه صادقا
فالدور لازم ولا ينبغي ان اللازم
حينئذ يتوقف معرفة الخبر وصدق
التكلم على صدق الكلام
ولا توهم فيه دور ولا فساد واما
الجواب فهو على الاول ان
الصدق والكذب وان اتحد
في التعريفين على ذلك التقدير لكن
الخبر تعدد فيهما كما ذكره فلا دور
واما على الثاني فهو ان صدق
التكلم على هذا التفسير يتوقف على
معرفة الكلام وصدقه واس بنى
منه ما يتوقف على صدق التكلم واذ
فسر صدق التكلم بالاخبار عن الشيء
على ماهو به يتوقف على معرفة
الخبر بمعنى الاخبار ولا محذور فيه
وان كان بمعنى الايمان بالخبر اذ اللازم
حينئذ يتوقف صدق التكلم على
الخبر المتوقف على صدق الكلام
ولاعكس فلا دور هذا ولا ينبغي
ان مقصودا لسائل انه لا يتدفع
الدور بتعدد الصدق فدفعه بوجه
آخر لا يضره

س

فبحر يدانظر الى مهيته لاسر المعلوماتية عن نظر العقل بخلاف مهية الخبر بل لان علم المخاطب
المعتبر ليس اليقين حتى ينافي احتمال الكذب ولان احتمال انكذب لا يمنع علم المخاطب
مطلقا لانه يحتمل عند غير المخاطب على انه لا يوجب الفرق بين الخبر والانشاء ثم فيما ذكره
هذا القائل لو امع الغفلة والاهمال اما اولاً فلان قوله لا فرق بين النسبة في المركب الخبري
وغيره الا بانه ان عبر عنه بكلام تام يسمى خبراً وصدقاً والاسمى مركباً تقييداً بانه قضي
بالنسب المعبر عنها بكلام انشائي ولو اريد بكلام تام ما هو غير انشائي لا يصح قوله والا
يسمى مركباً تقييداً باما ثانياً فلانه ان قطع النظر عن معلومة النسبة في التقييدات بحسب
خصوص المادة بجميع الامثلة محتمل ولا يخفى ان احتمال الصدق وانكذب راجع الى محصل
المهية (مطابقته للواقع) احترازاً بضافة المطابقة الى الخبر عن صدق المنكلم فانه ايضا
المطابقة للواقع لكن لا مطابقة الخبر للواقع بل مطابقة خبره للواقع فالقول بانه يكفي ان يقال
المطابقة للواقع من ملقيات الوهم (وكذبه عدمها) اى عدم مطابقته للواقع عدل
عن عبارة الافتتاح وهي غير مطابقته للواقع لانه صادق على غير عدم المطابقة من الامور
الكثيرة التي ليست بكذب ويحتاج تصحيحه الى جعل غير بمعنى لا يكون غير مطابقته للواقع
بمعنى لا مطابقته للواقع ومنه قولهم ان ازيداً غير ضارب اى لا ضارب والا لم تقدم معمول
المضاف اليه على المضاف هذا والمشهور ان وصف الخبر بالمطابقة للواقع وصف
له بحال متعلقة فان المطابق للواقع اى النسبة الخارجية وهي الحالة التي بين الطرفين مع قطع
النظر عن تعلقها بالامر الذهني المتعلق بالخبر والشارح المحقق ذهب الى انه النسبة المتعولة
التي هي جزء مدلول الخبر اعني الوقوع واللاوقوع من حيث انها معقولة فالبينة المطابق
والمطابق بالاعتبار ولم يرض به السيد السند وقال هو الايجاب والسلب ومطابقتهما
الامر الخارجي هو التوافق في الكيف بان يكونا ثبوتيين او سلبيين ولكل وجهة
هو موافقاً ونحن نقول مطابقة الخبر للواقع يحتمل ان يكون بمعنى موافقته وعدم
مباينته له بان يكون مفيداً للواقع فان موافقة الدال لشيء انما هو بالدلالة عليه
واطلاق الواقع والحاصل على النسبة مع انها من الامور الاعتبارية باعتبار انها حاصلة
للطرفين والامر الاعتباري يصح ان يحصل لغيره كالعلمي الحاصل للاعمى وثبوت
الشيء للشيء ليس مستلزماً لثبوت المثبت بل لثبوت المثبت له وجعل الخارج ظرفاً
للنسبة ووصف النسبة الخارجية لا يستدعي وجودها وذلك على ما حققوا للفرق بين كون
الخارج ظرفاً لنفس الشيء وبين كونه ظرفاً لوجوده فان قولنا زيد موجود في الخارج جعل فيه
الخارج ظرفاً لنفس الوجود وهو لا يقتضي وجود المظروف وانما يقتضي وجود ما جعل
ظرفاً لوجوده فالوجود في هذه الصورة زيد لا وجوده في قولنا زيد قائم في الخارج جعل
الخارج ظرفاً لنفس ثبوت القاييم زيد فاللازم كون القاييم ثابتاً في الخارج بثبوت غيره
لا الثبوت ونحن نقول الخارج اسم للامر الموجود في الخارج كالذهني الذي هو اسم
للامر الموجود في الذهن فعني كون الشيء موجوداً في الخارج والاعيان انه واحد منها
وفي عدادها فظرفية الخارج الوجود مسامحة اذا الوجود ليس في عداد الاعيان ومعنى
زيد موجود في الخارج ان وجوده في وجود الخارج وفي عداد وجوداته فليس الخارج
الاطرفاً لنفس الشيء لكنه اذا جعل ظرفاً له حقيقة اقتضى وجوده واذا جعل ظرفاً له
مسامحة لم يقتض وجوده هكذا حقق الخارج والواقع واحفظه واجدله في سلك البدائع
ولا تنكره لانه خلاف المستفيض الشائع ومما ينبغي ان ينبه عليه ان ما بسط من الكلام

في الخارج ليس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب لانه بمعنى خارج تعقل المتكلم
لا بمعنى الخارج المقابل للذهن والالم يشمل الصادق والكاذب الذهنيين بل في الخارج
المقابل للذهن لتكون على بصيرة في القضايا الخارجية ويتضح عندك وجه تقييد النسبة
فيها بالخارج ولذا عجب المصنف في بيان المذاهب الثلاثة فذكر المذهب الاول من غير
نسبة الى صاحبه كما نسبته المفتاح الى الجمهور ولم يؤيده ولم يبلغ في التصريح بترجيحه
كما يده وصرح به حيث قال وهو المعارف وعليه التعويل مبالغة في صحته وظهور سلطانه
لي ان استغنى اعتباره وعن نسبته الى الجمهور وعن التأييد بتعارفه والشهادة بانه الممول
عليه وأشار الى كمال سخافة المذهب الثاني بحذف قائله وتحقيره بجهوليته مع العلم بانه النظام
وقد سلك هذا المسلك المفتاح حيث قال وعند بعض الاثمه عدل الى اخصر طريق في ذلك
وأشار الى رجحان مذهب الجاحظ بذكر القائل ووجه كمال سخافة هذا المذهب ما اشار
اليه السكاكي من ان تصديق اليهود اذا قال الاسلام حق وتكذيبه اذا قال الاسلام باطل
باجماع المسلمين ببيان بالقلع على هذا المذهب واستيصاله ومع ذلك قدمه على مذهب
الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الاول حيث اجتمعا في انحصار الخبر في الصادق والكاذب
فقال عقيب بيان الحق (وقيل مطابقة لاعتقاد المخبر ولو خطاء) وجرى بيانه
عن حشو في عبارة المفتاح حيث قال طباق الحكم لاعتقاد الخبر او ظنه فان قوله او ظنه
حشو اذا لا بد من حل الاعتقاد في هذا التعريف على معناه الغير المشهور وهو التصديق
الشامل للظن والعلم وغيرهما اذ لو حمل على المشهور وهو الجزم القابل للشك لخرج
مطابقة الخبر لعلم المخبر عن حد الصدق والدخل في حد الكذب وعدل عن قوله سواء كان
خطاء او صوابا الى قوله ولو خطأ لانه اخصر والى الصواب اقرب لان مطابقة الاعتقاد
الصواب احق بالصدق من مطابقة الاعتقاد الخطأ كما تقيده لوالوصلية فالتسوية
لا تخلو عن شوب وفيه انه سوى في الايضاح لكن اراجع ما في المتن وقوله ولو خطأ للاشعار
بالفرق بينه وبين ما هو الحق فانه يفارق الاول في هذا الفرق وأشار الى تعريف الكذب
بقوله (وعدمها) اي عدم مطابقته للاعتقاد ولو خطأ فالصدق بمخافة الاعتقاد
الخطأ مادة افتراق الكذب على ما هو الحق لكن لا تقتصر مادة افتراق الكذب
عليه بل منها الخبر الموهوم والمشكوك فانهما لا يطابقان اعتقاد المخبر لانتفاءه وليس لك
ان تقول المراد عدم مطابقة الاعتقاد مع وجوده ولا اعتقاد له في المشكوك لانه يناقض ما هو
ذهبه من انحصار الخبر في الصادق والكاذب ولان تقول الخبر المشكوك ليس بخبر
لانه لا تصدق له بمذلوله لاننا نقول الخبر ما يدل على التصديق سواء تخلف المدلول
اولا ولولا ذلك لم يوجد خبر كاذب على هذا المذهب لان الخبر الكاذب ما خالف المدلوله
اعتقاد المخبر فلا اعتقاد للمخبر بخبره ولا تصدق به فلا يكون كاذبا لانه مختص بالخبر
ومن تحقيق تعريف الكذب يكاد يظهر انه لا يصح جعل ضمير ولو خطاء الى الخبر لانه
وان لا تفاوت بينه وبين جعله للاعتقاد في تعريف الصدق لكن في تعريف الكذب لا يصح
حيث من ذكر قوله ولو خطأ وجعل المصنف تاركا لقوله ولو خطأ في تعريف الكذب
لاموجزا اعتمادا على انسياق الذهن اليه بعد اعتباره في تعريف الصدق بعيدا (بدليل
قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون) اضاف الدليل الى تمسك النظام اشارة الى قوته لان الظاهر
رجوع الكذب الى قوله انك لرسول الله لانه الخبر المنقول عنهم ويشهد ليس بخبر بل انشاء

نسخه بالقطع

والظاهر من الحكم بالكذب الحكم بالكذب في الواقع لا في اعتقاده فظاهر معه وان دلّيس
 الا بتأويل الآية كما صرح به المفتاح لا نقول التأويل لا يعارض الظاهر لا نقول يعارض
 المبداهة منه عليها بقوله تنبيه الدليل ويوجب التأويل وفي المفتاح ان اجماع المسلمين
 على تصديق اليهود في قوله الاسلام حق وتكذيبه في قوله الاسلام باطل يوجب تأويل النظم
 (ورد) استدلالهم (بان المعنى لكاذبون في الشهادة) يحتمل وجوها ظاهرها انه راجع الى
 خبر تضمنه مجرد تشهد لانه اخبار عن الشهادة في الحال او على سبيل الاستمرار اما كذبهم
 في الثاني فظاهر واما في الاول فلان الشهادة هو الخبر العاطف ورده الشارح المحقق في شرح
 المفتاح بان تشهد انشاء الشهادة لا الاخبار عنها وقال في الشرح لا نسلم ان تشهد خبر
 بل انشاء ويدفعه ان غاية الامر ان ظاهره الانشاء ونحن في مقام التأويل لموجد وثانيها
 انه راجع الى دعوى ان شهادتنا انشاء وهذه عن صميم القلب كما يفيد تأكيده الرسالة
 بان واللام واسمية الجملة وهذا هو الذي اوضحه في الايضاح موافقا لما في المفتاح
 وثالثها ما يحتاج في المصدر وزجوا ان يكون من نتائج الشرح اي شرح المصدر او شرحنا
 ان الكذب يوصف بالخبر والشهادة وهو عدم كون الشهادة عن مشاهدة وعيان فالصدق
 والكذب المذنب كلاهما صفتا الخبر واستعمال النظم بمعنى هو صفة للشهادة فقد
 حمل القائل معنى (او تسميتها) الظاهر او تسميته لانه راجع الى الاخبار لان يقال
 مفعوله الاول محذوف والمذكور مفعول ثان وهو راجع الى لفظ الشهادة فالمعنى تسمية هذا
 الاخبار شهادة وكذبهم لان الشهادة يشترط فيه موافقة القلب وهذا التأويل بعيد لما ذكره
 الشارح المحقق في الشرح ان مثل هذا يكون غلطاً في اطلاق اللفظ لا كذا وان قال في شرح
 المفتاح في توجيهه كانه قيل اخبارنا هذه شهادة لانه في التعبير عن معنى اللفظ لا يكون مثل هذا
 الخبر مقصودا (او المشهودية) وهو انك لرسول الله (في زعمهم) فحاصل المعنى ان المنافقين
 يزعمون انهم لكاذبون في قولهم انك لرسول الله وانه غير مطابق للواقع فحاصل الاستدلال
 بانما يقا الله تعالى حكم على المنافقين بكذبهم في الواقع في قولهم انك لرسول الله فالكذب
 عدم مطابقة الاعتقاد لشيء هذا الحكم وحاصل الجواب منع الحكم عليهم بالكذب في الواقع
 في قولهم انك لرسول الله لا حتمل الحكم بالكذب في الشهادة والتسمية وفي قولهم انك لرسول الله
 يزعمهم حقيقة الجواب منع والوجه اسانيد ثلثة كافي ولا يظهر وجه دعوى الشارح فساد
 قائل بان حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستنداً بهذين
 الوجهين ثم الجواب على تفسير التسميه بما اشار اليه بقوله او المشهودية والجملة ما وقع
 في الشرح من المنع في الوجهين الاولين منع للسند ومما يقتضى منه العجب قال الشارح واعلم
 ان هناك وجهاً اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون راجعاً الى حلف المنافقين على نهج
 لم يقولوا لا نتفقوا على من عند رسول الله حتى يتفقوا من حوله واورجنا من عنده ليخرجن
 الاعز منها الاذل لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت
 عبد الله ابن ابي بن سلول يقول لا تتفقوا على من عند رسول الله حتى يتفقوا من حوله
 واورجنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه
 وسلم فدعاني فحدثني فاحمل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابي واصحابه فجلسوا
 انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقهم فاصابني هم لم يصبنني مثله قط فجلست
 في البيت فقال لي عي ما اردت الى ان كذبتك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومقتك فاذل الله
 اذا جالك المنافقون فبعث الى النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ على فقال ان الله صدقك يا زيد

قوله اي شرح المصدر او شرحنا
 وقع تفسيراً لقوله من نتائج الشرح
 في الحاشية في نسخة المؤلف بخطه
 فليس من الكتاب بل من حواشيه
 فاعرف

قوله ولا يظهر وجه دعوى
 الشارح فساد الخ مذكور في
 حاشية الفتنارى
 حيث قال لا نسلم ان تشهد اخبار
 بل هو انشاء ولا نسلم ان اطلاق
 الشهادة عليه يكون كذا بل هو
 غلط

هذا ولا يخفى انه تأويل فيه بعد وقريب منه ما يمكن ان يقال انه راجع الى قولهم ليخرجن
 الاعز منها الا ذل فيكون قوله والله العزة ورسوله مؤكدا له وذكر بعض الافاضل
 ان المعنى انهم قوم عاد تهم الكذب وان صدقوا في هذا القول فلا تعتمد عليهم
 ولا تصدقهم فيما يقولون ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد والله تعالى اعلم ان قول
 المنافقين نشهد انك لرسول الله مفيد بحضورك وحضور اهل الاسلام واما في الخلوة مع
 شياطينهم فخالهم خلاف ذلك والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فيما ينافقون ويضرونه
 في انفسهم ولهذا اما داظا هرايق الكذب بصريح المنافقين لا بصريحهم ليكون ظاهرا
 في رجوعه الى ضميرهم ويحتمل ان يكون الكذب راجعا الى خبر يستفاد من كثرة التاكيد اى
 هذا حكم في معرض المبالغة في انكاره فيحتاج الى كثرة التاكيد ومن شواهد ضعف تسمك النظام
 ما يتجده عليه ان الآية لا توجب جعل صدق الخبر خلاف ما عليه الجمهور بل جعل صدق التكلم
 ككلمة بما يوافق اعتقاده وكذبه ككلمة بما لا يطابقه (الجحظ) اى قال الجاحظ كما هو السامع
 في الكتاب وليس مراد الايضاح حيث قال وانكر الجاحظ انحصار الخبر فيهما ان النعل
 المقدر انكر لانه يفضى الى تكلفات بعيدة بل ذكر حاصل كلام المتن في هذا المقام (مطابقة)
 اى صدق الخبر مطابقة الخبر للواقع (مع الاعتقاد) اى مع اعتقاد المخبرانه مطابق
 كذا ذكره الشارح اقتفاء للايضاح وتوجه عليه انه حينئذ يسكل ارجاع ضمير معه
 في تعريف الكذب اليه فالوجه ان يقال المراد مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد الخبر وقوله مع
 متعلق بالمطابقة وان شريك الاعتقاد والواقع في مطابقة الخبر وحينئذ معنى قوله (وكذبه عدمها)
 (٥٠) اى عدم مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المخبر والمقصود تشريك الاعتقاد والواقع في عدم
 مطابقة الخبر فيكون جميع ما اعتبره الجمهور والنظام في الصدق معتبرا في الصدق عنده وكذا
 في الكذب بصريح التعريف بخلاف توجيه الشارح فانه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد
 في الصدق لازم ما اعتبره في مفهومه من اعتقاد انه مطابق وجعل اعتبار عدم مطابقة
 الاعتقاد في الكذب لازم ما اعتبره في مفهومه وهو اعتقاد انه ليس بمطابق وبين اللزوم
 بان الواقع والاعتقاد متوافقان حينئذ يعنى متوافقان في التحقيق والاتقاء فالمطابق وهو
 الخبر لا أحدهما مطابق للآخر وغير مطابق لأحدهما غير مطابق للآخر ويمكن بيان اللزوم بوجه
 آخر وهو انه اذا اعتقد المخبر ان خبره مطابق للواقع فلا محالة اعتقد الخبر فقد طابق خبره
 اعتقاده واذا اعتقد ان خبره غير مطابق للواقع فلم يمتد خبره فلم يطابق خبره الاعتقاد
 وهذا البيان لا يتوقف على توافق الواقع والاعتقاد بل يتأني مع مخالفة كليهما لكنه لا ينافي
 صحة البيان بالتوافق الواقع فاعتراض بعض الافاضل بان اللزوم ظاهر على تقدير
 تخالف الواقع والاعتقاد ايضا فلا يحسن التعليل بالتوافق ليس على سنن التوجيه وقوله
 (وغيرهما ليس بصدق ولا كذب) اشارة الى ان الصادق والكاذب بتفسيره اخص منهما
 بتفسير غيره لانه اعتبر فيهما مجموع ما اعتبره غيره ويحتمل ان يكون نفي مذهب الجمهور
 والنظام اى الصدق مثلا هذا وليس غيره مما ذكر صدقا يرجع الاول موافقته للايضاح
 وتخصيصه ببيان مذهب الجاحظ فان الثاني يجري في مذهب الجمهور والنظام ولم يذكر
 فيهما فلو كان المراد ذلك لم يكن وجه لتخصيصه بمذهب الجاحظ (بدليل) كانه سمي
 الامارة دليلا مبالغة في قوته (افترى على الله كذبا ام به جنه) قال الشارح المحقق لان
 الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على
 سبيل منع الخلو وهو الحق الظاهر من سابق الآية لا ما ذكره المصنف في الايضاح حيث

ولا يبعد ان يقال المراد بقوله
 قالوا نشهد انك لرسول الله انهم
 يدعون الاسلام بهذا القول
 فيكون قوله انهم لكاذبون معناه
 كذبهم في دعوى الاسلام

فقوله للواقع متعلق بعدم المطابقة
 لا بالمطابقة لان عدم المطابقة في
 معنى المخالفة فكأنه قال كذب الخبر
 مخالفة للواقع مع الاعتقاد

قال فانهم حصروا دعوى النبي عليه السلام للرسالة في الافتراء والاخبار حال الجنون
 الان يتكلف ويحتمل قوله للرسالة على الرسالة في هذا الحكم فيرجع الى ما قاله الشارح
 نفي ان استدلال الجاحظ لا يتوقف على منع الخلو بل على تقدير منع الجمع دلالة الدليل
 اقوى ويدلغه ان تحمل على منع الخلو ليس لتوقف الاستدلال بل لان وضع ام له فتأمل
 (و) بالجملة (لا شك ان المراد بالثاني) اي قوله ام به جنة (غير الكذب لانه قسمه) اي لان
 المراد بالثاني قسمه فلا يصح ان يكون الكذب وهذا اولى من قول الشارح اي لان
 الثاني قسمه فافهم ولك ان تفسر قوله لانه قسمه بان الكذب قسم المراد بالثاني او الثاني
 (وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه) قال الشارح المحقق اي لم يعتقدوا الصدق فعد
 اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال
 لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهار يريد دفع ما توجه على المصنف من ان الاستفهام
 عن الشيء لا ينافي عدم الاعتقاد بان المراد بقوله لم يعتقدوه البعد عن الاعتقاد بحيث
 لا يرضى المستفهم بالاستفهام عنه لكن في قوله فعد اظهار تكذيبه مؤاخذه وهو ان
 الآية على مذهب الجاحظ ليست لظاهر التكذيب بل لظاهر عدم الصدق فالاولى
 ان يقول فعد اظهار عدم صدقه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم
 ونحن نقول احتاج الى التكلف لجملة ضمير لانهم لم يعتقدوه الى السائلين ولو جعل الى
 مخاطبين اتم على ظاهره لان ما لم يعتقدوه المحجب وظهرانه غير معتقد له لا يسأل عنه
 وانما يسأل عما يحتمل ان يكون معتداله ويرجى الجواب عنه ولا داعي في المتن لجملة
 الضمير الى السائلين نعم عبارة الايضاح ظاهرة فيه حيث قال وليس اخباره حال الجنون
 كذبا لجملة الافتراء في مقابلته ولا صدقا لانهم لم يعتقدوا صدقه فافهم واذا لم يكن
 مراد البلغاء بقولهم ام به جنة الصدق ولا الكذب فلاحتمال مرادهم الواسطة ثبت
 بارادتهم الواسطة اذ لو لم يكن لم يريدوا لانهم البلغاء العارفون باللسان الذين مرجع
 معرفة صحة كل كلام كلامهم فليس المعترض بان عدم ارادتهم صدقه لا يوجب عدم
 صدقه حتى يكون واسطة برأى من المحصلين ولا يسمع (ورد) هذا الدليل بمنع
 ان المراد بالثاني غير الكذب ومنع انه قسم الكذب او منع استلزام الدليل مطلوبه بسند
 انه قسم الافتراء الذي هو الكذب عن عمد فليكن المراد به الكذب لاعمد وهذا الذي
 قصده (بان المعنى ام لم يفتر) فان قلت ام لم يفتر اعم من الكذب لاعمد ويحتمل الصدق
 فلا يكون مرادا لانهم لم يعتقدوا ويحتمل ان صدقوا واعتقدوا وعدمه قلت عدم اعتقادهم
 محتمل الصدق بخصه بالكذب لاعمد على ان نفي الافتراء الذي هو الكذب عن عمد يرجع
 الى العمد ويبقى الكذب ثابتا على ما هو الشايع في دخول النفي على المقيد ولما كان نفي الافتراء
 غير ظاهر الارادة بقوله ام به جنة فسر به بيان العلاقة بقوله (فعب عنه) اي عن عدم
 الافتراء وعن معنى لم يفتر (بالجنة) اي بالجنة ليصير مضمون ام به جنة وليس المراد انه
 عب عنه بلفظ الجنة حتى يكون معنى ام به جنة ام به عدم الافتراء لظهور فساده
 والاولى ان يقول فعب عنه بالثاني (لان المجنون لا افتراء له) بالضرورة فيلزم الجنة عدم الافتراء
 قيل كون الافتراء الكذب عن عمد اما بحسب الوضع او بحسب الارادة وكل منهما دعوى
 لا تسمع بلا بينة ولا مقابلة ام به جنة لا يصير دليلا على اعتبار القصد في الافتراء لانه يحتمل
 ان يكون المراد به ان ما ينطق به صوت مجرد كالحيوان الطيور خارج عن الاعتداد
 والاتصاف بالصدق والكذب فالاولى ان تحتمل الآية على انه اما كاذب او مصوت صوتا

اذ لا يخبر عن عدم افتراء احد بان
 به عدم الافتراء كما لا يخبر عن ضرب
 بان به ضربا

لامعنى له ولا اعتداده واجيب بانه كفى دليلا في انتقيد نقل أمة اللغة واستعمال العرب وقت
 معنى الصدق والكذب مقرر متعارف وعرض للباحظ شبهته فيهما من قبل الآية فيكون
 في دفع شبهته ان الآية لا تعين لاثبات الواسطة بل يحتمل ان يقتضى تقيد الافتراء لغفام
 ارادة ويمكن ان يحمل قوله ام به جنة على انه لا اعتداد بكلامه للجنون فيكون المقصود
 من الآية نفي الاعتداد بكلامه لكونه كذبا او كلام مجنون ويمكن ان يقال لامانع من ارادة
 ام صدق قولك لانهم لم يعتقدوه قلت عدم اعتقاد المخاطب بنافي الارادة اذا كان
 الاستفهام على حقيقته اما اذا كان الاستفهام للتقرير وتحقق انه افترى فلا ينافي فيها
 الباب الاول (احوال الاسناد الخبري) قدم احوال الاسناد لان المقصود بالذات
 من الخبر الاسناد والمستند والمستند اليه انما يقصدان لاجله ولانه يتم الكلام به بخلاف
 الطرفين ولان البحث عن المستند اليه من حيث انه كذلك لاعن ذات المستند اليه والاسناد
 متقدم عليه وان تأخر عن ذاته وقدم اباحت الخبري لكون الخبر اعظم شأنا واعم فائدة
 لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصيغات العجيبة وبه يقع غالب المزايا
 التي بها التفاضل ويتوقف عليه فوايد الانشاء لانه مالم يعلم انه موضوع لكذا وقصد
 المشكل به كذا وهيئته البحوث عنها في التصريف كسدا وكذا لم يفد ولكنه اصلا
 في الكلام لان الانشاء يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم ويعت
 واشترت اوزيادة اداة الاستفهام والتي وما شبه ذلك ولا يذهب عليك ان في جعل
 الامر مطلقا وجعل النهي حاصل من الخبر باشتقاق كافي الشرح بحيث احدهما نظيره لانه لا فرق
 بين الامر بالامر والنهي وبين الاستفهام في ان كلا بزيادة اداة وثانيهما انه صرح الشارح
 والسيد السند في شروح الكشف ان المشتقات كلها مشتقة من المصدر وعباراتهم
 الخافه لذلك مأولة فقولهم اسم الفاعل ما اشتق من فعل مأول بما اشتق من مصدر فعن
 فكيف يحكم بان النهي مشتق من الخبر واعلم ان الشيخ الرضوي لم يجعل المشتق من الخبر
 الا الامر بغير اللام لكنه قال انه مشتق من تضرب بالاتفاق ففيه تأييد لبعض ما ذكرنا
 وتزييف لبعض فتدبر والاسناد الخبري هو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث
 يفيدان مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى او متنى عنه وهذا اولي من قولهم بحيث
 يفيد الحكم بان احداهما ثابت لمفهوم الاخرى او متنى عنه لان مفاد الخبر هو الوقوع
 والوقوف لا الحكم بهما وهذا اوفق باطلاق المسند والمستند اليه على اللفظ من
 تعريفه بالحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او متنى عنه لكن صاحب هذا التعريف اراد
 التنبيه على ان هذا الاطلاق على ضربين المسامحة وتزويل الدال منزلة المدلول لانه
 الاتصال بينهما ولا يحتلج في ذلك ان تعريف الاسناد لا يشمل الاسناد الشرطي
 لان هذا مبني على الاسناد في الجملة الشرطية في الجزاء والشرط قيده واما من جعل
 الحكم بين الجملتين فالتعريف الصحيح عنده هو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى
 الاخرى اوضح احدي الجملتين الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان احداهما ثابت
 بمفهوم الاخرى او عنده او متنى لمفهوم الاخرى او يبنى ذلك وتعريف المفتاح
 حيث قال الاسناد الخبري هو الحكم بمفهوم لمفهوم كما يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم
 بثبوت مفهوم لمفهوم فيكون في معنى التعريف المذكور اذا الحكم اعم من الايجاب والسلب
 وهذا هو الذي زعمه الشارحون وقصر عليه نظريهم الناظرون وجعلوه مبنيا على
 ان الحكم في جزاء الشرط يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم بمفهوم لاجل مفهوم لان الحكم
 في خبر لاجل المحكوم عليه ولمصلحة ولهذا اسماه محكوما له وحيث لا يشمل الاسناد الشرطي

مطلب
 احوال الاسناد الخبري

مطلقاً من غير ابتداء على ما سبق لأن الحكم هو الايجاب او السلب اى ادراك وقوع ثبوت
امر الامر او عنده او الانفصال بينهما او ادراك لا وقوعه (لا شك ان قصد) اى مقصود
(الخبر) اى العلم بالنسبة التامة المحتملة للصدق والكذب على ما هو اللغة او التلفظ بالجملة الخبرية
مراد اياها معناها على ما هو العرف كما ذكره الشارح المحقق في شرح الكشاف في تفسير
وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات فقول الشارح هنالى من يكون بصددا لخبار والاعلام
لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثير ما يورد بالجملة الخبرية لا غرض سوى افادة احد الامرين
من التمسس والتخزن والتخشع وتحريك الجملة والدعاء الى غير ذلك محل نظر لانه
ان اراد المتلفظ بالجملة الخبرية مراد اياها معناها فلا وجه لغيره لغيره وان اراده مطلقاً
فلا يحتاج الى نفيه لانه ليس من محتملات العبارة لكن ينبغي ان يراد من هو بصددا لخبار
بلى معنى كان لا الخبر بالفعل وان كان قصده ايضا لا يخرج من الامرين ليصح قوله فان
كان خالى الذهن الى آخره فتأمل (خبره) متعلق بالقصد فتأمل والمراد به اخباره لا بالجملة
اذ المنصوب بالفعل والغرض منه الافادة لا المقصود بالجملة الخبرية فان المقصود بهما نفس
الحكم او لازمه فلو اراد بالجملة لم يصح قوله (افادة الخطاب اما الحكم او كونه عالمياً) او كليهما
كما اذا سأل واحد عن امر فحضر جماعة يبادر كل واحد الى الجواب ليقيد الحكم وانه كان
عالمياً فان قلت قد يكون قصد الخبر احضار الحكم في ذهن المخاطب بعد ما غاب عنه قلت
هو حينئذ ليس بخبر الا بمعنى العلم بالنسبة الخبرية ولا بمعنى المتلفظ بالجملة الخبرية مراد اياها
معناها اذ يقصد بالخبر الحكم الاعلام وهو معنى الخبر لا الذكار وبتدقيقه نظر اذ قصد
الخبر بما يكون افادة غير الخطاب حكماً كما في صورة التعريض نحو لئن اشركت لعجلن
عملك فار المقصود من هذا الخبر افادة التعريض بهم من المشركين بانها حبطت اعمالهم
الا ان يقال الخطاب صورة هو النبي عليه السلام ومعنى هولا التعريض بهم غاية دانه عدل
عن الخطاب معهم الى الخطاب مع النبي لانه اعون على القبول كما ينبغي في مثله فان قلت المقصود
خطاب النبي بانهم حبطت اعمالهم وهذا هو المعنى التعريض قلت يكذب ان رعاية المؤمنين
واخلو عنها انما هو بالنسبة اليهم لا بالنسبة الى الخطاب والمراد بكونه عالمياً ليس بمجرد حصول
صورته في ذهنه وان ظنه الشارح لان تصور الحكم لا يعتد به ولا يسمى علماً ولا بعد ما صور عالمياً
بل يحكم عليه بالجهل به بل المراد به كونه مصداقاً لى تصديق كان قال السيد السند
اطلاق العلم عليه مستفيض لغة وهذا لا ينافي ما ذكره بعض المحققين من ان اطلاق العلم
على الظن والتقليد والجهل يخالف العرف والسرعة واللغة لانه يجوز ان يكون مقصوده
الاطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الاطلاق المستفيض الذى ذكره السيد السند مراداً
ولا يشترط عليك ان الخبر اذ يستفيد منه اليقين لازم تعين المتكلم به والخبر الذى يستفيد
منه الظن لازم محتمل ان يكون ظنه ويحتمل ان يكون اليقين فتأمل ولا يشترط في بين كون
الحكم وكون الخبر عالمياً لازماً وملزوماً بين الانفصال بين قصدي افادتهما وان شئت
بعض الافاضل واطال في دفعه بالاطائل ومن ينظر بعين التحقيق ولا يكتفى بسادى النظر
عن الفكر العميق لا اظنه ان يبقى من اهل التصديق بان قصد الخبر غير افادة الحكم وكيف
ولا قصداً الى افادة الحكم اما يفتنون حقيقة الخبر او يفتنون ما يلزمه من المعاني المجزئية
او انكشيداً او التعريض اذ اذادة كونه عالمياً به لا يخرج عن احد هذه المعاني والمراد بالحكم
الوقوع واللا وقوع لانه الذى يفاد بالخبر يحكم بديمه اقل كما اشار اليه بقوله لا شك وان
كان كلام القوم يشعر به الايقاع والانتزاع حيث قالوا مدلول الخبر انما هو حكم

الخبر بوجود المعنى اى بوجود الامر القائم بالطرفين في الاثبات وبعده في النفي
وانه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفاءه والاما واقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت
ما ثبت وانتفاء ما نفي اذلا معنى للدلالة الافادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا
وقد وجد منه الضرب اثلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذى وضع له وحيث لا يتحقق
الكذب اصلا ولا يلزم اجتماع المتناقضين في الواقع عند الاخبار بامر من متناقضين
هذا ونحن نقول بل يلزم اجتماع المتناقضين عند الاخبار عن امر غير واقع لاقتضاء
دلالة اللفظ التحقق والواقع عدمه ثم يتجه على استدلالهم هذا بانه يجري في كون المدلول حكم
الخبر اذ يمكن ان يقال لا يدل على حكم الخبر بوجود المعنى وعدمه والاما وقع شك من سامع
في خبر يسمعه بل علم حكم الخبر بالثبوت او بعدمه ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد من القائل
العلم بضرب زيد اثلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذى وضع له وحيث لا يتحقق الكذب
ولا يلزم اجتماع المتناقضين عند الاخبار بامر من متناقضين لانه يلزم الحكم بالوجود
وبالعدم وكل حكم يستلزم انتفاء الآخر فيلزم وجود كل من الحكمين وعدمه قال الشارح
تأويل كلامهم ان المدلول ليس الثبوت والعدم قطعاً بحيث لا ينفك عن الدلالة اذ فهم
الثبوت او الانتفاء من الخبر ضرورى لا يمكن انكاره ولو كان مدلول الخبر الحكم لوجود
المعنى وانتفاءه لما كان لانكار الخبر معنى لاستناع ان يقال انه لم توقع النسبة ولكن
مفهوم جميع القضايا متحققة دائماً فلم يصح قولهم بين مفهومى زيد قائم وزيد ليس بقائم
تناقض لا متناع تحقق المتناقضين وفيه اولا منع امتناع ان يقال لم توقع النسبة لجواز
ان يكون التكلم على خلاف الاعتقاد ومنع تحقق مفهوم جميع القضايا لجواز ان لا يكون
التكلم باللفظ عالماً بالمعنى الا ان براد امكان تحقق مفهوم جميع القضايا لجواز ان يتكلم
بالنقضين شخصان ما لما تضمنتهما وانه يجوز ان يكون مدلول الخبر الحكم المطابق فلا يمكن
تحقق المتناقضين لعدم امكان مطابقة حكميهما ويجوز انكار الحكم المطابق بانكار مطابقة
بلا خفاء وثانياته لو كان تأويل كلامهم ما ذكره لكان حاصله انكار قطعية الدلالة ولا تعلق
لذلك الانكار بكون المدلول الحكم بالثبوت والانتفاء او الثبوت والانتفاء في الواقع فان
قطعية الدلالة باطلة لكونها وضعية مع كون المدلول الحكم ايضا بالوجوه المذكورة كما
اشرنا اليه الان يقال ان مرادهم ان المدلول بالوضع وجود المعنى وعدمه من حيث
انه متعلق حكم الخبر وبواسطته يدل على ثبوت المعنى وعدمه في الواقع وليس المدلول
اولاً ثبوت المعنى او عدمه قطعاً بحيث لا يحتمل الخلاف وانما تعرضوا لمذولية الثبوت
والعدم من حيث انهما متعلقا الحكم لانه بتوسطه يظهر ان الدلالة غير قطعية لجواز عدم
مطابقة العلم نعم لا ينحصر وجه عدم القطعية فيه اذ دلالة الخبر باستعمال الخبر فيما قصده
فيجوز ان يخاف لعدم استعماله في صورة ذهنية متحققة بان يتلفظه من غير صورة ذهنية
ومن ههنا انكشف ترتيب الدلالات الثلاث في المكتوب دلالة الخط على اللفظ واللفظ على
الصورة الذهنية اى التى من حيث انه متعلق علم المنكلم ودلالة الصورة الذهنية على الامر
الخارجى اى على الشيء مع قطع النظر عن انه متعلق العلم ونحن نقول لو كان مدلول الخبر
الحكم بالثبوت والعدم لكان دخول اذا الاستفهام لطلب المنكلم العلم بعلمه بمضمون الخبر
ودخول اداة الشرط لتعلق الحكم بالحكم بدخول لام الامر لطلب حكم التكلم به ولو كان
ليت زيدا قائم لثبوت العلم بقيامه وعلى هذا القياس (ويسمى الاول) اى الحكم من حيث انه
يستفاده المخاطب من الخبر (فائدة الخبر) لا من حيث انه يفيد المخاطب كما يشعر به عبارة

فسترنا المعنى في عباراتهم
بالامر القائم لان ما يدل عليه اللفظ
وجود النسبة والنسبة ليس معنى
اللفظ لا بحسب ظاهر بيانهم
ولا عند التحقيق لانه نظر الى الظاهر
هو الحكم ونظر الى التحقيق وجود
المعنى وعدمه

سلا

الشارح المحقق وذلك لان الفائدة لغة ما استفدته من علم او مال فاللايق في وجه تسمية الحكم فائدة الخبر كونه مستفاد الا كونه مفادا (والثاني لازمه) الظاهر لازم فائدة الخبر في ايراد الضمير خفاء وانما سمي الاول فائدة الخبر والثاني لازم فائدة الخبر لان المستحق لاسم الفائدة ما وضع له اللفظ ولا سم لازم الفائدة ما هو غير الموضوع له واستفادته لانه يلزم الموضوع له وقد تبيّن صاحب المفتاح على ان هذا اللازم ليس بمعنى اللازم في الجملة ولو بقرينة بل من قبيل ما يمنع انفكاكه عن الشيء فقال والاولى بدون هذه تمتع وهذه بدون الاولى لا تمتع اوبه على ان لزومه باعتبار لزوم استفادته لاستفادة الحكم فقال والاولى وهذه منبها بنائيت الاولى وهذه على ارادة الاستفادة دون الحكم وكون المتكلم عالما به وقد ذكرهما على وجه التذكير حيث قال ويسمى هذا فائدة الخبر ويسمى هذا لازم فائدة الخبر ثم اراد بيان انه كيف خص احدي الفائدتين باسم فائدة الخبر والاخرى باسم لازم فائدة الخبر فقال كما هو حكم اللازم المجهول المساواة يعني كما هو حكم لوازم اللفظ الموضوع المجهولة المساواة في النسبة الى الوضع بمعنى قاعدة القوم ان يجعلوا لوازم الدال بعضها فائدة وبعضها لازم فائدة فاما كان له من زيد اختصاص بالدال حتى كانه يفهم من حاقه يسمى فائدة ويعتبر من دواخل المقصود به وما جهل مساواته بالمتخص في الاختصاص سواء ظهر انحطاطه عنه اولا بعد من لوازم الفائدة مثلا فائدة ضرب الحدث والنسبة والزمان لتساوي الثلاثة في النسبة الى الوضع والمكان المبهم والعلية المبهمة والمقارنة بحال من احوال الفاعل لا بعد فائدته ولا يجعل من دواخل ما وضع له ضرب مع لزومها اللفظ ضرب لانه مجهول المساواة مع الثلاثة هذا ما اهتمت في حل عبارته والقوم جعلوا قوله والاولى بدون هذه تمتع وهذه بدون الاولى لا تمتع كما هو حال اللازم المجهول المساواة بين الوجه تسمية الثاني لازم الفائدة يعني تسميتها لازما دون الاولى لانها لا تمتع بدونها كما هو حال اللازم المجهول المساواة فبعضهم قال اراد به اللازم الاعم لانه احق بمجهولية المساواة من المساوى المجهول المساواة وبعضهم قال اراد به ما يشمل الاعم والمساوى المجهول المساواة والعمري ان امثال هذا من العجائب والشاهد على عجز الممكن حيث وقع من جم غفيرة من اولى الابواب السابقين في كثير من الابواب وعلى ان المنزلة ليس الا الواجب رب الارباب اللهم لك التزعة والتقدس ونعوذ بك عما هو لوازم الامكان من التدنس وكيف لا ووجه تسمية الاولى فائدة والثاني لازم الفائدة هو الواضح الذي قدمناه فكيف تلفت الى مثل هذا التوجيه مع وضوحه وكون الثانية لازما اعم واوضح فالداعي الى جعله من جملة المجهول المساواة والتعبر عند مجهول المساواة ولا يظن بعاقل ما نسبوه الى فاضل بيده مفتاح المعاني وكامل يتبدى بلاغته تغور المباني ببقائه كيف صح ان كونه عالما به لازم فائدة الخبر وكثيرا ما يتحقق الحكم والمتكلم غير عالم به لكونه مخبرا على خلاف علمه فقل ان الملزوم واللازم عند التحقيق ليس الحكم وكون الخبر عالما به بل افادة الحكم وافادة كونه عالما به فان الاولى تمتع بدون الثانية والثانية لا تمتع بدون الاولى وقال المصنف ووافقه العلامة انها مع عند التحقيق علم المخاطب من الخبر نفسه به فان علمه من الخبر بالحكم لا يتفك عن علمه بكون الخبر عالما به منه بخلاف العكس فجعلنا ملزوما ولازما باعتبار هذين العلمين والشارح المحقق ظن انهما جعلوا اللازم والفائدة نفس العلمين وخالف المفتاح وبيانهم ليس موجبا لمساظنه فليحمل على ما سمعت وبالجملة يبان لزوم ان علم المخاطب بالحكم من الخبر موقوف على علمه بان الخبر عالم به علما مطابقا حتى اوشك في علمه او مطابقة علمه لم يحصل له العلم بالحكم من الخبر فالعلم بالحكم منه لا يتفك عن العلم بكون الخبر عالما والعلم

لانه ربما يظهر مساواته ويحلى
بها بخلاف الاعم

مبالغة عجيب

بكونه عالم بالحكم منه يتفك عن العلم بالحكم منه كافي قولك حفظت التوراة لمن حفظه وهذا بيان واضح لا تخوم حوله رتبة الا انه خفي على السلف والمصنف ذكر في بيان ان علم المخاطب بالحكم منه يستلزم علمه بكون المخبر عالما به منه بان العلم الثاني لو لم يحصل عند الاول فاما لانه قد حصل قبل اول لم يحصل بعد وكلاهما باطل وبين الشارح بطلان الاول بان العلم بكون المخبر عالما بالحكم يوجب كون الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وفيه نظر لانه مبني على ان اللازم مجرد ادراك ان المخبر عالم بالحكم ولو تصور او قد عرفت ما فيه بل الحق في بيانه ان علم المخبر بالحكم من الخبر يتوقف على علم المخاطب بكونه عالما به علما مطابقا كما عرفت ولو حصل هذا العلم قبل حصول العلم بالحكم بالخبر لحصل العلم بالحكم ايضا قبل حصوله بالخبر فيكون حصوله بالخبر تحصيل الحاصل وبين المصنف بطلان الثاني بان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه وثابتة الشارح بان التقدير ان حصولهما من نفس الخبر وفيه نظر لان التقدير الذي نحن فيه ليس الا ان حصول الحكم بالخبر لا نقول اذا كان حصول الحكم بالخبر كان حصولها به لانه لازمه لا نقول هذا اول المسئلة ونحن في بيانه فالتمسك به مصادرة فالوجه ان يقال ان سماع الخبر من المخبر الموثوق به كاف في حصول الثاني منه لانه لا يتكلم على خلاف علمه فان قلت كثيرا ما نسمع خبرا وليس في ذهننا ان الخبر صادق قلت ان اردت انه ليس بمحمل هذا الحكم فما لا يسمع وان اردت انه ليس مفصلا فلا يقدح واستصعب الشارح الاشكال فاخترنا طريقا ثانيا في تعيين الفائدة ولازمها فجعل الفائدة الحكم ولازمها كون المخبر عالما به وهذا ضروري للمخبر ولا يخفى عليك ان الضروري حصول صورة الحكم في ذهنه لا التصديق به وهو المدار والاول بمنزل عن الاعتبار وبعض الناظرين في هذا الكتاب ذكر احتمالات كثيرة يمكن اعتبارها في الفائدة ولازمها وكان لنا عليه زوائد لكن امثال هذا لا ينفع في تعيين المصطلح فראينا ان المعرض عنها قد افلح فطوي بناها على غيرها لتعصمك عن ضررها (وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل) اي ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بهما (لعدم جريه على موجب العلم) بالفائدة والعالم باللازم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم باللازم مثال المخاطب العالم بالفائدة قولك للعالم بوجوب الصلاة التارك بها الصلوة واجبة ومثال المخاطب العالم باللازم نحو ضربت زيدا لمن يعلم انك تعرف انه ضرب زيدا لكن يتأخى غيره عندك بضربه كانه يخفى منك فالمراد بالجاهل الجاهل بهما لا الجاهل بالفائدة لان العالم باللازم الفائدة اذا لم يجر على موجب العلم به ينزل منزلة الجاهل به ولا يحصل لتزليه منزلة الجاهل بالفائدة وقد ذكر السيد السند ان تنزيل الفتح العالم بالفائدة ولازمها منزلة الخالي عنها للمبالغة والافتقار له منزلة الجاهل بالفائدة يكفي في القاء الكلام عليه وبما حققناه لك ظهر اثر امثال المنصر فيما ذكر وكما يكون التنزيل لعدم الجري على موجب العلم بكون الجري على موجب الجهل وبينهما فرق فلا تخطو وتجه عليه ان هذا من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فينبغي ان يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كافي المفتاح ويمكن ان يجاب عنه بانه قدم على قوله وكثيرا ما يدفع ما يجبه على الحصر من انه قد يكون قصد الخبر غيرهما فانه قد يلقه على العالم بهما فينبغي ان يجعل الجاهل متولا للثاني والسائل والمنكر ليرتم الدفع ولا يخص بالخالي عن النسبة مطلقا كما فعله السيد السند بناء على ان تنزيل العالم منزلة المنكر داخل تحت قوله وغير المنكر كالمنكر وان يؤيده انه مثل تنزيل غير المنكر منزلة المنكر بما هو تنزيل العالم منزلة المنكر على ان دخوله فيما

يمكن ان يقال لم يرد ان تنزل العالم بهما منزلة الجاهل بالفائدة يكفي في القاء الكلام عليه مطلقا بل اراد ان القاء الكلام عليه قد يكفي فيه تنزيله منزلة الجاهل بالفائدة وذلك حيث جرى على خلاف موجب العلم بالفائدة ومع كون كلامه بهذا المعنى يظهر اثر الاهمال بما ذكرنا لان معنى كلام المفتاح ان العالم بالفائدة ينزل منزلة الجاهل بهما والعالم باللازم منزلة الجاهل به فليس الكلام مبنيا على المبالغة

عند

سأتي بيان وقت تنزيله منزلة انه كرفلا يوجب التكرار وان في هذا التعميم اغناء عما احتج اليه من حوالة تنزيل العلم منزلة السائل بالمقايسة واعلم ان تنزيل العلم بهما منزلة الجاهل نتيجتهما القاء الخبر الى العلم ومنها سلب العلم على العلم بالخبر كما في قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون فانه اثبت لهم العلم بفائدة من اشتراه ماله في الآخرة من نصيب ونفى عنهم العلم بها بقوله لو كانوا يعلمون اي لو كانوا يعلمون انه ماله في الآخرة من خلاق لم يشروا به فنفى عنهم العلم بعد اثباته تنزيله منزلة الجاهل فبطل ما ذكره المصنف من ان في كلامه مفتاح ايها ان الآية من امثلة تنزيل العلم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل لهما ولبس منها بل هي من امثلة تنزيل العلم بالشئ منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم والفرق بينهما بظاهر لانه من امثلة تنزيل العلم بفائدة الخبر منزلة الجاهل لالاقاء اليه بل لسبب العلم عنه صريحاً لا لما ذكره الشارح في شرح المفتاح من انه لا ابهام مع قول المفتاح كيف يجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسبي واخره بنفيه عنهم حيث لم يعلموا يعلمهم ولو سلم فلا ضير في الايهام بعد وضوح المرام لانك عرفت انها الايات العلم بفائدة الخبر في صدرها ونفيه في آخرها فلا ينبغي قول المفتاح هذا الايهام ولا يدفع ضره وضوح المرام على ان للمصنف ان يقول المقصود من هذا الكلام تنبيه القاصر وحفظه عن التثبت على هذا الايهام وظاهر ضعف ما ذكره الشارح ومن تبعه في دفعه من ان مراد المفتاح بالحوالة على كلام رب العزة توضيح تنزيل العالم بالشئ اعم من الفائدة وغيرها منزلة الجاهل والآية الكريمة احتمال اخر يخلو فيه صدرها عن وصف اهل الكتاب بالعلم وهو ان يكون لقد علموا دالا على الجزاء ويكون اللام لام الابتداء ويكون لو كانوا يعلمون لنفي كونهم من اهل العلم فالخامس لو كانوا يعلمون علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق فليس في الآية الانفي العلم وفيد ايضا تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل لان اهل الكتاب عالون بان اختيار السحر والشعوذة على كتاب الله بهذه المثابة لكن دخول لام الابتداء على الجملة الفعلية مختلف فيه والجمهور على ان الدخالة على الفعلية في غير باب ان محمولة على تقدير القسم وكلاهما في تحصيل حصر قصد المخبر في الفائدة ولازمها من التنبيه على انه قد ينزل العلم بالفائدة منزلة الجاهل لثلاث اشكال الحصر بالخبر المبنى الى العلم لا بد من التنبيه على تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه لثلاث اشكال بمثل ما رميت اذ رميت لانه لو لا تنزيل ازمى منزلة عدمه لم يكن في هذا القول صحة قصد الفائدة ولا لازمها واعلم ان قوله تعالى وما رميت اذ رميت ان يكون من قبيل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه لو كان المقصود نفي الرمي مطلقاً ف تفسير السيد السند حيث قال اي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان اثر ذلك الرمي كان خارجاً عن طوق البشر فيخرج عن مدحهم فيد وكذا ما نقله من انه ما رميت تأثراً اذ رميت كسباً وزيفه بانه ليس بشئ الجري بانه في جميع الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره وكذا ما يمكن ان يقال من انه ما رميت في عين الكفرة اذ رميت من كفك او ما رميت على قد رقوتك اذ رميت وفيه ما ينبغي لك معرفته (فينبغي ان يقتصر) المخبر على صيغ المجهول والمعروف (من التركيب) اي من المركبات او تركيب اللفاظ بعضها مع بعض في ظاهره وتقديره (على قدر) هو كالضرب والعدد بمعنى المقدار (الحاجة) اي على مقدار حاجته في اعادة الحكم ولازمه او حاجة الخطاب في استفادتهما فوجه تفرعه على اسبق ظاهر ومن لم يتنبه وقع في تطويل ليس

لا تقول فائدة الخبر ليس الوقوع والا وقوع مطلقاً بل الوقوع والا وقوع بشرط قصد افادتهما بالخبر كما اشار اليه الشارح في الشرح لا نأقول هذا ممنوع ولعل ما اشار اليه ما هو المعبر في تسميته فائدة غير داخل في مفهومها قال السيد السند سمي الوقوع والا وقوع فائدة الخبر لانه وضع الخبر للاعلام بها

سب

اي في الخروج عما نحن فيه شئ ينبغي للفظن ان يتنبه له وهو امكان تأويله بان المراد بالتفصيل الاشارة الى وجه تنزيل منزلة عدم من انه لم يكن رمياً حقيقة او تأثيراً اذ في عين الكفرة او على قدر القوة لبيان المراد بالرمي مثبت وبارمى المنفي

سب

يمكن الاعتذار عن تزييفه انما ذكره هنا لدفع إعجاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بفعله هذا

اور ميت نسخة

اشارة الى انه لا ينبغي تقدير الشرط اي اذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر الخ كافعله الشارح المحقق

سب

فيه كثير تحصيل ولا يخفى انه بظاهره لا ينفى وجوب الاجتناب عن اراد اقل من الحاجة
والاولى ان يقال فينبغي ان يذكر التركيب على قدر الحاجة واعلم ان الاراد على قدر
الحاجة كما يراعى في كل باب من ابواب البلاغة لا يخص افادة الاسناد الخبرى وعلل
وجوب ذلك في المفتاح بالحذر عن اللاغية واتجد عليه انه لا يفيد وجوب الاجتناب
عن الاراد اقل من قدر الحاجة اذ ليس فيه الحذر عن اللغو بل عن فوت المقصود واجاب عنه
الشرح المحقق بانه ترك وجه وجوب الاجتناب عن اراد الاقل لظهوره والسيد اسند
بان الاقل مما لا بد منه في حكم اللاغية ومندرج تحت المراد باللاغية ونحن نقول في اراد
الاقل بكون قصد بعض ما قصد افادته لاغية ثم فصل ذلك الجمل بقوله (فان كان
المخاطب خالي الذهن) بعض تفصيله مزيد اختصاص باحوال الاسناد والاخذف
المسند اليه وذكره الى غير ذلك تحت هذا الجمل (من الحكم) اى النسبة التى بين بين والوقوع
او الالاقوع وعلى تقدير الخلو عبارة عن عدم الادراك لا عن عدم الاتصاف كافي
الخلو عن التردد ونتججه انه بالغوقوله (والتردد فيه) بلارية لان عدم ادراكه لا يتلزم
عدم التردد فيهما لان التردد بدون التصور محال وتقييد خلوا الذهن بما يخصه بالخلو
عن التصديق لا بدفع الغناء عن التردد لان التقييد غير ضرورى او التصديق والخلو
عن التصديق كالخلو عن التردد ولا يلغو ذكر التردد بعده لكن لا يصح جعل ضمير والتردد
فيه الى الحكم اذ تردد المخبر لا يكون في التصديق بل في النسبة للصورة فهو راجع الى
الوقوع اى الالاقوع المذكور ضمنا لان الحكم حينئذ بمعنى ادراك الوقوع او الالاقوع فهو
من قبيل اعداوا هو اقرب للتقوى فقول من قال باللاتخدام عار عن الاستحكام وكذا
الحل في قرله (وان كان مترددا فيه طالساه) ولم يرد بالحكم الوقوع او الالاقوع حتى
يستغنى عن قوله والتردد فيه لئلا يتوهم ان المراد الحكم بمعنى الايقاع فيفوت اشتراط الخلو
عن التردد فهذا من قبيل ترك المبالغة في اختصار اللفظ تقريرا للنعاطى وقيد الخلو بالحكم
وسكت عن لازمه لعدم ظهور جريان الاقسام الثلاثة فيه لانه انما يحسن حفظ التورية
ان يخلو ذهنه عن كمال اما المنكر او المتردد في علمك فلا يحسن ان يقال له انك حفظت
التورية لانه ظاهر في تأكيده الحفظ لا العلم به وانظرا حرا في عالم بحفظك التورية بل قولنا
حفظت التورية لانه لافادة العلم من غير اعتبار خلوه ذهنه عن العلم بالحفظ اذ لو اعتبر خلوه
ذهنه صار ثبت علمك به مقصودا اسليا وصار ثبوت الحفظ من متعلقات العلم فينبغي
ان يعبر عنه بما يفيد مقصدا وصريحا فبحكون فائدة الخير (استغنى) المخاطب في استفادته
اى المتكلم في افادته او الكلام والحكم قال اشارح على لفظ المعنى للمفعول وهو مجهول (عن
مؤكدات الحكم) الاولى عن مؤكدا الحكم ولما خص الشرط بالحكم قال على طقه عن مؤكدا
الحكم او تبه على ان وضع المؤكد للحكم وان استعمل للالزمية ايضا والمؤكدات ان ولا م
الايتراء وصبرورة الجملة اسمية قال الشارح اسمية الجملة فيما ينتمى بهذا المعنى وتكرر
الاستناد ونونا التأكيد واما الشرطية بالفتح والكسر وحرفا التنبيه وحروف الصلة اعنى
الزوائد (وان كان المخاطب مترددا فيه طالساه حسن تقويته بمؤكد) قد سبق بعض ما يتعلق
بشرح هذه العبارة فتذكر ومما لا بد من التنبيه عليه ان المراد بالتردد في خصوص الحكم
ولا يعتبر التردد اجالا بان يكون سؤالا مجملا لفصل وقع الجواب من تفاصيله كافي قرلك
كيف زيد فانه مجمل تفصله اهو اسود او ابيض او صحيح او سقيم لكن لم يوجد ترده
في خصرص الصحة مثلا فلا يقال في الجواب انه صحيح بل صحيح بلانا كيد والمراد بحسن
تقويته انه لو تركه المتكلم لا يكون الا في ترك الاولى ولا يخطأ وربما يقال يراد ان التأكيد

بمعنى كونه مجهولا غير معلوم بل
يحتمل المعروف ودعوى الرواية
تحقية الصحة وتقويته بانه ليس
في قوله حسن تقويته وقوله وجب
توكيده بعرض بالمخاطب او المتكلم
او الكلام غير قوية لان ضمير
تقويته يحتمل المخاطب وضمير
تقويته وتوكيده محتملان المتكلم
والكلام بلا كلفة

للمنكر اوجب وتركه مع السائل ايضا خطأ وبما ذكرنا ندفع توهم انه يلزم من هذا الكلام ان لا يحسن في جواب كيف زيد صحيح وان لا يتم قولهم ان الجواب عن سؤال السبب الخاص يقتضي التأكد دون السؤال عن السبب المطلق لكنه يتنافى ما قال الشيخ في دلائل العجز حيث قال اكثر مواقع ان يحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وهذا مما لا قائل به فانه يفيد ان لا يكون التأكد للسائل مطلقا بل مقيدا بالظن المذكور وان يكون التأكد واجبا في جواب السائل كما يقتضيه قوله لا يستقيم ور بما يجاب بان هذا حكم ان لكونه ظنا في باب التوكيد ولا يجاب لانه ايضا مناف لاطلاق المؤكد ولك ان يجيب بان هذا حكم بان الوجوب من الشيخ وتقييد الوجوب لا يتنافى اطلاق الحسن نعم اثبات الوجوب في البعض يتنافى اطلاق الحسن الا انه جعل المصنف هذا البعض داخلا في المنكر لان التصديق بنقيض الشيء يوجب انكاره وان كان ظنانا نعم جعل التأكد بان للظان بخلاف ما انت مجيبه اكثر مواقع في معرض الانكار لان ان التي هي علم في باب التوكيد احق بالمنكر الجازم بالنقيض الا ان يكون الظان اكثر من الجازم بحكم الاستقراء وكون الاستقراء مفيد الله لا يخالف عن بعد ولا يتجه على الشيخ ما اورده السيدالندم من ان كلام الشيخ يفيد انه يجوز انه صالح في جواب كيف زيد مع انه يتنافى ما ذكره القوم من ان كيف اطلب التصور وان السؤال عن السبب المطلق لا يؤكده لانه انما يفيد لو كان معنى كلامه وهذا مما لا قائل به انه لا قائل بوجوب انه صالح بل المعبر جوازه وهو غير متعين لجواز ان يكون معناه ولا قائل بانه صالح في جواب كيف زيد ولك ان تبصر ما فهم المعرض من كلام الشيخ بان السؤال بامثال كيف التصديق الخاص عند التحقيق الا انه لما كان تحصيل ذلك التصديق باقائه قيد قالوا انها لطلب التصور والاستعمال الموثوق به يفيد صحة التأكد في الجواب قال تعالى في جواب ما هي يقول انها بقرة صفراء والجمال على ان التأكد هنا لاظهار الرغبة لا لكونه كلاما مع السائل خلاف الظاهر واعترض السيد السديان ما ذكره وجهها لتقييد الاصل بان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت مجيبه لا يتجه لانه يمكن ان يجعل الاصل وهو الاولى انه ان كان التردد في اصل التصديق الذي في الجملة الخبرية كما في قولك هل زيد قائم فهناك يؤول كذا الجملة وان كان عن تفاصيل الاطراف والقيود التي فيها فلا حاجة الى التأكد اذا المطلوب بحسب الظاهر هو التصور واجيب بانه لم يبين التقييد على عدم استقامة اطلاق الاصل بل على الاستقراء وليس بشيء لانه لو كان كذلك لقال لانه يؤدي الى استقيم في جواب غير الظان التأكد وهذا مما لا قائل به نعم يرد انه يؤدي ما ذكره من الاصل ان لا يؤكده جواب من يقول ازيدا ضربت وهو خلاف ظاهر كلام القوم فالاضابط ما ظهر من شرح كلام المتن ويمكن ان يقال مراد الشيخ باسقاط ان يكون للسائل ظن على خلاف الجواب الكون بالقوة القريبة من الفعل وذلك بان يكون مترددا في خصوص الحكم الذي يجاب به فانه اذا تردد بين الطرفين وصار المحوطين له فكل منهما في معرض الرجحان وقريب من حصول التصديق فكل ما يجيب به سواء فهو على خلاف ما هو مظهره بالقوة القريبة وحينئذ يوافق ما ذكره كلام المصنف (وان كان) المخاطب (منكرا) للحكم حاكما بخلافه فالمنكر اسم فاعل وجعله اسم مفعول منكر وان كان له وجه صحة (وجب توكيده) اي الحكم (بحسب الانكار) اي بقدر الانكار اي

زائدا على قدر ما للسائل بالعام ما بلغ على حذو والانكار فله فائدتان احد اهمها اشتراط
 ان يكون زائدا على قدر تأكيد المتردد وثانيهما انه متفاوت بحسب المقامات وان اقتصر
 الشرح على بيان الفائدة الثانية يرشدك الى ما ذكرنا جواب ابن العباس المبرد لابي اسحق
 المتفلسف الكندي حين سألته قائلا اني اجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم
 ثم يقولون ان عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله لقائم والمعنى واحد وذلك ان قال بل
 المعاني مختلفة فقولهم عبد الله قائم اخبار عن قيامه وقولهم ان عبد الله قائم جراب
 عن سؤال سائل وقولهم ان عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر قيامه هذا وما ذكره
 المصنف في قوله تعالى ثم انكم يوم القيمة تبعثون من انه اكد اثبات البعث تأكيدا واحدا
 وان كان مما ينكر لانه لما كانت ادلته ظاهرة كان جد يرايان لا ينكر بل غايته ان يتردد فيه
 فيزل المخاطبون منزلة المتردد دين فيه تنبيهها على ظهور ادلته وسيريد رشدك باننا مل
 في اجوبة رسل عيسى عليه السلام وبهذا عرفت ان في بيان مقامات الاخبار دبا عن كلام
 العرب طعن الظاهر عن بل اجتزأ القاصر المجتزئ على الكلام المجزأ وان في قوله وقد يخرج
 الكلام على خلاف مقتضى الظاهر دفعا لما يكاد يعود ونقول نجد في مقام الاخبار من غير
 الجواب ورد الانكار ان ان عبد الله قائم وفي مقام رد الانكار عبد الله قائم كان عبد الله
 لقائم وفي جواب السائل عبد الله قائم فان قلت كيف صح اشتراط كون التأكيد على قدر
 الانكار وكيف يزول به الانكار لولم يكن زائدا على قدره قلت اذا تعارض التأكيد والانكار
 تساقطا في اصل الخبر مقيدا (كما قال الله تعالى) استشهدا على وجوب التأكيد على حذو والانكار
 ازيد من التردد وعلى تفاوت مقامات الانكار في طلب التأكيد (حكاية عن رسل عيسى)
 هم يولش بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام والمجعة ويحيى وشعمون وهو
 الثالث الذي عرازه بعد تكذيبهما وما في الشرح انهم شعمون ويحيى والثالث الذي هو
 يولس او حبيب النجار غير موثوق به كما اعترف به الشارح ونبه عليه في حاشية الكتاب
 (ان كذبوا) لا يصح تعلقه بالحكاية ولا يقال بل بمفعول الحكاية والتقدير حكاية عن رسل
 عيسى قولهم اذ كذبوا والمراد اذ كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بنو فلان والقاتل
 واحد منهم اذ المكذب في المرة الاولى اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبهما
 فعزنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون ولحل الكلام وجد اخر للشارح المحقق وهو ان تكذيب
 الاثنين تكذيب للثلاثة لا اتحاد المرسل والمرسل به يعني ان منشاء التكذيب انها
 لا يصلح ان يكونا مرسلين من هذا العظيم في هذا العظيم وهو بعينه جار في الثالث
 وللفاضل المحشي للشرح وجه اخر وهو ان في المرة الاولى والثانية متعلقان اما يقال
 او بالحكاية لا يكذبوا فلا يلزم تكذيب الرسل في المرة الاولى ولا ينسب في كون المكذب اثنين
 لا غير ولا يتجه عليه ما توهمه انه حينئذ لا يكون المحكي عنه رسل عيسى بل رسولان لان
 القول المرسل بعد تكذيب الاثنين فهم المحكي عنهم نعم يتجه ان المحكي عنهم ليس قولهم
 وقت تكذيب الثلاثة بعد تكذيب الاثنين ويحتاج الى اعتبار وقت تكذيب الثلاثة ممتدا
 من وقت تكذيب الاثنين الى وقت تكذيب الثلاثة كايحتاج في توجيهها الى اعتبار وقت
 تكذيب الاثنين ممتدا الى وقت قول الثلاثة وتوجيه الشارح وان استغنى عنه لكن احتاج الى
 جعل تكذيب الاثنين تكذيبا للثلاثة قبل اخبارهم فلكل وجهة هو مواليها والفاضل
 المحشي اجاب عن اشكاليه بما لا يكشف الا عن اهماله فليكتف بحكاية سؤاله وكشف حاله
 (في المرة الاولى) متعلق بما عرفت في المرة الاولى او الثانية (انا اليكم مرسلون) مفعول قال

يولس نسخة

او قولهم على اختلاف القولين اكد المنكر في اول مرتبة الانكار بان وخلقوا الجملة عن الدلالة
 على الزمان مع ان الظاهر فيها انهم ارسلنا اذ خلقوا الجملة عنها والعدل
 عنها يشعر بدعوى الاستمرار الدال على المباشرة في تحقق مضمون الجملة لان تأكيد المنكر
 فوق تأكيد المتردد كما ارشدت وهذا من ارشاد وعدت فلا تغفل ولعل هذا مراد
 الشارح بقوله مؤكدا باسمية الجملة والافاسمية الجملة من ضرورات ايراد كلمة ان فيحكي
 دلالتها على التأكيد (وفي المرة الثانية انا اليكم لمرسلون) يعني لما ظهر زيادة انكارهم اكد
 على قدر ما ظهر من مراتب انكارهم لانهم لم يقتصروا في المرة الثانية على اصل الانكار بل
 باغوا فيه حيث قالوا ان اتمم الابشر مثلنا فتفوا نبوتهم بأبواب البشرية لهم حيث اعتقدوا
 ان الرسول لا يكون بشرا فظهر وابه انكارهم ثم زادوا في النفي بقولهم وما نزل الرحمن
 من شيء ثم بقولهم ان اتمم الانكذبون فلا جرم اكد الحكم معهم ثلاث تأكيدات وفي بحث
 لانه لما تقرر ان الانكار يستدعي زيادة تأكيد على التردد فلا بد له من تأكيدين ولزيادة مرتبتين
 لا بد من تأكيدين آخرين حتى يكون التأكيد بحسب الانكار وقد وقع في الآية اربع تأكيدات
 الا ان الكلام مع صاحب الفتح والمصنف في انهما كيف تركا في الاستشهاد يكون
 التأكيد على قدر الانكار في الآية على وجوب التأكيد بحسب الانكار التأكيد بالقسم وهو
 ربنا يعلم فانه جعله الزمخشري جاريا مجرى القسم في تأكيد الحكم ولا ينفع في دفع ما ذكرنا
 ما كتب الشارح في حاشية شرحه يسانا لنكتة عدم عدد القسم من جملة المؤكدات
 من ان الكلام في المؤكدات المتصلة بالحكم والقسم جملة برأسه هذا وقد استصعب نفي
 رسالتهم بأبواب بشرية ثانيا في الرسالة من الله لا الرسالة من عند عيسى والرسول
 كانوا يدعون الرسالة من عنده لامن عند الله ومعنى قولهم انا اليكم مرسلون من عند عيسى
 عليه السلام واجاب الشارح المحقق عنه بما استفاد من عبارة الكشاف حيث قال
 فدعا ما اى رسول عيسى الملك اى ملك انطاكية فقال من ارسلكم قال الله الذى خلق
 كل شيء وليس له شريك فقال صفاه واوجزا قال لا يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد من انه كان
 الرسل دعوتهم على وجه ظنهم اصحاب وحى ورسلا من الله بناء على ان الرسالة
 من رسول الله رسالة من الله هذا ابنى في وجوب انقياد ما يبلغ والتصديق له واشارة
 ولان الجدالى رجحان هذا التوجيه والى ان له توجيه اخر الا ان السيد السند زيف هذا التوجيه
 واستبعد جدا لان الرسل انما ارسلوا الى اصحاب القرية ليدعروهم الى عيسى عليه السلام
 والتصديق بنبوته والانقياد لدينه فابهم اياهم انهم اصحاب وحى من الله بلا واسطة
 رسول مستبعد جدا فلا يليق ان يوجه به فضلا عن ان يكون توجيه اراجح بل الظاهر
 ان مرادهم انا اليكم مرسلون من عيسى بامر الله وان تكذيبهم انما هو في كون مرسلهم رسولا
 من الله لافى كونهم مرسلين من ذلك الرسول وان الخطأ في قوله ان اتمم يتناول الرسل
 والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون نفي الرسالة عنهم تغليب
 عليهم كآتهم احضروا عيسى عليه السلام خاطبوه بنفي رسالته من الله مع الغلبة في انكارها
 ونظير ذلك في الاشتغال على التعليل ان يبالغ جماعة من خدم السلطان حكمه الى ادراكه
 فيقولوا في ردهم ان حكمكم لا يجري علينا اذ فينا من هو اعلى بداركم هذا ونحن نقول اولا
 ان استبعاد توجيه الشارح ليس بذالك جواز ان يقولوا حكم الله في حكمكم ان تصدقوا عيسى
 في جميع ما جاء به فان فيه دعوتهم لهم الى عيسى على وجه يوهم انهم اصحاب وحى وثانيا انه
 يحتمل ان يكون المقصود بانى في ان اتمم الابشر مثلنا مع دخول عيسى عليه السلام

في الخطاب نفي امكان رسالتهم عن الله فيدخل عيسى في نفي الامكان ويثبت نفي
رسالته على اكد وجهه فلا يكون في الكلام الا تغليب واحد والاظهر ان المراد
بقوله انا اليكم مرسلون انا اليكم مرسل احكامنا ويؤيد جدا قوله لهم وما ازل
الرحمن من شيء فانه ظاهر في نفي كون الاحكام مرسله (ويسمى الضرب) النوع (الاول)
اي الكلام الملقى مع الخالي سواء نزل منزلة المتردد او المتكرر او لا (ابتدائيا) فقولنا تعالى انهم
مفروقون ابتدائي وانما يسمى به لانه ابتداء كلام من غير سبق طلب او انكار كذا نقل عن
المصنف وتبعه السيد السند في شرح الفتاح والظاهر لانه احداث صورة نسبة في الخطاب
من غير سبق خطورها في نفسه ولا يصح ان يقال لانه اصل الكلام والطلب او الانكار
يحصل بزيادة لانه يشك في قوله انهم مفروقون فانه ابتدائي وقوله لا ريب فيه فانه طلب ويمكن
توجيهه فتأمل وقيل لانه مبني على ما اصل الخطاب ان يكون عليه واذا اعتبر خاليا مالم
يشهد شاهد على خلافه (والثاني طائفة والثالث انكاريا) ولو قال والخلو والطلب
والانكار ظاهر الحال والوجوه التي تتبعها مقتضى الظاهر لكان قوله (واخراج الكلام عليها)
اي على مقتضاها (اخراجا على مقتضى الظاهر) اي مقتضى ظاهر الحال في غاية الظهور
وفي الفتاح واخراج الكلام في هذه الاحوال يريد الخلو والطلب والانكار على الوجوه
المذكورة يريد الخلو عن التأكيذ والتأكيذ وزيادته اخراج مقتضى الظاهر هذا ومقتضى
الظاهر ومقتضى خلافه كلاهما مقتضى الحال كما ان ظاهر الحال وباطنه كلاهما حال
فمقتضى الظاهر اخص من مقتضى الحال لان التسمية ناذر بالتركيب الاضافي فنع الاخصية
منع لما حكم به صريح العقل فلا يقبل وان جملة الشارح المحقق مستدبانك اذا جعلت المنكر
كغير المنكر واكدت الكلام عملا بمقتضى الظاهر تحقق مقتضى الظاهر بدون مقتضى الحال لان
الحال يقتضي ترك التأكيذ مع ان السند مدفوع بان الحال هو الامر الداعي الى التكلم على وجه
مخصوص فالانكار مع تنزيله منزلة لا ليس حالا فليس التأكيذ مقتضى الظاهر ولا مقتضى الحال
ولو نازعت زاعما ان الحال ما يدعوا الى ذلك في الجملة غير مقيد بحال الدعوة وجارينا معك
فتقول ليس التأكيذ بعد مقتضى الحال لان التنزيل مانع عن اقتضائه وكيف لا ولو كان
التأكيذ حيث مقتضى الحال لكان الكلام مطابقا لمقتضاها فكان بليغا مع انه يمر احل عن
البلاغ لا بما ذكر الشارح من اننا لا نسلم على وفق مقتضى الحال لان مقتضى لترك التأكيذ
هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال
بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على
انه لا معنى لجمال الانكار كالا انكار ثم تأكيذ الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتأكيذ
وتركه لان منع السند غير مسموع على انك سمعت ما يدل على انه ليس مقتضى الحال وكون
التأكيذ في الصورة المذكورة مقتضى الحال لا يتوقف على الاتيان به حتى يضر سلب المعنى
عن الاتيان به احسن التأمل فان هذا من مراقي العقل (وكثيرا ما) اي اخرجنا او زمانا
كثيرا غاية في الكثرة او (يخرج) الكلام (على خلافه) حال كونه كثيرا كذلك واقد اعجب حيث
وسم قسم المخرج على خلافه بالقلة حيث قال وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل والمخرج
على خلافه بخلافه قال الشارح المحقق يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاصافة
اي مقابلة حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا وكانه استبعد كون مواقع مقتضى
الظاهر اقل من خلافه فعدل في شرح العبارة عن مقتضى الظاهر ونحن نقول مقتضى
الظاهر اقسام ثلثة الكلام مع الخالي والمتردد والمتكرر واقسامه خلاف مقتضى الظاهر تسعة

اذا لانكار نسخه

التوجيه الممكن انه يكفي في التسمية
ابتدائيا ان حق الكلام في نفسه
ان يكون بلا زيادة والزيادة جاء
من اجل التنزيل

الكلام مع العالم ثلثة لتزيله منزلة الحال او المتعدد والمنكر والكلام مع الحال المنزل منزلة المتردد
او المنكر لان الخطاب ينشأ في التنزيل منزلة العالم والكلام مع المنكر المنزل منزلة اخرين
والكلام مع السائل المنزل منزلتهما وكثرة اقسام الشيء تقتضى بكثرته على ان يظهر ان
المراد انه في مقام وجود وجه التنزيل يجوز الوجهان؟ والتنزيل أكثر من الجرى على مقتضى
الظاهر لان البليغ اميل به لدقته لكن ذلك يستدعى وصف التنزيل منزلة العالم بالكثره
(فيجعل غير السائل) تفصيل لاخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو متناول
بجعل العالم والحال والمنكر (كالسائل) الا انه ينزل العالم منزلة السائل بعد تجهيله
فتزيله منزلة الجاهل ودخوله في قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لا ينفي عن ادخاله
في هذا البحث لانه بعد تنزيله منزلة الجاهل لتزيله منزلة الحال مقام وتنزيله منزلة السائل
مقام وتنزيله منزلة المنكر مقام وقوله (اذا قدم اليه ما يلوح له بالخبر) اى ما
يدعو الخطاب الى الخبر ويجعله متوجها اليه متأملا فيه في مقدمه جار الله
لوح لا كلب بالرخيف * خواندسك رابى سوى نان * وفسره الشارح المحقق بالاشارة
اى ما يشير للخطاب الى الخبر وما ذكرنا اظهر مشترك بين الثلثة لان تقديم الملوح يستدعى
جعل العالم المنزل منزلة الجاهل منزلا منزلة السائل وتقديم الملوح ربما يؤثر في المنكر
فيجعله مترددا فقول السيد السند ان المراد بغير السائل الحال لان تقديم الملوح انما يعتبر
بانقياس الى الحال واما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وادخل فيه
وتنزيل المنكر منزلة السائل داخل في قوله والمنكر كغير المنكر ففيه اباحت لا يخفى على مثلك
ولما كان تقديم الملوح محتملا لان يكون موجبا لازالة التردد وان يكون موجبا للتردد احتاج
الى تقييده بقوله (فيستشرف له استشراف الطالب المتردد) اى بالقوة القريبة من الفعل
لان يصير مترددا بالفعل والا لكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر والاستشراف
ان تنظر الى الشيء كالمستظل من الشمس ببسط كفك فوق حاجبك وهو متعمد بنفسه يقال
استشرف الشيء فحق العبارة فيستشرفه الا انه بقى في كلامه لام تقوية العمل التى
في عبارة المفتاح بعد اختصاره لان عبارته هكذا فيتركه مستشرفا له فلما وضع مستشرف
مكان فتركه مستشرفا غفل عن ان لام التقوية لا يدخل معمول الفعل متأحرا كما يدخل
معمول شبه الفعل فبقى في كلامه وصار مختلا واولا ان الاختلال بحسب العبارة اهون منه
بحسب المعنى لعلت ضميره للملوح لا للخبر اى فيستشرف لاجل الملوح الخبر وينبغي ان يعلم
ان التنزيل منزلة السائل لا يستدعى سق الملوح بل يستدعى ان يكون معه ما يجعله في عرصة
المتردد ككون الخبر مستبعدا وكون الخبر متعسلا بالسهو والكذب وكأنه خص تقديم الملوح
بأنكر لكثره وقوعه (نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا) قالوا اى لا تدعى بالنوح في شأن قومك
واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك هذا وكان هذا النهى لماعلم منه تعالى بعلمه اقدم
انه سيدعوه لنجاة ابنه ويحتمل والله اعلم النهى عن مخاطبة في طلب العذاب لهم كما قال
رب لا تدع على الارض من الكافرين ديارا يعنى لا تدعى بعد اعذابهم فانهم قد حكم عليهم
بالاغراق وبالجملة هذا الكلام يشير الى توجه العذاب اليهم فيكاد النفس تلتفت اليه ويتردد
وبعد الجزم به ايضا يحتمل ان يتردد في انه الاغراق لانه واحد من جنس العذاب سيما وقد
سبق واصنع الفلك فلذلك قال (انهم مغرقون) مؤكدا واكتفى المصنف في تعيين الملوح
بقوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا ولم يذكر واصنع الفلك مع انه الذى يدور عليه الانتقال الى
الاغراق اشارة الى ان قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا يكفى في التنزيل منزلة السائل لانه

يكفي الإشارة إلى جنس الخبر ولا تجب الإشارة إلى خصوصية الخبر فإيهام كلام الأشارح
 حيث قال فهذا الكلام بلوح بالخبر مع ما سبق من قوله راصنع الفلك يا عيننا أنه قصر حيث
 اقتصر على قوله ولا تخاطبني لأن قوله واصنع الفلك من تمتته مما لا يلتفت إليه وجعل
 صاحب المفتاح قوله تعالى وما يرى نفسي أن النفس لا مارة بالسوء منه وأشار إلى الفرق
 بينهما ما كان وجه الإشارة أن فيه تأكيداً كيداً أحدهما لتزليه منزلة الحكم المطلوب لتقديم
 الملوحة وثانيهما لأن الحكم مما يقبل الوهم على إنكاره الكمال نزاهة يوسف وظهره فقد
 اجتمع فيه التزليلان ولأن أمر النفس مما يتردد فيه السامع وكذا كونها غاية فيه على
 ما يفيد صيغة المبالغة وكون الحكم مما لا يقبل الوهم على تقدير كون النفس نفس يوسف فقط
 أو عاماً وكون الاستثناء متقطعاً بمعنى لكن رجة ربي تصرف عن الاساءة وظرفاً ظاهر وأما
 على تقدير كون المستثنى متصلاً بغير ظرف بمعنى إلا البعض الذي رجرى فيه خفياً لا يدفعه
 ما ذكره السيد السند في حواشي شرحه على المفتاح من أنه لا يقبل الوهم قبل الاستثناء
 فتأكد الحكم لدفع هذا الإنكار بل هو معجب لأن الحكم قبل الاستثناء مما يجب أن ينكر
 فكيف يؤكده لدفع الإنكار على أنه لا حكم قبل الاستثناء فضلاً عن أن يؤكد وغاية ما يمكن
 أن يقع في توجيهه أن أقبال الوهم لأنكار الحكم قبل الاستثناء يجعل المخاطب منكراً لما يقوله
 المخاطب ومعرضاً عن قوله فالتأكيد لكلامه لا ما قبل الاستثناء لدفع إنكاره تعلق به أجمالاً
 وبما يجب التنبيه عليه أنه قال صاحب المفتاح أنه نزل من لا يكون سائلاً منزلة السائل
 فتخرج الجملة مصدرة بأن وقال السيد السند تأكيداً هذا النوع في الاستعمال بأن دون غيرها
 وكان السرف فيه كون هذه الكلمة علماً للتأكيد وقال الشيخ عبد القاهر أن في هذه المقامات
 يعني بعد الإوامر والنواهي والاحكام تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه
 الفائدة وتغني غناء الفاء وقال السيد السند في شرح المفتاح وزيف بأن هذا الجعل أن
 بمنزلة أن لا غفلة عن أن لا تفيد السببية بنفسها بل بحذف اللام معها ولم يقل ويجعل السائل
 كغير السائل على طبق قوله ويجعل المنكر كغير المنكر لأن حكم السائل متعين بخلاف حكم غير
 السائل فإنه مجمل فيه تفصيل وكذلك قوله (ويجعل غير المنكر كالمنكر) أوضح من قوله
 ويجعل المنكر كغير المنكر فلماذا قدمه ولكن بقي من تفصيله جعل السائل كالحالي إذا كان معه
 ما أن تأمله ارتدع عن التردد فكانه اعتمد على سهولة معرفته بالمقابلة ونحن سنجمله
 داخل تحت قوله وهكذا اعتبارات التي مترقب فانه من فوائدها الشريعة وغير المنكر أعظم من
 السائل والعالم والحالي فكلهم يجعل كالمنكر (إذا لاح) أي بدأ (عليه شيء من أمارات
 الإنكار) وما يقع في ظنه وكذا إذا كان الحكم بعيداً عن القول فالتقييد بتقييد بما هو أكثر
 (بقوله) أي قول حجل ابن فضله وهو بالقبح من أعلام النبي صلعم وأما حجل الشاعر
 بالتحريك فهو عبد زن (جاء شقيق) هو اسم رجل فإن كان هو المخاطب كما يستدعيه آخر
 البيت ففيه التفات من الخطاب إلى الغيبة على طريقة السكاكي ففي قوله ان بني عمك التفات
 متفق وإن كان المخاطب غيره فلا التفات بل الاعتبار بتقدير القول أي قلت له ان بني عمك فيهم رماح
 (عارضاً) أي واضعاً على عرضه (رحمة) من عرض السيف على التخذ وهذا من طرق
 اظهار الشجاعة وعدم المبالاة بالخصوم فهو لا ينكر أن في بني عمه رماحاً لكن يعمل المنكرين
 المعتقدين أنهم ليسوا أرباب سلاح ولا يخفى أن قوله (ان بني عمك فيهم رماح) بمعنى أن فيهم
 رماحاً مل كرمح أو فوقه وأنهم أشجع منك وحينئذ لا يظهران يكون من جعل المنكر كغير
 المنكر بل لا يبعد أن ينكر وجود مثله فيهم ويحتمل أن يكون تمكينا معه أي هو من أوعى أن

ظهوره نسخ

هذا تقرير الكلام على طبق
 أن الإنكار يكفيه تأكيد واحد وقد
 حققنا لك أنه لا بد من تأكيد
 فلا بد لاجتماع التزليلين من
 تأكيدات ولك أن تجعل ضرورة
 الجملة خالية عن الدلالة على
 الزمان دالة على الاستمرار حيث
 لم يقل أن النفس لتأمر تأكيداً ثالثاً
 سـ

نسخة زحلة

فهم ربما حال يحمل الرمح من خوفهم (والمنكر كغير المنكر اذا كان معه) المنكر (ما ان تأمله) اي تأمل فيه لان التأمل النظر في الامر (ارتدع) عن انكاره بان ينقل الى مرتبة التردد او خالي الذهن ومعنى كونه معه ان يكون معلوما له ولو بالقوة القرينية من الفعل اذ يكفي في التنزيل ذلك ولا يجب كونه معلوما بالفعل وههنا بحث شريف زجوان يكون من خزان الغيوب لا من دفائن الغيوب وهو ان الكلام حينئذ هل هو من قبيل تنزيل المنكر منزلة غيره او من قبيل جعل جامع من قبيل المؤكد في ازالة الانكار فلا يكون على خلاف مقتضى الظاهر لان الكلام مع المنكر لا بد له من مزيل انكاراً كيداً كان او غيره واعلم ان الظاهر وقد يجعل المنكر كغيره ولا يظهر وجه لجعل الظاهر موضع الضمير (بحول لا ريب فيه) ظاهره ان المثال لما نحن فيه حتى يكون خبرا مع المنكر ترك فيه التأكيد لجعله كغير المنكر وفيه ان الانكار حق لوجود كثير من المرتابين فكيف يكون حقه التأكيد لرد الانكار وان لا نفي الجنس في النفي بمنزلة ان في الاثبات صريحه ائمة الخوفا يكون فيه التأكيد فالحق ان يعدل عن الظاهر ويقال انه مثال لجرد جعل المنكر كغير المنكر لا لجعل المنكر للخبر الماتى كغيره فانه تعالى اراد رد انكار المنكرين المبغين في الانكار انه من عند الله فقال لا ريب فيه تنبيه على ان انكارهم كلال انكار وانما غاية الامر فيه الرب فاقى نفي الرب في مقام نفي الانكار وقد نبه في الايضاح على انه لم يقصد التمثيل لخصوص ما فيه حيث قال وعليه قوله تعالى في حق القرآن لا ريب فيه وانما مثل به تنبيه على ان جعل وجود الانكار كعدمه من المقاصد التي ربما يقصد بحاق اللفظ فيصح صحة قصده من كيفيات التراكيب وجعله من المستبعدات كمال ايضاح ولك ان تجعل قوله وهكذا اعتبارات النفي حينئذ على انه هكذا باقى اعتبارات النفي في جعله مقصودا بالعبرة وهذا تقرير يدعي لا يخفى حقه على من له قدر رفيع وان غفل عنه الناظرون وللشارح الحق هنا ملك اخر ساكنا الساكنون فلا عيب ان نذكره وما دى اليه النظر فيه وهو انه استشكل كونه مثالا لما نحن فيه اوجهين احدهما انه لا يصح نفي الرب فضلا عن ان يجب توكيده كما سمعت وثانيهما انه لا ريب فيه تأكيده لذلك الكتاب كما سيجي في بحث الفصل فهو لنا كيد الحكم ورد الانكار فلا يقتضى التأكيد حتى يكون ترك التأكيد خلاف مقتضى الظاهر وواجب لذلك العدول عن جعله مثالا الى جعله نظيرا لما نحن فيه في انه جعل فيه وجود الشيء وهو الرب منزلة عدمه واجاب عن الاول بان مبنى التمثيل ليس جعل وجود الانكار كعدمه بل توجيه الكشف وهو ان نفي الرب بالكلية عبارة عن نفي كونه محلا للرب وانما وقع الرب لعدم التأمل والنظر فيه كما هو حقه وهذا حكم صحيح ينكره كثير من الاشقياء حقه التأكيد لازالة انكارهم الا انه جعل انكارهم لهذا الحكم كلال انكار فلذا ترك التأكيد وعن الثاني بان ماسيجي انه بمنزلة التأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي لا يدفع الا التجوز ويدفع التجوز لا يأكده الحكم بحيث يزول به انكار المنكر وانما هو شان التأكيد اللفظي اعني تكرير اللفظ الاول وما هو بمنزلة فلا يتجه على المصنف نعم يتجه لو كان الامر كما ذكره الشيخ انه بمنزلة ان يقول ذلك الكتاب ذلك فيعيد مرة ثانية هذا ولا يخفى انه لا يندفع بما ذكره ما اشتهاه من تأكيده لالانفي مع زيادة انه اذا كان نفي الجنس كناية عن نفي كونه محلا للرب كان في النفي مزيد تأكيده ومبالغة يفيد سلوك طريق الكتابة وانه مع كون المقصود تنزيلا وجود الرب بمنزلة عدمه لا يجب ان يكون نظيرا لامثالا لما نحن فيه فان كون وجود الرب بمنزلة عدم ينكر كثير من الاشقياء فيجب التوكيد وتركه تنزيل المنكر منزلة غيره وان التأكيد اللفظي ايضا يكون لدفع التجوز فيجوز ان يكون مراد الشيخ ان قوله لا ريب فيه بمنزلة التكرير في دفع توهم التجوز

مامعه نسخة

تحفيص هذا الايراد لهذا المقام لان فيما سبق اداة التشبيه اوجب الاظهار وان لم يكن تلك الاداة ضرورية بل يمكن ايراد مثله

لا في تكرير الحكم وتقويته فيوافقه كلام المصنف (وهكذا اعتبارات الثاني) لما لم يكن في البيان السابق ما يوجب تخصيصه بالاثبات بل كان مستوى النسبة بالاثبات والثاني اتجه ان قوله هذا تطويل فلاشارة الى دفعه قال الشارح المحقق ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشارة الى التعميم فدعا لتوهم اختصاص وقال السيد السند ان هذا القول يقتضي ان يكون لا ريب فيه تنظيرا حتى يكون لتوهم التخصيص مسلك واضح هذا والاظهر ان هكذا اشارة الى امثلة الاثبات يعني امثلة الاثبات امثلة الثاني فن احاط بها سهل عليه استخراج امثلة الثاني وهذا اوفق بعبارة الايضاح حيث قال هذا كله اعتبارات الاثبات وقس عليها اعتبارات الثاني كقولك ليس زيد او ما زيد منطلقا او بمنطلق وما ينطلق او ما ان ينطلق زيد او ما كان زيد ينطلق او ما كان زيد لينطلق ولا ينطلق زيد ولن ينطلق زيد والله ما ينطلق او ما ان ينطلق زيد وهذا وكيف لا وقوله هذا كله اعتبارات الاثبات نص في كون السابق مختصا بالاثبات فكيف يصح جعل قوله وهكذا اعتبارات الثاني لدفع توهم التخصيص ولعبارة الكتاب احتمال في نفسه جذر بان يقطع لاجله النظر عن رعاية مطابقتها لما في الايضاح والمفتاح في هذا المقام وهو ان باقي اعتبارات الثاني مع وجود الشيء مثل ما مر فان كل ما مر في لما تحقق وجوده فيندرج فيه تنزيل السائل منزلة الخالي كما اشرنا اليه وغير ذلك مثل لا ريب فيه على وجه ومثل وما رميت اذ رميت واعلم انه قال صاحب المفتاح ان اخراج الكلام على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالتصريح وخلافه يسمى بالكناية ولما كانت الكناية في المشهور وعلى الوجه المذكور في البيان اللفظ المراد به لازم ما وضع له من غير قرينة مانعة عن ارادته والتصريح اللفظ المراد به ما وضع له ولم تكن المعاني المستتعة للتركيب مما وضع لها اللفظ وكان اعتبارات الكناية والتصريح باعتبارها غير ظاهري حتى لم يعلم ان هذا معني آخر للكناية والتصريح او تجوز مني على التشبيه واشتبه مقصوده اعرض عنه المصنف بالكلية وما قال السيد السند ان المعاني المستتعة في عرف البلغاء هي المعاني الاصلية يرده انه لو كان كذلك لكان زيدا قائما بلا تأكيده مرادها لقولنا انت خالي الذهن عن قيام زيد فكما لا دقة ولا مزية لهذا الكلام لم تكن زيدا قائما اذا السابق في دلالات عقلية واتقالات غير وضعية يكشف عن مزيد ذكاء وفطنة ولا منقبة في الانتقالات المبينة على الاوضاع او يستوى فيه الخواص والعوام وايضا لا بد في الكناية من صحة ارادة المعنى الحقيقي واذا الخالي عن ان تأكيده الى المنكر لا يصح ان يراد به انه خالي الذهن وما قال الشارح المحقق والسيد السند انه يصح الارادة للانتقال الى ملزومه الادعائي وهو مادمه مما يزيل الانكار لو تأمل على ما ذهب اليه السيد السند وتنزيله منزلة الخالي على ما ذهب اليه الشارح ففيه انه لو اكتفى في الكناية بصحة الارادة للانتقال وان امتنع المعنى الحقيقي لم يتميز المجاز عن الحقيقة اذ لا مجاز الاو يصح ارادة المعنى الحقيقي فيه للانتقال فالتحقيق ان صحة ارادة المعنى الحقيقي للانتقال انه يصدق المعنى الحقيقي ويتحقق في المقام مثلا جبان الكلب يراد منه الحقيقي لانه كانه مضاف جبان الكلب حتى لو لم يكن جبان الكلب لا يصح ارادته للانتقال الى المضاف بل يتعين المجاز وظاهر كلام الشارح ان الكناية نفس الاجراج على خلاف مقتضى الظاهر فانه يلزم تنزيل مخاطب منزلة غيره فاريد باللازم ما هو الملزوم كما هو مقتضى الكناية ورده المحقق بان الكناية تقتضي ارادة الملزوم باللفظ الدال على اللازم لا بنفس اللازم فح لا تتحقق الكناية

كان نسخة

مطلب التحقيق في الكناية

الاعلى سبيل التشبيه وعبارة المفتاح واضح في ارادة الكناية الاصطلاحية ولا يخفى
 انه مشترك بين كلام الشارح وكلامه على ما حققناه لك فاظهار في ارد على الشارح
 ان يقال اذا كانت الكناية نفس الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر كان التصريح
 ايضا نفس الاخراج على مقتضى الظاهر وليس للاخراج على مقتضى الظاهر معنى
 يكون صريحا فيه وان ارادة التزويل بايراد الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اشبه
 بالتصريح لانه اراد به من غير توسط شيء فهو بمنزلة ارادة الموضوع له من اللفظ ولا بد
 في المشابهة بالكناية من ان يكون الانتقال من اليراد الى امر يتوسل به الى الانتقال
 الى التزويل فلا يحسن اطلاق الكناية بطريق التشبيه ايضا واعل مراد المفتاح ان
 اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في علم البيان يسمى بالكناية لا باخراج خلاف
 مقتضى الظاهر وارااد باخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر استعماله في غير
 ما وضع له من ملزوم المعنى لاهذا الاخراج بعينه وكذلك مراده باخراج الكلام
 على مقتضى الظاهر المسمى بالتصريح في علم البيان استعمال اللفظ فيما وضع له على
 ما هو وظيفة البيان لاهذا الاخراج بعينه وغرضه ان لكل من هذين الامرين نظير في
 علم البيان مسمى باسم اخر قال الشارح المحقق وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهوانه
 لا يختصر فائدة ان في تأكيد الحكم نفيًا لشك اورد الانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد
 ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التأكيد هذا كلامه وارااد بخفي
 وجوب كونه رد انكار محقق او مقدر ما يشمل رد الانكار والتردد وهو ظاهر وارااد بقوله
 وكذا المجرد انه لا يجب ان يكون التجريد لخلو الذهن حقيقة او تفصيلا بل يكون
 لغير ذلك كان يكون لانه لا يروج من المتكلم على لفظ التأكيد ولا يتقبل منه وبني عدم
 انحصار فائدة التأكيد فيما ذكر او لا بما نقل عن الشيخ عبد القاهر رح من انه قد يدخل ان
 للدلالة على ان الخن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى
 وسمعت من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى
 وعليه قوله تعالى رب اني وضعتها اثني ورب ان قومي كذبون ومن خصائصها ان لصغير
 الشأن معها احسن ليس بدونها بل لاتصلح بدونها نحو انه من يتق ويصبر وانه من يعمل
 سواء وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهئية النكرة لان يصلح مبتدأ لقوله * ان شواء ونشوة
 وخبيب البازل الامون * من لذة العيش والفني للدهر والدهر ذو فتنون * وان كانت النكرة
 موصوفة تراها مع ان احسن كقوله * ان دهر ايل شمل بسعدى * لزمان بهم بالاحسان * ومنها
 حذف الخبر نحو ان مالا وان ولد وان زيدا وان عمرا فان اسقطت ان لم يحسن الحذف
 اولم يحذف انتهى كلام الشيخ فيما نقله من الشيخ اباحت الاول ان جميع ما ذكره من تأكيد
 الكلام في هذه المواضع يحتمل ان يكون من فروع كونه رد الانكار او تردد اما في صورة
 التأكيد فيما كان ظن المتكلم في الكائن ان لا يكون فلانه وقع ما يستبعد فكان الحكم في نفسه
 مظنة الانكار او التردد فيقول المخاطب به منزلة احدهما توينا على وقوعه او تحزنا
 او تحسرا الى غير ذلك واما في اصلاحه ضمير الشأن او تحسبه فلان اراد ضمير الشأن التأكيد
 الحكم وتقريره في النفس بالايهام او لاثم التفسير كما استعرف فالترنم معه ما هو علم في التأكيد
 والتقرير تنبيهها من اول الامر على ان المقام مقام التحقيق والتقرير وبذلك لا يخرج عن
 ان يكون المقصود نفي الشك اورد الانكار واما في صورة تهئية النكرة لكونها مبتدأ وتحسين
 وقوعها مبتدأ فلان ذلك لان التأكيد مع المنكر او التردد وعدم صحته وقوع

فعلان نسخة

الظالمون نسخة

يا ف نسخة

النكرة مبتدأ انما هو في موقع لا يفيد الاخبار عن النكرة الصرفة لقلة الفائدة لعدم تعينه
فاذا كان المخاطب بالحكم على النكرة منكرآله او مترددا فيه كان الكلام غاية في الافادة
واما حذف الخبر مع ان وعدم حسنه اوجوازه بدونه فلان الحكم المنكر يحذف
فيه ما هو منطاط الحكم من المحكوم به لئلا يتوحش المنكر عن سماعه ولا يتفرع عنه
فيتوجه اليه فلعلة يقبله بعد ان يجنده بالتأمل الثاني ان قوله تعالى رب اني
وضعتها اثني ورب ان قومي كذبون لانشاء التحزن والتحسر وليس خبرا فيكون خارجا عما
نحن فيه من تأكيد الخبر ويمكن ان يدفع بانه نقل من الاخبار بما كان ظن الخبر فيه ان لا يكون
الى انشاء التحسر والتحزن لانه ادخل في ذلك على ان المقصود ان فائدة التأكد لا ينحصر
في نفي شك او رد انكار لانه لا ينحصر في الخبر فيه فبدل عليه رب اني وضعتها اثني مع كونه
انشاء اوضح دلالة الثالث ان ما ذكره في ضمير الشأن يرده قل هو الله احد على ما ذهب
اليه المفسرون من حمله على الشأن ودفعه الامام في نهاية الايجاز بان مراده ان ضمير الشأن
لا يدخل على الجملة الشرطية بدونها ويرده تمثيل الشيخ بقوله انه لا يفلح الكافرون اربع ان
ان ليس لتهمة النكرة لكونه مبتدأ لان اسم ان ليس مبتدأ فالصواب ان يقال لتهمة النكرة لان
يصلح مسندا اليه وبالجملة ينافي صحة دخول ان على النكرة الصرفة ما اشتهر فيما بين النحاة
ان اسم ان مرفوع المحل لكونه مبتدأ قبل دخول ان اذ النكرة الصرفة لا تصلح لكونها مبتدأ
مع وقوعها اسم ان وثاني ما نقله عن الكشاف ان ترك تأكد المنافقين قولهم امننا في
مخاطبة المؤمنين لانه لا يروج منهم التأكد لانه لا تساعدهم انفسهم على التأكد لعدم
نشاطهم في هذا الخبر وعدم صدق رغبتهم بخلاف قولهم انا معكم في مخاطبة اخوانهم
اذهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهوراج عنهم متقبل منهم فكان مظنة التحقق
وفيه انه يحتمل ان يكون التأكد لصدق الرغبة لتنزيل المخاطب منزلة المنكر في ان التكلم
في مقام الاخبار له كالمخبر مع المنكر في كمال الاهتمام بتقرير الخبر في ذهنه وعدم التأكد لعدم
صدق الرغبة لتنزيل المنكر منزلة الخالي في انه ليس له مز يد اهتمام في الاخبار له كانه ليس
له مز يد اهتمام في الاخبار للخالي الا ان عدم الاهتمام هنا لعدم كون التقرير في ذهن السامع
مطلوبا وفي الخالي عدم حاجته الى مز يد الاهتمام بايصال الخبر وثالث ما استخرج من
موارد الاستعمال حيث قال وقد يؤكده الحكم ببناء على ان المخاطب يذكر كون التكلم عالما به
معتقدا له كما تقول انك اعلم عالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا شهد انك رسول الله واذا اردت
ان تنبه المخاطب على ان هذا التكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر موافق اعتقاده يؤكده الحكم
وان لم يكن مخاطبك منكر يطابق ما ادعاء وعليه قوله تعالى ان المنافقين الكاذبون واما
قوله تعالى والله يعلم انك رسول الله فاما اكد لانه مما يحب ان يسأل في تحقيقه لانه لدفع
الايهام والافالم مخاطب عالم به وبلازمه هذا ولا يخفى عليك ان التأكد للخبر الذي يفاد به لازمه
لكون المخاطب منكرآله داخل في بيان المصنف لانه صرح بالحكم لانه الاصل وظهور
الاحكام فيه دون اللازم وتأكد ان المنافقين الكاذبون ويحتمل ان يكون لتنزيل المخاطب
منزلة المنكر لان من شأن المخاطب لحرصه على ايمان الامة ان يقبل منهم مبالغتهم في
اعتقادهم برسائله وتأكد والله يعلم انك رسول الله لان المخاطب مع الوهم في عرضة
الانكار فترى منزلة المنكر ولا امر ما اقتصر السكاي والمصنف بعد تنوع كلام الشيخ والكشاف
على ما ذكر في التأكد وتركه والله تعالى اعلم ولما فرغ من بيان احوال الاسناد ذكر
بيان الحقيقة العقلية والمجاز العقلي عقبيه ليعلم ان اسناد الشيء الى شيء قد لا يراد به ظاهره

الظالمون نسخة

يروج نسخة

فيعلم ان من خاطب الموحد بقوله اثبت الربيع البقل لا يحتاج الى التأكيد وليس تركه التأكيد
 منبعا على التنزيل اذ ما اريد به ليس مما ينكره الموحد وللتعمان مخاطبة من سمع عنه اثبت
 الربيع البقل بانبت الله البقل لا يحتاج الى التأكيد لان قوله اثبت الربيع البقل لا يفيد انكاره اثبت
 الله البقل والافيهان الحقيقة والمجاز العقليين كاللغويين مما يذكر في البيان وان كان له
 تعلق بالمعاني باعتبار انهما قديمتان في الوجود ورعاية هذه الحقيقة لا توجب تخصيص
 العقليين بالاراد في المعاني اشمولها للكتابة والمجاز اللغوي ايضا وح تصدير البحث ثم
 للتراخي التي لانه ليس كسابقة مقصودا بل متوقفا لا وليس ارادهما في المعاني من المصنف
 زعم انهما من المعاني على خلاف ما ذهب اليه المفتاح كما زعم الشارح حتى يرد عليه
 بما ذكره من انه لا فرق بينهما وبين اللغويين وبما عرفت اندفع ايضا ان الاولى ذكرها
 في البيان لا يحتاج بعض مباحثهما الى معرفة المجاز اللغوي والاستعارة بالكناية ولما
 بحث عنهما ههنا كان المناسب ان يستوفي البحث حتى لا يحتاج الى اعادة بحثهما في البيان
 فبحث عن مطلق الاسناد باعتبارهما لانهما لا يخصان الاسناد الخبري قال الشارح
 فلماذا قال (ثم الاسناد) وذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يتوهم عوده الى الاسناد
 الخبري هذا وهذا هو الذي ذكره البضاوي قدس سره في تفسير قوله تعالى من سورة
 البقرة فاما يا ايها الذين آمنوا فليخوفوا ربهم ولا هم يحزنون حيث قال وكرر
 لفظ الهدي ولم يضر لانه اراد بالشأن اعم من الاول واورد عليه ان المتبادر من معرفة
 سبق ذكرها العهد وكونها عين ما سبق وان جاز حملها على غير ما سبق فهي كالضمير
 بعينه في ان الظاهر ان مرجعه عين ما سبق مع جواز رجوعه الى ما في ضمنه ولا يذهب عليك
 ان العطف ثم حيث للتراخي التي الكون بحثه اشمل مما سبق ونحن نقول لم يضر بل بعد المرجع جدا
 اولدفع توهم رجوعه الى الكلام المذكور في قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه والمقام
 لاستيلاء الوهم كيف والمشهور الثابت في اصله يعني المقصود التخصيص كون الحقيقة والمجاز
 العقليين كلاما على انه قد تقرر في موضعه انه اذا دار الضمير بين الابد والاقرب فهو عائد
 الى الاقرب في انهما لا يخصان بالاسناد بل يجريان في التعلق نحو اجريت النهر والاضافة
 نحو قوله تعالى شقاق بينهما على ما قبل وفي النسبة الوصفية نحو الاربعة المنبت فقصد
 استيفاء البحث عنهما كما ذكرت يستدعي ذكر ما هو اعم من الاسناد ولا يذهب عليك
 التقاض تعريفهما بها وسأتي لهذا الكلام تمة وانما قال (منه حقيقة عقلية) ومنه مجاز
 عقلي توطئة لتعريفهما ولم يقل اما حقيقة عقلية واما مجاز عقلي لان تقسيم الاسناد اليهما
 لا يتم اذ كل منهما اعم من الاسناد من وجه كما عرفت فلم يصلح قسمه له وقال الشارح المحقق
 لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما ان لم يكن المند فعلا او معناه كقولنا الخير ان
 جسم فكانه قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز عقلي وبعضه ليس كذلك هذا وفي كون منه
 ومنه مفيد الوجود قسم اخر خفاء والظاهر انه لدفع قصد توهم الانحصار لا لافادة عنده
 ويمكن توضيح ما ذكره بان افاده منه ومنه كون كل من الامرين بعضا من الاسناد بالنظر الى بعض
 اخر لم يذكر والا فكون كل منهما بعضا بالنظر الى الآخرين يافو بسانه بابراد كلمة التبعض
 ويكتفي فيه ان يقال الاسناد حقيقة عقلية ومجاز عقلي واختلف في الحقيقة والمجاز العقليين قال
 المصنف المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي على ما ذكره صاحب المفتاح هو الكلام وهو الموافق
 لظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من دلائل الاعجاز وقول جار الله وغيره انه الاسناد
 وهو ظاهر ما نقله الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ عبد القاهر ونسبة الاسناد الى الفعل لذاته

مطلب
 الحقيقة العقلية والمجاز العقلي

قوله يعني المفتاح وقع من الحاشية
 في نسخة المؤلف بخطه لا من باطن
 الكتاب

ونسبة الكلام اليه بواسطته فهو احق بالتسمية بالعقل فلذا اخترناه ووجه نسبة الاسناد الى العقل بما شئنا ان يكون الاسناد في انبت الله العقل الى ماهوله وفي انبت الربيع العقل الى غير ماهوله مما يدرك بالعقل من دون مدخلة اللغة لان هذا الاسناد مما يتحقق في نفس المتكلم قبل التعبير وهو اسناد الى ماهوله او الى غير ماهوله قبل التعبير ولا يجعله التعبير شيئاً منهما فالاسناد ثابت في محله او يتجاوز اياه بعمل العقل بخلاف المجاز اللغوي مثلاً فان تجاوز محله لان الواضع جعل محله غير هذا المعنى ولهذا يصير انبت الربيع العقل من الواحد مجازاً ومن الدهري حقيقة لتفاوت عمل عقلهما لا لتفاوت الوضع عندهما وبهذا التدفع ان انبت الربيع العقل انما يكون مجازاً عقلياً ولم يكن وضع العقل للنسبة الى فاعل مخصوص صدر عنه بل يكون للنسبة الى مخصوص قصد المتكلم نسبة اليه والظاهر للنسبة هو الاول نعم هذا البحث انما توجه الى من جعل طرفي اسناد انبت الربيع العقل حقيقة بين كاسيحي (وهي) اي الحقيقة العقلية ولذا انتهوا وتذكروا لكون خبره المذكور اجمع صرح به الشيخ ابن الحاجب في الايضاح (اسناد الفعل) اي نسبه سواء كانت تامة ولا يكشف عنه قوله (او معناه) يعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واسم الفعل اذا اسناد معنى الفعل لا يلزم ان يكون تاماً وفيه والاولى ان يقول او ما في معناه لان معنى الفعل في الاصطلاح يقابل شبه الفعل وهو ما يفيد معنى الفعل ولا يشار كفي التركيب ولا يبعد ان يجعل اعمى ابوه داخل في معنى الفعل واحترزه عماليس لحقيقة ولا مجاز نحو الحيوان جسم (الى ما) اي شيء (هو) اي الفعل او معناه ويجوز افراد الراجع الى المتعدد المعطوف بعضها على بعض بعاطف هو لا حد الامرين كما يجوز مطابقتها (له) اي اذ لك الشيء سواء كان عنه كافي ضرب زيد عمراً او لا كافي انقطع لحبل وسلك الحبل فلذا لم يقل ماهو عنه ومعنى كونه له ان حقه ان يسند اليه في مقام الاسناد سواء كانت النسبة للثني او للاثبات لان ان يكون قائماً به كافي الشرح حتى لا يشكل بقولنا ما قام زيد لان القيام حقه ان يسند الى زيد في مقام نفيه عنه بخلاف ما صام نهاري فان الصوم حقه ان يسند الى المتكلم في مقام نفيه عنه لا الى نهاريه نعم حقه ان يسند الى النهار في مقام قصد الثني عنه وحيث ذلك الاسناد حقيقة فاحفظه فانه من الدقائق والشارح المحقق تفصي عنه تارة بان دخوله في التعريف بتأويل التعريف باسناد الفعل او معناه الى ماهو له لو كان الكلام مثبتاً والقيام في مقام زيد يكون قائماً بزيد لو كان الكلام مثبتاً وتارة بان الثني اسناد الى ماهوله باعتبار لازمه في ما صام زيد لازمه افطر زيد وفي ما ربح زيد لازمه خسر زيد والمراد بالاسناد الى ماهوله اعم من الاسناد الى ماهوله باعتبار نفسه او لازمه وسمى الثاني جواباً لتحقيقه الاول ظاهر ولا يخفى ان كليهما بمنزلة عن التحقيق وخارج عن صناعة التعريف ويمكن ان يجعل ضمير هو الى ما ضمير له الى الفعل او معناه وكون الشيء للفعل او معناه بمعنى ان حق الشيء ان يسند الفعل او معناه اليه لكن جعل الفعل وما في معناه للذات اعذب من العكس والمتبادر منه ماهوله في الواقع وحيث يخرج عن التعريف قول الجاهل انبت الربيع العقل فقيده بقوله (عند المتكلم) وصرفه عما يتبادر منه الى ما يشمل ماهوله في الواقع والاعتقاد وما هو له في اعتقاد المتكلم ففضل لكن بعد يتبادر منه ماهوله في اعتقاد المتكلم في الواقع فيخرج منه قول المعتزلي خلق الله الافعال كلها مخفياً مذهبه فقيده ثانياً بقوله (في الظاهر) اي فيما يفهم من ظاهر كلامه ليصرفه عما يتبادر منه الى ما يشمل ماهوله في اعتقاده في الواقع وفي الظاهر وما هو له في اعتقاده فقط فما هو له ليس اعم مما هو له في اعتقاده اذا اطلق وعند التقييد بتغير معناه الى اعم مما هو له في الواقع وفي اعتقاده ويتقيد بقوله في اعتقاد المتكلم

اي فيه انه يجوز ان يخصص
اضافة الاسناد يعني الفعل
فالقريضة حقيقة
قد شككت في هذه العبارة في نسخة
المؤلف وما عرفنا انه تفصي عنه
او ثبته عنه او يجب عنه او اجاب
عنه فليأمل اهل يفهم الحق
مهد

مطلب

يجوز افراد الراجع الى المتعدى

ومن الاجوبة التي لا تعويل عليه
هو ان المسند في ما صام نهاري
الفعل المنفي اي عدم الصوم لا
لانه يلزم ان يكون ما صام نهاري
حقيقة لقيام عدم الصوم بالنهار
كما ظنه الشارح لانه يدفعه ان عدم
صوم قصد بما صام لا يقوم بالنهار
بل لانه تكلف في التعريف مستغنى
عنه بما ذكرنا مهد

فيخرج عنه ماهوله في الواقع فقط فقوله عند المتكلم مغير لعني ماهوله ومقيد فيصح ان يقال انه
لا دخل ماهوله في الاعتقاد فقط ويصح ان يقال انه لاخراج ماهوله في الواقع فقط فمأذكرة
السيد السندان امثاله مغير للمعنى لا تقيد فمحمل نظر وكذا قوله في الظاهر ولا يخفى انه لو اقتصر
على قوله اسناد الفعل او معناه الى ماهوله في الظاهر اتم تعريفه وقيل المؤنة والتكليف
للمتعلم القاصر الضعيف الا انه اراد التنبيه على انه لا يصح الاكتفاء بمساعدة المتكلم كافي المفتاح
ولا بد من زيادة قيد في الظاهر هذا وقد اشار بذكر الامثلة الى انه جمع اشعار يف بزيادة هذه
القيود على ماهوله اقساماً اربعة ما يطابق الواقع والاعتقاد (كقول المؤمن انبت الله البقل)
وما يطابق الاعتقاد و (نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل) وما لا يطابق شيئاً
منهم ما يعلم منه جمعه ما لا يطابق الاعتقاد فقط كقول المعتزلي بطريق الاولى
فاكتفى في الاشارة اليه بقوله (نحو قولك جاء زيد وانت تعلم انه لم ينجي) ولم يكن فيه في الاشارة
الى دخول ما يطابق الواقع فقط تغنياً وقوله وانت تعلم حال عن جاء زيد لانه مقول القول
ومفعوله وتقديم المسند اليه فيه للتخصيص اي انت تعلم دون المخاطب كما اشار اليه في الايضاح
قال الشارح المحقق فيه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضاً عالماً بأنه لم ينجي فحينئذ لم يتعين
كونه حقيقة بل ينقسم قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بأنه لم ينجي عالماً بان المتكلم
يعلم انه لم ينجي والثاني ان لا يكون عالماً ولا اول لا يكون اسناداً الى ماهوله عند المتكلم لافي الحقيقة
ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان للابسة يكون مجازاً
والافهوه من قيل ما لا يعتد به ولا بعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما
صرح به صاحب المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالماً بأنه لم ينجي يفهم
من ظاهره انه اسناد الى ماهوله عنده بناء على سهو او نسيان هذا وفيما ذكره الباحث نفيسة هي
فيما بين الباحث مباحث رئيسة فيالحري ان يتخذن وهي انيسة الاولى ان المراد بالعلم اما اليقين
فلا يلزم من اختصاص اليقين بالمتكلم تعين المثال لكونه حقيقة لجواز ان يصدق المخاطب
ايضاً ضمنونه من غير تعين فينقسم القسمين المذكورين واما التصديق فلا يكون مثالاً لما
لا يطابق الواقع والاعتقاد لاحتالة واردة التصديق المطابق بعيد عن العبارة وثانيهما
انه مع اختصاص التصديق بالمتكلم ايضاً ينقسم قسمين لجواز ان يكون المخاطب مع كونه
غير مصدق بعدم الجحى مصدقاً بان المتكلم مصدق به وحينئذ لا يكون اسناداً الى ماهوله
عند المتكلم لافي الحقيقة ولا في الظاهر بل يكون اما مجازاً او ما يكره وثالثهما انه مع علم المخاطب
بان المتكلم عالماً بأنه لم ينجي يحتمل ان لا يعلم المتكلم ذلك ويكون في ذلك الخطاب مخفياً عنه اعتقاده
فيكون اسناداً الى ماهوله عند المتكلم في الظاهر ومما لا بد من التنبيه عليه ان المراد بالاسناد
الى ماهوله الاسناد الى ماهوله من حيث انه ماهوله اذ قد يكون الشيء ماهوله باعتبار
غير ماهوله باعتبار اخر اما في النبي فقد عرفت واما في الاثبات كافي قول الخنساء تصف
ناقتها فانما هي اقبال وادبار فان الشيخ قال لوجعلت الاقبال بمعنى المقبل حتى يكون المجاز
في الكلمة اوجعلت التقدير ذات اقبال حتى يكون المجاز الحذف لكان مغسولاً من الفصاحة
عائياً مرسلاً عند اصحاب البلاغة ومن قال ممن يعتد بشانه انه بتقدير المضاعف
قصداً اصل الكلام فيه ذلك بل المعنى انها لكثرة اقبالها وادبارها كأنها تجسمت منهما
فالمجاز في اسناد الاقبال لانه وان كان لها من حيث القيام بها لكنسه ليس لها من حيث
الجل والاتحاد فاقبلت حقيقة وهي اقبال مجاز وقد عدل المصنف عن ترتيب المفتاح حيث
قدم المجاز العقلي لانه المقصود بالبيان في فن البلاغة المشار اليه بالبيان لان تقديم المجاز
العقلي يوجب فضلاً كثيراً بين الحقيقة والمجاز لكثرة ما يتعلق به وما قصد بذكرها

من مزيد ايضا ح المجاز بمعرفتها انما ينظم كل انتظام بمقارنتها على ان بعض مباحث
المجاز مما لا يدفيه من معرفة الحقيقة كما ستشهد وعدل عن تعريفه للحقيقة والمجاز لانه
اخبار انهما ما ذكرهما جار الله وخبره وظاهر كلام ابن الحاجب انه مذهب عبد القاهر
فلا يصح تعريفهما بالكلام لانهما صفة الاسناد واما اشتراطه ان يكون المسند فيهما
فعلا او ما في معناه فلما نقله عن جار الله من ان المجاز العقلي هو اسناد الفعل الى شيء يتلبس
بالذي هو في الحقيقة له والخاصة ما هو في معنى الفعل به لانه في حكمه حتى يكتفى كثيرا بذكر
الفعل في مقام الحكم عليهما فقولك زيد انسان خارج عنهما عنده داخل في الحقيقة
عند صاحب المفتاح فلا بد له من العدول من هذا الوجه ايضا واما ان الحق في ذلك مع
المفتاح لشهادة الشيخ عبد القاهر له فلا يقدح في وجه العدول واما ما اعترض به المصنف
على تعريفه للحقيقة من انه الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه من انه غير صادق
على ما لا يطابق الاعتقاد مما سبق من قولك جاء زيد وقول المعتزلي المخفي اعتقاده حيث
ترك فيه تقييد ما عند المتكلم بقولنا في الظاهر مع انهما حقيقتان من غير رتبة من احد
فلا يتم حتى يتم وجبنا للعدول لان المقصود الظاهر مما عند المتكلم ما عنده في الظاهر
اعدم الاطلاع على السرائر نعم لا كلام في صحة العدول لقصد مزيد توضيح والاحتراز
عن غفلة نظر غير صحيح ولو سلم ان المتبادر ما عند المتكلم في نفس الامر فعدم صدق
التعريف على ما لا يطابق الاعتقاد في نفس الامر مما لانه الكلام المفاد به ما عند المتكلم
من الحكم في نفس الامر غاية ان الافادة لم تطابق لتخلف المدلول عن الدال ولا يصح ان يقال
المتبادر ما هو اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة اوفى الظاهر لانه ينقض على
هذا تعريف المفتاح بدخول ما ليس منها بان يكون ما عند المتكلم في الواقع لافي الظاهر
ومما قررت به من جهات العدول ان تعريف المفتاح من غير منعكس لخروج الانشآت اذ لا حكم
فيها وخروج المركبات الغير الكلامية وغير مطرد على مذهب المصنف لدخول نحو
زيد صائم فيه مع ان اسناد صائم فيه الى المبتدأ ليس بحقيقة لانه الى الملابس (ومنه) اي
من الاسناد (مجاز عقلي) ويسمى مجازا حكما ومجازا في الالباس واسنادا مجازيا (وهو
اسناده) اي اسناد الفعل او معناه الى (ملابس) اسم مفعول بقرينة قوله بلباس الفاعل
ولذا لم يقتصر على التعدد المعتاد له (غير ما هو) اي الفعل او معناه (له) وما هو له فيما سوى
الفعل المجهول واسم المفعول الفاعل وفيهما المفعول به ولا يخفى ان غير ما هو له يتبادر
منه غير ما هو له في نفس الامر وقوله (بتأول) يصير اعم من غير ما هو له في نفس الامر
ومن غير ما هو له في اعتقاد المتكلم في الواقع اوفى الظاهر ويتقيد باعتقاد المتكلم في الظاهر
فهو بمنزلة ان يقال غير ما هو له في اعتقاد المتكلم في الظاهر والتأول طاب ما يؤول اليه
الشيء والطلب ههنا بالرجوع الى العقل والذات الشئ هو طلب ما يؤول اليه من الحقيقة
او الموضع الذي يؤول اليه من العقل والافليس الرجوع في التأول مطلقا الى العقل
والتأول ينصب القرينة الصارفة للاسناد عن ان يكون الى ما جعل له الى ما هو حقيقة الامر
لا بمعنى ان يفهم لاجلها الاسناد الى ما هو له بعينه فانه فلما يحضر السامع بما هو له بل بمعنى
ان يفهم ما هو حقيقة الكلام مثلا يفهم من صام نهاري انه وقع الصوم المباليغ فيه
في النهار او صام صائم في النهار جدا حتى خيل ان النهار صائم وفي بني الامير المدينة انه
صار الامير سيما بحيث خيل اليك انه بان اوبنى بان سبه وسبيته كانت على هذا الوجه
ثم التعريف ينقض بالاسناد الى الملابس كذلك لاللباس فانه لا يسمى مجازا كما رشك

وما ذكره السيد السندان المتبادر
ما هو في اعتقاده في نفس الامر كما
لا ينكره المصنف وعدم الاطلاع
على السرائر لا يقدح في تبادر
المعنى يدفعه ان عدم الاطلاع على
السرائر يوجب استعمال اللفظ فيما هو
اعتقاده بحسب الظاهر وشيوعه
فيه فيقدح في كون المتبادر غيره
ولو سلم فيوجب ظهور قصده
اذ لا يقصد ما لا اطلاع عليه

ما ليس عند المتكلم نسخه

يمكن تأييد مذهب المصنف بان
انما هي اقبال من قبيل زيد اسد
فكما انه لا يعتبر فيه تجوز عقلي
بدعوى انه تجسم عما تجسم
عنه الاسد بل يجعل تشبيها
يلغى بايها دعوى الاتحاد
فكذلك انما هي اقبال ولما لم تجر في
النسبة الاتحادية التجوز العقلي ناسب
ان يكون معزل عن اعتبار الحقيقة
والمجاز فيه فخص بغيرها وفي
حراشي السيد السند توجيه
بعيد قد اعترف بانه تعسف
فخذ ما صفاو دع ما كدر

فها نسجه

اليه قوله فيما بعد واسناده الى غيرهما للملازمة مجاز فلا بد من اعتبار كونه للملازمة
فأمل واعتبر ولا ينتقض بمثل انما هي اقبال لانه مجاز كما حققه الشيخ ولم يدخل في التعريف
لخروجه بتأييد الاسناد بكونه الى ملايس بناء على ان للمصنف مذهباً اخر ليس فيه
هذا المثال مجازاً بل هو واسطة واما الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم والضلال البعيد
والعذاب الاليم فان اريد بها وصف الشيء بوصف صاحبه فليس بمجاز ولو اريد بها
وصف الشيء لكونه ملايس ماهوله في التلبس بالسند لكونه مكاناً للسند او سبباً له فيكون
المأل الحكيم في كتابه والحكيم في اسلوبه والاليم في عذابه والبعيد في ضلاله اوله كان مجازاً
داخلاً في التعريف ومقتضى تعريفات القوم ان لا يكون مكر الليل واثيرات الربيع وجرى
الانهار واجريت النهر مجازات وقد شاع اطلاق المجاز عليها فاما ان يجعل الاطلاق على
سبيل التشبيه واما ان يتكلف في التعريف وصناعة التعريف تأني الثاني والشارح يتكلف
تارة يجعل الاسناد شاملاً للاضافة والتعلق وتارة يؤول الاضافة والتعلق بالاسناد
لتضمنها اسناد او هما مع غاية بعدهما يردهما انه حيثئذ يختل ما سيجي من ان اسناد
الفعل المبني للفاعل الى المفعول مجاز وان اسناد الفعل المبني للمفعول الى الفاعل مجاز
فان انعم النهر السيل حقيقة مع انه اسند الى الفاعل الذي هو السيل فتأمل (وله) اي
للفعل او ما في معناه (ملايسات) اما جمع ملايس وهو الظاهر اوجع ملازمة (شئ) جمع
شئت اي مختلفة كرضي ومرضى واراد باختلافهما ان بعضها ماهوله وبعضها غير
ماهوله كاسيئته (يلايس الفاعل والمفعول به) يرديهما الخويين (والصدر) يرديه
المفعول المطلق فان المصدر مشترك بينه وبين اسم الحدث الجارى على الفعل (والزمان
والمكان والسبب) الاولى والمفعول فيه والمفعول له ولم يتعرض للمفعول معه ونحوه لان
الفعل لا يسند اليهما كذا في الشرح وفيه نظر لان السبب يشمل المفعول معه مطلقاً
فلا ينبغي التعرض لمطلق السبب لان المفعول له يتقدير حرف الجر كالمفعول معه على
ان المفعول معه والمفعول له لا يقومان مقام الفاعل اما اسناد الفعل المعلوم اليهما فجاز
نحو ضرب التأديب للبالغة في سبيته فالوجه انه لم يتعرض للمفعول معه لان الاسناد اليه
اسناد الى الفاعل وكذا الحال فان جاء في راكب حقيقة لافرق بينه وبين جاء في زيد
في جاء في زيد راكباً وكذا التميز فان طاب نفس زيد حقيقة ولم يتعرض لغيره لانه لا يسند
اليه الفعل ومعناه وما يؤولهم من اسناد الفعل الى المستثنى في ما جاء في الازيد فهو اسناد الى
الفاعل لانه اسناد المجيء الى زيد واسناد عده الى غيره وهما فاعلان فان كانا ماهولهما
فلا اسناد ان حقيقتان والافلازمة مجاز ان ويدعى ان يستثنى من المفعول به المفعول الثاني
من باب علمت والثالث من باب علمت (فاسناده الى الفاعل او للمفعول به اذا كان مبنياً له)
اي لاحدهما (حقيقة) كما مر اي كما مر فيما سبق من بحث الحقيقة وما قبله من قوله انا اليكم
مرسلون وقوله انهم مفرقون ومن لم يثبت كذبه في الاسناد الحقيقي الى المفعول (والى غيره)
اي غير احدهما (للملازمة مجاز) اصل هذا الكلام فاسناده الى الفاعل اذا كان مبنياً له
حقيقة والى غيره مجاز واسناده الى المفعول به اذا كان مبنياً له حقيقة والى غيره مجاز الا انه طلب
الاختصار فجمعهما واختل فيفيد ان اسناد المبني للفاعل او للمفعول الى احدهما مطلقاً
حقيقة لانه حين الاسناد الى احدهما مبني لاحدهما ولا يفيد ان اسناد المبني للمفعول
الى الفاعل والمبني للفاعل الى المفعول مجاز والاسناد للملازمة ان يكون المناسبة الداعية
الى وضع الملايس موضع ماهوله مشاركتة مع ماهوله في كونهما ملايسين للفعل وفائدة

التقييد اخراج الاسناد الى غير ما هو له من غير ذلك الداعي عن ان يكون مجازا فانه غلط
وتحريف يخرج به الكلام عن الاستقامة ولا يلتفت اليه فضلا عن ان يخرط في سلك المزايا
او تنبيه على ان ما يميل اليه عبارة الكشف من ان المعتبر ان تلبس بما هو له مؤول بان مراده
التلبس بما هو له في ملابسة الفعل لان مجرد التلبس بالفاعل لا باعتبار الفعل علاقة بعيدة
ينبغي ان لا يعتد بهما في اسناد الفعل ومجرد ميل العبارة لا يكفي في اثبات مذهب مخالف لمذهب
غيره وانما انساب المصنف مذهب اليه وغيره على ما نقلناه لك وبعض المتأخرين هنا بحث شريف
وهو انه كيف تكون جلس الدار وسير سير شديد وسير الليل مجازا وليس لنا مسير ومجلوس ينزل
الدار او السير الشديد منزلة ويلحق به واما الافعال المتعدية فينبغي ان يفصل ويقال ضرب الدار
ان قصده كونه مضروبة فمجاز وان قصد كونه مضروبا فيها حقيقة وكذا الحال
في ضرب ضرب شديد وضرب التأديب هذا ونحن نقول كون اسناد الفعل المبني
للمفعول الى غير المفعول به مجازا مبني على ان وضع ذلك الفعل لافادة ايقاعه على ما اسند
اليه فبيد اذا صح جلس الدار فتشبيه تعلق الظرفية بتعلق المفعول به ووضع مقامه
وابرازه في صورته تنبيه على قوته فان اقوى تعلقات الفعل بعد التعلق بالفاعل تعلقه
بالمفعول به ولا يجب ان يكون هناك مفعول به محقق بل يكفي توهمه وتخيله كما تقول
اقدمني بلدك حق لي عليك لتوهم مقدم وتخيله مع انه لا مقدم هناك ولا متحقق الاقدم
للحق الا انك صورت الحق في صورة المقدم الموهوم مبالغة في سببته وسيأتي مزيد تحقيقه
فضرب الدار لا معنى له الا جعله مضروبا ولا يتأتى فيه تفصيل نعم بشكل الامر في ضرب
في الدار وضرب التأديب فانه لا يظهر جعل الدار مضروبة مع وجود في بل يتعين جعلها
مضروبا فيها ولا يظهر جعل التأديب الامضروبا به فلا تجوز فيهما بل ماحققان
هذا اذا جعل نحو في الدار ظرفا ونحو التأديب مفعولا له كما هو مذهب الشيخ ابن الحاجب
اما لو جعل مفعولا به بواسطة حرف الجر كما هو المشهور المتفق عليه الجمهور فلا اشكال
لكن تمثيل المصنف للمكان بقوله نهر جار والسبب بقوله بنى الامير المدينة ويرشد الى انه
لم يجعل النهر والامير مفعولا به بواسطة لا يصح ان يكون النهر مفعولا به الا يذكر
في لانه ليس مكانا مفعولا به ولا يصح ان يكون الامير مفعولا له الا يذكر الامام فلو كان المفعول
فيه وله بواسطة عنده مفعولا به لما مثل بهما للمكان والسبب المقابلين للمفعول به ثم اشار
الى امثلة اقسام المجاز بل شواهد على ترتيب ذكرها مما هو مستفيض دأب على السنة
المبلغاء فقال (كقولهم عيشة راضية) هذا مثال اسناد ما بني للفاعل الى المفعول به
(وسيل مفعول) مثال عكسه اذا المفعول اسم المفعول من افعمت الاناء ملاته وقد اسند الى
الفاعل (وشعر شاعر) مثال اسناد المبني للفاعل الى المصدر وانما صح التمثيل به مع ان الشعر
اطلق هنا على المؤلف لاعلى تأليف الشعر حتى يكون مصدرا والظاهر انه من قبيل عيشة
راضية لانه جعل اطلاق الشعر في مقام المبالغة يجعل المؤلف عين المصدر فوصفه بالشاعر
فرع وصف المصدرية ومن قبيله والا فلا يحسن وصفه بما لا يوصف به المصدر في دعوى
كونه عين المصدر اذ جعله من قبيل اطلاق الموصوف لامن وصف ما اطلق عليه ولا
من اطلاق الشعر على مسماه كما في قولك شعر فلان لانه انشأ بمقام المبالغة وجعله المرزوق
من قبيل داهية دهياء ولباليل اي ما اعتاده العرب من اخذ شيء من لفظ شيء ووصفه
بها تنبيه على كماله وبلوغه الغاية (ونهاية صائم) مثال لاسناد المبني للفاعل الى الزمان
(ونهر جار) مثال لاسناد المبني للفاعل الى المكان (وبنى الامير المدينة) مثال لاسناد المبني

للفعل الى السبب واكتفى ببعض الامثلة لانه لم يأت له ما هو دأر على السنتهم للباقي فتركه على المقايضة قال الشارح المحقق واعلم ان هذا المجاز قديدل عليه صريحاً كما هو وقد يكون كناية كما ذكر وافي قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم مخزونة بقرينة اضافة التسلية اليها هذا وفيما ذكره نظر لان سل الهموم حقيقة سل الهموم في الهموم او الهموم فجعل التعلق النظر في او السببي منزلاً منزلة التعلق الايقاعي ووقع التسلية على الهموم مبالغة في تعلته النظر في او السببي وليس في ذلك جعل الهموم مخزونة فكيف يكون الكلام كناية عن جعل الهموم مخزونة وطلب التسلية الذي هو المعنى الصريح مقصودة بالافادة (وقوله) في التعريف (تأول يخرج نحو ما من قول الجاهل) ما مر اثبت الربيع البقل ونحوه شفي الطبيب المر بضع وغيره من حقايق يطابق الاعتقاد دون الواقع زاد لفظ نحو لعدم اختصاص الاخراج بما مر ولم يقل يخرج ما من نحو قول الجاهل اذ لم يسبق نحو قول الجاهل بل قول الجاهل لان ذكر النحو فيه التمثيل لا التعميم فتأمل ولا تغفل وانما تعرض لبيان فائدة هذا القيد من قيود هذا التعريف وخص هذه الفائدة بالبيان مع ان له فائدة اخراج الكواذب مطابقاً وفائدة اخراج صادق يخالف الاعتقاد كقول المعتزلي الخفي خلق الله الافعال كلها لانه لما ادخل نحو قول الجاهل في تعريف الحقيقة يفيد عند المتكلم تبادر الى الوهم انه يجب ان يذكر في تعريف المجاز ايضاً ليخرج باضافة الغير الى ما هو له عند المتكلم عن تعريف المجاز فلما حمل قيد عند المتكلم لم يخرج وانما بين خروجه به واسناده له مع انه لا خفاء فيه لان الجاهل ليس بتأمل لما ان ظاهر كلام المفتاح بل صريحه يدل على انه لو لم يكن في التعريف قيد عند المتكلم لم يخرج ويبطل به طرد التعريف وجعل الشارح المحقق وجه التعرض التعريض بالمفتاح وما ذكرناه لك انفع فان قلت لو كان المراد ما ذكرته لينبغي ان يتعرض ايضاً لخروج قول المعتزلي به لانه دخل في تعريف الحقيقة بقيد في الظاهر فيتبادر من ترك هذا القيد في تعريف المجاز انه لم يخرج عنه قلت التأول يدل دلالة ظاهرة على ان اسناد الكلام معه الى غير ما هو له في الظاهر بخلاف اقتضائه عدم كونه معتقداً له (ولهذا) اي لان مثل قول الجاهل خارج لقيد التأول عن حد المجاز (لم يحمل نحو قوله) اي الصلتان البعدى (اشاب الصغير وافي الكبير كراغدة ومر العشي على المجاز) اي اسناد الاشابة والافشاء الى كراغدة ومر العشي لكونهما ملاسين لما هو له عند المتكلم ولم يحمل معناه هذا الاسناد وقال الشارح معنى قوله لم يحمل على المجاز لم يحمل على اسنادهما فيه مجاز ولا ينبغي ان العبارة لا تساعده (ما لم يعلم او يظن) اي لا تنفاه احداً الامرين لا احداً لا تنفائين لان احداً لا تنفائين لا يكفي بل لا بد من كلا التنفائين وهو انما يستفاد من ترديد المنفي لان ترديد النفي بان يقال ما لم يعلم او لم يظن فاعادة لم فيه كما فعله الشارح في شرحه لا يصح فان قلت لا يكفي انتفاء العلم والظن بل لا بد من انتفاء التصديق مطلقاً اذ يكفي للعمل الحزم الغير الراسخ مطابقاً كان اولاً قلت اذ اقول بل الظن بالعلم يراد به ما عدا العلم نعم اوقال ما لم يعتقد لكان اوضح واخصر ولما جعلنا ما مصدرية غير ظرفية وما لم يعلم مفعولاً به بتقدير الام لقوله لم يحمل لوجود شرط حذفها خلاص الكلام عما يتجه على الشارح حيث جعل ما لم يعلم ظرفاً اي مادام لم يعلم من انه يفيد انه حل البيت بعد العلم بذلك على المجاز وهو خلاف الواقع وفيه ان ما يعني مادام يجعل الفعل مستقبلاً ولا يساعده المقام وقوله (ان قائله) لم يرد ظاهره مكان قول المفتاح (لم يعتقد ظاهره) لان العلم بعدم الاعتقاد لا يكفي في الحمل على المجاز لانه يجوز ان يعلم مع ذلك العلم انه

تخصيص هذه الفائدة : يعني على ما هو ظاهر كلمة من فان الظاهر انها للبيان ولجعلها ابتداءية اي ما مر مبتدأ من قول الجاهل مسأغ فافاد ابتداء ما مر احتراز عن قول المؤمن وافاد بترك بيان الانتهاء ان المراد وجميع الامثلة سوى قول المؤمن تأمل تعجب من حسن الانتقال وآمن

سجد

انما امر بالتأمل ليضمحل احتمال عطف النحو على مدخول كاف المثال سجد

يُخفى اعتقاده وقوله لم يحمل على المجاز يحمل الحمل على الحقيقة والتوقف في الحمل
قال الشارح المحقق حين خفي التأويل يحمل على الحقيقة لأنه اسناد الى ماهوله عند المتكلم
في الظاهر وقال السيد السند منشأ هذا الحكم التسوية بين الحقيقة العقلية والحقيقة اللغوية فكما
ان اللفظ ظاهر في المعنى الموضوع له اذا خلا عما يصرفه عنه فهو ظاهر في الاسناد الى ماهوله
اذا خلا عن التأويل والمبنى فاسد اذا الظاهر من المتكلم العاقل ان لا يعتقد الخطأ وفيه
نظر لان الاسناد الى ماهوله عند المتكلم في الظاهر معناه نظرا الى ظاهر البيان لا الى
ظاهر حال المتكلم ولذا فسر بيان لا ينصب قرينة على خلافه هذا وفي قوله ولهذا لم يحمل
الحج نظر لجواز ان يكون عدم الحمل اظهروا صدق تعريف الحقيقة عليه لا لكونه خارجا
عن تعريف المجاز بقيد التأويل (كما استدلل) متعلق بعدم الحمل اى ولان التأويل يخرج الكلام
عن المجاز لتحقيق عدم حمل قول الشاعر على المجاز لعدم ظهور التأويل كاستدلال في شعر
ابن النجم على مجازية اسناد فيه اذ لو لا اشتراط التأويل لم يستدل على مجازية بشئ بل يكتفى
بان المسند اليه فيه ليس ماهوله والشارح جعله متعلقا بمحذوف وجعل تقدير الكلام مالم
يعلم او يظن ولم يستدل بشئ على انه لم يرد ظاهره كما استدلل ولا يخفى انه مع انه تكلف لاحاجة
اليه يوجب ان يتوقف الحمل على المجاز على الاستدلال مع انه كثيرا ما يحمل على المجاز
لظهور استحالة قيام المسند بالمسند اليه عقلا (على ان اسناد مير) الى حذب الليالي
(في قول ابن النجم) قد اصبحت اى صارت ام الخيار تدعى على ذنبك بالرفع وان يحوج
الى حذف مفعول لم اصنع بخلاف النصب فانه حينئذ يكون مفعوله ليفيد عموم النفي ولان الكل
المضاف الى الضمير لا يكون الا تأكيدا او معمولا للعامل المعنوي من ان رات اى ترمى
بالذنوب نهيمة من اجل ان كبرت وارتفى الهرم الشديد اذا تسوان يفيض الشيب ويطلب
كالمشاب الحبيب رأس كراس الاصلع في القاموس الصلح الخسار مقدم الرأس لتقصان
مادة الشعر في تلك البقعة وقصورها عنها واستيلاء الجفاف عليها ولطمان الدماغ عما
يماسه من الجحف فلا يسقيه سقية اياه وهو ملاق صلح كفرج وهو اصلع وهى صلعاء (مير)
عنه قترعا عن قترع) جملة مفسرة لرؤية رأسه كراس الاصلع مينة لوجه الشبه وعن
الثانية بمعنى بعد والقترع جمع قترعة وهو الشعر المتجمع حول الرأس والمعنى مير وسلب عن
الرأس قترعا بعد قترع فصار شعر نواحي رأسه قترعات منفصلة بعضها عن بعض
(حذب الليالي) اى مضى اكثر لعمر من قولهم حذب الشهر مضت طامته وعبر عن ايام
العمر بالليالي تنبيه على شدتها وقيل لان العرب تورخ الزمان بالليالي لان غرة الشهور
من ابتداء رؤية الهلال ومنها ابتداء السنة وما ذكرنا ابلغ وانسب وتفسير حذب الليالي
بمضيها بتجريد الجذب عن بعض معناه كافي الشرح مستغن عنه بما ذكرنا (ابطى او اسرعى)
اشارة الى شدة الليالي بحيث يقال في حقها ابطى او اسرعى لامبالاة بك اذ لا تفاوت
بين سرعتك وبطؤك وهو حال عن الليالي بتقدير القول او اشارة الى اختلافها في العسر
والسهولة ورداء العيش فيها وطيبه فبعضها مما يقال له ابطى وبعضها مما يقال له
اسرعى واختلاف العيش اكثر تأثرا واجبا للهرم وضعف البدن من دوام العسرة
ولا يخفى ان وصف الليالي بالاختلاف لا يستفاد مع تفسير ابطى او اسرعى بالتسوية بين
حالاتها فوصفها بالاختلاف مع هذا التفسير كما فعله الشارح محل نظر (مجاز) خبران (بقوله)
متعلق باستدلل (عقبيه) اى عقيب قوله مير عنه قترعا عن قترع (اقناه) اى جعله فانيا اى

معدوماً منزلة الفاني لا شرافه على الفناء أو فانيا بمعنى هـرما فان في يحيى بمعنى
 اتنى وهرم والضمير للشعر اولا بنى العجم (قبل الله الشمس اطلعى) اى ارادته طلوع الشمس
 حتى اذا دارك افق فارجى والمعنى افناه ارادة الله جذب الليالى لان جذب الليالى
 بطلوع الشمس والر جوع ووجه الاستدلال انه يدل على انه موجد وسيأتى ان الصدور
 عن الموجد من القرائن فاستاد مبر الى الليالى المجذوبة لانه زمان اوسبب (واقسامه) اى
 المحاز العقلى كما يقتضيه بيان الايضاح والمفتاح وظاهر الكلام (اربعة) لكن لا اختصاص
 لها بالمجاز فالحقيقة متروكة للمقايسة لقلة الاهتمام بحالها ولك ان تفسر الضمير بكل واحد
 من الحقيقة والمجاز وتجعل الامثلة لكل منهما باختلاف حالهما من الصدور من المؤمن
 والجاهل لكنه تكلف بأياه عود ضمير وهو فى القرآن كثير الى المجاز مع انه يؤيده انه لم يقل نحو
 قول المؤمن كما قال سابقا نحو قول الجاهل وانحصار الاقسام فى الاربعة ظاهراً على مذهب
 المصنف ولا بشكل بالطرف الجملة وان عرف الحقيقة والمجاز بالكلمة لان طرفى الحقيقة
 والمجاز لا يكونان جملة عنده لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلاً او مافى معناه نعم بشكل
 على مذهب السكاكى حيث جعل الحقيقة والمجاز مطلق الكلام فانه يجوز على مذهبه
 كون المسند جملة كذا ذكره الشارح وفيه انه بشكل على مذهب المصنف بقولك سرى
 ليلى وقد اردت هذه اللفظة حين سمعتها فان من سرى من تلفظ بها وليلى اذا اريد بها
 نفسها الست بحقيقة والمجاز لان اللفظ اذا قصد نفسه وان قبل بوضعه لنفسه لا يوصف
 بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالاشراك صرح به الشارح فى شرح الكشاف ويقولنا قيل جاء
 ابن زيد فانه حقيقة وطرفها جملة وبشكل الحصر مطلقاً لجواز كون الطرف كائناً ما
 بين هذه الاقسام ليتضح الفرق بين هذا المذهب وما سياتى من مذهب رد المجاز الى العقل
 الى الاستمارة بالكناية لان طرفه حيث لا يكونان الامجازيين ان جعل التخيل مجازاً او مجازاً
 وحقيقة ان جعل التخيل حقيقة وهذا يوجب تخصيص البيان بالمجاز وقال الشارح فائدة
 البيان التنبيه على ان الاستناد المجازى لا يخرج الطرف عما هو عليه وازالها عسى ان
 يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجازى كلام واحد وان كانا مختلفين اقول بل لازالة
 استبعاد تحقق المجاز العقلى لان ما ذكره من الاستبعاد يوجب هذا الاستبعاد لان المجاز
 العقلى لا يخلو عنه لان طرفه (اما حقيقتان) اى كلمتان مستعملتان فيما وضعته فى اصطلاح
 الخطاب (نحو انبت الربيع البقل) البقل ما نبت فى بزره لا فى اصل ثابت كذا فى القاموس والربيع
 ربيعان ربيع الكلاء وربع الثمار فالمراد بالربيع ربيع الكلاء فكونه حقيقة ليس بواضح
 ومن جهة اخرى وهوان انبت البقل من بعض اجزاء الربيع لامن جميعه (او مجازان)
 اى كلمتان مستعملتان فى غير ما وضعته فى اصطلاح الخطاب لعلاقة بينهما مع قرينة
 مانعة عن ارادة ما وضعته (نحو احبى الارض) اى جعلها نافعة فان ما ينفع كالحى وما
 لا ينفع كالبيت وحقيقة اعطاها الحياة وهى صفة تقتضى الحس والحركة وتفتقر الى الروح
 والبدن (شباب الزمان) اى الازمنة الشابة على ان الشباب جمع شاب على ما فى القاموس
 وهو اعذب من جعله مصدراً والمراد به ازمته قوتها المؤثرة الموهومة فى الغاية والشاب
 حقيقة حيوان حرارته الغريزية مشبوبة مشتعلة اى فى كمال القوة (او مختلفان) انبت البقل
 شباب الزمان واحبى الارض الربيع) وباعتبار الهيئة الدالة على المجاز ايضا قسمان
 لانها اما حقيقة نحو انبت الربيع البقل واما مجاز نحو انبت الربيع البقل بمعنى الحبر ولو اعتبرت
 مع الطرفين يحصل باعتبارها اقسام كثيرة فعليك باستخراجها ولا يخفى ان الاستبعاد

افنى نسخة

اذ لا يخفى ان من قال انبت الربيع
 البقل لم يرد بالبقل ما نبت فى بزره
 من غير اوراق الاشجار ولم يرد
 مطلق الربيع بل بعضه

في اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في الاستناد باعتبار نفسه وما يدل عليه أكثر من الاجتماع باعتبار الطرفين (وهو) أي المجاز العقلي (في القرآن كثير) فيه رد على من انكرو وقوعه في القرآن عقلياً كان اولغويا فلقيام الاستناد بالطرف قدمه اولان في تأخيرها التباساً بأنه من جهة ما بعده أي في القرآن هذه الجمل وبناء الانكار على ما هو اوهن من بيت العنكبوت حيث قالوا الوقع المجاز في القرآن لصح اطلاق التجوز عليه تعالى وهو مع كونه ممنوعاً منقوض بأنه او وقع مركب في القرآن لصح اطلاق المركب عليه تعالى وتوضيح دعوى الكثرة ذكر عدة آيات على سبيل التعداد ولم يقل نحو واذا نلت لانه لو اعاد الخوف في كل آية لزم تمثيل الكثرة بآية واحدة ولو لم يعد لا وهم في باقي الآيات ان العاطف محكي كما في الآية الاولى قال الشارح المحقق لم يقل نحو ايها الما لا اقتباس وان المعنى (واذا نلت عليهم آياته زادتهم ايماناً) وتعدديها بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيراً والمقصود ان اسناد زادت الى ضمير الآيات مجاز لانها فعل الله والآيات سبب لها وللبحث عن الايمان هل يزداد لا وهل الآية مؤولة او على ظاهرها وما تأويله مقام آخر نعم يتجه على ايها الاقتباس ان زيادة الايمان كيف يتصور في شان منكري وقوعه في القرآن ولا بد في الزيادة من سبق الثبوت ودفعه بان تلاوة آية توجب الايمان وتلاوة الآيات تزيد ومن لم يتفطن ادعى ان الزيادة ربما تستعمل فيما لم يسبقه الثبوت وما هو عن مثله بعيد فان قلت لم يجعله اقتباساً بل جعله شاهداً وايها الما لا اقتباس قلت لانه صرح به في الايضاح حيث قال كقوله تعالى واذا نلت بقي ان ما عدا من المحسنات البديعية هو الاقتباس لايها الما (يذبح) اي فرعون (ابناء لهم) اي ابناء بني اسرائيل فيه اسناد الذي الذي هو فعل الجيش الى السبب الامر له (يتزعج) اي ابليس (عنهما) آدم وحواء لباسهما اسند فعل الله الى ابليس لانه صار سبباً له بوسوسته وحمله على اكل الشجرة (كيف تتقون يوماً يجعل الولدان شيباً) جمع اشيب جعل ظرف الجعل جاعلاً والجمع هو الله تعالى وجعل الولدان فيه شيئاً كناية عن طوله او كثرة اهواله وشدة امره فان الشدة من موجبات سرعة اشيب (واخرجت الارض اثقالها) جمع ثقل وهو متاع البيت يريد به دفائنها وخراجتها نسب فعل الله الى مكانه كذا في الشرح والاظهارة اسناد الى المفعول به لان الاخراج من الارض لافي الارض وكذا جعل الاخراج فعل الله بجمعهم نزاع لباس آدم عليه السلام وحواء فعلة تعالى خفي لاحتمال ان يكون الفاعل فيهما الملائكة ولا بد لتعيين الفاعل من السمع وهو (غير مختص بالخبر) أي المجاز العقلي غير مختص بالخبر كما يتوهم من بعض اساميهم وفيه انه كما يوهم الاختصاص بالخبر يوهم الاختصاص بالثبوت فدفع الوهم قاصر او كما يتوهم من ذكره في بحث اسناد الخبري ولك ان تريد ان كثرة الوقوع في القرآن غير مختص بالخبر بل يجري في الانشاء (نحو ياها مان ابن لي صرحاً) اي قصر اسناد البناء الذي هو فعل البناء الى ضمير هاما الذي هو امر بالبناء (ولا بدله) أي للمجاز العقلي (من قرينة) صارفة عن ارادة ظاهرة لانه اشترط فيه التأول وهو معنى نصب القرينة على عدم ارادة الظاهر وانما تعرض له مع استفادته من قيد التأول لفصلها فهو بمنزلة البيان للتأول فينبغي ان يذكر متصلاً بما يتعاقب به ولا يفصل بينه وبين ما يتعاقب به ببيان الاقسام وحديث كثرة الوقوع في القرآن وعدم الاختصاص بالخبر ولا يشترط قرينة معينة لما هو الحقيقة ولهذا اختلف في انه هل يلزم له حقيقة اولاً وجوز كون معرفتها خفية واذا لم يظهر قرينة صارفة فان كان الظاهر صادقا يحمل عليه وان كان كاذباً فالشارح يحمل عليه والسيد يتوقف وقد عرفت ما هو الحق (لغظية) كما مر في قول ابي النجم ولا يخفى ان قوله افناه قيل الله بصرف قوله مير عنه فتزاعن فتزاعن عن ظاهره لانه لا تدعى انه كان موحداً حقاً بله قوله صدوره عن الموحد له

اذ لا بد في صحة الاطلاق من
الاذن الشرعي عند الاشاعة
ومن افادة التعظيم عند جماعة
ومن عدم ايها الما النقص عند
الكل

هذا الوجه صرح به المفتاح

يقتضى ان يقيد الصدور عن الموحّد بما اذا لم يعلم من لفظ يقارن بالكلام (او معنوية)
 جواز اجتماع انقريتين لا يتنافى الثاني (كاستحالة قيام المسند بالذکور) اي بالمسند اليه المذکور
 لفظا او تقديرًا (عقلا) يعني كاحالة العقل قيام المسند بالذکور تعقلا بمميز عن نسبة الاستحالة
 الى القيام باعتبار انه فاعل الاحالة كما قالوا في امتلاء الاناء ماء والمراد احالة العقل على
 سبيل الاستقلال من غير ان يحتاج الى الاستعانة بنظر او غيره يعني استحالة جليلة البراهة
 (كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة) اي احالة العادة ذلك نحو (هزم الأمير الجند)
 والاولى كاستحالة نسبة المسند الى المذکور ليتناول نسبة الفعل المجهول (وصدوره)
 عطف على الاستحالة اي صدور المجاز وارجاعه الى الكلام ليقطع سلك الضمائر عن الانتظام
 فلا يقع فيه وان اوقع الشارح فيه عبارة الايضاح في هذا المقام (عن الموحّد)
 لا بد من تقييده بغير الخفي حاله والاشمل المستغنى عن التقييد كصدوره عن لا يرضى به في (مثل
 اشاب الصغير) متعلق بالطرف فانه اذا صدر عن الموحّد يحكم العقل بانه مجاز لا من كل
 عاقل اذ كل عقل لا يأبى عنه بل كثير من العقول القاصرة يحكم به (ومعرفة حقيقته) الاولى
 ترك المعرفة اذا المعهود المعارف وصف المعلوم بالظهور والخفاء لا العلم والمراد ان حقيقته
 (اما ظاهرة) والمراد الحكيم على الفرد المقدر للحقيقة سواء كان متحققا او لا فلا يحتاج
 الى تأويله بان معرفة مسند اليه لو اسند اليه لكان الاسناد حقيقة اما ظاهرة كافي الشرح
 وان وجه بانه انما اوله لما ذكره من انه لا يلزم ان يكون للعجز حقيقة بل الواجب ان يكون
 له مسند اليه لو اسند اليه كان الاسناد حقيقة اما الاسناد فيجوز ان لا يتحقق اصلا
 وكيف لا يجوز ان يكون الفعل مستقبلا ويسند الى فاعل لا يوجد اصلا فالجواز الذي
 اصله هذا الاسناد ليس لمسند فاعل محقق بل مقدر وفي هذا الكلام التنبيه على انه يكفي
 في المجاز القرينة الصارفة ولا تجب القرينة الموضحة لحقيقة الاسناد بل رب مجاز حقيقته
 خفية لا يظهر حتى انكر الشيخ وجوب الحقيقة للمجاز ورد على الشيخ انكاره لان الفعل
 يستحيل بدون المسند اليه غايته انه قد يكون خفيا ويعتبره النظر الصحيح لله تعالى واليه
 اشار بقوله (واما خفية كافي قولك سررتي رؤيتك اي سررتي الله عند رؤيتك) وتبع في
 هذا الرد الامام الرازي كما تبعه صاحب المضاح الا انه قال يجب ان يجعل المسند اليه
 ما ترضى به يريد انه لو كان المتكلم من يجعل خالق الافعال الله تعالى فاجعل حقيقة الاسناد
 اليه تعالى وان كان من يجعل خالق افعال العباد انفسهم فاجعل الحقيقة ما يناسبه
 بل حقيقة ما قال ان الاسناد حقيقة لا يدور على الخلق بل عند الحكم بان الله خالق الافعال
 كلها ضرب زيد وضرب الله مجاز فحكم العقل فما ترضى ان يكون عند تكلمه فاعلا حقيقة
 فاعتبر الحقيقة الاسناد اليه والحق مع الشيخ لانه يريد انه لا يجب في المجاز العقلي قصد
 حقيقة ولا يجب ان يلاحظ لافعال فاعلا حقيقة بل محققا لك في اقدمي بلدك حق لا تقصد
 اقداما محققا ولا تعدل من فاعله المحقق الى السبب الذي هو الحق بل تريد افادة القدوم
 للحق فتبالغ في سببته الحق له حتى كأنه فاعل فيتوهم اقداما ومقدما وتضع الحق موضع
 المقدم الموهوم مبالة في سببته فدار صدق هذا الكلام على وجود القدوم ولا يطلب منك
 وجود الاقدام الموهوم ولا يخفى ان الظاهر سررتي الله يسبب رؤيتك ليكون اسناد سررتي
 الى الرؤية اسنادا الى السبب واما جعله اسنادا الى الزمان فيحتاج الى تقدير اي سررتي زمان
 رؤيتك عنه مندرجة ويمكن ان يوجه قوله عند رؤيتك بانه ليس للتنبيه على ان الاسناد الى
 الوقت بل للتنبيه على ان السببية عادية ماله وجود الفعل في هذا الوقت (وقوله) اي ابي نواس

على مافي الايضاح وهو ابن هانيء الشاعر المشهور على مافي القاموس قال الشارح هو قول ابن المعتز فن قال لا يناسق بين قوليهما لجواز ان تكون له كنيان لم يأت بشئ يرتبنا صفحتي قريفة فوق سناهما القمرا (يزيدك وجهه حسنا اذا ما ردتته نظرا اى يزيدك الله حسنا في وجهه) جعل وجهه مائة تنال منه الوان نعم الحسن اللذيذة يزيد الله كلما نظرت في هذه المائدة لونا من النعمة تلتذ به وما يقال المفعول الثاني في يزيد بحيث ان يصح اضافته الى الاول كما في زاد مرصا اى زاد مرضه وههنا لا يصح اذ لا يصح يزيد الله حسنا في وجهه فلا بد من جعل يزيد بمعنى يظهر اى يظهر لك الله حسنا في وجهه قد اندفع بما ذكرناه اذ يزيد الله حسنا في وجهه بمنزلة يزيد الله نعمتك في مائدة وجهه فهذه الملاحظة يحسن اضافة الحسن الى المخاطب على ان جعل يزيد بمعنى يظهر فاسد لانه ليس متعديا الى مفعولين وقد صرح بترجيح وجهه في اول البيت وأشار اشارة لطيفة في آخره الى الترتيب فان القمرا اذا زدت النظر فيه ترى فيه اشياء غير مستحسنة كالخدش وفيه مع ذلك اشارة الى انه على خلاف الاشياء فان الاشياء اذا تكررت فتر الرغبة فيه ونقص حسنها بل ربما يكره اعلم ان عندى نظم المجاز العقلى في سلك الكناية بان تجعل اثبت الربيع لاثبات الانبات للربيع وجعل الربيع فاعلا لينقل منه الى المبالغة في ظرفية الربيع للانبات ودعوى كمال مدخلية فيه وكذا تريد بقوله بنى الامير اثبات البناء للامير لينقل منه الى كثرة مدخلية في البناء حتى كأنه الفاعل فان قلت كيف يصح منك اثبات الانبات للربيع ولا اثبات له فالحق ان يجعل مجازا مرسل لا امتناع ارادة المنى الحقيقي قلت صح انباته له عند الوهم فكأنه قيل اثبت الربيع في وهمي وكونه مبنيا في الوهم يلزمه كثرة المدخلية في الانبات (وانكره السكاكى) اى انكر المجاز العقلى وقال ليس في كلام العرب مجاز عقلى ولا خفاء في ان ما ذكره ليس الاحتمال امثلة المجاز العقلى للاستعارة بالكناية وبذلك لا يتم نفيه حتى لو تم في الاستعارة بالكناية ايضا في تلك الامثلة باحتمال المجاز العقلى فيكون كل منهما منكرا في تلك الامثلة ونحوها ويكون الثابت احدا الامر ين والداعى له اليه انه تفاسل الانتشار ويجعل اعتبارات البلاء اقرب الى الضبط وعروض بان هذا الاعتبار يوجب تشبيه الربيع بالقادر المختار وادعى انه عينه وهو ركك جدا بخلاف المجاز العقلى فان فيه تشبيه ملا بسة الربيع بالانبات بملا بسة الفاعل الحقيقي وبان جعل الامير في هزم الامير الجند من عداد الجيش وبمنزلة امر مستبعد جدا ويمكن رفعه بان تشبيه الربيع بالفاعل الحقيقي والمبالغة فيه ركك لو اعتبر التشبيه بخصوصه اما التشبيه بالفاعل ملحوظا بعنوان الفاعل فلا وكذا الاستبعاد في جعل الامير بمنزلة الفاعل الحقيقي للهزم انما الاستبعاد في جعله بمنزلة الجند ملحوظا بصفة الجندية (ذاهبا الى ان مامر ونحوه استعارة بالكناية) ذكر لفظ ذاهبا قوله تعالى اين تذهبون واختار مامر ونحوه على انه بالضميم اراجع الى المحاز العقلى احضارا لما مر بخصوصه لان فيه ما يستبعد رده الى الاستعارة بالكناية كما عرفت في اثبت الربيع البقل وهزم الامير الجند وكفى احيى الارض شباب الزمان اذ يلزم الاستعارة من المستعير ولما تكن الاستعارة بالكناية معلومة اشارة الى بيانه بقوله (بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي) واعلم اشارة بقوله الفاعل الحقيقي دون الله تعالى الى ما ذكرنا من دفع الركامة (بقريئة نسبة الانبات اليه) فان الاستعارة بالكناية عنده ذكر المشبه واردة المشبه به بقريئة استعارة ما هو بخاصة من خواص المشبه به بصورة وهمية توهمت في المشبه

شبهت تلك الخاصة وأثبتها للشبه في قوله بقرينة نسبة الانبات اليه نظر ويجب
 ان يتكلف ويحمل على ارادة بقرينة نسبة ما هو مشبه بالانبات اليه ورعاية ان السكاكي وان
 اشهر منه ان قرينة الاستعارة بالكناية عنده اثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة
 الخيلية الا انه ذكر في بحث جعل المجاز العقلي استعارة بالكناية ان قرينتها قد تكون امرا
 محققا كما في ابنت الربيع فهذا الكلام مستغن عن التأويل نعم في قوله (وعلى هذا القياس غيره)
 نظر لانه لا يمكن قياس القرينة في اكثر الامثلة عليه ونحن على ان ما ذكره ليس نصافي ان الانبات
 محمول على معناه الحقيقي وليس مستعارا لامر وهمي وتنبع ما اشهر منه وستطلع على معنى
 كلامه في ابنت الربيع في فن البيان في مقامه ان شاء الله تعالى (وفيه نظر) اي في
 جعل كل تركيب يشتمل على المجاز العقلي مشتملا على استعارة بالكناية نظرا لانه باطل لاستلزامه
 امورا باطلة وبطلان اللوازم مستلزم لبطلان الملزومات ولانه تنقض هذه الدعوى بكل
 تركيب مشتمل على المشبه والمشبه فانه لا يصح اخراجه عن كونه مجازا عقليا بجماله ^م يشتمل
 على الاستعارة بالكناية لان فيه ما يمنع عن ذلك الجعل فاشار الى الدليل الاول بقوله
 (لانه يستلزم) الخ والى الثاني بقوله ولانه تنقض الخ ولا يخفى ان الانقراض لا يخص
 بنحو نهاره صائم بل كل مثال ذكره في الدليل الاول تنقض به الدعوى لانه لا يصح
 اخراجه عن الاشتمال على المجاز العقلي بذلك الجعل لوجود المانع كما لا يخفى ان استلزم
 الجعل المذكور الباطل لا يخص بنحو نهاره صائم على وجه ذكره بل يجري
 فيه باعتبار اشتماله على طرفي التشبيه فكل من التخصيصين بلا تخصيص ثم استلزام
 (ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها) ليس مقابلا لعدم صحة
 الاضافة واخويه كما هو منه ظاهر العبارة بل هو بليغ معتبر في الجميع اذ يستلزم ان يكون
 المراد بالنهار فلا تافسه وان يكون المراد بضمير هاما ان الملقب بالربيع هو الله تعالى ومدار
 الفساد عليه وانما المقابل له اعدم صحة ان يكون العيشة طرفا لصاحبها فالاولى ان يقال
 يستلزم ان لا يصح جعل العيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية طرفا لصاحبها والاولى
 بنحو عيشة عيشة لئلا يوهم ان ترك التحويه وايراده في اخويه بناء على انفراده بخلاف اخويه
 فانه فاسد لان قوله تعالى خلق من ماء دافق في سلكه كما صرح به في الايضاح قال الشارح
 لانه لا معنى بقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه ورد بورود خلقكم من نفس واحدة
 ويدفعه ان مراده انه لا معنى له في مقام بيان الخلق من الماء كما يشعر به نظم القرآن ونقول لانه
 لا معنى حينئذ لوصف الماء بانه يخرج من بين الصلب والترائب وقوله (لمساأني) الاولى بعينه
 ان يذكر بعد قوله بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الانبات اليه ويتجه
 انه لم لا يجوز ان يكون هو في عيشة راضية من قبيل لهم فيها دار الخلد فتأمل (وان لا يصح
 الاضافة في نحو نهاره صائم) مما اضيف فيد المنسوب اليه الذي غير ما هو له الى ما هو له
 (لبطلان اضافة الشيء الى نفسه) اذ لا اعتداد بمن جوزها وجعلها في عداد الاضافة
 اللفظية اقول من جملة اللوازم الباطلة ان لا يصح نحو نهاره صائم اذ لا معنى لنسبة
 الشيء الى نفسه وما يقال ان المجاز العقلي اسناد اسم الفاعل الى فاعله لانه نسبة الى المبتدأ
 والموصوف فلا يحتاج السكاكي الى جعل الضمير انهار استعارة بالكناية ولا الى جعل
 العيشة بل يكفي جعل الضمير استعارة بالكناية فيما لا يعتد به لانه مبني على عدم التفرقة
 بين مذهب السكاكي ومذهب غيره في المجاز العقلي نجه عليه انه لو جعل الضمير بمعنى الصاحب
 والعيشة ونهاره بحالهما بخلاف الصفة المشتقة عن ضمير الموصوف والخبر المشتق

في نسخة المؤلف بخطه ابطالان
 الملزوم

بان نسخة

عن ضمير المتبداً على ان ضمير انساب لا يعقل فيه الاستعارة لانه تابع المرجع لاحالة وهو حقيقة فيما قصد بمرجه مجازاً كان المرجع او حقيقة وبهذا علم ان رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية اما يجعل ظرف المجاز العقلي كناية كافية اثبت الربيع البقل لها او يجعل مرجع الظرف استعارة بالكناية كما في راضية (وان لا يكون الامر بالبناء لها مان) مع ان التداء له بلا شبهة في قوله تعالى ياها مان ابنى صرحاً وفيه ان الامر بالبناء ليس لها مان بل الامر بالامر بالبناء لانه قصد بهذا الكلام ان يأمرها مان العلة بالبناء فينبغي ان يقال وان لا يكون الامر لها مان ولك ان تقول المراد ان لا يكون امر العلة بالبناء لها مان لان فرعون هو الامر لهم بنفسه في هذا الكلام لا مفوضا الامر اليه فتبصر ان كان لك حدة النظر فان هذه الإشارة ليست اضعف البصر (وان يتوقف نحو اثبت الربيع البقل على السمع) الاولى على الاذن لان المتبادر من السمع في هذا انفن السماع من البلغاء لامن السماع (واللوازم) الاربعة (كلها متفق) ظاهرة الانتفاء وكيف لا والكلام المعجز والكلام المستفيض بين البلغاء صحت اجلي من النهار ووجوب توجه الامر بعد التداء الى المنادى لا مدخل فيه لانكار ولكل احد في استعمال مثل اثبت الربيع البقل استقلال واختيار واجب عنه بان السكاكى يمنع كون احد من البلغاء على مذهب التوقيف فلذا لم يقفوه على الاذن واما العلماء فلم يمنعوا من استعماله مع قولهم بالتوقيف لانهم زعموا انهم قصدوا المجاز العقلي والافتداء بهم في معرفة وجوه تصرفات كلام البلغاء لانهم لم يمنعوا بالاحاطة بجميع تصرفات كلامهم فلا يبعد ان لا يفهموا بعض تصرفاتهم في الكلام وفيه انه لا خفاء في ان حسن المجاز العقلي مما لا ينكر فلا ينبغي نسبة التقصير الى العلماء في تحصيل مراد البلغاء وتجوزهم استعمال التراكيب المتنوعة شرعاً لاعتن تحقيق لباعث تقليل الانتشار وتقريب الفن الى الضبط فان ذلك الباعث ليس بمثابة تحسين العمل بمقتضاه مع تحطئة ارباب الدين والانتباه بل الجواب ان صحة اثبت الربيع انما يتوقف على السمع لو ارد بالربيع ذات الله تعالى ولو ارد الفاعل الحقيقى على الاجال فلا يتوقف على السمع وان كان ذلك الفاعل الجبمل هو الله تعالى كما يقال لا بد للممكن من شئ يوجد فلا يلزم من اطلاق الشئ هنا مع انه في الواقع ليس الا ذاته منع شرعى واجب عن هذه الاعتراضات بمنع الاستلزام لان مذهب السكاكى في الاستعارة بالكناية ليس ان المراد بالمشبه المشبه حتى يكون المراد بالربيع مثلاً هو الله تعالى بل المشبه بادعاء عفاة عين المشبه به والادعاء لا يوجب كونه عين المشبه به حتى يلزم شئ منها وينجده عليه انه حينئذ لم يصرا سند ما هو للمشبه به الى المشبه اسنادا الى ما هو له حتى يصح انكار المجاز العقلي لجمله من قبيل الاستعارة بالكناية ويدفع بان المسند الى الاستعارة بالكناية عنده ليس ما هو للمشبه به بل صورة وهمية شبيهة بالمسند فهو للمشبه حقيقة وحقة ان يسند اليه ويزيف هذا الدفع بان ما قيل ان قرينة الاستعارة بالكناية عنده استعارة تخيلية هي اللفظ المستعمل في الصورة الوهمية لا غير خطأ لانه صرح في بحث رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية ان قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون امراً وهمياً كما في اظفار النية ونطق الحال وقد تكون امراً محققاً كما في اثبت الربيع البقل وهزم الامر الجند وقد اخبرنا ان معنى كلامه هذا شئ اخر وستطلع عليه في شرحنا هذا اذ يأتي محله وبما ذكرنا ظهر ان مبنى الاعتراضات على ان مذهب السكاكى في الاستعارة بالكناية ان يراد المشبه به حقيقة وان المراد بما اسند الى المشبه به معناه الحقيقى في هذه الامثلة لا على مجرد ان المراد

المشبه به حقيقة حتى يكفي في دفعها الإشارة الى انه يراد به نفس المشبه بادعاء كونه مشبه به
كما ظنه الشارح وتبعه القوم وقد يقال مبنى الاعتراضات على ان السكاكى جعل الاستعارة
بالكناية من قبيل المجاز وذلك لا يتم بدون الاستعمال في المشبه به حقيقة وان صرح بخلافه
في تحقيق الاستعارة بالكناية وفيه انه لا ينع في دفع انكار المجاز العقلي لانه ان يبنى الرد
الى الاستعارة على ما يقتضيه ما ذكره في التحقيق لا على ما يقتضيه جعله من المجاز ويمكن ان يقال
في رد كلام السكاكى انه يلزم ان يكون المراد نفسه بعيشة في عشيرة راضية صاحبها وهو لا يصح
سواء كان صاحبها ادعائيا او حقيقيا لان مبنى الاستعارة على تناسي المغايرة ومبنى الضرفية
على دعواها وهما متاخران يتفرع عن البليغ وهكذا في نهارة صائم لان الاضافة تستدعي
المغايرة والاستعارة الاتحاد وليس لك ان تحمل كلام المصنف عليه لانه لا ياباه النظران
الاخيران (ولانه ينتقض بنحو نهارة صائم لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع
عن الحمل على الاستعارة كما عرجه في كتابه وجوابه ان هذا مبنى على انه جعل الاشتمال
على الطرفين مطلقا مانعا وليس كذلك لانه اراد به الاشتمال على الطرفين من حيث انهما
طرفان وكيف لا وقد جعل زرا زراؤه على القمر من قبيل الاستعارة وليس النهار روما
اضيف اليه طرفا التشبيه لان الاضافة لامية لتعيين المشبه المستعار لان المشبه بالشخص
نهار خاص لا مطلق النهار وانما يكونان طرفي التشبيه لو كانت الاضافة في معنى الحمل للبالغة
في التشبيه ولا يخفى ان طرفي التشبيه حقيقة فيما يكون متصفا بكونه طرفا فلا حاجة في دفع
الانتقاص الى تقييد منسافة الاشتمال على طرفي التشبيه للاستعارة بكونه على وجه يبنى
عن التشبيه كافي الشرح وربما يمنع اشتمال نهارة صائم على طرفي التشبيه بان المشبه به
للهار شخص صائم مطلقا والصمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائم وفيه انه حينئذ
لا يفيد الاخبار عنه بصائم ويشتمل الكلام على طرفي التشبيه وهو النهار وصائم ويمكن
دفعه بان المراد ان المشبه به شخص يتأتى منه الصوم ويصلح لان يصوم لله الحمد على الفراغ
من شرح الباب الاول من المعاني ونسأله التوفيق لشرح الباب الثاني ونفوض الامر
اليه وتتوكل عليه في سلوك مسلك الصواب في شرح (احوال المسند اليه) اى احوال بها
يطابق اللفظ مقتضى الحال على ان الاضافة عهدية وبعد لا بد من اخراج احوال
تعرض له بالقياس الى الاسناد او المسند او غير ذلك ككونه مسندا اليه لاسناد مؤيد
ومسندا اليه لاسناد مؤخر الى غير ذلك وقد اخرج الشارح باعتبار قيد الحيثية وفيه
ان احوال المسند اليه من حيث انه مسند اليه لا يجوز ان يوجد غير وقتما يوجد حال
يخص به ولا بعد ان يخرج بالعهدية المذكورة لان كون المسند اليه مسندا اليه لاسناد
مؤيد ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال تأكيد الاسناد وحال المسند اليه من توابعه
وانما ذكرنا هذا التحقيق هنا متابعة للشرح والافلا لا حق ذكره في بحث الاسناد الخبرى
فا حفظه وانتفع به فيما سبق والحق وقد ام احوال المسند اليه لان الذى الاصل في الكلام
تقديمه (اما حذفه) قدمه على سائر الاحوال لانه يبنى عن مزية المسند اليه على سائر
الاركان لانه يدل على انه لشدة الحاجة اليه كأنه اتى به ثم ترك وللهذا عبر عنه بالحذف وفي المسند
بالترك وبهذا ظهر ضعف نكتة ذكرها هنا الشارح لتقديمه حيث قال قدمه على سائر الاحوال
لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان به لتأخر وجود الحوادث عن عدمه
لان الحذف يبنى عن حدوث العدم على انه وجوب التقدم على الاتيان به انما يفيد التقدم

على سائر الاحوال لو تأخر سائر الاحوال عن الذكر (فلما احتراز عن العبث) وهو ذكره على ما اشتهر لان اللفظ يعلم بدون الذكر فالذكر عبث وذكره او القرينة على ما نقول لان فائدة القرينة معرفة اللفظ فاذا علم بالذكر لغت وصارت عبثا وانما قال (بناء على الظاهر) لانه الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا او كيف يكون القرينة عليه مع الذكر عبثا لان الركن الاعظم يستحق اهتماما يوجب تكثير ما يحصر به ولا يخفى ان هذا التفرير يخص بالمسند اليه ولو اريد جعل الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مشتركا بينه وبين غير المسند ايضا فبغني ان يقتصر على مما ذكره المصنف في احوال المسند بل مشتركا بينه وبين غير المسند ايضا فبغني ان يقتصر على ان ما هو مقصود بالا فادة كيف يكون ذكره مستندرا او كيف تكون تقوية الذكر بالقرينة مستدركة فان قصد الافادة ربما يوجب اهتماما واحتياطا يدفع العبث وبترك حديث كونه ركننا اعظم بل كونه ركننا ولا يذكر كذا ذكره ولم يجعل الحذف لوجود القرينة ولا احتراز او غيره لئلا يوهى ان وجود القرينة من المزايا التي تخص البلوغ بملا خطته لان العامي ايضا يحذف لوجود القرينة ووجود القرينة مصحح والمزايا هي المرجحات وقال الشارح لم يتعرض له اعتمادا على معرفته في النحو وما ذكرنا اوجه (او تخيل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ) كون الحرف موضوعا للمجزيات بوضع واحد يستعمل في واحد منها بخصوصه يمنع من عطف شيء على مدخوله لانه يستدعي ان يراد به في اللفظ واحد معنيان بالنظر الى كل مدخول معنى وهو بمنزلة ان يقال عسعس اليوم والليل ويراد اقبل اليوم وادبر الليل ولهذا اكاد احكم بان العطف على مدخول الحرف ليس بالابتدائه لا باعتبار الاستصحاب ومعنى تخيل العدول انه يخيل السامع انه افاد المسند اليه باقوى الدليلين وهو العقل لان الدلالة العقلية لا تختلف بخلاف الدلالة الوضعية وذلك التخيل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجه وانما قال تخيل العدول ذللا لعدول من اللفظ بل العقل يرشد الى اللفظ ويفهم من اللفظ ولان القرينة دلالتها عقلية بمعنى غير وضعية لا بمعنى انه لا يختلف عنه المدلول وقالوا كون دلالة العقل اقوى لتوقف دلالة اللفظ على دلالة العقل من غير عكس ووجه التخيل انه لا عدول فانه عند الذكر والحذف يتشارك العقل واللفظ في الدلالة وفيه بحث لان كون دلالة العقل اقوى بناء على ان دلالة اللفظ غير مستقلة بوجه ان لا يكون الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ فقط بل على دلالتها فكيف يكون تخيل العدول الى اقوى الدليلين بل تخيل العدول من جمع الدليلين الى واحد اقوى منهما وفي المفتاح تقيد التخيل كالا احتراز عن العبث بكونه بناء على الظاهر وتركه المصنف ونعم الترك لان التخيل يفيد ان فهم العدول بناء على ظاهر الامر لا مع التأمل في الحقيقة (كقوله قال كيف انت قلت عليل) مثال للداعين وانا اقول لم يقل ان ادليل لئلا يتبدل ما عبره اسائل عن ذاته بما عبر به عن نفسه لاستداده كونه معبرا بما جرى على لسانه (او اختبار تبه السامع) اي تبه بالقرينة ام لا وعجابه الشارح هل يتبه بالقرينة ام لا سهولان ام هذه لازمة للهرة فان قلت الحذف يقتضي صلاحية المقام وهو بان يكون المخاطب عارفا به لوجود القرينة فلا بد من اعتقاد المتكلم قبل الحذف انه يعرف المسند اليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف فكيف يكون الحذف للاختبار قلت يكفي للحذف ظن المتكلم انه يعرف المخاطب المسند اليه بالقرينة فليكن الاختبار لتحصيل اليقين على انه قال اختبار تبه السامع ويكفي في قابلية المقام كون المخاطب عارفا به لوجود القرائن واقول واظهر اعتقاده ان السامع يتبه او اظهر اعتقاده

دلالة في نسخة المؤلف بحطه

٤٤

ان له تنبيهها كما ملا او التنبيه على تنبيهه او مقدار تنبيهه (او مقدار تنبيهه) اي تنبيهه بالقرينة
الخفية ام لا وفي عبارة الشارح اهل (او ايهاهم صوته عن لسانك) تواضعا منك بايهاهم
انه من الظهارة بحيث يثبوت بلساني (او عكسه) اي ايهاهم صون لسانك عنه تحقير له بايهاهم
انه في الخبث والردالة بحيث يثبوت به لسانك ولك ان تبلغ في تحقيره بالحدف بايهاهم انه من الخبث
بحيث يثبوت به كل لسان وحيث الداعي ايهاهم صون اللسان عنه كافي المفتاح لا ايهاهم
صون لسانك عنه وليس لك ان تقصد بالحدف ايهاهم صوته عن كل لسان لان في ذلك
تحقير الكل لسان وليس امر الالسننة بيدك حتى تفعل به ما تشاء وانما لك تحقير
لسانك تواضعا منك فلذلك لم يطلق المفتاح فيه اللسان واختيار التخييل سابقا ولا ايهاهم
هنا ليس لكون احدهما مدركا خياليا والاخر وهما بل التخييل والايبهاهم مستعاران لافادة
الهمما ليسا محققين واختلاف الاستعارة للتفنن وقيل لان في الايهاهم زيادة تبعيد عن
التحقق فاخير التخييل سابقا اشأبة تحقق في العدول بخلاف الصون عن التلوث فانه
لا تحقق له اصلا قول او ايهاهم صوته عن سمك او ايهاهم صون سمك عنه (او تأتي) اي تبسر
(الانكار لدى الحاجة) الظرف يتعلق بالتأني او بالظرف اي لتأني يعني تأني الانكار انما
يدعو الى الحدف لدى الحاجة الى الانكار (او تعينه) اما لان المسند لا يصلح الاله اولانه
بلغ فيه من الكمال بحيث لا يلتفت الذهن الى غيره والتعنين قديدعو الى الحدف احترازا
عن العبث وقديدعو الى افادة التعنين والمراد هنا الثاني لكن الاظهر ان يقول اولافادة
التعنين ويفترق التعنين عن الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر في قولك خالق لما يشاء
اذ لا عبث في ذكر الله في الظاهر مع تعينه لان فوائد ذكره لا تخصي ولا ينفخي وجعل
ارتعنه توطئة لقوله (او ادعاء تعينه) مخالفة السوق ومباعدة الذوق وكذا جعله
تفصيلا لبعض ما يوجب الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر (او نحو ذلك) افرد الاشارة
لكونه اشارة الى احد الامور المستفادة من التردد وقد عرفت من نحو غير بعيد فلا نعيد
ومن نحو اتباع الاستعمال الوارد على وجوب الحدف سماحا كافي رمية من غير رام او شئنة
اعر فهما من احزم اوقياسا كافي الحمد لله الحميد بالرفع فانه لا يجوز هو الحميد كذا
قالوا وفيه بحث لان الحدف هنا الاحتراز عن مخالفة القياس او ضعف التأليف فهو
من متعلقات البلاغة التي مرجعها غير علم البلاغة ولا تتعلق به بمقتضى الحال الذي
من وظيفة المعاني ومنه الحدف لضيق المتام بسبب تضجر وشأمة او فوات فرصة او محافظة
على وزن او سجع او قافية فان قلت ايجاب السجع او القافية حذف المسند اليه خفي اذ القافية
حيث غيره وكذا اخر لفظ السجع وهو يحصل بجعل ذلك الغير قافية او آخر السجع بدون حذف
المسند اليه قلت اذ توقف النظم او حسن السجع على حذف المسند اليه او غيره ويكون الغير قافية
او آخر السجع بحذف المسند اليه للمحافظة على القافية او السجع قال الشارح المحقق وقد يكون
من حذف المسند اليه حذف الفاعل وحيث يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتر
هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحدف مثل قتل
الخارجي لعدم الاعتناء لسان قاتله وانما المقصود ان يقتل لؤم من من شره وفيه بحث لانه لا يجب
اسناد الفعل بل اسناد الفعل او اسم المفعول واو اريد بالفعل ما يعبر به بشكل بفاعل المصدر
فانه يحذف ولا يجب اسناد المصدر الى المفعول ولانه يحذف الفاعل في اضرب بن واضرب بن
واضربوا القوم واضربوا القوم وضربا القوم مما لا يخص ولا يجب الاسناد الى المفعول
ولان المحذوف هتاليس مجرد المسند اليه بل المسند والمسند اليه ويجب الداعي بحذف الجملة

اول من قال رمية من غير رام
الحكم بن عبيد بغوث المنظري
وكان من ارمى الناس وقد نذر
ليذبحن مهارة على الغيب فلم يمكنه
ذلك اباما حتى هم يقتل نفسه ثم
رمى ابنه مطعم فاصاب فعند ذلك
قاله الحكم بضرب في قلندا احسان
من شئ
الشئنة الخلق والطبيعة والشيء
وقيل النطفة يضرب في قرب
الشئد اول من قاله جد خاتم بن
عبد الله بن سعد الحشرج من
احزم الطسائي حين نشأ حاتم
ويقبل اخلاق جده احزم في الجود
كذا ذكره الحريري في المقامة
الرابعة والاربعين

لا يحذف المسند اليه بل لتبديل جملة بجملة والداعي ان لا غرض متعلقا بافادة صدور
الفعل بل الغرض افادة وقوع الفعل على المفعول ولانه ربما يحذف الفاعل ولا يجب
الاستناد الى المفعول وتجب القرينة والغرض الداعي نحو يهدي للتي هي اقوم اى الملة
التي هي اقوم حذف اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره ونحو جاء القرينة
بمعنى اهل القرينة (واما ذكره فلكونه) اى الذكر لا ذكر المسند اليه كما توهمه عبارة
المفتاح حيث قال اولان الاصل فى المسند اليه كونه مذكورا اذاصاله الذكر لا يخص شيئا
(الاصل) الذى لا يعدل عنه الا بسبب ولا مقتضى للحذف كذا فى الايضاح فان قلت
لا يتوقف اقتضاء كون الذكر الاصل للذكر على انتفاء مقتضى الحذف بل يكفى انتفاء
القرينة قلت كانه لم يرد بالمقتضى ما يزيد على الصحيح بل ما يندرج فيه الصحيح اذ بوجود
الصحيح يتم مقتضى ويثبت الاقتضاء وجعله اول نكتة والمفتاح اخر ذكره عن الكل وكان
المفتاح جعله نكتة متبذلة ولهذا قال السيد السند الذكر لكونه اصلا لا يوجب نكتة زائدة
على كونه اصلا والحذف لمخالفة الاصل يوجب نكتة باعثة عليه معتد بها للحذف اعرف
واقوى فى اقتضاء المعانى الزائدة على اصل المعنى التى هي المقاصد فى علم المعانى فلذا يقدم الذكر
والمصنف خالفه وجعله نكتة غريبة لا تنالها الايدى نظرا لخواص لانه يحتاج الى معرفة انه
ليس فى المقام شئ من مقتضيات الحذف، وهذه شان الانظار الجلية لكن ينبغي ان يذكر معه
ولا مقتضى للعدول عنه ولا يفوته القيد الذى به صار جليا لكافات المتفاح (اول الاحتياط اضعف
التعويل) على القرينة (او التنبيه على غباوة السامع) او لغباوة السامع او توحيته بالغباوة (او زيادة
الايضاح والتقرير) اما للمسند اليه او لغرض تعلق بتكرار المسند اليه كما فى قوله تعالى او ائتلك على هدى
من ربهم واولئك هم المفلحون حيث كرر اسم الاشارة ولم يكتف فى الحكم الثانى بما ذكر من اسم
الاشارة للتنبيه على ان هو لا الموصوفين بشرف الايمانين ممتازون بكل من يستخر الهندي
وكال الفلاح وكل منهما يكفى فى تمييزهم فلا يوضح هذا الغرض ذكر المسند اليه ولم يحذف
بنصب القرينة على تقديره اذ مع الحذف لا يتضح التكرار كمال الاتضاح ولا يفصح
عن الغرض المذكور كمال الافصاح وبهذا ظهر فساد رأى من قال ليس الاية من قبيل
اختيار الذكر على الحذف اذ اوترك او ائتلك الثانى لم يكن مقدرا بل كان ما بعده معطوفا
على مسند اولئك الاولى (او اظهار تعظيمه) لان اللفظ مما يدل على كمال او تعظيمه (او اهائنه)
اذا كان اللفظ مما يدل على نقصان (او التبرك بذكره او استلذاذه) اى وجدانه لذى الاظهار
هذه الامور (او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب) قيل الاولى حيث السماع مطلوب
للمتكلم ليصح التمثيل بقوله (نحوه عصى) والافهوتعالى منزعه عن الاصغاء والاذن واقول
اشار الى ان القرآن نازل على لسان العباد عومل فيه معاملتهم فى محاوراتهم وينبغى ان يقول
حيث زيادة الاصغاء مطلوب لان الاصغاء يحصل مع حذف المسند اليه بذكر المسند وما يتعلق به
ولا يقتصر البسط على ما ذكره بل ربما كان له دواعى اخر كالاتجاه والافتخار وحيث
للمكان اى فى مكان الاصغاء مطلوب فيه ولا قرينة على جعله مستعارا للزمان حتى يصح تجويزه
ومما ينبغى ان ينبذ عليه ولا تغفل ان قوله او نحو ذلك فى بحث الحذف فى تركه فى هذا البحث ليس
لان نكات الذكر استوفيت بالتفصيل بخلاف نكات الحذف فاحتج الى اشارة اجالية الى ما بقى
هناك بخلاف هذا البحث بل الاجال فيما سبق اشارة الى ان الاحوال المقضية للخصوصيات
ليست سمعية صرفة بل مدارها على العقل السليم والطبع المستقيم وتركه ههنا الاكتفاء
بالاشارة السابقة وهكذا عادته كما سنشاهد انه قد يأتى بالاشارة الاجالية وقد يتركه

اورد ان الظاهر ولا مقتضا
للحذف لان اسم لا شبه مضاف
واجب بانه على لغة من يبنى شبه
المضاف ومنه لا مانع لما اعطيت
ونحن نقول لعله من قبيل لا اباله
ولا غلامى له

متابعة لدأب المفتاح ولا يخفى ان كون الذكر لامثال هذه النكات لا يختص بما اذا قامت قرينة صحيحة للحذف حتى اذا لم تكن قرينة كان الذكر لانتفاء القرينة لا الشئ من هذه النكات اذ لا تراحم بين اسباب الذكر فقول الشارح المحقق هذا كله مع قيام القرينة بظاهره لا يتم والصواب ان هذا كله يكون مع قيام القرينة ومما ذكره المفتاح انه قد يكون الذكر لكون الخبر عام النسبة الى كل احد وايد تخصيصه وتركه المصنف لانه زعم انه فاسد لانه ان قامت قرينة على الخصوص فكونه عاما وارادة التخصيص لا يوجب الذكر وان لم تقم قرينة فالذكر واجب لعدم قرينة الحذف لا لانتفاء عموم النسبة وارادة التخصيص ودفعه الشارح المحقق بان ينفع كلامه انه قد يكون الذكر لانتفاء القرينة لانه جعل عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيلا لذلك الانتفاء لانه بانتفاء كون الخبر خاصا ينتفى قرينة الخصوص وانتفاء ارادة العموم ينتفى قرينة العموم واعترض عليه السيد السند بان عموم النسبة مع ارادة الخصوص يجامع مع قرينة الخصوص كان يكون جوابا لسؤال او غير ذلك نعم بوجوب عدم كون الخبر قرينة على المسند اليه وانتفاء كون الخبر قرينة لا يستلزم انتفاء القرينة مطلقا والجواب ان مراد الشارح بعموم النسبة عمومته في هذا المقام وشموله لعدد وهو يستلزم انتفاء دلالة الخبر على الخصوص وانتفاء دلالة غيره ايضا والام بكن الخبر في هذا المقام عام النسبة الى متعدد ونحن نرده على الشارح بان مراد المصنف ان الذكر لعدم القرينة لتحصيل فصاحة الكلام والاحتراز عن التعقيد اللفظي لان الحذف بلا قرينة خلل في النظم بوجوب كون اللفظ غير ظاهر الدلالة ولانه مخالف القانون النحوي لان حذف المبتدأ عندهم لا يكون الا لقيام قرينة فلا تعلق له بهذا العلم بل يكون مرجه علم النحو والجواب عن اعتراض المصنف انه كما يكون الحذف لمجرد التعميم لانه اذا حذف المسند والخبر عام ولا قرينة على الخصوص يحمل الكلام على عموم الحكم دفعا للترجيح بلا مرجع يكون الذكر عند قصد التخصيص والخبر عام النسبة لئلا يتبادر الذهن الى ان الحذف لمجرد التعميم اشيع الحذف لذلك فمع وجود القرينة على الخصوص بذكر المسند اليه الخاص لئلا يفهم في بادى الرأي العموم ويفعل عن القرينة ورعايته (واما تعريفه) اى جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليعمل في شئ بعينه اما وضع لشيء بعينه والاول هو المشتهر بين الجمهور والثاني هو الذى حققه بعض المتأخرين وهو المعبر المنصور وان اردت كمال تحقيقه فعليك بشرح الرسالة الوضعية لنا فانا بذلنا فيه جهدا مقدورا وبالجملة ليرجع التعريف على التكثير نكتة هي ملاك التعريف ولا بد منها في اختيار كل قسم من اقسام التعريف اذا اختار كل قسم منها في افادة المسند اليه مثلا ان مقام الافادة اطالب التعريف يقتضيه وقد بيند المفتاح وكأنه تركه المصنف ظاناً انه ان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فنكتة الخاص يكفي لايراد العام وليس كذلك لما عرفت ان اختيار الخاص لنكتة تدعو طاب التعريف اليه وهذا اتم مما قيل ارتفاع شأن الكلام بان لا يغفل من نكتة العام بعمومه ومن نكتة الخاص بخصوصه وقد تنبه المصنف لذلك فاوردتها في الايضاح وهي قصد افادة المخاطب فائدة كاملة معتد بها وفائدة الخبر اما الحكم بكون المسند للمسند اليه واما الحكم بعلم التكلم بها وكما زاد على اصل الحكم بشئ على شئ خصوص زاد الفائدة لكن مالم يوجب البعد عن حد الوقوع الى ان لا يقبل الخبر من التكلم وخصوص الحكم اما بخصوص المسند اليه اما بالتعريف او بالتعقيد او تكثير المحكوم عليه بالتعميم لاعلى سبل التزديد واما بغير ذلك ولكل مقام كان لكل قسم من التعريف مقاما ولذا فصل وبما ذكرنا فنحن ما ذكرنا في هذا المقام واندفع

قال في الايضاح واما تعريفه
فلكون الفائدة اتم لان احتمال
تحقق الحكم متى كان ابعدا كانت
الفائدة في الاعلام اقوى ومتى كان
اقرب كانت اضعف وكما ازداد
المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد
الحكم بعدا وكما ازداد عموما
ازداد قربا والتخصيص كاله
بالتعريف هذا ويريد لا مجرد
الشك

ما يرد على قولهم كلما كان الحكم ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى لانه لا يتم لان الحكم
ربما يخرج بالبعد عن خبر القبول واندفع ما يتجه على كون الفائدة في المعرفة اتم انه يمكن
تخصيص النكرة بالوصف حتى لا يشترك فيه غيره ولا يكون للمعرفة عليه منزلة وذلك
لانه خصوص حصل بما زاد على التكبير من الوصف وناب من باب التعريف وله مقام ربما
لا يوجد حيث وجد مقام التعريف واما ما ذكره الشارح من ان التعريف اتم من هذا
التخصيص لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة فبيحة عليه ان الفائدة التي تدور على الخصوص
بعد فهم الخصوص لا محالة من النكرة المخصوصة لا يمكن ان يكون في المعرفة اقوى لكون
الخصوص فيه وضعي اعلى انه ان اراد الوضع الافرادى فلا يوجد في المعرف باللام
والمضاف وان اراد ما بعن الوضع التركيبي فيوجد في النكرة الموصوفة واندفع ايضا ما يرد
على قولهم كلما ازداد السند اليه خصوصاً ازداد الحكم بعدا وصار فائدة الحكم اتم وكلما
ازداد عموماً ازداد الحكم قربا وصارت انقص من ان جاء في كل عالم ابعد من جاء في زيدان
قد عرفت ان المراد العموم على سبيل التريديد والعموم الذي يربى الحكم العموم على سبيل
الاجتماع وقوله (فبالاضمار) يشعر بانه بصدد تفصيل اقسام التعريف والمقام يقتضى
كونه بصدد تفصيل اعراض كل قسم فالاولى واما تعريفه بالاضمار فلان المقام اى الموضع
واعلم انه فاتهم بيان الغرض من التعريف بالنداء وهو وان كان بمنزل عن تعريف المسند
اليه والمسند لكن بحث التعريف لا يخص شيئا منهما الا صورة والباحث يتكلم عليك في
عرفة الغرض منه في غيرهما من اجزاء الكلام فتقول اما التعريف بالنداء في قولك يا رجل فللاشارة
الى حصة معينة من الجنس فهو بمنزلة اللام في العهد الخارجى وور بما يقصده تعيين الجنس
لاعتباره في ضمن كل فرد نحو قوله تعالى يا ايها الانسان ما غرك قوله تعالى يا ايها الانسان انك
كادح فهو بمنزلة اللام الاستغرافي وهم لم يجعلوا يا رجلا في شئ من التعريف وقالوا لم يقصد فيه
الا النداء كما في يازيد وحرف النداء لا يلزمه قصد التعريف ولك ان تجعله لقصد تعريف الجنس
الا انه لا يميز في ضمن فردا فيكون بمنزلة اللام في العهد الذهني الا ان التزام وصفه بالنكرة
يؤيد اعتبارهم وقدم التعريف في احوال المسند اليه لانه الاصل فيه كانه قدم انتكبر في
احوال المسند لانه الاصل فيه وقدم الضمير لكونه اعرف المعارف وبني عليه ترتيب الذكر
في الضمائر الثلاثة الا انه لم يراع ذلك في تقديم الموصول على اسم الاشارة والاولى انه قدم
الضمير لان مباحث تعريف الاسم الظاهر كثيرة فاراد الاشغال بها بعد فراغ
البيان عما في الضمير (لان المقام للحكم والخطاب والغيبة) يعنى ولا مقتضى للاندول عنه
والافقول الخلفاء امير المؤمنين بأمرك بكذا في مقام التكلم والخطاب وهو توجيه
السلام الى حاضر والغيبة كون الشئ ضمير مخاطب ولا متكلم اى اذا كان الموضع
موضع كون المسند اليه متكلما او مخاطبا او غائبا وفيه ان كون الشئ غائبا لا يستدعى الاضمار
لان الاسماء الظاهرة كلها غيب ولهذا عرف الضمير الغائب بموضع لغائب تقدم ذكره
لفظا ومعنى او حكما ولم يعرف بمجرد ما وضع بغائب والبيان الوافى ما في المفتاح يدل
قوله او الغيبة او كان المسند اليه في ذهن السامع لكونه مذكورا او في حكم المذكور لقراءة
الاحوال ويراد الاشارة اليه فلما اختصر كلامه اخل وبعد اعتبار قيد التقدم واردة
الاشارة اليه يتجه انه لا يتعين الاضمار لجواز المعرف بلام تعريف العهد الا ان يرجح الضمير
بكونه موضوعا له بالموضع الافرادى والمعرف بلام العهد وخيل في ذلك مقام الضمير الغائب
ان تقدم الذكر ويراد الاشارة اليه من حيث انه حاضر في ذهن السامع لذلك الذكر
حتى لو تقدم ولم يقصد الاشارة اليه من هذه الخفية لم يضر نحو وهو الذى في السماء آله

اى قد عرفت من قولنا تكثير
الحكم عليه بالتعميم لا على
التريديدان المراد بالعموم في قولهم
كلما ازداد عموماً على
سبيل التريديد

٤٣

وفي الارض اله وقولك ان جاءني زيد جاءني رجل فاضل وكون التعريف بالاضمار لان المقام
 لاحد الامور لا يتناقى ان ضمير الخطاب قد لا يكون معرفة كما اذا كان غير معين وان الضمير
 الراجع الى نكرة محضة لا يكون معرفة على تحقيق الشيخ الرضى على ان مقسم الخطاب لا يكون
 فيه ضمير مخاطب غير معين لان الخطاب توجيه الكلام نحو الحاضر فلا يحتاج الى تزييف
 مذهب الشيخ الرضى وجعل اصل الخطاب منصوبا معطوفا على اسم ان اى التعريف بالاضمار
 لان المقام للخطاب (واصل الخطاب ان يكون لمعين) واحدا كان او كثيرا عدل عن عبارة
 المفتاح ان يكون مع معين لان استعمال الخطاب مع اللام اشدا ذيقا لخطابته ولا يقال
 خاطبت معه (وقد يترك الى غيره) اى قد يترك الخطاب لمعين قصد الى غير معين (ليعم) الخطاب
 (كل مخاطب) اى كل من يصلح له على سبيل البدل ونحن نقول قصد الخطاب الى المهيئة في
 ضمن كل فرد كافيا بها الانسان فهو خطاب للجميع فكما لا عدول لوقيل ولوترون اذ
 المجرمون لا عدول في ولوتري وهما بمثابة واحدة فافهم ولا يخفى ان خطاب الغير المعين
 من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر للعدول الى غير معين بل هو عند التحقيق
 من قبيل وضع المضمحل موضع المظهر فان قوله ولوتري انظروا فيه لوتري كل احد مقتضى الظاهر
 ان لا يذكر هنا بل ذكره هنا لئلا يخل بقوله فيما بعده هذا كالمقتضى الظاهر ولا يخفى ان اصل
 الخطاب ان يكون لمشاهد وقد يترك الى غيره لجملة كالمشاهد اعرض من الاغراض نحو اياك
 نبيد (نحو ولوتري اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم) فانه لم يقصد بالخطاب معين ليعم صورة
 الخطاب كل مخاطب قصد الى ظهور فطاعة حال المجرمين في ذلك الوقت واليه اشار بقوله
 (اى تنهات حالهم في الظهور) وانكشف فطاعتها لاهل المحشر الى حيث يراها كل
 راء (فلا يختص به) اى بالخطاب وفي بعض النسخ بهما اى بالمخاطبة او فلا يختص بالابصار
 او بالروية (مخاطب) دون مخاطب فان قلت التنبيه على عموم الروية يتناقى ابرازها في صورة المتع
 بدخول او الامتناعية عليه قلت ادخال لوالا متناعية عليه للاشعار بانها مع عمومها تكاد
 تمنع لفظا متناعية حالهم وعدم وفاء طاعة احد بمشاهدتها وفي الابضاح وقد يترك الى غير معين
 نحو فلان ليمن ان اكرمتها هناك وان احسنت اليه اساءت اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد
 ان اكرم او احسن اليه فيخرجه في صورة الخطاب ليقيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو
 ترى الآية اخرج في صورة الخطاب لما اراد العموم يريد تخرجه في صورة الخطاب من غير ان
 يكون حقيقة ليقيد عموم كل مخاطب فافادة العموم لاتفاء حقيقة الخطاب وتعلق العموم
 بكل مخاطب لصورة الخطاب وهكذا قوله اخرج في صورة الخطاب لما اراد العموم وقد
 صعب على الشارح الحق سلك الجادة فعدل الى طريق غير مسلولك وتوهم المحجة الواضحة
 مشكاه المشكوك وقال قوله ليقيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فيخرجه
 في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اراد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اى يحصل
 على هذا المعنى قوله عدم ارادة معين لا ارادة العموم (وبالعلمية) عطف على قوله بالاضمار اى
 جعل المسند اليه معرفة بكونه علما والاولى بجعله علما وجعله معرفة فتوجه مضمرا الى غير ذلك عبارة
 عن ارادة كذلك اذ لا يصح للبليغ الا الاراد والعلم ما وضع لشيء بشخصه ان لم يكن علم الجنس
 علما عند اصحاب فن البلاغة لانه دعت اليه ضرورات نحو يدعهم في سعة عنه ولا يكون غير العلم
 موضوعا لشيء بشخصه بناء على ان ما سوى العلم معارف استعمالية حيث وضعت لفهمومات كلية
 وشرط في حين الوضع ان لا يستعمل الا في معين والا فلا قدرة على وضعها لامور معينة
 لا يمكن ضبطها وملاحظتها حين الوضع وحينئذ يلزم ان يكون المعارف سوى

لا اريد نسخة

يجد انه لم يقيد المفهوم الكلى الذى
 وضع له ما سوى العلم مع اليقين
 الجنس حتى يكون موضوعا لشيء
 معين ويكون معارف وضعية
 سلا

العلم مجازات لاحقاقيق لها ولو كان كذلك لما اختلف اهل اللغة في وجود مجازات لاحقاقيق لها ولم يتسك القائل به بامثلة نادرة له ويرد على قولهم لا قدرة على وضعها لامور لا يمكن ضبطها وملاحظتها حين الوضع لكثرةها ولعدم خطور بعض منها بخصوصه في القلب انه كيف صح منكم اشتراط ان لا يستعمل الا في واحد معين من طائفة من المعينات فيما ضبطتم المستعمل فيه يمكن ان يضبط الموضوع له ويوضع له فلذلك قيل ماسوى العلم وضع لاشياء معينة ملحوظة بذلك المفهوم الكلى الملحوظة هي به لاشتراط ان لا يستعمل الا في واحد منها بعينه فالوضع كلى والموضوع له جزئى على خلاف الوضع للمفهوم الكلى فان الموضوع له فيه كلى كالوضع وعلى خلاف وضع العلم فان الموضوع له شخص ملحوظ حين الوضع بشخصه فالوضع جزئى كالموضوع له فهذه اوضاع ثلاثة لا رابع لها فينبذ لا يتم تحديد العلم بما وضع لشيء بشخصه لصدقه على ضمير المتكلم مثلا بل ينبغي ان يقال ما وضع لشيء بشخصه دون غيره في ذلك الوضع وههنا اشكالان قويا ن احدهما ان القول بان ماسوى العلم موضوع لمفهوم كلى للاستعمال في جزئى بعينه من جزئياته او موضوع لجزئيات معينة ملحوظة بمفهوم كلى منقوض بالعرف بلام الجنس فانه موضوع للمفهوم الكلى المتعين الملحوظ بنفسه اذ لا ضرورة تدعو الى الوضع له بوسيلة مفهوم اعم وثانيهما ان العلم ليس موضوعا لشيء بعينه ملحوظا بعينه لان الموضوع للشخص من وقت خدوده الى فتأه لفظ واحد والشخص الذى لوحظ حين الوضع يتبدل كثيرا فلا محالة يكون اللفظ موضوعا للشخص بكل تشخص ملحوظ بامر كلى فالعلم كالمضمون ويمكن الجواب عن الاول بان لام التعريف حرف وضع لمفهوم كلى للاستعمال في الجزئيات اولئك الجزئيات على اختلاف الرأى بين وتلك الجزئيات ملحوظة بالمفهوم الكلى وهو تعيين مدخوله تارة وتعيين حصة منه تارة ان كان مشتركا لفظيا بين تعيين الجنس وتعيين الحصة وتعيين مدخوله او حصة منه ان كان مشتركا معنويا بينهما وبالجملة مدخوله موضوع بالوضع التركيبى او كالموضوع بالوضع الا فرادى لعدم استقلال اللام فكانه موضوع مع اللام جملة على ما صرح به بعض محقق النحاة لكل معين هو مفهوم مدخوله او حصة منه فوضع المعرفة بلام الجنس كلى والموضوع له جزئى كسائر المعارف غير العلم وعن الثانى بان وجود المهيئة لا ينفك عن تشخص باق بقاء الوجود يعرف بعوارض بعده وتلك العوارض يتبدل ويأخذ العقل تلك العوارض المتبدلة امارات يعرف بها ذلك الشخص فاللفظ موضوع للشخص بذلك الشخص لا التشخص بالعوارض ولو كان التشخص بالعوارض لكان الجزئى اشخاص متحدة في الوجود وما اشتهر من ان التشخص بالعوارض مسامحة مؤلة بانه بامر يعرف بعوارض واما ان ذلك الشخص هل هو متحقق مبرهن او مجرد توهم فلا حاجة بناء اليه في وضع اللفظ للشخص لان ايا ما كان يكنى فيه بقى ان العلم لو كان موضوعا لشخص بعينه لما صح وضعه لماسلم يعلم بشخصه والوضع للماسلم يعلم بشخصه كثيرا اذا لاء يسمى انباء هم المتولدة في غيبتهم باعلام وتأويله بان تسمية صورة وامر بالتسمية حقيقة او وعد بها بعيد وان الوضع في اسم الله يشكل حينئذ لعدم ملاحظته بعينه وشخصه حين الوضع ولعدم العلم بالوضع له بشخصه للمخاطبين به وانما يفهم منه معين مشخص في الخارج بعنوان منحصر فيه الا ان يراد بالشيء بشخصه كونه متعينا بحيث لا يحتمل التعدد بحسب الخارج ولا يضل به منع العقل عن تجويز الشركة فيه ولقد اطنبنا في تحقيق التعريف لانه

هذا ما ذكره السيد السند ويمكن ان يقال الحقيقة ما يستعمل فيما وضع لاستعمال فيه عند هؤلاء لا فيما وضع له والمجاز مقابله

ما لا بد منه في توضيح هذا البحث والبحث التعريف كله شرب منه فلعنك تجنّب الشكوى
 عن اسباب الاطباب بعد التمتع بالعذب القا مع للعطش المنجى الى اقتفاء السراب
 (لاحتضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به) وهذه نكتة جليلة عامة مختصة
 بالعلم جريئة بالتقديم على سائر النكات حيث لا يوجد في نكرة لانه احضار لها لمداوله
 بعينه ولا باسم مختص به والاحضار بعينه في ضمير الغائب العادل الى العلم والمعرف بلام العهد اذ
 المعرفة بلام العهد المذكور تحقيقا ليس ابتداء ولا باسم مختص به والاحضار بعينه ابتداء بضمير
 المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والمعرف بلام الجنس وغيره ليس باسم مختص به واخرج ايضا
 بقوله ابتداء الاحضار بالعلم ثانيا فان بعضا منه من خلاف مقتضى الظاهر كما في الله الصمد
 بعد قوله قل هو الله احد وان كان البعض مقتضى الظاهر كما في قولك جاء زيد زيد والاحضار
 باسم مختص به وان خص العلم زيد لكن ليس له هذه الجلالة اذ ليس فيه الترجيح على النكرة
 وضمير الغائب والمعرف بلام العهد متعدد ولو ترك قيودا من القيود لصارت النكتة شيئا
 آخر فلا بد لايها من القيود كلها وليس القيود ان يزيد تحقيق وتنصيل للنكتة كما ذهب اليه
 الشارح والسيد قدس سرهما حيث قال لا بأس باغناء القيد التأخر عن جميع ما يقدم لانه
 يحصل به الاحتراز عن جميع ما احتز عنه بالقيود الاخر لان القيود لتحقيق مقام العلية كافي
 التعريفات وبهذا عرفت ان التعريف بالعلمة نكات اخر ترشدك اليها هذه النكتة فصل عدد ها
 بعد ما حصلت لك عدد ها فان قلت الاحضار بعينه حاصل بالرجح مع انه ليس علما قلت
 المراد الاختصاص بالوضعي واختصاصه استعمالا ومن النكات الجليلة وان لم نسمعها من احد
 ان الاصل في احضار خصوص الذات العلم لانه وضع لذلك بخلاف غيره فانه وضع لغرض
 اعمر بما يتفرع عليه احضار خصوص الذات (نحو قل هو الله احد) تمثيل في وجد وتظهير
 في وجه تعرفه ان بلغك التفسير والآله معرفة باللام من الاعلام الغالبة وبعد حذف الهمزة
 من الاعلام المختصة بالله علم بالغلبة نظرا الى اصله ومن الاعلام المختصة نظرا الى نفسه
 قال السيد السند يجوز ان يكون حذف همزته على غير قياس فيكون التزام الادغام قياسا
 وان يكون عكس ذلك بيان ذلك انه لو حذف الهمزة على غير قياس تكون محذوف مع
 الحركة فيلزم اجتماع مثلين ساكن ومتحرك ويجب الادغام وان حذفت بنقل الحركة
 الى ما قبلها يكون حذف الهمزة قياسا ويكون وجوب الادغام غير قياس لان المثليين
 المتحركين لا يجب فيها الادغام اذا كانا من كلمتين نحو ماسلككم ومنا سلككم ونحن نقول
 لما جعل اللام عوضا عن الهمزة وصار بمنزلة صارا اجتماع المتجانسين في كلمة واحدة
 فوجوب الادغام قياسا او فليكن وجوب الادغام بعد العلية لان الاجتماع في كلمة واحدة
 ومنهم من انكر علمته وقال انه اسم للمفهوم الكلي المتعصر فيه يقال من الواجب لذاته
 او المستحق للعبودية لذاته وكان متشاؤمه انه يشكل عليه امكان وضعه له تعالى بشخصه
 وترتيب فائدة هذا الوضع وقد تقدم ما يتعلق به وقال الشارح المحقق هذا سهو منبأه
 الغفلة عن كلمة التوحيد فانه يفيد التوحيد بمفهومه اتفاقا من غير اعتبار قيد في مفهوم
 لفظ منه واستثناء المفهوم الكلي من الاله لا يفيد التوحيد لانه لا يزيد على الاله بشيء
 فلو كن في التوحيد لكن اثبات الاله على انه لو اريد بالاله المعبود مطلقا لزم الكذب اذ عبد
 غير الله ولو اريد المعبود بحسب لزم اخراج جميع افراد المستثنى منه بالاستثناء وانه
 باطل فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علم الفرد الموجود منه وفيه بحث لان الله
 اذا كان علما للفرد الموجود منه لكن لا يكون حاصلا في عقولنا لا بمفهوم الواجب

مرتبة نسخة

كالضمير الزاجع الى ما هو معلوم
 والمعرف بلام العهد لتعينه فان
 الاحضار فيهما ابتداء لان الحضور
 سابقا من غير احضار

معرفا نسخة

لذاته والمتصف به محتمل لتعدد كلاله بحق فلا يحصل باستثنائه أثبات ما هو المطلوب بالاستثناء على وجه يوجب التوحيد وايضا لما انحصر الاله بحق فيه يكون استثناء اخراج جميع ماتحت المستثنى منه فمقاط التوحيد على نفى وجود ما يتوهم معبودا بالحق والاثبات ما هو المستحق للعبودية في الواقع او الواجب لذاته وهو يكتفى لا تحصاره في ذات واحدة فالعنى لا آله مما يجوز العقل كونه معبودا بالحق الا الواجب لذاته في الواقع ولا تفاوت في ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته او بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته نعم كونه بمعنى الشخص انسب بمقام التوحيد كما لا يخفى على الفطن والبلید (او تعظيم او اهانة) والعريق الواضح في ذلك الالقباب لان الغرض من وضعها الاشعار بالمدح والذم وقد يتضمنها الاسماء وان لم يقصد بالوضع التميز الذات لكونها منقولات من معان شريفة او خسيسة كعمد وعلى وكتب ولا شهارة الذات في ضمنها بصفة محمودة او مذمومة كحاتم ومادرو بعد الالقباب في ذلك الكنى كابي الفضل وابي الجهل وانما قال تعظيم او اهانة دون تعظيمه او اهانتته تعميما للداعي فانه قد يقصد تعظيم غير المسند اليه او اهانتته نحو ابو الفضل صديقك وابو الجهم - رفيقك ومن نكات العلمية الحث على الترحم نحو ابو الفقيه بسألك (او كناية) اي تعريف المسند اليه العلمية لقصد كناية بالعلم تقوت لولا العلم نحو ابو لهب فعل كذا عبر عن المسند اليه بآبي لهب لينقل منه الى كونه جهنميا باعتبار معناه الاصل فان المعنى الاصلى الذى يقصد بالبلغ الاشارة اليه بهذا العلم من تولد منه النار وتولد النار منه باعتبار كونه وقودا للنار والنار التى وقودها الناس نار جهنم قال تعالى فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة وهذا وجه بدیع وقال غيرنا معنى ابى لهب ملابس النار ملابسة ملازمة وهو لازم للجهنمى لان اللهيب الحقيقى لهب نار جهنم فان قلت لم لم يكن فى المعنى الكنائى بكونه وقود النار فى جهنم او ملابسة فيه واعتبر الانتقال منه الى كونه جهنميا قلت لان كونه جهنميا يفيد عذابه بالنار وغيرهما فى جهنم فان قلت المعنى الحقيقى لا يكون مقصودا فى الكناية وهما قصد الذات المعين قلت المعنى الاصلى فى نظر البلغ كونه مولد للنار او ملازما لها وهو لم يقصد ههنا بل توسل به الى قصد الجهنمى فان قلت المعنى الاصلى ليس معنى حقيقيا لآبى لهب لانه حيوان يتولد من نطفته اللهيب قلت الاكثر فى الكناية ارادة لازم الموضوع له وقد يكون المعنى الاصلى فيه معنى مجازيا كتر الاستعمال فيه حقه صاحب الكشف وستطلع عليه وقد يقصد بآبى لهب لازم الذات وهو الجهنمى لاشتتهار الذات فى ضمن هذا اللفظية فابولهب فعل كذا معناه حيث جهنمى فعل كذا وابلولهب كناية عن الصفة كما تقول جاءنى جبان الكلب وتريد جاني مضى فحيث ابولهب منكر بارادة الوصف المشتهر به مسماه فى ضمنه به وهو معزل عن تمام التعريف العلمية فلا ينبغي ان يحمل الكناية هنا عليه ولان يجعل من المحتملات كاذب اليه السيد السند ولا يصح انكار فهم الجهنمى منه بهذا الاشتتهار لسندانه لوقيل هذا الرجل فعل كذا مشارة اليه لم يفهم كونه جهنميا كما زعمه الشارح المحقق لان اشتتهار الذات بالوصف فى ضمن لفظ لا يستدعى فهمه من اى لفظ عبر به عن الذات ولا يصح ان يكون جاءنى حاتم الاستعارة بشخص آخر باعتبار انه بمنزلة جواد لا شهارة به من نكات التعريف بالعلم لانه حيث لا يعلم ولا معرفة لكن من النكات قصده الاشارة الى صفة له يشعر بها العلم اما لاشتتهار الذات بها فى ضمنه نحو جاءنى حاتم واما الاشعار معناه الاصلى بذلك نحو ابو الجهم وابو الجحاسن الاصلى (او ايهام استلذاذه) اى وجدانه لذيذا نحو قوله تالله يا طبيبات القاع قلن لنا لىلاى منكن

يتضمنها نسخة

حسبة نسخة

قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا
قوا انفسكم واهليكم نارا ووقودها
الناس والحجارة نسخة

ام إلى من البشر اضاف إلى نفسه حين كونها من الطيبات في التوحش والاجتناب من الناس ولم يرض تلك الاضافة حين كونها من البشر كمال غيرته (او التبركه) او نحو ذلك المذكور من كل واحد من تلك الامور من التأول والتطير والتسجيل على السامع او غير ذلك مما ذكرنا نحو امثلة (وبالموصولة) ينبغي ان يجمع التعريف بالموصولة مع التعريف باللام لكونهما في مرتبة و يذكر التعريف باسم الاشارة بعد العلم لكونه بعده في المرتبة وانما ترك بيان المصحح للموصولة لانه معلوم من النحو ولذا تركه في سائر المعارف والمفتاح ذكره في بعض تذكري الماعى ان يغفل عنه المتعلم بعد هذه عن موضع بيانه ويتركه في بعض اشارة الى ان بيانه ليس من موجبات كتب الفن و اشار الى ما هو وظيفة الفن من بيان الموجب والمرجح والمراجع كما يكون بالنسبة الى بعض ويكتفى به بالبلغ يكون الموجب ايضا كذلك لعدم العلم بما سوى الصلة من الامور المختصة بموجب للموصول بالنسبة الى العلم وان امكن ابراده حيث بدأ بالمعرف الموصوف بالموصول مرجح له بالنسبة اليه لان ذكر الموصوف اعوفلا ينبغي ان يكذب الاشارة الى تفصيل الباعث الموجب والمرجح بانه لا موجب فيما ذكره (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم) وهذه التكنة لا تخص الموصول بل تجرى في العلم واسم الاشارة والمضاف والمقتضاه ذكره فيها ايضا ولا بهذا القدر بل تكون لعدم علم المتكلم او عدم علم واحد منهما بما سوى الصلة من الامور المختصة الا انها تكنة قليلة الجدوى لا تلغى اليها البليغ لكونها اضطرارية غير مفضية البهادفة نظر فلذا لم يهتم المصنف باستيفائها وهذا معنى قول الشارح المحقق ولم يتعرض لما لا يكون للتكلم او لكتبيهما علم بغير الصلة نحو الذين في قلوبهم بلاد الشرق ولا عرفهم ولا نعرفهم لقللة جدوى هذا الكلام ومن لم يعرف المرام قال عدم الجدوى مختص بهذا المثال فلو قيل الذين في بلاد الشرق بكرمون الضيف كان كثير الجدوى والاولى لعدم العلم بالامور المختصة ليشمل عدم العلم بالاسم ايضا بالاخفاء قوله سوى الصلة بجن العلم بالحال المختص الذي هي الصفة فان الصلة جملة معلومة الانساب الى معين والصفة جملة معلومة الانساب الى شخص ولذا اخصص بها التكرار بخلاف الصلة فانها توضح المعرفة وبهذا يدفع ان هذا الباعث لا يقتضى الموصول لجواز العير بالتكرار الموصوفة لانه مقتضى الموصول واختيار التكرار الموصوفة يحتاج الى تكنة عدول ولا يحتاج الى ما قال السيد السند في دفعه من ان الكلام في مرجح تعريف على تعريف بعد ان كان المقام للتعريف فالتكرار الموصوفة بمنزل عنه ولا الى ما قال الشارح المحقق ان المرجح لا يجب فيه الاطراد والانعكاس بل هو ما يكون له مناسبة ولا يمتد بالاعتبار المناسب ولا يرد ما اورد على السيد السند انه لا يفيد الترجيح على المعرف الموصوف بالموصول لان ذكر المعرف لغواذ يكفي الموصول (او استهجان التصريح بالاسم) الاولى بالعلم ليشمل اللقب والكنية ايضا بالاخفاء ولم يقل لاستهجان الذكر بالاسم للتنبيه على جهة الاستهجان وهي التصريح والاستهجان اما المصلحة يعود الى المسند اليه كما في الآية لان من له شرف اذا اخرج الى ذكر ما صدر عنه ما لا يليق به لا يحسن ان يصرح به واما المصلحة يعود الى غيره كما اذا فعل المسند اليه تعظيم ما لا يحسن التصريح بانه فعل به ذلك نحو ضرب الامير من امره السلطان بضره وهذه التكنة لا ترجح الموصول الاعلى العلم (او زيادة التقرير) ولم يقل او زيادة تقريره ليعم زيادة تقرير المسند وزيادة تقرير المسند اليه وزيادة تقرير غيرهما من المفعول والغرض المسوق له الكلام فلو قال تقرير لكان اظهر للخلاف في ان المراد تقرير

يعد نسخة

اشارة الى تصحيح ما قال الشارح
المحقق من قوله المصنف اشار
الى تفصيل الباعث الموجب
للموصول والمرجح ورد من كذبه
بانه لا موجب فيما ذكره المصنف

استيفائه نسخة

لما يكون نسخة

لان جدوى الكلام في نظر البليغ
هي العاني الزائدة لاصل المراد

✽

المسند والمسند اليه والغرض المسوق له الكلام مما لا يلتفت اليه او الافهام والخصر
 في الثلاثة من قصور انظار الاوهام وورد عليك توضيح هذا المحل مع مزيد انعام من الملك
 الاعلام في شرح ما مثله مقتضى المقام اعني قوله (نحو وراودته التي هو في بيتها عن
 نفسه) اي مما نحو هذه الآية يعني التعريف بالموصولية لاستهجان التصريح بالاسم وزيادة
 التقرير كما يرشد اليه كلام المفتاح وان كان يوهى اقتصار الايضاح على تطبيقه
 على زيادة التقرير اختصاصه بالثاني وفي تمثيل مقامين بمثال واحد تبينه على انه لا منع جمع بين
 المقامات ولا خفاء في ان في الاسم الموصول مزيد تقرير ثبوت الراودة اي المخادعة والتجمل
 لموافقة يوسف اليها لانه اذا كان مولى لها يكون في غاية التمكن من تلك ومزيد تقرير
 المسند اليه لدفع الاحتمال الذي في غير الموصول من زليخا وامرأة العزيز بناء على احتمال
 اشتراكها وزيادة تقرير مرادة يوسف ودفع استبعاد مرادته بكونه مملوكا لهما
 وزيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام من نزاهة يوسف عليه السلام حيث افاد اباه
 عن الفحشاء مع سعي مالكته فيه بانفة غاية الاقترام وفيه تنزيه دقيق اخر لم يدركه العلماء
 الاعلام وهو ان نزاهته بحيث انه لو لم يكن مملوكا لهما لم يتمكن من مرادته ومن عجب
 ما وقع من بعض الكتاب على هذا الكتاب انه كيف يكون التي هو في بيتها اذل من زليخا
 وامرأة العزيز وقد تقرر في الاصول ان دار فلان يحتمل الدار المملوكة والعارية والمستأجرة
 ولم يدرك صاحب الدار ومالكته ايضا محتملة اكثر احتمال من امرأة العزيز فاي شيء يحوجه
 الى الرجوع بأئمة الاصول وان نسبة العبد الى شخص بكونه في بيته تقيد انه مملوك له
 وتكون الموصول غير محتمل لان مالكة يوسف عليه السلام متعينة غير محتملة (او التخييم)
 اي التعظيم على ما في القاموس وفي المختصر اي التعظيم والتهويل (نحو فغشيهم
 من اليم ما غشيهم) قوله من اليم بيان ما غشيهم او من التبعض وهو حال على التقديرين
 والتعظيم لكثرة ما غشيهم حيث اجتمع مدة مديدة وحبس حتى مرنوا اسرا ثيل ودخل ال
 فرعون بتمامه وكال قوته وشدة ملته عما يقتضيه طبعه من الجربان حتى ازدحم فأنثيره فيهم
 كان في انتهية او التعظيم لانه كان ماء منقاد الحكم الله محكوما بما هو خارق العادة مأمورا
 بعذابهم فعذبهم بما ليس عادة المادة الماء مثله ويحتمل ان يكون الموصول في الآية بلايهام بعده
 عن الافهام حيث وجد منه ما لا تقبله العقول وتأتى عن القبول ومنه قول ابى نواس
 * ولقد نزلت مع الغواة بدلوهم * واسميت سرح اللخط حيث اساموا * وبلغت ما بلغ امرئ يشابه
 فاذا عصارة كل ذالائم * والاثام يتضح الهمة وادى جهنم والعقوبة وبكسر كالأثم كذا في
 القاموس (او تنبيه المخاطب على خطأ) سواء كان خطأ أو أخطأ غيره فلذا نكره نحو قول عبدة
 ابن الطيب من قصيدة يخط فيها يند (ان الذين تروهم) على صيغة المجهول من الآراء
 اي تظنونهم لان مجهول هذا الباب من الروية تعارف في الظن والمراد بالظن ماسرى
 اليقين كما قديحي بهذا المعنى لان ذلك حكم ظن الاخوة دون الجرم ولان الاخوة لا تكون
 الامطون لانه الناس اصناف مظنون الاخوة ومجرؤمها ومتيقنها وصيغة المعروف تروها
 الرواية والدراية لانها بمعنى اليقين فلا يتصور فيها الخطاء (اخوانكم بشي غليل
 صدورهم) الغليل العطش او شدته او حرارة الجوف كذا في القاموس (ان تصرعوا) اي
 ان تطرحوا على الارض والصرع الطرح في الارض والظا انه كآبه من ان تغلبوا وقال
 الشارح اي ان تهلكوا وتصابوا بالحوادث فقيه تنبيهه المخاطب على خطائه في الاعتقاد
 ليحذره عن مثل هذا الاعتقاد ولا يرضى بالاعتماد على احد يظن به الوداد وعلى خطأ

اخواته في المعاملة معه اذا الاتسام الذي يتنى عليه المهام ان لا يفوت منك في شان
 اخيك الاهتمام فالتشال تسمى الخطاء قال الشارح المحقق ففيه من التنبيه على خطائهم
 في هذا الظن ما ليس في قولهم ان القوم الفلاني هذا ويتبادر منه ان كلام الشاعر في
 قوم مخصوص والظ انه تنبيه على اعتقاد يتعلق منه بالناس ايا كانوا واي وقت كان فليس
 هناك قوم معينون يتأتى التعبير عنهم بالقوم الفلاني بل من نكات التعبير بالموصول في البيت
 عدم علم المخاطب ولا المتكلم بهم بمساوى الصلة ويحتمل ان يكون المقصود التحذير عن
 الناس فالتعبير بالموصول يلزم ثبوت الحال لمن ليس له الصلة بطريق الاولى فخذها من نكات
 الموصولية فانها تعم النكتة والسكاكي جعل البيت من الایماء الى وجه بناء الخبر لنوسل
 به الى التنبيه على الخطاء والمصنف عدل عنه وجعله للتنبيه على خطاء لانه لا يما في
 الموصول الى وجه بناء الخبر لانه يقتضي بناء تقيضه عليه وردة الشارح المحقق بان
 الذوق والعرف شاهد اصدقا على ان التعبير عن معتقده بالمخاطب اخا له لمن يظنه اخا يومى
 الى ان الخبر عنه يكون بما ينافي الاخوة ولا يخفى ان خطاءهم مستفاد من الموصول
 كالایماء من غير ان يتوسط في ذلك الایماء وجعل الایماء ذريعة لا يصفوا عن شائبة التكلف فلم
 يخطأ في العدول وان اخطاء في تفي الایماء الموصول الا ان يقال المراد التنبيه الواضح الحاصل
 من البرهان والموصول قد يكون للتنبيه على صواب نحو ان الذي رأيت محبلك لم يقصر في
 محبتك (او الایماء الى وجه بناء الخبر وعلى جهته) اقول في القاء وس وجه الكلام السبيل المقصود
 فالایماء الى وجه بناء الخبر الایماء الى سبيل بناء الخبر وانها الى اى مقصد ينتهي بعد معرفة بناءه
 ولذا قال المفتاح الى وجه بناء الخبر الذي تنبيه عليه اشارة الى ان الایماء انما يتم بعد
 تحصيل بناءه وانما قال الخبر لان الكلام في الخبر وشان الحكم المشترك بينه وبين الابتداء ان
 يعرف بالمقايسة فالمقصود ان (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم
 داخرين) يومى الى ان سبيل الخبر عن دخولهم جهنم صاغر ين كون دخولهم على هذه الصفة
 على طبق استكبارهم عن العباداة وقوله ان الذى سمك السماء يومى الى ان سبيل الاخبار
 ببناء البيت الارتفاع ليس مزينة رفعة تكون معادة فيما بين البيوت بل تفاوت يكون بين السماء
 وسائر الابنية الرفيعة ثم ان ذلك الایماء بما يقصده تعظيم الخبر كافي هذا البيت وقوله ان
 الذين كذبوا شعبيا كانوا هم الخاسرين فانه يدل على ان سبيل الاخبار بخسرا انهم ليس
 الخسيران المتعلق بالدار الغاية التي ربما يجبر بالسعى في مقدمات الربح بل الخسيران الاخرى
 الذي لا تدارك له وفيه تعظيم شان شعيب عليه السلام وقوله ان التي ضربت بيتها مهاجرة
 بكوفة الجنديا فالت ودها غول يومى الى ان سبيل الاخبار بهلاك ودها انها استأصلت ولم
 يبق منها شئ حتى اختارت المهاجرة الى بلدة بعيدة بعد طريق الوصول اليها وملاقاتها فلو
 كان بقى من ودها اثر لما اختارت ذلك ثم انه يجعل ذلك الایماء وسيلة الى تحقيق الخبر وبيان
 انه لا محالة واقع ومن هاتين الفرق بين الایماء الى وجه بناء الخبر وتحقيقه والتدفع تزييف
 المصنف جعل الایماء ذريعة الى تحقيق الخبر بعدم الفرق بينهما ولذا تركه وقال الشارح المحقق
 الایماء الى وجه بناء الخبر هو الایماء الى طرزه وطريقه والى انه من اى جنس امن جنس الثواب
 او العقاب وحاصله ان يأتي بالفاتحة على وجه تنبيه على الخاتمة كالارصاد في علم البديع ويرد
 عليه انه لا بد من فارق بينه وبين الارصاد حتى لا يكون جعله من البلاغة وجعل الارصاد من
 توابعها تحكما ورده السيد السديان المتبوع هو الخبر لا بناؤه فلفظ البناء مستدرك وان اريد به
 الخبر المبنى عليه اذ الفائدة في وصفه بالمبنى عليه هذا على ان لفظ المفتاح باى عن هذا التأويل لانه

قال وجه بناء الخبر الذي تنبيه عليه وبأن الإيماء الى وجه الخبر بهذا المعنى لا يكون وسيلة الى تعظيم الخبر بل تعظيمه انما يحصل من استناده الى المعلوم بهذه الصلة قدم على المسند اليه او اخر وكذا تعظيم غيره واهانة الخبر واهانة غيره مع انه جعل الإيماء المذكور وسيلة ويمكن ان يقال تلك الامور كما تحصل من الاستناد تحصل من معرفة كونه من جنس الصلة فكما يحصل التعظيم بكونه فعل من رفع السماء يحصل بكونه من جنس رفع السماء وانه اذا كان يحصل من الاستناد فاذا علم من الموصول جنس المسند اليه حصل التعظيم ولا اهانة نعم يحصل من نفس الاستناد ايضا فيمكن ان يجعل الإيماء ذريعة وان يجعل نفس الموصول ذريعة لكن لا يخفى ان الواضح الخالي عن التكلف كون الموصول مفيدا للتعظيم فالاعراض عنه والاقبال الى الاستفادة من الإيماء تكلف وتعسف واختار السيد السند جعل الوجه بمعنى العلة وفسره بعله استناد الخبر الى الموصول يوصي الى علة استناد الخبر الى المسند اليه وربما يجعل ذلك الإيماء وسيلة الى امور ذكرت وفيه ان ذلك الإيماء لا يخص الخبر بل يشمل كل مسند فتخصيصه بالخبر من غير تخصص وكيف وقولك بنى لنا بيتا الذي سمك السماء ايضا يوصي الى وجه استناد البناء الى ذلك المسند اليه وايضا تعظيم المسند انما يحصل من الاستناد الى هذا الموصول لامن إيماء الموصول الى ان علة الاستناد قيام مضمون الصلة به وان امكن جعله وسيلة الى التعظيم لكن مع كون الاستناد وسيلة اليه مما لا يلتفت اليه فضلا عن ان يرجع على الاستناد في ذلك وحل جعل الإيماء الى علة بناء الخبر وسيلة على جعل ذكر علة بناء الخبر وسيلة لا يبان انه علة البناء كما يفهم من كلام السيد السند بعيد عن الفهم على ان تعليق الحكم بالموصول بالمشق يوصي الى علة ثبوت المسند الى علة اثباته ومنهم من فسر بعله الثبوت ولم يلتفتوا اليه لان كثيرا في امثلة المفتاح للإيماء لا يساعده (ثم انه) اي الإيماء المذكور (ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشانه) اي الخبر (نحو) قول الفرزدق (ان الذي سمك السماء) اي رفعها (بنى لنا بيتا دعائه اعز واطول) يريد بيت الشرف والمجد (او) شان (غيره) اي الخبر (نحو) الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين) فان فيه تعظيم شان شعيب وفي البيت ايضا تعظيم شان غير الخبر وهو البيت او المتكلم وفي الآية ايضا تعظيم شان الخبر كانه قيل خسروا وخسرانا عقليا واعتبارات التعريف بالموصولة كثيرة جدا قال السكاكي وفي هذه الاعتبارات كثرة فخم حول ذلك (وبالاشارة) اي تعريف المسند اليه بإيراد اسم اشارة والعبارة الواضحة بجعله اسم اشارة لان استعمال اسم الاشارة بهذا المعنى لم يونس (لتمييزه اكل تمييز) اي لتمييز المسند اليه اكل تمييز مما يمكن من المعارف التي يسعها المقام والافا كل التمييز انما يتصور باعراف المعارف وهو المضمر المتكلم ثم العلم ثم اسم الاشارة على المذهب المنصور ومن قال هو العلم كن قال هو اسم الاشارة مذهبه المهجور فلا يليق ان يبنى عليه هذا الحكم المذكور والمصنف ترك ما لا بد منه وهو كون المقام صالحا لاسم الاشارة لما عرفت غير مرة ان مثله مما يعرف من علم اخر وهو المقام الذي يتأتى المتكلم ان يحضره في ذهن السامع بالاشارة الحسية المفسرة باشارة الجوارح وذلك بان يكون المسند اليه مبصرا لهما ويكون المتكلم اشارة حسية فاستعمال اسم الاشارة في كلامه تعالى سواء كان الى المبصر وغيره مجاز لتزججه تعالى عن الاشارة بالجوارح وكذا استعماله في غير المبصر سواء كان مما يمكن ان يدرك بالبصر او لا ولكن يكون مدركا بالحس او لا بل مدركا بالعقل الصريف فغير المبصر من المبصرات يحتاج الى تنزيه منزلة المبصر والمحسوس الغير المبصر الى تأويله بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل والمعقول

الى تأويله بالمحسوس ثم بالمبصر بانفعل فاذكره السيد السند ان غير المحسوس يحتاج الى تأويلين تنزيله منزلة المحسوس ثم تنزيله منزلة المشاهد واما المحسوس الغير المشاهد فيكفي فيه تأويل واحد وهو ان يجعل بمنزلة المشاهد ليس بذلك وبالجملة استعمال اسم الاشارة في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم من خلاف مقتضى الظاهر من وجهين فاعرفهما وكذا في قوله اولئك ابائى فجئى مثلهم فالبحث عنه خروج عن مقتضى الظاهر (نحو قوله) اى ابن الرومى (هذا ابو الصقر فردا في محاسنه) جمع حسن على خلاف القياس (من نسل شيان بين الضال والسلم) النسل الولد وشيخان بن ثعلبة ابو قبيلة صار اسما للقبيلة وما في البيت يحتملها والضال والسلم شجران بالبادية وكونه من نسل شيان يعنى كرماء العرب وكونه بين الضال والسلم يعنى من خلص العرب وفصحائهم او من اعزه الناس لان فقد العز في الحضر كما قبل او من سادات العرب التى لهم مرمى ومسكن لا ينزعهم الغير فيه وان كان داخلا في محاسنه لكن ذكره لان المتبادر منه غير التنبؤ والفصاحة وصيانة العز ولم يتعرض لبيان الاعراب لانه نوع من الاسهاب (او ان تعرض بغياوة السامع) حتى كانه لا يدرك غير المحسوس على ما قيل او حتى كانه لا عقل له وانما قوته الادراكية الحس كحيوانات الجمجم لانه لا يفهم مالم يميز الشئ كالتمييز حتى يجعله هذه التكتة من فروع قصد التمييز اكن تمييز كافى المفتاح ويمكن التعريض باسم الاشارة لفظانة السامع اشارة الى انه يدرك كل شئ ادراك المحسوس وبان المشار اليه متعين غاية التعيين حتى كانه محسوس لكل احد (كقوله) اى الفرزدق (اولئك) يحتمل ان يكون التعريض بتعيين ابائه (ابائى فجئى مثلهم) اى اذكرلى مثاهم من آبائك ففيه تمكيد يناسب هجاءه او من فرق الناس وهو المناسب لمقام مدح ابائه قيل الامر للتمجيد نحو فاتوا بسورة من مثله وجعل الكلام نهكما لا يحوج الى جعله للتمجيد كالا يخفى على صاحب التمييز (اذا جعنا يا جرير) في هذا الخطاب البعيد ايضا تربية غباوته كانه قيل لا تعرفك الخطاب مالم تناد ولا تحسب قريبا لبلادك ولا تزال تعد بعيدا (الجماع) اى المجالس اى مجلس كثير الحضار من طوائف العرب كانه مجالس وفيه اشارة الى انه بعيد عن الانصاف مكابر جدا حتى لو لم يكن كثرة الشاهدين بالحق لادعى ما يشاء ولا يفهم الحق المين الواضح البيضاء وفي الاساس الجوامع لبيان لغة الجامعة بالامر الذى يجتمع له الناس وجعل الجماع مصدرا مما يعنى الفاعل يجمع الروايتين معنى تكلف بعيد وعنه غنى (اوسيان حاله في القرب) الرتبى (والبعد والتوسط) اخر التوسط مع ان ظاهر حاله يقتضى التوسط لما قبل انه يحقق بعد تحقق الطرفين اولانه ناقص في كل من القرب والبعد ولا يخفى ان جعل القرب الرتبى واخويه ذريعة للتعظيم والتحقير اقرب فلا يرد ما استصعب من انه كيف يعد البيان بالمعنى الاغوى والافادة بالدلالة الوضعية من الخواص والمزايا حتى جعل هذا العدليل للخواص توطئة لما بعده ولم يحتج عن عدم مساعدة العبارة واخرج الى دعوى ان القرب والبعد والتوسط ليس مما يقصد باسم الاشارة وضعا بل من دقائق لا يحيط بها الا نظر البالغ لانه يدور على مناسبة الالفاظ بحسب القلة والكثرة والتوسط وقال الشارح المحقق ان المعنى الوضعى قد يكون زائدا على اصل المراد فانه اذا كان المراد اصل الحكم على معين يمكن تصويره بطرق متعددة فاختر اسم الاشارة لافادة قرينه يكون ابراداه زائدا على اصل المراد وهو القرب ولولا هذا الاعتبار لا يشكل كثير من مباحث المعانى من الاضمار والعلية والقصر الى غير ذلك ورده السيد السند بان جميع المعانى اللغوية تصير

يحملها نسخة

زائدة على اصل المراد بهذا الاعتبار وتكون الافادة بالدلالات الوضعية من مباحث علم المعاني مع انهم صرحوا بان نظرهم في الزائد على المعنى الوضعي ويمكن ان يجاب عن اصل الشبهة بان الحكم بانه قريب ليس داخلا في الموضوع له واما الداخل فيه القرب على وجه هو قيد للذات والمحوظ معه اجالا وما جعل داعيا الى ايراد اسم الاشارة بيان انه قريب وافادة هذا الحكم اذا دعى المقام اليه كما يقول لمن يخاطبك بما لا ترضى ان يسمعه غيرك تسمع هذا فالترديد بالتعبير عنه بهذا الالفاظ الى انه قريب ليجتمع التكليم عن التكليم او يقول المتكلم في ردك لا يسمع اولئك فيعبر باولئك للاشارة الى انه بعيد لا يسمع ولمزيد توضيح هذا المقصود قال بيان حاله في القرب الخ ولم يقل بيان القرب الخ فامل ولا يبعد ان يقال المقصود منه التنبيه على ان غرض البليغ ربما يكون بيان المعنى الموضوع له اذ لم يكن مقام يقتضي ازيد منه اما لقصور المخاطب او لغير ذلك وهذا مما يقع في كثير من مباحث المعاني من اشكاله وينجك من صعوبته واشكاله (كقولك هذا او ذلك او ذلك زيد) اي كقولك هذا زيد او قولك ذلك زيد او قولك ذلك زيد فان قلت الظاهر العطف بالواو لان التثنية بالثلاثة للتثنية السابقة قلت التثنية نشر على ترتيب الالف والمعارف فيه العطف بكلمة او وستطاع على وجهه ان شاء الله تعالى ولك ان تجعله حكما واحدا مشتملا على الامثلة الثلاثة مشتملا على التزديد (او تحفيره بالقرب) اي بسبب القرب اما بان تريده للانتقال منه الى التحفير فيكون من قبيل الكناية واما بان تريد التحفير لعلاقته بالقرب فيكون مجازا (نحو هذا الذي يذكر آلهتكم او تعظيمه بالبعد) تنزيلا لبعده درجته منزلة بعد المسافة (نحو الم ذلك الكتاب او تحفيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) كما لم يذكر التعظيم بالقرب مع انه يناسب التعظيم بان ينزل قربه من ساحة الخصور والخطاب منزلة قرب المسافة واعرض عنه في الايضاح ايضا لانه لم تجده فيما بينهم ويرده قوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا وقوله تعالى وان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم واعلم ان اسم الاشارة المستعملة في غير الحاضر في عين عين كان او معنى كضمير الغائب يحتاج الى تقدم ذكر صريحه الرضى (اولا تنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف) اي عند ايراد اوصاف عقب المشار اليه (على انه) متعلق بالتنبيه اي على ان المشار اليه (جدير بما يرد بعده) اي بعد اسم الاشارة او على ان المسند اليه جدير بما يرد بعده (من اجلها) اي من اجل تلك الاوصاف ولا يخفى ان التنبيه لا يتوقف على تعدد الاوصاف ولا على الكون بحقيق المشار اليه فانه يصح ان يكون قبله كان تقول جاءني زيد الفاضل الكامل وهذا يستحق الاكرام ولا على ان يكون ما هو جدير به واراد بعده فليكن قبله كان يقول ويستحق الاكرام هذا قالوا اضح ان يقال او التنبيه عند الاشارة الى موصوف على ان المشار اليه جدير بما اسند اليه من اجل كونه موصوفا ووجه التنبيه انه يصير التعبير باسم الاشارة بمنزلة التعبير بقولنا المتصف بهذه الصفات لان ايراد اسم الاشارة لجعله كاللحسوس باعتبار التميز الحاصل بالاتصاف وتعايق الحكم المشتق يشعر بعلة ما اخذه فيدل على الحكم بالتصنيف على مدخلية الاتصاف ويحتمل ان يكون ايراد اسم الاشارة بعد وصف المشار اليه لتفخيم الاوصاف او تحفيره الى ان عظم الذات بسببها او حقرت (نحو اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون) فان اولئك الاول اشارة الى الموصول المعقب بصلة الايمان بالغيب وما عطف عليه والموصول المعقب بالايمان بما ازل ايك وما ازل من قبلك وفيه تنبيه على ان كونهم خالقين بان يكونوا على

هدى لاجل الاتصاف بهذه الاوصاف واولئك الثاني اشارة الى اولئك المعقبين بتلك
 الاوصاف مع زيادة كونهم على هدى وفيه تنبيه على ان استحقاقهم الفلاح وانفوز
 عاجلا واجلا لاجل ذلك الاتصاف والشارح المحقق لم يفرق بين اسمي الاشارة فاجمع
 الفاروق فانه اعدل واتباع ما هو الاحق افضل وبما جعله صاحب المفتاح داعيا الى
 اسم الاشارة ان لا يكون لك او اسامعك طريق سوى الاشارة ولم يلتفت اليه المصنف
 بعد ان لا يمكن التعبير عن المحسوس للتكلم والسامع بطريق آخر تعرفهم اذ لا قبل من
 الذي في هذا المكان فتأمل (وبالام) اي تعرف المسند اليه واراذه معرفا بالام (للاشارة
 الى المعهود) اطلق المعهود مع ان نفس الحقيقة في المعرفة بلام الجنس ايضا معهود كما يشير
 اليه قوله وقد يأتي اواحد باعتبار عهديته في الذهن لان المعهود تعارف في بعض من
 مفهوم ما دخل عليه اللام وقدم لام العهد على لام الحقيقة مع انه آخره السكاكي لان المعرفة
 به اعرف ولا نقسام لام الحقيقة وكثرة بحاثه فلام العهد كالسبب بالنسبة اليه ولو آخر اكثر
 الفصل بين القسمين واعلم انه اشتهر فيما بين النحاة ان لام التعريف يكون للعهد الخارجي
 ولتعريف الجنس والعهد الذهني والاستغراق لحقق صاحب المفتاح ان لام التعريف
 للاشارة الى تعيين حصة من مفهوم مدخوله اولعين نفس المفهوم والعهد الذهني
 والاستغراق من اقسام لام تعريف الجنس ثم ذكر ان الفرق بين تعريف الجنس والعهد
 بما لا يعود الى مجرد اصطلاح وتفرقه بالتسمية لا يظهر وهذا لا يحسن وحقق ان لافرق
 بين لام العهد ولا م الجنس اذ كل منهما اشارة الى معهود غاية ان المعهود في احدهما الجنس
 وفي الاخر حصة منه وجعل احدهما لام الجنس والاخر لام العهد ليس لتمييز يعود الى مفهوم
 التعريف بل باعتبار معروض التعيين ولهذا قال ائمة الأصول حقيقة التعريف العهد لا غير
 وهذا كلام حق قد خفي على المصنف والشارح المحقق اظنهما به انه يقول لافرق بين القسمين
 بحسب المفهوم وتعريف ملتبس بتعريف الحقيقة فرد المصنف عليه وتبعه الشارح
 بالافرق بتعيين المراد بلام العهد ولا م الحقيقة بان الاول اشارة الى حصة من الجنس
 والثاني الى نفسه لكن تبعاه في كون لام العهد الذهني ولا م الاستغراق داخلين تحت لام الجنس
 فلام العهد اشارة الى معهود اي مدرك حاضري ذهن المتكلم والمخاطب اما ذكره سابقا في كلامك
 او كلام غيرك صريحا او غير صريح وهو العهد الحقيقي واما تعينه وكونه معلوما لا بحالة حقيقة
 او ادعاء لغرض وهو العهد التقديري واحدا كان او اثنين اوجاعة لكن الاشارة
 الى الجماعة لا لجمع تعريف العهد مع الاستغراق لان العهد يقتضي قصدا لجماعة باللفظ
 واشارة اللام الى تعيينها ولا م الحقيقة يقتضي الاشارة الى حضور الجنس وقصده باللفظ
 وفهم الجماعة من القرينة ومن خارج اللفظ فاقاله الشارح المحقق من انه شبه صاحب المفتاح
 بتثيل العهد بقوله تعالى وابعث في الدان حاشرين يا نوح بكل سمار عليهم جمع السمرة
 على ان العموم والعهد مجتمعان ولا يتباينان كما يوهمه جعلهما قسمين اذ المراد بالسمرة
 جميعهم من يف كما نبه عليه السيد السند والذي ارى ان التعريف العهد لا يكون اشارة الا
 الى واحد من الجنس فان المشير الى اثنين انما هو التثنية والاثنان حصة واحدة
 من الجنس الذي هو مفهوم التثنية والاثنان حصة واحدة من الجنس الذي هو مفهوم
 التثنية وهكذا الاكثر من اثنين حصة واحدة من مفهوم الجمع واعلم ان المذكور في كلام
 الشارح المحقق والايضاح ان لام الجنس ولا م الحقيقة بمعنى والمذكور في حواشي السيد
 نقلا عن بعض الافاضل ان لام الحقيقة ولا م الطبيعة بمعنى وهو قسم من لام الجنس

بقابل العهد الذهني والاستغراق (نحو وليس الذكر كالانثى) لما فسر قوله تعالى
وليس الذكر كالأُنثى بوجهين أحدهما نفي مساواة الذكر والانثى في التحرير وهو مبني
على كونه من كلام امرأة عمران وثمة لتحسرها يعني التحسر على وضعها انثى وعدم
مساواتها في التحرير فيايتها كانت ذكرا او يايتها يساوى الذكر والانثى في التحرير
فاجاب الله عنهما بان جعل انثاهما مساوية للذكر في التحرير ولو شاء لجمعها ذكر او حيث
اللام فيهما للجنس ولا يصلح ان مثالين اللام العهد وثانيهما انه من كلام رب العزة
تسليتها بتبشيرها بان انثاهما تفضل على الذكر الذي طلبته احتاج المصنف الى تفسيره حتى
يتضح كونهما مثالين فقال (اي الذي طلبت) امرأة عمران وهذا يشعر بانه جعل الذكر معهودا
لتعينه باعتبار طلبها لا باعتبار ذكرها فيكون مثالا للعهد التقديري وقوله (كأني وهبت لها)
اشارة الى انها معهودة باعتبار ذكرها في قولها رب اني وضعتها انثى لان ما وضعتها مؤهوبة لله
ولو قال كأني وضعتها لكان اوضح فهي مثال للعهد الحقيقي ويمكن جعل الذكر معهودا
تحقيقا بوجوه منها ما ذكره الشارح المحقق من ان قول تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني
محرمرا يفيد الذكر لان المحرم لا يكون الا للذكر وهو عتيق الذكر لخدمة بيت المقدس
ومنها ان قوله اني نذرت لك ما في بطني محرمرا بتقدير شرط واضح اي لو كان ذكرا ومنها
ان قوله رب اني وضعتها انثى تحسرا على فوت الذكر فيذكره لكن ما ذكره المصنف توجيه
حسن اليق بهذا المقام تبين له وان خفي على الفحول الاعلام والحمد لله على الانعام بالا الهام
وجعل الرضى على وصف المنادي المبهم نحو يا ايها الرجل وصف اسم الاشارة نحو هذا الرجل
للعهد لكونه معلوما بالحضور وتبعه الشارح المحقق وفيه تأمل لان الظاهر انه رفع الابهام
ودفع التباس في الاشارة الحسية بين الجنس وبه يشعر كلام النحاة فهو لتعريف الجنس نعم
يقع الجنس على حصة معينة غاية التعيين وفرق بين المقصود بالعبرة وبين انصراف
العبرة اليه قبل ذلك مقيد بما اذا استعمل اسم الاشارة في المشاهد على ما هو وضعه
او ذكر اسم الاشارة على وجه الاهمال الاعلى وجهه كلى اي اسم الاشارة في الجملة فلا يراد ان اسم
الاشارة قد يكون اشارة الى الجنس الذي جعل وصفه (او الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى
او المفهوم المجازي فان لام التعريف كما يدخل على الحقيقة يدخل على المجاز فيقول الاسد الذي
رمى خير من الاسد المفترس والمراد الاشارة الى المفهوم سواء اقتصر الحكم على المفهوم او اقتضى
صرفه الى افراد فالاول (كقولك الرجل خير من المرأة) والثاني ما يشير اليه قوله وقد يأتي
وقد يفيد ولا يصح تعيين الحقيقة بمالم تعبر به قصد الافراد كما يشعر به كلام الشارح وان
بوجه التمثيل والا فلا يصح جعل العهد الذهني والاستغراق داخلين تحته وكرن جنس
الرجل خيرا من جنس المرأة لا ينافي كون شخص مرأة خيرا من شخص رجل فان العوايق
قد يمنع عما يستعده الجنس وقد يكون الاشارة الى نفس الحقيقة لدعوى اتحاده
مع شيء وجعل قوله تعالى اولئك هم المفلحون وهو الذي قصده جار الله تعالى حيث قال
ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين
وتحققوا ما هم وتصوروا بصورهم الحقيقة فهم لا يعدون تلك الحقيقة كما تقول اصاحبك
هل عرفت الاسد وما جبل عليه من فرط الاقدام ان زيدا هو هو ولا يخفى انه ابلغ من قصد
القصر ادعاء ووصفه الشيخ في دلائل الاعجاز بنهاية الدقة حتى كانه يعرف وينكر ومن وهم
من قوله لا يعدون تلك الحقيقة انه جعله من قصر المسند اليه على المسند فلا يالي به وكيف وقد
استولى عليه الوهم الى ان قال انه جعل ضمير الفصل لقصر المسند اليه على المسند ولم يعرف

قال الشارح المحقق في شرح
المفتاح قيل هذا من العهد
التقديري لكن قال السيد السند
المشهور ان العهد الحقيقي
ما ذكر بوجه وجعل الذكر
لفهمه من التحرير عهدا تحقيقيا

٤

انه في بيان معنى التعريف وقد يشار الى تعيين الجنس من حيث انتسابه الى المسند اليه فيرجع
التعيين الى الانتساب كما في بيت حسان ووالدك العبد اى ووالدك المعروف بالعبودية وظاهر
عبارة يشعر بان لام الجنس اشارة الى نفس المفهوم من غير زيادة وذلك لا يقتضى تعريفا
في المفهوم حتى يعد معرفا لحصولها من نفس استعمال اللفظ ويستدعى ان يجعل تعريف
المعرف بلام الجنس تعريفا لفظيا لا يحكم به الا لضبط احكام اللفظ من غير حفظ للمعنى فيه
كما قال بعض محققى النجاة كل لام تعريف سوى لام العهد لا معنى للتعريف فيها والنظرون
في المعاني لهم شرب آخرو لا يلتفتون الى هذا المورد ولا ينظرون الى هذا المختل ولا يعتبرون
التعريف اللفظي وذلك تراهم طووا ذكر علم الجنس باقسامه في مقام التعرض للعلم واحكامه
فيجب ان يحمل قوله اولى نفس الحقيقة على نفس الحقيقة باعتبار حضورها وتعيينها
وعهدياتها في الذهن يرشدك اليه قوله فيما بعد باعتبار عهديته في الذهن فان قيل لم يجعل
علم الجنس موضوعا لجوهره اما وضع له المعرف بلام الجنس قلت لان اعتبار التعيين الذهني
تكلف اذ ليس نظرا باب وضع اللفظ الاعلى الامور الخارجية وذو اللام يدعو اليه لئلا
يلغوا اللام ولا داعي فيه في نحو اسامة قال السكاكي لا بد في تعريف الحقيقة من تنزيهاها منزلة
المعهود بوجه من الوجوه الخطابية اما لكون ذلك الشيء محتاجا اليه على طريق التحقيق
او على طريق التهكم فهو لذلك حاضر في الذهن اولانه عظيم الخطر معقوده الهمة لذلك
على احد الطريقين اولانه لا يغيب عن الجنس على احد الطريقين واما لانه جار على الاسن
كثير الدور في الكلام على احد الطريقين (وقديأتى) اى المعرف بلام الحقيقة (واحد) من
افراد مفهومه (باعتبار عهديته) اى عهديته ذلك المسمى (في الذهن) لابتداء عهديته
الواحد اى حرف التعريفاتين المسمى لا الفرد وقال الشارح يريد انه يأتى لواحد باعتبار
عهديته ذلك الواحد من حيث انه متحد مع ما هو معهود في الذهن فكأنه معهود ولا يخفى ان
ادخال حرف التعليل في قوله قد يأتى وقوله وقد يفيد بوجه ان لام الحقيقة من حيث هي هي
اكثر من محاولة الامر كذلك لان الحكم على المفهوم من حيث هو هو قلم اى يكون في المحاورات
وان كثرة العلوم في المعارف وكأنه اتى بكلمة قد للتحقيق ازالة الشك في ذلك الا تبين لانه
خلاف الاصل والاصل ارادة المفهوم من حيث هو هو لانه الموضوع له وانما يعدل الى البعض
عند قرينة البعوضة الى العموم عند قرينة الوجود وعدم قرينة البعوضة لان التخصيص
ببعض دون بعض ترجيح بالامر جمع وانما قال وقد يأتى ولم يقل وقد يقصد به واحد لان
الواحد غير مقصود باللفظ وانما يأتى من القرينة (كقولك دخل السوق) فان السوق افاد
ان الحقيقة المتحدة المرادة بالمعرف باللام متحدة مع موجود حتى لو اريد اولا - وكان اللفظ مجازا
بخلاف انكرة قائمها وان وضعت للحقيقة المتحدة الا انها مع التنوين تفيد الماهية مع وحدة
لا يعينها ويسمى فردا متشرا وبفهم الواحد منهما من حاق اللفظ واختلف في وضع اسم
الجنس هل هو موضوع للحقيقة المتحدة او للحقيقة مع وحدة ورجح الشارح الحق الثاني
ورده السيد السند بان لو كان كذلك يلزم ان يكون اسم الجنس حين دخول لام التعريف
في مقام العهد اذهني مجازا وقد جعلوه حقيقة او موضوعا بالوضع التركيبي على خلاف
الافرادى وفيه بعد وبعارضه انه لو كان اسم الجنس موضوعا للحقيقة لكان المعرف
بلام العهد مجازا في حصة المعبنة او موضوعا بالوضع التركيبي على خلاف الوضع
الافرادى والاول باطل بالاتفاق والثاني بعد جدا وبالجملة قولك ادخل سوقا يأتى
لواحد من حاق اللفظ فالتكثرة اقوى في الايمان لواحد فلذا قال (وهذا في المعنى

منها نسخذ

فان الدخول نسخذ

كأنكره) لكن ليس كل نكرة كذلك لان المصادر ليس فيها القصد الا الى الحقيقة المتحدة بالاجماع كما نص عليه المفتاح الا ان الشايع الغالب في النكرة ذلك فذلك اطلقها ولا يخفى ان المعرف في مقام الاستغراق ايضا كالنكرة لانها تأتي للوحدات من غير اشارة الى تعيينها غاية انها متحدة مع الماهية المعهودة كالمعهود الذهنى والمعرف بلام الحقيقة من المصادر كالنكرة منها في المعنى حتى حكم السيد السند في شرح المفتاح بأنه ينبغي ان يجوز ان يعامل مع هذه المصادر معاملة النكرة وان لم يتحقق الاستعمال فلا وجه لتخصيص هذا الحكم بهذا القسم ويمكن ان يقال يريد ان هذا في المعنى كالنكرة في اعتبار البقاء وليس غيره كذلك ولذا لم يعامل معه معاملة النكرة ونظرهم في هذا التخصيص محمود لان مناط الافادة وهو الفرد في هذا القسم مبهم فلم يعتد بتعيين تعلق بالمفهوم بخلاف ما اذا اريد الحقيقة من حيث هي فان مناط الحكم هو ما يتعلق به التعيين واجتلي في نظر العقل تعينه وبخلاف ما اذا اريد جميع الافراد فانها لتعنيها بالعموم نائب مثاب التعيين فلم يختل تعيين اللام بجواررة الابهام وخلص اللام في افادة التعيين عن ملام الاتهام والمعاملة معها معاملة النكرة كثيرة وله غير نظير فانه وصف بالجملة في قول الشاعر * ولقد امر على اللئيم يسبنى * فضيت ثمة قلت لا يعننى * وفي التنزيل كمثل الجمار يحمل اسفارا وانا قال في المعنى كالنكرة لانها في اللفظ معرفة صرفة لوجود اللام وعدم التعيين ولهذا غلب اجراء احكام المعارف عليه حيث تعاضد حرف التعريف في اللفظ اثبت تعريف في المعنى وهذا اظهر مما قاله الشارح ان التقييد بقوله في المعنى لا يجرى عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال الى غير ذلك لان هذه الاحكام فرع كونه معرفة او كالمعرفة كما ان اجراء حكم النكرة فرع كونه في المعنى كالنكرة وليس من وجوه كونه في المعنى كالنكرة (وقد يفيد) اى المعرف بلام الجنس (الاستغراق) وشمول جميع الوحدات اذا امتنع حله على الحقيقة من حيث هي لقرينة اعتبار الوجود على بعض الافراد دون بعض اعدم قرينة البعضية فاول ما يفيد المعرف بلام الجنس الحقيقة من حيث هي ثم الحقيقة في ضمن واحد وتجاوز الى الحقيقة في ضمن الجميع فترتب الكتاب على وفق هذا الترتيب وان كان رجحان الاستغراق على العهد الذهنى ورجحان العهد الذهنى على ما هو لتعرف الحقيقة من حيث هي كما تقرر في محله يقتضى عكس هذا الترتيب وقد يتحقق قرينة على الاستغراق سرى انتفاء قرينة البعضية بعد قرينة اعتبار الوحدة ولا بد منها في المقام الاستدلالي (نحو ان الانسان لا يفسد) فان الاستثناء قرينة ارادة العموم لان شرطه الدخول في المستثنى منه قطعاً او الخروج قطعاً ولا مجال لخروج المؤمنين وعاملى الصالحات من الانسان فلا بد من الدخول جزئياً والمدخول لا يتأتى بدون الاستغراق واما ان التعريف باللام والتداء والاضافة جاء لدلول اللفظ من الخارج واما تعريف باقى المعارف فن جوهر اللفظ ولوضعه للامر انا خوذ مع التعيين وما ذكره السيد السند ان تعريف الموصول واسم الاشارة والضمير من الخارج كالمعرف باللام والتداء والاضافة والانقسام الى الخمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه من يف لان الخارج في الموصول ونظيره قرينة المراد من اللفظ لا للاشارة الى تعينه ولان تفاوت ما يستفاد منه ازيد من الخمسة (وهو) اى الاستغراق مطلقاً باللام كان او غيره بدليل قوله بعد بدليل صحة لارجال في الدار والاولى والاستغراق (ضربان) كافى الايضاح فلا خفاء في التمثيل بالصاغة مع خفاء كونه معرفاً باللام اذا اللام في اسم الفاعل اسم موصول لاحرف التعريف عند غير المازنى

لا بد لكون اللام في اللئيم لام الحقيقة من ابطال ارادة العهد الخارجى وابطله بأنه لا يدل على الوفاء لجواز ان يكون في المعين ما يوجب التحمل وفيه انه يجوز ان يكون في المبهم ايضا ذلك وكون يسبنى صفة يتوقف على ابطال كونه حالاً وابطله السيد بان تقييد المرور بوقت مخصوص ليس بجيد وفيه ان يسبنى اذا كان الاستمرار لم يكن فيه تقييد

البيان نسخة

يريد ان الاقرب الى اللفظ الحقيقة من حيث هي وانما أتى الواحد من قرينة اعتبار الوجود لم يجرى العموم لانتفاء قرينة البعضية ولزوم ترجيح بلام مرجح

لان التعريف بالموصولة ايضا يأتي الاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الازيدا هكذا ذكره الشارح المحقق وفيه نظر لان اسم الموصول لا يستعمل الا في فرد معين من المعانوم باصلة فالصاغنة استعملت في الجماعة المعينة التي هي صاغنة بلده او مملكته لاني مفهوم معرف بتعريف جنسي من حيث التحقق في ضمن افراد بمعونة القرينة من غير اشارة الى تعيين الافراد فتأمل ان كان لك دقة نظر يعينك الى ادراك وطرف فلا ترتيب في انه لا معنى لجر يان الاقسام الاربعة في تعريف الموصول والشارح المحقق جعل كون اللام في اسم فاعل او مفعول لم يقصد به الحدوث حرف تعريف اتفاقا كاللام في الصفة المشبهة استنباطا من مقتضيات كلامهم (حقيق نحو عالم الغيب والشهادة) اي كل غيب (وعر في نحو جمع الامير الصاغنة) جمع صايغ (اي صاغنة بلده او مملكته) هو بفتح الميم واللام اوضح الميم عز الملك وسلطانه على مافي القاموس والمراد هنا مافي تصرف الملك من البلاد واردة صاغنة البلاد اذا كان المراد بالامير امير البلاد والمملكة اذا كان امير بلاد وفسر الشارح المحقق الحقيق بالشمول لكل ما يتناوله اللفظ بحسب اللغة وكأنه اراد اعم من تناول بحسب المعنى المجازي او الحقيق والعرفي بالشمول لما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف هذا والعرف اذا اطلق يراد به العرف العام فيتجه انه يتيق الشمول شرعا واصطلاحا واسطة وان الظاهر لغوي وعرفي اذ لا تقابل بين الحقيق والعرفي وفسر في شرح المفتاح والسيد السند ايضا الحقيق بما كان شموله للافراد على سبيل الحقيقة بان لا يخرج فرد والعرفي بما بعد شموله في عرف الناس وان خرج عنه كثيرون من افراد المفهوم هذا ولا يخفى عليك ان التقسيم الى الحقيق والعرفي لا يخص الاستغراق بل هو تخصيص من غير تخصيص اذا تيان المعرفة باللام ايضا لواحد منهم يكون عرفيا وحقيقيا اذا دخل السوق عرفي اذا المراد سوق من اسواق البلد لا اسواق الدنيا بل الاشارة الى الحقيقة من حيث هي هي ايضا كذلك لانك ربما تقول في بلد البطح خير من العنب لان بطيخته خير من عنبه فالاشارة في كل من البطح والعنب الى جنس خاص منهما بمعونة العرف ولذا قد يعكس ذلك في بلد اخر وهكذا دقيقه قد ابدعها السكاكي واتخذها من جاء بعده مذها بشعره قوله في صدر هذا البحث وههنا دقيقة والحق ان لا استغراق الاحقيقيا والتصرف في امثال هذا المثال في الاسم المعرف حيث خص ببعض مفهومه بقرينة التعارف فاريد بالصاغنة احدي الصاغتين وادخل اللام واستفيد العموم فان قلت لم لم يجعل الصاغنة عهدا تقديريا قلت لانزاع في صحته وانما الكلام فيما اذا اريد بها كل صاغنة ولو نازعت في الارادة يقطع نزاعك وبالعندول الى التمثيل بقولنا جمع الامير كل صاغنة ولما كان المثني اشمل من المفرد والجمع من المثني وكان الغرض من وضعهما الشمول لقصور المفرد عنه وكان يتبادر الى الوهم ان الجمع المستغرق اشمل من المثني والمثني المستغرق اشمل من المفرد المستغرق اذ زاد موجب الشمول تبه على فساد بان استغراق المفرد يكون اشمل واعتمد على انه يتنبه الفطن منه لان استغراق المثني منه يكون اشمل من الجمع فقال (واستغراق المفرد اشمل) اي استغراق ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفردا في اللفظ او لا كالجمع المحلى باللام الذي بطل فيه معنى الجمعية اشمل من الجمع بحسب المعنى سواء كان جمعا صورة او مفردا نحو قوم ورهط ولم يقصد بذلك الحكم الكلي والاظهر منه عبارة المفتاح واستغراق المفرد يكون اشمل والاظهر منها قد يكون فلا يتجه ان قوله (بدليل صحة لارجال في الدار اذا كان فيها رجل اورجلان دون لارجل) لا يتم لان الصورة الجزئية

لا تثبت الدعوى الكلية ولا نه معارض بانه يصح لا يطبق حل هذا الحرج رجل حيث يطبقه رجلان اورجل دون لا يطبقه رجال وينساق الفهم مما ذكره الى ان استغراق المثني اشمل من استغراق الجمع واستغراق جمع القلة اكثر من استغراق جمع الكثرة واستغراق كل جمع محصور اشمل مما فوقه فقولك لاعشرة رجال اشمل من لاعشرين رجالا حتى انه كان الواضح ان يقول واستغراق المشمول اشمل من استغراق الشامل قال الشارح المحقق وانما اورد البيان بلا التي لثني الجنس لانها نص في الاستغراق نحو ما من رجل في الدار لان زيادة من بعد الثني التخصيص على الاستغراق وبناء اسم لا تتضمنه معنى من حتى لا يصح لارجل بل رجلان بخلاف لارجل بالرفع فانه ظاهر فيه حتى يصح صرفه عن الاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وذلك يحتمل وجهين احدهما ما ذكره السيد السند يعني انه اورد بيان الدعوى فيما هو نص في الاستغراق لانه اذا لم يشمل ثني الجمع مع كون الثني نصا في الاستغراق الواحد والاثنين فعدم شمول جوع ليس نصا فيه بطريق الاولى فيتضح بذلك ثبوت المدعى وبعارضه ان المفرد فيما ليس نصا في الاستغراق اذا كان شاملا لما لا يشمل الجمع كان شموله فيما هو نص فيه بطريق الاولى وثانيهما انه يعني انه لاربية في صحة قوله دون لارجل بالفتح لانه نص في الاستغراق بخلاف لارجل في الدار بالرفع فان عدم صحته حتى اذ يصح ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان ولو جعل لارجل بالفتح ولا رجل بالرفع لكان عدم شمول لارجل بالرفع وشمول لارجل بالفتح بطريق الاولى واورد على كون زيادة من موجبا الاستغراق القطعي قول الائمة ما من عام الا وقد خص منه البعض فانه ليس نصا في العموم واللام يكن مخصوص البعض فيكذب نفسه واجيب بانه مبالغة وادعاء لا يقبل الكذب ومما يدل على الدعوى صحة كل رجال جاءني مع تخلف رجل اورجلين دون كل رجل جاءني ولا يضره صحة كل رجل تسعة الدار دون كل رجال فتذكر وانما لم يتعرض في بيان كون استغراق المفرد اشمل للمعرف باللام مع ان عقداً بالجملة لان استغراق الجمع المعروف باللام في الاكثر لا حاطة كل فرد من الجنس لا لا حاطة كل جمع صرح بذلك ائمة الاصول والنحو وصرح بتفسير كل جمع معرف باللام بكل فرد فرد دون جماعة جماعة ائمة التفسير كلهم وقال السيد السند في حواشي شرح الخفيض كانه بطلت الجمعية في المحلى باللام لانه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعات اذ ما من جماعة الا وهي داخل في جماعة فوقها ونحن نقول يلزم تكرار الحكم على اتحاد الجنس ايضا اذ ما من واحد الا وهو داخل في جماعات متعددة فان قلت يلزم التكرار في استغراق المفرد ايضا لان الحكم على كل واحد حكم على كل اثنين وعلى كل جماعة قلت هذا من قبيل استثناء الثبوت بالاثبات او ثبوت الحكم لكل واحد يستلزم الثبوت لستثناء لكل اثنين ولكل جماعة لكن الحكم على كل واحد لا يستلزم الحكم على الاثنين فان قلت جعل الجمع مستغراقا للجموع لا يمكن بدون التكرار فهو ضروري والتكرار الضروري يعني عنه قلت قوتنا كانه بطلت الجمعية لذلك وفيه اشارة الى ان اهمال الجمعية العائدة الى امر اللفظ اهلون من ارتكاب التكرار لان فيه اهمال جانب المعنى ولا يخفى ان المثني المستغرق ايضا يستلزم التكرار اذ قولنا كل رجلين يستلزم دخول زيد مثلامر اغبير متناهية في الحكم ولم يثبت انه يعني كل رجل وبالجملة هذا الجمع المحلى باللام داخل في استغراق المفرد فنقض الشارح القاعدة الكلية به باطل لما عرفت سابقا من وجهين فتذكر وقد يأتي الجمع المعروف باللام لارادة الجميع فيكون جاءني الرجال في معنى جاءني جميع الرجال وهو هذا المعنى ليس دون المفرد في الشمول ووجه افادة

استغراق الاجزاء مع ان اللام ليس معناه الاتعريف المفهوم هو ان الاولى بالقصد في المقام الخطابي الفرد الاشمل من الجمع وجزءه ليس باولى من جزءه فيشمل جميع الاجزاء واعلم ان السيد السند جعل لارجال محتملا لان يقصده معنى لارجل تحرزا عن التكرار كما في المعرف باللام وفيه بحث لانه يتوقف على ان يثبت قصد معنى المفرد به من ائمة اللغة ولا يصح البناء على ما هو الباعث على ابطال معنى الجمعية في المعرف باللام لانه سر نحوى لا يتردد على انه يمكن الفرق بان تمام المباغة في النفي كما تشهد له زيادة من الاستغراقية يدفع بشاعة التكرار ولا تعويل على ما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه ان الكتاب اكثر من الكتب وان قال الزمخشري ايضا في تفسير قوله تعالى والملك على ارجائها ان الملك اكثر من الملائكة متابعة لهذا المروى لان ما حققناه سابقا موثقة بالكثير ونسبته للكشاف في مواضع كثيرة وما قاله المصنف ان في اختيار المفرد المستغرق على الجمع المستغرق تكثيرا للمعنى بتقليل اللفظ ولهذا انصف قوله تعالى وهن اعظم منى لافادته وهن كل عظم بخلاف وهن العظام فانه يصح وهن العظام بوهن البعض اما مبنى عليه فيكون ضعيفا واما مبنى على انه ربما يقصد بالجمع المعرف باللام المجموع من حيث المجموع ولهذا لا يلزم في قولك للرجال على درهم ادرهم واحد فلما كان وهن العظام محتملا ان يكون هذا المعنى قصد بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى قطع الحكم الشارح المحقق بطلان قوله لا يخلو عن وهن فان قلت لا يصح الحكم بجى الرجال من حيث المجموع مع تخلف واحد فكيف يصح وصف مجموع العظام بالوهن مع عدم وهن بعض قوت لانه اذا قل قوة المجموع ثبت للمجموع وهن اذ لم يبق القوة التي تعلقت بالمجموع بخلاف الجبى فانه لا يثبت للمجموع اذا لم يثبت لجزء اعلم ان من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد كذلك في جانب الكثرة يوافق من يفرق بينهما في جانب القلة اذ لا يصلح ان يراد بالجمع الجنس في ضمن الواحد اتفاقا بخلاف المفرد فانه يصلح ان يراد به الجنس في ضمن اى بعض الى الواحد وهذا لا ينافي ما تقدم من ان الجمع المستغرق بطل جمعيته لانه من خواص الجمع المستغرق للزوم التكرار مع بقاء الجمعية والمعرف بلام الجنس لا يستدعى بطلان الجمعية لعدم الموجب ليقال من حلف لا يتزوج النساء بحث بتزوج واحدة وعليه قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد فقد اريد بالجمع المعرف باللام الى الواحد لانا نقول هذا من قبيل المعرف بلام الاستغراق اى لا يتزوج واحدة من النساء فهو نظير ولا تكن للفتاتين خصيمتاى لا تخاضمن عن خائن لما ثبت افادة المعرف باللام الاستغراق بقوله تعالى ان الانسان لى خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فالنزاع فيها اما بالمعارضة او انقض بان يقال لا يفيد الاستغراق للتناقى بين الاستغراق وافراد الاسم اولو صح الدليل المذكور لزم تحقق المتنافيين او لا يتم توقف صحة الاستثناء على الاستغراق لانه يستحيل الاستغراق في المفرد وبهذا تبين ان حق ما ذكره من الجواب ان يذكر متصلا بقوله وقد يفيد الاستغراق نحو ان الانسان لى خسر لا يثبت الاستغراق ويستحق ان يذكر تقسيمة وحكمه وتحقيق الجواب المشار اليه بقوله (ولا ينافي بين الاستغراق وافراد الاسم) اى كون الاسم مفردا مستدعيا للوحدة او افراد يفيد الاسم فالافراد بمعنى الوحدة كما سيأتى في قوله واما تكبره فللافراد (لان الحرف) اى حرف التعريف الذى يكون اودة الاسم الاستغراق بعد دخوله وتفسيره بالحرف الدال على الاستغراق كما في الشرح ينافي ما حقق ان مدلول الحرف ليس الا تعريف والاستغراق انما يحى من القرينة وذكر الحرف تغليب والواضح لان الاسم انما يعتبر مفهومه في ضمن جميع الافراد مجردا عن معنى الوحدة كيف وتناسى الاستغراق لا يختص استغراق المعرف باللام بل يجري في المضاف والموصول والمضاف اليه

خبر قوله فيما سبق وهو وتحقيق
الجواب المشار اليه بقوله الخ
اشار اليه نفسه في نسخة بخطه

س

كل ايضا (انما يدخل عليه) اي على الاسم المفرد وفيه ان الاشكال لا يخص المفرد
لانه يتجه على قولك ما جاءني رجال وما جاءني رجلان ايضا لان رجالا يدل على جماعة
واحدة والاستغراق يوجب تعدد الجماعة المقصورة او على الاسم المفيد للافراد والوحدة
وحديثنا اول الجمع والتثنية فهذا التوجه من جهة حفظه (مجردا) اسم فاعل حال من ضمير
الحرف او اسم منقول حال من ضمير الاسم (عن معنى الوحدة) انه يجعل الاسم بمعنى الحقيقة
من حيث هي هي بحيث لا وحدة فيها ولا تكثر بل هي قابلة لكل منهما فيضم الكثرة معها
بقريئة الاستغراق فان قلت هذا ظاهر في قولك الرجل لخلوه عن التنوين الدال على الوحدة
واما في قولك ما جاءني رجل او رجال فنشكل بوجود الدال على الوحدة قلت التنوين له
دلالتان دلالة على التمكن او دلالة على الوحدة فاذا لم تصح الوحدة لتحمل على التمكن كتثوين
زيد نعم التنوين في الاسم الغير المتكسر لا يفارق عن الوحدة احترازا عن الغرور وهذا
الجواب لا يتم في بعض الصور الاعلى سبيل الجدل فان ما جاءني رجل لم يجرد عن الوحدة
بل اريد به الوحدة المطلقة فعمت بدخول التثنية لابهامها وكذا في ما جاءني رجال وليس
هذا الجواب بما على جعل اسم الجنس موضوعا للفرد اذ لو كان موضوعا للحقيقة المتحدة فلا
وحدة حتى يجرد عنها لان التنوين جعله ذا وحدة واما ما ذكره السيد السندان اسم الجنس
لما استعمل في التراكيب لبيان الاحكام وكان اكثر الاحكام جارية على الماهية في ضمن فرد شاع
اسم الجنس مع اعتبار الوحدة وصار بحيث يتبادر منه الفرد لالف النفس كانه دال على الوحدة
فاذا دخل عليه حرف الاستغراق جرد عن هذا العارض الذي هو منشاء الاعتراض فلا
يخفى ما فيه اذ غالبية الاحكام على الماهية في ضمن الفرد لا توجب كون ارادة الفرد منه اكثر حتى
يتبادر منه لان المراد بالاجزاء والاحوال والوصاف هي المفهومات دون الافراد (ولانه)
اي الاسم المستغرق (بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد) وانه يجمع اتعدد مع الوحدة لانه بمعنى
كل واحد لا مجموع الاحاد والكل المتناول للتعدد واحد او احدا على سبيل البدل لا ينافي الوحدة
ولذا اصح كل واحد (ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) بان يجعل الجمع نعتا له وكذا امتنع
جعله حال عنه وخبره ولاولى ترك النعت ليعلم ان كل ومما جعله المصنف علة للامتناع المحافظة على
التشاكل اللفظي ويتجه عليه ان التشاكل اللفظي لا يجب ولهذا اصح القوم الفاضل
والفاضلون فلا يصير سبب الامتناع والتحقيق ان المراد بالمعرف موصوفا اوصفة نفس الحقيقة
المجردة عن الوحدة والكثرة والكثرة انما جاءت من القرينة فلا يصح جمع ما اريد به الحقيقة
المطلقة من غير كثرة وان اقتضت القرينة اعتبار التعدد من غير قصده بالمعرف
فان قلت كيف يمتنع الوصف بنعت الجمع ولام الاستغراق يبطل الجمعية ويصير المنطوق
معه في حكم المفرد فليوصف بالجمع الذي بطلت جمعته قلت النعت واخواته يراد به المفهوم
لا كل فرد حتى يبطل معنى الجمعية بالاستغراق والمراد امتناع وصفه بنعت الجمع اذا كان
مفردا والافلان يمتنع وصف رجال في ما جاءني رجال بنعت الجمع ولهذا امتنع ايضا ارجاع
ضمير الجمع اليه فتأمل قال الشارح المحقق امتناع الوصف المذكور عند الجمهور والافخس
حكي الدينار الصفر والدرهم البيض ورده السيد السندان الدينار الصفر ليس بمعنى كل الدينار
بل المراد بالدينار الجنس مجردا عن الوحدة نعم مذهب الافخس ينافي وجوب المحافظة
على التشاكل اللفظي لكنه لم يذكره المصنف هناك وان ذكره في الايضاح فلا يليق التعرض
بمذهب الافخس في شرح كلام المتن ولا يذهب عليك ان الدينار الصفر يحتمل ان يكون
من قبيل ثوب اسمال بمعنى ان جميع اجزائه سمل اي خلق فيراد بالدينار الصفران جميع اجزائه

معروف على ما سبق من قوله
انه يجعل الاسم الخ على ما اشار
اليه المؤلف بخطه

س

صفر وليس بمغشوش ونحن نقول بشكل امتناع الوصف بالجمع بقوله تعالى وما من دابة الا ام
امثالكم ويمكن ان يدفع بان المراد امتناع وصفه بالجمع مع ابقائه على ظاهره من غير تأويل والآية
لتأويل ما من دابة بقولنا ما الدواب وحيث يمكن التوفيق بين مذهب الاخفش والجمهور
فتأمل (وبالاضافة) اى تعريف المسند اليه باضافته ولا يذهب عليك ان الاضافة من احوال
المسند اليه ولا يخص بالتعريف بل يتعلق بهاسكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكيف
بين الحقير في ولد حجام حضر او يضاحك وبين ولد الحجام الا ان القوم اهملوهما من غير
ظهور وجهته (لانها) اى الاضافة اى المرفع بالاضافة فافهم (اخصر طريق) الى احضار
المسند اليه في ذهن السامع في هذا المقام اما لانه اخصر كل ما يحضر عند المتكلم واخصر
كل ما يحضر عند المخاطب لانه اخصر طرق التعريف لان اخصر الطرق مطلقا هو
بعض الضمائر فهذا لا يصلح الادعاء الى الضمير (نحو) قول جعفر بن عتبة الحارثي (هو اى)
فسره الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح بمهوى ومحبوبى والصواب تفسيره بمهوى
ومحبوبى يدل عليه ما بعد هذا البيت وهو شعر عجب لم سراها واني تخلصت الى وباب السجن
دونى معاق المتعجب ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزهرق * ولا يريك تذكير
مصعد لانه للفظ هو اى فانه اخصر من التى هو اها واسمه لا ينفع المخاطب وليس مقام
الاشارة والضمير والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والمحجوب
على الرحيل ويمكن ان يقال الداعى الى الاضافة استلذ اذاضافة الهوى الى نفسه (مع
الركب) اسم جمع للراكب (اليمين) اى جمع يمان مغير بمعنى تخفيف الياء وتعبير بالالف
عنه وحذف الياء المخففة لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة الياء لموجبه (مصعد) مبعد
ذاهب في الارض تمامه جنب وجناتى بمكة موثق والجنيب المحجوب المستعجب ولفظ البت خبر
ومعناه تحزن وتأسف اما على البعد الجسمانى او على مفارقة الروح من الجسمان (او لتضمنها
تعظيم الشان) اى امر (المضاف اليه او المضاف او غيرهما) وامثلة الثلث على ترتيبها
(كقولك عبدى حضر) اذا كان العبد ذا شان والالطف عبدى عندى (او عبد السلطان
ركب) عبد السلطان عندى (او لتضمنها) (تحقيرا) على احد الوجوه الثلاثة (نحو ولد الحجام
حاضر) مثال تحقير المضاف واستخراج المثاليين الاخرين سهل ومن دواعى الاضافة لتضمنها اعتبار
اضيفا مجازيا وهو جعل ادنى ملابسة بمنزلة ملابسة تامة تستدعيها الاضافة نحو كوكب
الخرقاء وهى مجاز لغوى او حكمى اختلف كلام الشارح المحقق فيه ورد السيد السند كونه
مجازا حكميا بانه ليس فيه نقل الاضافة من محل الى محل للملابسة بينهما بل هو استعارة الهيئة
الاضافية من الملابسة الكاملة لادنى ملابسة لمضاهاتها اليها وفيه ان تحقق حقيقة المجاز
الحكمى او ظهروها غير لازم كما عرفت فيجوز ان تكون الاضافة منقولة عن محل وهى او محل
يحتاج معرفته الى تأمل ومنهم من قال ما هو له للكوكب الوقت الذى يطالع فيه كايه الى كوكب
الصبح ورد بان الكوكب ليس مملوكا له وليس بشئ لان الاختصاص الملكى الذى يفيد
الاضافة اعم من الملك الحقيقى المتبصر الذى لا يلزم الوهم فيه للعقل او كونه بمنزلة حتى بعد
الوهم المضاف ملكا للضاف اليه دون غيره الا ترى ان جل الفرس حقيقة وجل زيد تجوز
ومنهم من يعبر المضاف باضافته الى شئ يعبر جميع افراده فيعلم ان القصد الى الجنس
دون فرد بعينه ولا يلزم فيه ان يكون المضاف اليه مخصوصا بالمضاف
كقولهم يدلك على خرابى الارض نفحة من رايحتها ومنها ما ذكره السكاكى من انه

انه لا طريق له سواها وزيفه السيد السند بانه ليس التجويزا عقليا اذا الاضافة تتضمن نسبة خبرية ليصح جعلها صلة وقال ولذا تركه المصنف ولم يلتفت اليه في الايضاح ايضا ويمكن دفعه بان النسبة الاضافية لاشتهارها والف نفسه بها حاضرة عنده وطريق الوصول ان يحتاج الى اعمال واستخراج من النسبة الاضافية فيصح انه لا طريق له سواها اذا لا يمكن لا بنا في نفي الشيء بالفعل وترك الايضاح انما يكون اماراة اعراض المصنف اولم يترك غيره مما ذكره في المفتاح واعتبارات الاضافة كثيرة واستخراجها يسيرة فعليك به فانه ليس بينك وبينه مسيرة (واما تنكيره) اى جعل المسند اليه نكرة قدم التنكير على التوابع والفصل احترازا عن الفصل بين التعريف والتكثير مع شدة تناسبهما والمفتاح قدم التوابع والفصل على التنكير لاختصاص الفصل بالمعارف ومزيد اختصاص التوابع بها (فلافراد) اى لجعل المسند اليه فردا من شئ بافاة فرديته فان جعل الشئ سببا يكون بحسب الحقيقة وبحسب القول وبحسب الاعتقاد وعليها قوله تعالى ولا تجعلوا الله ادادا اى لا تعقدوا ولائذ كروا له ندا والفرد يكون شخصا ويكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فذلك جعله مقابلا للنوعية مع ان المفتاح جعل الافراد شاملا لهما ويحتمل ان يراد بالافراد جعل الشئ فردا مطلقا من غير تعرض للنوعية والشخصية وحيث يقابله الافراد الشخصى والنوعى وحيث يكون التعرض بالافراد الشخصى متروكا استغناء بشيوعه وظهوره عن البيان والمثال اعنى قوله (نحو جاء رجل من اقصى المدينة يسعى) ظاهر في قصد الشخصى والظاهر او التوابع مكان قوله (او النوعية) اى جعل المسند اليه نوعا الا انه تفنن في ذكر الاسباب فارز بعضها في صورة الغرض المترتب وبعضها في صورة الحامل المتقدم (نحو وعلى ابصارهم غشاوة) اى نوع من الغشاوة غير ما يتعارفها الناس وهو غطاء التعامى عن ايات الله فان التنكير كما يفيد الوحدة الشخصية او النوعية يفيد ايضا مها وكونها مجهولة وافاة كونها مجهولة لئلا يتأتى المخاطب عن قبوله لعدم حضوره يغطاء من اغطيته يعرفها وليعلم انها عسيرة الازالة لعدم معرفتها حتى يعرف طريق ازالتها وبما شيدنا ببيان هذه انكته تدفع ما قالوا ان الاقصى لحق المقام حله على التعظيم كما فعله المفتاح اى غشاوة عظيمة تحول بين ابصارهم والحق المبين بالكلية وما يسبق الى الوهم ان عدول المصنف هنا في المفتاح شبه بالافساد بما هو بصده من الاصلاح ولا يذهب عليك ان جعل تنوين غشاوة للنوعية يحوج الى جعل غشاوة مستعملة في المجاز الاعم من الحقيقة ليصير التعامى نوعا منها داخلا تحتها (او التعظيم) اى بيان العظمة لجعل الابهام وسيلة الى عظمتها لان العظمة حاجبة عن معرفة التعظيم (او التحقير) اى بيان الخفارة المناسبة للنكارة لان التحقير لعدم الاعتناء به لا يعرفهما (كقوله) اى قول ابن ابي السمت قال في القاموس السمت الرجل الخفيف وابو السمت من كناهم وفي سوق كلامه دلالة وانحة على ان المثال لهما فاعرفهما (له حاجب) اى مانع عظيم (في كل امر يشينه) اى يعيبه وهو كونه عيبا فلذا قال في كل امر (وليس له عن طائب العرف) اى الاحسان (حاجب) حقير فكيف العظيم والظهور تعين الاول للتعظيم والثانى للتحقير عند الطبع السليم كما ادعاه السكاكى لم يدينه ولا يخفى انه لو جعل الاول للتحقير والثانى للتعظيم لاقبل عليه الذوق القويم حيث يفيد انه يكفيه مانع حقير عن العيب ولا بد له من مانع عظيم عن الاحسان ولك ان تجعل نكته ترك تعيين المثال وعدم تعيينه عنده لتنبه لهذا المقال لكن لتعيينه في الايضاح بنوه عن هذا الاحتمال ولو جعل الثانى للافراد حتى يكون عموم النفي صريحا لم يعد ومن البين

ان اثبات المانع عن كل امر يشتهر يستلزم انتفاء المانع عن الاحسان لانه شين فالا بلغ
فابس وجعل التكثيرين للتكثير والتقليل على ما عرفت في التعظيم والتحقير من التفصيل
مساع (او التكثير) بعلاقة ان الكثرة تمتنع عن المعرفة (كقولهم ان له لابلا وان له نعمنا او تقيلا)
بعلاقة ان القلة لعدم الاعتماد بها تحول بينه وبين المعرفة (نحو ورضوان من الله اكبر)
وفي تعرضه بالتقليل والتحقير تعرض بما صرح به في الايضاح من ان السكاكي لم يفرق بين
التعظيم والتكثير والتقليل والتحقير وكذا الفرق بقوله (وقد جاء للتعظيم والتكثير جميعا) نحو
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك (وجهه الشارح اشارة الى الفرق والظاهر ما ذكرنا
وتحقيق الفرق ان القلة والكثرة باعتبار الكمية تحقيرا او تقديرا والتعظيم والتحقير بحسب
ارتفاع الشأن وانحطاطه كما اشار اليه بقوله (اي ذو وعدد كثير وآيات عظام)
والاظهر استفادة الكثرة من جمع الكثرة الا ان يراد المبالغة في الكثرة اوفي الدلالة عليها
والعجب من المصنف كيف وافق السكاكي في هذا المقام وخالفه في جعل تنوين نفعة
فيما سيأتي للتحقير ولا يتعرض لاجتماع التقليل والتحقير لعدم عثور على مثال من كلامهم
وجعل السكاكي التكثير في قوله تعالى ولئن مستهم نفعة من عذاب ربك للتحقير واعترض
المصنف بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها امان قولهم نفعت الرياح
اذا هبت اي هبتا ومن نفخ الطيب اذا فاح اي فوحه ولا يرد ان بناء المرة للوحدة لا للحقارة
لان النفعة اذا كانت واحدة تفيد كمال حقارة ما عبر بها عنه والجواب ان التنوين لتحقير
النفعة لا لتحقير العذاب وتحقير النفعة لا يستفاد من بناء المرة ولا من نفس الكلمة نعم تحقير
النفعة لغاية المبالغة في تحقير العذاب وهذا اظهر مما ذكره ونفحة السيد السند في شرح
المفتاح من ان التحقير مما قبل الشدة والضعف فيفهم من اجتماع الدوال الثلاث ان المبالغة
في الغاية وزاد في حواشي شرح المفتاح عليه حيث قال على ان اجتماع الدوال على
مدلول واحد لا يقبل تفاوتا جائز المبالغة في الدلالة عليه وايضا حقه ومما جعله في المفتاح
محتملا للتهويل وبخلافه قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن وقال المصنف هو
ظاهر في الثاني ووجه قوله ان ذكر المس والرحن يشعر بانه بصدد تخويفه من ادنى
عذاب واظهار شفقه عليه بحيث لا يجوز ادنى عذاب له فلا يدفعه ما ذكره الشارح انه
لادلالة للفظ المس وازداده الى الرحن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى
لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الخليم اشد على ان بين اضافة العذاب
الى الرحن وازداده الى الخليم فرقا (ومن تنكير غيره) لامن تنكير المسند اليه كما هو ظاهر عبارة
المفتاح فليحمل كلامه على ذكر النظير دون المثال (الافراد او النوعية) لا لمجرد النوعية كما هو
الظاهر من المفتاح (والله خلق كل دابة من ماء) اي كل فرد منها من فرد النطفة في الشرح
هي نطفة ابيه المختصة به ووجه تخصيص نطفة ابيه غير ظاهر والظاهر وهي النطفة
المتبرجة من نطفة ابيه به او كل نوع من الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة
المتبرجة من نطفة ابيه ولا يجوز ان يراد كل شخص من الدواب من نوع من نوع من الماء لانه
بعيد عن العبارة وخلاف الواقع ولا كل نوع من كل شخص من الماء لذلك لانه محال كما زعم
السيد السند اذ لا يبعد ان يخاق نوع ونحصر في شخص من شخص من الماء فلذا لم يلتفت
المصنف في الايضاح الى هذين الاحتمالين واسكتني بالاحتمالين الاولين واورد على
الاحتمالين آدم وحواء وعيسى عليهم السلام وانغرب والفارة والعقرب ويمكن منع
عدم خلقهم وعدم خلقها من النطفة اذ لم يقم دليل على بطلانه حتى يؤل له النظم نعم لا يذ في

الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله (كل من الاوصاف الثلاثة وصف كاشف بين الجسم بوجه والجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحد اما جعلها بمنزلة وصف واحد بمعنى الممتد في الجهات الثلث واما لجعل الوصف اعم من ان يكون واحدا او متعددا وقد تكلف بما لا يحتاج اليه من قال المثال هو العميق لانه يساوي الجسم او قال المثال هو الطويل الموصوف بالوصفين وهذا الوصف كاشف على مذهب السكاكي دون المصنف فان الجسم عند الاشاعة قد يتركب من جزئين فلا يكون هر يضاميقا قال الشارح في شرح المفتاح والمراد بالطول ازيد الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما او المفروض ثانيا وبالعمق ما يقا طمهما هذا ولا يخفى انه لو فسر الطول بازيد الامتدادين والعرض بانقصهما لا يتناول الوصف جسماء ليس فيه ازيد الامتدادين وقد نبه بالمثل على ان التكاثر غير مختصة بوضع اللغة بل تجري في الاوضاع الاصطلاحية والا فالجسم في اللغة هو جاعة البدن والاعضاء من الناس وسائر الانواع العظيمة الخلق كذا في القاموس وفي الصحاح هو البدن قال السيد السند من فوائد هذا الوصف الاشارة الى علة الحكم وفيه ان علة الحاجة ليست الطول والعرض والعمق والا لما احتاج الجوهر الفرد الى حيز (ونحوه) اي نحو قولك (قوله) اي قول اوس بن حجر الشاعر الجاهلي في مرتبة فضالة بن كعدة فصله عنه تنبيهها على التفاوت بينهما من وجهين احدهما في الكشف عن المعنى فان السابق بعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه تفصيل معنى الالمعي لان معناه الذي المتوقد وليس الوصف تفصيله بل بحيث لو تأمل فيه ينكشف معناه وهوانه مصيب في ظنه كأنه رأى المظنون او سمعه ممن رآه قالوا وبمعنى او او المراد انه رأى في بعض الاوقات وسمع في بعض الاوقات وثانيهما ان (الالمعي الذي يظن بك الظن كان رأى وقد سمع) ليس من وصف المسند اليه بل وصف وصف اسم ان في البيت السابق اعني * ان الذي جمع السماحة والرؤى والبر والتقى جمعا او بتقدير اعني او مر فوع بالمدح وخبر ان ما يأتي بعد عدة ابيات من قوله اودى فلا ينفع الاشاعة من امرئ يساعده السوق فأمل (او مخصصا) اي له اي للمسد اليه والفرق بينه وبين الوصف المبين ان الغرض فيه تخصيص اللفظ بالمراد وفي الوصف المبين كشف المعنى وجعل المخاطب عالما بما يريد باللفظ فالنظر فيه على ازالة الاحتمال عن اللفظ وفي الاول على ازالة الجهولية والابهام عن المراد والا فالوصف الكاشف او المادح لا يخلو عن التخصيص ولهذا قيد صاحب المفتاح كونه مخصصا بقوله مقيدا غير فائدة الكشف والمدح والمصنف استفنى عن التقييد بجعل كونه مخصصا علة الوصف صريحا ولما يكن صريحا في عبارته احتاج الى التقييد وقيد به في المفتاح ايضا بزيادة تخصيص لما انه خص البحث بوصف المعروف والمعرف لا يخلو عن تخصيص ولما لم يخصه المصنف به لم يحتج الى هذا التقييد والتخصيص في عرف النحاة تقليل الاشتراك في الشكوة وتقليل الاشتراك في المعرفة عندهم يسمى توضيحا والمراد بتقليل الاشتراك تقليل مقتضى الاشتراك وهو الاحتمال والافاشراك اللفظ بين افراد مفهومه او بين مفهوماته لا يندفع بشيء والظاهر انه محمول على ازالة الاشتراك اما في الجملة او بالكلية الا انه فسر بتقليل الاشتراك لانه الغالب في التخصيص وقيل يبلغ مرتبة ازالة بالكلية والمصنف جرى على اللغة لانه اشع من الجري على اصطلاح قوم آخرين واراد به ازالة الاشتراك اما في الجملة او مطلقا ليجوز جميع المواد ولم يرد ازالة اشتراك نشأ من المعنى اي الاشتراك بين افراد المعنى وان ادعى السيد السند

ان المتبادر من تقليل الاشتراك المعنوي وشموله لتقليل الاشتراك اللفظي تحمل لان التقليل لا يتصور فيه بلا تحمل لانه يتصور في امثاله والدعوى لا تثبت له بعد ما اوضحناه لك فالوصف في عين جارية مخصصة عند الحاجة لانه يزيل مقتضى الاشتراك وهو احتمال العين لعان ولو خص التخصيص بازالة الاشتراك الناسي من المعنى لخرج وصف الاعلام المشتركة والمبهعات والمعرف بلام العهد عن كونه مخصصا لان الاشتراك في هذه الامور ليس بين افراد يتوسل في تعلق حكم الكلام بها باستعمال اللفظ في مفهوم كلي صادق عليها بل بين متعدد يقصد واحد منه بنفس اللفظ اما في الاعلام المشتركة فظاهرة واما في غيرها فلا نراها اما موضوعات الكل واحد من متعدد او الاستعمال في خصوص واحد منه على اختلاف واياما كان لا يستعمل الا في واحد ولا يخرج جميع المعارف لكون الاشتراك فيها من نفس اللفظ كما افاده السيد السند اذ المعرف بلام الجنس يكون وصفه لتخصصه ببعض افراد مفهومه فالاشتراك فيه ناش من المعنى لامن اللفظ فان قلت الرجل العالم خير من الجاهل في المقام الاستغراق لا يتصور ان يكون لتقليل الاحتمال للمستغرق بل لتقليل الشمول فهل يجعل لتقليل الشمول داعيا اخر او يمكن درجة في الوصف المخصص قلت قرينة الاستغراق تقوم بعد الوصف فالوصف لتقليل الاحتمال وقرينة الاستغراق لتعميم ما رفع فيه بعض الاحتمال فيكون الوصف مخصصا فان قلت لا يتم ذلك في كل رجل عالم قلت دخل الكل على الموصوف ولذا لا يمكن وصف الكل بل يجب اجراء الوصف على المضاف اليه وينقدح من هذا جواب آخر في المعرف باللام لانه بمنزلة كل وما اضيف اليه يستغنى الفطن عن تعريفه واوجع لتقليل الاشتراك عبارة عن رفع الاحتمال او ازالة بعض الشمول لان مقتضى الاشتراك قد يكون الشمول وان كان الاكثر الاحتمال له ان الامر (نحو يازيد التاجر) اختاره على الرجل التاجر ليتضح شمول التخصيص لرفع الاحتمال الناشئ من اللفظ (او مدحا او ذما) عطف على مخصصا او مينا فيحتاج الى جعله بمعنى مادحا او ذما لان الوصف مفيد مدح او ذم او عطف على قوله لكونه على انه مفعول له وحينئذ لابد من نكتة لجعل المدين والمخصص في فرق واحد وهي تقار بهما جدا حتى يكون الفرق لمجرد القصد والنظر (نحو جاءني زيد العالم والجاهل حيث يتعين) الموصوف عند المخاطب اما لاختصاص الاسم او لاختصاص علمه بوصفه او لامر اخر (قبل ذكره) بظاهره متعلق بالتمثيل فالتعين زيد ونفس النكتة احق بالقييد لكن جعله قيد الها ورجع ضمير يتعين الى الموصوف ابعد من التقيد ويخالف الايضاح وانما قيد المدح والذم به لان الاصل في الوصف التخصيص او الكشف فلا ينبغي للبلغ قصد شيء غيرهما ما احتمل قصد احدهما (او تأكيدها) اذا كان الوصف غير الشمول ويفيده الموصوف افادة ضمنية واضحة وهذا معنى ما قيل انما يكون الوصف للتأكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن وكلاهما او كلهم لا يكونان وصفين للتأكيد لانه وان كان يقيد متبوعا بما يفيد انه لكن المقادير هو الشمول (نحو امس الدابر) في القاموس امس مثلثة الاخر مبنية على معرفة ويرب معرفة اليوم الذي قبل يومك بليلة وامس متونا شذو اذا دخله آل فخر (كان يوما عظيما) وانما يوصف الامس بالدابر اذا كان دبره مقصودا اما للتأنيذ بدبره او بالنجاة عنه او بالتعسر على دبره الى غير ذلك والفرق بينه وبين الوصف البيان اي بيان المقصود من الموصوف وما هو مناط القصد الى مفهومه والداعي الى ذكره نحو قوله تعالى لا تتخذوا آلهين اثنين انما هو اله واحد غامض

اذالين بما افادة الموصوف افادة ضمنية واضحة وهو غير الشمول حتى لا يفرق بينهما انظر
الحوى وجملة نجم الائمة كمنفعة واحدة مثالا للموصوف للتاكيد والفرق بين ايراده للاشارة
الى ما هو مناط الفائدة ومتعلق القصد فان المقصود بانتهى اتخاذ الاثنين لا اتخاذ الاله لولا
يوصف الاثنين لربما اوهم ان انتهى اتحاد هذا الجنس وانما ذكر المثنى لكونه اتخاذه على
هذا الوجه وان المطلوب الانتهاء عن اتخاذ الاثنين على اى وجه كان حتى يكون المنتهى
عن كل منهما عاملا بالنتهى او يكون الكلام على شمول النهى اى لاتخذوا شيئا منهما واما
كان منع الاثنين يؤهم جواز اتخاذ غير الله بوحدة عقبه بقوله انما هو اى الله الواحد تكبلا
للارشاد بخلاف الدابر فان مناط الحكم هو الزمان لا الدور على ما لا يخفى فان قلت في كون
وصف الله بالواحد للبيان نظربل هو يسبه ان يكون وصفا للتخصيص انما يكون للتاكيد
وكان تنوين اله نصا في الوحدة وليس كذلك لاحتماله التعظيم والتكثير فوصفه بالواحد
كوصف زيد بالتاجر لرفع الاحتمال قلت سبق قوله لاتخذوا الهين اثنين يجعل تنوين اله
للوحد وبعبء فيه بحث لان وصف الله ليس بالواحد الذى يشتمل عليه الاله لانه معنى الوحدة
الفردية التى تجعل الجنس فردا متشرا وهذه الوحدة بمعنى نفى الشراكة ولولاها لكان معنى
انما هو الله واحدا انما الله فرد من الاله فلا يفيد توحيد ابل لا يكون كلاما مفيدا ولعلك لا تلتبس
عليك الوصف للبيان بالبيان كما لا يلتبس الوصف للتاكيد بالتاكيد فان البيان لا يوضح
نفس المتبوع وذلك الوصف لبيان معنى فيه هو مناط القصد اليه ولا تظن انه التمس
على السكاكى ذلك لرجل حيث اورد في البيان فانه ذكره نظير البيان لامثاله وله في كتابه
غير نظيره وقد تفتن لذلك المعنى المصنف ذكره في الايضاح هناك ولم يرد ابراده في عطف البيان
عليه وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
الا ام امثالكم من هذا القيل وقال ذكر في الارض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر بيان ان
القصد من اللفظين الى الجنسين والى تقريرهما هذا المعنى لدفع توهم ان راديهما ما هو اخص
منهما كما في جمع الامير الصاغفة فيكون زيادة من الاستغراق بعض افرادهما لا الاستغراق
الجمع وهذا مدار ما ذكره صاحب الكشافان معنى وصفهما بهذين الوصفين زيادة التعميم
والاحاطة كانه قيل وما من دابة في جميع الارضين السبع ولا من طائر يطير في جوا السماء
من جميع ما يطير بجناحيه الا ام امثالكم محفوظة احوالها غير مهيئة امورها اذ لا تقرير
ارادة الجنس بمفهوم واحد لا يجرى فيه التعميم والتخصيص لا يتم لان التعميم في افراد
الجنس بارادة الجنس باللفظ لا بارادة الجنس في مقام الحكم يرشدك اليه قوله ان الوصف
ليسان القصد من اللفظ الى الجنس وما ذكره من ان حل ام يحتاج الى اعتبار ما ذكر
واحدا واحدا على سبيل الاجتماع في توجيه الكشاف دون المفتاح اذ لا كلفة في حل
الام على الجنس نتيجة عليه ان من الاستغراقية جعل الجنس في ضمن كل واحد الا ان يتكلف
ويقال كلمة من في الحقيقة لم تدخل عليهما بل على اعم منهما كانه قيل ما من واحد من هذين
الجنسين ولا يخفى بعده عن السوق بقى ان القصد لا يصح ان يكون الى الجنس على قدر ما يفيد
تجومه الوصف لوجوب خروج المشبه به عنه الا ان يقال القصد الى انعام والمشببه
مستثنى عنهم بقرينة التشبيه كانه قيل ما من واحد من افراد هذين الجنسين بمفهومهما سواء

الايام امثالكم ومما ينبغي ان لا يعهل بيانه ولا يعهل ولا يفصل بتفصيل اجل وصف النكرة بالجل فنقول اولاً واشترط ان يكون الموصوف بالجملة نكرة حقيقة او حكماً كالعرف بلام العهد الذمى قالوا لان الجمل نكرات واورد عليه ان التعريف والتكثير من خواص الاسم ودفع تأويل قولهم بان مرادهم ان مفردا يجب باعتبار صحة قياسه مقام الجمل التي لها محل من الاعراب نكرة لانه يسبك من الجملة باعتبار المحكوم به الذي حقه ان يكون نكرة ونحن نقول هذا تكلف بومع ذلك لا يتم لان من الجمل التي لها محل من الاعراب خبر ضمير الشأن والمفرد الذي يقوم مقامه ليس مسبوكاً من المحكوم به بل هو زيد قائم في معنى القصة هذا الخبر وهو معرفة وكذا مقول القول نحو قال زيدان عمراً قاعد لا يقوم مقامه الا هذا الكلام والهمسا غير نظير بل مرادهم ان الجمل نكرات حكمه لانه عومل معها معاملة النكرة حيث جعلت احوالاً هي لا محالة نكرات واخباراً حقيقتها ان يكون نكرات ولا يعود ان يكون سر جعلها في حكم النكرة انها في الاغلب كما ذكرنا وثانيه اشترط في الجملة الواقعة صفة ان تكون خبرية ووجه ذلك تارة بان الصفة في الاصل خبر حتى قيل الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات والخبر يجب ان يكون جملة خبرية ورد بان ذلك من باب اشتباه خبر بخبر لان الخبر بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب لا يصح ان يكون انشاء لا خبر المبتدأ والوصف في الاصل خبر المبتدأ نعم الحكم بان الاخبار بعد العلم بها اوصاف ليس كايابل الاكثر ذلك على ان لنا ان نقول الاخبار بعد العلم بها اوصاف مطلقاً وليس الخبر الذي هو انشاء مما يتعلق به العلم والتصديق فهذا الحكم مما يخص المحكوم به لا محالة فتعبر المبتدأ لا يطلب الاستناد الى المبتدأ سواء كان على وجه الانشاء او الاخبار الا يرى ان قولك ازيد قائم ويصح اسناد الجملة الانشائية الى المبتدأ على وجه الانشاء فيقال زيد اضربه ووجه تارة اخرى بان الصفة يجب ان يكون معلوم الانشأت الى الموصوف يتميز به عند المخاطب وما هو ثابت للغير يجب ان تكون ثابتة ولا يثبت لمداول الانشاء معه لانه اما طلب لانه لا بد له من امر غير حاصل واما غيره من التثنية وصيغ العقود فالجمع يتعاقب امر غير حاصل ودفع بان مضمون الانشاء هو الطلب او التثنية او احداث عقد شرعي وكلاهما حاصل مع الجملة ويرد ايضا ان ما هو معلوم الانشأت لا يجب ان يكون حاصل الا ترى الى قولك رجل ياتيني ووجه مرة اخرى بان الصفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب قبل الوصف والجل الانشائية تحصل مدلولاتها بنفس اللفظ ويعلم حين التلفظ به ولا يعلم قبل الوصف واورد عليه الشارح المحقق ان وجوب علم المخاطب بالصفة كلام ذكره المفتاح وكلام الكشف فيشعر بانه في الصلاة دون الصفة حيث قال في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلاة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولاً بمكة فعر فوامنها نارا موصوفاً بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارابها واجاب بان المخاطبين في سورة التحريم هم المؤمنون فيحتمل انهم علموا ذلك سماع من النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون لما علموا ذلك بسماع الاية خوطبوا في سورة البقرة وورد عليه ان المؤمنين لو سمعوا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لوجب ان تعرف النار لهم كما عرف للمشركين في سورة البقرة وايضا لا وجه حينئذ لتوجيه العلم بالصلاة في الاية باسناده الى سماع اية سورة التحريم لان سماعهم انما يفيدهم لو علموا قبل سماعهم مضمون الصفة وحينئذ يستند الصلاة والصفة في الايتين الى ذلك العلم وايضا سماع المنكرين اية سورة

التحريم لا يديدهم العلم حتى يصح جعل الجملة صلة واجاب السيد السند بان الادراك المطلق كاف في جعله صلة وهو خلاف المنقول والمعقول بل الجواب ان الانكار عن عناد لا ينافي استفادة العلم ويمكن ان يجاب عن الشبهتين الاولين بان الصلة والصفة وان تشارك في وجوب العلم بمضمون الجملة لكن الصلة امتازت بوجوب العلم بالحكم عليه بها بان يجعل ملحوظا بها فالارادة صلة مستند الى سماع اتقوا نارا وقودها الناس والحجارة لان النار تعرف بمضمون الجملة وقوله اتقوا نارا مستند الى سماع من النبي عليه السلام ان بعض النار كذلك وقودها الناس والحجارة ولا يمكن في عهدة النار معرفة وان بعض النار كذلك بل لابد من معرفة النار بهذه الجملة فهذه انكرت في التحريم وعرفت هنا ولا يعد ايضا ان يقال لا يمكن في التعرف العهدي معرفة الشيء مطلقا بل معرفة ينتقل اليها في الارادة معرفة فيقتضي معرفة شيء في القرآن ارادة ثانيا معرفة ولا يقتضي معرفته عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ارادة في القرآن معرفة واورد على قول الكشاف ان الآية في سورة التحريم نزلت اول بعكة انه ينافي ما صرح به في اول سورة التحريم بانها مدينة وما قد سبق منه ايضا ان المصدرية ايها الناس مكي وبيا ايها الذين امنوا مدني ويمكن ان يجاب عن الاول بانه يحتمل ان يكون هذه الآية نازلة في مكة وحدها والسورة نازلة في المدينة تمامها وعن الثاني بان ما قد سبق منه كان رواية عن عطفة فيحتمل ان لا يكون واثقا بها او يكون معنى الرواية ان ما صدر به ايها الناس مكي لا محالة وذلك لا ينافي النزول بعكة ايضا تصدى السيد السند لاثبات ان خبر المبتدأ يجب ان يكون جملة خبرية فتم التوجيه الاول لوجوب كون الصفة كذلك فقال خبر المبتدأ وضع على ان يكون حالا من احوال المبتدأ سواء اسند اليه على وجه الاستفهام او النفي ولا شك ان الجمل الانشائية ليست بمضموناتها احوالها يجعل اخبارا له ونحن نقول الجملة الخبرية لا تقع خبرا لما يخرج عن احتمال الصدق والكذب ولم يجعل نستما غير ملحوظة قصد ازالة قول بان الجملة الخبرية تقع خبرا ما ولا بان ما في الاصل جملة خبرية تقع خبرا لاهال كونها جملة خبرية وكذا الجملة الانشائية اذا كانت نسبتها مقصودة وكانت لانشاء شيء لا تقع خبرا ولا يرتبط بغيره لا اظنك في مرة من ذلك ووجدناك حاكما صدق واذا اخرجت عن كونها كلاما تاما وجعلت في حكم المفرد فلا مانع من جعلها خبرا فالجملة الخبرية والانشائية سيان في امتناع كونهما خبرين وهما على فطرتهما او امكن جعلهما خبرين يجعلهما كالمفردين فكما لا مانع من وقوع قام ابوه خبر الزيد لجعله في قوة قائم الاب لا مانع من جعل اضربه خبرا لكونه في قوة مطلوب اضربه او واجب اضربه نعم ذلك التصرف في الخبريات اكثر في الكلام في ان زيدا اضربه هل هو جملة انشائية اعتبر نسبة اضربه الى زيد على وجه الطلب والانشاء او خبرية كما يشعر قولهم انه في تأويل زيد مقرر في حقه اضربه الحق انه انشائي لا تفاوت في القصد بين زيد اضربه واضرب زيدا ثم لا وجه في جعل زيد قام ابوه في قوة زيد قائم الاب دون زيد مقرر فيه قام ابوه وجعل زيد اضربه في قوة زيد مقرر فيه اضربه دون زيد مطلوب الضرب او تحقيق به او واجب الضرب كما استشهد (واما توكيده) اى اراد التأكيد للسند اليه ومن اضاف ترتيب المصنف اتصال بحث التأكيد بقوله او تأكيدها الخوامس الدابر كان يوما عظيما فان بحث التأكيدي بوضحه ولك ان تريد بقوله واما توكيدها اراد التأكيدي الاصطلاحى او ما في حكمه فيتقوى حسن الاتصال (فلا تقرير) اى جعل مفهوم السند اليه مقرا ثابتا في ذهن المخاطب وذلك اذا توهم التكلم ان المخاطب غفل عن سماع اللفظ لشاغل السمع عنه او سمع لكن لم يلتفت الى معناه لشاغل الفهم عنه ولا يخفى ان هذا التقرير ينفيك عن دفع توهم

تقرير الحكم في صورة تكرير
طرف الاستناد تقرير صورته
التصورية وفي صورة تكرير
الاستناد تقرير صورته التصديقية
سند

التجوز والسهو فيصح ذكره مقلد بلاه وان كان دفع توهم التجوز والسهو مستلزما للتقرير لان
 توهم التجوز والسهو يمنع عن ثبوت المسند في نفس المخاطب بذكره مرة فاذا تكرر تقريره وان دفع
 التوهم ولا حاجة في توجيه ذكر التقرير بمقابل للدفع الى ما ذكره الشارح من ان القصد الى مجرد
 التقرير بغير ان قصد الى دفع التوهم وان كان يتقرر بتدفع التوهم وقد حل العلامة التقرير على
 تقرير الحكم واورده عليه الشارح ان عرفت ان التقرير المسند اليه دون الحكم كاسأني وكانه اريد بتقرير
 الحكم ما يلزم تقرير المحكم عليه من ادخال الحكم في نفس المخاطب وازالة غفلة عنه بغفلة
 عن المحكوم عليه لا التقرير الحاصل له بتكرير الاسناد وازالة الشك والانكار ويشهد به انه قول
 ابي محمد بتقرير الحكم لا توكيده فلا يفجعه ما اورده عليه الشارح المحقق (او دفع توهم)
 عدل عن الظن كما في الفتاح لان ذكر المسند اليه لا يوجب ظن التجوز او غير غاية التوهم
 (التجوز) اي المنكح بالجاز والمجاز مشترك بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي والتأكيد بعدم دفعهما
 واراد انهما توجب الجمع بين المعنيين او عموم الاشتراك ولا ينبغي ان فائدة التأكيد لا يقتصر على
 دفع توهم التجوز بل هو لدفع توهم التجوز والحذف فان قوله احييت قريتي يحتمل ان تكون القريتين
 مجازا عن الاهل وكون الاحباب متعلقا بالقريتين مجازا اعتيادا وحذف المضاف اي اهل قريتي
 فاحييت قريتي لدفع توهم التجوز والحذف ودعوى انه يكون لدفع توهم التجوز لا غير
 الحكم ولا تظن ان التأكيد لا يجمع المجاز لان دفع توهم المجاز لا يوجب دفع المجاز المحقق
 فقولنا رمانى اسد نفسه فيه تأكيد الاسد المجاز عن الشجاع لدفع توهم ان الرامي بعض غلمانه
 واسناد الرمي اليه مجاز وكانى بك ان تقول زيد نفسه جاء لدفع توهم التجوز على مذهب غير
 لمصنف وليس عند المصنف لدفع توهم التجوز فان اسناد الخبر الى المبتدأ ليس مجازا عنده
 فعبارة المصنف قاصرة في بيان التكنية وانما هي وافية في كلام الفتاح لا تقول اذا كان
 زيد اندفع توهم التجوز في اسناد جاء الى الضمير فقتل ان التأكيد لدفع توهم التجوز في اسناد
 الخبر الى المبتدأ بل هو الظاهر وبيان المصنف لا يشمله (او) دفع توهم (السهو) ترك النسيان
 مع انه مذور في الفتاح لعدم الفرق بين السهو والنسيان في اللفظ في اقاموس سهي عنه نسيه
 وغفل عنه والمتاح جرى على اصطلاح الحكمه من جعل السهو لزوال الصورة عن المدركة دور
 الحافظة حتى لا يحتاج في حصولها الى تحصيل ابتداء بل يكفي الاستحضار والنسيان لزوال
 الصورة عن الحافظة حتى يحتاج في حصولها الى تحصيل ابتداء والظاهر ان التأكيد ليس لدفع
 توهم السهو بل لدفع توهم وضع صورة مكان صورة والا فزوال الصورة عن المدركة لا يوجب
 الاتيان بالخطأ نعم منشاء الوضع زوال الصورة عن الحافظة فالاولى لدفع توهم الخطأ فان
 قلت ايراد التأكيد لدفع توهم ماسق اللسان بما فاتهم لانه ليس للسهو بل يكون مع
 حصول الصورة في المدركة قلت سبق اللسان لزوال الصورة اللفظ الذي يراد ذكره عن
 المدركة وانما الصورة الحاصلة معه صورة المنهوم نحو جاءني زيد زيد لا يتوهم ان الجاني
 عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو فان قلت التكرار لا يدفع توهم السهو لانه ربما يتوهم
 في جاءني زيد ان زيد الاول وقع موقع اخوك وزيد الثاني بدل او عطف بيان وفي زيد
 قائم قائم يتوهم ان الاول قائم مقام قاعد سهو او الثاني خبر ثان قلت اندفع به توهم
 السهو في الاخبار عن محبي زيد وعن قيامه قال الشارح المحقق وهذا التوهم لا يدفع
 بالأكيد المعنوي وهو ظهرو وجهه السيد السند بانه اذا قيل جاءني زيد نفسه احتمال
 انه اراد ان يقول جاءني عمرو نفسه فسهي وتلفظ بزيد مكان عمرو وفيه بحث لان حفظ الكلام
 عن توهم التجوز ينبغي عن مزيد احتياط ويبعد التكلم عن مظنة السهوية وستزيد لك غير

اذ الظاهر في دفع توهم التجوز
 في الاسناد الى الضمير تأكيد

٤

بعيدولانه ينافي ما حقق بعيد هذا الكلام ان الاول ان جاءني الرجلان كلاهما ليس يدفع
توهم عدم الشمول لان المتن نص فيه بل يدفع توهم ان الجائي واحد منهما والاشهاد بينهما
وقع سهواولانه ينافي ما ذكره السكاكي في بحث الفصل وان وصل ان الجاع لا يرب فيه لذلك
الكتاب كاتباع نفسه للخليفة في قولك جاءني الخليفة نفد ان اللفظ اعنى يتوهم السامع انك
في قولك جاءني خليفة فتجوزا وساه ولم يخالفه الشارح المحقق والسيد السند في شرحيهما
في هذا المقام (او) دفع توهم (عدم الشمول) هو او غيخ واخصر من خلاف الشمول
نحو جاءني القوم كلهم لمن شأنه ان يتوهم ان القوم لم يجي منهم البعض الا انك لم تعد بذلك
البعض وجعلت الجائين كل القوم وان القوم جاؤا برقتهم الا انك لم تقصد الا بعضهم لعدم
الاعتداد بغيرهم او لجعل البعض منزلة الكل لكونهم بمنزلة الكل في المجي لثقاوتهم واشتراك
مصالحهم واشتراك مضارهم وتوقف فعل بعضهم على رضى كلهم وفي كون التأكد دافعا
للتوهم بحث لان التأكد مما يؤكد كون البعض بمنزلة الكل سواء كان بالاعتبار الاول
او بالاعتبار الثاني وسواء كان معنى التوهم على توهم اطلاق الاسم على البعض فيكون مجازا لغويا
او على توهم اسناد فعل البعض الى الكل وتخصيص البحث بالتأكد بالاعتبار الثاني كما وقع من
السيد السند حتى كما ان جعله الاستسار الاول من المجازات العرفية والثاني من المجاز العرفي غير
ظاهر على ان جعل الكل بمنزلة البعض لما ذكر ليس من الملايسات التي ضبطها المصنف
للمجاز العرفي ولا يدفع للشبهة الا يكون دفع التأكد لذلك مبنيا على المواضعة والعرف لا على
اقتضاء المفهوم التركيبي ذلك قال الشارح المحقق وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول
لما يفيد زيادة توضيح والافهم من قبيل دفع توهم التجوز نص عليه الشيخ عبدالقاهر حيث
قال لان معنى بقولنا بقيد الشمول انه توجيه من اصله وانه لا ينافي فهم الشمول من اللفظ والا
لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ مقتضى للشمول مستملا على خلاف ظاهره
وتجوزا فيه انتهى كلامه وههنا بحث احدها ان ذكر افادة الشمول المندرج تحت دفع
توهم التجوز في مقابله هل هو اغلاق او توضيح ويكن دفعه بأنه لما كان الاندراج
واضحاً علم ان المقصود من دفع توهم التجوز دفع توهم تجوز سواء وصار الكلام
تفصيلا لدفع توهم التجوز توضيحا للمقام وثانيهما انه ينبغي ان لا يفصل بينه
وبين دفع توهم التجوز بالسهو والتهانه لا يظهر كون دفع الشمول دفع توهم تجوز بل يحتمل
دفع توهم سهو خاص هو وضع القوم مثلا في جاء القوم موضع بعض القوم او كما تقوم سهوا
نعم حيث انما يريد توضيح من غير تفضيه الفصل بينه وبين سهو بالسهو ورايه ان في كلام
السكاكي ما ينافي كلام الشيخ حيث جعل كل انسان حيوان وكل رجل عارف يدفع توهم عدم
الشمول مع انه يوجب الشمول من اصله ولولا كل لما فهم الشمول من اللفظ ويمكن دفعه
بانه ربما يكون النكرة في الايجاب للعموم وذلك في المبتدأ غير قليل كافي الفاعل فلا يمكن
كل لكان رجل عارف للعموم وكف لا ولا مخصص للنكرة حتى يقع مستندا سوى ذا ويمكن
تفصيل هذا التفصيل على الاجمال بان دفع توهم الشمول في التأكد اشيع والمكلم البليغ
احوج بهذا القسم لشروع التخصيص في العمومات حتى قيل ما من نام الا وقد خص منه
البعض ولهذا عين له مراتب على قدر قوة التوهم فرما يكتفى بالتأكد بالكل وربما يتبع
الكل باجمع وربما يتبع بعض توابعه ايضا وربما يتبع توابعه اجمع فاستحق بذلك يميزه
في البيان وجعله مشارا اليه بان ان فان قلت قد يوجد دفع توهم عدم الشمول مع التجوز

فلانعى دفع توهم التجوز عنه الا ترى ان قوله تعالى فسجد الملكة شامل لابليس تجوزا فان الاسم كان جنسيا مغمورا في الملكة فلذا ادخل فيها وتأكيده الملكة بكلهم اجمعون يفيد شمول الحكم لما قصد بالملكة تجوزا ولا يدفع التجوز قلت يحتل الاسناد التجوز بان يكون اسناد السجدة الى اكل تجوزا فهذا التأكيد المفيد للشمول يدفع توهم هذا التجوز قال السيد السند استدراك قوله او عدم الشمول انما يتوهم اذا اريد بالتجوز ما يتناول العقلي والافغوى اما اذا خص بالعقلي كما يشعر به كلام السكاكي حيث قال واما الحالة التي تقتضى تأكيده فهي اذا كان المراد ان لا يظن بك السامع في حكمك ذلك تجوزا او سهوا او نسيانا فلا بد من التعرض بعدم الشمول فانه تجوز لغوى لم يندرج في التجوز المذكور هذا وفيه ان يخصص التجوز بالعقلي مما يضيق دائرة التكتة الوسيعة بلا جهة فلذا استوفى المصنف لفظ الحكم الموهوم للتخصيص فلا يعتد به لتوجيه ذكر عدم الشمول وقد اوضحنا لك بما قدمناه ان قوله فانه تجوز لغوى ما يلوح عليه اثر الالهام والحق المبين فانه ربما يكون تجوزا لغويا ولولا الضمنية بتفويت عموم دفع توهم التجوز العقلي ولدفع توهم التجوز لغوى ولدفع توهمهما لا قبلنا على ما يحتل في القلب انه فليكن المراد بدفع توهم التجوز دفعه بالمره حتى لا يبقى توهمه من وجه وحينئذ يقابله القصد الى دفع توهم تجوز خاص وهو استعمال العلم في البعض واسناد حكم البعض الى اكل فلا ريبه في قبول ذكر او عدم الشمول ولو كنت معتبرا في التأكيد لدفع توهم الحذف لامكنت النزاع في اندراج دفع توهم الشمول في دفع توهم التجوز لان توهم عدم الشمول يجوز ان يكون بتوهم اعتبار حذف مضاف كانه يهت عليه لكن يسانهم يكشف عن غفلتهم عن الحذف فلذا لم ينظر اليه الا بمؤخر العين ومما يحق ان يطوى به اكل ويتحمل بحاق القلب حق التحمل ان توهم عدم الشمول ربما يكون لظن ان المتكلم حاكم بالتخمين غير متبع اجزاء الكثرة حتى تتبع المفيد اليقين في دفع ذلك بتأكيد الشمول افادة لا استقصاء في تخصص الكثرة والتجنب عن الغفلة والعترة ومما ينبغي ان ينبه عليه وان هو عقيب الاطناب تكريلا لفوائد هذا الباب ان التأكيد يدفع التوهم انما يكون شديدا اذا كان في المتبوع مجال التوهم ولذا منع النجاة عن اختصم الرجلان كلاهما لكن جواز واجباتي الرجلان كلاهما لان المشي وان لا يحتمل ارادة البعيل منه وهو نص في العدد لكن يحتمل جعلهما بمنزلة الشخص الواحد حتى يستدفع احداهما اليهما فرد الشارح جعل جاءني الرجلان كلاهما لدفع توهم عدم الشمول ككونه نصافي العدد وحكمه بان الاولى انه يدفع توهم السهو ووضع الرجلين مقام الرجل محل نظر لوجهين فتأمل ولا ينبغي ان يقول جاءني الرجلان كلاهما لدفع توهم ان القصد اني مجي رسوليها او رسول احدهما ونفس الاخر لانه لا يدفع جاءني الرجلان انفسهما ونحوه ولا يدفع توهم ان الجاني احدهما والاخر باعث وجعل جاءني مستملا في المجيء والتخريض على سبيل عموم المجاز فانه انما يدفع بقولك جاءني الرجلان لان توهم التجوز انما وقع فيه نعم لوجعل كون احدهما محرضا وسيلة اسناد المجيء اليهما تجوزا يصح ان يكون لدفع توهم الشمول على ما حققته لك (واما يانه) اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان (فلا يضاحه) المراد بالايضااح رفع الاحتمال سواء كان في المعرفة او النكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة واعل الا يضااح ليس كالتوضيح مخصوصا برفع الاحتمال في المعرفة ولذا عرف النجاة عطف البيان بتاييع غير صفة يوضح متبوعه مع تخصيصهم

جعل يانه بمعنى تعقيب المسند اليه
بعطف البيان يجعل اضافة
البيان للعهد اي البيان المعهود في
التوابع ويلزمه التعقيب المذكور
فذكر المزموم واريد اللازم

التوضيح بالعارف كما عرفت وسواء كان الاحتمال محققا او مقدرا اذ قد يكون متبوع
عطف البيان مالا ابهام فيه أصلا وانما يؤتى بعطف البيان لتقدير الاحتمال بتقدير
الاشتراك او اتفاق الاطلاق على غيره مجازا ولذا جعل قوم هود في قوله تعالى الا بعدا
لعاد قوم هود عطف بيان لعاد مع كون عاد علما مختصا بهم لا اباهم له قال السيد
السند عطف البيان ههنا لدفع الابهام التقديرى اما من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين
غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به من العتو
والعناد كقوم ولذا قيل عاد الاولى فالقائدة التي لا يخلوا عنها عطف بيان هو الايضاح
الحقيقى او التقديرى فلذا صح جعل النجاة ايضاح المتبوع فصلا لتربفه لكنه قد لا يكون
الايضاح مقصودا لذاته بل يجعل وسيلة الى غيره كالمدح على ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى جعل الله الصكبة البيت الحرام قايما للناس ان البيت الحرام
عطف بيان جنى له للمدح لا للايضاح كما تجبى الصفة لذلك اراد للمجرد الايضاح
اولا للايضاح الحقيقى فلا ينافى جعل النجاة كل عطف بيان للايضاح لكن
يمكن ان يكون عطف البيان مجرد البيت فان البيت معرفا بالنام علم للصكبة كالنجم
ويكون المدح في وصف عطف البيان بالحرام لافى جعل الموصوف بالحرام عطف
بيان ولجعل المسند اليه موسوما بالشئ لذكر عطف البيان على ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود من انه عطف بيان لقوم عاد وقائده وان كان البيان
حاصلا بدونه ان يؤسموا بهذه الدعوة وسما وتعمل فيهم امرا محققا لاشبهة فيه يريد
ان بيان المتبوع حصل بدونه اذ لا اشتباه محققا لكن بذكر عطف البيان يندفع الاشتباه
التقديرى على ما عرفت ويجعل قوم هود في الآية الكريمة للتصريح بجهانهم قوم هودا برسول
من الله فاستجبوا لعمى على الهدى فهم احقاء بهذا الدعاء او بجملة تعبيرهم بالضلالة مع
كونهم قوم نبي هو فيهم على ما الهمت (باسم) المراد به ما يقابل الفعل والحرف (مختص به)
في التركيب وان لا اختصاصا به بافراده وذلك الاسم اما عطف البيان فانه وقت ذكره بعد
متبوعه مختص بالمتبوع لا يحتمل غيره فلذا ذكر لا يضاحه المتبوع فانه بعد تعقيده بعطف
البيان يختص بالمسند اليه فذكر عطف البيان لا يضاحه المسند اليه باسم مختص به هو المتبوع
الحاصل اختصاصه بذكر عطف البيان فاحسن التأمل لك ان تصير من اهل العقل
ولا تقصر طوقك دون التحمل فلا يرد ان عطف البيان لا يلزم ان يكون مختصا بالمتبوع
الاترى انهم ذكروا ان الطير في قوله والمؤمن العائدات الطير يسبحها ركبنا مكة بين
الغيل والسند عطف بيان مع ان الطير لا يختص بالعائدات وان لا خلاف في ان كل موصوف
اجرى على الصفة نحو جاني الفاضل الكامل زيد فتمثل ان يكون عطف بيان كما تمثل
ان يكون بدلا وعلى التقديرين يشعر بكونه علما في هذه الصفة بحيث يتعين له الصفة
اما جملة تفسيرها وايضا حال هذه الصفة كما ذكرنا واما للتعبير عن ذاته بهذه الصفة حتى
كانه باغ فيها بحيث يكفي للكشف عنه ذكر الصفة كما يمكن ان يقال وانما النزاع في ان الاحسن
جعله بدلا او عطف بيان فرجع الشارح المحقق كونه عطف بيان لان الايضاح له
مزيد اختصاص به ولك ان ترجح البديل بماوجه السيد السند ترجيح الكشف له من ان فيه
تكرير الاسماء حكما ويتفرع عليه تأكيد النسبة وما يمكن ان يقال حق الصفة ان يجري
على الغير ويغاد بها معنى فيه لان يعبر بها عن الذات في حال نسبة شئ اليه فالاولى ان يجعل
الذات المذكورة بعدها مقصودة بالنسبة ويكتفى بما حصل به من الايضاح وان اس
قصد الايضاح في البديل كقصده في عطف البيان (نحو قوم صديقك خالد) فخالد
عطف بيان لو كان المقصود بالنسبة صديقك ولو قصد الى النسبة الى الخالد فبأن كذا النسبة

الغيل والسند دون بيان في جاني
الحرم فيهما ٥٥

ويستقر مقره لان حق الذات ان يعبر باسمه لا بانصافه وحق الصفة ان يجري على الغير فحق البديل وعلى التقديرين يشعر انتظم بان الخالد علم في كونه صديقك وتوجيهه عرفت وكان المصنف رجع احتمال كون الموصوف الجارى على الصفة عطف بيان فقل به له قال ابن الحاجب التمثيل للتوضيح فلا يحسن بما يحتمل الغير احتمالاً يساوى احتمال المقصود فضلاً عما يحتمل احتمالاً راجحاً فوضع البيان لا يوضح وان يتفرع عليه فواءً آخر بخلاف غيره من الصفة والبديل فان وضهما ليس الا يوضح بل الامر اخر وان يتفرع عليه الايضاح ويقصد احياناً وللتنبية على مشاركة الوصف في الايضاح في بعض الاحيان قال السكاكي في بحث البيان قوله علت كفته لا تتخذ والهيئتين اما هو الواحد من هذا القبيل فظن انه جعل الاثنين والواحد عطف بيان وقد عرفت انها صفتان للبيان وقد طول الكلام فيه في الشرح بما هو اجدر بالطرح وما خفي على الانظار ولم ينظر لسان قلم بالاظهار ونسخت فيه الاذكار ان عطف البيان يصح ان يكون من غير المتكلم بمتبوعه فان شأنه التوضيح والاكثر من توضيحك لكلام الغير لكن العادة جرت بتصديده بحرف التفسير اى اى تقول تفسير قول من قال جاء رجل اى زيد ولا اختصاص بعطف البيان هذا بالتابع بل هو في كل لفظ شائع ذابغ كالتأكيذ اللفظي فتقول في تفسير قلت اى ضربت ضرباً شديداً هذا على ما هو الراجح المشهور فيما بين الجمهور فان خالفهم في ذلك وتبع المفتاح والمستوفى وضع وديعتها هذه في بحث العطف بالحرف فلا نزاع معك بعد حفظها في الظرف (واما الابدال منه) اى اراد البديل من المسند اليه فقد جعل البديل منه مسنداً اليه وان اسس ان قصد الى الاستناد اليه بل الى البديل وانما استند اليه صورة وليس هذا اول ما دل على ان البديل منه مسند اليه عند هم بل جعلهم البديل من احوال المسند ادل عليه نعم الابقى ينظر الفن ان لا يوافق النحو ويجعل البديل منه من احوال المسند اليه لانه المذكور لا فائدة ما يتعلق بالبديل ولجعل البديل مسنداً اليه لانه الذى قصد الاستناد اليه كما ان اللايق ينظرهم جعل التميز عن النسبة من احوال المسند اليه لانه لا تفاوت بين طاب زيد علما وطاب زيد علمه الا يكون التميز مخالفاً لزيد في الاعراب والبديل بوافقه وهذا امر نحوي على نحو من نظر صاحب هذا الفن (فلزيادة التقرير) اى لزيادة تثبيت الحكم والمسند اليه في ذهن السامع لاشتغاله على تكرير الحكم والمسند اليه كما فصله لك هناك فقد نبه بلفظ الزيادة على انه يشارك التأكيذ في التقرير ويزيد عليه حيث تقرر الحكم بخلاف التأكيذ فانه لتأكيذ المسند اليه دون الحكم كما سيحى في بحث تقديم المسند اليه ثم الانسب باكثر اخواته جعل الزيادة متعدية مضافة الى المفعول لالزامه الى الفاعل تأمل وقال الشارح اشار الى ان المقصود من ذكره الاستناد اليه واتقرير زيادة يقصد بالتبع بخلاف التأكيذ فان المقصود منه نفس التقرير وهذا انما يتم لوجعل التقرير فائدة البديل اما لوجعل فائدة البديل منه وذكر البديل بعد البديل منه فلا اذ ليس التقرير خاصاً بالتبع بل جعل المسند اليه بدلاً لزيادة التقرير الخاصة بالبديل منه وليس ذكر البديل منه الا بزيادة التقرير وكيف لا والمقصود بالذكر هو البديل وانما ذكر البديل منه تبعاً له فعلى هذا لا ينبغي جعل البديل الا بوضاح والا لكان ذكره لمصلحة البديل منه وكيف يقصده ايضاح البديل منه وهو مطروح عند ذكر البديل ولا قصد اليه فحينئذ يظهر وجه ترك الايضاح مع التقرير مع انه ذكر في المفتاح وان ذكره في الايضاح لقصد استيفاء ما ذكره والا لتوثيقه والذمير قبل في عطف البيان لزيادة الايضاح كما في المفتاح ترجيحاً لا بوضاحه على ايضاح البديل

جعل البديل منه مسنداً اليه صورة
لاحقية لا يظهر في بدل الكل
نعم ليس مسند اليه قصداً
بالذات
كون البديل مسنداً اليه صورة
ظاهر واما استدلال الشارح
بانه يجعل الفاعل البديل فاستدلال
بالاخرى لان جعله فاعلاً انما يعلم
من جعله مسنداً اليه حيث عرفوا
الفاعل بما استند اليه الفعل
او شبهه

لان الغرض منه الايضاح لاغير بخلاف البديل فهو راسخ في الايضاح ولما اقتصر على
التقرير قدم بدل الكل ثم بدل البعض على ترتيب ظهور استقراءه لتكامل ظهور التكرير
في الاولى اظهر فيه ولاشتمال الكل على البعض صريحا بخلاف الاشتمال الملايس
على الملايس فديكون اظهر في الثاني من الثالث بخلاف السكائي فانه عكس الترتيب
لان الايضاح في الاقسام الثلاثة على العكس التقرير لان ابهام المبدل منه
في الاشتمال اكثر منه في البعض لان دلالة الكل على الجزء اوضح من دلالة الملايس على
الملايس ثم الابدال منه اوزيارة التقرير (نحو جاءني اخوك زيد) او جاءني زيد اخوك
والتقرير في الاول اكل وكذا كمال كان المبدل منه المجهول والمبدل المبين فلذلك اختاره
وهو اشارة الى بدل الكل من الكل وهو بدل يستألف فيه الاستناد الى المستند اليه الحقيقي
الذي قصد بالمبدل منه فيجب فيهما اتحاد اي البدل والمبدل منه سواء اتحد مفهوما هما او
تغيرا وهذا هو المراد بقول ابن الحاجب مدلوله مدلول الاول والشايع الواقع في كلام الباغي
ما يغير مفهومه مفهوم المبدل منه واما اتحاد المفهوم فاما يتحقق على مذهب البصريين
حيث جعلوا ضربتك اياك ضربته اياه بدلانا كيدا والكوفيون يجعلونهما تأكيدين
كما يجعل الكل بك انت وبه هو وضربت انت تأكيدين ووافقهم صاحب التسهيل وجعل
نجم الائمة الفرق تحكما ومن فوائد بدل الكل البينة ما قصد في جاء اخوك زيد من تقوية
التبشير وفي اخوك زيد يستحق الاكرام من المبالغة في حث المخاطب على الاكرام واعط
المسكين زيدا من احداث الترحم على زيد في نفس المأمور وهكذا اما لا يخفى على الفطن
من الامور الاليفة ولك ان تجعلا الكل تحت زيادة التقرير لجعل التقرير شاملا لتقرير الغرض
المسوق له الكلام (وجاء القوم اكثرهم) في بدل البعض والتقرير فيه باعتبار ان المبدل
منه مشتمل على المبدل اجالا اما في المثال المذكور فظاهر لان مجيء القوم يستدعي
مجيء الاكثر واما في نحو قطع زيد يده فلظهور ان المقطوع ليس نفس زيد بل شيء
منه فاليد مشعور به اجالا او ذكر المبدل منه كما انه في سلب زيد ثوبه الثوب مشعور به
اجالا حين ذكر زيد لظهور ان بس الملبوس نفسه ولا فرق في الاشتمال على هذا
الوجه بين بدل البعض والاشتمال فجعل بدل البعض مما يشتمل عليه المتبوع شمولاً
ظاهرا وجعل بدل الاشتمال مما يحتاج الى بيان اشتمال المتبوع عليه كما زعم الشارح
غير ظاهر ومما لا ينبغي ان يفوت الفطن ان جاءني القوم اكثرهم او بعضهم انما ينال
المرتبة العليا اذا كان مجيء ذلك البعض بمنزلة مجيء الكل وكذا قطع زيد يده انما ينال
تلك المرتبة اذا كان قطع يده كالاتصال له لمزيد حاجته الى اليد لانه كان ممن يكثر عمل
اليدين وتضييع بدونه وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره من المثال له رحبان على الامثال وزيد
اتصال بالقسم الاول من الابدال فكان جديرا بالاختيار وراجعا في مقام الاعتبار
(وسلب عمرو ثوبه) في بدل الاشتمال وبيان التقرير فيه ان المبدل منه مشتمل عليه لظهور
ان القصد ليس الى نفسه بل الى امر من اموره ولذا قيل يجب ان يكون المبدل منه فيه
مقتضيا لذكر المبدل ومشوقا اليه فنحو جاءني زيد حواره ليس بدل اشتمال كما ذكره
بعض النحاة ان كان هذا الواجب واجبا في تحقق بدل الاشتمال وغير معتبر عند البلغ
لو كان واجبا في كونه معتبرا عند البلغ فنحزم الشارح بانه بدل غلط لا اشتمال كما ذكره
بعض النحاة بعيد عن الجزم ومما لا ينبغي ان يراعى في سلب زيد ثوبه ان يكون سلب ثوبه
بمنزلة سلب نفسه لكثرة تأثير في سلبه اما الكمال فقره او غيره وسكت عن بدل الغلط لانه
ليس من احوال المستند اليه لانه ذكر المبدل منه سهوا بطريق سبق اللسان اول النسيان اما

فما يشعر به كلام الشارح ان
الاولى في بدل الكل اتحاد المفهوم
محل نظر

قصدا او ادعاء كما في قولك البدر الشمس هذا فهو ليس بمسند اليه في قصد التكلم لاصورة
 ولا حقيقة بل لم يقصد اليه اصلا وترك بالمرّة في وقت ذكر البدر فاعرفه فانه بديع دقيق
 وكأنه لهذا امر المفتاح بالتأمل في معرفة وجه ترك بدل الغلط لان معرفة ما قيل من ان وجه
 السكوت انه لا يقع في كلام البايع لا يستدعي تأملا بل تبعا على انه لا يتم لان بدل الغلط
 نوعان ما هو لسبق اللسان او النسيان وما هو لدعوى احدهما وابهام انه ذكر غلطا
 نحو بدر شمس جاءني فأنك وان عدت الى بدر ترى انه سبق به لسانك والا لا يصح ان يجعل
 بدر مشبه به له والثاني يقع في كلام البلاء وهو معتد الشعراء وشرطه الترقى من الادنى الى
 الاعلى وهو بايع من العطف بيل ويسمى غلط بديا اعلم ان انثنية والجمع وما يجري مجراه
 يقابلان المذكور بطريق العطف قرب مقام يرجع العطف عليهما ورب مقام يرجع واحدا
 منهما عليه فالبلغ في بيان التعدد لا يخرج عن ترجيح الاجال باحد هما على التفصيل
 بالعطف وعن ترجيح العكس فلذا قال (واما العطف) يعني جعل المسند اليه معطوفا
 عليه فالاولى ذكر قولنا عليه على ذكر نحو اما الابدال منه (فلتفصيل المسند اليه) اي ذكره
 مفصلا بعضه عن بعض في العبارة والمذكور اما لان بيان خصوصية كل من متعدد مقصود
 لقوت بالاجال او بيان خصوصية بعض مقصود كذلك مثال الاول جاءني زيد وعمرو
 فانه لا يعلم خصوصيتهم واو قيل جاءني رجلان ومثل الثاني جاءني زيد وعمرو رجل اخر واما
 لقصد التعمير ايضا لغاوة السامع وانه لا يفهم التعدد مع وحيدة اللفظ نحو جاءني رجل
 ورجل اخر وكل من هذه الصور لتفصيل المسند اليه الذي هو رجلان في جاءني رجلان
 فاذا لم يقل اما العطف فلتفصيله لئلا يتبادر الذهن الى المسند اليه المتبوع في الذكر فان
 زيد وعمرو ليس لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا حقق المقام لئلا يشكل عليك
 ان المعطوف ليس لتفصيل المعطوف عليه ولا يحتاج الى ان يريد بالمسند اليه مجموع ما نسب
 اليه الشيء في الكلام ويجعل ذكر المسند اليه مفردا مساحمة (مع اختصار) ولم يقل مع
 الاختصار لئلا يتبادر اختصار المسند اليه واحتراز به عن تفصيل المسند اليه بالوصف
 او عطف البيان نحو جاءني رجلان احدهما زيد والاخر عمرو وجاءني رجلان زيد وعمرو
 وليس احترازا عن تفصيل المسند اليه في قولنا جاءني زيد وجاءني عمرو على ما قالوا فانه
 وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكنه ليس لتفصيل المسند اليه وانما الغرض منه تفصيل
 القصص الواقعة والنسب المجملة والبايع ليس مرجح له على جاءني زيد وعمرو بل على
 وقع امور ونحوه ومما يخلج في القلب ان العطف لتفصيل المسند اليه لا يخص العطف على
 المسند اليه الذي هو في الكلام متبوع محض بل يعم المسند اليه التابع ويشمل نحو جاءني اثنان
 زيد وعمرو فان زيدا بدل البعض وعمرو عطف عليه لتفصيل المسند اليه التابع وهكذا
 العطف لتفصيل المسند بان تقول زيد فعمرو وعمرو عليك ان تعود بهذا التحقيق
 على الوصف والتأكيد وعطف البيان ولا تجس فطنتك على ما يفصله البيان (نحو
 جاءني زيد وعمرو) ونحو جاءني زيد وعمرو بعده فانه لتفصيل المسند اليه ليس به الى تفصيل
 المسند فانه لو لم يذكر المعطوف لم يمكن تشديد مجيئه بما يفيد تأخره والمراد بالكون لتفصيل
 المسند اليه اعم من ان يكون تفصيله مقصودا لذاته او ليتوسل به الى غرض اخر (او المسند
 كذلك) اي تفصيل المسند مع اختصار والواضح الاخصر معه وفيه ان لا تفصيل في جاءني
 زيد فعمرو بمعنى ذكر كل منهما منفصلا عن ذكر الاخر بل كلاهما ذكر بقولك جاء نعم

فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصيته في كل لم يفهم من ذكر المسند الا ان يقال العطف اذا
تذكر المسند في العطف بخصوصه وكأنه ذكر بعبارة منفصلة عن عبارة ذكر تها للعطف
عليه والمراد بكونه لتفصيل المسند ان الداعي اليه تفصيل المسند اما لذاته او ليتوسل به الى
غرض نحو جاء زيد فعمر وبساعة فان تفصيل المسند بالعطف ليتأتى التقييد بساعة
واحترز بقوله كذلك عن نحو جاء زيد بعد ان جاء عمر وفاته لتفصيل المسند لكن للاختصار
فيه قال الشارح المحقق احتز به عن نحو جاءني زيد وعمر بعده يوم اوسنة وفيه بحث لان
المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار
العطف عليه كيف وثي من الفاء وثم وحتى لا يفيد التعقيب بيوم اوسنة فلا فائدة التعقب
بلامهلة مقام يقتضي الفاء ولا فائدة التعقيب بيوم مقام يقتضي هذا التركيب ولبس ترجيح
العطف عليه للاختصار بل لانه لا يفيد ما يفيد العطف على انه لتفصيل المسند مع اختصار
اذ لو لم يعطف لاحتج الى ذكر المسند (نحو جاءني زيد فعمر) فانه قد يدل على ان مجيء عمرو
يقيد مجيء زيد ففيه تفصيل للمسند على وجه الاختصار فان قلت العطف فيما يجعل
تفصيل المسند يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فينبغي ان يقول او انه تفصيل المسند
او المسند اليه كذلك قلت تفصيل المسند اليه في هذه الصورة ليتوسل به الى تفصيل المسند
فانه لا يتأتى تقييد المسند بالتعقيب على اخصرو وجه الابعاد نسبة اليه وما يكون لداع هو
وسيلة الى امر اخر كثيرا ما يطوى في بيان الداعي اليه الغرض الاول ويكتفى بالغرض الثاني كما يقال
تعريف المسند اليه بالاشارة لتحقيقه مع انه لبيان القرب ليتوسل به الى التحقيق على ان اللازم
للعطف بالفاء وثم هو تفصيل المسند دون تفصيل المسند اليه الا ترى انه لا تفصيل له في
قولك جاءني رجل فرجل اخر او ثم رجل اخر واجاب عنه الشارح المحقق بانه ذكر الشيخ
ما يحصله انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات شيء شيء او نفيه عنه الا وهو الغرض
الحاصل والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ففي نحو جاءني زيد فعمر
يكون الغرض اثبات مجيء عمرو وعمر بعده مجيء زيد بلامهلة كأنه معلوم ان الجاني زيد وعمر
والجهل انما تعلق بالترتيب والتعقيب فيكون العطف لا فائدة تفصيل المسند لا غير حتى
لو قلت ما جاءني زيد فعمر وكان نفيًا لمجيئه عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءك معا
او جاءك عمرو قبل زيد او بعده عدة متراخية هذا كلامه وفيه نظر لان كون العطف
لتفصيل المسند اليه والمسند اعم من الكون له مقصودا لذاته اولغره ولا خفاء في كون
تفصيل المسند اليه مقصودا بالعطف ليتوسل به الى تفصيل المسند في العطف بالفاء
ولو لا اعتبار اعم لم يتم نسكتة العطف في جاني زيد وعمر بعده يوم فان المقصود فيه
الترتيب والتعقيب حتى كأن مجيئهما معلوم والجهل انما وقع بالترتيب والتعقيب فان قلت
ما الفائدة في عطف المسند اليه في نحو قولك جاءني الاكل فالشارب فالنائم ومن البين انه
ليس لتفصيل المسند لعدم تعدد المجيء ولا الجاني قلت قال الشارح وهو في التحقيق ليس
من عطف المسند اليه بل من عطف الصلات اي جاءني الذي يأكل فيشرب فينام هذا
ونوجبه ان السلام وصلته لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة فيدخل عطف
الصلة على اللام كما يدخل اعراب اللام على الصلة ولو قدرت الموصوف
وجعلته من عطف الصفة على الصفة اي جاءني الرجل الاكل فالشارب فالنائم
لاستغنى عن هذا التكلف (او ثم عمرو) لائمة فانه مخصوص بعطف الجمل
والفرق بينه وبين الفاء ان الفاء اني المهلة وثم لا ثباتها (او جاء القوم حتى خالد) لم يقل

او حتى خاند لان حتى لعطف جزء من متعدد عليه بخلاف ثم فلا يقال جاء القوم ثم خالد
وهذا هو الفارق بين حتى و ثم بعد اشتراكهما في التراخي بمهلة وقال الجزولي هي متوسطة
بين الفاء و ثم والتحقيق ان المهلة المعتبرة في حتى بين اول جزء المعطوف عليه وما بعدها
لا بين المعطوف عليه والمعطوف اذا المعطوف من تمة المعطوف عليه ولحقاء المهلة بين
ما بعد حتى وما قبلها انكر نجم الائمة كونها للمهلة وانكر ايضا الترتيب الخارجى وقال
ان الترتيب المعتبر بين اجزاء المعطوف عليه هو الذهني دون الخارجى وفي قوائنا جاء
القوم حتى زيد يعتبر العقل ترتب تعلق المجئ باجزاء القوم بحسب رجحانه بالنظر الى
بعض بعض حتى ينتهي الى الاقوى او الاضعف وما قال يخالف جعلهم اياها مثل
ثم وما استدل عليه من قولهم مات كل ابلى حتى آدم مع ان موته متقدم ومات الناس
حتى الانبياء مع ان موت الانبياء في اثناء موت الناس وقولهم جاء القوم حتى خالد مع ان
مجيئهم معا لا يتم لجواز ان تكون هذه الامثلة مستعارات للترتيب الذهني للمبالغة في الترتيب
الذهني بحيث يخل الترتيب الخارجى وقد جاء مثله في ثم في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه
ثم قد ساد قبل ذلك جده على ان الترتيب فيما ذكره من الامثلة ايضا خارجى لكنه
رتبي لازمائى وليس للعقل الاملا لحظة هذا الترتيب الرتبي كما يلاحظه الترتيب الزمائى
(اورد السامع عن الخطأ) اى الاعتقاد الغير المطابق (الى الصواب) اى اعتقاد
المطابق واما تفسير قوله مما في الايضاح والشرح حيث قال اورد السامع عن الخطأ
في الحكم فيقتضى جعل الخطأ والصواب صفتين للحكم لاجلهما نفس الحكم وحيث
يكون المعنى رد السامع عن كون حكمه خطأ الى كون حكمه صوابا ولا يخفى انه معنى سيج
وان وافق المفتاح فيه تفويت لما اتفق في عبارة المتن من اصلاح عبارة المفتاح ولا بد
من تقييد الرد بقولنا مع اختصار ليخرج عنه نحو ما جاءني زيد ولكن جاء عمرو وكذا
في البواقي ليخرج عنه عطف الجمل على الجمل ولا بد من تقييد ايضا مما يخرج ما عداه من طريق
القصر فانه يصح في (نحو جاءني زيد لا عمرو) وما جاء الا زيد واما جاءني زيد وزيد جاء فالاولى
ان يقال اورد السامع صريحا الى الصواب فان في ما عداه لانص الاعلى المثلث ويجب
فيه التصريح بالثبت والمنفى الا اذا كان المنفى لكمال ظهوره كالصرح كما سيجي ان شاء الله
تعالى ورد السامع الى الصواب في المثال المذكور بزالة اعتقاده الشريكية لا غير فانه انما
يكون لقصر الافراد على ما بينه الشيخ عبد القاهر وعند المفتاح تغلب به اعتقاد المخاطب
ايضا والمخاطب به من اعتقاده جاء عمرو دون زيد ووافقه المصنف ويفهم من كلام الشارح
في بحث القصر انه يخاطب به من اعتقده بجمعي احد هما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس
رد السامع الى الصواب بل لحفظه عن الخطأ فليكن هذا نكتة اخرى للعطف على ذكر
منك ومن امثلة رد السامع الى الصواب ما جاءني زيد بل عمرو على ما قال ابن مالك ان بل بعد
النفى والنهي كلكن وجعل ابن الحاجب ذلك محتملا حيث قال ما جاءني زيد بل عمرو محتمل
اخبار المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وعليه ما سياتي في بحث القصر ان ما جاءني
زيد بل عمرو ولقصر وما ذكره المفتاح والايضاح ان ما جاءني زيد لكن عمرو بمن اعتقد ان زيدا جاءك
دون عمرو ولم يعمضا لكونه لمن اعتقد الشركة فقال الشارح ان مجيئ رد السامع اعتقاد
الشركة لم يقل به احد وهذا وجه خفي ومنهم من وجهه بانه يحصل رد اعتقاد الشركة
بالمعطوف عليه فذكر الاثبات لغو ورده السيد السند بانه متقوض بقولك جاءني زيد لا عمرو
والاولى انه متقوض بب في طرق القصر ونحن نقول لم يذكروا لكن من طرق القصر

الافى بحث العطف مثالا رد السامع الى الصواب والعطف لا يرد به الى الصواب في قصر
الافراد اذ هو مما اعتقده المخاطب بل هو لتقرير ما اعتقده من الصواب فجعله لقصر القلب
في مقام التمثيل به للرد الى الصواب لا بوجوب عدم كونه لقصر الافراد لاحتمال ان يكون
عدم التعرض به لانه لا يصلح بهذا الاعتبار لما يتم فيه من التمثيل وانا لم يذكره المصنف
في المتن مع تعرضه له في الايضاح لانه نحو جاء زيد لا عمرو من طرق القصر كذا ذكره الشارح
ونحن نقول لم يتعرض له لانه مخالفة من المفتاح مع الأئمة الاعلام من النجاة حيث جعلوه
لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يحن كزيد بناء على ملا بسنة بينهما وقلة افراد
احدهما بامر ولم يتعرض لما ذكره ايضا ليعلم ان العطف ولكن لدفع توهم ناش من السابق
لاحتمال ان يكون الحق مع المفتاح وكلام الشارح المحقق والسيد السند يشعران بان المراد
بالتوهم الاعتقاد سواء كان جزما او ظنا ضعيفا ويمكن ان يقال لا مخالفة بين كلام السكاكي
والنجاة على ما توهمه لانه يجوز ان يكون ذكر لكن في التصريح بالاثبات بعد النفي للقصر
واختياره على بل لانه نشاء من نفي ما اعتقده ثانيا يوهم انه واقعه المتكلم فيما نقاه واذ
لم يبدأ بالاثبات مع ان الاثبات احق بالتقديم ففيه مع رد المخاطب الى الصواب دفع توهم المشاركة
في النفي ولا يبعد ان يجعل رد السامع الى الصواب شاملا لدفع التوهم بعد ما بين ان المراد
بالتوهم الاعتقاد فان العطف ولكن حينئذ لرد المخاطب من خطأ او قبحه المتكلم فيه وهو
اعتقاد انه لم يحن عمرو واعتقاده مشاركة لزيد حينئذ يكون من طرق قصر الافراد
(او صرف الحكم الى آخر) سواء جعل الاول في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ان يكون
ثانيا وان لا يكون ويسمى الاضراب اولم يجعل في حكم المسكوت عنه وذلك حين يزداد لاقبل
بل فانه يبطل الايجاب قبله وتقرر النفي ويؤكده فلا يكون ماقبل بل حينئذ محتملا بل
مقطوعا به فاذا قلت جاء زيد لا بل عمرو ابطلت بحجتي زيد وصرفت الحكم الى عمرو واذا قلت
ما جاء زيد لا بل عمرو قررت النفي وصرفته الى عمرو فان قلت اخر معنى غير من جنس السابق
فلا يقال جاءني زيد وحمار اخر بل رجل اخر فقله او صرف الحكم الى اخر بوجوب عدم
صحة جاءني زيد بل حمار مع انه ليس كذلك فالصحيح او صرف الحكم الى غيره قلت معنى
قوله او صرف الحكم الى اخر الى مسند اليه اخر والمسند اليه الاخر من جنس السابق
في هذا الكلام وذلك لا يقتضي كونه فيما بعد بل من جنس السابق عليه وهذا من قبيل
اشباه مفهوم الحكم بموارده فلما كان الاضراب غير شامل لجميع صور العطف بل وان كان
متحققا في (نحو جاء زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو) اضراب عن ذكر الاضراب
وانني بصرف الحكم الشامل لجميع الصور لكن ككون المثال الثاني لصرف الحكم
غير واضح على مذهب الجمهور من ان بل يبطل النفي فيما بعده ويجعل ماقبله في حكم
المسكوت عنه حتى يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو لانه لا معنى لصرف الحكم الى
ما بعد بل بعد اختلاف الحكم السابق واللاحق نعم تبضح على مذهب المبرد ان النفي
والاثبات سان والمعنى بل ما جاءني عمرو مع احتمال جاءني زيد بين النفي والاثبات فالعاط
عند المبرد في الاسم المعطوف عليه فقط وعنده الجمهور فيه وفي ذكر النفي فكلمة بل لتدارك غلطتين
عندهم تدارك النفي بالابطال وتدارك المعطوف عليه بعينه بصرف الحكم الى المعطوف ويمكن
توضيح صرف الحكم بان المراد صرف الحكم بعينه او بعد اصلاحه بابطال نفيه والمراد بالحكم
اما الوقوع واللاوقوع والابقاع والانتزاع والمراد بصرفه صرفه باعتبار الافادة فلا يجه انه
يقتضي تكذيب الحكم في المعطوف عليه مع انه غير تكذب بل مسكوت عنه والصرف في الافادة

كما يصح في ان يقع يصح في الوقوع والصرف بحسب الواقع لا يصح في شئ منهما فاذا ذكره الشارح
 المحقق في شرح المفتاح ان المراد بالحكم الايقاع فلا يستلزم صرف الحكم كذب الحكم في المعطوف
 عليه لا يتم ولا يشك عليك عدم شمول التكتة للعطف في ليضرب زيد بل عمرو لانه ليس
 بصرف الحكم بل بصرف الطلب لان الكلام في المسند اليه بالاستناد الخبري على ان التحقيق
 ان الحكم هنا يعم الخبر والا نشاء قال الرضى واذا عطفت بيل مفردا بعد النفي او انتهى
 فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا او غير موجب
 كان كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه وفرق بين العطف بيل وبيل الغلط
 وان كان كلاهما لتدارك الغلط في المتنوع فان الاول لا يقع في كلام البليغ والثاني شائع
 بين البلغاء مطرد في كلامهم لانها موضوع لتدارك مثل هذا الغلط وقد نبه عليه المصنف
 حيث ترك بدل الغلط وذكر العطف بيل وابن الحاجب سوى يئنه وبين البدل لكن تعقبه
 الرضى بهذا الفرق وهو المرضى كذا قيل وقد عرفت ان من دل الغلط ما هو باغ من
 المعطوف فالفرق بان هذا البدل ليس من احوال المسند اليه اذ لا مسند اليه قبله لانه
 لم يقصد اترك الكلية بخلاف المعطوف عليه بيل فان البليغ بعد الا تبيان به سهوا التفت
 اليه واعتبر الحكم من تبطا به وذكر ما يصرف الحكم عنه الى آخر (اراشك)
 اى لافادة الشك (او التشكيك) اى لجعل المخاطب شاكيا في الحكم لغرض يتعلق به
 (تجوزاء نى زيدا وعمرو) اوللا بهام نحو انا و اياكم لعلى هدى او فى ضلال
 مبين او للتفسير او الاباحية نحو ليدخل زيد او عمرو والفرق بينهما ان التعقيب يفتد ثبوت
 الحكم لاحدهما فقط وفي الاباحية تجوز الجمع بينهما لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب
 امر خارج ونبه المصنف بترك عد التفسير مقاما للعطف على قلته في الواو والفاء وعلى ان
 ما بعد اى وان عطف بيان لما قبله كما عليه الجمهور لا معطوف كما عليه المفتاح قالوا يؤيد
 الجمهور كون المعطوفات معايرة للمعطوف عليه الا ما قل من العطف بالواو والفاء للتفسير وتفسير
 ائذ اللغة الضمير المجزور باى من غير اعادة الجار وتفسيرهم الضمير المرفوع المتصل به من غير تأكيد
 منفصل ولا فصل وفيه بحث لان ما بعدهما يشارك المعطوفات في كون التشريك فيه في
 الاعراب بواسطة الحرف ومهما مستثنيان عنده من قاعدة العطف على الضمير المجزور
 والضمير المرفوع المتصل بل القاعدتان عنده انه اذا عطف بغير اى وانا على الضمير المجزور اعيد
 الحافض وعلى الضمير المرفوع المتصل يؤتى بتأكيد متصل او بفصل وكون القاعدة عندهم
 اشمل من القاعدة عنده لا يوجب تأييدهم والحروف العاطفة عنده اثنا عشر لانه جعل اى
 وان فيهما لانه لا وجد للفرق بين اى وان وان لم يصرح الاباى فاذا ذكره السيد السند انها
 عنده احدى عشر حرفا محل نظر ولم يذكر العطف بام لاختصاصه بالانشاء الا ان عدم
 التعرض به في باب الانشاء ايضا يوجب اهمال الفن لما يفتهمه (واما الفصل) اى ما يسميه
 نسخة البصرة فصلا وغيرهم عمادا وجعل الفصل من احوال المسند اليه لدلالته على كونه
 مخصصا به المسند ودالا على معنى فيه كونه متميزا بالمسند متفردا من بين الجنس به وجعل
 الفصل مصدرا بمعنى تعقيب المسند اليه به غير ثابت وعنه مندو حده وكون اخواته مصادر
 لا يخل به مثل هذا التكلف والاصح انه على صفة الضمير المرفوع المتفصل وليس ضميرا
 فقول الشارح ضمير الفصل مرجوح وما ذكر الحاجة من انه موضع للفصل بين الخبر والنعت
 يستدعى جعله من احوال المسند كما ان كون التخصيص متعلقا بالمسند بلا واسطة حرف
 الجر معنى يقتضى جعله حاله لانه لما كان العمدة في الكلام هو المسند اليه ونظر المتكلم

عليه وما عداه متطفل بين يديه كان الاولى ارجاع الحل اليه ما لم يقتض ان يزيد تكلف
وحينئذ لا يبعد ان يجعل الفصل لفصله عن الموصوف وانما اقتصر على قوله (فلتخصيصه
بالمسند) مع ان فائدته التي لا تنفك عنه تأكيد الحكم بخلاف التخصيص فانه قد يكون
اذ لم يكن في الكلام ما يفيد التخصيص سواء وقد لا يكون اذا كان الخبر المرفوع بتعريف
الجنس لانه لا فائدة تأكيد الحكم من احوال الاسناد على الثاني ثبوت القصر معه اذ لم يكن
ما يفيد سواء تردد قال الشارح في شرح الكشف افادته القصر انما يتم اذا ثبت القصر في
مثل كان زيدا هو افضل من عمرو مما الخبر فيه نكرة ولا خلاف بين المصنف والسكاكي
حيث قال انه لتخصيص المسند بالسند اليه الا في العبارة فان الباء في صلة التخصيص
قد تدخل على المقصور وقد تدخل على المقصور عليه وجعل الشارح
الاستعمال الاول عرييا وغالبا والثاني عرييا والسيد السند الاستعمال الثاني اصليا
والاول منبعا على جعل التخصيص مجازا مشهورا قريبا بالحقيقة العرفية في التمييز او مضمنا
بمعنى التمييز وجعل الباء متعلقا بمعنى التمييز اي الفصل لتمييز المسند اليه به مخصوصا بالمسند
اليه فعدول المصنف عن عبارة المفتاح الى ما هو المعروف في الغالب استعمالا في وجهه والى
ما هو اظهر في كونه حال المسند اليه في وجوده ليس لك ان تقول انه قد يكون قصر المسند
اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى وهو الذي ذكره المصنف وقد يكون في قصر المسند
على المسند ان يدنو الله هو الرزاق وهو الذي ذكره المفتاح لان قصر المسند اليه على
المسند في المثال المذكور من تعريف المسند اليه على نحو قولك المطلق زيد وكون الفصل
له غير ثبت وانما هو مما وهمه بعض من عبارة الكشف في تفسيره او انهم الفلمون وكون
بياناه متعلقا بمقام آخر او بسطنا الكلام فيه لتساءلون واقدس نعم بهذا من في بحث التعريف
باللام ان كنتم ما اهتمكم تحفظون (واما تقديم) اي تقديم المسند اليه على غيره من اجزاء
الكلام فيشغل تقديم الفاعل على المفعول والتعميم اولى من تقدير على المسند موافقا للمفتاح
جربان اكثر التكتات فينه وبين قوله في احوال متعلقات الفعل وتقديم بعض معمولاته على
بعض الخ عموم من وجه ففي ترك المصنف قول المفتاح على المسند تكثير المعنى باليجاز اللفظ
فتقدّر الشارح على المسند تقويت لما قصده المصنف والتقديم يقتضى وجوده لا على
صفة التقديم وذلك بان يكون حقه المقام المتأخر اما على الصفة التي هي الان عليه كتحديد
المفعول على الفاعل فان حق المفعول المقام المتأخر واما على صفة أخرى لو وجد متأخرا كان
على هذه الصفة كما في تقديم المسند اليه بجملة مبتدأ ووجعلته فاعلا حقه المقام المتأخر
والاشبه باطلاق التقديم هو القسم الاول لانه يتوهم في شأنه انه اذا كان متأخرا غير ان التقديم
ليكون حقه ان يكون متأخرا والقسم الثاني انما يسمى تقديما لانه اوجد مقدما لانه غير من
التأخير الى التقديم كما ان ذكر المسند اليه الذي ليس حقه التأخير باعتباره نحوز به انما
مقدما يسمى تقديم بهذا المعنى ولهذا قال صاحب الكشف ان التقديم انما يوصف به المزال
لا القار في مكانه مع انه كثر منه اطلاق التقديم على القار ونظيره صغير فان صغيرا الجسم معناه
جعل الكبير صغيرا وقولهم صغيرا الله جسم العروضة معناه اوجده صغيرا وضعوا الا مكان
موضع الفعل فكما ان الصغير الثاني مجاز في اللغة كذلك التقديم مجاز في عرف ارباب الفن
في غير الاول وتقديم المسند اليه مطلقا من القسم المجازي كما ان تقديم المفعول على الفاعل
او على الفعل من القسم الحقيقي فاما ان يراد بالتقديم في عباراتهم ما يشمل التقديم الحقيقي والمجازي
مطلقا ليكون استعمال التقديم على نحو واحد واما ان يستعمل فيما يقتصر على المجازي في المعنى
المجازي وفيما يقتصر على الحقيقة في المعنى الحقيقي كما في تقديم المسند (فلكون ذكره)

قال الشارح في شرح المفتاح ان
الفصل في قوله تعالى ان الله هو
الرزاق لتأكيد التخصيص
المستفاد من تعريف المسند وفيه
انه تحكم اوليس الفصل بكونه
تأكيد اولى من كون تعريف المسند
تأكيدا وقال في الشرح انه لمجرد
تأكيد الحكم وفيه ان تعريف
المسند قد يكون للتخصيص فليكن
مع ضمير الفصل مجردا عن
التخصيص

اي المسند اليه (اهم) من ذكر باقي اجزاء الكلام لام ذكر المستدانه فاصركا عرفت ولا من الحذف فانه حينئذ يكون مرجحا للذكر على الحذف لا للتقديم على غيره ومعنى كون ذكره اهم ان العناية به اكثر من العناية بغيره ومن البين ان لاجهة لتقديم فعل على فعل الا كون العناية بالتقدم اكثر والاهتمام به اوفر وكون الاهتمام موجبا للتقديم وصحة كون التقديم للاهتمام ينفه مستغنية عن بيان ما به الاهتمام لكن كون التقديم على وفق مقتضى الحال يوجب ان يكون له جهة من جهات يدعو البليغ اليه فن قال يكفي ان يقال قدم للعناية يريد انه اذا وقع تقديم من البليغ يكفي ذلك القول اذ لا خفاء في ان مادعا الى الاهتمام امر معتبر في البلاغة وحيث قال الشيخ ان لم نجد لهم اعتمادا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى يريد ان صاحب علم المعاني ينبغي ان يفسره ليعلم المتعلم السكاسب للبلاغة الجهات المعتبرة عند البلغاء فلذلك جعل المصنف اقتفاء للمفتاح سبب التقديم الالهية ثم فسر وجوهها بقوله (اما لانه) ظاهره اما لان المسند اليه (الاصل) وهو موجه لان كل ما يذكر من غيره متطفل على ذكره ولياؤه واتحصيل معرفته بالاحاطة بحاله وحينئذ يحتاج قوله (ولا مقتضى للعدول عنه) الى تكلف بازجاع الضمير الى كونه الاصل حتى يكون المعنى ولا مقتضى للعدول عن كونه الاصل اي عن مقتضاه وهو كونه اهم مما يتفرع عليه لكن لا خفاء في جعله وسيلة الى الالهية الداعية الى التقديم وفي المفتاح اما لان اصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه فلذا فسر الشارح المحقق ضمير لانه بتقديم المسند اليه ولا يخفى ان كون تقديم المسند اليه الاصل بلا مقتضى عدول يوجب التقديم من غير ان يلاحظ انه يوجب الالهية وكأنه لهذا جعل الشيخ الاهتمام جاريا مجرى الاصل اذ تكتسب تقديم لا يكون تحته نادرة ككون التقديم الاصل بلا اقتضاء العدول ويمكن ان يقال ملاحظة كون التقديم الاصل وعدم موجب للعدول يجعل ذكره اهم وكون المسند اليه او تقديمه الاصل اس لكونه محكوما عليه بل لكونه مسندا اليه حتى يستحق التقديم في الانشائية ايضا وانما قال ولا مقتضى للعدول عنه لانه لا تقدم مع مقتضى العدول ولهذا لم يقدم الفاعل على الفعل لان كون المسند عاملا يقتضى العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المفعول فان قلت كيف يوجب كون المسند عاملا لتقديم المسند والعدول عن تقديم المسند اليه غايته ان يتعارض العاملية والاصل الذي في المسند اليه فلا بد من امر آخر حتى يتم اقتضاء العدول قلت كون الفعل عاملا حال نفسه وكون المسند اليه الاصل باعتبار مدلوله وما للشيء باعتبار نفسه اقوى مما له باعتبار مدلوله ولك تقول ان مقتضى للعدول عن الاصل في الفاعل اتساسة بالمبتدأ والتباس العامل اللفظي بالعامل المعنوي والتباس علامة الفاعلية بعلامة كون الشيء مبتدأ (واما يتمكن الخبر) اراد به الخبر في وقت ما سواء كان خبرا في الحال او لا يشمل البيان تقديم المفعول الاول من باب علمت على الثاني نحو ان تقول علمت الذي حازت البرية فيه حيوانا مستعدنا من جاد ولا حاجة الى التعميم لتناول خبر كان وخبر ما ولا لان الخبر يتناول الجمع كخبر المبتدأ لكن العبارة حينئذ على عموم المجاز لان تسمية المفعول الثاني خبرا مجاز وتسمية البواق حقيقة ولو قال واما يتمكن المسند لكان واضحا الا انه اراد التنبيه على ان المسند في باب تقديم المسند اليه ما سوى مسند الفاعل في ذهن السامع (لان في المبتدأ) الحاجة ماسة الى تعميم المبتدأ اكثر مما سبق في الخبر والتشويق في تقديم المبتدأ اذ لو قدم الخبر فلا تشويق في المبتدأ المتأخر اليه فالاولى لان في تقديم المسند اليه (تشويقا اليه) كافي المفتاح وفيه ان كون التقديم مشوقا الى الخبر بدعوى التقديم لا الى كونه اهم حتى يصح تفسير وجه الاهتمام به وقد هديت في قطع هذه

المسافة والتشويق انما يتكامل بتطويل المستداليه ولذا قيل حتى اكلام تطويله واعني ان
 الخبر حين سماعه بعد التشويق لان حصول الشيء للمتقرب بعد الشوق الذي واقع في النفس
 وانما قيدنا الشيء بالمتقرب لئلا ينافي ما يقال ان حصول نعمه غير مترقبه انذ وهو كرزق من حيث
 لا يحتسب (كقوله) اي ابي العلاء المعري من قصيدة يوثق بها فقيها حنفيا (والذي حدث
 البرية فيه حيوان مستحدث من جاد) يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والتشور الذي
 ليس بتفاسي وفي ان ادان الاموات كيف تحيي من الرفات كذا في ضرام السقط وفيه
 بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالعاد وبعضهم
 لا يقول به وبهذا يتبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام
 ولا ناقة صالح ولا نعيم موسى ولا القلس على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق
 هكذا ذكره الشارح فزيف ما في الشروح بانه يخالف ما في ضرام السقط ويخالف البيت
 الذي قبله وزيد في التزييف بانه يخالف البيت الذي بعده وهو البيت الذي من ليس
 يغتران مصيره الى الفساد واورد عليه السيد السند في شرح المفتاح بان تلميذ الشاعر ذكر
 في تشوير السقط ان المراد حيرة الناس في خلق آدم عليه السلام من اترب ومن الذين
 ان كون التوجيه مخالف السياق لا يدفعه كونه من تلميذ الشاعر ونحن نقول كون
 الكلام في حشر الاجساد لا ينافي كون المراد بالحيوان المستحدث من الجماد احد هذه
 الامور بل نقول المراد ما يعبر الجميع والكلام تشبيه بليغ اي الذي تحيرت الناس فيه من الجسم
 المحشور ليس الا الحيوان استحدث من الجماد والاعاءة اهون من الاستحداث فعدا انكشاف
 الاستحداث بل تعدده لا محال للتخبر وحيث لا يعد ان يراد ما يشمل خلق الحيوانات
 من التطرف ومحصل الايات انه ظهر امر الالهين العقل من كل قدرته بخالق المكون خلق
 الانسان من ارفات بالقياس اليه ههنا واختلف الناس في بعث الاجساد فذهب بعضهم داع الى
 ضلال وهو الانتكار ومنهم هاد الى الاعتراف والذي تحيرت الخلق فيه حيث انتكروا ليس
 الا الحيوان مستحدث من جاد واليب الكامل اللب من ليس بغتر بالحياة الدنيا بان مصيره
 الى الفساد من غير المعاد فيقتسم هوى النفس ولا يعمل لما بعد الموت (واما المجمل
 المسرة او المسألة للتأول او التطير) قوله للتأول او التفسير نشر على ترتيب اللف لان التأول
 مشهور الاختصاص بالخبر فلذا لم يكتف به كالمفتاح زاد لفظ التجهيل ظنا منه ان ما يصلح
 لتأول هو جيب المسرة بالتأول به سواء كان في مستهل الكلام او ثباته ورد بان التأول
 الذي يكون في مستهل الكلام او في ثباته ولا يتأول بغيره وبعد بناء النص لا على ان التأول
 والتفسير يكون في غير الاول لا يخفى ان قوله للتأول لا يصلح على التجهيل المسرة
 لان التأول لا ينتضي تجهيلا بل لتجهيل التأول فوجب ان يجعل كلمة المسرة لا لتجهيل
 كما جعله الشارح في المختصر ولا يخفى ان كون المسند اليه سارا لا يتوقف على التأول به لانه انما
 يسر السامع لتصميمه خيرا وادخاله خيرا في ذهنه والمسرة كما حصل بالتأول تحصل بذكره ما هو
 الواقع لانه ربما يسر سماع صدقك وربما يسو سماع عدوك نقول للتأول او التفسير كذا في
 سبل التمهيل (واما لا بهام انه لا يزول عن الخاطر وانه يستلذه) اي يوجد لذيذا في اوله
 لا يكون عطف على انه لا على ايهام ويكون تحت الايهام فان ما يوجد لذيذا في تصور المدلول
 لا لفظ فاستلذه وهسي (واما نحو ذلك) هو احسن من عبارة المفتاح او اشبه ذلك
 هو واضح لا يشك عليك ومن جملة امثال ما مر ما قاله المفتاح وهو كون المسند اليه
 متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لانفس الخبر واعرض عليه المصنف بان المراد بقوله
 لانفس الخبر ان كان لانفس تصور الخبر فان خبر الا وهو كذلك وان اراد لانفس وقوع الخبر

ففيه انه مع ذكر المسند اليه لا يكون المراد نفس وقوع الخبر بل يجب الاقتصار على المسند
فبعد ارادة نفس وقوع القيام لا يقال قام زيد بل وقع اقيام ولك ان تقول المراد الثاني
ولا خفاء في ان كون المطلوب عند ذكر ارادة المسند اليه كونه متصفا لا وقوع الخبر
مما يجب كونه اهم وبصح جعله موجبا للاهتمام الموجب للتقديم فينبذ
الخبران بمعنى وهو احسن من جعل الخبر الاول بمعنى خبر المبتدأ والخبر الثاني بمعنى الاخبار
والمشهور في جواب المصنف ما ذكره الشارح المحقق من ان المراد بكون المسند اليه متصفا
بالخبر كونه متصفا به على وجه الاستمرار وبقوله لانفس الخبر لا مجرد الاخبار بالخبر الثاني
بمعنى الاخبار واعدم تنبيه المصنف له خفي الحال عليه وايد ذلك بانه قال المفتاح كما اذا
قبل لك كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب فان كيف انما يسأل بها عرفا عن الحال
المستمرة في اكثر الاوقات فيشرب الزاهد يدل على مجرد صدور الشرب عنه في الحال او
الاستقبال والزاهد يشرب يدل على صدوره عنه حالة لحالة على سبيل الاستمرار واعتراض
عليه بان الاستمرار التجديدي انما يستفاد من المضارع بقرينة سواء قدم المسند اليه او اخر فلا
يكون وجهها للتقديم ويمكن دفعه بان مراد المفتاح ان تقديم المسند اليه لان المطلوب
اتصافه بالخبر على الاستمرار التجديدي والفعل مع تقديم المسند اليه ادل عليه وذلك لان
قولك الزاهد يشرب وضع الفعل فيه موضع المفرد لان الاصل في الخبر الافراد فايزاز
الاسم في صورة المضارع للدلالة على الاستمرار التجديدي واجاب السيد السند عن اعتراض
الايضاح في شرح المفتاح بان مراد المفتاح انه اذا كان المطلوب موصوفية المسند اليه
لاوصفية الخبر فان الاخبار عن شرب الزاهد اعتبارين احدهما ان يكون الكلام
في الزاهد وانه هل يصدر عنه الشرب فاللطلب هنا موصوفية الزاهد فيقول الزاهد
يشرب وثانيهما ان يكون الكلام في الشرب وانه هل تقع وصفا للزاهد فيقال يشرب
الزاهد ومنها ما قاله من ان التقديم يكون لزيادة تخصيص كافي قوله متى تهرز بني قطن
تجدهم اي متى تحرك وتعبت هذه القبيلة تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف اي تجدهم
سيوفا في قطع الامور والنواب وفي سرعة التحرك والسيوف لا ينتقل عن عواتقهم لانهم
يكنون الامر بذواتهم ومهابتهم من غير حاجة الى اعمال السيوف جلوس في مجالسهم
رزان يحتمل ان يكون جملة مفعول ثانيا لتجدهم اي تجدهم بهذه الصفة من كون
الجلوس في مجالسهم اصحاب وقار لا تأثير وقارهم في تلك الجلوس وقيل خبر مبتدأ محذوف
اي هم جلوس الخ وان ضيف الم فمهم خفوف فالواو جمع خاف بمعنى خفيف والظاهر
ان يجعل جمع خفيف فانه جاء ظرف وظروف والمراد بزيادة التخصيص ليس زيادة
الحصر اذ لا يوصف الحصر بالزيادة والقليل بل المراد بزيادة التخصيص المسند الاعم
من المسند اليه بالاسند اليه لانه بالذكر يحصل التخصيص وبانه تقديم زيادة
التخصيص اذ بالذكر اخرا يحصل التخصيص في اخر الكلام وبانه تقديم حصل التخصيص
اولا فيكون التخصيص حاصلا في اول الكلام وآخره ولا يعني بزيادة التخصيص الا هذا
انقدر ولما كان زيادة التخصيص موهمة لارادة الحصر قال والمرادهم خفوف يعني
لانه لاخفوف الاهم وبهذا الدفع اعتراضان ذكرهما المصنف في الايضاح احدهما
منع كون فهم خفوف مفيدا للحصر لاخصاص افادة الحصر بالخبر الفعلي وثانيهما
ان قوله والمرادهم خفوف تفسير للشيء باعادة لفظه ور بما دفع الاول بانبات ان الحصر
يستند مع الخبر المشتق وان لم يكن فعلا تمسك بتمسك بمرجح ائمة تفسيره في قوله تعالى وما انت

علينا بعز يز وامثاله ويرد بانه لامعنى بقصد الحصر في اسيت وندفعه بان حصر الحقيق
فيهم لترجيح سرعتهم في خدمة الضيف على سرعة خدمتهم نعم نجه انه لا يصح تقدير
المسند اليه في قوله هم خفوف على انه فاعل معنى اذلا اعتماد خفوف بعداً خير المسند اليه
حتى يكون له معمول فضلاً عن ان يكون فاعلاً معنى ودفع الشارح المحقق الثاني بانه اراد
بقوله والمرادهم خفوف ان المقصود من البيت للاستتماد هم خفوف لا تجدهم سوفاً
ولا جلوس لا احتمال تقدير المسند اليه مؤخرًا ولا ينحصر نحو ذلك فيهما بل ذكر
امور اخرى في المفتاح ويمكن امور اخرى بيدك المفتاح وانما تعرضنا لهما لما ذكرنا لك
من البحث تعلق بهما ولا يخفى عليك ان الاجال المطلوب بقوله واما نحو ذلك ينبغي
ان يكون بعد تمام التفصيل وبعض التفصيل يذكر فيما بعد الا انه اخر بعض التفصيل لئلا يتعذر
المعطوف عن المعطوف عليه كثير او حينئذ ينبغي ان يجعل ما ذكر في ما بعد تفصيلاً لبعض
ما ندرج في قوله واما عندنا فاهر (اى قال عبد القاهر) (وقد تقدم) المسند اليه
(ليفيد تخصيصه) اى المسند اليه (بالخبر الفعلي) اى قصر الخبر الفعلي عليه على ان الباء دخل
على المقصور وتحقيقه ان تقديم المسند اليه لكونه اهم لان مخاطب اذا اصاب في اصل
الحكم واخطأ في قدم قيوده يكون ذلك القيد اهم عند المتكلم لانه به يتقرر الصواب ويرد
الخطأ فيقدم فالتخصيص من جهات الاهمية الا انه جعله المصنف من جهات التقديم
ولم يجعله من جهات الاهمية على طبق ما تقدم من ان لاجهته الا الاهمية وان كانت تفسير
الاهمية تنبئها على انه كثير اما بوضع تفسير الاهمية ووجه العناية مكانها ولكن ذلك
يقتضى ان لا يخص التقديم لهذه التكتة بالفعل بل يجرى في كل مسند واعتذر السيد السند
عن تخصيصه بما سوى الجوامد بان معاني الجوامد كالنسم والحيوان والجواهر مثلاً
اسور ثابتة غير متغيرة قل ما يقع الخطأ فيها في الامور العرفية فلم يلتفت اليها واما المشتقات
فكلها منشا ركة في سبب افادة التخصيص ونص السكاكي بان ما انت علينا بعز يز من هذا
انقيال وكأنه اراد انه لم يلتفت الى الجوامد في افادة التقديم فيها التخصيص لانه علامة
لغير واعحة والا فلا خفاء في وقوع التخصيص فيها نحو ان اتم الابرار مثلاً وبعد نجه ان
الصفة المجهة من المشتقات للشبوت وقد جعلت التقديم في ما انت علينا بعز يز للتخصيص وبالجملة
انما قال المصنف بالخبر الفعلي لا بالخبر الفعل لان الخبر ليس الفعل بل المركب من الفعل وغيره
من اجزاء الجملة او شبه الفعل فالفعلي يتناول شبه الفعل فلا حاجة الى ما اعتذر به الشرح
لمصنف من ان التقييد بالفعلي يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به على خلاف تصريح
المفتاح بعدم التقيد واشترك الحكم بين الاخبار المشتقة ثم كون التخصيص في ما ناقلت
بالخبر الفعلي ليس بواضح اذ المسند اليه فيه خص بنى الخبر الفعلي بغير المسند اليه فان القول
خص بغير المتكلم وانما خص به نفي القول واجيب بان الخبر الفعلي ههنا نفي القول وحرف النفي
من تمة المسند ولا يعد فيه بل هو نظير لانها غول حيث جعل لتخصيص القول بعدم كونه
في خور الجنة واورد عليه السيد السند بانه يستدعي عدم الفرق بينه وبين ما ناقلت
وسيا تى الفرق ونقول لولا الفرق لم يصح تقييد الحكم بقوله (ان ولى حرف النفي) اى كان
المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل ويمكن دفعه بان الفرق ليس في افادة التخصيص
بل في خصوصيات اخرى وكيف لا وقولك انما ناقلت داخل في قوله ولا فقد أى التخصيص الخ
وقد ازال ما في قوله تخصيصه بالخبر الفعلي من خفاء يترك فتبه بقوله (نحو ما ناقلت
هذا اى لم اقله مع انه مقول) اى غيرى حيث افادته ان التقديم اقصر المسند على المسند اليه

تعالى جعل الفعل بهذا المعنى
وان كان دقيقة حسناً مصححاً
لبيان الا انه ليس مقصوداً
للمصنف حيث اعترض على
المفتاح ونازع معه في جعله وهم
خفوف للتخصيص بانه لا يصح
لا نفاء شرط التخصيص وهو
كون الخبر فعلياً

قواه ولا بعد فيه رد لمن قال فيه
بعد للفصل بين حرف النفي
والمسند

دون العكس وتخصيص نفي اقول دون اقول فقولك ما انقلت هذا انما هو في شيء
ثبت انه مقول وتريد نفي كونك انا قل ردا على من زعم شركتك مع غيرك واختصاصك
به وبراءة غيرك عنه كذا قالوا والظاهر انه لا يخصر فيه بل يجوز ان يكون ردا وترديد
المخاطب الامر بينك وبين غيرك فيكون قصر تعين هذا اذا قصد قصر ارضائي اما
لو قصد حقيق فينفي ان يكون جع من عدلك قائلا به ولا يجب ان يكون هنالك اعتقاد
مشوب بصواب وخطاء بقي انه كيف يكون تخصيص انفي ردا لخطأ اعتقاد الثبوت بل
ينفي ان يكون ردا خطأ في اعتقاد الثبوت كما في انما قلنت ويمكن دفعه بأنه لما لم يذكر من جزئي
القصر الا انني اريد الاشعار بتسليم الثبوت للمشاركة في قصر الافراد وبالثبوت لمن اعتقد
النفي عنه في قصر القلب وذلك يحصل بحصر النفي في المسند اليه (ولهذا) اي ولان التقديم
يفيد تخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما انقلت هذا ولا غيري)
قالوا لان مفعول اول الكلام ثبوت هذا القول لغير المتكلم ومنطوق المعطوف نفيه عن الغير
وهما متناقضان ولك ان تقول لان اول الكلام يفيد تخصيص الساب بالتكلم ولا حته
نفي التخصص ولانه تسليم ثبوت القول وتصوبه مع سلمه عنك وعن جميع غيرك فيلزم
ثبوت القول من غير قائل والظاهر ان المعطوف دال على انه يقصد الحصر بانقضاء
فليس اللازم شيئا من المحالات المذكورات بل كون التقسيم لغوا وفيه ايضا بحث لانه
انما يكون لغوا لو لم يكن له في هذه الصورة داع اخر من دواعي التقديم وهو ممنوع قال الشارح
الحق يقبض التقديم من غير قصد تخصيص اذا اظهر ان التقديم لغرض اخر غير التخصص
كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسد احد هما لك قلت هذا القول واشتاتك تلك تعتقد
ارقائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فيقول له ما ان قلنته ولا احد غيري قصدنا الى
انكار نفس الفعل فيقدم المسند اليه ليطابق كلامه هذا كلامه المنقح لكلام المفتاح ولك
ان تقول لم يصح هذا التركيب لان نفي القول عن المعطوف عليه نفي على وجه الاختصاص
بمقتضى التقديم ونفيه عن المعطوف نفي لاعلى وجدا الاختصاص فلا يحسن المعطوف وهذا
الوجه يفيد عدم صحة ان يقال ما انقلت هذا ولا يرد بخلاف الوجه السابقة
والوجه السابقة نفي صحة ما انما ولا غيري قلنا هذا بخلاف هذا الوجه والشاهد
البري عن الاتهام الجلي من غير الاتهام ان تقول يا لهذا لم يصح ما انقلت هذا وقال
غيري لانه بعد قال غيري لا غيبة ليس له ادعية ومما يجب اثباته عليه ان هذا التخصص
فيما اذا لم يكن المسند اليه دالا على العموم نحو ما كل ما يعني المثير في ركبه
فانه لنفي الشمول خاصة والظاهر ان التقديم لانه منطوق الفائدة المقصودة بالكلام
من توجه النفي الى الشمول خاصة (ولما ان رأيت احدا) اي ولان التقديم يفيد تخصيص
المسند اليه نفي الخبر الفعلي مع تصويب اليك ما نفي عنه بعينه للغير لم يصح هذا التركيب
وتوجه عليه ان رؤية الغير ادعاء باطل وهو الذي نفي فثبت للغير هو لا غير ويمكن ان يدعى بان
المراد به تخصيص التكلم بنفي رؤية احد في وقت معين ردا على من زعم رؤيته دون غيره احدا
او مشاركته فيهما من غير تعيين الغير بل اي غير كان وحديث لا يصح هذا التركيب لانه
لا يخفى انما لا يرى غير ما ادعاه فائدة في الاحتمار به التركيب المفيد ما رأيت احدا لكن اتقوا
رداهم قالوا لم يصح هذا التركيب لان تصويب المخاطب يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم
فدر اي كل احدوه ظاهر البطلان ولان التخصص يقتضي ان يكون المخاطب معتمدا لك
رأيت كل احد ولا يتصور هذا الاعتقاد له ويمكن ان يقال لان تصويب المخاطب يقتضي

ان يكون معتقدا ان انسانا غيرك رأى كل احد وان يكون في مقام الردطاما ان يعتقد المخاطب ذلك وعلل المصنف ذلك بانه يجب اثبات المنى بعينه للغير والمنى هناك الرؤية الواقعة على كل احد واورده عليه الشارح المحقق ان ذلك يميل المنى الرؤية واقعة على فرد من افراد الناس ولا يثبت احدهما بالاخر عند من لا يثبت عليه السلب الجزئي بالسلب الكلي ثم بين ذلك بان تقديم المسند اليه بالاء حرف المنى يفيد اثبات المنى للغير على وجهه في ان عام افهام وان خاصا فخاص نافي لذلك عن الشيخ ولا يخفى انه يمكن رد ما قاله المصنف الى ما ذكره بحمل قوله لان المنى هو الرؤية الواقعة على كل احد على السلب الكلي دون الايجاب الجزئي لكن هذا التوجيه يوجب اختلال المتن لان قوله ولله المصحح ما انارأت احدا حيث لا يكون تعليلا لما لم يذكر لانه تعليل لكون التركيب لاسناد المنى للغير المسند اليه على وجهه في وهو غير مذكور بل لم يذكر الا ان التقديم يفيد تخصيص بنى الخبر الفعلي وايضا تخصيص النى لا يفيد الاثبات ما نفي عن المتكلم بغيره وهو رؤية احدا بعينه لا رؤية كل واحد حتى يلزم ثبوتها للغير فاللزام ثبوت رؤية احدا بعينه للغير وكيف لا وفادة التقديم تخصيص بالفحوى لا بالوضع حتى يصح ان يقال انه في عرف البلغاء لهذا المعنى والمفهوم من الفحوى ليس الا هذا القدر وايضا لو كان المقادير اثبات المنى على وجهه في لكان ما انارأت كل احد الايجاب الجزئي للغير لان السلب فيه على الوجه الجزئي مع انه لم يفرقوا بين ما انارأت احدا وما انارأت كل احد فمضى كلام الشيخ ان المثبت هو المنى على وجهه في وكان عليه حين تعلق النى لا بعد التعلق النى نعم يفيد ما قاله انه لا يصح ان يقال ما ناقلت شعرا لانه يقتضي ان يكون انسان قد قال كل شعري في الدنيا لكن تأويله ان التمثيل به يجعل قلت شعرا للهوم لما ان التكرار بما يكون في الاثبات عامة نحو تمره خير من كسرة فكما ان قولك ما تمره خير من كسرة رفع الايجاب الكلي دون السلب الكلي فكذلك ما ناقلت شعرا في هذا المقام ولا منافاة في التمثيل وما يورد لتصور الشئ وتوضيحه وقس عليه قوله ما انارأت احدا واستغن به عن دعوى انه سهو والكتاب والصواب ما انارأت كل احد وعماقبل ان لفظا احدهم لة كل احدا لانه في الايجاب لا ينفك عن الكل اذ لم يكن همزه متبدلة عن الواو كما في احد عشر اولانه يصح استعماله بمعنى الجمع كما صرح بهما ثمة اللفظ فليعمل على معنى الاحاد المستغرقة لكل احد لانه مع ضعف الاول وبهذا الساق لا يجريان في ما ناقلت شعرا هذا غاية ما بذلت الجهد في تحقيق الكلام وقال السيد السندان التفصيل ههنا ان يقال ان كان النزاع في رؤية واقعة على شخص معين كزيدا مثالا يقال ما انارأت زيدا فيكون هناك من رأى زيدا وهو ظاهر وان كان في رؤية واقعة على احدا لا عينة يقال ما انارأت الاحد من الناس او ذلك الاحد فانه وان كان غير معين لكنه معهود من حيث تعلق الرؤية به فحقه ان يشار اليه بذلك الاعتبار ولا يصح ان يقال ههنا ما انارأت احدا لانه في قوة قولك ما انارأت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى غير ذلك في افادة نفي الرؤية بالنسبة الى كل واحد من المفاعيل وان اختلفا في الظهور والتوصية فيبقى عموم نفي الرؤية لكل واحد منها ضابعا لان الفعل المثبت في اعتقاد المخاطب متعلق منسوب الى واحد فلا يحتاج في رد خطائه في القاعل الى نفيه عن كل واحد واحدا وان كان النزاع في رؤية واقعة على كل احد فهناك عبارتان احدهما ان يقال ما انارأت كل احد والثانية ان يقال ما انارأت احدا وهذه اخصر من الاولى وفي افادتها للمعنى المذكور نوع خفاء ودقة وهذا اختلف فيها وتوحيها ما قرره هذا كلامه واورده عليه ان نفي الرؤية عن واحد واحد تحقق في ما انارأت احدا لانه وان عرف فيه الاحد لم يخرج

لا يخفى ان العموم الذي يستفاد لمسند من تقدم المستند اليه اكثر من قول كل شعر في الدنيا والخصوص الذي يقتضيه الفعل ايضا اكثر من قوله في الدنيا ولك ان تقول قوله في الدنيا يعرف في التعميم من غير قصد تخصيص اصلا
لا يكون نسخته
اذ لا يلزم من عدم خلوه في الاثبات عن كل اعتبار كل مع في النى او يجوز ان يكون ما رأت احدا الاعتقاد من اعتقادك رأت واحدا

عن الابهام الذي يستلزم العموم في سياق النفي فقد ضاع عموم النفي مع ضياع التعريف
العهدى وان التعرض للنفي عن واحد واحد ضايع في رد اعتقاد المخاطب ان فاعل الرؤية
لكل احد انت وكفى نفي الرؤية عن كل واحد واحد، نفي رؤية واحد لا بعينه يقتضي ايراد النفي
عليه ولا لغو في الاجال وانما يلزم اللغو وفصل لانه ان كان بما عنه مندوحة هذا ونحن نقول
ربما يقصد بنفي رؤية واحد لا بعينه السلب الكلي وربما يقصد مجرد سلب رؤية الواحد ويلزم
السلب الكلي فالاول رد اعتقاد ثبوت الحكم الكلي والثاني رد اعتقاد رؤية واحد لا بعينه
ففي ما اننا رأيت الاحد اشعارا به لم يقصد السلب الكلي وان لم يلزم بل سلب الاحد على وجه
اعتقده المخاطب وهو واحد لا بعينه فلا يلزم كون السلب الكلي لغوا لانه من ضرورات ما قصد
لا يدعوا الا ما تعلق به القصد من غير حاجة فاندفع لزوم اللغو في ما اننا رأيت الاحد في رد اعتقاد
احد ايضا وان لزوم اللغو في ما اننا رأيت احدا مني على عدم الفرق بين الاجال والتفصيل واما لزوم
اللغو في ما اننا رأيت احدا في رد اعتقاد رؤية كل احدهما على ان قصد نفي رؤية كل احدهما في بدون
نفي رؤية واحد واحد فندفع به ان فيه تحقيق نفي رؤية كل واحد وبيان ان التحقيق هو السلب
الكلي بل فيه مبالغة في رد الاعتقاد ان يفيد انه لم يرا واحد فضلا عن كل واحد واعلم ان ابلاء المسند
اليه المقدم حرف النفي يفيد بظاهرة نفي اختصاص الخبر الفعلي لاختصاص النفي وانما
يستفاد حصر النفي واختصاصه بجعل الاختصاص المستفاد من التقديم واردا على
النفي وان كان الظاهر ورود النفي عليه ونظيره كون النفي في الجملة الاسمية لاستمرار النفي لانتفي
الاستمرار وكون قوله تعالى وما اتانا بظلام للعبيد للمبالغة في نفي الظلم لانتفي المبالغة في الظلم وهذا
المعنى وان كان بعيدا عن الظاهر لكن جعله عرف البلغاء في ما نحن فيه واضح والواضح مبحورا
(ولا ما اننا ضربت الازيدا) قد تقرر في النحوان الاستثناء المفرغ في الانيات لا يستقيم غالبا
لان ثبوت الحكم للجنس في غير المستثنى لا يتحقق غالبا فلا يصح ضربت الازيدا الامتناع ان
يضرب كل احد الازيدا فاذا دخل عليه النفي وقلت ما ضربت الازيدا اصح لانه لا بعد في
ان لا تضرب احدا الازيدا اذا عرفت هذا فاعلم انه جعل المصنف من ثمرات افادة التقديم
في هذه الصورة تخصيص المسند اليه بنفي الحكم وثبوت الحكم بعينه لغيره ان دخول النفي على
قولنا اننا ضربت الازيدا لا يوجب صحة الاستثناء وما اننا ضربت الازيدا باق على عدم الصحة
بخلاف ما ضربت الازيدا الان دخول النفي يفيد تخصيص المسند اليه بنفي الضرب المقيد
بالمستثنى مع ثبوته بعينه لغيره فالمستثنى على ما كان قبل دخول النفي من كونه في الاثبات ويستلزم
صحة التركيب كون كل واحد مضروبا لغيرك سوى زيد وان يعتقد المخاطب ان هذا الضرب صدر
عنك ويعتقده صدر عن غيرك وتريد ان ترد الى اعتقاده صدر عن غيرك فهذا المثال يشارك
المثال الثاني في الفساد فناسب ان يجمع معه دون الاول لكن الشيخ عبد القاهر والسكاكي
جعلاه مشاركا للمثال الاول في الفساد وناسب ان يجمع معه وان لم يجمعه معه بل مع الثاني
كافعله المصنف وقالا لم يصح ما اننا ضربت الازيدا لان نقض انني بان يقتضي
ان يكون ضربت زيدا وتقدم الصبر وابلاء حرف النفي يقتضي نفي ان يكون ضربته
فهما اراد ان من ثمرات افادة هذا التركيب تخصيص المسند اليه بالنفي وغيره بالاثبات
انه لا يصح استثناء شيء من هذا النفي لاستلزام نقض ذلك النفي بالانقضاء
فلكل من المصنف والشيخ وجهة هو موليها ولا يمانعان عن سألوك الطريق الا انه
خفي على المصنف اقتضاء انتقادم وابلاء النفي نفي ضربك زيدا فتمعه ويمكن
اثباته بان ما اننا ضربت يقتضي تخصيصك بنفي هذا الضرب عنك واثباته لغيرك وذا
كان هذا الضرب متفيا عنك فلو ضاربا زيدا ولا غيره بهذا الضرب

ونقض النفي بالا يقتضى ككونك ضاربا بهذا الضرب فقد تم انتفاء من وجهين
 ككونك ضاربا وغير ضارب وكون عمرو مضروبا لك وغير مضروب لك
 الا ان الشارح المحقق اثبت بان تخصيصك باننى يقتضى ثبت ضرب من عدا زيد الغيرك
 فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا لك ولا غيرك فاعتراض بان الاستثناء حيث من الاثبات لا من النفي
 فليس النفي من الانتفاء فى شئ فكذا قلت است الذى ضرب الازيدا فكان المخاطب
 اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الازيدا وانت ذلك الانسان فثبت ان يكون انت ذلك
 الانسان وشنع على المصنف بانه غفل عن ان الاجدر بالاعتراض انتفاء النفي بالادون
 اقتضاء تقديم المسند اليه واياه حرف النفي ان يكون ضارب زيد وقد نبهناك ان هذا
 اعتراض على نفسه دون القوم وكان منشاؤه قلة التأمل واهمال العقل واعمال الوهم لكن
 لا يتجمل عليه ما ذكره السيد السند من انه يوجب هدم ما قرره من ان ما اثار آيت احدا
 يقتضى اثبات الروية لغير المسند اليه على طبق النفي من العموم لان النفي اذا كان للفعل اعلى
 لا يفيد عموم الاحاد لعدم توجه النفي الى المفعول ويكون ما كالتركب انى است فاعل رؤية احد
 فلا يقتضى ان يكون الشان رأى كل احد بل ان يكون الشان رأى احدا لان قولك انى است
 فاعل رؤية احد فى قوة است فاعل رؤية زيد ولا عمرو والى غير ذلك فعموم التكرار واضحة
 فلولا يمكن القصد الى اثبات رؤية كل احد لغير المسند اليه لكن ذلك العموم ضايعا ولا ما ذكره
 من انه لا يصح ان يكون الاستثناء من الاثبات لانه حيث يكون المستثنى منه احد وهو ليس
 بعام فلا يصح ما انا ضربت الازيدا كما لا يصح ضربت الازيدا لعدم تناول احد زيدا لانه
 لا موجب لكون المستثنى منه احدا بل المستثنى منه فى المفرغ عام من جنس المستثنى مثبتا كان
 او منفيما فيجب ان يكون المستثنى منه كل احد كما ان المستثنى منه فى قرأت الايوم كذا قرأت
 كل يوم على انك عرفت ان نفي الفاعلية بضرب احد يفيد عموم احاد والاثبات للغير يجب
 ان يكون على طبق النفي على زعم الشارح فالثبت للغير ضرب كل احد الازيدا او اما ما يقال
 من ان كون الاستثناء من الاثبات انما لزم من كلامهم حيث قالوا ان تخصيصك بالنفي يقتضى
 اثبات ضرب من عدا زيدا بغيرك وظاهر ان ذلك منى على كون الاستثناء من الاثبات
 فلا توجيه له لان الشارح دفع بهذا البيان منع المصنف فالمنافضة فيد مع الشارح مناقضة
 فيما هو معتقده ولا بد له منه لا في الزم القوم وهو لا يرضى به على انك عرفت انه شئ فهمه
 من كلامهم وليس بكلامهم ونحن نقول امتنع ما انا ضربت الازيدا لان قولك ما انا
 ضربت اننى ضرب معين عن نفسك مع اثباته للغير فاما ان يكون زيدا خلافا فى المضروب
 فيكون مضروبا فلا يصح استثناءه وان لم يكن داخلا فيه فكذلك لانه غير داخلا فى مفهوم
 الحكم حتى يصح اخراجه ولان التقديم يفيد كون المخاطب مصيبا فيما عدا تعيين الفاعل فيجب
 ان لا يكون زيد مضروبا لك والقصر بالنفي والاستثناء يقتضى كونه مصيبا فيما عدا تعيين
 المفعول فيجب ان يكون زيد مضروبا لك ولا يذهب عليك ان افادة التقديم التخصيص بالنفي
 لا يخص تقديم المسند اليه بل منه ما شعر اقلت حيث خصصت الشعر بنى القول وقصدت تعلق
 القول بغيره فلا يصح ما شعر اقلت ولا غيره ولا ما شيا قلت ولا ما شعر اقلت الا قصيدة (والا)
 نفي للشرط السابق اعنى ول حرف النفي يعنى ان لم يقع بعد حرف النفي بلا فصل فقد خرج من
 الشرط الاول مثل ما ان انا قلت هذا ودخل فى هذا الشرط مع انه من دواخل جزاء الشرط
 الاول فيفسد الحكم ان الان لا بعد ما هو من توابع حرف النفي فاصلا بينه وبين مدخوله فيثبت
 ما لم يل حرف النفي ما تقدم ولم يكن فى الكلام حرف نفي او كان وقد تقدم على حرف النفي نحو

انا ما قلت او تقدم حرف انني ولكن فصل بينه وبين المسند اليه نحو ما زيدا انا ضارب فانه
 تخصيص نفي الفعل بالفعل مع ايقاعه على غيره لا تخصيص نفي الخبر بالمسند اليه والنجاة
 لغيره وجزاء قوله والا قوله فقد يأتي ومجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله وقد تقدم
 لا يفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي اي ان لم يل المسند اليه حرف النفي (فقد يأتي)
 التقديم (للتخصيص) اي تخصيص المسند اليه بالمسند لا تخصيصه بالنفي (ردا على من)
 زعم انفراد غيره) اي غير المسند اليه بخصوصه (به) اي بالسند لا رداعلى من زعم انفراد المسند
 اليه به كافي القسم السابق وهو قصر قلب على ما ستعرف (او زعم مشاركته فيه) اي مشاركة
 الغير في المسند وفي احتمال كون المسند اليه فهو قصر افراد او تعين فالفرق بين ما يلي حرف النفي
 وما لا يليه ان الاول تخصيص المسند اليه بالنفي والثاني تخصيصه بالخبر وان الاول رد على
 من زعم انفراد المسند اليه بالخبر والثاني على من زعم انفراد الغير به وان الاول للتخصيص والثاني
 للتخصيص او التقوى وانما قلنا زعم افراد غيره بخصوصه ليخص الكلام بغير المنكر كاي تخصيصه
 قوله فيما بعد وان نفي الفعل على منكر فانه تفصيل لتخصيص المنكر على خلاف ما بينا لك فان
 التخصيص في المعرفة بخصوصه ورد على ثبوت الحكم لغيره من حيث الخصوص وفي المنكر
 تخصيص بالمسند اليه بحسب الجنس او الوصف ورد على من زعم انفراد الغير بحسب الجنس
 او الوصف لان الخصوص غير معلوم حتى يعتبر الغير بحسب الخصوص والتفصيل في المنكر
 في مجرد التخصيص لعدم التفاوت في التقوى فالمراد بتخصيص المسند اليه في هذين القسمين
 تخصيص خصوصه وان نفي الفعل على منكر افاد تخصيص الجنس او الواحد فقولك ما رجل
 جاني تخصيص جنس الرجل او الرجل الواحد بالنفي وقولك رجل جاني تخصيص جنس
 الرجل او الواحد منه بالنجي فسلم بهذا ان قوله وان نفي الفعل على منكر لا يخص بالقسم الثاني
 وانه لا يوجب ان لا يكون المنكر للتقوى حتى يردده اشارة الشيخ في دلائل الاعجاز الى كونه للتقوى
 ايضا (نحو ما سمعت في حاجتك) لاحد الفرضين فهو مشال للتخصيص كما بصرح به قوله
 (ويؤيد على الاول نحو لا غيري) مثل لا غيرك ولا غيره ولا زيد ولا عمرو ولا ما سواي (وعلى
 الثاني نحو وحدى) مثل وحدك ووحده ومنفردا ومتوحدا ولا غيري ايضا فافهم وفيه
 دفع شبهة ربما يختلج في صدرك من انه لو كان التقديم للتخصيص لما يجتمع مع مثل قولك
 وحدى ولا غيري فدفعه بانه لا كيد التخصيص ووجه تخصيص كل تأ كيد بقسم مع ان كل
 تخصيص تشتمل على وحدة المخصص والسلب عن الغير ان الملايم لزعم استقلال الغير
 انصرح بالسلب عنه والملايم لزعم الشراكة انصرح بالوحدة كما لا يخفى على سلامة الذوق
 (وقديأتي) التقديم (لتقوى الحكم) الانسب بقوله للتخصيص لتقوية الحكم ولا يبعد ان يجعل
 فعل مضارع منصوب بان المقدرة بعد اللام مسندا الى ضمير التقديم اي قديأتي التقديم لتقوى
 الحكم ويقرره في ذهن السامع (نحو هو) اي الله تعالى (يعطى الجزيل) اي كل مسند اليه
 مقدم على خبر مسندا الى ضميره اسنادا تاما لان التقوية من جهة تكرار الاسناد التام عند السكاكي
 وتبعه المصنف واما عند الشيخ ففي كل مبدأ مقدم تقوية الحكم لانه يسان للحكم بعد التقديم
 الاعلام فعلى هذا يضر به للتقوى بخلاف ما ذهب اليه المصنف لكن هذا ينافي كون
 التقوى مختصا بالخبر الجملة والذي اراد ان وجه التقوى ان الخبر الذي هو جملة مستقلة بعيدة
 الارتباط بما قبله فاذا ربطاها اذ او غيره يقرر اسناده الى المبدأ لان في تحصيله احتمالا
 ومن يد توجه وعليه يجري التقوى في كل خبر جملة ولا يتعداه السيد السند ذهب الى ان تحقيق
 كلام السكاكي ان ربط الخبر بالمبدأ بسبب ضمير ليس ملحقا بالعدم بوجوب التقوى فز يضر به

توجيه لانه تكرر اسناد الضرب الى زيد باوقوع بسبب الضمير فخصيص اتقوى بما يكون فيه الضمير مسند اليه توهم من الشارح المحقق و يزيفه ان ذلك يقتضي ان يكون في عمرو ضاربه انا تقوى لانه تكرر بواسطه الضمير اسناد الضرب على وجه الايقاع الى زيد فاذا ينشأ الكلام في شرح كلام المصنف على ما ذكره الشارح واثبتنا المخالفة بينه وبين الشيخ في كون زيد ضربته للتقوى وكان التخصيص لبدله من داع اليه كذلك التقوى وهو ازالة الشك او الانكار حقيقة او ادعاء لانه لما تقرر هذا في احوال الاسناد دون فواید التخصيص لم يتعرض له كما تعرض لفوائد التخصيص والتخصيص بالتعرض وجد آخر وجه لا ظن بك الغفلة عنه فيما قدمنا لك ولما كان الخبر المنفي مظنة اشتباه بما يلي فيه المسند اليه حرف النفي لم يكتف بعوم قوله فقد يأتي للتخصيص وقدي يأتي لتقوى الحكم مع ظهور اندراج المنفي فيه وصرح بقوله (وكذا اذا كان الفعل متفيا نحو انت لا تكذب) لقصد التخصيص او مجرد التقوى فلم ينف المصنف تمثيل التخصيص في انفي كما ظنه الشارح ولما كان افادة التقديم التقوى محتاجا الى توضيح قال (فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب) ولا خفاء ان صيغة التفضيل ليس على حقيقة اذ لا يريد المثالان على نفي الكذب وتوجيهه لا يخفى على الافقه من الحمار وللنظر الدقيق ان يقول نفي الكذب في الاستقبال مع انه مبطن الحال فييد مبالغة فيه ولم كان نفي الاشده من لا تكذب اتم في الوهم من لا تكذب انت جعله مشبها به تذييل اعلى هذا التفاوت وقال (وكذا من لا تكذب انت) ولم يشتغل بهذا التوضيح في قسم الاثبات مع انهما سيان فيد لئلا يتباعد النفي عن الاثبات الا انه يتجه ان كون التقديم للتقوى ليس اخفى من كون انت لا تكذب اشد لنفي الكذب من التركيبين الاخرين حتى يتم توضيحه بل قديين كونه اشد لنفي الكذب بكونه لتأكيد الحكم حيث قال (لانه لتأكيد المحكوم عليه) لا الحكم وقولنا انت لا تكذب على الاحتمال لاحتمال ان يكون انت الذي مبتدأ لا تأكيدا للمحكوم عليه بل لحكم في الخبر وفيه مخالفة لما ذكره الكشاف في تفسير قوله الى حكاية عن يوسف عليه السلام وهم بالآخرة هم كافرون من ان تكريرهم للالة على انهم خصوصا كافرون بالآخرة وان غيرهم قوم مؤمنون بها وهم الذين على ملة ابراهيم عليه السلام ولتأكيد كفرهم بالجراء هذا وفي تخصيص بيان الفرق بان لا تكذب للتقوى تعريض للمنتاح بانه لا اشتباه بين لا تكذب انت وبين انت تكذب للتخصيص فيبانه الفرق بينهما ان ينفى ان يفرق بين لا تكذب انت وانت لا تكذب للتقوى لانه محل الاشتباه ولا يدفعه ما ذكره الشارح المحقق انه خص بيان الفرق بالتخصيص لانه اوردته في بحث التخصيص (وان بني الفعل على منكر) او ما في حكمه من الضمير لراجع الى النكرة فاذا قلت ضربت رجلا وهو جاني كان قولك وهو جاني التخصيص جنس الرجل او الرجل الواحد لا يقال الا في الاولى (افاد) التقديم (تخصيص الجنس) او العدد (او) قوله (الواحدة) لا يتناول رجلا ن جاء في فانه التخصيص الجنس او العدد اي رجلا ن جاء في لرجل واحد لانا نقول رجلا ن جاء في التخصيص العدد ولا يمتثل تخصيص الجنس لان التثنية او الجمع نص في العدد لا يمتثل التجريد عند بخلاف التثوين فانه كثيرا ما يجرد عن العدد نعم اطلاق المنكر من وجبات ضعف الاطلاق ان المصدر غير المرة لتخصيص الجنس دون الواحد والمراد بالجنس المفهوم الكلي حتى ان رجلا طويلا جنس صرح به الشيخ لكن ينبغي ان يعلم ان قولك رجل واحد جاني تخصيص الواحد دون الجنس لان الراحد لكونه نصافي الوحدة لا يمكن تجريده عنها ولو اريد بالتثوين التحقير او التقليل او التكثير يكون لقصر الجنس الحقير او التقليل او التكثير

دون الواحد (نحو رجل جاءني اى لامرأة اولارجلان) اولا ثلاثة الى غير ذلك والاعذب
 في قصد قصر الجنس الرجل جاءني بالهريف الجنسي (ووافقه السكاكى على ذلك) اى على
 افادة التقديم التخصيص وانتقوى لكن لم يجعل تقديم التخصيص قطعاً من غير ان يقصده
 مجرد التقوى كما جعله الشيخ مايلي حرف النفي كذلك وجعل من التقديم ما هو لمجرد التقوى قطعاً
 بخلاف الشيخ فانه ليس تقديم قطع فيه لمجرد التقوى عنده. والى هذا التفاوت اشار بقوله
 (الا انه قال) اى لكنه قال (التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه في الاصل مؤخراً
 على انه فاعل معنى فقط نحو انقلت) قدمه على التقدير لان التقدير فرعه ولم يقتصر
 على التقدير مع ان التقدير لا ينفك عن الجواز لاحتمال ان يفارق تقدير التقديم
 الجواز ولا يتوقف عليه فصرح بالجواز تنبيهاً على انه لا بد منه في التقدير
 ايضا ولا يبعد ان يقال المراد جواز التقدير بلا تكلف (وقدر) فقولك ما انقلت
 يفيد التخصيص لو قدر اصله ما قلت انا ونجته عليه انه حينئذ يطل ما حكم به من عدم
 صحة ما انقلت هذا ولا غيرى وما انارأت احدا وما اناضرت الا زيدا لانه لو لم يقدر
 التأخير يكون غير مفيد للتخصيص فلا يلزم شئ من الفساد فقام (والا) اى ان لم يجز تقدير
 التأخير على انه فاعل معنى فقط (فلا يفيد التقوى الحكم جار كامر) في نحو انقلت (ولم
 يقدر) ومن امثل انقلت هو عرف فان هو في قولك عرف هو لا يحتمل كونه فاعلاً لفظاً
 (اولم يجز نحوز يدقام) فان زيد الوقدر مؤخراً لكن فاعلاً لفظاً لا معنى فقط وقال الشارح
 لم يجز تقديره مؤخراً لانه يلزم تقديم الفاعل لفظاً وهو لا يجوز والمراد بنحوز يدقام
 ما يكون المسند اليه فيه مظهراً فانه عند التأخير يصير فاعلاً لفظاً هذا كلامه وفيه بحث
 لان زيد قام بوضع الظاهر موضع المضمر المسند اليه فيه مضمر مع انه لو اخرج يكون
 فاعلاً كما في هو قام فتقول المراد بنحوز زيد قام ان يكون المسند اليه مظهراً
 معنى وهذا يناق ماسبق ان نحوز زيد والفاعل مضراً وكذا زيد ضربته
 فانه لو قدر مؤخراً ايضا لصار مفعولاً معنى وهذا يناق ماسبق ان نحوز زيد ضربته
 لا يفيد تقوى الحكم عنده لانه يفيد انه يفيد التقوى وقدم المصنف نقض تقدير
 على تقيض الجواز على عكس ترتيب الجواز والتقدير لئلا تكتف دقيقة لا تبصر بها
 الا البصائر المحيطة باخى الضمائر وهو ان النفي المستفاد من قوله وان لا يرجع اولا الى
 التقدير الذى بمنزلة القيد الجواز (واستثنى) السكاكى (المنكر) الصرف الذى
 ليس فيه شائبة التخصيص بقرينة قوله لئلا يتنى التخصيص ولك ان تجعل صيغة
 التفضيل للباغية في النكرة فتفقد بها صرافة النكرة والاستثناء من حكم مستفاد من قوله
 والا فلا يفيد التقوى الحكم اى ان لم يجز تقدير كونه في الاصل مؤخراً على انه فاعل معنى
 فقط بلا تكلف لا يفيد التقوى الحكم الا المنكر الصرف فانه لا يجوز تقدير كونه مؤخراً
 على انه فاعل معنى فقط بدون تكلف وهو لا يفيد الا التخصيص وهو اظهر مما قال الشارح
 المحقق ان المراد انه اخرج السكاكى المنكر عن كونه فاعلاً لفظاً وجعله فاعلاً معنى (بجعله
 من باب واسروا التجوى الذين ظلموا) اى يجعل المسند في الاصل مسنداً الى ضمير مبهم
 تفسيره ابدال انما منه وانما قال (اى على القول بالبدال من الضمير) اشارة الى قول اخر فيه
 وهو ان الواو في الفعل قد يكون علامة الجمع فقط كما في الصفة من غير ان يكون فاعلاً ولا يتنى
 ما فيه من وجوه البعد من قلة نظائر واسروا التجوى الذين ظلموا والخلاف في كون
 الواو ضميراً او ضميراً للضمير من الابهام الى التعيين بالتقديم فيلزم المخالفة انفا حشة بين الاصل
 المقدر وما عدل اليه وانما ارتكب هذه الامور (لئلا يتنى التخصيص) الذى شرط
 كون المبتدأ نكرة (اذ لا سببه) اى لهذا التخصيص (سواء ي) سوى كونه في الاصل

وتخصيص ذلك بالاشارة الى
 التخصيص كما فعله الشارح
 المحقق بلا تخصيص

آخر نسخة

فاعلا معنى فكما لا يحتاج فاعلية التكررة الى مخصص سوى تقديم المستند لم يحج هذا
الابتداء اليه سوى تقديم المستند في الاصل ولا يخفى انه لا يحتاج التكرار للصرف على اطلاقه
الى الاستثناء اذ بقية تكلم وكوب انقض الساعة الى غير ذلك لا يحتاج الى مخصص
وقوله (بخلاف العرف) يفيد ان للعرف سببا للتخصيص سوى تقديم المستند في الاصل
ولا يخفى فساد فلذا جعل الشارح تقدير الكلام واذا اتى التخصيص لم يصح وقوعه
مبتدأ بخلاف العرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد ولا يخفى انه
بعيد كما ان جعل ضمير لاسباب الى كونه مبتدأ بعيدا (ثم قال) لا تراخى بين هذا الكلام
وما سبق في كلام السكاكي كما يفيد كلمة ثم (وشرطه) اي شرط ارتكاب هذا الوجه البعيد
في المنكر (ان لا يمنع من التخصيص مانع) وهو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب
في قيد الحكم مع تسليم اصله كما اشار اليه (بقوله كقولك رجل جاءني على مامر)
من ان معناه لامرأة او لرجلان ولا يخفى ان شرط مطلق التخصيص ذلك وهو بين
مستغن عن البيان وغاية التوجيه ان يقال بكاديتوهم ان التوجيه الضرورية في المنكر رفعت
عنه شرط التخصيص فخصه بالتعرض لازاحة هذا التوهم (دون قولهم شرار ذاتاب)
فان فيه مانعا من التخصيص (اما على) التقدير (الاول) وهو تخصيص الجنس (فلا متاع
ان يراد المهر شر لا خير) اذ المهر لا يكون الا شر او ظهور الخير للكل لا يهر ولا يفرعه
(واما على) التقدير (الثاني) فليتوهم عن مظان استعماله (فانه لا يستعمل لرد اعتقاد ان يكون
المهر اكثر من شر واحد) واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذاتاب
الشر) لم يطلب وجه لتصريحهم اول التخصيص او للتأويل وقال الشارح المحقق لم
طلب وجه للجمع بين ما ذكرنا وبين ما فعلوه فكأنه قال واذ قد صرح الائمة لما في ما ذكرناه
لم يطلب وجه للجمع ايصح ما ذكرناه او ما ذكره للتحويل (فالوجه) باحد الوجوه فتأمل
(تقطيع شان الشر بتكثيره) يجعل التكثير للعظيم واتحويل كما مر في تنكير المستند اليه ونحن
نقول بجعل المفضل عليه المحذوف في غاية العموم اي شر من كل شيء وبالحلمة المعنى ما اهر
ذاتاب الا شر عظيم في الغاية ونجيه ان التكررة حيث تخصصت بالوصف المستفاد
من التوهم او بالمفضل عليه المحذوف فلا حاجة الى تقدير التأخير بل لا يصح لانه لا يرتكب
الاعتبار البعيد الا في التكررة الصرفة على ما حقق واجيب بان التخصيص الذي صرح به
الائمة في تأويلهم هو التخصيص المستفاد من التقيد اذ التقيد يفيد التخصيص عند السكاكي
لانه يجعل ما ضربت اكبر اخوتك اثباتا لضرب الاصغر وفيه انه لم يجعل التكررة شر اهر
ذاتاب من قبل ولعبس مؤمن خير من مشرك وعلى ما ذكر يكون كلاهما تخصيصا
بالوصف (وفيه) اي فيما قاله وفعله السكاكي (نظرا ذ الفاعل اللفظي والمعنوي) الاولى
الاسم من النزاع الفاعل اللفظي والبدل والتأكيذ (سواء في امتناع التقديم) ما بقيت على
حالتها لانه لا يتجه عليه عليك ورحمة الله السلام وقوله (ما بقيا على حالهما) قيد الامتناع
اي سواء في الامتناع المفيد بزمان بقائهما على حالهما لا التسوية حتى يحتاج اتمام الكلام
الى تقدير وسواء في جواز التقديم اذ ما بقيا على حالهما فتأمل والمناقشة في التسوية
بدعوى ان التابع اولي بالامتناع لان فيه التقديم على العامل والمنبوع (فيجوز تقديم المعنوي
دون اللفظي) ترجيح المرجوح (لا تحكم) اذ الحكم هو الترجيح بلا مرجح لا يضر السكاكي
بل بنفعه (ثم لزم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم لحصوله بغيره كما ذكر) بنجته على
كلام السكاكي منعان احدهما على قوله التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه

في الاصل مؤخر على انه فاعل معنى فقط وقدر لانه يقال لانم انتفاء التخصيص من خبر
تقدير التقديم اذ لا دليل على اعتبار التقديم للتخصيص بل يحصل بلا تقدير تقديم كما ذكر منقولا
عن الشيخ وكلام المتن يحتمل هذا المنع وحيث بمعنى قوله لحصوله بغيره لحصول بلا تقدير تقديم
باجزاء خبر مجرى لا يكون غير ما سوف على زمن اي لا ما سوف وله غير نظير وثانيهما على قوله لئلا
ينتهي التخصيص وحيث بمعنى الكلام لانم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اولا تقدير التقديم
لحصول التخصيص بغير التقديم من التخصيص بالوصف المستفاد من التكرير كما ذكر السكاكي
والابيضاح يفصح عن هذا المعنى وهو اوفق بالعبارة وبالجملة الاوضح لولا تقدير التأخير ولا ينجاب
المنع الاول والجواب مطلقا عن هذا المنع الثاني انك ان اردت منع انتفاء التخصيص في انكثرة
مطلقا لولا تقدير التأخير فلم يدع احدا ان المسند اليه اذا كان نكرة لا يفيد التخصيص بدون تقدير
التأخير وان اردت منع انتفاء التخصيص في نكرة من التكرار لولا تقدير التأخير فالمنع مكررة
لان انكثرة التي لم تخصص بشئ من المخصصات اذا قدمت بنيت تخصيصه لولا تقدير
التقديم (ثم لان امتناع ان يراد المهر شر لا خير) وكيف لا وقد قال الشيخ عبيد القاهر قدم
شر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير فخرى مجرى ان يقول رجل
جاءني يزيد انه رجل لامرأة وربما يدفع هذا المنع بان المتبادر من الشر الشر بالنسبة الى
الكلب والاهرار صوته عند تاذيه وعجزه عما يؤذيه فلا يشك عاقل ان مهره لا يكون خيرا
بالنسبة اليه وفيه نظر لانه يجوز ان يراد بالشر الشر بالنسبة الى اهل الرجل او يراد بالاهرار
مجرد جعله ذا صوت وهناك منعان اخر ان احدهما ان لا ينسب ان لا يصح قصد التخصيص
لا متاع ان يراد شر اهره لا خير وامتناع ان يراد شره اهره لا شران لا حتمال ان يراد
شر اهر ذاتا لا غير بان يكون المحصر حقيقة لا لرد اعتقاد وثانيهما ان هذا مثل يراد به
عجز القوى البعيد عن العجز فهو يصح ان يقع مبتدأ بلا تخصيص لكون الحكم مفيدا بدون
التخصيص وبالجملة يردان النزاع في مثال ذكر لتصور ما نع قصد التخصيص
وهو ليس من دأب المحصلين (ثم قال) السكاكي (ويقرب من هو قام زيد قائم في التقوى)
يعنى في افادة التقوى ولو قال ويقرب من زيد قام زيد قائم لم يحجج الى قوله في التقوى لان زيد قام
لا يحتمل الا التقوى بخلاف هو قام فانه يحتمل التخصيص ايضا قال السيد السند في شرح
المفتاح هو قائم يحتمل التخصيص على نحو هو قام ولو تم ما ذكره لكان في اختيار زيد قائم
على هو قائم وجه وجيه لكن فيه اه كيف يحتمل التخصيص ولا يمكن تقدير خبره على انه فاعل
معنى اذ لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد (لتضمنه الضمير) علة لقال وهو الاوفق بقوله
(وشبهه بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في المتكلم والخطاب والغيبة) فتأمل اوعالة
لقوله يقرب وهو اوفق بمقام النقل وقوله وشبهه على صيغة الماضي من التفعيل هو المشهور
ويحتمل كونه مخففا مصدرا فالأظهر انه عطف على لتضمنه ويحتمل التصب على انه مفعول
معه والرفع على انه مبتدأ والجملة خالية اي والحال ان شبهه ثابت بالخالي او شبهه بالخالي
عن الضمير ثابت من جهة التغير والضمير في تغيره للضمير اي من جهة عدم تغير الضمير في وقت
تكلمه وخطابه وغيبته وجعله الشارح قائم اي لعدم تغير قائم في وقت تكلمه كما هو الظاهر
ففيه مسامحة اي في وقت تكلم الضمير والمراد اما عدم التغير في الاحوال الثالث فتقول
ومن جهة عدم التغير في التكلم كافي الفعل كان متكلم الماضي ضربت تارة وضربت اخرى
ومتكلم المضارع اضرب تارة واضرب اخرى وكذا في الخطاب والغيبة واما عدم التغير
في واحد واحد وحيث تقول ولعدم التغير في الاحوال الثالث (ولهذا لم يحكم بانه) اي

اسم الفاعل مع فاعله (جمله) اصلا واحتج في الحكم بكون اسم الفاعل الذي صلة اللام مع ضميره جملة الى تأويله بالفعل وادعاء انه فعل في صورة الاسم فنقول الشارح المحقق الا في صلة الموصول استثناء من غير حاجة ومن قال استثناء فاصرا ذاك اسم الفاعل انواقع بعد حرف الاستفهام وحرف التثنية ارفع للملفوظ ايضا من قبيل الجملة يعود اليه القصور لان الكلام في اسم الفاعل المتضمن للضمير واما ما لم يتضمن الضمير فجعل تابعاً للمتضمن في الافراد والاعراب ولم يتعرض له المصنف كما تعرض له المفتاح حيث قال واتبه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه يعني اتبع عارفاً مع الضمير عارف ابوه في حكم الافراد وما في بعض نسخ الايضاح معناه اتبع عارف عرف في الافراد سهو اذ لم يسبق في المفتاح عرف وقال الشارح اذ لا حاصل لهذا الكلام فان قلت لم يحكم بكون اسم الفاعل مع فاعله جملة لانهم اشتطوا في الجملة الاسناد الاصلى وهو اسناد الفعل او ما هو فعل في صورة الاسم واسناد المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف ايضا على ما قالوا على سبيل الشبه وليس بجملة وان كان جعل الظرف غير جملة بخالف ما قالوا ان الخبر الظرف متدر بالجملة في الاصح قلت ما ذكره المفتاح توجيه لتخصيص الجملة بما يكون اسناده اصليا ولتأويلهم اسم الفاعل الذي هو صلة والذي بعد حرف التثنية والف الاستفهام بالفعل حتى يصح كونه مع فاعله جملة او كلاما فان قلت الجملة ما يكون اسناده مما يصح السكوت عليه في الجملة واسم الفاعل مع فاعله ليس كذلك اصلا قلت اسم الفاعل كذلك في قائم زيد وما قائم زيد فعدم جعله مع الفاعل جملة وجعل هاتين الصورتين مؤولتين بفعلين لابطاله من وجه وذلك الوجه ما ذكره في المفتاح (ولا عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) اي الجملة (في البناء) الجملة اذا لم تقع في محل مفرد منى لا اعراب له اصلا لا محلا ولا لفظا ولا تقديرا واذا وقع موقع مفرد فهو معرب محلا واسم الفاعل مع فاعله معرب الا انه اجري اعرابه على جزئه الاول لاشتغال جزئه الثاني باعراب له من جهة اسم الفاعل كما اجري اعراب عبد الله علما على جزئه الاول لاشتغال الجزء الثاني باعراب اقتضاه الجزء الاول فان قلت المعرب قسم الاسم واسم الفاعل مع فاعله ليس باسم فلا يكون له اعراب قلت المعرب هو الاسم او ما نزل منزلة الاسم نحو قائم وبصري فان قلت اسم الفاعل اولم يكن معربا باعراب نفسه ويكون معربا باعراب تحتية المجموع المركب منه ومن فاعله لكان اسم مركب مع التغير ولم يكن معربا قلت مطابق التركيب لا يوجب اعراب الاسم بل تركيب يستدعي حصول معنى فيه يقتضى الاعراب فان قلت البناء لا يخص الجملة حتى يوجب عدم جعل اسم الفاعل مع فاعله جملة عدم جعله مبنيا فلت فرق بين جعله مبنيا وبين جعله كالجمله في البناء الذي يسفاد من المعامل معه معاملة الجمله في البناء هو الثاني دون الاول لا يقال كيف يحكم بانه لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لم لا يجوز ان يكون مبنيا ويكون الاعراب الذي اجري على الجزء اعرابا تحتية الكل محلا واذا جاز اجراء الاعراب المحلى لمبنى على كلمة مقارنة له كافي لام الموصول وصلته لجوازه على جزء المركب اولى قلت لم يجعل الجملة اسم الفاعل مع فاعله مبنيا وذلك معلوم من علم النحو والمراد بعدم المعاملة عدم معاملته النحاة دون العرب حتى يقبل ذلك المنع ولا يذهب عليك ان جعل زيد قائم مشتملا على التقوى يقتضى ان يقال في مقام الاخبار عن قيام زيد ويخص بمقام جواب السائل كزيد قام ويكذبه ما نقله المفتاح عن ابي العباس في جواب الكندي حين قال اني اجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم وان عبد الله قائم وان عبد الله لقائم والمعنى

واحد من انه قال بل المعاني مختلفة فعبدا لله قائم اخبار عن قيامه وان عبدا لله قائم جواب
عن سؤال سائل وان عبدا لله لقائم جواب عن انكار منكر فالحق انهم لم ياتقوا الى التقوى
في ذيق قائم اصلا وجعلوه كن يدانسان مطلقا (ومما ترى) على صيغة المتكلم المعروف او الغائب
المجهول (تقديمه كاللازم) اى مما يعلم معاشر علماء المعاني لاما يظن تقديمه كاللازم لقوة
مقتضى التقديم فيقدم ابدا لان لا يابق ان يترك البليغ ما هو كاللازم لقوة وان ليس لازما
لان الاعون على المراد ليس لازما لا يجوز العاقل تركه (لفظ مثل وغير) وشبه ومماثل
ومما يرا الا ان الشايع في الاستعمال مثل وغير فلذا اختارهما لكن فرق بين مثل ومماثل
في الكناية عن الحكم على المضاف اليه بالحكم المذكور فانه يلزم من الحكم على المضاف اليه
الحكم على المثل بطريق الاولى لان المثل هو الادنى وفي المماثل يلزم الحكم على المضاف اليه
لانه الاول بل لانهما متساويان في منشأ الحكم لان المماثل هو المشارك المساوى بخلاف
المثل فانه الادنى الملقى (نحو ذلك لا يخلل وغيرك لا يوجد بمعنى انت لا تبخل) يجعل نفي
البخل عن المثل كناية عن نفي البخل عنك لانه اذا لم يخلل من هو على صفة لك هي فيك
اكمل منها فيه فلا محالة انت لا تبخل (وانت تجود) لانه اذا اتى الجود الموجود في محل عن
غيرك مطلقا فانت تجود لا محالة بل المستفاد انك تجود على الكمال مستمرا في الحال
والاستقبال فانه اذا اتى الجود عن غيرك مع استمراره على الكمال فلا محالة انت محله على
الانفراد والاستقلال (من غير ارادة تعريض بغير المخاطب) اى غير مراد به التعريض بغير
المخاطب بان يراد بالمثل انسان غير المخاطب مماثل له وبالعبر غير المخاطب مماثلا كان اولم
يكن وما ذكره الشارح انه يراد بغيرك غير مماثل له لا يظهر وجهه وقوله من غير الخ حال
من نحو المضاف الى المتأخرين ولفظ من زائدة في الاثبات لتضمنه اننى لانه في قوة لان ارادة
تعريض بغير المخاطب و نظيره ضربتني من غير جرم اى غير ذى جرم وهذا اظهر مما
قالوا برمتهم في توجيهه ان التفسير بمعنى لا اى ضربا ناشيا من عدم جرم وهو كناية عن
ضرب لم ينشأ عن جرم وينبغى ان يحمل الارادة على القصد بالذات والافالكناية لا تستلزم
نفي ارادة الحقيقة والاولى حذف التعريض والاكتفاء بقوله من غير ارادة غير المخاطب اذ
ارادة غير المخاطب يمنع كون التقديم كاللازم سواء كان في الكلام تعريض بغير المخاطب وحكم
عليه من عرض الكلام لاعلى وجه الاستقامة على ما هو معنى التعريض اصطلاحا ولم يكن
ولهذا ترى السيد السند احتاج الى حل التعريض على الدلالة الخفية وجعله لئى ان تريد بمثلك
لا تبخل نفي البخل عن شخص معين مشتهر بالمماثلة فيجعل لفظ مثل كناية عن هذا
الشخص المعين فلغناء دلالة الكناية ذكر لفظ التعريض ولا يخفى ما فيه لشمول قوله
من غير ارادة تعريض بغير المخاطب حينئذ قولنا مثلك لا تبخل في معنى فلان لا تبخل بان
تريد بمثلك فلا ناعلى وجه الاستقامة دون الكناية لان الاضافة العهدية تفيد من غير
كناية وفي معنى مثلك مطلقا لا تبخل فانك تريد فيه غير المخاطب من غير دلالة خفية فينبغى
ان يجعل قوله من غير ارادة التعريض بغير المخاطب اشارة الى ان التقديم لا يلزم في شئ
من هذه الصور ولا يخص بما خصه السيد السند وغاية التوجيه انه اراد الدلالة الخفية
وبه على ان مثلك لا تبخل اشتهر في معنى انت لا تبخل الى ان صار دلالة على غير المخاطب
بوجه من الوجوه خفية وبما ذكرنا ظهر ان قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب
تأكيد لقوله بمعنى انت لا تبخل لا قيد ثان حتى لو كان مع ارادة المخاطب تعريض بغير
المخاطب لم يكن التقديم كاللازم على ما فهم كيف وقوله (يكونه اعون على المراد بهما)
يقضى لزوم التقديم في الكل والظاهر ان اعون من العون وان كان استعمال الاعانة اشهر

فان قلت لا احاطة للتأخير على المراد فكيف يصح قوله اعون قلت كأنه اراد لكون مثل
وغیر مع التقديم اعون على المراد بهما منهما مع التأخير فان قلت ان كان المخاطب منكرا
او مترددا فتقدم بهما واجب او حسن وان كان خاليا فتقدم بهما غير جائز فكيف صح الحكم
ب لزوم التقديم قلت كأنه اراد ان التقديم ليس لقصد تقوية الحكم للرد بل لكونه اعون
على ما هو المراد من لفظ مثل وغير من اراد الحكم على وجه ابلغ للرد فان كون الحكم
ابلع ليس للرد اذ لم يقل احدان قولنا جاني اسد للرد على المخاطب على انك سمعت
عن الشيخ وغيره ان التأکید ربما يكون لغو ايد آخر غير رد الانكار وازالة التردد وان
نكنا فيه ولا يذهب عليك ان هذا الحكم لا ينبغي ان يخص بالنظر مثل وغير ولا بالكتابة
بل يجري في المجاز ايضا فترى تقديم المسند اليه في انت تقدم رجلا وتؤخر اخرى كاللزام
لكونه اعون على المراد وهو اراد الحكم على وجه ابلغ اذ المجاز ابلغ من الحقيقة (قيل وقد
يقدم) المسند اليه وذلك اذا كان المسند اليه مقارنا بما يفيد شمول القصد لجميع افراد
كلفظ كل وما يجري مجراه وكان المحكوم به متفيا وكان بحيث لو قدم صار المبتدأ فاعلا بخلاف
قولك كل انسان لم يقم ابوه فانه لا يفوت فيه العموم لوقيل لم يقم ابوه كل انسان وعند الحاجة
هذا التقديم بخوف التباس المبتدأ بالفاعل حتى انه يجب في زيد لم يقم ايضا وان لا يفوت
العموم في قولك لم يقم زيد ومما تضمنه هذا المفعول انه قد يقدم لانه لا يدل على العموم كما
في انسان لم يقم بخلاف لم يقم انسان فانه يدل على العموم ويستفاد منه نكتان للتأخير
احدهما الدلالة على العموم والاخرى الاحتراز عنها ولا يخفى ان هذا التقديم ليس داخلا
تحت الاصل الذي هو الاهمية المفسر وجهها بالدلالة على العموم بل الدلالة على العموم
بذاتها يستدعي التقديم لانها حاصلة من نفس التقديم ولا يخفى ان دلالة التقديم على
العموم يترتب على الحقيقة فيصح ان يكون عرضا منه كما يقيد قوله (لانه دال على العموم)
اي شمول الحكم لجميع افراد المسند اليه وليس المراد بالعموم ما يوصف به اللفظ حتى يشك
جعل التقديم دالا عليه على انه اذا كان اللفظ داثرا بين كونه عاما وغير عام فلا بأس
بان يجعل شيء دالا على عمومه ويتوسل بعمومه الى شمول الحكم لان الاعذب جعل
التقديم دليلا على شمول الحكم مستلزما بعموم اللفظ ووجه دلالة التقديم
على العموم انه بالتقديم يكون الحكم موجبا في شمول الكل وثبوت النفي لكل واحد
عمومه وشموله (بخلاف ما واخر) اي بخلاف التأخير على ان ما مصدرية
(نحو لم يقم كل انسان) فانه يصير الحكم سالبا ويكون رفعه لايجاب الكل فلا يفيد شمول النفي
(فانه يفيد نفي الحكم) اي المحكوم به (عن جملة الافراد) اي عن جميع الافراد (لا عن كل فرد)
وانما قال بخلاف التأخير لانه لو كان العموم متحققا في كل من صورتي التقديم والتأخير لا يصح
التقديم لكونه دالا على العموم كافي كل انسان قام وقام كل انسان لكن الحاجة اليه لدفع الوهم
ونظر التحقيق لا يلتفت اليه لانه اذا ساوى التقديم والتأخير في العموم فلا دلالة
اشي عنهما عليه فلا يتصور فيه التقديم للدلالة على العموم ونحن لا نعرف فائدة الكلمة لوقوله
ما لو اخرج بل لا يقدر على تصحيحه وتعيين جوابه وكان الاصح بخلاف التأخير وبما بينا
من الوجه السديد والسبيل الرشيد استغثت عن سلوك المسالك البعيد الذي ذلك عليه
هذا القائل بقوله (وذلك) اي كون التقديم مخالفا للتأخير على هذا الوجه اعتبره البلغاء
بشهادة الاستعمال (لئلا يلزم ترجيح التأخير على التأسيس) فهذا بيان الداعي الى الاستعمال
لا تمام الدعوى بالاستدلال حتى يرد ان اجبات المنقول بمحض المعقول بعيد عن القبول

ومن البين ان التقديم في كل انسان لم يقيم يشتمل على تكرير الاسناد فيفيد التقوية لاحالة فلا بد لجعل النكتة فيه افادة العموم دون تأكيد الحكم من سبب وذلك السبب ان تقوية الحكم تأكيد وافادة العموم تأسيس وترجيح التأكيد على التأسيس كترجيح الخسيس على انفس فلا تظن بالبلغ ولو لا منافاة ما يتبع هذا الكلام للحمل على هذا المرام لجلته عليه ومع ذلك اكاد اجترى بان ما يعقبه بيان له من غير صاحبه بما لا يرضى به وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام ولقديين ترجيح التأكيد على التأسيس لولا التقديم للتعيم والتأخير لا للتعيم لقوله (١) ن موجبة المهمة وهي ما يشتمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد او كله (المعدولة المحمولة) وهي ما جعل النفي جزأ من مفهومه (في قوة السالبة الجزئية) وهي التي ذكر فيها ما يدل على ان السلب عن البعض وهو قسمان ما يدل على السلب عن الجملة المستلزمة للسلب عن البعض وسوره ليس كل وما يدل على السلب عن البعض المستلزمة للسلب عن الجملة وسوره ليس بعض وبعض ليس فإل سالبة الجزئية مطلقا لا يقتضي السلب عن الجملة بل ما كانت مشتملة على رفع الايجاب الكلي فلذا اوصف السالبة الجزئية مطلقا بقوله (المستلزمة في الحكم عن الجملة) ولم يقل المقتضية نفي الحكم عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فان مطلقها صريحة في نفي الحكم عن كل فرد فلذا ايصفها بالاقضاء وقد بعد عن المرام الشارح المحقق في هذا المقام فقال في بيان الاستلزام لان صدق السالبة الجزئية اما بانتفاء الحكم عن كل فرد او عن البعض فقط ويستلزم التقديرين الانتفاء عن الجملة لان الكلام في مفهوم القضية دون مناط صدقها لانه مدار التأكيد والتأسيس ثم نبي عليه استعمال الاستلزام والاقضاء وغفل عن ان قولنا لم يقيم كل انسان سالبة جزئية يصدق في حقها ان صدقها اما بالسلب عن كل فرد واما بالسلب عن بعض فقط دون بعض مع انها مقتضية للنفي عن الجملة كافتضاء السالبة الكلية النفي عن كل فرد وقال السيد السند ان الواضح ان يقال لان مفهوم السالبة الجزئية صريحاً في الحكم عن البعض وذلك مغاير لنفي الحكم عن الجملة لكن يستلزمه كما ذكره الشارح ولا يخفى ما فيه ايضا لان صريح قولنا لم يقيم كل انسان نفي الحكم عن الجملة مع انها سالبة جزئية بلامساحة وكأنه اشتباه للسلب الجزئي بالسالبة الجزئية لان السلب الجزئي ما يفيد السلب عن البعض والسالبة الجزئية قضية تفيد السلب عن البعض اما بفهموها الصريح او بطريق الاستلزام وههنا انكار مليحة اختلفت عن انظار الفحول واستعملتني بالقبول فارتزها لبصائر القلوب وابصار العقول حفظها الله عن الجاسد المتعصب الجهول اوليها ان القوة شاعت في هذا المقام من كتب الميراث في معنى التلازم فلذا احتاج الشارح المحقق الى تقييد السالبة الجزئية بوجود الموضوع اثلاثا في ما حقق به في موضعه ان السالبة المحصلة اعم من الموجبة المعدولة ولا يخفى ان ما هو بصدده لا يتوقف على دعوى استلزام سالبة المعدولة بل يكفي فيه استلزام الموجبة المعدولة للسلب فالاولى ان يكون التسامح باستعمال القوة في الاستلزام ونأتيها ان الاولى ان يقال لان الموجبة المهمة المعدولة المحمول يستلزم اثبات النفي للبعض فلو لم يفد الكل العموم لزم ترجيح التأكيد على التأسيس وثانيتها ان افادة التقديم العموم لا يخص الجمل الخبرة فانه يجري في قولنا الكل انسان ما لم يقيم ولم يقيم كل انسان فليس الدليل واردا على الدعوى (دون كل فرد) واذا ثبت ان انسانا لم يقيم معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان كل انسان لم يقيم كذلك كان كل تأكيد التأسيسا فليزم ترجيح التأكيد المرجوح على التأسيس الراجح ثبت العموم (والسالبة المهمة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد) يريد السالبة المهمة

التي موضوعها نكرة بدليل قوله (لورود موضوعها في سياق النفي) لان الورود في سياق
النفي يفيد العموم اذا كان الوارد نكرة وقد باغ ذلك من الاشهار الى ان استغنى الورود
عن التقييد بالنكرة ولك ان تجعل اللام للوقت وتجعل قوله هذا تقييد للحكم لا لتعليل
فيندفع ايضا انه لا وجه لتعليل هذا الحكم وعدم تعليل كون الموجبة المهمة المعذولة
في قوة السالبة الجزئية ووجهه الشارح المحقق بانه احتاج هنا الى التعليل لان هذه الدعوى
منافية لما تقرر في محله ان المهمة في قوة الجزئية وفيه نظر لان الحكم بان كل مهمة في قوة الجزئية
لا يتناقض ان بعض المهمة في قوة الكلية ولا بد من تخصيص المقدمة الكلية الحاكمة بان النكرة
الواردة في سياق النفي يفيد العموم بمسوى نكرة عامة قبل ورودها في سياق النفي والاتناقض
حكمه بان لم يقيم كل انسان لنفي الحكم عن الجملة دون كل فرد (وفيه نظر) لانه على تقدير
ان يكون كل انسان لم يقيم لافادة النفي عن الجملة ولم يقيم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد
لا يلزم ان يكون شئ منها تأكيدا لتأسيسا لان التأكيد لا إعادة بل فقط ما يفيد بلفظ اخر
وهناك لم يكن افادة معنى مرتين بالفظين (لان اثني عن الجملة في الصورة الاولى) اي
الموجبة المهمة المعذولة (وعن كل فرد في الثانية) اي السالبة المهمة (انما افاده الاسناد
الى ما اضيف اليه كل وقد زال ذلك الاسناد اليها فيكون تأسيسا لتأكيدا كما كان قبل دخول كل
كذلك) هكذا اوضح الشارح هذا المقام وفيه انه لو كان التأكيد ما ذكره لم يصح انه يؤكّد
التقديم في المذهب تارة بوحدي وتارة مرة بلا غيرى فالصحيح ان التأكيد إعادة ما يفيد بشئ
بمفيد اخر وفيما ذكره المصنف بحيث لان المسند اليه عند التحقيق ما اضيف اليه كل وكل
ليبين افراد المسند اليه ولذا لا يوصف بل المضاف اليه فالتنفي عن الجملة اوصى كل فرد
لاستفاد الامن الاسناد الى ما اضيف اليه وايضا لا يجري ما ذكره او وضع لام الاستغراق
موضع كل لان المفيد للنفي في الصورتين الاسناد الى امر واحد فاللام لتأكيد ما يفيد
الاسناد وتقريره فان قلت هذا الجواب ينافي الجواب الذي بعده لان مقتضاه ان كلا
على هذا التقدير في الصورتين تأسيسا لتأكيد ومقتضى قوله (ولان الثانية) اي السالبة
المهمة تحول لقيم الانسان (اذا افادت النفي عن كل فرد فافادت عن الجملة فاذا حلت كل
(على الثاني لا يكون تأسيسا) ان كلا اذا افادت ما افاده التركيب قبل دخوله تأكد قلت الجواب
الثاني مبنى على تسليم ان كلا تأكيد في هذا الجواب تسليم ما منع في الاول وقد نبه عليه المصنف
في الايضاح حيث قال وان سلمنا انه يسمى توكيدا بمعنى اواصل على تفسير التوكيد بما يفيد
معنى يحصل بدونه ولا مسامحة فيه فالثانية بعد الحمل على ما حلت لا يكون تأسيسا بل تأكيد
ولا يكون فيه ترجيح التأسيس على ان التأكيد بل ترجيح تأكيد على تأكيد ولا يخفى انه يمكن ان يناقش
حينئذ ايضا بان ما هو المشهور ان التأسيس خير من التأكيد بالمعنى الاصطلاحي ولهذا
اوضح بان الافادة خير من الاعادة واما كون التأكيد بهذا المعنى خيرا من التأسيس المقابل
له فغير بين ولا مبين وكيف ولا يتحاشى احد من استعمال بعض الانسان لم يقيم ولم يقيم بعض الانسان
مع انه يفيد فأنه مع الانسان لم يقيم ولم يقيم الانسان واجاب الشارح بذكره المصنف بان افادة
النفي في الجملة في ضمن افادة النفي عن كل فرد خلاف بعض مع الثبوت لبعض وكل افادته على الوجه
المحتمل لان يكون في ضمن النفي عن كل فرد وفي ضمن النفي عن بعض مع الثبوت لبعض والكل يفيد
الثاني والمفاد قبل الكل هو الاول فيكون تأسيسا وفيد ضعف لان لم يقيم كل انسان لنفي الشمول
مع بقاء اصل الفعل كما سيجي فالجواب الصحيح ان النفي عن الجملة مع كل بان يكون منفيا عن البعض
ثابتا لبعض وهذا المعنى غير النفي عن الجملة بان يكون منفيا عن كل فرد كما كان قبل كل ومنهم

من اجاب باله اذا حل الكل على الثاني يكون تأسيسا لدلالة لم يقيم انسان عليه بالالتزام ودلالة لم يقيم كل انسان بالمطابقة ويكفي في التأسيس اختلاف الداليتين ورده الشارح بانه يلزم حينئذ ان لا يكون كل انسان لم يقيم على تقدير جعله للنفي عن جملة الافراد تأكيذا لدلالة قولنا انسان لم يقيم بطريق الالتزام وهو ظاهر ولا يخفى عليك ان دلالة كل انسان لم يقيم ايضا على النفي عن الجملة بطريق الالتزام لانه لا ثبات لعدم القيام للكل ويلزمه النفي وان دلالة لم يقيم انسان على النفي عن جميع الافراد ايضا عند المستدل بطريق الالتزام لانه في قوة الكلية فلو كان لم يقيم كل انسان بمعوم النفي لم يكن تأكيذا لولا ان تمنع بطلان ترجيح اننا كيد على التأسيس لان استعمال كل في التأكيذا كثر فالاصل فيه كونه للتأكيذا وان تدفعه بانه لا اشتباه في ان الافادة خير من الاعادة وذلك يقتضي بطلان ترجيح التأكيذا على التأسيس فلا تسمع المنع ما لم يعارض هذه المقدمة امرا لا اشتباه فيه وكون كل في التأكيذا كثر انما يسلم اذا اضيف الى الضمير فانه لا يكون الا تأكيذا او مبتدأ وبعد ثبوته لا يقاوم تلك المقدمة لان في اعتباره ترجيح جانب اللفظ وفي اعتباره هذه المقدمة ترجيح جانب المعنى واذا دار الامر بين رعاية المعنى وبين رعاية اللفظ راعى المعنى (ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقيم انسان سالبة كلية لا مبهمة) ولا في قوة الكلية فان قلت هذا لا يضر هذا القائل فيما هو بصدده من ترجيح اننا كيد على التأسيس بل يتفهم لان كونه سالبة كلية اقوى في اثبات مطلوبه من كونه في قوتها قلت نظر المصنف لم يقتصر على تزييف دليله بل عم ذلك وخطاه في الاصطلاح ومقصوده التنبيه على فساد جعله مبهمة لئلا يتخذ قوله مذهبا ومثشاء غلط ما شاع في كتب الميراث من تعيين الاسوار وعدم اطلاعه على التحقيق الذي ذكره الشيخ في الاشارات من ان كل ما يدل على كنية الافراد فهو سور حتى اللام والتون وبهذا اظهر ان قصر النظر على تخطئة القائل في السالبة المبهمة من قصور النظر اذ جعل انسان لم يقيم ايضا مبهمة خطأ ولما كان ما ذكره من الدعوى صدقا وكان المناقشة مع القائل فيما ذكره من التوجيه اراد ان ينسب على ذلك دفعا اتوهم بطلان الدعوى من تزييف التوجيه فاتي عقيبها بكلام الشيخ قال في الايضاح في هذا المقام اعلم ان ما ذكره هذا القائل من كون كل في النفي مفيدة للمعوم تارة وغير مفيدة اخرى مشهور وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره هذا (وقال عبد القاهر ان كانت) كلمة (كل داخل في حيز النفي) دخول الشيء في حيز النفي ان يتعلق الشيء بنبوت الشيء او بنبوته لشيء او يتعلق شيء به او تعلقه بشيء ولما كان يتوهم ان الداخل في حيز النفي ما دخل عليه اداته دفع ذلك الوهم بالتعميم فقال (بان اخرت عن اداته) اي بلا فاصلة سواء كانت معمولة لها ولا ولا لا يخفى ان يناسب هذا الفن حرف النفي واداة النفي لغة ارباب الميراث وانه اراد آلة النفي واختيارها على حرف النفي ليشمل ليس بلا خفاء (نحو) قول ابن الطيب (ما كل ما يتنقى المرء يدركه فجرى الرياح بما لا تشتهي السفن) فكأن في هذا المثال معوم للنفي على لغة دون لغة وكونه مشالا للمعمول للفعل المنفي اظهر من كونه مشالا لما اخرت عن الاداة بلا فصل لانه من مواقع اختيار النصب في كل (او) كانت (معمولة للفعل المنفي) او شبهه نحو ما اناضرب كل رجل (نحو ما جاء القوم كلهم) قال الشارح المحقق قدم التأكيذا لان كلا اصل فيه ولا يخفى ان التابع ان يكون التأكيذا اصلا فيه دون العكس (او ما جاء كل القوم) لم يقل وما جاء كلهم تنبيه على ان الكل المضاف الى الضمير لا يكون الا تأكيذا (او لم اخذ كل اندراهم او كل الدراهم لم اخذ) وغير ما الى لان معمولا لا يتقدم عليه (نوجه النفي الى الشمول خاصة وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض) قال الشارح المحقق ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا

كان الخبر جامدا نحو ماكل سوداء ثمرة لكان احسن قلت ويشمل نحو ماكل القوم كاتبا ابوه
او يكتب ابوه فانه ليس فيه ثبوت الفعل او الوصف لبعض بل المتعلق ببعض وقلت لا بد ان يقال
او ثبوت البعض لشيء يشمل نحو ليس القوم كل العلماء ولا يخفى بعد ذلك ان هذه التكملة منقوضة
بقولنا ما زال كل انسان متغصا وبأخواته لانها لا تنفد ثبوت الفعل لبعض بل ثبوت امر
اخر وراء الفعل للكل وانه يراد ان اريد بكونه معمولا للفعل الثاني ان يكون معمولا لفعل دخل
عليه الثاني يخرج عنه نحو ليس كل انسان ناجيا ولو اريد ان يكون معمولا لفعل يدل على الثاني
لدخل فيه نحو اتق كل انسان (او تعلقه) اي الفعل او الوصف (به) اي بعض اورد عليه
الشارح المحقق بعد نقله عن الشيخ المباعدة في ان الثاني للعموم خاصة مع بقاء الاصل في بعض
مواد تخلف من كلام الله عز وجل نحو والله لا يحب كل مختال فخور ونحو والله لا يحب كل
كفارائهم وقوله ولا تطع كل حلاف مهين فقال والحق ان هذا الحكم اكثرى لا كلّي قلت يمكن
ان يعتذر عن تلك المواد بان نفي المحبة كناية عن البغض والنهي عن الاطاعة كناية عن الامر
بالاجتناب والمضادة فكلمة كل ليست معمولة للفعل المنفي فيها ولا يخفى ان هذا التحقيق من
الشيخ ليس بخصوص كل بل هو مبني على ما حققه غير مرة ان الثاني اذا دخل على كلام فيه قيد
يتوجه الى القيد ويثبت الاصل والتحقيق ان هذا اكثرى لا كلّي ولا يبعد ان يقال مراد الشيخ
ان مقتضى ورود الثاني ان ينصرف الى القيد حتى لا يستفاد منه الا ذلك كما ان مقتضى وضع
اللفظ لمعنى ان لا يفهم منه الا ذلك المعنى وذلك لا ينافي ان يفرض امر يخرج عن مقتضاه
ويعمل به ما لا يرضاه ولا يخفى ان البعضية قيد في الكلام كالعموم المستفاد من كل عام ومقتضى
ذلك ان يفيد ما جاني بعض القوم ثبوت الحكم للكل رجوع الثاني الى البعضية مع انه ليس كذلك
والفرق من مواهب الانظار الدقيقة ولا ضئفك ان كنت اهلاله فتقول قد شاع استعمال
البعض في البعضية المطلقة الجامعة للكل اكثر من شيوع الوحدة في الوحدة المطلقة الجامعة
للكثرة فكما ان ما جاني رجل يجامع عموم الثاني فكذلك ما جاني بعض القوم فلذا لا يفيد مجي
الكل (والا) اي وان لم يكن كلمة كل داخلية في حيز اداة الثاني بان لا يكون في الكلام نفي نحو كل
انسان قام او قام كل انسان او كان لكن لم يدخل كل في حيزه (عم) الكلام ما لاحظت كل به
من الافراد ولما كان العموم في المثلث واضحا اقتصر على بيانه في الكلام المنفي فقال (كقول
النبي عليه السلام لما قال له ذو اليمين) وهو الغرناق السلمي ويقال له ذو الشماين ايضا
ولعلمهم اشاروا بذلك الى ضعفهما او الى قلة عتاهما ويقال له الاضبط وهو الذي يعمل
بيديه كذا في بعض شروح المصاييح وفي الشرح ان قوله والاعمى وان لم يكن كلمة كل داخلية
في حيز الثاني ويكون في الكلام نفي ومعنى قوله عمم الثاني وما ذكرنا شمل وما ذكره اظهر
(اقصرت الصلوة) فاعل قصرت (ام نسيت يا رسول الله) مقول قول ذي اليمين ومقول قول
النبي عليه السلام (كل ذلك لم يكن) اي لم يثبت القصرو ولا النسيان وفيه اشكال وهو انه
كيف صدر عن معدن الصدق مالم يطابق حتى قيل مراده صلى الله عليه وسلم كل ذلك
لم يكن في اعتقادي فيكون صادقا ولا يخفى انه يتجه انه كيف بظن به صلى الله عليه وسلم الاعتقاد
الغير المطابق فيما ليس فلا بد ان يلتزم انه لا بعد في وقوع الاعتقاد الغير المطابق او القول الغير
المطابق فيما ليس هو من الامور الدينية ولا يبعد ان يقال النسيان ليس منه صلى الله عليه
وسلم بل انساؤه ولذا امرنا بان لا نقول نسيت بل نسبت على صيغة المجهول من التفعيل
ولا يخفى ان هذا التزديد مبني على عدم الفرق بين السهو والنسيان والاي ينبغي ان يقال اقصرت
الصلوة ام نسيت ام سهوت وقوله (وعليه) لافادة فيه والظاهر وقول ابي الجهم (قد اصحبت

ام الخيارات على ذنب كاله لم اصنع) رفع كاله لئلا يكون معموله للفعل المتني ويفيد عموم التني
اذ المعنى على اني لم افعل شيئاً من الذنوب لاني لم اصنع جميعها قال المصنف المعتمد في اثبات
المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فن وجهين احدهما ان السؤال بام
عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الايهام فجوابه اما بالاعين او بنفي
كل منهما وثانيهما ما روي انه لما قال صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال ذوالدين بعض ذلك
قد كان والاحتجاج الجزئي نقيضه السلب الكلي هذا وما في المصباح قد كان بعض ذلك فاقبل
على الناس فقال اصدق ذوالدين قالوا نعم فيقدم فصلي والذي ارى انه يصح الجواب
باثبات كل منهما ايضاً لان الجواب ينفي كل منهما تخطئة في اعتقاد ثبوت احدهما وليس اشارة
الجواب باثبات كل منهما في التخطئة في هذا الاعتقاد وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى
ما كنا فيه ثم قال ويقول ابي النجم يعني واما الاحتجاج بقوله ما اشار اليه الشيخ عبد القاهر وهو
ان الشاعر فصيح والفصيح السابع في مثل قوله نصب كل وليس فيه ما يكسره وزناً وسباق
كلامه انه لم يأت بشئ مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيداً لذلك والرفع غير
مفيد لم يعدل عن النصب الى الرفع من غير ضرورة هذا وفيه بحث لانه ان اراد بالمطلوب
عدم افادة الداخل في حيز التني العموم وافادة غير الداخل فالحديث لاني في اثباته على ان نظم
دليله لا يطل كونه كليهما مفيداً وان اراد الثانية فقط لكفاه ان يقول فلو لم يكن الرفع مفيداً لذلك
لم يرفعه ولا دخل لحديث النصب فيما هو يصدده واعتراض الشارح المحقق عليه بما توجيهه منع
الشرطية القائلة فلو كان النصب الى اخر بسند انه لا مجال له ان ينصب اذ الكل المضاف الى الضمير
لا يعدو التاكيد الى غير المبتدأ وقال نظير هذا الاستدلال استدل سيبويه على ان حذف الضمير
المصوب عن الخبر الجملة للمبتدأ جائز في السعة بقول الشاعر ثلث كلهن قتلت عدو ابي حذاف
الضمير عن خبر المبتدأ مع انه لا ضرورة اذ لو نصبت كلهن لاستقام الوزن ولم يكن حذف
الضمير ونظير اعتراضنا اعتراض ابن الحاجب عليه بانه لا يصح نصب كلهن لانه لا يلبى العامل
اللفظي بل يجب اما كونه مبتدأ او تاكيداً ولا يخفى ان اعتراض ابن الحاجب لا يتوجه على
سيبويه اذ اول ما يحذف الضمير في السعة لم يكن وجه الاختيار الرفع على نصب كلهن مع
سلامته عن الحذف واستوائهما في عدم الجواز على النزاع بين ابن الحاجب وسيبويه يؤول الى
النزاع في صحة كون الكل المضاف الى الضمير معمولاً للعوامل اللفظية اصالة وقد صرح المعنى
بثبوته على قلة ولا ظن بك ان لا تتذكر هنا ما قدمناه لك ان مراد الشيخان التقديم على التني يفيد
العموم اذا خلى وطبعه كافادة الوقوع في حيز التني رفع العموم كذلك ولا ينافي ذلك تخلف
الافادة لعراض فلا يذهب عليك ان اثبات الحديث والشعر تلك الدعوى دونه خرط القتاد
(واما تأخيرها فلاقتضاء المقام بتقديم المسند) يعني ان تأخيرها ليس من مقتضيات الاحوال
وانما هو من ضرورات مقتضى الحال فلذا لا يبحث عنه وبما ذكرنا اندفع ما يتجه عليه ان
التأخير ليس مقتضى الحال فلامعنى للبحث عنه وانما يتجه لو كان مقصوده ان تأخيرها مقتضى
احوال تبين في تقديم المسند وسعرها وليس كذلك ولذا لم يعد مجيئها لافي هذا الكتاب
ولا في الايضاح وقد يعيد الشارح حيث ظن ان المقصود ذلك فقال وسيجيئ بيانه ومما
يقضي تأخيرها اقتضاء المقام بتقديم متعلق المسند نحو على الله عبده متوكل فأمل (هذا كله) قد نبه
بايراد كله تأكيدها ومبتدأ على ان المشار اليه متعدد واختار هذا مع ان الشايع في التعبير عن
المتعدد المذكور ذلك رعاية لكون مقتضى الظاهر قريباً بخلاف مقتضى الظاهر ويريد
ان كلامنا الاضمار والنظائر الى هذا (مقتضى) الحال (الظاهر) ولقد اعجب حيث صدر بحث

خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر من وجوه حيث وضع اسم الإشارة موضع الضمير والمفرد موضع الجمع تليها على انه جعلها بحسن البيان ولطف المدح واحدا ونهية الابضاح كالمحسوس ولك ان تجعل هذا فصل الخطاب اى خذ هذا وما بعده كلاما للبند أو لقدميه هناك على ما خلط بالمباحث من خلاف مقتضى الظاهر في صدق هذه الدعوى نظرا لان يقال اشار بهذا الى ما هو المقاصد من المباحث المتقدمة (وقد يخرج الكلام على خلافه) اى مقتضى الظاهر والظاهر في هذا الباب وغيره ايضا كما علمت انه يخرج كذلك في باب الاسناد غير مرة لاسرار خفية مع اولى بصائر ذكية وهذا النوع وان كان ذا منزلة وفي درجة عالية بحيث ان لا يكون مكشورا لما يقابله لكن قل بالنسبة اليه لما قل مستنده ومقابله وقائه فلذلك اتى بكلمة قدم المضارع اشارة الى ان مقابله هو الكثير السابق وبدأ فيه بوضع الضمير موضع الظاهر على خلاف ما في المفتاح حيث ابتدأ بوضع اسم الإشارة موضع الضمير لانه يفوق ما وراءه كيف وهي في ضمائر أكثر من تلك المواقع لا يمدون خلاف مقتضى الظاهر فقال (وبوضع الضمير موضع المظهر) وذلك اذ لم يتقدم المرجع بلفظ دال عليه او قرينة وهكذا ورثنا من الاكبر فالأكبر وقول العبد الا صغر لا يبعد ان يجعل الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر تقديم المفسر وتأخير المفسر فيكون الاخراج مما هو مقتضى ظاهر الحال من التقديم الى خلافه من التأخير وبالعكس الاول في التفسير لانه في باب الضمير حقه التقديم وثانيهما في الضمير لان حقه التأخير ولا يخفى لطف التعبير عن وضع الضمير موضع الظاهر باخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر (أقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل) ونعم رجلين مكان نعم الرجلان ونعم رجلا مكان نعم الرجال فقد اشار الى ان الضمير عبارة عن متعقل مبهم يفسره التمييز وهو مع تميزه بمنزلة الرجل واختلاف في الرجل هل هو بمعنى كل رجل فجعل الممدوح بمنزلة جميع افراد الرجل مبالغة او بمعنى هذا الجنس بجعله بمنزلة نفس الجنس مبالغة او بمعنى رجل مبهم بحسب الوجوه فان الابهام يناسب الكمال والتعظيم وقيد التمثيل بقوله (في احد القوانين) كما قيده بالمفتاح مراد به القول بان نعم الرجل جملة مستقلة والمخصوص بالمدح خبره بتدأ بمحذوف احترازه عن القول بكون نعم الرجل خبره في توجيه الاحتراز مع انه لا خلاف في ان ذلك الضمير مبهم على كل تقدير فوجهه الشارح المحقق ان التقييد بان كونه الضمير مبهم مطلق به في هذا القول وفي القول الاخر يحتمل الرجوع الى المخصوص فاشكل عليه امور احدها ان الضمير حينئذ متعين لابهام فيه فقات الابهام ثم التفسير ولم يبق لابراد التمييز معنى ووجب ابراز الضمير في التثنية والجمع فاجاب بان الاستسار من خواص هذا الباب ولهذا خواص وبان الابهام والتفسير يكفي له تأخير المرجع والتمييز للتأكد كما في نعم الرجل رجلا وقوله تعالى ذرعهما سبعون ذراعا وهذا وتبعه السيد السند في شرح المفتاح ولا يخفى ما فيه من التكلفات بل التعسفات على ان الابهام العارض من تأخير المرجع لا يكفي في التمييز لانه لرفع الابهام المستقر ولعدم تعقل كلام السلف على ما لا ينبغي وجب توجيه امثال هذه الافات ونحن نقول احتراز عن القول الاخر لانه على ذلك القول ليس من قبيل وضع الضمير موضع المظهر لان المقام ليس مقام المظهر بل هو من قبيل وضع ضمير مبهم مقام ضمير معين فان قلت قد تقرر في النحو ان ضمير انثى وضع لما تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما وان الضمير المبهم سواء كان ضمير الشأن او غيره مما وضع انثى تقدم حكما فكيف صح جملة خلاف مقتضى الظاهر وهو مستعمل فيما وضع له قلت شاع استعماله في غير المتقدم حكما فمقتضى الظاهر في مقام يلبس المراد منه ولا يتضح ان يوثق بما يتضح منه المراد وان كان الاتيان به بمقتضى الوضع فالإتيان به وان كان دون الظاهر

عدول عن مقتضى الظاهر (وقواهم هو او هي زيد عالم) اختاره على زيد قائم لان الجملة المفسرة
 ضمير الشأن يجب ان يكون امر اعظيما يعتنى به ويستحق ان يختال لتمكينه في نفس السامع
 وذكر الجملة الاسمية لان الفعلية لا تقع مفسرة له ما لم يدخل عليه شيء من التواضع ولم يقل هو زيد
 عالم وهي هند عالمية مع انه لا يجوز تأنيته ما لم يكن في مفسره عمدة مؤنث فيشذختر تأنيته تذييها
 على ان مقتضى القياس ان يستوى المذكر والمؤنث في كل جملة لان كل جملة شأن وقصة من غير فرق
 وتخصيص المؤنث بما عدته مؤنث بحكم الاستعمال على خلاف القياس (مكان الشأن او القصة)
 يعني وضع هو مكان الشأن وهي افظ مكان القصة فهو راجع الى الشأن المعقول وهي الى القصة
 المعقولة يفسرهما الجملة بعدد (لتمكن) متعلق بوضع المضمر موضع المظهر وتعليل له
 (ما يعقبه) اي ذلك الضمير (في ذهن السامع لانه اذا لم يفهم منه) اي من الضمير (معنى)
 اما عدم تنهد للضمير لاستتاره كافي نعم رجلا وكان زيد قائم واما الخفاء المراد منه بعد سماعه
 (انتظره) اي انتظر ما يعقبه قال الشارح المحقق لما جبل الله عليه الغفوس من الشوق
 الى معرفة ما قصدا به ما هو وتقول ولان الانسان حريص على ما منع ولانه لا يرضى ان يضيع
 ما قاساه من المشقة في حصوله ولانه بعد ان تاكد طمعه في حصول فائدة من التكلم لا يتدفع
 طمعه حتى يحصل وبما ذكرنا ندفع ما اوردته الشارح المحقق من ان ما ذكره لا يتم الا في ضمير الشأن
 دون الضمير في باب نعم اذا سماع ما لم يعلم المفسر لم يعلم ان فيه ضمير افتعليل وضع المضمر موضع
 المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وعلمت ان تمامه في ضمير الشأن على اطلاقه وهم واستغنت
 عن ان تخصص التعليل بضمير الشأن كما ذهب اليه الشارح المحقق في شرحه على المفتاح
 وتسلك فيه تخيلة في عبارة المفتاح ليست في عبارة المتن وموجودة في الايضاح نعم يردان
 اللابيق بنظر البليغ ان يكون المقصود تمكين ما هو العمدة والمقصود وهو فاعل نعم
 دون التمييز الذي هو فضله في الكلام ففي ضمير الشأن يتم ان المقصود تمكين ما يعقبه من الجملة
 واما في باب نعم فاللابيق ان المقصود تمكين فاعله في النفس فالوجه ان يقال المراد بما
 يعقب الضمير فأنه وما يطلب حصوله عقيب تصوره وفي نعم اذا تصور المستتر فيه يحصل
 معناه بالتوسل بغيره والعود منه الى التمييز ثم من التمييز اليه فيحصل بعد انتظار فيتمكن في الذهن
 لان الانسان مجبول بحفظ ما حصل بتعب ومشقة وان قل مقداره و بعدم المسالات لفوت
 ما حصل بسهولة وان كان عظيما ولان سماع الضمير المبهم كسماع حرف التنبيه ينزل الغفلة
 فيدرك ما يعقبه برباعية الغفلة ولانه يتصور بسماع الضمير مبهما ثم يأتي بالتفسير معينا فيتمكن
 بالتكرار ومن وضع المضمر موضع المظهر ما في باب تنازع العاملين وماله رجلا وماله قصة
 وربه رجلا وقوله فقضا من سبع سموات و اشار المصنف الى ما اشاروا كتنبيهه ثقة بفهمك
 الوافي ان توفي حق الكل وله غير نظير فاعتذار الشارح عن غير تنازع العاملين بانه ليس
 من باب المسند اليه ليس بذلك لان ما يلوح من قول المصنف وقد يخرج الكلام على خلافه اي
 خلافاً لمقتضى الظاهر دون ان يقول وقد يخرج اي المسند اليه على خلافه يلوح بان قصده الى
 اعم ويتأيد ذلك بتعرضه بغير المسند اليه ايضا مرة بعد مرة على انه لا ينفع ما ذكره في ضمير
 باب التنازع ولا في ضمير فقضيهن سبع سموات لان منه فقضيت سبع سموات لان الاضمار
 والتفسير بالبدل شايع في الفاعل والمبتدأ ايضا وقد جعل الشارح المحقق من نكات وضع
 المضمر موضع المظهر اشتهاا المرجع ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلنا اى القرآن اولانه
 بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعل الاذهان نحو هو الخى السابق وفي كونها مقام الظاهر
 نظر لان هذا المقام مقام اضمر اظهر المرجع من غير سبق ذكر وقام وضع المضمر موضع

الظاهر مقام لم يسبق مرجع الضمير ولم يدل عليه قرينة حال كما صرح به المفتاح نعم منه
 ما ضمير لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله زارت عليها اللطام رواق ومن الجوم فلائد
 ونطاق اي زارت الحبيبة حال كونها مستورة برواق من اللطام وحال كونها عايتها فلائد
 ونطاق من الجوم فان قلت هل يجوز ان يكون ادعاء التقرر في الاذهان نكتة لا يراد ضمير
 الشأن قلت لا لانه منافي لنفسه الضمير (وقد يعكس) اي يوضع المظهر موضع المضمير (فان
 كان اسم اشارة فلنكسر ال التعنية بتمييزه) اي المسند اليه او المظهر (لاختصاصه بحكم
 بديع) اورد في الكلام له والاولى لكونه محكما عليه بامر بديع هذا اذا اراد بقوله لا اختصاصه
 بحكم بديع كونه مختصا بحكم بديع كما هو المشهور اما الواو اريد تخصيصه بالحكم البديع يعني التميز
 باسم الاشارة ليجعل مخصوصا بحكم بديع لانه لو لم يتميز والتبس بالغير لا يخص الحكم به بل كان
 تردا بينه وبين ما يلتبس به فعبارة سديدة (كقوله) اي كقول ابن الراوندي (كم عاقل عاقل) اي
 كامل العقل كذا قالوا ويحتمل ان يكون من قبيل كل فرد فرد (اعت) اي اعجزته او اعيت عليه
 اي صعبت وحذف العائد المفعول اهون من حذف العائد المجرور والا بلغ ان يجعل حذف
 المفعول للتعميم اي اعيت كل واحدا وصعبت على كل احد طرق معاشه فتشكل عليه العيشة
 واغبراعاته (مذاهبه) اي طرق معاشه (وجاهل جاهل) عطف على عاقل عاقل (تلقاه
 مرزوقا) عطف على اعيت مذاهبه ولا بأس اذا المجرور مقدم ويحتمل ان يكون مرزوقا حالا
 من المفعول وان يكون حالا من الفعل اي تلقاه مرزوقا انت بسبب ملاقاته وفيه من يد
 مبالغة في ثروته سيما اذا جعل المضارع للاستمرار (هذا الذي ترك) اي صير فان ترك اذا
 عدى باثنين يكون بمعنى صير على ما في التسهيل (الاهام حائرة وصير العالم الحرير) المتقن
 (زديقا) اي نافيا للصانع منكرا للآخرة وتفسيره بمجرد النفي للصانع كما في بيان الشارح
 المحقق والسيد السند في شرح المفتاح لا يوافق ما في القاموس هو من لا يؤمن بالآخرة
 والربوبية وفي القاموس او هو معرب زندين اي دين المرافة فان قلت اذا كان هذا مصيرا لاهام
 ذوات حيرة فغاية امر العالم ان يخيفن اين التصير جاز ما بنى الصانع قلت جملة الغضب
 المستولى عليه من حرمانه مع استحقاقه منكرا للصانع معاندا فقوله هذا اشارة الى حكم معقول
 غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام الاضمار لكنه لما
 اخضع بحكم بديع وهو جعل الاهام حائرة والعالم المتقن زديقا كملت عناية المتكلم
 بتمييزه فبرزه في معرض المحسوس فكأنه يرى السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي
 له تلك الصفة العجيبة والحالة البديعة فان قلت يذكر اسم الاشارة لا يزيد فيه تميزا لان نصحه
 الاشارة المفيدة لكمال التميز فكيف يوجب كمال العناية بتمييزه ذكر اسم الاشارة الغير المفيد
 له قلت اذا برزه في معرض المحسوس جعل بصيرة السامع متوجهة اليه توجه الباصرة الى
 المحسوس فحصل عنده من يد تمييز والاظهار له للتنبه على كمال ظهوره الى ان بلغ منزلة
 المحسوس قال السيد السند وقد رد على ابن الراوندي من قال كم من اريب فهم قلبه مستكمل العقل
 مقل عديم ومن جهول مكث ماله ذلك تقدير العزيز العليم ومن قال نكد الريب وطيب
 عيش الجاهل فدار شدة الى حكيم كامل (او اتيهمك بالسامع) جملة المفتاح عندئذ
 الاختصاص بحكم بديع ووجه كمال العناية بتمييزه وكذا نظايره التي بعدها واعترض عليه بان
 التهمك بالسامع ونظايره يوجب ايراد اسم الاشارة ولا يوجب كمال العناية بتمييزه واجاب
 عنه السيد السند في شرح المفتاح بان التهمك يطلب اسم الاشارة الموجبة لكمال التميز فالتهمك
 يصير سببا لكمال العناية بتمييزه الموجب لاراد اسم الاشارة ولا يخفى انه تكلف فلذلك قال

الشارح المحقق هو عطف على كمال العناية ببقى الكلام في انه يكون مقصود المصنف لانهم
 يتعرض في الايضاح لقصور المفتاح فهو يشهد بانهم رضى بما فيه واخصره من غير عدول
 عنه (كما اذا كان فاقد البصر) الاخصر كما اذا كان اعشى او لا يكون ثم مشار اليه (او انداء
 على كمال بلادته) قدمه على فطانة لانه انسب بالتهكم (او فطانة) حيث نزل غير
 المحسوس عنده منزلة المحسوس او اتنيه على كمال حدة بصره فاحفظها فانها
 من المبدعات (او ادعاء كمال ظهوره) لم يقل والتنبه على كمال ظهوره لان وضع
 اسم الاشارة موضع الضمير لا يخلو عن الادعاء لان جعله محسوسا ادعاء (وعليه)
 اى على وضع اسم الاشارة (من غير هذا الباب) اى باب المستدلية قول ابن دمينه
 (تعال) اى اظهرت العلة (كى اشجى) على صيغة المعروف كما هو المعروف من باب علم لازما
 اى اخرت ويحتمل صيغة المجهول من باب نصير متعديا اى احزن (وما بك علة) حال مؤكدة
 لانه يفهم من التعال عدم العلة او جملة دعائية مترضة (تريدن قتلى) اى لظاهر اردت الاتية
 اى ادحاكية الحال المساعية (قد ظنرت بذلك) القتل المحسوس ويحتمل ان يكون ذلك للاشارة
 الى بعد القتل لانه لكمال شجاعته ببعد عن قلة كل احد وهى قد ظنرت بمجرد تعال (وان
 كان) المظهر الموضوع موضع الضمير (غيره) اى غير اسم الاشارة (فزيادة التمكن) وذلك
 اما لان فى ذلك الاسم الظاهر تعليل الاحتمال واما لان الظاهر لما وقع غير موقعه كان
 كحدث غير متوقع فاثرت النفس تأثيرا يلغى ويمكن فيه زيادة تمكن وفى اختصاصه بغير اسم
 الاشارة نظر (نحو قل هو الله احد الله الصمد) وعندى ان ترك الاضمار لانه يبادر الذهن
 منه الى الشأن الذى ذكر انفا ولا يبعد ان يكون من نكات وضع غير اسم الاشارة موضع
 الضمير التنبه على بلادة السامع حيث لا يفهم الضمير وادعاء الحفا بحيث لا يتضح الابتكار الى ان
 الواضح (ونظيره) ولا خفاء فى انه لا حاجة الى قوله (من غيره) قوله تعالى (وبالخلق انزلناه
 وبالخلق نزل) اى ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقنضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة ولا يخفى ان
 انظاره فبالخلق نزل لانه لازم الانزال بالخلق الا ان يقال المراد بالانزال تقدير النزول قال السيد
 فى شرح المفتاح لو فسر الحق بالاوامر والنواهي لم يكن مما نحن فيه قلت وحيث يكون
 الواو فى موقعه (او ادخال الروح فى ضمير السامع) المهابة (وتربية المهابة) والاخفاء وان ادخل
 ازوع فى الضمير المهابة وتربية المهابة واحد فلذا عطف بالواو واو اريد ادخال الروح ابتداء
 اكان مخالفا لتربية المهابة لانها ادخال الروح بعد وجوده وقيل مع ذلك هما متقاربان
 والمقصود منهما بيان نكتة واحدة وهى ادخال الروح فلذا لم يعطف باو وقلت ولم يقل
 مثال الهابل مثالهما اشارة الى ان القصد من الادخال وتربية الى نكتة واحدة (او تقوية
 داعى المأمور) اى ما امر به وهو عظمة الامر (مثالهما) اى مثال ادخال الروح مطلقا
 وتقوية داعى المأمور (قول الخلفاء امير المؤمنين بأمر كبكذا بكذا) مكان انا امر لك ويمكن ان
 يكون النكتة فيه اظهار النصفية باقى الاطالبتك مطاوعة بل مطاوعة امير المؤمنين
 ان كان (وعليه) اى على وضع المظهر موضع الضمير للتكتين قوله تعالى (فاذا عزمت
 فتوكل على الله) وحيث لم يقل على لان فى سماع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقهر
 ادخال روح فى قلب السامع ما ليس فى سماع ضمير المتكلم وتقوية الداعى الى التوكل مالا
 يخفى ولا وجه تخصيصه بالتقوية كما فعله الشارح المحقق والسيد السند فى شرح المفتاح
 (واو الاستعطف) اى طاب العطف والرحمة لان فى المظهر دلالة على ما يوجب اظهاره رحمة
 المخاطب بخلاف الضمير (كقوله الهى عبدك العاصى انا) مقربا بالذنوب قد دعا كما * فان تغفر
 فانت اهل لذلك * وان تطرد فنرحم سواك * ولا يخفى انه لو قال وان ترجم فنرحم

لكان في غاية اللطافة وكأنه احتراز عن لفظ الرحم لشوعه في وصف الشيطان
قال الشارح المحقق حيث لم يقل انا العاصي ايتك على ان يكون العاصي بدلا
لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا
يمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جعالي
قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وني
من اجراء الصفات المذكورة عليه ويشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله
هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كأننا من كان انا او غيري اظهر النصفة وبعدا
من التعصب لنفسه هذا فقد جعل المظهر الذي هو عبدك مقام انا في انا العاصي واشكل عليه
موقع العاصي فجعله بدل الكل على مذهب الاخفش مع ان الجمهور على منعه الا عن ضمير
الغائب وتبعه السيد السند وسعى في ترجيح مذهب الاخفش ونحن نقول وضع عبدك
موضع انا غير المقرون بالوصف ولذا اصح ان يكون من نكتات ذلك الوضع التمكن من الوصف
بالعاصي ولا جمع ضمير المتكلم ايضا يتحقق ذلك التمكن بإيراد الوصف بدلا لان السامع
في مقام التضرع ذكر وصف العبودية لاجله صفة نحوية قال (السكاكي هذا) اشارة
الى ما يستفاد من اقرب مثال وهو وضع المظهر مكان ضمير المتكلم (غير مختص بالسندانية) لا ينبغي
انه لغو لا فائدة فيه لافي كلام النص ولا في كلام السكاكي لانه قد سبق منهما آنف وعليه فاذا
عزمت فتوكل على الله (ولا بهذا القدر) اي النقل من التكلم الى الغيبة لا يخص بهذا القدر الذي
كلامنا فيه من وضع الاسم الظاهر موضعه بل قد يكون لوضع ضمير غائب موضعه ثم اضرب
عن هذا المقصد الى الاهم الاعم فقال (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلعا)
أي واحدا كان او متناجيا او مجموعا مذكرا او مؤنثا (ينقل الى الآخر) ولذا عبر عن التكلم والخطاب
والغائب بالمصدر ليصح اطلاقه على الجميع وزاد المصنف قوله مطلقا نصريحا بما قصده
والتيه على غيره ايضا من الاطلاق عن ان يكون مقتضى المقام من غير ان يبرر عند عبارة
اخرى كما في الامثلة السابقة حتى يصح قوله (ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني الثقات)
وليس المراد الاطلاق عن ان يكون معبرا بعبارة اخرى كما يستفاد من سوق كلام الشارح
المحقق لان هذا التقييد لا يستفاد من سابق الكلام بل ما ذكرنا من التقييد ومن الاطلاق
عن ان يكون في المستداليه وما ذكره الشارح المحقق وتبعه السيد السند من ان في قوله
ولا بهذا القدر ادنى تسامح اذ المراد ولا يخص مطلق النقل بهذا القدر من النقل من التكلم
الى الغيبة غير ملتفت لان العبارة بعيدة عنه جدا والحمل عليه تعسف ولا يعود اليه قائل وانما
قال عند علماء المعاني مع ان بيان التسمية في علم المعاني يعني عنه ثلاثتهم ان التسمية اصطلاح
متحدث شتهر خلافة بين الجمهور ولزما توهمه عبارة الكشاف حيث قال يسمى انتفاضا في
علم البيان وتوجيهه انه جرى في استعمال علم البيان على مذهب من يسمى العلوم الثلاثة
بسالاته من علمي المعاني والبيان بختين بل من الثلاثة ولذا ذكره السكاكي في علم البديع
ايضا لانه من حيث اشتغاله على ايراد طرق مختلفة لا يخرج عن اقسام المجاز وليس له حال
مخصوص يعني يستدعي ذكره بخصوصه في علم البيان حتى يكون سببا لتسميته ومن قال انه
من العلوم الثلاثة فلا بد له من اثبات حسن عرضي به كحسن ذاتي وفيه بحث قال الشرح
ماخوذ من انتفاء الانسان من بيته الى شماله ومن شماله الى بيته قلت لانه فيهما يختل
من التكلم الى الخطاب ومن الخطاب الى التكلم باسم (كقول امرئ القيس) في المرتبة كذا
ذكره العلامة في شرح المفتاح (تطاول ليلك) بتذكير الخطاب وان كان السامع

في خطاب النفس التأنيث بدليل ولم تر قد بتد كبير الخطاب (بالأتمد) قال الشارح والسيد السند في شرح المفتاح الأتمد يفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويرى بكسرهما وفي القاموس الأتمد كاجد وبضم تيمه اراد المصنف مزيد التصريح بان التعبير باحدى الطرق في مقام يقتضى الطريق الآخر التفات عنده فاكثرت في التمثيل باول مصرع امرى القيس مع ان السكاكى اوردايات الثلاثة اذ هذا الالتفات في المصرع الاول فقط اتى من بين شو اهد السكاكى بهذا لانه بانغ السكاكى في مدح امرى القيس في هذا المقام بحيث يترأى اى ان اوثق ما ذكره هذا الشعر وما ذكره الشارح المحقق من انه خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكى لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو الالتفات لانه قد صرح بان في قوله ليك التفات لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي ففيه ان من امثله ككثير يحصل منه هذه الدلالة الا ان يقال ارادانه خصص هذا المثال من بين الامثلة المشبهة عليه هذا البيت وحيث يمكن ان يراد في التكتة ويقال الانسب في مقام الاقتصار على مثال واحد ان يذكر مثال الاول ما ذكر في القاعدة وهو نقل الكلام من التكلم ولا يذهب عليك انه ينبغي للشارح ان يقول لما فيه من الدلالة على ان مذهبه علماء المعاني عنده كذا لان مذهبه كذا لانه ادعى ان ما ذكره مذهبه علماء المعاني لانه مذهبه (والمشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه باخر منها) وكأنه حل السكاكى فوالهم بعد التعبير عنه باخر منها على اعم من التعبير حقيقة او حكما واقتضاء المقام تعبيراً في حكم التعبير ولا يخفى ان التعبير عن معنى يقتضى المقام التعبير عنه بلفظه مذكر بلفظ مؤنث وبالعكس وكذا التعبير بمذكر بعد التعبير بمؤنث يشارك الامثلة المذكورة في التكتة فينبغى ان يجعل تحت الالتفات وله تطاير ارجوان تنفطن لها ولا تقتصر على ما القيته اليك ولولم يثبت انها جعلت التفاتاً فجعلها ملحقات به وصرح العلامة في شرح المفتاح غير مرة بتعريف الالتفات بان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر وادعى الشارح المحقق ان التنبه لوجوب زيادة هذا القيد من عنده وتمسك به لولم يقيد التعريف لدخل فيه ما ليس من الالتفات نحو انا زيد وانت عمرو ونحو اياك نستعين فانه بعد التعبير بالغيبة مع انه لا التفات الا في اياك نعبد لانه بعد اياك نعبد يقتضى الظاهر اياك نستعين ويمكن اخراجه عن التعريف بان يراد بقوله بعد التعبير عنه بطريق اخر بعدية بلا واسطة كما هو المتبادر ومنهم من توهم ان في يا ايها الذين آمنوا التفاتاً ومقتضى الظاهر اتمم وورده ما ذكره المازنى في قول على رضى الله عنه انا الذى سمعنى احمى حيدرته لولا اشتها ر مورده وكثرته لردته اذ القياس سمته امه وعلى هذا في قوله التفات (وهذا) اى التفسير المشهور (اخص) من تفسير السكاكى قال في الايضاح وهذا اخص من تفسير صاحب المفتاح فقول الشارح اى الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكى تفسير عبارته بغير ما يرضاه و كلام الكشف ظاهر في موافقة السكاكى حيث قال التفات امرى القيس ثلاث التفاتات في ثلاث ابيات يعنى بها تطاول ليك بالاثمديات الحلى ولم يرقد وبات وبانت له ليلة كلية ذى الغار الارمد وذلك من شاعرائى وحبره عن ابى الاسود ونحوه ان يكون قوله مبنياً على ان الانتقال من الخطاب الى الغيبة والى التكلم التفاتان ومن الغيبة الى التكلم التفات اخر باطل اذ الانتقال من الخطاب الى الغيبة لانه اذا انتقل الى الغيبة لم يبق في الخطاب حتى ينتقل عنه الى التكلم وكذا يجوز ان يكون احد الالتفاتات الالتفات من الغيبة الى الخطاب في ذلك لان كون خطاب ذلك الى نفسه غير ظاهر فلا ينافى ذلك التجوز كون كلام الكشف

ظاهر افيما قاله السكاكي (مثال الالتفات عن التكلم الى الخطاب وما الى لا اعبد الذي فطرني
 واليه ترجعون) مكان ارجع فان ما عبر عنه بضمير المتكلم في اعبد ما ابرز بصورة الخطاب في
 ترجعون لانه داخل في ترجعون والمعنى ارجع وترجعون قال الشارح المحقق فان قلت ترجعون
 ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ما الى لا اعبد المخاطبون
 والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما ينبغي فالمعبر عنه في الجميع المخاطبون وفيه نظر لانه
 لم يعبر عن المخاطبين بضمير المتكلم بل انهم المعرض بهم بهذا الكلام من غير الدخول وفي
 العبارة ونظم التركيب ثم قال فان قلت حيثذ قوله يكون ترجعون واردا على مقتضى الظاهر
 والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نعم ان قوله ترجعون على مقتضى
 الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام ويجري اللاحق على سنن السابق
 وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله بناء جاني وقد قطع المصنف بانه واردا على مقتضى الظاهر
 وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا يخص في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره
 فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاني في الآية والبيت التفات عند السكاكي
 وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات خلاف مقتضى الظاهر
 عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف التفات بينه وبين غيره ثم الحق انه فخصر
 في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاني من خلاف مقتضى على ما حققناه
 هذا كلامه ولو نظر في كلام المصنف حق النظر لا يتجه عليه شيء مما ذكر لانه قال في
 الايضاح واما قول امرئ القيس تطاول ليلاك الخ فقال الزمخشري فيه ثلاث التفاتات
 وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لان في كل بيت التفاتا على تفسيره لا يقال الالتفات
 عنده من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى
 الظاهر لان منع انحصار الالتفات عنده في خلاف مقتضى لما تقدم هذا كلامه ولا يخفى على
 النظر انه مانع ولا زعم للمانع وتقييد عدم الانحصار بكونه عند السكاكي انما يشعر بثبوته
 عند غيره على القول بمفهوم المخالفة وهو انما ثبت عندنا اذ لم يكن للتقييد فائدة اخرى
 وله في كلام المصنف فائدة اخرى ظاهرة وهو ان المقصود منه دفع الاعتراض على المقدمة
 اقله بان في كل بيت التفاتا عند السكاكي ثم الحق ان نظائر ترجعون على مقتضى الظاهر
 نظرا الى الوضع وعلى خلافه نظرا الى الاسلوب وكلام المصنف في نفي الالتفات بناء
 على انه على مقتضى الظاهر مبنى على حل خلاف مقتضى الظاهر على خلاف مقتضى
 ظاهر الوضع ومنع الانحصار في ذلك وهو لا ينافي اشتراط كونه على خلاف مقتضى الظاهر
 بوجه ما (والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك) مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم
 لفظ الجمع تعظيما له لعددهم المعظم كالجماعة ولم ينجح ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام
 القديم وانما هو استعمال الوالدين كقوله باي نواحى الارض ابغى وصالكم وانتم ملوك
 لا مقصودكم نحو تعظيما للمخاطب كذا قالوا ولا يخفى انه جاء اطلاق الجمع الغائب على
 الواحد كما في نعم الماهدون فان الاسم الظاهر غائب ويخالفه ما في الكشف في سورة هود
 انه يجوز ان يكون المخاطب في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم النبي وحده ويكون جمع
 الضمير تعظيما له كما في قوله فان شئت حرمت النساء سواكم وما فيه في سورة المؤمنين في قوله
 تعالى فارجعون انه جمع الضمير تعظيما كما في قوله فان شئت حرمت النساء سواكم وقوله الا
 فارجوني يا الله محمد ولا يبعد ان يجعل للواحد لفظ الجمع لكونه بمنزلة جمع لافي العظمة

بل لغيرها نحو ضربنا للمبالغة في كثرة ضربه حتى انه كالضار بين وكرضنا للثبته على شدة مرضه كأنه متعدد من المرضى (ومن الخطاب الى التكلم) قول علقمة بن عبدة (طحايبك) مذكرا ومؤنث لانه خطاب لنفسه اى ذهب بك (قلب في الحسان) اى في طلب الحسان فهو متعلق بطحا وقال السارح المحقق متعلق بقوله (طروب) وحيث ان ياسب ان يكون التقديم المحصر قال المرزوقي طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مرادها (بعيد الشباب) اى زمانا بعد الشباب قريبا منه والتصغير للقرب فيثافي قوله (عصر حان) اى قرب (مشتب) لان المشتب خلاف الشباب ولهذا قيل المراد بعيد أكثر زمان الشباب اى حين كاد ينصرم الشباب وقرب المشتب اوصل المراد بالمشتب الجومة وقوته (يكلفني) التكليف الامر بما يشق عليك كذا في القاموس فتعديته بالمفعول الثاني بتقدير الباء اى يكلفني بوصال (ليلي) وروى باننا الفوقانية يجعل ايلي فاعلا قال السارح والمفعول محذوف ان شدايد فراقها واقول الانسب حيث ان يكون بين يكلفني وسط تنازع في قوله وليها ويكون المعنى يكلفني ليلي وحبه المفرط وليها (وقد شط) اى بعد (وليها) اى قربها وجوز السارح ان يكون خطبا للقلب ويكون فيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب ويجوز ان يكون خطبا على طبق طحايبك فيكون الالتفات بتمامه في يكلفني (وعادت عواد بينا وخطوب) قال المرزوقي عادت امان المائدة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اى عادت عواد وعوايق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل هذا وان عوادى جمع العادية وهى ما يصرفك عن الحى ويشغلك على ما في القاموس ولك ان تجعل عاد من الافعال الناقصة اى صارت عواد حائلة بيننا وان المائدة بين العوادى في اخذ التكلم وشغلها ولا يثنى لطف هذه النكتة على اهلها (والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرى بهم) مكان بكم (ومن الغيبة الى التكلم والله الذى ارسل الرياح فتنسیر سحابا فسقناه) مكان ساقه ولا توهم انه قدم مثله في قول علقمة حيث عبر عن الى بعد التصير عنه باسمها العلم بصير المتكلم حيث قال ينشالان التعبير عن الغائب بصير المتكلم مع الغرليس خلاف مقتضى الظاهر فتأمل (والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد) مكان اياه نعبد ومنهم من اشترط في الالتفات اتحاد المخاطب في التعبير عن المختلفين وكأنه دعاه اليه انه لا يوجد بدون انكته التي صرحوا به ومنها لكل التفات ومنع ذلك بانه يكفي فيها اتحاد السامع ويمكن دفعه بان المراد بالمخاطب ما يسمع السامع فانه في حكم الخطاب وحيث نتجه على ما ذكره السارح المحقق انه اخص من الالتفات المعبر عند الجمهور انه باطل لانه لا بد من اتحاد السامع عند انكل بقراءة الاتفاق على عموم تلك النكتة المتوقفة على ذلك الاتحاد على انه مالم يثبت ان ما هو التفات مخصوص بالسكاكى ليس التفاتا عنده لا يظهر كونه اخص مما هو الالتفات عند الجمهور ولم يثبت ذلك نعم ما ذكره في ضرام السقطان قول ابى العلاء بزرجمك رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولك الوك اى في اولك رسالة وان كان يرى فيه التفات ليس منه لان المخاطب بهل بزرجمك بنو كنانة وبقوله اولك انت بشعر بانه ارى اتحاد المخاطب حقيقة اولا مانع من اتحاد السامع فيه لكن الكلام في انه هل هو تحقيق من صاحب انضرام او وهم لعدم التنبية لعموم المخاطب السامع وقد يطاق الالتفات على تعقيب الكلام بحملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المنل والدما او نحوهما من المدح والذم كقوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم قد يطلق على كلام ذكر في انشاء المقصود

لدفع ما احتلج في قلب السامع ، إذ كثرته قبل اتمام المقصود كقول ابن ميادة فلا حرمته تبدو
وفي الياس راحة ولاودة بصقولنا فنكلمه فكأنه لما قل ولا حرمته تبدو و قيل له ما تصنع
فاجاب بقوله وفي الياس راحة (ووجهه) اى وجه الالتفات الداعى اليه ايا كان فهذا
الوجه يعبر كل الالتفات بل يعبر وضع الظاهر موضع الضمير وعكسه والتعبير بالماضى عن المستقبل
وعكسه الى غير ذلك (ان الكلام اذا نقل من اسلوب) بتوقعه السامع (الى اسلوب)
لا يتوقعه سواء وجد المتوقع قبل غير المتوقع كافي الالتفات المشهور ولم يوجد كما فيما يخص
السامع من الالتفات (كان احسن نظرية) قبل المسموع في المفتاح المهموز لكن جعله السيد
السند في شرح المفتاح محتملا لان يكون من طرء عليه اذا اورد عليه اى حسن ايراد اوان
يكون ناقصا من طرئت الثوب اذا حملت به ما جعله كأنه جديد واللام في قوله (انشأط
السامع) اما التقوية فيكون النشاط مفعول التطرية بمعنى الجديد و اما التعليل فيكون غرضا
من النظرية وهو الموافق لقوله (واكثر ايضا ظنا للاسفاف اليه وقد يختص) حقيقة
(موافقه بالطائفة) اى قد يختص بعض موافقه ببعض الطائيف لانه يختص كل الالتفات
سوى هذا الوجه العام بالطائفة كما فسره به الشارح والا لا وجب ذلك ان لا يكتفى في الالتفات
بانكته العامة وقد اشار بجمع الكثرة الى كثرتها (كافي الفاتحة) اى في سورة الفاتحة وذلك
ان تريد فاتحة سورة الفاتحة (فان العبد اذا ذكر) الاولى جدلان الحمد اقوى في التحريك من
مجرد الذكر (الحقيق بالحمد عن قلب حاضر) بانه العبد الذليل وهو سيد جليل (يخدم نفسه
محر كالاقبال عليه وكما جرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك
الى ان يؤول الامر الى خاتمتها المفيدة انه مالك الامر كله في يوم الجزاء) وجه ذلك بانه
اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الانساع والمعنى على النظر في مال كفى يوم
الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم واورد عليه ان المحذوف المقدر كالا فلو كان
قبل مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز اقول ياسارق اليلة
اهل الدار مشتمل على هذا المجاز مع ذكر المفعول الحقيق وتوجيهه جعل المفعول بدلا
والجمع بين الحقيقة والمجاز غير عزيز في البديل كما في قطع زيد بدله وسلب زيد ثوبه فقول
هذا القائل والمفعول محذوف يريد به ما كان مفعولا قبل الانساع وصار بدلا بعد (فحينئذ
يوجب ذلك المحرك) (الاقبال عليه) اى على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه
بغاية الخسوع) الذى هو العبادة اذا العبادة نهاية التذلل (والاستعانة في الملمات)
اشارة الى اختيار تفسير اياك نستعين بالاستعانة في جميع المهمات على تغييره بالاستعانة في العبادة
والمرجع عكسه على ما بين في محله فالطائفة الداعية الى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة
من تفصيل الصفات لانتبيه على ان القارىء ينبغي ان يأخذ في القراءة كذلك لان القرآن
نزل على لسان العباد والعبد في قراءته لا يقصد ان القارىء ينبغي ان يكون كذلك
فيهم البيان بان المتن حيث اسقط ما في الفتح من ان اللطيفة المختصة هي ذلك التبيه
ولم تنبهه الشارح المحقق فظنه مقصرا في تقرير كلام المفتاح وقال تنبيها
لبينه والمطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد
اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قرأته على وجه يخدم من نفسه ذلك المحرك المذكور
هذا وقد ظهر لك ان اياك نستعين ليس من الالتفات في شئ لانه مقتضى الظاهر
بعد العدول الى الخطاب في اياك تعبد فلا يلتفت الى ما يوجهه سوق بيان النكته من ان فيه
التفاتا دعت اليه قوة محرك الاقبال وجزالة نكته المفتاح وبراعته على ما ذكره الزمخشري

لا يحتاج الى الايضاح وهو ان الخطاب يشعر بان المخصص بالعبادة والاستعانة هو
الموصوف بالصفات وهي انعلة في التخصيص لان الخطاب لكونه بالغ في التعيين مقام
المشاهد وذلك التعيين انما جاء من قبل الصفات وذكر الشارح ان النكتة فيه التنبية على
ان العابد ينبغي ان يكون متوجها اليه بالكلية بحيث كأنه يراه ولا يلتفت الى ماسواه
هذا وينبغي ان يضم اليه وعلى ان المستعين ينبغي ان يكون كذلك ليجاب فان
قلت كونه كذلك في مقام تخصيص العبادة لا يقتضى التنبية على وجوب كونه ذلك
في مقام العبادة قلت يمكن ان يتكلف للشارح بانه لما جعله في مقام الحمد وهو عبادة
كذلك نبه عليه اوبانه لما جعله في سورة لا يكون الصلوة بدونها كذلك
نبه على ذلك وهذا مراده لانه لما جعله كذلك في مقام عرض العبادة نبه على ذلك
وههنا سوانح غيبية لمن له اهلية منها ان المراد بقوله اياك نعبدا ياك نعرف كما في وما خفت الجن
والانس الا ليعبدون اى ليعرفون فحصر المعرفة فيه بعد حصر الحمد و اشار الى الشركة
العامة في ذلك تنبيه على ان حصر المعرفة في مقام مشاهدة الكثرة وذلك كمال التوحيد
ولا يخفى ان المنبه على تلك المشاهدة صيغة الخطاب ومنها انه تعالى نبه اولاه على انه غائب
عن كل مثلى بعالم الحس وطريق الوصول اليه التوجه الى تفصيل صفاته بقلب حاضر
فان نهاية التفصيل حضوره عنده بحيث يسعه ان يحاط به وبحضوره يرى العبد ان القدرة
كلها له وهو ذليل عاجز فيخاطبه باظهار ذل من سواه وعجزه في كل ما عناه وانه لا حول ولا قوة
الا بالله قال الشارح المحقق ولما انجز كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة
افسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه اقول قدمه البحث في اول الشروع
في بحث خلاف مقتضى الظاهر على وجه لا يخص المسند اليه ونبه على ان بحثه غير مختص
حيث قال وقد يخرج الكلام على خلافه ولم يقل وقد يخرج المسند اليه على خلافه فقوله
(ومن خلاف مقتضى) بمعنى خلاف مقتضى الذى كلامنا فيه وهو مطلق خلاف
المقتضى ونبه بقوله ومن على انه لا يخصص فيما ذكر كيف وجيع المجازات خلاف
مقتضى الظاهر في القاموس لقيه كالتقاء والتقاء هذا فقوله (تلقى المخاطب بغير ما يتقرب)
مما عدى الى المفعول الثانى بالباء اى جعل المخاطب ملتقيا غير ما يتقرب (بحمل) بى بسبب
حل (كلامه على خلاف مراده تنبيه على انه) اى ذلك المخالف (اولى بالقصد) واقول
اوهو الواجب ان يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه اولى اما بالنظر الى المتكلم
او المخاطب او غيرهما ولا يخفى ان التلقى لا يتوقف على حل كلامه على خلاف مراده
بل يصح ان يكون للتنبيه على ان غيره اولى بالافادة والمخاطب به فالحمل على خلاف المراد
مؤنة لا حاجة اليها (كقول القبعري للحجاج وقد قال) الحجاج متواعدا له اشار بقوله
وقد قال وجعله حالا انه قال ذلك بدبهة واكد فطانه بقوله متواعدا له حيث لم يحل بده
وينها وعيد الحجاج (لا جلتك على الادهم مثل الامير جل الادهم والاشهب) نبه الحجاج انه
الاولى بالقصد نظرا الى حال الامير كما اشار اليه المصنف ولو كان قصده الى انه الاولى
بالقصد نظرا الى المخاطب يقال مثلى حل على الادهم والاشهب اى الفرس الذى غاب
سواده حتى ذهب البياض والفرس الذى غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد
وضم الاشهب للقريضة على المراد بالادهم ولا فائدة انه لا ينبغي ان يكتفى بالادهم (اى
من كان مثل الامير فى السلطان) الغلبة (وبسطة اليد) اى الكرم والنعمة والمال (فجدير
بان يصفد) قال الشارح بان يعطى من الاصفاد (لان يصفد) من حذرت اى بقدر يوثق
وفى القاموس جعل كلا من الاصفاد والصفد مشتركا بين المعنيين فلك ان توجههم على لفظ

ذلك المخاطب نسخة

واحد وكلامهما بمعنى وان تجعل كل لفظ مخالفا للآخر اما كما فعله الشارح او على عكسه روى انه قد اذغضب الحجاج قوله وقال الادهم حديد فقال بلا توقف لان يكون حديدا خيرا من ان يكون بلدا اى خيرا بالنسبة الى الامير او بالنسبة الى (او السائل بغير ما يطلب) في الصحاح الطلب هو الطلب مرة بعد اخرى فالاولى بغير ما يطلب لان ذلك التالى لا يخص بمن يبالغ في الطلب وكأنه اوقعه فيه حسن المناسبة بين يترقب ويطلب فرجع رعاية جانب اللفظ على المعنى (بتزليل سؤاله منزلة غيره) الكلام فيه كأن الكلام في حل الكلام على خلاف المراد هل هو ضرورى ام لا (تنبيه على انه الاول بحاله) اى بحال السائل او على انه الاول بحال المجيب فالاولى الاكتفاء بقوله (على انه الاول او المهم) من غير ذكر والفرق بين الاول والمهم هو الفرق بين الاعم والمهم فالمهم هو الواجب ولا يخفى ان تلقى السائل بغير ما يطلب مندرج تحت تلقى المخاطب بغير ما يترقب ولا تقاوت بينهما الا بحسب العبارة (كقولك تعالى يستلمونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج) كان السؤال عن حكمه تقاوت الاهلة اول بحالهم الجواب بان الحكمة اول بحال الرسول عليه السلام لانه المبعوث ببيان امثاله في الشرح سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور وتقصده حيث قالوا ما بان الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتراد قليلا قليلا حتى يمتلى ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ فاجيبوا ببيان ان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معلوم بوقت به الناس امورهم من المزارع والمناجر وبحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاول والابق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ماهو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض هذا كلامه وفي الوجه الاول انه يلزم ان يكون في الآية ببيان ان السؤال عن الغرض يكون اول بالنسبة الى من لا يطلع بسهولة على السبب وظاهر الخطاب خلافه وان معرفتهم من بيانه صلى الله عليه وسلم مع انهم غير مستعدين بها يكون معجزة اخرى وفي الوجه الثانى ان في معرفة سبب ذلك ظهور وكال قدرة الله وظهور معجزة شاهدة على صدق نبوته صلى الله عليه وسلم بحيث صاروا يبينونه عالمين بالسبب مع بعدهم عن فهمه فالاول ان يقال الاول بحال من لا يعرف احكام الشريعة تقديم معرفة الاحكام او الاول حين السؤال عن افعاله تعالى هو السؤال عن حكمة لاعن اسبابه لانه الفاعل المختار المستغنى عن السبب (وكقوله تعالى يستلمونك ماذا يتفقون قل ما تفقه من خير فالاول الدين والاخر بين واليهى والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ما يتفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيهها على ان المهم هو السؤال عنها لان التفقة لا يعتد بها الا وان تقع موقعها وكل ماهو خير فهو صالح للاتفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون قصد كذا في الشرح ويحتمل ان يكون وجه كون بيان المصارف مهمالهم دون نفس التفقة ان تفقاتهم كانت على وجه لا قصور فيها لكن كانوا اهل التفاخر والمباهاة فيصرفونها الى الابعاد وارباب الجاه والثروة فاجيبوا ببيان المصارف تنبيهها على ان المهم اكرم في الاتفاق ذلك لان خطاكم فيه في المصروف لا فيما تصرفون (ومنه التعمير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهها على تحقق وقوعه) وكأنه اعتمد على انه تنبيه من له فطنة ان التعبير عن الماضي بلفظ المضارع ايضا من خلاف مقتضى الظاهر لان الكثرة تبين في محلها ولم يتعرض له ذلك للاختصاص بخلاف مقتضى الظاهر بما ذكره بل كل مجاز كذلك (بحويوم يتفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض) سهها فوضع فصعق مكان فزع وبعد ان يقال لم يثل باقر ان بل تركيب مصنوع له وافق اكثره لفظ النظم (ومثله) في كونه خلاف مقتضى الظاهر

أوفي التكنة (ان الدين اواقع) اى التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل ونبه بقوله ومثله على تفاوت بين المثالين وكأنه ذلك انه لا اشتباه في كون المستقبل بلفظ الماضي خلاف مقتضى الظاهر واما كون اسم الفاعل في المستقبل خلاف مقتضى الظاهر فيه خفاء لعدم دلالة على زمان ووجه التنبيه فيه على تحقق الوقوع ان اسم الفاعل حقيقة فيما فيه الموصوف به في الحال اتفاقا مجاز فيما يتصف به بعد التعبير اتفاقا واختلف فيما اتصف به قبل وانقضى بالدين جزاء يوم البعث اما اذا ارد الجزاء كما بين في الاصول هذا اذا اريد الجزاء مطلقا والله تعالى يجزى العباد في الدنيا ايضا فليس التمييز عن المستقبل باسم الفاعل بل عما لا يختص بزمان (وبحذ ذلك) ولا يبعد ان يقال الظاهر لمن يعلم زمان ما يخبر عنه بالتحقق وهو غائب عن الخطاب ان يبين زمانه بخلاف ما هو حاضر بين يديه والدين كـ ذلك فكان مقتضى الظاهر ان يقول ان الدين ليقع فلما قال ان الدين لواقع نزهة منزلة المحتق الشاهد للمخاطب (يوم مجموع له الناس) اى يجمع زله منزلة الحال بعد ان احضره وجعله مشاهدا مشارا اليه بالاشارة الحسية فان تلك الاشارة تستدعى جعل الجمع فيه في الحال فاحفظه فانه دبع الله رفعه واقول في كون التعبير عن مستقبل بلفظ الماضي والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقا نظرا لانه اذا عبر عن المستقبل بلفظ الماضي على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر ثانيا عنه بلفظ الماضي فذلك التعبير مقتضى الظاهر وعلى وفق الاسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الاسلوب واظن بك القاب بهذا التحقيق بعد ان صرت في بحث الانقاعات على التوثيق فتمسك بما هو الحق واسئل الله التوفيق ومن هذاتين لك انه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظه خلاف مقتضى الظاهر (ومنه) اى من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) قال اشارح هو جعل احدا جزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه ولا ينتقض بقوله في انداز زيد وضرب عمرو زيد لان المراد بالجعل مكان الاخر ان يجعل متصفا بصفة لا مجرد ان يوضع موضعه قد خل في جعل احدا جزاء الكلام مكان الاخر ضرب زيد حيث جعل المفعول مكان الفاعل وخرج بقوله والاخر مكانه ولا بد في الحكم بالقلب من داع اما لفظي لجعل التكرار مستداليا والمعرفة مستدافاه اذا وقع هكذا حكم بالقلب واما معنى يدور رعاية جانب المعنى كون الجزئين في الاصل على خلاف الترتيب الواقع مثال الاول ان اول يتوضع للناس للذي بيكته ومثل الثاني ما اشار اليه بقوله (نحو عرضت الناقة على الخوض) فان الاصل فيه عرضت الخوض على الناقة فان عرض الشيء على الشيء معناه اراثة اليه على ما في القاموس ولا رؤية الخوض وفي الشرح لان المعروض عليه يجب ان يكون له اندراك لئيل الى المعروض او يرغب عنه ومنه دخلت القلنسوة في الرأس والخطيب لا يصح امل التكنة في القلب في هذه الامور ان العادة تحرك المعروض نحو المعروض عليه والمطروف نحو الظرف وهنا انعكس الامر (وقبله اسكلى مطلقا) وجعله نفسه اعتبارا لطيفا (ورده غيره مطلقا) وقال يجب ان يحتجب عنه (والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل كقوله) اى قول رؤية (وهمة) اى مفازة (مغيرة) متلوقة بالغيرة (ارشاؤه) اطرافه ونواحيه (كانه لون ارضه سمى) وهى اونها) يردان المضاف الى السماء محذوف ولك ان تجعل التقدير اى هى اونها وتجعل ضمير لونها الى الارض والمحذوف الى السماء فيكون اشارة الى القلب لا الى حذف المضاف والاعتبار اللطيف فيه ما شاع في كل تشبيه مقلوب من المبالغة في كمال المشبه الى ان استحق جعله مشبهاه وبكسر تفسير قوله كان لون ارضه سماؤا لما لا يكون فيه قلب ولا حذف اى ارفع الغبار فيها متراكما واتصل بالسماء بحيث صار السماء

متصلا بالارض اتصال الملون بالجسم كأن لون الارض نفس السماء (والا) اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لان نفسه لبس اعتبارا لطيفا ولم تعرض لرد ما يتضمن خلافا في المقصود لانه لا غرض يتعلق به في هذا المقام لان رد ما يتضمن خلافا مشتركينه وبين غيره لا ينبغي ان يجعل من مباحث القلب ولا يتعلق له برد ما قاله السكاكي فاعترض له كما تعرض له الشارح من فضول الكلام وعدم ما يليق بالمقام (كقوله) اى القضاة يصف ناقته بالسمي فلما ان جرى سمي عليها (كا طينت بالفدن) اى القصر (السياعا) هو كالسحاب الطين بالين كذا في القاموس والاصل فيه كا طينت الفدن بالسياع وهو ان يتضمن مبالغة في وصف الناقة بالسمي واشارة الى ان اللعم المكتسب صار اصلا في بدنها ومعرض السمي صار فرعاً كما جعل السماع اصلا والقصر بمنزلة الطين للسياع لكنه بعيد عن الطبع لان قول كا طينت السماع بالفدن مما يستعجبه الاذهان وتستعجبه الاذان كالاخفى (احوال المسند اما تركه) التكاليد والحذف الاسقاط فالثاني يدل على سق الثبوت دون الاول فلهذا قال الشارح في استعمال الحذف في المسند اليه والترك في المسند اشعار بان احتياج الكلام الى المسند اليه اشد فكانه كان ثابتاً لا محالة ثم اسقط لداع واورد عليه ان كلامه هذا ينافي ما ذكره في شرح الكشاف ان قول ابن عباس رضي الله عنه من ترك التسمية فكان ترك مائة واربعة عشر آية من القرآن مشكلاً لانه لم تكن في سورة البراءة تسميه حتى يكون تاركها لانه دل كلامه هذا على ان الترك يقتضي الثبوت وفيه ان ترك مائة واربعة عشر آية من القرآن عبارة عن ترك قرأتها وما لم تكن التسمية اربعة عشر آية لا يكون القارئ التارك لها تاركاً لقراءة اربعة عشر آية وترك القراءة قد تحقق بدون ثبوت القراءة فلا يكون ما ذكره مستلزماً بثبوت المتروك لان المتروك هو القراءة ولم تكن ثابتة والاوجه ان اختلاف العبارات للتنبه على تعدد ما يعبر به عن قبيل الذكر لا للتفاوت والامام عبر المصنف عن عدم ذكر المفعول في بحث تعلقات الفعل بالحذف (فلما مر) في حذف المسند اليه (كقوله) اى قول ضا بن الحارث البرجى ومن بك امسى بالدينة رحلة اى منزلة فاسناد امسى الى المكان مجاز ولك ان تجعل فاعل امسى ضمير من والخبر جملة بالدينة رحلة او امسى تامة والجملة حالاً لمتروك الواو كما في خرجت مع البارى على سواد وسياى ولا يجوز نصب رحلة على الظرفية لانه لبس مبهما قابلاً لتقدير (فانى وقيار) في القاموس اسم رجل ضا بن اوفرسه وقال السيد السند او غلامه (بها الغريب) لفظا ليت خبر ومعناه تحسر وتوجع من كربة وخبر قيار محذوف لان قوله لغريب لا يصلح ان يكون خبرا عن اى وقيار لان قيار الكونه عطفا على محل اسم ان مبتداً والعامل في خبره المبتداً ولا يجوز عمل عاملين في معمول واحد سواء كانا من جنس واحد او من جنسين مختلفين لانه مفرد والمفرد لا يصلح ان يكون خبراً للمتعذر لان المتعدد قد يخبر عنه بمفر د اذا كان بين احاده كال اتصال بمنزلة منزلة الواحد صرح به الرضى واقام عليه اية بيينة من القرآن ولا يجوز ان يكون المحذوف خبراً لان دخول اللام يسجل على ان المذكور خبران فالتقدير انى وقيار به الغريب غريب وقد عطف غريب على قوله لغريب وقيار على محل ضمير المتكلم بعاطف واحد ولا غبار عليه اذا كان العامل واحداً فعلى هذا يكون خبر قيار عطفاً على محل خبر ان يكون العامل فيه عامل قيار لا على لفظه حتى يكون العامل فيه ان لانه مع ذلك لا يصلح ان يكون خبر قيار زولاً ثبت في محله جواز العطف على محل خبران فلا تعويل على هذا التوجيه وان ذكره الشارح المحقق بل لتوجيه ان العاطف يعطف مجموع قيار غريب على قوله انى لغريب عطفاً جملة على جملة ووه قطع الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا

والذين هادوا والصابئون والنصارى الآية لكن فيه تقديم بعض المعطوف على بعض المعطوف عليه وهل يجوز وأمله لهذا لم يتبعه الرضى (جعل) وأو الصابئون اعتراضية وبعد تجويزه ثقة بقول الزمخشري وموافقة الامام الرزوقي له ودفعه فساد التقديم بان المقدم في نية التأخير وان يتجه عليه ان تقديم المعطوف على المعطوف عليه ايضا في نية التأخير مع عدم جوازه في السعة لا بد للتقديم من نكتة قال الزمخشري النكتة التنبيه على انهم مع كونهم ائيين المذكورين ضلالا واشدهم غيابة عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فبالظن بغيرهم وفيه ان هذا التنبيه حاصل بالحكم عليهم بانهم يتساب عليهم ولا مدخلة للتقديم وقال الشارح المحقق نكتة التقديم في البيت التسوية بين القيار ونفسه في التأثر بغيره ولو قال اني افرى وقيار لحاز ان يتوهم ان له مرتبة على قيار في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه لينأتى الاخبار عنهما تنبيهها على ان قيارا مع انه ليس من ذوى العقول قدساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصد الى التحسر ولا خفاء في الفرق بين النكتتين اذا احدهما التسوية والاخر كون البعض اولى من البعض وان يشعر كلام الشارح بالاتحاد والبيت مثال لحذف المسند عن المعطوف للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام اول حذف المسند بتمامه اول حذف مع تقديم القرينة وقوله (وقوله نحن معاصدتا وانت معاصدك راض والرأى مختلف) مثال للحذف لهذه النكتة بعينها مع كون المسند المحذوف للمعطوف عليه اومع تأخير القرينة اومع بقاء متعلق المحذوف وقد اشار الشاعر الى ترجيح جانبه بالتعبير عن نفسه بصيغة المتكلم مع الغير تعظيما لشأنه (وقولك) الخطاب لغير معين لافادة العموم فيكون فيه اشارة الى نهاية شيوخ الاستعمال (زيد منطلق وعمرو) مثال للاحتراز عن العبث بدون ضيق المقام كما يستفاد من الايضاح والمعطف يحتمل ان يكون من عطف جملة على جملة وان يكون من عطف مفردين على مفردين وفي تصحيحه دقة وهوان المقصود تشريك المسند مع المسند في كونهما مسندين لاقى كونهما مسندين لمسند اليه واجدوكذا الحال في التشريك مع المسند اليه هكذا افاده السيد السند في شرح المفتاح (وقولك خرجت فاذا زيد) لعله مثال لتخييل العدول الى اقوى الدلائل من الفعل واللفظ قال الشارح الحذف هنا امر مع اتباع الاستعمال الوارد هذا فان قلت لم يسبق في المتن ذكر الاتباع المذكور فكيف يمثل الحذف لما امر بما هو لا يتباع استعمال الوارد قلت الاتباع المذكور مندرج تحت قوله واما نحو ذلك ونحن نظن بك انك على ثروة كافية في معرفة هذا المثال قبل ان تصير مخاطبا لنا في هذا المقام فلو اشتغلنا بما يتعلق به اتعدنا مشتغلا بفضول الكلام فاعرضنا عنه خوفا عن الملام (وقوله) اى الاعشى (ان محلا وان امر محلا اى انسا في الدنيا) حلولا لحلول المسافرين وارتحالا الى الوطن وهو الآخرة وان في السفر اذ مضوا مهلا في الصحاح السفر يرجع سافر كصحب وصاحب يقول سفرت اسف سافرا اى خرجت الى السفر وفي القاموس رجل سفر وقوم سفرة ذو سفر ضد الحضر والسافر المافر لا فعل له وقوله مهلا بالتحريك اى تؤدة ووقارا وقوله اذ مضوا متعلق بالمهل (وحاصل المعنى) (ان) لنا حلولا في الدنيا قليلا وارتحالا (عنها) الى وطن بعيد لا يقطع طريقه بسرعة ولا بد لنا من تهيب اسباب كثيرة في قطع هذه المسافة فلفظ البيت خبر ومعناه تحسر على عدم التمكن في هذا الحلول القليل من تهيب اسباب السفر الشديد وقطع الامد البعيد وفي الشرح وفي السفر الزقاق قد توغلوا في المعنى لارجوع

لهم ونحن على اثرهم ودلالة المهمل على ما ذكرنا اظهر مما ذكره والحذف هنا المقصد
 الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين واتباع الاستعمال الشائع فانه كثر هذا الحذف
 في مثل هذا التركيب حتى قال سيبويه في كتابه باب ان مالا وان ولدا وقال الشيخ عبد القاهر
 لو اسقطت ان لم يحسن الحذف اولم يحزن لانها المكفلة بشانه والمترجمة عنه ولضيق
 المقام للتخمس ومحافظة الوزن ولم يذكر الشارح الا الوجه الثاني المضيق ولقد نبه
 في هذا المثال على ان الخبر الظرف مع كونه تابعاً عن الخبر الحقيقي بحذف قال السيد السند
 ان جعلت اذا سما غير طرف بمعنى الوقت جعلته بدلا عن السفر في السفر في زمان
 مضيه وان جعلت ظرفا بدله من قوله في السفر والمعنى واحد وفيه بحث لانه ذكر الرضى
 ان اذا لازم الظرفية لا يكون اسما الا اذا اضيف اليه زمان او يكون مفعولا به وايضا
 التؤدة والوقار صفة السفر لا وقت مضيه فالوجه ما ذكرنا (وقوله تعالى قل لو انتم تملكون
 خزائن رحمة ربى) جعل الشارح المحقق سبب ايراد هذا المثال كون المسند فيه فعلا على
 حذف ما تقدم فان المسند فيه اما اسم او جملة ونحن نقول اورده للتنبيه على ان المحذوف
 فيه مجرد المسند لا المسند والمسند اليه بان يكون انتم تأكيد الفاعل المحذوف لانه لا يثبت كثرة
 الحذف فيما يغنى عنها قلة الحذف والتنبيه على ان الداعى الى تقدير المسند قد يكون غير
 بقاء المسند اليه بلامسند وهو هنا حرف الشرط اذ لولا لكان الكلام انتم تملكون كما زعم الكوفيون
 مع وجوده وللدرد عليهم وللاستشهاد بالقرآن وقدمه على قوله فصبر جميل تقديم
 للمنصوص على المحتمل والتنبيه على الحذف الواجب بعد الجائز لان الداعى الى الحذف
 فيه يخالف الدواعى المقدمة اذا الباعث فيه تحصيل الابهام اولاً ثم التفسير لتتمكن في النفس
 فضل تمكن وللاتيان بما فيه غرابة تسر الناظرين وهو تحصيل مزيد التمكن من حذف الدال
 و ابراز ما هو في غاية النفع في صورة البعث اذ اول ما يبدو للناظر ان المتكلم عابث في حذف المسند
 ثم الاتيان به مع زيادة المسند اليه ثم بلوح عليه انه في غاية الافادة فيجاول المتكلم في عينه كالناجر
 يأتى بالاشياء في غير صورها فاحفظها تين التكتين فانهما من البدائع قال الشارح العرض
 من الحذف الاحتراز عن البعث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو
 اظهرته لم يحتاج اليه اقول اولا فليكن هذا ايضا موجبا لاراد هذا المثال فان البعث فيما سبق
 كان نفس المسند وهما ما ذكر للتفسير وثانيا ان ما ذكره بنا في ما ذكره المصنف في الابضاح
 ان التقدير لو تملكون تملكون على ان التكرير للتأكيد فليس ذكر المفسر المؤكد عبثا لان
 فيه فائدة التأكيدي لكن الحق ان اصل التركيب لو تملكون لما حذف تملك بقى انتم ففسر
 بتملكون فلو ذكر المحذوف لكان التفسير عبثا وهو المسطور في كتب النحو ولا حاجة الى تقييد
 هذا العبث بتقييد بحسب الظاهر لانه عبث صرف وهذا ايضا من اسباب ايراد هذا المثال
 قال الرمخشمى هذا ما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه
 دلالة على الاختصاص وان الناشئ هم المختصون بالشيخ المتبائع لان الفصل الاول
 لماسقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني كان السعيت في حاجتك
 وهو المبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذلك ما هو في صورة المبتدأ والخبر فاستفاد منه الشارح
 العلامة انه يجوز جعل ان اعرفت جملة فعلية مفيدة للاختصاص بتقديم التأكيدي الذي
 هو الفاعل المعنوي ليصير في صورة المبتدأ والخبر فجري عليه في شرح كلام السكاكي
 حفظا لظاهر مقاله ان المسند اليه فاعل معنوي قدم للتخصيص وفهم منه الشارح المحقق
 انه ادعى ان كل ما يفيد الاختصاص جملة فعلية في صورة الاسمية عند الرمخشمى فنجب

من استدلاله بهذا الكلام وقال هذا الكلام صريح في نقيض دعواه وحجة عليه لانه اذ
 الرخصى جعلها مفيدة للاختصاص لكونها في صورة ما يفيد الاختصاص نعم التعجب
 عن غلبة العلامة عن كلام السكاكي من جعل رجل عرفت مبتدأ لا محالة حيث قال قدر
 تأخيره لتلايىنى التخصيص المصحح للابتداء اذ لا سبب له سواء (وقوله تعالى) مرفوع
 خبره يحتمل الامرين (فصبر جيل يحتمل الامرين) بل الثلاثة ثامتها ان يكون من قبيل
 سلام عليك اى فصبرى جيل (اى اجل) بالنصب تفسير الامرين (اوقامرى) صوابه
 الواو لان مفعول الاحتمال لا يكون مردودا والاحسن في جعله محذوف المسند تقدير
 صبر جيل لى لانه مصدر والاصل فيه النصب وقد قرأ فصبرا جيلافلاصل فاصبر صبرا
 جيلاد عدل الى الرقم لافادة الدوام والثبات والشايع في العدول جعل معمول الفعل خبرا
 عن المصدر كما في الحمد لله وكأنه اشار بتقديم بيان حذف المسند الى انه اجل لان المقصود
 الاظهر من الكلام وهو توطيئ النفس على الصبر برحمته وان ذكر الشارح المحقق لترجيح
 حذف المبتدأ ستة اوجه ورب واحد يعدل القا والصبر الجليل هو الذى لا شكوى فيه الى
 الخلق وجعل صاحب المفتاح ذلك الحذف لتكثير الفائدة ولك ان تجعله لضيق المقام الكمال
 توجع المتكلم وتخزنه قال صاصب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج
 الكلام الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو بصبر
 ام مقطوعة ويتجه عليه ان هذا لا يقتضى الحذف لا يمكن ان يقال ام عمرو عندك فان ام
 حينئذ يصح ان يكون متصلة ودفع بان ام هنا وان جاز كونها متصلة لكن الظاهر فيه
 الانقطاع لان ايراد المفرد بعد ام اقرب الى الاتصال فمع امكان ايراده ايراد الجملة دليل
 قصد الانقطاع لان يكون قرينة واضحة على قصد الاتصال كقولك سواء ازيد عندك
 ام عمرو عندك ولا يخفى انه يستفاد مما ذكره ان ذكر المسند اليه قد يكون لانه لو حذف يخرج
 الى ما ليس بمراد كما في قولك ازيد عندك ام عمرو عندك فانه لو حذف يخرج من الانقطاع
 الى الاتصال والذى ارى انه لا خبر مقدرا في ازيد عندك ام عمرو ولانه في معنى الهماعندك
 ولا يذهب عليك ان وجوب قرينة الحذف لا يخص بحذف المسند وكأنه لم يذكره في المسند
 اليه اما لانه ربما يحذف بلا قرينة كما اذا اقيم مقامه المفعول واما لان وجوب القرينة
 على المحذوف مما يعرفه العاقل الا انه لم يعبر عن حذف المسند بالتوكيد الموهم للاعراض عنه
 بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة تداركه بقوله (ولا بد) اى المحذف (من قرينة) ولك
 ان تجعل المراد وجوب القرينة للحذف ولداعيه اذ الحذف مشترك بين دواعى فهو كاللفظ
 المشترك لا يفيد المعنى المراد بلا قرينة الا انه لم يفصل القرينة الحذف ولا عكس اى ليس
 قرينة مما لا دلالة لها من الحذف بل ربما لا يحذف مع وجود القرينة (كوقوع الكلام جوابا
 لسؤال محقق) اى مذكور لكن الوقوع اعم من ان يكون محققا كقولك زيدا في جواب من
 قام او مقدر (نحن) وثمن سألهم من خلق السموات والارض ليقول الله (وهذا مراد
 الشارح المحقق حيث قال حذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض
 من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق يعنى كونه جوابا عن هذا السؤال المحقق
 في الكلام انما يتحقق عند تقدير ثبوت ما فرض ولا ريب فيم ذكره ولا يرد ما ذكره السيد
 السند من ان فيه اشعارا بان السؤال في نظم الآية ليس بمحقق وانما يصير محققا اذا وقع
 ذلك المقدر بان يسألهم فيجبوا ولما كان في الآية فرض تحققهما ذكر افيه على طريقتيهما
 اذا تحققا وانت تعلم انت القرينة لاى ذات السؤال وهى محققة في الآية وهذا هو المراد

اى ان حذف المبتدأ اكثر من
 الخبر وتقدير المبتدأ يدل على قيام
 الصبر به وهو المناسب لمقام مدح
 نفسه بالصبر وان اصله النصب
 وتقديم المبتدأ اوفق باصله
 لدلالته على قيام الصبر به وبانه
 يوافق في المعنى قراءة النصب
 وان كون المبتدأ معرفة ارجح
 من كونه نكرة موصوفة وان
 المفهوم من تقدير اجل اجل
 من صبر غير جيل والمقصود
 اجل من الجزع كما لا يخفى
 على

بقولهم لسؤال محقق لا كونها سؤالا وهو المفروض المتقدر فيها هذا كلامه وكيف
لا والشارح لم يعلق تحفته على تقدير ثبوت ما فرض بل وقوع الكلام في جوابه فان اراد
بان ذات السؤال قرينة انها قرينة من غير كون الكلام جوابا له فباطل وقول المصنف
كوقوع الكلام جوابا للسؤال شاهد عليه وان اراد ان ذات السؤال بشرط وقوع الكلام
جوابا له قرينة فلا بد من اعتبار الوقوع وما ذكره الشارح انما هو تصدير الوقوع وبهذا
اندفع ايضا ان الشرط فرض السؤال المطلق وهو يعم السؤال المحقق والمقندر فكيف
يلزم من تقدير وثبوته كون قولهم جوابا لسؤال محقق هذا والناظر ان المراد بقوله
ليقولن الله ما يعم قولهم ليقولن خلقهن الله لان القصد انهم يحميون بآيات الخلق له
تعالى سواء كان ذلك الاثبات مع ذكر الفعل او مع حذفه فالاية مثال باعتبار ما يشتمل عليه
من جواب حذف فله لا باعتبار ان الجواب المستفاد منه لا محالة محذوف المستند ثم المستند
المحذوف في جواب هذا السؤال في الاكثر الفعل وربما تكون الجملة التي هي خبر المبتدأ
على طبق مواقع الذكر فانه في الاكثر الفعل قال تعالى من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها
الذي انشاها وقال تعالى من خالق السموات والارض يقولن خلقهن العزيز العليم وقال
تعالى قل من يحييكم من ظلمات البر والبحر قل الله يحييكم وذلك لان السؤال عن الفاعل المطلق
فالسائل خالي الذهن عما يلي اليه المحيى فلا يحتاج الى تقوية الحكم فلا ينبغي تقديم
المستند اليه المفيد للتقوى وربما يقتضى المقام قصد التخصيص في الجواب كما في قوله
قل الله يحييكم فتقدم المستند اليه فن قال المقدر مطلقا هو الفعل وجعله الشارح مذهب
جمهور النحاة غفل لكن لا يمكن قال المحذوف مطلقا هو الخبر لان رعاية المطابقة امر مهم
والسؤال جملة اسمية ولان السؤال عن الفاعل وتقديم السؤال عنه اهم والشارح المحقق
ايضا غفل حيث اثبت مذهب الجمهور بان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية لانك عرفته انه
مختلف والمشهور في ترجيح تقدير الفعل ان السؤال عن الفاعل وان القرينة فعلية واعتراض
عليه الشارح بان السؤال ليس عن الفاعل التحوذا لا معنى له بل عن صدر عنه الفعل
فيستوى في تعيينه تقدير الفعل والجملة الفعلية والقرينة لا تطلب الا تقدير الفعل دون
الفاعل ولا يطالب تقديره عاملا في المستند اليه المذكور ويمكن دفعه بان السؤال عن صدر
عنه الفعل يقتضى تقدير المستند عاملا في المستند اليه لا خبر لان الاول يفيد صدور الفعل
صريحا واما الخبر فيفيد اتحاد شئ مع المستند اليه وربما يتضمن هذا الاتحاد صدر الفعل
عنه فالقرينة فعلية داعية الى جعل الجواب جملة فعلية نعم يجبه ان السؤال جملة اسمية
فالسؤال عن يجبه معه المستند لا عن صدر عنه الفعل فالقرينة اسمية لا فعلية والنص عن
بحقيقه السيد السند ان الجملة اسمية صورة فعلية قصد الانه اختصارا فعليات غير متناهية
هي اقام زيد ام قام عمرو الى ما لا يتناهي لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه
الابهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من لاجال تلك الذوات او ضمنت معنى الاستفهام
فاوجب التضمن تقديمها فصارت اسمية صورة وفي الحقيقة هي فعلية وبهذا اندفع
ايضا ان الجواب بالفعلية تارك لرعاية المطابقة على ان رعاية المطابقة يوهى قصد التقوية
وهو لا يليق بالقسام وربما يرجح تقدير الفعل بان في تقدير الجملة زيادة حذف وتقليل
الحذف اولى ورده اسيدالند بان الزيادة المشتملة على فوائد لا تزد وتلك الزيادة تشتمل
على تقوية الاسناد ومطابقة الجواب للسؤال وهو مراد بان المقام ليس مقام التقوية
والمطابقة للفعلية كما عرفت (او مقدر) ليس المراد المقدر في نظم الكلام بل السؤال المنوى

الناسي من المقام وان لا يتجه تقديره (نحو) قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل (وليك يزيد ضارع) كانه قيل من يكيه فقال ضارع (لخصومة) اي من يذل لخصومة لانه كان الجأ الاذلاء وظهيرا للضعفاء (ومختبط مما نطج الطوايح) المختبط الذي يأتيك الليل المعروف من غير وسيلة اخفاء عن الناس سؤاله لانه كان اصل ثروة وابتلى بالسؤال لاجل اهلاك المهلكات ماله فقوله مما يتعلق بمختبط كاتعلق قوله لخصومة بضارع ويكنى للظرف رايحة الفعل ولا يتوقف صحته على اعتماد اسم الفاعل والطوايح بمعنى المطيحات لانه جمع مطيحة على خلاف القياس كلوا فتح جمع ملتحة واهذا جعل فاعلا للاطاحة فتطيح بمعنى الماضي عدل الى المضارع لحكاية الحال كذا ذكره الشارح المحقق وهو المشهور ونحن نقول المراد بالمضارع من يضرع بعد موت يزيد وبالمختبط من يسأل كذلك بعد موته لانه كان دافعا للخصومات والمهلكات فلا يكاد تقع في حياته خصومة ولا اطاحة مطيحة ذال شمول حتى يضرع احد لخصومة ويحتاج احد الى الاختباط فالضارع بمعنى الاستقبال ولا يخفى ما في هذا الاحتمال من كمال مدح يزيد كتماية الناس من الظلمة والمشهور جعل ضارع فاعلا للمحذوف كافي المثال السابق وقد نص عليه ابن الحارث ونحن نقول الابغ قد ير ضارع لخصومة يكيه فيكون الكلام مفيدا للمحضر ثم يضربان الظلمة التي تضرع الناس لخصومتهم في السرور عن موته وفيه من زيد تحسره موته والفظا لبيت امر ومعناه يزيد لقوت التحسره على قوت هذه المنافع لعامة الناس وهذا من موجبات فضل هذا التركيب على خلافه فاجمع مع ما سسمع فهذا المثال للسؤال المقدر كما صرح به والمسند الخبر على خلاف ما تقدم والله تعالى اعلم ومن المباحث الفيسة التي خلا عنه زرر الاختيار وشذعن اظفار اولي الابصار وصدته لك ايها المتفطن المختص عن ربة التقليد المتلذذ باصغاء جديد بعد جديد هو ان السؤال الناسي من ذكر ليك من المأمور بالبكاء فالمقام يستحق حسب المسند اليه اي المأمور ضارع وكان تقدير من يكيه لكونه في قوة من تمثيل امرئ وقبر الزمخشري ليكيه ضارع قال السيد السند هو انسب بالمعنى ويكيه انسب السؤال المقدر وكان وجه الانسية بالمعنى ان المقام مقام تعيين المأمور ولما كان هذا البيت مثالا على تقدير جعل ليك مبنيا للمفعول ولما احتمل البناء للفاعل والمحتمل لا يصلح شاهدا ما لا يترجح جانب الشهادة فضلا عن ان يكون مر جوحا لكون الحذف خلاف الاصل لم يرد من الترجيح وقال (وفضله) اي فضل اعتبار الحذف في البيت ونظايره (على خلافه) وهو عدم اعتبار الحذف بجعل ليك مبنيا للفاعل ويزيد مفعولا به وضارع فاعل الامر (بتكرار الاسناد) اي بذكره مرتين فقوله (اجلا ثم تفصيلا) تفصيل للذكر الضمني لا للتكرار فلا يلزم تكرار الاجال والتفصيل مع انه خلاف الواقع وقدره الشارح بتكرار الاسناد بان اجل اجلا ثم فصل تفصيلا والاسناد الاجالي متكرر لانه يحصل مرة من الفعل المجهور الدال على ان هنالك باكيًا ومرة من السؤال الدال عليه واشتماله على تكرار الاسناد يوجب تمكينه الاسناد في نفس المخاطب وكونه نائبا مناب الجمل الثلاث وكون اللفظ اجمع الفوائد مما يساويه في الاجراء يرجمه عليه وبهذا التدفع ان من جهات الفضل الذي ذكره السكاكي كونه اجمع للفوائد ولا وجه لتكرار المصنف اياه نعم قصور النظر عاذا لي من اقتصر في بيان ترجيح تكرار الاسناد على كونه موجبا لمزيد التمكن في النفس هذا ونحن نقول وتكرر ايقاع البكاء على يزيد وهو انسب بالمرثية (وبوقوع محو يزيد غير فضله) قد اشار بادراج النحوي ان الكلام ليس في خصوص البيت

لا يساويه نسخة

والاولى ووقوع نحو يزيد مسند اليه فان المسند اليه ارجح من المسند والمستند من الفضلة
(ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترتبة) لا يخفى انه يتأني كونه جوابا لسؤال مقدر
لان السائل مترقب للجواب قوله (لان اول الكلام غير مطمع في ذكره) فيه انه ان اراد انه غير
مطمع بالذات فلم لكنه لا يكتفي في كونها كنمة غير مترتبة وان اراد انه غير مطمع اصلا فستوع
لا يفضي الى السؤال المطمع والاولى لان اول الكلام موبس عن ذكره لان اراد الفعل
المجهول علامة الاجتناب عن الذكر بالكلية وحاصل الترجيح انه كنمة غير مترتبة وغير المترتبة
نعمة غير مشوبة بالمانع الانتظار وتعب الطالب فهي لذة صرفة فيكون الذو هذه المقدمة ناقض
فيها المصنف والشارح انفسهما حيث ذكر المصنف في بحث التشبيه ان ثيل الشيء بعد
طلبه الذو تبعه الشارح قال الشارح المحقق ولما عارض ان يفضل نحو ليك يزيد ضارح ينصب
يزيد على خلافه بسلامته عن الحذف وباشتماله على ايهام الجمع بين المناقضين من حيث ان ظاهر
لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على
الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام
في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز هذا كلامه وفيه بحث
من وجوه هي ايهام الجمع بين المتنافيين موجود في خلافه ايضا حيث حذف الفاعل وذكر
فيوهم ان الاهتمام به وبه اهتمام وان ليس بين الفعل والفاعل فضل موجب للتشويق لانه
فضل قليل وبان الحذف لتكنة وان لا يترجم على الذكر فلا يرجح وقد جعله السكاكي من
المرجح حيث قال ناب هذه الجملة مثاب الجمل الثالث وليس هذا الا بالحذف على ان مرئية
يزيد تستدعي التكنة المذكورة في المتن فلا يعارضه السلامة عن الحذف ولا ايهام الجمع بين
المتنافيين فان قلت لولم يترجم الذكر على الحذف لا صح ما سأتى من ترجيح ولكم في القصاص
حيوة على قولهم القتل انفي للقتل بسلامته عن الحذف قلت الترجيح بان الفائدة الحاصلة
منه بمؤنة التقدير تحصل من الالية بدون التقدير ولا ريب في رجحانه وما نحن فيه ليس من هذا
القبيل وقال السيد السند ان وصمة قولهم القتل انفي للقتل اهدم وضوح قرينة الحذف لان
الحذف مرجوح بالنسبة الى الذكر وفيه انه لا خفاء في ان المراد ان القتل انفي من تركه (واما ذكره
فما مر) ولما لم يقل فيما مر واما نحو ذلك صح منه قوله (او ان يتعين كونه اسما او فعلا)
بلا خفاء وتعين كونه اسما او فعلا ليس مقصودا لذاته بل ليصير وسيلة الى ان يتعين ان المقصد
الى الثبوت او التجدد وفي الافتتاح والايضاح او كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد
وفيه انه مع حذف الخبر الطرف ايضا الاحتمال متحقق لان تعيين كونه اسما او فعلا
بالذكر فالخى ان الاحتمال المطلوب من ثمرات حذف المسند الحقيقي وهو متعلق بالخبر الطرف
لا ذكر المسند المجازي اعني الطرف فاسقاطه اصلح من اثباته ولك ان تجعل من نكات الذكر
ان يتعين كونه مفردا او جملة ويرد عليهما انه ما اذا خلا في فيما مر لان الذكر في صورتين
للاحتياط بضعف التعويل على القرينة لان قرينة الحذف تعين المحذوف فيتعين كونه اسما
او فعلا او مفردا او جملة وجعل الافتتاح من نكات الذكر الدلالة على قصد التعجيب من
المسند اليه نحو يزيد بقاوم الاسد عند قيام القرينة على المسند واورد عليه المصنف في
الايضاح ان الدلالة على قصد التعجيب منه انما هو للمسند سواء ذكر او حذف لقرينة فانه اذا علم
بالقرينة يفيد قصد التعجيب كما اذا علم بالذكر ودفعه الشارح بان القرينة لا تدل الاعلى نفس
المسند لا قصد التعجيب وقصد التعجيب انما يستفاد من الذكر المستغنى عنه ولا يخفى انه ليس شي
لانه لا مناسبة للذكر بقصد التعجيب انما هو يستفاد من نفس المسند وقال السيد السند

في شرح المفتاح انه جعل الذكر لقصد التعجب بذكره حيث قال اول الدلالة على قصد التعجب بذكره لان التعجب بذكره اقوى فاذا قصد الدلالة على هذا التعجب لابد من الذكر وفي كون التعجب في الذكر اقوى خفاء ونحن نقول كانه اراد ان ذكر المسند عند قيام القرينة على المسند لان في الذكر خصوصية تفيد التعجب منه ولوحذف لاستفاد تلك الخصوصية كما اذا قيل من الشجاع فيجاب بان زيدا يقاوم الاسد فلو قيل زيد لا يستفاد الا زيد شجاع ولا تعجب فيه فاذا افيد شجاعته بهذا اللفظ افاده ولك ان يجعل النكتة التعجب نفسه ومن الدواعي الى ذكر المسند التعجب بالمسند لانه على صياغة معجبة قدفاق فيه المتكلم فالاولى ان يطلق التعجب ولا يفيد بقوله من المسند اليه ليتناول (واما افراده) اقول فلكونه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه (فلكونه غير سبي مع عدم افادة تقوى الحكم) لم يقل مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم وفي المفتاح ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم وقد قيل احتراز بنفس التركيب عن نحو ان زيدا قائم وعرفت فان فيه تقوى الحكم عرفت رد بضمه الاسناد لان نفس التركيب بل من التكرير ومن اذنا كيد لانه اراد مع عدم افادة الخبر تقوى الحكم كما يتبادر من السياق والسباق ولا شك ان مناط افادة التقوى هو الخبر لان التقوى انما يحصل بتضمنه الاسناد او بتضمنه الاسناد بتكرار الاسناد وكانه اراد الافادة المعتمد بها لانها المتبادرة والافقد ثبت ان زيدا قائم تقوى الحكم قريبا من تقوى زيدا قائم فقول الشارح انه ليس بمعتدل هو قريب من زيدا قائم في اعتبار التقوى محل نظر وانما لم يقل مع عدم قصد التقوى كما يقتضيه عبارة المفتاح لان عدم القصد علة لعدم الافادة وعدم الافادة الاعم من المقارنة بالقصد وغيره بالخروج صورة ايراد الخبر جملة لقصد التخصيص نحو انما سميت في حاجتك ورجل جاني وما انا قلت فان فيها افادة التقوى مع عدم قصد التقوى اذ القصد الى التخصيص الا انه لم يترك التقوى من غير قصد ضرورة تكرار الاسناد ولا يخفى انه بعيد عن القصد اذ المتبادر من الافادة والدلالة فيما يشتمل ما يقارن القصد على انه مع تفيد الافادة بالمعتمد بها لتلايخروج زيدا قائم لا مجال لهذا التوجيه وبالحروج عن العبارة لا يندخل الاضابطة لوزود قل هو الله احد لا محالة حتى تعاق الشارح لدفعه بانه اعتمد على اشتها امره ولو اعتمد بالاعتماد على اشتها امره فليعتد بتقرر الخبر جملة في صورة قصد التخصيص بتقديم المسند اليه في بحث تقديم المسند اليه وقد عدل عن عبارة المفتاح فهي اذا كان فعليا الى قوله لكونه غير سبي لئلا يسب الباعثان للافراد في كونهما عديمين كالتناسب باعنا يكون جملة في كونهما وجوديين ولان الفعلي شاع في خلاف ما قصده من المنسوب الى الفعل المقابل للاسم فاكثر عن لفظ هو ظاهر خلاف ما قصده ولان في الاقتصار على ايراد السبب تسهلا على المتعلم لا غشاه عن معرفة مفهوم الفعلي وفيه تعرض بالسكاكي الى ان تصوير المقصود لم يكن متوقفا على احداث اصطلاحين لم يكونا في كلام القوم وكان يكفي اصطلاح السبي وقال الشارح المحقق وجه العدول ان المصنف زعم صدق ما عرف به صاحب المفتاح الفعلي على كل مسند لانه قد فسر به بما يكون مفهومه محكما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ولا يخفى ان كل مسند كذلك ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء الشيء او بنفيه عنه ولا يخفى انه لا يوجب العدول عن الفعلي بل عن تعريفه الى تعريفه منطبق على ما سوى السبي الا ان يقال لم تعممه له تحصيل مفهومه وفيه بعد انه اشكل عليه توضيح مفهوم السبي ونتيجته حتى اكتفى في بيان التمثيل كما ذكره ذلك المحقق فينبغي ان يذكر الفعلي ويثبت بالتمثيل هذا وما يجب ان يثبت عليه ان كلام السكاكي في بيان مفهوم السبي غير منقطع وفي مفهوم الفعل منقطع لا غبار عليه ومع ذلك تحير فيه اراء الفحول وطال كلامهم فيما لم يقدشنا من المعقول والشارح العلامة والشارح المحقق والسيد السند قد اجابوا في ميدان اصطياده

واطلوا ولم ارض بان اقتص عليك ما ذكرناه فانه ليس مما يسمع من القصص وكيف ينسب
 اليهم مالا يلقى بشأنهم ولهم في قسمة المعارف اعلى الخصاص ونحن تأتى لك بما يظهر
 لك معنى الفعلى والسبى وتضبط به هذه النكتة للافراد فاقول المسند الفعلى كما ذكره المفتاح
 ما يكون مفهوما محكما بثبوت المسند اليه او بالانتفاء عنه بخلاف السبى فان زيد ضرب حكم
 فيه بثبوت الضرب لزيد و زيد ما ضرب حكم فيه بنى الضرب عنه بخلاف زيد ضرب ابوه
 فانه لم يحكم فيه بثبوت ضرب ابوه لزيد بل بثبوت امر يدلك عليه ذلك المذكور وهو كان
 بحيث ضرب ابوه فالمسند السبى سمي مسندا لانه دال على المسند الحقى والمسند السبى ما اسند
 فيه شئ الى ما هو متعلق زيد وصار ذلك سببا لاسناد كون زيد بحيث ينطق ابوه اليه وعلى
 هذا يلزم ان يكون منطلق ابوه في زيد منطلق ابوه مسندا سببا ولا يضرب ضابطه الافراد
 لان كون المسند سببا يقتضى كونه جملة لانه يتبادر من الاسم ربطه الى ما قبله بخلاف الجملة
 والفعل فيؤهم زيد منطلق ابوه ربطه الانطلاق الى زيد قبل سماع ما بعده بخلاف زيد ابوه
 منطلق او انطلق ابوه فالكون سببا يقتضى الجملة ولا بد معه من نكتة الافراد وعلى هذا
 ليس نحو زيد مررت به وزيد كسرت سرج فرس غلامه فعليا ولا سببا وان جملة اشروح
 المحقق سببا لان تعريف المفتاح للسبى صريح في انه ليس سببا ويخرج بقول المفتاح لكونه
 فعليا ويدخل في قول المصنف لكونه غير سببى فالعدول مفسد فان قلت ما حقيقته وان كان
 كلاما محصلا متفحا لكن يخالف ما ذكره المفتاح لانه قال ويكون المسند جملة اذا كان سببا
 وهو ان يكون مفهوما مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبنى عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعليق
 بغير ما هو مبنى عليه تسمى اثبات له بنوع ما كقولك زيد ابوه انطلق او منطلق او يكون المسند فلا
 يستدعى الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلق تعليقه على ما قبله بنوع اثبات او نفي عنه بنوع
 ما او نفي لكون ما بعده سببا فله نحو عمرو ضرب اخوه لا سببا متصلا بالفعل نحو زيد ضرب
 اخوه او مضروب او كريم اسر نطعمك عليه هذا كلامه وقد صرح بكون زيد منطلق ابوه
 غير داخل في المسند السبى قلت قد قد منالك ان كلامه في بيان السبى غير متفق وهو كما ترى
 في غاية التعقيد وقد صرح في قسم النحوان زيد ان كريم ابوه نعمت سبى ومن الواضح ان الفرق
 بين الثبوت والخبر في ذلك بعيد عن الاعتبار واذ انحصر السبى في الجملة فلا تصير السببية
 نكتة لاختيار الجملة لانه مالم يترجح زيد ابوه منطلق على زيد منطلق ابوه لا يتأتى للبلغ
 ايراده بمجرد كونه سببا والا كان مال التعليل ان ايراده جملة لكونه جملة مخصوصة فيبغى
 ان يكون السبى اعم من الجملة ويكون السببية مقتضية للجملة فلا بد من تأويل كلامه فتعنى تأوله
 بانه عرف الجملة السببية لا مطلق السبى ولذا قال لا سببا متصلا بالفعل الخ والسرا الذى اطلعت
 عليه ان اسم الفاعل لكونه بمنزلة خارج الضمير لا يكون مع فاعله جملة وليس قوله لا سببا
 متصلا بالفعل لاخراج لما اتصل بالفعل عن المسند السبى كما توهمه السيد السند وقال انما اخرجه
 عن المسند السبى ليصلح كون المسند سببا لنكتة الايراد جملة فانك عرفت ان حصر السبى
 في الجملة يخرج السببية عن صلاحية كونها نكتة لايراد المسند جملة ولا ينبغي ان يتوهم انه
 يصلحها لذلك وبالجملة يرد على السكاكى خروج نحو زيد ما ينطلق ابوه عن المسند
 السبى او عن الجملة السببية مع انه جملة سببية لان نكتة لايرادها جملة سوى كونها سببية
 الا ان يتكلف وقف المراد بالفعل اعم من الفعل حقيقة او حكما واسم الفاعل بعد النفي
 والاستفهام في حكم الفعل ولذا صار مع مرفوعه جملة ومما اردده السيد السند
 على السكاكى انه ليس زيد منطلق ابوه فعليا عنه فلهذا فلزم خروجه عن ضابطه

الافراد وهو ليس بشئ لان السكاكى لم يذكركر ضابطة الافراد لايخرج عنه افراد
 بل ذكر نكتة الافراد يستدعي الافراد ولا عليه ان لا يتعرض لنكتة يستدعي افراد منطلق
 في زيد منطلق ابوه وبما حققناه لك صرت ممن لا يشبهه عليه ان هذا المثال ليس مسندا
 فعليا وان ادعاه الشارح العلامة واستدل عليه بان المسند فيه منطلق وحده لان اسم
 الفاعل مع فاعله ليس بجمله فالحكم به هنا مفرد لان دعواه مما لا يلتفت اليه بعد تحقق
 الحق لا لما قال الشارح المحقق ان هذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق ابوه
 جملة ولم يلزم ان يكون المسند هو منطلق وحده لعدم استلزام الافراد ذلك لان الافراد
 بمعنى يقابل الكون جملة لا الكون مر كبا وهل هذا الاغلط من اشتراك اللفظ لان ما ذكره خبط
 مبين على قلة التأمل وعدم التثبت الحافظ عن التزلزل اذ منفتح استدلاله ان عدم كون اسم
 الفاعل جملة يجعله بمنزلة الخالي عن الضمير والحاقة بالجماد كما صرح به السكاكى وهذا
 يوجب الحاق فاعله بالعدم واعتباره وحده فلا فرق في الاعتبار بين زيد منطلق وبين زيد
 منطلق ابوه فكما ان الاول مسند فعلى عنده فكذلك الثاني (والمراد بالسببي نحو زيد
 ابوه منطلق) اى لا منطلق كما هو ظاهر عبارة السكاكى لانه بعيد عن الاعتبار اذ ليس
 منطلق مسند زيد حتى يجعل مسندا سببيا بل هو مسند الاب وهو ليس مسندا سببيا
 واختار في التمثيل ابوه منطلق دون انطلق ابوه لان كمال مشاركة ابوه منطلق مع
 منطلق ابوه في المعنى يوهم انه كمنطلق ابوه ليس مسندا سببيا فهو احق بالتوضيح وهذا
 مبنى على زعم ان زيد منطلق ابوه ليس سببيا وقد عرفت ما هو الحق فلا يجاوزه وبعضهم
 بناء على اشتهار هذا الظن ومتابعته صرف كلام السكاكى عن ظاهره ولم يجعل قوله
 او ان يكون المسند فعلا فتحة لتعريف المسند السببي بل جعله نكتة اخرى لكون المسند جملة
 وجعله عطفا على قوله اذا كان المسند سببيا اذ لو لم يصرف لزم جعل منطلق ابوه غير سببي
 وانطلق ابوه سببيا وهذا تحكم لا يرضى به عاقل فضلا عن السكاكى والشارح المحقق حكم
 بانه سهو لا يخفى على من له معرفة بمساق الكلام اذ لا وجه حينئذ لتغيير اذ كان بقوله او ان يكون
 مع انه بوجوب الالتباس ولهذا القائل ان يقول كلام المفتاح من محوون بالتعقيد فلا مبالاة
 لارتكاب الوجه البعيد اذا كان هو المفيد للمعنى السديد نعم اودفع التحكم لحق القول بانه التوهم
 وبما يجب انه قال السيد السند انه لو كان مراد المفتاح ما ذكره لاحتاج في ضابطة افراد
 المسند ان قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه في زيد انطلق ابوه لان المسند ههنا ليس فعليا
 كما تحققه وليس المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم فلا بد من اخراجه بقيد اخر وكيف
 لا وقد خرج انطلق ابوه عن ضابطة الافراد بقوله لكونه فعليا نعم يحتاج المصنف الى
 قيد اخر ولا يضر شارح عبارة المفتاح احتاج المصنف (واما كونه) ظاهرا للضمير رجوعه
 الى المسند والاولى رجوعه الى المسند المفرد لان الفعل والاسم من اقسامه كان الجملة الاسمية
 والفعلية من اقسام الجملة وقد قال واسميتها وفعاليتها اى الجملة ولم يقل واسميتها وفعاليتها
 اى المسند فيما بعد (فعلا فلا تعقيد) اى لتقييد طرف الاسناد كما هو المشهور وان كان
 للتأمل فيه مجال اذ يحتمل ان يكون الزمان قيد النسبة فانه لا يتفاوت بين الواقع بتقييد الاسناد
 وبعيد الحدث والمصداق واحد والتفاوت في النظر والملاحظة وكان الوجه ان يساعد
 تقييد النسبة وكأنه دعاهم الى جعله قيد الحدث ان العدول من المصدر الى الفعل لتقييد
 المصدر فكما ان النسبة المفادة بهيئة الفعل قيد له يناسب ان يكون الزمان ايضا قيد له
 ولقد وقع عبارة المصنف على وفق المصلحة حيث لم يقيد التقييد (باحدا لازمة الثلاثة)

وان لم يفصلها لاشتهارها وهي الماضي والحال والمستقبل على صيغة اسم الفاعل كالماضى
او اسم المفعول وكلاهما المنقول الموافق للمعقول لان الزمان يستقبل كما تستقبله ومفهومات
الثلاثة بديهة يعرفها كل واحد واوضحها المفتاح بقوله والمراد بالزمان الماضى ما وجد قبل زمانك
الذى انت فيه والمستقبل ما يترقب وجوده ويزمان الحال اجزاء من الطرفين بعقب بعضها
بعضا من غير فرط مهلة وتراخى والحاكم في ذلك هو العرف لا غير هذا واراد بقوله والحاكم
بذلك ان الحاكم بذلك البيان هو العرف فالعرف تعين الزمان الذى انت فيه وما هو قبله
وما هو بعده وعدم فرط المهلة وتراخى وتخصيصه بعدم فرط المهلة والتراخى كفاعله السيد
السند مما لا سنده والمناقشة بان في ذلك البيان جعل الزمان الماضى في زمان قبل زمانك فيلزم
ان يكون للزمان زمان وان ترقب الشيء انما يكون لشيء بعد زمان الترقب فيلزم ان يكون
لزمان المستقبل زمان فناقشة في تعريف هو للتنبية على انها واهية اذ المراد بقبل مجرد
التقديم والترقب مجرد التأخير كما لا يخفى ولم يكف بكون زمان الحال زمانا انت فيه وقال
في بيانه اجزاء من الطرفين تنبيهها على تحقيق حقيقة الزمان وان اجزاءه لا تجتمع فبعض
اجزاء الحال متقضى كالماضى وبعضها مترقب كالمستقبل ولولا العرف لم يكن لك زمان
حال والشارح عين الزمان الذى انت فيه بزمان تكلمك ولم يزد هذا البيان الانضيق
دائرة الحال اذ الحال لا يخص زمان التكلم بل ربما يكون زمان فعل من افعال اخر
ولما كان شان البديهي انه لا يزيد التكلم فيه الا الترتلن رأينا صرف العنان عن كثير
من الخواطر (على اخصر وجه) احتريه عن نحو كان زيد منطلقا وينبغي ان يؤخر
عن قوله (مع افادة التجدد) ليعلق بافادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع اذ يمكن كل
منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجميع الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى الا لقصد
الاختصار فان قلت لا يرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لان تقييده باحدا لازمة
يتوقف على القرينة لاشتراكه قلت يحصل التقييد بدون القرينة باحدا لازمة بمقتضى
الوضع لا بحالة وانما يحتاج الى القرينة لتعيين المراد فان قلت فافادة في الاراد فعلا
ولا مندوحة عن القرينة الا ان القرينة هنا لتعيين المراد وفي الاسم للتقييد قلت فائدة
التدرج في التعيين وذلك موجب لمزيد التقرر بقى انه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة العقلية
التقييد على اخصر وجه اذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطناب وكيف
لا ويجاز الحذف لا يعقل بدون القرينة فالصواب فالتقييد بنفس المسند باحد الازمنة
الثلاثة وانما يفيد الفعل التجدد لانه اعتبر في جعل الزمان جزء مفهومه ان يكون الحدث
حادثا بحدوثه لان الزمان المقارن بالحدث يوزن بذلك فلم يهملوا في جعل الزمان جزءا
لمفهوم الفعل هذا الايدان لالان مقارنة الزمان يستدعى الحدوث اذ الصفات القديمة
كلها مقارنة للزمان ولهذا صح كان الله عليما حكيميا فاستعمال الفعل في الامور الثابتة
كعلم الله ويعلم مجاز ووضع الفعل لمقارنة الحدث الزمان على وجه الحدوث كحدوثه
فالمراد بالتجديد الحدوث واما التجدد بمعنى حدوثه شيئا فشيئا كالزمان وكثيرا ما يقصد
بصيغة المضارع فهو ليس معتبرا في مفهوم الفعل وانما يفهم من خصوص الحدث واقتضار
المقام قال الشارح المحقق افادة الفعل التجدد لان التجدد من لوازم الزمان الذى هو
جزء مفهوم الفعل وتجدد الجزء يستلزم تجدد الكل واورد عليه السيد السند ان التجدد
الذى قصد بايراد الفعل ليس تجدد الكل بل تجدد الحدث ولا يلزم من تجدد الكل تجدد
كل جزء حتى يلزم ذلك لانه في علم الله مجموع المعنى متجدد لدخول الزمان في مفهومه وليس

العلم تجددا ويمكن دفعه بان مراده ان تجدد جزء مفهوم اللفظ بحسب عرف الوضع يقتضى تجدد كل جزء فيكون ما ذكره مجمل ما ذكرناه مفصلا على طبق ما فصله انسيد السند ومما ينبغي ان ينبه عليه ان هذه التكتة انما ترجح الفعل على الاسم فيما اذا لم يكن للفعل اسم برادفه واما ما بعده وامهل وامثالهما فلا ترجح هذه التكتة على الاسم لانه يغني هيهات ورويد وامثالهما غشاء هما الا ان يقال هذه الاسماء الخوية معدودة في هذا الفن في عداد الافعال يرشدك اليه ما سأق من جعل رويد زيدا من امثلة الامر ومن الدواعى الى جعل المسند فعلا انشاء المدح او الذم او التعجب او الدنو لان الموضوع لها افعال (كقوله) اي قول ظريف بن تميم العنبري (اوكلما) اي كلما جئت عكاظ وكلما (وردت عكاظ) متشوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتشاهدون ويتفاخرون وكان يقع فيه الوقائع (قبيلة) يعثوا الى عريفهم يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأملها لحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني ان لكل قبلة على جنابة فتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم ولا يخفى ان هذا المثال يستدعي ان يراد بالتجدد التفصي شيئا فشيئا على طبق الزمان لا مجرد الحدوث لكن الغالب في الفعل قصد الاول فهو التكتة الشائعة ولذا جعلنا عبارته عليه لانه الانسب بالتعرض والبيان وايضا قوله واما كونه اسما فلا فائدة عدمهما يقتضى ارادة التجدد بهذا المعنى ارادة عدم التجدد بمعنى التفصي شيئا فشيئا لا يقتضى ارادة الاسم فالمثال لا يطابق المثال وهذا الخط انما وقع من المصنف والفتاح لم يمثل بما هو صريح في قصد التجدد بهذا المعنى ومما يقتضى كونه فعلا ان المقام مقام طلب الفعل نحو اضرب والترك نحو لا تضرب وانه لا بد من ادخال حرف شرط على المسند او التخصيص او الاستفهام او النفي او ما يتضمن الاستفهام والشرط فاحفظه فانه من البدائع (واما كونه) اي كون المسند المفرد (اسما فلا فائدة عدمهما) الظاهر انه راجع الى التقييد وافادة التجدد لكنه ظاهر الفساد اذ عدم التقييد وعدم الافادة لا يكون مقصودا بالا فائدة لليلغ بل المقصود عدم التقييد وعدم التجدد فينبغي ان يحمل الضمير عنهما وقد صرح المصنف في الايضاح بالتأني حيث قال واما كونه اسما فلا فائدة عدم التقييد المذكور والتجدد بقول الشارح المحقق اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد ليس كما ينبغي ومما يقتضى الاسم افادتهما لاعلى اخصر وجه لان المقام مقام الاطتباب كما يقول زيد قائم فيما مضى او فيما يستقبل والتكتة العامة لكونه اسما عدم التقييد وعدم افادة التجدد على اخصر وجه فر بما يجعل عدمهما ذريعة الى عدم التقييد والتجدد بمعونة القرائن وبما يكتفي بمطلق الثبوت فالاولى ما ذكره الفتاح من قوله واما الحالة المتفضية لكونه اسما فهي اذا لم يكن المراد افادة التجدد والاختصاص باحد الازمنة افادة الفعل لا غرض يتعلق بذلك والاختصار المنطبق له واما كونه اسما فلا فائدة مما اي لعدم التقييد وافادة التجدد على اخصر وجه سواء اتى التقييد او ثبت لاعلى اخصر وجه واما اعتراض الشارح المحقق عليه بانه يخاف ما حققه الشارح من ان الاسم لا يدل على اكثر من ثبوت شيء وكما لا يدل على زمان لا يدل على الدوام فتدفع بان المصنف لم يقصد ان الاسم ينفي التقييد والتجدد بل قصد اراداعي اليه المقصود عدم التقييد والتجدد والفعل ينافي به والاسم يجامعه فيصح ذلك الافادة مع الاسم بمعونة القرائن ولا يصح مع الفعل هذا فان قلت هل يصح افادة عدم التجدد والحدوث باسم السائل كادل عليه قوله (كقوله لا يالف درهم المضروب صرنا لكن يمر عليها وهو منطلق) وقد ذكر ان

الحاجب في تعريف اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث قلت هذا مبنى على عدم الالتفات الى ما ذكره ابن الحاجب وترجيح الاسم ما يستفاد من المفتاح بان زيد عالم يستفاد منه الثبوت صريحاً بناء على ان الاسم سفة كان او غير سفة للدلالة على الثبوت وتأنيده بما ذكره الشيخ عبد القاهر ويجعل الميداني الصفة المشبهة واسم الفاعل في عداد واحد وسمى الجميع اسم الفاعل لكن حسنه بشكل وذلك بما قالوا انه بقا الى حاسن لمن حدث حسنه وحسن لمن ثبت حسنه ويؤول بانهم ارادوا ان اسم الفاعل لما كان جارياً على لفظ الفعل جاز ان يقصده الحدوث بمعونة القرينة بخلاف الصفة المشبهة فيقصده وضعاً مطلق الثبوت وبمعونة القرينة الدوام ولا يقصد الحدوث اصلاً واعلم ان في اضافة الصرة الى ضمير المتكلم مع الغير نكتة دقيقة وهي ان صرته مشتركة بينه وبين غيره والمشهور نصب صرته على انه مفعول لا بآلف والاحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الالفية من جانب صرته ولو اكتفى في التمثيل لكون المسند فعلاً واسماً بهذا المثال لكفاه لان ير عليها كيتوهم ولا يخفى ان قوله وهو من مطلق حال دائمة (واما تقييد الفعل) يريد به المعنى المصدري او الفعل وجعل ذكره لكونه اصلاً بمنزلة ذكر شبه الفعل ايضاً كما هو عادة ائمة العربية (بمفعول) اراد به احد المفاعيل الخمسة (ونحوه) اراد به الحال والتمييز دون المستثنى لانه اما مستثنى من الفاعل فهو من تحته او من المفعول به او من غيره من المفاعيل او الحال فالحال كذلك فلا معنى لتقييد الفعل به وان ذكره الشارح المحقق ولك ان تجعل ونحوه مرفوعاً معطوفاً على تقييد الفعل وتريد به نحو تقييد الفعلي بمفعول من تقييد الشبه والتقييد بغير المفعول ثم في كون التقييد بالمفعول به لترتبة الفاعلة نظر بل يتوقف فهم الفعل المتدنى عليه كتوقفه على الفاعل وعدم تقييده بحجج الى اخراجه عن مقتضى وضعه ثم المراد بالمفعول ما لم يقم مقام الفاعل اذ التقييد بمقام مقامه لاصل الفاعلة لا لترتبة ولا يخفى ان التقييد بمفعول لا يشمل ذكر المفعول المطلق للتأكيده الا ان يتكلف في التقييد بما يعبر بصورة التقييد (لترتبة الفاعلة) وتقويته لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفاعلة كما ذكره الشارح المحقق وهو لا يشمل المفعول المطلق للتأكيده والمراد لداع الى ترتبة الفاعلة للآثم قوله واما تركه فلما نفع منها ولا يخفى ان بحث تقييد المسند بمفعول ونحوه من مباحث متعلقات الفعل والبحث عنه هنا من قبيل وضع الشيء في غير محله وان تقييد المسند لا يخص في تقييد الفعل بل منه هذا غلام عاقل وان في رفع نحو رفعه فاعتمه ولا تحرم نفسه ولما كان يتوهم ان الانعزال الناقصة وفروعها مقيدات بشبه المفعول من اخبارها ويختص في ترتبة الفاعلة فيها اذ لا فاعلة لكان مع فاعلها بل الفاعلة في خبرها واسمها والترتبة في ضم كان فيه على حقيقة الامر ورفع به التوهم فقال (والمقيد في نحو كان زيد منطلقاً هو منطلقاً) اي نحو منطلقاً (لا كان) اي نحو كان وفيه نظر لانه ليس فيه تقييد المسند بل النسبة لان الزمان المفاد من كان قيد النسبة المفهومة منه لا قيد الانطلاق بل اربية ولم يدخل في نحو كان زيد منطلقاً كون زيد منطلقاً ولا زيد كان منطلقاً اذ لا تقييد فيه بل لا يدل الكون والكائن الاعلى اصل النسبة بخلاف اخوات كان فان في فروعها تقييداً لا محالة لان في الاخوات تقييد بالزمان وتقييد بالخصوص للنسبة تضمينية مصادرها والفروع لم يقفها الا الزمان وجعل التقييد دائراً على كون كان بمنزلة النظم كإفعاله الشارح واختاره السيد السند لا ينفى بفروع هذه الافعال ولا يذهب عليك ان التقييد مكان لا يخص الفعل والمستقنات والمصادر بل يشمل الجوامد نحو كان زيد انساناً ورفع نحو

نحوه في هذا المقام ايضا (واما تركه) اي ترك تقييد الفعل بمفعول ونحوه (فما نفع منها) اي
من العربية جعل انتفاء المقتضى ايضا من المانع ويعلم من بيان ترك تقييد الفعل ترك تقييد الخبر
بكان واخواتها كما علم من بيان فائدة تقييد الفعل فائدة تقييد خبر كان بكان قال الشارح
كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها لظهور انحصار المطلق في المقيد او لعدم تعلق
عرض بالمقيد او العلم السامع بالقييد فان قلت فافائدة الاخبار لان المطلق ايضا معلوم حين
معرفة القيد قلنا يمكن ان يعرف المخاطب ان جاء رجل في هذا الوقت ولا يعرف انه زيد
فاذا قلت جاء زيد يعرف محي زيد في هذا الوقت مستغنيا عن بيان القيد ثم قال او خوف
انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره يعني باخبار السامع اياه
او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكشار يعني ان يصدق بذلك والا فتصور كونه
مكشرا لا يضرو ضرر التصديق به ان يتفر منه ولا يصح الى كلامه او قادر على
التكلم فيتولد منه عداوة وما شبه ذلك (واما تقييده) اي الفعل وما يشبهه
بالشرط) نحو ان تكرمني اكرمك وان تضربني فانا ضارب وفيه ان التقييد في قولك
ان كان زيدا بالعمرو فانما اخ له وليس للفعل ولا شبهه بل للنسبة فالشرط قيد للجزاء
لا لمسنده وبالجملة جعل الشرط قيدا تقتضي ان يكون الكلام التام هو الجزء يكون الشرط
قيدا له اما بمجموعه او لمسنده وهو المنطق لجعل الاسناد اليه من خواص الاسم ولحصر
الكلام في المركب من اسمين او فعل واسم الا انه يخالف ما ذهب اليه الميرانيون
ان كلام الشرط والجزاء خرج عن التام بدخول اداة الشرط على الجزئين والجزاء محكوم به
والشرط محكوم عليه والنسبة المحكوم بهما بينهما وليس شيئا من نسبتى الشرط والجزاء
قال السيد السند ليس كون الشرط قيدا للجزاء الا ما ذكره السكاكي وفي كلام النجاة برمتهم
حيث قالوا كلم المجازة تدل على سببية الاول ومسببية الثاني اشارة الى ان المقصود هو
الارتباط بين الشرط والجزاء فينبغي ان يحفظ هذه الاشارة ويجعل مذهب عامتهم
ما يوافق الميرانيين وكيف لا ولو كان الحكم في الجزء لكان كثير من الشرطيات المقبولة
في العرف كواذب وهو ما لا يتحقق شرطه فيكون قولك ان جئتني اكرمك كاذبا اذا لم يجيء
المخاطب مع انه لا يكذب العرف وذلك لان انتفاء قيد الحكم يوجب كذبه وفيه ما عرفت
من انه لا يخص السكاكي لان حصر الكلام في القسمين المذكورين يقتضيه اقتضاء بينا
وجعل الاسناد اليه من خواص الاسم ظاهريه ولا يلزم كذب القضا بالتي شروطها غير
متحققة لانه يجوز ان يكون المراد بالجزاء في قولك ان جئتني اكرمك اني بحيث اكرمك على
تقدير محيئك وفي قولك ان كان زيد حمارا فهو حمارا ان كان بحيث يكون حمارا على تقدير
الحمارية وفي قولك ان كان الآن طلوع الشمس كان النهار موجودا انه يكون النهار بحيث
يتصف بالوجود على تقدير طلوع الشمس الآن وعلى هذا القياس اشارة قولهم كلم
المجازة تدل على سببية الاول ومسببية الثاني الى ان المقصود الارتباط بينهما غير سديدة
بل هو كقولهم في النظرية اي نظرية مجرورة بغيره وله نظائر لا تحصى ولم يتصد بشيء ان
المقصود الارتباط بينهما فان قلت اذا دار الامر بين ما قال الميرانيون وبين ما قاله
النحويون فهل يعتبر كل منهما مسلكا لاهل البلاغة او يجعل الراجح مسلكا وايهما ارجح
قلت الارجح تقليل المسلك تسهيلا على اهل الخطاب والاصطلاح ولعل الارجح ما اختاره
النجاة لئلا يخرج الجزء عن مقتضاه كما خرج اشراطا مقتضى التركيب ان يكون كلاما

المنطوق نسخة

تاما وايضا هو اقرب بالضبط اذ فيه تقايل اقسام الكلام ولو اعتبره المبرانيون كما اعتبره
 النجاة لاستغوا عن كثير من مباحث القضايا والاقبسة فكان حافظا لهذه المباحث النفيسة
 ومثل الشارح المحقق للتقييد بالشرط بقوله اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك ولم يقصد
 بذلك ان التقييد كما يكون للجزاء المذكور يكون للمحذوف لان النجاة جعلوا اكرمك
 ان تكرمني محذوف للجزاء لعدم صحة تقديم الجزاء على الشرط بل قصد ان الشرط كما يكون قيذا
 للجزاء المتقدم يكون قيد للجزاء المتأخر فان علماء المعاني لا يجعلون المتقدم على الشرط دالا على
 الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح نفسه في بحث الايجز والاطناب والمساواة وقال
 حذف جزاء الشرط في مثل هذا التركيب لحذف المستثنى منه في المستثنى المفرغ له رعاية امر لفظي
 لا يعتبره علماء هذا الفن فان قلت لوجعل اكرمك ان تكرمني من تقديم الجزاء على الشرط كان فيه
 مخالفة قانون النحوى المشهور فلا يكون بليغا لا تنفاء الفصاحة قلت لا شبهة في قوة
 هذه الشبهة ولا يندفع الا بتخصيص قولهم مخالفة قانون النحوى المشهور بقانون
 لم يدع اليه امر لفظي ثم كون الشرط قيذا للجزاء بينه الشارح المحقق بان قولك ان جئتني
 اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وليس كذلك بانه قيد للجزاء لانه بمنزلة اكرمك
 على تقدير مجيئك وكيف ولولم يكن كذلك لكان اذا جئتني اكرمك من التقييد بالطرف بالشرط
 لان اذا ظرف مصرح وله حيثان ظرفية وتعلق فباعتبار الظرفية تقييد بمفعول ونحوه
 وباعتبار التعلق تقييد بالشرط ومن مرجحات اعتبار النحوى انه على مذهبهم لا يحتاج قولهم
 ان تكرمني فاكرم زيد الى تأويل لانه اما اطالب اكرام مقيد بتقدير اكرام واما التقييد بطلب الاكرام
 بتقدير اكرام على اطلاق اختلاف بين الشافعية والحنفية وعلى مذهب المبرانيين لا بد من تأويل
 الانشاء بالخبر لتمكن الحكم بين الشرط والجزاء (فلا اعتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته
 من التفصيل) اى مما ذكر مفصلا (وقد بين ذلك) التفصيل (في علم النحوى) والاولى الافتصار
 على قوله من التفصيل في علم النحوى وفيه تعرض للسكاكى بانه اى بتطوير حيث اتى بتفصيل
 في علم النحوى واساارة الى وجه اسقاطه تفصيله واختار ادواته ليشمل الحروف والاسماء ولا يخفى
 ان الحوالة الى علم النحوى انما تصح لو كفى معرفة ما بين ادواته في معرفة الاعتبار وما ذكره
 لا يفيد الاتوقف معرفة الاعتبار على معرفة التفصيل ولا يفيد معرفة التفصيل فالاو
 فلا اعتبارات يعرف بمعرفة ما بين ادواته من التفصيل ولا يذهب عليك ان التقييد بمفعول
 ونحوه ايضا لا اعتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما بين المفاعيل وما بين اشباهها من التفاوت
 وقد فصل في النحوى ولا اختصاص لما ذكر بالشرط وقد عرفت وجد التخصيص ان كنت
 ذاتبه في سماع ما اتى اليك (ولكن لا بد ههنا من النظر في ان واذا ولو) لان لها اعتبارات
 لان في معرفة التفاوت تنبيه على ما فصل في النحوى بمعرفة تلك الاعتبارات والتفاوت بين
 اذا وان لا يفيها قول النجاة ان اذا تنضم معنى ان لانهم لم يقصدوا الانضمام اصل معنى ان
 دون خصوصياته ولا بد من النظر في ماو من ايضا لان احدهما للعاقل والاخر
 لغير العاقل وفي استعمال احدهما مقام الاخر اعتبارات لطيفة محتاجة الى البيان وتقديم ان
 على اذا مع ان مفهومه عدمى ومفهوما اذا وجودى لانه الاصل في الشرط (فان واذا بالشرط)
 اى لتعليق امر بغيره في الاستقبال (لكن اصل ان عدم الجزم) من التكلم بل عدم التصديق
 لقول النجاة انها تستعمل للمعاني المحتملة المشكوك (بوقوع الشرط) او لوقوعه اذا الشرط
 قديكون سلبا (واصل اذا الجزم) فاستعمال ان في عدم الجزم واستعمال اذا في الجزم على الاصل
 لا يستدعى نكتة سوى اعتبار كون ذلك الاصل واذا عرفت ان المراد بالجزم التصديق

ونظيره ما في تعريف القضية بالقول الجازم الموضوع للتصديق والتكذيب فان الجزم فيه
 بمعنى التصديق وذكر وقوع الشرط لا بخصوصه لظهور ان الشرط ربما يكون سلبا فلا يرد
 ان يسانه لا يشمل ما اذا كان الشرط سلبا وانه لا يفيد انه ليس الظن موقعا لان وانه موقع
 لا اذا نعم في عبارته اغلاق ما فان قلت كان اصل ان عدم الجزم (بوقوع الشرط) اولا
 وقوعه كذلك الاصل فيه عدم الجزم بنقيض الشرط فلم يتعرض له قلت لانه لم يذكر فيه الا
 ما عدل فيه عن عدم الجزم بالوقوع او عن عدم الجزم بالوقوع ولم يذكر ما عدل فيه عن
 عدم الجزم بنقيض الشرط وقال الشارح المحقق لانه بعدد الفرق بين ان واذا وعدم الجزم
 بالنقيض مشترك بينهما وفيه بحث لان عدم الجزم بالنقيض في ان بمعنى الشك فيه وعدم الجزم
 بالنقيض في اذا بمعنى الانكار فلا اشتراك بل الفرق باعتباره ايضا قائم وما سوى اذا من اسماء
 الشرط لم يفارق ان فلذا خص الفرق بان واذا ولم يتعرض لاسمائها قال الرضي في بحث كـ
 المجازاة وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها معنى ان التي هي الابهام
 فلا يستعمل في الامر المتيقن المقطوع به لانه لا يقال ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم
 في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا
 والشرط بعد هذه الاسماء كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم هذا (ولذلك)
 المذكور من الامر ان وهو كون الاصل في ان عدم الجزم بوقوع الشرط والاصل في اذا الجزم
 (كان) اي صار الحكم (النادر موقعا) اما متبر فيكون بمعنى النادر الوقوع وحينئذ قوله (لان)
 متعلق بكان واما خبر اكان اي كان الحكم النادر محتمل وقوعه ان والمراد كونه لان حقيقة ونحوها
 فانه لندرته اما مشكوك فيكون موقع ان حقيقة واما مجزوم به فهو لكونه ملحقا بالشكوك موقع
 لان لا يقال كيف يكون النادر موقعا لان حقيقة والندرة ترجع جانب العدم لان نقول المراد
 بالنادر اعم من النادر المطلق والنادر بالنسبة كما يدل عليه ما سياتي (وغلب) اما من التغليب
 او الغلبة (لفظ الماضي) اي اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضي سواء كان الفعل الماضي
 او المضارع مع لم ولذا قال لفظ الماضي ولا يقل الماضي لثلاث ابدار منه الفعل الماضي فان قلت عرف
 الفعل الماضي بما فسرت به لفظ الماضي فلا يترجم على الماضي قلت اردت بالوضع اعم من الوضع
 التركيبي فكان شاملا لم يضرب والمعتبر في التعريف الوضع الافرادي فخرج عنه لم يضرب
 (مع اذا) لانه انسب بالجزم بالوقوع لان الواقع فيما مضى احق به ويستفاد مما ذكر ان اللفظ
 المستقبل غلب مع ان وان الكثير صار موقعا لا اذا (نحو فاذا جاءتهم الحسنة) اي قوم موسى
 جنس الحسنة (قالوا لنا هذه) اي لاجلنا هذه لا لغيرنا يعني لاسباب هذه الحسنة الان نحن (وان
 تصبهم سيئة) اي بلية (يطيروا بموسى) ونقولون هذه بشامة موسى (ومن معه) من المؤمنين
 وسبب حدودهاهم والاظهار ان المراد بمن معه هرون والطير بموسى ومن معه لتعريف موسى
 ومن معه منزلة فقال الردي اذا تطير التشام بالقال الردي على ما في القاموس ولا يخفى
 ان اللام في ثلث التعاليل لا للاختصاص لانه مقتضى تطير وموسى ومن معه فتفسير الشارح
 قوله لنا هذه ناقة بانه مختصة بنا محل نظر وانما حصر واسبابة الحسنة في انفسهم دون سبابة
 السيئة في موسى ومن معه ولم يقولوا بموسى ومن معه يطيروا لادعاء ظهور حصر الشامة في
 موسى ومن معه بخلاف السببية للحسنة فان الله تعالى يرزق كل بر وفاجر وينعم كل صالح ووطالح
 ولذا كثرت الحسنة وغلبت على السيئة ولم يراع في التمثيل ترتيب المثل لان الآية منعتها (لان
 المراد) اي اتي بالماضي مع اذا في جاءت الحسنة لان كذا في الايضاح والاظهر مع تمثيل النجى
 باذاع الماضي للقطع بوقوعه ورعاية المناسبة بقوله واذا جاءتهم الحسنة لان المراد (الحسنة

المطلقة) لا المقيدة التي هي فرد من افراد مائتوا كان او حنذا (ولهذا عرفت تعريف الجنس)
 دلالة على اطلاقها لان الجنس الكثير الافراد كالواجب الوقوع الكثيره واتساعه في الانواع
 الكثيرة وفيه تعريض بالسكاكي حيث قال ولمذا عرفت تعريف العهد والجنس والعهد اقضى
 لحق البلاغة ووجهه ان العهد ينافي الاطلاق فضلا عن ان يكون اقضى لحق البلاغة واعبري
 ان هذا من مطارح الانظار ومسارح الافكار ولقد اطال فيه الشارح المحقق وزاد عليه
 ما زاد السيد السند المدقق ونحن لا نرضى بان نورد كلماتهم المستعجلة لمزيد الاطلافة بعد ان
 هدانا وجه كلامه وشمنا نكهة من امه فهدى ذلك المهداية ونعتك بالبراية عن كثرة
 الرواية فتقول المراد الحسنة المطلقة ولا رادته طريقان احدهما الواضح الغير المختفي عن احد
 وهو الذي ذكره المصنف والثاني ان يراد بالحسنة ما يطلو عليه الحسنة فيجمع لفظ الحسنة بين
 الجنس وكل فرد فيعرف تعريف العهد بناء على ان الجنس الذي هو حصة من هذا المفهوم
 لتعينها بكثرة افعالها واتساعها صار كالعهد المذكور في التقرر في ذهن السامع ويراد بهذا
 الاعتبار من لفظ الحسنة ولا شك انه اقضى لحق البلاغة حيث جعل تعينه لكثرة انصب العين
 ورجح في التعيين على كل فرد من افرادها مع ان المتوقع ابهامها وتعين الفرد اذا الفردية
 انما يحصل بالتعين (والسيئة نادرة بالنسبة اليها) اي الحسنة قال المصنف اي في جانب
 السيئة بلفظ المضارع مع ان ونحن نجهل على وجد اخر (ولهذا تكررت) تليها على ان
 الجنس اقله افرادها لم يخرج عن الابهام ولم يستحق التعريف لاعتقادي للتعين وقال الشارح
 المحقق تكررت للتقليل وما ذكرنا نسب والاحسن الابلغ ان يقال اريد بالسيئة سيئة حقيرة
 اي ان اصابتهم سيئة حقيرة يتغير وافضلا عن اكثر وهذا كما يقال ان حشر فلان فلها
 يرامني وهذا الذي ذكره من محبي اذا مع الماضي في الكثير وان مع المضارع في النادر وهو مقتضى
 الظاهر ولا يمنع استعمال اذ في النادر مع التكبر والتعريف في النادر وهو مقتضى لكتلة البلاكل
 عليك قوله تعالى فاذا مس الناس ضرر دعوا ربهم وقوله واذا مسه الشر فدعوا عريض لان
 استحقاق الانسان لكل عرق اقضى ان يكون مباشرة لقدر يدبر كيدل على ذلك لفظ المس
 كالمضوع به وان ابتلاء الانسان المتكبر المعرض بالشر المتعين لكونه نصب العين بالنسبة اليه
 يجب ان يكون مفضوطا به اذ ضمير اذا مسه الشر لذلك الانسان المدلول عليه بقوله واذا اعننا
 على الانسان اعرض ونأى بجانيه ولا منافاة بين جعل المساس مفهما للباشرة القليلة ومنع
 دلالة على قلة فاعله بدليل قوله تعالى لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم فما ذكره السيد
 السند ان جعل الشارح المس مشتقا عن القلة هنا في ما ذكره سابقا من انه لا دلالة
 للفظ المس على القلة بالدليل المذكور ليس بشيء (وقد يستعمل ان في الجزم) عبارة
 المفتاح والابضاح في مقام الجزم وهو انصواب لان ان لم تستعمل في الجزم فتقوله في الجزم
 مصدر حينية اي في وقت الجزم وهو انصواب من تقدير المقام كفاعله الشارح والمراد الجزم
 بوقوع الشرط او لا وقوعه كما في شروح المفتاح وان قيده الابضاح بالوقوع وتبعه الشارح
 المحقق في شرحه (تجاهلا) لاقتضاء المقام التجاهل كقولك لمن سالك على زبد في النار
 وانت تعلم انه فيها ان كان فيها خبرك فتجاهل لتعلم هل صلحة زيد في الاخبار او تعلم انه
 ليس فيها فتقول ان كان فيها خبرك فتجاهل للارجع السائل على الفور وينظر ساعة
 لعل زيد يحضر (او اعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك) اي يسبك ان الكذب دائما
 ويعدك من الكاذبين (ان صدقت فماذا تفعل) وقد عدل عن عبارة المفتاح لمن يكذبك
 فيما تحير من صدقت فقل لي ماذا تفعل لانه يفيد ان نسبة الى الكذب في قول التي عليه وحيد
 ان صدقت بحسب ان يقول بان ظهر صدقي وظهور الصدق يحتمل ان يكون

مشكوكا لمنكاهم ولا يكون فيه خلاف مقتضى الظاهر بخلاف صدقه فانه يعلمه جرما فالحال
بظاهره ينطبق على ما ذكره لا على ما في القياس لكن ايراده عبارة المفتاح في الايضاح بعينه
يشعر بانه يعدل عما ذكره بل اختصر عبارته وقوله فاذا تفعل للتقرير ان لا يقدر على ما يدفع
تجالتك والمثال يتمثل التجاهل للبلاية وقطع المنازعة وعدم جزم الخطاب فلذلك اكتفى به
الا ان عدم تنبيهه على كونه محتملا كما نبه عليه في قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نطق
بانه خصص بالتثنية مكانه لذلك خصه الشارح المحقق في الشرح بالتثنية وان جعله في شرح المفتاح
لهما فان قلت جزم الخطاب باللا وقوع والموافقة معه يقتضى استعماله لولا اختصاصه ان
المشكوك قلت نزل جز مديا لا وقوع منزلة الشك تنبيهها على ان الجزم باللا وقوع لا يليق
والغاية فيه الشك وقد اشكل ذلك على الشارح المحقق في استعماله ان فيما نزل منزلة الحال
واجاب عنه بهذا الجواب وغفلته عن توجه الاشكال بعينه هنا من العجاف على انه يمكن ان
يقال استعماله ان لغرضه دون اوله ان اقرب هو المقصود لعدم دلالة على انتفاء الثاني
لانتفاء الاول فلو وان كان انسب من جهة دلالة على انتفاء الشرط لكنه بعيد من جهة
دلالة على انتفاء الجزاء فلان ترجيح من هذا الوجه ومن التثنية البديعة جعل معارضة اعتقاد
المتكلم والمخاطب موزنا للشك كما يورث تعارض الدليلين الشك في الدعوى ومنها
العدول الى الشك لان القطع غير راجح وقوله ان صدقت فاذا تفعل يتمثل الكل (او تنزله)
اي الخطاب العلم بوقوع الشرط اولا وقوعه وتخصيصه بوقوع الشرط كما في الشرح
غير ظاهر (منزلة الجاهل لخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذى اباه ان كان بالكف لا تؤذيه
لان مقتضى العلم بالابوة عدم الايذاء ولك ان تجعل نكتة التنزيل جريه على موجب الجهل
يفرق بين النظرين ذوا الفضل ومن النكت الدقيقة تنزيل المتكلم علمه منزلة الجهل تنبيهها
على ان ما يشاهده مما يخالف العلم بشهد بجهله كما في المثال المذكور فان مشاهدة
ايذاء الابن تدعوه الى الحكم بانه انس ابنا له (او اتوب يخ) وتعتبر الخطاب على وقوع الشرط منه
او اعتقاده اياه (وبصور ان المقام لا يشتمل على ما يقع الشرط من اصله لا يطعن) ذلك
المقام (الافرضه) اي افرض الشرط ولما جعل الشرط مقروطا عن اصله بقال في المقام
استشعر انه لا يصح استعماله ان المتأني للتلذذ فان مقامه مقام التردد فذكر دفعه نظيرا مشهورا
معلوم الحال فقال (كما يفرض الحال) لا غرض تسوي بينه وبين المتكلم في الاستعمال
من قصد الالتزام والابطال وغير ذلك بما يقع على العقل به الحال فان قلت فيه تطويل المسألة
بلا طائل اذ يحصل الغرض بحمل القالع سببا لتنزيله منزلة المشكوك ولا وجه لجعله منزلة
الباطل ثم التنزيل منه الى جعله بمنزلة المشكوك قلت اجاب عنه السيد السند بمنع انتفاء الطائل
اذ فيه مصلحة في التوبيخ يقتضيها المقام ونحن نحب بان القالع يحكم عليه بالبطالان فقطع
المسألة الطويلة لقوة هذا القاصر فاذا بلغ مرتبة الباطل يسترجع عنه بالتنزيل الى مقام
المشكوك (بحوا فتضرب عنكم الذكر ص) اي اهللكم فتصرف عنكم القرآن وما فيه من
الامر والنهاي والوعيد والوعيد اعراضا او الاعراض او معرضين (ان كنتم فوما سرفين
فبين قراء ان بالكسر) فان الشرط وهو كونهم سرفين اي مشركين مقطوع به لكن جيء
بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصور ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب
ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير لا شتمل المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما
لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا ولا استعمال اذ في مقام التوبيخ مناسبة عظيمة الواقع
لعلها تكون كريمة عند البليغ في اشعاره بتحقيق وقوع الامر الذي هو عاد تأكيد للتوبيخ وربما

بتحقيق التصور بدون التوضيح كما في قولك ان كان فلان بالاء فلا تؤذه لان فيه ان اشتغال المقام
 على صدور الايذاء من المخاطب بقوله اشترط عن اصله لكن لا توضيح على وقوع الشرط وانما
 قال فحين قرأ بالكسر اتباعا لمذهب البصري والافالكوني يجعل ان المفتوحة كان للشرط
 وابصري يجعله في تقدير لان ويحذف الجار من ان قياسا ولا يخفى ان توفيق القرائين
 يستدعي ان يجعل المكسور بمجرد السيئة تجريدها عن السك (او تغليب غير المتصف به) اي
 بالشرط (على المنصف) وهو ظاهر قول المفتاح واما تغليب غير المرتابين من خطوطا على
 مراتبهم وقد صرح المصنف في الايضاح بان المراد بغير المرتاب ظاهره لا غيره معلوم الارتياب
 حيث قال فانه كان فيهم من يعرف لقي وانما يكرهنا دافلا يصح حل قوله غير المتصف
 على غير معلوم الا تصاف ليكون المعنى او تغليب غير المقطوع بآصافه بالشرط على المقطوع به
 كما ذكره الشارح المحقق وتبعه السيد السند لدفع اشكال ظاهرا واراذا لولا هذا التأويل وهو
 ان تغليب غير المتصف به على المتصف به يجعل الشرط قطعي الا وقوع بالنسبة الى الجمع
 فلا يصح بذلك استعمال ان بل يصير المقام مقام اول يجب انتفاءه على ظاهره ودفع
 الاشكال بانه لو غلب المتصف على غير المتصف لصار المقام مقام اذا في العكس يصير المقام
 مقام ان او اول لكل منهما ترجيح من وجه على الآخر كما بينهما عليه فتعارف في مقام تغليب غير
 المتصف على المتصف استعارة ان نعم يمكن حل عبارة المفتاح على ما حله لكن عنه
 مندوحة بما ذكرنا فكن معنا ولا تكن في ريب واجتنب من رتبة التقليد فانه اخش عيب وقد
 اطال في هذا المقام كلام الشارح المحقق والسيد السند في تزييف ما قيل في الدفع وهو
 اخضع من كل ضعيف فلم يرض بان يترجى به هذا البحث الشريف وطويته على غره
 اذ ليس نفعه كضرره (وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا لنحملها) لكن
 على الاول الخطاب لمجرد المرتابين لانهم الموبخون على الربوع على الثاني الخطاب بمجتمع
 من المرتابين وغير المرتابين (والغالب يجري في فنون) اي انواع (كثيرة) جريان القسم في
 الاقسام والمقصود انه انواع كثيرة ونبه باطلاق الانواع على انها تدخل تحت الضبط
 والحصص والوظيفة فيه ذكر عده منه ليمكن الطالب من اعتباره لكن ينبغي ان يعلم انه يغلب
 الاكثر على الاقل والاشرف على الاخص الا ان يكون لفظ الا على الاقل او كان مؤنثا مع تذكر
 الا في يغلب ما لفظه اخف كالعربين او يكون مذكرا كالفريين ويغلب المتكلم على المخاطب
 والغائب والمخاطب على الغائب من غير عكس وان كان الغائب اكثر واشرف من المخاطب
 والمخاطب اكثر واشرف من المتكلم منها تغليب الذكور على الاناث قال الشارح المحقق وذلك
 يكون بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائه
 على الذكور خاصة (كقوله تعالى وكانت من القاتنتين) عدت الاثني من الذكور
 القاتنتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت
 من القاتنات هذا كلامه ولا يخفى ان اجراء الصفة على الذكور والاناث على
 طريقة اجرائه على الذكور خاصة هي التعبير عن مجموع اي الذكور القاتنون وقائنة
 او القاتنات بالقاتنتين اذ لابد من شمول القاتنتين لمريم حتى يصح جعلها منهن بحكم
 من التبعية وحينئذ لا يصح قوله على طق المفتاح والايضاح عدت الاثني من الذكور
 اذ عدت الاثني من مجموع من الذكور والاثني او الاثنا وان ادل تلك العبارة بان المعنى
 جعلت بمنزلة الذكر في التعبير بلفظ يختص بالذكر كما اول السيد السند في شرح المفتاح
 فلا توجيه لقوله والقياس كانت من القاتنات لان المراد انه من جملة مجموع من القاتنتين

ومريم والقائمتين وليس القياس فيه القائمتين والتحقيق ان التغليب في الآية يتصور على وجهين احدهما ان يراد بالقائمتين القائمتين والقائمتين تغليباً وثانيهما ان يراد بالقائمتين المذكور وتجعل مريم قائماً تغليباً لوصف قنوتها الذي لا يكون الا للرجال الكامل على الصفات الانوثية وتجعل بذلك الاعتبار ذكراً فعد من القائمتين فينبذ لا تغليب ولا يجوز في القائمتين اذا المراد به المذكور الصنف ومما يستدعي جعلها بمنزلة المذكور انه تقبل تحريرها مع انه لم يكن المحرر الا المذكور وهذا هو معنى قول المفتاح عدت الاثني من المذكور بحكم التغليب وبهذا الاعتبار يصح ان القياس كانت من القائمتين لكن اول كلام الشارح بأبي عنه وهكذا الحال في قوله تعالى واذا قلنا لللائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس حيث قال المفتاح عد ابليس من الملائكة بحكم التغليب عد الاثني من المذكور يعني غلب صفة عبادة وماله يشبه المشككة على صفات الجن فجعل من الملائكة لانه عبر بالملائكة عن ابليس والملائكة تغليب الافراد الكثرة على واحد فمعلوم فيهم وقد نبه عليه بقوله عد الاثني من المذكور اشارة الى الاثني السابقة في كلامه ولما حله الشارح المحقق والسيد السند على مانفيه واحتجاجاً الى تأويل بعيد لقوله عد الاثني من المذكور يعني هذا الجمل يشبه تغليب المذكور على الاثني في كون كل منهما استعمالاً لللفظ في غير الموضوع هو له ولا يخفى انه لا فائدة في هذا الكلام على انه لم يبين المفتاح ان عد الاثني مجاز وقد سبق على عد الاثني تغليب آخر وذكر بعد هذا التغليب تعليقات اخر ولم ينبه في شيء منها على كونه مجازاً فلا بد من داع على تخصيص هذا المقام بالنبه نعم لا ينكر صحة التغليب في الآية باعتبار ما ذكره انما النزاع في كونه مراد المفتاح واعلم ان الشارح قال ويحتمل ان لا يكون من في قوله تعالى وكانت من القائمتين للتبويض بل لا بداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القائمتين لانها من اعقاب هارون اخي موسى واقول لا يخفى ان الانسب حيثما ايضا ان يكون في القائمتين تغليباً ليكون وصفها باصلاح بائنها وامرئها ومنها تغليب جهة الخطاب على الغيبة بان يجتمع في شيء هاتان الجهتان فيغلب الخطاب على الغيبة (و) نحو (قوله تعالى بل اتم قوم يحملون) فان القوم مخاطب من حيث المعنى الجملة على الخطاب غائب من حيث اللفظ فجعل وصفه على صيغة الخطاب ومنه انت وزيد فالتهم فغلب فيه خطاب المعطوف عليه على غيبة المعطوف قال الشارح المحقق ومنها تغليب التكلم على الخطاب او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضمرنا وفيه نظر لان ضمير المتكلم مع الغير موضوع لتكلم معه غيره سواء كان غائباً او مخاطباً فهو في المثنيين على حقيقته ولا تغليب فالمسائل المطابق لتغليب المتكلم على الغائب نحو نحن رجال نفعل على صيغة المتكلم مع الغير وجعل المفتاح من امثلة التغليب قوله تعالى اخرجك يا شعيب والذين آمنوا معك من قرية اوتعودن في ملأ تغلب اتباعه فتنسب صفة العود التي هي لاصحابه اليه والوجه انه غلب دخول اصحابه في ملتهم على دخوله وعبر عن الجميع بالعود ولا يبعد ان يستغنى عن التغليب بان يجعل شعيب داخلاً في ملتهم بحكم ان اطفال اهل الكفر اذا لم يكن احد ابويهم مسلماً داخلاً في ملتهم ولحققت بهم او كان ذلك انقول منهم باعتقاد انه كان في ملتهم قبل نبوته ومنها تغليب العقلاء على غيرهم كما قالوا في الحمد لله رب العالمين ونحن نقول رب العالمين اريد به العقلاء وتربية غير العقلاء لمصلحة العقلاء فهو مندرج في تربيتهم ولا يبعد ان يكون تغليب المذكر على المؤنث من شعيب تغليب العقلاء على غيرهم (ومنه ابوان ونحوه) لم يقل وابوين عطفاً على المذكور السابق وفصله عنه تنبيهاً على اتفاوت بينهما وبين السابقين فان السابقين مبالغة للفرد المغلوب حق في اللفظ قبل

التغليب وإنما غلب لما هو أَدْعَى جوهراً للفظ من الهيئة وهذا مما ليس للفرد المغلوب نصيب في اللفظ أصلاً وإنما أطلق بجوهره ومادته لحض التغليب وبهذا ظهر أن بين المثليين السابقين شدة اتصال اقتضت عدم الفصل بينهما وتوهم أن الفصل بين الأول والثالث فصل بين المتناسبين ليس بشيء والمراد بنحوه مر فوعا عمران وقرآن وإنما عبر بلفظ عمر لأنه أخف ولفظ القمر لأنه مذكر والمذكر متعين وأن كان المؤنث أخف من كذا في الشرح ولا يبعد أن يقال تعين المذكر في القمرين أيضاً لكون القمر أخف من الشمس لأنه في تقدير شدة ذلك أن تجعل ونحوه مجروراً ولا يخفى المراد منه حيثئذ على نحوك ووجه صحة تسمية الأب مع أنه حيثئذ ليس له قدر مشترك مما بحث عنه في محله على أن عدم القدر المشترك في أبوين دون عرين ممنوع لجواز أن يكون التغليب تغليب صفات الآبوة في الأم على صفات الأمومة وجعله من أفراد الأب ادعاءً ومما يجتمع فيه تغليبان تغليب العاقل على غير العاقل والمخاطب على الغائب قوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذكركم فيه فإن قوله يذكركم خطاب لمن خوطب بقوله جعل لكم من أنفسكم والأنعام عند القوم وإن زيفه الشارح المحقق وخصه كالخطابين السابقين فيه تغليب المخاطب على الغائب وتغليب العقلاء على العقلاء لأن لفظكم يختص بالعقلاء ويعقب السيدان اجتماع التغليبين مقتضى الخطاب سواء فيه لفظكم وكن اذ الخطاب لا يكون إلا للعقلاء ويدفعه أن خطاب غير العاقل لا يتوقف على التغليب اذ لا تغليب في باجبال وإسماء ويارض فانما تعين التغليب للفظكم فلذا تمسك الشارح في اثبات تغليب العقلاء على غيرهم بالخطاب بلفظكم ولم يكتف بمجرد الخطاب ومنها تغليب الموجود على ما لم يوجد واستناد ما يخص الموجودات المجموع ومثله الشارح المحقق بقوله تعالى والذين يؤمنون بما أنزل إليك فإن المراد المنزل كله أقول يحتمل التظم توجيهها آخره أدق ولا تغليب فيه وهو أن المراد بمضى الانزال واستقبال الإيمان كون الانزال قبل الإيمان ولا يتوقف فلاح المسلم الأعلى الإيمان بعد الانزال ولا يجب عليه الإيمان قبل الانزال ولما كان المظنة بالظن المحصل أن يقطن بسهولة لتكت داعية إلى إيراد إذا في غير مقام القطع من سماع نكت إيراد أن في مقام الجزم لم يشتغل إلى تفصيلها ووثق بمكنه من تحصيلها ونحن نقصد بمرجاء أنك تهتدى بها (ولكنها) قال الشارح تعليل لقوله كان كل قدم أثبت الحكم من أول الأمر معللاً فيكون له استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده هذا وفيه أن في وضع الدعوى أولاً وتعليلها بعد حصولها بعد انتظار وطلب ويكون ذلك الحصول أم ويمكن دونه بأن في القاء الدليل من غير شعور بالدعوى من يدسوق الدعوى وحصولها بعد انتظار والتحقق أنه دليل على قوله وإن وإذا الاستقبال وبيان أنك لقوله كان كل المعارف في إيراد مثل هذا التعليل توسطه بين ماهوان له وبين ماهوان له وما بين ماهولمه والشايع فيه ومن ثم أوولذلك إلا أنه لما بعد المشار إليه صرح بذكره ولا يخفى أنه ليس أول تعليل قدم على المال في هذا الكتاب فليت شعري لم آخر التعرض له إلى هنا (تعلق امر) هو الجزاء (بغير) هو الشرط (في الاستقبال) هو متعلق بالتعلق بشهادة قوله فيما سبق فإن وإذا الشرط في الاستقبال فإن الشرط هنالك بمعنى تعلق امر بامر ومآرده الشارح به من أن التعلق في الحال مندفع بأن التعلق جعل الشيء معلوماً والجعل في الحان والمعلقة في الاستقبال وتعلق الطرف بالمعلق لا بالجعل والشارح جعله متعلقاً بغيره وفيه تكليف تقدير المتعلق أي كائناً في الاستقبال ولقد عدل عن عبارة المفتاح تعلق حصول امر بحصول ما ليس بحاصل

لان ما ذكره مشترك بينهما وبين لو (كان كل من جلتى كل فعلية) اى امر احاديا غير ثابت
 (استنباط) غير قابل لان تنقيد بزمان الحال والماضى ولو تنقيدت كان خروجا من وضعهما
 الذى نحن فى بيانه فلا يرد اطرا استعمال ان مع كان فى الماضى نحو وان كنتم فى ريب لانه
 يجوز ولذا قيل ان من سألنى اذ وكذا ينبغي ان يطرد استعمال اذ مع كان
 فى الماضى وان لم يذكره لعدم الفرق الا بان ان اقوى فى الشرط وكذا
 ان الوصلية المذكورة مع الواو كثيرا وبدونها بقاءه لانه لمجرد الابط ولا يخرج
 الماضى الى الاستقبال ولا يذكر له اجزاء نحو زيد وان كثير ماله ينجى ولا استعمال
 اذا مع الماضى ككثير لانه محاذ شائع (ولا يخالف) على لفظ الخبر المجحول كما هو المنقول
 اى لا يخالف المتكلم (ذلك لفظا لا نكتة) لان ظاهر الحال رعاية الموافقة بين
 اللفظ والمعنى فلا يبدل عنهما ما لم يكن ما يوجب المعدول عن الظاهر ولك ان يجعله خبرا
 معروفا على صيغة المخاطب او الغائبة اى لا يخالف كل من جلتى كل ذلك لفظا وفيه
 وان يجعله امرا مجهولا او معروفا باحد الوجهين وفيه والنكتة امر يستحيل بدقة النظر
 حتى يحتاج الى تأمل يجعل صاحبه ناكثا اى ضاربا رأس اصبعه على الارض ولا يخفى
 حسن موقعها فى هذا المقام لان المراد غير ظاهر الحال ولا يمكن المخالفة لجعل
 الشرط اسمية لكنه اطلق جواز المخالفة لنكتة اعتمادا على اشتها وجوب فعلية
 الشرط و كنهه لم يقيد الفعلية بالخبرية ذهبا الى جواز انشاء الجزاء
 بلا تأويل الى الخبر كما صرح به الشارح وجعل انشاء ليس من قبيل مخالفة اللفظ
 للمعنى لنكتة وههنا بحث شريف لا ينبغي فوته وهو انه هل يصح كون الطلب جزاء
 بلا تأويل ولا كما ادعاه السيد السند وادعى ان الوجدان الصحيح يحكم بان الانشاء لا يقبل الارتباط
 بالشرط بدون التأويل الى الخبر فكل جملة شرطية محتملة للصدق والكذب وان جعل
 الجزاء انشاء والحق ان الشرط فى قولك ان جاءك زيد فاكرمه مثلا قيد للطلب لا للطلب
 والطلب معلق بالاكرام المقيد وكيف لا والطلب فى الطلبى كالاخبار فى الخبرى فكما ان القيد
 فى اضرب زيدا غدا لم يتعلق بالاخبار بل بالخبر عنه فكذلك فى الطلبى فالشرطية التى
 جزاؤها انشاء لا تحتمل الصدق والكذب نعم لو كان المقصود بالافادة فى الشرطية النسبة
 بين المركبين على خلاف ما ذهب اليه المفتاح وتبعه المصنف كان الامر على ما ذكره
 السيد السند فكان هذا الاختلاف يفرع على الاختلاف فى النسبة التامة فى الشرطية
 فى انهما بين المركبين او فى الجزاء وكلاهما يجوز جعل الشرط اسمية لايصح جعلها طلبية ونحوها
 وان اولت الى الخبرية لان اداة الشرط تمنع جعلها الطلب المؤل ونحوه والاسمية شرطية
 بل لانه لا يساعد الاستعمال بقاء على ان مناسبة الاداة بالفعلية الخبرية اشد لم يرضوا بقوتها
 وما ذكره الشارح المحقق من ان قوله لفظا اشارة الى ان الجملتين ان جعلت كلناهما او احداهما
 اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال يجب تأويله بان المراد ان جعلت كلتا الجملتين
 او احدهما احد الامر من الاسمية والفعلية الماضوية ولك ان تنبذ على مذهب الكوفيين
 فى ان احد من الناس جاءك فالتجاء فانهم لا يقولون بالحذف والتفسير بل يجوزون دخول
 ان على الاسمية (كابرار غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب) المراد بالجمع المحلى
 باللام الجنس الشمل ماله بسبب واحد ولهذا ترك وصفه بالتأخذة فى وقوعه كفى المفتاح
 نحو ان اشترينا كذا (او كون) الاوضح والكون دفعا توهم عطفه على ابراز غير الحاصل
 كالواقع لبعض (ما هو للوقوع) اى لتحقيق الوقوع (كالواقع) فالكون تامة او المعنى او لكون
 ما هو معين للوقوع كالواقع فان كون ناقصة كقوله افان مت (او اتفأول) من السماع (او اظهار

يمكن نسخه

الرغبة في وقوعه) من المتكلم (نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المراد) على صيغة المتكلم مثال
لاظهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثل اقول والرغبة وما ذكره يساها الغلبة اظهر
الرغبة الا برأى في معرض الحاصل انساب بيان غلبة نفس الرغبة او اظهر الخوف من وقوعه
فان الخائف من شيء يكثر تصوره اياه حذرا عنه فربما يخيل اليه حاسلا ولا يخفى ان قولك
ان ظفرت ربما يقع مع الاسباب المتأخذة وزعمائتين وقوعه فلا يبعد ان يجعل في المتن
مثلا للكل الا ان تتبعنا ما بلوح من الايضاح واما وجه تخصيصه هذا المثال بالاخيرين
مالم لا (وان الطالب اذا عظمت رغبته) انظر اظهر اذا رغبت او اظهر عظمة الرغبة
(في حصول امر يكثر) من الكثرة او الاكثار (تصوره) اي الطالب (ايام) اي حصول ذلك
الامر وفي الشرح اي ذلك الامر وما ذكرنا انساب معنى وما ذكره انساب لفظا (فربما يخيل)
ذلك الامر (اليه) اي الى ذلك الطالب (حاصلا) في عبرته للاحالة بالماضي (وعليه) اي
على البراز لاظهار الرغبة وفي الشرح اي على اظهار الرغبة ورد قوله تعالى ولا تتركها
فتيا تكلم على البغاء اي المباغة (ان اردن تحصنا) اي الصيرورة عفاقا وانما قال وعليه
لتفاوت بينهما لان الله تعالى منزعه عن الرغبة والمراد ههنا لازمها وهو كمال الرضا به وايضا
لا يجري فيه البيان المذكور وقوله هذا يشعر بان المثال كان لاظهار الرغبة واجوبه
اشكال تقييد النهي عن الاكراه على البغاء بارادتهن الحصن مما يطلب من التعاسير (قال
السكاكي اول التعريض) بعد ذكر قوة الاسباب وكون ما هو للوقوع كالأوقع لا بعد ذكر
الامور الاربعه كما توهمه العبارة لانه ذكر التفاضل واظهار الرغبة في وقوعه بعد التعريض
وكانه نسب هذا القول الى السكاكي مع ان الجميع مذكور في المفتاح لانه لم يبعد هذا الوجه
في كلام غيره بخلاف الوجوه الاخر وقال الشارح المحقق اشار به الى ما فيه من الضعف
والخفاء ويحده انه لم يبين في الايضاح لضعفها ولا خفاؤها ولو علم فيه ضيفا وخفاها لما اهمله
وكان الضعف الذي اشار اليه ان التعريض لا سنده الى من يمتنع منه الفعل ولا دخل
للمضي فيه ويدفعه ان ذلك الاستناد لا يفيد وقوع الشرك من غير المسند اليه او لم تكن صيغة
الماضي بل انه سيقع على ان الامكان الذاتي يكفي للاستناد بحسب الفرض او
الماضي لان اللام الموطئة لا يكون في الاستعمال الامع الماضي فهو لاتباع الاستعمال
الواجب ويدفعه انه لا تنافي بين المقتضيات حتى يمتنع الاجتماع (نحو ان اشركت ليحبطن
علاك) والخطاب لمن اوحى اليه كما يدل عليه قوله وقد اوحى اليك والى الذين من قبلك
الاية فقول الشارح المحقق الخطاب لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن
جاء بلفظ الماضي ابرازا لا شرارك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا
لمن صدر عنهم الاشراك منظور فيه والاول والخطاب لمن اوحى اليه (ونظيره في التعريض)
مع ما بينهما من التفاوت لفظا فان احدهما شرط دون الآخر واحدهما ابراز في معرض
الحاصل دون الآخر ومعنى من حيث ان قوله ان اشركت ليس محض تعريض بل
للمخاطب منه نصيب لان هذا الحكم في حقه متحقق بخلاف ما لا يعبد الذي قاله محض
التعريض (وما لا يعبد الذي فطرني اي وما انكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل وايه ترجعون)
لم يلفت في الاستدلال الى ان المتكلم ليس تارك العبادة لان ذلك لا يوجب التعريض بل يحتمل
ان يكون تزيلا لعبادته منزلة العدم ولزم نفسه على ترك العبادة الكاملة ولا يحتمل
ان يكون واليه ترجعون تغليب او يكون في المعنى واليه رجوع الكل لانك عرفت انه لا يصح
تغليب المخاطب على المتكلم وان كثرة (ووجه حسنه) اي التعريض المطابق او حسن هذا

التعريض وخصوص ما ذكره يوافق الثاني اذ لا يجري في قوله لئن اشركت اذ لا يصح حيث
 لا يريد المتكلم الامايريد لنفسه ولو قال الامايريد لمن يحبه لكان وافيا والاول انما يسوغ
 لو حل قوله لنفسه على سبيل التمثيل (اسماع مخاطبين الحق) الاولى المطلوب لجواز ان يكون
 المتكلم مبطلا يريد ترويج باطله واسماعه (على وجه لا يريد غضبهم) اما فاعل يريد
 او مفعوله وجزم الشارح بالثاني لا احتياج الاول ان الرابط تقدير او على وجه لا يجعلهم غضبا
 او على وجه يوجب رضاهم حيث يرويه مشقفا مؤديا (وهو) اى ذلك الوجه (ترك التصريح
 بنيتهم) والا لاضف عبارة المفتاح وهو ترك المواجهة بالتصريح الخ فاعرفه (الى الباطل
 وتعين على قبوله لكونه) ادخل في المحاض النصح والشفقة (حيث لا يريد المتكلم لهم
 الامايريد لنفسه) قال السكاكي ويسمى هذا النوع من الكلام المتصف بعنى المفيد للانصاف
 وهو التسوية وعدم ترجيح نفسك على غيرك في امر تنازع المخاطب فيه واصله
 من الانصاف بمعنى اعطاء النصف قال الشارح ويسمى الاستدراج ايضا لاستدراجهم
 الخصم الى الاذعان والقبول ويقولون انه مخادعة في الاقوال بمنزلة المخادعة في الافعال
 واعلم انه كما يكون من نكت ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل كون ما هو للوقوع كالواقع
 يكون كون الشيء وانصح الزوم اما في نفسه او بالنظر الى لازم اخر فبستعار الماضي لتحقيقه
 من حيث الزوم لا في نفسه كما ذكره المفتاح في قوله تعالى وان يتفقوكم اى يصادفوكم
 او يأخذوكم او يظفروا بكم على ما في القاموس حيث قال ثقفه كسمعه صادفه
 او اخذه او ظفربه فلا يصح تفسيره بيجدوكم مشركوكم او يظفروا بكم على ما في الشرح
 يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة على ما تفيد صيغة العدو من المبالغة ويبسطوا اليكم
 ايديهم واستنهم بالسوء اى بالقتل والضرب والشتم وودوا لئلا تكفرون اى تمنوا ارتدادكم
 عن دينكم حيث قال التعير بالماضي لان زوم ودادتهم ان يردوهم كفار المصادقهم والظفر بهم
 لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لهما عني كونهم اعداء وبسطهم الايدي
 والاسن اليهم من كفرهم لانها وانحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة
 البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين ونفها للمشركين
 لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي
 والاسن اليهم فانه يجوز ان يتفيا لى المصادفة بذكر ما يثبته من القرابة والمعارفة وما نشأوا
 عليهم من قولهم اذا ملكت فاسمع اى فاحسن العفو واما التفاء ودادة كفرهم بان يسلم
 المشركون وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى ولا يخفى ان كلامه صريح في انه
 جعل الجزاء متعددا لا المجموع وحينئذ توجه عليه ما اورده المصنف على توجيه الكشاف
 لمعنى وداو واستعرفه ان شاء الله تعالى وهو انه لا فائدة لتقييد ودادتهم بالظفر والمصادفة
 وهو امر مستمر لا يخص باحد التقيضين وفرع عليه ان الاولى جعل وداو عطف على مجموع
 الشرط والجزاء حتى لا يتقيد بالظفر واورد عليه الشارح المحقق انه يتجه مثله على قوله يكونوا
 لكم اعداء اذعد وانهم ثابتة ظفروا ولم يظفروا ولا يمكن فيه هذا التوجيه فالوجه
 ان المراد اظهار الوداد واجراء مقتضياته وكذا في الكون اعداء ونحن نقول اولان العداوة
 بعد الظفر ووداد كفرهم غيريين لانهم يكونون حينئذ خدما وسيالهم ولا يكون لهم
 اعتداد بشانهم فيجوز ان لا يكونوا اثنين لكفرهم فيحتاج الى الاخبار بخلاف الودادة قبل
 الظفر فيكون للتقييد فائدة وثانيا انه يحتمل ان لا يود واولا يتنوا كفرهم قبل الظفر لان في
 جوار تكاب مكاره ومشاق لا تكاد تحمل فيكونون معرضين عن ذلك الوداد واعلم انه قد

اشار المصنف قوله كابرار دون ان يقول ولا يخالف ذلك لفظا الا ابراز الى ان للمخالفه
ربما تكون نكتة اخرى وهي اما ما ذكره الفتح عد به لقوله كابرار غير الحاصل في معرض
الحاصل حيث قال وابرار المقدر في معرض المفوظ به لانصباية الكلام الى معناه كما في قولك
ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس مراد به ان تعتد باكرامك فاعتد باكرامى ابالك امس
واما ما ذكره الكشف في قوله تعالى وان يتفقوا لك الاية حيث قال المناهى وان كان يجري في باب
الشرط مجرى المضارع في علم الاعراب فان فيه نكتة كانه قيل ودوا قبل كل شئ كفرم
وارتداد كرم يعني انهم يريدون بكم مضار الدين والدنيا جميعا من قتل النفس وتمزيق
الاعراض وردكم كفار السبق المضار عندهم وادلهما لعلهم ان الدين اعز عليكم من ازواجكم
لانكم بذانون بهادونه والعدو اهم شئ عنده ان يقصد اعز شئ عند صاحبه هذا كلامه
قال المصنف وهو حسن دقيق ونحن نقول لا يخلج في وهمك انه يستحق حينئذ ان يكون
اول جزاء في الشرطية لاننا نقول قد سلك في الذكر طريق الترقى الى الاقوى فالاقوى وهو
من شعب البلاغة كالايحى (واول الشرط) اى لتعلق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون
الشرط فرضا (في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط) لم يقل بانتفاءه لان هذا الشرط بمعنى الجزاء
الاول من الشرطية دون معنى قصد بالشرط الاول قال المصنف فيلزم انتفاء الجزاء كانتفاء
الاكرام في قولك لو جئتني لاكرمتك ولذلك قيل هي لامتناع ان شئ لامتناع غيره هذا كلامه
يعنى به لامتناع الجزاء لامتناع الشرط واما ما اشار بذلك الكلام الى ان ليس صريح لو امتناع الجزاء
لامتناع الشرط بل هو المألوص صريحه لتعلق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط
مع القطع بانتفاء الشرط ويلزم منه انتفاء الجزاء وقال السيد السند ان انتفاء الشرط ايضا
ليس صريح معنى لو بل ماله اذ معناه فرض مضمون الشرط وتقديره في الماضي وتقدير الشئ
في الماضي يستدعى انتفائه وفيما ذكره السيد السند نظرا ذمعي اداة الشرط التقدير الشامل
للمحقق والمقدر كما صرح به في بعض تصانيفه فلا يفيد انتفاء المقدر وفيما ذكره المصنف
ما اورده الشيخ ابن الحاجب ان القطع بانتفاء الشرط لا يستلزم القطع بانتفاء الجزاء لان
الشرط سبب وانتفاء السبب لا يستلزم انتفاء المسبب وقال الرضى الاول ان الشرط ملزم
وانتفاء الملزم لا يستلزم انتفاء اللازم وبالجملة قال كثير من المحققين ان الحق انه لا انتفاء الاول
لانتفاء الثاني لانه يستدل بامتناع الجزاء على امتناع الشرط دون العكس وقال الشارح
المحقق ليس معنى قولهم اول امتناع الثاني لامتناع الاول استدلال بامتناع الاول على امتناع
الثاني حتى رد ما اورد بل معناه ان اول انتفاء الجزاء في الواقع بسبب انتفاء الشرط فنتاها
سببية انتفاء مضمون الشرط في الخارج لا انتفاء الجزاء فاعتراض الشيخ ابن الحاجب
واشياحه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا في غلط صريحا وكم من غائب
قولا صحيحا هذا كلامه وفيه انه حينئذ يكون لو حرف تعليل ونفي لا تعلق وانما يكون حرف
الشرط لو كان للتعلق وتكون السببية لازمة المقصود فلاننى ما ذكره في دفع اشبهه الشيخ
ابن الحاجب فقال السيد السند في شرح الفتح ان سببية انتفاء الشرط لانتفاء الجزاء لازم
معناها فانها موضوع لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخره قد رفيه وما كان
حصوله مقدرا في الماضي كان متفيا فيه قطعاً فيلزم لاجل انتفاء انتفاء ما علق به ايضا
ونجده عليه مع ما عرفت منع لزوم انتفاء المعلق لاجل انتفاء ما علق به يعنى
ما ذكره الشيخ ابن الحاجب فالوجه انها موضوع لتعليق امر مقطوع بانتفاء
بحصول امر في الماضي فيعلم منه انتفاء الشرط وسببية انتفاء الجزاء لانه علم من التعاقب
سببية الشرط ومن انتفائه انتفاء الشرط لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء كل سبب وسببية

انتفاء الشرط لا تنفائه لان انتفاء المسبب يكون مسببا عن انتفاء السبب وان ليس لازما فتأمل
 فاصواب ان لو تعلّق امر غير في الماضي مع القطع بانتفاء الجزاء فيلزم انتفاء الشرط لا ما ذكره
 المصنف فان قلت لا يصح ما ذكرته في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وفي قوله صلى
 الله عليه وسلم في جواب من سألته عن حيوة الخضر عليه السلام لو كان خيالاً راني قلت الاستعمال
 الكثير في او كونه لا تنفائه الثاني لا تنفائه الاول وقد يجيء لجرد التعلّق الى بط مع انتفاء الجزاء
 من غير دلالة على ان انتفاء الثاني لا تنفائه الاول في الواقع فيستعملونها في مقام الاستدلال
 بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فهي حينئذ لا تنفائه الاول لا تنفائه الثاني وهذا الذي صار عرف
 ارباب المعقول حتى قال الشارح المحقق هذا الاستعمال قاعدة ارباب المعقول والاية الكريمة
 واردة على قاعدة فهم يعني على استعمال عربي صار قاعدة لارباب المعقول لان القرآن نزل على
 قاعدة فهم حتى رد ما اعترض به السيد السند ان فيه بعدا جدا لان القرآن لم ينزل على
 اوضاع ارباب المعقول ونحن نقول كيف يتصور هذا ولم يكن المعقولات حين نزول القرآن
 مدونة بالعربي فلو لم يكن عرف لهم بلفظ عربي لكن فيما ذكره الشارح المحقق من ان لو عند
 ارباب المعقول لجرد الدلالة على اللزوم ولهذا صرح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت
 الشمس طالعة قالتها موجود لكن الشمس طالعة نظر لانه في ما قالوا ان في لواغثناء
 عن استثناء نقبض التالي وفي ما عن وضع المقدم والوجه ما ذكرنا وقد يستعمل او بمعنى ان
 وجعله المبرد قياسا فيستعمل كان في التلازم بين شيء وشيء مع ان اللازم اولى بكونه لازما
 لنقبض ذلك الشرط فيلزم الاستمرار وفي هذا الاستعمال لبس الجزاء فعلمية استقبالية في ان
 ولا متفيا ما ضوياً في لو وجعل منه قوله عليه السلام كما ذكره الشارح وقول عمر رضي الله عنه على
 ما في الرضى وصوبه السيد السند في شرح المفتاح نعم العبد صهيّب لو لم يخف الله لم يعصه
 ونحن نقول يجوز جعل هذا الكلام على الاستعمال المشهور اى لم يصدر عنه عصيان له الا
 الخوف فيكون من قبيل تأكيد المدح بما يشبه الذم او لا عصيان له الا الخوف المفرط
 فيكون فيرده الى ما بين الخوف والرجاء فانه افضل فعبّر عن ترك الاولى منه بالعصيان مبالغة
 في برائه عن العصيان ثم نقول تعلّق الشيء يكون تعلقه بغيره اولى لا يستدعى قصد الاستمرار
 كما قالوا بل يكفي فيه قصد شعول ازمة الجزاء ازمة الشرطين فنقول اوضح بنى امير
 لضرته فيقصد وجود ضربك على تقدير ضرب الفقير بطريق الاولى ولا يلزم منه
 استمرار ضربك ولا يلزم انه لو ضربك السلطان لضربه ولا يبعد ان يقصد في ذلك
 الاستعمال المبالغة في لزوم الجزاء لنقبض الشرط من غير قصد استمراره فيقصد في المثال
 المذكور ان عدم العصيان لازم لخوف صهيّب بادعاء لزومه لعدم خوفه من غير قصد
 لزومه له او يقصد في سببية النقبض للجزاء كما نقول لمن يظن بك انك اثبتت عليه الاكرامك
 اياه ان اهتني اثبتت عليك بمعنى ثنائى لمحض محبتك ومعرفة حق كالك لالما ظنته من اكرامك
 فان الاكرام كالاهانة في السببية قال الشارح المحقق وتستعمل او لا استعمال لوفى
 لو لم يخف الله لم يعصه فيقال او لا اكرامك لاثبتت عليك فيقصد استمرار الاثناء وذلك لان
 لولا في معنى لوالداخلة على النفي ولا يخفى انه لو تبع الكسائى لما استعرب مذهبه الرضى وهو
 ان تقدير لولا لا يولد لولا وجود زيد لا التزام دخول لولا على الفعل اذ لولا هي لودخل على
 لا فينبغي ان يقول لان لولا هي لوالداخلة على النفي ولو اخبر مذهب البصريين من انها
 كلمة برأسها فهي لا تدل على التلازم بل على ان وجود ما بعد لولا مانع عن تحقق
 جوابه فلا يتصور افادته ان جوابه مع ثبوت ما بعده متحقق بطريق الاولى ومن
 هذا تحققت ان نزاع الكسائى مع البصريين ليس في مجرد تعيين المقدر بعد لولا بل
 في المراد بتركيب فيه لولا الامتناعية ايضا ومنهم من تصدى لجعل امثال

اولم يخف الله لم يعصه جاريا على حقيقة لو فجعل الجزاء مقيدا الى عدم العصيان المترتب على
 عدم الخوف ولا يلزم من انتفاء انتفاء عدم العصيان فليكن عدم العصيان المترتب على الخوف
 ورده الشارح المحقق بان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء والا لكان التقييد
 بالشرط تكرار اوبان الوجدان الصحيح حاكم بعدم اعتبار التقييد بالشرط في قولك لو
 جئتني لا كرمته وبان المنفى نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط ونحن نساعد به انه لو كان التقييد
 بالشرط معتبرا في الجزاء لكان رفع المقدم مستلزما لرفع التالي وقد اجع العقلاء بان رفع المقدم
 لا ينتج ولكن وضع التالي مستلزما لوضع المقدم مع ان خلافه مجمع عليه وتزيف الكل بان
 المدعى ان الجزاء مقيد في امثال هذا التركيب بمقتضى وضعه لو وحكم الوجدان في ما لا داعي
 اليه والتجيب عن التكرار الغير الضروري لا يوجب عدم اعتبار التقييد فيما نحن فيه
 ولا يلزم من اعتبار الفيد في عدة شرطيات انتاج الرفع والوضع المذكورين لانه اما تحقق
 المزوم من خصوص المسادة نعم يرد التقييد ان المقصود من قوله نعم العبد صهيبي لولم يخف
 الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا ومع التقييد لا يحصل هذا المقصود وكذا المقصود في قولك
 لو اهتني لا كرمته ثبوت الاكرام مطلقا ولا يحصل بالتقييد وقال الشيخ ابن الحاجب تكلف
 تقييد الجزاء بالشرط في الجزاء المنفى مما لا يسمع فان النفي يفيد العموم والتقييد ينفيه ورد
 الشارح بان النفي لو كان مقيدا بالارتباط بالشرط لم يكن عاما والا فلا ثبات ايضا يصير
 عاما بورد نفي اوعليه فلا يقبل التقييد وكان الشيخ استبعد التقييد في النفي لانه يشافي عموم النفي
 ايضا ففيه مزيد تكلف ليس في تقييد المثبت وحينئذ لا يتجه ما ذكره الشارح نعم يدفع
 استبعاده ان التقييد لو كان منافيا للعموم النفي لما صح تقييد الجزاء المنفى بالشرط اذ ليس ما يعتبر
 في الجزاء الا التقييد بالشرط المصرح به وقد جعل الرضى من قبل لولم يخف الله لم يعصه قوله
 تعالى ولو اسعاهم لتولوا الان التولي مستعملهم اسمعهم الله ولم اسمعهم بدليل ما قبله وهو اوعلم
 الله فيهم خيرا لا اسمعهم لان من لم يعلم الله فيه خيرا فهو متول ابا وتعقبه الشارح
 المحقق بان التولي بدون الاسماع غير متصور لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم
 الانتباه له ولا يتصور بدون الاسماع فلو في الآية على حقيقتها او ارد عليه السيد السند
 انه لا دخل في مقام المذمة لان انتفاء التولي لعدم الاسماع والمال الذم في مجرد كونهم بحيث
 ان اسمعوا لتولوا فيكون ذكر انتفاء التولي غير مناسب لمقام الذم وكان اللابيق ان اسمعوا
 لتولوا ويمكن دفعه بان ذكره للاشعار بان عدم توليهم لعدم الاسماع فلا فضل بهم وهذا
 مناسب بمقام المذمة ولما ادانا الكلام الى ذكر الآية الكريمة ففيه بحث شريف نذكره لك
 وهو انه اشكل على بعض ان نظم الآية قياس اقتراني على هيئة الشكل الاول بدبيهي الانتاج
 ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا والنتيجة ظاهرة الكذب وليس من فساد الصورة فتعين ان
 يكون احدي مقدميه كاذبة تعالى الله عن ذلك واجاب عنه بعض تارة بمنع كلية المقدمة
 الثانية وتارة بمنع كونها لازمية ومحصلة منع كونه قياسا لظهور انتفاء الشرائط فكيف يتوهم
 قياس منه تعالى فانه شرائط الانتاج وتارة بمنع كذب النتيجة لان علم الله فيهم خيرا محال
 والمحال جازان يستلزم المحال وزيف الشارح المحقق هذه الاجوبة تارة بانه لا صلح ان يكون
 قياسا اقترانيا لان لو مستعمل في فصيح الكلام في القياس الاستثنائي دون غيره وتارة بانه كيف
 يتوهم انه قياس اهمل فيه شرائط الانتاج ولا يخفى انه خروج عن التوجيه لا يلبق
 بشانه وقال الحق في الجواب ان في قوله لو علم الله فيهم خيرا على اصل معنى لو والمقصود انتفاء
 الاسماع لان انتفاء علم الخبير فيهم وقوله ولو اسعاهم لتولوا ابتداء كلام اما لا فائدة دوام التولي

على ما ذكره وما لا فائدة انتفاء التولي لعدم الاسماع اذ لا تولى بدون الاسماع وفيه بحث
لان الاشكال بحاله اذ لو كان هاتان الشرطيتان حقيقتين لكان استلزاما علم الله الاسماع
واستلزام الاسماع التولي ثابتين ويلتزم منهما قياس اقتراني هكذا ان علم الله فيهم
خيرا لاسمعهم وان اسمعهم لتولوا والنتيجة ان علم الله فيهم خيرا لتولوا فلا بد من كذب احدي
الشرطيتين ولا مدفع له الا بان لا يفسر قوله ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم بانه لو علمهم
صاحب خيرا وفطرة سليمة كما فسروه بل يفسر بانه لو علم الله فيهم خيرا بالنسبة اليهم لاسمعهم
ذلك الخيرا ولا يمله مع علمه بانه لا ينفعهم الاسماع ليكون حجة عليهم ويجعل لو بمعنى ان فانه
قياس عند المبرد وبالجملة لا شك في محيئه بقلة نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واتى اليها بكم الامم
ولو بالسقط ويكون قوله ولو اسمعهم لتولوا بمعنى ان اسمعهم لتولوا فلا خفاء حينئذ في صدق
لو علم الله فيهم خيرا لتولوا ولا مانع عن جعله في النظم الكرم قياسا اقترانيا الا ما ذكره
الشارح من ان لو مختص بالقياس الاستثنائي في فصيح الكلام لكنه ذكر في شرح مختصر ابن
الحاجب انه في الاغلب في الاستثنائي وحينئذ اندفع ايضا ما اورده الشارح من ان انتفاء
التولي خير فكيف نفي علم الله الخيرا فيهم لانه اذا كان لو بمعنى ان لا يكون فيها نفي العلم ولا يندفع
بما دفعه الشارح نفسه من ان انتفاء التولي لعدم الاسماع لبس خيرا كما ان عدم قتل المسلم
لعدم القدرة ليس خيرا لانه يدفعه ما اشتهر من ان من النعمة ان لا تقدر (فيلزم عدم الثبوت)
اي عدم الاستمرار والمقصود به نفي اسمية شئ من جليتها (والمضي) عطف على العدم في
جليتها وليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء كما ظنه السيد السند لان كون لو للامتناع فاد ذلك
بلا خفاء والمقصود ههنا بيان انه يلزم جعل لفظي المجتئين على طبق المعنى ولا يعدل عنه
الا لئلا يكتفى كما سبق في ان واذا وكأنه اوقعه في هذا النظم انه لو كان المراد بعدم الثبوت عدم
استمرار لاغنى عن ذكره قوله والمضي (في جليتها) ولا يعدل عن الفعلية والمضي الا لئلا يكتفى لكن
لا يعدل في الشرط الا الى المضارع للزوم اداة الشرط الفعل ولا يعدل في جزائها ايضا
الى الاسمية بخلاف ان قال الرضي ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية
صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو متفهم ومتنع وما قوله تعالى ولو انهم
امنوا واتقوا لثوبة من عند الله خيرا فتقدير القسم وذهب جارا الى ان الاسمية في الآية
جواب لو قال انما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء هذا الكلام وكأن
المصنف والمتشاح لم يتعرضا للعدول عن عدم اثبوت التردد فيه او اشارا لما اختاره الرضي
وقال الشارح لم يتعرض له لانه ظاهر يريد ان وجهه وهو الدلالة على الاستقرار ظاهر
بخلاف وجوه العدول عن المضي فان فيها دقة وخفا (فدخولها على المضارع في محولو
يطيعكم في كثير من الامر لعتم) في القاموس العنت محركة الفساد والاثم والهلاك ودخول
المشقة على الانسان وفسره الشارح بقوله لوقعتم في الجهد والهلاك والظاهر والهلاك
ويحتمل غيرهما والله اعلم (لقد استمرار الفعل في ماضي وقتا فوقتا) اي الاستمرار التجددي
والمراد بالفعل الفعل الذي دخل عليه لو لكن ينبغي ان يراد بالاستمرار اعم من استمرار الوجود
فيكون النفي المستفاد من اوداخلا على الاستمرار ورفع له ومن استمرار العدم فيكون النفي
المستفاد نفيا لاصل الفعل ويكون الاستمرار المستفاد من المضارع واردا على النفي والظاهر
من دخول النفي الاول ولكن للثاني ايضا نظاير من جعل قوله تعالى وما هم بمؤمنين لاستمرار
كفرهم وجعل وما انا بظلام للعبيد للمبالغة في نفي الظلم لا نفي المبالغة فيه وجعل ما زيد اضربت
لاختصاص زيد بنى وقوع الضرب عليه فدخل لو على المضارع لاستمرار انتفاء كقولهم

لو تحسن الى لشكرت فان انتفاء الشكر انما هو لاستمرار انتفاء الاحسان لالانتفاء استمرار الاحسان واما في هذه الآية فذهب جارا لله ان المعنى لو استمر عليه الصلاة والسلام على اطاعتكم لوقعتم في الجهد او الهلاك ورحمته السيد السند بان الوقوع في الجهد او الهلاك انما يلزم من استمراره على اطاعتهم لانه خلاف قاعدة الاياله وانتكاس لامر السيادة لانه يكون حينئذ تابعاً مستمعاً لا حاكماً متبوعاً واما موافقته اياهم في بعض ما يروونه ففيه استجلاب قلوبهم واستمالتهم بلا معتبره وذهب المفتاح الى انه من قبيل لو تحسن الى لشكرت وباع فيه حتى ادعى حصره فيسهو كأنه اصاب لان المطلوب بالآية استمراره عليه الصلاة والسلام على امتناع اطاعتهم وتوطين نفوسهم على هذا لان اطاعتهم اطاعة الهوى واما موافقته عليه السلام لهم في بعض الامور فليس اطاعة لهم بل اطاعة لله تعالى حيث يكون مأموراً بالموافقة فان قلت ما الفائدة قوله في كثير من الامور قلت التنبيه على منشأ وقوعهم في الهلاك لانهم كثيرون ولا يكل منهم رأى فلما اطاعتهم في كثير من الامر ووقعوا في اختلاف يوجب المشقة او الهلاك في عدم اطاعته توحيد امرهم وتشرى بهم في واحد ينفعهم وتوحيد كلهم وهو هلاك المدن والتعاون (كافي قوله تعالى الله يستهزئ بهم) حيث عدل فيه عما هو مقتضى الظاهر من اراد الجملة الاسمية الصرفة لانه في مقابلة قولهم انما نحن مستهزئون الى اراد جملة اسمية خبر ما فعل مضارع قصد الى استمرار الاستهزاء بهم وفتافوا فستاحتمل ان يكون اراد الفعل التقوية بالحكم (وفي نحو ولو ترى) اى دخولها على المضارع في نحو ولو ترى مما لم يقصده الاستمرار والخطاب لمحمد عليه السلام او عام (اذ وقفوا) اى حسبوا او اطعموا واقيموهم ووقفته بمعنى اقمته او حسبته او اطعمته عليه على ما في القاموس (على النار لتزيله) اى لتزيل المضارع (مبذلة الماضي) في الدلالة على التحقق (اصدوره عن خلاف في اخباره) على لفظ المصدر او الجمع او اقوة الاسباب من كثرة المعاصي مثلاً او اصدوره في شان من لا يجوز كذب الحكم في حقه نحو لو تعجب ابنك فان محبة الابن واجب التحقق فروية المخاطب بمبذلة التحقق في الماضي اصدوره عن خلاف في اخباره وفيه بحث لاخبار الصادق يدل على تحققه لا محالة واما فرض المخبر الصادق فلا يدل على تحققه ويمكن التفتي عنه بانه من فرض الرؤية انما هو بالنسبة الى المخاطب واما اصل الرؤية فامر مذكور لا على وجه الفرض فكأنه قيل يرى اهل النار موقوفين على النار وان ترى انت ل ترى امر العجيبا فدخل لوجبه ل ترى بمبذلة الماضي في تحقق اصل الرؤية الذي يشعر به قوله ولو ترى ومن هذا تمكنت من التفصي عن بحث اخر يوحى ايضا الى المتفطن وهو ان تنزيل المضارع بمبذلة الماضي في التحقق يتنافى دخول او الدالة على الامتناع فذلك ان تقول الامتناع باعتبار الاستناد الى المخاطب والتحقيق لاصل الفعل فذكر لول لا شعاع بان الرؤية بمشابهة من الهول يظن معها انهم يمتنع من المخاطب هكذا حقق المقام ولا ياتفت الى ما باهى به الشارح المحقق حيث قال فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قد قيل قد انقضى هذا الامر ولكنك ما رأيت ولو رأيت لرأيت امر العجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فانه دل على تنزيل المرتى بمبذلة التحقق اصدوره عن خلاف في اخباره ولو دخل على الرؤية ولا يلزم من كون ما فرض رؤيته كالتحقق كون الرؤية كذلك تأمل ولا تذهل وبالتقليد عن التحقيق لا تغفل ولك ان تقول المضارع على مقتضى الظاهر لانه استقبالي ودخول لومكان ان للشاعر باستبعاد تحققه كأنه كالمستع و هذا الدخول لا يتنافى عدم دخول او الاعلى الماضي على ما هو الاصل لان ذلك في لو المستعمله فيما وضعت له لا فيما اذا استعملت بمعنى ان فان العدول حينئذ ليس في اراد

المضارع بل في ايراد او (كما في ربما يود الذين كفروا) فانه نزل فيه يود منزلة ود - حتى صح دخول ربما عليه والا فرمى لا يدخل على المضارع ولا يدخل من الافعال الاعلى الماضي لانه لتقليل ما وقع في الماضي خلافا لابي علي ومن تبعه فانه ذكر في غير الابضاح وقوع الحال والاستقبال بعدها خلافا للكوفيين فانهم جعلوا ربما يود بشدة وربما كان يود وقال بعض البصر بين ما في ربما يود موصوفاي رب شيء يوده الذين كفروا وقد تحقق وثبت ثم بين ذلك بقوله لو كانوا مسلمين اي يودون لو كانوا مسلمين والمراد تحققه في ودهم ونعيمهم ولا يخفى ما فيه من التكلف ولا يخفى ان توضيح التنزيل فيها هو بصدده بهذه الامة مع كثرة الاختلاف فيها توضيح بما هو اخفى ولو قال ومثله ربما يود لو كان اولى ومعنى التقليل مع كثرة ودادتهم انه بمنزلة قليل اعدم نفعه اذ ربما الف لا يعدل واحدا وقيل فيه تنبيه على ان زمان افاقهم التي يتنون فيها قليل وقال ابن الحاجب رب مستعار للتحقيق تشبيها بعد التي للتقليل ونستعير للتحقيق (او لاستحضار الصورة) يعني في نحو ولو ترى مسالمة قصد به الاستمرار قد يكون دخولها على المضارع لاستحضار الصورة وذلك فيما كان فعله ما ضيادون ما كان مستقبلا اذ صرح به الرضي بانه لم يجز في كلامهم تنزيل الامر الاستقبالي موضع الحال كما جاء تنزيل الامر الماضي منزلة لكنه ذكر في المفتاح هذه التكلفة في ترى ويود ووافقه المصنف في الابضاح فعبارة المتن تصلح للانطباق على المذهبين (كما قال الله تعالى الذي ارسل الرياح فتنسجها) فسقاهم جانب المضارع بين الماضيين (استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) لان في التعبير بالمضارع الموضوع للحال تصوير الماضي بصورة الحال الحاضرين يدي الخطاب وفي هذا التصوير جعله تخيلا له ناظر له بعين الخيال نظر البصر فيما يشاهده وبين وجه اختيار ذلك في الاثارة دون جارية بان في اثارة السحاب على الكيفيات المخصوصة الى ان انطباقه على وجه السماء اظهر قدرة غالبة بل فيه على ان التصوير بصورة الحال لا يكون الا لامر بدعي يتخبر فيه الناظر ويشغله بحجامة ولا يخفى عليك ان في التظهير على ما هو تفسير المتن بمقتضى الابضاح والمفتاح بحثا اذ النظر ماضوي لا كلام فيه بخلاف ما هو فيه فانه استقبالي يدعي الرضي عدم وجوده في كلامهم وقد يكون دخول الوعد على المضارع لكونه مستقبلا بالنظر الى ما قبله كما يقول لقد اصابني حوادث لوتبقى الى الآن لما بقي مني ارجاء بالمضارع لان البقاء بعد الاصابة وقال الشارح التعريفية بالمضارع لانه لا يتحمل لفظا عنها تصويرها بصورة التحقيق وفيه تكلف لا يخفى وما ذكرنا ظاهره ولك ان تقول جاء بالمضارع لقصد استمرار البقاء وقد يكون الدخول لكونها العتمة فان لو اتى تدخل على المضارع وانما يستفاد التثنية بجماع انهم الاتقاء والتثنية للامور المتتفة (وامانة كبره) اورد المفتاح هذا البحث عقيب قوله واما كون المسند اسماء العلم ان المراد بتكبير الاسم والمصنف اعتمد على ان التكبير والتعريف من خواص الاسم قال السيد السند في حواشي شرح المفتاح وصف الفعل والجملة بالتكبير باعتبار الاسم المأخوذ من معناه (فلا رادة عدم الحصر والعهد) لو كان التكبير لارادة عدم الحصر والعهد لكان انحصار الكتابة في زيد او كون زيد كاتبا معهودا سببا للكذب زيد كاتبا في الجملة ولم يكذب احد هذا التركيب لواحد منهما فالصواب فلعدم ارادة الحصر والعهد وهو المطابق لما في المفتاح او كان المسند اليه معرفة لكن المراد بالمسند وصف غير معهود ولا مقصود الانحصار وبعد فيه نظر لانه ربما ينكر مع ارادة الحصر فتقول ما زيد الا كاتبا الا ان يراد عدم ارادة الحصر بنفس المسند وفي صورة التعريف قصد الحصر بنفس المسند لان الحصر لزم من كون المسند معروفا وان جاء تعريفه من كلمة اخرى والعهد بمعنى المعهودة

سواء كانت باداة او بجوهر اللفظ فلا يرد ان عدم العهد بجماع التعريف لان ذلك يحمل العهد على ما هو من معاني اللام نعم يتجه ان ذكر العهد يغني عن ذكر عدم الحصر لان الحصر فرغ العهد فاذا اتفق اتفق لكن الامر فيه هين واورد عليه السيد السند في شرح المفتاح ان عدم قصد الحصر والعهد لا يكون مقتضيا للتكثير انما يكون مقتضيا لو كان تعريف الجنس مستلزما للحصر وليس كذلك بل انما يفيد الحصر في المقام الخطابي فلا بد لاتمام المقتضى من قيد اخر وهو ان لا يكون تعريف الجنس مقصودا وقد اندفع بما فسرنا العهد على انه يمكن تخصيص النكتة بالمقام الخطابي وقد ترك وجهي تنكير ذكرهما المفتاح احدهما ان تخبر بالذي عن نكرة فتقول لمن قال جاءني رجل الذي جاءك رجل تصديقا له وثانيهما ان تخبر عن نكرة بشاهد التبع لاعتقلا كن قال به ولم يساعده العقل الا ان يقال جعل الامتناع عقليا بناء على ان التبع يحكم بالامتناع لرعاية مناسبات عقلية والافن ابن يعرف ان ليس قائم ز يدوم يرد بالامتناع العقلي عدم تجوز العقل حتى يحكم بفساد الدعوى يتناول ما ذكر في توجيهه من الاسل في المسند اليه التعريف وفي المسند التكبير ومخالفة اصلين مستبعد عند العقل لا يثبت الامتناع وانما تركهما لانهما من مباحث علم اخر وجعلهما من دواخل البلاغة تكلف فعلا المصنف ذكرهما من تطويلات المفتاح والشارح المحقق ظن ان ترك الاول لدخوله تحت ارادة عدم الحصر والعهد وهو سهو بين اذ قصد رعاية حكاية خبر الذي على ما كان في كلام الغير ليس عين قصد عدم الحصر والعهد ولان المحكي يجوز ان يكون تنوينه للتفخيم او التحقير فادخال الحكاية تحت مجرد بيان هذه النكتة ظاهر الفساد (بحوز يد كاتب وعمر وشاعر) وكأنه اشار بتكثير مثاله انه اكثر من غيره (او للتفخيم نحو هدى للمتقين) اي هو او ذلك الكتاب هدى للمتقين (او للتحقير) قال الشارح نحو ما زيد شيئا والظاهر ان تحقيره انما يستفاد من نفي مشيئته فالوجه ان تنكيره ليعم النفي ومثال التكبير للتحقير ما زيد شيئا الاشياء وقال بدل قوله او للتفخيم او للتحقير اولما مر في تنكير المسند اليه لكن اخصر وافيد (واما تخصيصه بالاضافة او الوصف) لا يخفى ان تسمية المضاف مع المضاف اليه والمضاف مع الصفة مركبا تقيديا يقتضي ان يقال واما تقييده بالاضافة او الوصف الا انهم ادعوا ان التخصيص في الاضافة والوصف والتقييد في المفعول ونحوه اصطلاح وهل هو مجرد اصطلاح او مبني على مناسبه ذهب الى الاول الشارح والسيد السند نقل تكلفا لآخراجه عن مجرد الاصطلاح فقال تقييد الفعل بمفعول ونحوه بعد الاسناد وتخصيص الاسم بالاضافة او الوصف قبل الاسناد فاريد التنبيه على الفرق بتخصيص كل باسم واما تخصيص احد الاسمين باحد المعنيين فلان الاسم بحسب اصل وضعه مطلق غير عام فيناسبه التقييد واما الاسم فقد يكون فيه ما يدل على العموم والشمول في اصل الوضع فيناسبه التخصيص وهذا القدر في الرجحان كاف واما المشتقات فهي باعتبار العمل في حكم الفعل وتابعة له ونعم الوجه ما نقله الشارح من ان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع والفعل انما يدل على الحدث المطلق الغير المقيد بالوحدة اي الطبيعة المطلقة والحال مقيدة والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه هذا وتلخيصه ان الطبيعة المطلقة يلاحظها العقل من حيث انها واحدة فتكثرها بالتقييد ولا شيوع قبل الكثرة بخلاف الاسم فانه يدل على الطبيعة المقيدة بالوحدة الشائعة بين كثيرين فبالاضافة او الوصف ينقص الشيوع الذي يشاهده العقل حين سماع الاسم فيناسب وصف الفعل بالتقييد والمضاف والموصوف بالتخصيص وقد خفي تلخيصه على الشارح فسماه وهما متمسكا به ان اراد

بالشروع الشمول والعموم فالتكررة في الإيجاب ليس كذلك وإن أراد احتمال الصدق على كل فرض يفرض في الفعل ايضاً شيوع فإن جاء زيد بمحملة كثيرة ومنشأ ذلك عدم الفرق بين الشيوع في الواقع وبين كون شيوعه في نظر العقل عند فهمه من اللفظ ونحن نقول انما عدل عن التقييد الى التخصيص ليخص بمحملة بالتكررات على ما يقتضيه مقابلته بقوله واما نعر يفة فلو قال واما التقييد بالاضافة او الوصف لكان شاملاً للضافة الى المعرفة والوصف بها فلما قال واما تخصيصه خص بالتكررة اذا التخصيص في التكررات والتوضيح في المعارف بقي انه لا وجه لبيان الوصف المخصص دون غيره حتى يكاد يحكم بان قوله او الوصف ولك ان تجعله عدولاً عنها (فلكون الفائدة اتم) اي فليصيرورة الفائدة اتم وقد يكون التخصيص لتوقف الفائدة عليه كما اذا كان المخاطب يعلم ان زيد اغلام ولا يعرف انه غلام عمرو فنقول زيد غلام عمرو ولا يبعد ان يقال لم يتعرض له لانه ليس زائداً على اصل المراد (كأمر) قيده المفتاح بقوله في فصل تعريف المسند اليه واطلقه المصنف ليعود الى ما هو اقرب من بحث تقييد الفعل ولانه لم يذكر شيئاً في تعريف المسند اليه بخلاف المفتاح (واما تركه) اي ترك التخصيص (فظاهر مما سبق) من ترك تقييد المسند لما منع عن تربية الفائدة وكان الاخصر ان يقول واما تخصيصه بالاضافة او الوصف وتركه فظاهر مما سبق (واما تعريفه فلا فائدة السامع حكماً) دفع في اثباته بيان التكنة شهدة انه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة لانه من قبيل افادة المعلوم حيث اشار الى ان المقادير بالكلام ليس المستدل حكماً بين المسند والمسند اليه فلا فائدة لا يتوقف على الجهل بالمستدل تمنع مع الجهل به كما تمنع مع الجهل بالمستدل اليه ولو كان الحكم ايضاً معلوماً تاتي الافادة اللازم الحكم ولا خفاء في ان المقصود بالافادة الحكم بمعنى وقوع النسبة او لوقوعها لا الابقاع والانزاع كما تفيد به تعدية الحكم بقوله (على امر معلوم له) ففيه مساحقة والمراد تعلق حكم كذلك وتقدير المفعول به وجعل حكماً مفعولاً له لا يحضر به الابصر حديد وعن فهم المتعلم يعبد (باحدى طرق التعريف) اذ لا يجتمع اثنان منها (باخر) او اكنفي به (او مثله) لكني قال الشارح اشار بقوله اخر الى وجوب مغايرة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم ولا ينتقض انحوانا ابو النجم وشعري شعري فان الخبر مؤول فابو النجم بمعنى المشتبه الدائر على الاسنة وشعري شعري على ما ذكره الشارح بتقدير شعري الان مثل شعري السابق وعلى ما يمكن انه بمعنى الكمال لان اضافة الشعر اليه تشعر بالكمال او المعنى كل شعري مثل شعر اخر لي يريد ان اشعاري متماثلة غير متغايرة وهذا آية التمكن في الشعر وعدم التلون ولا كمال فوقه ولا بأس بالاتحاد في اللفظ فتقول بمعنى عين تريد بالثاني النبوع وتقول هو هو عند اختلاف المرجعين ولا بالتأديف عند اختلاف المقصودين نحو البيت الاسد تريد الاول ما وضع له هذا اللفظ والثاني مفهوم الاسد بعينه ولو قال على مفهوم باخر لكان احسن حيث كان يشعر بان المغايرة في المفهوم لاقى الخارج والمراد بالمثالة مجرد كونه معلوماً باحدى طرق التعريف ولو تركه لكان احسن لاشتهار تماثلة المعرف بالمعرف في المثالة في مرتبة التعريف ولو جعل المثالة على المثالة في التحقق بان يحد في الوجود لكان افيد وقد افاد انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اختياراً غير مذهب سيبويه فانه يجوز الاخبار بانعرفه عن التكررة المتضمنة للاستفهام او افضل التفضيل في جملة هي صفة تخرمرت برجل افضل منه ابوه فان افضل عنده مبدأ خبر عند غيره وافاد ايضاً انه لا يجب ترجيح المسند اليه في التعريف او مساواته مع المند فيه كما يجب في المنعوت (اولاً لم حكم كذلك) اي حكم موصوف بما ذكره هذا هو المراد وفي صحة تشبيهه

اليه نسخة

كذلك خفاء اذه هذا الحكم غير ما سبق فالظاهر الاخصر او لازمه بذكر المختصر وذلك اذا كان المخاطب عالما بالحكم ومما ينبغي ان يعلم ان الاطلاق الذي يفيد هذا البيان ليس صحيحا لانه وان كان لا منع من ترجيح واحد من المسند والمسنود اليه على الاخرى مرتبة التعريف لكن ليس لك ان تجعل اى العرفين شئت مسندا اليه والاخر مسندا بل له ضابطة ذكرها المفتاح وتحتها المصنف في الايضاح فقال وتفسير هذا اى بيان ما ذكر في وجه تعريف المسند انه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالما بانصافه باحداهما دون الاخرى فاذا اردت ان تحبزه انه متصف بالاخرى فعمد الى اللفظ الدال على الاولى وتجهله وتعمد الى اللفظ الدال على الثانية وتجهله خيرا فيفيد السامع ما كان يجهله من انصافه بالثانية ثم قال واذا لم يعرف ان زيد اخا لفلان فلا يقال اخوك زيد لامتناع الحكم بالمعين على من لا يعرفه المخاطب اصلا واما يقال ذلك اذا عرف المخاطب انه اخا واريد تعيينه له هذا فاذا دانه كالا يصح الاخبار بالمعرفة عن النكرة لا يصح بمعرفة مفيدة للتعين عن معرفة لا تدل على معين بل تدل على مبهم واما صورته بالمضاف لانه لا يجرى في ذى اللام والموصول بل اظهر ان المقصود انه لا يخبر بمعين عن مبهم وان كان معرفة الا حاصله لكن يمكن ان يخبر عن نفس الجنس او الجنس المستغرق بالمعين مباينة وهذا الذى اراده حيث قال وان اردت تعيين جنس المنطلق قلت المنطلق زيد هذه زبدة كلامه واوهم تقريره الشارح انه جرى في ذلك على ما قيل ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة تجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بها لا يجب الامعلومية المسند اليه مع انه يأتى اطلاق الكتاب وههنا بحث وهو ان الضابط لا يتناول زيد اخوك فانه ليس هناك صفتان وكأنه اراد بالصفتين ما بعلم الاسم لانه كالصفة في التعيين وان الضابط قاصر لانه لم يفصل ما اذا عرف كلاما من الصفتين للذات ولم يعرف ان الذات متحدة فيهما كما اذا عرف المخاطب ان له اخا وعرف زيدا بعينه ولم يعرف ان زيدا واخاه فتحددان فتريد ان تفيد ان ذلك الاتحاد فانت حينئذ بالخيار فاجعل اليهما شئت مسندا اليه ومن هذا القبيل قوله تعالى او انك هم المفلحون فانه قد عرف المخاطب موصوفين بصفات الكمالات آتفا وسمع ان جماعة هم المفلحون فاذا دانهما المتحدان نعم هنا يجب جعل اولئك مسندا اليه ليفيد تعليق الحكم بالصفات لان الحكم بالاتحاد يقتضى ذلك واهذا مثله صاحب الكشف يريد التائب لمن سمع انه تاب احد فكان كالمستخيراته من هو يريد انه يعرف زيدا بعينه وعمره ولا يعرف انه متحد مع ايها فتقول زيد التائب ولك ان تقول التائب زيد وليس تمثيله لمن عرف تائبا وطالب لتعيينه لا لاتحاد المعلومين حتى يقال ان الواجب حينئذ التائب زيد كما عترض به الشارح المحقق عليه وقد اطنب السيد السند في الرد عليه واطال في اثبات ان الواجب زيد التائب وقد عرفت انه لا يجب شيء منهما ولك الخيار على ان لنا ان نرد على الشارح باختيار ان الواجب التائب زيد وممراد الكشف بقوله زيد التائب التائب زيد الا انه قدم الخبر تنبيهها على ان تقديم المبتدأ فيما اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين لا يجب عند وجود القرينة على تعيين المبتدأ وان اطلق النكرة وجوب التقديم قال صاحب المفتاح بعد هذا الضابط واذا تأملت ما تلوناه عليك اعترك على معنى قول النحويين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا معرفتين معا بل ايها قدمت فهو المبتدأ واعترض عليه السيد السند بان بحث النحويين ليس مما يخص المتكلم البليغ والوجوب لهذا يتعلق بنظر البليغ فيجب ان يكون الوجوب الذى نظره فيه المعنى يستوى فيه البليغ وغيره وهو انتباس المحكوم عليه بالمحكوم به ونحن نقول تقديم

المبتدأ لهذا الغرض على الخبر يجب بعد دخول كان ايضا والتخوى لا يوجب فعله
ان ليس نظر التخوى على هذا المعنى (نحو زيد اخوك وعمر والمنطلق باعتبار تعريف
العهد او الجنس) جعله الشارح متعلقا بالثاني وتوطئة لقوله والثاني قد يفيد قصر
الجنس كذلك ولك ان يجعله متعلقا بهما لانه كما ان اللام تكون للعهد وللجنس كذلك الاضافة
لكن صرح الرضى بان هذا العهد اصل وضع الاضافة وان كثرا استعمالهما في غيره وقال السيد
السند ان الاصل في المعرفة باللام ايضا ذلك (وعكسهما) عطف على ما اضيف اليه
نحو اى ونحو اخوك زيد والمنطلق عمرو وفيه مع تكثير الامة التنبه على ان قوله
(والثاني) اى اعتبار تعريف الجنس اعم من ان يكون في المسند او المسند اليه ورد لقوله
وقيل الاسم متعين الخ اجالا وتوطئة لذكره (قد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا) قال
الشارح اى قصرا محققا مطابقا للواقع او مبالغ فيه وفيه ان المبالغة ليس في القصر
بل في النسبة بواسطة القصر وانه لا يلزم في القصر التحقيق ان يكون مطابقا للواقع بل يكفي
ان يكون عن اعتقاد ظان كان اوجهلا او يقينا فالاولى جعل تحقيقا مفعولا له لا لقصر
اى قصرا للتحقيق وافادة الواقع (نحو زيد الامير) مثله للقصر تحقيقا لان وحدة الامارة
اقرب من وحدة الشجاعة (او مبالغة) اى للمبالغة لا لافادة الواقع ثم في جعل تحقيقا او مبالغة
قيدا للقصر انه يلزم ان يكون التحقيق والمبالغة مفادى تعريف الجنس وليس كذلك
او ليس مفاده الا القصر واما بناءه على المبالغة او التحقيق فما يستفاد من المقام ويمكن توجيهه
بان يراد بالافادة الافادة بمعونة القرينة (لكمالها فيه) في الايضاح لكمال معناه في المحكوم
عليه وهذا يفيد انه جعل ضمير كماله للجنس وضمير فيه للشئ ولو عكس اتم المقصود لكن
جعل الضميرين على ترتيب المرجعين اقرب الى الفهم (نحو عمرو الشجاع) والقصر
الحقيقى اعم من ان يكون مبنيا على الاستغراق الحقيقى او العرفى فنزيد الامير يحتمل ان يراد به
كل امير البلد فيكون استغراقا عرفيا فيفيد قصر امارة البلد تحقيا وان يراد به كل الامير
فيفيد قصر الامير مطلقا لكنه كاذب ومثاله الصادق ما ذكره الفتح على مذهب الاعتزال اى
الله تعالى العالم الذات اى عالم بذاته لا بالعلم ومن قبيل زيد الامير ان الحبيب قال الشيخ ليس
معناه انك الكامل في المحبوبة حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب كما في انت الشجاع
ولان احدا لم يحب احدا مثل محبتى لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة بل معناه
ان المحبة منى بجملة مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة شئ وسماه الشارح لدقته
نكتة وما وجه كونه نكتة الا انه مبنى على الاستغراق العرفى ولم يتنبه له السيد السند فقال
بعد تقسيم الشارح الجنس الى المطلق كما في الامثلة المذكورة والمقيد بوصف احوال او ظرف
او مفعول او غير ذلك وليس ما ذكره الشيخ الا الجنس المقيد لانه في تقدير انت الحبيب لا وجه
لجعل ما ذكره الشيخ نكتة منفردة بل هو من دواخل التقسيم ولا يتجه ما ذكره لان كونه
نكتة بناء على انه جنس مطلق فيدق وهو اعتبار الاستغراق العرفى نعم زيد الامير ايضا معناه
وكانه لم يتنبه له الشارح وانما قال قد يفيد قصر الجنس لان افادته قصر الجنس بمعونة اقتضاء
المقام الاستغراق وهو المقام الخطا بى دون الاستدلال فالمنطلق زيد يفيد القصر لانه بمعنى كل
منطلق زيد فاذا كان كل منطلق زيدا انحصر المنطلق في زيد وكذا زيد المنطلق بمعنى
زيد كل منطلق فاذا كان زيد كل منطلق ينحصر المنطلق في زيد يكشف عن ذلك كلام
الفتح وبهذا المعنى ما في الايضاح حيث قال ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرفة
على ما حكم عليه به كقول الخساء * اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجيلا *

في مريضة اخيها صخر فانه ليس المقام طالب اعبيار رأيت بكاءك كل حسن جميل بل
تطلب اثبات الحسن الجميل له اذ تكفل الشرط سلب الحسن عن كل ماعدا والمراد بقيل كل
قتيل كقوله تعالى علمت نفس ثم تعريف الخبر باللام يطلب نكتة لولا يفيد القصر لئلا يغوبل
لا يكون اختيارا المرجوح وهو تعريف الخبر اذا الاصل فيه التذكير وبما يجعل نكتة وحل
عليه الشارح البيت مانقوله عن الشيخ في قول حسان * وان سنام المجد من ال هاشم
بنو بنت محزوم ووالدك العبد من ان معنى التعريف فيه ان يثبت العبودية له ثم يجعله ظاهر
الامر فيها معروفا بها ولك ان تجعل النكتة فيه ان تجعل الخبر لتفخيمه او خاسسته نصب
العين حاضرا في الاذهان واما تعريف المسند اليه فيستغنى عن امر زائد على التعيين لان الاصل
فيه التعريف وربما تكلف الشارح بان المعرف بلام الحقيقة ايضا يفيد القصر لانه يحكم
باتحاد الجنس مع المسند او المسند اليه واتحاد الجنس بوجوب القصر اذ لا يتجاوز احد
التحدين الاخر واورد على نفسه ان زيدا قائم ايضا حاكم باتحاد الجنس فيفيد القصر ورد
بانه حاكم باتحاد الفرد دون الجنس فليس اللازم الاعدم التجاوز عن فرد ما من الجنس
فلا يلزم قصر الجنس وزيفه السيد السند بان مفهوم النكرة لو سلم انه مفهوم فرد
ما من الجنس لا الجنس نفسه فالاتحاد مع هذا المفهوم يستلزم حصر هذا المفهوم
وهو في قوة حصر الجنس ويمكن دفعه بان الحكم في المعرفة باتحاد الجنس الغير المقيد
بالوحدة فينصرف الى اتحاد الطبيعة بخلاف النكرة فان الحكم فيه باتحاد الجنس الغير
المقيد بالوحدة فيفيد اتحاد حصته فلا يفيد الحصر ثم هذا القصر حقيقى او ادعائى
ولم تبين انه يكون زرد ان خطأ او ادفع التردد كما هو شأن القصر الاضافى وكأله لم يوجد
الا لذلك قال الشارح المحقق انما خص حكم القصر بتعريف الجنس لان القصر يكون
في الدائر بين العموم والخصوص والعهد يفيد تساوى المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما
بدون الاخر ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وفيه نظر اذ المهور
يصح ان يكون نوعا فنقول زيد المنطلق مريدا لنوع الفلانى من المنطلق فلا يفيد التساوى
مع المبتدأ ويكون دائرا بين العموم والخصوص على انه يتجه عليه ما ذكره السيد السند
من ان هذا لا يثا في الاقصر الافراد ولا يمنع قصر التعيين والقلب ويمكن دفع ما ذكره
بان بناء على ان القصر لتعريف المسند والمسند اليه لا يكون الاحقيقا او ادعائيا والاولى
ان يقال تخصيص القصر بتعريف الجنس لانه فرع قصد الاستغراق على ما يقتضيه
بيان المفتاح (وقيل) قاله الامام الرازى (الاسم متعين المبتدأ) الاولى للاستناد اليه ليندرج
فيه معمولات النواسخ ويعم قوله للخبرة بظاهرها (لدلالته على الذات والصفة للخبرة
لدلالته على امر نسي) طالب للارتباط بالغير فيستحق جعلها امر بوطاة لامر بوطاة ايها وفيه
رد لقول النخاعة ان المعرفتين ايهما قدمت فهي مبتدأة دفعا للالتباس بانه لا التباس
في معرفتين احدهما اسم والاخرى صفة ولتحقيق علماء هذا الفن ان ايتهم كانت معلومة
فهى مبتدأة وايتهم كانت كالمستخبرة فهى الخبر (ورد) هذا الحكم (بان المعنى) اما كرمى
او على المشهور (الشخص الذى له الصفة) لان اللام موصولة ومعناه شخص تعين
بالصلة وفيدانه لا يطرده في قولنا الحسن زيد بل لان الصفة المبتدأة لهما موصوف مقدر
لا محالة او مؤولة بذات لهما صفة وفيهما ان ذلك لا يدفع قول الامام ان الكون صفة قرينة
على كونها خبرا فلا يعمين المقدم والمعلوم بالابتداء وقوله (صاحب هذا الاسم)

مما لا حاجة اليه لانه اذا جعل الصفة دالة على الذات لم يترجح كون الاسم مبتدأ فلا حاجة الى جعل الاسم في معنى الصفة نعم لو اشترط في الخبر كونه مشتقا او مؤولا به كما هو مذهب الكوفي اخرج اليه لكنه غير صحيح والصحيح ما عليه البصريون وقال الشارح هذا التأويل باعتبار خصوص المثال لجعل المطلق اشارة الى الشخص بعينه فلا يفيد حل زيد عليه فينبغي ان يكون المقصود زيد تعين اسمه لمن لا يعرف اسمه والسيد السند قال التأويل لان الخبر في الحقيق لا يحمل كما عرّج به المنطقيون وعلى التقديرين فقوله صاحب هذا الاسم في خصوص هذا المثال لا يجري في قوائمه المنطلق الانسان ولا مدخل له في الرد فيه خزانة ولعل من قال لا حاجة اليه اراد ان في الحاجة اليه في رد لانه لا تنفع له اصلا وانما اول صاحب هذا الاسم بتقدير المضاف لا بتأويل العلم يسمى به كما هو المشتهر لئلا يصير نكرة فخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند اليه معرفتين (واما كونه جملة) المسند في الجملة الخبرية لا يكون الاجلة خبرية وهل يجب ان يكون خبرية مطلقا ولا اخلاف فيه فكثير من النحاة ذهبوا الى وجوبها اسم واستدلوا عليها بآثار بان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب وكانهم ارادوا ان النحاة نقلوا اسم الخبر مما يحتمل الصدق والكذب الى ما هو مدار احتمالهما من طرفي الجملة اي المسند والخبر ليس اسما الا لمسندله من زيد مدخلة في ذلك الاحتمال فهذا تمسك برعاية مناسبة الاسم ومثله غير عزيز في العلوم العربية التقليدية حتى الفقه ولا يخفى على من له دراية في التفليات واما كونه غلطاً من اشتراك لفظ الخبر بين المركب التام ومسند الجملة الاسمية فبعد جدا وان ركن اليه الشارح المحقق والسيد السند حتى قال لا خفاء فيما ذكره الشارح من انه غلط من الاشتراك وتارة بان الخبر يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس ثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره ورده الشارح بان الخبر يجب ان يكون مسندا الى غيره والاسناد لا يقتضي الثبوت كما في ازيد عندك ولك ان ترده ايضا بان الخبر قد يكون مسلوبا عن غيره وماليس ثابت لا يأتي سلبه عن غيره وبان الثابت لغيره لا يقتضي الثبوت في نفسه الا ترى ان الاعى ثابت لغيره وليس ثابتا في نفسه واول السيد السند استدلالهم بان المراد ان الخبر يجب ملاحظه ثبوته لغيره سواء اعتقدوا وشك فيه او رفع وماليس ثابت في نفسه لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره وزعم انه تام وفرع عليه انه يجب تأويل انشاء وقع خبرا بالخبر ورده اننا لانم ان ماليس ثابت لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره بل كما يلاحظ الثبوت للتردد فيه ولرفع يلاحظ الطلب فيلاحظ ثبوت الضرب للمخاطب في اضرب ويطلب قليلا لاحظ كذلك في زيد اضربه ومما يحتل به صدق امكان ملاحظة ثبوت الخبر للطلب قولنا كن قائما فالك لاحظت ثبوت القائم للمخاطب للطلب ولا ريب في صحة ازيد عندك فكذلك في صحة زيد هل ابوه قائم فالك تلاحظ بنسبة ابوه قائم الى زيد وذلك في وقتهم عنه واما ما ذكره في توضيح عدم صحة جعل الانشاء خبرا من الانشاء والطلب قائم بالمشي فلا يكون حالا للمبتدأ الا باعتبار تعلقه به واستحقاقه له فلا بد من ملاحظة هذه الحيثية معه وملاحظة هذه الحيثية يجعله خبرا ففيه اول انه يصح ان يكون المبتدأ نفس الطالب كما في قولنا انا لاقتلن نفسي وثانيا ان المربوط بالمبتدأ ليس الطلب بل المطلوب ليعلم الطالب به بعد ربطه وان اقتضاء ملاحظة الحيثية صيرورته خبرا اول المسئلة فالحق ان خبر المبتدأ يصح ان يكون انشاء وكذا اخبار التواسخ الا الافعال الناقصة وافعال القلوب (فما نقوى) وسبب النقوى يكون الخبر جملة على ما في المفتاح وهو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شي فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينقد بينهما حكم ثم اذا كان

متضمن الضمير المعتد به بان لا يكون الخبر معه متشابهاً بالخالى عنه كما مر صرفه ذلك الضمير الى
المبتدأ نائباً فيكتسب الحكم قوة اقول او قال هو ان المسند اليه لكونه مسنداً اليه يستدعي
ان يسند اليه شيء لكن اعم واوضح ثم استفاد من كلامه ان السامع او لا يصرف الجملة الصالحة
الى المبتدأ مع قطع النظر عن اسناد فيه وثانياً يصرفه اليه باعتبار اسناد فيه والظاهر انه
يصرفه الضمير او لا لان كونه صالحاً للصرف اليه بملاحظة الضمير ثم يصرفه المبتدأ الى
نفسه لكونه صالحاً قال الشارح المحقق فعلى ما ذكره المفتاح لا تقوى في زيد ضربته لان
الضمير لم يصرفه الى زيد ثانياً وفيه بحث لان زيد اصرف ضربته الى نفسه باعتبار انه
مضروب فكرر هذا الصرف بالضمير ووجه التقوى على ما نقل عن دلائل الاعجاز ان الاسم
لا يؤتى معنى عن العوامل الا حديث قد يؤدى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشترت قلب
السامع بانك زيد الاخبار عنه فهذا او طئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في
قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وانع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام
بالشيء بقتة مثل الاعلام به بعد اثنييه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام
في التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد مررت به وزيد ضربته وهذا مؤيد بحمل كلام
السكاكي على ما يشمله كما فعلنا الاعلى وجه يخرج كما وهمه الشارح لكن في قوله هذا منع عن
الشبهة والشك مدخول بان التقدمة تشبه الملوح لجنس الخبر فكما اعتبر تقديم الملوح موجبا
لشك ينبغي ان يعتبر تقديم المبتدأ موجبا له وقال السيد السند لا تعويل على ما ذكره الشيخ
لان هذا التقوى بعينه متحقق في كل خبر مؤخر فلا يصلح لكونه داعياً الى الجملة ويمكن دفعه
بان ليس تعرية الاسم عن العامل الا في الخبر الفاعل لان التعرية تقتضي تحقق العامل ولم يتحقق
في زيد انسان وزيد قائم ما يصلح للعمل في زيد حتى تكون في تقديمه عليه تعرية له عن العامل
بخلاف زيد قائم فانه في تقديم زيد تعريته عن عمل قائم وانما خاص التقدمة والتوطئة بالتعرية
لان فيه عدولاً عن العامل الاقوى للتوطئة واما في زيد قائم فليس لزيد طريق ثبوت في الكلام
الا بجملة مبتدأ حقه التقديم ونحن نقول تقوية الحكم في الخبر بالجملة لان الجملة آية لا ترتبط
بشيء الا بزيادة احتمال السامع فيمكن في نفس السامع لامتناد وجهه واشتغاله بها بخلاف
المفرد لكنه يقتضي ان يكون في الجملة السمية ايضاً تقوى الحكم ونحن نقول لا تنحاي عن
فليكن لا يرادها جملة جهتان (او لكونه سيبياً كما مر) اي مثل مثال مر حيث قال المراد
بالسبي مثل زيد ابوه قائم فقله كما مر حواله المثال على سابق الكلام وفسره الشارح بقوله
من ان افراده لكونه غير سبي مع عدم افادة تقوى الحكم ولا يتخفى ما فيه من التعسف ومن
نكات ايراد المسند جملة كونه المسند اليه ضمير شان وقصد التخصيص نحو اناسيت في حاجت
ولا وصف في اهمالهما الا لعدم استيفاء النكات ولكن في اهمالها في بيان نكتة الافراد شدة
الوصفة (واسميتهما وفعليتهما وشرطيتهما) لان جعل الجملة التي وقعت خبراً اسميها
دعاً الى جعل مسندها اسماً فلما جعل مسندها اسماً صارت اسمية بالضرورة فلا داعي الى
الاسمي بل الى جعل مسندها اسماً وهكذا فعليتهما وشرطيتهما هكذا ينبغي ان يفهم هذا
المقام فانه من خصائص الخواص لا كما يفهمه العوام من ان الاسمية لا فائدة عدم التجدد وعدم
التقييد باحد الازمنة والفعلية لا فائدة التجدد والتقييد باحد الازمنة على اخصر وجه وكونها
شرطية للاعتبارات الحاصلة من اختلاف ادوات الشرط ولك ان تجعل ضمير اسميها وتظهيره
الى مطابق الجملة فيحصل المقصود في ضمن حصول ما هو اعم وهكذا قوله (وظرفيتهما
لاختصار النعنية) ومقتضى الاختصار ترك الفعالية والتحقيق انه ليس اظرفية الجملة نكتة داعية

اليه بالذات اما تصير ظرفية بالضرورة لما مر من دواعي حذف المسند فتأمل ثم التحقيق
الحقيق باختيار مهرة هذا الفن ان ليس الخبر الظرف جلة اذ ليس فيه تقدير شيء فضلا عن
الفعل وانما القول بالحذف اساع لفظي هو وجوب المتعلق للظرف من غير ان يدعو اليه
رعاية المعنى في التقدير ترك رعاية المعنى لمصلحة قواعد اللفظ وهذا تراهم يجعلون قوله فائق
كالليل الذي هو مدركي من المساواة والمراد بالظرفية المعنى المصدرى وجرى فيه على
التحيز باستعمال الظرف فيما يشمل المنصوب بتقدير في الجار والمجرور حقيقة المنصوب
بتقدير في صرح به الرضى ولو جلت على الحقيقة لقصرت عن تناول مثل زيد في الدار ولا
يرضى به محصل والمراد بالضمير في قوله (اذهي) اي الظرفية الجلة الظرفية ففيه استخدام
او ارجاع الى المفهوم بالاتزام (مقدرة بالفعل) الاولى مقدرة بالجملة كما هو المشهور وكأنه
ظنها غير صحيحة لما رأى ان ضمير الفعل انتقل الى الظرف واذا صارت جلة ظرفية فليس
المقدر الا بالفعل ومنشأؤه عدم الفرق بين قولنا مقدر بجملة وقولنا المقدر جلة فان الموصول
بالباء معناه المؤولة بالجملة ففرع عليه عدم شبهته لعدم صحة تقديره بالفعل اذا الجملة لم
تؤول بالفعل بل قدر فيه الفعل فاصحح ان المقدر فعل وانما قال (على الاصح) لان تقدير
الفعل مذهب جمهور النحاة ومذهب البعض ان المقدر اسم فاعل فليس الخبر الظرف حينئذ
جملة فالمراد بقوله اذهي ذات الجملة الظرفية لا الجملة الظرفية الساخوذة بوصف كونها جملة
حتى يلزم كونها جلة ظرفية على غير الاصح ايضا هذا ولك ان تجعل المقدرة على صيغة
اسم الفاعل فيكون هي راجعة الى الظرفية المذكورة صريحا ويكون المعنى اذ كون الجملة
ظرفا سبب لتقدير الفعل فغير عن سبب التقدير باسم الفاعل ومثله غير عن يزولا مستبعد في تمييز
(واما ما خيره فلان ذكر المسند اليه اهم كامر) اولان الاصل في المسند التأخير اولان فيه ضميرا
الى المسند اليه نحوز يد في داره فانه يسترجع على في داره زيد (واما تقديره فلنخصيصه
بالمسند اليه) اي قصر المسند اليه على المسند وكان الظاهر ان يقول فلكون ذكره اهم لم
يفصل على طبق بيان تقديم المسند اليه الا انه تفنن اطي ذكر العلة ووضع علة العلة مكانه
ومن جهات التقديم اشتها المسند اليه على ضمير نحو في الدار صاحبها فانه لا يجوز صاحبها
في الدار وكونه ظرفا والمبتدأ نكرة محضة وتضمنه الاستفهام مع افراده لا مطلقا كما ذكره
الشارح وكونه خبرا عن ان والمصنف لا يذكر امثاله الا انها مفروغ عنها في النحو وان كان
لذكرها في هذا العلم من حيث انها مقتضى الحل مساع ويجمعها في هذا العلم اتباع
الاستعمال الواجب (نحو لا فيها) اي في خمرة الجنة (غول) في القاموس الغول الصداق
والسكر والمشقة (بخلاف خور الدنيا) برده عليه انه اذا كان تقديم المسند في الآية للحصر
يفيدني حصر الغول في خمرة الجنة لان في الغول عنها واورد عليه ايضا ان تقديم المسند
يفيد انقصر في خور الجنة والمسند اسما لها بل مجموع الظرف المركب من الجار وضمير
خمرة الجنة ويمكن دفع الثاني بان شدة اتصال الجار والمجرور سوغ اسناد ما للمجرور الى
المجموع حتى ساغ انه يقال الجار والمجرور في محل النصب لكن الشارح المحقق لم يلتفت
اليه لانه جواب جلدى واجاب عنه بما يندفع به الاول ايضا بان جعل الثاني جزءا من المسند
تارة ومن المسند اليه اخرى فقال المراد ان الغول مقصور على عدم الحصول في خمرة الجنة
لا يتجاوز الى عدم الحصول في خمرة الدنيا وان عدم الغول مقصور على الحصول في
خور الجنة لا يتجاوز الى عدم الحصول في خور الدنيا ويرد على الثاني انه كيف جاز الفصل
بين حرف النفي والغول مع التركيب بينهما بالمسند واورد عليه السيد السند ايضا انه يقتضى

باعتبار نسخة

عدم تنبيه نسخة

اشتغال نسخة

جواز ان يكون النفي فيما اتاقلت جزأ من المسند فليكن فرق بين ما اتاقلت وانا ما قلت وقد بالغ في الفرق بينهما كما هو الحق ويمكن ان يزارع فيه بان جواز الفصل بالطرف مع اشتهاار التوسع فيه بما لا يتوسع في غيره لا يقتضى جوازه بغيره ويرد على الوجهين ان كون لا جزأ من احد الطرفين خلاف ما يحكم به الفطرة السليمة بل هو من قبيل الفصل بين لائنى الجنس واسعد بخبره فلذا وجب الرفع والتكرير وهذا كله بناء على قصر النظر على ظاهر ما ذكره الشارح المحقق وتحققه ان النفي اذا دخل على ما فيه قيد فرمى بارجع النفي الى الاصل وبصير القيد قيد للنفي وله غير نظير الا ترى انه جعل قوله تعالى وما هم بمؤمنين لاستمرار النفي مع ان النفي دخل على المستمر وقوله وما انا بظلام للعبيد جعل للبالغة في نفي الظلم مع انه دخل على ما يقيد بالبالغة في الظلم فلعل الشارح جعل لافيهما غول لتقييد النفي بالحصر الذى كان في مدخوله وجعل مال حصر النفي في خور الجنة احدا الامر ينحصر عدم القول فيها او حصر القول في الانتفاء عنها وبهذا اندفع كل ما اقيناه اليك من الواردات اندفاعا بينا ويندفع ما ذكره السيد السند ايضا بان ما اتاقلت وان صار بهذا العمل في معنى انا ما قلت لكنه تعارف استعماله في رد اثبات الغول لغير المتكلم لارد اثبات نفي القول لغيره كما في صريح انا ما قلت فلا يندم بهذا ما عني بشانه من الفرق بين ما اتاقلت وانا ما قلت قال السيد السند والحق في الجواب ان لا فيهما غول نظير ما اتاقلت فابلاء الطرف للنفي للتزاع في قول ثابت وقع الخطأ او الشك في محله فاذا نفي محليه خور الآخرة له ثبت محليه ما يقابلها من خور الدنيا وايدى بشهادة من الكشاف وانت لا ترتب بعد ما مهدناه لك ان هذا غير خارج مما ذكره الشارح قدمهدت بعون الله لك روضة فلا تدعنى من دعائك ايها الشارح اذ قد تبقي في الدنيا وانا البارح الطالح * لعل الله يبدل بركة دعائك على الفاسد بالصالح * فان قلت قد جعل البعض قوله تعالى لكم دينكم من قصر الصفة على الموصوف فهل جاء تقديم المسند اذ ذلك فيكون عبارة المتن محتملة للامر بان تكون الباء داخلة في صلة التخصيص على المقصور او المقصور عليه قلت قد سماه المصنف توهم من البعض على انه يحتمل ان ذلك البعض جعل اللام في لكم للاختصاص فجعل معنى لكم دينكم دينكم مختص بكم وجعل التقديم للاهتمام لئلا يكون المعنى تخصيص الاختصاص فاستفاد الاختصاص من اللام وجعله لتخصيص الدين بصاحبه وحكمه بانه قصر الصفة على الموصوف لان الدين صفة صاحبه (ولهذا لم يقدم الطرف في لارب فيه) فيه انه لا مجال لتقديم الطرف في لارب فيه لانه يجب التكرير ولم يقصد الى متعدد في هذا النظم لئلا ينافي التكرير الا ان يقال قصده لارب فيه القراءة الغير المشهورة من رفع الرب لجعل لا بمعنى ليس الا ان الناظر في الكشف يحكم بانه نفي الامر على القراءة المشهورة (لئلا يفيد ثبوت الرب في سائر كتب الله) سواء جعل القصر حقيقة او اضافيا لا نقول فليكن نفي الرب بالاضافة الى كتاب السحر والشعوذة لاننا نقول التخصيص بهذا الكتاب من بين كتب الله يجعل النفس مبادرة الى سائر الكتب وههنا بحث شرى وهو انه جعل لواء معنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل في الهداية بحيث صار محل ان يحصر فيه الكتاب لتزويل سائر الكتب معها منزلة العدم وجعلوا لارب فيه تأكيذا للحكم السابق ونفي التوهم انه مما رعى به جذافا كما سيأتى في بحث الفصل والوصل فعنى لارب فيه انه لارب فيه باعتبار كماله في الهداية الى هذه الدرجة فاذا لم يكن سائر الكتب في درجته فالمانع عن افادة الرب فيها بهذا الاعتبار ويمكن ان يدفع بانه لارب فيها بهذا الاعتبار ايضا الجزم بانها ليست بتلك المثابة ولو كانت محل الرب لكان ذلك الكتاب ايضا محل الرب فافهم (او التنبيه من اول الامر على انه) اى المسند (خبر

لا ينافي نسخة

الكامل نسخة

الهداية نسخة

لانت) فالتقديم في الخبر والكرة بمنزلة ضمير الفصل في الخبر المعرفة هذا في مقام يمكن فيه ان يعرف الخبر من النعت بالتأمل وتبع القرينة وفي مقام لا يمكن ان يعرف فيه الا بالتقديم فالتقديم يعلم انه خبر لا يعلم من اول الامر ان تقول لفظ التنبيه معن عن قوله من اول الامر لان التنبيه انما يستعمل فيما يمكن المعرفة بدونه والمراد بالخبر اعلم من الخبر في الاصل او في الحال ليشمل المفعول الثاني من باب علمت وكل الاوضح اعلم انه مستند والتقديم اذ لك التنبيه انه يتفهم مع انه مع التقديم يحتمل الحال عن المبتدأ لان الحال عن المبتدأ لا يكثر فلا يرض احتمال الخبر ولا وجب الالتباس (كقوله) اى قول حسن في مدح افضل من كل ملك وانسان (له) لا منتهى الكبارها وهمة الصغرى اجل من الدهر) اى لا يسه الدهر ولا يخفى ان حسن النظام يقتضى جعل قوله وهمة الصغرى الخ في سلك لا منتهى الخ وخلوه عن ضميرهم بأباه الا ان يقدر الضمير اى همة الصغرى منها اى من همة ذلك ان يجعل من موجبات التقديم التميز عن الفصل بين المبتدأ والخبر بالوصف سيما الطويل وتجعل البيت منه فانه لو قيل هم لا منتهى الكبارها لهد الخبر عن المبتدأ قال الشارح هذا التقديم انما هو في الخبر الظرف لانه لو قدم غيره يلتبس الخبر بالمبتدأ فيكون من قبيل الالتجاء من ورطة الى اخرى فلا يقدم في رجل قائم لدفع الالتباس بالصفة لانك لو قلت قائم رجل لا يلتبس بالمبتدأ ورجل بالبدل منه وتوجيه ما ذكره انه قد يصح الاخبار عن انكثرة المحضة وذلك ان كان مفيداً نحو كوكب انقضى الساعة والا فكيف يتوهم كوز قائم مندا (او التفاضل) اذ لفظ الخبر ما يتأول به المخاطب فيقدم اهتماماً بالتفاضل اولان العادة التفاضل اول ما يقرع السمع فيقدم للتأول به بوقوعه لاقى اول تكلم او التطير (نحو ثبت بداني اهب) (او التشويق الى ذكر المستند اليه كقوله) اى قول محمد بن وهيب في المعصم بالله المكنى بابي اسحق (ثلاثة تشرق الدنيا) فاعل تشرق (ببجتها) والجملة صفة ثلاثة عبر عن نور الكوكبين بالهجة اى الحسن تغليباً لحسن ابي اسحق على نورهما ووسط ذكر ابي اسحق اشعاراً بما اشتهر من ان خبر الامور اوسطها (شمس الضحى وابو اسحق والقمر) اضافة الشمس الى الضحى طائفة تقيدها القمر بكونه بدر الا انه فانه لضيق الشعر واعتمد على انه يتفطن الفطن بالتقييد من تقيدها الشمس قال الشارح في شرح المفتاح الاولى ان يكون اتفديرك ثلاثة ويكون شمس الضحى بدلا عن الثلاثة ومن حق هذه التكتة تطويل الخبر وقد جاء بدونه كقوله وكان نار الحيرة في رماد او اخرها او اهلها دخان ومما جعله السكاكى سبب التقديم ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد فيقدم فيه المستند على المستند اليه ولما كان زيد قائم يشارك قائم زيد في افادة التجدد كما صرح به ومع ذلك لم يقدم على زيد مع انه مستند اليه لقام كضميره لاتحاد الضمير والمرجع احتاج الى تقييد المستند اليه بان يكون فاعلاً لا مستنداً لانه اى في بيان هذا التقييد بكلام مغلق صار معترك الاراء ولو نقلها المصارت فصولاً واصارت نقلتها ما سخر فيهما ابواباً وتعد كل ذلك فصولاً * فتركها لاني احب لامثالها خولاً * والامر ما لم ياتفت اليها السيد المستند ولم يثبت في هذا الموقف * وليقتد المتفطن في السلوك بمثل هذا السالك العارفين * فقال الشارح ان المصنف ترك هذا المفتضى لان فيه خللاً وفيه ان خلل البيان لا يوجب ترك المقصود ولا يقتضى التبدل بالبيان المحمود فاقول اني تركته لان التقديم ليس لافادة التجدد بل لكون المستند اليه فاعلاً وذلك لا يخص بمقام التجدد بل فاعل كل مستند يلزم التأخر لا تباع الاستعمال الوارد فهذا التقديم مما فرغ عنه في العلم الاخر وقد عرفت ان دأب المصنف عدم التعرض له (تنبيه) اى هذا تنبيه اذيد كرفيه ما لو لم يذكر لافه المتفطن بنفسه

وقوله وعيشى السباب وايس
منها صباى ولا ذواى الهجان
اى زمان الصبي فيه كليات الجهل
بمنزلة الدخان وزمان الشيخوخة
فيه ضعف القوى واستيلاء البرد
واليبس بمنزلة الرماد

من الاقتداء

(كثير مما ذكر في هذا الباب والذي قبله) يعني احوال المسند اليه (غير مختص !) ولو قال كثير مما ذكر في المسند والمسند اليه لكان احضرا واضحا واشارنا ان ما ذكر في احوال الاسناد لا يجري كثير منه في غيره وقد اشار ان ما يجري منه في غيره في باب احوال الاسناد حيث قال غير مختص بالخبر والمراد بما ذكر في هذا الباب والذي قبله ما ذكر في كل منهما والمراد بقوله غير مختص هما غير مختص بشئ منهما فيقد جريان كثير مما ذكر في كل منهما في الاخر كما يفيد جريانه في غيرهما (كانه كذا وحذف وغيرهما) من التعريف والتشكيك وغير ذلك (والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما) قد نبه على انه لا بد للقياس من الفطنة واتقان الاصل لانه ان يدسر تلخيص لب ما هو المعبر في الاصل ولا يمكن ذلك بدون الاتقان والفطنة (لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما) من المفاعيل والمحتمات والمضاف اليه وانما قال كثير لانه ربما يكون منها ما لا يجري في الغير كضمير الفصل فانه يختص بالمسند اليه وكالفعلية فانه يختص بالمسند وقيل انما قال ذلك لانه لو قال وجميع ما ذكر لا فادان كلاما ذكر يجري في كل غير مع ان التعريف لا يجري في الحال والتبيين والتقديم في المضاف اليه قال الشارح المحقق وهذا ليس بشئ لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شئ من المذكورات في كل ما يغير البابين فضلا عن جريان كل منهما فيه اذ لا يمكن ان يتم اختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما اقول يريد ذلك القائل ان المصنف قصد ان كثيرا مما ذكر يجري في كل غير لانه الا لا يفي مقام التعليم فاخترنا الكثير على الجميع لعدم صدق ما قصد في حق الجميع والله تعالى اعلم * انتهى ندعوك بنهاية التضرع والابتهال * ونسألك دراية خير متعلقات الافعال * وحذف عامة فاعيلنا عن انظارنا بقراءة الاخلاص في الاعمال والتوفيق لتوفيق الالههم فالاهم فيما انعمت علينا من الالهام * ولعدم التعدي على طلب رضاك وتنزله منزلة اللازم من الامال * (احوال متعلقات الفعل) على صيغة اسم المفعول على ما في الرضى وكأنه في عرف العربي يختص بما سوى الفاعل ولهذا قال تليسه دون تعلقه لان الفاعل كالمفعول من الملايسات لا من المتعلقات والمراد به جميع احوال متعلقات الفعل لان وضع الباب لها الا انه اختصر على ذكر البعض للاستغناء عن ذكر الباقي فيما سبق في غير هذا الباب لظهور جريانه فيه كانه عليه وتفسيره ببعض احوال المتعلقات حيث لم يذكر البعض كما ذكره الشارح المحقق وهم وكيف لا ولولا يمكن المراد جميع الاحوال لم يخصص الفن في الابواب الثمانية والبعض الذي يفصل هنا لا يقتصر على ما اشير اليه اجالا كما وهمه الشارح اذ لم يذكر في السابق الحذف كتنزيل المتعدي منزلة اللازم (الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) التركيب من قبيل زيد قائما كتمه قاعدا وفي مثله يتقدم الحان على العامل المعنوي فقوله مع المفعول حال من ضمير في قوله كالفعل وانما مل فيه الكاف التضمنه معنى التشديد وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل في معنى الفعل ايضا اعني الكاف والاصل الفعل والمفعول قيد ودخول مع شائع على المتبوع وكأنه اشار الى ان كلاما فيه قيد تنوط فأنه على القيد فكان القيد هو الاصل في نظر السامع وان سمي فحذلة في علم اخر (في ان الغرض من ذكره معه) اي ذكر الفعل مع واحد منهما على طبق السابق او ذكر واحد منهما مع الفعل قال الشارح في شرحه هذا هو الحق يعرف بانامل باوانحه السيد السند بوجوه ثلاثة احدها ان الكلام في احوال متعلقات الفعل من ذكرها وحذفها وغيرهما لا في احوال الفعل وفيه ان هذه وطلحة لعل متعلقات الفعل لا يران حالها وانتهال كل واحد من الفاعل والمفعول قيد للفعل دون العكس والقيد احق بالمعية من الاصل وفيه ان الفاعل والفعل طرقا السببية وليس شئ منهما اصلا للاخر على انك عرفت استحقاق الفعل للمعية والثالث ان قوله فاذ لم يذكر متعلق بالمفعول دون الفعل وفيه انه محتمل كالا يخفى وكأنه

اذ يمكن

مذات
احوال متعلقات الفعل

تنبه الشارح لاحتمال الكلام للوجهين فسوى بينهما في المختصر ونحن اقتفينا على هذا
 الاثر والمراد بذكره معه اعم من الذكر لفظا او تقديرا لانه صكون الغرض افادة التلبس
 لا يخص الذكر لفظا والاولى من جمعه معه (افادة تلبسه به) نفيا او اثباتا (لا افادة وقوعه) نفيا
 او اثباتا (مطلقا) اى من غير بيان تلبسه بالفاعل او المفعول كذا فسر الشارح المحقق
 وحينئذ قوله لا افادة وقوعه مطلقا عار عن الفائدة اذ اكل احد يعلم انه مع ذكر شئ منهما
 لا يكون الغرض افادة الوقوع فقط من غير تلبس بالفاعل فالوجه ان قوله مطلقا تأكيد للنفي
 اى لا افادة وقوعه اصلا اذ مناط الافادة هو القيد والاصل مع القيد مسلم مفروغ عنه
 لكن قوله مطلقا نفيا به يؤيد ما ذكره الشارح ولا يخفى ان الغرض من ذكر الفاعل والمفعول
 لا يخصص في افادة التلبس بل يتوقف فهم معنى الفعل عليهما اما الفاعل فيبين واما المفعول به
 فلشهادة تعريف المتعدي له وهذا الكلام توطئة لبحث حذف المفعول به كائنه عليه بقوله
 (فاذا لم يذكر معه) اى لم يذكر واحدا منهما مع الفعل اولم يذكر الفعل مع واحد منهما والوجه
 هو الثاني لان الاول يشعر بترك المفعول وذكر الفعل والثاني يفيد ترك المفعول وذكر الفعل بلا
 خفاء (فان كان الغرض اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا) فيكون ما لم يذكر مفعولا به وترك
 ما اذا كان المذكور غير الفاعل فانه قد تقرر في الخواصر من انه لا يقدر الفاعل بل يوجب المفعول
 منابه وتغيب صفة الفعل على انه من احوال المسند اليه واعلم ان شرح هذا المقام على هذا
 الوجه من خصائصنا والشارح جعل ضمير ذكره الى كل واحد منهما ولا يخفى انه ليس
 قدرا مشتركا بين المشبه والمشبه به بل القدر المشترك واحد منهما وانه ليس الغرض من الذكر
 مع كل منهما افادة التلبس بكل منهما بل بواحد منهما وجعل ضمير فاذا لم يذكر اى المفعول به
 وهو خلاف السوق والمراد بالاطلاق نظرا الى الاطلاق السابق على ما فسر الشارح ان
 لا يقيد بالمفعول به لكن فسر المصنف في الايضاح بالاطلاق عن المفعول عاما كان او خاصا
 والاطلاق عن عموم نفس الفعل بارادة جميع افراده وعن خصوصه بارادة بعض افراده
 وفيه ان التزويل منزلة اللازم لا يتوقف على الاطلاق بهذا المعنى فان لك ان تقول فلان
 يعطى كل اعطاء او اعطاء كذا (زل منزلة اللازم) لم يقل جعل لازما لانه في معنى المتعدي
 لان يعطى معنى يفعل الاعطاء الا انه لا كان المفعول داخل في معناه لم يتخيم الى ذكر مفعول
 فصار كاللازم في انه لا يطلب منصوبا (لان المقدر) بواسطة القرينة (كالذكر) في ان
 الغرض من الفعل افادة تلبسه به لا وقوع مفهومه مطلقا (وهو ضربان) اى المنزل منزلة
 اللازم نوعان (لانه اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه) اى عن ذلك الفعل (متعلقا
 بمفعول مخصوص ذات عليه) اى على ذلك المفعول (قرينة) ولا بد للمعنى الممكن ايضا من قرينة
 ولو جعل ضمير عليه راجعا الى الفعل المتعلق بمفعول مخصوص لم يفت بيان قرينه لكن
 يلزم خلوا الجملة عن ضمير موصوفها اى مفعول مخصوص الا ان يجعل حالا بعد حال عن قوله عنه
 بتقدير قد والاقتصار على الكناية بشعر بنى صفة التجوز ولم يقيم عليه دليل ولا دليل على نفي
 جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول عام فتقول فلان يعطى بمعنى يعطى كل احد لان العطاء اذا صدر
 عن مثله لا يخص احدا وقوله تعالى والله يد عوالى دار السلام يحتمله لانه بمعنى توجد منه
 الدعوة ودعوته ملزومة ادعوة كل احد لتقرر عموم لفظه (اولا) يجعل كذلك (الثاني)
 كقوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) مثال الاثبات والنفي على ترتيبهما
 وقدمه على الاول لتقديم عدم الجعل على الجعل والحقيقة على الكناية واشرف شاهده
 ولاستنباعه ذكر كلام السكاكى في معرفته مزيد دقة النظر وقد فاز بها المصنف فله مزيد

ولم يقدر له مفعول
 استخفى في المتن

والاحسن ان يجعل من الاحوال
 المتداخلة

اعتماد يذكره وقال الشارح لانه اكثر وقوعا قال (السكاكي) مخالف العبد القاهر حيث لم يعترف
 الا بكونه مجرد اثبات الفعل او نفيه ولم يقل بافادة التعميم على ما في الايضاح ولبس هذا
 كلام السكاكي بعينه بل هو مما استبطه المصنف مما ذكره لحسن ظن به وخرج من عبارته
 بنقصان مداولة اذ عبادته او القصد الى نفس الفعل بتزويل المتعدي منزلة اللازم ذهبا
 في نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ابهاما للبالغة
 بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق وحمل المصنف الطريق المذكور على
 ما ذكره في بحث لام الاستغراق من ان ككون الحكم استغراقا او غير استغراق
 الى مقتضى المقام فاذا كان خطايا مثل المؤمن عز كريم والمنافق خب
 لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان اوجعا على الاستغراق بعلة ابهام ان القصد الى
 فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما تعود الى ترجيح احد المتساويين ولا يخفى ان كلام
 السكاكي يفيد اختصاص التنزيل بمقام التعميم الادعاء والمبالغة ورأى المصنف انه
 قد يكون مجرد افادة الثبوت او النفي كافي هذه الآية وقد يكون لافادة العموم على الحقيقة
 من دون قصد المبالغة والادعاء فغيره الى قوله (ثم) يعني بعد كون الغرض مجرد الاثبات
 او النفي (ان كان المقام خطايا) بالفتح كأنقل عن بعض تلامذة الشارح المحقق من يوثق به
 لانه منسوب الى الخطابة بالفتح مصدر خطب اي انشأ الخطبة سمي الخطابي لان
 الخطب معاون الظنون والاقناعات (لا استدلالا) يطلب فيه اليقين (افاد ذلك) اي الثبوت
 او النفي مطلقا لكون الغرض ثبوته للفاعل أو نفيه عنه مطلقا كافي الشرح فافهم (مع التعميم
 دفعا للحكم) اي الترجيح بلا مرجح في الحمل اوفي الارادة فان قلت لم يتعرض لمقام هو غير
 الخطابي والبقية من الجدليات والجهليات قلت حق ذلك ويستدعي ان يحمل الاستدلال
 على ما يستدل عليه لا على ما يطلب فيه اليقين كما زعم الشارح لكنه لا يقابل الخطابي الذي
 يستدل عليه بالخطابة ويحتاج الى تكلف ارادة استدلال غير الخطابة وتقديره انه لا يخص
 افادة التعميم بالمقام الخطابي فانهم بما يقتضي البرهان التعميم نحو خلق الله فانه في تقدير يفعل
 الخلق ويوجد هذه الحقيقة والبرهان دل على انه يفعل كل خلق فيحمل في ذلك المقام
 البرهاني على التعميم والاشكال لا يخلو عن صعوبة لكنه ذل بعون الله وهوان المقام
 الخطابي ما يكتفى فيه بالظن من كلام المخاطب ويقنع بظن انه افاده والمقام الاستدلال
 ما يطلب فيه ما افاده المخاطب بلا شبهة سواء كان المقاد مما يمكن ان يقام عليه البرهان
 او يكون من الظنون فتأمل ووجه افادة التنزيل العموم في المقام الخطابي ان يعطى
 في معنى يفعل الاعطاء فهو يتضمن معرفا باللام بدعوة المقام الخطابي الى الاستغراق
 فيحمل عليه اما استغراق المفرد فيكون بمعنى كل اعطاء واما استغراق الجمع لان المصدر
 يستوي فيه المفرد والجمع فيكون بمعنى جميع الاعطآت وقال الشارح العلامة الطريق
 المذكور هو ما ذكر من كون اللام للاستغراق مفيدا للبالغة في آخر بحث لام الاستغراق
 حيث قال ان حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة لعدم مطابقة حقيقة الانحصار
 وله وجهه الا انه قال في بيانه ان معنى قولنا فلان يعطى هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء
 لا غيرها وقال الشارح هذه فريضة بلا مريضة لانه وان يفيد محصل يعطى وهو يفعل كل اعطاء
 انه يعطى لا غيره لكن الامر يقتضي قوله لا غيرها ويمكن دفعه بانه استفاد قوله لا غيرها
 من قصد الاستمرار من المضارع فاذا استمر اعطاؤه فلا فعل له غيره ولا يخفى ان هذا
 الحصر مما يزيد في المبالغة في الاعطاء وههنا بحث اورده الشارح المحقق وهوان افادة

يوسف الابهي الجباز بتعبير
 تصانيف الشارح على ما افاده
 بعض مشايخنا رحمهم الله
 س

التعميم نسخته

القسم يتألف من كون الغرض افادة الثبوت او انفي مطلقا بمعنى فسر الشارح به واجاب بان المقادير من الغرض والمقصود ورد السيد السند بان الخارج عن القصد لا يعد من الخواص ولا يعتد به وهو من دفع بان ما لا يعتد به ما لا يتعلق به الغرض اصلا لا ما لا يكون غرضا من حاق الكلام ونظير ذلك ما قد سبق ان كون المسند اليه موصولا يكون للاعتناء الى وجه بناء الخبر ثم انه ربما يجعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشانه والتعميم من المعاني الغرضية الغير المنافية لعدم الغرضية من نفس الكلام وكذلك الاستغراق فان المعرف يستعمل في الماهية المعينة واعتبار الفرد مدلول اقرب من على ان لك ان تريد بافادة التعميم ان ما يفيد من الثبوت المطلق او انفي المطلق في قوة العام وباعتباره ولا يترك عنه ومثل هذا لا يرد بانه ليس افادة يعتد بها اذ لم يجعل التعميم من الدواعي الى التعريض بل جعل الداعي اليه في قوة التعميم وكشف عن حال ذلك الداعي مزيد كشف فامل ثم نحمل فنجعل واجاب عنه في شرح المفتاح وجعله اظهر بان التعميم مدلول الفعل بمعونة المقام الخطابي وفيه انه حينئذ يكون كناية عن ثبوت الفعل العام فيناسب جمعه مع الضرب الثاني (والاول) من انضريين (كقول الجعفي) ابو عبادة الشاعر وهذه النسبة الى الجعفي بالضم ابوحى من طي لاجدى بن تدول بن بجتر لانه شاعر جاهلي (في المعتز بالله) اعلى صيغة اسم الفاعل يقال اعتزل فلان عند نفسه عن بزة اى من عزز الله او على صيغة المفعول الى المعتز باعزاز الله اياه والثاني انساب (شجوة) اى حزن (حساده) وغيظ عداه (جمع عدو) ان يرى مبصروا سمع واع) الاصح الوقف على المنقوص بالاعادة ما حذف بسبب التنوين ولهذا لا تكتب الياء في قاض على الاسم (اى يكون ذوروية وذو سمع فيسدر) بالبصر (محاسنه) وبالسهم (اخباره الظاهرة الدالة على التحقيق الامامة دون غيره) بمن لم يتصف بها (فلا يجدوا الى منازعته الامامة) مفعول ثان للنازعة (سيلا) مفعول الوجدان الاولى ترك هذا التفرع فان الحاسد يغيظ ويحزن بمجرد سماع كالات الحسود وان كان بعدموته والخاص انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم واستغنى به عن تقدير المفعول ليدل به على ان العام يستلزم المتعلق منه بهذا الخاص فلا حاجة الى تقييده في افادته ولو قدر المفعول لفات هذا القصد الذى فيه من المبالغة في المدح ما لا يخصى كالا يخفى وقد ضمن الشاعر كلامه انهم يغيظون من ان يكون لهم بصرو سمع ويتحزون عما هم وصحبهم فلا يدركوا محاسنه وان محاسنه وان كانت امورا معنوية صارت في الظهور مما لا يخفى على الابصار ويتعلق به الابصار ونحن نقول قد يجعل الفعل المنزل كناية عن متعلق باكثر من مخصوص والاحسن ان يجعل البيت منه اى ان يكون ذوروية فيسدر محاسنه واخباره المذكورة ويدرك ضدها لهم وههنا اشكال قوى لم يسمع من سبق فيدروى وهوانه اذا جعل كناية عن المتعلق بخصوص خرج عن ان يكون الغرض منه اثباته او نفيه مطلقا لم يولم يجعل كناية وجعل معنى معرضا لاستفهام (والا) عطف للشرطية على الشرطية التي وقعت جزاء لقوله فان لم يذكر معه وقوله والاتقدير اثناء ما ذكر في شرط المعطوف عليه ان لم يكن الغرض اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا وذلك اما بان يعتد بعلقه بمفعول او يعتبر في الفعل عموم او خصوص على ما يقتضيه ما نقل من تفسير الاطلاق من المصنف وحيد لا يترتب عليه قوله (وجب التقدير) اى تقدير المفعول به لان الخصوص المذكور ليس بالثبوت بالمفعول به وهذا مما يقتضى ان لا يعتبر في الاطلاق الا الاطلاق من المفعول به واعتبر الشارح في هذا الشرط بخذوفا وهو بل قصد تعلقه بمفعول (بحسب القرائن) اى بسبب القرائن وجع القرائن نظرا الى

يقضى نسخته

المواد او المراد بعض القرائن اختاره على قوله بحسب القرينة اشارة الى كثرة القرائن كما صرح بها في بحث الایجاز حيث قال واولته اى الحذف كثيرة وفصل بعضها ولا يخفى ان الاحق بكونه مقام التفصيل اول مقام احتجج فيه اليه وقيد الحذف هنا بحسب القرائن ولم يقيد حذف المسند اليه والمسند مع ان الجميع سواء فيه اشارة الى ان الحاجة الى رعاية القرينة هنا اشد اذا الكلام يتم بدون متعلق الفعل فلا يمكن المخاطب لفهمه ما لم يضطره الفاهم اليه بخلاف المسند والمسند اليه فانه لا يعرض عن فهم شيء منهما وان عجز بسأل المتكلم وعبر عن الحذف في مقام الایجاب بالتقدير وفي بيان مقام النكتة بالحذف لان التقدير الحذف مع النية والواجب هو النية لا الاسقاط والداعى الى النكتة الحذف لانية فناسب في الاول عبارة دالة على النية لتصرف اليها الوجوب وفي الثاني ما يخلو عن النية لتعليق النكتة بما هو خلاف الاصل من الترك والفرق بين مقام التنزيل والتقدير * من نفاس امر النظر والتدبير * حتى يتحقق به الفحول * وترجح فيه بعض العقول * على بعض العقول * وبما رجع فيه المصنف الشيخ عبد القاهر والزمخشري على المفتاح وعكس الامر الشارح المحقق في قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان حيث ذهب الشيخ عبد القاهر والمفتاح الى ان المراد يقع منهم السقى ومنهما الذود لان ترجم موسى عليهما الذود هما وسقى القوم لالسقى القوم المواشى وذودهما الغنم اذا لامدخل في الترجمة لكون المسقى الابل وكون الذود الغنم فلو قيد الفعلان بهما لاوهم خلاف المقصود وجعله المفتاح في تقدير يسقون مواشيهما وتذودان غنمهما وادعى ان الكلام ينصب الى تلك الارادة قال الشارح هذا اقرب الى التحقيق لان ملاك الترجمة انهما تذودان غنمهما حتى لو كانتا تذودان غنم الغنم يكن المقام مقام الترجمة وكذا حال السقى لانهم لو يسقون مواشى غيرهم لم يكن الامر كذلك ويمكن تقوية الشيخين بان الترجمة بصدد الذود للظلم عليهما والسقى للتعدي سواء كان الذود لغنمهما او لغنم غيرهما والسقى لمواشيهما او مواشى غيرهم حتى لو كان ذلك لرعاية النوبة لم يكن موجبا لترجمة (ثم) اى بعد ثبوت القرينة لا بد من نكتة (الحذف اما للبيان) اى الاظهار (بعد الابهام) اى الاخفاء (كافى فعل المشبهة) اى كاشاع في فعل المشبهة ولم يقل كافى المشبهة ليعلم انه لا يخص بلفظها بل يوجد كلما وجد الفعل سواء ذكر بلفظها او بلفظ الارادة او غير ذلك فانه يحذف مفعولها في الشرط لدلالة الجزاء عليه ولا ينبغي ان يخص ذلك بالشرط كما يوهمه بيان الشارح اذ لا يفرق المتفطن بين قولك بمشئة هذاكم اجمعين وبين المثال المذكور في الحذف لتلك النكتة (ما لم يكن تعلقه به غريبا) يوهم ان كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابية في تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس بمبراد بل المقيد به الحذف فانه تنبئ القرينة حينئذ على الحذف لان الغرابية تعارض القرينة فلا يلتفت الذهن الى المحذوف فمحجر في المفعول الغريب الحذف لغلبة الالتباس ولا يخفى انه كما ان الحذف في فعل المشبهة مقيد بنفي غرابية التعلق بالمفعول المحذوف كذلك الحذف مطلقا مقيد به فينبغي ان يقول ثم حذف المفعول ما لم يكن تعلق الفعل به غريبا (نحو فلو شاء) اى هدايتكم اجمعين (لهذاكم اجمعين) مثال لعدم الغرابية او الحذف فعل المشبهة او الحذف للبيان بعد الابهام وقدم ان تفسير بعد الابهام يوجب مزيد تقرير وتمكين في النفس (بخلاف) الاظهاراته متعلق بالثال اى عدم غرابية التعلق مثل فلو شاء لهذاكم اجمعين بخلاف (نحو) قول الحزيمي في مريثة ابنه ووصف نفسه بشدة الحزن وانصبر على مصيبته (ولو شئت

ان ابكى دما بكينه عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها واعدته ذخرا لكل مله وسهم المنايا
بالذخاير مولع فان تعاق المشيئة بيكاء الدم غريب فلا يصح فيه حذف مفعول المشيئة ولا حذف
مفعول مفعوله لانه ليس كحذفه فتوجه عليه انه كيف حذف ذلك الشاعر البليغ من مفعول
المشيئة في مقام غرابة التعلق به ما جعله ملبسا فندفعه بقوله (واما قوله فلم يبق من الشوق غير
تفكرى فلو شئت ان ابكى بكيت تفكر افليس منه) اى ليس مما تعاق فعل المشيئة فيه بمفعوله غريب
حتى يكون حذف مفعول مفعوله ملبسا اذ ليس التقدير ولو شئت ان ابكى تفكر ابكى تفكر اذ
البلاغة في مقام المبالغة في انه لم يبق فيه غير التفكير ان يقول لو شئت البكاء بكاء اى شئ كان لبكى
تفكر لان تقول وان شئت ان ابكى تفكر بكيت تفكر الا لما قال الشارح من انه لا يرتب على
قوله فلم يبق من الشوق الخ لان بكاء التفكير ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف
على ان لا يبق فيه غير التفكير بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل بدل
الدمع التفكير فانه يتوقف على ان لا يبق فيه غير التفكير اظهر ترتبه لان بكاء التفكير وان
ابس الا الكمد والحزن من العين لا يمكن الا اذا لم يكن فيه دمع بل لانه كم بين المعنيين فليس
الاشتباه الاجمالي الشعر على المعنى المرجوح ومثله لا يكاد يليق لدفع الاشتباه * فكيف
للاشتباه * ولا يخفى ذلك على اهل الا نبيه * ولعمري حل هذا المقام * على هذا
الوجه النظام * لحري بان يوصى باغتنامه الكرام * وقد حرم منه اقوام من الفحول بعد
اقوام * والله يهدي من يشاء باللطف والالهام * لكن كلام الايضاح يشعر بان معنى
قوله لبس منه انه ليس مما يصلح ان يكون الجزاء فيه تفسيراً لمفعول المشيئة فيكون اشارة الى
ما قال الشيخ في دلائل الإعجاز واورده المصنف في الايضاح لتوضيح قوله (لان المراد
بالاول البكاء الحقيقي) حيث قال لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكى تفكر ابكى تفكر بل
اراد ان يقول افئني النحول فلم يبق من غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فريت جفوني
وعصرت عيني لبسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكير فالمراد بالبكاء
في الاول الحقيقي وفي الثاني غير الحقيقي فلا يصلح تفسير الاول والعجب ان الشارح مع
تذكره الكلام الشيخ في هذا المقام ولما في الايضاح فسر قوله فلبس منه بقوله اى
مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما يسبق الى
الوهم ووقع فيه صاحب الضرام ومنهم من جعل قوله واما قوله ناظرا الى قوله كما في فعل
المشيئة لالى قوله بخلاف وجعل المراد منه ان حذف مفعول ابكى لبس للبيان بعد الابهام
بل الامر اخر لان قوله لبكى تفكر لا يصلح بياناً لمفعول ابكى لانه لبس التفكير ولا يرد
التأمل في سابق الكلام والتدبر فيه الا انه لبس التفكير مما تداوله الالسن في هذا المقام فقول الشارح
انه ناعى من سوء التأمل وقلة التدبر ليس بذلك (واما لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء)
اما قيد للدفع اى الدفع قبل حدوثه فان التوهم في حن اللعم انما يحدث بعد سماعه او قيد للتوهم
اى توهم يحدث في ابتداء الكلام فاريد منع حدوثه وان كان يدفعه اخر الكلام وبالجملة
المناسب البليغ لمنع توهم ارادة غير المراد لان الدفع للحادث والمنع لما هو بصدد الحدوث
ومع ذكر المنع لا حاجة الى قوله ابتداء فهو اخصر ايضا (كقوله) اى البحترى (وكم ذدت)
دفعت (عنى من تحامل حادث) في الشرح كم خبرية بمنزلة تحامل حادث فصل بينهما
بفعل متعد فزيد من ثللا يتلبس بمفعول ذلك المتعدى لانه اذا فصل بين كم الخبرية وميمه
يكون منصوبا لامتناع اضافته الى التميز وما ذكره موافق لقول النحاة وفيه انه انما يتدفع به
الالتباس على مذهب غير الا خفش والكوفيين فانهم لما جوزوا زيادة من مطلقا لا يعلم انه

زيد على المفعول أو التمييز وبهذا يعلم أن الضابط لزيادة من ليس مجرد عدم الإيجاب بل هو
أو كون المزيد فيه تمييزاً لكم الخبرة فصل بين كم بفعل متعد ونحن نقول يحتمل
أن يكون كم استفهامية محذوفة الميز أي كم مرة أوزماناً ويكون زيادة من في المفعول لأن
الكلام غير موجب والاستفهام لادعاء الجهل بعدده لكثرة مبالغة في الكثرة وفيه الاستغناء
عن الفصل بين كم وبعينه (وسورة أيام حزن إلى العظم) أي قطع اللحم إلى العظم (أذلو ذكر
اللحم لمّا توهم قبل ذكر ما بعده) أي ما بعد اللحم (أن الحزن لم ينته إلى العظم بل كان في بعض
اللحم) كذا في الإيضاح ونحن نقول التوهم فيه إمامته لم يبلغ العظم ولم ينته إليه بل جاوزه
وعبارة المتن يحتمل أن يكون المعنى حزن كل شيء إلى العظم من الجلد والعصب
واللحم فالحذف للتعميم (وأما أنه أريد ذكره ثانياً) جعل الذ كر ثانياً بناء على أن المقدر
كالمدكور (على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه) أي على المفعول المعبر بصريح
لفظه شاع التسامح بتزويل اللفظ منزلة المعنى وبعبكسه وما ذكره لا يشمل الحذف في مثل
عرفت وعرفني زيد لأنه ليس ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه
بل استناد الفعل إلى صريح لفظه فالأولى على وجه يتضمن تلبس الفعل بصريح لفظه
(أظهار الكمالات العناية بوقوعه عليه) الأولى تلبسه به ووجه الأظهار أن في الضمير
خفاء يخاف معه عن الفعلية فلما حفظه عن الخفاء ظهر كمال العناية به (كقول البحترى
قد طلبنا فلم نجد ذلك في السودد) السيادة (والجحد والمكارم) جمع مكرمة بضم الراء وفتح
الميم (مثلاً) وهذا المثال إنما هو على مذهب البصريين والاختلاف مفعول قد طلبنا ووجه
الحذف على ما هو المشهور الاحتراز عن الاختصار قبل الذكر في الفضيلة وعن الأظهار
فإن كلاهما خلاف الاستعمال الوارد (ويجوز أن يكون السبب) للحذف (ترك مواجهة
المدح بطلب مثله) أظاهره التجوز فإن ما لا يجوز العاقل وجوده لا يطلب قال الشارح
وأيضاً في هذا الحذف بيان بعد الإبهام وفيه أن البيان بعد الإبهام لمزيد التقرير والتأكيد
ولا يناسب تقرير طلب المثل في ذهن المدح ويجوز أن يكون السبب دفع توهم السامع
أنه وجدله مثلاً وقلقه منه (وأما للتعميم) في المفعول (مع الاختصار كقولك قد كان منك
ما يؤلم أي كل أحد) واعتراض عليه الشارح بأن المفيد للعموم هو المقدر العام المعلوم
بأقرينة فالحذف لجرد الاختصار والاعتراض قوى وإن شاع عليه السيد السند
بأن منشاء عدم التمييز بين ما يكون العلم بتقديره عام مع قطع النظر عن الحذف وبين ما يكون
الموصل إلى تقديره عام الحذف فإنه لا حذف يستدل على تقديره عاماً بأن تقديره غير عام
والمقام خطابي يوجب التحكم فهنا الحذف للتعميم لأنه ما لم يحذف لا يمكن التوصل إلى
تقديره عاماً بالمقام الخطابي وفي القسم الأول لجرد الاختصار فإن ما ذكره كلام متعجب
أذا يعقل محصل القول لحذف العام للتعميم ولا يكون الحذف قرينة على تعيين العام إذا القرينة
هو المقام الخطابي الدال على أن المقدر عام إلا أن الحذف شرط للتمسك به في معرفة
العموم وما من قرينة على تقدير العام إلا وهي كذلك فاحسن التأمل ونحن نقول والله التوفيق
قال المصنف في الإيضاح وأما المقصد إلى التعميم في المفعول والامتناع عن أن يقصره السامع
على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم أي ما الشرط في مثله
أن يؤلم كل أحد وكل إنسان هذا ويستفيد منه المتفطن إن حذف الخاص للدلالة على
أن تعلق هذا الفعل لا يختص بهذا الخاص بل يعمه وغيره وإنما خص التعليق بمقتضى المقام
للاختصاص وكيف لا وقد قال والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون

غيره فعمل ان المحذوف الذي كان يذكر معه لم يكن عاما وكان بحيث لو ذكر اوهم الاختصاص
فقوله اي كل احد ليس بيانا للمقدر بل للتعميم الذي افيد بحذف الخاص والتقدير ما يولني
وابلامه لا يخص بي فافيد عدم الاختصاص بتعريف الكلام عن صورة التخصيص مع
اعتباره في التقدير ونسبه بتفاوت بين هذا المثال والآية بقوله (وعليه والله يدعو الى دار
السلام) فان التعميم المستفاد من السابق للمباغة وهذا على الحقيقة فان الله تعالى يدعو العباد
كلهم الا انه لا يجيبه منهم الا السعداء فالمقدر يدعوكم والمخاطب امة محمد عليه السلام حذف
المفعول افادة لعدم دعوة الله اكل انسان ولا يخفى عليك ان شرح هذا المقام على هذا الوجه
من نقايس الكلام وليس التنبيه لك على عظم قدر ما خصني الله به من الانعام في كل
حين وأن لا يكون في مقام الامثال بل لاني اخاف على ما اتى اليك من ان يكون مصداقا
للمثل السائر ان الشيء اذا كثر هان (واما مجرد الاختصار) وفي بعض النسخ (عند قيام قرينة)
واعترض عليه بانه مستغنى عنه بقوله وجب التقدير بحسب القرائن واعتذر الشارح بانه
تذكرة لما سبق وغيره بان المعنى عند قيام قرينة على ان الغرض مجرد الاختصار
ورده الشارح بانه لا يخص بمجرد الاختصار بل يشترك فيه جميع الاقسام ونتجه عليه
ان تذكر ما سبق ايضا لا يخص بمجرد الاختصار ولعل مراد المصنف ان الحذف بمجرد
الاختصار انما يحسن عند قيام القرينة من غير حاجة الى اقامتها فان هذا الحذف لتلليل
مؤنة الافادة عند ضيق المقام فلا يحسن ما لم يكن في الحذف تخفيف ومؤنة الذكر من غير
حاجة الى مؤنة اخرى (بحواصيت اليه اي اذني) فان النسبة الى الاذن مأخوذة في الاصغاء
فالقرينة قائمة مع ذكر الفعل (وعليه قوله تعالى رب انظر اليك اي ذاك) فان الجزاء قرينة
على ان المفعول ذاك ولتفاوت بين القرينتين لا يخفى قال وعليه (واما الرعاية على الفاصلة) عدى
الرعاية بعلى لتضمن معنى المحافظة (بحوقوله تعالى والنهي والليل اذا سجي ما ودعك ربك
وما قلى) اي ما قلاك ولا مزاحمة بين هذا وقول الكشاف ان الحذف للاختصار وظهور
المحذوف اذ لا تراحم في النكات والاولى بالاعتبار في هذا المقام ما ذكره صاحب الكشاف
اذ الحذف للرعاية على الفاصلة لا مدخل له في البلاغة لانه لتحصيل الفاصلة التي هي من
الحسنات البدعية فذكره في علم المعاني انما يصح على سبيل الاستطراد وربما تدور رعاية
الفاصلة الى الذكر (واما الاستهجان ذكره كقول عابشة رضي الله عنهما ما رايت منه) عليه
الصلاة والسلام (ولا راى منى اي العورة) والاحسن ان الحذف لتأكيد امر ستر العورة حتى
انه يستلزمها على السامع (واما التكتة اخرى) قد عرفت منها واحدة اخرى وترك
امر يد التفصيل لاني صرت ممن يهجرى ومما ذكره الشارح المحقق ماروعى في قوله تعالى
ينذر بأسا شديدا لى لينذر الذين كفروا من كون الغرض ذكر المنذرية لا غير وفيه ان حذف
المنذر هنا للتبذيل بالنسبة الى المنذر لانه ليس المقصود للتقدير فهو بمنزلة عما نحن فيه
(وتقديم مفعوله) لم يقل وتقدمه مع ان المقام مقامه ليتضح ضمير عليه فافهم (ونحوه) اي
نحو المفعول والظاهر دخول الظرف والجار والجور فيه لاني مفعوله لان حل المفعول الى
الان على المفعول به بدعوى الى جلة هنا عليه والمراد بنحوه الفضلات لاشبه الفعل اذ لو كان لغير
ومفعول نحوه عليهم اولا يذهب عليك ان ما ذكره من التأكيد لا يجري في الكل اذ لا يقال قائما
جئت وحده ولا غيره ولا يوم الجمعة جئت وحده ان خص الحال بالمفعول به وقد نيه بذكر
نحوه على ان البحث السابق ايضا لم يخص بالمفعول به بل يتوقع فيه منك التجرى والمقايسة
وهكذا كان دأبه فربما يصرح بنحوه وتارة يعتمد على معرفة مخاطبه ان مباحث هذا الفن

تقابل نسخته

مما للقياس فيه مسامحة ولبس جل امره السماع كافي النحو ومما ترك فيه الوصفية بالمقايضة قوله (رد الخطأ في التعيين) فانه لا ينحصر التقديم فيه بل يكون لنحوه من رد خطاء المخاطب في اعتقاد الشركة او لزالة تردده لكن قوله بعد واذلك الخ كان داعياً الى ذكره لانه يجب ادخاله في المشار اليه لتمام التعليل فاعتراض الشارح عليه بانه كان عليه ان يذكره متجه واعتذار السيد السند بان المصنف لم يذكر رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيد بوحده اعتماداً على المقايضة بمسابق ضعيف اوجبه الغفلة عن التعليل لكن اعتراضه بان فته التقديم في الانشاء نحو زيد اضربه او لا تضربه فان اعتبار رد الخطأ فيه تكلف ضعيف جداً لان كلامه في الابواب السابقة على الانشاء في الخبر يدلك عليه ما ذكره في باب الانشاء حيث قال تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة فليعتبره انشأً ومما يجب قوله ان الاحسن ان يقول بدل رد الخطأ لافادة الاختصاص اذ افادة الاختصاص ايضا لا تجرى في الانشاء لالتكلف لانها افادة ثبوت شيء بشيء ونفيه عن غيره ولا يقبله الانشاء (كقولك زيداً عرفت لمن اعطاك عدالك عرفت انساناً وانه غير زيد) وهو مصيب في اعتقاد انك عرفت انساناً ومخطئ في التعيين انه غير زيد (وتقول لئلا كيداً) اي تأكيد هذا التقديم لئلا كيد رد الخطأ لان المؤكد في التعريف هو المفيد الاول لامتناعه الا ترى انك تجعل في جاء زيد الثاني تأكيد الاول فلا يفرضك قول الشارح المحقق اي تأكيد هذا الرد (لا غيره) اي تقول لاجل ايراد المؤكد هذا اللفظ لانك تقول لا يرد تأكيد كيد زيداً عرفت لا غيره كما ذكره الشارح ولعل غرضه تعيين محل لا غيره في المركب (ولذلك) اي ولان التقديم رد الخطأ في التعيين ونحوه مما راد على اصل اعتقاد الحكم (لا يقال ما زيداً ضربت ولا غيره) لانه بوجوب التناقض فان ما زيداً ضربت اثبت ضربك لغيره ونفاه ولا غيره (ولا ما زيداً ضربت ولكن اكرمه) فان لكن للرد الى الصواب ولا خطأ في اعتقاد عدم الضرب حتى يرد الى الاكرام بل في مفعول عدم الضرب فالواجب فيه ولكن عراً قال الشارح الا ان تقوم قرينة على ان التقديم لبس للحصر قلت لا يكفي قوله ولا غيره وقوله ولكن اكرمه قرينة على ذلك (واما نحو زيداً عرفته فتأكد ان قدراً للمفسر قبل المنصوب) اما لانه في قوة عرفت زيداً عرفته ففهم تكرر مفيد للتأكيد واما لان فيها ما قبل التفسير وفهم من التقرير (والا فخصيص) اقتصر على التخصيص لانه لازم للتقديم غالباً فتزل التأكيد مع التقديم ههنا القلته منزلة العدم وقوله واما نحو زيداً عرفته مرتبط بقوله كقولك زيداً عرفت وفي قوة واما زيداً عرفته فتحتمل الامرين وفيه رد على الكشاف حيث جزم بانه للتخصيص وقال هو او كذا في افادة الاختصاص من اينك بعد ولا يعد ان يكون في عبارة المصنف اشارة اليه حيث جعله عين التخصيص مبالغة في كماله في التخصيص ولا يخفى ان التأكيد في زيداً عرفته ايضا ابلغ منه في عرفت زيداً عرفته وان لم يذكره احد منهم فليكن في جعله نفس التأكيد ايضا اشارة اليه ثم خفي وجه كونه او كذا في افادة الاختصاص على زمرة الخواص اذ لا يخفى ان في ذكر المفسر خلوا عن قصد الاختصاص فليس فيه الانكار الاثبات فليس فيه الاثبات كيد الاثبات دون الاختصاص والجاهل هم اعضاء الاشكال الى التأويل بحمل تأكيد الاختصاص على تأكيد كيداً باعتبار جزئية الثبوت وهذا في هذا المقام احسن المقال ونحن نقول بتوفيق الله الملك المتعال وجه كونه أكد في الاختصاص ان الاختصاص بفهم اجبالاً ثم تفصيلاً ولا يخفى تأكيد كيد في التفصيل بعد الاجال ولا فرق بين زيداً عرفته مع قرينة قصد الاختصاص وبينه بدونها في التفصيل والاجال وفي بعض النسخ (واما نحو قوله تعالى واما تعود

فهديتاهم) في الايضاح فيما قرأ بالنصب (فلا يفيد الا التخصيص) قد عرفت انه مبني على
الغالب وتزيل القليل منزلة العدم وتجه عليه بعد ان هذا الحصر فاسد لفساد اثباته وسلبه
اما الاول فلتنبو المقام عن قصد التخصيص اذ ليس المقصود انا هدينا ثمود دون غيرهم رد
الخطأ المخاطب بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى
انه اذا جاءك زيد وعمر وم سالك سائل ما فعلت ! بهما نقول اما زيدا فاكرمه واما عمرا فاهنته
وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة كذا ذكره
الشارح ووافقه السيد السند وفيه نظر لان المقام لا ينبو عن قصد القصر الحقيقي بل
بإعاده فيكون المعنى انا هدينا ثمود من اهل زمانهم دون غيرهم اي اصطفيناهم من بين
الاقوام بالهداية فلم يعرفوا حقه واضاعوه وهذا دل على سوء صنيعهم واما ما ذكره من المثال
فلا ينافي الحصر لان بناءه على الغالب واما الثاني فلان التخصيص لا ينفك عن التأكيد
حتى قال الشارح المحقق انه ليس الحصر الا تأكيدا على تأكيد وقدين تقديم ما في خير الغاء وبعده
اما فوايد ليس التخصيص منها وهي الفصل بين اما والفاء والنحو يرض عن المحذوف بعد اما وابقاء
الفاء السببية متوسطة اذ لا تقع في ابتداء الكلام ورعاية ما تعارف في كلامهم من شغل حين ما التزم
حذفه بشئ اخر ويمكن دفعه بكلف ان الحصر بالاضافة الى مجرد التأكيد (وكذلك)
اشارة الى قولك زيدا عرفت فلذا اتى بما هو البعيد (يزيد مرت) فانه رد الخطأ في تعيين
المرو به وكذلك يوم الجمعة سرت الى غير ذلك ومع دخول اما ليس الا التخصيص
(والتخصيص لازم للتقديم غالبا) اي تقديم المفعول على الفعل وشبهه لا مطلق التقديم اذ
لا يصح في تقديم بعض المفعولات على بعض كما سيظهر عليك ولا في تقديم المستند اليه
اذ التخصيص والتعوي سواء في نحو هو يا بني صرح به الشارح المحقق في بحث القصر من
شرح المفتاح ووافقه السيد السند في شرح المفتاح وهو ظاهر كلام عبد القاهر في بحث
المستند اليه كما مر وكان الاخصر الاعذب والتقديم للتخصيص غالبا اذ في تقييد الزوم بالغالب
خرارة وكأنه اراد الاشارة الى توجيه قول المفتاح والتخصيص لازم للتقديم وقديكون لمجرد
الاهتمام او التبرك او الاستسناد او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية
الفاصلة او السجع وما شبه ذلك (ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه تخصصك
بالعبادة والاستعانة) وفي لال الله تحشرون معناه اليه تحشرون لا الى غيره فان قلت
تفسير ما قدم فيه المفعول بالاخصاص لا يتوقف على لزومه للتقديم غالبا حتى يظهر كونه
لهذا قلت تفسيره به مع وجود غيره من التكات كالترك ورعاية الفاصلة في المثالين وموافقة
واباي فاعبدون في اياك نعبد من غير طلب قرينة يدل على انه اللازم غالبا وفيه رد لما قال ابن
الحاجب من ان التقديم في نحو الله اجد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر
(وينبغي الجمع) اي في جميع صور تقديم متعلقات الفعل (وراء التخصيص) بعد نكتة
التخصيص (اعتمادا بالمقدم) وفيه انه لا وجه لتخصيص الاهتمام بما سوى التخصيص
اذ لا ينفك التقديم عن الاهتمام لانهم انما يقدمون الاهم والكسب وفيه ايماء الى ما قال الشيخ
عبد القاهر انا لا نجد شيا يجري مجرى الاصل في التقديم غير العناية والاهتمام لكن ينبغي
ان يفسر وجه الاهتمام وبينه معنى ولا يقتدى بكثير من الناس في ظنهم كفاية ان يقال انه
قدم للاهتمام وقد فصلناه لك تفصيلا في احوال المسند اليه فالمراد بالاهتمام الاهتمام
المستند الى امر فهذا الكلام ايضاح للتقييد بقوله غالبا (ولهذا) اي للاهتمام (يقدر)
المحذوف (في اسم الله مؤخرا) والاولى ولهذا ايضا اثلا بوجه اختصاص تقدير المؤخر
بنكتة الاهتمام لانه بمجموع الامرين من التخصيص والاهتمام وليس المقصود من قوله

ولهذا الاستشهاد على ما سبق كما يتبادر الى الوهم حتى يرد ان تقدير المؤخر فيه لا يدل على ان التقديم يفيد في الجمع اهتماما بالمقدم ووجه الاهتمام باسم الله بين (واورد) على كون اسم الله اهم فالإيراد على قوله ولهذا يقدر الخ او اورد على كون الاهتمام من مقتضيات التقديم فالإيراد على قوله المذكور او على قوله ويفيد في الجمع الخ وهناك احتمال في غاية الدقة وهو انه عطف على يقدر اى ولكون التقديم مفيد الاهتمام لا محالة اورد على نظم القرآن اقر باسم ربك واجيب بهذين الجوابين فيكون قوله ولهذا للامور الثلاثة (اقر باسم ربك) لانه يصح تقديم اقر ان لم يكن الاهتمام موجبا للتقديم اولا يمكن اسم الله اهم (واجيب بان الاهم فيه القراءة) وذلك لا ينافي كون اسم الله اهم في بسم الله لان الفعل فيه ليس اهم من اسم الله لعدم عروض ما يجعله اهم من اسم الله وبعارض الجهة الذاتية فيه للاهمية وبتزج عليها كما في اقر اولا ينافي اقتضاء الاهمية في بسم الله لانه ليس هنا اهمية اسمه تعالى وذلك لانها اول آية نزلت بالاتفاق واول ما يؤمر به الرسول بالقراءة فامر القراءة اهم في هذا المقام وقول الشارح لانها اول سورة نزلت بناء الامر على واحد من الاقوال الثلاثة ثانيا ان اول سورة نزلت هي الفاتحة وثالثها هي المدثر لكنه لا خلاف في ان هذه الآية اول آية نزلت وبجده عليها ان القول بانها اول سورة نزلت لا يستلزم القول بانها لم يسبق هذه الآية شئ في النزول لان الفاتحة اول سورة نزلت على قول مع الاتفاق بان هذه الآية اول ما نزلت الا ان يقال القول بانها اول سورة نزلت لا ينفك عن القول بان جميع اجزائها متقدمة على غيرها ولك ان تجعل وجه اهميتها في تقديم اسم الله ايهام الاختصاص وهو لا يناسب المقام اذ ايس مقروا اخر حتى يكون الحصر مفيدا ولا ينبغي ان يقول ان معنى عبارة المتن ان الاهم من القراءة وتخصيص القراءة فلم يقدم الاسم لئلا يفيد الامر بتخصيص القراءة مع ان الاهم الامر بالقراءة لانه بعدد عن الفهم جدا والسداعى اليه من الاجتناب عن جعل الامر بالقراءة اهم من اسم الله ليس بسديد اذ لا مانع من كون غير اسم الله اهم منه بعارض (وبانه) اى باسم ربك (متعلق باقرأ الثاني ومعنى الاول اوجد القراءة) اى طلب ثبوت القراءة للفاعل من غير تقييد بشئ بخلاف الثاني فان معناه اوجد القراءة باستعانة اسم الله ولم يرد ان الاول منزل منزلة اللازم دون الثاني يتوهم ان البناء في باسم ربك زائدة للدلالة على التكرير والدوام كما في اخذت الخطام واخذت بالخطام كما ظنه الشارح فاعترض بانه بعيد وقال الاحسن ان البناء الاستعانة ويمكن ان يقال اراد الشارح ان الاحسن في توجيه عبارة الجواب ذلك فتأمل واعترض السيد السند على هذا الجواب على هذا بانه لما بين ان طلب تخصيص القراءة باسم الله لا يناسب كونه اول آية نزلت فلا يصح تعلقه باقرأ الثاني لان المطلوب حينئذ يكون ذلك والشارح لما جعل باسم الله متعلقا باقرأ الاول انضا عف الاشكال وهذا الاشكال لا ينجح لان الامر بالقراءة حصل بقوله اقر فبعدد يناسب ان يطلب تخصيص القراءة ولو بوجه قائم لا ينجح لوجه وجه اهمية القراءة ان في تقديم بسم الله ايهام الاختصاص وقد عرفت له وجهها اخر فنقول لا اعتداد بايهام طلب التخصيص لان المقام ينبغي تقديمه لجرد كونه اهم للتبركه والاستاذابذكرة نعم يرد على جعل بسم الله متعلقا بالاول ان لا يكون القسارى مستغنيا في قراءة السورة باسم الله (وتقديم بعض معمولاته) اى الفعل (على بعض) لان اصله التقديم واصل الآخر التأخر بل لرعاية الاصلين (كالفاعل في ضرب زيد عمرا) فان اصله التقدم على المفعول لكونه عمدة وكون المفعول فضلا ولشدة اتصاله بالفعل (والمفعول الاول في تعواء طيت

الشارح التوجيه الثاني لبس بذات فان قلت تقسيم القصر الى الحقيقي والمجازي يستلزم استعمال
القصر في المعنى الحقيقي والمجازي معا قلت المراد بالحقوقي ما يكون حقيقة بالنسبة الى اللغة
وكذا بالمجازي والا فالقصر المنقسم له معنى اصطلاحى يندرج فيه كلا القسمين حقيقة
(وكل منهما) اى من الحقيقي وغير الحقيقي (نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف) قال الشارح الفرق بينهما واضح فان معنى الاول ان الموصوف
لبس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان يكون حاصلة لموصوف اخر ومعنى الثانى
ان تلك الصفة ليست الا لتلك الموصوف لكن يجوز ان تكون لتلك الموصوف صفات
اخر هذا وفيه بحث لانه لا ينفاد من شئ من القصرين جواز اشتراك المقصور عليه
بل يحتمل امتناع الاشتراك فليس الجواز مدلول القصر وايضا لا موجب لافراد الموصوف
وجمع الصفة وقال السيد السند وجه الانحصار فيهما ان القصر انما يتصور بين شيئين
بينهما نسبة فاما ان يكون قصرا للمسبب اليه على المنسوب وهو المراد بقصر الموصوف
على الصفة واما ان يكون قصرا للمنسوب على المنسوب اليه وهو المراد بقصر الصفة على
الموصوف وفيه ان قولنا ما ضرب زيد الا عمر اوفيه قصر الفاعل على المفعول وبينهما نسبة
هى فاعلية زيد وعمرو فزيد منسوب الى عمرو وقد قصر باعتبار هذه النسبة على عمرو مع ان زيدا
ليس صفة معنوية وعمرو فاعله فلا يصح هذا الوجه الا انحصار (والمراد المعنوية لا التعت الخوى)
لما ذكر الصفة في بحث المسند اليه بمعنى التعت حيث قال واما وصفه اى اراد الصفة
اجتاج هنالى التنبيه على نفي ارادته لانه مظنه ان يتبادر الذهن اليه ولم يقل المراد
المعنوى لا المنعوت لان المذكور بالذات في الكتاب سابقا الصفة الموجبة لاشتباه الصفة
هنا بالاعت ولا بد هنا من تنبيه آخر وهو ان المراد بالصفة المعنوية اعم مما يتبسط من الكلام
ومما هو مصرح به حيث وصف به صريحنا ليتناول ما ضربت الا زيدا او الا في الدار
الى غير ذلك اذ ليس المفعول في الكلام موصوفا ولا الفعل المذكور وصفه بل يستلزم
وصف هو المضروبة ويجعل المفعول في مال الكلام موصوفا به والصفة المعنوية يقال
على ما قام بالغير وعلى ما تجر به على الغير وتجعل الغير فردا له وذلك بجمعه حالا او خبرا
او نعتا والاظهر ان المراد الثانى ولو اراد الاول لم يكن المقصور عليه فى ما الباب
الاساج وما زيد الا اخوك ساج واخوك بل الكون ساجا وهو خلاف المشهور وتأويل عنه
مندوحة وهذا كما قال وصف المحمول واما حله على مادل على ذات مبهمة باعتبار معنى
هو المقصود فبعد اذ لم يشتهر وصفها بالمعنوية ولا يصح في كثير من موارد القصر الا
بتكلف او تعسف ولولم يكن نفي التعت على ما ينبغي وما يتعلق بتعريفاتهم له من النقص
والارام * مما بعده عقلاء الانام * من فضول الكلام لذكرت ما ينبغي عنه اولوا الاحلام
(والاول من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اراد انه لا يتصف بغيرها) اى بغير الكاتب
وتأنيث الضمير لانها صفة واكتفى عن تعريفه بالتأنيث اشارة الى وضوحه بخلاف غير
الحقيقي وقيد مثال هذا القسم دون قسمه لمعرفة القيد في مثال قسمه بالمقايسة (وهو لا يكاد
يوجد) مبالغة في نفي وجوده والمراد امانى وجوده في نفس الامر حتى يكون نفي الصدق
هذا القصر فلا ينافى تقسيم الحقيقي اليه لانه يكفى للتقسيم وجود الكاذب منه على انه لا كلام
في وجود الادعائى منه واما نفي لوجوده في ما بين التراكيب وحيث معنى قوله (تتعدى
الاحاطة) اظهور تعذر الاحاطة (بصفات الشئ) ظهورا لا ينحى على احد فلا يأتى
بهذا القصر عاقل لعدم امكان الغلط فيه ولا التغلط وحيث تعدى التعويل في التقسيم على

ما يقصده بالبالغة ووجه تعذر الاحاطة الكثيرة وخفاء الكثير بحيث لا يمكنها الا العليم الخبير
(والثاني كثير نحو ما في الدار الازيد) مراد به الدار الخصوصية وههنا اشكال قوى وان لم يسمعه
من قوى وهو انه يمكن قصر حقيق في كل قصر اضافي فينبغي ان يوجد قصر الموصوف على
الصفة بهذا الاعتبار كثيرا فتقول في ما زيد الاقام ما زيد شيئا مما تقتضيه الاقام (وقد يصدبه)
المتبادر عوده الى الثاني لكونه اقرب ولان التعليل الظاهر فيه قد يقتضيه اذ كون الادعائي
في مطابق الحقيق قليلا وليس القسم الاول منه الادعائي والثاني ايضا يكون ادعائيا
خفي فلذا اختار الشارح عوده الى الثاني اعتمادا على معرفة امكان قصد البالغة في الاول
ايضا هذا اذا لم يتوقف المجاز على صحة المعنى الحقيق اما اذا توقف فيتعين العود الى الثاني
(البالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور) او لكمال الاعتداد بالمذكور فالاول في مقام مذمة
غير المذكور ودعوى نقصانه والثاني في مقام مدح المذكور وبيان نهاية كماله والفرق
بين الحقيق الادعائي والاضافي في موارد الاستعمال دقيق كثير اما بتبليس احد القصدين
بالآخر فليتام السامع الذكي لتلاخبط ولا نقول ان الفرق بين مفهوم الادعائي والاضافي
خفي كما فسره السيد السند دعوى الشارح دقة الفرق بينهما وهذا مخفي ومن البدائع
الدقيقة المستخرجة بمعونة الفطرة الرفيعة انه يقصد البالغة بالقصر الاضافي فيقال لمن
اعتقد ضرب زيد وعمر وما ضرب الازيد لاردا اعتقاده بل لتزليل ضرب عمر ومثاله عدم
هذا والحمد لله على ما انعم (والاول) اي قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيق
تخصيص امر بصفة دون) صفة (اخرى او مكانها) اي صفة اخرى (والثاني) اي قصر
الصفة على الموصوف من غير الحقيق (تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه) ومعنى دون آخر
تجاوز الآخر فهو حال عن الامر او الفاعل المحذوف للتخصيص وهو في الاصل اوفى مكان
من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال فقل زيد
دون عمرو في الشرف ثم استعمل في كل تجاوز حذالى حد وتخطى حكمه الى حكم كذا قيل
ويمكن ان يكون الاستعارة للتجاوز من اصل معناه لامن التفاوت في الاحوال وبالجملة نصبه
على الظرفية وان لم تبق كما هو شأن الظروف اللازمة الظرفية لانه مع الانتقال عن الظرفية
يلزم نصبها ومنه لقد قطع بينكم بالنصب مع فعليته فاياك وان تجعل نصبه على الحالية
وبالجملة فهو يقتضي تجاوز صاحبه عما اضيف اليه في عامله ويجعل تعلق عامله مخصوصا
بصاحبه وينفي الاشتراك بينه وبين ما اضيف اليه فقوله جائز يد دون عمرو يقتضي تجاوز
زيد عن عمرو في تعلق الجيء به وينفي اشتراكه بتعلق بينهما اذا تم هذا فنقول في التعريفين
اشكال قوى لانه يفيد ان القصر تخصيص خص نسبه بشيء دون آخر فيكون في التعريف
الاضافي اثبات التخصيص لامر ونفيه عن آخر ومن البين فساد ولوجوز التجوز بالتخصيص
عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا اثبات صفة لامر دون
اخرى يكون مجرد اثبات الصفة قصر لان قوله دون اخرى لا يفيد سلب صفة اخرى
بل لا يفيد اعدام اثبات صفة اخرى وهو يتحقق مع السكوت عنها وكذا الحال
في قوله او مكانها واعتراض عليه الشارح المحقق بانه يصدق على القصر الحقيق
لان المراد بقوله دون اخرى ما يعم الواحدة والمتعددة والا لم يكن التعريف جامعاً
لخروج قصر اضافي اعتبار فيه الاضافة الى متعددة كقولك زيد كاتب لا شاعر
ولا نبي لم يعتد الشركة للثلاثة والعكس ويؤيده ان المفتاح قيد التعريف بما يخرج
الحقيق حيث قال هو تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان فاعتبر اعتقاد السامع

تميز الله عن القصر الحقيقي اذ لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ووقفه السيد السند حيث قال اولم يكن في تعريف المفتاح قوله عند السامع لجعلته شاملاً للقصر الحقيقي كمن غفل عن هذا القيد وجعله شاملاً معه للحقيقي وعرض به الشارح والجا الاشكال الشارح الى ان قال هو تعريف بالاعم اذ ليس المقصود منه التمييز عن الحقيقي بل تعريف تفريع التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين عليه وهذا مع ضعفه كما لا يخفى لشيء عجيب لا يليق بمحصل فضلا عن محل من ذوي الابواب وهو ان المصنف صرح في الايضاح بان السكاكي اهل القصر الحقيقي فلو كان عنده ان التعريف بشمله لما حكم بالاهمال فان قلت قد ذكرت ان في تعريف السكاكي ما يخرج به فلذا لم يحكم بشموله قلت لو كان يعلم ان هذا القيد لا خراج له لما سقطه عن تعريفه ولم يقصد التعريف بالاعم ويمكن ان يجاب عنه بان مكانها اي صفة اخرى يقتضي ان يراد بصفه اخرى صفة ثابتة حتى يتعقل له مكان ولا يمكن ان يراد الثابتة في نفس الامر فالمراد الثابتة في اعتقاد المتكلم وذلك يدعوى ان يراد باخرى في قوله دون اخرى ايضا الصفة الثابتة في اعتقاد المتكلم لانه مرجع الضمير في مكانها ولهذا سقط المصنف قول السكاكي عند السامع عن تعريفه اعتمادا على انساق الذهن اليه من باقي التعريف ولما لم يقيد السكاكي القصر في مقام التعريف بهذا التعريف بغير الحقيقي وكان كلامه موهوما انه يعرف مطلق القصر وتنبه المصنف انه تعريف لغير الحقيقي وعرف غير الحقيقي به امتشعران يقال تعريفه غير مانع لانه تعريف لمطلق القصر حيث عرف السكاكي به مطلق القصر فدفعه في الايضاح بان السكاكي اهل القصر الحقيقي دفعا لما يتجه عليه لا تعرضا به اذ لا بأس باهمال ما لا يتعلق به غرض كلي في البلاغة وظنه الشارح اعتراضا على السكاكي ودفعه بانه داخل في تعريفه فكيف يكون مهملًا وقد عرفت ما فيه (فكل منهما) يتجه لما يتضمنه التعريف من التوزيع (ضمير بان) فالاضرب اربعة تخصيص امر بصفه دون اخرى وتخصيص امر بصفه مكان اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر وتخصيص صفة بامر مكان آخر (والمخاطب بالاول من ضربين كل من يعتقد الشركة) هكذا اتفقت كلمتهم وينبغي ان يصح خطاب من يعتقد اتصاف المسند اليه بالمقصود عليه ويجوز اتصافه بالغير فيقصر قطعا لجوز الشركة وجعل المفتاح من تساوي عنده داخل في الخطاب بالاول لانه يفيد اثبات الصفة بموصوف دون آخر من جوز الخطاب اتصافه به لا مكان من جعله متصفا واخطأ لانه لم يجعل احدهما متصفا بل جوز اتصاف كل منهما فليس احدهما مكان متميز عن مكان الاخر حتى يعقل جعل احدهما مكان الاخر قال الشارح وهو الحق لكمال وضوح فساد ما ذكره المصنف ورجح كونه هفوة منه على ان يتكلف التصحيح كلامه لانه لا يمكن تصحيحه الابتكافات ولا يطيقها اللسان وبضيق عنها الاوان فارجع الى الشرح ان اشتبهت البيان ونحن نقول بتوفيق المستعان قد خالف المصنف المفتاح في جعل قصر التعيين تحت قوله مكان آخر ومكان اخرى لا تحت قوله دون آخر ودون اخرى بجامع بين قصر القلب وبينه هو انهم سألوا عن اعتقاد الاتصاف بالنظر الى احدا الامرين لا بالنظر اليهما وبانهما لرد اعتقاد المخاطب العكس بانه ان مخاطب قصر التعيين في طلب التعيين في عرضة الخطأ في التعيين وعلى تقدير خطائه في التعيين يرد القصر الى العكس فقصر التعيين لرد الخطأ بالقوة كما ان قصر القلب لرد هذا الخطأ بالفعل ولا فرق بين خطأين يرد بهما الا بانه في قصر التعيين بالقوة وفي قصر القلب بالفعل فظهر ان الحق مع المصنف ولا هفوة منه وبهذا ظهر كون قصر التعيين لرد الخطأ وان اشكل على الفحول (ويسمى قصر افراد لقطع الشركة) المعتقد على ما حققه المصنف ولقطع الشركة المعتقد

او بحسب التجويز على ما زعم المفتاح (وبالثاني من يعتقد العكس) اى عكس الحكم الذى
 اشتمل على القصر (ويسمى قصر قلب) لان الغرض منه قلب ما عند المخاطب هكذا كلمتهم
 وينبغي ان يجوز ان يكون المخاطب به من اعتقد ثبوت الحكم لمن نفاه وجوز ثبوته للاخر فثبتته
 للاخر ونفيه عما ثبت له (لقلب حكم الخطاب او تساويا عنده ويسمى قصر تعين) لانه يقطع
 الاحتمال الذى عند المخاطب قال الشارح هذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقى
 اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات
 غير صفة واحدة ولا تردده ايضا بين ذلك وكذا لا يعتقد اشتراك صفة بين جميع
 الامور ولا ثبوتها للجميع غير واحدة ولا تردد ها ايضا بين الجميع وفيه نظر
 لان القصر الحقيقى يصح ان يكون رد اعتقاد ان في الدار زيدا مع انسان فيقال في رده
 ما في الدار الا زيد لانه لا بد اني انسانها من عموم التي كما لا يخفى لصحة قولنا ما في البلد
 من علمائه الا زيد لمن اعتقد ان جميع علمائه في البلد او تردد المسندين علمائه او يجعل المسند
 لما سوى زيد من علمائه على انه لا مانع من رد اعتقاد الشركة بالقصر الحقيقى فيكون قصر
 افراد وقلب اعتقاده فيكون قصر قلب والتعيين به كذلك نعم لا يجب ان يكون الخطاب به
 واحدا من هؤلاء بل يحتمل ان يكون خالى الذهن ومن بدائع قصر القلب ما يرد به الشركة
 فكان كالجامع للقصر ونفيه اذ القصر قد يكون لقطع الشركة ولا يكون للشركة
 فيكون الكلام معه كالجامع بين المتنافيين وفيه السحر الواضح الذى يوجب الحسن
 والزين كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه قدم للناس للتخصيص وقصر القلب
 وذلك انما يتحقق بجعل الناس للاستغراق اى لجميع الناس لا لبعضهم رد الاعتقاد
 من ادعى انه نفي العرب فقط فصار بذلك القصر رسائله مشترك بين الناس متقلا من الخصوص
 الى العموم وهذا من دقائق القصر (وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد عدم تنافي
 الوصفين) قال المصنف في الابضاح لا تصور اعتقاد المخاطب اجتماعها وهذا التعليل يدل
 على ان المراد عدم ظهور تنافي الوصفين وبصح اعتقاد اجتماع المتنافيين ممن يخفى عليه
 تنافيهما ونحن نقول وهكذا ينبغي ان يشترط عدم تلازمها ليصح اعتقاد المتكلم والمخاطب
 الانفراد (وفلما تحقق تنافيهما) اى تنافي الوصفين ليكون اثبات المخاطب المنفية في كلام
 المتكلم مشعرا بانفاء غيرها هكذا في الابضاح من غير خطأ وان وهم البعض ان مراده
 ليكون اثبات المتكلم ما اثبت في كلامه مشعرا بانفاء غيرها وبالجملة فيه نظر لان معرفة انتفاءها
 لا يتوقف على هذا بل يحصل في كلام المتكلم بالقصر وفي كلام المخاطب يمكن بطريق غير
 محصورة لا يخفى وايضا يخرج حينئذ ما زيد الشاعر لمن اعتقد انه كاتب لاشاعر عن اقسام
 القصر على انه لا شبهة في انه قصر قلب كما صرح به صاحب المفتاح ومنهم من قال مراده
 تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب وهذا عجب كيف لا وقد غفل عن قوله وقصر التعيين
 اعم لانه ان اراد بالتنافي في اعتقاد المخاطب اعتقاده سلب احدهما واجباب الاخر فلا يوجد
 معه قصر التعيين وان اراد عدم اجتماع اعتقادهما فلا يوجد قصر التعيين مع قصر الافراد
 وعجب منه ان الشارح المحقق غفل عن فساد كلامه من هذا الوجه وتثبت في ابطاله
 تارة بانه حينئذ يكون شرطا ضائعا لا غناء معرفه ان قصر القلب هو الذى يعتد فيه
 الخطاب العكس عنه وتارة بانه صرح صاحب المفتاح بان المخاطب يجب ان يعتقد
 العكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين ولا يذهب
 عليك انه لا وجه لتخصيص الشرط بقصر الموصوف على الصفة لانه لو تم الاشتراط

يذبح ان يكون شرط قصر الصفة على الموصوف ايضا في الافراد عدم تنافي الموصوفين في الوصف فقال لا يصح القصر افرادا في افضل البلد الا زيدا لانه لا يجتمع الموصوفان في وصف الافضلية بل يصح ذلك القصر قلبا وكأنه لم يقصد التخصيص بما ذكره بل عول على ظهور المقايسة (وقصر التعيين) كأنه لم يقل وقصر التعيين منه (اعم) لاجراء الحكم على اعم والتبيه على ان الحكم السابق ايضا لا يخص والمراد بالاعية الاعية بحسب التحقيق بمعنى ان كل ما يصلح لاحدهما يصلح للتعين وربما يصلح للتعين ما لا يصلح للافراد وربما يصلح له ما لا يصلح للقلب كما صرح به في الايضاح لكن عبارته حيث قال كل ما يصلح ان يكون مثالا لقصر الافراد او قصر القلب يصلح ان يكون مثالا لقصر التعيين من غير عكس غير صحيحة لظهور صدق كل ما يصلح مثالا لقصر التعيين يصلح مثالا لاحدهما لكن مراده ما ذكرنا وفي قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الموصوفين وقلنا تحقق تنافيهما العطف على عاملين مختلفين من غير تقديم الجور وروحيته مر جوده (والقصر طرق) كأنه شبه بترك وصف الطرق بالاربعة على وفق المفتاح والعدول من قوله اولها وثانيها الى منها ومنها على ان الطرق لا تخصر اذ منها غير الفعل وتعرف المسند او المسند اليه بلام الجنس ولم يذكر هنا لان كلامه في الطرق العامة وهما مخصوصان بالمسند والمسند اليه (منها العطف) كأنه شاع العطف في هذا البحث في العطف بلاويل مع التني في المعطوف عليه فلذا اطلق والافليس غيرهما سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرق العامة لاختصاصها بقصر القلب وقال السيد السند في شرح المفتاح عدم ذكره لسبقه في بحث العطف وكأنه اكتفى في كون الطريق من الطرق العامة بان لا يقتصر على طرفين مخصوصين كالسند والمسند اليه وكأنه شبه بتكرار المثال على انه لا يتجاوزهما لانا لاكتفاء بهما والا لكان الاكتفاء بالابضاضا مقتضيا لعدم تجاوز التني والاسماء الا (كقولك في قصره) اى قصر الموصوف على الصفة (افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتب بل شاعر وقلبا زيد قائم لا قاعد او ما زيد قائم بل قاعد) وليس زيد قائم بل قاعد (وفي قصرها زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد) ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر كذا في الشرح ودليله قاصر واطلاق دعواه للصحة فاسد اما الاول فلان رفع الاسمين لبطل عمل ما الا اذا كان زيد مبتدأ والصفة خبره واما اذا كان الصفة مبتدأ وما بعده فاعلا فليس رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر بل لان ما لا يعمل الا اذا دخل على المبتدأ والخبر واما الثاني فلان صحته انما تتم لو لم يكن عمرو فاعلا اذ حينئذ لا يصح لانه بطل التني فيما بعد بل فيلزم عمل الصفة من غير اعتماد وكأنه اراد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر على الاسم واما ما ذكر العلامة في شرح المفتاح من انه لا يجوز تقديم خبر ما على اسمه مع العمل وبدونه ايضا فخلافا للمجمع عليه قال الشارح لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا للقلب اتسا في شرطهما عند المصنف افراد لكل مثالا في جميع الطرق بخلاف قصر الصفة فانه لا يطلقه عن الشرط يكفي لقسمة مثال فلذا اكتفى ولما كان قصر التعيين اعم فجميع الامثلة تصلح له فلم يتعرض له هذا وهذا كلام قوى يزيف ما ذكرنا انه ترك المصنف اشتراط قصر الصفة مع عدم التفاوت بينه وبين قصر الموصوف اعتمادا على المقايسة فكانه لم يتنبه لعدم التفاوت وكأنه اراد الشارح انه افراد في الاكثر والافهو لم يفرد

عظيم نسخة

في التقديم وههنا بحث شريف لا يحق الا لرجل كريم تلقبه اليك بالهام ملك عليم وهو
ان قولك زيد شاعر لا كانت القاء حكيمين لمخاطب يعلم الاول فيخلو عن فائدة الخبر اذ من الدين
ان ليس مقصودك افادة انك عالم به بل مقصودك تسليم ما اعتقده ولم يعد فائدة للخبر وثانيهما
منكر وقد خلا عن المؤكد وان زيد قائم لاقاعد القاء حكيمين منكرين بلان كيد ويمكن
ان يقال القصد بالاول افادة العلم به لان التسليم معناه الموافقة مع الخبر في العلم والثاني تأكيد
بانه القاء مقرونا بتسليم بعض الدعوى فكانه قال اني اخبر مع نصفه وتحقيق فاوافق فيما
اعلم واخاف فيما هو منكر واما زيد قائم لاقاعد فقد تأكيد فيه لاقاعد بفهمه قبل
ذكره من اثبات القيام وتأكيده بالحكم بالقيام بنى القعود بقدر تقرر ان احدهما واقع ومن هذا
اندفع ان قوله لاقاعد لغولاه انصح باثبات القيام ودفعه الشارح المحقق بان ذكره للتنبيه
على ان المخاطب يعتقد العكس ومجرد الاثبات خال عن هذه الفائدة ولا يذهب عليك
ان طريق العطف مخصوص بغير التحقيق لا يجري فيه قصر حقيقي (ومنها) اي من الطرق
(التي والاستثناء) لا الاستثناء مطلقا اذا الاستثناء من الايجاب ليس القصد فيه الى الحصر
بل الى تصحيح الحكم الايجابى فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما ان جاءنى الرجال العلماء
ليس قصرا كذلك جاءنى الرجال الاجهال ليس قصرا وهذا بخلاف الاستثناء من اننى
فان المقصود من نحو ما جاءنى الا زيد قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم والاقيل جاءنى زيد
فتأمل وقال السيد السند فى حواشى شرحه على المفتاح واصل السر فى ذلك ان المستثنى
اذا كان جزئيا للمستثنى منه كافى المفرغ من المنى نحو ما جاءنى الا زيد وما يؤل اليه المفرغ
المذكور اذا صرح فيه بالمقدور نحو ما جاءنى احد الا زيد حسن ان يعتبر اعتقاد المخاطب
لشركة ارنالعكس او ترده فى ذلك الجزئى وما يقابله من الجزئيات الاخر واما اذا كان
المستثنى جزءا من المستثنى منه كافى قولك جاءنى القوم الا زيد او قولك قرأت الا يوم كذا
فانه لا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد به الذوق السليم وفيه ان فيما ذكره دعاوى
غير بيّنة ولا مبيّنة ويوجب ان لا يكون ما جاءنى القوم الا زيد القصر ولا يغيب عدم كون
جاءنى كل رجل الا زيدا قصرا (كقولك فى قصره) افرادا (ما زيد الاشاعر و) قلبا
(ما زيد الاقائم و) فى قصرها) افرادا او قلبا (ما شاعر الا زيد) واكمل يصلح مثلا للتعين
والتفاوت بالمخاطب وفى هذا المثال تحقيق دقيق يخص بالتمهله من حد نظره فى ادراك
اسرار العربية وهو ان ليس التقدير ما احد شاعر الا زيد لانه يجب نصب شاعر لان نقص
المنى بالا يوجب ابطال عمل ما الا فى ما بعد الا ترى ما زيد شيئا الا شيئا وما شاعر احد
الا زيد على ان يكون زيد فاعلا لانه بشكل عمل شاعر فى زيد لانه لا يطل نفيه فيما بعد الا لم يبق
معتمدا على المنى فيما بعد الا فتعين ان يكون المقدر متبدا مؤخرا ولعلك تنظر فى تحقيق ما ذكرناه
فى شرح الكافية فى انتفاض نقي ما ولا بالافنية فى هذا المقام نفعا ما (ومنها) اي من الطرق
(انما) حذف من عبارة المفتاح المضاف اذ فيه ومنها استعمال التماثل به انه حشو ومفسد حيث
يؤهم ان دلالة انما ليست بالوضع كما وهمه البعض لكن ادرجه المفتاح لان الطريق ما يسلكه
السالك ويشغل به وذلك استعمال انما فانه فعل يشغل به كما خوانه لانفس انما (كقولك فى قصره)
افراد (انما زيد كاتب و) قلبا (انما زيد قائم و) فى قصرها) افرادا وقلبا (انما قائم زيد) قال
الشارح المحقق ان الشيخ لم يوافق المفتاح فى عموم طريق العطف وانما لاقسام القصر بل
قال انهما لقصر القلب وما نقل عن الشيخ فى بيانه لا يدل الا على التبادر من انما قصر
القلب اذا اطلق من غير تقييد بنحو وحده انما يشتر بقطع الشركة او بما يشعر بقطع التردد

من قولك بلا شبهة وبلا تردد او قطعاً ومن البين ان ما ذكره انما يستقيم مع اطلاق
العطف حتى لو قيل جاءني زيد لا عمرو ايضا لكان يقطع الشركة فلا مناقشة مع السكائي
في الحكم بل في المثال حيث فات منه التقييد ونازع السيد السند فيما ذكره في انما بان المتبادر
من النفي والاستثناء قطع الشركة فاذا ذكره انما يتيم لولم تكن انما بمعنى ما والا كما اشتهر بل بمعنى
العطف ونحن نقول لعل كلام الشيخ مبين على ان المتبادر من الخطئة الخطئة
من كل وجه وذلك في قصر القلب كما ذكره من تبادل قصر القلب جاز في الجمع وتشبيهه انما
بالعطف كلام على سبيل التمثيل (لتضمنه معنى ما والا) علة لكون انما من طرق القصر
وكان الاولى ان يقدم على هذه الدعوى ودليله بيان وجه كون النفي والاستثناء مفيدا
للقصر فذكره بعد ذلك كما فعله فوت لترتيب الكلام والتقديم ايضا من طرق القصر
لتضمنه معنى ما والا ولهذا فسر الائمة قولهم شرأه ذئاب بما هو ذئاب الاشر فخصيص
انما بهذا التعليل تخصيص بلا مخصص الا ان يقال خصه بالتعليل للاشارة الى رد ما ذكره
بعض الاصوليين من ان وجه افادته القصران ما تافيه وان للاثبات ولا يرجع النفي
والاثبات الى ما بعده لظهور التناقض فاحدهما راجع الى ما بعده والاخر الى ما عداه
وكون ما راجع الى ما بعده خلاف الاجماع فتعين الاثبات لما بعده والنفي لما عداه وانما رده
لكونه تكلفا بعد اعلى الاختيار وليس تخصيصه بالتعليل لما ان بعض الاصوليين انكروا
كونه مفيدا للقصر تمسكا بقول النبي صلعم (انما الاعمال بالنيات) وبقوله انما الولاء بالعق
على ما نقله الرضوي في بحث وجوب تقديم الفاعل لان كون التقديم ايضا مفيدا للقصر
مما خالف فيه الشيخ ابن الحاجب على ما مر وقد استدلل على تضمنه ما والا بوجه ثلاثة اشارة
الى الاول بقوله (لقول المفسرين) وكأنه استدلل باجماعهم فان قلت التفسير مستمد من
هذا الفن فكيف يتمسك صاحب هذا الفن بقول اصحاب التفسير فيما ادعاه وهو مرجعهم
في تصحيح دعواهم قلت التمسك بقوله من حيث انهم علماء العربية لا من حيث انهم
اصحاب التفسير الا انه عين مكانا قالوا فيه ذلك فالوجه في الحقيقة اتيان قول الائمة
العربية واستعمال العرب (انما احرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة)
وايد قولهم بقوله (وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر) اذ القراءة ان المراد ان يكون بعضها مفسرة
لبعض فاذا كان قراءة الرفع مفيدة للحصر المحرم في الميتة ينبغي ان يكون المراد في قراءة النصب
ايضا الحصر فلولا يمكن انما للحصر لكان النظم مقوتا لاداة الحصر مع ارادته
تعالى عن ذلك ولما اكتفى بقوله لقراءة الرفع من غير تعرض لحرم تباعد منه ان حرم على حاله
التي كانت له في قراءة النصب وهو البناء للفاعل وهو المراد اوفي قراءة البناء للمفعول
يحتتمل ان تكون الميتة مرفوع حرم فلا تكون فيه دليل على كونه انما للحصر
وجه ارادة الحصر في قراءة الرفع على ما بينه المفسر ان ما موصولة اذ لا مجال لكونها
كافة والا لم يصح رفع الميتة لانتفاء حرم الله عليكم شيئا هو الميتة ولا يجوز حذف
موصوف الجملة في مثله كما بين في محله والميتة خبره فهو مثل المنطلق زيد اذ اللام في اسم الفاعل
موصولة وقد عرفت انه يفيد قصر الجنس وبهذا الدفع ما توهم من قلة التبع وعدم التنبه
ان قراءة الرفع يفيد قصر الميتة على ما حرم وقراءة النصب عكسه فكيف يتطابقان فان قلت
ان تأكيد ليس بقوى اذ لا يلزم الحصر تعريف المسند اليه تعريفا جنسيا بل قد يفيد
انما يحتتمل عدم افادته اذا ظهر له فائدة اخرى وهنا لم يظهر واشار الى الثاني بقوله (ولقول
الحجة انما لا يثبت ما يذكر بعده ونفي ما سواه) اي مما يقابله اذ لا ينبغي ان النفي بعد انما ليس

جميع ماسوى المذكور ولو قالوا ونفى ما يقبله لكان واضحا واضحا ان مرادهم الاشارة الى ان
المثبت يجب ان يكون مذكورا بعده والمنفى غير مذكور لالاى تعيين المنفى ولا يخفى ان
قول النحاة اشبه بقول الاصوليين من ان ان فيه لاثبات ما ذكره بعده وما نفي
ماسوى المذكور فذكره لاثبات تضمن انها بمعنى ما والاى مقام رد ان يكون
ان وما محل نظر نعم يتم ما ذكره الشارح في شرح المفتاح من الاستدلال بعموم النكرة بعدها
كفى قوله عليه السلام انما امرى مانوى فانه يدل على ورود نفيه على ما ذكره بعده وذلك
انما يتحقق لتضمنه النفي لا لكونه مائلا لثبوت ما لا نفي اوجب ان يقال انما امرى غير
مانوى وكذا ما ذكره في هذا الشرح من الاستدلال بحجة عمل الصفة في انما قائم ابوك على
ما صرح به بعض النحاة نعم يتجه على قول هذا البعض انه كيف عمل الصفة ولم يعتمد على النفي
حين العمل في ابوك لانتقاض النفي بمعنى الا و اشار الى الثالث بقوله (واحدة انفصال الضمير
معه) اي مع انما في مقام لا يصح الفصل بدون انما مع انه لا يتصور من مواقع صحة انفصال
الضمير معه الانفصال الضمير من عامله لغرض فيقال انما يقول في الدار انا ولولا ان النافي المعنى
بعد الا اوجب ان يقال انما اقوم في الدار وكأنه قال احدة انفصال الضمير ولم يقل ولو اوجب
انفصال الضمير معه مع انه ادل على المطلوب لتردد في الوجوب لان الضمير معه ذو وجهين
الاتصال بحسب الظاهر والفصل في المعنى فالقياس ان يجوز العمل بالوجهين وقال الشارح
في شرح المفتاح الظاهر وجوب الفصل اذ لو قيل انما اقوم لكان المعنى ما انا الا اقوم وانما
يعلم كون الفاعل المقصور عليه لو قيل انما اقوم انما فيه بحث لان الجزء الاخير في انما اقوم
هو الفاعل لا المستند وكأنه وقع فيه من كلام الشيخ حيث قال لو قال انما ادا فاع عن احسابهم
لم يكن المقصود عليه المتكلم بل قوله عن احسابهم ولكن ما قاله الشيخ الا لانه لو اضمر المتكلم في
القول لم يبق جزءا آخر ويصير الجزء الاخير المتعلق وقال السيد السند لا كلام في وجوب
الانفصال اذا كان للفعل متعلق انما الكلام في مثل انما اقوم وهو محل التوقف هذا قول
كلام النحاة يحكم بوجوب الانفصال فانهم كانوا يابوا لا يجوز المنفصل الاعتذار المتصل وعدوا
منه الفصل لغرض وينبغي ان يعلم الفصل المعنوي واللفظي ليشمل هذا اليت فاليه عندهم
من مواضع تعذر الاتصال والظاهر ان ما خذ قول النحاة اشعار فيها اشعار بالقصر لا انفصال
الضمير فلا معنى لجملة وجهائنا فان قلت صحة انفصال الضمير معه ليس الا لكون الضمير مستثنى
في المعنى والاصوليون لا يتكرونها بل يجعلون ان للاثبات وما نفي لتحصيل معنى القصر فمعنى انما
ادافع عن احسابهم انما عندهم ايضا ما واقع الا انا فكيف يصير حجة عليهم قلت لوجعل ان
للاثبات وما نفي لا يقع الضمير بعد معنى الا بل يكون التقدير اني ادافع عن احسابهم وما يدافع
غيري ويكون مال الكلام القصر ولا يخفى انه لا يتبع حينئذ الضمير بعد معنى الاستدلال ما قاله
الخبوبون (قال الفرزدق انا الذائد) من الذود وهو الطرد (الحامي الذمار) وهو العهد وفي
الاساس هو الحامي الذمار ادا حى ما لم يحمله لثيم وعفيف من حياه وحريمه (وانما يدافع عن
احسابهم) اي القوم العار (انا ومثلي) فلو لا مراد انه لا يدافع عن احسابهم الا انا لقال
انما ادافع عن احسابهم انا ومثلي بتأ كيد ضمير الفاعل ليصح العطف عليه وبهذا تدفع
انه لم لا يجوز ان يكون الانفصال للضرورة على انه لا يجوز للضرورة الاخراج عن الاصل
وانما الجير هو ارد الى الاصل والاصل في الضمير الاتصال واستناد يدافع الى انا اما لاشتراك
الصيغة بين الغائب والمخاطب والمتكلم المتفصلين واما لانه في الحقيقة مستند الى مستثنى منه
غائب نقل عن علي بن عيسى الرافى مناسبة بين انما ومعنى النفي والاستثناء دعيت الى وصفها
له وهو ان لتأ كيد وما يزداد لتأ كيد في الجمع بينهما تأ كيد على تأ كيد كما ان في القصر ذلك

التعريف

قال الشارح وجهه ان قولك جاء زيد لا عرو لمن تردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد
صريحاً وهو تأكيد لاثبات المطلق المسلم الثبوت وفي قولك لا عرو اثبات المجيء ضمناً لزيد
ثاني: لان المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفته عن عرو اثبات المجيء فقد اثبت لزيد ضرورة
فقد جاء تأكيداً كيد بعد تأكيد كيد لنفس الحكم اوتاً كيد لخصوص الحكم بعد تأكيد كيد لنفس الحكم هذا
ولا يخفى عليك انه تصو بر في مثال مخصوص واما في ما جاءني زيد بل عرو فالاثبات الصريح
تأكيد لاثبات الضمني الحاصل من قوله ما جاءني زيد وانه لا حاجة الى هذا التكلف لان
الاثبات الضمني اثبات مؤكد لانه برهاني فقد جاء التأكيد على التأكيد باجتماع اثبات
برهاني واثبات صريح ثم قال الشارح ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما
متضمنة بمعنى ما والا فلا يلزم اطرافها حتى يكون كل كلام فيه تأكيداً كيد على تأكيد كيد بقصر
مثل ان زيد القائم وفيه نظر لان التأكيد امارد الانكار واما دفع التردد وكل منهما يستلزم
القصر في الانكار قصر القلب وفي التردد قصر التعيين وان لم يقد التأكيد كيد على التأكيد كيد قصر
اصطلاحاً ولم يجعل من طرق انقصر فتأمل نعم هذا لا يخص التأكيد كيد على التأكيد بل يحصل
مع مجرد التأكيد (ومنها التقديم) اي تقديم ما حقه التأخير كغير المبتدأ ومعمولات الفعل
اذ لا قصر في زيد انسان وانا تميمي وههنا اشكال وهو انه كيف يحكم بان حق المسند اليه
في انا كفيت مهمك التأخير دون انا تميمي الا ان يقال حق مبتدأ الجملة الفعلية الغير السببية ان
لا يجعل مبتدأ لان الاصل في الاستناد ان لا يتكرر والاصل في الجملة ان يستقل ولا يربط بالغير
فالاصل ان يقال كفيت انا مهمك فانا كفيت مهمك من قبيل تقديم ما حقه التأخير غاية انه مع
التقديم مبتدأ ومع التأخير تأكيداً كيد لكنه يشكل بما انا تميمي فانه يفيد القصر فكيف يحكم بان حقه
التأخير وليس في انا تميمي حقه التأخير الا ان يقال الصفقة مع النبي بمنزلة الفعل ولذا يعمل وكان
الاحسن الاوفق بدأ به ان لا يكتفى في تمثيل قصر الموصوف على الصفقة بقوله (كقولك في
قصره تميمي انا) وان كان يصلح لاعتباره مقابل السلب التميمي فيكون قصر قاب ولاعتباره
مقابلاً للقبية كما اعتبره المقتضاه فيكون قصر افراد اذ لا منافاة بين النسبة الى قبيلتين فان النسبة
تكون بالنسب وبالاولى وقد تنبه لان فانه الاحسن فعدل عنه في الايضاح ومثل قصر
الموصوف بقوله شاعر هو وقائم هو (وفي قصرها انا كفيت مهمك) لمن اعتقد شركة الغير
او انفراده او تردده او علم ان قولك ما تميمي انا وهل تميمي انا لا يحتمل ان يكون من قبيل تقديم ما حقه
التأخير وان يكون من قبيل ما حقه التقديم واستخبر ذلك من تذكر الوجهين في اقام زيد
ان بالغت خبر من المبتدأ ولست بعار عن نحوه (وهذه الطرق) الاربعه تتفق من وجه وهو ان
المخاطب معها يلزم ان يكون كما حكما منسوباً بصواب وخطاء وانت تطلب بهما تحقيق
صوابه ونفي خطاءه تحقق في قصر القلب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف
لاحد الموصوفين وهو صوابه تعيين حكمه وهو خطاءه وتحقيق في قصر الافراد حكمه في
بعض وهو صوابه وتنفيه عن البعض وهو خطاءه (وتختلف من وجوه) كذا في المقتضاه ولما
كان ما ذكره في بيان الاتفاق مستغنى عنه بما مر من تعيين المخاطب في اقسام القصر
ومع ذلك لم يكن صحيحاً اذ لا يلزم كون المخاطب على خطأ بل اللازم كونه على شك او خطأ
اسطة المصنف ونعم هو الا ان يقال قصر التعيين في شك يعتقد ان غاية الامر الشك ولا
سبيل الى الاعتقاد لرد الخطأ في اعتقاد التوقف وفي غيره نزل منزلة من اعتقد التوقف ولم
يجوز سبيل الخروج عن الشك (فدلالة الرابع) اي التقديم قدمه في البيان على خلاف المقتضاه
لانه ادخل في البلاغة (بالقوى) كسلي وجراء وعشراء وهو مفهوم الكلام ومذهب يعنى

بتكرار نسخه

يرشد الى القصر خصوصية المفهوم بحسب البيان مع التقديم ونخص به ذوق دون ذوق حتى
 حرم عن دركه بعض من له كعب اعلى في درك الدقائق العقلية والنقلية وانكره ابن الحاجب
 وكان اخر يقول لمن يسأله عن فائدة تقديم وقع في الكلام القديم انه فاعل مختار يفعل ما يشاء
 ولعلك تقول كان هذا حكم في مبادئ الاستعمال والافتدشاع قصد القصر في مقام التقديم
 بحيث صار موضوعا بالغلبة للقصر وربما يوجه دلالة بان المخاطب اذا اخطأ في تقديم
 قيود الكلام يقتضى الاهتمام برد الخطأ فيه تقديمه (والساقية) بالجر عطف على الرابع
 (بالوضع) عطف على قوله بالفعوى عطف على معمولي عاملين مختلفين والمجرور مقدم اى
 بالوضع لمان يحصل منه القصر فان حرف النفي وضع للنفي وحرف الاستثناء للاخراج عن
 حكم النفي ولزم من اجتماعهما قصر وهكذا غيره والمقصود في الفن احوال تلك الثلاثة من كون
 قصرها افرادا او قلوبا وتعينها وهي انما تستفاد بحسب المقام دون ما يستفاد منها بالوضع
 وقوله (والاصل في الاول النص على المثبت والنفي) اشارة الى وجه آخر من الوجوه وقد
 اشار الى كيفية النص عليهما بقوله (كامر) من تقديم النفي في العطف بيل وتقديم الاثبات
 في العطف بلا وليس المراد منه مجرد حوالة المثال كما يتبادر من ظاهر المقال (فلا يترك)
 النص عليهما (الا) ليكثر منهما (كراهة الاطباب) ورعاية السجع ولا يخفى التفصيل على اولى
 الابواب وربما يدعى الى ترك النص ورجحان الاختصار او كراهة المساواة ولا يبعد ادخال
 المساواة تحت الاطناب بقرينة (كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد
 يعلم النحو ويكره عمرو) اذ لا يخفى ان النص بالثبت والنفي فیهما مساواة لاطتاب (فتقول
 فیهما زيد يعلم النحو لا غير) او تقول في الاول زيد يعلم العین لا العروض وفي الثاني الرجلان
 يعلمان النحو لا عمرو وربما يكون زيد يعلم النحو لا غير نصا على المثبت والنفي كما اذا قصد القصر
 الحق في فلذا قيده بقوله اذا قيل فاعرفه وحذف المضاف اليه من لا غير اشارة غاية الاجتناب
 عن الاطناب ولا غير مبنى على الضم تشبيها بالغايات لحذف المضاف اليه مع كونه منويا اى
 لا غير بمعنى لا غير زيد اولا غير النحو وهذا على تقدير كون لا عاطفة اما على تقدير كونها
 انفي الجنس كما في بعض كتب النحو اى لا غير عالم او معلوم له فليس من طرق القصر (او نحوه)
 والمراد بنحو لا غير لا من عداء ولا من سواء ولا علما اخر والمستفاد من الايضاح ان المراد به ما في
 الفتاح من نحو ليس غير وليس الا ويوجه عليه انه ليس من طريق العطف بل انفي والاستثناء
 واجاب عنه الشارح بان العدول من الاصل بوضع مجمل مقام النص على النفي قد يكون مع
 حفظ العطف وقد يكون بترك العطف وايراد ما يؤدى موداه ووصفه بالدقة ووعى بالتأمل
 وفيه انه ليس مما كان الاصل فيه النص على المثبت والنفي بل طريق الاستثناء الذي الاصل فيه
 النص على المثبت فقط والاصل فيه مرعى وليس مما نحن فيه (وفي الباقية) من الطرق والاولى
 ترك في ليكون العطف على معمولي عاملين مختلفين مع تقدم المجرور واما مجموع الجار والمجرور
 فنصوب (النص على المثبت فقط) الاقتصار على المثبت في النفي والاستثناء واجب كما ستعرف
 فلا يصح في حقه ان الاصل فيه ذلك وقد يتكرر النص على المثبت في النفي والاستثناء لزيد
 تقريره لداع وذلك في ليس غير وليس الا ليس الا تقول زيد يعلم النحو ليس الا والداع في قصر القلب
 ظاهر لان الجزء المثبت منكر للخطا فلا انفع من التقرير وكذا في قصر التعيين لان الجزء الثبوتى
 مشكوك للخطا فلا انفع من مشكوك واما في قصر الافراد فالبالغة في الاتصاف ومن يد اظهر لانه
 مخالفة مع الصواب وانما المخالفة في تحقق خطائه وهذا ادخل في قبول المخاطب لنفي الشك فاحفظه
 فانه من ودينا واما جمعه مع بدايعنا و اشار الى ثالث من وجوه الاختلاف بقوله (والنفي)

منهما نسخة

انكته نسخة

طريق القصر نسخة

يعني بلا العاطفة بقرينة دليلا لا بقرينة انه لا دليل على امتناع ما زيد الاقام ليس هو بقاعد
 كما ذكره الشارح لان تلك القرينة بمنزل عن الاعتبار مع وجود ما ذكرنا وانما لم يقل والاول
 (لا يجامع الثاني) كما في المقتضاح لان الحكم مختص بلا كذا في الشرح يريد ان المدعى مخصوص
 بقرينة دليلا لانه يجامع بل الثاني حتى يناقش فيه بظهور امتناع ما زيد الاقام بل قاعد على ان
 الحكم هو الفرق بين الثاني والاخيرين وكما لا يصح ما زيد الاقام بل قاعد لا يصح انما زيد قائم
 بل قاعد وتسمى انا بل قيسى نعم فيجد ان المعدول اليه لا يرجع لان الحكم كما لا يعلم الاول ياسره
 لا يعلم الثاني وكما يتخصص الثاني بالقرينة تخصص الاول على ان في المعدول الى الثاني ابهاما
 انه اختار ما ذكره الشيخ من ان الثاني في مانحن فيه الثاني بتقديم تارة نحو ما جاني
 زيد وانما جاني عمرو وتبدأ آخر اخرى نحو انما جاء زيد لا عمرو وانما انت مذكر
 لست عليهم بمسيطر فانه يدل على ان الثاني الذي نحن فيه اعم من الثاني بلا العاطفة
 والتعريف بل برد كلام الشيخ قال تعالى ما انت بسمع من في القبور ان انت الانذير وكان
 المناسب ان يقول ولا يجامع الثاني يعني الثاني والاستثناء فلا يقال ما زيد الاقام لا قاعد
 وما يقوم الا زيد لا عمرو كما قد يقع في تراكيب المصنفين لكن لا يمكن ان يستشهد به وان كثرة
 في الكشف لان عبارته ليست مما يستشهد بها ففي المجامعة نفيا في كلام العرب العرباء
 والمهرة البلغاء وما ذكره في تعليقه مناسبة اقتضت نفى المجامعة ومما ينبغي ان تنظر فيه
 نظر من يسلك في المزاينة ما يكاد يشبه بالجمع بين لا والثاني والاستثناء وهو ما يؤكد به الثاني
 والاستثناء وهو في صورة العطف بلا وهو جلة مستقلة حتى به للتأكيد ليس الاومته قول
 الكشف ما هي الشهوات لا غير فانه لم يقصد عطف الغير على شهوات بل جعل لا غير جلة
 مستقلة تأكيداً للقصر واراد به لا غير الشهوات موجودة فكانه قيل ما هي الشهوات
 ومنه قوله وما كان ذلك الانفيا لاشبهة في الاسلام فان قوله لاشبهة في الاسلام نفى
 جنس والمعنى لاشبهة في الاسلام كانه أكد به القصر السابق وكيف لا يسمى هذا المسلك
 من لغة وقد عدهما الشارح المحقق من الجمع الذي يقع في كلام المصنفين وأوضحه دعوى انه
 مما يكثر في الكشف ويؤكد ان تجري بانكار الوقوع فيه ولا تخاف (لان شرط المنفى بلا)
 العاطفة كذا قيدها الشيخ في دلائل الاعجاز وصاحب المفتاح (ان لا يكون منفيا قبلها
 بغيرها) اي منفيا نفيا صريحا كما هو المتبادر بغير لاهذا حشو مفسد لانه يوهم انه يجوز
 في العطف بلا ان يكون قبلها منفى بلا حتى يصح ان يقال جاني زيد لا عمرو ولا بكر مع انه
 صريح بمنع الرضى واوجب ان يقال جاني زيد لا عمرو ولا بكر وقال فخرج لامع الواو
 عن العاطفة الى الزائدة وبين هذا الشرط الشارح المحقق والسيد السند بما ذكر في تعيين
 ما وضع له لاجل قال النجاة انها وضعت لنفى ما اوجب للمتبوع وكان مرادهم نفى ما اوجب
 للمتبوع عما بعدها ونفى ما بعدها عما اوجب له المتبوع ونفى التعلق بما بعدها بعد التعلق
 بالمتبوع ليشمل جاني زيد لا عمرو وزيد قائم لا قاعد وضربت زيد لا عمرو لانهم تسامحوا
 في البيان واكتفوا بذلك المعنى في العطف على المستند اليه واعتمدوا على المقايضة
 لظهور الحال بعد هذا التدرج من البيان وقال السيد السند نفى ما اوجب للمتبوع في جاني
 زيد لا عمرو وظاهره في زيد شاعر لا في نجم هو كون الشيء مسندا حيث نفى عن النجم بما يجابه
 للشاعر وفيه ان وضع لايستلزم هذا المعنى وهذا الاثم وضعه على ان المراد بما اوجب
 في جاني زيد لا عمرو والمتبوع حيث ينبغي ان يكون كونه مسندا اليه فهو كزيد شاعر
 لا نجم في الظهور والخفاء وقال الشارح المحقق ان الموجب في زيد قائم لا قاعد هو زيد

حيث اوجب التمام وقد نفي عن القعود ولا يخفى انه في غاية البعد وهذا كلام وقع في المين
فلنرجع ما كنا فيه فحصل يا هما ان لما وضعت اني ما اوجب المتبوع ينبغي ان لا يكون
المتبوع بها منقيا قبلها وفي قولك ما زيدا الاقام قد نفيت عن زيد كل - فمعة غير القيام فانما قلت
لاقاعد فقد نفيت بها ما كان منقيا قبلها وفيه ان وضع لا لا يقتضي الا ان يكون المتبوع بها
ثابتا للمتبوع بالتفصيل المذكور واما انه لا يكون منقيا بغير لا فلا يتنصه غايه ما في السبب
ان يتكرر الثاني وذلك لا ينافي في مقتضى وضع لا ولا شك ان الاحتياج للمتبوع في ما جاءني
الا زيد لا عمرو وتحقيق غايته ان الثاني عما بعد ايضا قد تحقق فيكون في ذكر لا عمرو وتكرار فالوجه
ان الثاني الصريح يوجب تكرار اصرار بحسب اختلاف الثاني الضمني فانه ليس بتلك المثابة فاحترز
عن الاول دون الثاني والظاهر ان الثاني لا يجتمع التقديم الذي للقصر ولا انما للقصر
بل يحمل انما على التأكيد كما هو اصل وضع ان التأكيد بما ومنه انما زيد اضربت فان انما
فيه ليس للقصر كقول ابي الطيب انما لذكرناها وبحمل التقديم على مجرد الاتمام فلذا
جاز الجمع بين التقديم ولا وانما ولا والثاني والاواني والاستثناء نص في اقصر فليعر العطف
معها فلذا لا يجامعه (ويجامع) الثاني لا العاطفة (الاخيرين) اي انما والتقديم (فيقال انما
انما هي لاقسي وهو يا بني لا عمرو) ومن العجب تمثيل السكاكي بقوله وهو يا بني وقد انكر
كون التقديم فيه للتخصيص كما عرفت واعجب منه ان الشارح المحقق اعترض عليه بان
الاولى التمثيل زيد اضربت لانه شائع في التخصيص بخلاف هو يا بني فان التخصيص
والثاني في سواها السيد السند واقفه وكأنه هذا المقام بغفلة وام يسم فيه فافلته (لان
الثاني فيهما غير مصرح به) بل صرح بهما الاثبات ويلزمهما الثاني بخلاف الثاني
والاستثناء فان نفيه مصرح به وان لم يكن الثاني مصرح به (كما يقال امتنع
زيد عن المجيء لا عمرو) فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز لم يجز
زيد لا عمرو والفرق بين الثاني المصرح به وغير المصرح به جاز مجامعة الثاني الاخيرين
دون الثاني فلا يرداه لا يصلح نظير السابق لان الثاني بلا ليس منقيا قبلها فيه بخلاف
ما سبق والواضح في هذا القيد عبارة المفتاح حيث قال ووجه صحة مجامعة لا العاطفة انما
مع امتناع مجامعتها ما والا عين وجه صحة ان يقال امتنع عن المجيء زيد لا عمرو ومع امتناع
ان يقال ما جاءني زيد لا عمرو وهو كون معنى الثاني في انما وفي قولك امتنع عن المجيء ضمنا
لا صراحا قال الشارح ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا اني زيد لا القيام لا القعود
وقرأت الايوم الجمعة لاسأرا الايام لان الثاني بلا ليس منقيا بشئ من كلمات الثاني اللهم الا ان يقال
التصريح بالاستثناء مذهب ان الثاني ايضا في حكم المصرح اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت
القرائة الايوم الجمعة فيمنع زيد منه لا يصح قوله والثاني لا يجتمع الثاني لمجامعته في هذين المآتين
اللهم الا ان يقال الخ وفيه بحث لان الاستثناء عن المثبت ليس الثاني وانما الثاني الثاني والاستثناء
على ان بناء صحة قرأت الايوم كذا على تأويله بالثاني بخلاف ما تقرر في محله انه
استثناء من الاثبات لاستقامة المعنى ثم قال (السكاكي) لا وجه لتقديم قول السكاكي مع تقديم
الشيخ الا ان يقال ذكر قول السكاكي للترفيف بقول الشيخ والترفيف انما يكون بعد الذكر
(شرط مجامعته للثالث) من قال تقدير شرط حسن مجامعته للثالث ليوافق كلام الشيخ تصح
عبارة السكاكي وانقيده بالثالث فيما بينهم لان دلالة الرابع على القصر اضعف
من الثالث لانه ليس بالوضع وفيه تنبيه على ان مجامعته الثاني مع الرابع اجلي واشبع
قال الشارح المحقق لم تذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبه ولا استحسانا فكان دلالة
على القصر اضعف وقد عرفت ان كونها اضعف ليس فيه ريبه (ان لا يكون الوصف

مختصا بالموصوف) الباء داخل على المقصور عليه بقرينة المثال وان كان صحة الحكم لا يقتضيه بل لوجعل داخل على المقصور اصح اذ شرطه ايضا ان لا يكون الموصوف مختصا بالوصف فلا يقال انما الزمن قاعد لا قائم فتركيباته اظهر وحاله بالمقايسة وقد قيد السكاكي الوصف بقوله في نفسه اى لا يكون مختصا فظهر الى نفسه والا فلا بد من اختصاص الوصف حتى يصح القصر (بحوائج السجيب الذين يستعملون) فان كل عاقل يعرف ان الاستحباب اى الاجابة كما في شرح العلامة للمفتاح لا يكون الا يزيد من يسمع ويعقل واسقطه المصنف في الايضاح ايضا لان المدار على ظهور الاختصاص سواء كان منشاؤه نفس الوصف او الموصوف او عرف وغفل الشارح عما قصده فظنه اهمالا وقيد به في الشرح قال (عبد القاهر لا يحسن) الجماعة المذكورة (في الوصف المختص) اى مقدار ما يحسن في غيره وهذا اقرب لرحمته عقلا ونقلا لان الشيخ اعلى كعبا ولا ن شهادة ان ثبت اصدق من شهادة الثاني اذا لاحاطة بالنفي متهمه لا يكاد يقبل ولا يذهب عليك انه لا تصور القصر في الوصف الظاهر الاختصاص الاتزيل المخاطب منزلة المخطىء والمتزدد لداع ولذا كان قول عبد القاهر ارجح عقلا (واصل الثاني) اشارة الى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ووجه الاختصار في ذلك الاختلاف على الثاني والثالث كانه ان الاول والرابع مستويا النسبة بالجهول والمعلوم فوجه الاختلاف ان انقسام الطرفين ثلثة اقسام فلا يردانه في هذا الوجه لبس اختلاف الطرق بل الطريقين (ان يكون ما يستعمل) من الاسناد والتعلق يدل عليه قوله فيما سبق وكل من الاسناد والتعلق اما يقصر او يغير قصره وفسره الشارح بالحكم (له مما يجهله المخاطب وينكره) فاستعمله في قصر التعيين على خلاف الاصل اذ لا انكار فيه ولو اكنى بقوله ينكره لكفاه (بخلاف الثالث) فانه يحكى تحريف لا يجهله المخاطب على ما في دلائل الاعجاز قال الشارح المحقق وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم لم يصح القصر ولا اشكال فيه لانه يصح ان يكون اما عالما في ما ينزل منزلة المجهول دون النفي والاستثناء ويكون النفي والاستثناء غالبا في المنكر وربما يستعمل في معلوم منزل منزلة المجهول كانه ربما يستعمل انما في مجهول منزل منزلة المعلوم ومأل تنزيل المجهول منزلة المعلوم فيها تنزيل المجهول الحقيقي منزلة المجهول لادعائى كان مال تنزيل المعلوم منزلة المجهول في النفي والاستثناء تنزيل المجهول لادعائى منزلة المجهول الحقيقي ولا يخفى كمال لطافة هذين التزليلين ووقته واختصاصهما بمن يكاد يتوجه بفطنة وهل هذا الا ما يحق به الباطن المخاطبة والله يختص برحمته من يشاء ووجه الشارح كلام الشيخ تحمل قوله يحكى تحريف لا يجهله المخاطب على خبر من شأنه ان لا يجهله ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه وليس مما يبصر عليه فقال وهو الموافق لما في المفتاح حيث قال ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يبصر على خطائه او يجب عليه ان لا يبصر واشار يكون بيان الشيخ موافقا للمفتاح الى ان المصنف في بيانه اما في خفلة عن الموافقة اوفى عدول عن عبارة المفتاح مع وضوحها الى عبارة متعلقة (كقولك اصاحبك وقد رأيت شيئا) بالتحريك وقد يمكن اى شخصا كذا في الصحاح (من بعد ما هو الا زيد اذا اعتقد) صاحبك او على صيغة المجهول للعلم بفاعله اى اعتقد ذلك الشيخ (غيره) اى زيد بان يكون زيدا وعرا او يكون عمر مصر على هذا الاعتقاد فالمثال يحتمل القسمين فلذا اكتفى به لانه يختص بقصر القلب وجعله المفتاح مخصوصا بقصر القلب حيث قال اذا توهمه غير زيد ويبصر على انكار ان يكون اياه فالمصنف اسقط قوله ويبصر على انكار ان يكون اياه لتكثير الفائدة لا مجرد تقليل اللفظ ولم يقل اذا اعتقد غيره او زدد لانه مخصوص بالانكار كما سبق وقد ينزل المعلوم

منزلة المجهول المنكر (لاعتبار مناسب فيستعمل له) اى لذلك المعلوم كذا في الشرح
ويحتمل التعليل اى لاجل هذا التنزيل (الساكن افرادا) اى لافراد احوال كونه قصر
افراد والى الثاني ذهب الشارح ولا بد من حذف مضاف اخر اى طريق قصر افراد لان
الثاني طريق انقصر لانفسه فالوجه هو الاول نحو وما محمد الرسول اى مقصور على
الرسالة لا يتعداها الى البرء من الهلاك لوجعل القصر بالنظر الى استعظام هلاكه اى
لا يتعداها الى استعظام هلاكه واستبعاده لاستغنى عن التنزيل ويكون على مقتضى الظاهر
(نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه) فلزم تنزيل علمهم منزلة الجهل فلا يرد
ان الملائم لدعوى تنزيل المعلوم منزلة المجهول ذكر تنزيل علمهم منزلة الجهل لا تنزيل
استعظامهم منزلة الجهل قال الشارح والاعتبار المناسب الاشعار بعظم هذا الامر
في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كأنهم ينكرون
هلاكه ونحن نقول الاعتبار المناسب للثبوت على مفاسد الاستعظام حتى لحق بالجهل في الفساد
وتحذيرهم عنه كما يحذر عن الجهل والاقرب عندى انه قصر قلب اى وما محمد الرسول
لا اله نزل استعظامهم هلاكه منزلة دعوى الوهية لان البقاء يخص الاله وكل شئ هالك
الوجهه واعتقاد الألوهية يناقى الرسالة (اوقلنا) عدل لقوله افرادا (نحو انتم
البشر مثلنا) تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين فان المخاطبين
بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين منكبين لكونهم بشرا لكنهم نزلوا منزلة المنكرين
(لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة)
فنزّلوا منزلة من يفتقد رسالته وينكر بشريته وقبلوا الحكم وقالوا لستم مرسلّا ولكنكم
بشر وفائدة تنزيلهم منزلة المنكر للبشرية المبالغة في المناقاة بين الرسالة والبشرية
قال السيد السند فرق بين هذا المثال والمثال السابق فان المنشأ في التنزيل فيه هو حال
التكلم والمخاطب وفي السابق حال المخاطب فقط هذا ولا يخفى انه وهم لان المنشأ
في التنزيل مطلقا بخلافه علم التكلم لما عليه المخاطب الا انه في السابق علمه مطابق للواقع
وهنا غير مطابق ونائبك ببحث شريف نظنه موهبة رؤوف لطيف وهو ان ما جاءوه تنزيلا
بحتمل ان يكون على مقتضى الظاهر ويكون الكلام من قبيل الكتابة فيكون انتم
البشر بمعنى انتم الا غير رسل لاستلزام البشرية في الرسالة فذكر البشرية
واريد انتفاء الرسالة في الكلام قصر قلب من غير تنزيل وانما اختار المصنف في مقام
التمثيل انتم البشر مثلنا تريدون ان تصدونا الابدان دون انتم البشر مثلنا وما نزل
الرحن من شئ لانه كان في الاول اشكال يحتاج الى الدفع وهو انه يلزم ان يكون قول الرسل
ان نحن البشر مثلكم تسليما لذلك القصر واعترافا بانتفاء رسالتهم فاجاب عنه بقوله
(وقولهم ان نحن الا بشر مثلكم من مجازاة الخصم) اى الجري معه وعدم
المخالفة في السلوك ومن قبل تسليم المقدمة واطهار الانصاف (ليعثر) لينزل الخصم
من العثار وهو الزلة لا من العثر وهو الوقوف (حيث يراد تبيكته) اى اسكاته
والزامه لالتسليم انتفاء الرسالة وفيه ان تسليم القصر يستلزم تسليم البشرية وانتفاء
الرسالة ايضا وفيه العثار في بد الخصم لاعتباره ليحجب بان المراد منه نحن بشر مثلكم
والنفي والاستثناء لغو لم يقصد به معنى وانما ذكر مجرد موافقة الخصم في العسارة ولا يخفى
ان الجواب حينئذ ان المراد بالنفي والاستثناء مجرد اثبات البشرية ولا مدخل فيه لكونه
من مجازاة الخصم على ان ذلك بعيد عن النظم بل لا يليق ببلاغته لان الموافقة للخصم

في عبارة يكون صريحاً في تسليم دعواه بمعزل عن البلاغة فالوجه ان يقر ان القائلين
اعتقدوا ان الرسول يكون ملكاً لبشراً فترسلوا الرسل في دعوى رسالتهم منزلة
من يعتقد ملكيته ويشكر بشريته فقبل لهم ان اتم البشر مثلاً وقلوا حكمهم وعكسوه
يعني اتم بشر لا ملك فقولهم ان نحن الابشر ليس فيه تسليم انتفاء الرسالة بل تسليم
المقدمة للمجاجة والزامهم بقوله ولكن الله بمن علي من يشاء من عباده يعني انتفاء الملائكة
وثبوت البشرية لا يستلزم انتفاء الرسالة وههنا بحث شريف آخر وهو ان قول
الكفار فأتونا بسلطان مبين يدل على انهم لا ينكرون رسالة البشر فالوجه انهم اعتقدوا
ان الرسل ادعوا افضلاً وامتياراً عنهم استحقوا بذلك النبوة فقالوا ان اتم الابشر
مثلاً يعني لا يتجاوزون البشرية الى امتياز حتى يستحقوا الرسالة وحينئذ وصف البشرية
بالملائكة مقتضى المقام فقولهم ان نحن الابشر مثلكم تسليم لمقدمتهم وقولهم ولكن الله
يمن علي من يشاء من عباده منع اطلب الرسالة الامتياز بل هو فضل الله عليه من يشاء
من عباده (وكقولك) عطف على قوله كقولك لصاحبك (انما هو اخوك لمن يعلم ذلك
و يقر به) ظاهر هذه العبارة على ما قررنا عليه بيان الشيخ من ان انما لا يستعمل الا بحسب
التنزيل بعيد عن الجمل على ما اوله الشارح لانه حينئذ يكون المعنى لمن يكون من شأنه ان يعلم
ذلك ويقر به وحينئذ لا وجه لقوله (وانت تريد ان ترفقه) لان الخطاب حينئذ لا فائدة
لالتريق ولذا قال الشارح معترضاً على المصنف الاول ان يكون هذا المثال من قبيل
التنزيل منزلة المجهول والمراد بالترقي جعله رقيقاً شقيقاً بالقام ما يملكه احداً ولم نجده
في كتب اللغة وانما وجدنا ترفق له اذا رقى قلبه له ونقول او تريد الاخبار برفته على
الخطاب اذا كان منكراً لرفته عليه ولو جعل قوله ترفقه للنسبة اي تريد ان تنسبه الى الرقة
لكان المراد هذه النكتة فهي من محتملات عبارته لكن ما في المفتاح هو الاول (وقد ينزل
للمجهول منزلة العلوم لادعاء ظهوره) او ادعاء انه مما يجب ان يعلم ويسعى في تحصيله
وكل من يخاطب به فهو عالم به ومحرر لمقدمات معرفته (فيستعمل له الثالث نحو) قوله
تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصلحون) ادعوا ان كونهم مصلحين الكمال
ظهور معلوم للمخاطب او لكون معرفة المصلح امر اوجباً لم يرض احد من نفسه بالجمل
باصلاحهم (ولذلك) الادعاء المستلزم الكمال الانكار (جاء الا انهم هم المفسدون للرد
عليهم مؤكداً بما ترى) اي بما تعلمه محققاً وبما تبصره لكمال ظهوره على حسب انكارهم
تصدير الكلام بحرف التنبيه الموجب لكمال العناية بتفهيمه و بازواسمية الجملة وتضمير
الفصل الذي للتأكيده عند ما يفيد الحصر وتعرف المسند المفيد لحصر الفساد فيهم ادعاء
والحصر على تأكيده وادعاء حصر الفساد فيهم تأكيده آخر هذا وههنا تأكيده آخر لم يشر اليه
المصنف وهو توخيهم وتفرعهم بقوله ولكن لا يشعرون وجعله داخلاً في قوله ما ترى كما
يشعر به كلام الشارح بعيد عن السوق وبأبواب الابضاح (ومزية انما على العطف)
المشاركة في الدلالة على القصر بحسب الوضع فلا يرد ان تلك المزية مشتركة بين التقديم
وانما لكن يتجه ان ما عليه المزية لا ينحصر في العطف بل منه النفي والاستثناء (انه يعقل منها
الحكماء) كما هو مقتضى القصر لان القصر امر اجالي لا ترتيب في تعقله بين الحكمين
فهو مفهوم انما ومرتب على تعقل الحكمين في العطف تفصيلاً فالقصر مع انما من حاق
العبارة وفي العطف لازم مفهوم العبارة وفي الشرح ان المزية في ذلك انه يفهم القصر
من اول الامر ولا يذهب الوهم الى خلافه (واحسن موافقها التعريض) اي الاشارة الى

فيكون نسخته

تقديمها نسخته

غير المقصود نسخته

معنى غير مقصود من حاق العسارة (نحو انما يتذكر اولو الالباب انه تعرض بض بان القفار
من فرط جهلهم كالبهايم قطع النظر عنهم كطعمه منها) ففيه تعرض بطامع النظر منهم واما
لا ينبغي ان يصدر منه الضم والكفار و يكونهم كالبهايم هـ هذا مقتضى سوق كلام
المصنف والمطابق لما ذكره في الابيضاح وهو احسن مما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز
من ان المقصود منه ذم الكفار وان يقال انهم من فرط جهلهم كالبهايم وكون احسن
مواقعها التعريض دون ما والا لان الخطاب به من لا يجهل الحكم بخلاف النفي والاستثناء
فيكون في حسن موقع النفي والاستثناء افادة مدلوله بخلاف تناقذه لا اعتداد معه
بمدلول الكلام وانما مناط القادة ما يتوسل به اليه فان قلت فلا موقع له الا التعريض قلت من
مواقفه افادة لازم فائدة الخبر (ثم) اشار بكلمة ثم الى العددين البحثين والانتقال من بحث الى بحث
فهو بمنزلة الفصل والباب (القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر) وقد سبق امثلة كثيرة (يقع بين
الفعل والفاعل) ومنه انما يتذكر اولو الالباب والمقصود الخاق غير المبتدأ والخبر بهما في
الكثره فماتتوهم قلته او عدمه حيث اكثر امثلتهما ولم يأت من الفعل والفاعل الا الواحد ولم
يأت من غيرهما بشئ والدفع توهم انه لا يكون بين الفاعل والمفعول والفعل والفاعل اذ ليس
احدهما صفة والاخر موصوف فاحتج بكون من قصر الصفة على الموصوف او العكس والمراد
بالفعل ما يعبر به الفعل كاشاع ولك ان تدرج شبه الفعل في قوله (وغيرهما) اي غير الفاعل
والفاعل قال السارح كالفعل والمفعول والمفعولين من باب اعطيت وذى الحال والحال
والنعل وسائر المتعلقةات سوى المفعول معه والكل يرجع الى قصر الفعل مقيداً بمساعد
مقصود في المقصور عليه ولذا انحصر القصر في قصر الصفة على الموصوف والعكس هذا
ولا يظهر الفرق بين ما ضرب زيد الاعرا وبين ما ضرب زيد الا في امدار حتى يصح جعل
القصر في الاول بين زيد وعمرو وفي الثاني بين ضرب وفي امدار بل القصر في الثاني ايضا
في الظاهر بين زيد وفي امدار وعند التحقيق بين الفعل المقيد بالفاعل والظرف (ففي الاستثناء
بؤخر المقصور عليه) عن المنصور (مع اداة الاستثناء وفل تقديمهما) دون تقديم احدهما
بان يقول في ما جاءني الازيد ما جاءني الازيد لان القصر في ما يلي الافة عكس المقصود او بان
يقول ما جاءني زيد الافة لا معنى له اصلاً (بحالهما) اي كائناً بحالهما الذي قبل التقديم
من اتصال المقصور عليه بالاداة وتقديم الاداة عليه واحترزه عما اذا لم يكونا بحالهما بان
تقدم المقصور عليه على الاداة فتقول في ما جاءني الازيد ما جاءني الازيد لان التقدم
فيه كثير بل لانه لا يجوز اتصال القصر بما يكون فيما يلي الافة عكس المقصور (نحو
ما ضرب الاعرا زيد وما ضرب الازيد عمرا) والدليل على وقوع هذا التقديم قول الشاعر
لا انتهى يا قوم الا كارها باب الامر ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حتى سواك ولم يقم على
احد الاعليك النوايح (الاستثناء قصر الصفة قبل تمامها) في المثالين المذكورين لان المقصور
ضرب زيد في عمرو ولا مطلق لضرب وضرب واقع على عمرو في زيد لا مطلق لضرب ففي
التقديم ايها المقصود ولا ينبغي ان يسم ان ما ضرب الاعرا زيد اضعف من ما ضرب
الازيد عمرا لان فيه رعاية الاصل من تقديم الفاعل وفي ما ضرب الاعرا زيد خلاف
الاصل ولا ينبغي ان قوله لا انتهى الخ من قصر الموصوف على الصفة فانه من قبيل قصر
التكلم وقت الاستثناء على الكراهية ففيه قصر الموصوف على الصفة قبل تمامه لان وقت
الاستثناء باب الامر ودفاع الحاجب من تمام المقصور فانه قيل قاصر ويمكن ان يعلل الحكم بان
المقصود بمنزلة قاصر واحد الفصل بين اجزائه بالمقصود عليه كالفصل بين اجزاء كلمة وبعض

الحكمة منع التقديم بحالهما ايضا وجعل ماضرب الاعرا زيد كلامين بتقدير ضرب زيد في جواب من ضرب ولا يخفى انه تكلف وقال المصنف هذا التقدير باطل لانه يفيد الحصر في الفاعل ايضا ومنعه البعض لان المقدر خال عن اداة القصر وقال الشارح المحقق ان السؤال المقدر يقتضي الجواب باستيفاء الضارب حتى لو ضرب زيد وعمر وقلت في جواب من ضرب عمر ازيد لم يتم الجواب فقال نعم يمكن التزام القصرين في هذه الصورة والتزام انه لا يقدم المفعول مع الاعلى الفاعل الا اذا اريد انقصران هذا ونقول ان اراد المصنف لا يقتصر على هذا المقام بل يجه على مواضع متعددة وهي مذاهب جاهل الحجة منها ازيد يعطى عمرو امس درهم فانهم جعلوه في تقدير اعطاء درهما في جواب ما اعطاه ومنها ازيد يعطى غلامه امس درهما في جواب ما اعطى ولا يمكن التزم القصر فيه اذ لم يردوا على الكسائي في قوله بان المنصوب مفعول الصفة دون الفعل المقدر بانه يفوت الحصر ومنها قولهم ان زيدا ضرب الناس عمرا في تقدير يضرب عمرا في جواب من يضربه وقتها قولهم في ليك يزد ضارح انه في تقدير يبيكه ضارح في جواب من يبيكه ومن البين ان ليس المعنى على انه لا يبيكه الا ضارح ولو التزمنا انقصرين في ماضرب الاعرا زيد على مذهب بعض الحماة لم يكن المخالفة بين السكاكي وذلك البعض في مجرد توجيه النصب بل في معنى التركيب ايضا وحينئذ يرجح قول السكاكي ومن تبعه لانهم لم يقولوا بذلك الا بعد تحقيق المراد بالتركيب والبعض اقرب بالعملة عن انه يلزمهم القصر بتقدير السؤال فالتحقيق ان السؤال بمن يقتضي الحصر لو لم يكن مقدرا ناشيا من الكلام فابكى في تقدير من يبيكه مثلا في البيت فاقصد تعيين الفاعل التوك لا سائلا عن عموم الباكي فكذلك تريد من يبكي بالبكاء الذي قصدت الامر به لقولك ليك فتأمل (ووجه الجميع) اى السبب في افادة القصر او طرز الجمع وطريقه فيها في الجمع اى جميع صور القصر من ماهو بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ومتعلقات الفعل الى غير ذلك وانما اقتصر على بيان الوجه في التني والاستثناء لان وجه القصر في العطف بين وهما ارجع الى التني والاستثناء والتقديم اما راجع الى التني والاستثناء اولى العطف فزيد اضربت في معنى ماضربت الا زيدا او زيدا اضربت لا غيره واقتصر على البيان في المفرغ لان البيان فيه بجمله مردودا الى غير مفرغ فاذا بين فكأنه بين غير المفرغ ايضا (ان التني في الاستثناء المفرغ) وهو الذى ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذى قبل الاوشغل المتعلق عنه بالمستثنى كذا قالوا فوصفه بالمفرغ وصف بحال المتعلق اى مفرغ العامل او على الحذف والابصال اى المفرغ له ونحن نقول هو الذى فرغ عن اعرابه ليشغل باعراب المستثنى منه والاولى ان يقولوا ففرغ العامل الذى قبل الاوشغل عنه بالمستثنى ليشمل ماانا الاقام بل الاولى ففرغ عامل المستثنى منه وشغل عنه بالمستثنى ليشمل ايضا ماقام الا انما فان العامل فيه بعد الا لان العامل المعنوى مع المبتدأ لامع الخبر فتأمل (بعد الا) الاولى تركه ليشمل المستثنى المفرغ بغير ويستغنى عن قوله وغير كالا الخ ابتوجه الى مقدر (لا يلزم التني من غير منى عنه) عام) ليتناول المستثنى منه وغيره وللا يلزم التخصيص من غير محصص فيقول القول بتقدير المستثنى منه يتاقي ماسيجي في بحث الابطال والاطواب من ان قوله تعالى لا يحق المكر السى الا باهله من امثلة المساواة وماوجهه الشارح به من ان تقدير المستثنى منه اعتبار نحوى دعا اليه امر لفظى هو بمنزلة عن نظر صاحب المعاني الا ان يراد بالمقدر في هذه العبارة ما ينساق الذهن اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى من غير تقدير في نظم الكلام فتأمل (مناسب للمستثنى في جسه) بان يقدر في ماضرب الازيد

استثنى

استثنى

احد لحيوان اوشى حتى لا ينافى اقصر محي جبار وفي ما عطيت له جبة لبا سا حتى لا ينافيه اعطاء درهم فالمراد بالجنس ما بعد في العرف جنسا ويقال للشيء المشارك للمستثنى منه انه من جنسه الا ترى انه لا يقال للحمار انه من جنس زيد مع انه حيوان كزيد وما يقرب منه يفهم من قولهم الجنس الى الجنس يعيل فنفسه بما لا يصدق على المستثنى فقد بعد (و) في (صفته) اي كونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك ولا يخفى ان في قوله في جنسه مسامحة لان المقدر يجب ان يكون جنس المستثنى لامشاركة في الجنس فلا يصح المناسبة في جنسه كما صحت في صفته فالمراد مناسب له في كونه جنسه وان القصر لا يتوقف على تقدير ذلك المناسب بل لو قدر اعم الاشياء لحصل القصر وايضا المستثنى فيما ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاء في احد الا زيدا ليس مناسبه في صفته مع افادته القصر وان في بيان وجه القصر تحقيق حقيقة القصر وبيان مقدار ما يوجه الشيء اليه وهو امر مهم لا ينبغي الغفلة عنه (فاذا اوجب منه) اي من ذلك العام (شيء بالاشي) اذا اوجب لشيء منه بالا كما في جاءني الا زيد فانه لم يوجب من العام شي بل اوجب لشيء منه (جاء القصر) ضرورة بقاء ما عدا ذلك على ما كان عليه من تعلق الشيء به (وفي انه يؤخر المقصور عليه) بقول انما ضرب زيد عمرا لوقال زيد الاستغنى عن قوله (ولا يجوز تقديمه على غيره) اما من التجوز وهو الانسب بقوله يؤخر واما من الجواز (لا لئلا يباس) اي لا لئلا يباس المقصور عليه بغيره مع لزوم القصر قبل التمام فان قلت مع تقديم المقصور ينعكس المعنى والانسباست انهم المقصود لا تعين غير المقصور قلت لو سلم فلما راد انه لو جاز تقديم المقصور لزوم الانسباست وتعين غير المقصور بعد ايجاب تأخير المقصور عليه وفيه انه في صورة جمع لامع انما لا لئلا يباس مع التقديم فلو قيل انما ضرب عمرا زيد لا بكر الا يلبس قال الشارح المحقق وههنا نظر لوجود تقديم المقصور مع انما كما في قولنا انما زيد ضربت فانه لقصر المضرب على زيد كما قال ابو الطيب اسما لم يزد معرفته وانما الذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بمنع ان انما هنا للقصر انما القصر للتقديم هذا وفيه ان الحكم بان انما في هذا التركيب لا قصر منه وفي انما جاءني زيد الامر والقصر تحكما (وغير كالا في افادة القصرين) اي قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة باقسامها حاولك ان تريد انما القصرين القصرين المبتدأ والخبر والقصرين غيرهما هو اقرب (وفي امتناع مجامعة لا) فتدفع الفتاح في تخصيص وجه الشبه والاولى الاقتصار على قوله وغير كالا اذ فيه تكثير المعنى بتقليل اللفظ لانه يفيد المشاركة في جمع احكام الالهى منك اليجاد والانشاء * وانت الذي تفعل ما يشاء * لا تبتهل ولا تلجى * الا اليك * ولا تمنى النداء برفع الحاجة الا بين يديك * انت المستغنى في معرفة افتقارنا عن الاستفهام * وانت المنزه عن ان يكون شي * منك في خبر الابتهام * اللهمنا بخبر امورنا * وانعم علينا بشرح صدورنا * ووفقنا بالاجتناب عن المناهى * وارزقنا بمعرفةك معرفة حقايق الاشياء كما هي * يا كريم انت الذي لا يخيب راجيا * ولا يحرم فضله مناديا ولا مناجيا (الانشاء) اي هذا باب الانشاء وقوله ان كان ابتداء الكلام كالا لا يخفى على ذوى الافهام وقد سبق في اول الفن بيان ان الانشاء كالخبر واتمنى في قوله واتواعه كثيرة منها التي تمنى بمعنى كلام يدل على اتمنى فقوله واللفظ الموضوع له ليت ضميره راجع الى التي بمعنى الحالة التي تحدث بهذا الكلام والمراد ان اللفظ الموضوع لتحصيل هذا الكلام على ان اللام للغرض وعلى هذا القياس غير التي وقد يقال الانشاء بمعنى الفاء الكلام الخبري كالا خبر وهو بمنزلة عن هذا المقام وان ظن الشارح انه المرام وكيف لا وقد عرف من اول الفن الاول ان الانشاء الذي اعتبر في التبويب هو قسم الكلام والتمنى والاستفهام مثلا لم يأت بمعنى الفاء الكلام

باقسامها

مطلب الانشاء

المفيد للتمنى مثلا حتى يجعل الانشاء بهذا المعنى منقسم الى مادى الشارح اليه من تصحيح
 مثل قوله واللفظ الموضوع له ليت لم يدعه بحق فان القاء كلام للتمنى ليس الموضوع له ليت كما
 ان نفس الكلام ليس كذلك (ان كان طلبا) جعل الطلب كالحبر اسما للكلام (استدعى
 مطلوبا غير حاصل وقت الطلب) لم يقل وقته لان الطلب السابق بمعنى الكلام وهذا الطلب
 بمعنى آخر وهو محبة حصول الشئ على وجه يقتضى السعى في تحصيله لولا مانع من الاستحالة
 او البعد كما فى التمنى وذلك الاستدعاء لانه لا معنى لطلب الحاصل وقت الطلب سواء كان تمنيا
 او غيره فى غير التمنى يجب ان يكون حصوله بعد الطلب واما فى التمنى فقد يكون حصوله قبل
 الطلب كما فى قولك ليت زيد لم يخرج اولم يمت فان قلت ربما يطلب شئ حاصل وقت الطلب
 لعدم العلم بحصوله فالصحيح ان يقال استدعى مطلوبا غير معلوم الحصول وقت الطلب
 قلت المراد استدعاء صحة الطلب لا استدعاء نفسه او المراد عدم الحصول فى زعم المتكلم فاذا
 لم يوجد شرط الطلب او صحته يحمل كلام من يوثق به على معنى مناسب لذلك الطلب واعلم
 ان لقوله استدعى مطلوبا احتمالاين احدهما هو الاظهر انه يتوقف على عدم حصول المطلوب
 وثانيهما انه يطلب من المطلوب منه مطلوبا غير حاصل وقت الطلب ولم يذكر قوله ان
 كان طلبا ما هو قسمه لان المقصود بانظار هو الطلب لكثرة مباحثه ووفور دقايقه واصالته
 بخلاف قسمه فانه فى اكثر اخبار وضعت موضع الانشاء كصيف العقود وافعال المدح
 وفعل التمجيد وعسى والقسم واما جعل مطلق افعال المقاربة للانشاء كما ذكره الشارح فلا
 يصح اذ كاذب يخرج بمحتمل الصدق والكذب وكذا طق زيد يخرج وكذا رب رجل لقينه
 وكم رجل ضربته وان كان كم لانشاء انكثير فى جزء الخبر ورب لانشاء التقليل فيه لكن
 لا يخرج به الكلام عن احتمال الصدق والكذب ولا يعتمدى الانشاء منه الى النسبة فمد
 الشارح اياهما من الانشاء ليس كما ينبغي لان انشاء هما ليس ممنوع فيه واصل لانشاء
 الترجى ويجعل الكلام انشائيا (وانواعه كثيرة) لم يرد بالكثرة ما يندو عنه صبغة جمع القلة فانها
 على ما ذكره المصنف خمسة (ومنها التمنى واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان التمنى)
 لا يشترط امكان المطلوب فى شئ من اقسام الطلب بل يكفي زعم امكانه فيما سوى التمنى ولا
 يشترط فيه زعم الا مكان ايضا بل يصح مع العلم بامتناعه وقد عرفت توجهه منه فذكر
 والمراد بالامكان ان كان الامكان الذاتى فى دلالة قوله (تقول ليت الشباب يعود) عليه بحث
 لان فى امتناع عود الشباب نظرا وان اراد الامكان العادى ففى الاشتراط
 المذكور قاصر اذ لا يشترط الامكان الذاتى ايضا بل يصح تمنى الاستحصال
 بالذات وكلا لا يشترط الامكان لا يشترط الامتناع وخص الامكان بالتنى لانه يتبادر الوهم
 الى اشتراط امكانه لانه لا يصح طلب المحال وعدم تمييز الوهم بين طلب على وجه
 التمنى وطلب على هذا الوجه فى المفتاح انه يجب فى معنى تمنى الممكن ان لا يكون لك طمع والا كان
 ترجيا وفيه بحث لانه لا طلب فى الترجى وانما هو طمع وترقب فاذا كان طلب الرجوع على سبيل
 المحبة كان هناك تمنى وترج فاذا اتى بليت فقد افيد التمنى دون الترجى واذا اتى بلمع فقد افيد
 الترجى (وقد يتنى بهل) كان المناسب ايراده فى المعانى المجازية للاستفهام الا انه لما تعين
 ذكر لو واصل هناك ناسب ذكر هل هنا استيفاء للافاظ المجازية للتمنى (نحو هل لي من شفيع
 حيث يعلم ان لا شفيع) قرينة صارفة عن ارادة الحقيقة اذ لا سبيل الى الاستفهام عن وجود
 الشئ مع العلم بعرضه اتى بها لتوقف التجوز عليها لاخذها فى مفهوم المجاز ولا تصلح
 قرينة معينة لان العلم بعدم الشفيع لا يوجب الحمل على التمنى لجواز ان يكون الاستدعاء او لاظهار

طفق نسخته

نقيضه نسخته

اقتصاره نسخة

شدة افتقاره الى الشفيع وترك ذكر القرينة المعنية لعدم توقف المجاز عليها وانما توقف عليها صحة ولم يهتم صاحب المفتاح والعدول الى هل لكبال العنابة بالتمنى حتى نزل منزلة ما لا جزم بانتفائه ومنه قوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا حكاية عن الكفار ولا يخص ذلك بهل بل يكون بالهمزة ايضا كقوله الاسيل الى خرفاشر بها الاسيل الى نصر بن حجاج وقد صرح به ابن الحاجب وورثه عن الجزولي وسيبويه فالاولى وقد يتنى بحرف الاستفهام (وقد يتنى بلونحو لرائتي فتحدثني بالنصب) اراد بقوله بالنصب نصب القرينة الصارفة عن الحقيقة فان المضارع بعد الفاء انما ينصب بعد الاشياء الستة واما القرينة المعنية للتمنى فهو ان استعارة لوللتنى من بين النسبة قد شاعت دون غيره والعلاقة كون كل منهما لتصوير غير الواقع واقعا وليس القرينة المعنية ان المناسب للمقام التنى كما ذكره الشارح لانه يحتمل المقام العسر على انتفاء الاتيان فيكون لو مستعارة للتمنى وانما يعدل في التنى الى لو اشعارا بامتاعه والامتناع في المثال المذكور يحتمل ان يكون باعتبار الاتيان وان يكون باعتبار التحديث وقيل لو مصدرية مختصة بما بد فعل فيه معنى التنى نحو ودوا لوتدهن اى ان تدهن وكثيرا ما يستغنى باختصاصها بما بعد فعل التنى عن ذكره قبلها فقوله لولرائتي بتقدير اودان تأتيني قال (السكاكى كان حروف التنديم) في الماضي (والتحضيض) في المضارع وقبل التحضيض في المضارع يستلزم التنديم على قوله في الماضي او على عدم فعله قبل الحذف والتنديم في الماضي يوجب التحضيض على فعله في المستقبل فهي لا ينفك عن تديم وتحضيض (وهي هلا والابقاب الهامزة) على عكس قراءة هيك نستعين في اياك نستعين (واولا لوما ما خوذته منها) كبتين مع لا وما المريدتين جعلهما مركبتين مع ما غلب لهل اولا وانما جعل المأخوذ هل ولو مع ان ما ولا ايضا من الاجزاء لان المراد في الاخذ هما وانما زيدتا لهما كما يظهر من قوله (انضمينهما معنى التنى) اى جعل زيادة ما ولا علامة ارادة التنى فهما مع اخذهما لا ينفكان عنه فزيدتهما لالزام التنى اياهما وليس المقصود تجرورا وحروف التحضيض الى هل ولو حتى يكون خارجا عن نظر الفن متعلقا بعلم الاشتقاق بل المقصود التنبيه على ان التنى المقصود به ما قد يجعل ذريعة الى امر آخر وهذا من اسرار هذا الفن لا يرضى الالمعنى فيه ان يفتره مثله ويرشدك الى هذا المقصد قوله (ليتولد) تعليلا للتضمن (منه) اى التنى (في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم) فان قلت التنى طلب الشيء على سبيل المحبة ومحبة المتكلم للشيء لا يوجب ندامة المخاطب على تركه او حرصه على فعله فكيف يرسل به الى التحضيض والتنديم قلت التنى لانفسه بل للشفقة على المخاطب فيوجب ذلك بلا خفاء والله درمرفة المصنف زبدة مقاصد المفتاح واطف نقيحه لكلامه حيث لخص كلامه في هذا الموضوع على هذا الوجد وهو في خفاء الدلالة عليه بحيث يكاد ينكر صحة نقله ولهذا استغل الشارح بصحيحه ونحن اعتمدنا على ذلك لاناظر في كلامه المباهل للنظر فيه ولمعرفة مراده ونحن نقول الاحسن ان يجعل لا وما ايضا ماله مدخل في التنديم والتحضيض ولا يجعل لان مجرد اشارة على قصد التنى بهما مع انه لم يبين مناسبة ايهما يكون بهما علامتين وجهه لاختيارهما دون غيرهما وذلك بان يشال ما ولا للتنى تحسرا على ما فات وما سيفوت فكانه قال ليتك فعلت ما فعلت وليتك تفعل لا تفعل (وقد يتنى بلعل فيعطى له حكم ليت) لا اختصص له بلعل بل هو مشترك بين هل ولو وليت (نحو اعلى احيى) من حد نصراى اقصدك (فازورك بالنصب لبعده المرجو) اى لبعده ما من شانه ان يترجى لا المرجو باستعمال لعل كما يتبادر والى يمكن لعل

مستعملة في التثنية بل في التثنية (عن الحصول) وقال السيد السند ان المراد المرجو بلعل ومعنى التثنية جعل التثنية به في حكم التثنية ولا يخفى انه بعيد والا قرب ان يتنى بلعل لقرب التثنية من الحصول فكلته قريب من الرجاء ولا يعد ان يقال استعمال لعل في المثال المذكور لان القصد مرجو والرياسة بعيدة لانه ليس بيد القاصد فلحكم مناسبة بليت ومناسبة بلعل فروعى الجهة ان استعمال ونصب ازورك واطنى بك فطانة لا تحاشى من القاء دقائق يختبر بها من له كعب اعلى (ومنها) اى من انواع الطلب (الاستفهام) وهو كلام يدل على طلب فهم ما اتصل به اداة الطلب فلا يصدق على افهم فان المطلوب به ليس طلب فهم ما اتصل به لان اداة الطلب صيغة الامر وقد اتصل بالفهم وليس المطلوب به طلب فهم الفهم بخلاف از يد قائم فان المطلوب به طلب فهم مضمون زيد قائم وسمى استفهاما لذلك وهذا الطلب على خلاف طلب سائر الاثار من القواعد فان العلم في علمى مطلوب المتكلم وهو اثر المعلم لكن بطلب فعله الذى هو التعليم ليرتب عليه الاثر وكذا في اضرب زيدا المطلوب مضروبة زيد و يطلب من الفاعل التأثير ليرتب عليه الاثر وفى از يد قائم يطلب نفس حصول قيام زيد في العقل لان الاداة اتصل بقيام زيد بخلاف علمى فان الاداة فيه متصلة بالتعليم (والالفاظ الموضوعات) اى لغرض تحصيل الاستفهام والا فليس الاستفهام المعنى المطابق للاسماء (الهمزة) قدمها لانها الاصل والواو في متفرعة عليها كما تقرر في موضعه (وهل) عقب الهمزة بها الكمال مناسبة ما وعقبها بقوله (وما ومن) لذلك وكان الانسب جمع كم معهما (واى وكم وكيف وابن وبنى وبنى وبنى) فبعضها الطلب التصديق اى ايقاع النسبة وانتزاعها وبعضها الطلب التصور اى ادراك سواهما وبعضها يعمها قال الشارح المحقق ولكون الاعم اهم قدمه فقال (فالهمزة) ونقول تقدم بينهما ليكون التفصيل على طبق الاجال فاجعل ما ذكره في سلاك ما ذكرناه في مقام الاجال ولقد حق القول بان في الاخيرات افات (اطلب التصديق) قد ظهر وجه تقديمه على التصور فادركه ان كثرت من اهل التدبر وهناك وجه اخر هو انه ليس طلب التصور الاكلام ظاهري ولا طلب الا للتصديق وسنحققه لك ان شاء الله تعالى وتبينك من التحير (كقولك اقام زيد) قدم الفعلية لان الاستفهام احق بها (وازيد قائم) والم يقيم زيد وا زيد ليس بقائم وما من مقام يستفهم من الاجاب الا وسعة الاستفهام عن السلب ويرجح احدهما على الاخر رغبة المتكلم به والاهتمام بوقوعه (او التصور كقولك) في طلب تصور المسند اليه (ادبس في الاناء ام عسل) فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب بعينه (و) في طلب تصور المسند (افى الخاية دبسك ام فى الرق) فانك تعلم ان الربس محكوم عليه بالكينونة في احدهما والمطلوب التعمين قال السيد السند كون الاستفهام لطلب التصور كلام ظاهري مبنى على التوسع لوجهين احدهما ان الجيب لسؤال ادبس فى الاناء ام عسل لم يزد فى تصور السائل شيئا وثانيهما ان الحاصل بالجواب هو التصديق بثبوت المحمول لمعين وهذا التصديق يخالف التصديق بثبوت لا احدهما والثاني لا يمتنع عن طلب الاخر لانه لم يحصل بحصوله ونحن نقول مطلوب البالغ بترك الخبر افادة النسبة الخارجية بين محمول وموضوع ولا حضارهما وتصورهما طرق مختلفة فشانه ترجيح طريق على طريق لاقتضاء المقام فإيتعلق بهما من خصوصياتهما التحصيل تصورهما ليكون التصديق بالنسبة على وجه يقتضيه المقام فالتصديق بالثبوت لاحد الامرين هو التصديق بالثبوت لمعين يختلف الموضوع فيه بحسب المقامين وتعيين الموضوع فى احدهما ليحصل تصور الطرف

الطالب نسخة

على وجه فيه خصوصيته ليكون فائدة الخبراتم فالمجيب بالتعيين عن سؤال ادبس في الاناء
 ام غسل يجعل ذات الموضوع متصورا باحدهما ليكون حكمه اتم فالمطلوب
 بالسؤال تغيير طرفي حكمه من العموم الى الخصوص ليصير تصديقه اتم فليس تعدد
 التصديق في انظر البليغ وان اقتضته التصديق الفلسفي فالمطلوب ليس التصديق
 بل تبديل التصور وتغيير التصديق يلزم من تبديله ولا يلزم من توجه الطلب الى شيء
 توجهه الى لازمه فجعل بعض كلمات الاستفهام اطلب التصور كونه سؤالاً
 عن مفرد من مفردات الخبر ليس مبنياً على التوسع وليس المقصود بالجواب التصوير
 هذا الطرف، ليكون التصديق بالنسبة اتم سواء كان التصديق اتم تصديقاً آخر او عين
 الاولى وان تأملت حق التأمل لا تجد فرقا بين قول المجيب عن الاستفهام المذكور بقوله ادبس
 وبين قولك من اول الامر في الخاية شيء ادبس فكما ان النظر في الضمير ليس الى تحصيل
 تصديق بل الى تحصيل تصور الشيء بخصوصه فكذلك جواب السؤال لتحصيل تصور
 الموضوع المبهم بخصوص الدبس لا اظنك في ريبة مما اوضحناه لك مع مزيد التشديد
 ان لم يكن بين بصرك الحديد ومشاهدة الحق غشاً او التقليد ومنه التوفيق والتأييد
 (ولهذا) اى لكون الهمة اطلب التصور (لم يقم ازيد قام) كما قبح هل زيد قام لايهامه
 طلب التصور مع انه لم يجز له وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى فبهم ان ابلاء الاسم
 للدلالة على انه المسئول عنه وذلك لايهامه لا بضر في ازيد قام (واعمر اعرفت) كما قبح
 هل عمر اعرفت قال الشارح المحقق وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس
 الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو بخلاف الهمة فانها تكون اطلب التصور
 وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمر اعرفت واما في ازيد قام فلا اذ لانم ان
 تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل حتى لا يصح السؤال عن التصديق غاية
 انه محتمل لذا نسلى مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون
 تقديم زيد للاهتمام ونحوه وبدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد
 لا بانه مختص بطلب التصديق كما سيجئ وهذا التماس يجه على ما علل به القبح دون ما علناه به
 لان زيد قام وان لا يوجب كون التقديم للتخصيص حتى يكون مع التصديق باصل الحكم
 بل لا يصح عند السكاكي لكن ازيد قام يستدعي ان يكون التصديق حاصل باصل الحكم ويكون
 تقديم زيد متعلق السؤال به والا فلا استفهام بالفعل اولى ولذا لم يقل لم يقم ازيد قام لكن العلة
 في قبح هل زيد اعرفت عند السكاكي والمصنف ما ذكره لا ما ذكرناه وكان الاولى ان يقول
 ولهذا لم يمتنع ازيد قام ام عمرو ولم يقم الخ (والمسؤل عنه بها) اى بالهمة (هو ما يليها
 كالفعل في اضربت زيدا) ام اكرمه واما مجرد اضربت زيدا فالمطلوب فيه التصديق
 والتبادر ان الواقع بعدها الجملة اذ ليس تقديم الفعل لتعلق الاستفهام به بل على
 ما هو الاصل فيه (والفاعل في انت ضربت زيدا) اذ لو كان السؤال عن صدور الضرب
 عن الفاعل لقل اضربت اذ لا فائدة في ذكر انت ولان الاستفهام بالفعل اولى (والمفعول
 في ازيد اضربت) المفعول يعر الخمسة الا المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله والاستفهام
 عن المفعول المطلق المحدود نحو اجلسه بفتح الجيم او كسرهما مع التصديق باصل الفعل
 متجه واما عن المبهم فلا نحو اجلس اجلس وكذلك الحال نحو راكبا جئت وخبر كان نحو
 اقامت كان زيد واما البواق فلا تصور فيها ان يلى الهمة ولا ينبغي من له درية في نحوه (وهل
 اطلب التصديق) الاولى اطلب الايجاب قال الرضى هل لا تدخل على التاني اصلا قلت كانه

لرعاية اصله لانه في الاصل بمعنى قد وقد لا تدخل على الثاني (خسب) اى اذا عرفت انه اطلب
التصديق فحسبك هي فحسب مبتداً لكن ضم له ليس رفعاً لانه يبنى بعد حذف المضاعف اليه على
الضم وماله القصر على طلب التصديق وان ليس من طرفه وتدخل على الجملتين (نحو هل
(قام زيد وهل عمرو قاعد) اعتنى بذكر المثل دفعاً لتوهم التخصيص بالعلمية من كونه في
الاصل بمعنى قد وكون هذا الاصل مرعباً في المنع عن الدخول على الثاني والدخول على اسمية
خبره فاعل واشار باختصار هل عمرو قاعد على عمرو قاعد الى فبحه ولو مثل بهل زيد قائم لكان
اشارة اوضح (ولهذا امتنع هل زيد قائم ام عمرو) اى استعمالها مع ام المتصلة لانه يكون حينئذ
اطلب التصور اوجوب حصول التصديق مع ام المتصلة لايهاهم بطلب بالاستفهام فعين هذا
المبهم ومنه يعرف سر منع النجاة ايراد هل مع ام المتصلة (وقبح هل زيد اضربت لان التقديم
يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل) في الايضاح لما تقدم اشار به الى ان تقديم المفعول
للتخصيص ولا يخفى ان التخصيص يستدعى ثبوت الحكم وخطا المخاطب في قدم من قيود الكلام
قال الشارح وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيد اضربت من قبيل حذف العامل والتفسير
لكن التفسير قبيح بدون الاشتغال بالتفسير هذا ولا يخفى ان هل زيد اضربت على هذا ليس
معيناً للقبح بل هو دائريين ان يكون قبيحاً او ممتعاً الا ان يقال الدائريين الامتناع والقبح
متعين للقبح ثم قال الشارح وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم مجرد الاهتمام به غير
التخصيص وفيه نظراته لوجه حينئذ لتفويجه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص
وهذا يوجب ان يفتح وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به
هذا وفيه انه اذا كان احتمال الاهتمام دافعاً للقبح فلا يصح الحكم بقبح هل زيد اضربت ويختل
كلام المصنف فتمام كلام المصنف يستدعى ان يكون احتمال الاهتمام مجامعاً مع القبح
فيصح ان يجعل وجهها لحكمه بالقبح دون الامتناع وانه فرق بين وجه الحبيب اتمنى وقولنا
هل زيد اضربت فان في الثاني ايهاهم التناقض فان غلبة الاختصاص فيه يوجب الحكم بغير
التكلم باصل الحكم وهل يحكم بحمله به بخلاف الاول على ان في الثاني حل المخاطب على جواب
آخر خطأ هو التعين بخلاف الاول فانه لا يدعوا الى جواب (دون ضربته) اى لم يفتح هل زيد
ضربه (جواز تقدير المفسر قبل زيد) جواز اغبر مر جوح وانما قيدنا الجواز لانه الفارق بين
زيد اضربت وزيد اضربه اذا الجواز مشترك قال الشارح بل التقدير قبل زيد ارجح لان الاصل
تقديم العامل قلت ولان الاستفهام بالفعل اولى وجواز هل زيد اضربه مما يشهد له كلام
ابن الحاجب حيث جعل النصب مختاراً بعد حرف الاستفهام في المضمر على شريطة التفسير
لكن الرضى حكم بعدم جواز حذف فعل هل اختصاراً وايضاً رد على قوله دون ضربته ان
انتفاء هذا الوجه للقبح لا يوجب عدم فبحه لان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء المعلوم
ما لم يقم دليل على انحصار العلة فيه (وجعل السكاكى فبح هل رجل عرف لذلك) اى لان
التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير
في رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كافي قوله تعالى واسروا
النجوى الذين ظلموا وفيه بحث لان اعتبار التقديم والتأخير فيه لانه لا سبب سواء لكون
المبتدأ نكرة وهو متف مع حرف الاستفهام لانه يصح وقوعه نكرة بعد حرف الاستفهام
مبتدأ صريح به الرضى قال الشارح المحقق وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل
فاعل فعل محذوف وفيه ان الحكم بالقبح على هذا مشكل لانه ليس فيه قبح عدم اشتغال
المفسر بالتفسير على انه فيه نجاة عن تكلفات ارتكيبها السكاكى لتصح وقوعه مبتدأ (وبلزمه)

انه لا فرق نسجه

اى السكاكى (ان لا يصح هل زيد عرف) لانه لا يجهله للتخصيص كما عرفت واللازم باطل
 بافتقار النجاة وفيه انه هل يبالى السكاكى بمخالفة النجاة معه وانه فليصح طرد الباب قال الشارح
 ان انتفاءه على مخصوصه لا يستلزم انتفاء الحكم نعم هذا الوجه لا يستلزم قبحه وقرى بين عدم
 الاستلزام واستلزام العدم ويمكن دفع الكل بان مراد المصنف انه يلزم السكاكى ان لا يفتح
 هل رجل عرف لهذا الوجه يعنى يلزمه ان لا يكون وجهه جاريا في جميع مواد القبح والمقصود
 ترجيح وجه الغير باطراده لا بابطال وجهه او باطل حكم ينسب اليه بمقتضى وجهة (وعلى
 غيره) اى غير السكاكى (فبجهما) اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف (بان هل يعنى قد
 فى الاصل) والاصل اهل وقد جاء على الاصل فى قوله اهل عرفت الدار بالغير بين (وترك الهمزة
 قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام) وقد يقع فى الخبر كقوله تعالى هل اتى على الانسان
 حين اى قد اتى فلما التزم ترك الهمزة نابت منابهة فى الاستفهام وقدم من امور لا ينفك
 عن الفعل المذكور فكذا ما هو بمعناه فبقى بعد صيرورته بمعنى الاستفهام على اصله فلم يفارق
 الفعل لا بال حذف ولا بانفصال فى كلام فيه فعل وما لا فعل فيه يسلب عنه لما لم يجده فان
 قلت ما الفرق بين هل ومتى حتى جعلوا الثانى متضمن معنى الهمزة والاول بمعناها قلت لم
 يرضوا ببقاء معنى قد فيه لئلا يوجب امتناع دخوله على الجملة الاسمية وكان اختصاص
 هل اطلب التصديق ايضا نشأ من كونه فى الاصل بمعنى قد الذى هو لتحقيق النسبة
 او تقيدها ولا اتصال لها بالمفردات (وهى) اى كلمة هل (تخصيص المضارع بالاستقبال)
 قال الشارح بحكم الوضع كالسين وسوف هذا وفيه انه لو كان بحكم الوضع لكان مخصوصا
 للماضى ايضا بالاستقبال مع انه ليس كذلك قال الله تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم
 حقا الا ان يقال وضع هل للمستقبل فاذا دخل على المضارع لا يلزم من تخصيصه بالمستقبل
 خروج شئ من وضعه بخلاف ما اذا دخل على الماضى فانه لا بد اما من خروج الماضى
 عن وضعه او خروج هل فيختار خروج هل دون الفعل لانه ركن الكلام والقياس يقتضى
 تخصيصه الجملة الاسمية ايضا بالمستقبل (فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك)
 كما يصح ان تضرب زيدا وهو اخوك لان التقييد بهذا الحال يخصه بزمان الحال والحال والعامل
 يقسرنه وفيه ان تخصيصه المضارع بالمستقبل لا يستلزم عدم دخوله على المضارع
 المقيد بما جعله حالا كما لا يستلزم عدم دخوله على الماضى الا ان يقال بصرف هل سابق
 على التقييد بالحال فان قلت كونه بحكم الوضع مختصا بالمستقبل يمنع دخوله على الحال
 اذا كان مستعملا فى معناه وهو ههنا لا نكار دون الاستفهام اذ لا معنى للاستفهام عن
 الضرب حال الاخوة قلت التزم هذا المقضى للوضع حين دخوله على المضارع وجعل
 الرضى امتناع المثال لا امتناع كون هل مستعملا فى الانكار وقد وهم البعض من تخصيصه
 المضارع بالمستقبل انه لا يدخل الاعلى المستقبل وقد عرفت فساد (ولاختصاص
 التصديق بها) البناء داخل على المقصور (وتخصيصها المضارع بالاستقبال) هو المقصور
 عليه فقد جع فى العبارة بين استعمال التخصيص (كان لها من اختصاص) اى ارتباط
 فافهم (بما كونه زمانيا اظهر كالفعل) الاظهر هو الفاعل ولم يقل من زيد اختصاص
 بالفعل ليظهر وجد من زيد اختصاص قال المصنف اما الثانى فظاهر واوضحه الشارح
 بقوله واما انتفاء الثانى اى تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذا المضارع
 انما يكون فعلا وكانه عرض بالمفتاح حيث قال ولا استدعائها التخصيص بالاستقبال لما يحتمل
 ذلك وانت تعلم ان احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الذوات لا لنفس الذات لان

الذوات من حيث هي ذوات فيما مضى وفي الحال وفي المستقبل استلزم ذلك مزيد اختصاص لهل دون الهمزة بما كونه زمانيا اظهر كالأفعال هذا ووجه الموازنة عليه انه توضيح للواضح بالحق لان التخصيص بالمستقبل انما هو للمضارع وهو فعل وهذا لا يرد لان التخصيص بالمستقبل لا يمتنع غير وهو المضارع والجملة الاسمية لكونها مخصصة للمضارع بالمستقبل لا يقتضي مزيدا لاختصاص انما يقتضيه لو كان التخصيص مختصا بالمضارع فلا بد من اثبات ان الاختصاص بالمستقبل له مزيد خصوصية بالمضارع حتى يتضح المطلوب ولا بد في بيانه مما ذكره السكاكي كما ستضح لك ثم قال المصنف واما الثاني فلان الفعل لا يكون الاصفة والتصديق حكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما توجهان الى الصفات لا الذوات واحال السكاكي معرفة توجه النفي الى الصفة دون الذات الى علوم اخر واختلف الاراء في تنقيح هذا الكلام وبيان المراد بالذات والصفة فتمهم من اراد الاجسام والعوارض ومنهم من اراد الحقائق والعوارض والاول اراد بالعلوم الطبيعية والثاني علم الكلام وفي تفصيلهما ليس الاوصمة ذوى الاحلام فطويتا هما على غيرهما وان كنت تشتمهما فليكن السيد السند على الشرح فليكن ما نال عليهما من التعديل والجرح في ساحة الطرح والابهام ولما اضطر السيد السند في تنقيحه ادعى للذات والصفة معنى يتم به الكلام وان لم يثبت في السنة مشاهير الا نام وهو ان المراد بالذات المستقل بالفهومية وبالصفة مالم يستقل ويكون معنى حرفيا وهو انفي والاثبات النسبة الرابطة وحينئذ صح قول المصنف والفعل لا يكون الاصفة بخلاف الاسماء فانها ذوات لانها موضعت لمعان مستقلة صالحة لان يحكم عليهما وبها ونحن نقول مندوحة اذ المراد بالصفة المحمول لان المراد به الوصف ابدا لانه ملحوظ على وجه الثبوت للغير وبالذات الموضوع لانه ملحوظ على وجه يثبت له الغير كما هو شأن الذوات ومن ناول علما حقق فيه حقيقة النفي والاثبات علم انهما يتوجهان الى المحمولات ويتعلقان بالموضوعات فانت في زيد قائم اثبت القاسم زيد لازيما لشيء وفي ما زيد قائما نفيت القاسم عن زيد لازيما عن شيء والفعل لا يكون الاصفة لانه اعتبر الحدث فيه مستندا ابدا بخلاف الاسم فانه ربما تعرض له النسبة الى شيء وبما لا تعرض فقول المصنف والفعل لا يكون الاصفة مما له مزيد دخل في تحرير كلام المفتاح اى بخلاف الاسم فانه ربما يكون صفة وربما يكون ذاتا فهل مزيد اختصاص بالفعل بلا خفاء لكونه للتصديق ولكونه للتخصيص بالمستقبل لان التخصيص في المضارع اطوع لانه رفع لاحتمال المراد والمستقبل مدلول له بخلاف الاسمية فايشعر به كلام السارح من حصر الاسماء في الذوات ليس كما ينبغي فان قلت النفي والاثبات لا يخص الجملة فكيف صححت انهما لا يتعلقان الا بالصفات قلت لا تغفل عما سمعته من تخصيص السكاكي والمصنف الحكم في الشرطية بالجزاء فان قلت الصفة في مفهوم الفعل ليست محمولة بل قائمة بالفعل قلت حقي في تلك العلوم انها راجعة الى المحمولة فلا تنازعنا للغلات ومما يهك عليه ان زمانية المستقبل اظهر من غيره من الافعال لان حدثه يمر على نظر البصيرة متمشيا مع الزمان فنجز بالتجزئة على حسب اعداد الان وهذا هو السر في اختصاصه بالاستمرار التجددى (ولهذا) اى لانها مزيد اختصاص بالفعل (كان فهل اتم شاكرون ادل على طلب الشكر) علم منه ان الاستفهام يكون بمعنى الطلب كما علم سابقا انه بمعنى التني فلما علم ان يتعرض لهما فيما سيجي من بيان المعاني المجازية (من فهل تشكرون وفهل اتم تشكرون) مع ان اتم فاعل فعل

مخدوف وفيه تأكيد للتكرير وليس انتم تشكرون جملة اسمية لما عرفت من قبح هل زيد قام
فاذكره السيد السند في شرح المفتاح من قوله سواء كان انتم تشكرون اسمية او فعلية مكررة
ليس كما ينبغي لان انتم تشكرون ساقط عن درجة الاعتبار في مقام الترجيح وقد عرفت
ان فهل انتم تشكرون بما رده الرضى (لان ابراز ما يستجدد في معرض الثابت) لم يقل ابراز
المتجدد لان ما يستجدد زمانه اظهر كاتبه هناك عليه (ادل على كمال العناية بحصوله) من عدم
الابرار وان اكد الف تأكيد وفيه خفاء (ومن افانتم شاكرون لان هل ادعى للفعل من الهمة
فتركه معه ادل على ذلك) الكمال من تركه مع الهمة (ولهذا لا يحسن هل زيد منطلق
الامن البليغ) اذا الظاهر هل ينطلق زيدا وهل زيد ينطلق بتقدير الفعل فالعدول بالانكبة
لا يحسن ومعرفة التكنة لا تكون الا للبليغ وفيه نظر اذ معرفة تكنته نوع من الكلام لا يتوقف
على البلاغة التي هي ملكة الاقتدار على تأليف كل كلام بليغ فسامل وكان ينبغي ان يقول
لا يحسن الامن البليغ مع البليغ اذ كما لا يحسن من غير البليغ لا يحسن من البليغ مع غير البليغ
وكما لا يحسن هل زيد منطلق الامنه لا يحسن ازيد منطلق لانه يدعو الى الفعل وان كان
دعوته دون دعوة هل الا ان نقصان الحسن معها اقل فكأنه للتنبيه على هذا خص الحكم
بهل والا حسن بيان المفتاح حيث قال والخطب مع الهمة في ازيد منطلق اهون وكان
منشاء ترك المصنف اياه العقلة (وهي) اى هل (قسمان بسيطة) لا يخفى ان هذا التقسيم
لا يخص هل لان الهمة الطالبة للتصديق ايضا قسمان الا انه جرى الاصطلاح بتسمية
هل بسيطة ومركبة فلذا خص بها التقسيم واعتمد على ان الطالب بعدمعرفة هل مستغن
في الهمة عن التعليم (وهي التي يطلب بها وجود الشيء) يخرج عنه نحو قولك هل النسبة
واقعة هل العبي ثابت (كقولنا هل الحركة موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود
شيء لشيء كقولنا هل الحركة دائمة) والمراد وجود شيء لشيء نفيا او اثباتا وكذا المراد
بوجود الشيء فقوانا هل الحركة لا موجودة بسيطة وهل الحركة لا دائمة مركبة كذا
في الشرح اقول قد سمعت ان هل لا تدخل على الشيء فهذا التعميم فاسد وان اراد بالثاني العدول
فالمحمول في قولنا الحركة لا موجودة غير الوجود فقد اعتبر غير الوجود امر ان فهمي مركبة
ثم اقول جعل هل الحركة دائمة هل المركبة كلام ظاهري اذا المحمول فيه الوجود والدوام
جهتين القضية الا ان الجهة والمحمول اديا بعبارة واحدة والاعتبار بالمعنى قال الشارح المحقق
قداخذ في البسيطة شيان الوجود وغيره وفي المركبة ثلاثة اشياء المحمول والموضوع والوجود
اقول هذا كلام ظاهري خال عن التحصيل اذا اعتبر في كل قضية سوى الوجود رابطي
امر ان فلا يستحق ما محموله الوجود ان تكون بسيطة بالنسبة الى ما محموله غير الوجود والقول
بان المحمول لما كان كالنسبة من جنس الوجود كانهما امر واحد تكلف جدا وكانه من هنا
وهم من قال في قضية محمولها الوجود لان نسبة في القضية ولا تركيب الا من الموضوع
والمحمول لان الوجود يرتبط بنفسه فلا يحتاج الى اعتبار رابط ولذلك يقال زيد هست
ولا يقال هست است واللاحق بالاعتبار ان البساطة دائرة على ان مطلوب هل البسيطة
ليس الا مشتملا على التصديق بوجود الشيء بخلاف المركبة فانه مشتمل على التصديق
بوجود الشيء ووجود شيء له لان ثبوت شيء لشيء اذا كان غير الوجود فرع ثبوته لكنه انما يتم
لولا يكن ثبوت الوجود ايضا فرع ثبوت الشيء كما هو المشهور ويكون الحق انه مستلزم
وجود الشيء وان كان بهذا الوجود المحمول فافهم متأملا متأملا وافيا (والباقي) من الفاظ
الاستفهام (اطلب التصور) الاولى ان يقول فحسب قال الشارح ويختلف من جهته ان المظ

بكل منها تصور شيء آخر وهذا لا يصح في حق ابن فانه لا يطلب بها الا ما يطلب بكيف
 او اين كما سبظهر (فيطلب بما شرح الاسم) اى شرح مفهومه وانه لاى معنى وضع
 لخلق الجواب ايراد وضع مفرد اشهر اذ مفهوم الاسم امر مجمل فاذا اجبت بمركب دخل في الجواب
 تفصيل ليس من دواخل السؤال عنه فاذا لم يوجد مفرد اشهر عدل الى المركب والمراد
 بالاسم ما يقابل المسمى اذ شرح المفهوم لا يخص بالمقابل للفعل والحرف ولا يبعد
 ان يقال لا يمكن ان يجاب لمفهوم الحرف بعينه عن السؤال بما لا نه ليس قابلا للحكم به ولا
 بمفهوم الفعل لانه وان يحكم به لكن على فاعله لا على السؤال فالسؤال عنهما سؤال
 عن مفهوم اسم منطبق على مفهوميهما فيقال مامعنى من ومامعنى ضرب ويجاب
 بانه الابتداء او الضرب المقترن بالماضى فلندا اکتفوا بقولهم شرح الاسم (كقولنا
 ما العتقاء) فيجاب بما بعينه ولو بلفظ اخرى وما الشارحة للاسم بالمباحث اللغوية انب
 (او ماهية المسمى كقولنا ما الحركة) الاولى او حقيقة المسمى لان الحقيقة الماهية الموجودة ولا
 ترتيب بين هل البسيطة وما الطالبة لتفصيل الماهية الاعتبارية ولا يخرج عن البيان ما زيد
 حيث يجاب بالانسان ولا ما الانسان والفرس حيث يجاب بالحيوان لانه سؤال عن حقيقة
 المسمى (وتقع هل البسيطة) الطالبة للوجود (في الترتيب بينهما) فالحتاج الى السؤال
 عن مفهوم الاسم ووجوده وتفصيل حقيقته لا بد ان يسئل اولاعن مفهومه اجالا
 ولو يسأل بعد الاجال عن تفصيله قبل السؤال عن وجوده لكان احسن اذ يكون فراغ
 عن مسالك ثم اشتغال باخر فان قلت بل احسن ان يسئل اولافصيلا لان فيه قصر المسافة
 قلت لعل المعرفة الاجمالية يقنى عن التفصيل لبداهتها وبعد معرفته اجالا يتجه السؤال
 عن الوجود ولا يصح تقديم السؤال عن الوجود على السؤال عن الخصوص اذ بعد
 التصديق بوجوده بخصوصه لا محال للسؤال عن الخصوص وهذا مراد من قال
 ما الشارحة للمفهوم اجالا متقدمة على هل البسيطة قطعا واما الشارحة للمفهوم تفصيلا
 فالاولى تقديمها فلا يرد عليه انه يكفي ما الشارحة تفصيلا للسؤال عن الوجود فالجواب
 تقديمه احدا الامرين وبعد معرفة الوجود يتجه السؤال عن الحقيقة اى الماهية من حيث
 الوجود اذ بما يتفاوت الماهية بالقياس الى الاسم والماهية بالقياس الى الوجود قرب
 ماهية بالقياس الى الاسم هي عرضية للوجود ورب ماهية للموجود هي عرضية لاهية الاسم لان
 ماهية الاسم ما اعتبرها الواضع في وضع الاسم فر بما كان عرضيا للموجود نعم قد يتفقدان
 فان قلت فاذا انفقا فلامعنى للسؤال عنها بعد معرفة الوجود اذا عرف قبل مطلب هل
 بدبهة او بالتفصيل قلت ز بما لم يعرف السائل الاتحاد فبسأل نعم لا يجيب الجواب
 بابراد الحد بل قد يكون الجواب التنبيه على الاتفاق فان قلت فاذا اجاز ان يكرن الحد الاسمي
 رسما حقيقيا او بالعكس فكيف صح ما ذكره الشيخ في الشفاء ان الحدود التي توضع في اول
 التعاليم قبل اقامة البرهان حدود بحسب الاسم وبعد اثبات الوجود يصير حدودا بحسب
 الحقيقة قلت حكم الشيخ على الحدود الحقيقة التي ذكر قبل اثبات الوجود لا على المطلق
 والا نسب بالعلوم الحكمية ما الشارحة حقيقة المسمى لا يقال كما يقع هل البسيطة بين مانين
 يقع ما الشارحة بين هل المركبة وهل البسيطة فانه ما لم يعرف ان اللفظ مفهوم استحال
 السؤال عن بيان خصوصه اجالا او تفصيلا على ما قيل وذلك مطلب هل المركبة
 فكما ان لهل البسيطة تقدم ما على هل المركبة كذلك لها تقدم على البسيطة بل له تقدم
 المطلق لانا نقول انما يسأل عن خصوص المفهوم بعد ان وجد اللفظ مستعملا

في الموارد وحصل العلم بان له مفهوما فلا يستعمل هل في طلب ان له مفهوما فلذا لم يلتفتوا اليه ولم تعرضوا له (و بمن المراد الشخص الذي العلم) الاظهر ان المطلوب بمن الشخص من ذي العلم كقولنا من في الدار فيجاب بزيد فاذا لم يكن الجواب بالشخص يعدل الى مفهوم كلي منحصر في الشخص وليس الا تباين به لانه يفهم منه كما يستفاد من كلام الشرح لان المفهوم الكلي لا يفيد الشخص (كقولنا من في الدار) فيجاب بزيد وفيه بحث لان السائل يعرف شخص زيد ويردد الكون في الدار بينه وبين غيره وانما يطلب تصديقا خائفا فهو كما الهمة وام في سؤال المتردد بين الاشخاص في الكون في الدار (السكاكي يسأل عما عن الجنس) سواء كان من غير ذي العلم او منه (يقول ما عندك اي اى اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب او نحوه) وهذا سؤال عن الجنس اجمالا وقد يسأل عنه تفصيلا فيقال ما الكلمة فيجاب بلفظ وضع لمعنى مفرد او هذا سؤال عن الجنس مع قطع النظر عن انه سمي الاسم وقد يسأل عنه من حيث هو كذلك كما سميت وكما يقال ما الانسان فيقال بشرف لم يرد المصنف بما ذكر على ما ذكره السكاكي الا تفصيلا لما ادرج في بيانه (او عن الوصف نحو ما زيد وجوابه الكريم) واما اذا اجيب بانسان فهو سؤال عن الجنس (ونحوه) وفي الحديث سيرة وافقد في المفردون فقل وما المفردون يا رسول الله قال اذا كرون الله كثيرا والذاكرات (ويسأل بمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل اى ابشر هوام ملاك ام جنى وفيه نظر) اذ لانما سؤال عن الجنس وانه يصح الاكتفاء بالجنس في الجواب كذا في الايضاح ويرد قوايه اتوانارى فقلت منون اتم فقالوا الجنى قات عوا ظلاما ويمكن ان يجاب بانه ليس جوابا بل يلحق المخاطب السائل بغير ما يتطلب تنبيهها على انه المهم له لانهم ظنوه اناسي فطلبوا تعيينهم فنبههم على انه لا يمكن لكم تعييننا وانما غاية التعريف لنا عندكم تعيين جنسا وهناك نظرا قوى وهو انه لو كان للسؤال عن الجنس لما صح لمن قال لك حاتنى انسان من هو مع شيوعه واصح الدوال عن جهل جنسه وهو يحضرك بمن هو (ويسأل باى عما يميز به احد المتشاركين في امر يعمهما) او احد المتشاركين او المتشاركات واحترز به عن المتشاركين في مال اودار فانه لا يسأل باى عما يميزهما مالم يجعل تحت ما يعمهما ولو كان مفهوم المتشاركين في هذا المال ولم يتنبه له السيد السند فقال في شرح الفتاح هو لنا كيد التشارك ولابد في معرفة ما يعر في موضع موضع فطانة في قولك جاتنى زيد وعمر ولا ادري ايها تقدم الامر الاعم الجاتنى اى لا ادري اى الجانبين تقدم قال الشارح قيل انه اذا اضيف الى ما يشارك اليه كقولهم ايهم يفعل كذا فجوابه اسم فمضن للاشارة الحسبة او اسم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي ميم لا غير هذا وفيه نظر لان الضمير اذا رجع الى جماعة فيهم لا يس ثوب ايض فلا خفا في صحة فعله من ثوب له ايض واذا قيل اى انسان فعل كذا يصح ان يقال زيد فلانعلم ما صحة هذا القول وههنا بحث ذكرناه لك في من في الدار فذكر (وبكم عن العدد) وفي الرضى عن العدد المعين هذا فلا يصح ان يجاب عن قولك كم رجلا في اليد بالوف (نحو سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بيته) الاية ليست على حقيقة الاستفهام فلا ينبغي التمثيل بها لان المقام مقام بيان المعنى الحقيقة كما لا يخفى قبل تمييزكم من اية بيته زيدت من لانها يراد الفصل بينه وبين مفعول الفعل المتعدى الفاصل بين كم وميمه وانكر الرضى زيادة من في ميمكم الاستفهامية وقال لما اجد في نظم ولا تكتب من كتب النحو ومن لطائف الشرح انه قال في مقابلته واقول سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بيته وتندفع

لا يصح نسخة

موضع من فطانة نسخة

فعل من نسخة

تلام الشارح بأنه يحتمل الآية كم الخبرية على ما ذكره الزمخشري فلا يتم تمسكنا به ونحن
نقول يجوز أن تكون من زائدة في المفعول ويكون كم مصدرا أي كم مرة اتينا هم آية
بينة (وبكيف عن الحال) أي الصفة فهو إبداء سؤال عن المسند أو عن الحال مثال الأول
كيف زيد ومثال الثاني كيف يقوم زيد أي على أي حال يقوم إقائما أم قاعدا ولا يتوهم
أنه سؤال عن الظرف لأنه من الظروف لأنه ليس منها وإنما عد منها توسعا كما بين في محله
(وبأن عن المكان) وهو لازم الظرفية فاما أن يسأل عن المسند نحو أين زيد واما عن الظرف
نحو أين يسكن أو من أين تجيء (ومتى عن الزمان) نحو متى القتل ومتى يخرج والزمان
بالملاقاة يتناول الحال وقول الشارح في شرحه ماضيا كان أو مستقبلا يشعر بالتخصيص ويقتضي
عدم صحة قولك الآن في جواب متى شعرك وفيه نظر (وبأن عن المستقبل) نحو إيان الحج
أو إيان الحج وقد خصه بالتمثيل لئنه بالمثال على أنه يسأل به عن الأمر العظيم (نحو سئل يسأل
إيان يوم القيمة وإني تستعمل تارة) أي مرة بعد مرة على ما في الصحاح فالتفديد بتارة
كالتفديد بكثيرا (بمعنى كيف) ويجب أن يكون بعده فعل (نحو فاتوا حرثكم إني شئتكم)
ولا يقال إني زيد بمعنى كيف زيد ويجيء بمعنى متى أيضا وهو كما هو جاء بمعنى كيف قال
الرضي وفسر الآية بالمعاني الثلاثة (وأخرى) أي تارة أخرى ولا يناسب وصف مرة بعد
مرة بأخرى فكانها استعملت بمعنى مرة (بمعنى من أين نحو إني لك هذا) ذهب جماعة
إلى أنها في معنى من أين وآخرون إلى أنها في معنى أين ومن مقدرة فلذا قال بمعنى
من أين ليكن تطبيقه على أي مذهب يراد فن قال الباء بمعنى في فقد خرج عن المصلحة
ويؤكد كونها بمعنى أين مجيء من إني لك كما في قوله من أين عشرون لئامن إني وههنا بحث شريف
خفي عن البصائر لأنه لطيف وهو أنه ليس شيء مما ذكر ويذكر من مباحث الاستفهام
بما يتعلق بفن المعاني فان حقائقه وظائف لغوية ومجازاته من مباحث البيان وفروع
قواعد المجاز نعم أنه يتفرع على حقائقه مزايًا تتوقف معرفتها على معرفة الحقائق لكن
لم يذكر شيئا منها وينبغي أن يقول واما الاستفهام فلا اعتبارات لا يعرف إلا بعرف ما بين
أدواته من التفصيل وقد بين ذلك في النحو كما قال في بيان اعتبارات تقييد المسند
بالشرط إذا الفرق بينهما تحكم (ثم إن هذه الكلمات) الأولى ثم هذه الكلمات على طبق
الإيضاح إذا دعا إلى تأكيد الحكم (كثيرا ما يستعمل في غير الاستفهام) منه الخبر ومنه
الإنشاء وهل إرادة غير الاستفهام بهذه التراكيب من قبيل الاستعارة التيميلية فتكون هذه
الكلمات مستعملة في معانيها أو من قبيل المجوز في تلك الكلمات كما صرح به المصنف لأسبيل
إلى تعيين أحد الأمرين بل الأمر متوطن في موطن الاحتمال ولذا بينه المفتاح على
الابهام فقال وكثيرا ما تولد من هذه الكلمات معان بمعونة قرائن الأحوال وبعد كون المجوز
في تلك الكلمات هل وقع المجوز فيها - بالاصالة أو في متعلقاتها - بالاصالة وفيها تبعًا كما اعتبروا
في استعارة الحروف لاشتراك العلة بين الاستعارة والمجاز المرسل وكأنه إلى هذا أشار الشارح
المحقق حيث قال وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان أنه من أي نوع من أنواعه مما لم يحكم أحد
حواله وعرض به بالمصنف حيث جزم بالمجاز في تلك الكلمات بأنه أمر من عنده والسابقون
قد توقفوا وحل السيد السند كلامه على استصعاب بيان علاقة المجاز فيها وبيان كيفية
المناسبة للمجوز له وقال ينبغي أن نذكر في هذه المواضع ما ينضح به وجه المجاز فيها ونستعين
به فيما عداها - ثم استعملها في تلك المعاني بمعونة القرائن والعلاقات أدل وفات شيء عنهما
خرج استعمالك من حيز اللطف والسادا إلى من لفة العنف والفساد وهل المستعمل بمجرد

تقيد العرب من غير اطلاع على السبب مصيب او كلامه معيب بشبه ان يكون على
الصواب كما يشتم من جميع اهل اللغة المجازات المشهورة في كل باب (كلاستبطاء نحوكم
دعوتكم) اريد به الاستبطاء الملازم للاستفهام عن عدد رعاية اياه لان الاستفهام
يستلزم الجهل المستلزم لاستكثاره عادة او ادعاء لان القليل منه يكون معلوما عادة
والاستكثار يستلزم الاستبطاء عادة او ادعاء كذا قاله السيد السند والا قرب ان الاستفهام
المذكور يستلزم عرض الكثرة وهو يستلزم الاستبطاء (والتعجب نحو مالي لا اري الهدى)
اريد التعجب لان الاستفهام عن سبب عدم رؤيته يستلزم قلة وقوعه والجهل لاسببه اذ
لا يستفهم عادة عن سبب ما يكثر وقوعه وقلة الوقوع والجهل بالسبب يستلزم التعجب لانه كيفية
نفسانية تابعة لادراك الامور القليلة الوقوع المجهولة الاسباب وفي هذا المثال احتمال
الحقيقة ومال اليه الكشف (والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون) اريد به المبالغة في
ضلالهم فقد استعمل في الاخبار المؤكدة عن الضلال ووجهه ان الاستفهام مبنى على التجاهل
المبنى على انه من كمال بعد هذا المذهب عن الاختيار لا يمكن العلم بانه مذهبكم فيفيد الحكم
بضلالهم حكما مؤكدا في الغاية وفيه مع ذلك احتراز عن مواجعتهم بالتصريح بالضلال
وادخل في النصيح واصل هذا التوجيه اقرب بما ذكره السيد السند من ان الاستفهام عن
الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا سلك طريقا واضحا للضلالة
ترعت كان ذلك غفلة منه عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذا تنبه عليه ووجه ذهنه اليه يذنب
لضلالة فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه
ضالا وفي استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريقا ضلالا مبالغة احدهما ان كونه
ضالا امر واضح يكفي في العلم به مجرد الالتفات اليه والثانية ابهام ان المخاطب اعلم بذلك
الطريق من المتكلم حيث يحتاج الى السؤال عنه (والوعيد كقولك لمن نسي الادب المآدب
فلانا اذ علم ذلك) وانت تعلم انه يعلم ذلك اريد به انه سيؤدب فوق تأديب فلان لان الاستفهام
دل على ان اساءة ادبه صار سببا للسك في ان ما فعل بفلان كان تأديبا له ويستلزم ذلك ان
يفعل به فوق ذلك ليعتبر الغير واصل هذا اقرب مما ذكره السيد السندان هذا الاستفهام
يستلزم تنبيه المخاطب على جزاء اساءة الادب الصادرة عن غيره وهذا التنبيه يستلزم وعيده
على اساءة الادب وفي العدول عن الاستفهام عن الاثبات بان يقول ادبت فلانا الى الاستفهام
عن التفي ايهام ان المخاطب اعتقد نفي التأديب فاذلك اقدم على الاساءة وفيه من المبالغة
ما لا يخفى هذا قلت وفي اختياره على ادبك احضار صورة تأديبه المهيب وتذكير قدرته لكن
لا بد في ذلك من كون تأديبه الواقع هائلا والمخاطب مثل من ادب او دونه ليظهر جريان قدرته
في حقه (والتقرير) اي حل المخاطب على الاقرار فان الاستفهام يحتمل المخاطب على افادة
ما يعلم والافادة مستلزمة للاقرار وقد جاء التقرير بمعنى التحقيق والتثبت وهو الاستعمال
المشهور لكن الشارح والسيد السند حكما بان المراد هنا هو الاول ولا فاطع على فيه اذ يصح
ان يكون الاستفهام ليتقرر ويثبت الحكم المعلوم للمتكلم في ذهن المخاطب لان الاستفهام
يستدعي توجيهه اليه واحضاره والجواب به ولكن هذا على ذكر منك وان لم يحتمل التقرير عليه
في هذا المقام لرسوخك في التقليد (يا بلاء المقر به الهمة) اي بشرط ان يلي الهمة ما حل
المخاطب على الاقرار او ما ثبت المخاطب فيه (كأمر) من التفصيل في حقيقة الاستفهام
وجعل الشيخ وتبعه كثيرون قوله تعالى وانت فعلت هذا بالهتايا ابراهيم من امثلة التقرير قال
الشيخ لم يقولوا ذلك وهم يريدون ان يقرأهم بان كسر الاصنام قد كان ولكن ان يقربا به منه

كان وكيف وقد اشار والله الى الفعل في قولهم مانت فعلت هذا بالهتاء وقال عليه اسلام
بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت اولما فعل هذا او كانه لم يكتف
في كونه لتقرير الفاعل بآياله الهمة لما ذكر الشيخ انه اذا كان التقديم لالتخصيص يكون
الانكار لاسل الحكم لماولى الهمة وفيه نظرو منهم من زاد في القرينة ان الغرض من الجمل على
الاقرار كان مؤاخذه به وهي لا يترتب على الاقرار بالفعل بل بانه كان منه وليس بشئ لان الجمل
على الاقرار بالفعل فيما اذا كان وقوع شئ من الفاعل مسلما ولم يكن معينا فاعتبر الفاعل بانه
كان الشئ الفلاني يقع في غرض المؤاخذه واعتراض المصنف بانه لا صارف
الآية عن الجمل على حقيقة الاستفهام اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا
عالين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام واجيب عنه اولما يمنع انتفاء الدال
في السياق اذ يكفي فيه حلقه بقوله تالله لا كيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما رآوا
كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتاء لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم
فاظهار انهم قد علموا ذلك من حلقه ومن دمه الاصنام وثانيا بعد تسليم انتفاء الدال في
السياق يمنع استلزام انتفاء الدال في السياق انتفاء الدال مطلقا وكفى دالا على علمهم ماروى
انهم هر بواو تركوه في بيت الاصنام ليس معه احد لشمه اصنامهم فحافوا ان يصيبهم بلة
عظيمة من سوء اديبه بالاصنام فتركوه وحده ليخرجه اصنامهم لسوء اديبه فلما ابصروه
يكسره اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه هذا وقد اقبل السارح المحقق والسيد السند الى هذا
الجواب وفيه بحث لان الكفار اعتقدوا اصنامهم اجل من ان يكيدهم ابراهيم بنفسه فاعل
جلوا كيدة اصنامهم على دعوة ربه الى ان يكيدهم وجوزوا ان يكون الكسر من اله ابراهيم
فيكون التقديم قصر قلب وجوزوا ان يكون بامداد جنود ارسلم اليه لاعتاقه فيكون قصر افراد
واما ماروى فلعله لم يثبت عند المصنف ولو كان ثابت لما احتاجوا الى اقراره بل كان يتأتى لهم
تأديبه بالشاهد المشاهد وانما خص اشراط الايلاء بالهمة مع ان هل ايضا لتقرير ما يليه
لانه لا يتفاوت المولى لها بل يليها ابدا الجملة تمامها وانما يتفاوت المولى للهمة فهل يستغنى
عن بيان الشرط بخلاف الهمة وكذا الاسماء الاستفهامية لانها تقرير ما يسأل بهاعنه
لالمولى بليها (والانكار كذلك نحو اغير الله دعون) اى بآيلاء المنكر الهمة ففعله كذلك اما
تشبيه بالتقرير او تشبيه بمامر وغير الهمة اما لانكار نفس مدلول كلمة الاستفهام وانكار
نفس الحكم اذا كانت هل ولا تظنك الاستغناء عن التفصيل في التمثيل والذي يجب التنبيه
عليه ان ما ذا ومن ذا وكيف ما لانكار نفس الفعل الا ان المنكر اولما مدلولها وتوسل به الى
انكار الفعل على ابلغ وجه فاذا قلت ماذا يضرك لو فعات كذا نفيت به الضرر مطلقا بنى شئ
بضر لانه لا يتصور الضرر بدون الضار وكذا كيف يؤذى بالكنى لا يذاه الاب بنى الكيفية
مطلقا اذ لا يتصور تحقق الشئ بدون كيفية فهو من قبيل ما يجي من نحو ازيد اضربت ام
عمرا ومما جعل لانكار الفعل قوله انقلني والمشر في مضاجعي قال السارح فانه ذكر ما نأما
من القتل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه القتل على ما قد سبق الى الوهم لما
احتاج الى ذلك ونقول وكذلك لو كان لانكار المفعول وانه ليس ممن يتصور منه قتله وفيه
نظر لجواز ان يكون لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه القتل في هذه الحالة لعدم مقاومته
مع المشر في اولانكار المفعول وانه ليس ممن يتصور منه قتله وهو مع المشر في ومنه قوله تعالى
اتخذ اصناما الهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلذا ولى الفعل الهمة كذا في الشرح وفيه نظر
انه حيث ينبغي تقديم الالهة اذ لا ينكر نفس اتخاذ ولا اتخاذ الاصنام لانه لا مانع في اتخاذها
خطبا ويمكن ان يجاب بان اتخاذ الاصنام منكر المجر دال الهة بل اتخاذها انبياء واعوانا وشفعاء

فيفسر نسخة

للمولى لها نسخة

فهى نسخة

ايضا منكر فالمنكر الاتخاذ المتعلق بهما فلذا ولى الاتخاذ المقيد بهما الهمزة فان قلت قد جعل صاحب المفتاح فانت نكره الناس فانت تسع الصم من قبيل انكار الحكم دون الفاعل مع انه ولى الفاعل الهمزة فلم يتم ان الانكار يتعلق بما ولى الهمزة وعلل الشارح نفي كون الانكار للفاعل بان النبي صلعم لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراد به فلا يكون التقديم فيه للتخصيص بل لتقوية الحكم المكر وفيه بحث لان اعتقاد الاشتراك باطل فلا وجه لانكار التخصيص الذي هو لرد الاشتراك فلا وجه لذكر الاشتراك في هذا التعليل ويمكن دفعه بان انكار التخصيص بانكار فاعلية المخاطب فليس انكار التخصيص مثبتا للاشتراك وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه قلت اذا كان التقديم لتقوية الحكم لا للتخصيص كان ما يلي الهمزة الحكم كله لا الفاعل والعلاقة بين الاستفهام والانكار بمعنى نفي اللياقة انما لا ينبغي مما لا يصدق العاقل بوقوعه في الماضي او المستقبل ويشك فيه والشك يستدعي الاستفهام فايد بالاستفهام انه مما لا ينبغي وكذا بين الاستفهام والانكار بمعنى انكذيب ان الكاذب وان ادعاه احد لا ينبغي ان يصدق به غاية الامر الشك فيه فافاد المستفهم ان غاية الامر فيه الشك دون الدعوى وقال السيد السند انكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه في احد الزمنة وادعاء انه مما لا ينبغي ان يقع يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستدعي للجهل به المفضى الى الاستفهام عنه او يقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب للكراهة والنفرة عنه وادعاء انه مما لا ينبغي ان يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب هذا (ومنه) لم يقل نحو (النس الله بكاف عبده) رد الوهم انه ليس منه حيث قيل انه للتقرير وبين مراد الفائل تقريره للدفع (اي الله كاف) لان انكار النفي نفي ونفي النفي مستلزم للاثبت (وهذا) اي كون التقرير مستلزما للانكار (مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير بما دخله النفي) لا للتقرير بالانثناء وكأنه اسقط قوله اي للتقرير من المتق سهوا من الناسخ قال الشارح ولما كان مقتضى قوله وهو الله كاف (لا بالنفي) وهو ليس الله بكاف عبده فان شئت جعلت الهمزة اندا خلة على النفي للتقرير وان شئت الانكار وكلاهما حسن ولا سبيل في شيء منهما الى الانكار كذا ذكره الشارح ولا ينبغي عليك انه كما ان انكار النفي اثبات بانكار الاثبات نفي فيصح ان يجعل الانكار كاه داخلا في التقرير فلا معنى لمن جعل التقرير مقابلا للانكار وان يجعل الانكار كلها تحت التقرير ويمكن ان يدفع بان التقرير لا يتصور الا في بعض صور الانكار وهو ما يعترف فيه المخاطب بالحق من نقيض المنكر فيحمل على الاقرار بما يعرف وتعرف به واما في صورة لا يعرف بالحق فهو الانكار الصريح ولهذا قيل التقرير بالانكار وان يتحقق في بعض صور الانكار وفي قوله هذا مراد من قال الهمزة فيه للتقرير بما دخله النفي انه لم يقل احد بذلك بل قبل الهمزة فيه للتقرير وفسره المصنف بالتقرير بما دخله النفي لا بالنفي بظهر ذلك من الايضاح حيث قال بعد قوله للتقرير اي للتقرير بما دخله النفي لا للتقرير بالانثناء وكأنه اسقط قوله اي للتقرير من المتق سهوا من الناسخ قال الشارح ولما كان مقتضى قوله والانكار كذلك ان لا يكون المنكر الا بلى الهمزة نية على صورة اخرى (بقوله) لانكار الفعل صورة اخرى) يعني لا بلى فيها الفعل الهمزة ونحن نقول ينطوي تحت ذلك انبيه حل ما اشكل على السكاكي ونكف لتصحيحه سيظهر لك في اثناء ما نحن بصدده وتقديم المسند للقصر اي صورة اخرى مختصة بانكار الفعل نص عليه في الايضاح وكأنه اراد الاختصاص بالنظر الى انكار الفاعل وغيره اذ جريان صورة اخرى في التقرير ايضا ظاهر فانه اذا اعتقد المخاطب الفعل في بعض المفاعيل واستفهم عنه لتقرير الفعل لكان متجهسا فيقول العاصي

بغير الله فيكون اقرارا بالخطاب به اقرارا بالفعل بل في حقيقة الاستفهام ايضا (وهي نحو
 ازيد اضربت ام عمرا) مقولا (لمن يردد الضرب بينهما من غير ان تعتقد) على صيغة
 الخطاب دون الغيبة والالكان لغوا لانه لازم التردد بالهمزة وام ولفات شرط اعتقاد
 التكلم المحصر ايضا مع انه لا بد منه اذ لا يلزم من انكار المفعولية انكار الفعل بدونه (تعلقه
 بغيرهما) وكذا الفاعل ايضا نحو ازيد ضربك ام عمرو وغيرهما نحو في الليل كان هذا
 ام في النهار والمدار على انحصار الفعل في الملا بس المنكر سواء كان واحدا
 او متعددا مر ددا قال في الايضاح وكذا قوله تعالى الله اذن لكم اذن من المعلوم
 ان المعنى على انكار ان يكون قد كان من الله اذن فيما قالوه من غير ان يكون هذا
 الاذن قد كان من غير الله فاضافوه الى الله تعالى الا ان اللفظ اخرج مخرجه اذا كان الامر كذلك
 ليكون اشد لنفي ذلك وابطاله فانه اذا نفي الفعل عما جعل فاعلا له في الكلام ولا فاعل له غيره
 لم نفي من اصله هذا وفيه رد على السكاكي حيث جعل الكلام انفي اصل الفعل وجعل ما يلي
 الهمزة مجموع الكلام لا الفاعل بحمل التقديم على التقوى دون التخصيص ووجه الرد
 ان انكار فاعلية الفاعل المختص يستلزم انكار اصل الفعل لانه صور الرد في المتن فيما لا يحتمل
 التقوى وبهذا عرفت وجه التعريض الموعود (والا نكار اما للتو بفتح اى ما كان ينبغي
 ان يكون) ذلك الامر الذي قد كان (نحو اعصيت ربك او لا ينبغي ان يكون) اى ان يحدث
 ويتحقق في المستقبل كذا في الشرح ولا وجه للتخصيص لان للتو بفتح على الحال مجالا
 (نحو اتعصى ربك او لا تكذب) في الماضي وقد نبه عليه بقوله (اى لم يكن نحو افاصفيكم
 ربكم بالبين) اوفى المستقبل كذا في الشرح والظاهر ان قوله (او لا يكون) اعلم من الحال
 والمستقبل وان كان (نحو انزل مكموها) للمستقبل والتو بفتح يحتمل ان يكون مختصا بزمان
 من الاقامة نحو اعاص انت ربك اى لا ينبغي في زمان ما وكذا التكذيب نحو اربنا متعدد
 اى لم يكن ولا يكون (وانهكم نحو اصلواك تأمر ان نترك ما يعبد آباءنا) فان فيه تمكينا
 او بالصلوة (والصغير نحو من هذا) ولهذا جئ بهذا (واتهويل كقراءة ابن عباس رضى الله
 عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع
 فرعون) والغرض من التهويل احضار شدة العذاب الذى يجاهر منه تعظيما للجملة النجاة
 واجبا لمزيد الشكر عليها (ولهذا) اى التهويل بالاستفهام (قال انه كان عالما من المسرفين)
 بترتب التهويل وفيه تأييد لهذه القراءة (والاستبعاد نحو اى لهم الذكرى) كايديل عليه قوله
 (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) وبعد ما سمعت نبذا من علاقات المجاز للاستفهام
 تمكنت من تخيل وجوه لم يسمع فلذا تركنا المرء ونفسه فكلمة الاستفهام اذا امتنع حملها
 على الحقيقة فافهم منها ما يناسب المقام مما سمعت اذ تؤيدك اليه الفطرة السليمة عن السقام
 وكذا اذا لم يمنع حملها على الحقيقة لكن ذلك القرينة على ما ينوسل اليه بالحقيقة فتترك
 بالكتابة على حسب الدراية فان ساحة الكفر هنا رجيبة والفطرة السليمة فيما يستحسنه
 مصيية وليست مقتصرا على السمع والطاعة اذ للعقل فيه كمال البراعة (ومنها الامر) اى
 من انواع الانشاء فالامر عبارة عن كلام تام دال على طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
 وضعوا وورد عليه لا تضرب فانه يطلب الكف عن الضرب اذ عدم الضرب لا يطلب
 لانه غير مقدور وزيد لدفعه تعيد الفعل بغير الكف واورد بعد كف عن الكف ولا يرد لانه
 لم يوضع كف للكف عن المشتق منه بل للكف مطلقا ولا يخفى ان تعيد الفعل بالمشق يعنى
 عن تعييده بغير الكف عن المشتق منه وان تعيد طلب الفعل بغير لايان يقال الامر طلب فعل

غير مختص نسخة

فان ساحة الفكر نسخة

الاستعلاء اما يعنى العدد عا ايا

او طلب العلو

بغير لا على جهة الاستعلاء ابعد عن التكلف وادفع للشغب وور بما يجاب عن الانتفاض
بالنهي يمنع كونه لطلب الفعل لانه لطلب معنى حرفي ملحوظ بنبعية الغير ولا يقال له الفعل
وان اتحد ذاته بالفعل الا ترى ان الابتداء فعل ولا يقال وضع من للفعل قال الشارح لما
اختلف في ان صيغة الامر لماذا وضعت ف قيل للوجوب وقيل للندب وقيل لهما وقيل للقدر
المشترك بينهما وقيل بالتوقف وقيل لكل منهما الاباحة وقيل الاذن المشترك بين الثلاثة والاكثر
على انها حقيقة في الوجوب ولم يكن شئ من ادلتهم مفيدة للقطع اشار الى ما هو اظهر اقوة
اماراته فقال (والاظهر) وما جعله الاظهر هو الوجوب عند السيد السند لان
الاستعلاء مختص بالوجوب والقدر المشترك بين الوجوب والندب عند الشارح
ونحن نقول لما اختلف في زويد ونظائره ف قيل موضوعه للفظ الامر وقيل لمدلوله
لكن وضعنا ثانيا واشتهر ان لام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولم يكن وضع رويد
للفظ الامر ظاهرا اذ المتبادر خلافه قال والاظهر (ان صيغته من المعبر به باللام
تحويل محض زيد) ونحو قوله تعالى فلتفرحوا على صيغة المخاطب (وغيرها نحو
اكرم عمرا ورويد بـ كرا موضوعه لطلب الفعل استعلاء) اي طلب استعلاء
في الصحاح استعلى الرجل اي علا واستعلاء اي علاه فظاهر العبارة اشتراط
العلو كما هو مذهب جمهور المعتزلة لا طلب العلو وعد الطالب نفسه
عاليا كما هو مذهب ابي الحسين لكنهم قصدوا بالاستعلاء طلب العلو او العد
عاليا حتى قال الشارح في هذا المقام سواء كان عاليا في نفسه او لا وفسره بكونه
على طريق طلب العلو وعند نفسه عاليا وكان صيغة الاستعلاء بهذا المعنى من مصنوعات
المصنفين قال الشارح المحقق وفي هذا الإشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلاثة الاول المعبر به
باللام ويختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل
المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دل على طلب الفعل وهو عند الحاجة
من اسماء الافعال والاولان اقلية استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل
الاستعلاء سماهما الخويون امرا سواء استعلا في حقيقة الامرا وفي غيرها حتى ان لفظ
اغفر في اللهم اغفر لي امرا عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تميزا بين البابين
وفيما ذكره ابحاث احدها ان اختصاص المعبر به باللام بالفاعل غير المخاطب ثم يستدقوله
فلتفرحوا الا ان يقال لم يقيد بالشاذ وبصبح المجهول المخاطب الا ان يقال لعله يدعى انه
امر الغائب بصرف المخاطب وفيه ان الظاهر انه امر المخاطب بان يكون بحيث يقع عليه
الضرب فالاولى ان يجعل الجميع تحت قوله تحويل محض زيد وثانيها ان الحاجة لم يسم المعبر به
باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر عندهم ليس الا ما حذف منه حرف المضارعة
قال الرضي الحاجة يسمون الامر كلما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف
حرف المضارعة سواء طلب على وجه الاستعلاء وهو المسمى بالامر عند الاصوليين او
لم يطلب كذلك فالاصواب سماها الصرفيون على طبق ما في المفتاح وثالثها ان تسمية المستعمل
في غير الامر امر الانحصار الحاجة بل يعم جميع ائمة اللغة يدل عليه ما سيذكره من كلام المفتاح
ويشعر به قول المصنف وقد يستعمل بغيره فامل (اتبادر انهم عند سماعها الى ذلك)
وهل التبادر عند سماع المعبر به باللام من الصيغة او من اللام فيه تأمل قال صاحب المفتاح
واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحوهم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر
ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة فلا يد ذلك وانما جعله مدلا دليلا

المقترنة نسخة

قوله لغلبة استعمالهما موافق
لساق الرضي ويحتمل ان يكون
سبب التسمية كونهما موضوعين
لها

صرح في شرح المفتاح ايضا
بكون المعبر به باللام امرا عند
الحاجة وشرح المفتاح للسيد
يشعر بالخالفه فيه

صرح الرضي بمنع اطلاق الحاجة
الامر على امر الغائب وان
سموه امر الغائب ومنع كون الامر
ايم من امر الغائب كما يوهمه

المقترنة نسخة

يضر ب

المقترنة نسخة

لا احتمال ان تكون الاضافة لنفس النبادر لالكونها حقيقة فيه لكن الظاهر الاضافة الى الموضوع له ولم يلتفت اليه المصنف اضغفه عنده حيث قال في الايضاح وفيه نظر لا يخفى على التأمل والنظر اماما ذكرنا وفيه انه لا يخرج عن الامداد وانما يسقط عن درجة كونه دليلا واما ما ذكره الشارح من منع كون الاضافة الى الامر بمعنى طلب الفعل استعماله بل بمعنى كلى يصدق على نحو قم واقم واطافة الصيغة من اضافة العام الى الخاص واطافة الاسم من اضافة الداخل الى المدخول بدليل استعمالهم ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وفيه ايضا ما مر على ان ما راينا هو استعمال الماضي والمضارع في مقابلة صيغة الامر (وقد يستعمل غيره) اى غير طلب الفعل استعماله لعلاقة بينه وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الامر فمجاز والا فكنائية ولا يخفى عليك ان مباحث الامر كالاستفهام ليس من فن المعاني وليس منه الانكسار العدول من الحقيقة الى التجوز بالامر ولا اثرها فيما ذكره وذلك الغير اما غير الطلب واما الضل لا مع الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله (كالا باحة نحو جالس الحسن وا بن سبرين) وقد اشتهر هذا المثال في الاباحة وسره غير ظاهر لانه بالنسبة اشبه اذ لا يتوهم منع بحالستهما حتى يحتاج الى الاباحة والعلاقة بين الايجاب والاباحة ان الايجاب لا ينفك عن الاباحة والصحة وفي التعبير عنها بالايجاب كمال المبالغة وترك التدب ربما يشعر بان المصنف جعله داخلا فيما وضع له صيغة الامر وجعله من قبيل طلب الفعل استعماله (والتهديد) اى التخويف وفي الصحاح مع دعوة والاذار الابلاغ مع التخويف والعلاقة بين الايجاب والتهديد ان ايجاب ما يوجب العقوبة مبالغة في وقوع العقوبة ولا يلتفت الى ما توهمه عبارة المفتاح ان الاباحة والتهديد فيهما الطلب (نحو اعملوا ما شئتم والتحجيز نحو فأتوا بسورة من مثله) اذ ليس المطايعانهم بسورة لكونه محالا كذا في الشرح ولانه لا ينفع الاتيان في دفع اريب المط بالامر بل نسبة العجز اليهم والمناسبة بين الايجاب والتعجيز ان الايجاب يوجب السعي في الأمور وبالسعي فيه يظهر العجز (والتشخير نحو كونوا قردة خاسئين) دليلين (والاهانة نحو كونوا احجارا وحديدا) ويعرف التشخير من الاهانة بانه في التشخير لا ينفك الامر عن الانقياد وفي الاهانة لا يتحقق الأمور (وانسوية نحو اصبروا ولا تصبروا) والفرق بينه وبين الاباحة انه في مقام توهم ترجيح الخطاب احدهما والثاني في مقام توهم المنع عن الفعل والعلاقة بين الايجاب والانسوية ان الايجاب احد الامر ين يوجب تسويتها في الايجاب فاريد به التسوية (وانتفى نحو الايهات الليل الطويل الانجلي) واخره بصبح وما الاصبح منك بامثل انت الخطاب لتأويل الليل بالليل او الليلة فان الثلثة بمعنى على ما في القاموس او بتأويله بالليل لان المراد بالجنس الواحدة في الصداق ليل واليلة كتر وعمره وجعه على ليلى بزيادة اياء على خلاف القياس ونظيره اهل واهالى وقيل اصله ليلة لان تصغيره ليلة هذا وحيد الاشكال في تذكر الطويل ولا يبعد ان يقال الباء رد لما هو اصل اذا ضرورة ترد الكلمة الى اصلها ولا يصح ان يكون اشباع الكسرة كياء اميل لانه لا تكتب الياء الحاصلة من الاشباع وانما حل على التخي لا امتناع حقيقة الامر لان الانجلاء ليس مقدورا له ولا يمدان يجعل من ظرافة الشعراء يجعل الدليل بمنزلة انسان متعصب يجرى على البخل بالنفع للشاعر فلا يجلى لاعتقاده ان الانجلاء انفع له فيقول له انجلي بصبح فانه اخطأت ولبس الاصبح اى الصبح منك بامثل اى افضل فلا يتجاوز عادتك لاعتقادك الخطأ ووجه عدم فضل الصباح انه لا تفاوت في شدة همومه بين المظلم والمضي

اثره نسخة

فانك خطأت نسخة

عليه نسخة

اثباته نسخة

بفوت المط نسخة

عندنا أخير نسخة

الاختصاص نسخة

اتصال نسخة

او ان عينه يرى انه نهار كالليل مظلما لازدحام الهموم والاشارة الى القسم الثاني من غير
 الموضوع له اما من التثني ان كان الطلب المتعبر في مفهوم الامر اعم من التثني ويكون المميز
 قيدا للاستعلاء واما من الدعا ان كان الطلب مقيدا ببايسته على الامكان واختار الشارح الثاني
 ولا يتم الابدعوى ان المتبادر منه هذا الطلب قال الشارح انما حمل على التثني دون التثني لان
 الشعر لا استطائه تلك الليلة لا طماعته في الانجلاء ولك ان تقول لشدة همومه واضطراره
 سمي انجلاء في اتباعه وذلك لانجلاء يستحيل (والدعا محور باغفرل) فانه طلب للفعل على سبيل
 التضرع (والا التماس كقولك لمن يساويك رتبة) لاحاجة الى هذا القيد وكأنه اراد مثالا
 متفقا عليه (اذل بدون الاستعلاء) اذ مع الاستعلاء امر ولا بد من قيد آخر يميز عن الدعا
 هذا قال الشارح وقد تفارق التماس فيما يكون مع نوع من التضرع لال حد الدعا
 قلت فينبغي ان يفيد تعريف الدعا بمزيد التضرع (ثم الامر قال السكاكي حقه انقور) جمع
 السكاكي الامر والنهي في هذا الحكم (لانه الظاهر من الطلب) فيكون كذلك الدعا
 والالتماس فالتعليل لاثبات الدعوى وتعميمه عبارة السكاكي لانه الاظهر غيره الى الظاهر
 ليكون نظيره خاليا عن شائبة تساميم الظهور ونية السكاكي على ذلك الظهور بالنظر في حال
 اخويهما الاستفهام والتداء فانه لارتبة في الفور وفيهما وبما أوضح كونه للفور ان الطالب
 لا يرضى بعبء المطال الاضرورة وان الانتظار مهرب عنه (وليتبادر الفهم عند الامر بشئ
 بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع واردة التراخي) وهذا على اطلاقه
 لا يصح لانه اذا كان باعطف يتبادر الفهم الى الجمع والتراخي كان يقال قم واقعد او ثم اقعد
 او فاقعد ويحتمل ان يكون داخلا في قوله (وفيه نظر) اي في قوله حقه الفور والنظر فيه راجع
 الى النظر في دليله او في كل من دليله نظر لكون الظهور من الطلب بلا قرينة ممنوعا وكذا
 التبادر بلا قرينة بل الحال متفاوتة بالنسبة الى المقامات والسكاكي دليل آخر لم يذكر وكان
 حقه ان يذكر ليم نظره وهو استحسان القلاء تأديب الخادم اذا اخرج الامتثال ولك ان تقول
 ولا اعتبار القلاء عند تأخير الامتثال (ومنها) اي من انواع الطلب (النهي) وهو طلب
 الكف عن الفعل استعلاء وملك تفتن بما يتعلق به توجهها ودفعها ان كان الامر بترك (وله
 حرف واحد في) الاخصر (وله لا الجازمة وحدها) والاولى (فهو) صيغة واحدة (نحو قولك
 لا تفعل) يعلم ان ليس له صيغة اخرى كما انه ليس له حرف آخر ولعله احتج بتقييد الجزم بقواه
 في نحو قولك لا تفعل عن المذكر وصيغة جعي المؤنث فانها لا تجزم فيمن لكونها مبنيات ونية
 بتقديم الظرف في قوله وله حرف واحد على حصر لا الجازمة في انهي (وهو كالامر)
 لو اكنتني به لافاد معناه الحقيقي والمجازي برمته بلا خفاء ولم يخرج الى تطويل
 قوله (في الاستعلاء وقد يستعمل في غير طلب الكف) كما هو مذاهب البعض
 (او السرك) كما هو مذاهب البعض فانهم اختلفوا في ان مقتضى النهي ككف
 النفس عن الفعل بالاشتغال بالضد او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل قال الشارح
 المحقق والمذهب ان متقاربان يعني لا ممة للخلاف ويدفعه ما ذكره السيد السند ان الخلاف
 مبني على الاختلاف في كون عدم الفعل قدورا ولاوجه الاختصاص على قوله (كالكهديد
 كقولك اعيد لا يمثل امر ك لا يمثل امرى) ومثال التسوية من النهي قد سبق ونبغى
 ان يبين ان حقه الفور لئلا يتوهم انه كالامر في منع الفور فيه بمقتضى الوضع وقال
 السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للسكاكن تحرك
 وللمتحرك لا تحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى ابطال الواقع كقولك في الامر

لئلا تتحرك وفي النهي لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعظم الامر وانتهى لطلب
 الدوام والثبات على ما كان المخاطب عليه من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم
 ولا تحسن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك كذا في الشرح والاولى على ما كان المأمور
 عليه ليشمل تحويله هذا الله الصراط المستقيم وهل هذا المعنى سوى ما ذكر السكاكي من
 الاستمرار حتى تذكر معه كما فعله الشارح فيه خفاً (وهذه الاربعة) يعني التمني والاستفهام
 والامر والنهي (يجوز تقدير الشرط بعدها) مع اداته ولا بد من ذكر هذا القيد لان تقدير
 الشرط قد ينفك عن تقدير اداته نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا ولو قال تقدير حرف
 الشرط لكان مستلزماً لتقدير الشرط اذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط
 وهذا الشرط ينبغي ان يقدر باسره ولا يجوز التقدير مع ذكر جزء فلا يقال اكرمني اباي
 اكرمك بذكر مفعول الشرط والشرط المقدر على طبق هذه الاربعة فكل قيد يراد
 في الشرط بذكر في الطلب فيقال عند ارادة ان تكرمني قائماً اكرمني قائماً وعند ارادة ان تكرمني
 في الدار اكرمني في الدار وهكذا والمراد جواز تقدير الشرط مطلقاً لان هذه الاربعة
 قرآن بخلاف الحذف في غيرها فانه لا يصح اطلاق الحذف فيه اذ قد توجد قرينة وقد
 لا توجد الضابط فيه وجود القرينة والضابط في هذه الاربعة وجود احدها لانه
 يستغنى الحذف معها عن القرينة بل لعدم انفكاكها عن القرينة فليس مقابلة قوله وفي
 غيرها قرينة مع قوله وهذه الاربعة الخ باعتبار وجود القرينة وعدمها كما يوهى ظاهر
 عبارته وتحقق القرينة مع الاربعة بما قبل من ان الطلب لكونه فعلاً اختيارياً لا بد له من
 حامل عليه وذلك الحامل هو اما المطلوب المقصود لذاته واساغيره اذا كان المطلوب
 مقصوداً لغيره وهو الاكثر لان اكثر الاشياء يطلب بغيره غالباً فاذا سمع الطلب يتوقع بيان
 مسابه بحسب الخارج لمطلوبه المذكور حامل على هذا الطلب بتصوره وهذا هو العلة
 الغائية التي قالوا في شأنها اول الفكر اخر العمل وقد نظمه نظمنا حسناً من قال نعم ما قال
 زمرة الدول اول الفكر اخر العمل فاذا جاء بعد الاربعة ما يصلح سبباً للطلب لتفرعه
 على المطلوب يجعل مسبباً له وهذا معنى الشرط والجزاء فيقدر الشرط اظهار السببية
 المقصودة ولما قبل من ان كل كلام لا بد فيه من حامل للتكلم عليه في قاعدة التكلم فان التكلم
 في قاعدة البيان في الكلام الخبري لا مادة مضمونه وفي الطلبي للطلب المتعلق بما هو مقصود لذاته
 قليلاً وبما هو مقصود لغيره غالباً فاذا ذكر ذلك الغير بعد ما فيه معنى الطلب فهم ارادة ترتيبه
 على المطلوب وهذا معنى الشرط والجزاء ولا يخفى بغير هذا الوجه عن الاول لان الاول مبني
 على ان الطلب فعل اختياري لا بد له من حامل عليه والثاني ان الكلام في عرف ارباب اللسان
 لا بد له من حامل عليه سواء كان ما يفيد طلباً او غيره والسيد السند ظن انهما وجه واحد
 وخطأ الشارح المحقق حيث جعلهما وجهين فجواز تقدير الشرط بشرطين التفرع
 المذكور وقصد السببية وكأنه دل عليه بالامثلة ولا يذهب عليك ان حذف الشرط
 من مباحث الإيجاز وليس له تعلق بهذا المقام والبحث عنه هنا من فضول الكلام (كقولك
 ليت لي ما لا انتفعه اي ان رزقه) الاولى ان يكن لي لانه المفهوم من الطلب (واين يتك اترك
 ان تعرفته) الاظهر اي ان اعرف لان السبب هو المعرفة سواء كان بتعريف المخاطب
 او بدونه لا يقال وهذا التقدير لا يعم كل استفهام فانه لا يجري في قولك اكرمني اكرمك
 فانه لا يصح ان التقدير ان تعرفني او ان اعرف اكرامك اكرمك بل ان تكرمني
 اكرمك لا نقول السببية بين ما بعد الطلب والمطلوب والاستفهام في الاستفهام فهو

لم يتفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم لا يقدر الشرط وان تفرع على المفهوم (واكرمني
 اكرمك) اى ان تكرمني (ولا تستخني يكن خيرا لك) اى ان لا تستخني (واما العرض كقولك الاتزل عند
 نصب خيرا فولدن من الاستفهام) يريد انه لا حاجة الى عدا عرض بعد عدا الاستفهام لدخوله
 تحت الاستفهام هكذا استفاد من كلام الشارح المحقق والسيد السند وفيه ان المراد بالاستفهام
 ما يكون على حقيقته اذ لا يقدر الشرط بعد غير العرض من المولدات فلا يغني ذكر الاستفهام
 عن ذكره فالاولى ان يقال المراد ان العرض في التقدير محمول على اصله وان لا يشار كه
 في اقتضاء الشرط وبيان المفتاح ملائم لهذا المعنى جدا حيث قال هذه الابواب الاربعة
 تشترك في الاعانة على تقدير الشرط بعدها واما العرض فليس بابا على حدة وانما هو
 من مولدات الاستفهام نعم نتيجة ان العرض ايضا تعين على تقدير الشرط لانه لا بد لعرض
 النزول من فائدة فاذا ذكر ما يصلح فائدة للنزول يجعل فائدة مترتبة عليه فلا حاجة الى
 جعله محمولا على اصله ولما كان المقصود النزول لا الثاني فالذكر في الحقيقة الاثبات فلذا
 يقدر الشرط مثبتا مع انه يجب التقدير بقرينة الامور الاربعة من جنس تلك الامور الاربعة
 ان مثبتا ثبت وان متباغيا فغني فلا يجوز لا يكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكشاف ونحن نظن
 ان لا خلاف بينه وبين الجمهور اذ هم لا يجوزون تقدير المخالف الاربعة بقرينتها لاشتغال الثاني
 على الاثبات وهو يجوز مع القرينة وقيل تقدير الميث بعد النهي اقرب من تقدير الميث بعد الامر
 لاشتغال الثاني على الاثبات دون العكس فاسلم تدخل النار بعد من لا تكفر تدخل النار وفيه
 ان الامر بالشئ يتضمن النهي عن ضده فالامر بالشئ ايضا يشتمل على ذكر ضده بهذا
 الاعتبار (وبجوز في غيرها) اى تقدير الشرط في غير المواضع الخمسة (القرينة) قلت وكذا
 معها القرينة لولم يقدر من جنس المذكور من الخمسة (نحو) ام اتخذوا من دونه او ايساء
 (فالله هو الولي اى ان ارادوا وليا بحق) الاظهر ان الشرط المقدر ان ارادوا وليا لان
 قوله هو الولي للحصر وتزويل غيره منزلة العدم لا ينحصر الولي بحق والظاهر انه قصر
 قلب بدليل ام اتخذوا من دون الله اى متجاوزين الله فانه ظاهر في ترك الله واتخاذ غيره
 وليا لكن الشارح جعله قصر افراد وقد يمنع وجود القرينة في المثال المذكور لصحة تفرع
 فالله هو الولي على ما قبله لان الاستفهام المستفاد من قوله ام اتخذوا للانكار قبول الى الثاني
 اى لا يليق ان يتخذوا من دون الله وليا فالله هو الولي واجاب عنه الشارح المحقق بانه ليس
 كل ما فيه معنى الشئ حكمه ذلك الشئ اذ لا يخفى على ذي طبع حسن قونا لا تضرب
 زيدا فهو اخوك بخلاف ان تضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار وانما يحسن بالواو والحالية
 والجواب بعيد عن التحصيل اما اول فلان ما ذكر في بيان ان ليس كل ما فيه معنى الشئ
 حكمه ذلك الشئ مما لا يفيد لان معنى تضرب زيدا ليس معنى النهي بل نفي الياقة
 فالشرط المقدر بعده ان لا يابق ان تضرب زيدا فهو اخوك بخلاف النهي فان الشرط
 المقدر بعده ان لا تضرب زيدا فهو اخوك ولا خفاء في ان نفي الضرب يصير سببا لبقاء
 الاخوة دون نفي لياقة الضرب فانه يجامع الضرب ولا يبق معه الاخوة واما ثانيا فلان
 النفي المذكور غير حق لان ما فيه معنى الشئ حكمه الذي يقتضيه المعنى حكم ذلك الشئ
 بلا شبهة واما ثالثا فلان ورود منع القرينة لا يتوقف على ان يكون حكم ما فيه معنى الشئ
 حكم ذلك الشئ لا محالة بل يكفي جواز ان يكون كذلك وههنا بحث وهو ان ما امر به
 يجوز تقدير الشرط بعد هذه الاربعة ان اراد به جواز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها
 الحقيقة بدخل الدماء والالتماس في قوله ويجوز في غيرها القرينة مع انها في سلك الامر لان

التحاشة جعلوا التقدير في جواب الامر النهي وهما يشتملها عندهم وان اردبه انه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل (ومنها) اى من انواع الطلب (التداء) اى الكلام المستعمل في طالب الاقبال وبيان حقيقته وظيفة لغوية ومجازاته بيانية ونكات اختصار الحقيقة او مجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث (وقد نستعمل صيغته) اى صيغة النداء يختص بهذا الكلام ونسبية هيئة الكلام صيغة غير شائعة وكأنه ليكون النداء بمنزلة مفرد من مفردات المنادى له في انه الغرض من ذكره اطلق اسم الصيغة عليه (في غير معناه) اى معنى المنادى الموضوع له امامه بقاء النداء بان يتقبل من قسم الى قسم كما يستعمل يا لنداء البعيد لنداء القريب وبالعكس وامامه الخروج عن النداء مطلقا كالتالين المذكورين ومنه ما ذكر للتهذيب على ان المنادى حاضر في القلب لا يغيب عنه نحو اسكن نعمان الا راك نيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان فجعله مستعملا في نداء البعيد كما فعله الشارح بعيد ومنه المستعمل في التحسر والتوجع ومنه الاستغاثة ومنه التعجب ومنه التذبة ومنه التوله والتحير وجعل قوله في غير معناه مخصوصا بالقسم الثاني كما فعله الشارح لاداعي اليه (كالاغراء في قولك لمن اقبل يتعلم يا مظلوم) فانه ليس بطلب الاقبال لكونه حاصلًا وانما الغرض اقباله على زيادة التعلم وبث السكوى ولذا لا يذكر له المنادى له (والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايمس الرجل) ملزم الحذف لحرف النداء والشايع فيه اى وقد يدل عنه الى مضاف او علم او معرف باللام وفي كون المعرفة باللام منادى لتصبه وفي كون العلم منادى لتصبه دون البناء على الضم من يدتكلف ولذا انكر النداء في الاول ابن الحاجب وتفصيله كتب النحو وتناول الغاية منه لو نلت شرحنا على الكافية ولما كان الاختصاص مع نقله عن معناه الاصلى منقول الى محل من الاعراب دون الاغراء خصه بقوله (اى مخصصا من بين الرجال) تنبيهها على انه يكثر في موضع الحال (ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء) طلبا كان كالمثلة المذكورة او غيره كالخبر الذى يذكر للمدح والذم او التحسر او التعجب (اما اللغز اول) ياراز في صورة الحاصل (اولاظهار الحرص في وقوعه) حتى كانه يخل اليه حاصلًا (كامر) من قوله ان ظفرت بحسن العافية فهو المرام فهو نظير (والنداء بصيغة الماضى من البليغ يحتلها) معابان يقصد هما معا وعلى سبيل البدل بان يقصد احدهما والاظهر ان النداء ممن يعرف هذين التكتين يحتلها سواء كان بليغا او لا واصل البليغ عليه بعيد (والاحتراز عن صورة الامر) لئلا يؤدى الى سوء الادب والاولى الاحتراز عن صورة الاستعلاء ليشتمل الاحتراز عن صورة النهى ايضا وفيه ان النداء بصيغة الماضى يحتمله ايضا فلم خص الاحتراز بما سقى ولك ان تجيب بان صيغة الماضى لا تدخله في الاحتراز عن صورة الامر وللعود محال اذا التكتة لا تجب ان يرجع الشئ على جميع الاغيار ولك ان تقول يكفي هذا القدر من الفرق نكتة لتخصيص الاحتمال بالسابقين تأمل (او لجل المخاطب على المطلوب بان يكون ممن لا يحب ان يكذب) من التكذيب اى ينسب الى الكذب (الطالب) فانك اذا جئت بالخبر مع ارادة الطلب ينسب الطالب الى الكذب نظر الى ظاهر اللفظ كذا قيل ولا يخفى انه تكلف والاحق الادق ان في التعبير عن ابني غدا بقولك تأتيني غدا دعوى ان المخاطب يسادر الى الاجابة لاحالة حتى لا يتحقق ان يعبر عن الطلب عنه بالخبر فلو لم يمثل بضرب لصرت في هذه الدعوى التى يضمها التعبير بالخبر كاذبا قال الشارح فالخبر في هذه الصور مجاز لا استعمالها في غير ما وضع له ويحتمل بعضها الكناية هذا وفيه ان اللفظ لا يكون محتملا للمجاز والكتابة لانه ان وجدت القرينة المساعدة

عن ارادة الحقيقة فجاز بلا شبهة والافكتابة كذلك (تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر
 في الابواب الخمسة السابقة) لافي الجميع فان التأكد في الانشاء ليس للشك او الانكار من المخاطب
 ولا ترك التأكد لخلوه عن الابقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامثال او قريب منه (فليعتبره)
 اي فليقتبس الانشاء (الناظر) على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره راجعاً او عائداً الى الكثير
 اي فليعتبر وابعاد ذلك الكثير في الانشاء * الهى مننت علينا بفصل الخطاب * واحسنت الينا
 بفضل معرفة الكتاب * واحيت الاسئلة المحاويع احسن جواب * نسألك بياناً به وصل الطلاب
 الى الصواب * وتبيناتاً به كمال الاتصال بحسن المأب * وكال الانقطاع عن الجهل والخطأ
 والاضطراب * الهى انم علينا باحوالها تذيب لجزيل الثواب * واكرمنا
 بالتوفيق لاعدال تهيئنا عن

ويل العقاب

م

تم الجلد الاول ويليهِ الجلد الثاني واوله بحث الفصل والوصل



(* فهرست الجلد الثاني من الاطول *)

٢	الفصل والوصل	٣٠	وقال عبد القاهر ان كان المتبداً
٢	الفصل عطف بعض الجمل		ضمير ذي الحال
٣	والوصل تركه	٣١	ويحسن الترك
٣	فشرط كونه مقبولا بالواو	٣٢	واخرى لوقوع الجملة
٧	فان كان بينهما كاله الانقطاع	٣٢	الايجاز والاطناب والمساواة
٨	واما كمال الانصال	٣٢	فالايجاز اداء المقصود باقل
٩	والمراد بكماله	٣٢	والاطناب ادائه باكثر
١٠	والمقام يقتضي اعتناء بشانه	٣٥	المساواة
١٢	واما كونه كالمقطعة عنها	٣٥	والايجاز ضرر بان يجاز القصر
١٣	واما كونه كالمصلة بها	٣٧	وايجاز الحذف
١٤	فيترى منزلة السؤال الواقع	٣٧	اما جزم جملة
١٤	لان السؤال اما عن سبب الحكم	٣٨	واما جملة مسببة
	مطلقا	٣٩	واما اكثر
١٤	واما عن سبب خاص	٣٩	وادائه كثيرة منها ان يدل العقل
١٥	واما عن غيرهما		عليه
١٦	ومنه ما بين على صفته	٣٩	ومنها ان يدل العقل عليهما
١٧	واما الوصل لدفع الابهام	٤٠	ومنها الشروع في الفعل
٢٠	الجامع بين الشبهين اما عقلي	٤٠	والاطناب اما بالايضاح بعد
٢٠	او تمائل		الابهام
٢١	او تضاد	٤١	ومنه باب نعم
٢٢	او تضاد	٤٢	ووجه حسنه سوى ما ذكر
٢٣	او خيالي	٤٢	ومنه التوسيع
٢٣	ومن محسنات الوصل تناسب	٤٣	واما بذكر الخاص بعد
	الجمليتين		العام
٢٤	تذنيب اصل الحال المنتقلة	٤٣	واما بالتركير ان كتبت
٢٥	فاحتاج الى ما يربطها	٤٤	واما بالايغال
٢٥	فالجملة ان خلت عن ضمير	٤٤	وتحقيقه التشبيه
٢٦	فان كانت فعلية	٤٥	واما بالنداء
٢٧	اما الحصول فلكونه فعلا متبنا	٤٥	واما بالكيد مفهوم
٢٧	واما المقارنة فلكونه مضارعا	٤٦	واما بالكيد منطوق
٢٨	وكذا ان كان ماضيا	٤٦	واما بالتكميل
٢٨	اما المتيقن فلدلالته على الحصول	٤٧	واما بالنقيض
٢٩	واما المتنيق فلدلالته على المقارنة	٤٧	واما بالاعتراض
٢٩	اما لاول فلان لما الاستغراق	٤٨	والدعاء في قوله ان التثنيين
٣٠	واما الثاني فلكونه متقيا	٤٨	والتشبيه في قوله واعلم

٤٩	واما بغير ذلك	٠٩١	وهذه الاربعة تقتضي
٤٩	واعلم انه قد يوصف الكلام	٠٩٣	واما عند حضور المشبه
	بالاجاز والاطناب	٠٩٤	احدهما ايها
٥٠	الفن الثاني علم البيان	٠٩٤	والثاني بيان الاهتمام به
٥٢	ودلالة اللفظ	٠٩٥	ويجوز التشبيه ايضا
٥٦	وشروطه لزوم الذهني	٠٩٦	اما تشبيه مفرد بمفرد
٥٩	ويتأدى بالعقلية	٠٩٦	واما تشبيه مركب بمركب
٦٢	فانحصر في الثلاثة	٠٩٩	وباعتبار وجهه اما تمثيل
٦٣	التشبيه	١٠٠	واما غير تمثيل
٦٣	الدلالة	١٠٠	وايضا اما مجمل
٦٥	والنظاره ثنائي اركانه	١٠٢	واما مفصل
٦٦	واقسامه طرفا اما احديهما	١٠٢	وايضا اما قريب متبذل
	او عقليان	١٠٤	واما بعيد غريب
٦٧	او مختلفان	١٠٤	اما الكثرة التتصيل
٦٧	والمراد بالحسي	١٠٤	اولقلة تكرر
٦٨	وبالعقلي	١٠٤	فالغربة فيه من وجهين
٦٩	وما يدرك بالوجدان	١٠٦	وقد يتصرف في التشبيه
٧١	فان وجه الشبه	٠٠٠	القريب
٧٣	اما حسية كالكيفيات	١٠٦	وباعتبار اداته اما مؤكد
	الجسمانية	١٠٧	وباعتبار الغرض اما مقبول
٧٦	او عقلية كالكيفيات	١٠٧	خاتمة
	النفسانية	١٠٨	واعلى مراتب التشبيه
٧٧	واما اضافية	١١١	الحقيقة والمجاز
٧٧	وايضا اما واحد	١١٢	الحقيقة الكلمة المستعملة
٧٨	واما متعدد	١١٣	والوضع تعين اللفظ
٧٨	والعقلي اعم	١١٧	والمجاز مفرد ومركب اما
٨٠	والمركب الحسي فيما طرفاه	٠٠٠	المفرد فهو
	مفردان	١١٨	وكل منهما
٨١	وفيا طرفاه مركبان	١١٨	والمجاز مرسل
٨٣	وفيا طرفاه مختلفان	١١٩	والافاستعارة
٨٣	والحركة السريعة المتصلة	١٢٠	ومنه تسمية الشيء جزؤه
٨٤	وقد يقع التركيب في هيئة	١٢١	او آله
	السكون	١٢١	والاستعارة قد تفيد بالتحقيقية
٨٥	والعقلي كعمران الانتفاع	١٢٦	واما التعجب والتهى عنه فإلبناء
٨٥	واعلم انه قد ينتزع من متعدد	١٢٨	وقريبتها اما امر واحد
٨٨	والاصل في نحو الكاف	١٢٨	او معان
٩٠	وقد يذكر فعل يني عنه	١٢٩	وهي باعتبار الطرفين قسمان

١٣٠	ومنها التهكمية والتعليقية	١٧٤	الثلاثة
١٣٠	وباعتبار الجامع قسمان	١٧٥	والموصوف في هذين القسمين
٠٠٠	اماداخل	١٧٦	الكتابة تنفصوت الى تعريض الخ
١٣١	واما غير داخل كما هو وايضا	١٧٧	والتعريض قد يكون مجازا
٠٠٠	امامامية اوخاصية	١٧٨	فصل اطبقى الباء على ان المجاز
١٣٢	وباعتبار الثلاثة ستة اقسام	٠٠٠	والكتابة ابلغ من الحقيقة
١٣٣	فالجامع اما حسي واما عقلي	١٨٠	الفن الثالث علم البديع
١٣٥	واما مختلف	١٨١	اما المعنوي
١٣٦	وباعتبار اللفظ قسمان	١٨٢	ويكون بلفظين
١٣٩	فالتشبيه في الاولين	١٨٣	طباق اليجاز كما هو وطباق السلب
١٤١	ومدار قريبتهما في الاولين	١٨٥	ولحق به
١٤١	وباعتبار آخر ثلاثة اقسام	١٨٦	ويسمى الثاني ايمام التضاد
١٤٣	وفد مجتمعان	١٨٦	وزاد السكاي
١٤٤	والترشيح ابلغ	١٨٧	ومنه مراعاة النظر
١٤٥	واما المركب فهو اللفظ المستعمل	١٨٨	ومنها ما يسميه بعضهم
٠٠٠	فيما شبه	١٩٠	ومنه الارصاد
١٤٨	فصل قد يضر التشبيه في النفس	١٩١	ومنه المشاكلة
١٤٩	فيسمى التشبيه استعارة	١٩٢	ومنه المزاوجة
١٥١	فصل عرف السكاي الحقيقة	١٩٣	ومنه العكس
١٥٢	وعرف المجاز اللغوي	١٩٣	ومنها ان يقع بين احد طرفي جملة
١٥٤	وقسم المجاز الى الاستعارة	١٩٣	ومنها ان يقع بين متعلق
١٥٤	وفسر الحقيقية	٠٠٠	فعلين
١٥٨	وفسر التخيلية	١٩٤	ومنها ان يقع بين لفظين
١٥٩	وفيه تعسف	١٩٤	ومنها الرجوع
١٦٠	ويقتضي ان يكون الترشيح	١٩٤	ومنه التورية
٠٠٠	تخييلية	١٩٥	ومنه الاستخدام
١٦١	ورد بان لفظ المشبه	١٩٦	ومنه الف والنشر
١٦٢	واختار لرد التسمية الى المكنى عنها	١٩٩	ومند الجمع
١٦٤	فصل حسن كل من الحقيقية	٢٠٠	ومنه التفريق
٠٠٠	والتثيل	٢٠٠	ومنه التقسيم
١٦٦	وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا	٢٠١	ومنه الجمع مع التفريق
١٦٦	فصل وقد يطلق المجاز على كلمة تغير	٢٠١	ومنه الجمع مع التقسيم
٠٠٠	حكم اعرابها	٢٠٢	ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم
١٦٩	الكتابة لفظا ريد به لازم معناه	٢٠٣	وقدم مطلق التقسيم على امرين
١٧١	ورد بان اللازم		اخرين
١٧١	وهي ثلاثة اقسام الاولى	٢٠٤	ومنه التجريد
١٧٢	الثانية	٢٠٧	ومنه المبالغة المقبولة

٢٠٨	والمقبول منه اصناف منها	٢٣٥	ومن السجع على هذا القول
	ما اخل عليه		ما يسمى التشطير
٢٠٨	ومنها ما تضمن نوعا حسنا	٢٣٥	ومنه الموازنة
٢٠٩	ومنها ما اخرج مخرج الهزل	٢٣٦	ومنه القلب
٢٠٩	ومنه المذهب الكلامي	٢٣٧	ومنه التشريع
٢١٠	ومنه حسن التعليل	٢٣٧	ومنه لزوم ما لا يلزم
٢١٣	ومنه التفرع	٢٣٩	واصل الحسن في ذلك كله
٢١٣	ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم	٢٣٩	خاتمة
٢١٦	ومنه ضرب آخر	٢٤٠	في السرقات الشعرية
٢١٧	ومنه تأكيد الذم بما يشبه المدح	٢٤٢	فالسرقه والاخذ نوعان ظاهر
٢١٧	ومنه الاستتباع		وغير ظاهرا اما الظاهر
٢١٩	ومنه التوجيه ومنه متشابهات	٢٤٢	فان اخذ اللفظ كله
	القرآن	٢٤٣	او اخذ بعض اللفظ
٢١٩	ومنه الهزل ومنه تجاهل العارف	٢٤٦	وان اخذ المعين وحده
٢١٩	والمبالغة في المدح او في الذم	٢٤٧	واما غير الظاهر فانه ان يشابه
٢٢٠	والتدله في الحب		المعنيين
٢٢٠	ومنه القول في الموجب	٢٤٧	ومنه ان ينقل المعين الى محل اخر
٢٢١	واما اللفظي فانه الجنس بين	٢٤٧	ومنه ان يكون معين الثاني اشمل
	اللفظيين		ومنه القلب وهو ان يكون معين
٢٢٣	فان كانا من نوع واحد كاسمين سمي	٢٤٨	الثاني تقيض معنى الاول
	بمثالا	٢٤٨	ومنه ان يؤخذ بعض المعنى
٢٢٣	وان كانا من نوعين سمي مستوفى	٢٤٨	ويضاف اليه ما يحسنه
٢٢٤	وان اتفقا في الخط خاص باسم	٢٤٩	واكثر هذه الانواع ونحوها
	المتشابه		مقبولة
٢٢٤	وان اختلفا في هيئات الحروف	٢٥٠	وبما يتصل بهذا القول في الاقتباس
	فقط سمي محرزا	٢٥٠	اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام
٢٢٥	وان اختلفا في اعدادها يسمى ناقصا	٢٥١	واما التضمن فهو ان يضمن الشعر
٢٢٦	وربما يسمى مطرفا	٢٥٣	واما القعد فهو ان ينظم نثر
٢٢٦	وربما يسمى مذيلا وان اختلفا	٢٥٤	واما الخل فهو ان ينثر نظم
	في انواعها فبشرط ان لا يقع	٢٥٤	واما التلميح فهو ان يشار الى قصد
٢٢٧	وان اختلفا في ترتيبها يسمى بجنس		او شعر
	القلب	٢٥٦	فصل ينبغي للمتكلم ان يتأنق
٢٢٨	ويحقق بالجناس شيان		في ثلاثة مواضع
٢٢٨	ومنه رد الجوز على الصدر وهو	٢٥٦	احدها الابتداء
	في النثر او في النظم	٢٥٧	وثانيها التخليص
٢٣٢	ومنه السجع	٢٥٩	وثالثها الانتهاء
٢٣٣	قيل واحسن السجع ما تساوت	٢٦٠	واحسنه ما آذن بانتهاء الكلام
	قراينه		

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(الفصل والوصل) اورد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره في تفصيل الابواب الثمانية قال الشارح قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه والوجه ما ذكرنا وهذا الوجه للتقديم في التفصيل لافي هذا المقام كما لا يخفى على من يعرف المقام (الوصل عطف بعض الجمل على بعض) قدم تعريف الوصل على عكس ذكرهما وعلى خلاف المفتاح لانه وجودى سابق على العدمى في المعرفة ولا يبعد ان يقال يقدم الفصل تارة ويؤخر اخرى لثلاثي توهم التزام تقديم احدهما ان له منزلة في باب البلاغة على الآخر وعبارته مشعرة بان الوصل والفصل مختصان اصطلاحا بالجملة والمقتضيات لهما جارية في المفردات ايضا فلا ينبغي التخصيص اصطلاحا ونحن نفهم من عبارة المفتاح عدم اختصاصهما بها وانما هما الاصل في الجمل حيث قال تميز موضع العطف عن غير موضعه في الجمل هو الاصل في هذا الفن وان جملة السيد السند على ان المراد ان بحث الحال خارج عن الاصل متفرع على الفصل والوصل وبالجملة لا يقتصر على رعاية جهات العطف وتركه فيما بين الجمل واحفظها في المفردات ايضا لثلاثي يكون بمنزل عن البلاغة وكيف يظن ان عطف الجمل التي هي اخبار لمبتدأ او احوال لصاحب اوصفات لمعنوت وتركه مبنيات على احوال دون ما في المفردات كذلك وقد وافقني في ذلك السيد السند حيث نكلم في وجه الفصل والوصل بين مفردات في خطبة شرح الطالع وقد اختار الجملة على الكلام ليشمل ماله محل من الاعراب والصلة بلا كلام ولم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه ربما لا يتناسب حل اربع مرتبة بحيث يعطف كل على ما قبلها بل يتناسب الاثنان الاوليان والاثنان الاخران فيعطف في كل اثنتين او لا ويعطف الاخران على الاوليان لان مجموع الاخرين يناسب مجموع الاولين ونظيره في المفردات هو الاول والاخر والظاهر والباطن فانه عطف اول الاخر على الاول والباطن على الظاهر يجمع التضا د ثم عطف مجموع

لانه في الاصل والوصل في هذا
المقام نسخة

تكلف نسخة

هذا ما زدناه على الشرح لانها
ايضا عند البعض جملة وليس
بكلام لان اسناده ليس مقصودا
لذاته

الظاهر والباطن على مجموع الاول والاخر ليتناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهما والمراد بالجل
ما فوق الواحد ليشمل عطف احدى الجملتين على الاخرى وجل الجمل على جل يكون
في العالم لا يلبق بالعالم (والفصل تركه) اى ترك عطف بعض الجمل على بعض ومن شأنه
العطف اذ لا يقال الفصل في ترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها اذ ليس من شأن
الحال العطف على ما هي قيد له ثم انه رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى ان معرفة
الحكم بعد معرفة الشيء فقال (فاذا انت) ورتب العطف ثلث مراتب مرتبتان منها
مرتبتان التناول ومرتبة بعدة على طبق ما في الافتتاح الا انه جعل المرتبة الاولى مالا محل
للجملة من الاعراب والمفتاح ما يكون العطف فيه بغير الواو والحق مع الافتتاح لان العطف بغير
الواو لا يطلب شرطاً فهو اقرب تناولا على الاطلاق وماله محل من الاعراب يجتمع فيه حين
العطف بغير الواو وجهتا قرب او اتفقا في جعل احدى المرتبتين بالجملة محل من الاعراب
ولا ينحصر فيه اذ الوصل في جملة انت بعد جملة هي صلة موصول اسمي او حرفي وقصد
تشريك الثانية للاول عطف على الاول كالآتية بعدما لمحل من الاعراب لانتفاوت فتقول
الذى ضرب وقتل وعجبت من ان ضربت واكرمت فتحن نقول فاذا انت (جملة بعد جملة فاما
ان يكون لها محل من الاعراب) او تكون صلة (اولا) ولقد ضمن بانه وجوب تقديم المعطوف
عليه (وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية لها في حكمه) اى في حكم الاعراب بان تكون
مشاركة للاولى في جهة الاعراب ويكون اعرابهما من جهة واحدة واس الخبر ان الثاني
ولا الحال الثانية والا الصفة الثانية مشاركا للاولى في الحكم اذ جهة الاعراب في كل منهما
ما فيه لا ما في سابقه بخلاف التابع فلا يشكل انه قصد تشريك الثاني للاول في الاخبار
المتعددة ونظائرهما مع انه ترك العطف (عطف عليهما كالفرد) اى كعطف المفرد على المفرد
وفي هذا التشبيه اشعار بوجه حسن العطف اى كان العطف في مقام قصد تشريك المفرد مقبول
كذلك في هذه الجملة لان الجملة التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفرد ولما كان عطف
المفرد على المفرد يشترط في قبوله الجهة الجامعة فرع على التشبيه قوله (فشرط كونه مقبولا
بالواو ونحوه) بما لا يدل الاعلى مطلق الجمع وهل هي متحققة في كلام العرب لم توجد على
سبيل الحقيقة ولا مانع من التجوز كما قيل ان ثم في قوله عدل ووصف وتأنيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب بمعنى الواو لضرورة الشعر وكما قال الكوفيون ان او في قوله تعالى
الى مائة الف اويرون بمعنى الواو وكما قال المصنف في التذنب من الابيضاح ان الفاء يجر
بمعنى الواو وجعله منه ولقد امر على اللين بسبني فخصيت ثمة قلت لا يعنيني واشتهد عليه بخبر
عبد الله بن عتيك فان اردته فارجم اليه ويؤيدان ما ذكر نحوه لمراعاة ما في معناه تجوزا انه قال
فما بعد ان قصد ربطها به على معنى عاطف سوى الواو ولم يقل على عاطف سوى
الواو فالمراد بالواو الواو المستعمل في معناه الحقيقي حتى يدخل الواو بمعنى او في غير
الواو ولما لم يعلم وجود العاطف بمعنى الواو تجوزا في كلام البلغاء ان يقال
المفتاح بالاحتمال ولم يذكر قوله تعالى ونحوه وقد صعب ذكره حتى قرئ منصوبا
عضفا على مقبولا ومجرورا عطفا على الضمير المجرور على المذهب الضعيف وفسر
النصوب بنحو المقبول من المستحسن والقريب من الطبع وهو كاترى وفسر المجرور بنحو
عطف الجملة من عطف المفرد ولا ظك في رتبة مما الهنائه ولا يخفى ان هذا الاشتراط على
مذهب من لم يجعل الواو للترتيب (ان تكون بينهما جهة جامعة) فهذا الوصل انما يتيسر
بعد معرفة الجهة الجامعة كالقسم الثالث الان في القسم الثالث امورا اخر لا بد
من ضبطها لم يشترط في هذا القسم من عدم كمال الاتصال وكالانقطاع وشبه احدهما

لقوله كالفرد احتمل ان آخران
احدهما ان يكون مشبهاه
للمعطوف اى عطف كالعطف
المفرد سواء عطف على المفرد
او الجملة والثاني ان يكون مشبهاه
للمعطوف عليه اى عليها كالفرد
سواء عطف عليها المفرد او الجملة
ولما كان الاعذب ان يجعل
مشبهاه بعطف الجملة على الجملة
وبه يشهد ما في الابيضاح اختراؤه
سعد

انما قال كاقيل لانه صحيحه بمعناه
في شرحه على الكافية سعد

فلذا عد قريب التساؤل دون الثالث (نحو زيد يكتب) اى ينشئ* النثر كذا سمعت من الثغاة (ويشر) من حدنصر وكرم بمعنى يقول الشعر او الشائى بمعنى يجيد الشعر كذا فى القاموس لما بين الكتابة والشعر من المناسبة (او يعطى ويمنع) لما بينهما من التضاد (ولهذا) اى لكون شرط قول عطف الجملة باو او وجود الجامع لاكون شرط قول العطف بالواو مفردا كان او جملة اذ جعل الشرط فى المفرد جملة مسلحا حتى فرع عليه اشتراط القول فى الجملة فلا يحسن تعليل الشرط المفرد بعد تسليمه فان قلت فلا يتم الدليل لانه من عطف المفرد على المفرد قلت ان المفتوحة بعد العلم فى حكم المكسورة لكون ما بعدها منزل منزلة مفعولى علمت فلو لم يكن وجود الجامع شرطا فى الجملة ايضا لم يعيب على الشاعر جعل المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة الجملة (عيب على ابنى تمام قوله زعمت) اى الجيبة هو الكى بانفس عفا القداة اى ادرس فى عداة الهجرة كما عفا عنها اى عن اللوى وهو موضع طلال بالنوى ورسوم (لا) اى ليس الامر كما زعمت (والذي هو عالم ان النوى صبر) اى مر فى الصحاح الصبر ككف هذا الدواء المز ولا يسكن الا للضرورة هذا وفيه نظر اذ لغات ككتف لا يختص الشعر (وان ابا الحسين كرم) لازلت عن سنن الوداد ولا عدت نفسى على الف سواك تحوم جواب القسم لا والبيت الآخر مؤكدا وهو جواب القسم كما ذكره الشارح وعيب البلاغ على ابنى تمام بفوت الجامع بين المعطوف والمعطوف عليه اذ لا مناسبة بين حرارة النوى وكرم ابنى الحسين دليل تام على الاشتراط وان يمكن الجواب عنه بان مراد ابنى تمام ان حرارة النوى وكرم ابنى الحسين مما لا يعلم الا الله كما يتبادر اليه العرف من حواله علم الشئ الى الله وفيه كمال المبالغة فى عظمة الشئ بحيث لا تدركه العقول فالجامع بينهما انها مما لا يحيط بهما علم احد فتأمل (والا) اى وان لم يقصد تشريك الثانية الاولى فى حكم اعرابها (فصلت عنها) الاولى ان يقابل فصلت بوصلت او عطفت بل يعطف (نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزون الله يستهزى بهم لم يعطف الله يستهزى بهم على انا معكم) الاولى لم يعطف الله يستهزى بهم على انا معكم انما نحن مستهزون لئلا يوهى ان كلامه فى مجرد انا معكم لاقى المجموع كما وهى الشارح والسيد السند وغيرهما لانه ما حكاه الحاكى هو المجموع وقصد تعالى القول به لا بكل من قوله انا معكم وقوله انما نحن مستهزون فلا نصيب بالقول الا للمجموع كما انه لا نصيب هو اذ اقبل قلت زيد المجموع زيد ولا نصيب بشئ من انا معكم وانما نحن مستهزون فى النصيب كما لا نصيب لزيد فى هذه الحكاية كل من انا معكم وانما نحن مستهزون جملة لا محل لهما من الاعراب ووجه الفصل عن كل منهما ليس عدم قصد التشريك فى حكم الاعراب بل ان العطف عليه عطف على ما هو كجمله كلمة وهو بهذا الاعتبار داخل فى قوله وعلى اشائى وايس الفصل فيه بشئ ما مضى بل لما ذكرنا فهو قسم منه غفلوا عنه برمتهم فاحفظه عنه ما قرنت به ولا تدع اهمالهم فانه ليس لهم الا بئلا ما رزقوا والله يرزق من يشاء وقوله (لانه ليس من قولهم) علة لمحذوف كانه قيل لانه لم يقصد تشريكه لانا معكم لانه ليس من قولهم قال الشارح وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزون لانه بيان لانا معكم فتحكم حكمه وقد عرفت ما فيه وانكر السيد السند كونه يسانا اضوح انا معكم ومبغابرتهم فى المعنى وجعل الحق كونه تأكيدا ومن معنى انا معكم بالالت على اليهودية وانما نحن مستهزون تحقير ضد اليهودية ودفع لالا اعتداد به ودفع نقيض الشئ تأكيدا له اولان معنى انا معكم المعبية قلبنا وهو يستلزم مخالفة اصحاب محمد معنى والموافقة صورة وهو الاستهزاء فيؤكده

هو نسخة

بكل نسخة

انما نحن مستهزون اوجعله استينافا في جواب ما بالكم ان صح انكم معنا توافقون
اهل الاسلام قال وعلى اى تقدير لا يصح عطفه على انما نحن مستهزون لانه
ليس مقولا لهم ولا يصلح ان يكون تأكيذا او تنمة الجواب عن سؤالهم ومن المباحث
النفيسة التى خفيت الى الآن ان فصل الله يستهزئ بهم من قوله انما معكم لا ينبغي
ان يكون من هذا الفن لانه لا حراز عن ضعف التأليف لان عدم قصد
التشريك هنا لا يغد اصل المعنى بناء على ان قاعدة العطف فيما بين النحاة صحة
التشريك فالتخيل به خال عن التخصيل ومثال ما نحن فيه زيد ضرب ذهب لم يعطف
ذهب على ضرب مع انه يصح اصل المعنى في قصد التشريك ولا يخالف قاعدة النحو
المشهورة لان بشارك الحكم السابق في القصر (وعلى الثانى) اى على تقدير ان لا يكون
للاولى محل من الاعراب (ان قصد بطها بها على معنى عاطف) لم يقل على عاطف (سوى
الواو) وادرج المعنى ليدخل فيه الواو بمعنى او ويخرج ثم واو بمعنى الواو (عطف)
به لا بد من اشتراط ان لا يكون للاولى حكم لا يجرى في الثانية فتأمل (تدخل زيد
فخرج عمرو ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة) الصواب اذا قصد التعقيب بلا مهلة
او بمهلة والعطف الذى يقصد به عطف جل لا محل لها من الاعراب مما سوى الواو
مما سوى الواو حتى فاعلم اختصاصا بالمفردات الا انه يعطف بلا المضارع على المضارع
فيقال اقوم اعدا مضارعة الاسم كذا في الرضى وقال السيد السند ان وجه اختصاص
حتى بالمفردات امتناع وجود شرطها وهو كون ما بعدها جزءا مما قبلها اضعف واوقوى
ولا تحق له في الجمل اصلا وفيه بحث لانهم ذكروا في قوله تعالى امدكم بما نعمون امدكم
بالنعم وبنيين وحيات وعيون ان الثانية بدل البعض من الاولى لدخولها فيها ثم قال
وظاهر المقام انهم بوقوع حتى في عطف الجمل حيث قال في بحث العطف ولا بدق حتى
من التدرج لا ينبغي عنه قوله وكيف فتى من جند ابليس فارعى في الحال حتى صار ابليس
من جندي اذا التامر انه مثال حتى العاطفة وحيث تجعل الشرط المذكور مخصوصا
بحتى العاطفة للمفردات هذا وفيه انك عرفت انه يجرى الشرط في الجمل وتفصيله في البيت
انه اندرج في الرضى في الحال صار كذا وصار كذا فصح حتى صار ابليس من جندي وانما
قال الظاهر لا ينبغي ان يكون نظير الافادة تدرج حتى العاطفة وله في المتنازع غير نظير
ويحمل قوله لا بدق حتى على حتى مطلقا مساعا ومعنى البيت على ما هو المشهور انه صار
متابعة ابليس من جندي في الشرارة الى ان تبعه ابليس متابعة الجندي للسلطان فقيه
تخذ برعارة كتاب الصغار فانه يقضى الى الجزاء على اكبر الكبار ويحتمل ان يكون المراد
ان صرت باسما الى ان انقاد ابليس ولا يرا حتى في الطاعة فقيه ترغب في العبادة
والجد فيه وانما الخوف من تسويل النفس وغلبة الشيطان فانه يندفع بالثبات
على الخير وانما امتناع العطف بما سوى الواو وحتى والان لها معنى محصلا وقائده يعتد بها
بخلاف الواو فانه لا يفيد الاشتراك الجملتين في الحق ولا توجه للنفس الى الاشتراك
في الحق بعد معرفة تحققهما لانه ليس معنى يحب النفس وانما يحبها وبجملها طالبا له
بشرائط لا يتصور فيها الا الواحدى بعدا وحدي فلذا ترى الهرة يوحون بمحصر
البلاغة فيه مبالغة في كونه مدارا لها لا تقول لولم تعطف الجملتان لاوهم ان الجملة الثانية
رجوع عن الاولى لا نقول لا كلام في صحة العطف في مقام التوهم وهو عطف لدفع
الابهام وسبأى في علمه لكن لا ينبغي عن الشرائط في مقام لا مجال فيه للايهام لوضوح

بمثابة نسخة

الامر من غير شائبة الالهام ونحن لم نفصل كل معاني ما سوى الواو مع ان العطف لا يأتي
لا بعد معرفتها لان المتكفل لها علم آخر وقد فصلناه لك قبل ان تأتي هذا المقام في شرح
الكافية بما لا مزيد عليه (والا) اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو (فان كان الاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية) من تقييد بحال او ظرف
او غير ذلك (فان فصل) متعين كذا في الايضاح لا يقال الملازمة ممنوعة لانه قال السكاكي
ان هذا القطع يأتي اما على وجه الاحتياط وذلك اذا كان يوجد قبل الكلام السابق
كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه لكن المقام مقام احتياط فيقطع
لذلك واما على وجه الوجوب وذلك اذا كان لا يوجد لا نأقول المراد فان كان للاولى
حكم لم يقصد اعطاؤها للثانية ولم يسبق على الاولى ما يصح العطف عليه بقرينة
انه تأتي بيان هذا القسم وهو الذي جعلته كالمقطعة ومعنى الفصل له قطعا (نحو
واذا خلوا) الآية (لم يعطف الله يستهزئ بهم على قلوبهم) لا بشاركة في الاختصاص
اي في اختصاصه باعتبار حكم المتكلم لا باعتبار مضمونه (بالظرف لاسم) من ان المفعول
ونحوه مقيدات للحكم فلا يرد انا لانسم وجوب المشاركة في الاختصاص بالظرف
لما من ان التقديم يفيد تخصيص لانا نسم ان تقديم الشرط يفيد التخصيص وانما
يفيده ظرف لم يتضمن ما يوجب صدر الكلام لانه عرفت ان المراد اختصاص الحكم
لامضمون الجملة والقييد يخص حكم المتكلم لا محالة وعرفت ان ما امر ليس معناه كون التقديم
للتخصيص بل كون الظرف للقييد فان قلت عبارة الايضاح لا يساعد ما ذكرت لانه
قال مثلا بشاركة في الاختصاص بالظرف المتقدم فان وصف الظرف بالتقدم بشرط
للتقدم مدخلا في المشاركة في الاختصاص والقييد بالظرف لا مدخل فيه للتقدم قلت
قده به لان العطف على المقدما يفيد المشاركة في القيد المتقدم دون المتوسط او المتأخر
يدل عليه كلام الشارح المحقق واعلم ان في الآية ثلاثة امثلة لانه لا ريب في صحة عطف الله
يستهزئ بهم على مجموع الشرط والجزاء اذ عطف غير الشرطية على الشرطية وبالعكس
كثير والجامع ايضا يتحقق اذ تناولهم بهذه المقالات ينسب الاستهزاء بل عين الاستهزاء والمُسند
اليه في كل منهما مستهزئ بالآخر لان استهزاءهم بالمؤمنين في احكام الله فوجه ترك العطف عليها
ان عطفها عليه بوجه عطفها على الجزاء فاقطع لدفع الوهم وهو حينئذ مثال للفصل
ان يكون كالمقطعة وكان المصنف غفل عنه فاقصر على جعله مثالا لفصلين دون اثبات قال
الشارح المحقق فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين
احدهما ان يستقل كل الجزائية نحو ان تأتيني اعطك واكسك والثاني ان يكون
المعطوف عليه ويكون بحيث يتوقف على المعطوف الشرط سببا فيه
بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي
اذا رجعت استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله على يستهزئ بهم
على قالوا ومن هذا القبيل قلت لانه حينئذ يصير واذا قالوا ذلك استهزاء الله بهم وهذا غير
مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على
اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسليم
عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز قلت اول دليل الشيخ مدخول لان
المراد بالقول اقول عن اعتقاد كذا لا يخفى فتريث الاستهزاء على هذا القول مخصوص
لا على القول المطلق ولا يتم ما ذكره دليل على عدم ترتيب الاستهزاء على القول بخصوص
وثاني انه اورد على الشيخ ان العطف على جواب الشرط له احتمال ثالث وهو ان لا يستقل

بشيء بالحزائية بل يكون الجواب مجموع الشرط والجزاء ويدفعه ان العطف حيث ليس على
الجزاء بل العطف مقدم على الجمل جزاء وثالثا ان اختصاص الاستهزاء بوقت الخلو بمحاله
بعد لان القول مختص بوقت الخلو والاستهزاء بوقت القول والمختص بالمختص بالشيء مختص به
والاعجب من ذلك كله ان منع كون العطف موجبا للتفديد لا يضر لان المفصود بيان فائدة
الفصل يجعل المراد من الآية ما لا يستقيم معه الرصد وهو ان المراد استهزاء الله مطلقا ولو
عطف على الجزاء لفات الاطلاق لفادته الاختصاص بوقت الخلو فالمناقشة بانه يحتتمل
الاختصاص بوقت القول مما لا يضر في تعيين الفصل لان العطف يفيد الاختصاص باحد
الطرفين لا محالة على ان الاظهر الاشبع الاحتمال الاول وان المصنف لم يعين الطرف وان
يتبادر منه وقت الخلو وكان مهابة الشيخ شغل المحققين عن مشاهدة ضعف كلامه والله
يختص من يشاء بانه (والا) عطف على قوله (فان كان الاول حكما) اي ان لم يكن الاول
حكما (لم يقصد اعطاؤه للثانية) وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك
ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان قلت مع قصد الاعطاء كيف يصح الفصل ويفوت
الحكم قلت لا يتخصص الاعطاء في حكم العطف فليصرح بالحكم في المعطوف فان قلت من الممتنع
ان لا يكون الاول حكم زائد على مفهوم الجملة اذ الكلام البليغ لا يخلو عن معنى مراد قلت
المراد حكم زائد على مفهوم الجملة يمكن اعطاؤه للثانية بالعطف (فان كان بينهما) اي بين
الجمتين (كالانقطاع بلايهام) من الاقسام العقلية كمال الاتصال مع ايهام وشبه
كال الاتصال معه ولم يتعرضوا لهما فكانهما لم يوجد (او كمال الاتصال او شبه
احدهما فذلك) بتعين الفصل وفيه انه مع شبه كمال الانقطاع لا يتعين الفصل بل
الفصل اولى للاحتياط على ما سمعته مما نقلناه من المفتاح الا ان يقال فرق بين
المتعين والواجب والاولى ايضا متعين عند البليغ (والا) اي وان لم يكن بينهما واحد
من الثلاثة وذلك بان يكون توسط بين الكماليين او ايهام مع كمال الانقطاع
(فالوصل) متعين اما في الاول فلتحقق المناسبة والمغايرة واما في الثاني
فلا ضرورة ووجه تعيين الفصل مع شبه كمال الانقطاع عدم المناسبة لان المناسبة مع المانع
عن رعايتها كعدم ومع كمال الانقطاع بلايهام ظاهر ومع كمال الاتصال عدم المغايرة
ومع شبه كمال الاتصال عدم المغايرة المحوجة الى العاطف في الابطال بالجواب بالسؤال
من غير عاطف والعطف يحتاج الى مغايرة محوجة الى العاطف في الربط فالمقامات ستة
اخذ المص في تفصيلها على ترتيب ادى اليه التقسيم لكن لم يتعرض في التقسيم الاول لعدم
الايهام لانه مستغن عن البيان واكتفى بقوله (اما كمال الانقطاع فلا خلافا فهما خبرا وانشاء)
اي في الخبرة والانشائية والاولى خبرية وانشائية ولو اکتفى بقوله خبرا او انشاء لكفا
لان اختلاف الجمالين في الخبرة ان يكون احدهما خبرا دون الاخرى والجملة اذا لم تكن خبرا
فلا محالة تكون انشاء وكذا الانشائية (لفظا ومعنى) مصدر ان للاختلاف اي اختلافا
لفظيا او معنويا بان يكون احدهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء كذلك وهو الشايع
او يكون احدهما خبرا لفظا انشاء معنى والاخرى بعكس ذلك وهو مما لم يعثر عليه
(نحو وقال رائداهم ارسوا نزاولها) فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم
القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة والمراد امرهم بحبس
انفسهم في مكانهم عن الذهاب نزاولها اي يحاول الحرب وفعالها وكون الارساء
حبس السفينة او هم البعض ان الضمير للسفينة ومنهم من جعلها الحمر والوجه الاول

٨ (فالفصل نحو واذا خلوا
الآية لم يعطف الله يستهزئ
بهم على قالوا الا يشاركه في
الاختصاص بالظرف لما مر)
نسخه في المتن

كان شهد به تمام البيت ومعنى قوله كل خفف امرئ الخ ان اى خفف يرد على المرتبة تقدير الله سواء كان خفف انفه او موتا اخر فلا يرد الثاني الجبن ولا الاول الاقدام وفرق بينه وبين خفف كل امرئ وكان الشارح غفل فقال في تقرير معنى البيت فان موت كل نفس يجرى بمقدار الله تعالى وقدرته لا الجبن ينحبه ولا الاقدام يرد به والمناسل هو المحكى لامن حيث انه في الحكاية فان الفصل فيه لحفظ المحكى على ما كان كما هو مقتضى الحكاية لا لاختلاف خبرا وانشاء وانما الفصل لذلك في كلام الراى ولم يعطف الراى نزاولها على ارسوا لاختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى وليس عدم صحة جعله مثالا من حيث انه في الحكاية لان المثل الفصل بين جملتين لا محل لهما من الاعراب وهما في كلام الخاكي في محل النصب بالقول كاذكره السيد السند لان المقول مجموعهما وهو المنصوب ولا نصب بشئ من الجزئين في النصب وبهذا تضاعف ضعف ما ذكره الشارح من انه مثال لمجرد الاختلاف لا لاختلاف جملتين لا محل لهما من الاعراب اذا الجملتان هنا منصوبتا للمحل ولا تراحم بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فلا يردان نزاولها اما تعليل للطلب كما قبل لا الارساء والا لا يجزم كما في اسلم يدخل الجنة فهو جواب لسؤال مقدر اى ما بالك يا امرئ بالارساء فليس الفصل لكمال الانقطاع بل شبه كمال الاتصال واما حال كما تقول اى اقيموا في حال من اولة الحرب ولا تخافوا الخفف فان خفف كل امرئ بمقدار ولا يخفى ان الامر بالاقامة في حال المزاولة اشد تأكيدا للمزاولة فكذلك ليس الفصل للاختلاف المذكور اذ الحال لا تعطف على الجملة المقيدة بها حتى يكون تركه فضلا مبنيا على نكتة واعلم ان الاختلاف خبرا وانشاء لا يمنع العطف فيماله محل من الاعراب كما هو ظاهر بيان المتن حيث لم يشترط فيماله محل من الاعراب عدم الاختلاف وقد وقع في التنزيل وقالوا حسبن الله ونعم الوكيل وصرح العلامة الزخشرى على جوازه في سورة نوح (او معنى) اى (فقط) واما الاختلاف لفظ فقط فليس من موجبات الفصل كما ستعرفه (نحو ما فلان رجه الله) اى ليرجه الله ففصل رجه الله عما قبله لاختلاف خبرا وانشاء معنى ويحتمل ان يكون الفصل للتنبيه على الاختلاف وهذا موجب سانح فاحفظه (اولا نه) عطف على قوله لاختلافهما (لا جامع بينهما كما سيأتى) من ان الاعتبار الجامع باعتبار السند اليه والسند جيعا وان الجامع اى شئ هو (واما كمال الاتصال) فنزيل الجملة الثانية منزلة تابع من التوابع سوى العطف لكنهم لم يتعرضوا لكون الثانية بمنزلة التبع الاولى وبني الشارح ذلك على ان التبع دال على بعض احوال المتبوع وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل وشيد السيد السند بنيانه بانه يستلزم كون الجملة من حيث هي جملة محكوما عليها ولك ان تقول ومحكوما به والجملة من حيث هي لا تصلح لشيء منهما ونحن نقول ليس التنزيل الامتصاصا لنوع مناسبة ولا يتقاضى رعاية خصوص صاحب المنزل في المنزل والا يصلح التنزيل منزلة البدل لان البدل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هي جملة لا تصلح لذلك على ان الجملة ربما تدل على حال جلته كان تقول زيد قائم علمت بفصل علمت عن زيد قائم لانه يدل على انه معلوم فيكون بمنزلة التبع (فلكون الثانية مؤكدة للاولى) موافقة اللفظ والمعنى نحو زيد قائم زيد قائم وقد زيد قعد زيد وكانهم لظهوره لم يتعرضوا له او مخالفة اللفظ متاركة المعنى جدا فهو بمنزلة التأكيد بال تكرار ومخالفة المعنى مفرقة الاولى فهو بمنزلة التأكيد المعنوى كما ستفهم لهما وكلاهما (لدفع توهم تجوز او غلط) كالنا كيد (نحو لارب فيه) بالنسبة الى ذاك الكتاب على تقدير كونهما جملتين لا محل لهما من الاعراب وهو المختار

كباين في محله (فانه لمساويع في وصفه بلوغه) متعلق بوصفه (الدرجة القصوى في الكمال
بجعل) متعلق ببلوغ (المبتدأ ذلك) المشعر كمال انما يميزه وبعد درجته لعضيته عن الافهام
(وتعريف الخبر بالام) الدال على حصر الكتاب فيه وهو يقتضى جعل غيره من الكتب لقصانه
بانسبة اليه كانه ليس كتابا والشيخ لم يجعل ذلك مبتدأ بل جعله في تقدير هو ذلك الكتاب وجعله
تعالى لارب فيه بمنزلة هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب على ما في دلائل الإعجاز وكأنه نحاشي
عن تنزيل كتب الله منزلة العدم لمسا فيه من سوء الادب وجعل لارب فيه بمنزلة انما كيد
اللفظ لان دعوى عدم الرب في كمال الهداية بمنزلة دعوى الهداية يقينا (جار) جواب
لما (ان يترهم السامع قبل التأمل) في كالات الكتاب (انه مما يرمى به) اي مما يتفوه به (جرافا)
هي مثلثة بمعنى ما يقال بلا تأمل ولا يخفى انه كناية عن كونه غاطلا ان القول بلا تأمل في عرصة
الغلط دون التجوز وجعله بمنزلة جاءني زيد نفسه يدعي ان لا يدفع به الغلط على ما ذهب
اليه الشارح المحقق والسيد السند لكن خالفناهما وشدنا صحة دفع الغلط به في بحث
التأكيد وايضا الكلام المؤكد به مجاز عن الكمال حقيقة في نفي غيره من الكتب والتأكيد
المعنى يدفع التجوز فلا يصح اتباعه المجاز لئلا يوجب كونه حقيقة على خلاف المقصود
ودفع الجراف انما يتحقق لو اراد بلا رب فيه نفي الرب في الكمال اما لو اراد نفي الرب في
كونه من عند الله كما هو المشهور المتبادر فلا يتدفع به الجراف لان غيره من الكتب بشاركه
في ذلك النفي (مستعم) اي ذلك الكتاب (ايه) اي لارب فيه (نفي ذلك) التوهم (فوازته)
اي عديله من وزنه بمعنى عادله يقال هو وزنه وزنته ووزانه كذا في القاموس فعلم ان
(وزان نفسه في جاء زيد نفسه) يريد فيه لفظ الوزان اذ يقال هو وزانه لا وزانه وزانه على
ما عرفت ولا يصلح قول الشارح في المختصر اى وزان لارب فيه مع ذلك الكتاب وزان
نفسه مع زيد فلا يكون الوزان زائدا كما توهم اذ لا يوازن لارب فيه بمتموعه بل بما يعرف
به حاله من نظيره الواضح الحال (ونحو هدى للبتقين) عطف على قوله نحو لارب فيه
واشارة الى حيلة مؤكدة مقارنة المعنى لسابقتها بمنزلة التكرير (فان معناه انه)
اي الكتاب (في الهاديه) متعلق بما بعده (بالغ درجة لا يدرك كنهها) اي نهايتها (حتى
كانه هداية محضة) الاولى حتى انه هداية محضة اذ في حل الشيء على الشيء في مقام التباينة
دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد والاولى هداية عظيمة محضة لان تنوين هدى للتعظيم
فالتباينة في جعل الهدى المنون خبرا له وليس معنى البلوغ تلك الدرجة من التنوين وكونه
الهداية تحضة معنى التعبير كما يستفاد من الشرح لان التنوين لا يفيد تعظيم الهدى بل
الهداية فالبلوغ المبالغ فيه بما يستند الى حل الهدى المنون عليه وجعله عين الهدى المعظم
(وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان
الكتب السماوية بحسبها) اي بقدرها واسبابها (يتفاوت في درجات الكمال) لا بحسب
غيرها فتقدم الجار والمجرور للحصر مبالغة في الاعتناء بان هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر
بستند انه قد تفاوتت بجواز النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق الكتب بما جازه والشارح دفع
المنع بان هذا التفاوت ايسر اذ اخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه وانما
يتدفع به لو كان السند مساويا لكان ان تجعل هدى للبتقين في تقديره هدى للبتقين مراد به
حصر الهداية بكونها فيه فيكون كذلك الكتاب في حصر الهداية وتكون المماثلة اتم والتأكيد
اللفظي اقرب (فوزانه وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد) الاولى فوزانه وزان زيد قائم
الثاني في زيد قائم زيد قائم الا انه اراد رعاية المناسبة بين وزاني قسمي الجملة المؤكدة قل

في قوله نسخة

المتعارف نسخة

بدل الكل مع ان المص صرح بانه من بدل الاشتغال وجعل السيد المثال الاول ايضا منه لكنه قال الشارح في الشرح اقتداء بالايضاح ولا يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التأكيـ
الابان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التأكيـ وهذا المعنى مما لا تحقق
له في الجملة التي لا محل لها من الاعراب وايد السيد السيدان الجملة التي تعتبر مؤكدة وان ناسبت
التأكيـ فاقوت القصد بالنسبة مع ان استيفاء القصد الذي في الجملة بمنزلة القصد بالنسبة يتحقق
فيها ناسبت بدل الكل ايضا بالغايرة في اللفظ والاتحاد في المعنى لم يجعل بدل الكل لان العمد في
البديل هو الكون مقصودا بالنسبة وقد فأت اقول فيما ذكره الشارح نظر من وجوه احدها انه
لا ينحصر الامتياز عن التأكيـ فيما ذكره بل منه الامتياز بان البديل في حكم تكرير العامل
نعم انه ايضا متنف في جل لا محل لها من الاعراب وثانيها انه لا يتميز عن مطلق التأكيـ
بان افضهما يغاير الجملة الاولى اذ من التأكيـ ما يغاير لفظه لفظ المؤكد وهو التأكيـ
المعنوي وربما ينزل الجملة منزلة التأكيـ المعنوي كما عرفت وثالثها ان ما ذكره جاز في البيان
اذ البيان لا يتميز عن التأكيـ لان لفظه غير لفظ الاول فينبغي ان لا يعتبر ولا ينبغي ان اسقاط
بدل الكل عن الاعتبار لاغتناء البيان عنه اول بالاعتبار اذا التباس البيان بالبديل مشتهر
وقد تصدى الحكمة بنصب علامة للتمييز بينهما دون البديل والتأكيـ فالتمسك في عدم
اعتباره بعدم تمييزه عن التأكيـ دون البيان ينبي عن الغفلة (نحو امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين وجنات وعيون) مثل المنزل منزلة بدل البعض كانه عليه (فان المراد ان تنبيهه
على نعم الله تعالى والثاني او في تأديته) لان الاولى وان كانت اشتمل لكن الثانية او في
في ذلك البعض (لدلالته عليها بالتفصيل من غير احاطة على علم المخاطبين المعاندين) الاولى
ترك المعاندين لان الاظهار ان التنبيه ليس مخصوصا بهم بل يشمل المعترفين ليزيدوا في الشكر
وتمكثوا في الاعتراف (فوزاته وزان وجهه في عجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول)
كما لا ينبغي لان الاول يشمل على ما لا يخص ولا آية احتمال آخر في غاية الدقة والحسن وهو
ان ما في قوله ما تعلمون مصدرية اي امدكم بعلمكم وتمييزكم من بين الحيوانات الشهوية
بانكم من ذوى العلم امدكم بانعام الآية تنبه على الامداد في العالم الروحاني وعلى الامداد
في العالم الجسماني ولما كان بين الامدادين من التباين والتفاوت فصل الجملتين نزيلا
للتباين منزلة عدم التنا سب ولو جعل ما موصولة فالاشبه انه من ذكر الخاص بعد العام
اشرف في نظر الخطاطين المعاندين لكمال شغفهم بها والشايع فيه عطف الخاص
على العام ولما عاد العامل استغنى به عن العاطف فهذه من جهات الفصل جرية
بان يجعلها نصب العين وان اهلوه من البين وما ينزل منزلة بدل الاشتغال ما اشار اليه بقوله
(نحو اقول له ارحل لانهم عندنا والا) اي وان لم ترحل (فكن في السر والجهر مسلما)
اي مفادا والاسلام الانقياد وفي الشرح اي كن كالمسلم في استواء حالته في الدين على خلاف
المنافق المتدين في الملاء غير المتدين في الخلاء (فان المراد) اي المقصود (به) والغرض
من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لا ما استعمل فيه اللفظ (كال اظهار الكراهة) اي كال
اظهار كمال الكراهة (لاقامته) اي اقامة المخاطب (وقوله لا تقيم عندنا او في تأديته)
اي تأدية الغرض من الاستعمال (لدلالته عليه) اي على الكراهة وتذكير الضمير لعدم
الاعتداد بتأنيث المصدر وبما قررنا لم يلزم كون اظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ
مع ظهور بطلانه كالمزم على من جعل ضمير عليه كمال اظهار الكراهة (بالمطابقة) اي بالدلالة
الواضحة التي صارت في الوضوح كالمطابقة والافغنى لا يقيم النهي عن الاقامة وهو ليس

عين الكراهة ومما يوضح الكراهة قوله عندنا فانه يدل على انه لا يرضى بالمقارنة والمصاحبة ويستحسن رويته وقال الشارح تعارف هذا اللفظ في الكراهة الشديدة للاقامة من غير طلب انكف عن الاقامة مع التأكيد (مع اننا أكيد) الظاهر جدا في الكراهة الشديدة (فوزانه وزان حسنها في العجني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير الارحاحال) فلا يكون تأكيد اولايانا (وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملازمة) والملازمة ووجه كونه مثالا للجل لا محال لها من الاعراب قد عرف (اويانا) اى القسم الثالث من كل الاتصال بان تكون الجملة الثانية بيانا (لها) لا ولى فينزل منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الابضاح فلا يعطف عليها ككها لا يعطف موضع الشيء عليه فاما ان يذكر في كلمة بعد كلمة اى او يدونها وبعد ان جعل المفتاح اى المفسرة من الحروف العاطفة لا يصح منه جعل كون الثانية بيانا للاولى من موجبات الفصل (لخفاءها) يعنى يتوقف البيان على كون الاولى خفيا وفيه بحث لانه ربما يطلب به من بعد الابضاح دون ازالة الخفاء (نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى) وتشبه ان يكون الآية من بدل البعض لان وسوسة الشيطان كان اكثر مما ذكر فما ذكره بعض مما قبله (فان وزانه وزان عمر في اقسام الله ابو حفص عمر) اللام لمسبق فوزانه وكون الجملة الثانية بيانا للاولى اعم من ان يكون بمها بيانا لتسام الاول او تكون بتمامها بيانا للجزء الاول او تكون جزءا منها بيانا للجزء الاول فان قوله قال يا آدم بيان لوسوس اليه ولا خفاء في الشيطان ولا مدخل لتقييد الوسوسة به في البيان وما قال الشارح المحقق من انه لو لم يقيد قوله قال بالشيطان لم يصلح تفسير القوله وسوس لانها القول الخفى للاضلال وقال اعم فلا بد من تقييده بالفاء عمل حتى يصلح تفسيره لانه بالتقييد بالشيطان ينفهم كونه للاضلال وكونه خفيا لا يتم لان البيان يكفى فيه كونه مقيدا بوضوح مع انه يزيد عليه المين بوضوح فيحصل من اجتماعهما مزيد ابضاح كما تقرر في النحو وكذا ما قال السيد السند حيث قال بل نقول لا بد في الثانى من ملاحظة التعاقب بالفعل ايضا حتى يصلح بيانا للاولى ولا شبهة ان القول المقيد بهذا الفاعل والمنعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا لوسوسة الشيطان بل لوسوسة لادم عايه السلام فالنسبة بالبيانية انما هي بين الجملتين دون مجرد الفعلين فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق بالخصوص فيصح ان يكون القول المقيد بالمفعولية بيانا للوسوسة المطلقة والقول المقيد بالمفعول ليس جملة اذ المفعول من متعلقات المسند فلا يلزم ان تكون النسبة بالبيانية بين الجملتين فان قلت لو كان البيانية من موجبات القطع كيف جاء قوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم في سورة وفي اخرى ويذبحون ابناءكم قلت اريد مع الفصل بقوله يسومونكم سوء العذاب مطلق العذاب سواء كان باعتبار انفسهم او محبو بهم فجاء يذبحون ابناءكم بيانه ومع الوصل عذابا كان واردا على انفسهم وحيث يذبحون ابناءكم مغاير له مستحق للعطف لا للبيان وقال الشارح المحقق ربما ينزل فرد الشيء لان فيه زيادة ظاهرة على باقى افراد الجنس منزلا منزلة انه من جنس آخر فيعطف عليه لادعاء المفسرة فاعطف انما ورد على خلاف مقتضى الظاهر ومقتضى الظاهر الفصل وانت تعرف ماله الفصل (واما كونها) اى الثانية (كالمقطعة عنها) اى عن الاولى (فلكون عطفها عليها موهما لعطفها على غيرها) مما يؤدى الى فساد المعنى وانما قيدناه به لان قولنا زيد قائم وعمرو قاعد وبكر ذاهب مما يؤهم فيه عطف الجملة الثالثة على جملتين سابقتين

عطفها على الاخرى لكن لا فساد فيه ولا تفاوت المعنى فلا يقال بهذا الإيهام
وايضاً لو كان مطلق إيهام غير المقصود مردوداً لما صح الفصل لدفع إيهام غير المقصود
مع انه مع الفصل يحتمل الاستئناف وفيه إيهام الاستئناف غير المقصود والمراد بالإيهام
أما الدلالة الضعيفة فحينئذ يتبادر العطف على الغير أو الشك فيه ويكون معلوماً بطريق
الاولى وأما التغير بالإيهام لكون المدلول ضعيفاً فاسداً وحينئذ يشمل الكل قال السارح
الحق وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشمل على مانع العطف كان المختلفين انشاء وخبراً
والمختلفين اللتين لا جامع بينهما يشمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي رءى بكر
دفعه بنصب قرينة اقول ما ذكر من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال وكال الانقطاع
ويحوج الى التمسك بأنه كمن اتجه له طريقان فالاولى ان يقل وجه الشبه تغاير الجملتين
مع الاشتغال على مانع العطف ونحن نقول وجه الشبه ان فيه إيهام خلاف المقصود كان في
عطف الجملتين المختلفتين خبراً وإنشاء إيهام اتفاقهما معنى لانه الشايع وفي عطف غير المختلفتين
على الجامع إيهام الجامع والادق ان يقال لمعارضه إيهام خلاف المقصود وجود الجامع
الحق الجامع بالعدم وشبه الجملتين الغير المنقطعتين الجملتين المنقطعتين بعدم الجمع (ويسمى
الفصل لذلك قطعاً) لان الجملتين كاتمتصتين لوجود التناسب والجامع فقطع المانع فالفصل
فيه كانه قطع متصل (مثله وتظن سلى انى ابغى بها) اى بدله (بدلاً اراها) على صيغة المجهول
شاع في الظن اى اظنها (في الضلال) اى في سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب (مهم) اى
تحير وانما جعل ضلالها مظنوناً مع ان المناسب دعوى اليقين تحزراً عن دعوى اليقين في
ضلالها واشعاراً بان غاية الجراءة دعوى الظن اولاً لانه لا يروج منه دعوى اليقين في براءة
ذمته عن مظنون سلى يعنى فصل اراها عن قوله تظن سلى مع اتفاقهما خبراً واتحاد
المستدفعين وتناسب المسند اليه لهما لان الاول محبوب والثاني محب فينبغي ان يضاف
او تقارن في الخيال لان العطف يوهم خلاف المقصود وهو عطف اراها على ابغى وهو
اقرب ولكونه كالمفرد العطف عليه كعطف المفرد على المفرد لا يقال لامتناسبتين
مسند ابغى واراها وكفى ذلك في نفي التوهم لا نأقول كفى للمناسبة كونه متعلق الظن وفيه
ان اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتشبه لولم يكن في الفصل ايضاً إيهام خلاف
المقصود ولا خفاء في احتمال كون اراها حالاً عن فاعل ابغى وخبراً بعد خبر لان الا ان يقل
الاصل في الجملة ان لا يخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع عن المعارض
الذى هو العطف يختار الاصل بمرجح الاصالة وان لم يخل عن مانع كان مع العطف
فليتأمل في المفتاح ولا يصح جعل الفصل رعاية الوزن لانه ليس هناك اى ايس في
مرتبة الداعى المعنوى فمع وجوده لا يستند صنع البليغ الى الامر اللفظى ويعلم منه ان من
نكثت الفصل رعاية الوزن (ويحتمل الاستئناف) كانه قيل كيف يراها في هذا الظن فقال
اراها فتخير في اودية الضلال (واما كونها) اى الثانية (كالمتصلة بها) بالاولى (فلكونها)
اى الثانية (جواباً لسؤال اقتضته الاولى فتتزل) الاولى (مترلة) اى منزلة السؤال لانه
كلفظ السؤال في افادة معناه (ففصل) الثانية (عنها) كاي فصل الجواب عن السؤال لما
ينبغي من الاتصال كذا في الشرح فقوله كالمتصلة معناه كالمتصلة الكاملة والا
فلا يتزيل يحصل الاتصال ولهذا قيد الاتصال سابقاً بالكمال او كمال الاتصال عبارة عن
الاتصال الحقيقي ولم يقتصر على الاتصال وادرج نقلاً الكمال لحسن مقابلة الاتصال بسبه
الاتصال لان الاتصال التزيلي اتصال ناقص وهذا يشعر بان من موجبات كمال الاتصال

خلاف معنى نسخة

قال السيد السند ان المناسبة
كون الظن سبب البغى

ولك ان تنزل الاولى منزلة
السائل فيترك لان السائل عملاً
يعطف عليه الكلام

ان تخرج نسخة

تراها نسخة

كون الجملتين سؤالاً وجواباً وإنما لم يعد ذلك في تفصيل كمال الاتصال لان الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتباره لانهما يكونان في كلام متكلمين فالجواب ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلم يحتج الى اعتبار اتصاله بالسؤال فعلى هذا يمكن ان يكون وجه قوله في فصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال انه يفصل عنها لكونها ابتداء كلام ولكن لا يلزم ذلك جعل هذا القسم كالتصلة بل ينبغي تسميتها كالمبتدأ والامر فيه بين هين ولك ان تقول اتصال الجواب والسؤال داخل في قولهم او بياناً لها لان الجواب بيان مبهم للسؤال ويمكن ان يجعل وجه فصل الثانية عن المنزل منزلة السؤال انه كاليان له لانه يبين به لانها تضمنت السؤال ومنهم من جعل هذا القسم كالنقطعة وادعى ان فصل الجواب عن السؤال اكمال الا نقطاع بينهما لاختلافهما خبراً وانشاءً ولهذا لم يعد الجواب والسؤال عن مواقع الفصل لا ندرا جهماً تحت كمال الا نقطاع وليس بشئ لا تقاضه بقولك اضرب زيداً في جواب من اضرب لان الفصل فيه ليس لاختلافهما خبراً وانشاءً واعلم ان تنزيل الاولى منزلة السؤال من تصرفات المصنف واما غيره فاكثرت بمجرد تضمنها السؤال ولا يخفى ان ما اعتبره بجعل الدواعي الى الفصل اقوى فقول الشارح انه لا حاجة الى ذلك التزويل تزيف لما هو الاخرى ورفض لما اعتبره في نظير البايع اولى ولا يذهب عليك ان ما ذكره السكاكي من نكات التزويل منزلة الواقع من نكات التزويل منزلة السؤال ولا يبعد ان يكون قصد المصنف من نقله الاشارة الى نكات ذلك التزويل ايضاً (قال السكاكي فيزيل ذلك) السؤال المدلول عليه (منزلة السؤال الواقع لتكنه كإغناء السائل عن ان يسأل او) لان (لا يسمع عنه شيء) كراهة سماع كلامه وان لا ينقطع كلامك بكلامه ولا ينفك عن اتصاله ونظامه او القصد الى افادة كثير بلفظ قليل الى غير ذلك والمقصود من نقل كلام السكاكي بيان انه جعل الفصل لجمل المقدّر كالمذكور ففصل الجواب عنه عن السؤال المقدّر لاعتبار الجملة الاولى بخلاف ما اعتبره المصنف حيث نزل الجملة السابقة منزلة السؤال فان الفصل عنها وهذا انسب بعبارة كالتصلة بها وجعل وجه الفصل شبه كمال الاتصال بينهما (ويسمى الفصل لذلك استينافاً) وهذه التسمية تشعر بما ذكرنا من ان الفصل لكونه ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه لا لاتصاله بالسابق (وكذا) الجملة (الثانية) فالاستيناف لفظ مشترك والمختص بالثانية المستأنفة (وهو) اي الاستيناف بالمعنى الاول لان الكلام في الفصل والوصل ظاهر او ان كان مرجع البحث الى اللفظ فافهم (على ثلاثة اضرب) اختصاره على ضروب لان المختار في عمير العدد جمع القلة اذا وجد ليطابق اللفظ والمعنى والاضرب النوع وتنوع الاستيناف لتنوع السؤال المقدّر (لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقاً) لاعتبار خصوص سبب فيجاب باي سبب كان سواء كان سبباً يحسب التصور كالتأديب للضرب او سبباً يحسب الخارج (نحو قال كيف انت قلت عليل سهر دأى وحزن طويل اي ما سبب علمك او ما بانك) اي ما شأناك (عليلاً) اي مع اي سبب انت فانه ينشاء من صدر البيت السؤال عن سبب العلة فان العادة النقص عن سبب علة العليل ولك ان تجعل السؤال عن حاله لتستدل به على سبب علة فيكون من القسم الثالث والا يظهر ان قوله سهر دأى خبر بعد خبر ووصف لنفسه بالمرض والسهر الدأى والحزن الطويل وتنبه على ان مرضه مما لا يرجى فيه الصحة ولا يخفى ان هذا القسم يقتضى عدم التأكيد لما مر من ان الكلام الابتدائي لا يؤكّد ولا وجه لاهماله هنا وبيانه في القسم الثاني (واما عن سبب خاص)

للحكم (نحو وما يرى نفسه ان النفس لا مارة بالسوء كانه قبل هل النفس اماره بالسوء) فقول
نعم ان النفس لا مارة بالسوء (وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم كما مر) في الايضاح
في باب احوال الاسناد الجبرى في الشرح من ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالبا له
حسن تقويته بمؤكد فعمل ان المراد بالافتضاء هنا الاستحسان لا الوجوب هذا والنكتة
في التعبير بالافتضاء ان المستحسن في باب البلاغة كالواجب ولا يتأتى للبالغ تركه ونحن نقول
معنى قوله كما مر انه ان كان سؤال السائل مع الشك حسن المؤكد وان كان مع الانكار
وجب التأكيد بحسنه الا ان يجرى الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والظاهر ان المثال
للمكر انكارين حيث اكذب باللام وان كان احدا الانكارين انكار امر بعض النفوس بالسوء
والاخر كون البعض كثيرا لا مر به وهذا كله على طبق ما تقرر فيما بينهم ان المقدر هل
النفس اماره بالسوء والحق ان الناسي من السابق ليس الا انه ما سبب عدم تبرئك اما ان السبب
انها اماره او انها منقادة لمن يأمر بالسوء وانك تخاف من المخالفين تكذيبك فلا يخطر
بالبال فتقدير هل النفس اماره بالسوء تكلف والظاهر تقدير ما سبب عدم تبرئك الا انه
اكدا لجواب لانه في مرض الانكار على ما بين فالكلام مع خالي الذهن المنزل منزلة المنكر
انكارين وفي الشرح فان قلت اعبد ربك ان العباداة حق له فهو جواب للسؤال عن سبب
خاص اى هل العباداة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب
ووصل ظاهر لحرف موضوع للوصل واذا قلت العباداة حق له فهو وصل خفي تقديرى
والاستيناف جواب لسؤال عن مطلق السبب اى لم يأمرنا بالعبادة وهذا ابلغ الوصفين
واقواهما فتفاوت هذه الثلاثة بحسب تفاوت المقامات وكان مراده بوصول ظاهر
بحرف موضوع للوصل ربط ظاهر لا الوصل الذى نحن فيه لان الفاء في قوله فالعبادة
حق الملائكة لا عاطفة ولا يخفى ان الاول ايضا وصل خفي تقديرى لتفاوت بينه وبين
الثالث في ذلك (واما عن غيرهما) امام مطلقا فلا يقتضى تأكيد اى اما عن غير خاص
فيقتضى التأكيد على ما مر وكانه اكتفى بانسياق الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك اشار
الى القسمين بالمثالين الا انه اورد من الخاص مثلا لا يقتضى التأكيد وكان ينبغي ان يأتي بمثال
يقتضى التأكيد وستعرف حقيقة الحال في المثال الثانى (نحو قالوا سلاما قال سلام اى فاذا قال
ابراهيم) فاجاب بانه حياهم بنحية احسن من نحيبتهم عارية عن التباسات والدوام
لفعليتها وتحتية دالة عليه لاسميتها (وقوله زعم) اكثر استعماله في الاعتقاد الباطل وقد
يستعمل في الحق على ما في القاموس (العواذل) اى الجماعات العواذل اما الرجال كما هو ظاهر
صدقوا او الرجال والنساء فصدقوا تغليب (انى في غرة) اى شدة (صدقوا) فالزعم استعمال
في الاعتقاد الحق قال انشراح ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غرته مما استكشف
كما هو شأن اكثر الغمرات والشدايد استدركه بقوله (ولكن غرقي لا تجلى) ففصل قوله
صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوبا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا
الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا هذا وهكذا في المفتاح فح وجه عدم التأكيد ان السؤال
عن التصور والتصور لا يطلب التأكيد ونازع السيد السند في كون المهمة وام سؤال عن
التصور فكان مقتضى الظاهر التأكيد وقد حققنا انه طالب التصور فتذكر لكن نقول اذا
دار الكلام بين التيق والاثبات لامعنى للسؤال بالهمة وام اذ لامعنى لاطهار حصول
التصديق باحدهما لانه مفروغ عنه يعرفه كل احد الا ترى انه لا يقال ازيد قام ام
لم يبق والمتعارف في مثله السؤال عن جانب بهتم به فيقال اصدقوا وحينئذ يجب التأكيد

لان تحينهم نسخة

للمتردد فيه ويكون تركاً التأكيد لان ظهور حاله يدفع التردد والشك والاوجه ان المراد
 زعم العواذل انني في غمرة يتكشف لان العذل يدفع الغمرة فلو لا زعم الانكشاف لم يتحقق
 فالزعم حينئذ في معناه المشهور ولما كان زعمهم مركباً سأل انهم هل صدقوا فاجاب
 بانهم صدقوا في البعض وكذبوا في البعض فقولهم صدقوا اشارة الى صدقهم في كونه في
 الغمرة وقوله ولكن غرقى لا تجلي اشارة الى كذبهم في اعتقاد الانجلاء هكذا ينبغي ان
 تحقق المقام وهذا شان من ليس في رتبة التقليد في غاية الاستحكام (وايضاً) انه به
 على انه تقسيم مستأنف وليس من دواخل التقسيم السابق ونبه بقوله (منه) على انه لم
 يتصد فيه لحصر الاقسام اذ منه ما يأتي بصفته التي لا يترتب عليه الحكم ومنه ما يأتي باسمه
 مع الوصف الذي يترتب عليه الحكم لا تقول الاول داخل فيما ياتي على صفته والثاني فيما
 يأتي باعادة الاسم لان المراد بالوصف ما يترتب عليه الحكم وبالاسم مجرد الاسم بقرينة قوله
 وهذا ابلغ منه ولم يستوف الاقسام لان بعض ما ياتي ملحق بالاول والبعض ملحق بالثاني
 في الاحكام الخافيتنا لا يخفى على ذوي الافهام (ما يأتي باعادة اسم) المراد بالاسم ما يقابل
 الصفة اي لفظ دال على ذات في غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود (ما استؤنف)
 اي ابتداء (عنه) وكان عن معنى من المراد بمفعوله الذي بلا واسطة هنا الكلام حذف
 على ما قاله الشارح اظهر والمرام والمفعول بواسطة نائب عن الفاعل وليس التقدير
 اوقع الاستيناف عنه فيكون من قبيل جل بين العبر والنزوان كما يوهمه كلام الشارح لانه لا داعي
 اليه بل نقول مفعوله الاول ضمير مترشح الى ما رجع اليه ضمير منه اي ما استؤنف
 الاستيناف منه اذ مفعوله الاول يكون الحديث والاستيناف حديث (نحو احسن) على
 صيغة الخطاب على ما ذكره الشارح المحقق ومع ذلك جعل السؤال المقدر لما اذا احسن
 اليه اما على صيغة المتكلم او الماضي المجهول فيكون المخاطب سائلاً عن سبب احسانه مع انه
 اعلم بسبب ما فعله فيحتاج توجيه سؤاله الى ان يجعل مبنياً على التسيان او امتحان الخبر هل
 يعرف السبب او لا وهو بعيد وليس لك ان تقدر السؤال من قبيل السامع دون المخاطب
 لانه ياباه قوله صديقك وكان الواجب حينئذ صديقه القديم فلذا قال السيد السند فالواجب
 ان يكون السؤال المقدر هل هو حقيق بالاحسان لانه اذا اخبر باحسانه اتجه السؤال عن اتاه
 هل وقع موقعه او لا وحينئذ يجب التأكيد فقبل صديقك القديم حقيق بالاحسان مؤكداً
 بتعليل الحكم بالصفة هذا لكنه لا يجري في زيد حقيق بالاحسان فلا بد فيه من تنزيل السائل
 منزلة غيره لما يقتضيه المقام ويرد عليه ايضاً انه اعلم بانه صديقه القديم فيكون اعلم بانه حقيق
 فلا بد من البناء على التسيان او الامتحان ولك ان تجعل احسن على صيغة التكلم فيكون
 السؤال من المخاطب الغير المحسن فيجبه بلا خفاء (الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما ياتي
 على صفته) عدل عن عبارة الكشف ومنه ما يأتي باعادة صفة لان المراد بالاعادة في
 عبارته ذكر صفة عبر عنه بالاعادة بطريق المشاكلة لوقوعه في صحته اعادة اسمية فاحترز
 عن خفاء البيان لكنه جعل البيان قاصراً لان البناء لا يشمل تأخير المنسند اليه بظاهره
 فيخرج عنه احسن الى زيد يستحق صديقك القديم الاحسان (نحو احسن) الى زيد صديقك
 القديم هل لذلك وهذا) اي الاستيناف المبني على الصفة (ابلع) لاشتماله على بيان سبب
 الحكم الذي في الجواب وفرق بين بيان سبب الحكم الذي في الجواب وبين بيان سبب الحكم
 المتضمن للسؤال فان قولنا زيد حقيق بالاحسان بيان لسبب الاحسان الى زيد مع انه لا يشتمل
 على سبب استحقاقه للاحسان وبهذا ظهر ضعف ما قال الشارح انه ان كان السؤال

ان تقرر نسخة

في الاستئناف عن السبب فالجواب لا محالة يشتمل على يسائه فلا يترجح جواب على جواب بالاستئصال عليه اذا الكل يشتمل عليه وان كان عن غيره فلا معنى لاستئصاله على يساان السبب وقد اجاب بانه اذا ثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه يستحق لهذا الحكم واهله فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب الحكم كونه حقيقيا وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف فليتأمل هذا كلامه ولا يخفى ان جوابه يخص القسمين بالسؤال عن السبب مع انهما يجريان في الجميع ولولا ذلك ينبغي ان يذكر اقبل السؤال عن غيرهما ويخصصهما بما يكون الجواب بالاستحقاق مع انه يجري في غيره كما يقال احسنت الى زيد زيد يدفع اعدائي او كامل الشجاعة يدفع اعدائي والسارح المحقق جعل الاظهر ان اسم الاشارة اشير به الى الصفة من قبيل الثاني لانه في معنى الصفة وان كان اسما ولهذا صح الحكم على الثاني بكونه ابلغ من الاول مطلقا لكن الضمير ارجع الى الصفة ليس كالصفة لما عرفت من الفرق بين اسم الاشارة في احضار الموصوف وبين الضمير ولا حاجة للخير الى التذكير (وقد يحذف صدر الاستئناف) الاظهر وقد يحذف بعض الاستئناف لانه لا يخص الحذف صدره (نحو قوله) تعالى (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) لانه في تقدير يسبحه رجال في جواب من يسبحه فيها كما اشار اليه بقوله (كانه قيل من يسبحه) ولا يخفى ان المحذوف ليس الصدر فقط بل المفعول والظرف ايضا (وعليه) بانه على التفاوت بين المثالين وهو كون المحذوف في احدهما المسند او في الآخر المسند اليه وكون الحذف في الاول جائزا وفي الثاني واجبا وله وجه آخر يكشف عنه قوله على قول (نعم الرجل زيد على قول) اي قول من يجعله في تقديره هو زيد لا على قول من يجعله مبتدأ نعم الرجل (وقد يحذف كذا ما مع قيام شيء مقامه نحو) قول الخنمسي! بمجوبني اسد (زعمتم ان اخوانكم قريش) المراد الاخوة في الشرف والنسب (لهم الف) اي ابلاف مع القبايل لا تعرضهم قبلة في رحلتهم المعروفين في التجارة رحلة الشتاء ورحلة الصيف يجرون آمنين مكرمين (وليس لهم الف) اي مؤلفة كالقتال بمعنى المقاتلة والمراد في مطلق الالف عنهم فتفسير السارح بقوله اي مؤلفة في الرحلتين المعروفتين ليس كما ينبغي وبعده اولئك امنوا جوعا وخوفا وقد جاءت بنوا سد وخافوا وهو يدل على ما ذكرنا من ان المراد في مطلق الالف فافهم كأنهم قالوا اصدقاني هذا الزعم فاجيبوا بكذبهم واقم ما يدل على كذبهم مقامه وجوز المصنف كونه جوابا لسؤال آخر كانه لما اجيبوا بكذبهم سبيل عن سبب تكذيبهم فاجيبوا بقوله لهم الف في البيت استبنا فان قال الشارح فان قلت في الوجه الاول ايضا لا بد من جعل لهم الف جوابا لسؤال عن سبب الكذب واجاب بانه يحتمل ان يكون تأكيذا للكذب اوبى انما الوجه مبنى على احد الاحتمالين فافترق الوجهان وقد عرفت ان ذلك من اقامة العلة مقام الشيء وهو ادلى مما ذكره كما لا يخفى ولك ان تجعل الزعم متضمنا لدعوى الكذب وتجعل المقدر سؤالا عن سبب الكذب فلا يكون استئنافا محذوفا ولو قيل بالتقدير فقدبر ما علامة كذبنا هو الجدير (او بدون ذلك) اي بدون قيام شيء مقامه (نحو ففهم الماهدون اي نحن على قول) الاولى اي هم نحن على قول اذ تقدير نحن متفق انما الاختلاف في تقدير مبتدأ لهو الاولى على القول لثلاثتهم من ينكر قول مخالفته للقول السابق (واما الوصل لدفع الابهام فكقوله لا وايدك الله) فقوله لا اخبارا لدخبر سابق فهو خبر وايدك الله جملة انشائية دعائية فينبه على كمال الانقطاع وانما عطف مع كمال الانقطاع لدفع الابهام لان لا وايدك الله ظرف في الدعاء على

لا ينبغي نسخه

المخاطب يمنع التأيد عنه فنبه بالعطف على أن لاجلته مستقلة فدفع الإيهام علة مشتركة بين الفصل والوصل لا يقال لا الداخلة على الماضي يلزمه الذكر بر فلا إيهام مع عدم التكرير لا نأقول ذلك إذا لم يدخل في الدعاء كما تقرر في محله وقد يعطف للتوسط مع دفع الإيهام كما إذا قيل لك هل اضرب زيدا فنقول لا وإيدك الله فإن لاهنا انشائية بمنزلة لا تضرب فاعطف للتوسط ولدفع الإيهام ولا تراخى ذلك أن تعطف مع عدم الجامع لدفع الإيهام الرجوع عن الحكم السابق فنقول فلان يكتب ويقعد فيعطف لثلاثا يوهم ترك العطف أن يقعد رجوع واضرب عن يكتب قال الشارح لارد للكلام السابق فكانه قيل هل الأمر كذلك فقيل لا قلت جعل لارد للسابق لاستدعى تقدير استفهام ثم الواو في مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل أو زائدة لدفع الوهم كما زيد في ريبنا ذلك الحمد في رواية على ما في الصحاح مع أنه لا إيهام أو واو اعتراضية والجملة الدعائية معترضة كما في قوله أن الثمانين وبلغته في ترد وفي ثبوت الوصل لدفع الإيهام توقف قنأمل (وأمما للتوسط) أي أما الوصل للتوسط وجزاءه فإذا اتفقت أقسامه علة لاثني عشر والمكرر منها أربعة والمحصل ثمانية ومعرفة معنى الوصل لدفع الإيهام ومعنى الوصل للتوسط مفروغ عنها هنا كما ذكرها للتمثيل فقوله وأما للتوسط (فإذا اتفقت) أي الجملتان (خبرا وإنشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط) وهو ستة أقسام ليس لتعيين التوسط بل لتقسيمه ثلاثة أقسام ليأتي بامثلة ثلاثة لها فلا يرد أنه تعين بالاعم إذ يدخل فيه مواقع للفصل من كون الجملتين المذكورتين فيما بينهما كذا الاتصال أو كمال الانفصال أو شبه أحدهما ولا بد من قيود أتم التعيين فنقول الشارح ولا بد من التقييد بوجود الجامع إلا أنه ترك التقييد اعتمادا على ما سبق من أنه مع عدم الجامع بينهما كمال الانقطاع فيه إيراد الإيهام فالأنتفاق فيه انقطاع ومعنى في الخبرية مع الاختلاف في الفعلية والاسمية (كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم) ومع الاتفاق فيهما مثل (قوله) تعالى (إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم) في الانشائية مثل (قوله) كلوا واشربوا ولا تسرفوا) وكأنه لم يثل له من المتخلفين في الاسمية والفعلية لعدم وجدانه والاتفاق معنى لم يذكره الأمثالا محتملا لتعيين من أقسامه الستة وبين الاحتمالين فكأنه مثل مثالين وفيه على أنه مثال الاتفاق معنى فقط ومثال محتمل لا صرح بإعادة الخلاف (وكقوله) تعالى (وإذا خسرنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالدين استأنوا نبي القري واليتامى والمساكين وابن السبيل وقولوا للناس حسنا) فخطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما خبرا وإنشاء لفظا لاتفاقهما معنى لأن لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا نهيا عدل إليه للبالغة في النهي كأنه شروع للامثال فيخبر عنه ولا بد قوله وبالوالدين من متعلق أشار إليه بقوله (أي لا تعبدوا وتحسنوا) ليصح عطفه على تعبدون بمعنى لا تعبدوا فيكون مثالا للتفتين انظروا معنى وبقوله (أو احسنوا) تقديرا لما هو الظاهر فيكون مثالا للمتخلفين لفظا متفتين معنى ويكون في قوله وقولوا تكرار لهذا المثال لو كان معطوفا على لا تعبدون ثم دل القسم الثالث لو كان معطوفا على احسنوا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطف على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة نجيبكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لا تعبدون على ما في الكشف وذلك لأن المتعارف في السدالة والتعليم الأمر لا الخبر وكأنه عدل إلى انظروا الخبر للتنبيه على أن المراد استمرار الإيمان لكن الافتتاح أشار إلى تزييفه وبينه المصنف في الإيضاح أو لا بد أن عطف فعل مخاطب على فعل مخاطب آخر غير مرضي والمخاطب يتوهمون هم المؤمنون خاصة بدليل بالله ورسوله وإثباتي

هو النبي صلى الله عليه وسلم وقيد الشارح بأنه اذا لم يصرح بالنداء كما في الآية فلا يقال واقعد بدون باز يد ويا عمرو وقال السيد السند قبل لانه فيصح وقبل غير جائز وثاني بيان ثبوت منون بيان لما قبله بطريق الاستئناف كانهم قالوا كيف تفعل ففعل ثبوت منون اي آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه لانه لا مدخل له في البيان وفيه بحث لا نالا ان المخاطب بالاول المؤمنين خاصة بل النبي والامة والنبي ايضا يجب الايمان برسالة نفسه على انه يجوز ان يكون المراد برسوله كل من رسله فتكون التجارة العامة الايمان والخاصة بالرسول التبشير وان النداء لا يصلح العطف مع تعدد المخاطب الارتفاع الالتباس والالتباس في الآية من نفعه بتعين الرسول للتبشير فكانه قبل بشر يا محمد وكفى شاهدا على جواز عدم تحاشي العلامة عنه ونعم مؤيدا انهم لم يجعلوا من جهات الفصل امتياز كل فعل عن الآخر بمخاطب مع انتفاء النداء وجعل المشتاح بشر عطف على قل محدوقا قبل بابها الذين آمنوا وحذف القول سيما في القرآن في غاية الكثرة وجعل المصنف تقديرا بشرا قرب مما اعتبره ولما لم يكن رجحان ما ذكره على ما اعتبره السكاكي سوى الشارح بينهما (والجامع بينهما يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما) في الجملتين (والمستدين) كذلك (جميعا نحو يشعر) كينصر (زيد ويكتب) للنسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتعارفهما في خيال اصحابهما (ويعطى ويمنع) لتضاد الاعطاء والمنع وانما اعتبر الجامع بين الجملتين باعتبار هما دون الجامع بين المستدين والمسند اليهما لانه ربما يتحد ان المسند ان والمسند اليهما وفي اعتبار الجامع بينهما من زيد تكلف وفيه رد ونقطة لما يفهم من كلام السكاكي حيث قال والجامع العقلي بين الجملتين ان يكون بينهما اتحاد في تصور مثل الاتحاد في الخبر عنه او الخبر اوفى قيد من قيودهما فانه يفهم منه كفاية الجامع في تصور واحد فرد المصنف لما يفهم من غير هذا الموضع من كلامه انه لا يكتفي بالاتحاد في المسند حيث لم يجوز خفي ضيق وخاتمي ضيق مع اتحاد المسند والجامع بتفاوت بحسب المقامات قرب جامع في مقام لا يصلح جامعا في مقام آخر فاذا كنت في دعوى ان الموجودات متفاوتة تقبل منك قولك الشجر طويل والتملة قصيرة والسماء متعالية وماء البحر راكدة ومجرد الشبهة يكتفي جامعا للمسند اليهما بمجردا لكون مفيدا للتفاوت في المستدين فليكن هذا ذخراك فان لها منافع جليلة * وموتنة ضبط قليلة * وبه يتدفع ما أورده السيد السند على المصنف ان التعويل على ما ذكره السكاكي من كفاية الاتحاد في تصور فان الجامع ما يكون جامعا ولو في موضع ولا يدفع كونه جامعا انه يمنع عن الالتفات اليه ومقام وخفي ضيق وخاتمي ضيق مقبول في مقام تعداد الاشياء الضيقة المتعلقة بالتكلم لا يلبق في مقام تعداد ضيقات العالم ووجه الدفع ان المسند اليه في الجملتين متناسبان في هذا المقام لان النظر في التعلق بالتكلم (وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير للنسبة) اي وقت مناسبة (بينهما) معتبرة في المقام كما عرفت وربما كانت اخوة او صداقة او مجرد انسانية او حيوانية او جسمية او شبيهة فتفسيرهما بمجرد الاخوة او الصداقة وان وافق الايضاح تضيق للمسلك الرحيب * ولا يلبق بمن له في معرفة الاساليب * عظم التصيب * (بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها) اي بدون تلك المناسبة (و) بخلاف (زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا) سواء كانت بين المسند اليهما مناسبة معتبرة او لا فوات المناسبة بين الشعر والطول وقد عرفت ان فوات المناسبة بين الشعر والطول بعيد عن حيز القبول نعم في اغلب الاستعمالات كذلك ولا يخفى

وهو ان يقال الجامع بين المستدين
مثلا في الجملتين عند اتحادهما
اتحادهما في التصور والتعدد
الذي يقتضيه الجامع اعتباري
حاصل من اضافته اليهما ولك
ان يجعل الجامع ذات المسند
والشارح زعم ان مراد المصنف
ذلك ولذلك فصل الجامع بقوله
والجامع بين الشئيين دون الجملتين
ونحن اجرينا الكلام هنا على
ظاهرها احتراز عن التكلف

ان رعاية المناسبة بين الفصالات ايضا كما لا بد منها وكما تستبعد الفعل جمع جملتين متباعدتين
 في المسند والمسند اليه يستبعد جمعهما في تباعد قيد من قيودهما وان كان تفاوت بين
 الفصلة وبينهما في الركنية اذ لا يرى النظر البالغ فرق بينهما في جعل الجملتين متباعدتين
 ولا يبعد ان يقال ما سوى المسند والمسند اليه من لواحقهما فالتباعد فيه تباعد في احدهما
 (السكاكي الجامع بين الشئيين) ذكر السكاكي الجامع بين الجملتين وعدل عنه المصنف
 الى الجامع بين الشئيين لان الجامع يجب في المفردات ايضا فبه على ان ما ذكره لا يخص
 الجملتين (اما على بان يكون بينهما اتحاد في التصور) عدل عن عبارة السكاكي في التصور
 لان المتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد فعديل الى المعرف ليفيد ان الجامع الاتحاد
 في جنس المتصور فلا يفيد كفاية متصور واحد ولا ينافي ما سبق من اشتراط الاتحاد
 في المسند والمسند اليه الا انه لا يجري في المفردتين المعطوفين الاتحاد في التصور اذ لا يعطف
 المتحدان والتمثيل والتضاد في المفردات باعتبار انفسها وفي الجمل باعتبار
 المسند والمسند اليه وتفصل لك اولا الجامع العقلي والوهمي والخيالي فانها
 من منزلة السالكين ولذككت بيان الحق المبين ولتعرض عن بيان ضلال
 المتباعدين عن مرتبة التمكن فانه طول بلا طول ليس الا مجرد قول فاعلم ان العقل
 قوة للنفس الناطقة بها يدرك المفهومات الكلية والخيال قوة لها خزانة تصور المحسوسات
 والوهم قوة يدرك بها معان جزئية منزعجة عن المحسوسات وللنفس قوة اخرى تتصرف
 في مدركاتهما تركيبا وتفكيكا تسمى مفكرة عند اعمال العقل اياها وتخيلا عند اعمال مجرد
 الوهم اياها وهو المدار للفصل والوصل فالمراد بالجامع العقلي ما هو سبب لاقتضاء العقل
 اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمي ما لا يكون سببا لا باختيال الوهم وبارازة له في نظر
 العقل في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل وبالخيالي ما يكون سببا بسبب تقارن امور في الخيال
 حتى لو خلى العقل ونفسه غافلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين بقي الجمع بين
 امرين سببيه التقارن في الحافظة التي هي خزانة الوهم والتقارن في خزانة العقل وهي
 المبدأ الفياض على ما زعموا لالف وعاد فالالف والعادة كما يكون سببا للجمع في الخيالات
 تكون سببا للجمع بين الصور العقلية والوهمية فانه ل السيد السند بحمل الخيال على
 مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال اصلا في الاجتماع اذ يجمع فيه الصور التي منها ينترج
 المعاني الجزئية والكليات اطى الخيال على الخزانة مطلقا والا قرب ان يجعل التقارن
 في غير الخيال ملحقا بالخيال متروكا بالمقايضة اذ جل ما يستعمله البلغاء مبتدأ على التقارن
 هو الخيال فاقصر على بيانه وان اردت القصص فالجامع اما التقارن في الخزانة
 مصلقا فهو الخيال والحق به والناسي اما ان يكون بسبب امر يناسب الجمع
 ويتضمنه بحسب نفس الامر فهو العقلي والاف هو الوهمي (او تمثيل) وهو في اصطلاح
 الكلامي الاتحاد في النوع والجناس الاتحاد في الجنس والتشابه الاتحاد
 في العرضي وأشار الى ان التمثيل راجع الى الاتحاد في التصور بقوله (فان العقل
 يجريده المثلين عن الشخص في الخارج ترفع التعدد بينهما) وهذا المثل في بيان
 الجامع بين قولنا زيد قائم وعمرو قاعد اما في بيان الجامع بين قولنا الرومي ابيض والحشبي
 اسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد الرومي والحشبي بالتجريد عن الشخص بل عن وصف
 الرومية والحشبية اللذين هما كليات والحوادث كلام على وجه التمثيل وتصوير المقصود
 فيهما هو اكثر من اوليى البلغاء ومن هذا القبيل تقييد الشخص بالخارجي لما قاله الشارح

والسيد السند ان ذلك لان تجريد العقل للحاصل فيه عن الشخص العقلي غير ممكن لان معنى التجريد عدم ملاحظة الشخص ونسبته الى الذهني كنسبته الى الخارجى بقى ان التجانس عن التشابه ايضا يصير جامعا عقليا او يصح الانسان كذا والحمار كذا في مقام بيان احكام انواع الحيوان و يصح زيد الكريم كذا وعمر الكريم كذا في مقام بيان افراد الكريم قال الشارح المحقق المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه وكأنه اراد كونه اقوى او اعرف الى غير ذلك مما يفتاوت اعتباره بالنظر الى الغرض من التشبيه قلت ضابط الاختصاص هنا ان يكون نظر المقام على ذلك الوصف ولا يخفى عليك ان جعل الامر بين المعبرين في مقام العطف واحدا بهذا الاعتبار تصوير من الوهم للثنتين في صورة الواحد و ابراز له في معرضه ويلقى بان يجعل من الوهمى قال الشارح انما يكتفى بالتجريد عن الشخص في ارتفاع التعدد مع ان الاوصاف الكلية كانتفاوت بالحجرة والسواد ايضا موجبة للتعدد لان العقل يجوز الشركة في الوصف الكلي والتمايز بالوصف الكلي في الواقع لافى تجويز العقل وفيه نظر لانه لو كفى تجويز العقل الاشتراك والتوحيد في مشترك لكان بين جميع الجزئيات الخارجية اتحاد في النوع لتجويز العقل دخول الكلي تحت نوع الانسان مثلا فالوجه ان العقل قد يرفع التعدد بالتجريد عن الشخص وذلك اذا كان التعدد عنده من قبل الشخص فتأمل (او تضاييف) وهو كون الشبهين بحيث لا يمكن شئ منهما بدون الاخر تحققا وتعقلا ولا يخفى انه سبب لجمع الامر بين في المفكرة ولا يخفى ان استلزام تعقل احدهما الاخر يكتفى في سببية الجمع في المفكرة فلا يحتاج الى اشتراط التضاييف فان قلت كما ان التضاييف يكون في التصور يكون في التصديق فيصح ان يجعل التضاييف بين نفس الجملتين جامعا بينهما من غير ان يتوصل الى التضاييف بين مسنديهما والمسند اليه لهما بل هو جامع اقوى وقد فات القوم قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لان الجملتين المتضاييفتين كذلك نعتي احديهما عن ذكر الاخرى فلا يجمع بينهما البليغ فضلا عن ان يعتبر الوصل بينهما (كما) اى كـ تضاييف (بين العلة) وهو ما يتوقف عليه الشئ (والمعلول) وهو ما يتوقف على الشئ وفي المفتاح والسبب والمسبب وهما يرادفان العلة والمعلول فلذا اسقطتهما لتلايحتاج الى تخصيص العلة والمعلول بالفاعل والمفعول والسبب والمسبب والغاية والغيا و جعل السبب على الاخص من العلة وهو ما يفضى الى الشئ في الجملة على ما هو عند الاصوليين والاولى كالعلة والمعلولة (والاقل والاكثر) ليكون احدهما من التضاييف الحقيقي والاخر من المشهورى والاقل عدد يغنى قبل الاخر عند عددهما بشئ واحد بان يسقط ذلك الشئ منهما حتى يفنيا والاكثر ما يفناله وكون الاول مثلا لما يخص بالمفعول والثانى لما يعبر المحسوس والمفعول وهم من العلامة فان ماديهما معقولتان لا غير وانفسهما شامتان بلا تفاوت (او وهمى بان يكون بين تصوريهما) الصواب بان يكون بينهما (شبه تماثل) بان يكون احدهما شبيها بفرد من نوع الاخر (كلوتى يراض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض الثلثين) تعاليا للتمثيل او توجيه لكون هذا القسم وهما وعلى كل ضمير يبرزهما مرجع آخر فليكن بارازهما ان كنت من البارزين (ولذلك) اى للجامع الوهمى او الاراز المذكور (حسن) من الحسن وفاعله الجمع او من الحسنين وفاعله ضمير الوهم (الجمع بين الثلاثة التى في قوله ثلثة تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى وابواسحق والقمر) قال الشارح فان الوهم يبرزهما في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض

يعنى أحدهما

والشخصات بخلاف العقل فإنه يعرف ان كلا منهما من نوع على حدة وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا بجهتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز هذا وفيه نظر لانه قد حقق ان المراد بالتماثل الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما لا الاشتراك في الحقيقة النوعية وهذا الوصف هنا الاضائة وهي مشتركة بين الشمس والقمر فهما متماثلان حقيقة بل نقول المراد بالاشراق حسن حال الدنيا بالنور الحسى وبالعدل الذى هو النور المعنوى عبر عن الكل بالاشراق تغليبا فبين الثلثة تماثل لكونها تحت المصلح فأمل ولك ان تجعل القدر المشترك بينهما البهجة (او تضاد) وهو كون الامر بين الوجود وبين بحيث لا يتوقف تعقل كل منهما على تعقل الآخر ولا يمكن تواردهما على محل واحد وحيث لا يصح تمثيله بماتصف بالسواد والياض فالمراد بالتضاد ما يحتوى على هذا المعنى مابصف بالضد الحقيقى بطريق عموم المجاز ولك ان لا تتكلف في التضاد وتفسر قوله بينهما بما يعبر بين نفسيهما وجزئيهما قال الشارح التضاد هو التقابل بين امرين وجوديين يتماثلان على محل واحد بينهما غاية الخلاف هذا والتعاقب ان يلزم الضدان ان المحل كالصحة والمرض وقد ذكر الاصفهاني انه معتبر في التضاد الحقيقى كأن يكون بينهما غاية الخلاف وغيره لم يذكر اعتباره واقتصر بغاية الخلاف ولا يخفى ان تعريف التقابل على ما ذكره يبطل التمثيل بالسواد والياض فعليك بحمله على المشهورى كما ذكرنا او بعدم اعتباره هذا القيد في تعريف الحقيقى (كالسواد والياض والايمان والكفر) قال الشارح الحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو التصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم بحجته به بالضرورة اعنى قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اجحود وابعاء مع الاقرار باللسان والكفر عدم الايمان عن من شأه ان يكون مؤمنا هذا يريد ان الاولى جعله في شبه التضاد (وما يصف بها) اى بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر (اوشبه تضاد كالسما والارض) فانها يشبهان الاسود والابيض في الاتصاف المعقول عند تعقلهما بالتضادين وهو غاية الارتفاع وغاية الانحطاط وانما افتراق دخول الوصف في الاسود والابيض وخروجه عنهما فالاولى ان يقول وما يشق منها مكان قوله وما يصف بها (والاول والثاني) الاول هو السابق على الغير وغير المسبوق به والثاني هو المسبوق بواحد فقط والفرق بينهما وبين الاسود والابيض بان السلب جزء مفهومي وصفيهما دون الاسود والابيض فان عدم المسبوقية جزء مفهوم الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهوم الثاني وفرق الشارح بوجه آخر ايضا وهو ان المتضادين يجب ان يكون بينهما غاية الخلاف وليس ذلك بين الاول والثاني فان خلاف الثالث معه اثر منه وقال السيد السند ان هذا القيد لم يعتبره من اعتبره الا في التضاد الحقيقى دون التضاد المشهور وبهذا الاعتبار نحصر التقابل في الاقسام الاربعه وكأنه اعتبره الشارح في تعريف التضاد ليتمكن من هذا الفرق والاولى تركه والاكتفاء بالفرق الاخر هذا اقول انما اعتبر الشارح قد غاية الخلاف ليخرج لوني يبيض وصفرة عن حد التضاد ويصح جعلهما من شبه التماثل دون التضاد كما فعله المصنف الا ان يقال قد يكون للضدين شبه تماثل فلون يبيض وصفرة من الوهمى من جهتين (فان الوهم يتزلفا لهما منزلة التضادين) قال الشارح المحقق فانه لا ينحصر احد الشبهين او المتضادين الا وينحصر الاخر هذا وفيه انه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهم اياه

لا يصلح
ان تتكلف
نسخه
نسخه

٨ في العمر مرة

٢ لا فائدة فيه الا تأكيد
الاذعان

من خطوره نسخه

اجتماعي نسخه

فلا تجعل نسخه

منزلة المتضايقين (ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد منه) مع غير الضد
فخطور السواد مع البياض اقرب من حضوره مع الخلاوة وههنا نظر وهو انه اذا عمل
تنزيل الوهم اياه منزلة تضاييف بانه يخطر بالبال الضد مع الضد كالتضاييف مع
التضاييف لا يصح تعليل كونه اقرب خطورا بالبال مع الضد بتنزيل الوهم اياه منزلة
التضاييف وكان الوجه في خطور الضد مع الضد ان العقل يتوجه حين تصور الضد
الى تمييزه وتعيينه واول ما يتبع عنه هو الضد الاخر لان التمييز عنه اكمل اعلم ان التضاييف
مشتل على تقابل فلو جمعتهما المتخيلة باعتبار التقابل فالجامع وهمي ولو جمعتهما باعتبار
التضاييف فالجامع عقلي (او خيالي) عطف على عقلي او وهمي (بان يكون بين تصورهما)
الصواب بينهما (تقارن في الخيال سابق) على العطف اذ لا يكتفي مطلق التقارن والا فالعطف
لا يتفك عن التقارن والمراد خيال المخاطب واسب التقارن بان يكونا ثابتين في الخيال
اذا الصور المتقارنة والمتباعدة كلها ثابتة في الخيال معا والخيال خزائنها بل المراد تقارنهما
عند التذكر والاحضار (واسبابه مختلفة) متكررة جدا (ولذلك اختلفت الصور الثابتة
في الخيالات ترتيبا) بمعنى انه يترتب صورة على صورة بسرعة او بطؤ والاولى اجتماعا
ليشمل الصورتين الحاضرتين مع الكمال تقارنهما من غير ترتيب (ووضوحا) فلهما ما يذكر بادي
توجه ومنها ما يذكر بعد توجه تام وفيه منع لجواز استناد الاختلاف الى الاختلاف في الذكاء
والغبوة ويدفعه ظهور اختلاف الاذكاء والاغبياء في ذلك من غير تفاوت الذكاء والغبوة
(واصاحب علم المعاني) الاحسن ان يجعل تحت التعليل اى لاختلاف اسبابه يكون اصاحب
علم المعاني اى لصاحب مباحث الفصل والوصل والتعبير عنه بعلم المعاني تلويح الى
ما اشتهر فيما بينهم من دعوى حصر البلاغة في الفصل والوصل كما سمعت ولا يلحق بك
ان تظن ان كان اللائق ولطالب علم المعاني (فضل احتياج الى معرفة الجامع) فيقع
في الاعتذار بان العدول الى الصاحب للتفاوت للطالب لان المراد بالجامع جزئياته
الواقعة في التراكيب في مقام رعاية الفصل والوصل يرشك اليه المعرفة فلا تجعل (لا سيما
الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة) ولا يخفى ان الناس فيهما على انحاء شتى لا يكاد
يحيط بها الجهد والطاقة والشارح المحقق حل علم المعاني على حقيقته فاحتاج في اثبات
الدعوى الى دعوى ان يعظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع وفي الدعوى
خفاء لا يدفعه الا انه ادعاء (ومن محسنات الوصل) فيه اشعار بان للعطف غير ما ذكر
من المحسنات ايضا قال الشارح ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات قلت
انظاهرة من المحسنات بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة حيث ذكر في المعاني
دون البديع فهو ايضا من المجوزات التي لا بد للبليغ منه (تناسب الجملتين في الاسمية
والفعلية) لم يقل اسمية الجملتين وفعليتهما مع انه اخصر للاشعار بوجه الحسين
(والفعليتين في المضارعة) والمضارعيتين في الحالية والاستقبالية قال صاحب
المفتاح اذا اردت مجرد نسبة الخبر الى الخبر عنه من غير التعرض بقيد زائد كالتجديد والثبوت
وغير ذلك لزم ان يرعى ذلك فنقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد وفيه
اشكال وهو انه كيف يجامع ايراد الماضي عدم ارادة التجديد ويدفع بان المراد مجرد ثبوت
المستند الماضي من غير زائد من الحدوث في الماضي وكذا لا ينبغي زيد قام وعمرو مع ان
كليهما ماضوي للتفاوت بالاسمية والفعلية ولذا يختار النصب في قام زيد وعمرو اكرمه
ويختلف المعطوف عليه في زيد قام وعمرو اكرمه وزيد قام وعمرو اكرمه وزعم الشيخ

ابن الحاجب انه يختلف الاعتبار في المعطوف عليه في النصب يعتبر فعليتها وفي الرفع اسميتها والجملة ذات وجهين ولهذا لم يحتج النصب الى غير راجع الى المبتدأ لانه ليس عطفا على الخبر وتوجيه الشيخ هذا شاهد بكمال دقة نظره الا انه لا بد له من بيان وجه استواء النصب مع الرفع مع غناء الرفع عن الحذف ولا يجري فيه ما ذكره من قرب المعطوف عليه باعتبار العطف على الخبر الا ان يقال فعليتها اولى بالاعتبار لانه باعتبار الخبر الذي هو محط الفائدة (اللائحة) وهو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه فانه يمنع عن رعاية توافقهما فاللازم حينئذ عدم التناسب ويستفاد مما ذكره ان من محسنات الفصل عدم تناسب الجملة في الغاية والاسمية وما شاكل ذلك فانه يقوى مقتضى الفصل ويريه فافهم وهذا اخر مباحث الفصل والوصل ومنه الانتقال الى الفرع بعد الفراغ من الاصل فان البحث في هذا الباب عن الحال بالتبعية لا بالاستقلال يدل عليه عنوان الباب والله اعلم بالصواب (تذنيب) في القاموس ذنبه كضرب وينصرت له ولم يفارقه فعلى هذا التذنيب جعل الشيء تالبا للشيء غير مفارق عنه وهل هو عربي او مصنوع اهل التدوين لم نجده في كتب اللغة وفي عبارة الصحاح ذنب غمامته اذا جعل له علامة وهو ايضا يناسب المقام والذنب بالضم التابع وفي تسمية البحث تذنيبا لاذنبه اشارة الى ان اراد بحث الحال في بحث الفصل والوصل لا يخلو عن تكلف تنزيل الشيء منزلة غيره وانه ليس مانعا للفصل والوصل في حد ذاته انما صار تابعا يجعل للقوم ونصرف منهم وتنزيله منزلة ما هم فيه في هذا البحث (اصل الحال المتقلة) وهي ما لا يكون لصاحبها غالبا اودائما وتقابلها الدائمة والمؤكد على رأى وخصت المؤكدة بما تقر مضمون الجملة الاسمية على رأى وقيل ليس ذلك التقرير شرط الحال المؤكدة بل شرط وجوب حذف عاملها وكونه شرطا لها انما هو ظاهر العبارة والحق تأويلها وفي المفتاح ان الحال المطلق هي المتقلة وما يقابلها بقيد بالمؤكد (ان يكون غيرا) وانما قيدها بالمتقلة لان المؤكدة يجب فيها ترك الواو نحو هو الحق لاشبهه فيه على ما صرح به المفتاح وتبعه الباب فلا وثوق باطلاق عبارة بعض النحاة ان الحال التي هي جملة اسمية بالضمير وحده ضعيف والاولى ان لا تقيد الحال بالمتقلة لان اصل الحال مطلقا ذلك الا انه وجب هذا الاصل في المؤكدة لئلا كدمقتضى ترك الواو بكونه مؤكدا ولا مجال للواو بين المؤكد والمؤكد ولا ينافي الوجوب الاصاله اذا الاصل في الفاعل التقديم على معمولات الفعل وربما يجب تقديمه وله غير نظيران يكون غيرا وفي المفتاح لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية ولا مجال للواو في المعرب بالاصالة والتحقيق فيه هو ان الاعراب دال على تعلق معنى للمعرب بشيء في الكلام فوجود الاعراب بلاواو يكفي في افادة التعلق ويعنى عنه هذا كلامه الا انه عبره الشارح المحقق الى ان الاعراب للدلالة على المعاني الطارئة على المعرب بسبب تركيبه مع العوامل فانجه عليه انه لا يتم في المعرب العامل المعنوي اذ لا تركيب فيه مع العامل ومن ادلة المفتاح ما اشار اليه بقوله (لانها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر) لانك تقيد بها ثبوت امر لصاحبها ربما لا يعلمه المخاطب قبل سماع الحال وقوله (او وصفه) اي في المعنى وصفه (كانت) زيادة على المفتاح من المصنف فهي ذات جهتين لها شبه بالخبر في انه ربما يقيد حكما كما لا يعلمه المخاطب وشبه بالنعته لدالتها على معنى في صاحب وكونها بحيث لو اسقط لم يختل الكلام ولم يخرج عن التمام ويرد على تلك الوجوه الثلاثة دخول الواو في الخبر في قوله فلما صرح السرفامسي وهو عربيان وفي قولهم ما احدا لوله نفس اماره وفي النعت كقوله تعالى سبعة وثامنهم كائهم وقوله تعالى

فعلينهما نسخة

لها نسخة

تابعا نسخة

لا يعلمها
وجهين له نسخة

وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والجواب بعد تسليم ان مدخول الواو في هذه الامثلة كلها خبر او صفة انه لا يناق اصالة عدم الواو لندورها وخروجه عن الاصل ونحن نزيد لك وجهار ابعاء وهو ان الحال في المعنى ظرف اعامله ولا واو في الظروف ويرد عليه شيء من تلك الحروف (والكن خولف) هذا الاصل (اذا كانت) الحال (جمله) في الجملة لانه لم يخالف في جملة فعلها مضارع مثبت وتلك المخالفة تارة على سبيل الوجوب وتارة على سبيل الرجحان وتارة على سبيل التساوي قال الشارح المحقق وانما ساجز كونها جملة لان مصمونها الحال قيد اعاملها وبصح التقييد بمضمون الجملة ونحن نقول لانها في المعنى خبر ونعت وبصح كونها جاتين (فانها) تعيل للبخالفة (من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فيحتاج الى ما يربطها بصاحبها) وايضا الاصل في الجملة الاستقلال فلا يخرج عنه الا الموجب (وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل المفردة) من الاحوال (والخبر والنعت) والصلة ونتجه عليه ان المتبادر منه ان المفردة ترتبط اصحابها بالضمير مع انه كالجهد يرتبط بنفسها كما يحكم به الوجدان واعتبار الضمير لانه لا بد له من فاعل ويمكن دفعه بان المراد المفردة التي مسندة الى متعلق الصاحب نحو جاء زيد قائما ابوه والمراد ان الاصل الضمير فقط فالعدول في الحال الى ضميمة الواو او مجردها للداع وذلك ان الحال لكون ما قبلها يتم بدونها احتاجت الى مزيد رابط وهو الواو والدالة على الربط من اول الامر ولا ينتقض بالاعت لان النعت كثير اما لا يتم ما قبله بدونها كما في رجل يعلم فعل كذا قال الشارح المحقق الواو اشد في الربط من الضمير لانها موضوعة له وتوضيحه ان الضمير يذكرفي الكلام لغرض اخر ويلزمه الربط بخلاف الواو والمستفاد من هذا الكلام ان الواو في الحال لمزيد الربط لكن في المفتاح ان الواو في الحال ادعى الوصل بين الجزل التي ليس بينهما كمال الاتصال وشبهه ولا كمال الانقطاع وشبهه مع وجود الجامع (فان الجملة) التي تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها وجب فيها الواو) فلا يجوز خرجت زيدا على اتياب سواء كان الام في قوله الباب له هدي حتى يكون في قوة يأتي او اللجنس اعدم الضمير هذا مقتضى طاهر يسانهم والقياس على الخبر الجملة يحكم بان المراد بالضمير العائد قال الشارح وجوز البعض عند ظهور الملازمة قلت جعل الصحاح مثله يتدبر الواو ومن مواضع وجوب الواو ما في المفتاح من نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف اذ اولم يذكر الواو لا تنبيه بالصفة ولما وهم هذا الكلام وجوب الواو في جاء زيد ويتكلم عمره عقبه بقوله (وكل جملة خاتمة بن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال يصح ان تقع حالا بالواو الا المصدرة بالمضارع المذهب نحو جاء زيد ويتكلم عمره ولم يأت في من وجه الامتناع في لمضارع غير الخالي عن ذلك الضمير لظهور اشتراك الوجه قال الشارح المحقق ما يجوز ان ينتصب عنه حال الفاعل والمفعول المعرفان او المنكران الخصوصان قلت المكر المخصوص شرط نصب الحال المؤخر عن صاحبها الا شرط نصب الحال مطلقا فانكرة المحضة ايضا ما يجوز ان ينتصب عنه حال فان كان يجوز ان ينتصب عنها الحال التي هي جملة مؤخرة مع الواو كما في المفتاح فلا يصح اخراجهم ويمتنع تقييد النكرة بالمخصوصة وان لم يجوز نصب الحال عنها مع آخرها كما هو ظاهر عبارة كتب النحاة فعبارة المتن فاسدة اذ لا يجوز دخول الواو في الجملة الحالية التي صاحبها نكرة محضة لوجوب تقديمها على النكرة ولا يتقدم الحال مع الواو لانه كتقديم المعطوف على المعطوف عليه وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لان ما يجوز ان ينتصب عنه حال اعم من صاحبها فربما يصير صاحبها يجعل الجملة حالا بالواو وربما يمتنع ان يصير صاحبها بامتناع جعلها حالا كما في المصدرة بالمضارع المثبت وما وجهه به الشارح المحقق شاهد عن شغلة

هجة حيث قال انما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لانه خبر المبتدأ هو قوله يصح ان يقع حالا عنه بالواو وما لم يثبت هذا الحكم لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه المجاز فانه يشعر بانه يصح صاحب الحال مجازا والمصنف اجتنب عنه تحرزا عن التجوز وقد عرفت انه لا يصح تجوزا اضافي نحو جاء زيد ويتركلم عمرو وانما قال يجوز ان ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز ان ينتصب تلك الجملة حالا عنه لمدخل فيه الجملة المصدرة بالمضارع لم يثبت حتى يصح الاستثناء لانه لا يجوز نصب تلك الجملة حالا عنه لكن يجوز نصب حال عنه ونحن نقول يجب ان يستثنى المصدر بالماضي الخالي عن قد لفظا او تقدير ايضا والمراد بقوله كل جملة غير دائمة بقرينة ان الكلام في الحال المتتلة فلا يلزم صحة وقوع الجملة الخالية عن الضمير حالا بالواو مع كونها مؤكدة ولا احتدادا بل هي عبارة جواز وقوع المصدرة بالمضارع المثبت حالا مع خلوها عن الضمير بالواو لانه لم يخرج الا عن الحكم بصحة وقوعها حالا بالواو لاعن صحة وقوعها حالا مطلقا لانه يدفع هذا الوهم بيجاب الواو في الخالية عن الضمير والمراد كل جملة صحيحة ان يقع حالا في الجملة يعني يصح من نوعها وقوعه حالا والاورد الجملة الانشائية الخالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال قال الشارح المحقق القرينة عليه سوق الكلام وتبينه عليه ان السوق يقتضى ارادة جملة صحيحة ان يقع حالا لان يقع نوعها حالا لان يقال السوق ينتضيها لاستثناء ويتكلم عمرو عنها والحاصل ان انظاره تقيدها بالجملة بصحة وقوعها حالا والاستثناء صرفها عن صحة وقوع خصوصها حالا في اشتراط صحة وقوع نوعها لكن لا يخفى انه تكلف وكان الاخصر الاوضح ان يقول بدل قوله وكل جملة الخ ويمتنع دخول الواو على المضارع المثبت للمسايق وما لا يصح وقوعها حالا عند الحاجة الجملة الشرطية لزمهم ان حرف الشرط طلبه صدر الكلام بمتنع ارتباط جملتها الذي الحال بخلاف المبتدأ لان اقتضاء الخبر اقوى من اقتضاء ذى الحال فلا تقع الشرطية في موقع الحال الا اذا جعل خبرا عن ضمير ذى الحال نحو جاء زيد وهو ان يسأل تعطو ما ذكرنا وامتنع بان المكسورة فان الجملة المصدرة بها تقع حالا وبالصفة فان اقتضاء الموصوف ليس اشد من اقتضاء ذى الحال وان ادعوه بسند مزيد اشتباك التعت بالمعوت لان مزيد الاشتباك خفي الا ان يقال التعت مخصوص بالتعت بخلاف الحال فان له تعلقا بالعامل وتعلقا بصاحبها واقتضاء المقتضى لما اختص به اشد من المشترك بينه وبين غيره وما ذكر من ان المصدرة بالمضارع المثبت لا يقع حالا بالواو وان الشرطية لا تقع حالا بمنع حرف الشرط انما يصح في غير مضارع بعد حرف شرط حذف جوابه الذي يكون ضد الشرط اولى بكونه ملزوما لذلك الجزاء نحو اكرمك وان تشمتني فان صاحب الكشف ذهب الى ان الواو في مثل هذا الشرط للتحال وهو خرج عن طلب الجزاء بدخول الواو الخالية الا ان يكون تابع للخبر حيث جعل الواو عاطفة على شرط محذوف اى ان لم تشمتني وان تشمتني اولما قيل ان الواو اعتراضية والجملة معترضة (والا) اى وان لم تحل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا او مضارعا اما ان يكون مشبها او منفيها ما يجب فيه الواو ومنها ما ينتع ومنها ما يستوى فيه الامر ان ومنها ما يترجح فيه احدهما فاشار الى بيان ذلك واسبابه بقوله (فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها) اى دخول الواو (نحو ولا تمنى تستكثر) اى لا تعطوا الحال انك لا تعدد كثيرا والنهي راجع الى الحال والا فالعطاء غير ممنوع (لان الاصل) في الحال هي الحال (المفردة) قال الشارح المحقق بعرفة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهذا يوجب ان يكون الاصل المفردة الغير المثبتة اذ لا عرافة لها في الاعراب والحكم باعرابه لوقوعه في محل لو وقع فيه معرب لا عرب فالاولى ان يبين عرافته في الحالية بالعرافة في الارتباط فان

نوعها نسخة

يقع نسخة

المفردة ترتبط بذاتها والجملة انما ترتبط بناو يلاها بالمفردة (وهي تدل على حصول صفة) نارية
عن شائبة النفي اذ نهج الحال ان يقال جاء زيدنا كقولنا لا يمشي وان يقال جاء زيد ماشيا
لارا كباصرح به المفتاح وقال السيد السند في شرح المفتاح منع عن قولنا لا را كبا انظر البليغ
وان لا ينافي فيه النحوي فلا يرد ان ثبوت صفة يوجد مع النفي لان النفي ايضا صفة الا انه صفة
غير محصلة (غير ثابتة مقارن) ومعنى المقارنة اتحاد زمان مضمون عامله ومضمونه لا اتصال
زمانيهما كما هو ظاهر المقارنة لما جمل (قيداله) من عامله (وهو كذلك) اي المضارع المثبت
كالمفردة في جميع هذه الصفات فكما لا تدخل الواو والمفردة لا تدخله وانما جعلنا ضمير وهو
كذلك راجعا الى المضارع لما في الايضاح والمضارع كذلك ودلالة المضارع يستلزم دلالة
الجملة الحالية وبهذا الاعتبار يتم التعليل والا فال مطلوب امتناع دخول الواو على الجملة الحالية
بمسابتها المفردة فلا يفيد مسا بهة المضارع ولك ان تجعل ضمير وهو راجعا الى هذا
القسم من الفعلية التي فعلها مضارع وتعمل قوله (اما الحصول فلكونه فعلا مثبتا)
في تقدير فلكون فعله فعلا مثبتا وقوله (واما المقارنة فلكونه مضارعا) في تقدير
فلكون فعله مضارعا وهكذا الحسالة في نظائره في الجملة والصرف عن ظاهره ووجه
دلالة المضارع على المقارنة انه يدل على الحال بحكم الوضع والحال مقارن
لزمان عامله وهذا غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين ما يقابل زمان استقبال وبين ما نحن
فيه وانما ركن المصنف اليه لانه شاع في هذا البحث هذه القاطعة فلاح له انهم بنوا
هذا التعليل عليه وان كان ظاهر الضعف والمفتاح مسلك آخر وهو ان المشارك للمفردة
في الدلالة على الحصول وعدم الثبوت يأبى عن الواو وهو المضارع فقط اذا الماضي المثبت
لمقارنته قد لفظا او تقديرا كالنفي فانه قد سلب الاحتمال عن الماضي كيف والماضي قبل
دخول قد عاينه احتمال كل جزء من اجزاء الماضي وقد حصره فيما يقرب الحال كما ان النفي
جعله مستغرقا غير محتمل لكل جزئ والشارح قال الاولى ان يمسك بدل الدلالة على المقارنة
بانه يوازن اسم الفاعل وتقديره معنى لانه يشترك بين الحال والاستقبال ونحن نقول
المضارع يشارك اسم الفاعل في الاعراب ولما جاء في النظم والنثر الواو مع ما يظن به انه
حال وجب عاينه الذاب عن قاعدته المهمة من امتناع دخول الواو على المضارع المثبت
فقال (واما ما جاء من نحو) وأشار بادراج لفظ نحو الى انه غير مقتصر على ما ذكر (قول
بعض العرب قت واصك وجهه وقوله) اي عبدالله بن همام السلولي (فلما خشيت اظا فيهم)
اي اسلحتهم كذا في الشرح ولك ان تريد قوتهم على عكس ما شاع من التعبير عن الضعف
بقلم الاظفار (نجوت وارهنهم مالكا فقبل على حذف المبتدأ اي انا واصك وانا رهنهم)
وهو بعيد اذ لا ينبغي للبليغ ان يبرز تركيبة بالحذف في معرض المتن (وقبل الاول
شاذ) مخالف للقياس (والثاني ضرورة وقال عبد القاهر هي) اي الواو (فيهما للعطف
والاصل قت وصككت ونجوت ورهنت عدل) من لفظ الماضي (الى لفظ المضارع حكاية للحال
الماضية) واحضارها في صورة الكائن المتحقق في الحال لغرابتها (وان كان) الفعل مضارعا
(منغيا فالامر ان) الظاهر الامر ان بدون الفاء ليكون بتقدير جاز الامر ان في مقابلة
امتنع دخولها وكأنه اشار بذكر الفاء الى تقدير الماضي مع قد التحقيق المناسب لمقام المخافة
مع المفتاح حيث جعل الامر بين مستويين وقد رجح المفتاح ترك الواو ولم يجعل استواء
الامر بين الاثني الطرفين الذي يحتمل الاسمية والفعلية ورأيت على كتفه سيجف لانه يحتمل
تقدير سيف على كتفه وتقدير يكون على كتفه سيف (كقراءة ابن ذكوان) كطشان

راوى ابن عامر (فاستحي ولا تبعه) انما يخفف التثنية فان لا حيث لا يثبت للتثنية دون
 التثنية فيكون اخبارا فلا يصح العطف فتعين ان يكون حالا كذا في الشرح وفيه انه
 فليكن نفي في معنى التثنية عبر عنه بصورة الخبر مباينة فيكون موافقا للقراءة العامة نهيا ونفيا
 ونأكيدا (ونحو وما لنا لا نؤمن بالله) اى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين ومجموع الآيتين
 مثال جواز الامرين والشارح جعلهما مثالين للواو ولتركه بطريق اللقب والنشر
 واعادة الحق في قوله ونحو ما لنا يرجع نحوه واشد الى وجه جواز الامرين بقوله (لذلك
 على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول) اى الشبوت والتجديد فان كلا منهما متفق اما
 الشبوت فلان في واما الحدوث فلان التثنية ازيل واليهما اشار بقوله (لكنه متفيا) وبما ينبغي
 ان يعلم ان المتنى بلان لا تقع حالا لانها حرف استقبال وبشرط في الجملة الواقعة حالا
 خلوها عن حرف الاستقبال كالسين وان ونحوهما وعلمه التحذير بقا في الحال والاستقبال
 وهذه مغالطة ظاهرة نشأت من اشتراك لفظ الحال بين هذا القسم من المنصوب وبين
 ما يقابل الاستقبال ولما كان هذا خطأ فحسنا اراد الرضى ان يبرهن من ان لا بان يجعل
 كلامهم بيان سر نحوى صار دأبهم فيه القناعة بما هو اوهن عن يدهم
 فقال معنى كلامهم انهم لم يرضوا بتقدير الحال بما يوهم التثنية وبين الحال بناء
 على ان له منافاة بمعنى آخر للحال وقال السيد السند اشتراك لفظ الحال بين ما يتلقى الاستقبال
 وبين الجملة الحالية انما المنادى لا يقتضى كراهة تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال
 فهذا وجه مستبعد جدا وقد عرفت ان الكراهة لا يهجم التثنية وهو مما يقتضيه في
 الاستعمالات نعم هنا امر آخر يتجرب عن غفلة هؤلاء الفحول عنه وهو ان
 ان وضع الحال للجملة الحالية استعمال نحوى حدث بعد وضع اللغة بمدد مديدة فكيف
 يجعل الايهام التثنية من قبله داعيا لاستعمال العرب وتحرزهم فيه عما يوهم التثنية بعد
 هذا الوضع ولا يبعد ان يقال التحرز عن دخول علم الاستقبال لانه بمنزلة اسم الفاعل
 لمشاركته لفظا ومعنى ولا يدخل عليه ما هو علم الاستقبال فلم يرضوا بدخوله على ما هو
 بمنزلة وانما يرضوا بدخول لم ولما لانهما يخرجانه الى المضى فلا يكون كاسم الفاعل معنى
 وزعم بعض النحاة ان المتنى بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد
 يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهرة على الحال وهو ما وهذا مبنى على
 ان يكون وجه امتناع المضارع عن الواو ظهوره في الحال واما على ما ذكره المصنف
 فغير متجه لفوات الدلالة على الحصول بل الحدوث لان التثنية في الحال لا يتلقى الاستمرار
 فالجواب عما ذكره منع كون العلة ما ذكره لان الدلالة على الحصول قد فاتت كما ذكره
 الشارح وجعل ما ذكره راجعا الى ما ذكرنا بعيد عن سوق كلامه ولا مشاحة مع من رضى
 في مقام انتوجيه باخراج البيان عن نظامه والشيخ عبد القاهر نص على جواز الواو مع ما
 (وكذا) اى كالمضارع المتنى (ان كان) الفعل في الجملة الحالية (ماضيا لفظا او معنى)
 بان يكون مضارعا متفيا بل اولما في جواز الامرين على السواء واستوى في امثلة الاقسام
 الا لا مع الواو وقال الشارح لانه لم يجدد وحكمه بجواز الامرين فيه بمقتضى القياس
 (كقوله تعالى انى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر وقوله اوجاؤكم حصرت صدورهم)
 واستدل به من يوجب قدنى الماضى المثبت (وقوله وانى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر وقوله
 فانقلوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل
 الذين خلوا من قبلكم اما المثلث فلذلك على الحصول) لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة

الظاهر نسخة

منها نسخة

لكونه ماضيا والماضى لا يقارن الحال وفيه ماضى من المغالطة وكذا في قوله (واما هذا)
 اى لعدم دلالة على المقارنة (شرط) الماضى المتيقن (بان يكون مع قد ظهيرة او مقدر)
 وقال الشارح التقدير شرط في الماضى المتيقن ان يكون مع قد ظاهرا او مقدر
 لان قد تقرب الماضى من الحال ودفع الرضى المغالطة بمثل ما سمعت وتعنه السيد بمثل
 ما تعقب به سابقا فتذكر ما سمعت منا مما زاد الشارح في هذا المقام انه قل ان كل المعتبر
 هو المقارنة للحال التى هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المتيقن بالواو اذا كان
 العامل مستقبلا كقولنا سيحى الامير تقاد الجناب بين يديه لعدم المقارنة لظلم بان المضارع
 ههنا ليس بمعنى الحال وفيه اولا ان اللازم عدم صحة الوقوع حالا لا وجوب الواو التى
 هو فرع الوقوع حالا وثانيا انه بانتفاء الدلالة على المقارنة بتقنى استواء الامرين دون وجوب
 الواو ويمكن دفع الثاني بمزيد تكلف تركناه لمن لا يبره عنه وقال السيد السند ان الحق
 ان امتناع تصدير الحال يعلم الاستقبال ووجوب قد في الماضى لان المضارع في الحال
 يستعمل في الحال بالنسبة الى العامل يعنى في حال العامل والماضى قيد بقدر تقريبه من الحال
 بالنسبة الى عامله يعنى تقريبه زمان العامل ولوقيد المضارع يعلم الاستقبال لا وهم الاستقبال
 بالنسبة الى العامل والحاصل انه كما يكون المراد بالمستقبل الاستقبال حقيقة او بالنسبة الى
 ماقبله كذلك الحال والماضى وهو المعتبر في الحال وهذا المقال نعم المقال لو ثبت ان المراد
 بصيغة المضارع ابداء معنى الحال بمعنى حامل العامل وبالمضى مع قد المقرب من زمان
 العامل ولا وثوق على هذه الدعوى بمجرد ان الدعوى ادعى التزام قد فليكن الحق مع
 من لم يجعله ملزما فربما تكون الحال مع قد تقرب الماضى من زمان الحال وحيث
 يكون هي وعاملها مقيرين بالحال وتارة تكون على مضبها فلا تكون مع قد هذا ثم يرد انه
 لما قربها قد من زمان الحال وحصلت المقارنة يجب ان يتمتع الواو الا ان يقول فرق بين ما هو
 عارض وبين ما هو لذاته فان قلت قول ابى العلاء صدقه في مريه وقد امترت صحابة
 موسى بعد اياته التسع يشهد على اشتراط المقارنة في الحال وكذلك قوله تعالى كيف
 تكفرون بالله وكنتم امواتا قلت يتكلف في امثالهما لتحصيل المقارنة بتأويل الحاصل
 بقولنا والقصة هذه والقصة قصة ازلا وابدأ او بقولنا ومعلوم ذلك والعامل
 مقارن زمان العلم (واما الذى قلده لانه على المقارنة دون الحصول اما
 الاول فلان الاستغراق اى لامداد الذى من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو
 ندم زيد ولما شفعه اندم اى عدم نفع الندم متصل بحال التكلم (وغيره) اى غير لما مثل
 ما ولم (لا انتفاء مندم) على زمان التكلم (مع ان الاصل استمراره) اى استمرار الانتفاء لاستمرار
 الانتفاء المتقدم كما يستفاد من الشرح لان تحقيقه يؤدى الى ان الاصل استمرار الذى مطلقا
 (فيحصل به) اى بان الاصل استمراره كما في الشرح لاستمراره ليعم لما (لانه مخصوص
 بغير لما) بقرينة قوله الدلالة عليها عند الاطلاق لانه عند عدم التقييد بما يخرج عنه
 الاستمرار ينصرف اليه والفرق بين لما ولم كما بين لاننى الجنس ولا يعنى ليس في ان الاو
 نص في الاستغراق فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لارجل بل رجلا لان واثاني ظاهر فيه
 وبجامع الاثبات في البعض فكذا لا يصح لما يضرب زيد امس بل ضرب الان ويصح لما
 يضرب امس بل ضرب الان بخلاف المتيقن فان وضع الفعل على افادة الجدد من غير ان يكون
 الاصل استمراره فاذا قلت ضرب زيد لا يستفاد منه الا اضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضى
 (بتحقيقه) اى تحقيق ان الاصل استمرار اننى (ان استمراره لا يقتضى سبب) اى الى وجود

بضم لم يضرب نسخة

سبب اذ سببه عدم السبب والا فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه اذا ما لا يفتقر
عدمه الى سبب هو المتع لذاته (بخلاف استمرار الوجود) قال الشارح ولكون الاصل استمرار
العدم دون الوجود كان التهمى موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي دوام الاثبات كما
فيما زال واخواته واورد عليه ان نفي النفي دوام النفي دوام النفي ونفي الدوام لا يقتضي الثبوت
دائما فدوام الاثبات فيما زال لا بدله من مقتضى سوى ورود النفي وجوابه ان النفي حين ورود
النفي عليه خارج عن اسله لانه لو استمر لم يرد النفي عليه والنفي الوارد على اصله فنفي النفي دوام
العدم لنفي الجملة فيفيد دوام الثبوت وقيل نزل النفي المدخول منزلة الثبوت ليكون النفي
والثبوت في طرفي يقتضي (اما الثاني فلا يكون متفيا) وفيه ما قد عرفت غير مرة (وان كانت) الجملة
اسمية (فالشهور جواز تركها للعكس ما مر في الماضي الميث) اي للدلالة على المقارنة بحكم الاستمرار
لاعلى حصول صفة غير ثابتة اما الميث فلثبات واما النفي فلعدم الحصول وانما لم يكتب
بقوله (وان دخولها اولي) لاختصاص جواز الترك بتمليل (لعدم دلالتها) اي الاسمية على
عدم اثبوت هذا علة جواز الترك ومدى الاولوية على قوله (مع ظهور الاستيناف فيها)
فالاولى الاكتفاء به ووجه ظهور الاستيناف فيها دون القطعية ان الفعالية قريب من الصفة
فكونها حالا اقرب من الاسمية (لحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا الله اندادا وانتم تعلمون)
في الشرح اي وانتم من اهل المعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت هذا ونحن
نقول والله اعلم وانتم تعلمون التفاوت بينكم وبينها فهل تعدلون من الله تعالى الى من دونكم
في الرضى ان الجملة المصدرية بلبس في حكم الاسمية لان لبس في معنى النفي بخلاف ما كان وما
يكون (وقال عبد القاهر ان كالمبتداء) في الجملة الاسمية (ضمير ذي الحال وجبت انواو)
سواء كان الخبر فلا او اسما كما اشار اليه بقوله (نحو جازيد وهو يسرع او وهو يسرع) ونسبه
الرضي الى الاندلسي وقال وجه الوجوب انه لا يزيد على الحال المفردة بحسب المالك فنه بالواو
على ان القصد الى الجملة لا الى المفرد بانها او يل كما يدعو اليه مساواته بالمفرد وقال الشيخ وذلك
لان الجملة اي الحالية لا يترك فيها الواو حتى يدخل في صلة العمل اي عامل الحال وينضم اليه
في الاثبات ويقدر بتقدير المفرد في ان لا تستأنف بها الاثبات فترك الواو في جاء زيد يسرع
بجعله في قوة يسرعا في عدم القصد الى الاثبات فيه وهذا مما يمنع في جاء زيد وهو يسرع
او وهو يسرع لانك اذا عدت ذكر زيد وجبت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه
صريحاً في انك لا تجد سبيلا ان يدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات من
غير استئناف اثبات لان ذكره لا يكون حتى يقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكانت
تركت المبتدأ بمضيقه وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمر ويسرع
بايراد جملة مخالفة الاولى في المستند اليه والمستند ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبدئ
للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الامع الواو وما جاء
بدونه فسيبيل سبيل الشيء الخارج عن القياس والاصل يضرب من التأويل ونوع من التشديد
وذلك لان معنى كلمته فراه الى في مشافها وجاء زيد حاضرا الجود والكرم بمنزلة حاضره
الجود والكرم بسبب تقديم الخبر اي حاضرا عنده الجود والكرم ويجوز ان يكون جميع ذلك
على ارادة الواو كما جاء الماسعي على ارادة قد هذا كلامه مع ادنى توضيح فاستفاد منه
الشارح ان الجملة الاسمية مطلقة يجب فيها الواو والوجوب في جملة مبتدأها اسم صريح
اكد حيث جعلت مشبها بها وان الجملة الاسمية مطلقة لا يترك فيها الواو الا بانها او يل بالمفرد
وقال وافقه الكشاف على ذلك وتبعه السيد السند وجعل نقل المصنف بخلافه في تخصيص

وجوب الواو بالضمير وقال السيد الحق ان الظاهر الموضوع موضع الضمير في حكمه فلا تفاوت بين جاء زيد وهو يسرع او وزيد يسرع اقول لو لم يكن الحكم مختصا بالضمير لم يكن تخصيص الحكم بالضمير معنى فالحكم على خصوص الضمير من الشيخ يني عن تخصيصه به واما نسبته الضمير في استيناف الحكم بالظاهر فلان الاستيناف فيه اظهر لانه جعل السابق مقطوع النظر حيث لم يذكر مقتضاه من الضمير وايضا استيناف الحكم في جاء زيد وعمر يسرع اظهر من وهو يسرع فلذا جعل مشبهها به في استيناف القصد الى الاثبات لكنه ابعد مما جعل فيه المبتدأ اسما ظاهرا عن التأويل بالمفردة اذ عند عدم القصد الى الاستيناف لوجه لذكر الضمير في نحو جاء زيد وهو يسرع دون الاكتفاء بقوله يسرع ولذا كرر الظاهر وجهه ولو كان في موضع الضمير لان اليه داعيا لاحالة فلا مجال لعدم قصد الاستيناف في المبتدأ الضمير فلا بد من الواو للربط بخلاف المبتدأ الظاهر فانه يحتمل الابراد لداع مع عدم قصد الاستيناف فلا حاجة الى الواو لتزيله منزلة المفردة وبهذا يتبين انه ليس الظاهر الموضوع موضع الضمير مثل الضمير كما زعم السيد السند ويعلم منه ان الجملة الخالية مما يقصده استيناف الاثبات وان الجملة التي في محل الاعراب لا يجب تأويلها بالمفرد وترتبط بغيرها مع انها جملة كما زعم الرضي على خلاف ما عليه ابن الحاجب من وجوب التأويل بالمفرد ومما يستفاد من الكشف ان الجملة المعطوفة على الحال يجب فيها ترك الواو وكراهة اجتماع حرفي عطف لان الواو والحال واو عطف في الاصل ثم قال الشيخ مقوله كل ما ذكر الى اخر التذنيب (وان جعل نحو وعلى كنفه سيف حالا كثير فيها تركها) نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها (نحو خرجت مع الباري على سواد) ثم قال الشيخ الوجه في مثل هذا ان يكون الاسم فاعلا للطرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ أو يني ان يقدر ههنا خصوصان الطرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل رجوعه الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثف فيها ترك الواو وانما جاوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو قدر بالمضارع لامتنع الواو وقال الشارح المحقق وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والاعتق فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والاعتق ولانا لا نعلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو وكيف لا وجوز التقدير بالمفرد لا يوجب امتناعها اذ يكفي لجوازها امكان تقدير الماضى وجعل الجملة اسمية والحق جواز تقدير الجملة اسمية وفعالية ماضوية ومضارعية فكثرة ترك الواو للاسمية والافراد والمضارعية ومحى الواو لاحتمال الاسمية والمضارعية هذا ونحن نقول يمكن اتمام ما ذكره المصنف بضميمة ان المبتدأ والمنعوت ادعى الخبر والاعتق من ذي الحال للحال ولذا كان احتياج الجملة الحالية الى الربط اشد فاصالة الافراد فيها اكثروا ذلك يحتاج في تقديرها اسمية الى خلاف اصل هو تقديم الخبر فتقدير الطرف فيها جملة يحتاج الى مزيد مؤنة فالوجه تقديره مفردا ولو لا مجيئه قليلا بالواو لم بقدر جملة فتقدير الفعل مع انه خلاف الاصل لتصحح الواو وتقدير الماضى مع قد مرجح على جعل الجملة اسمية لانه يجوز فيه ترك الواو من غير ترجيح الذكرو من غير ان تكاب تقديم الخبر (ويحسن الترك) ولقد اعجب حيث ختم بحث التذنيب بمحسن الترك كما ختم بحث الاصل بمحسن الوصل اى يحسن ترك الواو في الجملة الاسمية (تارة لدخول حرف) من نواسخ المبتدأ (على المبتدأ كقوله) اى الفرزدق (فقلت عسى ان تبصرنى كانا في حوالى الاسود الحوارد) اى القواضب من حرد اذا غضب فقوله بنى الاسود جملة اسمية

وقت حالاً من مفعول تبصرتي ولولا دخول كان عليهما لم يحسن ترك الواو وحوالي بمعنى
 في آت في حال من بني لافي حرف التشبيه من معنى افعل وانما حسن ترك الواو لانه جعل الجملة
 في معنى مشبهائني بالاسود الحوارد (وتارة لوقوع الجملة) الاسمية الحالية (تعقب مفرد)
 الاولى مفردة لخص الحال ولا يشكل بحسب زبدوا بوه قائم وينبغي ان يعيد الوقوع بان
 يكون لا بطريق العطف لان ترك الواو فيه واجب كما نص عليه الكشاف (كقوله) اي قول
 ابن الرومي (الله يتيق لنا سالماً برذلك تيجيل وتعظيم) الشاهد غير منصوص به لاحتمل
 ان يكون برذلك فاعلا سالماً ويكون تيجيل بدلاً من ردالك اذ وصف البدل التكرار من المعرفة
 لا يجب بل يحسن واذا سلم تيجيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل لان سلامة التيجيل فرع
 السلامة فتأمل وايضاً انما تكون الجملة عقيب حال مفردة لولا تكن الحال الجملة معمولة
 سالماً لانه حيث لم تعدد الحل حتى تكون الجملة عقيب مفردة فما ذكره الشارح من انه
 يجوز ان يكونا لابين مترادفتين وان يكونا متداخلتين فاعل غرضه التنبيه على ما ذكرنا من عدم
 كونه منصوصاً والا لكان مختلفاً تأمل * الهى محامداً لاجل من الاحراز * وغاية الاطناب
 فيها نهاية الایجاز * تذليل كل حامد محمداً غيره بمحامد غيرها خال عن التكيل والتعظيم وكائنات
 الازل الى الايدي جنب قدرتك تخصيص بعد التعميم * اجتهد المجتهدين في عبادتك لاياً من
 الاعتراض بالتقصير * ولذا لذا اكر بن لاسمائك الحسنى زيد بانكر بعد التكرير * فكيف نوفي
 حق جدك بالافعال وغاية المنى فيه الاجتناب عن الاهمال (الایجاز والاطناب والمساواة)
 (قال اسكافي) في اول باب الایجاز والاطناب (اما الایجاز والاطناب فلكر نهما نسيين) اي
 من الامور النسبية التي يكون تعللها بالقياس الى تعلل شيء اخر فان الموجز انما يكون موجزاً
 بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه (لا يتسبر
 الكلام فيهما الا بترك التحقيق) والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين ان الاتيان
 بهذا المقدار ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذرب موجز هو مطنبا بالنسبة الى كلامين (والبناء
 على امر عرفي) ان يتعارف بين اهل العرف في اداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية
 (هو متعارف الاوساط) الذين يكفون باداء اصل المعاني على ما ينبغي (اي كلامهم في
 مجرى عرفهم في ادية المعاني) وربما يشتمل متعارفهم على الحذف ومع ذلك لا يسمى
 اختصاراً ولا ايجازاً لانه متعارفهم فان عرفهم في طلب الاقبال بازيد وهو مشتمل على الحذف وفي
 التحذير اليك والاسد وامراً ونفسه وحدا وسقيا (وهو لا يحمد في باب البلاغة) من
 الاوساط كذا ظاهر عبارة المفتاح ولا يحمد ايضا من البليغ معهم لانه لا يقصد معهم
 كلامه من مزية سوى التجريد عن المزايا وبذلك يرتقي عن اصوات الحيوانات (ولا يذم) ايضا
 لانهم ولا من البليغ معهم واما التكلم بتعارفهم اذ اعرض عن المزية فلا يحمد من البليغ معهم
 ويذم منه مع البليغ واذا اشتمل على المزايا التي هم غافلون عنها كما في اليك والاسد فمعهم لا يحمد
 من البليغ ولا يذم ومن البليغ يحمد لان البليغ قصده من ايات تتعلق بالايجازات التي فيها (فالایجاز
 اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف) الاولى من المتعارف لان المتعارف هو العبارة
 (والاطناب اداؤه باكثر منها) قال في اخر الباب الاختصار لكونه نسبياً يرجع فيه) اي المرجع
 في معرفته (تارة الى ما سبق) اي كونه اقل من عبارة المتعارف وهذا التفيد اناسب من تفسير
 الشارح حيث قال اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه لان المطابق لما سبق ما ذكرناه الا
 ان الشارح راعى المناسبة بقوله (واخرى الى كون المقام اي ظاهر المقام خليفاً باسطماً
 ذكر) اي بما ذكر في المقام ولا اختصار معنيان كونه اقل من عبارة المتعارف وكونه اقل مما

طلب باب الایجاز
والاطناب

وغاب عنه نسخة

يقضيه ظاهر المقام هل الایجاز كذلك لم يعلم من كلام المفتاح صريحاً نعم يفهم من قوله في ذكر امثلة الایجاز ومن امثلة الاختصار انه لا يفرق بينهما بل المتبادر من قوله ثم الاختصار لكونه من الامور النسبية في مقام تحقيق الایجاز انه لا يفرق بين العبارتين (وفيه نظر) قد يقصر نظر المصنف وفات عنه امر ان ظاهراً احدهما انهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من الاطناب ولا عبارة للاوساط غير وثانيهما انه لم يحفظ تعريف الایجاز عن دخول الاختلال وتعريف الاطناب عن الحشو والتطويل (لان كون الشيء امرانياً لا يقتضي تعسر تحقيق معناه) لان كثيراً من التسميات يعرف تعريفات جامعة مانعة وقد عرفنا ان مراد السكاكي بتعسر التحقيق تعسر تحقيق مقدار الایجاز والاطناب لا تعسر تعيين مفهومهما قال الشارح كيف وقد تبين مفهومهما في كلام السكاكي وفيه انه تبين بالبناء على امر عر في على طبق دعواه انه لا يتيسر الا ببناء عليه (ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف رد الى الجهالة) واجاب عنه الشارح بان عرف الاوساط معلوم للبلغ وغيره فتعين الایجاز والاطناب به نافع للكل واما البناء على البسط الموصوف فانما ينفع للبلغ لانهم يعرفون ان كل مقام يقتضي اى مقدار من البسط وفيه بحث لان متعارف اوساط العرب لا يتيسر للعجم فالتعريف لا ينفع الا بمتبع لغة العرب والتضييف عام لكل محصل فهو رد الى الجهالة لكثير من المخاطبين وان البليغ لا يحتاج الى علم المعاني فتعريفات الفن لطالبى البلاغة لا للبلغاء فتعريف بما يخص معرفته بالبناء رد الى الجهالة نعم انما ينفع التعريف لان معرفة ما سبق في الابواب السابقة يكفل من معرفة المقامات ما يكفي في معرفة البسط اللابى بالمقام (والا قرب) الى الصواب والى الفهم (ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد) احتراز عن غير المقبول من الاختلال والتطويل والحشو تأدية اصله الاولى تأديته لان المراد بالمراد اصله بل الاولى المقبول من طرق التعبير عن اصل المراد تأديته (بلفظ مساو له) اى لاصل المراد (او) بلفظ (ناقص عنه واف او) بلفظ (زائد عليه) فائدة) واعتقد في معرفة ان الاول مساواة والثاني ايجاز والثالث اطناب باشعار المفهومات بذلك كما لا يخفى وههنا اباحت الاول انه اراد بالمقبول المقبول مطلقاً سواء كان من البليغ او من الاوساط فالزائد والناقص غير مقولين من الاوساط لانها خروجه عن طريقهم لالداع وان اراد المقبول من البليغ فليس المساوى والناقص الوافى مقولين مطلقاً بل اذا كان الداع والثاني ان قولنا جاءنى انسان وقولنا جاءنى حيوان ناطق كلاهما تأدية اصل المراد بلفظ مساو له فينبغى ان لا يكون احدهما اطناباً والاخر ايجازاً او بالجملة لا يشتمل تعريف الایجاز ايجازاً تقصير والثالث ان قولنا جداً لك ونظائره مساواة بتعريف السكاكى ايجاز بتعريفه فتزاعده مع السكاكى في نقل اصطلاح القوم ومثله لا يستمع منه بدون سند قوى ولوقيل المراد المساوى بحسب عرف الاوساط (فتعريفه يؤل الى ما ذكره السكاكى) ويرد عليه ما اورد عليه الرابع ان الایجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الایجاز والاطناب ما لم يقيد بالبلاغة لجواز ان يكون الناقص الوافى غير فصيح وكذا الزائد لفائدة (واحتراز بواف عن الاختلال) وهو ان يكون اللفظ ناقصاً عن اصل المراد غير وواف بيانه وانما احتراز عنه لئيم التعريف المشار اليه للايجاز اولاً ولا يكذب وصفه بالمقبول وهكذا الاحتراز بقوله لفائدة (كقوله) اى الحارث بن خلدة ايشكرى وايشكر قبيلتان من العرب على ما فى القاموس بنو يشكر بن على بن بكر بن وائل وهو يشكر بن مبشر ابن صعب (والعيش خير فى ظلال النولك) بالضم والفتح احق (بمن عاش كذا) قال الشارح اى من عيش من عاش مكثوداً متعوباً والاعذب ان يراد بالعيش ذوالعيش كانه صار فى ظلال

الجهل عين العيش وحينئذ يستفاد نعومة عيشه من جعله عين العيش ولا يكون اخلا لا
 (اي الناعم في ظلال النوك) ففيه اخلا لا حيث فات وصف النعومة (خير من الشاق في ظلال
 العقل) ففيه اخلا لا لغوت التقيد بظلال العقل ولا يخفى انه بلايم تقيد العيش الشاق بكونه في
 ظلال العقل وينبغي ان يقول في شدة احراق اشرافات العقل وكأنه اوقعه في التعبير بظلال العقل
 المشكلة وقال الشارح لا اخلا لا اذ قد اشتهر ان عيش الجاهل لا يكون الا ناعما فاستغنى به
 عن تقيد العيش في ظلال النوك بالناعم مع ان لفظ الظلال لا يخلو عن اشعار به واطلق العيش
 الشاق ادعاء ان العيش الشاق لا يكون الا للعاقل حتى انه لو قيد اكان التقيد تكرارا (ولفائدة)
 اى وبقوله ولفائدة (عن التطويل) وهو كون اللفظ زائدا غير متعين فيه الزيادة (نحو) قول
 عدى بن الابرش يذكر غدر زباء كفراء ملكة الحيرة لجذيمة الابرش بالجيم والذال ككريمة
 حيث انتظم سلطنتها حيث كتبت اليه ان ملك النساء ضعيف لا يحسن في نظر الرعايا ولا تثنى
 سلطنتي فرائت مصلحتي ان انكحك ويكون ملكي ايضا لك وكانت تهاب من الجذيمة
 فارادت ان تاخذه بهذا الغدر وتدفعه فذهب اليها من غير عسدة مغرور ابو عدها
 فاخذته وامرت بقطع راسه وترك دمه يذهب الى ان مات وجذيمة الابرش كان ابرص
 فهابت العرب وصفه بالابرص فبدلوه بالابرش والبرشة بالضم في شعر الفرس نكت صغار
 يخالف سائر لونه والفرس ابرش وقددت الاديم راهشيه التقيد بالتقطع والاديم الجلد
 والراهشان عرقان في باطن الذراعين والصنبر في راهشيه والنبي لجذيمة وفي قددت وقولها
 المرباء (والتي قولها كذبا ومينا) الكذب يرادف المسين ولفائدة في الجمع بينهما ولا يبعد
 ان يجعل ذلك حشوا مفسدا لان عطف المين يفيد المغايرة وهي باطلة (وعن الحشو والمفسد
 كالنسي في قوله) ابي الطيب (ولا فضل فيها) اى في الدنيا (للشجاعة والندى وصبر الفتى
 لولا لقاء شعوب) شعوب بالفتح علم المنية سمي لها لانها تفرق الاجتماع غير منصرف
 للعلمية والتأنيث كسرت للضرورة وهل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد لان الجر
 بالكسر يحصل لجميع باب ما لا ينصرف باللام والاضافة مع ان البعض غير منصرف
 بالاتفاق فجرد الكسر بلا تنوين لا يدل على الانصراف فالعنى انه لا فضيلة في الدنيا
 للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت وهذا يصح في الشجاعة
 والصبر دون العطاء فان الخلود يزيد الحاجة الى المال فزيد فضل العطاء مع الخلود وقيل
 المراد بالندى بذل النفس فلا يكون حشوا مفسدا ورده الشارح بانه لا يفهم من لفظ الندى
 وبانه لا معنى لبذل النفس على تقدير عدم الموت الا ان يأول بعدم التحرر عن الهلاك
 وهذا بعينه معنى الشجاعة ورد الشارح انما يتم لو كان مراد القائل تصحيح الشعر كما
 يشعر به عبارة المصنف في الايضاح اما لو كان المناقشة في كونه حشوا مفسدا فلا لانه
 على مقتضى رده الاول يكون ايجازا محتملا وعلى مقتضى رده الثاني يكون تطويلا لا
 ان يقال يتعين الثاني للزيادة لا بهامه ومفسد لا بهامه خلاف المقصود فان قلت الحشو
 المفسد ما يكون زائدا غير محتاج اليه في اداء المقصود ويكون مفسدا ولا شبهة في ان
 الشاعر قصد ترتيب عدم الفضل للندى على انتفاء لقاء شعوب ولا بد منه في اداء هذا
 المقصود نعم انه كاذب وفرق بين الكاذب والحشو المفسد قلت هذا اشكال قوى وغاية
 ما يمكن ان يقال في دفعه ان مراده انه لا فضل لجمع هذه السلاثة لولا الموت لانه
 مع فضل الندى لا فضل الاخرين فيصح انه لا فضل للسلاثة والمال نفي الفضل
 عن الشجاعة والصبر فذكر الندى زائدا موهم لخلاف المقصود فيكون حشوا مفسدا

الثلاثة نسخة

يعقد نسخة

ان تجعل نسخة

ويمكن ان يقال ذكره استطراد لما جرى ذكر اثنين مما استشهد بالفضل على لسانه
 جرى الثالث الذي يذكر معهما في مقام بيان الفضائل وذكر ابن جني في تصحيح البيت
 ان في الخلود وتنقل الأحوال من يسير الى عسير ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس
 ويسهل البؤس فلا يظهر للبدل كثير فضل والا قرب ان اجل فضائل المال واعلى
 ما يقعد به الهم في حرزه ان ينسب به الى دفع المهالك وفي ويتوقى به عن الفناء فلو لا لقاء
 شعوب لم يكن له هذا الفضل فللتبني على عظم هذا الفضل نفي جنس الفضل كانه
 لا فضل له سوى ذلك (وغير المفسد وكقوله واعلم علم اليوم والامس قبله) ولكنني عن علم
 ما في غدي قوله قبله صفة الامس بتقدير الكائن قبله وهو الوصف للتأكيذ واما صار
 حشوا لانه لا فائدة للتأكيذ فيه بخلاف ما ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي فانه
 يدفع التجوز بالا بصرار والسماع عن العلم بلا شبهة وبالضرب عن الامر به ولك
 ان نقول الامم الاستغراق اى كل امس ووصفه بالقلبية من قيل وصف الجنس بما يعم كل فرد
 تبينا لعمومه وتنصيصا عليه كما ذكر في قوله تعالى وما من دابة يدب على الارض ولا طائر
 يطير بجناحيه (المساواة) قدمها مع تأخيرها عن الايجاز والاطناب في مقام التصوير لقلية
 مباحثها فاراد ان الشغل بمباحث كثيرة لا وجوبها بعد الشراغ عنها واما في مقام التصوير فراعى
 علوشا في باب البلاغة وقال الشرح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه ان المقيس عليه
 للمساواة والايجاز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المصنف (نحو قوله تعالى ولا يحق المكر
 السي الاياهله) اى قول النابغة يخاطب ايا قابوس معرب كاووس النعمان بن المنذر ملك العرب
 (فانك كالليل الذي هو مدرى وان خلت ان المتناهى) اسم موضع من انشأ عنه اى بعد
 (عنك واسم) شبهه بالليل في حال سخطه وضمن هذا التشبيه امورا احدها انه يدرك لا بحالة
 كما هو شأن الليل وانه لا ينحصر ادراكه به بل يشمل الجميع وتخصيصه به في الذكر لداع وانه
 كان في غاية البعد يصل اليه ويتجاوزه ولا ينتهي بكان هو فيه وان ليلية سخطه فهار
 لطيف ولا دوام لسخطه ومن لطايف البيان انه ذكره مقدما على نفسه متباعدا عنه ثم
 ذكره متاخرا متباعدا عنه تصويرا لوصوله اليه مع بعده ولتجاوزه عنه وذكر نفسه
 بصورتين تصويرا وتخييلا لانه يبدل صورته من هو له قال الشارح المحقق فان قيل
 لا يطابق شئ من المثاليين لظهور الايجاز فيها واما في الآية فلحذف المستثنى منه واما
 في البيت فلحذف الجزاء ونحن نقول ولحذف المعطوف عليه للشرط قلنا اعتبار ذلك امر لفظي
 ورعاية للقوانين النحوية من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك
 لكان اطنابا بل ربما كان تطويلا وبالجملة كون اللفظ البيت والآية ناقصا عن اصل المراد على
 انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حال لا يحتاج الى الجزاء
 هذا ولا يخفى عليك ان ذكر المستثنى منه اذا لم يكن لفائدة يكون حشوا وانه يشكل كون البيت
 مثلا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف ايضا وليس لك ان تجيب بانه رعاية لامر
 لفظي ولا حذف عن التحقيق لانه يتنافى ما قد سبق منهم من ان النكتة في جعل الخبر جملة
 ظرفية اختصارا لفعلية فانه يشعر بانهم جعلوه ايجازا الا ان يقال التحقيق انه لا حذف
 والتقدير الامر لفظي كما يقتضيه التمثيل بالبيت وما سبق كلام ظاهري حتى ان ذكر متعلق الخبر
 الظرف يكون حشوا مفسدا لوجوب حذفه اذ الافساد اعلم من ان يكون افسادا لقا عدة
 اللفظ والمعنى فاذا ذكره الشارح من انه او ذكر لكان تطويلا لا وثوق عليه (والايجاز ضربان
 ايجاز القصير وهو ما ليس بحذف) اى بحذف او بسلب حذف (نحو واكرم في القصص

سبب نسخة

حيوة) قال صاحب المفتاح هو علم في الإيجاز ووجهه أنه رجع على ما هو أوجز كلام فيما بين البقاء على ما بينه المصنف (فإن معناه كثير ولفظه يسير) أوضح المصنف كثرة معناه بقوله في الإيضاح لأن المراد به أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعباً له قويا إلى أن لا تقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة أهم وفيه بحث لأن ما ذكره دليل على دعوى أن في القصاص حيوة والدليل لا يراد بلفظ الدعوى حتى يقال معناه كثير باعتباره ولو كان الدليل موجبا لكثرة معنى الدعوى لكان كل دعوى نظري إيجازا (ولا حذف فيه) أورد عليه أن ما ذكره المصنف في بيان كثرة معناه يفيد أن الحيوة في شرع القصاص أو العلم به ففيه حذف ويدفعه أن معنى النظم أن القصاص منشأ الحيوة وغايتها أن منشأته مبنية بأن العلم به أو شرعه يوجب الحيوة والمراد بنفي الحذف نفي حذف الكلمة أذهو المعنى في إيجاز الحذف فلا يرد حذف كلمة في (وقضله) أي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة (على ما كان عندهم) أي في اعتقادهم (أوجز كلام في هذا المعنى) وهو القتل أني للقتل أي في معنى في القصاص حيوة ونبيه بلفظ عندهم على أنه ليس كذلك في الواقع كما أنه بيناه ومن قصود نظرهم أنهم لم ينتبهوا أن قولنا القتل أني له أخصر منه (بقلة حروف ما بناظره) أي اللفظ الذي بناظر قولهم القتل أني للقتل (منه) أي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما بناظره منه ما سوى لكم لكونه زائدا على معنى القتل أني للقتل فالحروف اللازمة وقفاء وصلات في النظم عشرة مطوف قولهم أربعة عشر (والنص على المطلوب) الذي هو الحيوة إذا انتفاء القتل ليس مطلوبا لذاته بل يطلب للحيوة والنص على المطلوب أعون على القبول (وما يفيد تذكير حيوة من التعظيم) ولا يخفى ما في التعظيم أو النوعية في مقام التنوع على العباد شرع القصاص من إكثاته على القبول وبين وجه تعظيمه بقوله (لأنه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد) فالمتى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة ولك أن تريد به تعظيم الحيوة مع سلامة الأعضاء إذ القصاص يعم العضو والنفس (أو النوعية) وهي الحيوة الخاصة للقاتل والمقتول بالارتداد لا وجه لتخصيص النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الأول بل كل من الوجهين يصلح أن يكون وجهها لكل منهما وفي كون التعظيم أو النوعية خارجا عن المطلوب نظر إذ المطلوب الحيوة العظيمة أو نوع من الحيوة فإفادة التعظيم أو النوعية داخل في النص على المطلوب (وأطراده) الجريان الحكم في كل قصاص بخلاف حكم القتل فإنه لا يجري في القتل الذي هو ليس بقصاص لأنه ادعى للقتل وفيه أن مقصودهم بالقتل القتل في مقابلة القتل فيكون مطردا ويمكن دفعه بأن القتل في المقابلة يجوز أن يكون قتل جماعة بواحد نعم لو أريد قتل واحد بواحد لكان مطردا لكنه ليس مقصودهم ويرد أن الكلام في الفضل بحسب البلاغة وعدم الأطرادينا في الصدق ولاينا في البلاغة فالأولى والنص على المقصود لأن مرادهم القتل في مقابلة القتل ولفظ القتل ليس نصا فيه بخلاف القصاص فإنه نص فيما قصده (أو خلوه عن التكرار) أي بخلاف قولهم فإنه يشمل على تكرار القتل والخلو من التكرار فضيلة وأورد عليه أن فيه رد العجز على الصدر وهو يوجب حسنا ودفعه الشارح أن التكرار من حيث هو تكرار منقصة وفضيلة من حيث أنه رد العجز على الصدر وليس بشيء لأنه يعارض خلوه عن التكرار ما يلزم التكرار من رد العجز على الصدر فلا يصير سببا للترجيح لوجود المعارض نعم في كونه رد العجز على الصدر بحيث وهو أنه في التثنية يكون أحد اللفظين في أول الفقرة والآخر في آخرها وفي كون قولهم فقرة بحث (أو استغناء عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم فإنه يحتاج إلى تقدير المفضل عليه قال المصنف أي القتل أني

من تركه ولا يخفى أن البرك لا يبنى القتل حتى يصلح لأن يكون مفضلاً عليه فالمراد أنني
من كل زاجر ويجه عليه احتياج في القصص إلى متعلق فلا يستغنى عن الحذف والجواب
مأخوذه (والمطابقة) أي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين عن القصص
والحيوة وفيه أن القتل ونفيه أيضاً متضادان ومنهم من زاد في وجوه الترجيح ما فيه من الغرابة
من جعل القصص الذي ينافي الحيوة منسألاً لها ولا يلتفت إليه المصنف ولقد أحسن
وان ذكره في الإيضاح لأنه مشترك لأن في قولهم أيضاً جعل القتل سبباً لا تنفاه ورجح أيضاً بما فيه
من السلاسة أسلامته عن توالي الأسباب الخفيفة لتوالي متحركين فيه كثيراً بخلاف قولهم
فانه لم يتوال المتحركان فيه الأمرة ورجح أيضاً بتقديم المسند للاختصاص مبالغة ورده
الشارح بأن التقديم على المبتدأ المنكر لا يفيد ويرد نصهم على التخصيص في قوله تعالى
لا فيها غول إلا أن يقال أراد المنكر الصرف وبعد فيه أنه لا تراحم في النكات فليكن تقديم
الخبر الصحيح المبتدأ والاختصاص أيضاً (وإيجاز الحذف) عطف على إيجاز القصر
قدم إيجاز القصر لقلة مباحثه وعلو درجته (والحذف) إيجازاً مبالغة وفضله كان أو عدة
مفرداً كان أو مركباً (مضاف) خبر مبتدأ محذوف أي هو مضاف والجملة صفة جزء
جملة وقيل بدل من جزء جملة (نحو واسئل القرية) أي أهل القرية (أو موصوف نحو) قول
العرجي عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الشاعر والعرج كعلس بالمهملين والجمع منزل
بطريق مكة سمي به لتولده فيه (أنا ابن جلا) في القاموس ابن جلا واضح الأمر كابن جلي
ورجل معروف تمته وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني طلاع الثنايا يراد به ركاب
لصعاب الأمور بفهرها بمعرفته ومحاربه وجوده رأيه أوقاصد معالي الأمور كذا في القاموس
(أي رجل جلا) تقدير الموصوف باعتبار أصل التركيب ولا فقد عرفت أن هذا التركيب
بمعنى واضح الأمر وجلا في الأصل بمعنى انكشف أمره لا بمعنى كشف الأمور على ما جوزه
الشارح كما لا يخفى عليك قال الشارح المحقق وقيل إن الصفة إذا كانت جملة لا يحذف موصوفها
إذا كان بعضها مما قبله ومجروراً بمن أوفى كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وما في القوم
دون هذا أي رجل دون هذا وفي غيره نادر سيما إذا لزم إضافة غير الزمان إلى الجملة فلفظ
جلا ههنا علم لم ينون لحكاية مع الضمير إذ لو جعل مجرد الفعل علمان لثبوت لأن الوزن غير
مختص ولا مما في أوله زيادة كزيادة الفعل فيتصرف هذا ولا يخفى عليك أنه لا يساعده ما نقل عن
القاموس وأيضاً لا يوافق ما ذكره الشارح في البدع أن الشعر لسبحين وثيل إلا أن يجعل قوله أنا ابن
جلا تشبيهاً بليفاً (أو صفة نحو وكان وراءهم ملك بأخذ كل سفينة غصبا أي صحبة أو نحو) (و)
من الألفاظ المقاربة لها من سالمة وغير معيبة (بدليل ما قبله) وهو قوله فأردت أن أعينها فانه يدل
على أن الملك كان لا يأخذ إلا الصحيحة (أو شرط كما مر) في إخراج الانشاء (أو جواب شرط)
لا يخفى أنه لو كان الحكم في جزء الشرط وكان الشرط قيداً كما دل عليه كلام المصنف في أول بحث
أحوال المسند وشرحه الشارح المحقق والسيد السند في أنه مذهب المفتاح والمصنف لكان
حذف جزء الشرط من حذف الجملة وإبقاء قيده كافي قوله ليحق الحق فانه لا فرق بينهما
في حذف أصل الجملة وإبقاء متعلقه (أما مجرد الاختصار نحو وإذا قيل لهم اتقوا ما بين
أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحون أي اعرضوا بدليل ما بعده) وهو قوله تعالى وما تأت بهم
من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين (أول دلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف)
فلا تنصب قرينة تدل على خصوص محذوف وكذا فيما أشار إليه بقوله (أول مذهب

نفس السامع كل مذهب ممكن) وفيه غاية تفخيم الجزاء في المسرة او المساءة لانه لا يتصور شيئا الا ويجوز ان يكون فوقه وفي التعيين ينتهي تفخيمه الى حد اوفيه ابقاء ذهن السامع فيه على مكث بخلاف ما لوعين فانه يمرض عنه بعد التعيين ويذهل عنه بسرعة لتوطين نفسه عليه اول جاء دفعه بما يظنه دافعا فان قلت هل يقدر في النظم جزاء بلا قرينة فيكون عبثا لعدم فهم السامع فهو بمنزلة المتكلم بما لا يفهم او لا يقدر فيكون الغاء الشرط القاءا لا يصح السكوت عليه قلت هذا اشكال قوى واظن انه اذا لم تنصب قرينة على الخصوص يقدر مبهم فالتقدير فعل شيئا هو الغاية في ذلك وحذف مثل هذا الجزاء لتذهب النفس كل مذهب ممكن بخصوصه حتى يقر الجزاء عليه ويكون بعد ذلك شاملا في تعيينه من عند نفسه او يفهم ان الجزاء ذلك حذف للمبالغة في علوه بتخييل ان ترك ذكره للدلالة على انه لا يحيط به الوصف (مثالهما ولوترى اذ وقفوا على النار) وقوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها ولا اظن بك ان تقتصر في نكات حذف جواب الشرط على ما ذكر بل ترى فيه ما سمعت سابقا سريع الجريان كاختيار تنبيه السامع او مقدار تنبيهه او الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر او تخيل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ او تعيينه او ادعاء تعيينه وكان تخصيص هؤلاء بالذكر للتنبيه على كثرة اعتبارها في هذا الحذف ولهذا لم يتعرض لنكتة الحذف في سائر المحذوفات (او غير ذلك) عطف على قوله او جواب الشرط لا مجرور ويرشدك اليه (نحو لا يستوى منكم من اتقى من قبل الفتح وقال) والمراد بغير ذلك المستند اليه والمستند والفعل والمفعول والحال نحو البراكر يستين اي منه والمستثنى لا المستثنى منه لما عرفت انه لم يجعل حذفه موجبا للايجاز والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجهه الاسد ونحو يارب ويا غلام قال الشارح وجواب القسم نحو والفجر ولبال عشر وجواب لما ولا شبهة في ان جواب القسم جملة فادخله تحت قوله او غير ذلك وهم وما ذكره في المختصر من ان المراد بالجملة كلام مستقل لا يكون جزءا من كلام آخر ولذا عد جواب الشرط جزء الجملة بثبوت قوله ليحقق الحق من حذف الجملة لان المحذوف جزء جملة اخرى هي مجموع الجملة ومعلقه والاظهر ان جواب لما داخل تحت قول المصنف او جواب شرط قال سبويه لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط نحو كما (اي ومن اتقى من بعده وقال) بمعنى المحذوف المعطوف مع حرف العطف (بدليل ما بعده) وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقالوا ويحتمل الآية والله اعلم ان لا يكون فيه حذف وتفسير بانه لا يستوى منكم جماعة انفقوا من قبل الفتح وهم مع اشتراكهم في الانفاق قبل الفتح متفاوتون متفاوتهم في الانفاق والاختلاف فيه ويكون قوله اولئك اعظم درجة بيان انهم مع تفاوت درجاتهم اعظم درجة من الذين انفقوا بعد من وقالوا (واما جملة) عطف على قوله اما جزء جملة (مسببة عن مذكور نحو ليحقق الحق ويبطل الباطل) اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبهته فسرهم واتيناه على الهرم اي فسانا (او سبب لمذكور نحو) قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر (فانفجرت اي قدر ففصر به بها ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت) قال الشارح فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط قلت جزء من الجزاء ايضا هو كلمة قد وهذه القاء التي يطلبها محذوف يسمى فاء فصيح فقل على تقدير ان يكون المقدر الشرط وهو ظاهر كلام الكشف وقيل على تقدير كون المحذوف جملة مستقلة وهو ظاهر كلام المفتاح انها فصيحة وقيل على التقديرين قال الشارح والمشهور في تمثيلها قوله قالوا اخراسا ان اقصى ما يراد بنا هم العقول فقد جئنا

خراسانا وكأنه اراد به تأييد ما ذكره الكشف لان المقدر فيه الشرط
كما قال في شرح المفتاح اى ان صح ما قالوا فقد آن لانا جثنا خراسانا ويحتمل ان يقدر
جمله مستقلة اى امثلنا ما قصدنا او قضينا ما قصدنا فقد جثنا خراسانا (ا و غيرهما)
اى غير الميب والسبب (نحو قوله فنعلم الماهدون على ما مر) في بحث الاستيناف من ان
التقدير هم نحن على قول (واما اكثر من جملة نحو انا ابشركم تأويله فارسلون يوسف اى الى يوسف
لاستعبه الرؤيا ففعلوا فاته وقال له يا يوسف) وبما يذهبك عليه البصيرة الواقعة اما المراد
بالاكثر من جملة جلتان او اكثر لاجله وبعضها ايضا كما يوهمه ما ذكره في بيان تقدير الآية
لان الجملة وبعض جملة من اجتماع القسمين المقصود بالتثليل حذف ففعله فاته وقال له ولا يخفى
ان التقدير اكثر مما ذكره اذ التقدير ارسلون الى يوسف لاستعبه الرؤيا واخبركم بتعبيره
ففعلوا الخ (والحذف على وجهين) احدهما (ان لا يقام شئ مقام المحذوف كما مر) يشعر
كلامه بان ما مر من الامثلة كانه مما لم يقم فيه شئ مقام المحذوف وليس كذلك فان المحذوف
في قوله واسئل القرينة مقام فيه القرينة مقام المحذوف مثال القسمين مر اكن مثال
القسم الثانى مر على المصنف (و) الثانى (ان يقام) شئ مقام المحذوف (نحو وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر) والاظهر ان التقدير فلا يقدح
في رسالتك فاته قد كذبت رسل من قبلك قال الشارح انما جعل الجزء المحذوف لان
تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن
والصبر فان البلية اذا عمت طابت ونجى نقول اذا تقدم زمان الجملة الحالية على زمان عام لها
لجعل القصة حالاً ولا يخفى انه جاز في هذا المقام ولا يذهب عليك ان الحذف ليس نفس
قيام شئ مقام المحذوف ولا عده ففي جعلها قسم الحذف تسامح والتقدير ذو ان يقام
وقد ذهب هذا على الشارح المحقق فلم يتعرض له وقال في قوله ومنها ان يدل العقل تسامح
وكانه على حذف مضاف (وادائه) اى ادلة لا بد للحذف منه اما التنبيه على اصل الحذف
واما التنبيه على خصوص المحذوف (كثيرة منها ان يدل العقل عليه) اى على الحذف
(والمقصود الاظهر) فيه مسامحة اى كون المحذوف مقصوداً الاظهر (على تعيين المحذوف)
فيه مسامحة اى على خصوص المحذوف فبذلك الدلالة يحصل تعيين المحذوف ولحقاء
المحتين خفيتا على الشارح المحقق فلا يتركهما لعدم تعرضه لهما مع تعرضه لمسامحة
في قوله ومنها ان يدل وكى تابعاً للدلالة العقل الرشيد ولا تكن في عقاب التقليد كالبلبد (نحو
حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير اى تناولها) هو الاخذ على ما في القاموس فان العقل دل
على ان الاحكام الشرعية متعلقة بالافعال المكافين دون ما ليس في قدرة المكلفين فلا بد ههنا
من محذوف يحتمل الاكل والشرب والاستضاءة بادائها وبيعها وشراؤها والمقصود
الاظهر ما يعم الكل (ومنها ان يدل العقل عليهما) اى على الحذف وتعيين المحذوف نحو
(وجاء ربك اى امره او عذابه) فان العقل يدل على امتناع المجئ على الله اذ المجئ يتوقف
على الانتقال من مكان الى اخر وما يعذب به الرب ربما ينتقل من مكان الى اخر كالطير والنار
وكذا ما يامر به بالجيئ فالامر بمعنى ما امر والعذاب بمعنى ما يعذب به فلا يرد ان الامر والعذاب
امر ان معنويان لا يجيئ لهما وتريد المحذوف بين الامر والعذاب لا ينافي تعيين المحذوف
فاته اشارة الى ان جاء ربك لو وقع في مقام يدل فيه العقل على خصوص المحذوف
فالعذاب يقدر ذلك المخصوص ولو وقع في مقام لا يرشد العقل الى مخصوص بقدر العام
وقد اشكل الترديد على الشارح فقال اى يدل على تعيين هذا المحذوف بانه احدهما وليس

اى غفل عنه المصنف

جعلهما نسخة

عقاد نسخة

المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فلنأمل وفهم ما ذكره كان اصعب من فهم ما ذكره المصنف فاخترنا شرح الكلام على التأمل في حق مراده فاعرف وانصف ولا ينبغي ان العقل لا يبنى بتقدير الامر او العذاب بل لابد من زائد على العقل من الاقتران وغيره بعين شيئا ثم العقل لا يدل على الحذف وتعيين المحذوف في هذا المثال بل على احد الامرين فانه ربما يجعل تمثيلا في ظهور آيات الرب وهيبته كما يظهر عند مجيئ السلطان فلا حذف حينئذ (ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذا كمن الذي لم تنني فيه) فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص لان اللوم للاتهاء عما لا ينبغي فهو ينبغي ان يكون مقدورا واما تعيين المحذوف (فانه) بالفتح بتقدير فبانه بمعنى ملاحظة انه (يحمل تقدير في حبه لقوله تعالى قد شفعتها حبا) اي حرق شغاف قلبها (و) تقدير (في مرادته لقوله تعالى راودفتها عن نفسه) (و) تقدير (في شأنه حتى يشملهما) اي الحب والمرادة (والعادة دلت على الثاني) اي مرادته (لان الحب المفرط لا يلازم في صاحبه عليه في العادة لقهره اياه) اي لعبة الحب المفرط على صاحبه فلا يقدر على الاتساء وفيه انه لا يلازم عليه الشيء لا يلازم على ما بارمه ايضا لان مغلوب الشيء مغلوب لازمه فالاولى ان يقال لا عيب في الحب المفرط فلا يلازم عليه بل في المرادة فتعين تقديرها فان قلت فيقدر الشأن ويصرفه الاضافة العهد ية الى المرادة قلت هي بعينها المرادة والدال لا يكون معتبرا الا في حق المعنى واما العبارة فو كولة الى مخاطب فيقدر ما شاء (ومنها) اي من ادلة الحذف لتعيين المحذوف (الشروع في الفعل) لان الشروع انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على اصل الحذف فانما هي من جهة ان الجارو المجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به كما يشهد به القوافين النحوية كذا في الشرح وفيه ان المخاطب قلما يكون نحويا فلا معنى لجعل طلب الجارو المجرور فعلا متعلقا بمعرفة القرانين بل ينبغي ان يجعل الدليل عليه طلب معنى حرف الجرله بمقتضى العقل وان تقدير الفعل للجار والمجرور لرعاية القواعد النحوية غير معتبر عند علماء الفن ولذا لم يجعل في القصاص حيوة ايجاز الحذف مع ان حرف الجر يقتضى المحذوف على قاعدة النحوية وبهذا علم ان التمسك بطلب معنى حرف الجر تقدير الفعل ايضا ضعيف بل انما يطلب الحذف عند عدم تمام الكلام بدونه في (نحو بسم الله الرحمن الرحيم فيقدر ما جعلت التسمية مبتدأ له) حتى لو قبل قرأني بسم الله الرحمن الرحيم لا يكون دليلا على الحذف (ومنها الاقتران) اي الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع والا فالشروع ايضا اقتران (كقولهم للمعرس) على صيغة اسم الفاعل من الاعراس بمعنى اتخذ الوليمة والبناء على اهل والمراد الثاني (بالرفاء والبنين اي اعزست) فان كون هذا الكلام مقارنا للاعراس دل على ان المحذوف وهو اعزست والباء للابسة والمراد بالرفاء الملايكة والاتفاق واصله الاصلاح ومن ادلة الحذف وقد فاتهم دليل تعيين مقام المحذوف كما في بسم الله الرحمن الرحيم لان مقام دعوى الاختصاص عين ان موضع التقدير بعد بسم الله الرحمن الرحيم لا قبله (والا طناب اما بالايضاح بعد الابهام) وانه ما فاتهم ولم يضبطوه وهو كعكس ذلك ولنسمه اجالا بعد التفصيل لا ابهاما بعد الايضاح اذ لا بصير ما يعقب الايضاح بها كقوله تعالى فصيام ثمانية ايام في الحج وسبعة اذ اجعتم تلك عشرة كاملة ليري المعنى في صورتين مختلفتين احدهما مبهمه والاخرى موضحة ولا خفا في ان تلك الازاء كعرض الحسناء في لباسين وفيه توجه العقل الى المعنى ومشاهدته بعين الرغبة ما لا ينبغي وقال الشارح فيها علان والعلان خبر من علم واحد هذا وقولهم علان خير من علم واحد مثل بضرب في مدح المشورة والبحث قال الميداني اصل

قوله علمان خير من علم واحد ان رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل استبحث لنا طريقا
فقل اني عالم قال يا بني علمان خير من علم واحد يضرب في مدح المشورة والبحث كذا ذكره في شرحه
للكشاف في تفسير تلك عشرة كاملة فقوله والعلمان الصحيح فيه وعلمان ومن فوائد الايضاح
بعد الابهام تسهيل الفهم والحفظ اذ المبهم لوجازته اقرب الى الحفظ والموضح اقرب الى
الفهم وفي كل من تلك الوجوه انه لا يفيد الا الجمع بين المبهم والموضح بل لا يفيد الا الجمع بين
بيانين ولقوت وجه الايضاح بعد الابهام وانما يتكفله ما ذكره بعد ذلك من قوله (او لم تكن
في النفس فضلا تمكن) وما يعقبه فعليهما التعويل وانما يوجب فضلا تمكن لان ورود المبهم
يوجب توجه النفس اليه والسعي في تحصيله فيقع الايضاح في ان ذلك التوجه انما فيحفظ
كل الحفاظ فلا حاجة الى ما قال الشارح من ان النفس جبلت على ان يكون المبين بعد الابهام
او وقع فيهما من المبين اولا (وليكمل لذة العلم به) قال المصنف وذلك لانه يكون الايضاح علما ولذة
عقيب المجهل الذي في الابهام لان الابهام علم مخلوط بجهل تتألم النفس منه وتسعى في النجاة
عنه فاذا علم غير ممتزج بالجهل حصل له لذة العلم ولذة النجاة عن الالم وفيه دانه لا معنى لا بلام
النفس قبل اراد اللذة عليها ليكون مع اللذة لذة النجاة عن الالم فالوجه ان هناك لذتين لذة
العلم على وجه الابهام ولذة العلم على وجه الايضاح وليس لك ان تقول كمال لذة العلم باعتبار
ان العلم بالايضاح غير مشوب بلام الجهل كما علم مع الابهام لانه لا يوجب اراد المبهم
بل يقتضي الاكتفاء بالايضاح وفي الايضاح اول تفخيم الامر وتعظيمه وكان وجهه
ان لا طريق الى ادراك العظمة دفعه بل لا بد في الوصول اليهم من التدرج وذكر في تمثله
قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وزاد الشارح
واذ رفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة (بحسب ما اشرح لي
صدرى) فقال الايضاح بعد الابهام للتكات الثلاثة وفيه تنبيه على انه لا تراحم في التكات
(فان اشرح لي صدرى يفيد طلب شرح شيء ماله) لان لي صفة نكرة مقدرة اي اشرح
شيئا لي وصدرى بدلا منه لانه خلاف ما يتبادر من النظم بل لانه يفهم من قوله لي اي
لاجلي ان المطر شرح شيء ماله من غير تقدير فالابهام اعم من الابهام المقدر والمفهوم
فان قلت في فهم شيء ماله نظر لجواز ان يقال اشرح لاجلي صدر معللي قلت لا خفاء
في تبادر ما ذكره وان كان ما ذكره محتملا فان قلت يكفي في فهم المبهم الفصل ولا حاجة
الى قوله لي لان اشرح يدل على طلب شرح شيء ما قلت لا اعتداد بما يفهم من الفصل
والا لكان كل فعل منع مفعوله المتأخر اياهما وتفصيلا ثم نقول لا اظن ان في ذكر الظرف
فان الالم للنفع فهو تقييد للشرح احترازا عن الشرح بما يضربه (ومنه) اي من الايضاح
بعد الابهام كذا في الايضاح والانصب اي من الاطناب بالايضاح بعد الابهام (باب نعم)
ادرج الباب ليشتمل الافعال الاربعة (على احد القولين) في المخصوص وهو انه خير مبتدأ
مخدوف بخلاف القول بانه مبتدأ جملة نعم فانه ليس فيه الايضاح بعد الابهام بل الواضح
مبتدأ هو المقدم على المبهم وفيه بحث لان المبتدأ بتأخير بوضوح الخبر المقدم فهو عكس
باب ضمير الشأن اذ فيه الخبر موضح المبتدأ ولا يخفى ان عد باب نعم منه على ما هو الغالب
والافتقد تقدم المخصوص (اذلوار بدالاختصار كفي نعم زيد) فيه بحثان احدهما انه لا يصح
نعم زيد اذ فيه ضعف التأليف لما ثبت في النحو ان فاعله معرف باللام او مضاف اليه
او مضمرة ميم بنكرة منصوبة او بما وثا فانه لو قيل نعم زيد لكان اخلا لا لان نعم للمارح
العام في جنس من الاجناس لا مطلقا فعني نعم الرجل زيدان زيدا جيد في جميع ما يتعلق

بالعالمية ايضا ويمكن دفعهما بان المقصود بنعم مدح زيد مثلا في جنس وقد امكن فيه الاختصار بان يقال نعم زيد في الرجولية ويقدر قولنا في الرجولية بقرينة الا انه التزم فيه الاطناب لالتزام الايضاح بعد الابهام لانه يناسب غرض الباب وهو المبالغة في المدح فامتنع الاختصار وقد اشار الى هذا الامتناع بقوله لو اريد الاختصار فن وجوه حسنة سوى ما ذكر اتباع الاستعمال الواجب وبهذا ظهر ان المراد بقوله الاختصار ما يقابل الاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على ان نعم زيد من المساواة كما ظنه الشارح المحقق وصوبه السيد السند فقالا فيه اشعار باطلاق الاختصار على ما يعم الایجاز دون الاطناب موافقا لاصطلاح السكاكي وكيف لا وقولنا نعم زيد في افادة مدح زيد بالرجولية اختصارا لمساواة على ان في اثبات الاصطلاح للسكاكي صعوبة اذا تمسك به السيد السند هذه العبارة وقال لا شك ان نعم زيد من قبيل المساواة وقوله وقد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل في الاطناب قال السيد السند فقد جعل الاختصار مقابلا للتطويل والظاهر تناوله للمساواة ومن الين انه ليس موجبا للاصطلاح كما اعترف به وانه يحتمل ان لا يكون متعرضا للمساواة لعدم الاعتداد بشأنه ولذا اكتفى في ذكر الباب بالایجاز والاطناب ولو كان السكوت عن المساواة موجبا لدخوله في مقابل الاطناب لثبت اطلاق الایجاز ايضا على المساواة بقي ان نعم الرجل زيد مدح عام زيد في الرجولية فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب في الكلام بذكرهما (ووجه حسنة) اي حسن باب نعم (سوى ما ذكر) في صحة استعمال سوى هنا نظرا لانه حرف استثناء ولا معنى للاستثناء هنا والعبارة الصحيحة غير ما ذكر بجعله حالا عن المبتدأ وانما وقع فيه من تغير عبارة المفتاح وهي صحيحة حيث قال ولولم يكن فيه اي في باب نعم شيء سوى انه يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى اطنابه من وجهه والى اختصاره من اخره وابهامه الجمع بين المتنافيين مثله في الجمع قد بين الاجمال والتفصيل لكن (ابرأ الكلام في معرض الاعتدال) وقد عرفت وجهه (وابهام الجمع بين المتنافيين) من الایجاز بحذف المبتدأ والاطناب بذكر الرجل والاجمال والتفصيل والايضاح والابهام والاخبار والانشاء وابهام الجمع بين المتنافيين يوجب استطراف البيان واستغرابه وفيه ظهور سلطان البلاغة في ملك البيان يجمع حيث بين الذنب والغم وانما قال ابهام الجمع لان حقيقة الجمع بين المتنافيين محال ومن موجبات حسنة سوى ما ذكر اجتماع جهتي البلاغة فيه من الایجاز والاطناب (ومنه التوشيع) قال الشارح التوشيع لف القطن بعد التدف فكأنه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد التدف وفيه انه بمنزلة التدف بعد اللف لان الثنى اشبه باللف والتفسير بالتدف فالوجه انه من قبيل التسمية بالضدور بما يقال الثنى بجمعه المتعدد يشبه التدف الذي يجعل القطن المتفرق شيئا واحدا وتفصيله يشبه تقسيم المتدوف باللف ولك ان تجعله من قبيل التوشيع بمعنى اعلام الثوب اذ فيه تزيين البيان الذي هو ثوب للمعنى (وهو ان يأتى في عجز الكلام بمعنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول) لا يظهر فرق بين الثنى المفسر باسمين وبين الجمع المفسر باسماء ولعلمهم ذكروا اقل ما يكون وكذا لا يظهر فرق بين الثنى في عجز الكلام وفي اثناؤه كان يقال يشب ابن آدم وخصلته يشبان الحرص وطول الامل فلا ظهر ان يحذف العجز عن التعريف (نحو) يشب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل (وقوله سقني في ليل شبّه بشعرها شبيهة خديها بغير رقيب فازلت في البين شعر وظلة وشمسين من حر ووجه

تعبير المفتاح نسخة

خصلتان نسخة

حبيب ونخرج عن التوشيع بقوله ثانيهما معطوف على الاول مثل قوتنا يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان احدهما الحرص والاخر طول الامل ان اللابق جعله منه فتأمل (واما بذكر الخاص بعد العام) هذا بظاهره يصدق على التوشيع وباب نعم ودفعه ان يراد بالعام ما يندرج الخاص فيه بحكمه لا مجرد ما يكون الخاص فردا منه فلا يرد الخاص الذي هو صفة او بدل من العام قال الشارح المحقق يعني بذكره بعد ان يكون معطوفا عليه فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال من قبيل ذكر الخاص بعد العام بلا شبهة مع ان جبريل وميكال عطوفان على الله على ما هو الاصح فلا يصح ان يقال واما بعطف الخاص على العام ويستفاد من الكشف في تفسير قوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ان الخاص المذكور بعده لا يجب ان يكون مندرجا تحته بحكمه بل لوميز عن العام واخرج عنه مع مشاركته لما قصد بالعام في حكمه يكون من هذا القسم حيث قال فان قلت لم اخرج الشمس والقمر قلت اخرهما ليعطفهما على الكوكب على طريق الاختصاص بيانا لفضلهما واستدادهما بالمزية على غيرهما من الطوالع كما اخر جبريل وميكال من الملائكة ثم عطفهما عليهما كذلك هذا كلامه وحينئذ لا يتم ما وجهناه كلام المتن (للتنبية على فضله) اي على من به الخاص (حتى كانه ليس من جنسه) اي من جنس العام (تنزيلا للغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات) يعني لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الفاضلة جعل كانه شئ اخر مغاير للعام مباين له ولا يشمله العام وبما لا يعد عن الاعتبار ان يعطف الخاص على العام تنبيهها على كمال نقصانه حتى كانه ليس من جنسه تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات (نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) اي الفضلى من غيره من الصلوات من قولهم للافضل الاوسط قال الشارح هي صلاة العصر على قول الاكثرين وفي القاموس الصلوة الوسطى المذكورة في التنزيل الصبح او الظهر او العصر او المغرب او العشاء او الوتر او الفطر او الاضحى او الضحى او الجماعة او جميع الصلوات المفروضة او الصبح والعصر معا او صلوة غير معينة او العشاء والصبح معا او صلوة الخوف او صلوة الجمعة في يومها وفي سائر الايام الظهر والمتوسط بين الطول والقصر او كل من الخمس لان قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال ابن سيدة من قال هي غير صلوة الجمعة فقد اخطأ الا ان بقوله برواية مسندة الى النبي صلى الله عليه وسلم قيل لا يريد عليه شغل وانما الصلوة الوسطى صلوة العصر لانه ليس المراد بها في الحديث المذكور في التنزيل هذا وينبغي ان يعلم على انه تفسير الوسطى بالمتوسط بين الطول والقصر او بصلوة الخوف لا اظن ان المقصود الامر بالمحافظة على الصلوة والمحافظة على وضعها ومنه قوله تعالى ولكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر (واما بالتكرير: التكتة) ليكون اطنابا لا تطويلا ولهذا قيد كلما ذكر اطنابا بنكات الا انه اجل هنا التكتة لانه عرف سابقا نكات التاكيد الا انه قد تكون فيه التكتة غير ما سبق منه التنبيه على ما ينفي التهمة كما قال تعالى وقال الذي امن يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد * يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع فان في تكرار يا قوم التنبيه على مز يد الشفقة ودفع تهمة عدم الشفقة ومنه زيادة التوجع والتعسر نحو قوله * فيا قبر معن انت اول حفرة * من الارض خطت للسماحة مضجعا * ويا قبر معن كيف داريت جوده * وقد كان منه البر والبحر مترعا * ولا يبعد ان يجعل نكتة للتاكيد في مات زيد زيد

ومنه زيادة السرور والفرح نحو جاء اخوك اخوك وقد يكون لمجرد احضار اللفظ ليرتبط به المتعلق ولا يلتبس لبعده المتعلق عن المتعلق اما مجردا عن رابط كافي قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما قاتلوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم واما مع رابطة كافي قوله تعالى لا تحسن الدين بقرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب اليم (كنا كيدا لانتذار) لنكتة من نكات عرف في التأكيد (في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) ولما استشعر ان يستبعد كون الكلام تكريرا لان العاطف يستدعي كون المراد بالشأن غير الاول قال لدفعه (وفي ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابليغ من الاول) يعني ان ثم مستعار عن التراخي الزماني الى التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج فان قلت اذا كان الانذار الثاني ابليغ لم يكن تكريرا قلت كونه البليغ باعتبار زيادة اهتمام المنذره لابلانه زاده في المفهوم شيء ولجعل قوله وفي ثم الحبيبانا لما خفي من نكتة اطباب في ذكر ثم محال (واما بالايغال) من اوغل في البلاد اذا بعد واختلاف في تفسيره (فقل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها) لا يخفى ان تمام الكلام بدونها لا يخص الايغال بل كذلك جميع اقسام الاطباب وان تعرف الايغال يشمل الايضاح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل غيرها ايضا من اقسام الاطباب اذا كان كذلك (كزيادة المبالغة في قولها) اي قول الحنساء من مرثية اخيها صخر (وان صخر التاتم) اي تقديري (الهداية به) يريد الهداية بذلك الاقتداء (كانه علم) في القاموس هو الجبل الطويل او علم وفي الشرع جبل مرتفع (في رأسه نار) فان قوله كانه علم واف بالمقصود وهو المبالغة في هدايته وقوله في رأسه نار زيادة المبالغة في هدايته هذا اذا كان المراد الهداية به مطلقا اما لو كان المراد الهداية به في ظلمات الجهل فهو ليس من الاطباب في شيء بل لا بد منه في اصل المقصود (وتحقيق) اي وكتحقيق (التشبيه في قوله) اي امرى القيس (كان عيون الوحش حول خبائثا وارحلتنا الحزاع الذي لم يشب) شبه عيون وحش اصطادها واكلها بالجزع وهو بالفتح والسكون الحزاع اليماني الذي فيه سواد وياض تشبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يشب لتحقيق التشبيه لان غير المشبوب احق بان يجعل مشبها به لا نقبة في العين قال الاصمعي الطبري والبقرة اذا كانا حين فعيونهما كلها سواد فاذا ما تابدا يياضها فشابت الجزع وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اراد انه من كثرة اقامتهم في المغاوير الفت الوحوش رحلتهم واخبثتهم والمراد كثرة الصيد فان قلت لا يستفاد كثرة الصيد الا ان يكون حول خبائثهم وارحلتهم كثرة الجزع وظاهر انه ليس كذلك قلت كون العيون حول الخيام والرحال يدل على الكثرة قال الشارح المحقق وكدفع توهم غير المقصود في بيت السقط * فسقا لكاس من خم مثل خاتم * من الدر لم يهجم بتقبيلة خال * فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكأس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره وقال السيد السند ان البيت يحتمل وجهين احدهما انه لم يكن في ثغرها خال اي شامة تغير لونه والثاني ما ذكره ودفع توهم غير المقصود ثانياً على الثاني دون الاول قلت لما شبهه خم بالخاتم والخاتم ربما يسود بالخبير بما يتوهم ان يكون في ثغره شامة يشبه سواد الخاتم فدفعه بذلك ولك ان تريد به لدفع توهم ذكره الشارح اخا ام الرجل فيكون مبالغة في نفي تقبيله لانه اذا لم يفسر ذلك لخاله فكيف لغيره (وقبل لا يختص بالشعر) وهل يختص في الشعر باخرا لبيت كافي القول الاول وهل يختص في النثر باخر الفقرة (ومثل ذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم

اجرا وهم مهتدون) لان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة
وذكر زيادة الحث على الاتباع والترغيب في الرسل اي ولا تخسرون معهم شيئا من دنياكم
وتريحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة كذا في الشرح قلت المثال
اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون بكليته لان الرسول لا يكون الا كذلك وفيه مزيد
الحث كما ذكره فتأمل (واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة اخرى تستعمل تلك الجملة الثانية
(على معناها) اي معنى الجملة الاولى (للتوكيد) علة للتعقيب ولا يخفى انه يشمل الجملة المؤكدة
نحو ان زيدا قائم ان زيدا قائم وجاء زيد جاء زيد فينه وبين التكرير عموم من وجه (وهو
ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل) بان لم يستقل بأفاده المراد بل توقف على ما قبله
كذا في شرح ولا بد فيه من قيود اخر نظرا الى ما فسر به الخارج مخرج المثل وهو ما يكون
حكما كلياً منفصلاً عما قبله جارياً مجرى الامثال في الاستقلال وفشوا الاستعمال فهذا الضرب
المقابل له ينبغي ان يتحقق بان لا يستقل او يكون حكماً جزئياً او كلياً لم يفش استعماله وكان
حسن الترتيب ان يقدم الضرب الثاني لانه ثبوتى الا ان يقال الضرب الاول اشدار تباطا
بالمقصود من الثاني فلذا قدم (نحو ذلك جزئياً بما كفروا وهل يجازى الا الكفور على
وجه) وهو ان يكون المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقاً بما قبله
لانه لحصره في الكفور وأشار بقوله على وجه ان هناك وجهاً اخر ليس بمأنح فيه وهو
ما نقله عن الزمخشري في الايضاح من ان الجزاء عام لكل مسكافة يستعمل تارة في معنى
المعاقبة وتارة في معنى الاثابة فلما استعمل في قوله جزئياً بما كفروا بمعنى عاقبتهم بكفرهم
قليل وهل يجازى الا الكفور بمعنى وهل يعاقب الا الكفور قال المصنف فعلى هذا يكون
من الضرب الثاني فان قلت اولاً ان جزئياً بما كفروا بمعنى عاقبتهم لا يحمل وهل يجازى على
معنى وهل يعاقب فيتوقف على سابقة قلت التوقف انهم المراد فلا احتياج بفهم باعتبار دلالة
اللفظ وهو لا يتنافى الاستقلال انما المتنافى ان يكون نفس الحكم متوقفاً على ما قبله في انه لا يصح
نفي مطلق المعاقبة عن غير الكفور فانه المباغة في الكفور ويكتفي في المعاقبة الكفر فعلى هذا
ايضاً لا بد ان يحمل النظم على انه هل يعاقب ذلك العقاب الا الكفور فعلى هذا الوجه ايضاً
يكون من الضرب الاول مطلقاً الا ان يقال حصر العقاب ادعائى فلا يحتاج الى التقييد والاولى
ان يجعل من الضرب الاول مطلقاً ويستغنى عن اعتبار الادعاء ويمكن ان يحمل الجزاء
على المطلق ويخرج مخرج المثل بان يقال لاجزاء الا لكفر واما الاثابة فحصر فضل لان
الشاكرك لا يبنى عمله بما وجدته عاجلاً واس ما يسمى جزاء الا بارزاً في معرضه من غير
ان يكون على حقيقة الجزاء (وضرب اخر مخرج المثل) بان تكون الجملة الثانية حكماً
كلياً منفصلاً عما قبلها جارياً مجرى الامثال في الاستقلال وفشوا الاستعمال (نحو وقل جاء
الحق وزهق) اي اضمحل (الباطل ان الباطل كان زهوقاً) في الايضاح وقد اجتمع
الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل
نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس
ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وفي تقريره اشعار بان تذييل
يطلق على الجملة الثانية ايضاً ولا يبعد ان يكون التذييلان بجملة واحدة (وهو ايضاً) اي
عاد التقسيم عوداً فنه تصریح بان التقسيم لمطابق التذييل لا بقسمه الثاني كما توهمه بعض
من المثاليين المذكورين اذ تقسيم القسم ليس عود القسمه الا بتأويل بعيد من جعل
تقسيم قسم الشيء نفسياً له (اماً تأكيد منطوق كهذه الآية) فان زهوق الباطل منطوق

(واماناً كيد مفهوم كقوله) اى التابعة الذياتى (ولست بمستبق اخا لانه) اى لا تصلحه حال من اخا العموم به بالثنى وليس حالا عن ضمير المخاطب فى لست او مستبق لان ما يصلح حالا عن الفاعل والمفعول فهو حال عما يتصل به الابقرينة وليس صفة لخالان المعنى على انك لست بمستبق اخا ان لا يصلح تفرق حاله وذميم خصاله والحال اقرب من معنى الشرط من الصفة لانه قيد للعامل دون الصفة (على شعث) اى تفرق حال وذميم خصال (اى الرجال المهذوب) اى المنفح الفعالم المرضي الخصال (واما بالتكيد ويسمى الاحتراز ايضا) وهو التحفظ سمي به لان فيه تحفظ الكلام عن نقصان الابهام فناسب التسمية بالتكيد (وهو ان يؤتى فى كلام) ان ارى بكلمة فى الجزئية بشكل تكيد لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان ارى الطرفية لا يشمل ما اخر الكلام فتأمل (يوهم خلاف المقصود بما يدفعه) اى بمثلين احدهما للواقع فى الوسط والاخر للواقع فى الاخر هذا على طبق ما فى الابيضاح ونحن نقول احد المثالين لدفع الوهم قبل حدوثه والاخر لدفعه بعده (كقوله) اى قول طرفه كسودة (فيسقى ديارك غير مفسدها) مفعول به او مطلق اى سقيا غير مفسد الديار وجعله الشارح حالا بما بعده (صوب الربيع) اى نزول المطر فى الربيع (وديمة) اى مطر فى الربيع (نهمى) اى تسيل قيد السقى لغیر المفسد لان نزول المطر سيما السيل قد يكون مفسدا وسيب الخراب الديار كذا فى الشرح ولك ان تقول صوب الربيع مصلح فى اوله مفسد فى اخره لانه يضر المحصولات فاحتز عنه بقوله غير مفسدها ويحتمل ان يراد بالديار اهلها ويحمل غير مفسدها بمعنى الا مفسدها فيكون الاستثناء من الاهل فيكون من اصل الكلام لا للتكيد (ونحو) قوله تعالى (اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين) فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فأتى على سبيل التكيد بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذلك غدى على تضمنين معنى العطف ويجوز ان يكون من قبيل تضمنين الشرف والعلو اى اذلة لهم مع فضلهم عليهم كذا فى الابيضاح والشرح ونحن نقول الآية لتنفيرهم عن الرجوع عن الايمان والمقصود انكم لو ترجعون عن الايمان سيأتى الله بقوم اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فيقلب حالكم من كون هذا القوم متواضعا لكم الى كونكم اذلة لهم ولا بد فى افادة هذا المعنى من ذكر قوله اعزة على الكافرين فهو داخل فى اصل المقصود وليس فى الاطناب من شئ والله اعلم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد القنوى حلیم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم فى عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لا وهم ان ذلك له من عجزه عند القدرة فا زال هذا الوهم بان جملة انما هو فى وقت تزين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثانى فيترجم المصنف انه تأكيد لمفهوم قوله اذا ما الحلم زين اهله مع انه غير حلیم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حلیم حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لا محالة فيكون هذا تذيلا لتأكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لان تذييل التكيد تكيد كالا يخفى فبهذا الاعتبار جعله هذا البعض تكميلا وقال الشارح المحقق وفيه نظر لا تالانم ان من لا يكون حلیم حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعاب به ويمكن اثبات ما منعه بانه اذا لم يكن حلمه مع العدو حسنا لا محالة يكون غضبه مهيبا والا لكان حلمه حسنا اذ لا تقع لغضبه قال الشارح والذي يخطر بالبال ان معنى البيت اللطف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثانى تكيد وذلك لان كونه حلیم فى حال يحسن فيه الحلم

الفنوى نسخة

يوههم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لمابه من الباشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب
 والمهابة فتفي ذلك الوهم بقوله مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه
 العدو ليمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة (واما بالنتيم وهو ان يؤتى في كلام
 لا يوههم خلاف المقصود) يخرج عنه نتيم ذكر في كلام يوههم خلاف المقصود فان الفرق بين النتيم
 والتكميل بان التكنة في النتيم غير دفع وهم خلاف الحق لا بانه لا يكون في كلام يوههم خلاف
 الحق اذ لا مانع من اجتماع النتيم والتكميل (بفضلة) انكسنة المعارف فيما بين علماء العربية كون
 الفضلة بمعنى يقابل العمدة فالشارح المحقق حفظ المعارف ومنهم من جلة على ما يزيد على اصل
 المراد ولا يفوت بحذفه فرد الشارح المحقق في المختصر بانه لا تخصيص بذلك للنتيم وبانه
 كذبه بذلك كلام المصنف في الايضاح وكلاهما ضعيفان اما الاول فلان المصنف غير محتاش
 عن ذكر ما لا يخص بقسم في قسم يشهد له قوله في تعريف الايضاح بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها
 واما الثاني فلان المصنف لم يزد في هذا المقام في الايضاح على ما في التلخيص الاكثر الامثلة مع انه
 لم يمثل بغير الفضلة نعم ما ذكره في بحث الاعتراض ان من اشترط في الاعتراض كونه
 بين كلامين او في اثناء كلام وجوز كونه غير جلة يشمل الاعتراض عنده بعض صور
 النتيم ينافية فانه لو لم يكن النتيم مخصوصا بالفضلة لم يتوقف شمول الاعتراض بعض
 صوره على تجوز كونه غير جلة بل يشمل عند من لم يجوزه ايضا الا انه يبعد ان يكون مراده
 هذا الموضوع لانه مذكور في نفس الكتاب فلما معنى للاحالة بالايضاح ثم التخصيص بالفضلة
 يوجب ان لا يكون قولنا زيد يقاسى مشقة الجوع ويطعم الطعام من النتيم مع انه كقولنا
 زيد يطعم الطعام مع مقاساة شدة الجوع ولا يخفى انه بعيد عن الاعتبار جدا (كالمباغة)
 نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجهه اي مع حبه (من وجهين ذكر في تأويل انظم وهو
 كون ضمير حبه للطعام اما على توجيه اخر وهو كونه لله فلا يكون من الاطباء لانه لتأدية اصل
 المراد لا تقول على الوجه الاول ايضا هو لاصل المعنى لانه لا بد منه في اداء انهم يطعمون
 الطعام مع حب الطعام لاننا نقول لولا المباغة في الاطعام لم يكن لافادة ان الاطعام مع
 حب الطعام وجه ولم يقصد اليه البليغ ولا يبعد ان يجعل الضمير للاطعام اي يطعمون
 الطعام بناء على حب الاطعام فيكون لافادة ان الاطعام لكون السخا خلقا لهم فلا يكون
 ايضا مما نحن فيه قال الشارح المحقق وكثقل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى
 بعبد ليله ذكر ليله مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على انه اسرى في بعض الليل
 قال السيد السند ان هذا وان ذكره الكشاف لكنه اعترض عليه بان البعضية المستفادة
 من التكبر هي الكون في بعض الافراد لا الكون في بعض الاجزاء ونحن نقول قد حقق ائمة
 الاصول ان الظرف المنصوب هو المعتاد فلا بد ان يستوفي المظروف جميعه الا ان الابه ترد
 قولهم لا قول الكشاف للاجماع على ان الاسراء كان في بعض الليل ولك ان تقول اراد بقوله
 في بعض الليل في بعض افراده لكنه بعيد في ان افادته ان الاسراء كان في بعض الليل ليس زائدا
 على اصل المراد (واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
 معنى بجملة او اكثر لا يحصل لها) اي الجملة او اكثر (من الاعراب انكسنة سوى دفع الابهام)
 قال الشارح المحقق والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تأكيد او بدلا
 منه هذا وقد فاته ان يكون الثاني معطوفا على الاول كما في قوله تعالى انى وضعتها اثى والله
 اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم اعترض فان ما بين قوله انى وضعتها
 انثى وانى سميتها مريم اعترض ايضا كما اعترف به والظاهر ان الصفة المقطوعة مما يتصل

معنى بالجملة السابقة وكذا جواب سؤال نشأت من الجملة السابقة وقد دخل في التعريف
تذييل وتكميل لا محل له من الاعراب اذا وقع بين جلتين متصلتين معنى ولا يخص شمول
الاعتراض بعض صور التكميل بما اذا جاوز كون الاعتراض مما لا يليه جملة متصلة بما قبل
الاعتراض كما يوهمه ماسياتى وينتقض التعريف المعطوف لا محل له من الاعراب بين
المعطوف والمعطوف عليه نحو قولك الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد
ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فان قولك ويؤمنون به جملة لا محل لها
من الاعراب وقع بين جلتين متصلتين معنى مع انه لا يسمى اعتراضا كما لا ريب فيه (كالنزيه
في قوله تعالى ويحملون الله البات سبحانه ولهم ما يشتهون) فان قوله سبحانه جملة لا محل لها
بتقدير اسبغ سبحانه وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون معمولان للجعل معطوفان
على مفعولي اعنى الله والبات ولبس الله ظرفا لغوا للجعل والالكان الجعل بمعنى الخلق
ولا معنى له وقيل والالكان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين بشئ واحد وهذا يجوز في غير
افعال القلب ورد بان هذا يجوز في المفعول بواسطة نحو هزى اليك ومعنى الجعل لله البات
جعله مستحقا للبات ومعنى الجعل لانفسهم البين استحقا فهم له ولو جعل قوله ولهم
ما يشتهون حالا لم يكن نصريح بالتوبيخ يجعلهم مستحقين ما يشتهون (والدعاء في قوله)
اي في قول عوف بن محم بن ذهل بن شيان يشكو كبره وضعفه (ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعى الى ترجمان) اي الى مفسر وهو كنفوان وزعفران وربهم فان
على ما في القاموس فقوله وبلغتها جملة اعتراضية مع الواو ومن لم يعرف الواو
الاعتراضية تكلف في جعل الجملة حالية ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس
الحال والفرق دقيق (والتنبيه في قوله واعلم فعلم المرء ينفعه) جعل الخطاب
بقوله فعلم المرء ينفعه تنبيها متوجها الى معرفة ما تعقبه عن قلب حاضر ومن لم يعرفه ففسره
بالتنبيه على امر يناسب المقام التنبيه عليه وفيه تنبيه على ان الاعتراض يكون بالغاء (ان سوف
ياتى كل ما قدرا) من التقدير والالف للاطلاق وان هي المخففة واسمه ضميرشان مقدر يعنى
ان المقدرات لا محالة (ومما جاء بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا) يعنى ان فيه تمثيلين
تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو اكثر من جملة (قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نسأؤكم حرث لكم) لاختفاء في ان الاعتراض هنا
جملة واحدة وخبره جلتان وليس اكثر من جملة لا محل له من الاعراب والمثال الواضح قالت رب
انى وضعتها اثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكرا لاثى واثى معيتها امرى ولما كان
اتصال قوله نسأؤكم حرث لكم بقوله فاتوهن خفي بيته بقوله (فان قوله نسأؤكم حرث لكم
يسان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله) يعنى ان الماتى هو مكان الحرث لان الغرض الاصلى
من شرع انتكاح هو التناسل وبقاء النوع لا قضاء الشهوة بل خلق الشهوة لذلك والنتيجة
في هذا الاعتراض الترغيب في التوبة لمن خالف الماتى والتفكير عن غير الماتى لما فيه من الاذى
والقدر الذى الاجتناب عن الحيض لاجله والاعتراض نكت اخرى منها تخصيص احد
المذكورين بمزيد التأکید في شأنه نحو ووصينا الانسان بوالديه جلته امه وهما على وهن
وفضاله في عامين ان اشكرنى ولو الذيك فقوله ان اشكرنى تفسير لو وصينا وقوله جلته اعتراض
ايجاب بالتوصية بالام خصوصا ومنها الاستعطف في قول ابى الطيب وخفوق قلب لورأيت
لهيه * يا جنى لرأيت جهنما * وجعل المصنف والشارح من نكت الاعتراض في البيت
صناعة الطباق وفيه انها من البدع ومنها دفع ما يضر ربه كما في هذا البيت فانه دفع ضرر رجهم

القلب ببناء المحبوبة التي هي الجنة ويحتمل ان يكون المقصود التنبية على ان شفاء هذا الداء المحبوبة كما ان النجاة عن جهنم بالجنة ومنها بيان السبب لامر فيه غرابه كما في قوله فلا هجرة يبدو وفي البأس راحة * ولا وصله بصفولنا فيه فكارمه * فان كون هجر الحبيب مطلوباً بالمرغيب فين سببه وهذا لا ينافي ما قيل انه جواب سؤال لان بيان السبب يجوز ان يكون للسؤال المقدر (وقال قوم قد تكون الكثرة فيه غير ما ذكر) الاوضح دفع الابهام (ثم) افترقوا فرقتين (جوز بعضهم وقوعه اخر جلة) لافي اثناء جلة (لاتيها جلة متصلة بها) فلا يكون بين كلامين ايضاً وقد تبهم الكشاف في مواضع (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (التذليل) كلها (وبعض صور التكميل) وهو ان يكون الجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي ومامات مناسيد في فراشه ولا تطل مناحيت كان قتيلاً فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل لهم اوهم ذلك ضعفهم فزاله بوصفهم بالانتقام من قاتليهم وشمول الاعتراض جميع صور التذليل يوجب ان يعتبر فيه ان لا يكون له محل من الاعراب فتفسيره كان قاصراً (وبعضهم) عطف على فاعل جوز كان (كونه غير جلة) عطف على مفعوله وهل جوزوا ان يكون جلة لا محل لها من الاعراب الظاهر نعم ولو قال كونه خير الجملة بلام الله هل تشمل جلة لا محل لها من الاعراب بلا خفاء مل (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التميم) بعض صور (التكميل) وهو ما كان بين الكلام والكلامين المتصلين معنى وفي الايضاح انه يشمل ما كان كذلك من التميم والتكميل ولا يكون له محل من الاعراب جلة كان اواقل من جلة او اكثر قال الشارح المحقق فيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عندهؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب ولا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجوز كونه غير جلة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئاً من التميم لانه اما ان يكون بفضلة ولا بد له من الاعراب وان لم يشترط فلا وجه لتقييد التكميل بما لا محل له من الاعراب وهذا يمكن اختياراً لاشترط قوله المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب فيه ان المفرد يجوز ان يكون حرف تنبيه وحرف خطاب وصوتان الاصوات ولا يكون له محل من الاعراب قوله لا يشمل التميم اصلاً فيه انه مبني على تفسيره الفضلة بما فسر به وقد فسر البعض بما يزيد على اصل المراد واهل متمسكه في تفسير ما ذكره المصنف هنا (واما بغير ذلك) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام (كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمدهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من ينبتهم) فلا حاجة الى الاخبار به اكونه معاً (وحسن ذكره) اى سبب حسن ذكره ولك ان تجعله ماضياً من الحسين وفاعله (اظهار شرف الايمان) او من الحسن وينصب اظهار شرف الايمان على انه مفعول له على مذهب من لا يشترط لنصبه اتحاد فاعله وفاعل عامله (ترغيباً فيه) اى في الايمان لا يقال كما لا مجال لانكار ايمانهم لانكار تسميهم وحدهم فهو ايضاً اظناب لاظهار شرف التسمي والحمد لا نقول يجوز ان لا يكون عبادتهم التسمي والحمد ولا بد من التأمل في مقام بيان غير ما ذكر ثلثاً يوقع في التباس ما سبق لغير ما ذكر كما وقع للمصنف في الايضاح فاورد امثلة هي من التكميل والتميم لما هو بغير ذلك (واعلم) ان الاكثر وصف الكلام بالايجاز والاظناب بمعنى عرفت (وانه قد يوصف الكلام بالايجاز والاظناب باعتبار كثرة حروفه عليها بالنسبة الى كلام آخر مساو له) اى لذلك في الكلام (في اصل المعنى) وانما قيد المعنى بالاصل لعدم امكان المساواة في تمام المراد فان للايجاز مقام ليس الاظناب وبالعكس ولا يوصف بالمساواة بهذا الاعتبار

اذ ليس المساواة بهذا الاعتبار مما يدعوا اليه المقام بخلاف الایجاز والاطناب (كقوله) ای قول ابی تمام (نصد عن الدنيا) ای تعرض عنها (اذاعن سودد) تمامه ولو برزت في زی عذراء ناهد الزی الهیة والعذراء البکر والناهد المرأة التي ارتفع ثديها ولا ينبغي ان السيادة ايضا من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السودد الا ان يراى سيادة الاخرة والاول اظهر (وكقول الشاعر الاحمر واستنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر) والعلیاء كالجرء الفعلة العالية على ما في اقاموس قال الشارح المحقق اراد بالغنى مسببه اعنى الراحة وبالفقر اعنى المحنة يعنى السيادة مع التعب مر جمع عندي من الراحة مع عدم السيادة ولا ضرورة الى العدول عن الظاهر فصرع ابی تمام ایجاز بالنسبة الى البيت لمساواة له في اصل المعنى مع قلة حروفه والمساواة انما يتحقق اذا حل النفي على المبالغة في نفي النظر لاعلى نفي المبالغة في النظر كما يفيد اول النظر وهذا الایجاز قد يكون ایجازا بالتفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواة وكذا هذا الاطناب (ويقرب منه) ای من المصراع والبيت مع التفاوت في كونهما نظمين وكون ذلك نظما ونثرا قوله تعالى (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي وبتكر ان شئنا على الناس قولهم ولا يتكروا القول حين يقول) ای غير ما شئنا من قول غيرنا ولا يحسر واحد على تغيير ما نقول وقال الشارح المحقق انما قال ويقرب لاختصاص البيت بالقول وعموم الایة كل فعل ولك ان تقول الشعر مختص بالناس والایة تشتمل كل فاعل ولا ينبغي ما في ختم المعاني بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكي وغيره والحمد لله الذي انعم علينا نعمة البيان فوفقنا لتوفية المعاني للحاضرين والغائبين من الاخوان الهی هب لنا معرفة واحد لا تعدد فيه بطرق مختلفة واضحة الدلالة متباعدة عن التشبيه والتجوية ونجتنا بظهور الحقيقة عن الاطمینان بالایجاز ونجتنا بايضاح كتابات البيان وتلخيصها عما يحول بيننا وبين المغاز واجعل وجوداتنا المستعارة قرابين البقاء في الزلني ووفقنا للتين بسم الله الرحمن الرحيم من الاسماء الحسنی (الفن) لغة الضرب والتزيين ولكل منهما مناسبة بالمصطلح عليه مستغنية عن التبيين (الثاني) ای ثاني الاول فانه جعل الفن الاول اثنين واثاني الفنون الثلاثة فانه في المرتبة الثانية لان التعبير فرع ترتيب المعاني في النفس وما هو داخل في البلاغة اصل بالنسبة الى ما هو تابع لها فلذا اخرج عن المعاني وقدم عن البدیع واما ما قال السيد السند انه اخرج عن علم المعاني لان علم المعاني يبحث عن افادة التركيب لخواصها وعلم البيان عن كيفية تلك الافادة فنزل منه منزلة المركب من المفرد الشعبة من الاصل ففيه ان علم البيان يبحث عن الدلالات العقلية على اصل المعنى لاعلى الخواص على ان تأخر كيفية الافادة عن الافادة تفيد رجحان تأخير البيان من غير حاجة الى تنزيهه من المعاني منزلة المركب من المفرد قال الشارح في المختصر قدمه على البدیع للاحتياج اليه في نفس البلاغة وتعلق البدیع بالتوابع يريد ان يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لانه لا يتم بلاغة كلام بدون اعمال علم البيان اذا الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج في تحصيل بلاغته الا الى علم المعاني اذا الحاجة الى البيان للدلالات المطابقة كما ستعرف وبهذا التحقيق ظهر وجه اخر ليقدم على علم المعاني اذا لا بد منه في بلاغة الكلام اصلا بخلاف البيان (علم البيان) بمعنى قابل علمي المعاني والبدیع (وهو علم) ای مسائل مطلومة عن الادلة او تصديقات بها حاصلة عن الادلة او ملكة هذه التصديقات اعنى كيفية راسختها يمكن بها من التصديق بمسئلة مسألة تفصيلا من غير حاجة الى نجشهم كسب جديد وانما قيدنا بمعاني العلم بالحصول عن الدليل وان اطلقها الناظرون في هذا المقام لما حققت ان من جمع مسائل العلم بالتقليد

مطلب
الفن الثاني

لا يسمى عالما وتصديقاتها لها لا يسمى علما واستعمال لفظ العلم في التعريف محل لما عرفت من اشتراكه وما يدفع به هذا الخلل من ان استعمال اللفظ المشترك في مقام يصح اى معنى يراد مما لا يعاب بخلوه عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقصود مختل لانه وان خلا عن هذا الخلل لم يخل عن تحير السامع انه ماذا يريد (يعرف به) شاع استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات تصورا كان او تصديقا واستعمال العلم في ادراك الكليات كذلك فالمعنى علم يعرف به (ايراد) كل واحد يدخل في قصد المتكلم على ان اللام في (المعنى الواحد) للاستغراق العرفي والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته اذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف ابراده وهذا هو العرف في وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها قال الشارح فلوعرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان اقول بل لو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم كالعرب المتكلم بالسليقة لم يكن عالما بعلم البيان وفسر القوم المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام الذى روى فيه المطابقة لمقتضى الحال واعترض عليه الشارح بانه مما لا يفهم من العبارة وكلامهم في مباحث البيان لا يساعده لان المفرد باسره وهو معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هي مفردات ويمكن دفعه بان تخصيص المعنى الواحد بمعنى الكلام المبلغ لاشتهار ان موضوع الفن اللفظ البليغ على ان وصف المعنى بالواحد يحتمل ان يكون باعتبار وحدة يحصل للمعنى باعتبار ترتيبه في النفس بحيث لا يصح تقديم جزء على جزء وهذا هو الوحدة المتبعة في نظر البليغ واما المجاز المفرد وامثاله فالبحت عنه راجع الى البحث عن الكلام البليغ قال الشارح وتفيد المعنى الواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق مختلفة كذلك لم يكن ذلك من البيان في شيء ولا يخفى ان هذه الدلالة مستغنى عنها باللام الاستغرافية فانه في معنى ايراد كل معنى دخل في قصد المتكلم بطرق مختلفة في وضوح الدلالة وقد احتز به عن ملكة الاقتدار على ايراد المعنى العارى عن الترتيب الذى يصير به المعنى معنى الكلام المطابق لمقتضى الحال بالطرق المذكورة فانها ليست من علم البيان وهذه الفائدة اقوى مما ذكره السيد السند من ان فيما ذكره القوم تنبيه على ان علم البيان ينبغي ان يتأخر عن علم المعاني في الاستعمال والسبب في ذلك ان رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على معنى ينبغي ان يكون بعد رعاية مطابقتها لمقتضى الحال فان هذه كالاصل في المقصودية وتلك فرع وتنتج عنها فالاولى ان يراعى المطابقة والاولى وضوح الدلالة ثانيا وان لم يكن هذا الامر لازما هذا ولا يخفى انه يعلم منه وجه تقديم علم المعاني على علم البيان قال الشارح وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والقنفرة والبيث والخراب على ان الاختلاف في الوضوح مما ياباه القوم في الدلالات الوضعية هذا كلامه وفيه ان تلك الملكة يخرج بالتفسير المذكور سواء كان بالاباء المذكور او لا لان المعنى الواحد تقدم في التعريف على الاختلاف في الوضوح والاولى ان يقال يخرج به ملكة الاقتدار عن معنى الشجاع بالفاظ مختلفة في الوضوح فانه لا يخرج له عن التعريف سواء (بطرق) اى في طرق واراد بالطرق التراكيب تشبيها للتراكيب بالطرق في ان المعنى يسلكها فيصل الى فهم المخاطب او في ان السامع يسلكها فيصل الى المعنى والاول انسب بسوق التعريف لان سلوك المعنى فسر به كما يفيد ايراد وقد سلك في التعبير بالمعنى الواحد عما قصده وهو من قيل ذكر العام واردة الخاص بقرينة دقيقة وفي التعبير عن التراكيب بالطرق بطريق الاستعارة وفي التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة في وجه

كما يظهر عليك ان شاء الله تعالى سلوك طريق البيان من اعتبارات الدلالات المجازية وان كان الانسب بصناعة التعريف خلافاً لرعاية لبراعة الاستهلال وتأنيثاً للدخيل في الفن قبل الاستهلال ويستفاد منه انه لا بد في البيان من ان يكون بالنسبة الى كل معنى طرق ثلاثة على ما هو ادنى الجمع ولا بعد فيه لان المعنى الواحد الذي نحن فيه مستند ومستند اليه ونسبة لكل منها والا يجري فيه المجاز سيما باعتبار معنى الاتزامي معتبر في هذا الفن فيحصل للركب طرق ثلاثة لا محالة ولا يشكلك عليك انه وان تحقق الطرق الثلاثة بهذا الاعتبار واريده كيف تجزم بتحقيق الاختلاف في الوضوح وهو خفي جداً لانه حين على المسير لما خلق له بتيسير ملهم كل احد ما يشاء فان الاختلاف في الوضوح والخفاء كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازي وبعده من المعنى الحقيقي ويكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها فلا محالة بتحقيق المعاني المختلفة وضوحاً وخفاءً واو باعتبار القرائن التي نصبها في تصرف البليغ فتقيد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على تقدير ان يكون لها طرق مختلفة مما لا حاجة اليه نعم يتجه عليه انه كان الاقتدار على ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بين مزاجي البلاغة كذلك الاقتدار على ايراده بطرق متساوية في الوضوح فلا معنى لادخال الاول تحت البيان دون الثاني الا ان يقال قصد تعريف البيان بمخاصة شاملة للعرف ولا يلزم منه ان يكون كل ما يغاير هذه الخاصة خارجاً عن وظائف البيان (مختلفة) تشمل المختلفة في الكلمات التي هي اجزاء المركبات والمختلفة في وضوح الدلالة والازداد بالطرق المختلفة في الاول ليس من البيان في شيء فاخرجه بقوله (في وضوح الدلالة) اما لانه اراد بالدلالة العقلية وبه حكم الشارح متمسكاً بما سيأتي من ان الاختلاف المذكور لا يجري الا في الدلالات العقلية واما لان الاختلاف في وضوح الدلالة يخص الدلالة العقلية فلا حاجة الى تقييد الدلالة بالعقلية لاخراج الطرق المختلفة بالعبارة وقدوفينا بما وعدنا فلا تغفل عن الموعد وترك في التعريف ما يقابل في وضوح الدلالة اعني وخفائها وان ذكر في المفتاح ما يفيد لعله تطويلاً لا للقوم فجرد كتابه عنه لان الاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء (عليه) اي على المعنى الواحد وسيأتي تمة ما يتعلق بالتعريف ويتضح به في بيان قوله والاراد المذكور لايتأتى في الوضعية الخفائه المحل اللاتقي به ولما اراد توضيح التعريف بتحقيق ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه يدور على بعض اقسام الدلالة دون بعض وكان هذا التحقيق محتاجاً الى تقسيم دلالة اللفظ الموضوع قال (ودلالة اللفظ) واكتفى بلام العهد عن التقييد بالموضوع لان اللفظ الموضوع هو الذي به يفسد ويستفاد فيما هو المعتاد وغيره خارج عن حيلة الاعتداد وفيه نظر لان دلالة الهيئة ايضاً وضعية معتبرة في الافادة والاستفادة ويجري فيها اقسام المجاز فلا وجه لاسقاطه عن درجة الاعتبار في مقام التقسيم وغيره وذلك التحقيق وان يكفي فيه التقسيم البين من ان دلالة اللفظ اما على الموضوع له او على غيره ويسمى الاول وضعية والثاني عقلية الا انه اراد مزيد تفصيل وتحقيق للدلالة على غير الموضوع له لزيادة تمكين المتعلم المبتدى من معرفة العلم بهذا التعريف هذا على طبق ما جرى عليه الشارح مع زيادة تحقيق ونحن نقول بمساعدة توفيق ان لصاحبه علم البيان فضل احتياج الى معرفة الدلالات اذ بها يتميز الحقيقة عن المجاز ويعرف ان يحصل المجاز باى طريق والى هذا يؤدى تفصيل مقدمة اوجبه صاحب المفتاح قبل الخوض في علم البيان بل يتأدى وليت شعري ما اضعفهم عنه وهنا دقيقة اخرى محوجة الى ذكر تقسيم الدلالة

في قوله بعده تطويلاً دون ان يقول لكونه تطويلاً ايضاً الى انه ليس كما عده لان فيه اشارة الى ان البليغ ربما يلاحظ كل الخاطب جلب البيان الخفي منشطاً له وربما يكون نظره الى توسط حاله في طلب واضحاً فكل من الخفاء والوضوح من مطالب البليغ

٧ التزم التجريد نسخة

وتعيين ما يتعلق به التفاوت في الوضوح هي سر التكلم بالجواز والمدول عن الحقيقة من غير ضيق البيان والاعوان وهذا ولم يعرف الدلالة لاشتغال امرها فتقول الدلالة هي ككون الشيء بحيث يحصل من العلم به العلم بشيء آخر ولو في وقت لان المعبر عند أئمة العربية الدلالة في الجملة بخلاف اهل الميراث فان المعبر عندهم الدلالة الكلية المفسرة بكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فتعريف الدلالة في كتب العربية مما لا يليق به على انه في نفسه مختل اذ لا يكاد يوجد دال يستلزم العلم به العلم بالمدلول والصحيح ان يقال هو ككون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر عند العلم بالعلاقة وبالجملة فالاول هو الدال والثاني هو المدلول وقد يكون الشيء دالا على شيء ومدلولاً له باعتبارين كالنار والدخان فان كلا منهما دال على الآخر ومدلوله فالعلاقة ان كان الوضع فالدلالة وضعية وان كان اقتضاء الطبع وجود الدال عند عروض المعنى لطبع المحدث للدال فهي طبيعية والافظية كدلالة الاثر على المؤثر وكل منهما ان كان الدال فيها لفظاً فهي دلالة لفظية والافغير لفظية وحصر الدلالة الطبيعية في اللفظية منقوض بحمرة الخجل وصفرة الوجع فلا اعتداده وان اتى به من يعتد به كل اعتداد وعرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بفهم المعنى عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واعترض عليه بان فهم المعنى صفة للسامع والدلالة صفة للفظ فلا يصدق التعريف على دلالة ما فغيره البعض الى كون اللفظ بحيث لو اطلق فهم المعنى للعلم بوضعه وغيره البعض الاخر بان استصعاب الاشكال ليست بثابتة يحوج الى التغيير بل الدلالة نسبة عارضة بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة اخرى هي الوضع وتلك النسبة مبدأ وصف للفظ هي كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع ووصف للمعنى هو ان فهمه من اللفظ للعلم به وكلا الوضعين لازمان لتلك الاضافة فكما جاز تعريفهما بالاول جاز بالثاني ورد التغيير بانه تغيير التعريف الى ما هو الاول وليس الاستصعاب وفيه ان الاولوية ممنوع اذا المقدر انهما لازمان للدلالة سواء وليس شيء منهما الدلالة اذا الدلالة عارضة للطرفين وكل منهما عارض اطراف نعم ليس الجواب جواباً عند التحقيق بل يستويه المعبر والمعبر اليه في عدم صحة التعريف احدهما على ان كون الدلالة صفة للطرفين مبدأ وصف للفظ من غير كونها صفة له ككذبه اشتقاق الدال منها للفظ واسنادها وازادتها الى اللفظ فالحق ان الدلالة صفة للفظ ولا يصدق عليها فهم السامع ولا ان فهم المعنى ولكن يصدق عليها فهم السامع منه المعنى وان فهم المعنى منه وكذا ان الفهم صفة للمعنى او السامع باضافته الى احدهما كذلك صفة للفظ بتعلقه به بواسطة الجار لا نقول لا خفاً في ان فهم السامع ليس صفة للفظ ولا ان فهم المعنى فاذا قيد بقولنا ان اللفظ لا يمكن ان يصير صفة للفظ لان المطلق اذا لم يكن صفة لشيء لا يمكن ان يكون المقيد صفة له لا نقول قوله من اللفظ قيد بحسب الصورة مغير بحسب الحقيقة لان فهم المعنى اذا قيد بقوله من اللفظ يصير بمعنى ما قام باللفظ اي كونه بحيث يفهم منه المعنى وله نظائر فان الحسن صفة الوجه في قولنا زيد الحسن وجهه برفع وجهه ولا يمكن جعل حسن خبراً عن زيد ولا اعتاله فاذا قلنا زيد الحسن وجهه منه صح جعله خبراً منه نعمنا بلا كلفة لانه يغير معنى العبارة من نسبة الحسن الى الوجه الى نسبة الكون بحيث يحسن الوجه منه الى زيد وبهذا الدفع ما قيل ان صحة التعريف بفهم المعنى منه وهم اذ لا يصح صدق الفهم على الدلالة لانه صفة السامع ولا يصدق تعلقه بالمعنى او اللفظ عليها لانهما صفتان للفهم ولا يصدق المجموع المركب على ان المتبادر من التعريف ان الفهم المقيد وظهر ضعف ما

قيل ان لا يختص الا ان يقال تسامحوا في التعريف واعتمدوا على ظهور عدم صحة الحمل
 ووجوب قصد ما يصح حمله وظهور دلالة فهم المعنى من اللفظ على كونه بحيث يفهم
 منه المعنى لان كونه معنى عرفيا للوصف بحال المتعلق بغنى عن مثله نعم كون اللفظ بحيث
 يفهم منه المعنى العالم بالوضع اوضح في المقصود فالنحو اليه حسن وعدول الى ما هو الاولى
 بقي ان الدلالة ليست كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بل كونه بحيث يفهم منه
 المعنى العالم بالوضع عند حضور اللفظ عنده سواء كان بسماعة او بمشاهدة الحفظ الخط
 الدال عليه او بمذكوره فالصحيح الا خصص ان يقال هو فهم العالم بالوضع المعنى
 من اللفظ ولا يخفى ان مطلق الدلالة الوضعية (اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على خارج
 عنه) الا انهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لان الدلالة الوضعية الغير اللفظية
 على الجزء او الخارج في مقام الافادة غير مقصودة في العادة لانه لا تستعمل الاشارة ولا العقد
 ولا النصب في جزء المعنى ولا لازمه وكذا الخط على ان اجزاء الخط موضوعه بازاء جزء
 ما وضع له الكل لا محالة ولفظ التمام انما ذكر لان العادة في البيان ان يذكرا التمام في مقابلة
 الجزء حتى كانه لا يحسن المقابلة بدونه فن اعترض عليه بان ذكر التمام لغو يستحق
 ان يحذف غفل عن البيان الاعرف (ويسمى) الاظهر ان يقول ونسعى على صيغة التكلم
 ليكون تلييها على ان هذه تسمية بيانية على خلاف تسمية الميراثين وهو الذي قد مناه
 ليس لك ان يقول عبارته للتكلم لانه ينطبق بفساده رفع كل من الاخرين (الاولى) اى
 الدلالة على تمام ما وضع له دلالة (وضعية) لان مبناه الوضع فقط بخلاف الاخرين فانه
 انضم فيهما الى الوضع امران عقليان هي توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم
 الملزوم عن اللازم (و) لهذا يسمى (كل من الاخرين) دلالة (عقلية) وفيه مسامحة
 اذ لبست الدلالة العقلية مشتركة بين الاخرين بل المسمى بهما ما يصدق عليهما اى
 الدلالة على غير ما وضع اللفظ عليه ولو جعل عقلية مرفوعة خبرا لقوله وكل من الاخرين
 لخاص من المسامحة وصح كونه يسمى صيغة التكلم لكنه خلاف ما يتبادر من نظم
 كلامه فالدلالة الوضعية لهما معنيان احدهما اعم من الآخر مطلقا والدلالة العقلية لهما
 معنيان متباينان قال الشارح المحقق انما سميت الاولى وضعية لان الواضع انما وضع
 اللفظ للدلالة على تمام ما وضع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع وكل من الاخرين
 عقلية لان دلالة عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن
 يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم ويجه عليه اننا لانسلم
 ان الواضع وضع اللفظ للدلالة على تمام ما وضع له بل للدلالة على الجزء واللازم ايضا
 الا انه اوجب قصد الاول من اللفظ بلا قرينة اذ لا يمكن اشتراك الاخرين مع القرينة
 وافادتهما باللفظ واستعمالهما فيهما شاهدان للدلالة عليهما ايضا مقصودة بالوضع
 واوردا ايضا ان الدلالة ايضا متحققة من غير حكم العقل باستلزام حصول الكلام حصول
 الجزء واستلزام حصول الملزوم وحصول اللازم ودفع بان المراد بحكم العقل
 الحكم بالقوة القرينية من العقل وهو من دفع بان الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل
 من جهة الاستلزام المذكور ولا يخفى انه كان الاولى ان تبين اسماء الاقسام الثلاثة بين
 اجتماع القسمين الاخرين في اسم الاان الاهتمام ببيان اصطلاح الفن دعاه الى تقديم
 ما يخص الفن فاخر قوله (و يقيد الاولى بالمطابقة والثانية بالتضمن والثالثة بالالتزام)
 ولا يخفى ما فيه من المسامحة اذ لبس تقييد الدلالة على تمام ما وضع له او الدلالة الوضعية

الكلية نسخة

لان منشأه نسخة

الاخرين نسخة

الاخرين نسخة

بالمطابقة بل تقييد الدلالة المطابقة لأجل الأولى وتحصيل الاسم له فاستناد الفعل الى
السبب والتبادر من التقييد التقييد الوضعي حتى حصر البعض التركيب التقييدي في المركب
من الموصوف والصفة على ان التسمية السابقة يجعل التقييد ظاهرا في الوضعي والمراد
التقييد الاضافي لا الوضعي وايضا يوهى العبارة ان السابق من قبل التسمية وهذا
من قبيل التقييد مع ان الكل من قبيل التسمية ويرد على التقسيم ان اللفظ قد يقصده بنفسه كما
يقال زيد علم وحينئذ يصدق على دلالة على نفسه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وعلى دلالة
على جزئه دلالة على جزء ما وضع له وعلى دلالة على لازمه دلالة على الخارج عنه مع انها
لا تسمى مطابقة ولا تضمنان ولا التزاما فلا يكون شئ من التعريفات الحاصلة من التقسيم
مانعا والجواب ان من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضميا والتبادر من اطلاقه
الوضع القصدى ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا يستعمله فيه ووضعه له وهو
التحقيق وان كان الاكثرون على خلافه فلا اشكال على قوله واورد على التقسيم ان التعريفات
المشتمل هو عليها غير مانعة فانه يدخل في تعريف المطابقة التضمني الذي مدلوله تمام الموضوع له
وفي تعريف التضمني المطابقة التي مدلولها جزء الموضوع له فانه يجوز ان يكون مدلول واحد
تمام الموضوع له للفظ بوضع وجزءه بوضع آخر بان يكون اللفظ مشتركين الكل والجزء
فيكون دلالة التضمنية على الجزء دلالة على الجزء وعلى تمام ما وضع له
وكذا دلالة المطابقة عليه ويدخل في تعريف الالتزام الدلالة المطابقة التي
مدلولها خارج عما وضع اللفظ له ايضا بان يكون اللفظ مشتركين اللازم والملزوم
ولو فرضت لفظا مشتركا بين اللازم والملزوم وبين المجموع دخل في تعريف كل
من الدلالات الثلاث الاخرى وان اجاب عنه الشارح بان قيد الحيثية معتبر اى المطابقة دلالة
اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له والتضمن دلالة اللفظ على جزئه
من حيث انه جزؤه والالتزام دلالة اللفظ على الخارج من حيث انه لازمه ولا بأس بتك
القيود اعتمادا على شهرتها لان التعريفات امور ضمنية ولا يجب رعاية الامر الضمني
بل الواجب حفظ التقسيم الذي هو المقصود واختلال التعريفات لا يخل بالمقصود
من التقسيم اى ضبط الاقسام لانه لا يخرج منه بهذا الاختلال شئ من الدلالات
وذكر في المختصر ان قيد الحيثية مأخوذ في تعريف الامور التي تختلف باعتبار الاضافات
وكثيرا ما يترككون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانساق الذهن اليه وفيما
ذكره في الشرح من توجيه ترك القيود بحث اما او لا فلان المقصود من التقسيم تعيين
الدلالة المعبرة في الفن او الدلالة المأخوذة في التعريف كما ذهب اليه واختلال التعريفات
يختل هذا المقصود واما ثانيا فلان التقسيم ضم القيود المخالفة الى المقسم فاذا لم يراع
تلك القيود على ما ينبغي اختل التقسيم والمقصود من التعرض بالتعريف اظهار خلل التقسيم
من هذا الوجه لانه انما يتضح بالتعرض بالتعريف وفيما ذكره في المختصر ان قيد الحيثية المعبرة
في الامور الاضافية الحيثية التقييدية التي توجب الفرق بالاعتبار والحيثية المعبرة في مفهوم
الدلالات للتعليل وتوجب التمييز بين افراد الاقسام بالذات واما ما اورده من كلام القوم
من تقييد التعريفات فهو وان يدفع خلل التعريف لكن بخيل به ما اشتهر فيما بينهم ان تقسيم
الدلالة الوضعية الى الدلالات الثلاث تقسيم عقلي يحزم العقل بمجرد ملا خطية مفهوم
القسمه بالانحصار ولا يجوز قسما آخر كيف ودلالة اللفظ الموضوع له بمجموع المتضامين على
احدهما بواسطة انه لازم الآخر ليس دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم

جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج فخرجت القسمة عن ان يكون عقلية بل عن الصحة لانتفاء الحصر والضبط بوجه ما ويخل ايضا بيان اشتراط الزوم الذهني لان اعتبار الزوم في مفهوم يجعل هذا الاشتراط لغوا محضا فان قلت المعتبر في مفهومه مطلق الزوم والبيان لاشتراط الزوم الذهني قلت يجب ان يعتبر في المفهوم الزوم الذهني لان مطلق الزوم لا يصلح ان يكون سببا لدلالة اللفظ على الخارج والا لكان اللازم الخارجى مدلولاً هذا ونحن نقول دلالة اللفظ باعتبار كل وضع للفظ على انفراده اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على الخارج عنه اذ المعنى الوضعي باعتبار الوضع الواحد لا يمكن ان يكون الا احد هما فالحصر عقلي والتعريفات تامة والاشتراط مفيد فهذا مراد القوم في مقام التقسيم ولم يعثه المتأخرون فظن التعريفات مختلة فاصححوها بزيادة قيودوا خلوا خلا لا كثيرا ولا يستبعد فان هذا ليس اول قارورة كسرت في الاسلام وكثيرا ما يجبر المكسورة من العظام * بايدي اضعف الانام * اذا تأيد بانعام الحق والاكرام * ولا يجاب بان اللفظ المشترك لا يتحقق فيه دالتان اذ يتوقف الدلالة على ارادة المتكلم على قانون الوضع ولا يصح ارادة المعين مع اللفظ ولهذا لا يدل اسم الاشارة واخواته على الموضوع لها ابدا لانها وضعت ليستعمل في فرد معين ابدا على ما زعموا فلا يريد بها الموضوعه هي لها لم يفهم اذ ليست الاشارة على قانون الوضع فاللفظ ابدا يدل على معنى واحد فان كان تمام الموضوع له فطابقة وان كان جزؤه فتضمن وان كان الخارج فالترام لان توقف الدلالة على الارادة باطل لاننا قطعون باننا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع تعقل معنا سواء اراده اللفظ او لا ولا نعي بالدلالة سوى هذا اذا توقف حق لان دلالة اللفظ الوضعية انما هو بتذكر الوضع وبعد تذكر الوضع بصير المعنى مفهومنا لتوقف التذكر عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم والتفات النفس اليه بهذا الوجه نعم الارادة التي هي شرط اعلم من الارادة بحسب نفس الامر ومن الارادة بحسب الظاهر ومن هاتين ان الدلالة تتوقف على الارادة مطابقة كانت او تضمنا والتزاما وجعل المطابقة مخصوصة به تصرف من القاصر اسوء فهمه بل لان انتقاض بعض التعريفات ببعض الدلالات لا يتوقف على اجتماع الدالتين اذ اللفظ المراد به تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له يصدق على دلالة عليه انه دلالة اللفظ على جزء ما وضع له اذا كان ذلك اللفظ مشتركاً بين الكل والجزء ويكون ذلك المعنى جزءاً مع انها مطابقة ولان ارادة المعين باللفظ قد يتحقق على قانون الوضع كافي الكناية فانه يراد به الموضوع له الانتقال الى لازمه المراد به او جزئه المراد به فان قلت توقف الدلالة على الارادة يستدعي ان لا يجتمع المطابقة والتضمن والالتزام مثلاً وقد تقرر فيما بينهم اذا تضمن والالتزام يستلزمان المطابقة قلت يمكن التفصي عنه بان هذا كلا واشتهر من قبل عدم التضمن لتوقف الدلالة على الارادة على ان ما ذكرنا مبنى على كون الدلالة فهم المعنى من اللفظ وصحة الاجتماع مبنية على كون الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند ارادته (وشرطه) اى الالتزام (الزوم الذهني) لا الاعم الشامل للخارجى اذ الزوم الخارجى لا يوجب انتقال الذهني من المسمى الى اللازم حتى يترجح به من بين سائر الامور الخارجية للدلالة عليه ولما كان الزوم الذهني مشتهراً بمعنى كون المسمى بحيث يستلزم الخارج بالنسبة الى جميع الازهان وبالنسبة الى جميع الازمان وكان اعتباره منافياً لنظر هذا الفن بخروج كثير من المعاني المجازية والكناية عن كونه مدلولاً التزامياً حتى يختلف

ولم يتبه
فطنوا

هذه
نسخة

في اعتبار الزوم الذهني فيه المصنف على ان الزوم الذهني المشتهر غير معتبر وان من اعتبره الزوم الذهني اعتبره بمعنى آخر ومن نفاه نفاه بالمعنى المشتهر فالترافع لفظي فقال (ولو لا اعتقاد المخاطب) اذا بوجوب الانتقال (بعرف) اي بسبب عرف عامة لان المتبادر من اطلاق العرف (او غيره) اي غير العرف العام من الشرع والاصطلاحات والتأمل في القرينة وتخصيص غيره بما سوى القرينة على ما في الشرح يوجب الاحتياج الى التكلف في قوله وشرطه الزوم الذهني اعم مما يكون على الفور ومما يكون بعد التأمل في القرينة ويوجب عدم صحة كلمة الوصل اعني قوله ولو لا اعتقاد المخاطب الخ لان معناه ان نقبض الشرط اولى باستلزام الجزاء والجزاء اشتراط الزوم الذهني والاشتراط ليس باولى على تقدير عدم كونه لاعتقاد المخاطب بسبب عرف او غيره اذ من جملة الزوم على هذا التقدير الزوم بعد التأمل في القرينة وهو ليس باولى من الزوم لاعتقاد المخاطب بعرف عام او بعرف خاص او ما يجري مجراه على ما حل قوله او غيره عليه بخلاف ما ذكرنا فان نقبض الشرط حينئذ ليس الا للزوم لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره شرطاً للدلالة الالتزامية اذ يوجد مع كل منهما بدون الآخر فلا يصح ان احدهما اولى بكونه شرطاً من الشرط الاخر بل الشرط مطلق الزوم الذهني ولا مدفع له لولم يتحمل بان قوله ولو لا اعتقاد المخاطب او وصول بجزء معنى الشرط اي يجعل الدلالة الالتزامية بالزوم الذهني ولو لا اعتقاد المخاطب بعرف او غيره قال السارح ولم يشترط في الالتزام الزوم الذهني لنفسه المسمى مطلقاً لانه لو اشترط ذلك لخرج كثير من معاني المجازات والكنيات عن ان يكون مدلولاً التزامياً بل لم يكن دلالة الالتزام مما يتأتى فيه الوضوح والخفا قال السيد السند فيه بحث لان لازم الشيء وان كان لازماً له لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالة على لازم لازمه لان الذهني يتقل من اللفظ الى ملاحظة الزوم اولا والى ملاحظة اللازم ثانياً والى ملاحظة لازم اللازم ثالثاً فبسبب ترتيب هذه الملاحظات ولو بالذات تتفاوت الدلالات وايضا ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية هذا فان كانت ما ذكره من الترتيب بين اللوازم انما يتم لولم يكن تصوراً لازماً مما يتوقف عليه تصوراً المسمى كما في العمى فان تصوراً المسمى يتوقف على تصور البصر واما اذا توقف الترتيب على عكس ما ذكره قلت هذا لا يضره فيما هو بصدده لانه يكفيه ترتيب المعاني في تأني الوضوح والخفا ولا حاجة له الى ترتيب ذكره ولو حفظ الترتيب المذكور لكنني تحققة في بعض اللوازم وتحقق المقام سيأتي فانتظر (والايراد المذكور لا يتأتى) اي لا يتهاى (بالوضعية لان السامع اذا كان عالماً بوضع الالفاظ) اي بوضع جميع الالفاظ التي هي الطرق المختلفة في الوضوح للمعنى الواحد الذي هو للكلام الذي روى فيه المطابقة لمقتضى الحال (لم يكن بعضها) اوضح لاستواء الجميع في الدلالة (والا) اي وان لم يكن عالماً بوضع جميع الالفاظ سواء كان عالماً بوضع البعض اولا (لم يكن كل واحد اعلية) لانه لا بد في العلم بوضع الجميع من العلم بوضع كل واحد وفيه بحث من وجهين احدهما ان عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكلمة الموضوعية علم الوضع اولا وثانيهما ان عدم كون البعض اوضح لازم لشيء الترتيب فانه اذا لم يكن كل واحد اوضح لم يكن بعضها اوضح لان كون الشيء اوضح في الدلالة فرع دلالة الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بان المراد بالدلالة هناك فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطؤه والثاني بانه بما ذكره على مثلاً زوم عدم كون البعض اوضح على التقدير الثاني وهو انتفاء الدلالة فكأنه قال والام يمكن كل واحد اولا فلا يكون بعضها اوضح فان قلت العلم بوضع جميع

تحصل نسخة

الالفاظ لا يكتفى في العلم بالمعنى اذ لابد من العلم بوضع الهيئة ايضا فالتعرض بوضع الالفاظ لا يكتفى في اثبات ان الايراد المذكور لا يتأتى في الوضعية لجواز ان يتأتى في دلالة الهيئة قلت العلم بوضع الالفاظ على ما ينه لا يكون بدون العلم بالهيئة اذ الهيئة جزء من اللفظ فامل واو قال ان كان عالما بوضع الاشياء لم يكن بعضها اوضح لم يتجه شيء فان قلت قوله والالم يكتفى كل واحد منها والاى ان لم يكن عالما بوضع جميع الالفاظ لم يكن كل واحد منها والاى العموم في الشرط والجزاء مع بقاء الاصل لان النفي اذا دخل على ما فيه قيد رجع اليه مع بقاء الاصل فبقى احتمال ان لا يكون عالما بوضع شيء من الالفاظ ولا يكون التردد يدحاصر اقلت استعمل قوله والاى نفي صدق العلم بوضع جميع الالفاظ وقوله لم يكن كل واحد دالاى رفع الایجاب الكلى وانفاء صدق الایجاب الكلى يكون وجهين وهذا المعنى متعارف فيما بين ارباب الاستدلال على ان حال ما ينفى يكشف عن حال ما ذكر ولا يلتبس ويمكن اشكال الشق الثانى بان يقال دالاى لم يكن مالا يعلمه من ظرف المعنى الواحد لان طريقا يفرد فيه المعنى ما يعلمه السامع وللمل كلام المصنف عليه مساع فامل وانما قال والالم يكتفى كل واحد منها الا ولم يقل والالم يكتفى واحد الا تنبيه على ان الشرط رفع الایجاب الكلى ولو قال ان كان عالما بوضع كل لفظ لاستغنى عن هذا التنبيه واوردانه لتوقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم النسبتين واجاب عنه الشيخ في الشفاء بان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا وبعض المتأخرين بان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى في الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول هذا وفى الاول نظر لان فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ قد يتوقف على العلم بالوضع فيها والعلم بالوضع فيها قد يتوقف على العلم بالمعنى فيها ينتج العلم بالمعنى في حال اطلاق اللفظ قد يتوقف على العلم به فيها فتأمل ويمكن الدفع ايضا بان فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على فهم المعنى لان هذا اللفظ وبان فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع ولا يخفى ان هذا الشك مع من يحاجه جارية في اشتراط مطلق العلم بالوضع في مطلق الدلالة الوضعية بل لاقى اشتراط العلم بالعلاقة في مطلق الدلالة لان العلاقة مطلقا نسبة بين الدال والمدلول يتوقف العلم بها على العلم بهما لما بينناك في بيان اشتراط الدلالة بالارادة وبعد يتجه انه حين اطلاق اللفظ وبذكر الوضع فهم المعنى لتوقف تذكر الوضع عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ لانه لا يحصل الحاصل فالتحقيق ان فهم المعنى من حيث انه مراد بواسطة العلم بالوضع المتوقف على فهم المعنى لان من حيث انه مراد وينبع الملازمة الاولى مستندا بجواز التفاوت بين المعانى الوضعية في حضورها عند العقل سرعة و بطؤا بان يكون الانس ببعض الالفاظ اكثر والعهد بها اقرب ويحتاج نذكر وضع البعض الى تفكر وتأمل لقلة تكرره على الحن وندره تكرر معناه على العقل واجاب عنه الشارح بان المراد بالاختلاف في الوضوح والحق ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب قطعاً عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور و بطؤه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع و بطؤه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والافاق وهذا وفيه بحث لان الانتقال من السمع الى الحسار ج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقة وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة و بطؤا اختلافا لدات الدلالة دون

ابطال نسخه

الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك يحكم على انه يقتضى ان لا يعتبر اختلاف الطرق في الوصوح والخفا باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التأمل في القرائن فانه اختلاف الدلالات بل من جهة سرعة النسبة للقرينة وبطؤه لاختلاف القرائن وضوحا وخفا وكذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الأشخاص فالوجه ان يقال ولا يتأتى الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعية لان المراد اختلاف بالنسبة الى البلغاء والاختلاف في المعاني الوضعية بسرعة التذكر و بطؤه بمستوى فيه العمامة والخاصة على انه لا يعد ان يقال لا يتحقق ذلك الاختلاف فيه في الكلام البليغ لان البلاغة بعد الفصاحة وهي لا تكون الا بالفاظ كثيرة الدوران على السنتهم ولا يتجه عليه ما اورده الشارح على بيانهم من ان العلم بوضع الالفاظ لا يستلزم عدم الاختلاف لان العلم قديتفاوت لانه قديكون جاز ما وقديكون غير جازم لان ذلك التفاوت ايضا مشترك بين العامة والخاصة على ان التفاوت في العلم بالوضع لا يوجب التفاوت في الوضوح والخفاء لان التفاوت في الوضوح بسرعة الفهم و بطؤه والظن بالوضع لا يوجب بطؤه الانتقال بل ينتقل من الظن بسرعة الى المدلول الا ان الانتقال قديكون الى ظنه فتأمل نعم يتجه على هذا الوجه ما نتجه على ما ذكره من ان عدم جريان الطرق المختلفة في الدلالة الوضعية لا يوجب اسقاطه عن بطئها الباقى فانه يكفي جريانها في جميع الدلالات فليكن الدلالة الوضعية واحدة من الطرق المختلفة فالوجه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ان المراد بوضوح الدلالة الوضوح الذي يدفع به التعقيد المعنوى علم البيان فلا يتأتى الايراد المذكور في الدلالات المطابقة وانما خص بحث البيان بتلك الطرق لان ما عداها مفروع عنه فيما عداها من علوم العربية كما مر نبذ منه في المقدمة (ويأتى بالعقلية) قال المصنف انما يتأتى بالدلالات العقلية لجواز ان يكون الشيء اوازم بعضها اوضح لزوما من بعض فاراد باللوازم ما يعبر الجزء والاميلف بيانه بالدلالات العقلية مطلقا وسيسلك في هذا الكتاب هذا المسلك وبعد يرد عليه ان اللازم ما يمكن ملزوما لا ينتقل منه كما صرح هو به في غير هذا الموضع فينبغي ان يقول لجواز ان يكون للشيء ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه لبعض وبالجملة بيانه اما في الالتزام فبان يكون البعض ملزوما بذاته والبعض يعرف او اصطلاح او قرينة واضحة او خفية وان يكون البعض ملزوما بلا واسطة والبعض بواسطة يفهم اللازم من الملزوم بلا واسطة اوضح من فهمه من الملزوم بواسطة لان الانتقال من الملزوم اولا الى لازمه ثم الى لازم لازمه واما في الضمن فبان دلالة الكل على الجزء اوضح من دلالة لفظ الكل على جزء الجزء لان الانتقال اولا الى الجزء ثم الى جزء الجزء فيكون دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه واعترض عليه الشارح بانه ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان متساوي الانسان والحيوان في الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما اولا هو الجسم وليس لك ان تجعل الاعتراض انه ينبغي ان يكون دلالة الانسان على الجسم اوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان عليه اوضح من دلالاته المطابقة ودلالة الانسان عليه اوضح من الاوضح من دلالاته المطابقة والواضح من الاوضح من الشيء اوضح من ذلك الشيء لا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقة لشيء اوضح من الدلالة المطابقة له لامن الدلالة المطابقة لشيء آخر فتأمل على ان كون الامر بالعكس ايضا مما يثبب المطلوب ولا يضر فلا طائل تجتنبه ولا اختصاص

نسخه

نظر البيانى

للاشكال ببيان التضمن لانه لا يطرد القول بان فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم لجواز ان يكون فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم واجاب بان القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل الذهن اليه من الموضوع له وكأنهم بنو ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء هذا واعترض عليه السيد السند بانه لو كان التضمن فهم الجزء بعد الكل لم يكن المطابقة في ما تركب معناه مستلزما للتضمن كما صرحوا به وقد فسروا قولهم التضمن تابع للمطابقة بانه تابع له في القصد لان الواضع لم يقصد بالاصالة الافهم المعنى المطابق وردوا القول بالانتقال من المعنى المطابق الى التضمني فهذا الجواب لا يطابق كلام القوم والجواب المطابق بقوا عد هم ان يقال اللفظ اذا وضع للكل لا باعتبار تفاعيل اجزائه كافي الالفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل بمجمله اجزاء او فهم كل جزء اجزا لا تضمن لازمه للمطابقة فيما تركب معناه وهو متقدم على فهم الكل والاختلاف الذي يوجد في التضمن ليس باعتبارهم الاجزائين في ضمن ارادة الكل بل باعتبار فهم الجزء من حيث انه مراد بلفظ الكل ومؤدى بالدلالة التضمنية ولا يخفى ان ملاحظة الاجزاء والاتفات اليها بعد فهم الكل اجالا انما هي بطريق التحليل فيتعلق اولا بالاجزاء ثم بالاجزاء الاجزاء ففهم جزء الجزء متقدم على فهم الجزء لكن فهمه من حيث انه ملاحظته ممتاز متأخر من فهم الجزء ولا شك ان فهم كونه مرادا باللفظ يتوقف على ملاحظته المتوقفة على ملاحظة الجزء فيكون اخفى من فهم الجزء على هذا الوجه وبالجملة الاختلاف في المدلولات التضمنية وضوحا وخفا من حيث انها مرادة والمعتبر في هذه الفنون هو فهم المراد لا الفهم مطلقا هذا كلامه وفيه بحث اما اول فلان الفهم التفصيلي اذا لم يكن تضمينا لم يكن الاختلاف في الوضوح والخفا باعتباره اختلافا في الدلالات العقلية لان الدلالات العقلية هو التضمن والالتزام واما ثانيا فلان القول باستلزام المطابقة التضمني فيما تركب معناه وابطال الانتقال من الموضوع له الى الجزء كلام اهل الميراث فلا يتأني ما ذكره الشارح في توجيه كلام ارباب البيان واما ثالثا فلان الدلالة التفصيلية على الاجزاء ليست دلالة عند اهل الميراث لانها ليست دائمة بخلاف علماء البيان فان الدلالة في الجملة عندهم معتبرة فينبغي ان يكون دلالة تضمنية ويكون التضمن عندهم اعم فيكون توجيه كلام الشارح بانه اراد بقوله التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل ان التضمن المعتبر عند القوم لان المعتبر عندهم من الدلالة على المراد ولا يخفى عليك ان الدلالة على الجزء من حيث هو مراد اعمما هو بالقرينة فاختلف الدلالة التضمنية وضوحا وخفا لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون بتفاوت القرائن وضوحا وخفا ومما ينبغي ان لا يفوت واورد الشارح انه يخرج من تعريف البيان البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من اقسام الكناية لانها في المعاني الافرادية اذ قد مر ان المراد بالمعنى الواحد معنى الكلام الذي روى فيه المطابقة لمقتضى الحال واجاب عنه بان تفاوت الكلام في الوضوح والخفا بتفاوت دلالة الاجزاء على معانيها فالاراد المذكور لا يتأني الا بمعرفة المفردات ولك ان تقول مرادهم بمعنى الكلام الذي روى فيه المطابقة لمقتضى الحال اعم من المعنى المطابق والمعنى التضمني والمعنى الالتزامي فينبغي مباحث المجاز المفرد مثلا مقاصد بالذات لا بالتبع واوراد المذكور في الدلالات العقلية لا يتوقف على ما ارتكبه من المؤن حتى لو كان اللوازم الذهنية الثلاثة والاجزاء كلها

في مرتبة من الموضوع لكن في اختلاف مراتب الموضوع في الدلالات العقلية تفاوت الدلالات
 الالتزامية العرفية او الاصطلاحية او المتبعة على التأمل في القرائن الا انهم ارادوا تحقيق
 الحق في الغاية ان تأتي (ثم اللفظ المراد به) اشار بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى اخر فانه
 انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين ما يبحث عنه في الفن او اشار الى
 ان ماسبق مقدمة لتعيين الكناية والمجاز واكتفى هنا بإيراد اثنين من الثلاثة التي اشتهرت
 من مقدمات العلم اعني بيان التهيئة والموضوع والفائدة لانه قد تبين في اوائل الكتاب
 ان فائدة علم البيان الاحتراز عن التعقيد المعنوي (لازم) يعني باللازم ما لا يتفك عما وضعه
 في الجملة تعقلا سواء كان داخلا او خارجا (ما وضعه) الاولى ما وضعه هو له على ما لا يخفى
 على نحو ان كنت ذالبا (ان قامت قرينة على عدم ارادته) يعني ما وضعه ولم يقل ان اقيمت
 قرينة ليخرج ما قامت قرينة على عدم ارادته من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم مما لا يطلع عليه
 فجعل القيام دليل الاقامة (فمجاز ولا فكنائية) لان الكناية هو اللفظ المراد به لازم ما وضعه
 مع جواز ارادته فلا تقام قرينة على عدم ارادته لانه مع اقامة القرينة عليه لا سبيل الى جواز
 الارادة وبهذا يبين ذهول من قال المراد بعدم ارادته عدم جواز ارادته لان معنى الكناية
 على جواز ارادته لا على ارادته وجعل المجاز والكناية تحت اللفظ المراد به لازم ما وضعه
 مع انه قيل ان المراد بالكناية الملزوم لان الموضوع له مالم يكن ملزوما لغيره لا ينتقل منه اليه
 فالاستعمال ابدأ في اللفظ وما في الشرح من ان هذا مبنى على ان الانتقال في المجاز
 والكناية من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان المراد بالكناية الملزوم وفي المجاز
 اللازم لا يصح اذ لا دلالة لللازم من حيث انه لازم على الملزوم فيتحقق عليه انه مع صحة
 كلام السكاكي ايضا تبين ان اللفظ مستعمل فيهما في اللازم لان كون الانتقال في الكناية
 من التابع على ما هو مراد السكاكي باللازم لا يناق تلك المقدمة الحقة الحاكمة بان الانتقال
 من الموضوع له ابدأ الى اللازم بمعنى ما يتبع انفكاكه عن الموضوع له في الجملة ثم من القرائن القائمة
 على عدم ارادة الموضوع له استحالة فعله من جواز كون المعنى الحقيقي في الكناية مستحيلا
 كجاء الله لم يفرق بين المجاز والكناية بذلك ويحتمل انه جعل الفرق بان المراد بالمجاز المتبوع
 وبالكناية التابع ولا يربك في كون المجاز مطلقا مما اراد به اللازم ان بعضه مما اراد به المشبه
 او لجزء او الكل الى غير ذلك لان جميع ذلك يرجع الى اللازم بمعنى السالف بقى ههنا انه فات
 قidan لا بد منهما ويدونهما بخلاف تعريف كل من المجاز والكناية احدهما قيد اصطلاح
 الخطاب حتى ينقض تعريف الكناية بلفظ استعمال فيما وضعه في اصطلاح
 الخطاب وهو غير ما وضعه في اصطلاح اخر فانه لا ينصب هنا قرينة على عدم ارادة
 ذلك الموضوع له ووجد المجاز بلفظ مشتركين لازم وملزوم فانه يصدق عليه علم اذا استعمل
 في احد معنييه انه اللفظ المراد به لازم ما وضعه مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضعه ويمكن
 ان يدفع بان المراد اللفظ المراد به لازم ما وضعه من حيث انه لازم ما وضعه واثبتهما قيد
 على وجه يصح لتلايدخل في تعريفهما ذكر الالب و ارادة الابن فانه لا يصح مع الملزوم
 منهما فهو غلط واللفظ المراد به لازم ما وضعه له بعلاقة لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم
 ما وضعه اذا جرى على اللسان سهوا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله في جنس
 المشبه فان ذلك غلط لا يعد من المجاز ولا الكناية (وقدم) اي المجاز (عليها)
 اي على الكناية (لان معناه كجزء معناها) المقصود وجه التقديم في البحث لافي التقسيم
 فالقديم في التقسيم لتقدمه في البحث على ان مفهومه وجودي ومفهومه ساعدي وانما قال
 كجزء معناها لانه لم يرد بالكناية المعين بل يجوز الازاء فنزل الجواز منزلة الوقوع وهذا

في اللازم نسبه

التنزيل صار جزءاً فهو كالجزء فيه ولأن معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزءاً مدلول الكناية من حيث هي مدلول الكناية ومن وجوه تقديمه انه اهم لكثرة مباحثه ومن يدقايقه وكثرة مباحث ما يتوقف عليه ويبني عليه وانه ابعده عن الحقيقة التي لا يبحث عنها من يد في الفن بخلاف الكناية فان له شبهها بالحقيقة فاعرفه (ثم) اشار بكلمة ثم الى التفاوت بين المجاز والكناية والتشبيه في ان التشبيه غير مقصود بالذات في الفن بخلافهما او قد اشار بقوله فانحصر في الثلاثة الى امر اخر وهو ضبط ابواب الفن اجالاً وهو ايضا من مقدمات الشروع (منه) اي من المجاز (ما ينبغي على التشبيه) قال الشارح وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه واريده المشبه فصار استعارة فجعل معنى الابتداء على التشبيه ان حقيقة التشبيه ولك ان تجعل معناه ان علاقته التشبيه وبالجملة فيجهدان اصل القسم الاخر من المجاز ايضا اربعة وعشرون نوعاً فلو كان بيان المجاز معيناً للتعرض بالاصل على حدة لوجب مقصد اخر للتعرض لاصل المجاز المرسل الا ان يتكلف ويقال يريد ان منه ما ينبغي على التشبيه الذي هي مباحث كثيرة يستحق ان يجعل باباً على حدة ولا يسهه باب ما ينبغي عليه ولا يذهب عليك ان التشبيه كما ينبغي عليه شيء من المجاز ينبغي عليه الاستعارة بالكناية فجعله اصلاً من اصول الفن ليس بمجرد مصلحة المجاز (فتعين التعرض له) على حدة بخلاف ما ينبغي عليه المجاز المرسل فانه لقلته اورده في بحث المجاز المرسل كما هو حق مقدمة الشيء وقد فرغ المفتاح على التشبيه ابتداء بعض المجاز على الاستعارة فجعله باباً على حدة وتقديمه على المجاز والكناية ولذا تكلف الشارح في عبارة المصنف فجعله على التعرض قبل التعرض للمجاز ووجه تقديمه لذلك على الاستعارة ظاهر واما على المجاز المرسل فلان اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما باباً واحداً ووجه تقديمه على الكناية لان المجاز متقدم عليها (فانحصر) اي علم البيان المحمول على الفن الثاني من الكتاب وهو محمول على المقصود من علم البيان لان الفن مشتمل على امور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم وبيان ما يبحث عنه فيه وضبط ابوابه الى غير ذلك فلذا قال في الايضاح فانحصر المقصود في التشبيه والمجاز والكناية ولك ان تجعل الضمير الى علم البيان المعروف فيظهر المقصود بدون اعتبار المقصود (في الثلاثة) المذكورة وكأنه سمي الاقسام الثلاثة باسم ما يبحث منه فيها كما سمي ابواب المعاني باسم الاحوال على ما هو ظاهر الحال من سوق المقال ويرد على الحصر الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف لانه ليس مما يدخل في المراد بالتشبيه ههنا لا مجازاً ولا كناية واعتراض السيد السند بان ما ذكر من ابتداء الاستعارة على التشبيه لا يوجب جعله من المقاصد البيانية بل يوجب كونه مقدمة لبحث الاستعارة ويتأني كونه مقصداً من المقاصد البيانية وكثيره مباحثه لا يوجب ذلك بل يوجب جعله مقصداً على حدة بعد ثبوت كونه مقصداً قبل ما يتوقف عليه المقصود الاصل من العلوم يجعل منها منه جعل مباحث القضايا من المنطق لا يتناء القياس عليه ومباحث الكليات منه لا يتناء المعرف عليها قال السيد السند الحق ان التشبيه اصل برأسه من اصول هذا الفن وفيه من النكت واللطائف البيانية ما لا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والظلمة مع ان دلالاته مطابقة وح يضمحل ما ذهب اليه من ان الايراد المذكور لا يتأني بالوضعية ولو تتبع ما ذكره المصنف في الايضاح من شرف التشبيه واطرافه نقلاً وتحقيقاً لم يبق لك شبهة فيما ذكره وتجب انه مع ذلك كيف لم يتبين ان الطرق المختلفة جارية في الدلالة المطابقة وان ليس التشبيه متطفاً للاستعارة لكن فيجهدان هذه اللطائف هل هي بيانية ام داخلية في المعاني لا بد ان يكونها من البيان من بيان ونقل السيد السند

عن بعض الافاضل فائدة وهي انك اذا قلت وجهه كالبدر لم ترد به ما هو مفهومه ضمنا بل اردت انه في غاية الحسن ونهاية اللطائف لكن ارادة هذا المعنى لا يتأتى ارادة المفهوم الوضعي كما في الكتابة وحينئذ ينبغي ان يخصص مقاصد علم البيان في اربعة التشبيه والاستعارة والكتابة والمجاز المرسل والوجه في الضبط ان يقال اذا اريد باللفظ خلاف ما وضع له فاما ان يتأتى ارادة ما وضع له اولا وعلى كل تقدير فاما ان يتأتى ارادته منه على التشبيه اولا فنسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكتابة الى المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه اصلا مقصودا مقدمة لباحث الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التي هي الاقوى من الجهة الاخرى التي بها اخرجت الكتابة عن المجاز المرسل فتأمل وفيه بحث اما اولا فلان عدم ارادة المفهوم الوضعي من قولنا وجهه كالبدر ليس بظاهر لان المراد وجهه كالبدر في جمع جهات الحسن وهو لا يقصر في المدح عن قولنا هو في غاية الحسن ونهاية اللطافة واما ثانيا فلان التشبيه اذا اريد به المبالغة في كمال الشيء او اريد به انه ممكن او انه على هذا المقدار من الوصف فان لم يمنع مانع من ارادة معنى الحقيقي فهو داخل في الكتابة والا في المجاز المرسل فهذا الاعتبار لا يكون مقصودا رابعا (التشبيه) اي هذا باب يسمى بالتشبيه فلذا قال ثانيا (التشبيه) ولم يأت بالضمير لئلا يحوج الى تكلف في المرجع وقال الشارح يريد بالتشبيه الاول التشبيه الاصطلاحي الذي يتأتى عليه الاستعارة وبالتالي ما هو اعم اعني التشبيه اللغوي فلذا لم يأت بالضمير لئلا يعود بظاهره الى المذكور وفيه ان الاول اعم من الثاني عليه الاستعارة لان الثاني عليه ما يكون وجه الشبه فيه اقوى والمذكور في هذا البحث لا يقتصر عليه الا ان يقال المقصود بالبحث ما يتأتى عليه الاستعارة وذكر الباقي متطفل وقال اللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وفيه انه اذا اريد بالاول التشبيه الاصطلاحي ايضا فاللام فيه ايضا للجنس لان لام العهد اشارة الى قسم من مفهوم اللفظ ولم يرد هنا قسم منه وجعل التشبيه بالمعنى اللغوي وصرفه الى الاصطلاحي بلام العهد بعيد ويمكن ان يقال المراد التشبيه الاصطلاحي والتعريف اشارة الى قسم منه وهو ما يتأتى عليه الاستعارة وهو التشبيه الاصطلاحي الذي يكون المشبه به اقوى في وجه الشبه لكن الظاهر من سوق الكلام ان المراد به ما قصد تعريفه بقوله والمراد ههنا ما لم يكن الخ فتأمل وانما عرف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحي لان كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي عبارة عن التشبيه وتضمن ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي وتنبه على ان تعريف التشبيه الاصطلاحي بتشبيه لم يكن على وجه الاستعارة الخ ليس تعريفه للشيء بنفسه بل تعريفه للتشبيه الاصطلاحي بالتشبيه اللغوي (الدلالة) مصدر قولهم دلت فلانا على كذا اذا هديته له لا يقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالمعرف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما وصل الى المطلوب لا نقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التنبه على ان المراد به ليس الدلالة التي هي صفة اللفظ كما يتبادر في هذا المقام فان قلت لم يحصل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ ايضا يدل على مشاركة امر لامر كما نتكلم قلت في عرف القوم واللغة لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم (على مشاركة امر لامر اخر في معنى) فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه والدال والمشبّه هو المتكلم في الشرح ان ظاهر هذا التفسير شامل لحقوق ائله زيد عمرو وجاهن زيد وعمرو وما شبه ذلك وقال السيد السند ان المدلول المطابق في هذه الامثلة ثبوت المسند لكل من الامرين ويلزمه مشاركتها في المسند فالتكلم

ان قصد المعنى المطابق فلم يدل على المشاركة اذا المتبادر من اسناد الافعال الى ذوى الاختيار
ما صدر بالقصد وان قصد المعنى الالتزامى فقد دل على المشاركة فهو داخل في التشبيه
وما وقع في عبارة أئمة التصريف ان باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فسا محبة
والمراد انه يلزمهما ذلك فحسب الاعتراض اما ظاهر عبارة أئمة التصريف او عدم الفرق
بين ما ثبت حكم لشيئين وبين مشاركة احدهما للآخر او الغفلة عن اعتبار القصد فيما يستند
الى ذوى الاختيار بما ذكرناه اندفع ما يقال انه لو اعتبر القصد في الدلالة لم يكن للفظ دلالة
على المدلولات التضمنية والالتزامية لانه فرق بين دلالة المتكلم ودلالة اللفظ نعم يتجه عليه
ان هذه الامثلة على تقدير قصد المشاركة فيما يدل على التشابه وفرق بين التشابه والتشبيه
يدل عليه ما سيذكره المصنف فيما بعد فان اريد الجمع بين امرين في شيء فالاحسن ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه (والمراد ههنا) الاولى وهو ههنا اى التشبيه فى الاصطلاح ليعلم ان هذا بيان
معنى اخر للتشبيه واما عبارته فتوهم ان معنى التشبيه هو ما سبق والمراد منه ههنا قسم منه
بطريق ذكر العاصم واردة الخاص (ما لم يكن) اى تشبيه لم يكن (على وجه الاستعارة
الحقيقية) نحو رأيت اسدا فى الحمام ولا على وجه (والاستعارة بالكناية) نحو انشبت المنية
انفجارها ولا اهمال فى التعريف بترك التقييد بان لا يكون على وجه التمثيل لان الاستعارة
التمثيلية داخلية فى الحقيقية وان يؤهم عبارة المصنف فيما بعد وحسن كل من الاستعارة الحقيقية
والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه ان التمثيل تقابل الحقيقية (و) لا على وجه (التجريد)
قيده ليخرج تشبيه لتضمنه التجريد فيما اذا لم يكن تجريدا لشيء عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه
نحولهم فيها دار الخلد فانه لا نتراع دار الخلد من جهنم وهى عين دار الخلد لا تشبيه بخلاف
نحولت بزيد اسدا فانه التجريد اسد من زيد واسد مشبه به لزيد لا عينه فقيده تشبيه مضمر
فى النفس فن اخترز به عن تحولهم فيها دار الخلد فلم تجرد عقله عن غواشى الوهم وكان حباله
الوهم فيه تعريف التجريد بالانتراع عن امر ذي صفة اخر مثله فيها فيوهم ان فى كل تجريد
تشبيه فامعن النظر واستيقن مظان الخطر لئلا يفتضح من سوء الاثرو زعموا ان اخراج التجريد
من التشبيه مخالفة من المصنف مع المفتاح حيث صرح بجعل التجريد من التشبيه وسنذكر
لك فى الخاتمة تحقيا يظهر منه ان لا خلاف بينهما والمفتاح ايضا معه فى هذا التقييد وانما
لم يكتف بقوله لا على وجه الاستعارة لان وجه الاستعارة لفظ مشترك بين الاستعارة الحقيقية
والاستعارة بالكناية عنده فلا تصح ارادة معنيها فى اطلاق واحد ولم يذكر الاستعارة
الخيالية لانه عنده اثبات لوازم المشبه للمشبه بطريق المجاز العقلى وليس فيه دلالة على
مشاركة امر لامر فهو لم يدخل فى المراد بكلمة ما من التشبيه اللغوى حتى يحتاج الى مخرج
واما على مذهب السكاكى وهو ان الاستعارة مشترك معنى بين الكلى والخيالية
استعارة اللفظ لموهوم شبه بالحقق فيجب الاكتفاء بقوله ما لم يكن على وجه الاستعارة لان
فى التقييد تطويلا بل افسادا قال الشارح وينبغى ان زاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا
او تقديرا ليخرج عنه نحوه قائل زيد عمرا وجاء زيد وعمرو وفيه انه خرج من تفسير كلمة
ما بالتشبيه لانه ليس تشبيها وانما يجب بعبارة تعريف التشبيه اللغوى ولما كان دخول
نحو قولنا زيد اسد وصم بكم عى فى التفسير المذكور للتشبيه مشكوكا للاختلاف فى ان امثاله
استعارة او تشبيه بلى صرح بما هو مراده ومذهبه فقال (قد دخل فيه نحو قولنا زيد اسد)
مما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا او ما فى حكمه لمشبه مذكور (ونحو قوله تعالى
صم بكم عى) مما جعل المشبه به خبرا وانما جعل مع حذف الاداة خبر المشبه محذوف او جارا يجرى

معنيهما نسخة

لفهوم نسخة

الخبر من الحال والمفعول الثاني من باب علمت والصفة والمضاف اليه نحو ماء اللجين اى ماء هو اللجين ولا يذهب عليك انه يجوز ان يجعل المشبهه مبتدأ نحو الاسد زيد لان المبالغة في التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل المشبهه مبتدأ وجعله خبرا سيان في ذلك وتقرّب منه لجين الماء فانه في معنى لجين هو الماء فخذ ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه كثيرون وفي ايراد زيد اسد وعسم بكم على زيادة مبالغة في كون التشبيه البليغ تشبيها للاستعارة لما ان زيد اسد اقرب الى الاستعارة من زيد الاسد كما استعرف في الخاتمة ولهذا اقتصر على التعرض بهما واختار انه ليس باستعارة لما ذكره صاحب الكشاف ان الاستعارة انما تطلق ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام هذه عبارته ودلالته على ان مامر ليس باستعارة ظاهرة وان اشكل على الناظرين قوله لولا دلالة الحال وفحوى الكلام والمقال لانه كما لا يصلح مع القرينة ارادة المنقول عنه لا يصلح بدونها ارادة المنقول اليه واجاب عنه الشارح بانه قيد لارادة المنقول عنه وهو بعيد وقيل توجيهه انه يصلح بدون القرينة لارادة المنقول اليه بان ينصب القرينة وفيه انه يصلح للمنقول عنه مع وجود القرينة بان يترك القرينة فلا معنى لتقييد الصلاحيّة بقوله لولا دلالة الحال الخ وانا اقول المراد انتفاء دلالة الحال وفحوى الكلام على ارادة شئ منهما انه لو قطع النظر عن حال يدل على ارادة المنقول عنه وهو عدم القرينة وعن حال يدل على ارادة المنقول اليه وهو القرينة وعن فحوى المقال ومقتضى سوقه للطالب وللحقبة او المجاز لجاز ارادة اى منهما زيد (والنظر) محرّكة هو الفكرة اى الفكر (ههنا في اركانه) قال الشارح اى البحث في هذا المقصد اقول فيه تبيين على ان التشبيه اذى هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه موضوع مسائله بل احدى اركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لاركانه وبهذا علم ان البحث عن الشئ قديكون بالجل على اجزائه الخارجية ليحصل منه ملكة استنباط احوال محمولة عليه (وهى طرفاه ووجهه واداته) اطلق الاركان على تلك الاربعة مع ان التشبيه الدلالة المخصوصة وتلك الاربعة خارجة عنه كالعرض لانها داخلية في مفهومه اولانها اركان للفظ الدال على التشبيه بتزييل الدال منزلة المدلول فهذا دأب لغة العربية والدال على التشبيه وان ليس الا واحد منها لكنه كثير اما يكون حرفا لا يؤدى معناه الامعونة الطرفين والوجه كما هو شان الحروف فجعل الدال المجموع المشتمل على الاربعة ولذا كثر اطلاق التشبيه على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة وياك وان يجعل ضمير اركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور اوال مفهوم التشبيه بطريق الاستخدام وضمير الغرض منه واقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة باعتبار افراده بهذا الطريق فانه بعيد عن ذات التعلم والتعليم ولا يليق بمقام التفهيم ولا يرضى به البيان السليم والاداة ليست اداة للتشبيه بل هى اداة دالة لربط احد الطرفين بالاخر في مقام التشبيه والمراد به اما معنى الكاف ونحوه فبلايم المقصود بطرفيه ووجهه واما نفس اللفظ الدال بتزييل الدال منزلة المدلول قال الشارح المحقق قدم البحث عن طرفيه يعنى من بين الاركان لاصالتهما لان وجه الشبه قائم بهما والاداة الة لبيان الشبه بينهما ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة هذا كلامه وفيه انه يقال في جواب هل زيد كالاسد نعم فيحذف الطرفان الا ان يقال المحذوف بقرينة كالمذكور ولا يحذفان الطرفان بلا قرينة بخلاف الوجه والاداة فانهما المحذوفان بقرينة في جاءنى اسد ونحن نقول قدم البحث عن طرفيه لان

مفهوم زيد نسخته

البحث عن التشبيه لانه مبني الاستعارة التي هي احد طرفي التشبيه فاهتمام صاحب البيان
 بانطراف في الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الاجلي وان خفي الى الآن ولا يبعد ان يقال قدم
 ليكون البحث عن الطرف في طرف فتأمل (وفي القرض منه وفي اقسامه) قال في المصنف
 الايضاح في تقسيمه بهذه الاعتبارات وبهذا علم وجه تأخير اقسامه (طرقاه اما حسيان)
 اي متسويان الى الحس وهو منحصر في الحس الظاهر عند المتكلمين وعليه بناء التقسيم (كالخلد)
 المشهور بالفتح وبوافقه اعجم الصحاح لكن في القاموس الخلد ان والحدثان بالضم ما جاور
 مؤخر العينين الى متهى الشدق واللدان يكتفان الانف عن عيين وشمال او من لدن المحجن
 الى اللحي مذكر (والورد) في القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الحوجج يريد الورد
 الاحمر (والصوت الضعيف) اي الذي لا يسمع الا عن قريب (والهمس) في الشرح هو
 الصوت الذي اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم لكن في القاموس هو الصوت الخفي وكل
 خفي او اخفى ما يكون من صوت القدم (والنكهة) اي ريح الفم او النفس الخارج من الفم الى
 انفاخر والاخير هو الملايم بالعبير (و) الاول هو الملايم ريح (العنبر والريق) اي ماء الفم
 (والخمر) وهو ما سكر من عصير العنب او عام ورجح العموم بانها حرمت وما بالمدينة خمر عنب
 وما كان شرابهم الا البسر والتمر (والجلد الناعم) اي اللين (والحرير) قال الشارح المحقق
 وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك
 بالبصر انما هو لون الخلد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس
 ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لانفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكانت قد استمر
 في العرف انه يقال ابصرت الورد وشممت العنبر من حد علم او نصر وذقت الخمر ولمست
 الحرير من حد ضرب او نصر هذا كلامه واجاز السيد السند في شرح المفتاح ان يكون مبنيا
 على العرف ولا يكون تسامحا فان قلت مع ورود العرف كيف جزم الشارح بالتسامح ورجح
 السيد السند كونه تسامحا قلت لان السكاكي جرى في هذا المقام على الاصطلاحات والظاهر
 ان المصنف بنى الامر على العرف لانه لو لم يكن كذلك لاصح هذا التسامح الذي وقع من المفتاح
 كما اصح تسامحا آخر وهو انه مثل للطرفين بالخد عن التشبيه بالورد وهكذا الى اخر الامثلة ولا
 يذهب عليك ان النكهة ايضا مع التسامح على احد التوجيهين وان هذه الامثلة مما طرقاه
 حسيان سواء جعل تشبيه الكل بالكلى او الجزئي بالجزئي فالكل مشتمل على التسامح لان الكل
 ليس حسيان قال في المفتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد السند في شرحه يريد
 القوم المؤلفين بشرها وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكره فليس له اذنة طعم هذا ولك
 ان تقول المراد على زعم القوم الفساق فانهم يثبتون للريق لذة طعم والاشبه انه اراد زعم علماء
 البيهان حيث جعلوا التشبيه في لذة الطعم وأشار الى ان الاشبه ان تشبيه الريق بالخمر
 ليس في الطعم بل في التذاذ روحاني والمشي به لذة النفس بالخمر فليس شيء من الطرفين حسيان
 (او عقليان) عطف على قوله حسيان (كالعلم والحياة) في المختصر نقلا عن المفتاح
 والايضاح ان وجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك قال والمراد بان علم ههنا ملكة يقتدر
 بها على ادراكات جزئية لانفس الادراك ولا يخفى انه جهة وطريق الى الادراك كالحياة هذا
 كلامه ولا يخفى ان الملكة كما انه سبب لادراكات جزئية هي صور للجزئيات ولذا ووصفت بالجزئية
 كذلك هي سبب لادراكات كلية هي صارت سببا لحصول الملكة فان الادراكات اذا تكررت
 ورسخت نصير ملكة والملكة نصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تجشم كسب جديد فلا ادراك
 او لا سبب لحصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فلا يخفى ان الادراك ايضا سبب

نسخة
روت العام

نسخة
اشتهر
نسخة
ليتها

نسخة
لكونهما

نسخة
لها

للاذراك فلا صحة لنفس ارادة نفس الادراك على ان سبب ادراك لادراك غنى عن الكسب
وبالجملة هو مدح العلم بانه كالحياة تميز صاحبه عن الميت والجماد ذلك ان تجعل وجه الشبه تميز
الصاحب عن الجماد وذا يصح على اى معنى نحمل العلم فتحمل والوجه ان وجه الشبه كونهما
سببي انتفاع بالرافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحياة ولك ان تريد
بالادراك الوصول الى الشئ فيكون معنى كونهما جهتي ادراك جهتي وصول الى الشئ فيؤول
الى الالوجه من الالوجه قنبه ولا تغفل فان ملاك العلم التنبه وملاك الغفلة التحسر والتأوه
(او مختلفان) بان يكون المشبه عقليا والمشببه حسيا او على العكس قنبه على الاول بقوله
(كالميت) وهو الموت وفسر بعدم الحياة عما من شأنه وقال السيد السند الاظهر انه عدم الحياة
عما انصف بها ويؤيد الاول قوله تعالى كنتم امواتا فاحياكم (والسبع) بفتح الباء وضما
وسكونها المفترس من الحيوان وعلى الثاني بقوله (والعطر وخلق كرم) اما باضافة الخلق
الى الكرم كما في الشرح لكن لا يتقدر رجل كرم كما فيه اذ الالوجه للتخصيص بل بتقدير شخص
كرم واما بالوصف فيكون من قبيل عبثه راضية فالعطر وهو الطيب مشموم والخلق وهو
كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة من غير سبق رؤية عقلي ونبه بتقديم الاول على
كثرة كما نبه عليها المتأخر بتثليل الاول بثلاثة امثلة وتمثيل الثاني بواحد وكان وجه قلته
ان المحسوس اصل للمعقول ينتزعه منه العقول ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعنى
المستفاد من ذلك الحس فتشبيه المحسوس بالمعقول جعل الفرع اصلا والاصل فرما وهو
مستبعد ولذلك اوجاهل محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال
الشمس كالجملة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان تخفيفا من القول وهذا سر
نحوى يعلى به الواقع وزين به اللغة فلا يسمع فيه ما يناقض به من اننا لم نعدم جواز جعل الفرع
اصلا لجواز كون الفرع من وجه اصلا من ولوسم فليس كل محسوس اصلا لكل معقول
فليشبه محسوس بفرع محسوس آخر وما يمكن ان يناقض به من ان المحسوس ما هو الخيال وليس
اصلا للمعقولات وان سخافة المثاليين المذكورين لان المشبه اظهر واعرف نعم لا يتم التمسك
به في عدم الجواز كما فعله من ادعاه لاق عدم الجواز الابد جعل المعقول كالمحسوس كما فعله
البعض غاية الامر ان جعله كالمحسوس ابلغ ولما كان المشهور من الحسى ما ادرك بتعلق
الاحساس بنفسه وبالعقل ما لا يكون للحس الباطن مدخل فيه والتبادر الى الوهم جعل
المحسوس المتخزع داخلا في المحسوس احتاج الى تفسير الحسى والعقلى فقال (والمراد بالحسى
المدرك هو اومادته باحدى الحواس) جمع حاسية وهى كالحساس مشتقة من الاحساس على
خلاف القياس (الحس الظاهرة) تعيد الحواس بالظاهرة يشعر بالقول بالحواس الباطنة
وجعل الوجدان ثابتا داخل في العقلى ناسب انكارها اتباعا لمذهب المتكلمين وحل الظاهر على
المستغنية عن البيان وان كان دقيقا لطيف اشار اليه بالبيان لكنه بعيد كالتخالف للعيان
(قد دخل فيه) اى في الحسى بسبب زيادة اومادته في تفسيره (الخيالى) وهو المعدوم الذى
فرض مجتمع من امور كل واحدة منها مدرك بالحس فان قلت لو فسر الحسى بما اودرك
لا ادرك باحدى الحواس الظاهرة لكان اقرب الى الفهم وانسب لان جعل الوهمى في قرن
الخيالى انسب مجع له في قرن العقلى قلت انما يكونان في قرن لولم يتفاوتا بكثرة تشبيه المحسوس
بالخيالى وقلة تشبيهه بالوهمى كنتشبيهه بالعقلى واما اذا كان كذلك فهو في قرن العقلى (كافى
قوله لو كان حجر الشقيق) وصفه بالحجر مبالغة في جرحه لان الافعال للمبالغة فليس وصف
الشقيق به وهو ورد احرلوا يريد به شقايق الثعمان بضم التون اضيف الى الثعمان بمعنى
الدم اوالى نعمان بن المنذر لانه انتهى الى ارض فيها من الشقايق ما اعجبه وقال ما احسن

هذه الشقايق احوها وكان اول من جاءها الى نعمان بالفتح وهو وادى طريق الطائف
يقال له نعمان الادراك وكأنه رد الشاعر الشقايق الى المفرد لضرورة الشعراء اذ لم
يوجد الشقيق بمعنى الشقايق بل الشقايق للواحد والجمع فان قلت هذا الوزن
مما لا نظير له في الاحاد ولو كان الشقايق للواحد لوجد له نظير في الاحاد قلت
ذكر في القاموس انه سميت بالشقايق تشبيها لها بشقيقة البرق وهي ما انتشر
منه في الافق هذا فهو في الاصل جمع سمي بهذا الورد لاشتراكه على اوراق كل ورق منه
كشقيقة (اذا تصوب) اي مال الى السفلى (او تصعد) اي مال الى العلوقيد المشبه بهذا القيد
لان اوراق الشقايق ليست على هيئة العلم من غير ميل الى السفلى والعلو (اعلام) جمع علم وهو
ما يشد فوق الرمح (ياقوت نشر على رماح) جمع رمح (من زبرجد) فان الاعلام الياقوتية
المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لم يدركه حس لان الاحساس لا يتعلق بغير موجودى
مادى حاضر عند الحس على نسبة مخصوصة يعرفها كل ذى حس لكن مادته التي تركبت
منها كالياقوت والزبرجد وهيئة العلم والرمح والنشر مما ادرك بالحس ويمكن تفسير الشعر بما
يخرج المشبه به عن كونه خيال يابان يجعل اعلام ياقوت بمعنى اعلام كالياقوت في الحمرة فيكون
تشبيها بانيغا ورا ديازا برجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (وبالعقل) عطف
على قوله بالحسى و (ما عدا ذلك) على قوله المدرك عطف معمولين على معمولى امر واحد
اي المراد بالعقل ما لم يدرك هو ولا مادته تمامها باحدى الخواس الظاهرة سواء ادرك بعض
مادته او لا (فدخل فيه الوهمى اي ما هو غير مدرك بها ولو ادرك كان مدركا بها) اي او ادرك
على الوجه الجزئى فلا ينافيه كون انساب الاغوال متصورة اذ ما لم يتصور لم يتصور جعله
مشبهاه وبهذا القيد يتميز عما يدرك بالوجدان ويصح قوله وما يدرك بالوجدان ان عديلا له
قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن العقلى يعنى به يتميز الخاص عن العام ولولا تميزه لا يصح
الحكم بدخوله فيه وربما يقال اراد التميز عن العقلى الصريف وما ذكرنا احسن فاحسن التأمل
واعرض عن الوهمى بحسن التعقل (كافى قوله) اي كشيء به في قول امرى القيس (ايقلنى)
يريد به الرجل الذى اوعده في حب سلمى (و) الحال ان (المشرق) بفتح الراء قال الشارح سيف
منسوب الى مشارف اليمن وجعل القاموس مشارف من الشام واما رد المشارف الى
المشرق لان الجمع لا ينسب اليه ما لم يرد الى المفرد (مضاجعى) قال الشارح اي ملازمى وجعل
المضاجعة كناية عن الملازمة وجعل مضاجعى مبتدأ والمشرقى خبرا حيث قال في تفسيره
والحال ان مضاجعى سيف منسوب الى مشارف اليمن ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة
كالمتبدا لانه يجوز فى ما لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس هنا لانه يعلم من استبعاد
القتل ان له ملازمة يمنع القتل فاللايق تعيينه بالمشرقى لا تعيين المشرقى به ومن الناس من توهم
ان انشراح جعل الكلام قلبا وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يفيد لتفع جلبا ولا يبعد
ان يراد بالمضاجع حقيقة ويكون فيه اشعار بان قصدا قد قتل لا يمكن الا فى حال اصطجاجى
ونوى (ومسنونة) قال الشارح اي سهام محددة الاتصال يقال سن السيف اذا حده
ووصف الاتصال بالزرقعة للدلالة على صفاتها هذا وانسب بقوله (زرق) تفسير سن بالتحديد
والصقل على ما فى القاموس ولا يخفى ان الانسب تفسير المسنونة باسمه الرماح لان الاسنة هي
الاشبه بانساب الاغوال لانها اعظم من الاتصال وفى كون انساب الاغوال مما لم يدرك مادته
بالحس نظر لان مادته اعظم وكأنه مبنى على توهم انساب لامن جنس اعظم لانها تفعل
ما لا يمكن للعظم بل لا يعلم ان مادته اى شئ لانه لا مناسبة لها بشئ من القواطع ولا يتخرج على
صورت انساب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهية له مناسبة في الجملة بصورة انساب

(كاتب اغوال) الانساب جمع ناب وهو السن حلف الرباعية والاغوال جمع غول وهي ساحرة الجن والنية وشيطان باكل الناس اودابة رأته العرب وعرفتها وقتلتها ابطشرا قال الشارح ومما يجبه التنبه في هذا المقام ان لبس المراد بالخيالات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست ماردة الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احداس قط ولان انساب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صورة لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة على تقدير وجودها وايسر ايضا مما لم يتحقق كصدقة زيد وعداوة عمرو بل المراد بالخيال والوهمي ما اخترعته القوة المتخيلة اعني القوة التي من شأنها تركيب الاشياء وتعريفها واختراع اشياء لا حقيقة لها اما من الامور المحسوسة الموجودة كافي الخيال واما لا عن شيء بل هو اختراع صرف على نحو المحسوس كافي الوهمي ونحن نقول لم يسموا ما اخترعته الامور المتخيلة من الامور العقلية الصرفة وهميا بل اذ خلوه تحت العقل مطلقا لانه لا يلتفت اليه ولا يعتبر في مقام التشبيه ولا يمكن اللواممة ان يخدع العقل في توجيهه اليه ويجعله متوجها اليه ملتفتا نحوه لان المعقولات الصرفة تحت سلطان العقل لا يقبل منها الا الحق او التشبيه به ويعرض عن المخترع الصرفة في اول نظره ويجه وما ذكره الشارح في نفي كون الوهمي من مدركات الوهم من انه لبس لم يتحقق لبس بقوى لان من افراد مدركات الوهم ما يجوز ان لا يكون له تحقق بل يكون بحيث لو ادرك بعد وجوده لا يدرك بالوهم (وما يدرك بالوجدان) ففسروا الوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة وما يدرك بالوجدان من الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما الحس المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهية وهي لا تدرك الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فليس ما يدرك بالوجدان ان بعد الخيال والوهمي السابقين الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء المشهور في الوجدان ما يجده كل احد من نفسه عقليا صرفا كان كاحوال نفسه او مدركا بواسطة قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجداني من بين سائر مدركات القوى الباطنة تخصيص بلا تخصص (كاللذة والالم) قال الشارح الحسين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما لبسان الوجدان ايات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحياة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك وتلذذ لها هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك وتلذذ لما هو عند المدرك آفة وشئ من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خبر عندها وكال اكتيف الذائقة بالخلو والامسة باللين والباصرة بالملاحة والسماعة بصوت حسن والشماعة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذلك البواق فهذه مستندة الى الحس اما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكات المجردة اليقينية وانما يدرك هذا الكمال ويلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذلك الالم وهو ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبادتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيمعدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة ولبسان العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدان ايات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب وما شاكل ذلك هذا كلامه وثمة تحقيق المقام ان المراد بالادراك العلم وبالتلذذ

تحقق الكمال لمن يلتذ فان التكيف بالشيء لا يوجب الالم واللذة من غير ادراك فلا الالم ولا اللذة
للعباد بمساكنه من الكمال والالفة وادراك الشيء من غير النيل لا يولم ولا يوجب لذة كصور
الخلاوة والمرارة وانما قال من حيث هو كذلك لان انشيء قد يكون مولما وموجباً للذة والفرق
بالحيثية وانما قال كمال لانه يستلزم البراءة من القوة وكمال الشيء خروجه من القوة الى الفعل
وانما قال خير باعتبار انه مؤثر واللذة باعتبار الحصول والتأثير كذا ذكره المحقق الطوسي
في شرحه للاشارات وفيما ذكره الشارح اباحت احدها ان المتبادر من اللذة والالم ماهو
جسماني لا روحاني سواء كان الادراك بالحس او بالعقل مثل انيل الذائقة لخلاوة اذا ادرك
لذة جسمانية سواء ادرك هذا النيل بوجه جزئي فيكون الادراك بالحس او ادرك بوجه
كلي فيكون عقلياً صرفاً وثانيها ان ادراك القوة الغضبية ان اراد به العلم فلا ادراك للقوة
الغضبية وان اراد النيل فلا بد من الشعور به حتى يكون لذة والشعور به ليس حسياً كيف
ونيل القوة الغضبية ليس معنى جزئياً متعلقاً بحسوس حتى يكون ادراكه بالواهمة اوليست
القوة الغضبية من المحسوسات وثالثها ان تكيف الواهمة بصورة شيء يرجوه مما لا يعقل
لانه انما يدرك معنى جزئياً متعلقاً بحسوس والمرجو غير موجود حتى يمكن تعقله على وجه
جزئي بل تعقله قبل الوجود انما بوجه كلي فهو من مدركات العقل ورابعها ان كمال القوة
العاقلة لا ينحصر في الادراكات النفسية ولا في ادراكات المجردات بل ادراك المحسوسات أيضاً
كالاهل كالظنون مثلاً ومن كالاتها الملكات الفاضلة كالشجاعة والسخاوة الى غير ذلك
نعم اجل كالاتها تلك الادراكات وخامسها ان الادراك بالقوى الباطنة ليس من الصور
المحسوسة ولا من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لان القوى غير محسوسة بل عند التحقيق
ذلك الادراك صفة للنفس المجردة فلا يكون لذة حسية بمعنى كون ادراكه بالحس واعلم
ان نيل ماهو خير لا يخص نيل المدرك ماهو خير بل نيل ما يحبه المدرك ايضاً من قبيل
اللذة كادراك الشخص حس انه فانه لذة مع انه نيل انبه ماهو كمال وخير له وان اللذة
قد يكون بمجرد ادراك ماهو خير من غير نيل سوى الادراك كادراك الصور الحسنة فانه
لذة ولا نيل سوى ادراكه ودعوى ان اللذة بادر كذا هذا الادراك ليست ظاهرة وحينئذ نقول
اللذة العقلية مجرد ادراك النفس الامور المطابقة ادراكاً ثانياً من غير ان يدرك ادراكها
كما ذكره الشارح فليكن سادس الابحاث وتكن الجهات ستة يكون كل منها لذة قال السيد
السند انه لا يخفى ان ايراد امثال هذه التحقيقات في امثال هذه المقامات مما لا يجرى للتعليم
نفعاً بل ربما زاده خيرة في تفاصيل هذه المعاني ودقائق العبارات فالاولى بحال هذه العلوم
ان يقتصر فيها على الامور العرفية وما يقرب منها ولعل ذلك افتخار منه باطلاعه على
العلوم العقلية وما ذكر فيه من التدقيقات هذا كلامه وليس بذلك فان السكاكي ادرج
في كتابه مقدمات حكمية واصطلاحات عقلية فلا بد للشارح لكلامه ان يخوض في تفصيل
مرامه فليس منطق افتخار الا بالسكاكي ويشهد لذلك انه يشكو الشارح فيما بعد
عن السكاكي ويقول لا يتفرع على امثال هذه التقسيمات احكام متفاوتة فهي قليلة البدوى
وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين (ووجهه) اي وجه
التشبيه (ما يشتركان) اي الطرفان (فيه) بحكم التشبيه فيؤول المعنى الى ما دل على اشتراكهما فيه
فلا يرد نحو ما شبهه بالاسد للجان لان الشجاعة ليست مشتركة بينهما مع انها وجه الشبه
للدلالة على مشاركتها فيها ولا يلزم ان يكون من وجوه التشبيه في زيد كالاسد الوجود
والجسمية والحيوانية و يتجه انه يلزم ان يكون الطرفان قبل الدلالة على الاشتراك فيه طرفين

القيمية نسخة

الا ان يجوز واخرج التعريف مخرج من قتل قتيلا ولا يخفى ان الوجه ليس احوال التعريف
 من الطرفين كما يوهمه كلامه وهما يدل على اشتراكهما في شئ قال الشرح المراد بكلمة ما معنى له
 مزيد اختصاص بهما واستشهد فيه بقول الشيخ عبد القاهر ان التشبيه الدلالة على
 اشتراك شئين في وصف هو من اوصاف الشئ في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور
 في الشمس ولا يخفى ان الشاهد لا يدل الاعلى مزيد اختصاص بالمشبه به ثم نقول لما كان
 ظاهر عبارة الشيخ موها لوجوب كون وجه الشبه خارجا عن الطرف وكونه وصفا
 ثابتا للشئ في نفسه من غير اعتبار معتبر ومختصا بالمشبه به مع ان الظاهر ان ذلك
 شرط كون التشبيه مقبولا وهو غير معتبر في مفهوم وجه الشبه ولا في مفهوم التشبيه
 اسقطه المصنف عن تعريف التشبيه ولم يعتبره في تعريف وجه الشبه ووضع موضع الوصف
 كلمة ما يشمل الجز بلا خفا وذكر قوله (تحقيقا وتخيلا) تصرح بان وجه الشبه لا يجب
 ان يكون من اوصاف الشئ في نفسه فتعديل تعريف المصنف باعتبار امور تجعله موافقا
 الكلام الشيخ عدول عن طريق سلكه قال المصنف (والمراد بالتخييل) ان لا يكون
 وجوده في المشبه به الاعلى تأويل وكأنه اقتصر في البيان على ما اوجده والافقهوم
 ما يشتركان فيه تخيلا اعم ولذا قال الشارح هو ان لا يوجد في احد الطرفين او كليهما الا
 على سبيل التخييل والتأويل (نجوما) اي وجه شبه (في قوله) يعني القاضى التوخي المنسوب
 الى قبيلة تنوخ السماعة بمفعول من تنوخ بالمكان اقام به سمواء لانهم اجتمعوا فاقاموا في مواضعهم
 ووهم الجوهرى فجعل النسبة الى تنوخ من قبيل تقول (وكان النجوم) جمع نجم كانهم
 وهو الكوكب (بين دجاء) اي دجى الليل والمرجع في البيت السابق وروى دجاء فالضمير
 لليلة والنجوم فالاصافة لادنى ملايسة والدجى كالعلى جمع دجية وهي الظلمة بناء
 ومعنى (سنن) جمع سنة وهي في اللغة السيرة ومن الله حكمه وامره ونهيه وما سلكه النبي
 صلى الله عليه وسلم مع الترك احيانا (لاح) اي ظهر (بينهن ابتداء) الابتداء الانشاء والبدعة
 الحدث في الدين بعد كاله والمراد بالابتداء على ما بين وجه التشبيه احداث البدعة ولا يخفى
 ان طرفي البيت لا يتلايمان فانه جعل النجوم بين الدجى والسنن بينهن الابتداء والملايم
 ان تجعل بينهن الدجى او السنن بين الابتداء وتحصيل الملازمة كما يمكن باعتبار القلب
 في الاول يمكن باعتباره في الثاني و اشار اليهما اما الى الاول فبقوله من حصوله من حصول
 اشياء مشرقة بيض في جوانب شئ مظلم اسود فان مفهومه ان جعل الدجى بين النجوم
 واما الى الثاني فبقوله بالسنن بين الابتداء و اشار الى ترجيح الثاني بايراد تفصيله وتوضيحه
 دون الاول وكان وجه الترجيح ان التأويل دار بين المتقدم والمتأخر ترجيح المتأخر
 ويكون اخرى به لئلا يكون كالعمل قبل الحاجة وكنزاع الخلف قبل الوصول الى الماء
 لكن لا يخفى ان الاول انسب بالمقام وابلغ كيف وفيديان كثرة النجوم وغلبتها على ظلام
 الليل كغلبة السنن في الاسلام على البدعة والتكثف في القلب حينئذ الاشارة الى ان الواقع
 كون الدجى طرفا للنجوم والقول بكون الدجى بين النجوم كما هو المقصود في هذا المقام
 بقرينة المشبه به قول تخيلى لانه كذلك تخييل في المرى لغلبة النجوم على الدجى كما
 ان قلب سنن بين الابتداء للاشارة الى ان السنن هي الاصل الذي حدث فيها البدعة
 واللائق بان يجعل طرفا للبدعة دون العكس وان دعت الحاجة اليه وقال الشارح هو
 للاشارة الى كثرة السنن حتى كانت البدعة هي التي تلغ بينها (فان وجه الشبه فيه) اي
 في هذا التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شئ مظلم

اسود) هي الظلمات ولا يخفى ان جعل الظلمة وان كان له وجه من انها مظلمة بذاتها كما ان الضوء مضيء بذاته لكن جعلها سوداء وقابلته للون مما لا يوجد له مساح فلا يكون تلك الهيئة في المشبه ايضا الا تخيلا ولا يكون تحقيقا كما يلوح من قوله (وهي غير موجودة في المشبه به الاعلى طريق الخيال) الا ان يقال لا يراد به التحقيق ماثبت في الواقع ولا ينمى بالتدقيق وانما هو ما يكون في المراءى ولا يحوج الى تكلف او خيال للنفس فانه كالرؤيا ولا يخفى انه يرى بين النجوم امور مظلمة سود تنول عند التحقيق بالتدقيق الى ظلمات صرفة وهو منشأ قوله بين دجاء دون ان يقول بين امور مظلمة سود (وذلك) اى وجودها في المشبه على طريق الخيال (انه) اى لانه وهذا اظهر مما في الشرح من جعل ذلك اشارة الى بيان وجودها في المشبه به بطريق الخيال اى بيانه بالضمير للشأن (لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشى في الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يأتى من من ان ينال مكروها) من الوقوع في مهلكة او العثور على داهية مهلكة (شبهت) جاب لما اى البدعة ونظائرهما من الجهالات (بها) اى بالظلمة (ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو عيب بانور) ووجه جعل تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس ان العلم قد يكون مع الضلال كما في العالم الغير العاقل والجهل لا ينفك عن الضلال اوان التغير عن البدعة متقدم على التعريب بالسنة فالتشبيه في البدعة اسبق اوان ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة فتشبيه الجهل والبدعة يستحق ان يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكى كلامهما مستقلا (وشاع ذلك) اى كل من التشبيهين (حتى يخيل ان الثانى) اى كل ما هو علم (بماله بياض واشراق) قدم الثانى على خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق لقوة شاهدة وشرفه (نحو) قوله عليه السلام (اتيتكم بالحنيفية) اى بالملة الحنيفة المنسوبة الى الحنيف اى الثابت على الاسلام (البياض) هذا لا يدل الاعلى ثبوت البياض دون الاشراق كما هو المرعى ولو اريد بالبيضا الشمس وجعلت صفة الحنيفة تأويلها بالاشرفة كقولك مررت بزيد الاسداى الجرى لم يدل الاعلى تخيل الاشراق (والاول على خلاف ذلك كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار) لذلك الشيوع المستلزم للتخييل المذكور (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها) اى بالنجوم بين الدجى (بيضاى الشب في سواد الشب) في القبول والرواج (او بالانوار موثقة) باللقاف اى لامة (بين النبات الشديدة الخضرة) التى يرى اسود فنبهه على ان المحقق اعم من المحقق في الواقع اوفى المراءى وبادى النظر كما اشرنا اليه وقد جعل صاحب المفتاح الميث من التشبيه المقلوب على نحو وبدا الصبح كأن غرته وجه الخليفة حين يتمدح فقيه ادعا ان نور السنن صار بحيث يشبهه نور النجوم وان الابتداع فوق الظلمة في الاظلام وليس للأن ان يجعل الكاف للتشبيه وان من الحروف المشبهة بالفعل فيصير المعنى وككون النجوم بين دجائها سنن لاج بيتهن ابتداع اى كتلك الهيئة تلك الهيئة فيخرج بذلك التشبيه عن كونه مقلوبا لانه وجب زيادة ما بعد الكاف اذا دخل على ان فيقال كان ولا يقال كان اثلا يلبس بكان من الحروف المشبهة (فعل) من تصوير وجه التشبيه وانه المشترك بين الطرفين (فساد جملة في قول القائل نحو في الكلام كالمخ في الطعام كون القليل مصححا والكثير مفسدا لان المشبه) اى نحو (لا يحتمل) اى لا يحتمل سببا بين (القلة والكثرة) لانه ليس مر دودا بينهما ويتعين فيه احدهما كيف واذا روعى في جميع

الغير العامل نسخة

ليست ضرورية نسخة

اجزاء الكلام فقد حصل الخو وان اعمل في جزء فلا نخوف الكلام فوجه الشبه ههنا ان
الكلام يصلح بوجوده و يفسد بعدمه بمعنى انه لا ينتفع به لغوات الدلالات بل يضر به
للانتقال الى غير المقصود كما انه لا ينتفع البدن بطعام لا يلح فيه بل يستضر به ويمرض ولا
يقصر الفساد على فوت الانتفاع بل كما لالذة لطعام لا يلح فيه لالذة لكلام لا نخوفه
واولم انه برعائه في بعض اجزاء الكلام يحصل الخو فالفساد بقائه لقوته في البعض
لا بكثرته قال صاحب المفتاح وربما يمكن تصحيح جملة فقال الشارح فكأنه اراد
بكثرته الخو استعمال الوجوه العربية والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد به الكلام وفيه
ان استعمال الوجه غريب بدل الوجه المستفيض لا يجعل الخو كثيرا في الكلام فكأنه
اراد بكثرته الخو اراد الكلام محتملا اوجوه مختلفة ومحتمل التطبيق على قواعد متباينة
فوجب تحير السامع لصيرورة المركب بمنزلة المفردات المشتركة (وهو) اي وجه التشبيه
(اما غير خارج عن حقيقتهم) اي حقيقة شئ من الطرفين (كافي تشبيه ثوب باخر
في نوعهما اوجسهما او فصلهما) اوفي الجنس والفصل (او خارج) عن حقيقة واحد
منهما والمراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين او خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى
ان تشبيه الانسان بالفرس في الحيوانية لا في الحيوان كاهودأب ارباب اللسان وكون الشئ
حيوانا ليس جنسا فكأنه اراد بالوجه الداخل على ما يؤخذ بانظر الى الداخل وان قوله
غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الثاني مع
كونه سلبيا له وغير عر بفي لطايف الشبه بل لا يجري فيه الحاق الناقص بالكلام الذي
هو العدة في باب التشبيه اذ هو مبني الاستعارة وكيف وقد تقرر انه لا تنافى الاشياء
في الذاتيات وهي في الامور المشاركة فيه سواء اهدم تقسيمه وتقسيم الثاني وتذيله بتفصيل
فلو قدم لا قضي يفصل قسم عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك ان دخول
بعض المفهومات الكلية في الأشخاص وخروج بعضها من تدقيقات الفلسفة وتحصيل
التمييز عنهما بالتحليل وهم مع طول باعهم فيه معترفون بالجزء عن تمييز الحقيقة عن غيرها
لتعسر تمييز الجنس عن العرض العام وتعسر تمييز الفصل عن الخاصة وهم يخصصون فيه
بل يتعسر تمييز الحقيقة عن اجزائها او يحتمل ان يكون تمام حقيقة الانسان الناطق
الحيوان او يكون الناطق خاصة غير شاملة ويتعسر تمييز الجنس عن فصل الجنس او يحتمل
ان يكون جنس الانسان مجرد الحساس اما اهل العرف واللسان فلا يعقلون من الداخل
في الطرف الا الاجزاء الحساسة فالدخل في الانسان عندهم الرأس والبدن والرجل
وهم برءاء عن التشبيه في مفهوم داخل في الحقيقة وليس المشبه عندهم الا المعاني
القائمة بالطرفين وليس الجنس والنوع عندهم الا الاخص والاعم فالماشي نوع المتحرك
عندهم والمتحرك لجنسه فامثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكي والبهتان العظيم
(صفة) هي الخارج لابدان يكون معنى قائما بالطرفين والخارج الذي ليس كذلك غير صالح
لكونه وجه شبه (اما حقيقة) اي موجود في الطرفين لا بالقياس الى شئ (واما حسيبة)
اي مدركة بالحس الظاهر (كالكميات الجسمية) اي النسوبة الى الجسم باختصاصها به
والكمية نسبة الى كيف كالمساهية الى ما والكمية الى كم وضعت لما يجاب به عن السؤال
يكيف وخصها المتكلمون ببعض الاحوال فكيفية فكيف من مصنوعا نهم صرح به
اهل اللغة وليس المقدار والحركة متها عندهم كما علم من فنه فارة يقال اراد بالكميات
مطلق الصفات وثارة يقال اراد بالمقدار وضعه من الطول والقصر والتوسط بينهما

على ما يوجد نسخة

بالكامل نسخة

قدم نسخة

وبالحركة السرعة والبطء والتوسط بينهما وبما يوزن في الثاني بان في كون هذه الامور صفات
حقيقية نظر الذرب طول يصير قصيرا بالنسبة الى طول ورب بطو يصير سرعة بالنسبة
الى آخرون نحن نقول لوجعل قوله كالكيفيات الجسمية مثلا لالصفات الحسية وقوله بما يدرك شيئا لهما
واشارة الى نفسها لم ير دشي (بما يدرك بالبصر) هو في اللغة حاسة العين ونفسها وفي عرف
الحكمة قوة مرتبة في العصبين المجوفتين اللتين يتلاقيان في قترقان الى العينين وفيه نظر
لانه لا يصدق على بصر بعض الحول فان الحول قد يكون بتقاطع العصبين الى العينين
وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصباه بل على بصر
الاحوال اصلا لما قيل ان قوله يتلاقيان في قترقان ينشئ عن عدم التقاطع فتعطف
ولا يخفى انه يدرك بالبصر غاية انه لا يدرك مطابقا اذ لم يكن حوله نظريا بل يكون عارضا
وبرى الواحد اثنين ويصدق على قوى اخرى مودعة فيهما (من الالوان والاشكال)
المدرك بالذات بالبصر هو اللون والضوء وما عداهما يدرك ثانيا بالعرض واللون مع كونه
مدركا بالذات ادراكه مشروط بادراك الضوء اكتفاً وكأنه لم يذكر الضوء بذكر يدرك بالذات
في التبيين على المدرك بالذات واختار اللون بالذات كتنبيهها على انه المدرك بالذات دفعا لما توهم
من توقف ادراكه على ادراك الضوء انه مدرك بالعرض واكثر ذكر المدرك بالعرض
لانه ابعد من كونه مبصرا كما بالغ في توضيحه والاشكال كالكهوال جمع شكل وهو في اللغة
الصورة المحسوسة والنو هيبة في عرف الحكمة هيبة احاطة نهائية واحدة بالجسم والسطح
كالكرة والدائرة ونهائيتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة واكثر مما لا يليق تفصيله بالمقام
(والقادر) هي جمع مقدار وهو في اللغة مبلغ الشيء وفي عرف الحكمة كم متصل قار بالذات
والكم عرضي يقبل التجزأ لذاته ونعني بالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى
عنده بمعنى ان كل جزء فرض فيه يكون نهائيه متحدة مع مبدأ الآخر بخلاف العدد فان
الاربعة اذا قسم الى نصفين مثلا لم يكن نهائية نصف منها مبدأ نصف آخر وهذا
هو الاتصال الذاتي الذي هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي كاتصال خط بخط
فانه متصل بالقياس الى الغير لا في حد ذاته وبهذا يدفع انه لانهاية لسطح الكرة فلا يكون
كما متصلا لان الحد الفرض اللازم بعد فرض القسمة لانهائية الموجودة وذكر
قار بالذات لاجراج الزمان لان المراد به ان يكون الاجزاء المفروضة ثابتة وليس الزمان
كذلك (والحركات) جمع حركة على وزن عرفة وهي لغة ضد السكون وفي عرف المتكلمين
حصول جسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر قال الشارح يعني مجموع الحصولين
وهذا يختص بالحركة الابنية هذا وفي التعريف انظار لا يفي به المقام وعند الحكماء هو الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدرج عن الخروج دفعة كتبدل الصورة النارية بالهوائية
فانه يسمى كونا وفسادا لا نقول الحركة من الاعراض النسبية فكيف جعلها صفة حقيقية
لانا نقول نفس النسبة لا تكون صفة حقيقية واما معروض النسبة يكون حقيقة والحركة
نسبية بالمعنى الثاني وقد نبه بايراد الامثلة جوعا على تنوع كل منها اما الالوان والاشكال
فظاهرة واما المقادير فلانها اما اجسام تعليمية واما سطوح واما خطوط واما الحركات
فلانقسامها الى الوضعية وغيرها واولى القسمة والطبيعة والارادية الى غير ذلك (وما متصل
بها) قال الشارح اي بالذات كورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي
هي عبارة عن مجموع الشكل واللون من الضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة
وكالاستقامة والانحناء والتعبد والتفرع الداخلة تحت الشكل وغير ذلك هذا وفيه انه حل

الحركات على كفياتها من سرعتها وبطؤها والحالة المتوسطة بينها حفظا لها هو المصطلح من الكيفيات على ما هو واحد التوجيهين السابقين فلا يصح حينئذ تمثيل ما يتصل بالذكورات بالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة واما قوله الداخلة تحت الشكل فتعير للاُمور الاربعة لانها تعرض للخط قطعا مع انه لا شكل له لان نهايتي الخط لا يحيطان به واما ما تعرض للخط فداخل في قوله غير ذلك فانها ايضا مما يتصل بالذكورات لانها مما يتصل بالمقدار فلا يتجه ما اورده السيد السند عليه من ان هذه الامور تعرض للخط ولا شكل له نعم يتجه انها لما كانت داخلة تحت الشكل فقد دخلت في قوله والاشكال فلامعنى لجعلها داخلة تحت ما يتصل بها الا ان يقال تسامح في قوله تحت الشكل واراد به تحت ما يتصل بالشكل الاول واورد السيد السند ان الاشكال مما يتصل بالمقادير فلا وجه لضمها مع الالوان وافرادها عما يتصل بها ويرده ان افرادها وضمها الى الالوان لان حسن الشخص وفجحه مما يتصل بمجموعها (او بالسمع) عطف على قوله بالبصر وهو في اللغة الاذن وحده الاذن يكون للواحد والجمع وفي عرف الحكمة قوة ترتب في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات وفيه نظر لانه يصدق على قوة ترتب في احدى العصبين (من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين) وانما وصف الاصوات تنبيهها على ان انواعها امور اعتبارية لا غير بينها الاعتبار اوصاف متفاوتة بالاضافة بخلاف الالوان واخوانها والطعوم والروائح وفي كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والوسط من الاصوات الحقيقية نظر لانها تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليك ان للاصوات ايضا امورا متفصلة بها تدرك بالسمع كحسنتها وقبحها والكيفيات الخاصلة من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنشورة وكذا للطعوم والروائح تخصيص ما عدا من مدرجات البصر ومدرجات اللمس بقوله وما يتصل بها انفا في لا موجب له (او بالذوق) هو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اخير الطعم وفي عرف الحكمة قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان وفيه انه يخرج عنه القوى المودعة في ابعاض هذا العصب ويدخل فيه قوى غير مدرجة للطعوم مودعة فيه ويمكن دفع الاول بادنى تحمل فانظر وادفع النظر (من الطعوم) واصولها تسعة وطرافها الخلاوة والمرارة وما بينهما من الحرافة والملوحة والمخوضة والدسومة والعفوصة والقبض والتفاهة والعفوصة طعم يتقبض به ظاهر اللسان وباطنه والقبض طعم يتقبض به ظاهر اللسان والتفاهة طعم لا يحصل من ذى الطعم بسهولة لكمال صلابته والبعض لهم يقبض ظاهر اللسان وقد يستعمل بمعنى القابل للطعم (او بالشم) وهو في اللغة حس الانف وفي عرف الحكمة قوة مرتبة في زائدتى مقدم الدماغ الشبهتين بحلمتى الثدي وفيه (من الروائح) جمع رائحة قال الشارح لا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او متنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى ما يقارن بها كرائحة الخلاوة هذا وكان المراد بالانواع المفهومات المندرجة تحتها والا فالرائحة الطيبة ورائحة المسك ليستا نوعين مختلفى الحقيقة ولا يبعد ان يكون رائحة الخلاوة من قبيل الاضافة الى المحل ويكون المراد رائحة ذى الخلاوة (او باللمس) هو في اللغة المس باليد وفي عرف الحكمة قوة سارية في البدن كله تدرك بها الملموسات قالوا المي تختلف في الكبد والريبة والعظم والطحال والكلية فعلى هذا لا يصدق التعريف على شئ من المحدود ولا يصلح ضم الاستثناء ايضا لانه لا يصدق على لامسة عضو عضو ولو اريد المدرك باللامسة ويصدق على القوة الغازية

التوجيهات السابقة نسخة

لا تميز نسخة

متصلة نسخة

لم يخلق نسخة

الثامية اذ لو اريد بالملوس ما عليه اللغة كان قاصرا ولو اريد المدرك باللامسة يلزم الدور ولم يراع في ذكر الخواس الترتيب الذي راعوه اذ قدموا اللامسة لانها يحتاج اليها الحيوان اشد حاجة ولهذا نشر في جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الخراطين الناقذ للاربعة لان التشبيه اكثر ما يقع في المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ماسوى اللامسة بجامع الاختصاص بعضو الرأس الا انه ينبغي ان يؤخر الذائقة من الثلاثة ليتصل باللامسة لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازي لولا كثرة مباحث المبصرات لقد مدنا المذوقات لتكون رديفة للموسسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والنعومة) في المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء في ظاهر الجسم والخشونة عدهم فهما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كفتان ملموستان قائمتان بالجسم وفي شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم (والصلابة واللين) في المواقف وهو عدم الصلابة عما من شأنه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها تطيع الجسم للغاير وفي شرحه قال الامام الرازي هما من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات الملموسة وقال الشارح وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء (والخفة والثقيل) هو كغيب مصدر وكعلم حاصل بالمصدر ولا يخفى ان مفهومات الامور المذكورة ظاهرة مشاركة فيها الصبيان وغيرهم والاشتغال بتعريفاتها لغو وان شاعت في غير هذا الفن فتركناها لذلك (وما يتصل بها) اي بالمذكورات كالبلة والجفاف وغيرهما (او عقلية) عطفت على قوله حسية وتقسيم الخارج من وجه الشبه بالحسي والعقلي لمزيد اهتمام به والافغير الخارج منه ايضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا اذ المراد بالحسي ما يكون افراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه به كثيرا تدور عليه الاستعارات لم يتعلق به اهتمام يدعو الى تقسيمه وتفصيله وايضا انفسه الى الحسي والعقلي عائد الى حسية الطرف وعقليته بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين (كالكيفيات النفسانية) نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسماني في النسبة الى الجسم والكيفية النفسانية ما يختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل ما يختص بذوات الانفس حيوانية كانت او نباتية كذا يستفاد من المواقف والاختصاص بالاضافة الى ما فيه الاجسام فلا اشكال في التمثيل بالعلم المشترك بين ذوات الانفس والواجب على انه قد يمنع الاشتراك اكون علما عرضا وحادثا دون علمه تعالى فانه قديم وليس بعرض (من الذكاء) وهو كالسواء بسرعة الفطنة كذا في القاموس وعرف بشدة قوة للنفس مقدمة لاكتساب الاراء وبخاصة منه بمرتبتين وهو ملكة سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج بواسطة كثرة من ادلة المقدمات كالبرق اللامع فلا يشتمل ملكة اكتساب الاراء التصورية وسرعة الانتاج وسهولة الاستخراج النظريتين وعلى الاول سؤال مشهور ذكره بعض الفضلاء الجامعين للعلوم من ان الذكاء بجامع اكتساب الرأى فكيف يكون معدا وافخمه بعض الاذكياء المختلفين بنهاية الذكاء بان منشأ الاشكال اشتباه صور الكلمات والاشكال فظن المعد على صيغة اسم الفاعل وهو اسم مفعول اي قوة مهيتة هيأها الله تعالى لاكتساب الاراء وهذا ونحن نقول فليكن اسم فاعل بمعنى قوة مهيتة تهى النفس لاكتساب الاراء او بمعنى المعد اصطلاحا ولا نسلم ان شدة القوة بجامع اكتساب الرأى بل حين حصول الاكتساب بغير القوة والظاهر حل الامثلة على المعاني اللغوية ليكون تمثيلا لوجه الشبه بما يدور فيما بين البلغاء فالظاهر في قوله (والعلم) حل العلم على اليقين فانه من افعال اليقين في اللغة اعني الاعتقاد الجازم المطابق للتأنيث وان كانت معانيه

الآخر ايضا عقلية من المعاني الثلاثة التي ذكرت في بيان تعريف البيان ومما هو مصطلح الحكيم من الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة لاحصول صورة الشيء في العقل كما ذكره في الشرح لانه احدا قسم العلم اعني العلم انكاسب كاحتق وليس من معاني العلم ومن ادراك الكلّي او المركب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئي او البسيط ومن مقابلة الصناعة وهي ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات مأخوذة من الاعراض صادرا عن البصيرة بحسب الامكان وقول الشارح وقد يقال العلم على ملكة يقتدر بها الخ كانه سهوا القلم والمقصود بالكتابة وقد يقال العلم على مقابل ملكة يقتدر بها على هتا (والقضب) وهو حركة النفس ومبداها ارادة الانتقام (والطم) وهوان يكون النفس مطمئنة لا يجر كها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الغرايز) جمع غريزة وهي الطبيعة والطبيعة السخية جبل عليها الانسان كاطباع او الطباع ما ركب فيها من المضم والمشرب وغير ذلك من الاخلاق التي لا نزالنا كذا في القاموس فعلى هذا يدل قوله وسائر الغرايز اي باقي الغرايز على ان المثل سابقا مبادي الامور المذكورة لانها التي جبل عليها الانسان لانفسها ولو جرينا على تفسير الغرايز بملكة تصدر عنها صفات ذاتية على ما في الشرح لاستدعى حل ما سبق على الملكات وبالجملة لا يصح حل العلم على حصول الصورة والاعتقاد او ادراك المركب كما يشعر به كلام الشرح ومن سائر الغرايز الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها (واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقة وكاشف عن المراد به فان الحقيقي له معنيان احدهما الصفة الثابتة للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت او معدومة ويقابل الاضافي بمعنى الامر النسبي الثابت للشيء بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويقابله الاعتباري الذي لا يحقق له سواء سواء كان معقولا بالقياس الى غيره او مع قطع النظر عن الاغيار وقد نبه على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيقي متقابلا لما هو اعتباري ونسبي لان الحقيقي ليس له معنى مقابل للاعتباري والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتباريا ولا نسبيا (كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس) واعلم انه لم يف المصنف بما وعد في دياحة الكتاب من حذف الحشو والتطويل والتعقيد ونسب عنه في هذا المقام لان هذه التقسيمات ما لا تنفع له في هذا الفن بل يوجب تحير الافهام وايقاع المتدئين في الظلام حتى ان الشارح قال كانه ابتهاج من السكاكي باطلاعه اصطلاحات المتكلمين فهو من التطويلات المشكلة على المبتدئ فيجب حذفه لمن التزم تتبع الكلام عن التطويل والتعقيد وكانه منع المصنف حذفه لانتقائه من الاتهام به لم يعرف على اصطلاحات المتكلمين فحذفه لعدم فهمه مقاصد المفتاح في هذا المقام لكونه غاريا عن معرفة مصطلحات الكلام (وابضا) وجه التشبيه (اما واحد) في ذاته بمعنى انه لا جزء له والا فلا يقابل بينه وبين المركب لانه ايضا واحد حقيقة اذ الوحدة تعرض للشيء حقيقة نعم لو قال اما بسيط او مركب لكان اوضح (واما بمنزلة الواحد) ولما كان ما هو بمنزلة الواحد عاما لان بعروض الوحدة جهات شتى من الوحدة بالموضوع والوحدة بالمحمول الى غير ذلك قيده بقوله (لكونه مركبا من متعدد) اما تركيبا حقيقة يابان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتبسة من متعدد او تركيبا اعتباريا يابان يكون هيئة منزععة انتزاعها العقل من متعدد والاعتبار عند البغضاء للاعتباري بل الظاهر ان يخص التركيب في هذا العرف بالمركب الاعتباري ويجعل المركب الحقيقي داخلا في الواحد على خلاف ما في المفتاح حيث قال غير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتبسة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى حقيقة واحدة ولا يكون في حكم الواحد وتعرف وجهه (وكل منها) اي كل واحد من الواحد وما هو بمنزلة (اما حسي او عقلي) والعقلي الذي هو بمنزلة الواحد اما مركب من العقلية

في الكلام نسخة

اللائقة نسخة

الصرقة او من الحسى والعقلى لان المركب من الحسى والعقلى عقلى كذا حقيقة الشارح
المحقق والسيد السند وفيه ان تحقيق العقلى ما حصل في نفس العقلى وتحقيق الحسى ما حصل
في الحسى المشترك والواحدة والمركب المذكور ليس شئ منهما بل مجتمعا منهما فالحق
ان يقسم ما هو بمنزلة الواحد ايضا ثلاثى كالاعداد (واما تعدد) عطف على اما بمنزلة
الواحد اى وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد وامامتعدد
بان يقصد بالتشبيه تشريك الطرفين في كل واحد من متعدد بخلاف المركب من وجه الشبه
فان القصد فيه الى تشريكهما في مجموع الامور او في الهيئة المنتزعة عنها كذا في الشرح
وكانه دعاه الى تأويل المنفصلة ذات ثمة اجزاء الى منفصلتين ذاتي جزئين ان الحكم
الا انفصالي لا يمكن ان يتحقق الا بين امرين اذ لا يمكن ان تكون القضية واحدة الا طرفان
هذا ويمكن جعل الجزئين الاولين بمنزلة امر واحد وهو غير متعدد اى وجه الشبه اما
غير متعدد وامامتعدد هل يمكن الحكم بالانفصال بين امور فظنى ان الحق انه ممكن على
سبيل الاجال كما يحكم به الوجدان فان القضايا المنفصلة ذوات الاجزاء الثلاثة فصاعدا
تشمّل على احكام اجالية اذا فصلت صارت القضية الواحدة اكثر من قضيتها ولا يخطر
بالبال نسب متعددة مقصودة بتصديقات متعددة في الصورة الاجالية فالداعى الى
التكليف ليس الا وضع التفصيل موضع الاجال ولا يخفى ان هذا التقسيم يجرى في الطرفين
ايضا فان المشبه او المشبه به قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعددا
والقول بان تعدد الطرف يوجب تعدد تشبيه عرفا دون تعدد وجه الشبه لو تم لم
وجه التخصيص وقوله (كذلك) صفة لتعدد واشارة الى انقسامه الى حسى وعقلى
(او مختلف) اى بعضه حسى وبعضه عقلى وكان احاد المتعدد وقد تختلف كذلك اجزاء
المركب كما اشرنا اليه ولم يلتفت اليه لان المقصود في التعدد الاحاد دونه على عكس
المركب فان الملتفت فيه المركب الذى هو عقلى دون الاجزاء المختلفة فاعتد بحال الاحاد
دون الاجزاء كذا في الشرح وقد عرفت ما فيه ولك ان تريد بقوله كذلك انه اما حسى
او عقلى واما واحدا او بمنزلة الواحد وبقوله او مختلف ان بعضه حسى وبعضه عقلى
وبعضه واحد وبعضه بمنزلة الواحد لكن اراد الامثلة بوافق الاول وحل العبارة عليه
اسهل (والحسى) اى وجه التشبيه الحسى (طرفاه حسيان لا غير) فالمتعدد الذى بعضه
حسى دخل في هذا الحكم لان فيه وجه شبه حسي فلم يحتج الى تأويل الحسى بالحسى بتمامه
او ببعضه كما فعله الشارح ولا الى ان يقال حكم المختلف اخيل اشتراك العلة (لامتاع
ان يدرك بالحسى من غير الحسى شئ) ويجه عليه ان الحسى كاسمجي ما افراده حسية فيجوز
ان يدرك من الطرف الحسى والعقلى ما يصدق عليهما ودفعه ان المراد ان وجه الشبه
الخارج الحسى طرفاه حسيان وهو امر قائم بالطرفين لكن لا بد ان يراد بحسبة
الطرفين اعم من الحسية حقيقة او تنزيلا يشتمل بحوقوله كأن النجوم بين دجها سنن لاح
بينهن ابتداء فان وجه الشبه حسى مع ان السنن والابتداء ليست حسية لكنهن نرات بمنزلة
الحسى (والعقلى اعم) اى طرفا العقلى اعم من الحسيين او من طرفى الحسى لانهما يكونان
عقليين ومختلفين ايضا (لجواز ان يدرك بالعقل من الحسى شئ) بل قد حقق في غيره هذا
العلم ان النفس في مبتدأ الفطرة خالية من العلوم كلها ويحصل لها المحسوس باستعمال
الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم) اى اعم
تحقيقا اذ كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسى يتحقق فيهما بوجه عقلى ولا عكس

او المراد طرفا التشبيه بالوجه العقلي اعم من طرفي التشبيه بالوجه الحسي وكل ما يصلح
طرفا للثاني يصلح طرفا للاول دون العكس وفيه نظرا ذما صح فيه التشبيه بالوجه الحسي
يحتمل ان لا يكون فيه امر عقلي له منزلة اختصاص باحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه
الحسي دون العقلي (فان قيل هو مشترك فيه) لاحاجة الى فيه (فهو كلي والحسي ليس بكلي)
فيه تطويل ويكنى هو مشترك فيه والمشارك فيه ليس بحسي بل منافاة المشترك فيه للحسية
اظهر من منافاة ما يجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومه (قلنا المراد) يعني
المراد المصطلح عليه في لفظ الحسي (ان افراده مدركة بالحسي) وبهذا اندفع ما ذكره المفتاح
ان جعل المشترك فيه حسيا يخالفه التحقيق ولا يرد ما ذكره الشارح انه لا يصلح جوابا لما
في المفتاح من ان التحقيق في وجه الشبه ياتي ان يكون حسيا و مراد المصنف جوابا فيه
كما يظهر من الايضاح لانه عدل المصنف من التحقيق الى التسامح لان التحقيق لا ياتي
ان يكون وجه الشبه مما ادرك افراده بالحسي (الواحد الحسي) شروع في تمثيل الاقسام
الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم فتأمل وقول الشارح شروع في تعداد امثلة الاقسام
خفي اذ لم يذكر على طريقة التعداد (كالجمرة) كونها ونظائرهما واحدا بمعنى ما لاجزء له مما
يتطرق اليه المع فتدالك يدعو الى جعل الواحد في مقابلة المركب الاعتباري الذي هو الهيئة
المتزعة و ياتي له داع اخر (والخفاء) اي خفاء الصوت من السموعات قال الشارح وفيه
تسامح لان الخفاء ليس بمسموع ودفعه السيد السند بان المراد بالخفاء ما يقابل الجهر (وطيب
الرائحة) من الشمومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين اللحم) من الملموسات (قيمار)
اي في تشبيهات مرت من تشبيه الخلد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والتكلمة بالغبر
او الابق بالحر والجلد الناعم بالحرير (والعقلي) عطف على الحسي عطف صفة على صفة
اي الواحد العقلي (كالعراء عن الفائدة) هي ما اكتسب من علم او مال (والجرأة)
فيها لغات حيث جارت على وزن الجرعة والشبهة والكراهة والكراهية والجرأة بالياء
على وزن الكراهية شاذة وهي في اللغة الشجاعة لكنها اعم من الشجاعة في عرف الحكماء
لاختصاص الشجاعة بما صدر عن روية فيمختص بالقلاء قيل ولذا اختارها على الشجاعة
لتصفوا اشتراكهما بين الرجل الشجاعة والاسد عن ثبوت اشتباه (والهداية) اي الدلالة
الموصلة الى المطلوب او الدلالة على ما يوصل الى المطلوب على الاختلاف فيها (واستطابة
النفس) اضافة الى الفاعل يقال استطاب واستطاب الشيء وجده طيبا (في تشبيه وجود
الشيء) هذا الضرف متعلق بظرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلي (العديم) فعيل
بمعنى مفعول من عدمه كعلمه اي فقده او بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى الفاعل من عدم
ككرم بمعنى انعدام والانعدام لحن في اللغة من المكامين ولم يثبت في اللغة انعدم وانما تكلم به
المكلمون والعديم يعارف في اللغة في الاحق (النفع) فاعل العديم او نائبه (بعدمه) الاولى
بالعدم لان الظاهر تشبيه وجود عديم النفع بالعدم لابعدمه ورجع الضمير الى مطلق
الشيء شيء وهذا التشبيه الاول شبه عقلي ذكره هكذا ما ياتي على ترتيب الوجوه المتقدمة
وقد راعى في ترتيب الوجوه الاربعة ما هو اسبق فقدم ما طرفاه معقولان لانه انسب
بالواحد العقلي ثم ما طرفاه حسيان ثم ما الشبه فيه عقلي لان الاصل تشبيه المعقول بالحسوس
دون العكس وقد انكر الشيخ على من جعل هو معدوم او هو والعدم سواء تشبيها ونقول
لم يثبت للموجود هنا ما هو للمعدوم بل اردت دني وجوده لكن هذا الحكم مبني على تشبيه
الوجود بالعدم فانهم لما شبهوا الوجود بالعدم في العراء عن الفائدة و يزيل منزلته صار

هو معدوم النقي الوجود وكذا هو والعدم سواء ثم لما شاهد الشيخ ان الدخيل في البلاغة لا يكاد يوافقه ولا يمكن من ان لا يجعل هو معدوم اختصار موجود كالعدم وشئ كلا شئ ووجود شبه بالعدم كان زيدا اسد اختصار زيدا كالا سدا بالغ في ان الحق معه وقال الامر كذلك لكن ان ابيت الا ان تعمل على ظاهر قولهم موجود كالعدم الى غير ذلك فلا مضايقة فيه يردان كلا مبسر لما خلق له ويجب العمل بما روى حسن كالم الناس على قدر عقولهم وبهذا استغثت عن ان يقول المصنف من لا مضايقة للشيخ معه في جعل وجود شبه بالعدم تشبيها فظهر ضعف ما قال الشارح ان كلام الشيخ ساقط بما حققه المصنف فان الحق معه ولا مجال لانكار التشبيه كيف والشيخ لم ينكر التشبيه في وجود كالعدم بل في قولهم هو معدوم او هو والعدم سواء فاحسن التأمل وزين التعقل تنفع من يعقبك احسن المتافع الذي ليس له مبطل ولا رافع (والرجل الشجاع) تبدي على معنى الجراءة فلهذا لم يقل والرجل الجري كما هو الظاهر (بالاسد والعلم) باي معنى اخذ وقد عرفت (بالنور) هو الضوء ايا ما كان او شعاعه والذي بين الاشياء (والعطر بخلق كريم) باضافة الخلق او وصفه بالكريم وجرم الشارح بالاول والجرم خلافة والخلق السجدة والمروة والدين جاء بضممة وبفتحة وتحمل الوحدة على البساطة يخفى صحة التمثيل بالعرء عن القائدة واستطابة النفس الشائبة التركيب وقد ذكر في المفتاح والابضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونها جهة حتى ادراك واتفق الشارحان بان بيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي هي سبب تفاصيل الادراكات اذ لو اريد الادراك لم يكن للتشبيه معنى اقول المراد بالادراك الوصول وتفاصيل الادراكات والعلوم كالحيوة جهات للوصول وهذا قريب مما قال الشارح هنا ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانقاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانقاع كان ايضا صوابا (والمركب الحسي) من وجه الشبه لا يكون طرفاه الاحسين فلم ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقلية هما واختلافهما لكن ينقسم باعتبار افراد اطراف وتركيبه ولم يشر الى تقسيم اطراف الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل في ضمن تقسيم الوجه باعتباره ولم يكتف بذلك في تقسيم الطرف الى الحسي والعقلي والمختلف تنبيه على ان الطرف ايضا مقصود بالبحث كالوجه وليس احدهما تبعا للآخر وفي الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم دون الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه ان يكون هيئة منترعة من اشياء تشترك فيه هيئتان منترعتان كذلك بان يعمهما تلك الهيئة والطرف المركب بان يكون هيئة منترعة من اشياء اذ لا معنى لتركيب الطرف وتركيب وجه الشبه الا ذلك فلا يمكن تشبيه المركبتين الا بالاشتراك في مركب يعمهما فلا يمكن ان يكون طرفا وجه التشبيه الواحد من كين هذا تنقيح كلامه ولا بد من بيان انه لا يجري هذا التقسيم في وجه الشبه المتعدد وانه لا يكون طرفا الواحد مختلفين ايضا حتى يتم وجه التخصيص ويثبت عدم صحة الاختلاف لما ذكره من ان التشبيه في الهيئة كما يكون باشتراك الهيئتين فيها ولا يتم عدم الجريان في التعدد لما يبين انه لا يمكن تشبيه الهيئتين المنترعتين يجوز ان يكون في غير الهيئة من كونهما معجبتين او مرتين او مرتين او مرتين الى غير ذلك فيصح ان يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردين ومركبتين ومختلفتين فان قلت اذا كان معنى التركيب ما حققته فكيف صح قول السكاكي وجه الشبه اما واحد او غير واحد وغير الواحد اما في الحكم الواحد لكونه اما حقيقة ملثمة واما اوصافا مقصودا من مجموعهما الى هيئة واحدة ولا يكون في حكم الواحد يعني التعدد فقلت هذا مما استصعبه الشارح ويمكن دفعه بانه اراد بالحقيقة الملثمة ما يكون هيئة منترعة من امور

ابن قيس نسخة

لا يكون اوصافا ولهذا فابلها بالاوصاف فان قلت لا تستبعد ذلك لولا بآي عنه ما صرح به من
ان عد العرا عن الفائدة واستطابة النفس من الواحد تسامح لان وجه التسامح ليس ان فيهما
شأبة التركيب قلت لو سلم فلا ياله لانه لعله اراد التسامح في الاصطلاح بالتوسعة في التسمية
بالواحد واعتباره على وجه يندرج فيه كثير من المركبات وما يؤيده ان لا معنى للتركيب
الا ذلك جعل استعارة الفعل واستعارة الاسماء المتصلة به استعارة تسمية معدودة من الاستعارة
في المفرد دون الاستعارة التمثيلية التي هي استعارة مركبة (فيما) اي في تشبيه (طرافه)
مفردان كما (اي في وجه شبه (في قوله) قال الشارح يعني اجتهد ابن الملاح او قيس بن الاسلم
وقد يقع فيه ايضا لكن في القاموس الاسلمت من اوعت صدع انفه ووالد الى قيس الشاعر
(وقد لاح) هو كالأح بمعنى بدا (في الصبح) هو ضوء الصباح وهو حرة الشمس في سواد الليل
(التراب) تصغير ثروى مؤنث وان كسرى سكران للمرأة المسنولة سمي تصغيرها النجم لكثرة
كواكبه مع ضيق المحل (كأثرى) اي في المراءى وهو ما أخذ قول المصنف في المراءى وله احتمال
اخر كأثرى (كمنقود ملاحية) المنقود معلوم والملاحية بضم الميم وتخفيف اللام عن
ايض طول على ما في القاموس وينبغي ان يحمل عليه قول الشارح عنب في حبه طول وقد
بشدد اللام كافي البيت والملاحية صفة عنب او شجرة ولك ان تجعل الاضافة يسانية (حين
نورا) اي اخرج نوره بالفتح وهو الزهر الابيض او المطلق والزهر شاع في الاصفر (من
الهيئة) بيان لما في قوله (الخالصة من تقارن الصور البيض المستدرة الصفار) المقاديرة
(في المراءى) قيد التقارن بقوله في المراءى مستفيدا من قول الشاعر كأثرى لانه لا يقارن في الحقيقة
اذ لو كان ارثها متصلة متراكمة ولانه لا لون في الفلكيات اولا علم بلونها ولا يعلم استدارتها
وهي في الواقع كبار فيما يشعره قول الشارح انه متعلق بالصغر لانها كبار في الواقع
تخصيص بلا تخصص (على الكيفية المخصوصة) من كون البياض على نسبة معينة واحدة
بين الاجزاء وكذا الاستدارة والصفر والتقارن وقوله (الى المقدار المخصوص) اما حال من
الكيفية كما يشعر به عبارة الشارح وشارحي المفتاح ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية
في الجملة الظرفية مفعول بالواسط فيصح نصب الحال عنه او حال من التقارن اي الهيئة الخالصة
من التقارن منضمنا الى المقدار المخصوص للعنفود والتراب من الطول او العرض على
ما فسرناه والى المقدار المجموع من التراب والعنفود ولا حارة من الصور الصغار يعني ان الهيئة
منزوعة عن الصفات والمقادير لاعن مجرد المقادير ولقد احسن صاحب المفتاح حيث زاد
على الشيخ قوله على الكيفية المخصوصة ولم يكتف بذكر المقدار المخصوص كما اكنى الشيخ مریدا
بالمقدار مقدار القرب والبعد لان ارادة الكيفية بالمقدار بعيد وفي عدم اعتبار المناد في الهيئة
شديد ولقد غفل الشارح حيث نسب الى المفتاح انه سكت عن ذكر المقدار كما ان الشيخ سكت عن
ذكر الكيفية والمصنف جمع بينهما لان الجامع بينهما المفتاح والمصنف جمع في ذلك ولا ينصر
الشارح بانه لعله لم يكن في نسخته ذكر المقدار لانه شرحه في شرحه على المفتاح وجعل الكيفية
المخصوصة نقبا للتلاصق والنظام ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبني
المحقق الشريف في شرحه للمفتاح مشتمل على لغو اذ لا ينطوي شدة الافتراق تحت التقارن
عرفا قال الشارح انما جعل الشعر من مفرد الطرفين لان قوله حين نورا قيد للشبه لاجزائه
وانتقيد لا ينافي الافراد اقول بعد تحقيق المركب دخول حين نورا في المشبه به ايضا
لا يوجب التركيب اذ لا معنى للتركيب الا انتزاع الهيئة من عدة امور فالتحقيق يفنى عن هذا
التدقيق ومن الله العون والتوفيق واحكام القول والتوثيق (و) المركب الحسي (فيما)

ولاجزائه نسخة

اى في تشبيه (طرفاه مركبان كما) اى مركب حسي (في قول بشاره كان مثار) اسم مفعول
 من اثار اغبار اى هيجه (النقع) والاضافة يانية ولو جعل كان للتشبيه لم يكن المحذوف من
 اركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان اداة التشبيه ايضا محذوفة ويكون كقولك
 اظن زيد الاسد افيكون ابلغ وهذا اصل مهدي لك في كل تشبيه مشتمل على كلمة كان جليا كانه
 جرى بان يتخذ جليا (فوق رؤسنا * واسيافا) منصوب معطوف على المثارىب والمقارنة كما
 في كل رجل وضيقه وهذا معنى قول الشيخ ان اسيافا في حكم الصلة للمصدر لثلايق في التشبيه
 تفرق يعني انه متصل بالثار ومتضم معوه من تتمه وليس مستقلا في الملاحظة وذلك الاتصال
 نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف ولم يرد الشيخ انه مفعول معه وعامله المثار لان النقع
 ليس معمولا للمثار لانه لم يعتمد حتى يكون له معمول وحذف المعتمد عليه تكلف لا يعتمد عليه
 ولو جعلت المثار مصدر الكان النقع مفعوله بلا كلفة وكان اسيافا مفعولا معه وكان هذا اناسب
 بكلام الشيخ ويكون كلام الشيخ ادعى له ولا يذهب عليك ان ليس الاثارة مشبهة لان المثار
 ايضا ليس مشبها وفي تشبيه المركب لا يلى المشبه اداة التشبيه فجعل الشارح المحقق هذا
 الاحتمال وهما منهم (ليل تهاوى) قال الشارح اى يتساقط بعضها في اربعه وهو
 مضارع مؤنث حذف احدى تانيه ومن جعله ماضيا لم يؤنث لان في الاسناد الى ظاهر الجمع
 الغير السالم بالخيار فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه في
 اثناء شرحه هذا واختلف في بيان الاخلال فقال بعضهم ان سقوط بعض في اربعه يستفاد
 من صيغة الحال فان ما يحصل في زمان الحال شأنه ان يحصل بالتدرج واختلاف الحركات
 وما يتبعها بسقوط بعض في اربعه ولا يخفى ان الحصول التدريجي مقتضى الانطباق
 على زمان حالا كان او غيرها وان اختلاف الحركات يجامع سقوط الجمع معا
 وقال بعضهم يفوت ما يغيبه صيغة المضارع من استحضار الصورة العجيبة المستفاد
 من جعل الماضي في معرض الحال وقبل يفوت الاستقرار التجدي المفسد بصيغة
 المضارع المناسب للقام وفي هذين القولين انه فوت لطيفة لا يذكر في اثناء شرحه
 الاخلال بكثير من لطائف يذكر فيه ونحن نقول ايل تهاوى كواكب يفيد وصفه الليل
 بالخلوع عن الكواكب فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالي عن الكواكب بخلاف
 ليل تهاوى (كواكب *) فانه يفيد وصفه بكونه والكواكب يسقط بالتدرج المنطبق
 على وجود الليل يحكم به ذاته لا يفوتها دقائق فحاوى البسان وحقايق تطاوى التبان
 كواكب اى كواكب له لان سقوط السيوف وارتفاعها انما يكون اطنافه طائفة منها لا واحدا
 فواحد فهذا مفهوم الجمع الاستغراقى بمعنى كل جمع جمع واسناد المضارع الاستمراري
 (من الهيئة) بيان لما في قوله كما (الحاصلة من هوى) قال الشارح بفتح الهاء ونحن نقول
 الاظهر ضم الهاء لان الهوى بالضم السقوط من علوا الى سفلى والهوى بالفتح اما كالهوى
 بالضم واما مقابل له فتخصيصه بالاصعاد كتخصيص الضم بالانحدار على ما حققه
 القاموس (اجرام) اى اجسام وقد يمارف الجرم في الجسم العلوى كما تعارف الجسم
 في السفلى (مشرفة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شئ مظلم) فوجه الشبه
 مركب كطرفه لكن التركيب اعجب مما يفيد بيان المصنف لانه دخل في هذا التركيب
 اختلاف حركات السرعة والبطؤ وبالجهات والاعوجاج والاستقامة والارتفاع
 والانخفاض وتلاقى تلك الاجرام وتداخلها وتصادم بعضها وبعضها كما هو شأن
 تهاوى الكواكب طائفة في اثر طائفة على ماثل من اسرار البلاغة للشيخ فانه قال به

والعجاجة نسخة

على جميع ذلك بكلمة واحدة وهي قوله تنهاوى وقد عرفت وجهه وانه لو كان ما ضا لم يفده
 وليس مرادهم ان عبارة البيت لا يحتمل التشبيه المركب بالمركب في مركب بل لا ينكر
 ان مثله يحتمل التشبيهات المتعددة المتفرقة والتشبيه الواحد اما تشبيه مركب بمركب
 كما عرفت واما تشبيه مشار التفع المقيد بالليل المقيد انما يريدون ان لا اعتداد فيما يحتمل
 تشبيه مركب بمركب لما سواه من الاحتمالات وانه لا ينبغي ان يلتفت الى القصد في هذا
 الشعر الى تشبيه السيوف بالكواكب والحجاجة بالليل ولهذا انفاه الشيخ في هذا البيت
 واثبت تشبيه المركب بالمركب ولم يلتفت الى نفي تشبيه المقيد بالمقيد مع انه لامعين تشبيه
 المركب بالمركب بدونه لظهور انه كالتشبيهات المتفرقة في حكم الساقط مع التشبيه المركب
 والعقل يكفيها الاشارة والبلغ يكتفى بادنى تبلغ (و) المركب الحسى (فيما) اى تشبيه
 (طرفاه مختلفان) بالافراد والتركيب وهو قسمان اشار الى الاول بقوله (كما هو في تشبيه
 الشقيق) باعلام باقوت نشرن على رماح من زبرجد ولو قال كما هو في تشبيه الشقيق
 وما سيجى في تشبيه نهار مسمس قد شابه زهر الرزى لكان مستوفيا للاقسام وههنا بحث
 وهوانه لا يظهر ان المقصود بالتشبيه الشقيق لالهية الحاصلة من نشر اوراق الشقيق
 المحمرة على صفاته الخضريل الظاهر من قوله اذا تصوب او تصعدان النظر في الشبه والمشبه به
 على الحركات ايضا (ومن يدع المركب الحسى) اى الغاية في الشرف والبلاغة في القاموس
 البدع الغاية في كل شئ وذلك اذا كان عالما او شجاعا او شريفا (ما) اى وجه شبه (يجى
 في الهيئات) والصفات (التى تقع عليها الحركة) اى تركب من تلك الهيئات كقول
 النحويين ولا يتأتى الكلام الا فى اسمين او فى فعل واسم لكن لابد من اعتبار تغليب بان يراد
 الهيئات ما يشمل الهيئات المجردة والهيئة وما يقارنهما من اوصاف الجسم ليصح جعل
 ما يجى فيها على وجهين اذا حد وجهيه ما جاء في الهيئة وما يقارنهما من وصف الجسم
 والا فلا يصح قوله (ويكون على وجهين احدهما ان يقترن) اى يوصل من قرنت الشئ
 بالشئ من حد نصير وصلته به والمراد ان يقترن في اعتبار العقل وتركيبه (بالحركة غيرها
 من اوصاف الجسم كالشكل واللون) ومع ذلك في قوله يجى في الهيئات تسامح والمراد انه يجى
 في الحركات الواقعة على الهيئات يرشد الى ذلك قوله فيما بعد من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
 مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واصل هذا الكلام ما نقل عن
 الشيخ في اسرار البلاغة اعلم انما زاد به التشبيه سحر ان يجى في الهيئات التى تقع عليها الحركات
 والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف
 والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فجعل الشيخ الهيئات طرف التشبيه لا وجه
 الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لانه يجى في الهيئات التى تقع
 عليها الحركة فبرى كلامه عن شائبة اضطراب ولم يخرج الى تكلف (كما) اى وجه شبه
 (في قوله) اى ابن المعتز او ابى النجم (والشمس كالمرآة في كفاف الاشل) اى الرجل الاشل والشلل
 اى اليس في البداو ذهابها والمراد ههنا المرتعش لان عديم اليدا وابسها لا يكون في كفه
 مرآة وقد صرح به السيد السند في شرحه للمفتاح (من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
 مع الاشراق) الظاهر ان يضم اليه تموجه فيقول وتموجه الا انه اخره عن قوله (والحركة
 السريعة المتصلة) لانه مسبب عنها وعدل عن قول المفتاح وشبه تموج الاشراق الى قوله
 (مع تموج الاشراق) لانه مغلق اذا ضافة الشبه الى الاشراق معنى والتركيب من قبيل
 حبر مائلك لارمان له وله حبر مان اذا لا تموج للاشراق لانه اضطراب موج البحر بل له

الى نسخة

متعلق نسخة

ما يشبه التوج فعذف الشبه واراد بالتوج الاضطراب (حتى يرى الشعاع) بالضم كالشعة
الذي تراه من الشمس كالجبال مقابلة عليك اذا نظرت اليها او الذي تراه ممتد كالزجاج
بعيد الطلوع وما اشبهه وبالفتح له معان اخر لا يناسب المقام وتفصيلها في القاموس (كانه
بهم) كيعم (بان ينسبط) اي يريد الا تبساط تقول هممت بالشيء اذا اردته (حتى يفيض)
اي يسيل استعار الفيض للسعاع كما استعار التوج للاشراق للالاف من اجزاء الكلام
ورعاية لغاية الانظام (من جوانب الدائرة ثم يدوله) اي يندم واصله بداله رأى اخر غير
الاول واسناد الدائمة الى الشعاع عدل لاثبات الارادة له وملايمه (فبرجع من الانسباط)
الذي يده (الى الانقباض) كانه يجمع من الجوانب الى الوسط وهذه الهيئة انما يظهر
في الشمس بعد تجديد النظر اليها لتبين جرمها بخلاف المرأة فانه وديها في بادي النظر فلذا
جعلت مشبهها بالشمس (والثاني) من الوجهين (اي مجرد) الحركة (عن غيرها) ولا يلاحظ
منها غيرها من اوصاف الجسم (فهناك ايضا لا بد من اختلاط حركات) اي امتزاجها ومزج
العقل وتركيبها (الى جهات مختلفة) يتعلق بالحركات اي لا بد من ان يتحرك بعض الجسم
الى اليمين وبعضه الى الشمال مثلا او يتحرك ثارة الى اليمين وثارة الى الشمال مثلا فتدبر
ولا تقتصر والالكان وجه الشبه مفردا ومعنى قوله ايضا انه لا بد من حركات لا بد من كونها
الى جهات مختلفة وهذا اظهر مما فسره السارح به من انه لا بد في الوجه الاول من ان
يقرن الحركة بغيرها لا بد في الوجه الثاني ايضا من اختلاف حركات مختلفة بالجهات
فان قلت لاشبهة في امكان انتزاع الهيئة المركبة عن حركات مختلفة بالسرعة والبطؤ
الى جهة واحدة وعن حركات الاجسام الى جهة واحدة قلت لعله اراد انه لا بد لهذا
القسم من بديع المركب الحسي من الاختلاط المذكور فانه لو اتفق لم يبق مركبا كما اشار اليه
بقوله (كحركة الرحي والسهم لا تركيب فيها) اوبق ولم يكن بديعا كما ذكرنا لانه اكتفى
بذكر ما هو ابعد من وما لا تنفاه الشرط فأمل ويؤيد ما ذكرنا ما قال الشيخ كل هيئة
من هيئات الجسم في حركته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فنشاته ان يفر ويندر وكما
كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة التحرك
اكثر (بخلاف حركة المصحف في قوله) اي قول ابن المعتز (وكان البرق مصحف قار) اسم
فاعل من قرأ حذف همزته بعد قلبها لانكسار ما قبلها كما قلب في بادي الرأي لذلك كما ذكر في
التفسير (فانطباقا قامة وانفتاحا) اي ينطبق انطباقا قامة وينفتح انفتاحا قامة الا ان يكون الانطباق
والانفتاح في البرق سريرا دون مصحف القاري الا ان يندم القاري عن القراءة فيجعله منطبقا
عقب الانفتاح فالمصحف يتحرك الى العلوي الانطباق والى السفلي الانفتاح من اطياف ذلك
قول الشاعر في صفة الرماح * جفت بسروكا لقين تلحف * خضر الحرير على قوام
معتدل * فكانها والريح جاء بميلها * تبق التعانق ثم تنهال * السرو اسم جنس يطلق على
القليل والكثير والقين ككتان جمع قنية كرجة وهي الجارية مقيمة كانت او غيرها واللف
اخذ الشيء لحافا والقوام القامة وحسن الطول والجل كالفرس النحير والدهش
من الاستحياء ومقتضاه ان يكون معتدل على وزن اسم المفعول مصدر امييا فيكون مبالغة
في وصف القامة بالاعتدال (وقد يقع التركيب) اي التركيب في الطرف كان اوفي الوجه
والاشبه ان يجعل اللام للعهد اشارة الى التركيب البديع ويؤيده انه قال في الابضاح
ومن اطياف ولك قول ابى الطيب و اشار بكلمة قدالي قلته نظرا الى التركيب في الحركات
(في هيئة السكون كما) اي كتركيب (في قوله) اي قول ابى الطيب وهذا هو الوجه دون

قول الشارح كما اى كوجه الشبه الذى فى قوله بشاهد سوق التركيب وبيان المصنف
الكلمة ما فانه ذكر فى بيانه تركيب المشبه لا وجه الشبه اذا لقوا والهيئة الحاصلة من موقع
كل عضو من الكلب فى اقسامه هي المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى المصطلى
وموقع كل عضو منه فى جلوسه المشبه به وينبغى ان يجعل التركيب فى هيئة السكون ايضا
على وجهين احدهما ان تجرد عن غيره من صفات الجسم كما فى قوله (فى صفة كلب)
اى نعمته (يقى) من الاقسام وهو مشتركتين (جلوس) الكلب على استه وجلوس الحيوان
مع التساؤل الى ما وراءه (البدوى المصطلى) اسم فاعل من الاصطلاء وهو الاستدقاء بالنار
وفى تشبيهه بالبدوى المصطلى مبالغة فى استدائه على الاقسام كاستدائه البدوى المصطلى
على هذا النوع من الجلوس وفى وصفه بالاستدائه على الاقسام ترتيبه لوضع بجدل القوائم
فانه لا تغفل ولا تصرر بالاقسام تمته باربع مجدولة لم تجدل اى بقوائم محكمة الخلق يقال فلان
مجدول الخلق اى محكم الخلق واصل المجدول المقتول وقوله لم تجدل اى لم تقتل من طاقات
بل خلقت محكمة مع عدم القتل ويحتمل ان يراد بنى الجدل نقي جمعها كما يكون للكلب
فى غير صورة الاقسام من الهيئة الحاصلة اى (من) تركيب (الهيئة الحاصلة من موقع)
اى من وقوع (كل عضو منه) وسكونه (فى اقسامه) ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع
كل عضو من البدوى المصطلى فى جلوسه ومن تركيب القدر المشتركين الهتين وثانيهما
ان يقرن بالسكون غيره من اوصاف الجسم من الشكل واللون وغيره كما فى قول الشاعر فى صفة
مصلوب * وكأنه عاشق قد مد صفحته * اى عرض وجهه * يوم الوداع الى توديع مر تحل *
اوقا ثم من ناعس فيه لومة مواصل لتطيه من الكسل فان المشبه والمشبه به فيه الهيئة الحاصلة
من هيئة السكون فى مد صفحته واصفرار الوجه الذى يكون للمصلوب والعاشق اوقا ثم من
النعاس الاسترخاء الذى فى القائم من النعاس ومواصل التطي وزاد اللطف فى التشبيه بالقائم من
النعاس المتطى المواصل للتطى لاجل الكسل فان فى ملاحظة مواصل التطي وبيان سبه
تفصيلا فى التشبيه ليس فى التشبيه بالتطى لانه امر جلى واطف التركيب على حسب التفصيل (و)
الركب (العلى) من وجه الشبه (حرمان) مصدر حرمت الشئ كعلمه وضربه منه الشئ
فهو مضاف الى (الانتفاع) اضافة المصدر الى مفعوله الثانى وقوله (باربع نافع) صلة
الانتفاع وقوله (مع تحمل التعب فى استصحابه) متعلق بالحرمان ومرتبطة به (فى قوله تعالى
مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجمار يحمل اسفارا) جمع سفر بكسر السين
اى الكتاب قال فى الايضاح فانه منتزع من امور مجموعة قرن بعضها ببعض وذلك ان روى
من الجمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو الاسفار التى هي
اوعية العلوم وان الجمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه هذا كلامه ولا يخفى ان الجهل
فى جانب المشبه تنزىلى تخيلى ولا وجه المرعى ان الجمار غير منتفع بها لكان مشتركا بينه وبين
اهل التوراة بلا تكلف وتصرف (واعلم انه قد ينتزع من متعدد) اى يجعل المتعدد منتزعا منه
سواء كان المنتزع طرفا او وجه شبه فلا ضمير فى ينتزع وجعل الشارح فيه ضمير وجه الشبه
ويؤيده الضمير فى قوله (فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه عن اكثر) ونحن نجعل الضمير
للمنتزع المفهوم من الفعل فان قلت هل حاصل هذا التحقيق الا انه قد يقع الخطأ لانتباس الشئ
بغيره مقامه فاما القادة للعرض له وما وجه تخصيصه بالانتزاع فانه يجزى فى جميع التشبهات
قلت المقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمتعدد بانه فى الاول لا يمكن اسقاط
شيء من متعدد وذكر بخلاف الثانى فانه لا يخل بالتشبيه الاكتفاء ببعض منه ولا يذهب عليك

ان من جهات الفرق انه لا يمكن الزيادة على المتعدد الاول بخلاف الثاني وانه قد يقع الخطأ
ايضاً بان ينتزع من متعدد ويجب الانتزاع باقل منه وهذا النسب مما يستفاد من الايضاح
ان المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة بأنه يمكن الاسقاط في الثاني
دون الاول فانه لو حذف شيء من التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية
وان يختل الغرض من الكلام كما في زيد يصفو ويكدر فانه لو حذف يكدر كان تشبيه زيد
بالماء الصافي بحالة وان اختل الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالقر بـخلاف التشبيه
المركب فانه لو حذف شيء مما يوجد منه المركب لم يبق التشبيه بحاله واعلم ان المقصود
بزيد ويصفو ويكدر زيد ما ويصفو ويكدر فيكون من قبيل زيد اسد بل كانه اسقط الناصح
ماء فلا يردان زيدا يصفو استعارة بالكناية لا تشبيه كما ذكره الشارح واستعارة تبعية
كما ذكره السيد السند (كما اذا انتزع من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة) حكى ابرقت السماء صارت ذات برق وفي القاموس والحجاء ابرقت المرأة تعسنت
وتزينت والناقفة شالت بذنبها وتلحقت وليست بلاقع ويصح كل من الثالثة في البيت لكن
لا بد لتصب قوما من تضمين معنى الاطماع ولا يخفى حسن المعنى الاخير بحيث يمنع
عن الالتفات بغيره فان الغمامة هنا كالناقفة المتلفح في انها ترى مالبس لها وتدعى كذبا واما
ما ذكره الشارح ان في الاساس ابرقت فلانه اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا
ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل ففيه ان الحذف والايبصال
سماعى لا يتجه بناء الكلام عليه ما لم يثبت السماع وان ابرقت لتضمين الابرار معنى التعرض
كما يفيد قوله وتعرضت واكتفاء الحجاء والقاموس في تفسير ابرقت بتزينت ولا يصح
الحذف والايبصال فيما يحتاج الى التضمين لان الجار قرينة التضمين وحذفه
اخلال بالقرينة فتأمل (فلما رآوا ما اقشعت) اي تفرقت (ونجلى) اي انكشفت ولا بد هنا
من تجريد لما عن معنى السبية وجعله مجرد الظرفية فانتراع وجه الشبه من مجرد وقوله
كما ابرقت قوما عطاشا غمامة وجعل المشبه به منتزعا من مجرد خطأ (لوجوب انتزاعه
من الجميع) اي جميع البيت (فان المراد التشبيه) للحالة المذكورة في الايات السابقة (باتصال
ابتداء مطعم) للغمامة (بانتهاء مؤنس) فالباء دخلت على المشبه به كما هو المتبادر او المراد
ان المراد التشبيه للحالة المذكورة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشفتها
في اتصال ابتداء مطعم بانتهاء مؤنس على ان الباء بمعنى في وهو غير عزى في كلام العرب
وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قال الشارح ان معنى قوله باتصال بواسطة اتصال بمعنى باعتبار
ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطعم بانتهاء مؤنس لان البيت مثل
في ان يظهر المضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه اماره وجوده ثم يفوته ويبقى تحسره وزيادة
ترح فالباء في قوله باتصاله ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين
والمشبه به يظهر الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم
فلتأمل وينبغي ان لا يخفى ايضا ان المراد ليس مجرد الانتزاع بالاتصال ابتداء مطعم بانتهاء
مؤنس بلا انتزاع اتصال ابتداء مطعم بانتهاء مؤنس بالتدريج بان يظهر اماره اليأس
ثم يصير الناس بناء للايقوت فائدة ذكر اقشعت فالقوم ايضا لم يحفظ عن الخطأ بالكلية
فبالله اعتصم ان النفس لا اماره بالسوء الا من عصم (والمتعدد الحسى) عطف على الواحد
الحسى (كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة) هي التمر كله على الاصح ومنهم من اخرج
منها التمر والعنب والزمان مستدلا بقوله تعالى فيها فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت

تمام دعواه مع انه جعل علماء التفسير عطف النخل والزمان من قبيل عطف جبريل على الملكة
 (اخرى) اي بفأكهة اخرى (والعقل) عطف على الحسى (كحدة النظر وكال الحذر)
 كالنظر والنظر الاحترار (واخفاء السفاد) كالعماد اي نزواله ذكر على الاثنى قيل لم يرا احد
 ذلك منه وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب وقيل لاسفاده بل امره ما انشاها بالطاعة
 وهو ادخال منقاره في منقارها وحكي في كمال حذره انه كان يوصى الى ولده ان يطير اذا راي
 الانسان اذا توجه الى الارض مخافة ان يأخذ الحجر لضربه فقال ولده انا اطير اذا رايته
 لعله كان الحجر في يده (في تشبيه طائر) او غيره (بالغراب والمختلف) عطف على الحسى والعقل
 على المختلف اي متعدد بعضه حسى وبعضه عقلى (كحسن الطلعة) اي الوجه (ونباهة الشان)
 اي شرفه مصدر به مثله رواء ابن طريف (في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينزع الشبه)
 كالفرس والعلم وكامير المثل صرح به القاموس كالصحاح لكن الشارح فرق بان الشبه كالفرس
 بمعنى التشابه وفي كلام الصحاح اشارة اليه واراد به وجه الشبه (من نفس التضاد) اي التناهي سواء
 كان تضادا او تناقضا او شبه تضاد (لاشتراك الضدين فيه ثم يزل) التضاد (منزلة
 التناسب بواسطة تمليح) اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة (اوتهمكم) اي استهزاء
 وسخرية وقد يجتمعان قال الامام المروزقي في قول الحماسي اتاني عن ابي انس وعبد فسل
 اغيظة الضحك حسى ان قاتل هذه الايات قد قصد بها الهزء والتلحيع هذا والضحك
 ابوانس واسئل اي ابلى بالسل (فيقال للبيان ما شبهه بالاسد والتخيل هو حاتم) فكل
 من المشايخ محتمل لكل منهما ولهما معا فكلام الشرح والمختصر انه ان كان الغرض مجرد
 الملاحة من غير قصد الى استهزاء فتمليح والافتهمك محل نظر والقسمه الصحيحة ثلاثية
 اورد الشارح على هذه العبارة انه يستفاد منه ان وجه الشبه نفس التضاد حتى اتخذ
 البعض مذهبا وفساده ظاهر اذ لو قلنا للتخيل هو حاتم في التضاد لم يكن فيه تهكم
 ولا تمليح ولا حاجة حينئذ الى قوله ثم يزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا هذا وايضا
 لا يفهم من قولنا هو حاتم الا انه الحاتم في الجود حتى لا يأتى لنا ان نقول المراد هو حاتم
 في التضاد وايضا وجه الشبه حينئذ نفس التضاد لا ما ينزع منه واجاب بان المراد انه
 يزل احد الضدين منزلة الآخر للاشتراك في التضاد ولجعل وجه الشبه وتجه عليه
 ان التنزيل سابق على الانتزاع فلا يصح التواخي المستفاد من كلمة ثم واجاب عنه السيد
 السندي حواشي شرحه على المفتاح بان القصد الى التواخي في الرتبة اذا العمد في التشبيه التنزيل
 المذكور وما سبق كالتوطئة له ولا ينبغي انه تكلف والحق ان يقال المراد وقد يقصد الى
 انتزاع وجه الشبه من نفس التضاد ثم يزل منزلة التناسب فيترع فان قلت بعد لم يقع ثم
 موقفه والحق الغناء قلت كما يكون ثم لتواخي اول المعطوف عن المعطوف عليه يكون لتواخي
 اخرة والتنزيل منزلة تناسب انما يتم بالتهكم او التمليح كما اشار اليه بقوله بواسطة تمليح
 اوتهمكم فهو من تنتمه فيواخي التنزيل باخره عن قصد الانتزاع هكذا ينبغي ان يبحث
 عن دقائق الكلام وتوضيح سرار المقام ولا يبعد ان يقال انتزاع وجه الشبه تحصيله بتكلف
 واعمال نظر فالمراد انه يجعل نفس التضاد واعتبار التضاد وجه شبه تكلف لا يرتكب الالذاع
 ولذا عبر عنه بانتزاع ثم يزل ذلك التضاد المعبر في مقام التشبيه منزلة التناسب بواسطة
 تمليح اوتهمكم فيزل احد الضدين منزلة الآخر ويصير وجه الشبه بالاخرة فلهذا يحصل
 التمليح او التهكم ولا يصح التصريح بالتضاد في بيان وجه الشبه ويصح العطف
 ثم لان جعل التضاد وجه الشبه سابق على التنزيل وبعد التنزيل يقلب وجه الشبه

قبل سل بمعنى ذاب مجهول
 ابدا ولم يستعمل معلوما قط
 ومثله نهت الرجل بخلاف
 سل السيف من اغمارها

مع ارادة نسخة

الى الضد التنزيلي فيقصد اولا في هو حاتم الى انه كالحاتم في التضاد فاذا جعل التضاد
وسيلة الجمع بينهما نزل منزلة التناسب فيصير بخله ككرما تنزلا فيصير وجهه
الشبه الكرم التنزيلي فلا يصح في مقام التصريح بوجه الشبه الا ان يقال هو حاتم
في الكرم واهل المقصود في امثال هو حاتم للبخيل انه في جانب الضد نهابة كما ان الحاتم
نهابة في الجانب الاخر والتمليح في انه افاد كمال بخله في صورة كمال الكرم والتهكم في انه بالغ
في كمال بخله مع اراءه انه مبالغ في كرمه والشارح العلامة جعل التمليح هنا بمعنى الاشارة الى
قصة او مثل او شعر نادر وجعل هو حاتم للتمليح لا للتهكم ورده الشارح عليه بانه اشتباه
التمليح بالتمليح وبانه لا اشارة فيه الى قصة الحاتم ورده حق لكن الظاهر ان اعتبار التمليح
في هو حاتم باعتبار الاشارة الى المثل عند الشارح العلامة لان قولنا هو حاتم بمنزلة المثل في كان
الكرم (واداته) اي اداة التشبيه اي التمه والاداة لغة الالة تسمى بهما ما يتوصل به الى التشبيه
اسما كان او فعلا او حرفا وقد بعد كل البعد من قال اطلاق اداة التشبيه من خلط العربية
بالفلسفة ومن فروع تسميتهم الحرف اداة على عكس تسمية المنطقيين اداة السلب بحرف
السلب (الكاف) حرفا كانت او اسما والثاني يكون في الضرورة والسعة عند الاخفش والجزولي
ويخصه سيبويه بالضرورة ويلزم الكاف اذا دخلت على ان المفتوحة كلمة ما يقال كان زيدا
قائم ولا يقال كان زيدا قائم لتلايل تنس بكلمة كان (وكان) جمعها مع الكاف مبالغة لمذهب غير
الخليل من ان كان كلمة موضوع للتشبيه لان في مذهبه من ان كان زيد اسد في الاصل ان زيدا
كلا اسد غير صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وان المفتوحة
صورة رعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معنى تكلفات عنها مندوحة وفي عدها
مطلقا من اداة التشبيه موافقة لما اشتهر في عبارة جمهور النحاة من انها للتشبيه وعدم المبالاة
بما قال الزجاج انه للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيد اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك
قائم لتفرده في هذا التفصيل فان قوى ما ذكره من التعليل وهو ان الخير اذا كان مشتقا عين
الاسم والشيء لا يشبه نفسه ووجهه ان ضمير المشتق عين الاسم والمشتق عين الضمير ولا
تنصرف بهما بالتخيل في الوهم انه كالا يشبه الشيء نفسه لا لتحمل عليه نفسه لانه ما لا يلتفت اليه
نظر العقل لان وجوب حمل الخبر على الاسم مما ما يقال في دفع ما ذكره ان كان زيدا قائم في
تقدير كان زيدا شخص قائم لكن لما حذف الموصوف المحذوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر
صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت مما يعجب وان رضى به
الشارح وذلك لان الشخص القائم ان كان عين زيد فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح
جعل ضميره زيد فوله جعل الاسم اسبب التشبيه كان الخبر برده انه مع ذكر اداة التشبيه لا يجعل
المشبه به كانه المشبه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط فقد هناك لكن الشارح قال والحق
انه قد يستعمل اللفظ سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيد اخوك وكانه فعل كذا وقد كثر
في كلام المولدين (ومثل وما في معناه) نحو شبه وشبه ونحوه درج ما يشتق من المتأثلة والمماثلة
والمضاهاة وما يؤدى معناها فيه يحتاج الى تحمل جعل ما في معناه اعم مما في معناه باعتبار
المعنى المطابق او التضمني والا فلا يشتمل اسبه ونحوه ولم يستغن بقوله مثل وما في معناه عن ذكر
الكاف وكان لان الحرف لا يكون في معنى الاسم والفعل لا استقلال معناه ما دونه نعم لك ان تخص
الكاف سابقا بالحرف وتدخل الكاف الاسمي في سلاك ومثل وما في معناه ولا يبعد ان يجعل من ادوات
التشبيه صيغة الفعل نحو تحم وتحمي وتشخ فانه في معنى حليما وصار صيا وصار شيئا ولا يخفى
انه لم يصير شيئا بل صار كالشيخ في صدور افعاله عنه وظهر صفاته منه (والاصل في نحو

(الكاف) اى الاصل في الكاف ونحوها ومثل هذه العبارة تعارفت في مثل هذا المعنى والمراد بنحو الكاف ما لا يدخل الاعلى احد اركان التشبيه وهو ما يكون الداخلى عليه محرور الا غير واحترز به عن نحو كان ويشبه ويشابه بل عن مماثل فان قولنا زيد مماثل عمرو لم يلزم المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا المحرور بقولنا لا غير اذ عرفت في المثال المذكور تجوز نصبه وقال الشارح اراد بنحو الكاف ما يدخل على المفرد كالكاف بخلاف كان ومماثل وتشابه وفيه ان مماثل وتشابه لا يدخل على الجملة بل على المفرد كالكاف ومثل الا ان يتكلف بانه اراد بالمفرد الواحد ومماثل وتشابه ونحوهما يدخل على التعدد (ان بليبه المشبه به) قد ذكرنا حكم الكاف ونحوها واعلموا احكم كان ونحوها اذ لا يفهم من بيانهم الا ان ليس الاصل فيها ان يليها المشبه به ولا يعلم ان ولى غيره واجب او اصل او ولى المشبه به وغيره سياتى فيقول يجب ان يلى كان المشبه لان المشبه به الخبر وتقدم الخبر على اسم الحروف المشبهة لا يجوز في غير الظرف والخبر هنا لا يكون ظرفاً مل وفي الافعال واشباهها الاصل ان يليها المشبه لانه الفاعل ويجوز العدول عن الاصل لتقديم المشبه به على المشبه لانه تقديم المفعول على الفاعل ثم نقول الغرض من هذا التحقيق ان ما ليس بمشبه به قد يقع في الصورة موقعه وذلك لا يخص بالكاف ونحوها وحق البيان في هذا المقام ان يقال الاصل في الكاف ونحوها ان يليه المشبه به وفي كان ان يكون خبره المشبه وفي الافعال وشبهها ان يكون مفعولاً تها المشبه بها وقد يخالف ذلك نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كما انزلناه الآية وكان مثل الحياة الدنيا ماء انزلناه الى اخر الكلام وتشبيه الحياة الدنيا ماء الى اخره بل يقول قد يقع غير المشبه به ايضا في موقعه كافي قوله وكان النجوم بين دجائها فان النجوم ليست مشبهها به بل الهيئة وقس عليه قال الشارح المحقق المراد اعم من ان يليه المشبه به لفظاً نحو زيد كالاسد او كزيد الاسد ومن ان يليه تقديره كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبق الآية فان التقدير او كمثل ذوى صيب حذف ذوى بقرينة الضمائر الطائفة له وحذف مثل بقرينة جملة مشبهاتها لانه يشهد بان مثل الآية مما يلى الكاف المشبه به دون غيره كون المقدّر كالملفوظ فيما بينهم وكلام الكشاف والايضاح وما صرح به المصنف في الايضاح حيث قال واما قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصارى الى الله فليس منه يعنى من قيل ما لا يلى المشبه به الكاف لان المعنى كونوا انصار الله كما كان الحواريون انصار عيسى حين قال لهم من انصارى الى الله هذا ويقدر من عبارة الايضاح انه حذف من بين كلمتا وقال كان الحواريون انصار عيسى حين بين ولا يرشد الى صحته حذف قاعدة فهو بيان لحاصل المعنى ولهذا قال لان المعنى لا يقبل لان التقدير كونوا انصار الله ككون وقت قول عيسى فالحذف مضاف ومضاف اليه كما صرح به المفتاح وازداف الكون الى الوقت اضافة المظروف الى الظرف على نحو ضرب اليوم وهذا ما اخفى على اقوام فاشتبه عليهم انه كيف يضاف الكون الى الوقت ولا يعبدان يجعل ما في كما قال موصولة اى كالكون الذى قال عيسى لاجله من انصارى الى الله والا وجد ان التشبيه الى نفس القول يجعل قول عيسى بمنزلة كون الحواريين انصار الله في سرعة اجابتهم له وظاهر قوله تعالى نحن انصار الله يقتضى ان يكون المعنى كما كان الحواريون انصار الله لا كما كان الحواريون انصار عيسى الا ان يقال تقديره نحن انصارى الى الله لاستدعاء ظاهر من انصارى الى الله ذلك (وقد بليبه غيره) اى قد بلى الكاف ونحوها غير المشبه به مما يكون له مدخل في المشبه به وذلك اذا كان المشبه به هيئة متزعجة وذكر بعد الكاف بعض ما يتزعج عنه الهيئة ولا خفا في كثرته فالتقليل باعتبار الاضافة وقد اشار الى هذا بقوله (بنحو واضرب

وههنا بحث شريف متعلق بعبارة المفتاح تركته لانه في شرح المتن من فضول الكلام ويستلزم الاسامى الموجب للام لكن لم يترك الشغف ببلوغ ما افيض على من الملك العلام حتى جئت لك بهذه الحواشى في هذا المقام قال صاحب المفتاح اوقع الشبه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام للحواريين من انصارى الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره وظاهر انه جعل المشبه كون الحواريين انصار الله والمشبه به قول عيسى فاعترض عليه بان المشبه كون المؤمنين انصار الله واجيب تارة بان المراد بالحواريين حوارى محمد عليه افضل الصلوة والسلام كما روى في شان الزبير رضى الله هو ابن عمى وحوارى من امتى وتارة بان الحواريين سهو من قلم الناسخ فغير الى المؤمنين وقال العلامة يريد المفتاح ان الشبه اوقع دائرة كون المشبه به انصار المؤمنين نصرة الحواريين وقول عيسى كما هو صريح العبارة لكن المراد هو الاول ورد بان ظهور عدم صحة الصريح يمنع كون التشبيه دائرة اقول هذا حق لكن يمكن حل كلام المفتاح على انه اوقع التشبيه دائرة كون المشبه به كون الحواريين انصار الله كون المؤمنين انصار الله

يكفى نسخة

صبرورة نسخة

لهم مثل الحياة الدنيا كما أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه
الرياح ولا يخفى انه يمكن رعاية الاصل في جميع ما هو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال
والشأن لكنهم رأوهم مستغنيين عن جميع ما هو عن الحذف لو اهلوا رعاية هذا الاصل فاهملوه
وراعوا اصل اخر اهم هو عدم الحذف وقدر اعونه في مقام الاستغناء عن الحذف اذا كان لا يد
في المقام من حذف شيء لانه بعد الوقوع في الحذف لضرورة يهون ارتكابه فيرتكب لا بد
داع ومنه قوله تعالى او كصيب الاية لان حذف ذوى ضرورى للضمائر وحذف المثل
لانه انسب يجعل المشبه المثل واشد ملازمة ولهذا القدر لا يقدمون على التقدير في التقدير
ضروريا (وقد يذكر فعل ينبي عنه) الظاهر ينبي به او ينبي اياه في المقام اوس
انباء اياه به فكلمة عن متعلقة بالكشف المتضمن للانباء والاولى وقد يذكر
ما ينبي عن التشبيه ليتناول نحو ان العالم ان زيد الاسد وزيد اسد حقا او بلا شبهة وكان زيدا
اسدا اذا كان للظن ومما لا يشبه ان ليس مقصود المصنف ان يذكر فعل يدل على نفس
التشبيه فانه مستفيض كثير مثل يشبه ويشابه ويضاهى وبماثل بل المراد فعل ينبي عن حال
من احوال التشبيه على انه لا يقدر من قولنا انباء فلان عن فلان الا انه اظهر حالا من احواله
لانه افاد تصويره سماع قوله ان قرب وقوله ان بعدا ذكره الشارح ان في كون الفعل
مبتدأ عن التشبيه نظرا للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسيان على التشبيه بل الدال عليه
عدم صحة الحل وتعين قصد التشبيه لاصلاح الكلام فلو قال انه ينبي عن حال التشبيه
من القرب والبعد لكان انسب ضعيف (كافي علمت زيدا اسدا ان قرب) التشبيه اى نسب
الى القرب لما في العلم من الدلالة على تيقن الاتحاد وتحققه فيقيد مباينة في التشبيه وان الشبه
بحيث تيقن بينهما الاتحاد قال الشارح دلالة على قوة المشابهة لما في العلم من الدلالة
على تحقق التشبيه وتيقنه وفيه نظره وهو انما يصح وجه القرب التشبيه في علمت ان زيدا
كلا اسدا (و) كافي (حسبت) زيدا اسدا (ان بعد) التشبيه لما في الحسيان من الدلالة على الظن
والتضمن فيه اشعار بان في شبهة الاتحاد فيغير قوة المشابهة دون قوة افاده اذ كرا العلم
وينبغي ان يعلم ان قولنا اشك ان زيدا اسدا ايضا بالغ من قولنا زيد كلا اسدا فان ايقاع المشابهة
في الشك في الاتحاد يفيد قوة المشابهة بلا شبهة ومن نفائس سوانح هذا المقام انه قد يدخل
ما ينبي عن حال المشبه به نحو قد علمت ان غرة الصباح وجه الخليفة فانه يفيد المباينة
في كون وجه الخليفة اتم من الغرة (والغرض منه) اى من التشبيه (في الاغلب يعود الى المشبه)
لان التشبيه بمنزلة القياس في ابتداء شيء على اخر فكان القرض عائدا الى المشبه الذى
كالمقبس وقوله في الاغلب لما سأتى من انه قد يعود الى المشبه فان قلت فيما سأتى ما يدل
على انه قليل وقوله في الاغلب يدل على انه غالب قلت القلة بالاضافة لا يتناقى الغلبة (وهو)
اى الغرض (بيان امكانه) او وجوبه او امتناعه او وقوعه فالاقصار على الامكان من ضيق
العطف في البيان في بيان الامكان (كافي قوله فان تغنى) اى تعل بالشرف (الاتام كسحاب
الخلق او الجن والانس اوجيع ما على وجه الارض) وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
فانه اراد ان الممدوح به فدنا في الخلق بحيث لم يبق بينهم وبينه مشابهة والحال انه منهم والفائق
على هذا الوجه كالمتمتع ان يكون من المفقود فاحج لا يثبت كونه منهم بان حاله كحال المسك
فان المسك بعض دم الغزال وقد فاق الدماء بحيث لم يبق له مشابهة بها وجعل الدليل لدفع
انكار كونه منهم ابلغ من جعله لدفع انكار تفوقه لان المنا سب بمقام المدح هذا واعرفه
ودع ما اشتهر له لدفع انكار تفوقه وهو منهم فالتشبيه معتبر في نظم البيت ومن المطويات
فيه ومن مقدمات الحجة المشار اليها بقوله فان المسك بعض دم الغزال فلا يراد ان جعل البيت

والصريح وبين كون المشبه قول
الله تعالى اى قولى هذا كقول عباسى
فاجيبوا كما اجيب الا ان المراد
الاول كما هو مقتضى البلاغة
العليان العدول عن الظاهر
عند الحاجة البعد عن الحاجة
والمقصود في المقام الحث على
الكون انصارا والاول اقرب
الى هذا المقصود من الثانى

من قبيل التشبيه لبيان الامكان فرية بلامرية اذ لا تشبيه فيه نعم الانسب بمقام المدح
 انه يجعل التشبيه لبيان الوقوع اذا لامكان كبير اما يعرى عن الوقوع (او حاله) عطف
 على امكانه (كأن تشبيه ثوب باخر في السواد) ويتجه انه هل يبلغ نخار التشبيه على الاخبار
 عنه بالسواد فان هذا السواد واضح واخصر من هذا كهذا في السواد ويمكن ان يقال في التشبيه
 يستفاد خصوصية السواد ولا يستفاد في الاخبار ولا يدخل بهذا في بيان المقدار لان بيان
 المقدار مسبوق بمعرفة الحال وبيان اللون في اول الامر مثلا وان كان على وجهه يتضمن
 معرفة المقدار لا يعد من بيان المقدار وفي كلام السيد السند من شرحه للمفتاح اشعار بذلك
 حيث قال في شرح قول المفتاح اول بيان مقدار حاله يعنى ان حاله معلومة فيراد بيان مقدارها
 في الشدة والضعف والقلة والكثرة الى غير ذلك ومقابلته بيان الحال وما يتبعها ببيان الامكان
 ونظايره مع انها من الاحوال بناء على ان المتبادر من الحال ما بعد الوجود (او مقدارها) كأن في
 تشبيه ثوب بالغراب في شدته (اي شدة السواد) (او تقريرها) عطف على البيان اي تقرير
 حالها ولا يخفى ان التقرير لا يخص الحال فانه يصح ان يكون لتقرير الامكان او تقرير مقدار الحال
 والافيدان يجعل ضمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله او تقريرها بتقرير شئ منها (كأن تشبيه
 من لا تحصيل من سعيه) اي قصده او عمله او كسبه (على طائل) اي فضل او غنى اوسعة
 (بمن رقم) من حد ينصر اي يكتب او يخطط (على الماء) وقيد المفتاح الرقم بكونه في حضور
 المخاطب اذ التقرير فيه اقوى لاعانة المشاهدة في ذلك كما لا يخفى ولك ان تستفيد
 من صيغة الحال في عبارة المصنف قال الشارح وتبعه السيد رحمه الله في تقرير التقرير
 المتجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسبات
 اتم منه في العقليات لتقدم الحسبات وفرط الالف بها وفيه ان هذا المثال لا يخص بتقرير
 حال غير الحسي بل يشتمل تقرير بعض حسيات لا تقرير لعدم نفعها كتنفيع عدم نفع
 الرقم على الماء (وهذه) الاغراض (الاربعة) وكذلك غرض الحاق الناقص بالكامل
 فقدفات المصنف في ضبط الاغراض وفي بيان مقتضاها ايضا وفي درجة تقرير الحال
 لان الحاق الناقص بالكامل يستلزمه تكلف ومخالفة لما في المفتاح حيث جعله مقابلا له
 (يقضى ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر) في الصحاح الشهرة وضوح
 الامر وفي القاموس ظهور الامر في شعبة يعنى فطاعة وبالجملة الشهرة يقتضى عموم اعلم
 الناس به وهذه الاغراض لا تطلب الا ان يكون المخاطب اعلم بحال المشبه به بل بيان
 الامكان والحال والمقدار لا يقتضى علم المخاطب بوجه المشبه في المشبه حتى يتضح صيغة
 التفصيل بل يجب في بيان الحال ان يكون المخاطب جاهلا بالمشبه وكذا
 في بيان الامكان والمقدار وايضا بيان هذا الشرط في هذا المقام مستغن
 عنه لانه سيبيته في تقسيم تشبيهه الى المقبول والمردود الا ان يقال الغرض منه هنا
 الاشارة الى وجه كون الغرض في الاغلب عائدا الى المشبه ووجه اهم التشبيه المقلوب
 كون المشبه به اتم من المشبه قال الشارح وظاهر هذه العبارة ان كلام الاربعة يقتضى ذلك
 ولا يقتضيه الا تقرير الحال لان النفس الى اتم الاشهر اميل فهو بزيادة التقرير والتقوية
 اجدر واما بيان المقدار فيوجب ان لا يكون وجه الشبه فيهما متفاوتا ويوجب ان يكون
 على نحو واحد فيهما لبيان المقدار على ما هو عليه ولذلك قالوا كما كان وجه الشبه ادخل
 في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول يعنى هذا الكلام العام
 منهم مخصوص ببيان المقدار وكذا بيان الامكان يقتضى الاعرفية دون الاتمية كبيان

هذا المقام نسخته

الحال فانه يصح تشبيه الثوب الاسود بما يساويه في بيان سواده بل المساواة احق لانه
اسلم من الابقاع في خلاف الواقع هذا كلامه مع تنقيح ومزيد توضيح وفيه اباحت لا يخل
عدم الاشارة اليها بل عدم تصريح الاول ان قولهم يقتضى جواز التفاوت في بيان المقدار
كما لا يخفى لانه جعل الادخل في السلامة عن التفاوت ادخل في القبول ولم يجعل التفاوت
عن القبول بمنزلة ذلك ان ترتكب تأويل قوله ادخل في القبول بكونه اقرب الى القبول
ولا يلزم منه اثبات القبول والثاني اذا قلت في مقام التهكم لقصور العامة هو كطل الرمح
يكون التشبيه لبيان مقدار طوله مع التفاوت بينهما ويمكن دفعه بان المراد بعدم التفاوت
عدم ادعاء او بحسب الواقع فانه في بيان المقدار الادعائى لا بد من عدم التفاوت ادعاء
وفيه ان في الحاق الناقص بالكامل ايضا ادعاء عدم التفاوت وبينهما فرق دقيق لا يقودك
اليه الا توفق فاختر فطانتك هل لك منها رقيق الثالث انه لو كان في بيان الامكان وجه
الشبه في المشبه به اتم لكان التشبيه في ادخال المشبه في جبر الامكان اقوى لانه اذا كان اقوى
بما يستبعد فتحققا كان هذا المستبعد اولي بالامكان الرابع ان في اقتضاء التقرير الامر ين
نظرا اذ في تشبيه المعقول بالمحسوس تقرير حال المعقول لان الف النفس بالمحسوس اكثر
وان لم يكن المحسوس اتم في وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المبالغة وان لم يذكر
مما ذكره فيه الابتداء الا ان يراد بالافتضاء اقتضاء اولوية وفي عبارته ارشاد اليه
فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك وعبارة السكاكى كالصريح بان التزيين والتسوية
والاستطراف ايضا يشار كهذا في ذلك قلت لانها لا يقتضى الاتمية والا اعرفية قال الشارح كما
كان المشبه به المدروا خفي كان التشبيه تأدية هذه الاغراض او في وجه ما قال في الاستطراف
ظاهر وفي التزيين والتسوية ان حسن ما لم يشتهر اكثر تأثيرا فيمن يشاهده واجب وكذا قبح
ما لم يشتهر فبحه لان الف النفس ليسهل امر المألوف ويسكن شعف المشغوف ولما لم يظهر
ما ذكرنا من الوجه انكر كثيرون ما ذكره فيما سوى الاستطراف كيف لا وقد شرط السكاكى
الاعرفية في التزيين والتسوية ولا يخفى انه لا يصير مافعله السكاكى حجة عليه لانه حمله على
الاعرفية بالغرض والسيد السند حمله على الاعرفية في وجه الشبه وبين وجهه بان وجه
الشبه في تشبه وجهه اسود بمقلتي الظبي مثلا ليس له مطلقا السواد والا فلا تزيين بل هو السواد
المخصوص اللطيف الذي يميل اليه الطبع ويقبله ولا شك ان مقلة الظبي بهذا اعرف
وكذا الحال في التسوية وفيما ذكره بحيث من وجهين أحدهما ان الملازمة المشار اليها
بقوله والا فلا تزيين مسلمة لانه بمجرد التشبيه بالمرئيين يخل زينه ويحصل للطبع ميلان اليه
وثانيهما انه اذا اعتبر وجه الشبه السواد اللطيف فوجه الشبه في المشبه به اتم باعتبار
اللطيف وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه ونقل هذا محالفة منه مع السكاكى
اواشارة الى ان ليس على ما يفيد عبارته معول بل كلامه مؤول ولولا مخالفة الاسام بعد
تطويل الكلام فيما يجب في شأنه الاهتمام لاقتفينا الشارح بتقل كلامه وبيان طريق
تأويله مع بعده عن المقام وكونه من فضول الكلام (او تزيينه) عطف على بيان امكانه
او تقريره اى تزيين المشبه عند السامع (كافي تشبيه وجه اسود بمقلة) اى شحمة العين التي
تجمع السواد والبياض او هي السواد والبياض والحدقة والمراد هنا المعنى الاول وصحة
التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الاصمعي في بحث الاطنباب في شرح قوله كان عيون
الوحش حول خباثنا ان عين الظبي والبقر الوحشين انما يظهرها البياض والسواد
بعد الموت واما حال الحيوة فعيونهن سود كليهما (الظبي) معلوم وكنتشيه صوت حسن

فلا تزيين م نسخة

بصوت داود وكتشبه جلدنا عم بالحرير وكتشبه النكهة بریح المسك وكتشبه طعم
البطيخ بالعسل فقولنا تزيينه عند السامع احسن من قول الشارح في عين السامع وقس
عليه قوله (او تشويهه) يقال شوهه الله فحجه (كافي تشبه وجه مجذور) يقال جذر وجذر
فهو مجذور ومجذر اي خرج منه الجدرى (بسلخة) هي العذرة (جامدة) لا طراوة فيها
(قد نقرتها) اي ضررتها يعني بالمتقار (الديكة) يكسر الدال وقمح الياء جمع ديك على وزن
فيل وهو معلوم وقد يطلق على الدجاجة (او استطرافه) اي عد المشبه طرفه احديها (كما)
اي كاستطراف (في تشبيه فم) هو كثر وتمر وكامير البحر الطافي (فيه جبر) في القاموس
البحر النار المتقد فلا حاجة الى قوله (موقد) تجر من المسك موجه الذهب لابراره) متعلق بمفهوم ما
فانه عبارة عن استطراف او تشبه وجعله الشارح متعلقا بمقدراى انما استطرف المشبه في هذا
التشبيه لابرار المشبه في (صورة المتنوع عادة) لاعقلا لا مكان ذوبان المسك مع كثرة جدا
حتى يعد بحرا (وللاستطراف) المطابق للاستطراف في المثال المذكور ولذا لم يأت بالضمير
لنادر الذهن منه الى الاستطراف في المثال (وجه اخر) غير الابراز في صورة المتنوع عادة (وهو
ان يكون المشبه نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر (في تشبيه الفخم واما عند حضور
المشبه كافي قوله) اي قول ابن العتاهية في وصف البنفسج ولا من زوردية بكسر الراء هو الظاهر
الثابت في نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند في شرحه (تزهو) لكن تزهى على صيغة
المجهول وزها لغة قليلة والمعنى تتكبر وتفتخر (بزقتها) لو كانت الزرقعة راجحة على
الجرعة عند القائل وفي التميز عن البنفسج بلا زوردية نوع اشعار اليه كان الباء في قوله
بزقتها للسببية ولو كانت مر جوحة فالباء بمعنى مع وكان البيت نجبا
عن تكبرها (بين الرياض) لا يبعد ان يقصده معنى علانية يعني تزهو علانية لاعلى
وجه الخفاء (على جر) جمع اجر (اليواقيت) جمع ياقوت معرب من الجواهر ويكون اجر وغير
اجر واجوده الرمان وله منافع كثيرة ينفع الوسواس والخفقان وضعف القلب شربا والمجود الدم
تطيقا في التكبر عليه من دنجب والمراد بحمر اليواقيت شقائق النعمان وفي جعلها عين الشقائق
واوراقها شبيهة باليواقيت لونا وشكلا اشارة وجعل الازورد منسوب اليه للبنفسج اشارة الى
تفاوت الشبهين لان الشقائق واوراقها شبيهة باليواقيت لونا وشكلا بخلاف البنفسج فانه لا يشبه
الازورد الا لونا وبهذا ظهر ان تفسير حمر اليواقيت بالازهار الحمراء دون تفسيرها بالشقائق
مبنى على الغفلة عن الدقائق وفيه ايضا وجه نجب لتكبر البنفسج (كانها فوق قامات ضعفين بها)
اي بسببها لتقلها وطول مكشها فوق نزل التعظيم منزلة العظم والجسام (اوائل النار
في اطراف كبريت) هي حجارة توقد بها واجاء بمعنى الياقوت الاحمر والذهب ايضا فان صورة
اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه
الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين
صورتين متباعتين غاية التباعد وللشيخ عبد القاهر وجه اخر وهو انه اراك شها لنبات
غصن برقي واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولى عليه اليبس ومبنى الطبايع على
ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان مبل النفوس اليه اكثر ولا يذهب
عليك انه يجري في تشبيه الفخم فانه اراك شها الامر موجود من امر متنوع الوجود ولهذا الشيخ
الضعيف وجوه اخر وهي انه اراك شها بين جسم ثقل لا تقوى لجله قائمه وبين جسم
لطيف في غاية اللطافة لا يتوهم في شأنه ثقل او شها بين اوائل النار والامر الدائم اوانه
جعل قامات البنفسج كبريتا ونفسه اوائل النار فجعل النار مع الكبريت مجتمع غير معينة

للكبريت او جعل النار والكبريت ذات رايحة طيبة ويمكن ان يجعل من الابرار في صورة المشع
عادة فان الكبريت الموقدة لا يتكرر في موضع واحد عادة ولا يخفى انه فأت القوم من وجوه
الاستطراف ابراز الشيء في صورة المنتع عقلا وكانهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه في كلام
البلغاء (وقد يعود) الغرض (الى المشبه به) ويمكن ترجيح صحة الغرض ثالث الاقسام ان يعود
الغرض الى ثالث هو تحصيل العناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد فانه امر مستطرف
مرغوب للطباع جدا واربعا ان يعود الغرض الى المشبه والمشبه به جميعا وهو جعلهما
مستطرفين بجمعهما لان كلاما من المتباعدتين يستطرف اذا تعانقا (وهو ضربان احدهما)
وهو الكثير الشايع حتى اوهم صاحب المفتاح قصر العائد الى الغرض المشبه به عليه في اول
بيانه اشارة الى كثرته الى حد كانه ليس غيره وصرح بقلة الثاني ثانيا حيث قال وربما كان
الغرض بيان كونه اهم ولم يلتفت المصنف اليه واقتصر على بيان انه ضربان فاخصاره
هذا مغل وقد تداركه في الابيضاح حيث قال واما الثاني فيكون في الغالب (ايهام انه اتم
من المشبه) في وجه الشبه (وذلك في التشبيه المقلوب) وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه
مشبهاه قصد الى ادعاء انه زائد كذا في الشرح ولا يخفى انه يجوز ان يكون التشبيه المقلوب
مبنيا على تسليم انه اتم من المشبه اذا كان بينك وبين مخاطبك نزاع في ذلك وانت جازيت معه
وانه يصح التشبيه المقلوب في تشبيه التزيين والتشبيه والاستطراف لادعاء ان الزينة في المشبه به
اتم او اتم اكثر او ادعاء ان المشبه به اندر واخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الخاق الناقص
بالكامل (كقوله) اي قول محمد بن وهيب (وبدا) اي ظهر (الصباح) هو اول النهار وضوءه
يعني حمرة الشمس في سواد الليل (كأن غرته) هي كافر غرة بضمها يبيض في جهة الفرس
فوق الدرهم فيقال غرة الصبح لبياضه (وجه الخليفة حين تمتدح) فانه قصد ايهام ان وجه
الخليفة اتم من غرة الصباح في الوضوح والبعد عن ظلمة العيوس قال المصنف وفي قوله
حين تمتدح دلالة على اتصاف المدح بمعرفة حق السادح وبالارتياح له
وكونه كاملا في الكرم والاتصاف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح
هذا ولا يخفى ان في ابراز تمتدح مجهولا تربية لطيفة لذلك يعرفه الذي فانه يشعر
بانه لا مدخل في ذلك لخصوصية مادح ثم اقول لك ايها الفطن العارف بمقدار اللطائف
التخلص عن ربة التقليد المتعرف بخفايا حسن المعاني كالقاييف ان الشعر يجوز ان يكون
تشبيها غير مقلوب بان يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى
ان سرعة انتشار الطلاقة في وجه الخليفة اتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح (و)
الضرب (الثاني) من الغرض العائد الى المشبه به (بيان الاهتمام به كنشيه الجائع وجها
كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرفيف) لافي مجرد الاشراق والاستدارة كما ينبغي
عنه ظاهر هذه العبارة بل في استلذاذ النفس به فان استلذاذ النفس بالرفيف ليس باعتبار
استدارته واشراقه فحسب (ويسمى هذا) النوع من الغرض (اظهار المطلوب) قال
السكاكي لا يحسن المصير اليه الامقام الطمع في تسنى المطلوب بعنى تيسره كما يحكي
عن صاحب ابن عباد ان قاضي سجستان دخل عليه فوجده الصاحب متغنيا فاخذ يمدحه
حتى قال وعالم يعرف بالنجمي وأشار للندماء ان ينظروا عن اسلوه ففعلوا واحدا بعد واحد
الى ان انتهت التوبة الى شريف من الذين فقال اشهى الى النفس من الخبز فامر الصاحب
ان يقدم له مائدة دقيقة اشهى الى النفس من الخبز تشبيه مقلوب في المال لانه جعل زائدا
على الخبز في المشترك بينهما وهو كونهما مشتهى للنفس (هذا) الذي ذكرناه من جعل احد

الشئين مشبهها والاخر مشبهها به انما يكون (اذا اريد الخاق الناقص) في وجه الشبه كذا
 في الايضاح (حقيقة) كافي التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كافي التشبيه
 الذي يعود الغرض منه الى المشبه به (بالزائد) كذلك قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لان
 ما تقدم كله ليس ما يقصد فيه الخاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق
 هذا ويمكن دفعه بان المراد ان هذا الذي ذكر من جعل احدهما الطرفين مشبهها والاخر
 مشبهها به لكون احدهما الطرفين اتم حقيقة او ادعاء اذا اريد الخ (فان اريد الجمع بين شئين
 في امر) مر كذا كان او مفردا حسبا كان او عقليا واحدا كان او متعدد او ذلك تارة يكون
 في المتساويين وفي وجه الشبه وتارة يكون في المتفاوتين من غير قصد افادة التفاضل
 (فالا حسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه) احتراز من ترجيح احدهما المتساويين
 هذه العبارة قاصرة ولا تشمل مثل قولنا تشابه دمي اذ جرى ومدامتي فانه ليس العدول فيه
 من التشبيه الى الحكم بالتشابه فاحسن ترك التشبيه الى افادة التشابه وهذا الخلل انما وقع
 من قبل المصنف حيث غير عبارة المفتاح الى التشابه بقوله الى الحكم بالتشابه وخفي على من تلاه
 الى ان وفقت بالا فاداة فاعنم السعادة قال المفتاح فاداعن ترجيح احدهما المتساويين وكانه اراد
 التفادي عن ايهام ترجيح احدهما المتساويين والالوجب ترك التشبيه فيجوز قوله فالا حسن
 ويبتل تجوز التشبيه ولك ان تجعل وجه ترجيح التشابه حفظ الدامع عن توهم زيادة
 المشبه به وتوفي البيان عن الالتباس لان ظاهر العبارة الخاق لا التشارك (كقوله) اي
 قول ابى اسحق الصابي (تشابه دمي اذ جرى) اي كل وقت جرى ففائدة الطرف
 التعميم يؤيد صيغة تسكب المفيدة للاستمرار (ومدامتي) المدام المطر الدائم والجر كالدمامة
 لانه ليس بشراب يستنطاع ادامة شربه الا هي (فن مثل ما في الكأس عني تسكب فوالله
 ما ادري بالخير اسبلت) ذكر اسبل الدمع في القاموس بمعنى ارسله وفي الصحاح بمعنى هطل
 فعلى الاول الباء زائدة وعلى الثاني التعدية جعل الزائدة وهما مطلقا كافي الشرح وهم لا يقال
 زيادة الباء في غير النفي والاستفهام وفي غير خبر المبتدأ اسماع ولا ثبت السماع باليتامع احتمال
 بقاء التعدية لا نأقول بقاء التعدية ايضا سماعا على ان من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم
 الحكم بكونه وهما ما لم ينفع السماع والاحاطة بالنفي متعذرة (جفوني ام من عبرتي كنت
 اشرب ويجوز) عن قصد التشابه (التشبيه ايضا) لان اداة التشبيه قد يستعمل لمجرد
 قصد التشريك (ككشيه قررة القرس بالصبح وعكسه متى اريد ظهور رمير
 في مظلم اكثر منه) والجواز قد استفيد من قوله فالا حسن واضحا وكانه تعرض له توضيحا بالتمثيل
 ولا يخفى ان البيت كما يشتمل على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه يشتمل على تمثيل الخايز الذي
 هو التشبيه حيث اشتمل على قوله فن مثل ما في الكأس عني تسكب وكانه اراد التمثيل
 للتشبيه فما احد الطرفين اكل مع انه لم يقصد الخاق بل التشابه بعد التمثيل بما لا مزية
 لاحد الطرفين على الاخر فتأمل ولما فرغ من النظر في الطرف والوجه والاداة والغرض
 حان النظر في تقسيمه بالاعتبارات الاربعة فشرع فيه على ترتيب ذكر الاربعة فابتدأ بالتقسيم
 باعتبار طرفيه فقال (وهو) اي التشبيه (باعتبار طرفيه) اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام
 قسمه الاول ايضا اربعة اقسام والثالث والرابع قسمان يعلم اتقسامهما الى القسمين من بيان
 تقسيم الاول الى الاقسام الاربعة فاكتفى به ولم يشتر الى تقسيمهما والثاني يحتمل القسمة الى
 الاربعة عقلا وكانه لم يوجد ولعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث والرابع فالاقسام
 العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب اربع في اربع والواقعة تسعة ومن البين ان تقسيم
 الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف وبالعكس وهكذا الحال في الوجه والاداة

والغرض فالمصنف يقسم تارة الطرف مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتباره وتارة يعكس
اعمالا للطريقين وتجديدا للسلوك وتفننا في البيان واما تقسيم التشبيه باعتبار الضرف هنا مع
انه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلزيد الاهتمام بالتشبيه الذي وجهه مركب
فانه ما به التفاضل بين البلغاء والتفاضل بين الخطباء وللتشبيه على الفرق بين المفرد والمقيد
وهو احوج شئ الى التأمل واعمال الذكاء (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما غير مقيد ين تشبيه
المقيد بالورد) ولا نعتي بالمقيد ما ذكر معه قيد بل ما لقيد مدخل في التشبيه الا ترى انه جعل
من غير المقيد قوله تعالى هن اباس لكم واتم لباسهن مع ان اللباس موصوف لانه
لا دخل في وجه الشبه لهذا الوصف فانه اما حسي على ما ينسب الى مخشري وهو ان كل
واحد يشمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او عقلي كما ذكره غيره وهو ان كل واحد منهما
يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة فان الفاحشة هي الزنا وما يشتد فحشه
من الذنوب وما نهى عنه واللباس يصون من كشف العورة والزنا لانه ما لم يجرد العورة
عن اللباس لا يمكن الزنا كما ان كلا من المرأة والرجل يصون صاحبه عن الوقوع في الزنا
وما ينسب من الوقوع في المنهيات وقبائح الذنوب وشئ من الوجهين لا يتوقف على القيد
على ما ذكره الشارح وفيه بحث دقيق يتبعه تحقيق وهو ان المقصود تشبيه كل منهما
باللباس في الاشتغال على صاحبه او صون صاحبه وذلك ليس لمطلق اللباس بل للباسه
فلاضافة اللباس دخل في وجه الشبه فلا يظهر ان الآية تشبيه المقيد بالمقيد ووجه ما قاله
انه شبه كلامهما باللباس المطلق في الاشتغال او الصيانة ثم قيد الاشتغال او الصيانة فتدبر
وتذكر التحقيق بمعونة التوفيق ومنهم من قال في الوجه الثاني مسامحة لان اللباس يصون
صاحبه عن ابرد لاعتن فضيحة الفاحشة ككل من الرجل والمرأة وقد ظهر فساد
ويمكن ان يكون وجه الشبه ان كلامهما يجعل صاحبه موقرا معززا في عين الناس كاللباس
ففيه اشارة الى انه كلما كان الزوج اطهر وازكى ويكون ادخل في التوقير كاللباس وانما
قدم غير مقيد مع انه عديمي والمقيدان وجوديان لانه اقوى في الافراد الكلام الذي
فيه (او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء) فان التشبيه
هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على طائل والتشبيه به هو الراقم المقيد بكون رقة على
الماء لان وجه التشبيه فيه التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين
القيدين وقد نبه بهذا المثال على ان القيد يشمل الصلة والمفعول ولا يخص بالاضافة
والوصف كما هو المشهور ومن القيود الخال (او مختلفان) في التقييد وعدمه (كقوله والشمس كالمرأة
في كف الاشل) يقال الواو حالية والجملة حال عن المصراع السابق ومضمون البيت ان الصياد
اصطاد الشمس كذلك فالشمس المطلقة ليست كالمرأة المذكورة بل هي مقيدة بزمان مخصوص
وهو الصباح او العصر الا ان يقال لا يكفي في تقييد طرف التشبيه بزمان مخصوص مثلا بل لابد
من اعتباره في نظم الكلام حتى يكون الطرف مقيدا (وعكسه) عطف على قوله كقوله
اي عكس قوله وهو المرأة في كف الاشل كالشمس (واما تشبيه مركب بمركب كما) اي تشبيه
(في بيت بشار) الاضافة عهدية بشار بها الى ما سبق من قوله كأن مشار التفع البيت
وتشبيه المركب بالمركب قد تكون بحيث يمكن فيه تشبيهات متعددة بلا تكلف كما في قوله
وكان اجرام النجوم لو امعا درر نثرن على بساط ازرق فانه كما يشبه الهيئة المنترعة
من اجرام النجوم اللوامع في اديم السماء الصافية الزرقاء هيئة درر نثرن على بساط ازرق كذلك
يشبه اجرام النجوم اللوامع بالدرر واديم السماء بالساط الازرق شبهها واضحا عاريا

عن التكلف لكنه ابن هو عن التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا ومجبا
من طلوع النجوم مؤلفة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقاء الاصافية وقد يكون بحيث
لا يمكن فيه تشبيهات الا بتكلف يتكلف من لم يدق حلاوة التشبيه المركب في قوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوقد نارا الآية فقال شبه النافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة
وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وقد يكون بحيث لا يمكن فيه تشبيهات متعددة ومثلوا بذلك
بقوله * كالنار المبرح والمشتري * قدماه في شامخ الرفة * منصرف بالليل عن دعوة * قداسرجت
قدماه شمع * فانه لا يصح تشبيه المبرح بالنصرف بالليل عن دعوة اقول وان لا يحسن تشبيه
المبرح بالنصرف عن دعوة مع الاقتصار عليه لكن يصح تشبيهه بالنصرف عن دعوة
وتشبيه المشتري قدماه بشمع اسرجت فان التشبيه ربما لا يحسن وحده ويحسن اذا جمع مع تشبيه
آخر فهذا عرف عن التشبيه المتعدد ما يقرب التشبيه الواحد المركب في التضام والتلاصق
وعرف انه كم بين التشبيه المتعدد والتشبيه المركب وانه ليس التشبيهات المركبة في مرتبة
فان ما ساغ فيه التشبيهات المتعددة ايضا لا يتكلف له فضل على ما سافت فيه بتكلف
وما سافت فيه بتكلف له فضل على ما لم تسغ فيه اصلا بل ما سافت فيه ولا بد من اجتماعها
لهذا المساغ اعلى من الكل لان وجه تعدده يشبه وجه وحدته في التضام والتلاصق ولا يبعد
ان يقصد تشبيه المركب بالمركب والاجزاء بالاجزاء في اطلاق واحد لانه اذا جاز باداة واحدة
تشبيهات الاجزاء المتعددة فليجوز مع تلك تشبيه الهيئة بالهيئة ايضا (واما تشبيه مفرد بمركب
كما مر من تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت مشورة على رماح من زبرجد فالشبه مفرد وهو الشقيق
والشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الحبلية بحمار اتى مشقوق الشفة والحوافر
نابت على رأسه شجرة غصنا والفرق بين المركب والمقيد احوج شئ الى التأمل ولهذا
قال صاحب المفتاح وهذا اى الفرق بين تشبيه المفرد بالمفرد وتشبيه المركب بالمركب فزله
فضل احتياج الى سلامة الطبع وصفاء الفريضة فليس الحاكم في تميز البابين اذا التبس احدهما
بالآخر سوى ذلك ولو لا اشتباه المقيد بالمركب لما كان الاشتباه بين البابين بتلك المثابة وكفى
شاهدا في شدة الالتباس وقوع الاختلاف بين المصنف والمفتاح حيث جعل المفتاح
تشبيه الشاة الحبلية تشبيه المفرد بالمفرد والمصنف جعله من تشبيه المفرد بالمركب وانه لم يثبت
المفتاح تشبيه المفرد بالمركب وبالعكس مع كثرة اهتلافه فكانه جعل المركب في الصورتين مقيدا
قال الشارح وكان ما ذكره المصنف اقرب (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله) اى قول ابى تمام
(يا صاحبي تقصيا) في القاموس تقصيت في المسئلة بلغت الغاية فان تقديره (نظريكم) وفي الأساس
تقصيته بلغت اقصاه (تريا وجوه الارض) قائلين تعجب (كيف تصور) مضارع التصور بر مجهول
يقال صورته الله صورة حسنة فتصور والشارح جعله مضارعا حذف التاء اى كيف تصور (تريا
نهارا شمسا) من الشمس صار ذا شمس اى لم يسترها غيم (قد شبه) اى خالط النهار (زهر) كقمر
جمع زهرة ككثرة وبركة (الربي) كهدي جمع ربوة بالضم وجاءت كرجة خصها لانها انضرت
واخضرت ولا نهى المقصودة بالنظر كذا قاله الشارح في المختصر ويمكن ان يقال
يقال خصه لانه يخالطه الشمس في اول طلوعه وتشبيه اول النهار بالليل المتبراطهر لان نور
الشمس فيه اضعف (فكما هو) اى ذلك النهار (قمر) اى ليل ذو قمر في القاموس القمر والمقمر
ليلة فيها القمر فليس الكلام في تقدير الموصوف حتى يرد قول الشارح فيه تسامح بناء على انه
في تقدير ليل قمر فبه شأية تركيب على ما وجهه السيد السند ولا تسامح توجه آخر وهو ان
هذا التشبيه في البيت لا يخلو عن تسامح اذ شبه النهار الشمس لان الصغير المشبه راجع اليه
والمقصود تشبيه الهيئة شبه النهار الشمس الذي اختلف به ازهار الرواة فنقصت
باخضارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالشبه مركب والمشبه به

اجتماعها يسجد

نسخه بحمار ابتر

مفرد (وايضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين ولا يناسب التقسيمات الاخر لانها كانت تقسима تشبيه واحد وهذا تقسيم للتشبهات المتعددة اذ لا تعدد طرفا تشبيه واحد وايضا ليس من وظائف البيان بل هو من افراد اللف والنشر الذي من الصنابع البديعية وكان وجد التعرض له ان الملقوف ربما يلتبس بتشبيه مركب بمركب ويتبعيته يتعرض للمفروق وان لا التباس فيه ولا يخفى ان الملقوف والمفروق لا ينحصر بالطرف بل يجري في الوجه ايضا (ان تعدد طرفاه) اى كل من طرفيه (فاما ملقوف) قال المصنف وتبعه الشارح وهو ان يؤتى بالمشبهين اولاً ثم بالمشبه بهما هذا وهو قاصر ويجب ان يقال او بالعكس لئلا يخرج نحو كالعقاب والحشف البالى قلوب الطير رطبا وباسا قال الشارح المراد اعم من الاتيان بطريق العطف او غيره وكأنه اراد به مثل قولنا كالفهرين زيد وعمر واذا اريد تشبيه احدهما بالشمس والاخر بالقمر بقرينة (كقوله) اى قول امرئ القيس بصف العقاب بكثرة اصطداد الطيور (كان قلوب الطير) اسم جمع للطائر (رطبا) بعضها (وباسا) بعضها (لذي وكرها) هو عبس الطائر وان لم يكن فيه (العتاب) هو كرم ان (والحشف) هو كرس ارد التراب والضعيف الذي لا تنوى له او الياس الفاسد وكفلس الخبز الياس (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعتاب والياس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها قال الشيخ فضيلته في اختصار اللفظ وحسن الترتيب لا لان الجمع فائدتى عين التشبيه هذا ولا يذهب عليك انه لازمة في النشر لاعلى ترتيب اللف (او مفروق كقوله) اى قول المرقش الأكبر وهو عمرو بن سعد والمرقس الأصغر عمرو بن حرملة (النشر) اى نشر تلك النساء وراحتهما (مسك) اى نشر مسك (والوجوه دنابر واطراف الأكف) وروى اطراف البنان فالاضافة بيانية (غنم) هو شجر اجرلين يشبه به ثمان الجوارى كذا فى الصحاح (وان تعدد طرفه الاول) قال اعنى المشبه (فتشبيه التسوية) لانه سوى بين المشبهين (كقوله صدغ) هو بالضم ما بين الاذن والعين والشعر المتبدل على هذا الموضع والمراد هو الثانى (الحبيب وحالى) وكأنه اراد احوالى فيصح انه والصدغ كاللالي كل شعر من الصدغ كليل وكل حال له كليل المصراع الشاق وتغره فى صفاء واد معى كاللالى (كلاهما كاللالي) وصف دمه بالصفاء لئني عن كثرة بكاؤه لانه اذا كثر جريان ماء المنبع يصفو عن الكدر لانه يغسل المنبع ويدفع عنه الكدورات التى تمترج بالماء بخلاف ما اذا جرى احدا فانه يكون مكدر ايكدورات المنبع (وان تعدد طرفه الثانى) قال اعنى المشبه به (فتشبيه الجمع) لانه يجمع للمشبه وجوه تشبيه او يجمع له امورا مشبهات بها (كقوله) اى قول البخترى بات تدبى الى حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح الاغيد الناعم البدن وتذكيرات ونديمها واغيد يدل على ان الكلام فى مذكر ومكان الوشاح يدل على انها محبوبة فى القاموس الوشاح بالضم والكسر فلادتان من لؤلؤ وجوهر منظومتان يخالف بينهما مطوف احد هما على الاخر او اديم عريض مرصع بالجواهر تشبه المرأة بين عاتقها وكشحتها (كاعما يسم) يسم يسم كضرب بسماء وابسم وبسم وهو اقل الضحك واحسنه (عن لؤلؤ منضد) اى منظم (اورد) كجمد لم يصفه بالنظم لان الذهن ينساق اليه من وصف اللؤلؤ (او اقاح) جمع اقحوان بالضم كالقحوان وهو البابونج قال فى الصحاح جمع على اقاحى يحذف الالف والثون وقد لا يشدد الياء هذا فلهزة اقاح مفتوحة وما اشتهر من كسر هاءه شبه نغره بثلاثة اشياء الا انه اورد كلمة او تنبيهها على ان كلا مشبه به على حدة وكلمة او للتسوية لئلا يلبسهم حتى يردانه ينبغى الواو ويوجه بانه معنى وكيف الواو يجعل معنى الواو وهو احسن من الواو لخلوه عن وصمة ايها جعل المجموع مشبه به قال الشارح

شبه ثمره بثلاثة اشياء ثم اعترض بان في كونه من باب التشبيه نظرا لان المشبه اعني الثمر غير
 مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كائما يدل على انه تشبيه اقول اولا هذا تشبيه بشي
 بثلاث تقسيمات والمثبه مقصود في الكلام لانه في معنى انه يسمى بسم كسم عن هذا اوداك
 اوداك وثانيا ان تشبيه الثمر بثلاثة اشياء ضمني لان تشبيه البسم بالبسم عن احد الثلاثة يستلزم
 تشبيه الثمر باحدهما ومما مثل به التشبيه بمعدد بيت الحريري يفترعن لؤلؤ رطب وعن برد
 وعن اقاح وعن طلع وعن حبيب قال الشارح شبه ثمره بخمسة ثم قال في كونه من باب التشبيه
 نظر لان المشبه اعني الثمر غير مذكور لفظا ولا تقديرا اقول التقدير يفترى بضحك ضحكا حسنا
 عن مثل لؤلؤ البيت فالمثبه مقدر في نظم الكلام وانما لم يجعل استعارة مغنية عن التقدير لان
 الاستعارة امور متنافية لشيء واحد في كلام واحد دعوى ثبوت امور متنافية لشيء واحد فلا
 يقدم عليه عاقل بخلاف التشبيه بالامور المتنافية (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار
 الطرفين يعني باعتبار وجهه له ثلاث تقسيمات اوليات الاول هو تمثيل وغير تمثيل والثاني
 هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد فصرح بالاول بقوله (امام تمثيل او غير تمثيل) ولا
 يرد انه تقسيم للشيء الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه ويشهد لذلك كلام الكشاف
 حيث يستعمله استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه واخص منه وما هو نفس
 المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو اخص فلا اشكال وبهذا يدفع ايضا ان تعريفه بقوله (وهو
 ما وجهه منترع من متعدد) غير منعكس لخروج بعض افراد التمثيل عنه ولا يردانه بتمثيل
 ما وجهه مركب حسي فلا يطرده لان الشيخ يفيد في اسرار البلاغة بكونه عقليا حيث قال التمثيل
 التشبيه المنترع من امور واذالم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه
 تمثيلا عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعلم
 هذا لما قال السيد السند في شرحه للمفتاح ان هذا القيد من قبل الشيخ لاننا ما يمكن لا يثبت
 مخالفة بين الجمهور والشيخ بل لان الشيخ فسر بالتشبيه المنترع من امور ثم نبه على ان لفظ التمثيل
 لا يجوز اطلاقه على الحسي مطلقا ويجوز اطلاقه على العقلي مطلقا ولا يخفى على الذوق
 السليم ان الشيخ فرق بين كون التمثيل بمعنى التشبيه المنترع من امور وبين التمثيل بمعنى التشبيه
 بالوجه العقلي حيث جعل الاول معنى مفرقا شايعا والثاني مما قد يستعمل فيه بقوله جاز
 ان يطلق اسم التمثيل عليه ثم اني اخاف ان يخيّر في حل عبارة الشيخ فافسر له كبر عاقلات واخذني
 ببسط الكلام فاني لا افعله ترفعا فنقول يريد بقوله اذالم يكن التشبيه عقليا انه اذالم يكن الكلام
 الدال على التشبيه فانه جاء بهذا المعنى حيث جعل البعض اطلاق اركان التشبيه على الطرفين
 والوجه والاداة من فروعه وحيث قال انه يتضمن التشبيه اراد به المعنى المصدري وكذا بالتمثيل
 في قوله ان فيه تمثيلا فلا يشكل عليك انه ينبغي ان يقول اذالم يكن عقليا يقال له التشبيه ولا
 يطلق عليه التمثيل وكأنه اراد بضرب الاسم مثلا استعارة الاسم (كأمر) واستعرف تعيينه ولما
 استشعر المصنف الاشكال على تعريفه بانه غير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه والوصف
 المنترع الحقيقي مع انه ليس بتمثيل اشعار الى دفعه بقوله (وقيد السكاكي) اي المنترع من متعدد
 (بكونه غير حقيقي) كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفسره بالوجه اي قيد الوجه بكونه غير
 حقيقي كما قيده بكونه منترعا من متعدد لانه قال السكاكي التشبيه متى كان وجهه وصفافير
 حقيقي وكان منترعا من عدة امور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين ولم يقيد المنترع
 من متعدد وهذا الكلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول وجه الدفع ان هذا القيد لم يثبت
 في غير كلام السكاكي فخرينافي التعريف موافقا للجمهور ولا يبعد ان يقال اوقع السكاكي فيه

قول الشيخ واذا كان عقليا جازان بطلق اسم التمثيل عليه فحمل العقلي على ما هو مخترع العقل
و معتبره فقط ثم ان وجه عدول المصنف من عبارة السكاكي من عدة امور على طبق عبارة
الشيخ الى قوم من عدله كآبده عليه في الايضاح حيث قال امرين او امور ظاهر (كما في تشبيه
مثل اليهود بمثل الحمار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بالبلغ نافع مع الكد والتعب
في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بتحقيق بل هو طائفة الى التوهم
كذا ذكره الشارح وهو المطابق لكلام المفتاح من قال مراد المفتاح بغير الحقيق ما
يقابل الاضافي فلم ينظر في كلام المفتاح ادنى نظرا ما ان المراد غير الحقيق في كل من
الطرفين او يكتفى ان يكون ذلك في احد الطرفين فمالم يتضح لكن المنبسط الاول لانه
الفرد الكامل فليحمل عليه ما لم يصرف صارف ويقتد مثال التمثيل على بيان
السكاكي واطلاقه على بيان الجمهور حل الشارح المحقق على ان جعل ما من عبارة عن جميع
امثلة ذكرت اوجه الشبه المركب باقسامها من مركب الطرفين ومفرد هما ومختلفهما
وخالفه السيد السند بدعوى ان التمثيل مخصوص بمطرفاه مركبان وادعى ان تعريفه
بما وجهه منتزع من متعدد يتبادر منه المنزع من متعدد في طرفي التشبيه لا المركب من متعدد
هو اجزاؤه والافصال مركبا من متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول ما من
الاماي مركب طرفاه ونوره بان المصنف رد على السكاكي جعل التمثيل على سبيل الاستعارة
من الاستعارة الحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب المنافي لاندراج تحت الاستعارة الحقيقية
الدرجة تحت المجاز المفرد ومباني المخالفة غير سديدة اما حديث التبادر فمنوع وانما
اختير الانتزاع على التركيب ليعلم ان المدار على التركيب الاعتباري والهيئة الانتزاعية
لا على التركيب الحقيقي وليتناول المركب من متعدد هو اجزاؤه ومن متعدد في الطرف وكذا
سند رد المصنف على السكاكي ضعيف لانه رد كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك
وقد وجد في كلام السكاكي تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل
بمعنى التشبيه بالوجه المركب بمطرفاه مركبان نعم جعل الشارح في تعريف المجاز المركب
باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصل تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احتراز عن الاستعارة
في المفرد فلم يخص التمثيل بمطرفاه مركبان كيف يحتز عنه فين كلامه تناقض لكن لا يوجب
ذلك فساد كلامه هناك بل ينبغي ان يحمل ما سيأتي على ان الاحتراز بارادة تشبيه تمثيل خاص
اذ لا بد اما من تقييد اللفظ المستعمل بالمركب وتقييد تشبيه التمثيل تقييد الفصل بالتخصيص اولى
من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بمطرفاه مركبان لانتقض تعريف المجاز المركب
باستعارة لفظ مركب بمعنى مفرد شبه معناه معنى المركب بوجه شبه مركب او قد سبق ان التشبيه
بهذا الوجه يحى المفرد بمركب (واما غير تمثيل وهو بخلافه) وهو ما لا يكون منتزعا عن متعدد
عند غير السكاكي ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكي وهو ما ينتزع من متعدد او كان
وصفا حقيقيا والمراد بالوصف الحقيقي وجود ما يكون ما انتزع عنه او صاف حقيقة والافالهيئة
الانتزاعية امر اعتباري لا وجود له وهذا اولى من جعل وهو بخلافه يانا لغير التمثيل
على المذهبين كما يفيد عبارة الشارح لانه يحوج الى تكفيات بعيدة من جعل ضمير بخلافه
الى ما يطلق عليه التمثيل وكذا جعل غير تمثيل بمعنى ما يطلق عليه غير تمثيل بل جعل قوله
اما تمثيل ايضا ثم اعتبار التوزيع بحمل كل ما يستفاد من قوله وهو بخلافه لاحد معنى غير تمثيل
ولما فرغ من التقسيم الاول شرع في التقسيم الثاني بقوله (وايضا) التشبيه (اما بحمل وهو

ما لم يذكر وجهه) ولما استنبهه ولما كان للمجمل تقسيمان عقبه: سما وفصل بينهما وبين
 قسميه والانساب بمقام التعليم تقديم المفصل لانه وجودي ولانه يدفع به طول الفصل
 بين القسمين بتقديمه وكأنه نظر الى ان المجمل اجل (منه) اى فى المجمل (ما هو ظاهر به) سما
 اى يفهم وجهه (كل احد نحو زيد كالاسد ومنه حتى لا يدركه) اى لا يدرك لوجهه (الخاصة)
 سواء ادركه بالبدية او بالتأمل فالتقسيم للتشبيه وتسميته بالظاهر والحقى تسمية له بحال
 الوجه وجوز الشارح كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه وبأياه كون قوله وايضا
 منه تقسيما للتشبيه قطعاً وان يلايمه ان ما ذكر عقب القسم الثانى من قوله وقد يتسارع
 بذكر ما يستلزمه مكانه تفصيل للوجه وكلام فيه (كقول بعضهم) هى الانمائية فاطمة بنت
 الخرشب حين مدحت بينهما الكلمة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقبس الحفاظ
 وانس الغوارس قالهم حين قاله حين شلت ايهم افضل فانها قالت عمارة لابل فلان لابل
 فلان ثم قال ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل (هم كالخلفة المنزعة لا يدرك لى طرفاها) كذا ذكره
 الشيخ جبار الله وقال الشيخ عبدالقاهر انه قال من وصف بنى المهلب للججاج لما سأل عنهم ايهم
 الخدي اسجع ولائنا فى بينهم ابل هما يجتمعان على الصدق تواردا وبطريق اخذ التأخر
 عن المتقدم ولا يخفى ان المراد بالحقى الحقى فى حد ذاته فلا يخفى جده عن الخفاء عروض ما يوجب
 ظهوره كما فى هذا الكلام فان وصف الخلفة اظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم
 بالمجمل بل يجرى فى المفصل ايضا وكان خصه به للتنبيه على انه مع خفاء التشبيه بحذف الوجه
 والمراد بطرفاها طرفها الاعلى والاسفل الملايمان للافضل والادنى واذا لم يعلم الادنى والاعلى
 لم يعلم الوسط (وايضاً) جملة معتزلة بين المعطوف والمعطوف عليه تقديره آض تقسيم المجمل
 ايضا عاودا وفائدة التنبيه على انه استئناف تقسيم للمجمل وليس تقسيما للحقى اذ ذكر الوصف
 المشعر بوجه الشبه انسب بالحقى ومنه يعلم ان المعتزلة قد تدخل بين العاطف والمعطوف
 واما ما قال الشارح ان اختار منه ومنه دون اما واما الاشعار بان من تقسيمات المجمل دون
 مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لانه لا مجال لتوهم انه تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لتوسط
 تقسيم بين قسمين تقسيم بل الوجه ان لا يحصر فيما ذكره اذ يحتمل قسم اخر هو ما ذكر فيه
 وصف المشبه فقط فلذا لم يأت باداة الحصر ولم يجعل التقسيم رباعيا لعدم الظفر به فى كلامهم
 ولا يخفى جريان هذا التقسيم فى المفصل وكأنه لم يضر له لانه لم يوجد اذ لا معنى لاي راد ما يشعر
 بوجه الشبه مع ذكره اولاً لان ذكره فى المجمل يدفع توهم انه ليس التقسيم مجمل بل ما يشعر بالوجه
 ولا داعى لذكره فى المفصل (منه) اى من المجمل (ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين)
 اى وصف يذكر له من حيث انه طرف وهو وصف بشعر بوجه الشبه فخرج منه زيد الفاضل
 اسد لان زيد الا يثبت له الفضل من حيث انه مشبه بالاسد وبما ذكرنا حقتنا ان نقول
 هكذا ينبغي ان يفهم لا يجزى ما ذكر الشارح ان المراد بالوصف وصف يشعر بالوجه
 ثم قال هكذا ينبغي ان يفهم وانما قدم العدمى وهو ما لم يذكر اسم على ما هو وجودى فى الجملة
 وقدم ما هو وجودى فى الجملة على الوجودى الصرف مع ان حق التعليم يقضى العكس حفظا
 للاقسام عن وقوع فاصلة بينهما ولولمثال (ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده) لم يذكر مثاله
 لانه ذكر انما ما هو مثاله (ومنه ما ذكر فيه وصفهما) اى وصف المشبه والمشبه به كليهما
 (كقوله) اى قول ابى تمام فى الحسن بن سهل * ستصبح العيسى والليل عند فتى * كثير ذكر الرضى
 فى ساعة الغضب * العيسى بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شفرة وهو عيسى وهى
 عيسى اى سيد خلنى الابل والسمر فى الليل صباحا عند فتى (صدفت عنه) اى اعرضت عنه

(ولم تصدف) من حد ضرب (مواهبه عنى وعاد وظنى) فلم يحب كالغيث (هو المطر او الذى عرضه يريد) ان جنته وانكز ريقه اى اوله او افضله والموافاة الاتيان (وان ترحلت عنه لج) اللجاج الخصومة (فى الطلب) ووصف الفنى بكثرة المواهب اعرضت عنه ولم تعرض والغيث بانه يصيبك حسه او ترحلت عنه وهذا ان الوصفان مشعران بوجه الشبه اى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال والاعراض (واما مفصل) عدل اما مجمل (وهو ما ذكر وجهه) اسكان فى هذا التعريف تسامح يجعل ما ذكره ما يستتبع وجهه مكان الوجه داخل فيما ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح اخر فيه على هذا التسامح وعلى منشأه اخر اجال التعريف عن الابهام الذى هو غابة تبعيده عن الاتقان والاحكام فقال (وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه) اى وجه الشبه (مكاته) والشارح جعل هذا اشارة الى التقسيم بعد التعريف يعنى المفصل قسمان ما ذكر فيه وجه الشبه حقيقة وما ذكر فيه وجه الشبه تسامحا (كقولهم للكلام الفصيح) اى الفصيح وكلام المفتاح فيه كالصرح والبلغ والثاني هو الاشبه لانه احق بالتشبيه بالعدل (هو كالعدل فى الخلاوة) وشاع هذا التسامح الى ان صار الحقيقة مبهورة حتى لو قيل الكلام الفصيح كالعدل لا يفهم القصد الى انه مثل العدل وفى ميل الطبع اليه ولا يجعل المقدر ذلك بل لو سئل عن وجه الشبه لايجاب بالاخلاوة (فان الجامع فيها لازمه وهو ميل الطبع) اى محبة وروده كذا فسر السيد السند فى شرح المفتاح وانما جعل الجامع ميل الطبع لانه المشترك بين العدل والكلام لا الخلاوة التى هى من خواص المطعومات ولا يبعدان يجعل وجه الشبه نفس الخلاوة ويجعل ثبوته فى المشبه على سبيل تخيل كفى تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه فى وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب وبشبه ان يكون تركهم التحقيق فى وجه الشبه حيث قسموه الى حسى وعقلى مع انه فى التحقيق لا يكون الاعقليا كما مر من تسامحهم هذا ويحتمل ان يكون قصده ان تسامحهم ناش من تسامح البالغين من وضع المستنوع مكان وجه الشبه فيقولون الكلام البالغ كالعدل فى الخلاوة وزيد كالغراب فى سواده اى سواد الغراب وسواد زيد وقد يقال زيد كالغراب فى سواده هما فلما وضع البالغ الحسى للزوم بوجه الشبه الكلى مكانه نزل علم البيان الكلى الذى هو وجه الشبه منزلة جزئياته فقسموه الى حسى وعقلى ويحتمل ان يكون قصده الى ان تسامحهم الاول من قبيل هذا التسامح من تنزيل غير وجه الشبه منزلة فانهم نزلوا الجزئى منزلة وجه الشبه الكلى فقسموه الى الحسى والعقلى والشارح العلامة جرى على الاول لكن لم يسلك فى الحقيقة مسلك السداد والشارح اعتمد على الثانى لكن لم يأت فى بيانه بما عليه الاعتماد ومن الله الاهتداء والرشاد ولا يخفى عليك انه نشأ من هذا التسامح ايضا التسامح فى عدم هذا التشبيه مفصلا والتسامح فى التعريف على ما عرفت بى ههنا بحث وهو ان ذكر الخلاوة فى مقام ميل الطبع من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللزوم وسلك طريق المجاز ليس تسامحا (وابضا) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهوانه (اما قريب مبتذل) اى غير مصون من احد بل يعطى لكل احد وبثله بمجرد توجهه والابتذال عدم الصيانة (وهو ما يشتمل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه فى بادية الرأى) اى ظاهر الرأى فان جعل من بدايدو فالامر ظاهر لفظا ومعنى وان جعل من بدء مهموزا فوجه حذف الهمزة انها قلبت ياء لانكسار ما قبلها ذكره القاضى فى تفسير قوله تعالى بادية الرأى فى سورة هود ووجهه جعل اول الرأى ظاهره تنزيل اول الرأى منزلة ظاهر الشئ الذى يبدو اول اولك ان تجعله حينئذ

بمعنى اول الرأى ولك ان نهمر به كافي قراءة من قرأ بآدى الرأى بالهمزة وجعل القاضى تقديره في الآية في وقت حدوث بآدى الرأى على حذف مضافين ولك ان تجعله ظرفا تزييلا فيستغنى عن حذف المضاف ولا ينفق التعريف بتشبيهه بكون المشبه لازما ذهنيا للمشبه مع خفاء وجهه لانه ليس انتقالا لظهور وجهه في بآدى الرأى وقوله اظهر وجهه قيد للتعريف وتحقيقه ان يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم الكلى الذى هو مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والنفت النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكف بما ظهر وجهه في بآدى الرأى لانه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو لا يكتفى في الاستدلال بل لابد ان يكون انتقال من المشبه الى المشبه به اظهر وجهه بمجرد ملاحظة المشبه (اما لكونه امر اجليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة اسبق الى النفس) من التفصيل وذلك لان التفصيل بتفصيل امر مجمل او بجميع امور مجملة وبالجملة الجملة اسبق الى النفس ولان النفس مجبولة على درك المجمل وحفظ المجمل حتى ان التفصيل كانه خروج عن جبلتها ولان المجمل احب عندها لانه الذى يبقى لها بعد التفصيل فكان التفصيل وسيلة الى تحصيل مجمل على ما ينبغي الا ترى ان التعريفات التى هي تفاصيل وسائل معرفات هي مجملات حتى اذا حصل المجمل اعرض النفس عن التعريف والتفصيل هنا ما خطر بالبال في تفصيل هذا الاجال واعلمه اجل مما ذكره الشارح المحقق في شرح هذا المقال حيث قال الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شئ او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشئ اخر فلهذا كان العام اعرف من الخاص على ان في قوله لهذا كان العام اعرف من الخاص نظر الان العام ربما يكون مفصلا كالجسم التامى الحساس المتحرك بالارادة والخاص مجملا كالانسان وقال المصنف الا ترى ان الرواية لا تصل في الاول امرها الى الوصف على التفصيل لكن على الجملة ثم على التفصيل ولذلك قيل النظرة الاولى حقا وفلان لم ينعم النظر وكذا سائر الحواس فانه يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم في المرة الثانية ما لم يدرك في الاولى وفيه بحث وذلك لان ذلك ليس للاجال فان الاجال بعد التفصيل في غاية المثابة بل لانه لا اتقان في النظرة الاولى ولا يحصل احكام النظر بها لقلة اعماله (او قاييل التفصيل مع غلبة حضور المشبه في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به مثلا اذ قد يكون غلبة الحضور انفا فالقرب المناسبة ولا يخفى ان غلبة حضور المشبه عند حضور المشبه به بجماع غلبة حضور المشبه مطلقا فلا يقابل بينه وبين قوله مطلقا الا ان يقيد الغلبة عند حضور المشبه به بقيد فقط لكن لا يساعد المثال او يجعل التردد يمنع الخلو (كنشيد الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) اذا اعتبر التركيب واما اذا لم يعتبر فهو ايضا امر جلى يشهد له ما سأتى من انه كلما كان التركيب من امور اكثر كان التشبيه ابعد حيث لم يقل كلما كان التعدد اكثر كان التشبيه ابعد وفيه بحث لان الظاهر ان تعدد وجه الشبه ايضا من اسباب البعد والغربة ويرد ان الجرة الصغيرة ايضا كثير الحضور مطلقا في الذهن فلا وجه لجمعه مما غلب حضوره عند حضور المشبه به لامطلقا والجواب ان كلا من الجرة والشمس مما يغلب حضور الكوز والمرآة عند حضوره فيصح التمثيل لقلة حضور المشبه به عند حضور المشبه بايهما شئت وان كلاما من المرآة والكوز مما يغلب حضوره مطلقا بايهما شئت فتتم كل قسم باحدهما خاصة على سبيل الاتفاق وهذا مما لا ضنة فيه (او مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه (لنكره على الحس) او لكونه لازما لما يتكرر على الحس او غير ذلك

كـ الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستدارة) فان في وجه الشبه تفصيلا لـ كن
 المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل)
 الاخصر الاوضح لمعارضة غلبة الحضور في الذهن مطلقا التفصيل (واما بعيد غريب) عطف
 على قوله اما قريب مبذل (وهو بخلافه) اي بخلاف القريب اي ما لا ينتقل فيه في بادي
 النظر من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه في بادي الرأي (لعدم الظهور) المهور
 وهو الظهور في بادي الرأي سواء انتقل فيه من المشبه الى المشبه به في بادي الرأي لكون
 المشبه به لازما ذهنا لا ظهور وجهه او لا ينتقل منه اليه كذلك اصلا والمصنف فسر
 قوله وهو بخلافه بأنه ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر ووافقه
 الشارح وورد عليه التشبيه الغريب الذي المشبه به فيه لازم ذهني للمشبه الا ان يتكلف
 تأمل (واما الكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل) فان وجه التشبه فيه هيئة
 مشتملة على كثرة تفصيل كما سبق (او تدور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه) قد عرفت
 وجه التردد بينه وبين الدور مطلقا فتذكر (لبعد المناسبة كما مر) من تشبيه النفس بـ
 بنار الكبريت (واما مطلقا لكونه وهميا) كاتيات الاغوال (او مر كبا خاليا) كاعلام ياقوت
 منشورة على رماح من زير جد (او عقليا) عطف على قوله خياليا لـ على قوله مر كبا
 خاليا والا لاكتفى به ولم يذكر وهما فتدبر فانه لطيف دقيق والظاهر ان المركب العقلي اذا كان
 قليل التفصيل ليس نادرا الحضور (كما مر) متعاقب قوله مطلقا وتمثيل له بجميع اقسامه السابقة
 ولا يخفى ان كلامه هنا يدل على ان تدور حضور المشبه به مطلقا موجب لحفاء الوجه
 سواء كان الوجه جليا او لا وكلامه سابقا دل على ان كونه جليا مطلقا موجب لظهور
 وجهه فينتج تناف والتحقق ان التشبيه القريب المتبدل ما يكون وجهه ظاهر اكونه
 جليا او قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه او مطلقا والغريب
 البعيد ما يكون وجهه خفيا الكثرة تفصيله او تفصيل مامع تدور حضور المشبه به عند حضور
 المشبه مطلقا (او اقله تكرر على الحس) او عدم تكرر عليه او عدم تعلق الاحساس به
 كالعرش والكرسي ودار الثواب والعقاب واستغنى بذكر قلة التكرار عنهما لانها اولى
 بغلبة الدور مطلقا ولذا ان تجعل قلة التكرار كناية عن عدم كثرته وتجعل التفي شاملا للجميع
 (كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل) لم يقل كما مر كما في نظائر لان مامر كثير فيلتبس
 ولا يحصل ما هو المقصود من التمثيل وهو التوضيح والفرق بينه وبين نظائره ان مامر مثل به
 نظائره فيما سبق بعنوان ذكرهنا بخلافه فان مثاله فيما مر لم يكن لقلة التكرار بل لاعتبارات اخر
 وانما كان تدور حضور المشبه به سببا لحفاء وجه الشبه لانه فرع الطرفين والجامع بينهما
 فتعقله بعد تعقل الطرفين كذا في الشرح فان قلت ما سبق من ان ظهور الوجه في بادي الرأي
 سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظري يستدعي ان يكون تعقل الوجه
 قبل تعقل المشبه وينافي هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب
 للانتقال المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي (فالقرابة فيه) اي
 في المثال المذكور (من وجهين) كثرة التفصيل وتدور حضور المشبه به مطلقا لـ تكرر
 على الحس والمقصود منه التنبيه على ان التردد فيما بين الاسباب لنوع الخلو فلا مانع من الاجتماع
 (والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف ويقع) ذلك النظر (على وجوه اعرفها) اي
 اشهر الوجوه واغلبها ينقسم الى قسمين احدهما (ان تأخذ بعضا) لا لحظة (وتدع
 بعضا) لـ بمعنى ان تسقطه عن النظر وتعرض عنه بالكلية والا فلا يكون المعبر في التشبيه الا

البعض المأخوذ فان كان واحدا فيكون وجه شبه واحد لا تفصل فيه وان كان متعددا كان وجه الشبه امورا نظرفيها واعتبرا لجمع ويكون ملاحظة ما تركته كالعدم في باب التشبيه بل بمعنى ان تعتبر عدمه ونجعله داخل في وجه الشبه وتجعل الوجه هيئة ملتزمة من وجود بعض وعدم بعض فان قلت فاذا كان المشبه به مالم يعدم فيه ذلك الوصف فكيف يشبه به في الهيئة الملتزمة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد التجريد عن الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالشبه به حينئذ امر وهمي فان قلت فيكون وجه الشبه امر انظرفيه في اكثر من وصف واعتبرا لجمع فليس هنالك الاقسام واحدا قلت نعم كذلك عند التحقيق الا انه قسم نظر الى باذى الرأى وميز بين القسمين لان في القسم الاول مزيد دقة وفضيلة اعتماد ولذا قدمه (كافى قوله) اى قول امرى القيس (جاءت ردينيا) اى رجسار دينيا يقال رمح ردينى وقناة ردينية وردينة امرأة السهمزعموا انها زوجان كانا يقومان القنا بخطط هجر فيقال رمح ردينى وقناة ردينية ورمح سمهرى وقناة سمهرية (كان سنانه سنا) ضوء البرق والذهب (لهب) كالفرس والفلس اشتعال النار اذا اخلص من الدخان كذا في القاموس فحينئذ يلقو قوله (لم يتصل بدخان) وفي حواشى السيد السنداته شعلة نار يعلو هادخان (لم يتصل بدخان) فقد اخذا لسان مجردا عن الدخان لانه يقدح في تشبيه المقصود ولا يتم وجه الشبه بدون اعتبار عدمه ونقل عن ابى الحسن ان هذا من تشبيه الشئ بالشئ صورة ولونا وحركة وهيئة ونحن نقول يحتمل التشبيه في كثرة التأثير وسرعته ايضا ومن غرابة التشبيه واطفئه هنا ان يعتبر كون اللسان متصلا بالخشب ككون الذهب كذلك في الاغلب (و) الثانى (ان يعتبر الجميع كما من تشبيه الثريا) والشيخ جعل اقسام الاعرف الاغلب ثلثة ثلثها ان ينظر الى خاصة الجنس كما في عين الديك حيث يشبهه يسقط من النار فانك لا تقصد فيه الى نفس الحجرة بل الى ما ليس في كل حجرة ثم قال انما جعلت هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف لان دقايق التفصيل لا يكاد يضبط وكان المصنف عدل عنه ولم ينظم الثالث في تقسيم سلك الاعرف لاراء مكثورا بالقسمين المذكورين (وكما كان التركيب من امور اكثر كان التشبيه ابعد) لكون تفاصيله اكثر فلو طال وكما كان التفصيل اكثر كان اوضح واخصر ومن العلم في ذلك قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا الالة فانها عشر جل متداخلة فدانزع الشبه من مجموعها (والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب) لم يقل منه لان الظاهر من الضمير عوده الى ما كان تركيبه من امور اكثر فلن هذا اضرب عنه الى الظ فان قلت البلاغة لا بوصف بها الا الكلام والتكلم والتشبيه ليس شئنا منها فكيف وصف بهما ولو جعل على الكلام الذى فيه التشبيه البلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا او قريبا فر بما كان الخطاب مع مخاطب يستدعى تشبيها قريبا فلا يكون الغريب بليغا قلت المراد بالتشبيه البليغ ما يكون صاحبه بليغا معدودا من البليغاء بمعنى التشبيه المخصوص بالبليغ المعبر عنه الغريب البعيد دون الغريب المتبدل او البليغ بمعنى الواصل الى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وكلاهما سالك لکن لا بد منه ومنه قولهم المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والصريح (لقرابته) لا الى حد الحفا المردود المعداد في التعقيد والمعاني القريبة اعلى رتبة لعدم خسة الشركاء فيه قرب شريف يبرز في معرض الخسيس نخسة الشركاء فيه (ولان نيل الشئ بعد طلبه الذ) حتى انه يضرب لما يصل اليه بعد الطلب يبرد الماء على الظما ولا يتناقض بينه وبين ما يستعملونه من ان حصول نعمه غير مترتبة لذ فان الطلب لا يتناقض الحصول الغير

الترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه او من غير موضع يطلب منه ويتربى
منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة (وقد يتصرف في التشبيه
القريب بما يجعله غريبا) قال وهو على وجوه منها ان يكون (كقوله) يعني في ان يجعل
التشبيه مبنيا على اثبات امر للمشبه به ليس له كعدم الحياء للشمس في هذا البيت (لم يلق هذا
الوجه شمس نهارنا) اي لم يرو لم يبصره (الابوجه ليس فيه حياء) لان رؤية عظيم القدر
بعد التجاوز عن حد الادب خلاف الحياء والشمس قد تجاوز حدها في دعوى المشابهة
فالتشبيه ضمني ومكني وجوز الشارح كون يلقى بمعنى عارض اي لم يعارض هذا الوجه شمس
نهارنا فيكون التشبيه صريحا ويكون الملاقاة مثبتة عن التشبيه وفي البيت وجوه اخرى لا يعد
ان يجعل موجبة للغرابة احدها جعل التشبيه مقلوبا وهو يخرج التشبيه عن الابتذال والغرابة
وثانيها جعل التشبيه مكنيا وضميا وثالثها ما تضمنه جعل التشبيه ضميا من ان الشاعر
يسمى من بيان دعوى مشابهة للشمس صريحا فيجعله مكنيا ولو جعل هذا
الوجه فاعل لم يلق اشارة الى الشمس وشمس نهارنا كناية عن المدح مفعولا لقوله
لم يلق لكان فيه تصرف في غاية اللطف حيث عزل الشمس عن كونه شمس النهار
وجعل ككون المحبوب شمس النهار امرا مقرر او امثله قول الآخر * ان السحاب تستحي
اذا نظرت * الى ذلك ففاسسته بما فيها * ومن لطائف هذا التشبيه ان اثبات الحياء للسحاب
يستتبع كون المطر عرف وجه السحاب لان الحياء يوجب عرق الوجه وانسكاب قطرات
العرق (و) منها ما يكون مثل (قوله) يعني في تعليق التشبيه بما تعرض تعليقا صريحا وغير
صريح نحو هل بدر يسكن الارض فانه في قوة لو كان البدر يسكن الارض (عزماته) جمع عزمة
للمرة من التزم وهو ارادة الفعل مع القطع عليه (مثل النجوم ثواقبا) من ثقبه بمعنى خرقه
اي نواقذ في الامور كالنجم الذي يحرق الظلمة وينفذ فيها قال الشارح اي لواعها وكانه
جعله من ثقب النار اي اتقدت (لو لم يكن للثاقبات افول) اي غروب (ويسمى) هذا التشبيه
(التشبيه المشروط) وهو التشبيه الذي يقيد فيه المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي
او عدمي او مختلف يدل عليه تصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنها ما يكون بجميع التشبيهات
كقوله يعني في دعوى قلة المشابهة وبيان كون المشبه به في الدرجات العالية ومتباعد عن المشبه
(شعر) في طلعة البدر شي * من محاسنها * وللقضيب نصيب من ثنيها * اي من تمايلها وتعطفها
ومنها ما يكون بجميع التشبيهات كقوله كأنما يسهم البيت (وباعتبار اداته اما مؤكدا وهو
ما حذف اداته) في جعل زيد في جواب من قال من يشبه الشمس اي يشبهها زيد تشبيها
مؤكدا نظر لان حذف الاداة على هذا الوجه لا يشعر بان المشبه عين المشبه به فالوجه
ان يفرق بين الحذف والتقدير ويجعل الحذف كناية عن الترك بالكلية بحيث لا يكون مقدرة
في نظم الكلام ويجعل الكلام خلوا عنها مشعرا بان المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب
الظاهر فعمل هذا (مثل وهي تمر من السحاب) اذا كان في تقدير مثل من السحاب بالقرينة
تشبيه من سل ويدعوى ان مرور الجبال عين من السحاب تشبيه مؤكدا فعرفه فانه من عوارف
الفياض وازهار روضة من الرياض التي لا تفتح بابها الا للعارف المرتاض اهدها لك
خاليا عن شوب طبع الاعواض والاغراض (ومنه) اي قريب من هذا المثال فيه بكلمة
منه على التفاوت بينهما بان المشبه به موضع في الاول موضع اداة التشبيه وهنا لم يوضع موضعه بل
بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا الى المشبه او يقول في الاول بحيث يمكن تقدير اداة التشبيه
وفي الثاني بحيث لا يمكن ادلاي صح ان يقال مثل لجين الماء وجعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد اي

بعض منه كما ذهب اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين افادة واضحة فاحفظه واعتبره امثاله
 (نحو والريح تعبت بالغصون) اى تميلها ميلارقيقا لا عن قافيه مدح الريح بالاعتدال وهو الريح
 المطلوب كاجاء في خبر الاثار انه صلى الله عليه وسلم اذاراى ريحا كان يقول اللهم اجعلها ريحا
 ولا تجعلها ريحا والواو حالية وقوله (وقد جرى) اما عطف حال على حال واما تعقيب حال
 بحال مترادفة او متداخلة (ذهب الاصل) اى ذهب لوقت الاصيل اى الوقت بعد العصر وهو
 شعاع الشمس فيه لانه مصفر ويوسف بالاصفرار فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة
 الاضافة الى الاصيل فجعله من قبيل لجين الماء كما نقله الشارح لاختفاء لجين الماء بذهب
 الاصيل الجارى عليه لكونه مموها بها فكن متبعضا فان خطابنا مع اليقظان لامع التعسان
 (على لجين الماء) اصله ماء كاللجين وهو المقصود بالتمثيل واللجين هو الفضة الخالصة
 يشبه بها الماء في البياض والصفاء (او مرسل) قسم للمؤكد (وهو بخلافه) وهو ما قصد
 اداته لفظا او تقديرا لعدم تقيده بالتأكد المستفاد من اجزاء المشبه به على المشبه فان قلت
 ان زيدا كالاسد مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل مرسلنا قلت اعتبر في المؤكد
 والمرسل التأكد بالنظر الى نفس اركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما قيد
 التشبيه (كأمر) من الامثلة المذكورة للتشبيه المذكور فيها اداته ولك ان تريد جيع مأمري
 من الامثلة من اول الكتاب الى هنا فانها تشبه القاعدة بالجزئي بذكر اداة التشبيه ارجو منك
 التحسين في هذا التوجيه والافادة لا تقصدي بالتشويه كما هو ثمرة التقليد ونتيجة الابتلاء
 بالبعد الشديد (و) التشبيه (باعتبار الغرض) منقسم الى قسمين لانه (اما مقبول وهو
 الواقي بافادته) اى الغرض (كان يكون المشبه به اعرف شي) الاولى اعرف الطرفين
 (بوجه الشبه في بيان الحال او اتم شي) الاولى او اتهمها والظاهر الواو فتدبر (فيه) اى
 وجه الشبه (في الحاق الناقص بالكامل) وفي التقرير ايضا (او سلم الحكم فيه معرفة عند
 المخاطب) ينبغي تقييد قسميه ايضا به كالا يخفى فلو اخرجه عن قوله في بيان الامكان لا يمكن
 تعلقه بالاقسام الثلاثة من غير بعد (في بيان الامكان) يشبه ان يكون كونه مسلم الامكان
 معروفه كافيا (او مردود وهو بخلافه) والتسمية بالمردود والمقبول بالنظر الى وجه
 الشبه فقط مجرد اصطلاح واعلم ان صاحب المفتاح جعل هذا الحكم مشتركا بين بيان
 الامكان والترتين والتشويه والحق معه فلا وجه للعدول نعم هل يجب كون المشبه به اعرف
 بوجه الشبه في الترتين والتشويه فيه تردون شاء من ان وجه الشبه هل هو الوصف الحسن
 او القبح او مطلق الوصف فعلى الاول نعم وعلى الثاني لا والا فكلما اتنى شرط من شرائط
 التشبيه باعتبار الوجه او طرف فردود لكن بعد الاصطلاح على جعل فابت شرط الوجه
 او الطرف مقبولا لافادة الغرض الان يقال الوفاء بالغرض لا يوجد بدون اجتماع شرائط
 التشبيه مطلقا (خاتمة) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف منفردا عن سائر التقسيمات
 يبحث لانه لا يخص الطرفين ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرفين والوجد
 والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع انه لا مدخل للغرض فيه لان
 شدة مناسبة بالاستعارة في تضمينها لمبالغة في التشبيه دعت الى ان لا يفصل بينهما وبين الاستعارة
 مهما امكن وخص البيان بالقوة وعدمها باعتبار ذكر الاركان وتركها لان القوة باعتبار
 قوة المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالسرحان وباعتبار الاداة نحو كان زيدا اسدا فان فيه
 مبالغة ليست في زيد كالاسد لانه بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا ترى بعض ائمة النحو يقول
 كان زيدا اسدا بمعنى ان زيدا كالاسد وكان مركبة من ان المكسورة وكاف التشبيه الداخلة

على خبرها وباعتبار وجه الشبه نحو زيد كالاسد في كمال الشجاعة فانه اقوى من قولنا في الشجاعة تستوى فيها العامة والخاصة ونخرج عن عهدها عارف من اللغة والحو
انما المتعلق لغتنا القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الاركان فلهذا خص بالبيان لكن
لا بد من تحقيق معنى حذف نيط عليه قوة المبالغة فانه اختفى في جلباب بيان المفتاح
ولم يتكشف في نور المصباح الى طلوع هذا الاصباح حتى ظن به ان المراد به ما يقابل الذكر
وايس بذلك فان المسافة بين اللفوظ والمقدر في نظم الكلام في قوة الافادة قليلة قد حكم به
المفتاح في انشاء هذا البحث ولذا شاع التقدير بل شاع في مقام الافادة فلا يفرق عاقل بين قولنا
زيد كالاسد في الشجاعة وبين قولنا زيد في جواب من يقول من يشبه اسدا في الشجاعة في قوله
المبالغة او بين قولنا اسدا في جواب من اى شئ يشبهه زيد في الشجاعة بل المراد بحذف
الاداة والوجه تركهما وطيهما عن نظم البيان فالتقدير هنا داخل في الذكر فان مدار
المبالغة في زيد كالاسد في الشجاعة على دعوى الانجاد وهو لا يجامع التقدير في النظم
ومداره في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لا يجامع تقدير الوجه لكن المراد بحذف
المشبه حذفه من اللفظ فهو بالمعنى المقابل للذكر وهذا الذي ستر الحق عن عبارة المفتاح
واخفاه على الفحول وابعده عن الايضاح حيث قارن حذف المشبه بهذا المعنى بحذف
الوجه والاداة بمعنى آخر فنجذب حذف المشبه حذفهما اليه وبرز في معرضه في الانظار
فاختفى المقصود في خبايا الاستار وهذا جعل صاحب المفتاح حاصل مراتب التشبيه ثمانية
وفسر المصنف بمحاصل مراتب في القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانها كلها
او بعضها ولا يخفى ان مثل ما ذكر فيه جمع الاركان لا مبالغة فيه فصلا عن ضعف المبالغة
فالاولى اطلاق المراتب بهذا الاعتبار وانما وقع المصنف فيه نفي المفتاح القوة عن هذه
المرتبة دون اصل المبالغة لكن لا بد من بناء نفيه على نفي المبالغة وضبط الشارح المراتب
الثمانية بان المشبه به مذكور قطعا او حينئذ فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذورا وعلى التقديرين
فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما متروكة او مذكورة واورد
على وجوب كون المشبه به مذكورا جواز حذفه في جواب من تشبه الاسد حيث يجاب
بقولنا زيد بلارية فيرد المراتب ويرد ايضا ان هذا المثال من قبيل حذف الوجه والاداة
ولامبالغة في تشبيهه فضلا عن كونه في اعلى مراتب التشبيه لكن الوارد يندفع بما حققناه
دون ما اورد ولجاب عنه الشارح والسيد في شرحيهما المفتاح يمنع كونه تشبيها بل هو تعيين
المشبه وبعده تسليمه بمنع وقوعه في كلام البلغاء ولا يخفى ضعفه اذ لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن
زيد في جواب من قام اخبارا بل تعيينا للقياس ولا معنى بمنع الوقوع في كلام البلغاء لانه حذف
قياسي لا يتوقف وقوع مثله في كلام البلغاء على السماع بل الجواب بانه نادر بالقياس الى سائر
المراتب فلذا لم يلتفت اليه او ان الجواب في حكم السؤال ومطابق له فحكمه ظاهر من بيان
المراتب الثمانية ولو اردت بوجوب ذكر المشبه به ما يشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة
والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا ولا في ضبط المراتب الثمانية ان الوجه والاداة اما
مذكوران معا وليس شئ منهما مذكورا او المذكور الوجه فقط او الاداة وعلى التقادير
الاربعة فاما ان يذكر المشبه اولم يذكر فقول المصنف (واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة
باعتبار تكرار كانه او بعضها) اشارة الى المراتب الثمانية وقوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل
المستغاد من اضافة المراتب الى التشبيه فانه في معنى مراتب يثبت للتشبيه وقال الشارح
انه متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة

مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها وما ذكرنا اقصر طريق فاقصر عليه ومن البين انه لا مبالغة باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل الكلام آيالا الى ان اعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار احد المذكورين كذا وكذا وذا لا يتوقف على ان يكون لكل من المذكورين مدخل في ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لا مدخل له في هذا الحكم تكلف جدا فقله باعتبار متعلق بمفهوم اضافة المراتب الى التشبيه كما حققنا لا الى قوة المبالغة كما يتبادر ووهم فاعترض بما ذكرنا وان حذف احدهما من مراتب قوة التشبيه لامن اعلى مراتبها لانه لا قوة لما دونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة ايضا لانه ليس فيما دونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس حذفها ايضا اعلى المراتب في قوة المبالغة بل اعلى المراتب في المبالغة ولوقال واعلى مراتب التشبيه في المبالغة لم يتجه هذا (حذف وجهه واداته) معا (فقط) بدون حذف شيء من المسند والمسند اليه وفسره الشارح بقوله اي بدون حذف المسند وله ايضا وجه لا يخفى على من اليه وجه الكلام (اومع حذف المشبه) مع اعتباره في نظم الكلام اذ لو اعرض عنه وترك بالكلية لترقى من التشبيه الى الاستعارة (ثم) اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للترجيح في المرتبة هذا هو المتبادر واليه جرى بيان الشارح وقد عرفت ما فيه ولان تفسيره بان بعد هذه المرتبة الاعلى (حذف احدهما كذلك) اي فقط اومع حذف المشبه بقرينة قوله (ولا قوة لغيره) فلا يتجه ما عرفت من لزوم كونهما اعلى بعد المرتبة الاولى مع انه يناقض قوله ولا قوة لغيره ونفي القوة عن غير المذكورين من الامر ين يفيد ثبوت المبالغة فيه ولا مبالغة مع ذكر الوجه والاداة ذكر المسند اولا فنفي قوة المبالغة بنفيها لحاصل الكلام ان مراتب التشبيه باعتبار ذكر الاركان او بعضها ثمانية اثنان فيهما مريد مبالغة في التشبيه هما ما حذف وجهه واداته مع حذف المسند وبدونه واثنان لا مبالغة فيهما ما ذكر وجهه واداته مع حذف المسند او ذكره ووفق الشارح بين حذف الوجه والاداة في شرح المفتاح بان المبالغة في الاول اقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفي الشرح بان الثاني اقوى واختاره السيد السند وانكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه ان في حذف الاداة جعل المشبه عين المشبه بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الا عموم وجه الشبه وفيه نظر لان الشبهة في جميع الامور ايضا ينفي المغايرة ويوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة يوجب المغايرة لاننا نقول صحة الجمل ايضا يوجب المغايرة ويمكن ان يقال تنكفي المغايرة بحسب التعقل في صحة الجمل دون التشبيه بعموم الوجه المستفاد من ذكر الوجه يتخصص بما يجامع الاثنيية ووجه الشارح كون الصورتين الاولين اقوى من الرابع المتوسطة بان المبالغة اما بعموم وجه الشبه او بجعل المشبه به عين المشبه كما اشتل عليهما فهو اقوى مما اشتل على احدهما وتوجيهه عندي بان الاقوى في المبالغة دعوى الاتحاد فاذا لم يقارنها ما يحل بهما بقي على مقتضاها والا فليتمزج عنه الى مرتبة دونه في حذف الوجه والاداة تحقق دعوى الاتحاد بلاشبهة فتوروني حذف الاداة فقط بخلاف دعوى الاتحاد بذكر الوجه النبي عن المغايرة وقد جرى المصنف في هذا البيان على ما عليه المحققون ورجحه الشيخ في اسرار البلاغة من ان نحوز بداسد واسباب حذف زيد وتقديره لقرينة وامثاله مما نسب فيه المشبه به الى المشبه او اضيف اليه نحو لجين الماء تشبيهه لاستعارة

كونها نسخة

كأذهب اليه البعض وهذا نزاع لفظي مبني على جعل الاستعارة اسما للمذكر المشبه به مع خلو الكلام عن المشبه على وجه ينبي عن التشبيه أو اسما للمذكر المشبه به لأجرائه على المشبه مع حذف كلمة تشبيه على ما ذكره الشارح والأوجه أنه مبني على أنه هل يكفي في الاستعارة دعوى أن المشبه من جنس المشبه به ومن أفرادها وهي عبارة عن كون دعوى أنه من جنسه مفروغا عنها مسلمة والتعبير عنه باسم المشبه به فعلى الأول أشال زيد استعارة وعلى الثاني تشبيه اظهره قصد التشبيه فيها بادنى تأمل لأن الدعوى تشعر بالبالغة في التشبيه لظهور كذب الحقيقة فيصار إليها بخلاف صورة التغيير فانه يحتاج الانتقال عنها إلى قصد التشبيه إلى مزيد تأمل لأن الدعوى التي ينتقل منها إلى التشبيه غير مقصودة بل امر مفروغ عنه فيحتاج الانتقال عنها إلى تدقيق النظر واحضارها ثم انه نقل عن اسرار البلاغة أن إطلاق الاستعارة في زيد الاسد لا يحسن لانه يخص به دخول ادوات التشبيه من غير تغيير بصورة الكلام فيقال زيد كالاسد بخلاف ما إذا كان المشبه به نكرة نحو زيد اسد فانه لا يحسن زيد كالاسد والالكان من قبيل قياس حال زيد إلى المجهول وهو اسد ما إذا المراد بـ اسد فرد ما ولهذا يحسن كان زيد اسد لأن المراد بالخبر المفهوم فالتشبيه بالنوع لا بفرد ما فليس كالتشبيه بالمجهول وإنما يحسن دخول الكاف بتغيير صورته ونقل النكرة إلى المعرفة بأن تقول زيد كالاسد فإطلاق اسم الاستعارة ههنا لا يعد وبقراب الإطلاق من يدقرب بأن يكون النكرة موصوفة بصفة لا يلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الأرض وشمس لا تغيب فان التقدير أداة التشبيه فيه مزيد غرض ويحتاج إلى كثرة التغيير كان يقول هو كالبدرا لانه يسكن الأرض وكالشمس لانه لا تغيب وقد يكون في الصفات والاتصالات التي تجري في هذا القبيل ما تحول تقدير أداة التشبيه فيه فيشتد استحقيقه لاسم الاستعارة ويزيد قربه منها كقوله * اسد دم الاسد الهز برخصابه * موت فر بص الموت منه يرعد * فانه لا سبيل إلى أن يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لأن تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه أو مثله وجعل دم الهز بر الذي هو اقوى الجنس خضاب يدل على انه فوقه وكذا في الموت وايضا يلزم أن يثبت للاسد المعروف ما ليس له فظهر انه إنما ارد أن يثبت من المدح اسد له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للاسد فهو مبني على تخيل انه زاد في جنس البدر واحده تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فالكلام فيه مبني على أن كونه المدح اسد امر يقرر ويثبت وإنما العمل في اثبات الصفة الغريبة فمحصول هذا النوع من الكلام أنك تدعى حدوث شيء هو من الجنس المذكور لانه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى هذا وفيه نظر من وجوه ما أولا فلان المقصود من زيد اسد البالغة في تشبيه زيد بهذا الجنس بادعاء انه فرد منه فلا يستدعي جعله تشبيها حسن تقدير أداة التشبيه أو امكانه بل يكفي فيه الانتقال منه إلى البالغة في التشبيه والقصد إليه وأما ثانيا فلان نحو فلان بدر يسكن الأرض يحسن فيه دخول الكاف من غير كثرة تغيير الصورة كأن يقال فلان مثل البدر يسكن الأرض فيجعل يسكن الأرض صفة مثل المضاف إلى البدر وجعله وصفا للبدر حين حذفه لكون البدر قائما مقامه وأما ثالثا فلان نحو اسد دم الهز بر خضابه ليس المقصود منه ادعاء حدوث شيء هو من الجنس المذكور لانه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها بل المقصود منه التشبيه بما ادعى حدوثه على الوجه المذكور والمفهوم من التشبيه كون المدح مثل هذا الفرد الذي هو اقوى الأفراد أو دونه ولا يناقض ذلك كون هذا الفرد

قولنا في زيد الاسد احسن من قول الشيخ لا يحسن دخول أداة التشبيه فيما إذا كان المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وشمس النهار فانه ليس يتم على إطلاقه لانه لا يحسن دخولها في زيد شمس الأرض مع كونها معلومة

هكذا عبارة الشيخ الكنه لا يخص النكرة لانه كذلك المعرفة الموصوفة كذلك نحو البدر الذي تسكن الأرض وشمس الأرض

التي تجرى نسخته

هذا مما غير اليه عبارة الشيخ بحال فانا لم نجد في اللغة تخيل بمعنى يحال بحال بل بمعنى يأتي بحال

المشبه به أقوى الجنس بان يكون دم ما تعارف كونه أقوى الجنس خضاب يده نعم المشبه به
 امر خيالي لا تحقق له فقد لاح بما ذكرنا ان الحق ما عليه ظاهر كلام المصنف من جعل
 امثال زيدا سد تشبيها مطلقا ولا يقدح فيه ما ذكره الشيخ واما ما ذكره الشارح في بحث
 الاستعارة من انالانم ان قولنا زيدا سد يجب ان ينصرف الى معنى قولنا زيدا كالاسد لعدم
 صحة حل الاسد لعدم توقف صحة الكلام عليه فليكن في تقدير زيدا رجل شجاع بان يكون
 الاسد مستعار للرجل الشجاع بقرينة حله على زيد فليس بشيء لانه لا ينكر امكان
 جعل الاسد في المثال المذكور الاستعارة انما ينكر كونه استعارة مع كون التشبيه بين زيد والاسد
 لان الاستعارة لا تجتمع مع ذكر المشبه او تقديره ولا خفا في انه على ما ذكره ليس زيد مشبه بال
 المشبه رجل شجاع وهو ليس بمذكور في نظم الكلام ولا مقدر فالظاهر ان نحو اسد على
 استعارة لان تعلق الجار به حيث اوضح لانه في معنى يجزئ وان امكن التعلق حين قصد
 التشبيه ايضا لتضمنه معنى الاجترار لكونه وجه الشبه وقد جعل السكاكي نحو لقيت من زيد
 اسدا تشبيها والمصنف اخرجه من تعريف التشبيه باسقاط ان لا يكون على وجه التجريد
 ولم يجعله احد استعارة وانما خالف السكاكي فيه لان الايتان باسم المشبه به ليس لاثبات
 التشبيه اذ لم تقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل
 ولم يجعل الاستعارة تالا تفارق لانه لم يجز اسم بالمشبه به على المشبه لباستعماله فيه ولا باثبات
 معناه وهذا النزاع لفظي راجع الى تغير التشبيه كذا يستفاد من الشرح ونحن نقول
 في لقيت من زيد اسدا تجريد اسد من زيد لجعل زيدا اسدا وهذا الجعل يتضمن تشبيه زيدا بالاسد
 حتى صار اسدا بالغا غاية الجنس حتى تجرد عنه اسد لكن هذا التشبيه مكنون في الضمير
 خفي لان دعوى اسديته مفروغ عنها منزلة منزلة امر مقرر لا يشوبه شائبة خفا ولا يجعل
 السكاكي هذا من التشبيه المصطلح وكذلك يتضمن التشبيه تجريد الاسد الحقيقي عنه اذ لا
 يخفى ان المجرد عنه لا يكون الاشبه اسد فينصرف الكلام الى تجريد الشبه فهو في افادة
 التشبيه بحكم رد العقل الى التشبيه بمنزلة حل الاسد على المشبه فهو الذي سماه السكاكي
 تشبيها ولا ينبغي ان ينازع فيه المصنف معه وكيف لا وهو ايضا في تقدير المشبه والاداة
 كانه قبل لقيت من زيد رجلا كالاسد ولا تفاوت في ذلك بينه وبين زيدا سد (الحقيقة والمجاز)
 قوله المجاز عدل بقوله التشبيه بعد قوله فأنحصر في الثلاثة يعني انحصر المقصود من البيان في التشبيه
 والمجاز والكناية فينبغي ان يقتصر على ذكر المجاز لانه المقصد الثاني من البيان الا انه
 ذكر الحقيقة تنبيها على ان بحث المجاز يستتبع التعرض للحقيقة لانهما ضدان لاشياء اثنتين
 باضدادها فهذا اقتصار اقول المفتاح الاصل الثاني من علم البيان في المجاز ويتضمن
 التعرض للحقيقة هذا وقد علم الحقيقة لان مدار الحقيقة وهو الموضوع له اصل لما هو
 مدار المجاز اعني لازم الموضوع له وسميت بالحقيقة المأخوذة اما من حق بمعنى
 ثبت فيكون فعلا بمعنى فاعل او من حق بمعنى علم فيكون فعلا بمعنى مفعول
 واثاء على الوجهين للتأنيث عند صاحب المفتاح اما على الاول فظاهر لان فعلا بمعنى
 فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة
 واما على الثاني فلان الحقيقة تقدر منقولة من الوصف بمؤنث محذوف وما يقال
 ان فعلا بمعنى مفعول يستوي فيه المؤنث والمذكر مخصوص بما اذا كان
 موصوفه مذكورا اما اذا كان محذوفا فيؤنث للمؤنث للالتباس والثناء

مطلب
 الحقيقة والمجاز

للتقل مطلقا عند الجمهور لان الوصف اذا نقل من الوصفية الى الاسمية يلحق به التساء
 علامة للنقل كما في الذبيحة وجعل الشارح توجيه المفتاح تكلفا مستغنى عنه بما ذكره الجمهور
 واعلم تفصيل نظير المصنف عليه في الايضاح وقال السيد دعاء اليه ان الاصل في التاء التأنيث
 ونحن نقول الاصل في النقل بالغلبة فالظاهر انه استعمل الحقيقة في الكلمة محذوفة
 الموصوف حتى صارت اسماء لها وكذا التاء في الحقيقة التي هي صفة الاسناد لاطلاقها
 على النسبة او الجملة محذوفة الموصوف حتى صارت اسماء لها ولا ينبغي ان الحقيقة اللازمة
 على توجيه المفتاح مغنية عن الحقيقة المتعدية لاستغنائها عن تقديرها وصفها المؤث
 محذوف بخلاف توجيه القوم فان اللازمة والمتعدية فيه بيان وسمى المجاز بالمصدر
 المبيى مبالغة في جوازها عن مكانه الاصل حتى كأنه عين الجواز حتى نصب قرينه مانعة
 عن اعادة الموضوع له بخلاف الكناية فانها وان جازت مكانها الاصل لكن لا بالكناية
 فاحفظه فانه وجه بدعي يدفع به ما وجه به نظير المصنف انه لو كان التسمية بالمجاز ليكون اللفظ
 جازعا عن مكانه الاصل لتاسب التسمية بالجازة كالنسمية بالحقيقة فالظان التسمية لان اللفظ طريق
 الى المعنى يسلكه السامع من قولهم جعلته مجازا الى حاجتي اي طريقا اليها (وقد يفيدان
 بالقويين) رفعا توهم اعادة الاسناد والاكثر حل الاطلاق على اللفظ والتقييد بالعقل
 للاسناد اذ في هذا التقييد حدوث التباس حدوث العام بالخاص فهو كالهرب
 من ورطة الى ورطة اشد منها فأمل وقد نبهك بهذا على ما يصونك عن الوقوع في توهم
 ان تقسيم كل من الحقيقة والمجاز الى اللغوي والشرعي والعرفي العام والعرفي الخاص تقسيم
 للشيء الى نفسه والى غيره ومثل هذا التوهم غير عن زائد الوهمية في امرها غير فارة لكل ذي
 فطنة ضعيفة قاصرة حتى شاع مثله في تقسيم العلم الى التصور والتصديق الى غير ذلك والمؤلف
 عامة امره مع الضعفاء فينبغي ان لا يهمل في الذبح عنها حتى يكون آتيا بحق الوفاء
 والتذكير بقيد ان واللغويين تغليب المجاز على الحقيقة لذكوره وكونه اهم (والحقيقة)
 اثرها على الضمير تنبيهها على اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم البحث (الكلمة)
 خرجت به الاصوات فانها ليست بكلمة لانها ليست بموضوعة كالحق في محله (المستعملة فيما
 وضعت) تلك الكلمة (له) من المعنى (في اصطلاح به الخطاب) اما متعلق بوضعت او بالمستعملة
 بعد تقييدها بقوله فيما وضعت له ومعنى الظرفية اعتبار اصطلاح اي المستعملة فيما
 وضعت له باعتبار اصطلاح به الخطاب ونظر اليه فقول الشارح تعلقه بالاستعمال
 وهم لا معنى له عند التأمل لا يساعده التأمل وقول السيد وايضا ينتقض التعريف بالمجاز
 الذي يخرج بهذا القيد على تقدير تعلقه بوضعت غير معتمد فاحترز بالمستعملة عن الكلمة
 قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا ويقول فيما وضعت له عن شيئين احدهما
 ما استعمل في غير ما وضع له غلط كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك
 فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني
 المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لافي اصطلاح به الخطاب ولا في غيره كالاسد في الرجل
 الشجاع كذا ذكره المصنف ولا ينبغي ان اللفظ المستعمل فيما وضع له غلط ايضا ينبغي
 ان يخرج عن التعريف كان يلفظ بالانسان موضع البشر غلط فانه ليس بحقيقة اذ لا اعتداد
 بالاستعمال من غير شعور فينبغي ان يراد بالمستعملة المستعملة قصدا كما هو المتبادر من الافعال
 الاختيارية فخرج اللفظ مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له ثم ذكر
 ان قوله في اصطلاح به الخطاب احترازا عن القسم الاخر من المجاز وهو ما استعمل فيما

عن تعددها نسخة

في الذات نسخة

وضع له لافي اصطلاح به الخطاب كلفظ الصلوة يستعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا اذالم يوضع في هذا العرف للدعاء بل في اللغة ولا يخفى ان فائدة هذا القيد لا ينبغي ان يقتصر في زعم المصنف على اخراج هذا المجاز لانه كما يخرج هذا المجاز بخارج لفظ الصلوة التي استعملها لشارع في الدعاء غلطا فانه يتناولها الكلمة المستعملة فيما وضعت له في زعمه نعم يقتصر عليها على ما مهدنا لك وما ذكره الشارح في المختصر من ان المراد باصطلاح به الخطاب اصطلاح به الخطاب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة عدول عن المتبادر من غير قاصر اذ المتبادر الخطاب بتلك الكلمة بل عدول مع الزجر وهو انه يلزم ان لا يدخل في الحقيقة الحقائق المعددة من غير تركيب وكلام ولا يدخل مثل قولنا اريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به خطاب هذا الكلام بل خطاب هذه الكلمة ثم في تقديم الطرف اشارة لطيفة الى ان الخطاب لا يكون باصطلاحين ثم استعمال الاصطلاح يوجب اخلاص التعريف اذ لا يطلق في الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى في وضع به الخطاب وامامنا يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب القائل بان الواضع هو الله تعالى وكذلك عند من توقف فليس بشئ لان وحدة الواضع في جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح الخطاب وبعد ما اضفنا لك نطقك شعبان بل ملان لولم نعرض عليك اذ ايد انعمنا بها لنا في الاحسان فلا نعرض عنها فانه وان لم يبق لك طاقة الاستفادة فتفهمك بالمشاهدة فتقول كما لا يدللحوى من ضبط ما يجري في الاصوات المشاركة للكلمات في كثرة الدوران على الاسته في المحاورات حتى تزلوها منزلة الاسماء المبنية وضبطوها فيما بينها كذلك لا بد لصاحب البيان من الالتفات الى دقائق وسرار يتعاقبها فان البقاء ايضا تبدأ ولونها تداول المجازات الدقيقة فيقول المرأى لفعلة المحجب به وهو في غاية الدناءة ويخطبون بالنازل عن درجة العقلاء الحق بالحيوانات باصوات يخاطب بها الحيوان تزيلا له منزلة الحيوان فيجب ان يجعل تعريف الحقيقة والمجاز شاملا لها حتى اكاد اجترى على ان اقول المراد بالكلمة اعم من الكلمة حقيقة او حكما وكذا المراد بما وضعت له وغير ما وضعت له ثم نقول لا يخفى ان كثيرا ما تستعمل الهيئة في غير ما وضعت له فتخصيص الحقيقة والمجاز بالكلمة يفوت البحث عن سرار تعاقب الهيئات ولولا مخافة الاسهاب للرعى الاطناب في كل مقام لكثرة ما يغيبه الوهاب لكن توهم ضيق حوصلة السامعين بمعنى عن ان ابوح بكثير مما خفي على ذوي الابواب ولولا ذلك لكان مطامعة قايي للقلوب بما تلذبه طيور لمعاني اكثر مما يسمع هواء او يطبقه سمائم عدم شمول تعريف الحقيقة للحقائق المركبة كلمة ظاهرة مستقبضة فينبغي تقسيم الحقيقة الى المفرد والمركب وتعريف لمفرد منها بما ذكره على طبق تقسيم المجاز ولما توقف معرفة الحقيقة والمجاز على تعريف الوضع اذ اخذ فيهما عقب تعريف الحقيقة وصدر تعريف المجاز به تعريف الوضع لاجل معرفتهما لا الحقيقة فقط فقال (والوضع) لا مطلقا ولا لكان تعريفه تعريفه بالخاص لان الوضع المطلق تعيين الشيء للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان او غيره كالخطو والعقد والاشارة والنصب والهيئات ولا وضع الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والالكان تعريفها بالاعم وحل اللفظ على الكلمة يجعل اللام للعهد وان يصلح له لكن يمنع عنده رعاية مصلحة معرفة المجاز الذي هو المقصد هنا ولا يخفى انه فوت المصنف مصلحة التعلم والتعليم حتا اخر تعريف الوضع الى هذا المقام واول ما يحتاج اليه في هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعري بانه ما ذا اخره

تظنك نسخة

لم تعرض نسخة

المطامعة ان يدخل الطير في اي
مقارنه من فم انشاء كما هو وقاع
بعض الطيور
شاع تعريف الوضع من غير تفيد
بهذا التعريف حتى يكاد يحكم
بان للوضع معنيين خاص باللفظ
واعم شامل له وتغيره

(تعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه) ولا يحتج في وهمك ان الاولى للدلالة على شئ لان المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشئ لا اللفظ والمعنى لاننا نقول نعم لكن طرفا الدلالة المترتبة على الوضع اللفظ والمعنى فكأن متبصر احد يد النظر في دقايق المعاني لثلاث تغفل عن اطراف البيان لكن الاولى تعيين اللفظ الشئ بنفسه لان الوضع اضافة بين اللفظ والشئ والاضافة انما تنضح حق الانتضاح بتعيين طرفيها على انك تستغنى حينئذ في معرفة الوضع عن تعريف الدلالة ويكون اخصر وكانه اراد صاحب التعريف ايداع العمل الاربع فان التعيين لا بدله من معين فبدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتياب اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الغائية (فخرج المجاز) متفرع على تقييد تعريف الوضع بنفسه يعني خرج تعيين المجاز قال المصنف فقوانا بنفسه احتراز عن تعيين اللفظ للدلالة على معنى بالقرينة اعني المجاز فان ذلك التعيين لا يسمى وضعاً فقول الشارح في الشرح ومختصره فخرج المجاز عن ان يكون موضوعاً بالنسبة الى معناه المجازي تعسف ويحتمل ان يكون مقصود المصنف انه خرج المجاز عن تعريف الحقيقة (لان دلالة بقرينة) وفيه نظر لان الدلالة على الجزء واللازم الدين لا ينفك عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقاً نعم على ما حققنا ان الدلالة لا تكون بدون الارادة يتم هذا فذكر اعترض عليه انه تخرج تعيين الحرف ايضاً لانه لا يتأتى منه الدلالة بنفسه فلو كان الغرض من تعيينه الدلالة بنفسه لكان ذلك سقياً من الواضع وقد اجاب عنه الشارح بما ينفي عن انه على حرف من تحقيق معنى الحرف ونحن تفصينا عنه في شرح رسالة الوضع وفي حواشي شرح الكافية بالاجوبة الشافية فان ظفرت بهما لشبعت وان كنت نهما ومن سوانح هذا المقام ان الحرف موضوع لفهوم لا يستعمل ابدا الا في جزئي من جزئيات هذا المفهوم كما هو المستفيض فيما بينهم وان حقق الامر على خلاف ذلك وهو يدل بنفسه على ما وضع له وذكر المتعلق لفهم المعنى المجازي (دون المشترك) حال من المجاز اي لم يخرج تعيين المشترك او لم يخرج المشترك عن تعريف الحقيقة لان تعيينه لكل من معانيه للدلالة عليه بنفسه والقرينة انما احتج اليها لمعرفة المراد هذا هو التحقيق المشهور حتى ظن ان المصنف ومن قال ان عدم دلالة على احد معنييه بالقرينة لعارض الاشتراك فان الاشتراك اخل بغرض الوضع فتدور بالقرينة فقد التبس عليه الدلالة بالارادة واين احدهما عن الاخر ونحن مهدنا لك ما يجعل هذا القائل محققاً فذكر وقال المفتاح لدفع هذا الاشكال على ما خلاصه الشارح ان الموضوع له بالنسبة الى كل وضع احد المعنيين بعينه فوضعه للدلالة عليه بنفسه وبالنسبة الى الوضعين واحد من المعنيين غير معين فاذا قلت القرء بمعنى الطهر اولا بمعنى الحيض فقد دل بنفسه على واحد بعينه والقرينة لدفع مزاحمة الغير ولا مدخل له في الدلالة واذا اطلقت القرء فقد دل على غير معين بنفسه واعترض عليه المصنف بان الدلالة على المعين بالتقييد دلالة بالقرينة لا بنفسه وان وضع المشترك لواحد غير معين مودفعه الشارح المحقق بان القرينة في المشترك رفع المانع ولا مدخل لها في الدال بخلاف قرينة المجاز فانها من تمة الدال وان الوضع لكل معنييها يستلزم الوضع الثالث ضمناً فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة على ذلك وقال اذا اطلق ففهوم احدهما غير مجموع بينهما وفيه انه لما كان الوضع التعيين لغرض لا يلزم من مجموع التعيين تعيين ثالث لغرض ثالث

الابضاح نسخة

اي في قوله فخرج المجاز على كل من احتماليه نظر وليس النظر مخصوصاً بالاحتمال الاخير عهد

حتى يتحقق وضع وان كان يلزم تعيين ثالث واعترض عليه السيد بان المراد اما انه وضع لاحدهما معينا في نفسه وعند المتكلمين غير معين عند السامع على معنى انه يتردد ان المراد اما هذا بعينه واما ذلك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار انسابه الى الوضعين ويكون اللفظ موضوعا له ضمنا بل هناك تردد بين معنيي الوضعين واما انه وضع للواحد المردد اعني هذا المفهوم فيلزم لفهمه الاحتياج الى قرينة كالمعنيين الاخيرين ويلزم ان لا يكون مشترك بين الاثنين فقط ويلزم ان يكون عند الاطلاق مستعملا في المفهوم المردد ويدفعه ان الاحتياج الى القرينة لدفع المراحة وهي عدم قرينة احدهما بعينه والقول بالاشتراك بين الاثنين فقط يجوز ان يكون معناه الاشتراك القصدي بين اثنين فقط على انه صرح الشارح في بعض تصانيفه بان الوضع الضمني لا يثبت به الاشتراك ولا الحقيقة ولا المجاز ولهذا لم يلزم من الوضع الضمني للالفاظ لا نفسها اشتراك جميع الالفاظ نعم لا خفاء انه لم يستعمل في المفهوم المردد بل استعمل واحد معين فالسامع يفهم المعنيين بحكم الوضع ويتردد في تعيينه هذا وقال الشارح وفي اكثر النسخ دون الكناية بدل قوله دون المشترك وهو سهو في الكتابة لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسميها موضوعا فالحجاز ايضا كذلك لان اسدا في قولك رأيت اسدا يرى موضوعا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده واضح اظهر ان دلالة على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة وهذا وايضا لو كانت الكناية موضوعا لللازم لكانت الكناية خارجة عن البيان اذ ليست دلالتها حينئذ عقلية بل وضعية ثم قال في الشرح والمختصر ايضا لا يقال معنى قوله بنفسه من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان داخلا في الحقيقة هذا ونحن نقول لا يتجه على ما ذكرنا من وجه عدم كون الكناية موضوعا لللازم اصلا ويندفع ايضا ما ذكره بان الكناية لا ينحصر قرينتها في المعنوية فيخرج كناية لها قرينة لفظية وبان القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لا تدخله في تعيين المجاز للدلالة على معنى انما هو موجب ارادة الغير والتي بهاد لالة المجاز القرينة المعينة ولوقيل من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى لا تدفع الدور نعم هذا مما لا يفهم من عبارة التعريف لا يقال يمكن تصحيح هذه النسخة بان الكناية تجوز ان يراد منها معناها الموضوعية هي له ومعناها اللازم للموضوع هي له صرح به في المفتاح فاذا اريد كذلك صدق عليه اللفظ المستعمل فيما وضع له فيصح ان يخرج المجاز مطلقا عن تعريف الحقيقة دون الكناية اذ ينقي بعضها داخلة لانا نقول ليس الاستعمال مجرد الارادة بل كون المراد من اللفظ مقصودا اصليا قال في المفتاح واعلم انا لا نقول في عرفنا استعملت الكلمة فيما يدل عليه او في غير ما يدل عليه حتى يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها على المستعمل فيه لكن في كلام المفتاح ما يشعر بان الكناية يصح ان يكون حقيقة فانظر في هذا المقام فان وجه الحق مخفي في اللثام لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وبنافيه ما ذهب اليه البعض من ان دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلغى الموضوع بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة على انه تفصيل الحاصل عقبة بقوله (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهرة فاسد) ذبا عن سابقه فقول الشارح هذا ابتداء بحث ليس بذلك فان قلت قد قال في الايضاح وقيل دلالة اللفظ على معناه لذاته

وهو ظاهر الفساد فكيف يظهر فساد ههنا بان ظاهره فاسد ولم يجزم بفساده فالحق
منهما قلت مراده في الايضاح ان ظاهره ظاهر الفساد كيف قد عقه بانه يا وله السكالي
ومراده هنا بفساد ظاهره الفساد الظاهر اشارة اليه بعدم بيانه كانه قال ظاهره فاسد يستغنى
عن البيان قال صاحب المفتاح من المعلوم ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى مع استواء
نسبته اليهما يتمتع فيانهم الاختصاص باحدهما ضرورة والاختصاص لكونه امرا يمكن
يستدعى مؤثرا وذلك بحكم التقسيم اما الذات او غيرها اما الله تعالى وتقدس او غيره
ثم ان في السلف من يحكى عنه اختياره الاول ومنهم من اختيار الثاني ومنهم من اختيار
الثالث هذا الكلامه يريد من يحكى عنه سليمان بن عباد الضميرى وعن اختيار الثاني
الشيخ ابو الحسن الاشعري حيث قال الواضع هو الله تعالى ووافقه كثير من المحققين وعن
اختيار الثالث البهشية ومراده ان دلالة اللفظ مع استواء نسبته يتمتع فلا يكون نسبته مستوية
فاختلف في وجه الاختصاص لاما يؤهم الشارح ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها
من محض لتساوى نسبته الى جميع المعاني فاختلف فيه لان من المخالفين من قال
المخصص هو الذات فكيف تقول بتساوى النسبة ثم قال ولعمري انه فاسد فان دلالة اللفظ
على معنى لو كانت لذاته كدلالة على اللفظ وانك لتعلم ان ما بالذات لا يزول بالغير لكان
يتمتع نقله الى المجاز وكذا الى جعله علما ولو لم يوجب فهمنا معاني الهندية كوجوب فهم اللفظ
منها ولكان يتمتع اشتراك اللفظ بين متسافين لادائه الى فهم الاتصاف بالمتسافين من
قولنا هو جوده ووجوه فساد اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى هذاتمة كلامه مع تنقيح
والحاصل ان دلالة اللفظ لذاته بدهى الفساد ويذكر لها منبهات والنهات عليها كثيرة
جدا فلما قسمة في بعض ما ذكر وان يؤدي الى ابطاله لا تنفع بل لا يفيد الا تقبلا في المنبه فتنبه
الان جعله دلالة اللفظ على اللفظ لذاته محل بحث لانه لعلاقة عقلية الا انه لو وضوحها
لاتفك عنه الدلالة وكأنه اراد بالدلالة لذاته ان نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك
عنها ولا يكون دائرة على اعتبار معتبر (وقد تأوله) اى الحكم بدلالة اللفظ لذاته (السكالي)
حيث قال الذى يدور في خلدى انه رمز وكأنه تنبيه على ما عليه ائمة على الاشتقاق
والصرف رجهم الله من ان الحروف في انفسها خواص بها يختلف بها كالجهر والهمس
والشدة والرخاوة والتوسط بينها او غير ذلك مستدعية في حق المحط بها علما ان لا يستوى
بينهما واذا اخذ في تعيين شئ منها المعنى ان لا يهمل التناوب بينهما قضاء لحق الحكمة مثل
ما ترى في القصم بالغاء التي هي حرف لكسر الشئ من غير ان يبين والقصم بالقاف التي هي
حرف شديد لكسر الشئ حتى يبين وان للتركيبات كالفعلان والفعلى تحريك العين فيهما
مثل الزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وفعل مثل شرف للافعال الطبيعية
اللازمة خواص ايضا فيلزم فيها ما يلزم في الحروف وفي ذلك نوع تأثير لانفس
الكلم في اختصاصها بالمعاني هذا ولا يخفى ان ما اول به كلام ابن عباد يخرج عن
ان يكون من المخالفين في اختصاص بعض الكلم ببعض المعاني للوضع ويكون مدعى
لان الاختصاص لذات اللفظ كادل عليه اول كلامه على طبق ما في كتب الاصول وكأنه
يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه ويمكن التأويل بانه اراد
يجعل الدلالة لذات اللفظ نفي توقف الدلالة على ارادة المعنى به وان يراد ان الدال ليس
الانفس اللفظ وليس الوضع من تمة الدال والاوجه انه اراد ان يبين اللفظ ونفس المعنى
مناسبة يقتضى الانتقال وكان انتقال الاول منه الى المعنى لاهام الله تعالى تلك المناسبة

فلما اشتهر كل لفظ في معنى استغنى في الانتقال منه اليه عن تلك المناسبة فاكتمت في الانتقال بالاختصاص العرضي فلم يلهم بالناسبة بعده ولا وضع لالله ولا غيره والله تعالى أعلم ولا اعتداد الا بـ اللهم اللهم الهنار شدينا ولا تضع عاجلا واجلا جهدا ولا تكنا الى انفسنا فانك لو وكلت ليس على شيء انفسنا قال المصنف قيل المجاز مفعول من جاز المكان يجوز اذا تعداه اي تعدت موضعها الاصل ولم ينسبه الى السكاكي لانه ليس مخصوصا به بل ذكره الشيخ في اسرار البلاغة مع وجه اخر وهو انه من جاز به المكان على معنى انهم جازوا بالكلمة مكانها الاصل فيكون المجاز بمعنى المجوز بها ولم يلتفت اليه المصنف لاحتياجه الى تكلف تقدير حرف الجر مع الاستغناء عنه وكأنه حل الشيخ على الالتفات به ان يكون نظيرا للحقيقة في كونها بمعنى الفاعل او المفعول ثم قال المصنف وفيه نظروني الشارح المحقق وتبعه السيد السند فقال وجه النظر ان جعل المصدر بمعنى الفاعل تكلف ولا يخفى انه مما لا بعد في مقام التسمية تكلفا ومثله اكثر من ان يحصى ومنه اللفظ والمعنى ولعل وجه النظر ان تسميتهم المجاز طريقا وتعريفهم البيان بايراد معنى واحد بطرق مختلفة في الوضوح الى غير ذلك ينبون اسمى مجازا بمعنى الجائر لان الطريق ابست الجائرة بل محل الجواز ولهذا قال والظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه على ما فسر الجوهري وغيره فان المجاز طريق الى تصور معناه هذا و اشار الشارح الى ضعفه حيث سمي قوله زعما وكان وجه ما ذكره السيد السند في حواشي شرح مفتاحه انه لا يلزم ما ذكر في الحقيقة لغوات التقابل ونحن نقول لاحقا في فوات التقابل لكن لا يوجب اهمال هذا الوجه بل ترك ما ذكر في الحقيقة الى ما لا يعمه فتسمية المجاز في غاية الحسن لان المعنى المجازي كاسئلة التي لا تسكن لفظ المجاز بخلاف الحقيقة فانه كسكن استقر فيه المعنى الحقيقي فالتسمية بالحقيقة تسمية باسم المعنى لان المعنى ثبت فيها فقد روى التقابل ولم يخف ماله النافضل ولما لم يمكن جمع المجاز المفرد والركب في تعريف واحد ولم يكن بينهما حقيقة مشتركة لم يعرف المجاز المطلق بل قسمه اولا بقوله (والمجاز مفرد ومركب) هكذا ذكر الشارح وهذا مما يصح لو كان المجاز لفظا مشتركا بين مفهوم المجاز المفرد وبين مفهوم المجاز المركب ويكون تسمية الى المجاز المفرد والركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل في غير ما وضع له الى المجاز والكنابة دل على ان المجاز هو اللفظ المستعمل في لازم ما وضع له مع قرينة على عدم ارادة الموضوع له فالوجه ان يقال لما استفيد من التقسيم السابق معرفة المجاز مع قرب عهده اكنفي به وقسمه من غير تعريفه ولم يكن في الكناية بعده عن التقسيم المذكور (اما المجاز المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به الخطاب) متعلق بوضعت او بالغير لاشتماله على معنى المغايرة او المستعملة بعد تنقيده بقوله في غير ما وضعت له على ما مر وبالجمله فهو احتراز عن اللفظ المستعمل في غير موضوع له هو موضوع له في اصطلاح به الخطاب فانه حقيقة مع انه يصدق عليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لكن المصنف جعله لادخال نحو لفظ الصلوة اذا استعمله الخطاب يعرف الشرع في الدعا مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس يستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع الخطاب وتبعه من جاء بعده وفيه نظر لانه داخل في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له كما انه داخل في الكلمة المستعملة فيما وضعت له وكثير مما يتعلق بهذا التعريف يرشدك اليه ما مر في تعريف الحقيقة

في كونه بمعنى المفعول مثال له في
الصدر الغير المبيى
بنا فلان منزله اذا لم يوافقه
مختار الصحاح
في كونه بمعنى المعنى مثال
له في الصدر المبيى
على هذا التقدير لم يحفظ من
وجه ذكره المصنف الاجعل
المجاز بمعنى الطريق لانه جعله
طريق السامع الى تصور معناه
فالسائلة حيث السامعون الا
ان يقال اراد بقوله فان المجاز
طريق الى تصور معناه طريق
للمعنى الى قصوره فيشاركه المعنى
ويصل الى تصور الخ
قدما اي غير المتوطن فيه
لامعنى المجاز والجائزة
لهما نسخة

في تعريف الحقيقة من تأويل معنى
الظرف حيث قال ومعنى الظرفية
اعتبار الاصطلاح اي المستعملة
فيما وضعت له باعتبار اصطلاح
به الخطاب ونظرا اليه انتهى
اذ لو كان متعلقا بدون ذلك
التأويل هنا لفسد المعنى كما سبق

كأنه صلوة مستعملة صلوة عند
الخطاب بالغة في الدعا مستعملها
الخطاب بالشرع في الاركان
الخصوصية فانه مستعمل في غير
الموضوع الذي هو الموضوع
له في اصطلاح الشرع

فلا اظن ان يكون لك عنه مجاز (على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته) اى
ما وضعت له (فلا بد للمجاز من العلاقة) لابد من ملاحظة العلاقة ايضا حتى لو كانت
علاقة ولم تلاحظ المستعمل لم يكن مجازا بل غلطاً وقيد الشارح
العلاقة بالمعنى نوعها ولا يعد ان يقال العلاقة في الاصطلاح ليست الا المعنى نوعها
والعلاقة بالفتح وبكسر في الاصل الحب اللازم للقلب او بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر
في السوط ونحوه كذا يستفاد من القاموس (ليخرج الغلط) اشارة الى فائدة قيد على
وجه يصح وقد عرفت ما يتعلق به فتذكر وههنا بحث وهو انه كما يخرج الغلط يخرج مجازا
لم ينصب قرينة معينة للبراد منه فان استعماله على هذا الوجه لا يصح الا ان يدعى ان عرفهم
خصص قولهم على وجه يصح في تعريف المجاز بما يحقق فيه العلاقة ولا يخفى انه لو قال
الكلمة المستعملة في لازم ما وضعت له في اصطلاح به الخطاب لاستغنى عن قوله على
وجه يصح (والكتابة) بيان لفائدة قوله مع قرينة عدم ارادته (وكل منهما) اى من الحقيقة
والمجاز المفرد على ما يقتضيه السوق وصرح به المصنف في الايضاح فتفسير الشارح
اباه بالحقيقة والمجاز خلاف الايضاح (اغوى وشرعى وعرفى خاص) الخاص صفة
العرف والمقصود التسمية الى العرف الخاص وتوجيه العبارة ان الخاص وصف للعرف
بحال العرف وقس عليه قوله (او) عرفى (عام) ولا حاجة الى تقييد العرفى بالعام كاحتياجه
الى التقييد بالخاص لانه اذا اطلق العرف والعرفى انصرفا الى العام وفسر الخاص
بما يتعين ناقله عن المعنى اللغوى كالتحوى والصرفى والتلاشى والعام بما يتعين ناقله وفيه
ان التحوى مثلا تشمل العرب وغيرها كما ان العرب تشمل التحوى وغيره فجعل احدهما
متعيناً دون الآخر او خاصاً دون الآخر لا توجيه له ويمكن ان يقال المتعين ما يكون وضعاً
للفظ الاستعمال في تحصيل امر مخصوص والتحوى انما يضع اللفظ يستعمله في تحصيل
التحوى بخلاف اللغوى فان نظره في وضع اللفظ ليس على استعماله لتحصيل امر مخصوص
قال الشارح تقسيم الحقيقة الى تلك الاقسام باعتبار الواضع وفي المجاز باعتبار اصطلاح به
الخطاب ولا يخفى انه يصح تقسيم الحقيقة ايضا باعتبار اصطلاح به الخطاب كما انه يجوز
تقسيم المجاز باعتبار الواضع فان الوضع متعبر في مفهوم المجاز مرارا باعتبار غير ما وضعت له
وباعتبار العلاقة بين المعنى المجازى وما وضعت له واعتبار قرينة مانعة عن ارادة ما وضعت له
(كاسد) نكر اللفظ وعرف المعنى لان المعنى متعين واللفظ مبهم دأب بين المعنيين فتأمل (للسمع
المخصوص) اى حيوان يصيد (والرجل الشجاع وصلوة للعبادة والدعاء وفعل اللفظ) المعهود
(والحدث ودابة لذي الاربع) المعهود اى الحمار والغسل والخيل (والانسان) المهان
(والمجاز) مطلقاً سواء كان مفرداً او مركباً (مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة) لانه
غير مقيد بعلاقة واحدة هي المشابهة بل ارسل وردد بين علاقات وقيل مرسل ومطلق
عن المبالغة بخلاف الاستعارة وفيه انهم قالوا المجاز مطلقاً ابلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى
مع اليقظة (والا) اى وان لم يكن علاقته غير المشابهة بل يكون علاقته المشابهة قال
الشارح فيما سأتى من قول المصنف والاستعارة قد تقيدها الحقيقة بالاستعارة ما كانت
علاقته المشابهة اى قصد ان اطلاقه على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقى
فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في اللفظ فهو استعارة
وان اريد اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسل على الانف من غير قصد الى
التشبيه فمجاز مرسل هذا ولا يخفى انك اذا قلت رأيت مشفر زيد وقصدت الاستعارة

فحينئذ لا حاجة لادخال نحو لفظ
الصلوة الى قيد في اصطلاح به
الخطاب مع ان القيود في
التعريفات يكون مخرجة فكونها
مدخلة خلاف الظاهر فالاصوب
ان يكون ذلك مخرجاً لماسر

وهو قوله في تعريف الحقيقة مخرج
اللفظ مطلقاً من قيد المستعملة قبل
ذكر قوله فيما وضعت له
والمعنى فتخرج من تعريف المجاز
اللفظ والكتابة ولبس المعنى فيخرج
يقيد على وجه يصح حتى لا يصح
قوله ويخرج الكتابة لانه لا يخرج
يقيد على وجه يصح

فلا حاجة لاجراء المجاز بلا قرينة
الى قوله مع قرينة الخ بل هو خارج
لقوله على وجه يصح
اخذه هذا التخصيص من قول
الشارح العلاقة في المطلق وهو
لان هذا معنى قوله على وجه يصح

لعل وجهه انه يجب توجيه الكلام
حينئذ اذ العطف يقتضى خلاف
ذلك في المعرفات فيحتاج الى
التوجيه فيها
ما وضع له نسخة

وليس مشغره غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مر سلا (فاستعارة)
 انحصر المجاز في المرسل والاستعارة لانه لم يوجد مجاز يكون العلاقة فيه المشابهة وغيرها
 معا ولهذا اطلق قوله والاستعارة والا فالاستعارة ما علاقة المشابهة لا غير ويجوز
 عليه انه لا وجه لتوسيط تقسيم المجاز بين قسمي التقسيم الاول له (وكثيرا ما) في نفسه
 لا بالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق قل (تطلق الاستعارة) لم يضمن رفاعل
 يطلق مع سبق ذكره لانه سبق مر ادا به معناه والمراد هنا نفس اللفظ (على استعمال اسم
 المشبه به في المشبه) الاولى على اخذ لفظ المشبه به للمشبّه ليستقيم اخذ المستعار منه
 بلا تكلف ويشمل استعارة الفعل والحرف بلانا ويل ولقد اكد ذلك الاطلاق بتفريع
 اثره عليه فقال (فهما) اي المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعاره واللفظ) قد نبه على
 انه اراد بالاسم اللفظ باستعماله فيما يقابل المسمى لا ما يقابل الفعل والحرف (مستعار)
 لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه كذا في الشرح والاولى لانه
 كاهن طلب عارية وقد وهم من قال الاول مستعار ايضا اي كما انه استعارة لان كونه استعارة
 ليس نتيجة الاطلاق المذكور حتى يصح ذكر ايضا (والمرسل كالبدي في النعمة) بالكسر الخفض
 والدعه وبالفصح النعم قال المصنف لان من شأنها ان تصدر عن الجارحة ومنها اتصل
 الى المقصود بها ويشترط ان تكون في الكلام اشارة الى المولى لها يقال اتسعت ابادى
 فلان عندى ولا يقال اتسعت اليد في البلد كما يقال اتسعت النعمة فيها هذا وينبغي
 ان يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف في استعمال اليد في النعمة لا على توقف كونه
 مجازا عليه والا لانتقض تعريف المجاز بالصدق على يد مستعملة في النعمة من غير اشارة
 الى المولى لها (وفي القدرة) والاولى او القدرة تنبى وهي صفة بها يتمكن العالم من الفعل
 والترك فهي اخص من القوة وهي صفة بها يتمكن الحيوان من اولة الافعال الشاقة
 وقد جمعهما الفتح حيث قال كما اذا اردت بها القوة او القدرة والمصنف رأى ان ذكر
 القوة غير ظاهر الجهة اوحش وفتركتها لانها امان يريد بها المعنى المشهور فاستعمال اليد
 فيها اقل قليل واما ان يريد بها القدرة كما قيل فحشو قال المصنف لان اكثر ما يظهر
 سلطانها في البدو بها يكون البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك من الافعال
 التي تبني عن وجود القدرة ومكانها والحاصل ان اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة
 العلة الساذية والصورية للقدرة وبهذا علم ان علاقة السببية والسببية اعم من الحقيقية
 والتنزيلية واوجعلت اليد لانهما لم يبعد (والرواية في الزادة) هي وعاء يستق به يطلق
 عليها الرواية التي هي البعير او البغل او الحمار يستق عليه كذا في القاموس فتفسير الشارح
 المرادة بالمرزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر سهو والعلاقة كون البعير
 حاملا لانه كانه العلة الفاعلية لانه يصل المرادة الى المستق ولما كان البحث عن المرسل
 في غاية العلة ولذا قدمه على الاستعارة وكان ذلك موهبا لقله استعماله اذ اح ذلك الوهم
 بتكثير الامثلة لكن ربما يشعر تكثير الامثلة بانه جرى على ما قيل ان المجاز يشترط فيه النقل
 كافي الاحاد حتى لا يجوز استعمال مجاز لم يسمع مع ان الصحيح انه يتوقف على سماع نوع
 العلاقة حتى لا يجوز التجوز بعلاقة لم يسمع نوعها واما احاد المجاز فلا يشترط فيه سماع
 دفعه بذكر تسعة انواع من العلاقة من الانواع الثلاثة والعشرين للمجاز المرسل فانهم
 ضبطوا انواع العلاقة خمسة وعشرين في اثنان للاستعارة الشكل كالفرس المنقوش
 والوصف اعني ما به الاشتراك غير الشكل والباقي للمجاز المرسل وفي بعض شروح

بل ما يتجه الاطلاق المذكور كون
 استعمال المشبه به في المشبه استعارة
 وعلى كون الاخذ المذكور مختاره
 قد

هنا عن المفاد من الواو وان امكن
 ان توجه بالعطف على كالبدي كما
 صرح به العلامة في المطول

الحقيقية نسخته

المرزود وعاء الزاد قاموس

مختصر ان الحاسب عددها سبعة وعشرين ذكرناها في رسالتنا المعمولة في الاستعارة مع مزيد تحقيق ولما اختار المذهب المختار كان حقه ان يستوفى انواع العلاقة لتوقف العصمة عن الخطأ في التجوز على معرفتها وكأنه اكتفى بذكر التسعة لانه اختار ان الانواع خمسة كما ضبط ابن الحاسب الشكل والوصف والكون عليه والاول والمجاورة الا انه اكتفى عن ذكرها المجاورة بتعداد سبعة اقسام منها من السبية والمسيبة والكلية والجزئية والحالية والمحلية والالية قال الشارح اورد تسعة غير ماسبق وماسبق لم يكن الا السبية على ما حققه وذكرنا ذلك فكله اراد بالغايرة ان السابق سبية تنزيلية وما ذكره سبية حقيقية لكن بآياه انه قال يرتقى ما ذكرنا من انواع العلاقة الى خمسة وعشرين والمصف قد اوردنا تسعة غير ماسبق قائم بدل على انه اورد تسعة من خمسة وعشرين والسبية منها اعم من التنزيلية والحقيقية والازادات على خمسة وعشرين والظاهر من قوله (ومنه) وبعض المجاز المرسل في الاخبار به عن (تسمية الشيء باسم جزئه) تسامح لكنه تسامح اقرب مما وقع في المفتاح حيث قال المجاز المرسل نحو ان يراد الرجل بالعين فالتوجيه اما ان يصرف منه عن التبعية الى الابتداء اى وناس من المجاز المرسل كذا او يحذف المضاف من التبداء اى منه ذو تسمية الشيء باسم جزئه واما ما ذكره الشارح من انه اعنى ان في هذه التسمية مجازا مر سلا فوجهه خفي وتسمية الشيء باسم جزئه انما يصح اذا كان الجزء مدارا في المعنى الذي قصد بالكل كما ان مدار الرقابة على العين دون غيرها من الاعضاء حتى لا يصح التعبير عن الرقب باليد مثلا فلا يبعد ان يقصد بقوله (كالعين في الريشة) التقييد ايضا والريشة الطليعة من رايب القوم اذا كنت طليعة لهم في مكان عال (وعكسه كالاصابع) هي جمع اصبع بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة في حركات الباء ومن لغاتها اصبع وجمعها اصابع كذا في القاموس (في الانامل) جمع اثلة بلغاتها التسع الواضحة من ضرب حركات الهمزة في حركات الميم وهي من الاصبع ما فيه الظفر كذا في القاموس وهو اشارة الى قوله تعالى يحطون اصابعهم في اذانهم من الصواعق استعمال الاصابع في الانامل اذ ما يجعل في الاذن اثلة السبابة هذا اذا اريد باصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كاهو المشهور اما لو اريد جعل كل منهم اصابعه في اذنه ففيه ذكر الاصابع الخمس واردة اثلة وفيه مزيد مبالغة كانه جعل جميع الاصابع في الاذن لئلا يسمع من الصواعق شيء (وتسميته) اى ومنه تسمية الشيء (باسم سبيه بخور عين الغيث) اى النبات الذي سبه الغيث (او سبيه) لم يقل وعكسه تغنا وكذا ذكر الواو في الاقسام تارة وذكرنا اخرى (نحو امطرت السماء ثباتا) وشرط بعض في المسبب ان يكون غايبة فينبذ بكفي ذكر تسمية الشيء باسم سبيه واورد في الايضاح من امثلة تسمية السبب باسم المصيب قواهم فلان اكل الدم قال الشارح وظاهر انه سهو لانه من تسمية المصيب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره اى الدية المسببة عن الدم هذا ويمكن توجيه كلامه بانه جعل الدية داعية الى القتل حتى لو لم يمكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل بالقتل ولا تنا في بينه وبين تفسيره لان المعلول من وجه قد يكون علته من وجه الا ترى ان الغاية مسببة عن ذى الغاية فاشار الى بيان مسببة الدية عن الدم يعنى انهما مسببة عنه لانه سببها في الخارج فلا تعجب من المصنف وتعجب من الشارح ثم تعجب ولاتك مجابا بريك الصالح فان الله هو الواهب الغانم (او ما كان عليه) اى تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي (نحو واتوا اليك اموالهم) اليتيم واليتيم في الانسان من لا ب له مالم يبلغ الحلم وفي البهائم ما فقد الام

حاصل التوجيه هو ان الدية التي كانت مسببة للدم في الخارج جعلها المصنف في ذهنه سببها بالمعنى المذكور وتفسيره اشارة الى بيان مسببها عنه في الخارج فلا ينافي وفيه ان ذلك البيان لا مدخل له في اداء المقصود فكان مستدر كافي بيان الغرض كالا يخفى

م

يعنى ثم تعجب من الشارح التأخر وحسن انتقاله

م

قبل استفسائه من الام واياه اليتمى اموالهم بعد الحلم وهم ليسوا ينامي حيثئذ فاطلاق الينامي عليهم بعلاقة انهم كانوا ينامي من قبل (او ما يؤل اليه) اي تسمية الشيء باسم ما يؤل ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل (نحو اني اراني اعصر خيرا) اي عبا يؤل الى الخمر اذ المقصود ليس خرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله واليضا وى وقال الشارح اي عصيرا يؤل الى الخمر وفيه خفا اذ العصر لا يتعلق بالعصر كما لا يتعلق بالخمر الا ان يؤل العصر بالاستخراج بالعصر ولا داعي اليه (او محله) اي تسمية الشيء باسم محله (نحو فليدع ناديه) النادى مجلس القوم نهارا او المجلس مادام وافي ٧ وفي التعبير عن اهل النادى به المبالغة في عجزهم عن الجواب كالنصادى (او حاله) اي تسمية الشيء باسم حاله فيكون على وتيرة نظائره او حال فيه كما هو الظاهر فيه (نحو واما الذين ابضت وجوههم في رحمة الله اي في الجنة) التي يحل فيها الرحمة وفي التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة نفسها (او آتته نحو واجعل لي اسان صدق في الاخرين اي ذكر احسنا) والتعبير عنه باللسان للدلالة على طلب ذكر لا يقطع دلالة على خيره كما لا يقطع كلمات اللسان وخص الاخرين بالتفسير بخفاءهما فان قلت لم يجعل اللسان على حقيقة تهما فيكون المعنى واجعل لي اسان صدق في الاخرين فاعلى ونفع اللسان بعده انما هو بان يذكر محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى الاخرين يكون باللام لا بفي بخلاف الذكر فان نسبته شاعت بفي ويحتمل ان يكون المراد واجعل لي كلاما صادقا به ايا في الاخرين اي اجعل لي اساني متكلمة بكلمات صادقة باقية في الاخرين بان لا ينسى ولا يقطع ولا يحرف ولا يذهب عليك ان العلاقة بتفصيلها معتبرة في الكناية ايضا لان الفرق بين الكناية والمجاز عند المصنف الابهام المعنى الحقيقي في المجاز دون الكناية فان قلت كل من العلاقات لا يستلزم اللزوم وقد سبق في مقدمة الفن ان كلام المجاز والكناية لفظا ريده لازم معناه قلت لم تسترط العلاقة لتفيد اللزوم اذ المعتبر اللزوم ولو بالتأمل في القرينة فلا يتوقف على العلاقة فان قلت قد دل ما سبق على ان يذكر اللزوم واردة اللازم تحقق المجاز والكناية فينبغي ان لا يتوقف على العلاقة قلت ما سبق قاصر يجب ان يعتبر فيه ما يتم به فان قلت اذا اكنت بالعلاقة واللزوم في الجملة فواجه اشتراطهم في الجزء ان يكون ملزوما للكل كالقرينة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت ما سبق قاصر يجب العلاقة الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغي ان يعلم ان مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف في المجاز والحقيقة بل كونه متبوعا للكل حتى لا يوجد انكل بدونه حيث قالوا ان الرقبة ملزمة للانسان لان الانسان لا يوجد بدونه بخلاف اليد وهذا معنى اللزوم عند علماء البيان فان قلت ما من جزء الاوشانه ان الكل لا يوجد بدونه قلت هذا مشكل وان اجابوا عنه بان مبنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء لا يمنع فوته اطلاق اسم الكل عرفا كاليد فانها مع انتفاءها يسمى الشخص انسانا بخلاف الرأس لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان مالم يعتبر فيه اليد مثلا لانه مع اعتباره جزءا يجوز وجود الانسان بدونه واطلق الانسان وما وقع للشارح المحقق في هذا المقام انه اشبه عليه اللزوم بهذا المعنى باللزوم بمعنى سبق فاستعمله في تصحيح تحقق اللزوم بالمعنى السابق مع العلاقات فتمكن ولا تتبع الزلة وان كنت مغلوب خذ بريقة التقليد فانه ليس شأن من له فطنة ما انما هو شأن لميдай بليد (والاستعارة قد تفيد بالتحقيقية) عدل عن قول السكاكي والاستعارة المصرح بها تنقسم الى تحقيقية وتخيلية لوجهين اما عن التقسيم الى التقييد فلان الحقيقية قيد القسم لانفسه اذ لا يسمى القسم تحقيقية بل استعارة تحقيقية واما عن الاستعارة المصرح بها

اعتبار الانتقاليين

هنا فاما نسخة

الكلية نسخة

الى الاستعارة فلان معنى الحقيقية محقق المعنى فبتقيد الاستعارة بالحقيقة تخرج الخيلية
 لانه عند المصنف ليس لفظا فلا يكون محقق المعنى وكذا الاستعارة بالكنية عنده نفس
 التشبيه المضمر في النفس فلا يكون محقق المعنى وايضا ما هو الاسم هو الاستعارة الحقيقية
 المصرح بها الحقيقية فلو قال والاستعارة المصرح بها قد تقيد بالحقيقة لاوهم ذلك
 وافاد بلفظ قد الى ان اطلاقها على الاستعارة الحقيقية قد تكون على اطلاقها لتبادر
 الفهم اليها واعلم ان الاستعارة الخيلية تخرج بتقيد الحقيقية عند السكاكي لان معناها شيء
 وهمي محض كما ستعرف واما الاستعارة بالكنية فائما تخرج من المقيد لان المقيد بالحقيقة
 عنده انما يكون الاستعارة المصرح بها على ما عرفت والاستعارة بالكنية داخله في الاستعارة
 الحقيقية عند السلف لانه باللفظ المستعار المضمر في النفس وهو محقق المعنى ولا يذهب عليك
 انه كما يقيد الاستعارة بالحقيقة بتقيد المستعار بالتحقيق لان المستعار قد يكون تخيلا وكذا
 الاستعارة بالمعنى المصدرى لكن لا تحقق معناها بل تحقق معنى مستعار لها وعبارة المصنف
 لا يصلح ان يكون الاستعارة بالمعنى المصدرى لآباء قوله لتحقيق معناها عنه لا لآباء قوله كقوله لدى
 اسد لانه مسامحة لا محالة اذ المراد كاسد في قوله فليكن المراد كاستعارة اسد في قوله والضمر
 في قوله (لتحقق معناها حسا وعقلا) راجع الى افراد الاستعارة والمقيد سابقا ما لفظ
 الاستعارة عنده من ليست مشتركة بالاشتراك المعنوي بين الحقيقية وبين الخيلية والمكنية عنده واما
 مفهومها عند القائل بالاشتراك المعنوي فهناك استخدام ولقد نبه بهذا التعليل على حقيقة النسبة
 في الحقيقية وهو انه نسبة معنى الاستعارة الى التحقيق فالحسي (كقوله) اى قول زهير بن ابي سلمى
 (لدى اسد شاكى السلاح) في القاموس شاك السلاح بشديد الكاف وشايبه وشاوكه وشاكيه
 حديده وفي الصحاح شاك السلاح اللابس السلاح الثام وشاك السلاح وشاكيه حديده فتقول
 الشارح شاكى السلاح اى تام السلاح لا يوافق شيئا منهما (مقذف) هو كعظم على ما في القاموس
 من رمى بالحجم رميا الى جسيم نيل وفسره الشارح بالشجاج اى مرمى في الوقائع كثيرا ما
 (له ابد) كعقب جمع لبدة وهو الشعر المتراكب بين كتنى الاسد ويقال للاسد ذوبدة وفي المثل
 هو امنع من لبدة الانسان (اظفاره) جمع ظفر (لم تقبل) التعليم مبالغة القلم بمعنى القطع والمناسب
 ان يجعل المبالغة راجعة الى التني ولا يجعل التني داخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما انا
 بظلام للعبيد وتعليم الظفر كتابة عن الضعف في حواشي الكشف فلان مقلوم الاظفار اى
 ضعيف وفي المصراع مبالغات جعله ذالبد فكأنه اسود اذ لا يكون لاسد الابددة وحصر
 اللبد فيه كما يفيد تقدم الظرف والمبالغة في ثنى الضعف (و العقل) مثل (قوله تعالى اهدنا
 الصراط المستقيم اى الدين الحق) يوصف الدين بالحق لاشتماله على الاحكام المطابقة اذ
 الحق الحكم المطابق والدين امر متحقق عقلا وفي التعبير عنه بالصراط طلب الهداية
 التي نجعله كالمحسوس وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذا قها الله لباس
 الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحمل
 عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتفاع اللون
 وتغيره وراثته هيئته هذا والمراد بقوله يحتمل الاحتمال الذى يساوى احتمال التخييل وينافى
 كون الظاهر والا فلاحتمال لا ينافى الظاهر وههنا بحثان احدهما ما ذكره الشارح التحقيق
 في هذا المقام وهو ان الحمل على التحقيق مما ذكره الزمخشري حيث قال شبه ما غشى الانسان
 واللبس به من الحوادث باللباس لاشتماله على اللباس الا انه يحتمل ان يريد بالحوادث الضرر
 الحاصل من الجوع فيكون الاستعارة عقلية وان يريد انتفاع اللون وراثته الهيئة فيكون

حسية كما ذكره السكاكي فلا يكون من عند السكاكي وهذا البحث مما ذكره الايضاح الا انه قال ظاهر كلام الزمخشري انها عقلية وظاهر كلام السكاكي انها حسية فالشارح خالف معه بان كلام الزمخشري محتمل وكلام السكاكي نص وان كان الحق معه في الاول لكن ليس في الثاني لجواز ان يكون ذكر انتفاع اللون ورائحة الهيئة في كلام السكاكي على سبيل التمثيل واللاظهر ان مراد الزمخشري بالحوادث ما يعم الكل ولا يخص بشئ من الحسي والعقلي ويمكن دفع ما اورده الشارح بان السكاكي اراد جمهور الاصحاب ولم يرد بقوله عندى تخصيص الاحتمال بنفسه بل انه على خلاف جمهور الاصحاب موافق للزمخشري على انه يمكن ان لا يريد بالاصحاب علماء المعاني بل اهل عصره وثانيهم ما ذكره السيد السندان احتمال التخييل ريك جداول يناسب بلاغة القرآن فان الجوع اذا شبه بشخص ضارب مجد فيما هو بصدد فلا بد وان ثبت له من لوازمه ما له مدخل في الاضرار دون اللباس الذي لا مدخل له فيه هذا ويمكن دفعه بان لباس الشخص ما يبرز فيه فلما شبه الجوع بشخص اثبت له لباس يبرز فيه لا مطلق ما يكسوه فاذا ذاق لباس الجوع عبارة عن ابرازها في معرض الجوع وفيه افادة انها ابتليت بالجوع في الغاية حتى كأنها نفس الجوع وبارزة في لباسه وظاهرة في معرضه والاية تتم بحث يمنع من بيبانه خوف الاسام فليرجع الى شروح المفتاح من اراد التمام وقدم تصوير الاستعارة بما مر الا انه ذكر المصنف في الايضاح هنا تعريفه فقال فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد به معناه ما عني به اى ما استعمل فيه في تناول ما استعمل فيما وضع له وان تضمن التشبيه به نحو اسد ز يدور ايته اسد الاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على ان المراد بقولنا ما تضمن مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها والمجاز لا يكون مستعملا فيما وضع له هنا وقد افاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار من المعنى المجازى وان كان مشهورا فيه وفي قوله للاستحالة تشبيه الشئ بنفسه نظر لانه لا يتم في اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيه معناه بما وضع له لا يجب فيه ان يكون معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشئ بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك لتعدد ما وضع له واخراج الاسد في الامثلة المذكورة عن التعريف مبنى على ما استقر فيه رأيهم ان المراد بزيد اسد دعوى اندراج زيد تحت مفهوم الاسد ليتوسل بها الى المبالغة في التشبيه فان تم والافلا ولا يتجه عليه ما ذكره الشارح انا لانسلم ان اسدا في زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في رجل شجاع فيكون مجازا واستعارة اذا صله زيد رجل شجاع كالاسد فخذنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة على انا ان جوزنا كون زيدا اسدا محتملا لهذا التوجيه فليس لاحد ان ينكر صحة ان يقصده ما تقدم فالمحترز عنه هو الاسد بهذا المعنى واما ما ذكره السيد السند من ان الحق مع القوم فان الفرق بين قولنا مردى همجو شيرست زيد وبين شيرست زيد بكشف عن ذلك فان التشبيه في الاول راجع الى ذات ما حل على زيد وفي الثاني الى زيد مما لا ينفع فان من يقول ان زيدا اسدا في المعنى زيد رجل شجاع يقول شيرست زيد معناه مردى همجو شيرست زيد فلا يقبده بتبديل الفارسي بالعربي شيئا واعجب منه انه قال انما اخرنا زيدا في المثال الاول لانه لو قدم احتمال الكلام رجوع التشبيه الى زيد بناء على ان الخبر قصده المفهوم ولا معنى لرجوعه اليه واما في المثال الثاني فتأخيره للموافقة ودفع توهم استناد الفرق الى التقديم والتأخير لان قولنا زيد مردى همجو شيرست لا يحتمل الاتشبيه ذات ما والالفاسد كمردى وان مردى همجو شيرست في صورة التقديم خبر لموجب احتمال رجوع التشبيه الى زيد بحاله نعم لا ينكر جودة ما قال انك اذا قلت زيد اسد لم يحسن تقدير الاداة لان ظاهر دعوى حل الاسد عليه وانه مندرج تحته مبالغة فلو قدرت

وانما قال وان كان اشارة الى ما ذكره السيد السند من ان الحمل على الضرر والالم الحاصل من الجوع اكثر مناسبة للاذاقة فانها يستعمل في المضار والالام فيقال اذاقة الضرر والبؤس

عليه نسخة

فانت المبالغة بخلاف ما اذا قلت زيدا لاسد فهنا ثلاث مراتب الاولى ادعاء المشابهة
 باداة التشبيه لفظا او تقدير نحو زيد كالاسد وزيدا لاسد الثانية ادعاء اندرجه
 تحت الاسد كقولك زيد اسد الثالثة جعل اندرجه تحته مسلما فالاولى
 تشبيه اتفاقا والثالثة استعارة اتفاقا واما الثانية فقد ترفت عن مرتبة صريح
 التشبيه حيث سبق الكلام ظاهر الكونه فردا منه لكن القصد حقيقة الى اثبات
 الشبه بطريق المبالغة ويجوز تقدير الاداة نظرا الى المأل وان لم يحسن نظرا الى الظاهر
 ولا ينفق ذلك بالاستعارة لان اللفظ هنا لقد استعير بمعنى اخر واطلق عليه فتسميتها
 بهذا الاسم اولى لمزيد اختصاص ومناسبة بينهما ومن سماها استعارة فكأنه اراد
 التنبه على ارتفاعها عن حضيض التشبيه ولا بد له ان يفسر الاستعارة بما يتساو لها
 ايضا اذ يعرف المصنف لا يتساو لها كما عرفت ومما يجب الاحتياط فيه مواضع اشتباه
 التشبيه بالاستعارة فانه ربما يشتبه لتعارض اماراتهما حتى قال صدر الافاضل اذا ترك
 المشبه بالكلية وآتى بوجه الشبه ففيه اشكال نحو رأيت اسدا في الشجاعة لان ترك المشبه
 لفظا و تقديره واجزاء اسم المشبه عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه
 يقتضي ان يكون تشبيها الى رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة قال الشاعر * ولاحت من بروج
 البدر بعدا * بدور مها تبرجها اكتنان * يعني لاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد
 بقرات وحشية هي كالبدور اظهارة من زينتهن للرجال اختفاء والمها جمع مهابة وهي
 البقرة الوحشية قال الشارح فالانسان مثل هذا تشبيه لان المراد بكون المشبه مقدر الاعم
 من ان يكون محذوف اجزاء كلام او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره هذا يعني ما يقتضي
 اعتباره وكونه مرادا في معنى الكلام وان لم يكن تقديره على وجه لا يختل نظامه كذا
 يستفاد من كلام السيد السند لكن لا يوجد ما لا يمكن تقدير المشبه بدون اختلال النظم
 فان في كل ما بعد استعارة يمكن تقدير مثل فيقال في جاء في اسد تقديره جاء في مثل اسد
 وفي جاء في اسد في الشجاعة جاء في مثل اسد في الشجاعة وينقدح من هذا ان اثبات
 الاستعارة في كلام العرب مشكل جدا ومما جعلوه تشبيها قوله تعالى حتى يدين لكم الخيط
 الايض من الخيط الاسود من الفجر واستدلوا عليه بان بيان الخيط الايض بالفجر قرينة
 على ان الخيط الاسود ايضا مبين سواد الليل ولا يخفى ان الخيط الايض اذا كان مشبها به
 لا يصح ان يكون مبينا بالفجر بل المبين به المشبه المقدر في الكلام ففيه مسامحة وان البيان
 لا ينافي كون الخيط الايض استعارة لان استعمال الخيط الايض في الفجر بناء على ادعاء
 دخوله تحت جنس الخيط الايض فلو بين ان المراد بالخيط الايض اى فرد منه من فرديه
 المتعارف وغير المتعارف لم يكن بعيدا ومن علامات الاستعارة التي ذكرها الشارح وعدها
 السيد جيدة هو ان يصح وضع اسم المشبه مقامه كافي رأيت اسدا يرمي فانه يصح رأيت رجلا
 شجاعا يرمي ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه وفيه انه يصح في التبريد ايضا مثل ذلك فيصح
 ان يقال في لقيت من زيد اسدا لقيت منه رجلا شجاعا ولما كان تقسيم المجاز الى المجاز
 المرسل والاستعارة مبنيا على ان الاستعارة مجاز لغوي لاعقل احتاج الى اثباته وابطال
 كونه مجازا عقليا فاشتغل عقيب التقسيم به تقرير التقسيم فقال (ودليل انها) اى
 الاستعارة (مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه لا للمشبه به ولا الاعم منهما) وذلك معلوم
 من اللغة ومسلم عند من يخالف في كونه مجازا لغويا ويدعى كونه مجازا عقليا وما ذكره
 المفتاح والمصنف في بيانه توضيح للسديهي وهوانه لو كان الاسد موضوعا لاحدهما

اماراتهما نسخته

بان بياض الخيط نسخته

وحده نسخة

لكان اطلاقه على الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه ولا نقبل المطلوب
بنصب القرينة وهو منع الكلمة عن حملها على ما هي موضوعه له الى ايجاب حملها على
ما هي موضوعه له وايضا لو كان موضوعا للشجاع مطلقا لكان وصفا لا اسما هذا
فلا مجال للمناقشة فيه بان كون المطلوب بنصب القرينة منع الكلمة عن حملها على ما هو
موضوعه له مما بل المطلوب على هذا التقدير منعها عن حملها على بعض معانيها الموضوعه
هي لها الى ايجاب حملها على بعض اخر كما هو شأن المشترك وكون المستعار صفة
لا يطل في استعارة مثل الناطق والمراد بقوله لا التشبيه انه لم يوضع للتشبيه لا وحدها
ولامع التشبيه حتى يكون مشتركا بينهما فلا يتجه انه لم يتوقف ابطال الاحتمالات ولا
يحتاج الى ان يقال اكنى بمشاركة هذا الاحتمال مع احتمال كونه موضوعا للتشبيه
في اللازم وانما احتاج الى نفي كونه موضوعا لاعم منهما في اثبات كونه مجازا لغويا لا انه لو كان
موضوعا لاعم منهما يصح استفادة التشبيه عنه بطريق الحقيقة بان يطلق العام لعمومه ويقع على
الخاص بمعونة القرينة من غير ان يستعمل في الخاص كما اذا قلت رايت انسانا فيما اذا رايت زيدا
ولم يرد بالانسان الا مفهومه فان العام حينئذ مستعمل فيما وضع له لكنه قد وقع على الخاص من غير
استعمال فيه ومن اشبه عليه اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه
ظن انه مجاز واعترض عليه بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على ان
اعتراضه مما يتجرب منه لان الدلالة المتبعة في المجاز تشمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه
بحث لا نه اذا جوز ان لا يكون نعم ما فعلت مجازا في مقابلة من قال اكرمت زيدا بان يكون
فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل
لعمومه لزم ان لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما مستعملا في الخاص اذ لا يوجد في عام
قرينة صارفة عن المعنى الموضوع له اذ كل ما يظنه قرينة صارفة يحتمل ان يكون
قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام مستعملا على عمومه فلا يكون قرينة
صارفة (وقيل انها مجاز عقلي) لا بمعنى اسناد الفعل او معناه الى ملا بس غير ما هو
له بتأول بل (بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي) وهذا النفي مدار النزاع والافلا ينكر
من يجعله مجازا لغويا هذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا
لغويا وبين كونه مجازا عقليا فتارة اطلق عليها المجاز اللغوي وتارة المجاز العقلي لا
لالتباس حقيقة الامر عليه فانه مما لا يتوهم في شأنه ذلك بل للتنبه على انها ليست لمجرد
نقل اسم بل فيه احتمال عقلي (لا انها لم تقاطق على المشه الا بعد ادعاء دخوله في جنس
المشبه به) بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد (كان) تامة جوابا لما (استعمالها
فيما وضعت له) متعلق بالاستعمال فلا حاجة الى ما في الشرح انه في تقدير استعمالها فيما
وضعت له يعني الاسد استعمال في مفهومه الحقيقي وسرابة الحكم عليه الى الرجل الشجاع
كسرأيته الى سائر افراد الحقيقة بناء على احاطته بالرجل الشجاع لقضية الادعاء المذكور
ولا يخفى ان مجرد ادعاء الدخول يكفي في كون الاسد حقيقة سواء كان الدخول بدعوى
ان للاسد فردين متعارفا هو ماله الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الرجل الشجاع
او بدعوى ثبوت الهيكل المخصوص لزيد فقول الشارح في شرح التنقيح ان جعلها مجازا
عقليا مبني على اعتبار مرجوح هو دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع والحق خلافه
وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه مما لا وثوق به قال المصنف والدليل على الادعاء انه

لولا ما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمي ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا تعدى الى مفعولين كان بمعنى صبر و يقيد اثبات صفة لشيء حتى لا يقال جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة هذا وفي الوجه الاول انه لا يلزم من انتفاء الادعاء ان يكون مجرد نقل الاسم استعارة بل النقل لعلاقة المشابهة من غير وضع المنقول اليه وفي الوجه الثاني ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة لمجرد ان كانت بمنزلة دعوى الشيء بيينة كما في سائر المجازات على ما سبأني والادعاء دليل اخر وهو انه لولا لما امتنع استعارة العلم (ولهذا) اي ولان اطلاق اسم المشبه على المشبه به بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به (صح التعجب في قوله) اي قول ابى الفضل بن العبد في غلام قام على رأسه بظلمة (قامت) فاعله نفس (تظلمني) في الشرح اي توقع الظل على (من الشمس) اي من اجلها ولدفع حرها والمراد من الشمس تظلمني نفس الغلام اي توقع على ظلا حاصلا من الشمس والاول هو الموافق لقوله شمس تظلمني من الشمس (نفس اعز على من نفسي) بالاضافة الى باب التكلم او بتكبير نفس واشباع كسرتة كافي الشمس اي من كل نفس وهو ابلغ (قامت تظلمني ومن عجب شمس تظلمني من الشمس) فلو لا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلم انسان حسن الوجه انسانا اخر وفيه نظر لانه يجوز ان يكون التعجب من استخدام من بلغ في الحسن درجة الشمس او من اتقياده له وخدمته له (والتهى عنه) اي عن التعجب (في قوله) (لا تعجبوا من بلى غلاته) هي ثوب يلقى البدن (قد زر) اي شد (از راره على القمر) فلو لا ان جعله قرا حقيقيا لما كان للتهى من لتعجب معنى لان الكائن انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن (ورد بان الادعاء) مسلم لكنه لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له) فيما الادعى دخوله تحت مفهومها وفيه ان الادعاء او واجب صحة كونها حقيقة لكني اذ معها لا ضرورة في القول بالجوز فدعوى كون المجاز عقليا لا يتوقف على اقتضاء الادعاء الاستعمال فيما وضعت له بل يكفي فيه ان يقال يصح ان يكون الاسد مثلا مستعملا في مفهومه ويكون واقعا على الرجل الشجاع لادعاء انه من افراده كما سبق فالجواب ان يقال استعمال الاسد في مفهومه لا يوجب شموله للرجل الشجاع وسرابة الحكم كافي افراده ما لم يقصده ويمكن ان يقال اذا قلت رأيت اسدا وحكمت برؤية رجل شجاع يمكن فيه طريقان احدهما ان يجعل الاسد مستعارا لمفهوم الرجل الشجاع وثانيهما ان يستعمله فيما وضع له الاسد ويجعل مفهوم الاسدالة للاحظة الرجل الشجاع ويعتبر تجاوزا عقليا في التركيب التقيدي الحاصل من جعل مفهوم الاسد عنوانا للرجل الشجاع فيكون التركيب بين الرجل الشجاع ومفهوم الاسد مبنيا على الجوز العقلي وان كان تقيديا فلا يكون هناك مجاز اقوى الا ترى انه لا يجوز لغة في قولنا لي نهار صائم فقد حق القول بان المجاز عقلي ولكن اكثر الناس لا يعلمون ولما اراد الاستدلال اشار الى وجه التعجب والتهى عنه بحيث لا يقتضي ارادة المعنى الحقيقي فقال (واما التعجب والتهى عنه فلان بناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة) ودلالة على ان المشبه بحيث لا يميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به يترتب عليه ولا يخفى ان الكلام قد تم بدونه اذ التعجب والتهى عنه لم يجعل دليلين على كونها مستعملة فيما وضعت له بل استدلل بهما على الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضاه كون

الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي مبينين على الادعاء فليكونا مبينين عليه اذ لا ينافي المجاز اللغوي ولما كان في الاستعارة توهم كذب وذلك يوجب ان لا يقع في القرآن وكلام الرسول اشار الى انها تفارقه فقال (والاستعارة) اي الذي يتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به (تفارق الكذب) ولا تلتبس به اوجهين (بالبناء) اي بسبب بناء الاستعارة اي ما يتضمنه (على التأويل) والصرف عن الظاهر الذي هو افادة تلك الدعوى واعتقاده الى جعل افراد الاسد متعارفا وغير متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابراز في هذه الصورة لينوسل به الى المبالغة في التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد هو الكذب (ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر) اذ لا يجامع الكذب نصب القرينة كما لا يجامع التأويل المذكور فقد افترقت عن الكذب بالوجهين ولك ان تريد ان الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكذب اذ جاءني اسديتبه بالكذب اولاً شيء من هذين الوجهين هذا كله اذا اريد بالمفارقة في الاشتباه اما لو اريد في لزوم الكذب فلا حاجة الى شيء من هذين التأويلين لكن المراد بالمفارقة عن الكذب المفارقة في الجملة اذ ربما كان ما قصد من المبالغة في شأن المشبه كاذبا غير مطابق ولقد حرر في هذا المقام كلام المفتاح احسن تحرير وعدل عنه بالطف تغير لما فيه من التطويل والخفاء لانه قال والاستعارة لبناء الدعوى فيها على التأويل تفارق الدعوى الباطلة فان صاحبها يتبرء عن التأويل وتنفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره فان الكذب لا ينصب دليلا على خلاف زعمه وانى ينصب وهو لترويج ما يقول راكب كل صعب وذلول هذا ولما كان الباطل والكذب واحدا اماما مطلقا او بالذات عند من فرق بينهما باعتبار مخالفة الواقع للقول في الباطل ومخالفة القول للواقع في الكذب كان الفرق بين الاستعارة والكذب مغنيا عن ذكر الباطل فاكفي لذلك بذكر الكذب وصفي كلامه عن شوب التخصيص بلا تخصيص حيث لزم المفتاح من تخصيص التأويل بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب واغنى لمشغل بكلامه عن مؤنة حل الباطل على باطل غير معلوم البطلان عند متكلمه وحل الكذب على ما علم كذبه وتوجيه التخصيص بانه للاشارة الى ان الباطل الذي لم يعلم بطلانه في غاية البعد عن قصد التأويل فضلا عن نصب القرينة بخلاف الكذب فانه لا ينافي قصد التأويل وان لا يقع قطوا تمانيا في نصب القرينة اذ لا يخفى انه في غاية الخفاء والاغلاق على ان ما هو المقصود لا يستدعيه ولا التخصيص لوجه اخر مما يمكن ان يقال وهو اقرب من هذا المقال لكن صرفنا عن بيانه لك خوف الملل (ولا تكون علما) قال الشارح في شرح المقاسح لا يخفى ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يبعد ان يجعل علم الجنس علما مخصوصا بالحاجة لانه علم اضطراري دعا الى القول به احكام نحوية فحيث يدخل علم جنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الاصلية بلا كلفة بمحل في بيانه والجملة عطفا على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطفا جملة فعلية على جملة اسمية ولك ان تجعله عطفا على قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعيا (لمنافاة الجنسية) وبناء الاستعارة على جعل المستعار من افراد المستعار منه بادعاء انه قسمين قسمين متعارفا وقسمين غير متعارف فلما لم يكن للعلم مفهوم كلي جنسي امتنع ان يستعار ولا متشاع ان يكون له الفرد فضلا عن ان ينقسم الى متعارف وغير متعارف قال المصنف ولان العلم لا يدل الاعلى معين من غير اشعار بوصف فلا اشتراك بين معناه وغيره الا في مجرد التعبير ونحوه من العوارض التي لا يكتفي شيء منها جامعا في الاستعارة (الا اذا تضمن نوع وصفية) الاولى

راجعا نسخته

فيما نسخته

لا يكون نسخته

نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج في اداء المعنى المصدرى الى الحاق الياء
المصدرى والمراد بتضمن الوصف ان يكون الوصف لازما للشخص نظرا الى ذاته او بسبب
اشتهاره بالوصف فان الوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له و يجعل الموصوف فردا
متعارفاله والمستعار له فردا غير متعارف هكذا ذكره وفيه انه تكلف لا يوافق الاستعمال
فان استعمال العلم في المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخالهما تحت جنس وقد نبه الشارح
لهذا في التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضي وجود لازم مشهور له نوع اختصاص
بالمشبه به فان وجد ذلك في مداول الاسم سواء كان علما او غير علم جاز استعارته والا فلا
هذا كلامه لا تقول فليكن مراد المصنف انه لا يكون علما الا اذا اشتهر بوصف لانه لا بد
الاستعارة من وجه شبه له مزيد اختصاص بالمشبه به لانا نقول قد فصل المصنف هذا
الكلام بما لا يحمل هذا التوجيه على انه لا اختصاص لتضمن الوصفية بهذا المعنى بالعلم
الا ان يقال ما من اسم جنس الاول وصفية واشتهار بصفة بخلاف العلم فانه يندرقه
ذلك فلهذا اشترطت في العلم دون اسم الجنس (كخاتم) اسم فاعل من الختم بمعنى الحكم
جعل اسما لخاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائي العلم في الكرم وما در اسم فاعل من مدر
بمعنى طان صار اسما للبحار الذي هو لثيم ليس له في البخل سهم سمي به لانه شق الله في
في الخوض قليل فسلم فيه ومدر الخوض وسحبان على وزن عطشان علما ببلغ يضرب به
المثل وهو في الاصل بمعنى صياد يصيد ما مر به والمناسبة ظاهرة وباقل لرجل يضرب به
المثل في العي والفهاهة من يوم اشترى ظيبا باحد عشر درهما فسل عن شراء ففتح كفيه
ليشير باصابعه الى عدد العشرة واخرج لسانه ليم الاشارة الى احدى عشر فانفلت الظبي
وقرئتها ما مر في تحقيق المجاز وهو القرينة المانعة في باد من قوله (وقرئتها) قرينة
الاستعارة الصارفة لها عن الحقيقة لكن الانفع ان يراد قرينة الاستعارة مطلقا صارفة
كانت اومعينة او كليهما ومن البين انه لا اختصاص لهذا التقسيم بقرينة الاستعارة
بل تجري في المجاز المرسل والكنائية ايضا ولا يتكشف الداعي الى جعلهم قرينة الاستعارة
المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكنائية بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن الحقيقة
قرينة والزائد عليه ترشحا وايضا لا يظهر فرق بين الاستعارة قرئتها متعددة وبين
الاستعارة المجردة الا ان يلتزم (اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا رمي او اكثر) اي امر ان
او امور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله) اي بعض الاعراب على ما في الايضاح
(فان تعافوا) اي تكرهوا يقال عاف الطعام او الشراب وقد يقال في غيرهما
يعافه ويعفه عيفا وعيفانا محركة وعيافة وعيافا بكسرهما كرهه فم
يشربه (العدل) العدل مقابل الظلم ولا يبعد ان يحمل على التوحيد كما فسر به
قوله تعالى ان الله يأمر بالعدل خص بالذكر لانه اول الايمان (وايمانا) جواب الشرط
محذوف اي تلجأون اليهما وقوله (فان في ايماننا) علة الجزاء اقيم مقامه والبيان اما
جمع نور او نار استعبرت للسيوف او الراح بلعن وتخصيصها بالسيوف كما هو المعروف
او استعارتها من النار لان النار كما هو المشهور منظور ليس للانظار السليمة بمنظور فتعلق
الكرهية بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالبيان ان الحرب التي تشبهها في
اللعان لاحقية لانها يدل على ان الجزاء المحاربة وفي التعبير عن السيوف بالنار التي هي جزاء
الظلم والكفر في الشرع لطافة بيته وقد يقال من القران قوله في ايماننا فان النار لا تؤخذ
بالايدى وفيه ضعف لا يخفى (او معان ملتزمة) يكون المجموع قرينة واحدة فيقابل قوله واكثر

فانقلبت نسخة

ويصح كونه قسيما له كذا في الشرح وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسيما للواحد ولا يصح حل الواحد على البسيط لانه يبقى اكثر من واحد هي مركبات واسطة على اى تقدير يبقى واسطة هي معان غير ملتزمة بكون المجموع قرينة وحل الالتئام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد بعد (كقوله) اى البخترى (وصاعقة) مجرور بواو رب او مر فوع موصوف بالظرف مبتدأ خبره تنكفى بها والصاعقة هي نار تسقط من السماء (من نصله) بيان صاعقة اى صاعقة هي نصله جعله صاعقة فى الاشتغال والتأثير والمراد صاعقة ناشئة من نصله فهي وهمة تخيلية فكان لنصله صاعقة تحرق الاعداء والاول اظهر الى الثانى ذهب الشارح والتصل حد السيف على ما يفهم من الصحاح ونفس السيف مالم يكن له مقبض على ما فى القاموس فعلى هذا جعل سيفه لاختفاء مقبضه فى كف الممدوح كانه لا مقبض له (تنكفى) اى تغلب (بها) الباء للتعدية اى تغلب تلك الصاعقة (على اروس) جمع رأس للقلة يراد بها الكثرة لداعى مقام المدح (الافران) جمع قرن بالكسر وهو الكفو فى الشجاعة او عام (خمس سحاب) صرف السحاب رعاية للقافية اى انا له الخمس التى هي فى الجود وعموم العطاء سحاب كذا فى الشرح فى البيت استنباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسجاء ومن لم يدرك توهم انه لا يلايم ذكره المقام ولك ان تجعل انا له سحاب العذاب فى نزول الصاعقة والنار والمسطور تفسير السحاب بالانامل والظاهر ان المراد بها الاصابع فكانه اريد من يد المبالغة فى الشجاعة حيث يكفى الافران انا له ولا يحتاج فى هلاكهم الى اعمال الاصابع ولهذا عبر عن اروس الافران مع كثرتها بجمع القلة وعن انا له الخمس بجمع الكثرة اشارة الى ان الاروس مع كثرتها كانها قليلة بالنسبة الى انا له الخمس لاحاطة انا ملها اياها وشمولها لها فحينئذ مجموع المعانى الملتزمة التى جعلت قرينة لارادة الانامل بالسحاب ذكر الصاعقة وبيان انها من نصل سيفه وجعلها على اروس الافران وجعل السحاب معدودة بعدد الانامل مع ضمنية مقام المدح فان قطع النظر عن مقام المدح يجعل المراد بها الاصابع فانفسر بالانامل وترك ضمنية مقام المدح يورث الذم (وهى) اى الاستعارة ينقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر وقوله باعتبار اخر بالاضافة اى باعتبار امر اخر هو المقارنة بما يلايم شيئا من الطرفين وعدمها فيكون على نحو اعتبار نظائره ووافقته عبارة الايضاح هنا بدل قوله باعتبار اخر باعتبار امر خارج عن ذلك كله وفيما بعد واما باعتبار الخارج والشارح غفل عنه فجعل قول المصنف فيما بعد وباعتبار اخر تركيبا وصيغا ففسره باعتبار اخر غير الاعتبارات السابقة (باعتبار الطرفين) اى طرفى الاستعارة فقه مسانعة او طرفى التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المدح للموجود يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التهكمية والتملحجية وهما اما استعمال فى ضده يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكانه نية على ان الاستعارة بالمعنيين شيان فى هذه التقسيمات (فسمان لان اجتماعهما) اى الطرفين (فى شئ) اما يمكن نحو احينه فى قوله تعالى او من كان ميتا فاحينه اى ضالا فهديناه استعارة الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشئ حيا للهداية التى هي الدلالة على طريق توصل الى المطا قال المصنف والهداية والحيوة لاشك فى جواز اجتماعهما قال الشارح الاولى ان يقال الاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ وفيه بحث لانه يجوز ان يكون اعتبارهم ان يجعل استعارة الامانة للاحياء وفاقية لعدم امكان اجتماع الموت والحيوة فبه المصنف بما ذكره على معنى امكان الاجتماع (وليس وفاقية) اى النسوبة الى الوفاق بمعنى الموافقة (واما تمتع) كاستعارة الميت

اجلها نسخة

وجلها نسخة

ان لا يجعل نسخة

في الآية للضلال اذ لا يجتمع الموت مع الضلال ولهذا قال نحو احييناه في اومن كان ميتا فاحييناه
 و(كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) اي نفعه بالفتح ولا يتوقف ذلك على عدم
 نفعه اصلا بل يمكن الاستعارة للنافع في امر غير النافع في امر اخر باعتبار عدم نفعه قال المصنف
 ثم الضدان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للضعف اولى فكل من كان
 اقل علما واصله قوة كان اولى ان يستعار له اسم الميت ولما كان الادراك اقدم من الفعل في كونه
 خاصة للحيوان لتوقف افعاله المختصة به اعني الارادية على الادراك كان الاقل علما اولى
 باسم الميت والجماد من الاقل قوة وكذا في جانب الاشد لان الادراك الاشد اختصاصا
 بالحيوان اشد تبعيداً له من الموت فكل من كان اكثر علما واشرف علما كان اولى بان يقال انه حي
 هذا كلامه قال الشارح ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم
 والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد
 الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه
 اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك هذا اقول هذا تشكيك
 في العبارة لغفلة عن حقيقة التشكيك فان التشكيك بالاشدية ان يكون الاثار في البعض اكثر
 من بعض فتقول الضدان فيما نحن فيه الموت والحياة وهما قابلان للتشكيك باعتبار الاشدية التي
 هي متفاوت في الاثار له وذكر قلة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت الحياة للشدة لتفاوت اثارها التي
 منه العلم والقوة فكل من كان اقل علما واصله قوة كان الحياة فيه اضعف فهو باسم الميت اولى
 لان الميت اسم للاشد في الموت لانه دال على الثبوت دون الحدوث واقل علما اولى من الاقل قوة
 وكل ما كان العلم فيه اكثر واثار القوة فيه ازيد كان باسم الحي اولى وان مات واكثر علما اولى
 من ازيد قوة هكذا حقق المرام ودع التشكيك للغفلة عن تحقيق المقام وكن مستغنيا
 من موهبة الملك العلام (ولتسم) هذه الاستعارة (عنادية) لمعانة كل طرف منها الآخر
 (ومنها) اي من العنادية الاستعارة (التهكمية والتعليحية وهما ما استعمل) اي الاستعارة
 التي استعملت (في ضده) اي ضد معناها الحقيقي (او تقيضه لما مر) في باب التشبيه من تنزيل
 التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليج وتهكم (نحو فبشرهم بعذاب اليم) اي اذارهم استعبرت
 البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في المخبر للانذار الذي هو ضدها بادخال الانذار
 في جنس البشارة على سبيل التهكم وللنظم توجيهات اخرى وهي انه امر نبي الرحمة بالانذار لهم بشبه
 بالتبشير في انشراح صدره فيه ازالة لانقباضة من الانذار عنه فيكون استعارة التبشير للانذار الجامع
 كونها مامر غويين له صلى الله عليه وسلم وانهم في استماع لانذار كن يستمع التبشير لعدم مباينتهم به
 فلا استعارة للجامع المشابهة في عدم الخوف منها وانهم في الجد في اكتساب العذاب الاليم كما راغب
 فيه فانذارهم به شبهه بالاخبار بمرغوب فيكون كالتبشير فاحفظها فانها من افاضة العليم الخبير
 (وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وسمى في باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا
 جامعا لانه ادخل المشبه تحت جنس المشبه ادعاء وجهه مع افراد المشبه تحت مفهومه
 (قسمان لانه اما داخل في مفهوم الطرفين) لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر
 من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبنى
 الاستعارة على ان وجوب كون الجامع اخص بالمشبه به يوجب امتناع دخوله في مفهوم الطرفين
 لما تقرر ان الذاتي لا يتفاوت في الافراد ووجه صحة ان ما تقرر انما هو في ذاتيات الماهيات
 الحقيقية دون المنهومات الاعتبارية (نحو) قوله عليه السلام خير الناس رجل تمسك بعنان
 فرسه (كلما سمع هيفة) اي صوتا يفرع منه اوصوتا يخافه من عدو (طار اليها) اسناد طار

بن اختلاف نسخة

مفهومها نسخة

الى الرجل مجازاى طار فرسه بسبعه اليها وتمت الحديث اورجل في شغفه في غنية حتى يأتيه الموت
يعنى صلعم خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد اورجل اعتزل الناس وسكن في رأس
جبل في غنم قليل قنع بمنافعها واشتغل بالعبادة حتى يموت استعار الطير ان العدو والفرس
والجامع داخل في مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة
وهو داخل فيهما) اذ الطيران قطع المسافة بسرعة بالجنح والعد وقطعها بالاقدام
بسرعة او الاول قطع المسافة في الهواء والثاني قطعها في الارض واعتراض عليه الشارح
بان السرعة غير داخله في مفهوم الطيران بل هو مجرد قطع المسافة بالجنح غايته انه في الاكثر
بالسرعة هذا والشيخ فرق بين العدو والطيران والانسان والفرس والاسديان الاولين من جنس
واحد هو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة لانها مما يقبل الشدة والضعف
وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس بخلاف الاسد والانسان فعلى هذا للاستعارة تقسيم
آخر هو ان الطرفين اما من جنس واحد او من جنسين لكن في حصر ما به الاختلاف
في السرعة بل في جعلها ما به الاختلاف نظرا لا يخفى على من نظر فيما سبق (واما غير داخل)
عطف على قوله اما داخل وغير الداخل في مفهومهما يحتمل ان يكون داخل في مفهوم
احدهما كما في تشبيه العدو بالطيران في قطع المسافة بسرعة فانه داخل في مفهوم العدو
دون الطيران كما حقق وقد خالف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه
وبين تقسيم الاستعارة فقال في تقسيم التشبيه وجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين
او خارج عنهما فجعل الخارج عن احد الطرفين داخلا في القسم الاول وهما جعله داخلا
في القسم الثاني ولو اردت تطبيقهما فاجعل الداخل في الطرفين في تأويل الداخل
في احدهما وجبئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو (كما مر)
من استعارة الاسد للرجل الشجاع فان الشجاعة خارجة فيه عن الطرفين لظهور ان
الاسد موضوع الحيوان المخصوص والشجاع وصف له والمستعار له هو الرجل الموصوف
بالشجاع والصفة خارجة ولا تعويل على ما قال الشيخ في اسرار البلاغة من ان الاسد
موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة للشجاعة وحدها (وايضا) تقسيم آخر
للاستعارة باعتبار الجامع وهوائها (اما عامية) منسوبة الى العامة (وهى البتة لظهور
الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمى او خاصية) منسوبة الى الخاصة (وهى الغريبة) اى
البعيدة عن العامة او عن كل احد الا ان الخاصة يدركونها بسرعة سيرهم (والغريبة
قد تكون في نفس الشبه كما في قوله) اى قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرس له بانه
مؤدبانه اذا نزل عنه والى عنائه في قربوس سرجه وقف مكانه حتى يعود اليه (واذا اخني
قربوسه) القربوس محركة ولا يسكن الا للضرورة وهو خنوا السرج على ما في القاموس
وفي الصحاح المعتمد الذى رأيناه القربوس للسرج فالقربوس مقدم السرج ولا حاجة
الى حذف مضاف اى مقدم السرج كما يوهمه عبارة الشارح حيث قال قربوسه اى مقدم
سرجه وفي الصحاح القربوس السرج (بعنائه علك) مضغ (الشكيم) كالشكيمة الحديدية
المعترضة في فم الفرس (الى انصراف الزائر) يعنى الى انصرافى عبر عن نفسه بالزائر للدلالة
على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شأن الزائر المحيى يدل عليه
ما قبله عودته فيما زور حبابي اهماله وكذلك كل مخاطر والمخاطر طالب الشفاء
على خطر هلاك اى مثل ذلك الرجل يريد نفسه في تعويد فرسه كل مخاطر شبه هيئة
وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في ركبة
الحنبي ممتدا من جذرا الى جانبي ظهره فاستعاره الاحباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقه

بشوب او غيره على تلك الهيئة (وقد تحصل) الغرابة (تصرف في العامة كما في قوله) * ولما قضينا
من معنى كل حاجة * ومسح بالاركان من هو ما مسح * وشدت على دهم المهارى رحلتا *
ولم ينظر الغادى الذى * هو رايح اخذنا باطراف الاحاديث ينشأ * (وسالت باعناق المطى
الاباطح) التمسح كالتمسح المهارى كالصحارى والجوارى جمع المهرية وهى النساقة
المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاة والباطح جمع البطح وهو مسيل الماء فيه
دقاق الحصى والنظر محركا يجرى بمعنى الانتظار يريد لما فرغنا عن اداء مناسك
الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا
وارحلنا ولم ننظر الغادى الذى هو رايح الاستعجال اخذنا في الاحاديث
واخذت المطايا في سرعة السير استعمار السيلان للسير الخيث في غاية السرعة للابل
والشبه فيه ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة (اذا اسند الفعل)
بمعنى سالت (الى الاباطح دون المطى) او اعناقها حتى افادت انه امتلأت الاباطح من الابل كما في
نهر جارفاته انما يستند الجريان الى النهر اذا امتلأت الاماء بحيث لا يتميز من الماء (وادخل الاعناق
في السير) حيث جعلت الاباطح سائلة مع الاعناق فجعل الاعناق سائرة اشارة الى ان سرعة سير
الابل وبطوئه انما يظهر ان غالبا في الاعناق ويتبين امرهما فيه وسائر الاجزاء يستند اليهما
في الحركة وتبعهما في الثقل والخفة هذا ما ينظر في هذا المقام ولا يخفى ان النجاة من السيل
يكون باخذ امرى يحفظ الغريق عن الغرق فجعل الاحاديث كاعدة اخذ بكل طرف منه واحد
من المصاحبين يسهل عليهما سيلان المطايا بعد جعل سيرهن سيلات تصرف دقيق بلغ
التشبيه معه مرتبة يخص بها اخص الخواص ثم انه يمكن حل التشبيه على ما
هو خاصى في اصله بان يقال لم يقصد تشبيه السير بالسيل في السرعة بل تشبيه المطايا وهى
الابل التى لها لون السيل بنفس السيل في الاتصال والجمرة والسرعة وتشبيه اعناقها المرتفعة
المتحركة بما يجرى على السيل ولا يخفى ان هذا تشبيه مركب مبتدع في غاية الدقة ولك
ان تريد بالاباطح الطرق فيكون من تشبيه الطرق بالاباطح بعد تشبيه السير بالسيل في السرعة
فيكتشف تشبيه السير بالسيل بضم تشبيه الطرق بالاباطح اليه دقة وخصوصا قال المصنف
وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرى القيس
* وليل كوج البحر مرخ سدوله * على بانواع الهموم لينلى * فقلت له لما تمطى بصلبه * واردف
عجازا وناء بكل كل * الا يا ايها الليل الطويل الانجلي * بصبح وما الاصباح منك بامثل * اراد
وصف الليل بالطول فاستعاره صلبا يتمطى به اذ كان كل ذى صلب يزيد شئ في طوله
عند تمطيه ثم بالغ في ذلك جعل له عجازا يردف بعضها بعضها ثم اراد ان يصفه بالنفل على
قلب ساهرة والشدة والمشقة فاستعاره كالكلابى صدرا يؤبه اى يشغل به هذا كلامه
قال الشارح والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال يعنى ليس مما نحس فيه
من الاستعارة المصروفة ولا يخفى ان التقسيم الى العامة والخاصية مما يجرى في الاستعارة
بالكناية ايضا لانه دائر على ظهور الجامع وغرابتة فلا يبعد ان يصير الاستعارة بالكناية
في الليل باعتبار تشبيهه المبتدل بالانسان باعتبار شوع خطابه غريبة تجمع عدة استعارات
تخييلية فيكون البيت نظيرا لما نحن فيه وتنبهنا على جريان هذا التقسيم فيه (و) الاستعارة
(باعتبار الثلاثة) اى المستعار والمستعار منه والجامع (سنة اقسام) لان الاستعارة التى
جامعها عقلى وليس طرفاها حسيين طرفاها اما عقليان او مختلفان فهذه ثلاثة اقسام
اشار اليها ثانيا والاستعارة التى طرفاها حسيان جامعها اما عقلى واما حسى واما مختلف

ماخلص نسخة

فيكسوا نسخة

بعضه حسي وبعضه عقلي فهذه ثلاثة اقسام اخر اشار اليها اولا ولا يخفى ان استعارة العقل للحسي ينبغي ان لا يجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالعقول فكيف شاهدنا عليه وقوعه في القرآن على ما سب ذكره المصنف وان ما جعله تقسيما باعتبار الثلاثة تقسيما تقسيم باعتبار الطرفين رباعي وهو ان الطرفين اما حسيان او عقليان او مختلفان وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثي وهو ان الاستعارة جامعها اما حسي او عقلي او مختلف جمعها وسماء تقسيما باعتبار الثلاثة ووجهه خفي والاصح لكل شربه والاشهي له ما هو خير به وقد جعل السكاكي هذا التقسيم خماسيا لاهمال ما وجهه مختلف ويعذر له تارة بان لم يوجد له مثال في التنزيل ونذر استعماله وتارة بانه داخل باعتبار فيما وجهه حسي وباعتبار فيما وجهه عقلي ولما كان جعل الاقسام ستة مخالفا لما ذكره السكاكي استدلل عليه بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو قوله تعالى فاخرج لهم مجلا جسدا له خوار) الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والسهام (فان المستعار منه ولد البقرة والمستعاره الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي) الحلي كقفل والفتح ما يزين به من مصنوع المعدنية او الحجارة جمعه حلي كدلى او هو جمع والواحد حلية كقطيعة (القط) بالكسر اهل مصر واليهم تنسب الثياب القبطية باضم على غير قياس (والجامع الشكل) لا وجه لترك الخوار (والجميع حسي) يدرك بالبصر والخوار يدرك بالسمع وفي كون الآية استعارة بحيث اذ جسده خوار صريح في انه لم يكن مجلا اذ لا يقال للبقر انه جسده له صوت البقرة وقد ابدل من العجل بدل الكل وظاهر انه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو نظير حتى يدين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر فان يسان الخط بالفجر اخرجه من ان يكون استعارة الى التشبيه فكذا ابدال جسده خوار من مجلا اخرجه من ان يكون استعارة فهو تشبيه بليغ بمجل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به في كلامهم كما ذكره الشارح ومثل السكاكي هذا القسم بقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا قائلا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع بينهما هو الانبساط ولكن في النار اقوى والطرفان حسيان ووجه التشبه حسي هذا واعتذر المصنف عن ترك التمثيل به بان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا الاستعارة بالكناية وكلامنا في الاستعارة الحقيقية نعم صح التمثيل من السكاكي لان كلامه في الاستعارة مطلقا والثاني تشبيه اشتعال الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلاقيه فهذه الاستعارة تصر بحجة لكن الجامع فيها عقلي هذا وتجد عليه ان السرعة كالانبساط حسية وتعذر التلاقي عقلي فالجامع مختلف لكن التجه لا يضره ويتجه ايضا انه لما كان الاشتعال الذي هو قرينة الاستعارة بالكناية مستعار الانبساط المذكور وهو امر محقق فقد وجد الاستعارة بالكناية بدون التخيلية وسيصرح في فصل الاعتراضات على السكاكي انه باطل بالاتفاق لكن التحقيق ما ذكره هنا فانه يوجد المكني عنها بدون التخيلية ويتجه على السكاكي ان المستعار منه هو الشيب دون النار لان الاستعارة بالكناية عنده هو المشبه المستعمل في المشبه به نعم يصح على مذهب السلف ان الاستعارة بالكناية هو المشبه به المستعار للمشبه على سبيل ازمنة وسبب تحقيقه (واما عقلي) قسم لقوله اما حسي (نحو رواية لهم الليل تسليخ منه النهار) اي نزع منه النهار (فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وموضع القاء ظله جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان

والنعام نسخة

لان العجل اريد منه معناه المجزى عن الحقيقي اذ لا يقال للبقر انه جسده له صوت البقرة كما مر وجسده خوار على معناه الحقيقي فلا يكون عين العجل الذي هو المبدل منه وان اراد من العجل معناه الحقيقي لا يصح اذ لا يقال للبقر الخ فاحتج الى ان يراد بالعجل مثل العجل حتى يصح الابدال لان منسل العجل غير جسده خوار فيخرج عن الاستعارة وبالحمل ان الابدال يخرج عن الاستعارة

كون العالم مضيئاً والليل زمان كونه مظلماً ولا ينسلخ احد الزمانين عن الاخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على ان تعلق السلخ بالنهار تجوز حقيقة سلخ الضوء لكن الاولى ان يقول عن ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره في مقام البيان وان يمكن تصحيحه بجعله مجازاً عن الظلمة ولقد نبه بالعدول عن عبارة المفتاح والشيخ عبد القاهر حيث جعل المستعار له والمستعار منه الظهورين على انه لا يناسب استعمال السلخ المتعدى فجعل المستعار منه اظهار الشاة من الجلد والمستعار

له اظهار الليل من النهار (وهما) اي الكشط والكشف المذكوران (حسيان والجامع ما يعقل) ولا يحس به (من ترتب امر على آخر) اي حصول امر عقيب امر دائماً او غالباً كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عنها وهذا بخلاف ما ذكره الشيخ عبد القاهر والسكاكي ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لكن زيف ما ذكره بان سلخ النهار من الليل يستتبع ظهور الليل من ضوء النهار وزيفه المصنف ايضا بان المنفرع على ظهور النهار من ظلمة الليل الابصار لا الاظلام فيقتضي ذلك ان لا يعقب بقوله فاذا هم مظلون بل بقولنا فاذا هم مبصرون واستصعب الاشكال حتى التجأ البعض الى التعسف فقال عبارتهما محمولة على القلب والمراد ان المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار والبعض الى التكلف يجعل ظهور النهار من ظلمة الليل يعني زوال النهار من ظلمة الليل وتمسك في ورود الظهور بمعنى الزوال بقول الحماسي * وذلك عارياً بان ريطه ظاهر * حيث فسر الامام الرزوي في بزابل ويقول ابى ذؤيب * وغيرها الواشون اتى احبها * وتلك شكاة طاهر عنك عارها * وجعل من في قواها مظهر ظلمة الليل من النهار بمعنى عن وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزاع نحو سلخت الاهداب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهداب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمل الفاء التي للتعقيب بلامهلة في قوله فاذا هم مظلون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما بعد في العادة مترتبة غير مترخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات وربما يطول الزمان بين امرين ولا بعد الثاني مترخا لان العادة كانت تقتضي اطول من هذا فيستقصره المتكلم ويلحقه باعدام فيجعل الثاني غير مترخ ويستعمل الفاء كما في هذه الآية على قولهما فانها حلا فاذا هم مظلون على ظلمة بعد اخراج النهار من الليل وزوال النهار وهو وان كان مترخا عن الاخراج بساعات انه نهار الا ان العادة تقتضي ان لا تنقضي مثل هذه الاضائة الا في اضعاف هذه الساعات ولا يأتى الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لا يتأخر على خلاف العادة كانه فاجاء عقيب اخراج النهار من الليل بلامهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه يستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزاع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فتكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوءه كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزاع انتهى كلامه وايد كلامهما بعد هذا التوجيه بوجوه احدها ان الشيء انما يكون اية اذا اختلف على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر نوع اقتدار وذلك اذا هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار لي وثانيها ان ظهور النهار المضي انساب بظهور المسلوخ

لا يبعد ان يقال اوصاف المكان الى الليل اشارة الى اصله وكان مكان التحقق له والموضع موطن الظلمة لجزء الضوء وستر مكان الظلمة

عبارتها نسخة

الشكاة الشكاة قاموس

الابيض من الجلد الساتر الذي ربما كان اسود مظلما من ظهور الليل وثالثها ان التحقيق وان كان يقتضي طريان الضوء على الظلام بمنزلة الساتر لكن المتعارف المتبادر الى فهم العامة عكس ذلك حتى كأنهم يعتقدون ويعدون من جملة الضرورات ان الظلام هو الذي يطرد على الضوء فيستره بمنزلة لباس له وينكشف عنه فيظهر وجعلنا الليل لباسا واقول بعد ما سمعت الاستقصاء في ترجيح قوليهما وتزييف قول غيرهما حتى كاد ينقلب القول بالقلب ان فهم الاظلام بعد انقضاء النهار من الليل لا على زوال النهار على انه لا يخفى التكلف فيما ذكره من تصحيح عدم التراخي ومارد به قول الغير انه حينئذ لا يحسن حديث مفاجأة الاظلام لانه انما يستعمل فيما يتوقع فيه تراخي ولا يتوقع حدوثه وليس حدوث الاظلام بعد ازالة النهار خلاف المتوقع حتى يصح ذكر المفاجأة ويمكن دفعه بان مفاجأة الاظلام انما ترتب على سلخ النهار من الليل وهم بعددونه مفاجيا لعدم علمهم بالسلخ وعدم توقعهم زوال النهار في هذا المقدار من الزمان ويمكن تقوية كلام الغير ايضا بان الليل والنهار طار كما هو التحقيق وحل القرآن على ما هو الواقع هو المناسب لا على ما هو متعارف العامة لانه الهدى فلا يليق به ان يفيد ما هو خلاف التحقيق نعم لو حل كلامهما على ان معنى الآية تخرج النهار من الليل تعقيب اخراجه بالتمام من الليل يضلون بلا مهلة لكان فيه نجاة عن تكلفه في نفي التراخي (واما يختلف) بعضه حسي وبعضه عقلي (كقولك رأيت شمساً وانت تريد انساناً كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان) وهي عقلية والاولى بعلاقة انه كالشمس لانك لو تريد بقولك شمساً بمفهوم انسان كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشان لم يكن استعارة بل تشبيها ولو تريد انساناً هو في الواقع كالشمس فيهما لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثالا لما نحن فيه وقد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على انه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يؤتى به فلذا تركه المفسح (والا) عطف على قوله ان كانا حسيين اي ان لم يكن الطرفان حسيين (فهما اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا) المعنى اما من ايقظنا من رقادنا فالاستعارة في المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفاً واما من ايقظنا من مكان رقادنا فالاستعارة له القبر والمستعار منه المقام ولا خفاً في اثرهما حسيان فجعله من قسم ما طرأه عقليان دليل على ان مدار التقسيم في الاستعارة التبعية على الاستعارة الاصلية فالاستعارة التبعية مبنية عليها وقوله (فان المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجمع عقلي) يحتمل التنبيه على المدار كما يحتمل التنبيه على المراد بالمرقد والاول انفع فهو الاحد والظاهر ان الجامع سهولة تأتى البعث كما قيل لان التعجب من البعث والاعتراف به مما يدعو اليه او سرعة البعث حتى ان ازمة الموت لم يكن الا زمان يوم كما تقول ثم نقول والله تعالى اعلم يحتمل ان يكون المستعار له الحياة الدنيا والمستعار منه النوم والجامع كون ما رى فيهما مما لا حقيقة ولا ثبات له كما قال على رضى الله تعالى عنه الناس نيام فاذا ماتوا انتبهوا واعترض على جعل الجامع عدم ظهور الفعل بانه بالموت اخص فلا يصلح علاقة الاستعارة الرقاد للموت ويمكن دفعه بان المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر نفي الظهور وهو اخص بالنوم لانه في الموت لا تنزله منزلة النوم خيال لا حقيقي وسمعت بعض من استفتت منه هذا الكتاب خصه الله تعالى بجزيل الثواب ان هذا لو كان كلام المؤمنين كما يشعر به قوله تعالى هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون لكان وجه الشبه الراحة وقد ورد في الخبر انه

يعذبون نسخة

فيها نسخة
موضوعا نسخة

بسرعة نسخة

زمان نوم نسخة

يقال للمؤمن في القبر سلم كنومة العروس هذا على مذهب اهل السنة والجماعة واما عند المعتزلة المنكرين اعذاب القبر فراحمة القبر مشتركة بين المؤمن والكافر وقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه وينع كونه اقوى بل يكاد يكون الامر بالعكس لان المانع في الموت اقوى فبعث الفاعل فيه اقوى ويناقش ايضا بان ذكر وجه الشبه يستدعي كون الكلام تشبيها كما في قوله ولاحت من بروج البدر بعد اتمل ثم القرينة في هذه الاستعارة كونه كلام الموتى وقبل ذكر البعث وردبانه لا اختصاص للبعث بالموت فانه يقال بعثه من نومه اى ايقظه وبعث الموتى اى اشرهم بل هو في النوم اقوى على ما قيل (واما مختلفان) عطف على قوله اما عقليان اى احدا الطرفين حسبي والاخر عقلي (والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر) ولقد اكد التنيه على ان حسية ما يتعلق بالاستعارة التبعية والعقالية باعتبار اصلها لا باعتبار نفسها بقوله (فان المستعار منه كسر الزجاجة) هذا اذا كان الصدع كسر الزجاجة لكن في القاموس ان الصدع هو الشق في الشيء الصلب فالمستعار منه الشق في شيء صلب لا يلبث (والمستعار له التبليغ) هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر باظهر ما تؤمر اى اظهر الامر اظهار الامر الاتمحي كالا يلبث شق الزجاجة اما اذا فسر بالجهر بالقرآن فالمستعار له ايضا حسني وله تفسيرات اخرى ايضا جعها في القاموس (والجامع التأثير وهما عقليان واما عكس ذلك) عطف على قوله واما مختلفان لاعلى قوله والحسي هو المستعار منه فالعني واما مختلفان والحسي هو المستعار له لا واما الحسي هو المستعار له لان اما في المعطوف عليه لازم في العطف باما ولذا عطف باما ليكون صريحا في انه يعادل قوله واما مختلفان واما اختاره لانه اظهر في تحصيل الاقسام الستة قدبر (نحو ان المساطعي الماء حلاكم في الجارية) في القاموس طغا يطغو طغوى وطغوانا بضمها كطغى بطغى كرضى رضى طغيا وطغيانا بالضم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا في الكفر واشرف في المعاصي والظلم (فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعاره منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط) المشتركين الاستعلاء الحسي والمعنوي وقيل الجامع الاستعلاء الحسي وهو في التكبر خيال وفيه ان وجه الشبه يجب ان يكون في المستعار منه اقوى (وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ) اى باعتبار لفظها (فسمان) وهذا التقسيم باعتبار لفظ الاستعارة بخلاف التقسيمات السابقة فانها باعتبار معنى الاستعارة فان التقسيم باعتبار الطرفين مثلا راجع الى معنى الاستعارة فانه تارة باعتبار ان معنى الاستعارة لا يجمع المستعار منه وقس عليه وانما جعل هذا التقسيم باعتبار اللفظ مع انه يمكن باعتبار المعنى بان يقال المستعار منه ان لم يشتمل على النسبة الى الفاعل ولم يكن مما اعتبر معه وصف ولم يكن معنى حرفيا فاصلية والافتعية طلبا للاختصار ولان بحثهم عن اللفظ فاعتبار نفس اللفظ في التقسيم انسب بحالهم فلا يتجاوز عنه ما يمكن (لانه) اى اللفظ (ان كان اسم جنس) اسم الجنس في عرف النحاة لا يشمل اسامة ويشمل الاسماء المشتقة فلا يصح ان يقصدها ما هو عرفهم لظهور ان اسامة رعى استعارة اصلية والحال ناطقة استعارة تبعية فلذا قال السيد السند والشارح المحقق في شرح المفتاح يريد صاحب المفتاح باسم الجنس اسم المفهوم غير مشخص ولا شتملا على معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل واسد وقيام وقعود ونحو ذلك من الاسماء المشتقة من الصفات واسماء الزمان والمكان والالة قال الشارح وتبعه السيد المراد باسم الجنس اعم من الحقيقي والحكمي اى المتأول باسم الجنس ليتناول نحو حاتم فان الاستعارة فيه اصلية وفيه نظر لان الحاتم مأول بالمتأله في الجود فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتأله في الجود لانه كمال جود فهو كاستعارة

اذا فسر باظهر نسخة

شيء من مفهوم مشتق لفهوم مشتق فلا يصلح شيء من المشبه والمشبّه به لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي ان يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدريين ويجعل الخاتم في حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الاصلية (فاصلية) اى فاستعارة اصلية لانها ليست تابعة لامر اخر ولا نهال اصل للاستعارة التبعية (كاسد وقل) مثالان لاسم الجنس او للاستعارة على تقدير استعمالهما في الرجل الشجاع والضرب الشديد (والا) اى وان لم يكن اللفظ اسم جنس (تبعية) اى فالاستعارة تبعية والتشبيه بقوله (كالفعل وما يشتق منه) كما سبق وقوله ما يشتق منه عدول عن قول المقحاح والصفات لعدم تناول الصفات لاسم الزمان والمكان والالة بالاتفاق وتعريف الصفة بمبادل على ذات مبهمه في غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود لا يتناولها لانها امتازت عن اسم الزمان والمكان والالة بالابهام الذات فان الذات المعتبرة في تلك الثلاثة لها تعين المكانيّة والزمانية والالية كذا قالوا ولا يعد ان يقال المعنى ما قام بالغير والمتبادر منه ان يقوم بالذات المذكورة فامتازت الصفة بهذا الوجه ايضا من هؤلاء الاسماء وفيه نظر اذ يجوز ان يكون ما وضع له اسم المكان ذات يفعل فيها وكذا اسم الزمان ويكون ما وضع له اسم الالة ذات يفعل بها وكأنه لهذا صرحوا بان تعريف الصفة هذا غير صحيح لانتقاضه بهؤلاء الاسماء على ما نقله الشارح وبهذا ظهر ان تشنيع السيد السند على دعوى الانتقاض ليس في موقعه واما انكاره عليه تصريحهم بالانتقاض ودعوى ان الانتقاض زعم منه والنسبة اليهم فرية بلا امرية فاجتزاه ودعوى احاطة بالنفي وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه فتقول الاستعارة الاصلية كالتبعية بحسب التقسيم العقلي قسمان فالاصلية استعارة اسم جنس لغير مشتق او حرف واستعارته لاحد الامرين والتبعية استعارة مشتق او حرف لمشتق او حرف واستعارة احدهما تغيرهما والواقع من كل من التقسيمين قسمه الاول وذلك لان اعتبار الاستعارة في المصدر او المتعلق يقتضى ان يكون لكل من المستعار منه وله مصدرا ومتعلق (والحرف) فالقوم زعموا ان استعارة المشتقات باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدرى والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق بحكم سرية استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق لشيء ومن غير استعارة المشتق واستعارة الحرف لا يستعار باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه الة لوضع الحرف لمعانيه الغير المتناهية كالعالية فانه وضع اللام لكل علية مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول بملاحظتها بمفهوم العلية فانه وضع اللام فيستعار لفظ العلية لمفهوم ترتب شيء على شيء لتشبيهه الترتب بالعلية فتسرى تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلية المخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بمنطلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر الاستعارة اولا في متعلق الحرف وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستعير لمشتق او حرف انه لا يتكلم اولا بالمصدر او متعلق الحرف ولا يستعير شيئا منهما وهذا هو الذى يلقى بالسكاكى ان يجعله وجه الزد التبعية الى المكنية والذى دعاهم الى هذه الدعوى على ما نقله الشارح عنهم ان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او يكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحرف اى الامور المحققة المتفرقة الثابتة كقولك جسم ابيض وياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير متفرقة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحرف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم تحرير فحذف اى رجل شجاع واعترض عليه بوجه بعضها مصرح به في الشرح وبعضها مر موزا ونحوه فيما نقله عنه في الحواشي

وهي ان الزمان نفسه يقع موصوفا فيقال زمان طويل وكذا غيره من الامور الغير
المتقرة كالحركة وان المدعى ان الحروف والافعال لاتقع مشبهها بها ومقتضى
الدليل هو انه يمنع وقوعها مشبهة فلا ينطبق الدليل على المدعى وان الدليل لا يتناول اسماء الزمان
والمكان والالة لانها تقع موصوفات فيقال مقام واسع ومجلس فسبح ومثبت طيب والاستعارة
فيها تبعية وان خصصوا المشتقات بالافعال والصفات اذ لاشك في انا اذا قلنا بلغنا
مقتل فلان اى الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل
هذا وفي عدم تناول دليلهم اسم الزمان نظر لظهور دخول الزمان في مفهومه وقد اندفع
الاعتراض الثانى بما حققناه لك من ان المستعار له في الاستعارة التبعية يجب ان يكون من جنس
المستعار منه فيكفى في ايجاب الاستعارة التبعية في الافعال والحروف دعوى انها تقع مشبهة كما هو
مقتضى الدليل حتى ينطبق الدليل على المدعى ولا يذهب عليك انه كما لا يصلح المعنى الغير المستقل
بجعله محكوما عليه لا يصلح لكونه مفعولا ولا مجرورا وانه اذا حكم على المشبه بكونه مشارا كالمشبه به
لا بد ان يجعل مدخول الكاف او مفعول المشار كة فلا يصلح الحروف لكونها مشبهها وانه لا يصلح
الفعل ايضا لكونه مفعولا به او مجرورا بحرف الجر فيتم بهذا الوجه ايضا امتناع استعارتها اصالة
ودفعه السيد السند بان التشبيه يستلزم ولا يكون المشبه موصوفا بوجه الشبه والمشاركة للمشبه به
فيه ويلزم منه تبعا وصف المشبه به بالمشاركة للمشبه وزاد في وجوه النظر انه يصح جعل
الصفات محكوما عليها لان المعبر فيها حدث ونسبة وذات ما من حيث نسب اليه ذلك
الحدث نسبة تقييدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الامور بحيث صارت
كشيء واحد فجاز ان يلاحظ تارة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما عليها وتارة جانب
الوصف فيجعل محكوما بها هذا ولا يخفى ان جعل الصفة محكوما عليها بلا حذو ما صدق
عليه مفهومها وجعلها محكوما بها باعتبار نفس مفهومها كما في سائر المفهومات انكبة ودور
ان الحكم عليه وبه على الذات المعبر فيه والحدث المعبر فيه كما ذكره غير ظاهر ولك
ان تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمى ويرد سوى ما ذكره الشارح امور احدها انه وصف
في هذا الدليل معانى الافعال والصفات بكونها متجددة غير متقرة الى غير ذلك فلا يكون
عدم الشبوت مانعا عن الوصف وثانيها انه لا معنى لكون البياض متقرا حين التعبير عنه
بلفظ البياض عنه غير متقرر حين التعبير عنه بالابيض وثالثها ان معانى المصادر ايضا
معروضة للزمان وايضاً لم يظهر وجه عدم تحقق معانى الحروف التى لم يدخل فيها زمان
ولم تعرض لها ايضا ثم قال الشارح فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء
الزمان والمكان والالة هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار
صفة واسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر تشبيه فيما هو المقصود الاهم وكأنه اراد اولى ما يمكن
ان يقال مبالغة في قوة هذا الوجه ولم يرد الاشارة الى امكان تصحيح ما ذكره القوم لانه ظاهر
الفساد ونحن نقول الاولى ان يقال ماسوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقى
والمجازى في المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الا من معنى مصدرى الى معنى مصدرى
فالاحق بالاعتبار ان يعتبر هذه الاستعارة في المصدر اخرجاً لما لا دخل له في الاستعارة
عن الاستعارة او يقال اعتبر الاستعارة في المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات
بالاشتقاق كتحصيل حقايقها ويكون التناسب بين المجازات والحقايق مرعياً وانكر السيد
السند مما نقل عن القوم تفسير الحقايق بالامور المتقرة الثابتة المقابلة للمتجددة وجعله
من مظنونات الشارح ومن تبعهم من شارحى المفتاح وقال المراد بالحقايق كالذوات في بعض

بالقتل نسخة

المستعملة نسخة

لان يصير نسخة

استعمالاتهم المفهومات المستقلة الغير المحوطة للغير تبعاً كمعاني الحروف والنسب المتبعة في مفهومات الافعال فان معاني الحروف التي تعرف حال متعلقاتها غير ملحوظة قصداً ونسب الافعال التي للملاحظة طرفيها من الحدث المتغير في مفهوماتها والفاعل الخارج عنه غير مستقلة بالملاحظة فلا يصح شيء من المعاني الحرفية لان يعتبر مشبهاته محكوماً عليه بالمشاركة للمشبه وكذا المعاني الفعلية لان مجموع معنى الفعل من الحدث والنسبة والزمان غير مستقل بالملاحظة لدخول النسبة فيها والحدث وان استقل لكن اعتباراً بكونه مستنداً فلا يصلح لان يجعل مستنداً اليه لان الشيء لا يكون مستنداً ومستنداً اليه معاني النسبة التامة وان يكون مستنداً اليه النسبة تامة مع كونه مستنداً للنسبة غير تامة نحو اعجبني ضرب زيد عمراً واما الصفات واسماء الزمان والمكان والالة فلا يتم فيها ما ذكره القوم والوجه ما ذكره الشارح هذا تنقيح كلامه بعد حذف ما طوله من تحقيق معاني الحروف والافعال اعتماداً على اشتهاؤه في تصانيفه وبلوغ تحقيقه الغاية في شرح الرسالة العنصرية لنا ولك ان تقول لما يصلح الاستعارة عن المعنى المطابق للفعل اعرضوا عن استعارته اذا استعارته من المعنى التضمني كاستعارة الشيء ممن لا يملكه واعتبروا الاستعارة في المصدر ولم يرضوا بالفصل بين سائر المشتقات والفعل في الاستعارة بعد كون الجميع من فروع المصدر وبالجملة يتجه ان جعل معاني الحروف والافعال محكوماً عليها بالمشاركة ملحوظة لا بالفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار اهون من الحكم بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا يساعد الواقع واذ لم يجز التشبيه والاستعارة بالاصالة في الفعل وما يشتق منه وفي الحرف (فالتشبيه في الاولين لمعنى المصدر) فيه ان التشبيه في الاولين بمعنى المصدر لالة لان الفعل مستعار فيجب ان يعتبر في استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال في قوله وفي الثالث لتعلق معناه ودفعه ظاهر مما حققناه لك من المستعار له في الاستعارة التبعية كالمستعار منه ولا يمكن دفعه بان التشبيه بمعنى المصدر صريحاً يستلزم التشبيه له ضمناً فان المشبه به صريحاً مشبه ضمناً لان التشبيه لا يمكن الا من جانب واحد وان كان ما يلزمه من المشاركة من الجانبين فان قلت هل تجري الاستعارة في الافعال باعتبار التشبيه في متعلق النسب المتبعة فيها والاستعارة فيها فتسمى في الافعال قلت لا لكن لا لما قاله السيد السند من ان مطلق النسبة التي هي متعلق نسب الافعال لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه شبه بخلاف متعلقات الحروف من الابتداء والانشاء والظرفية الى غير ذلك فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة لان متعلق النسب الجزئية المتبعة في الافعال وهو النسبة الى الفاعل لها احوال مخصوصة يمكن ان يشبه لها نسبة الفعل الى الالة وتزول منزلتها فيستعار لها لفظها بل لان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار عنها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ويشق منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة ومما بعد في الافعال الاستعارة التعبير عن الماضي بالمضارع وبالعكس بان يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع وتشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظاً واحداً هما الآخر قال السيد السند فعلى هذا الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما ان يشبه الضرب الشديد مثلاً بالقتل ويستعار له اسم ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضرباً شديداً والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع فنستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى موجوداً في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل منهما بقيد معيار لقيد الآخر فصح في المستقبل فكيف يتحقق استعارته من أحدهما للآخر حتى يلزم الاستعارة التشبيه لذلك وفيه ان الضرب حقيقة من كل من الضرب في الماضي والضرب

تبعية في الفعل (وفي الثالث لتعلق معناه) عطف على قوله في الاولين بمعنى المصدر عطف
معمولين عاملين على معمولين له بحرف عطف واحد ولا مشاحسة فيه انما المشاحسة في العطف
على معمولي عاملين والمراد بالثالث الحرف لانه ثالث ما لا يجري فيه الاستعارة الاتبعية من الفعل
وما يشق منه والحرف ومن العجب القول بانه ثالث اقسام الكلمة وقد حقت مرا دهم بتعلق
معناه لكن المصنف حله على المتعلق النحوي اعني الذي لا يدل الحرف على المعنى الا به فلذا قال
(كالبحرور في زيد في نعمة) وجعل البحرور مثالا لما يقدر التشبيه فيه مسامحة لان تقدير التشبيه
في معناه كما يفيد قوله وفي الاولين بمعنى المصدر وما ذهب اليه المصنف غير صحيح لان النعمة
في زيد في نعمة لم تستعش عند المصنف لانه لا استعارة للمشبه عنده بل هي مستعملة فيما
وضعت له وقصد تشبيهها بظرف واضرب في النفس وجعل استعمال في قرينة على هذا
التشبيه (فيقدر) اي التشبيه (في نطق الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة) متعلقة
بالمستتر في يقدر ويجوز تعلق الجار بالضمير العائد الى المصدر (بالنطق) اي يقدر
التشبيه للدلالة الحال بالنطق في ابضاح المعنى ثم يدخل الدلالة في جنس النطق
بالتأويل المذكور فيستعار له لفظ النطق ثم يشق منه ما يشق فتكون الاستعارة في النطق
اصلية وفيما يشق منه تبعية ويرد عليه ان هناك ما بغنى عن تكلف الاستعارة التبعية
وهو كون النطق مجازا مرسلا في الدلالة التي هي لازمة لان ما لا دلالة له مجرد صروت
لا يستحق ان يسمى نطقا ولا يندفع بما ذكره الشارح من انه لا ينكر جواز ذلك لكن ذلك
الجواز لا يبنى احتمال الاستعارة فانه اذا اجتمع في مقام الجوز علاقة متعددة فلك العمل
بأية شئت لان كلامنا في ان الاستعارة التبعية تكلف لا يرضى به احد من غير اضطرار ولولا
انه نقل انه استحسن هذا الجواب منه من قال ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز
ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذلك الملزوم واردة اللازم
من غير قصد الى تشبيه ليكون استعارة لملت كلامه عليه وفي استعارة
النطق للدلالة استنباح اخر وهو ان ابضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة
لدلالته فالمشبه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق ان يشبه به الحال
والناطق يستحق ان يشبه به ذو الحال (وفي لام التعليل) عطف على قوله في نطق الحال
(نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة) عطف على قوله للدلالة
(بعلة) اي الالتقاط عطف على قوله بالنطق ولا يخفى التشبيه في لام التعليل مطلقا
لا يقدر للعداوة بعلة فالاولى ان يقول وفي لام التعليل في نحو فالتقطه الخ فاعرفه ان كنت
من اهله وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشف حيث قال معنى التعليل
في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا
وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة لغطايم ومثرتة شبه بالداعي الذي
يفعل الفا عل لاجله لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى
كونه استعارة بالكناية وتحقيق الاستعارة التبعية فيه على ما قالوا انه شبه ترتب العداوة
والحزن على الالتقاط يرتب عليه الغاية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوع
للدلالة على ترتب العلة الغاية الذي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والفرضية
وتبعيتها في اللام هذا وفيه بحث لان الترتب هي العلوية لا العلية فلا مشابهة بينه وبين
العلية حتى يستعارة اللام وانما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للعلوية والترتب
ومدخل لام الفرض وان كان معلولا من وجه وعلة من وجه لكن لم يقل احدان وضع اللام
للمعلولة بل اتفقوا على ان اللام للعلية ولان متعلق اللام على ما يقتضيه التحقيق

السابق العلية مطلقا لعلية العلة الغائية للاتقاط (ومدار قريبتها) اى الشايع الكثير
فيه بلفظ المدار على ان القرينة قد تكون غير هذه الامور كقرينة الحال ولك ان تجعل القرينة
النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لانفسها (في الاولين) اى الفعل وما يشق
منه بخلاف الحرف فان قريته غير مضبوطة على ما قالوا ولانه لا تغاوت فيه بين قرينة
وقرينة حتى يجعل البعض مدارا على ما نقول (على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا)
فان النطق الحقيقى لا يثبت للحال (او المفعول) المتبادر منه المفعول به (نحو) قول ابن
المعز في مدح ابيه حيث خلع المقدر لفساده من الخلافة ونصب وقام بالخلافة كما ينبغي جمع
الحق لنا في امام (قتل البخل واحيي السماحة) هو بالفتح والكسر الجود والكرم كذا في القاموس
المراد هنا الجود فان القتل والاحياء الحقيقين لا يتعلقان بالبخل والجود ولا يخفى ان الفاعل
ايضا قرينة في احبى اذ لا يتأتى الاحياء الا من الله تعالى فجعل كل من القتل والاحياء
من القرينة فيه المفعول فقط مبنى على الغفلة ووصف في المفتاح بالمفعول الاول وهو غير
معهود فيما لا تأتى له فلذا تركه المصنف (ونحو) قول القطامي لم تلق قوما هم شر لا خوتهم
مناعشية تجرى بالدم الوادى (نقر بهم) اى الاخوة (لهذيات) اللهزم كجعفر القاطع
من الاسنة والظواهر انه اراد باللهذيات الطعنات والجراحات واراقت الدماء باللهزم
وقد يحمل على نفس الاسنة ويجعل الياء للباغية كما في اخرى للاجرونية بالمثل الثاني انها تدور
القرينة على المفعول الثاني ايضا فانه القرينة على ان تقرى استعارة عن اتصال اللهذيات اليهم
من غير تغيير على وجه النشاط كما هو شان الكريم المضطرب ثمة البيت نقدبها القصد
القطع المستأصل او المستطبل او الشق طولا ما كان خاط عليهم كل زراد
من زرد الدرع نسجها (او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم) فان العذاب قرينة استعارة
البشارة للانذار قال صاحب المفتاح اولى الجمع وفسر بالفاعل والمفعول والجار والمجرور
فاشك كل تمثيله بما مثله به من قوله تعرى الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم
في الاجفان ايقاظا ويحتمل ان يكون هذا الاشكال مر موز قول المصنف في الايضاح
وفيه نظر كما يحتمل ان يكون مر موزة النزاع في كون الجميع ككل واحد مدار القرينة
بل هو ملحق في الدور بما سوى هذه القرين ووجه الاشكال انه لم يجمع قرينة البيت الفاعل
والمفعول الاول والثاني والجار والمجرور اذا لم يتعلق في الاجفان بقوله تقرى بل بقوله قرينة على
ان السرى مستعار من السير بالليل فقد جمع البيت جميع القرائن المذكورة لان الكلام في قرينة استعارة
واحدة كما لا يخفى على واحد ومنهم من قال المراد بالجميع هو الاكثر ونحن نقول قابل الجميع
بواحد من هذه الامور مر اذا به ما يجاوز الواحد من اثنين او ثلثة او اكثر ففي البيت تمثيلان
تمثيل جميع من الفاعل والمفعول الاول والثاني باعتبار قوله تقرى وتمثيل جميع من الفاعل
والمفعول في سرى ومن هفوات الشارح المحقق تفسير الحزن بالسهر وكأنه سهو
من التاسخ وكان عبارته مقابل السهل فسقط المضاف من قلم الناسخ والامر فيه سهل
(وباعتبار اخر) غير اعتبار الطرفين والجامع والثلثة واللفظ وهو الذى سماه المصنف
في الايضاح التقسيم باعتبار الخارج اى الخارج من اركان التشبيه والمراد خارج خاص
واعتبار اخر خاص والا فالاقسام باعتبار اخر مطلقا او باعتبار الخارج مطلقا لا يتحصر
في الثلثة فان لها اقساما باعتبار القرينة فانها اما حالية اولفظية واما واضحة او خفية فالمراد
ان الاستعارة باعتبار اقتران ملايم لاحد الطرفين سوى القرينة اذ لا استعارة باعتبار
لاحد الطرفين الا وفيها تقارن ملايم المستعار منه اعنى القرينة فلو لم يكن القرينة خارجة

عن الاعتبار لم توجد مطلقة وقد استخرج شارحوا المفتاح خروج القرينة عن الاعتبار حيث قال في تعريف المطلقة وهي مالم تعقب بصفة ولا تفرغ عن التعقيب فقالوا في لفظ التعقيب اشارة الى ان اعتبار التجريد والترشيح يكون بعد تمام الاستعارة حتى لا تعد القرينة تجريدا مع كونها من خواص المشبه ولذا جعل في الحجام اسد خلوا من الترشيح والتجريد لما انه لما رأى المصنف ان في لفظ التعقيب ايهام اشتراط كون الملايم بعد الاستعارة عدل عنه فقال (ثلاثة اقسام مطلقة وهي مالم تفرغ) ولم يقل مالم تعقب ولم يقتضه ما قصده السكاكي لانه يستفاد من اسناد الاقتران الى الاستعارة لان القرينة من تمة الاستعارة فالمقارن بدون القرينة ليست استعارة مقرونة بملايم (بصفة ولا تفرغ) يريد بالتفرغ ما يكون اراده فرع الاستعارة سواء ذكر على صورة التفرغ وهو تصديره بالفاء او لا نحو فاذا قها الله لباس الجوع والخوف حيث جعله اليتيم من التفرغ لان ذكر الاذاقة مع اللباس فرع استعارته لشدايد الجوع والخوف ولما كان الصفة شاعت في النحوية قال (والمراد بالصفة المعنوية لا النعت الخوي) وتذكر النحوي لتذكير الصفة بعبارة المراد وقد شرح الشارح موصوفه النعت على ما يقتضيه الايضاح ونحن تبعنا داعي دقة النظر والصفة المعنوية تحتل ما قام باغير ومادل على ذات مبهمه باعتبار معين هو المقصود وقد تنبعت بما ذكر ان التفرغ ايضا كان محتاجا الى توضيح (ومجردة) وهي ما تقارن بملايم المستعاره) ينبغي ان تعقد ما يلائم المستعاره بان يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزييف لدعوى الاتحاد اذ ذكر وان في التجريد كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون فيه تبعيد للكلام في قوله قامت تظلمني ومن عجب شمس تظلمني من الشمس * تجريد من اسناد التظليل لان التعجب من التظليل اخرجه عن ان يوجب خلافا في دعوى الاتحاد اذ لو لم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله (كقوله) اى قول كثير تصغير كثير صاحب عزه (غير الرداء) اى كثير العطاء استعير الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه من الغبار والدنايس بقرينة سياق الكلام وذكر الغمر لا للقرينة بل للتجريد لانه الماء الكثير فاضافه الى العطاء مراد به الكثير وقد شاع وصف العطاء بالكثرة وتعارف دون الرداء قال الزنجشري ولولا قصده الى التجريد وكان قصده الترشيح لقال سايف الرداء لان الرداء هو الموصوف بالسف والسعة دون الكثرة هذا ونحن نقول قد ذكر في القاموس الغمر من الثياب السايف والغمر لمطلق الماء الكثير فالغمر المضاف الى الرداء بالترشيح شبه على انه لو حل على الكثرة لا حثج الى التجريد من الماء وههنا نكتة لا بد من التنبيه عليها وهوانه اذا اجتمع ملايمان للمستعاره فهل يتعين احدهما للقرينة او الاختيار الى السايف يجعل ايهما شاء قرينة والاخر تجريدا قال بعض الافاضل ما هو اقوى دلالة على الارادة للقرينة والاخر للتجريد ونحن نقول ايهما سبق في الدلالة على المراد قرينة والاخر تجريد كيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة على المراد وبعد سبق احدا الامر في الدلالة لا معنى لنصب الاخر فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسبق الكلام قرينة محل نظر والاوجه ان كلا من الملايمان المجتمعين ان صلحت قرينة فقرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة القرينة بل كل متعددة القرينة مجردة (اذا تبسم) البسم والتبسم والانبسام اقل الضحك واحسنه فقوله (ضاحكا) حال مؤكده ولك ان يجعله حالا مفيدة فان تبسم الكريم قد يكون في مقام الانعام وعلامة لانجاح السؤال وقد يكون لجرد الضحك فقوله ضاحكا احتراز عن التبسم معطيا

معروفة نسخة

ان ما هو من تمة الاستعارة هي القرينة المانعة لا المعينة ويمكن دفعه بان لصحة الاستعارة بدون القرينة المعينة فهي ايضا ملحقة بما هو تمة لها

شبهت نسخة

وجيب السؤال يعني بلغ من العطاء الى ان تبسمه حال ضحكته من غير ارادة اجابة سؤال
تملك السائلين امواله والمراد التملك في الواقع لافي ظن السائلين كما ظن فان فيه رعاية
مقام المدح تمة البيت غلقت بضحكته رقاب المال يقال خلق الرهن في يد المرتهن اذالم
يقدر الراهن على انفكاكه وهذا مجاز مشهور اصله انه كان في الجاهلية ان الراهن اذالم
يؤد ما عليه في الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن كذا في الفايق فعني البيت اذا تبسم
غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين قال المصنف في الايضاح وعليه قوله تعالى
فاذا قها الله لباس الجوع والخوف وذكر في بيانه ما تفيحه ان الاذاقة تجر بدلباس
المستعار لشدايد الجوع والخوف بعلاقة العموم جميع البدن عموم اللباس ولذا اختاره على
طعم الجوع الذي هو انطب بالاذاقة وانما كانت الاذاقة من ملايمات المستعار له مع انه
لبس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت الاذاقة في البلايا والشدايد وجرت مجرى
الحقيقة في اصابها فيقولون ذاق فلان البؤس والضرر واذقه العذاب شبه ما يدرك
من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المرو والشبع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها
الله لباس الجوع والخوف لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان
في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة ليست في الكسوة هذا كلامه وقد اختلف في ذلك اراى محشوى
فقوله شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم وما يدرك من طعم المرو والشبع بيان لوجه تعارف الاذاقة
والذوق في اصابة الشدايد وما نشأ منه هذا التعارف لا بيان ان في الآية استعارتين احدهما
تصريحية وهواه شبه ما عشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
على اللبس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهواه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم
بما يدرك من طعم المرو والشبع حتى اوقع عليه الاذاقة فنكون الاذاقة استعارة تخيلية لا تجريدية
كما ظنه الشارح فنسب الى القوم والزم محشوى اعتبار تنبذ الاستعارتين في الآية
لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضى ارادة حقيقتها وجعلها تجريدا ارادة
ما انفارت من اصابة الشدايد ولا يجتمعان وان قال بعض ان لابس بارادة حقيقة الاذاقة
لجعلها قرينة على الاستعارة بالكناية للاعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف
في نظم الكلام لانه خال عن التحصيل على ان ارادة حقيقة الاذاقة هنا تحتاج الى قرينة
فكيف تجعل قرينة على الاستعارة بالكناية (ومر شحنة) عطف على مجردة كان المجردة عطف
على مطلقة والثلاثة خبر مبتدأ محذوف اى هي مطلقة ومجردة ومر شحنة وملاحظة العطف
سابقة على ملاحظة الربط ليصح جعلها خبرا من الكناية عن الاقسام الثلاثة واما ما يشعر به
كلام الشارح ان الثلاثة اخبار لمقدرات ثلثة اى الاول مطلقة والثاني مجردة والثالث
مر شحنة فبعد ولعل مراده ليس ما يشعر به عبارة (وهي ما قرن بما يلايم المستعار منه)
ولم يلفت الى ما يقرن بما يلايم المستعار له في الاستعارة بالكناية مع انه ايضا ترشيح لانه ليس
هناك لفظ يسمى استعارة بل تشبيه مخص وكلامه في الاستعارة المرشحة التي هي قسم المجاز
لا في ترشيح يشمل ترشيح الاستعارة والتشبيه المضمر في النفس واما عدم التفاوت السكاى فيوهم
ماليس عنده وهوان المرشحة من اقسام الاستعارة المصرحة اذ التحقيق ان الاستعارة بالكناية
ان اراد فيها على المكنية ما يلايمها تصير مر شحنة عنده (نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة
بالهدى فارجعوا) فانه استعارة الاشراء للاستبداد ثم فرع عليها ما يلايم الاشراء من
فوت الرجوع واعتبار التجارة وقد نبه على ان التقسيم اعتبارى بقوله (وقد يجتمعان) اى التجريد
والترشيح او على دفع ما توهم من التناقض بين التجريد والترشيح فان احدهما يدعى الى الاتحاد

والآخر الى التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقارن بالصفة
والنفرع والمشبه به حتى يستدعى الدعوى ثبوت الملايم للمشبه ايضا (كقوله) اى قول زهير
(ندى اسد شاك السلاح) اى حاد السلاح واصله شاك من الشوكة التى هى الحدة والبأس
وقد يحذف الياء بعد القلب ويجرى الاعراب على الكاف فلا يكتب الياء والسلاح بالكسر
أذا الحرب او حديدتها وبالضم الجوى ومن التراكيب المشهورة سلاحه سلاحه فى طريق قال له بالجمجمة
تقدرى وهو كثير الجوى يحارب مع البازى بالجوفانه بطير فوقه ويدفع نجوه عليه بحيث يسيل
من رأسه الى قدمه فيقط ويجرى عن الطير ان قال الشارح هذا تجريد لانه وصف يلايم الرجل
الشجاع قلت وكذا المقذف لو فسر بمن اوقع فى الوقائع كثيرا واما لو فسر بمن كثر لجه حتى
كانه قذف ورعى بالحجم فهل هو ترشيح وانسب بالاسد لا يجد ان يكون كذلك وكأنه لاذجعله
الشارح داخلا فى ترشيح البيت فقال بعد قوله (مقذف له لبدن اظفار لم تقم) هذا ترشيح والبدن
كعنب جمع لبدة حكمة وهى الشعر المتراكب بين كتفيه وفى جمع اللبدة اشعار بانه من كمال
ضخامته تعدد لبده والتقليم القطع وفى كون عدم التقليم ترشيحا نظرا لان الاسد بعد عن
الوصف بعدم تقليم الظفر بل هو بالتجريد شبه لانه انما يوصف بعدم تقليم الظفر ما من شأنه
التقليم ولو اريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما فى شروح الكشف من انه يقال فلان
مقاوم الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشئ من الاسد والرجل القوى الشجاع
الا ان يقال الوصف بعدم الضعف اخص بالاسد (والترشيح بالغ) من الاطلاق والتجريد
وكذا الاطلاق من التجريد والترشيح الصرف من جمع الترشيح والتجريد (لا شتماله على
تحقيق المبالغة) فى ظهور العينية التى توجب كمال المبالغة فى التشبيه فيكون اكثر مبالغة واتم
مناسبة الاستعارة فقوله لا شتماله يصلح ان يكون دليلا على ما اريد بقوله بالغ سواء كان من
المبالغة او البلاغة (ومناه) اى مبنى الترشيح (على تناسي التشبيه حتى انه يبنى) اى يجرى صيغة
المضارع لحكاية الحال الماضية (على علو القدر ما يبنى) ويجرى (على علو المكان) فى مقام
استعارة علو المكان لعلو القدر (كقوله) اى قول ابى تمام من قصيدة يرى بها خالد بن يزيد
الشيباني ويذكر اياه ويمدحه فى هذا البيت (ويصعد حتى يظن) بلام الابتداء والمساضى
المعروف على ما هو الرواية المشهورة وفى شرح العلامة يظن على صيغة المضارع (الجهول)
فضلا عن الذكى العارف (بان له حاجة فى السماء) اشارة الى انه يظن انه لا يتوقف حتى
يدخل السماء ويسرع فى الصعود كما هو شأن الساعى فى الحاجة فقد بالغ بذكر الجهول
فى ظهور صعوده الى السماء فلا يرد ان اسناد ظن الصعود الى كامل الجهول قاصر فى
المبالغة فى صعوده اذ فيه كمال المبالغة وذكر الشارح فى دفعه انه ذكر الجهول اشارة الى
انه فنى بالله وظن الحاجة به جهل عظيم قال المصنف فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه
ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام
وجه وفيه نظراذ لو توقف الترشيح على تناسي التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه فاذا صح
البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم انه لولا تناسي التشبيه لما كان لهذا الكلام
وجه (ونحوه) اى نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان (ما من من التعجب) فى قوله
قامت تظلالى ومن عجب شمس تظلالى من الشمس (وانتهى عنه) اى عن التعجب فى قوله
لا تعجوا من بلى غلاته قال فى الايضاح غير ان مذهب التعجب عكس مذهب النهى عنه
فان مذهب اثبات وصف بمنشئ ثبوته للمستعار منه ومذهب النهى عنه اثبات خاصة من
خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تحقيق وتقرير لهذا الكلام بقوله (واذا جاز البناء على

الفرع مع الاعتراف بالاصل) قال في الايضاح واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف
بالمشبه فهذا اجل الشارح على ان جل الفرع على المشبه به والاصل على المشبه فقال في
توجيهه ان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه
لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام ووافقه
السيد السند في شرح عبارة المفتاح ونحن نقول وان ساعد في اطلاق الاصل على المشبه
والفرع على المشبه به لكن لا يخفى ان البناء على الفرع هنا وفي عبارة المفتاح في محاذاة قوله
حتى انه يبنى على علو القدر وعلو القدر هو المشبه ومع ذلك لا يرضى العارف بمساق الكلام
ان يجعل الفرع عبارة عن المشبه به فلا تحمل عبارته على ما حمله الشارح لان المانع اقرب
من الداعي بل نقول مراده بالفرع المشبه ويريد انه اذا جاز بناء حال الاصل وهو المشبه به
واجراؤه على الفرع وهو المشبه مع الاعتراف بالاصل وعدم الاصرار على انكار ان هناك
متعدد افضلا عن جعل بعضه اصلا وبعضه فرعاً على ان توجيه ما في الايضاح والجمع بينه
وبين ما في الكتاب يمكن بانه قصد في الايضاح الى بيان يؤول الى ما يؤول اليه ما ذكره هنا
ولم يقصد الاتحاد بينهما في المفهوم حتى يكون كلام الايضاح شارحاً لخصوصيات هذا
النظم (كما في قوله) اي العباس بن الاحنف (هي الشمس مسكنها في السماء فعن) اي حل
على الصبر (الفؤاد عراة جبالاً فلن تستطيع) انت (اليها) اي الى الشمس (الصعود ولن
تستطيع) اي الشمس (اليك الغزول افع جمده اولى) هذا جواب قوله واذا جاز اي فالبناء على
الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى ولا يخفى ان قولنا هي الشمس دعوى الاتحاد ومع
دعوى الاتحاد والاعتراف بالاصل نعم في الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجملة امر
مقرر فنبغي ان يقال واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل فمع تقرر اولى ولا خفاً في انه كما
ان اثبات حال الاصل للفرع يحتاج الى توجيه يحتاج اثبات حال الفرع له مع جحد الاصل
وتناسي التشبيه وجعل الفرع عين الاصل الى توجيه لانه مع تناسي الاثنية وجعل اتحاد
المشبه مع المشبه به نصب العين كيف يسوغ اثبات حال المشبه واطراف ما هو من خواصه اليه
فتوجيه الترشيح صار موجب خفاء امر التجريد وقد قد منالك في توجيه اجتماعهما ما ينفعك
هناور بما يوجه بان التجريد متابعة الواقع والترشيح متابعة الادعاء فلكل وجهة هو موليها
وما قدمنا اذهب وعشرب البلاغة انسب (واما) المجاز (المركب) عدل لبيان المجاز المفرد
يجعل البيان السابق في قوة قولنا اما المجاز المفرد فكذا تفصيلاً لمطلق المجاز المعروف
في صدر المبحث (فهو اللفظ) المركب كذا في الايضاح فكأنه اشار الى ان المراد باللفظ المركب
وترك التقييد اعتماداً على ان تقييد المعرفة بالتركيب يفيد فخرج المجاز المفرد بوضوح قيد
التركيب (المستعمل فيما) اي معنى (شبه بمعناه الاصل) يعني المطابق وبهذا تم تعريف المجاز
المركب الا انه اراد التشبيه على ان التشبيه الذي يبنى عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيلاً
وتوضح انه لا يكون تشبيه صورة متزعة من عدة امور الى مثلهما الا في وجه تنزع من عدة
امور كما اتفقت كلمتهم عليه وان نبهناك على انه لا يتم فتذكر فراد قوله (تشبيه التمثيل) ولم
يكتف بقوله تمثيلاً لان التمثيل مشترك بين التمثيل وهذه الاستعارة فاحترز عن استعمال اللفظ
المشترك في التعريف او عن ايهام اخذ المعرفة في المعرفة ولم يحتز بقوله تشبيه التمثيل عن
الاستعارة المفردة فيغني عن اعتبار التركيب في التعريف لانه قد سبق منه ان طرف التمثيل
قد يكون مفرداً وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج
قوله تشبيه التمثيل الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة
لا تصلح للتعبير وزعم السيد السند ان طرف التمثيل لا يصح ان يكون

الاختراز عن نسخة

والبناء على المشبه به بمعنى اجراء
الكلام على مقتضاه بما مع البناء
على المشبه به معنى اجراء المشبه به
عليه

وبشرب نسخة

٩ فشيها نسخة
٨ تغير نسخة

لوصح دليلكم لزم ان يجعل قوله تشبيه التمثيل مقديا على قوله اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الا صلى لان قوله هذا على ما ذكرتم يحترز به عن الاستعارة المفردة فيكون في عداد الفصل وقوله تشبيه التمثيل في عداد الجنس لان قولكم لانه قد سبق منه ان طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل الخ يدل على ان قول المصنف تشبيه التمثيل بعم الاستعارة المفردة والمركبة فيكون في عداد الجنس فيرد عليكم مثل ما اوردهم على الشارح المحقق تأمل شاه قلى سجد

اعلم ان قوله للبالغة متعلق بقوله المستعمل فيما شبه بمعناه الا صلى وقوله تشبيه التمثيل مفعول مطلق لقوله شبه بمعناه الا صلى فلو قدم قوله للبالغة على قوله تشبيه التمثيل لزم الفصل بالاجنبي بين العامل ومعموله على ان قوله للبالغة علة غائية للتعريف واعلة الغائية لكونها موجودة بعد المعلوم تناسب التأخير تأمل شاه قلى سجد امر بالتأمل بظهور وجه قوله وكأنه على الاول حله الشارح وهو انه يحتمل ان يكون المقابلة باعتبار التمثيل بالاول لشبوعه وباشاقى اوقعه من ذلك البلمغ وليظهر حسن موقع فاذا بلغك كتابي هذا فاعتمد على ابتهام شئت لانه ابتهام اقتباس منا سجد

مفردا وما اشتهر في كلامهم كلام ظهري مبنى على التسامح فكلمنا يذكر الطرف مفردا فعه الفاظ مقدرة ينساق السذهن اليها فلما يذكر المفرد اقبل ان الطرف مفرد مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافق في هذا في بحث التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن المجاز المفرد ولا يخفى انه على هذا ينبغي تقديم قوله للبالغة في التشبيه على قوله تشبيه التمثيل لاقتضاء التعريف تقديم المشترك الذي هو في عداد الجنس على المختص الذي هو في عداد الفصل وسأتي لهذا مزيد تفصيل يكشف الغطاء عن وجه الحق ان شاء الله تعالى وقد اشتمل التعريف على العلة الفاعلية وهي المتكلم المستعمل والصورية وهي الاستعمال لان الاستعارة معه بالفعل والمادية وهو التشبيه لانها معه بالقوة فاراد اتمام الاستعمال على العلة فصرح بالغاية بقوله (للمبالغة في التشبيه) ونبه به على ان الادعاء في هذه الاستعارة ايضا مرعى ان يكون الصورة المنزعة معنى مطابقا للاستعمال منه غير ظاهر (كما يقال للمتعدد في امر) ان كان اختصارا لما في المفصاح كان المعنى كما يقال للمفتي المتردد في جواب المسئلة لكنه اخلال وان كان عدولا الى امثال جامع لما فيه واخبره فالامر واضح وكأنه على الاول حله الشارح المحقق حيث قال عطف عليه ولما كتب الوليد بن يزيد لما يوليغ الى مرو ان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا بلغك كتابي هذا فاعتمد على ابتهام شئت فقل وقوله (اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى) بيان لكامة ما وليس مقول القول فافهم والمشهور اراك على صيغة المعروف والمجهول ايضا مسامح وحيث بمعنى الظن ولكل منهما مقام والظاهر من العبارة ان اخرى صفة رجلا وهو المشهود له في عبارة المفتاح حيث قال فخذ صورة تردد بمعنى المفتي ٩ فتشبهها بصورة تردد انسان قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى ثم يدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه رومال لمبالغة في التشبيه فتكسوها وصف المشبه من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة قائلا اراك ايها المفتي تردد تقدم رجلا وتؤخر اخرى وبشده عبارة الايضاح ايضا حيث قال في بيان ما كتب الوليد بن يزيد شبه صورة تردده في المباشرة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاورد عليه ان المتردد لا يقدم رجلا قدمه ولا يؤخر رجلا اخرى خلفه فدفعه الشارح المحقق في شرحه للمفتاح بان المراد بالرجل الخطوة والمعنى يقدم خطوة قدامك وتؤخر خطوة اخرى خلفك واورد عليه ان تأخير الخطوة المقدمة الى موضع ابتداء منه لا الى خلف المتردد فالاولى يقدم خطوة ويؤخر خطوة اخرى ويعد يردان المشهور في التردد تقدم الرجل وتأخيرها لا الخطوة وتباعد السيد السند في التكلف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التي قدمها جعلها رجلا اخرى لانها من حيث انها اخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت لكن الظاهر ما ذكره ان اخرى صفة تارة اي تقدم من رجلا تارة وتؤخرها تارة فان هيئة تردد المتردد في الذهاب هكذا (وهذا يسمى التمثيل) لاستلزامه التمثيل اوليائه عليه (على سبيل الاستعارة) لانه استعارة مضممة للتشبيه فالتشبيه التمثيل فيه على طريق الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا) وحيث يقيد اسم التشبيه فيقال تشبيه تمثيل وتشبيه تمثيل ولا يطلق التمثيل مطلقا على التشبيه اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بانه غير جامع لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها التشبيه كالاخبار المستعملة في الدعاء والتعسر والتحرن وانحو ذلك ولا يبعد ان يقال ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض والمجاز

بالاصالة اجزاء هالدا خلة في المجاز المفرد فلو عد اللفظ الذي صار مجازا التجوز في جزئه قسما على حدة من المجاز لكان جاء في اسد وقوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم في رحمة الله واما سألها مجازات مركبة ولم يقل به احد بخلاف الاستعارة التخييلية فانها من حيث انها استعارة لا تجوز في شيء من اجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف في شيء من اجزائه فالجهاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الاصلي ولا شيء مما ليس علاقته علاقته التشبيه كذلك بقي ان قوائنا حفظت التورية لمن حفظها استعمال في لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة الا ان يتكلف ويقال حفظت التورية لم يستعمل في لازم معناه بل افيد اللازم على سبيل التعريض وفيه بحث فتأمل ثم انه يشكل استعارة المركب المشتمل على النسبة وهي غير مستقلة لا ينبغي ان لا يجري منه الاستعارة بالاصالة كما في الحرف فهل هي كالاستعارة التبية او لا وبعد كونه تبعية اعتبرت الاستعارة اولا في اى شيء (ومتى فشا) اى انشأ (استعماله) اى المجاز المركب او اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي وجعل الضمير الى التمثيل على سبيل الاستعارة او التمثيل مطلقا بوجوب اعتبار الاستخدام (كذلك) فسر الشارح بكونه على سبيل الاستعارة واحترز به عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه اوفى معناه الاصلي وهو تكلف اذ شيوع استعمال التشبيه او اللفظ في المعنى الاصلي غير داخل في فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه فبالوجه ان المراد به عدم التغير اى متى فشا كذلك من غير تغيير تكبرا وتأنينا وافرادا وتنشئة وجعا ولم يعدل عن هيئة في المضرب وحينئذ يكون اشدا اتصالا بقوله ولهذا لا يغير الامثال وتعلقه بقوله (يسمى مثلا) وجه اى كما يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة وتمثيلا مطلقا يسمى مثلا ولا يعبده ان القصد الى تسميته مثلا بخصوصه وتسميته تمثيلا بخصوصه لان الكلام في كل فرد من المثل لان في نوع المثل بشهادة كلمة متى فالتسمية مثلا ايضا لا بخصوصه (ولهذا) اى لكون المثل تمثيلا فشا استعماله ملتزما فيه هيئة المورد من غير تغير يستدعيه المضرب (لا يغير الامثال) فلا يقال في خطاب الرجل الذي يطلب شئ ضائعة قبل ذلك ضيعت اللبن بالصيف بفتح التاء بل بكسرهما لانه كان واردا في امرأة ولا يخفى ان ضيعت اللبن في مضربه لم يستعمل فيما استعمله في المورد بل نقل الى معنى اخر فهو استعارة متفرعة على استعارة اصبرورة الاستعارة حقيقة في موردها ومما ينبغي ان لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما في ضيعت اللبن على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينقض به الحكم بعدم تغير الامثال والامثال تأثير عجيب في الاذان وتقرير غريب لمعانيها في الاذهان فهي بين الالتقاط كالوجوه والمشاير من الناس حتى يغير بلفظ المثل ويستعار هذا اللفظ منه للحال والصفة والقصة اذا كان لها شان عجيب وكثر ذلك في التنزيل كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نار الا به اى حالهم اوصفتهم او قصتهم العجيبة الشأن الغريبة في نظر الاذهان وكقوله المثل الا على اى الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اى فيما قصصنا عليكم قصتها العجيبة لما فرغ من بحث الاستعارة وكأنته مظنة ان يؤخر عليه بانه فاته الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ولم يستوف اقسام الاستعارة وبانه خالف السكاكي في مواضع عقبها بفصلين احدهما في تحقيق الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية على وجه يبين انهما ليستا من اقسام المجاز اللغوي والاستعارة المذكورة فلذا اهلنا لافوتهم والعلة عنهما وثانيهما في تزييف كلام السكاكي فيما خالفه فيه وقدم

فصل الاستعارة بالكناية والخييلة لان الحقيقة لهما يخالف بيان السكاكي وفي فصل
 تزيف رأيه فيهما ايضا فهذا الفصل كالتييم له ايضا (فصل) الاقوال في الاستعارة
 بالكناية ثلثة احدها مذهب اليه القد ما وهو المشبه به المستعار للمشبه المسكوت عن ذكره
 اعتمادا على دلالة اثبات لازم المشبه به للمشبه على ان المشبه به مستعاره ففي قولنا نسبت
 اظفار المنية بفلان الاستعارة بالكناية السبع المستعار للمنية الذي لم يذكر اعتمادا على ان
 اضافة الاظفار الى المنية تدل على ان السبع مستعار لها وزعم الشارح المحقق والسيد
 السند ان في كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى يفضون عهد الله تضرع بحاذلك حيث قال
 من اسرار البلاغة واطايفها ان يسكنوا عن ذكر الشيء المستعار ثم رمزوا اليه بذكر شيء
 من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان
 الشجاع اسد هذا كلامه وقالا هذا هو القول الصواب الذي لا خلل فيه وفيه ان القصد
 من استعار السبع للمنية الى دعوى ان كونها سباعا قد تقرر وتصارفت مسئلة لكمال المبالغة
 في التشبيه وهذا حاصل من اضافة الاظفار الى المنية فانها تفيد كاطلاق السبع عليها ان
 كونها سباعا مسلم ففي الحكم بان هناك سباعا مستعار لها منوياً فصب اضافية الاظفار
 قرينة عليه تكلف خلاف ما يشهد به الوجدان من غير حاجة اليه فالخلق ان الاستعارة
 بالكناية هي استعارة السبع للمنية المسكوت عنها بالرمز اليها بذكر رادفه الذي هو الاظفار
 وفي قول الكشاف حيث قال عن ذكر الشيء المستعار ولم يقل عن ذكر المستعار وقوله ففيه
 تنبيه على ان الشجاع اسد دون ان يقول فيه تنبيه على استعارة الاسد للشجاع شهادة
 ظاهرة لما قلنا نعم يتجه عليه ان في الاستعارة دعوى ظهور الاسدية وكونها مسئلة
 لا دعوى انه اسد كما ذكره ويمكن دفعه بان في قوله تنبيه تنبيها على ظهور الدعوى ففيه
 وثانيها مذهب اليه السكاكي صريحاً وان كثيراً في كلامه ما يقتضي انه جرى على
 ما تقدم من قول القد ما انها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادعاء بقرينة استعارة لفظ
 ما هو من لوازم المشبه به لصورة متوهمة متخيلة شبيهة به اثبت للمشبه ولا غيرا عليه بل
 في حكمه بانه مجاز وجعله قسماً للاستعارة الداخلة في المجاز واما القول بان حكمه بان لفظ
 لازم المشبه به مستعار بصورة وهمة شبيهة به تعسف لاحاجة اليه بل ابقاء اللازم على
 معناه واثباته للمشبه مجازاً اعون للدلالة على المقصود واقرى قرينة عليه في دفعه ان
 اثبات الحكم للاستعارة الخييلة حينئذ يرجع الى المشبه به لالايتها فقولنا نسبت اظفار
 المنية لو اراد بالاظفار حقيقتها يفيد تعلق اظفار السبع لا تعلق الموت فلولا قصد امر
 ثابت للمنية لفات المقصود وفسد البيان كيف لا وما ل نسبت اظفار المنية
 لو كانت الاظفار على حقيقتها نسبت اظفار السبع الذي اتحدت معه المنية
 لكمال الشبه بينهما ولا شبهة في انه يفيد تعلق الاظفار وثالثها مذهب اليه
 المصنف قال الشارح هوشى لا مستنده في كلام السلف ولا هو يتبنى على مناسبة
 لغوية اذ سميتها بالكناية وان كانت في موقعها لكن سميتها استعارة خالية عن المناسبة
 وكأنه استباط منه ونحن نقول اقوى ما يدل على ضعف مذهبهم انه في قولنا اظفار المنية
 يجعل كون المنية سباعا مسلم الثبوت فلا يكون هناك قصد الى تشبيهه فلا يصح قوله وقد
 يضمر التشبيه في النفس فلا يصح بشئ من اركان سوى المشبه ولا قوله ويدل عليه بان
 ثبت للمشبه امر يختص بالمشبه به هذا فقوله (وقد يضمر التشبيه في النفس فلا يصح
 بشئ من اركانه سوى المشبه) يشمل زياد في جواب من تشبيه الاسد فاخرجه بقوله (ويدل

لان الصحو على ما في القاموس
ذهاب السكر وهو ليس الا
في السكران

اسبق قوام الشيء امر على كماله
اذ لا يتصور الكمال به الا
بعد القوام به وهو

عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به (من غير ان يكون هناك امر محقق حسا وعقلا
يجرى عليه اسم ذلك الامر) (فيسمى) التشبيه (استعارة بالكناية) او استعارة (مكتنئة)
اما الكناية والمكتنئ عنها فلانه لم يصرح به بل انما اشير اليه بذكر لازم المشبه به واما الاستعارة
وان قيل انها مجردة تسمية خالية عن المناسبة كما مر فلانها امتعيرت للدلالة عليه ذكر لازم
المشبه به لان ما هو حقه تلك الدلالة اداة التشبيه (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) لمختص
بالمشبه به (للمشبه استعارة تخيلية) لاستلزامه استعارة لازم المشبه به للمشبه وتخييل ان المشبه
من جنس المشبه به وهذا القول منه في الاستعارة الخيلية موافق لكلام السلف ومصرح به
في كلام الشيخ عبد القاهر وقد سمعت فيها قول السكاكي فيها قولان ثالث لهما ولا يذهب
عليك ان تعرف الاستعارة بالكناية لا يشمل ما جعل القرينة فيه استعارة لفظ لازم
المشبه به للزوم المشبه فان مجرد التعبير عن لازم المشبه بلفظ لازم المشبه به يدل على التشبيه
فانه اولا التشبيه لم يستعر المشبه به للمشبه وقد جعل العلامة في الكشف قوله
تعالى يتقضون عهد الله من هذا القبيل حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد
من حيث تسميتهم العهد بالحل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين
الا انه لما زعم المصنف ان الاتفاق على ان قرينة المكتنئة لا تكون الا الخيلية كما سيجي لم يحفظ
تعريفها عن خروج مثلها عنه قال المصنف في الايضاح ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به
الثبت للمشبه به ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه ومنه ما به يكون قوام وجه الشبه
في المشبه به وكأنه اشار بقوله ومنه دون ان يقول على ضربين الى انه لاحصر فيهما اذ يكفي
للقرينة اثبات الامر المختص بالمشبه به للمشبه سواء كان له دخل في وجه الشبه او لا الا ترى
ان قوله صحا القلب عن سبلي اذا جعل فيه تشبيه القلب بالسكران مضرا في النفس يدل عليه
اثبات الصحو والمخصوص السكران مع انه لا دخل له في وجه الشبه الذي هو الخير وزوال العقل
فعدول الشارح عن بيانه الى قوله ثم ذلك الامر المختص على ضربين خال عن المصلحة وأشار
الى الاول بقوله (كافي قول) ابي ذؤيب (الهدلى) مع انه الاحق بالتقديم هو القسم
الثاني لمزيد الاهتمام به اذ فيه تنبيه على خطأ السكاكي حيث جعل قول ابي ذؤيب من القسم
الثاني وقال ان قوام اغتيال السبع للنفوس بالانظار فان قلت قد ذكره المصنف في الفصل
الثاني على وفق ما ذكره السكاكي فقد ناقض نفسه قلت ذكره على سبيل النقل ولم يقدح
هو ولا الشارح فيه اعتمادا على تحقيق الامر هنا (واذا المنة) من اعلام الموت (انثبت)
اي اعلمت (اظفارها شبه) في نفس (المنة بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة) تفسير
للقهر (من غير تفرقة بين نفع وضرر فائت لها) اي للمنة (الانظار التي لا يكمل ذلك
فيه بدونها) وان يقوم بدونها لان من اسباب اغتيال السبع الانياب واسرار الى الثاني بقوله
(وكافي قول الاخرو لئن نطق بشكر برك مفصحا فاسان حان بالشكاية انطق) يعني ضرك
اكثر من برك ويحمل شكاية لسان الحسان عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن اداء حقه ففيه
التوجيه فافهم فانه البديع التنبيه ولا يذهب عليك ان البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية
لولا يكن لسان حالي من قبيل لجين الماء وان الظاهر انه لا فرق بينه وبين قول الهدلى فانه شبه
فيه الحال بالانسان في الدلالة على المقصود وليس قوام دلالة الانسان باللسان بل له اسباب اخر
من الاشارة والكناية الا ان كماله بالانسان المكلف وقال (شبه الحال بالانسان متكلم في الدلالة
على المقصود فاثبت لها لسان الذي به قوامه افية) وما به قوام دلالة الانسان المتكلم هو اللسان
ولا يخفى انه لو اعتبر تشبيه المنية بسبع مغتال بالانظار كان قوام وجه الشبه بالانظار الا انه تكلف
ومن غرائب السوانح وعجائب اللوامح ان الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة

ذكره شيخ الاسلام في
حاشية المختصر

فهل
نسخه

مقلوبة مبنية على التشبيه المقلوب كمال المبالغة في التشبيه فهو بالغ من المصراحة فكما قولنا ان السبع
كالذئبة تشبيه مقلوب يعود الغرض منه الى المشبه به كذلك انشبت المنيعة اظفارها استعارة مقلوبة
استعمل بعد تشبيه السبع بالذئبة المنيعة للسبع الادعائي واريد بالذئبة معناها بعد جعلها سباعا
تنبهها على ان المنيعة بلغت في الاغتيال مرتبة ينبغي ان يستعمل السبع عنها اسمها دون العكس
فالمنيعة وضعت موضع السبع لكن هذا على ما جرى عليه السكالي (وكذا قول زهير) حيث
اثبت فيه للمشبه ما به قوام وجه الشبه فكذا اشارة الى قول الآخر (صحبا) اي ذهب
سكر هوى (القلب) معرضا (عن سلى) فقيه استعارة بالكتابة وتخيل حيث شبه القلب بسكران
واثبت له الصحو وترك القلب الصبي والميل الى الجهل معرضا عنها في القاموس صحا ذهب
السكر وترك الصبي وفي الشرح ٧ اي سلا محاز اعن الصحو والسلا والخروج من الحب (واقصر باطله
اي انتهى باطله من لوازم حب سلى يقال اقصر وقصر وتقاصر انتهى وحيث لا حذف
في الكلام المعنى ظاهر ويقال اقصر عنه اي عجزا لتقدير اقصر عنه باطله فحيث لا محالة
في كلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لا ينسب العجز الا الى ما من شأنه الاختيار
وفي كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان يرتكبه اشعار بذلك ومن لا يفتن بهذا كما يقول
قوله انه ترك ما كان يرتكبه في تقدير تركه ما كان يرتكبه وما كان يرتكبه فاعل ترك ومفعوله
العائد الى القلب محذوف وقال الشارح يقال اقصر عن الشيء اذا قلعه عنه اي تركه وامتنع
عنه قيل هو على القلب اي قصر القلب عن باطله ولا حاجة اليه المحكمة ان يقال امتنع عنه
باطله وتركه بحاله هذا كلامه ولا يخفى عليك ان الترك لا ينسب الى ما يرتكبه المرتكب ٣ بالنسبة
اليه بل الى المرتكب ٤ بالنسبة الى ما يرتكبه فلا تجاوز عن تحقيق من له القلب (وعرى
افراس الصبا وزاحله) من عريته تعريته جعلته عربانا هذا هو المقصود بالتبديل ومثال ثالث
للاستعارة بالكتابة والتخييل دأثر بينهما وبين الاستعارة الحقيقية وهذا في كلام
السكالي قسم ثالث من الاستعارة فانه جعل الاستعارة حقيقية وتخيلية ومحملة لهما
والمصنف لم يانفت الى هذا القسم في مقام التفسير لان المحتمل لهما لا يخرج
عنهما وأشار اليه في تحقيق مثال الاستعارة بالكتابة وفي هذه الاستعارة فائدة جليلة
رزقناها والله الحمد الاعلى على منه وهي انه لا يعاب على البليغ عدم التنصيص على
مقصوده فيما زاد على اصل المقصود بعد وضوحه ولا ضمة معه في تجوز ايراد كلامه
محملا لطرق متعددة اسلاك الخطاب آية شاء بل ايراده كذلك مما يريد في قدره ويدل
على طول باعته وانشراح صدره ويزيد في نشاط الخطاب حيث نزل ذلك التكلم منزلة
نفسه في معرفة طرق البيان واتنبيه للمقصود بوجه مجرد اشارة البيان ولم يأت به في امثلة
الحقيقة لان تحقيقه هذا يتوقف على معرفة الاستعارة التخيلية فاشار اولا الى بيان
التخييلية التي هو فيه بقوله (اراد) زهير (ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن مرادف)
الزمان (الحبة من الجهل والعي واعرض عن معاودته) لادلة في الكلام على تركه ما كان
يرتكبه من المحبة مطلقة على ما يقتضيه السوق فتنه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه
في حب سلى الا ان اراد بسلى جنس المحبوبة كقادر اذ يحتمل السخى ثم لادلالة فيه على
الاعراض عن معاودته الا ان يؤخذ ذلك من آيات اخر لهذا الشعر والله اعلم (فبطلت
آلاته) اي الات انقلب وكذا عود الضمير في معاودته وقال الشارح الضمير ان الى ما يرتكبه
وكانه حفظ البيت عن ان يكون فيه قلب وههنا بحث وهو انه لم يقصد على مذهب المتن
الحقيقة الافراس والواحد فكيف يدل على انه بطلت آلاته انما يلازم ذلك لو اراد

هذا الاثبات في البيت بالنظر الى
المصرع الثاني والا فالمصرع
الاول ليس فيما نحن فيه وهو القسم
الثاني من استعارة التخيلية
٧ فالمعنى حيث خرج القلب عن
حب سلى فلا يكون استعارة تخيلية
ولا مكياجها لان القلب مستعمل
بدون التشبيه في معناه الحقيقي
م

٣ لانه ليس من ذوى القول

٤ لانه من ذوى القول

بافراس الات ما يلزمه فيجعل الاستعارة الحقيقية قرينة للمكنية كما سمعه في قوله تعالى
 يتقضون عهد الله اوتوهم له الات كما هو شأن السكاكي ولوسلم فلا دلالة على تعرية
 افراس الصباو الرواحل على بطلانها بل على اهمالها الى وقت الحاجة كما هو شأن
 السارمسيرة اذا فرغ عن سلوكها (فشيء) زهير في نفسه الصبي (بجهة من جهات السير كالسبح
 والتجارة قضى منها) اى من تلك الجهة (الوطر) كالسفر هو الحاجة (فاهملت الاسماء)
 ووجه الشبه الاشتغال اتمام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترزعن معركة
 مع عمال الآلات وابس وجه الشبه تاما بدون ضمنية اهمال الآلات وليس وجه شبه كابدل عليه
 كلام المشرح فهذا التشبيه المضمر في النفس هو الاستعارة بالكناية والتخييلية التي قرينتها
 ما اشار اليه بقوله (فأثبت له) اى للصبي (الافراس والرواحل) التي تخص جهة المسير
 والسفر (فالصبي) على هذا (من الصبوة) اى من جنس الصبوة لاي معنى الكون صبيا
 في القاموس الصبوة جملة الفتوة صبا صبا ووصبوا وصبي وصبا وفيما ذكره عدول عن طريقة
 السكاكي حيث جعل الصبي بمعنى اكون صبيا فاحتاج الى حذف مضاف اى اوان الصبي
 وأشار الى ان عنه غنى وان لاضنة في حذف الزمان عن المصادر واما قال الشارح لامن الصبا
 بفتح الصاد فيقال صبي صباء اى لعب مع الصبيان فيدل ما نقلناه من القاموس على ضعفه على
 ان فتح الصاد يقتضى المد ولا يساعد النظم الاعلى وجه بعيد وهو ارتكاب قصر المدود
 للضرورة ومن البين ان وجه الشبه في هذا المثال هيئمة مركبة من عدة امور فيحتمل ان يكون
 التنبية على ان وجه الشبه في الاستعارة بالكناية ايضا قد يكون مر كبا ايضا من فوائد
 هذا التمثيل وأشار الى الحقيقية بقوله (ويحتمل انه) اى زهير (اراد) بالافراس والرواحل
 (دواعي النفوس وشهواتها او القوى الحاصلة لها في استيفاء الذات او) اراد بها (الاسباب
 التي قلما تأخذ) اى تنفق وتجتمع (في اتباع النغى الاوان الصبي) وعنفوان الشباب مثل
 المال والمال والا عوان (فتكون) استعارة الافراس والراحل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلا
 على الاحتمال الاول وحسا على الثاني ولا يذهب عليك انه لا يباس بان يراد بالافراس والرواحل
 جمع ما ذكره على سبيل التردد فكانه قصد لكلمة او منع الخلو ولما فرغ من الفصل الاول
 شرع في الثاني فقال (فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية) احتراز عن الحقيقة العقلية (بالكلمة
 المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحتراز بالقول الاخير) وهو قوله من غير
 تأويل في الوضع (عن الاستعارة على اصح القولين) وهو ان الاستعارة مستعملة في غير
 ما وضعت له بخلاف القول الاخر وهو ان الاستعارة مستعملة فيما وضعت له والتصرف
 في امر عقلي فانه حينئذ حقيقة لغوية ولا يسوغ اخراجها عن تعريف الحقيقة اللغوية
 ولا اخراجها بقوله من غير تأويل في الوضع لانه لا تأويل في الوضع على غير القول الاصح وقوله
 (فانها) بيان لوقوع الاحتراز عنها بهذا القيد بانها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) اى
 وضعا ملتصقا بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان الظاهر منه ليس الوضع على سبيل
 الادعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى انه كما قيد الدعوى بقوله على اصح القولين يجب
 ان يقيد الدليل الا ان تقيد احدهما يسوق الذهن الى تقيد الاخر فيكفي به وقد عدل
 عن عبارة السكاكي لاختلال فيه على ما هو المشهور حيث قال وانما ذكرت هذا القيد
 ليحترز به عن الاستعارة في الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين
 ولا نسميها حقيقة بل مجاز لغويا لبدء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للاستعارة على ضرب
 من التأويل وهذا المراد بقوله دعوى اللفظ دعوى كون اللفظ على حذف كون مضاف

الى اللفظ فاشتهر انه لا يصح جعل قوله على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة فيما وضعت له
اذلا اختلاف في استعمالها فيما وضعت له في الجملة وانما الاختلاف في استعمالها
فيما وضعت له بالتحقيق لكن اصح القولين انتفاءه وحل الوضع على الوضع بالتأويل بعيد
فتعين تعلقه بقوله ليحترز به فاخسل النظم وصار معقدا للفصل بين قوله على اصح القولين
ومتعلقه بقوله في الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له وبين قوله ولا تسميها
حقيقة وقوله بعد الكلمة الخ بقوله على اصح القولين هذا ونحن نقول عدل عن المطنب
الاخفى الى الاوجز الاوضح لكن كلام السكاكي برى عما ظن به من الخلل فان قوله
على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له والمراد ما وضعت له بتأويل لوضوح
القرينة المؤدية اليه بل لفظا عدلي بنى عن كونها مستعملة فيما وضعت له لا على سبيل التحقيق
واكتفى بتقيد الدليل بقوله على اصح القولين عن تقيد الدعوى على عكس ما فعله المصنف
لكن ما فعله المصنف انسب لان حواله امر اللاحق بالسابق انسب من العكس واحفظ
من توهم غير المقصود (والجواز اللغوي) عطف على قوله الحقيقة اللغوية اى عرف السكاكي
المجاز اللغوي (بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق) اراد به ما يقابل التأويل
(في اصطلاح به الخطاب مع قرينة مانعة عن ارادته وانى بتقيد التحقيق لتدخل الاستعارة)
في تعريف المجاز بناء (على ما مر) من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل وهذا واضح
وان كان ظاهرة عبارة السكاكي تقتضى ان هذا التقيد لاخراج الاستعارة حيث قال وقول
بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج وفي بعض النسخ احتراز ان لا يخرج استعارة لان ذلك
الظاهر ظاهر الفساد فجعل الشارح كلمة لازمة وجعل في المختصر الجار المحذوف في احتراز
ان لا يخرج كلمة اللام اى احتراز لئلا يخرج ونحن نقول المراد احتراز عن ان لا يخرج مداول
الاستعارة عما وضعت له فلا تدخل الاستعارة في المستعملة في غير ما وضعت له (ورد)
ظاهر ما ذكره السكاكي (بان الوضع) وان يطلق في شأن الاستعارة فيقال هي موضوعة
للمستعاره بتأويل ويطلق عليه الموضوع بالتأويل لكن لا يطلق فيها الوضع من غير
تقيد بالتأويل وذلك ظاهر من موارد استعمال الوضع لا ما ذكره المصنف وتبعه الشارح
فيه من انه فسر السكاكي بنفسه الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولى بنفسه
احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع
وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة لانه يجوز ان يكون تفسير السكاكي تفسير الاحد بعينه
ولا يلزم من تفسير احد المعنيين نفي الآخر فهو (اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل) فالاستعارة
داخلة من غير قيد بالتحقيق فلا يصح انه ليدخل الاستعارة في تعريف المجاز نعم فيه
زيادة ايضاح للدخول وبهذا التفسير ظهر ان ما اجاب به الشارح عنه في المختصر من انه
اراد السكاكي انه عرض للوضع اشتراك بين معناه المشهور والوضع بتأويل فذكر قوله
بالتحقيق قرينة على المراد ليظهر فيدخل فيها الاستعارة لان انصرفه عند الاطلاق الى
ما ليس بتأويل بنى عروض الاشتراك ويرد ايضا توقف الدخول على التقيد بانه يصدق
على الاستعارة الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لا محالة ولا ينافيه صدق الكلمة
المستعملة فيما وضعت له لان صدق الاول باعتبار الوضع بالتحقيق وصدق الثانى باعتبار
الوضع بالتأويل ولا يندفع بما ذكره الشارح في المختصر انه قرينة على نفس المراد بلفظ
الوضع الذى عرض له الاشتراك لئلا يجعل على الوضع بالتأويل فيخرج الاستعارة
لان عروض الاشتراك قد زيد واعلم ان الشارح قال المراد بالوضع

فهى نسخة

نسخته وذكر

على تعيين نسخة

الوضع موافقا لما في الايضاح وما يشق منه ليتفع به في الثبات عدم الحاجة الى تقييد وضعت
 بعدم التأويل في تعريف الحقيقة وبالتحقيق في تعريف المجاز ويمكن ان يقال بيان حال الوضع
 يكفي فيما هو بصده انقرر ان المشتقات تابعة للمصدر في ذلك (وبان) عطف على قوله بان
 في قوله ورد بان واعاده الجار يدل على ان كلا من المعطوف والمعطوف عليه مستقل في الرد
 عليه وائس كذلك لان المعطوف عليه يرتفع تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف يخص
 بالحقيقة فرد ما ذكره بمجموع الامر من فالاولى ترك اعادة الجار (التقييد باصطلاح به الخطاب)
 لا بخصوصه (كلا بد منه في تعريف المجاز لا بد منه) في تعريف (الحقيقة) ليخرج المجاز المستعمل
 فيما وضع له كالصلوة التي استعملت في لسان الشرع بمعنى الدعاء فعصل الاعتراض ان التعريف
 غير مانع وربما يجاب بان المراد بالوضع في قوله من غير تأويل في الوضع الواضع في اصطلاح به
 الخطاب وذلك يوجب تقييد الوضع في غير ما وضعت له باصطلاح به الخطاب وبهذا اندفع
 ما ذكره الشارح انه لا يكفي العهد بل لابد من تقييد موضوعه ايضا في قوله فيما هي موضوعه له
 نعم يتجه ان لام العهد لا يصرف اللفظ الا الى وضع مفهوم من قوله فيما هي موضوعه له
 وان قوله بالتحقيق في تعريف المجاز وقوله من غير تأويل في الوضع في تعريف الحقيقة بمعنى
 واحد بلا ريب فلا واغنى قوله من غير تأويل في الوضع عن قيد اصطلاح به الخطاب
 لاغنى عنه قوله بالتحقيق ومنهم من اجاب بان القيد مراد في تعريف الحقيقة تركه للعلم به
 من تقييد تعريف المجاز وهو غير ملتفت الى لوجه منها ان الترك بالمقايضة لا يليق بالترقيات
 ومنها ان القيد المذكور بعبارة ذكره السكاكي في تعريف المجاز لا يمكن ذكره في تعريف
 الحقيقة لانه يستلزم الدور ومنها ان المفتاح الذي هو بصدد توضيح التعريف الى ان ذكر
 للتوضيح قوله من غير تأويل في الوضع مع انه لا حاجة اليه كيف يتوهم به ترك القيد بالمقايضة
 واجاب عنه الشارح وارضاه السيد السند بان الامور التي تختلف بالاضافات لا يتم تعريفاتها
 بدون اعتبار قيد الحثية وقد تعارف ذلك بحيث يكفي بهذا التعارف من ذكرها
 وبان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحقيقة كما في قولنا الجواد لا ينجب سألته ومعلوم ان الحقيقة
 والمجاز من الامور الاضافية حتى ان لفظا واحدا يكون حقيقة ومجازا بالنسبة الى معنيين
 بل بالنسبة الى معنى واحد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه له من
 حيث انها موضوعه له والصلوة المستعملة في لسان الشارع في الدعاء لم تستعمل في الموضوعه
 هي له من حيث انه موضوعه له ولا يصح ان يجعل معنى تعريف المجاز الكلمة المستعملة في غير ما هي
 موضوعه له من حيث انه غير ما هي موضوعه له لان استعمال المجاز في غير الموضوعه له اس
 من حيث انه غير الموضوعه له بل من حيث انه متعلق الموضوعه له بنوع علاقة مع قرينة مانعة
 عن ارادة الموضوعه له فلهذا لم يترك التقييد باصطلاح به الخطاب في تعريف المجاز
 وفيه بحث وهو انه لو اريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ما وضعت له ان كونه
 موضوعا له مستقلة الاستعمال فلا يستقيم لان استعمال التكلم اللفظ فيما وضع له
 لاجل انه موضوعه له والمخاطب عالم بالوضع وان اكتفى في الحثية التعليمية بمجرد ان لها
 مدخلا فلا خفا في مدخلية كون الشيء غير ما وضع له في استعمال المجاز الا انه لا يكفي بل
 لابد من ضمنية التعلق مع كونه غير هذا قال في الايضاح ثم تعريفه للمجاز بدخل فيه
 الغلط كما تقدم يريد ما تقدم من انك تقول لصاحبك خذ هذا القوس مشيرا الى كتاب بين
 يديك وانت تريد ان تقول خذ هذا الكتاب فغلطت واجيب تارة بان الغلط لا ينصب
 قرينة مانعة عن ارادة الموضوعه له ورده الشارح بان اشارته الى الكتاب قرينة مانعة وفيه
 انه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوعه له لم تعد له مخاطب ساهيا بل هذه الاشارة

قرينة مانعة عن ارادة التلطف به و فرقا بين المانعة عن ارادة التلطف والمانعة عن ارادة المعنى لان المانعة عن ارادة المعنى ان ينقل الذهن منها الى عدم ارادته لا الى عدم ارادة التلطف المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير ان يلتفت الذهن اليه وتارة بان عبارة الخدم مشعرة بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في ذكر الغلط واجاب عنه السيد السندبان المراد بالغلط ليس ما يكون سهوا من اللسان بل ما يكون خطأ في اللغة صادرا عن قصد وفيه انه قوله كما تقدم يتأدى ان مراده ما هو سهو نعم لو كان المراد ذلك لزم ان الغلط لا ينصب قرينة كما ذكره الشارح لكن يمكن المناقشة في عدم كون هذا الغلط حقيقة لانه يحتمل ان يكون المراد بغير يف الحقيقة الكلمة التي استعملت فيما وضعت له في اعتقاد المتكلم غايته ان لا يكون حقيقة صحيحة (وقسم) السكاكي (المجاز الغوى) اى المجاز بالمعنى الذى سبق (الى الاستعارة وغيرها) ولم يرد انه قسمه اليهما صريحا بل انه ذكر ما يحصل منه هذه القسمة لانه قسمته الى خال عن الفائدة ومتضمن لها وقسم المتضمن لها الى الاستعارة وغيرها ومن البين انه يستفاد منه ان المجاز المطلق استعارة وغيرها (وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه) اى افظا احد طرفي التشبيه بقرينة قوله (وتريد به الاخر) ذلك ان تريد به معنى الاخر فتأمل (مدعى) دخول المشبه في جنس المشبه به (جعل الاستعارة قسمين احدهما المشبه المراد به المشبه وثانيهما المشبه به المراد به المشبه ومع ذلك جعل المستعار منه مطلقا للمشبه به حيث قال ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه واسمه مستعارا اما في صورة ارادة المشبه بالمشبه به فظاهر حيث استعير من المشبه به اسمه للمشبه به واما في صورة ارادة المشبه به بالمشبه فينبادر ان يكون المستعار منه المشبه لكنه اعتبر في اطلاق المستعار منه استعارة لازم المشبه به للمشبه في اظفار المنية جعل المستعار منه السبع مع انه اريد بالمنية السبع لانه استعير من السبع الاظفار للمنية ولما خفي هذا ظن به انه خالف نفسه في هذا المقام حيث جعل الاستعارة بالكنائية منها السبع ولذا جعل المشبه به مستعارا منه لكن في جعل اسم المشبه به مستعارا مخالفة بجعله الاستعارة بالكنائية المشبه الان يقال اراد ان المشبه به نفسه سواء كان المذكور كما في الاستعارة بالكنائية او المتروك كما في الاستعارة المصروفة سمي مستعارا منه لما عرفت بالتفصيل واسمه المذكور مستعارا كما هو المتبادر منه ومن ترك التورية فيه بين المذكور والمتروك وما يوهم كلامه في هذا المقام انه جعل الاستعارة بالكنائية الاظفار حيث بين في استحقاقه اسم الاستعارة كون الاظفار مستعارا ويمكن دفعه بانه جعل المنية مستحقة لاسم الاستعارة لاستلزامها استعارة الاظفار وقد انكشف لك بما ذكرنا ان زعم القوم انه وقع منه حفظ عظيم في تحقق الاستعارة بالكنائية واضطراب في كلامه ليس بوارد نعم يتجه انه كيف يكون المنية مجازا وسجى ما يتعاقب به ان شاء الله تعالى (وقسمها) اى السكاكي الاستعارة (الى المصريح بها والمكنى عنها وعن المصريح بها ان يكون المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه به وجعل منها تحقيقية) سواء كان على سبيل القطع او الاحتمال (وتخييلية) كذلك وانما لم يقل قسمها اليهما مع انه قال والمصريح بها ينقسم الى تحقيقية وتخيلية فتقسما واما قال الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليهما لانه اراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع كما يبادر الى الفهم وهو لم يقسم اليهما بل اليهما والمحتملة للتحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ليس بشئ لان الظاهر من قوله (وفسر التحقيق بما مر) اى ما يكون المشبه بتحقيقا حسا او عقلا التحقيقية السابقة والمفسر بما مر مطلق التحقيقية لا التخييلية على القطع (وعند التخييل) اى الاستعارة التخييلية وقد عرفت انها قد يسمى التخييل مطلقا كما يسمى التخييل على سبيل الاستعارة

فلا وجه للتقدير على سبيل الاستعارة كما يؤيده تقرير الشارح (منها) أي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصريح بها التحقيقية مع القطع ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين متعارضتين من أمور أوصف صورة أخرى ومن البين أنه لا اختصاص للتمثيل بالتحقيقية إلا مانع من تشبيه صورة مركبة من أمور وهمية بصورة محقة كما كان ينزع من الخيال المثلثة من أمور متعددة صورة ويتوهم مثلها للتمية فكأنه ذكره في التحقيقية على سبيل القطع واعتمد على التنبيه منه على مثله في التحقيقية على الاحتمال وفي التخيلية (وردناه) أي التمثيل (مستلزم للتركيب المنافي للأفراد) فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من أقسام المجاز المفرد والالزم كون مابين الشيء مندرجا تحته واجيب عنه بوجوه أولها ما عدا ما واختاره الشارح المحقق والسيد السند وهو منع عدم صحة عده من الاستعارة التي هي قسم من المجاز المفرد لأن المعدود من قسم الشيء لا يجب أن يكون معدودا منه لأن قسم الشيء قد يكون أعم منه من وجه فيقول الحيوان أما أبيض أو غيره والأبيض أعم من الحيوان لا يقال هذه مسامحة والقسم الأبيض الحيوان فالأعم من وجه قيد قيد القسم لا القسم لأننا نقول فليكن تقسيم السكاكي أيضا من هذا القبيل وثانيها ما اختاره أيضا الشارح وهو أن ما قسمه السكاكي من المجاز ليس ما عرفه وإن وقع تقسيمه عقيب التعريف بل المجاز المعنى الأعم منه بقرينة أنه جعل من أقسامه المجاز العقلي والمجاز الراجع إلى حكم الكلمة وهما لا يدخلان في المجاز المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أما الأول فظاهر وأما الثاني فلا نه أمانفس الأعراب فهو ليس بكلمة وأما الكلمة باعتبار الأعراب فهي غير مستعملة في غير ما وضعت له وفيه أنه قال المجاز عند السلف قسمان لغوي وهو ما تقدم ويسمى مجازا في المفرد وعقلي ويسمى مجازا في الجملة وينقسم اللغوي قسمين راجع إلى معنى الكلمة وراجع إلى حكم لها في الكلام والراجع إلى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن المبالغة في التشبيه ومتضمن لها وإنه يسمى الاستعارة فالمجاز المقسم وإن كان أعم يجعل المجاز العقلي قسما منه لكن المنتسب إلى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوي بالمعنى المتقدم فلا يرفع في منع كون الاستعارة عنده قسما من المجاز المفرد وكون المقسم في هذا التقسيم المجاز الأعم لا يقال لا بد من جعل المجاز اللغوي في تقسيمه حيث قال واللغوي قسمان أعم من المجاز اللغوي الذي جعله قسما للمجاز العقلي والالزم يصح جعل المجاز الراجع إلى حكم الكلمة قسما منه فالمراد به ما يطلق عليه المجاز لأننا نقول هذا مع كونه تكافؤا في غاية السجاجة يرد أن ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر في المجاز الراجع إلى معنى الكلمة والراجع إلى حكمها والالزم تكن الاستعارة أعم من المجاز المفرد فالوجه أن يقال المقسم هو المجاز اللغوي بمعنى تقدم وجعل الراجع إلى حكم الكلمة قسما منه لكونه ملحقا به على ما صرح به السكاكي نفسه بعد ذلك في بحث المجاز ومشبها به الراجع إلى حكم الكلمة حيث قال ورأى في هذا النوع أن يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لما بينهما من الشبه لاشتراكهما في التعدي عن الأصل إلى غير الأصل لأن يعد مجازا وبسبب هذا لم يذكر الحد شامله ولكن العهد في ذلك على السلف رحمهم الله وثالثها أن المجاز المعروف شامل للركب والمراد بالكلمة هو اللفظ الموضوع مطلقا ومنه قواهم كلمة الله ورده الشارح بأن الكلمة في هذا المعنى مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح من غير قرينة سيما في التعريف مع أنه صرح بأن المقسم إلى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد حيث قسم إليهما المجاز اللغوي الذي عينه بقوله وهو ما تقدم ويسمى

مجازا في المفرد فقوله وهو ما تقدم وإن لم يكن صريحا في أن المقسم المجاز المفرد بناء على
تعميم الكلمة لكن قوله ويسمى مجازا في المفرد نص فيه بل نص في أنه لا يصح تعميم الكلمة
أي سلمنا صحة تعريف المجاز بالكلمة بهذا المعنى أما لأن عبارة المفتاح غير مصونة عن التعقيد
وأما لأن القرينة قامت على هذه الإرادة حيث قسم إلى أقسام هي مركبات وسلماته
لم يصرح بأن المنقسم إلى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد بناء على أن التسمية بالمجاز في المفرد
يصح أن يكون بناء على الأغلب لكننا نقول بعدما أريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فإن أريد
بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب من الحقائق في تعريف الحقيقة ومن المجازات
في تعريف المجاز لأنه وإن يصدق عليه أن الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعه له لكن
لا يصدق أنها الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعه في اصطلاح به الخطاب لأنه
لا وضع لها فضلا عن الوضع في اصطلاح به الخطاب حتى يتحقق عن غير الموضوع له
في اصطلاح به الخطاب وإن أريد ما هو أعم من الشخص والنوع فقد دخل المجاز
في تعريف الحقيقة لأنه موضوع بأزاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما تبين في الأصول
هذا كلام الشارح مع نهاية تحريره وتوضيحه وفيه نظر أما أولا فلأن قوله مع أنه قد
صرح بأن المنقسم إلى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد يتنافى ما ذكره في جوابه الثاني
أذ مورد التسمية ليس المجاز المفرد اللهم إلا أن يقال لم يجعل الشارح المقسم المجاز المفرد
لجمله المجاز اللغوي المنقسم إلى الأجزاء إلى معنى الكلمة وإلى الأجزاء إلى حكمها غير المجاز
اللغوي المسمى بالمجاز في المفرد وهذا المحجب لا يتكلف بجعلها متقارنين بل يجعل المجاز
المعرف أعم ويتوهم أنه يتدفعه الإشكال فرد توهمه بأن السكائي صرح بأن المنقسم المجاز
المفرد بناء على كون المجاز اللغوي المقسم والقسم واحدا في زعمه لا يتنافى الحكم بأن المقسم ليس
المجاز المفرد بناء على ارتكاب التكلف والحكم بأن المقسم والقسم متغايران وأما ثانيا فلأننا نختار
شقا ثالثا ونقول أراد بالوضع الوضع بلا قرينة سواء كان شخصا أو نوعيا ولم يبين
في الأصول أن المجاز موضوع بهذا المعنى والحاصل أن للوضع معنيين خاص وهو التعيين
للمعنى بلا قرينة وهو المشهور والتقسيم إلى الحقيقة والمجاز إليه يدور وعام وهو التعيين للمعنى
ويدخل فيه تعيين المجاز فليكن هذا على ذكر منك فيجيب عن كثير من المراتق وأما ثالثا
فلأن هذا الاعتراض يلزم على المصنف أيضا لأنه فرع الاعتراف بالحقيقة والمجازا لمركبين
فاذا عرف مطلق الحقيقة والمجاز واخذ الوضع في تعريفهما يقال إن أريد بالوضع الوضع
بالشخص إلى آخر ما ذكر والحاصل أن هذا الاعتراض لا يرد على جعل الاستعارة التمثيلية
قسما للمجاز المفرد بل على جعله قسما للمجاز فكما يبطل به هذا الجواب يبطل به الجواب
الذي اختاره الشارح وغيره ورابعها أن إضافة الكلمة إلى شيء أو تقييدها واقتراحها بالف
شيء لا يخرجها عن أن يكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف إلى الرجل المقترنة
بأخير أخرى والمستعاره هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له قال الشارح
وهذا في غاية السقوط وإن كان ممن هو في غاية الحذاقة والاشتغال للقطع بأن لفظ تقدم
في قولنا تقدم رجلا وتوخر أخرى مستعمل في معناه الأصلي والمجاز إنما هو في استعمال
هذا الكلام في غير معناه الأصلي أعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد وتوخر أخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان وخامسها
وهو اسقط من الرابع وهو أن المراد بقول السكائي ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى
صورتين متزعتين من أمور لوصف الأخرى ومن أمثال الاستعارة ونظائرهما فلا يلزم

كونه استعارة والاستعارة المستعملة في بيانه من قبيل اللفظ وسادسها ان التمثيل يستلزم التركيب لانه استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فاذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار استعارة تمثيلية مفردة ولا يخفى ان هذا المنع لا يضر المصنف لانه يكفيه كون التمثيل مركباً ولا يتوقف رد عدد التمثيل من الاستعارة على استلزامه التركيب لانقول فليكن التمثيل معدوداً منها لا بما فيه بل ببعض اقسامه اي المفرد لانا نقول عدد السكاكي التمثيل من الاستعارة على استلزامه التركيب مطلقاً حيث مثل تلك الاستعارة المعدودة بآراك تقدم رجلاً وتؤخر اخرى على انه يمكن نحر برعارة المصنف على وجه يدفع عنه هذا المنع بان يقال مراده باستلزام التمثيل التركيب استلزام قسم التمثيل للتركيب بمعنى ان هذا القسم لا ينفك عن فرد مركب وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح رحمه الله حيث قال وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح رد كلام المصنف لا لاصلاح كلام السكاكي لانه قد عد من الاستعارة الحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلاً وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس بماعبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصل على ان المنع المشار اليه بقوله لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية منع للسند وقوله لا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام لا يخلو عن خلل او المجاز نفس الكلام لا فيه فالصحيح لا يجوز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام واعلم ان ملخص هذا الجواب والجواب الرابع واحداً له ايضا منع استلزام التمثيل التركيب لكن يستدلان لا تركيب في تمثيل حتى قولنا اراك تقدم رجلاً وتؤخر اخرى الا انه لو تم ان كان نافعا بخلاف المنع بهذا السند كما عرفت والسيد السند اثبت استلزام التمثيل التركيب بالنقل اولا من القنصاح حيث قال ومن الامثلة استعارة وصف احدي صورتين مترعنتين من امور لوصف الاخرى وهذا الذي نسميه تمثيلاً على سبيل الاستعارة فقد صرح بكون المستعار منه والمستعار له مركبين ورد بان الصورة المترعة لا يستدعي الامتداد ابتزاع عنها ولا يقتضي الدلالة عليها لفظاً مركباً فليغير عن الصورة المترعة بمفرد مثل المثل واجاب بان دلالة المفرد اجمالية لا يلتفت النفس الى المتعدد المضمر في مفهومه قصداً فلا يقدر العقل على انتزاع الصورة منها ولو فصله العقل بعد فهمه اجمالاً لم يبق مدلول اللفظ المفرد وفيه ان استعارة اللفظ الدال على الهيئة المترعة لهيئة مترعة اخرى لا يجب ان يكون من الهيئة المفصلة لهيئة مفصلة بل لا يكون الالهية مجملة وربما يكون من هيئة مجملة اذا كان اللفظ مفرداً الا ان ذلك الاجمال لغرابة تفصيل الهيئة يحضر تفصيلها ويجعله العقل وسيلة تفصيلها ولذلك يكون لهذه الاستعارة شرف وفضل وبيان انه لا يكون الالهية مجملة ان استعارة تقدم رجلاً وتؤخر اخرى من هيئة التردد في الذهاب تفصيلاً لا نفهامة من الفاظ متعددة ينتقل من كل منها الى جزء من الهيئة لكن لهيئة التردد في جواب الاستفتاء اجمالاً اذ هيئة التردد فيه تفهم من جميع هذه الجملة من حيث هو جوع من غير تفصيل الفاظها على قدر تفصيل اجزاء الهيئة فاجزاء الجملة بالنسبة الى الهيئة المستعار لها كالحروف التي في المفرد واثبت ذلك الاستلزام ثانياً بالاستدلال بان معنى الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلي وهو لا يكون الا بين طرفين مركبين وذلك لانه عرف بمساكون وجهه مترعاً عن متعدد والتبادر منه الانتزاع عن متعدد هو غير اجزائه والاقبل ما وجهه مؤلف او مركب من متعدد وحل التعريفات على ما يبادر واجيب

فليغير نسخة

ما لم يصرف عنه صارف فلا بد ان يكون كل من طرفيه مركبا وفيه ان صرف التعريف
 عن الظاهر ليس باصعب من تأويل الحكم بكون الطرفين في قوله تعالى مثلهم كمثل اليهود
 مقربين وجعله حكما على سبيل التوسع وجعل ادخال الكاف عليه مبنيا على المسامحة
 لا تحساده مع المشبه به كاذب اليه لحفظ ظاهر عبارة التعريف على ان اختيار الانزعاع
 على التأليف لا يجب ان يكون لخروج المتزاع عنه عن المتزاع بل للثبوت على ان المتزاع هو التركيب
 الاعتباري لا التركيب الحقيقي الثابت مع قطع النظر عن اعمال العقل وتصرفه فالانزعاع
 لا يقدّر منه الا التركيب الاعتباري لا خروج المتزاع عنه ولو سلم فلا يستدعي ذلك
 الاكون متعدد متحققا في الطرف لا تركيبه المتناق للافراد كما حققناه لك على وجه اعناك
 عن بيانه هنا فان قلت قد جاوز صاحب الكشف في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوفدنا را
 الاية ان يكون تشبهات مفرقة وان يكون تشبهها واحدا مركبا ولا مربية في ان لا يفرق
 بين المركب والمفرق الا بان العقل يجعل المتعدد امرا واحدا مأخوذا من حيث الاجتماع
 في المركب ويعتبره واحدا مشبها بواحد فواحد بواحد في المفرق فكما لا بد في المفرق
 من اعتبار الفاظ منوية في الطرف وان لم يكن مقدرة في نظم الكلام لا بد في المركب فلا يكون
 الطرف الذي هو الهيئة المركبة مدلول اللفظ المفرد قلت من تجويز التركيب والتفريق
 في جملة واحدة لا يجب ان يعتبر في التركيب ما يعتبر في التفريق فليكن من جملة فضل التركيب
 على التفريق غناء التركيب عن تقدير الالفاظ دون التفريق على ان في احتياج التفريق ايضا
 نظرا لم لا يجوز ان يكتفى في التشبهات المفردة بتخييل مفهوم المفرد واعتبار التشبه بين
 جزء من مائة واثني عشر وقد فرغ السيد السند الثاني بين الاستعارة التبعية والتمثيل على وجوب تركيب
 الطرف في التمثيل ووجوب افراده في الاستعارة التبعية والتمثيل لانه يعتبر في المصادر ومتعلقات
 الحروف ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح في جعله كلمة على في قوله تعالى اولئك
 على هدى من ربهم استعارة تبعية وتمثيلا ومتابعته ظاهرا عبارة الكشف وقد وقع بينهما
 مناظرة فيه واطن في هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بإيراد فاعرضنا عنه
 وان كان لنا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوي الاحساس بعد قياس
 البناء على الاساس فتبصر بالصيرة والبصر واستعذ بالله في المزالق عن ان يكون
 في بئر من سرى لاحور وما شعر (وفاقر) السكاكي (التخييلية بما) اى استعارة
 (لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا) فلا يرد القول ونظائره فانه ليس بمعناه الا امرا
 وهما لانه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان ما لا تحقق لمعناه حسا ولا
 عقلا شاملا لما يتعلق به توهم ايضا اضرب عنه بقوله (بل هو) اى معناه (صورة) اى
 ذو صورة فان الصورة جاءت بهذا المعنى ايضا (وهمية) اخترعها التخييل باعمال الوهم
 اياها فان للانسان قوة لها تركيب التفرقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل يسمى
 مفكرة واذا استعملها الوهم يسمى تخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له باعتبار اعمال
 بالوهم اياها سميت استعارة تخيلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ ان تسمى وهمية وعد
 التسمية تخيلية من امارات تعسف السكاكي في تفسيره وانما وصف الوهمية بقوله (محضة) اى
 لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسى للفرق بينه وبين اعتبار السلف فان اظفار
 المنية عندهم امر محقق شابه توهم الثبوت المنية فهناك اختلاط توهم وتحقيق بخلاف ما
 اعتبره فانه امر وهمي محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته وصرح باللفظ في قوله
 (كألفظ الاظفار) انما يتخيل ما هو في تحقيقه من التخييلية حتى لو حذف اللفظ وقال

ما هو في تحقيقه من التخييلية
نسخه

كالأظفار لما يسبق الوهم الى جعله مثالا للصورة الوهمية اول بما يسبق
الوهم الى تمثيلها بأبواب الأظفار للمنية كما اشتهر (في قول الهذلي) اي المعهود
الذي سبق (فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم) بعمل التخييلة (في تصويرها) اي
المنية (بصورته) اي السبع (واختراع) مثل (لوازمه) بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان
الأظفار لا تستلزم حقيقة السبع قال في المفتاح وفي الايضاح فيثبت ما يلزم صورته (لها) اي للمنية
(فاخترع لها مثل صورة الأظفار ثم اطلق عليه) لفظ (الأظفار) اي مثل المصور بصورتها لانها
من لوازم السبع لا يكمل الاغتيال فيه الا بها على ما حققه المص سابقا ولا تقوم الاغتيال الا بها
على ما ذكره المفتاح ووافقه في الايضاح هنا ولم يتعرض له اعتمادا على ما سبق من تحقيقه فتعريفه
هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير ان يجعل قرينة الاستعارة
بالكنية فلا تستلزم الاستعارة بالكنية بخلاف تفسير السلف فانها لا تنفك عندهم عن
الاستعارة بالكنية وقد صرح به حيث مثل للتخييلية بأظفار المنية المشبهة بالسبع والسلف
اما ان ينكر والمثال ويجعلوه مصنوعا او يجعلوا الأظفار ترشيدا للتشبيه لاستعارة تخيلية
وقد صرح في فصل بيان جهات حسن الاستعارة ايضا به حيث قال التخييلية فلما بحسن الحسن
البلغ بدون الاستعارة بالكنية ولذلك استهجن في قول الطائي لا تسقى هذا يريد قول
اي تمام * لا تسقى ماء الملام فاتي * صب قد استعذبت ماء بكائي * ويريد بالاستهجان ما نقل
ان بعض اصحاب الطائي بعث اليه قارورة وقال ابعت لنا فيها ماء الملام فقال في جوابه
ابعت لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعني انما وقع مني مثل واخضع لهما
جناح الذل ولم يلتفت الى ما ذكره في الجواب وجعل الاستهجان ممكنا لان الآية
لبست من قبيح ماء الملام حتى يذب عنه الملام لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه
على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعب ووهنه والانسان عند
تواضعه بطائفي من رأسه ويخفض من بدنه فشبّه ذلك وتواضعه بأحدى حالتي الطائر
على طريقة الاستعارة بالكنية ويضاف اليها الجناح قرينة لها فانها من الامور
الملازمة للحالة المشبهة بها واستبعد المصنف وجودها بدون المكنية جدا اذ لا يوجد
مثال في كلام البلغاء وقال قول الطائي ليس فيه دلائل على وقوعه لجواز ان يكون ابوت تمام
شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه الملوهم كما ان الظرف قد يشتمل على ما
يكرهه الشارب لبشاعته وممراته فتكون التخييلية في قوله تا بعة للمكني عنها او بالماء
نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الادم فيكون
تشبيها على حد لجين الماء فيما مر لا استعارة والاستهجان على الوجهين لانه كان ينبغي
ان يشبهه بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه هذا كلامه يعني تشبيهه
بمطلق الظرف او بمطلق الماء ليس على ما ينبغي وليس المراد ان عبارته لا تفي بما قصده
من التشبيه بظرف شراب مكروه على ما بينه الشارح لانه خلاف عبارته
ويمكن ان يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه بالظرف المكروه او الماء المكروه
فلا استهجان على انا لا نسلم ان التشبيه بالمكروه لجواز ان يقول اللائم فلامم
على سبيل المجازاة اتي لاستعذب الملام مع عذوبته وانما استعذب ماء بكائي فاحفظ
ماء ملامك فلا تضبعه (وفيه) اي في تفسيره التخييلية (تعسف) وخروج عن الطريق لما
فيه من اعتبارات لاحاجة اليها وقد عرفت وجه الحاجة على اوضح بيان وانتم قد ذكر
(ويخالف) عطف على تعسف وتأويل المصدر لتقدير ان فهو منصوب والمعنى فيه
تعسف ومخالفة (تفسير غيره لها يجعل الشيء للشيء) ولا ينبغي ان يصدق على كل مجاز عطف

فلذا قيد في الايضاح بقوله جعل اللبيد للشمس ايدا وكأنه جعل اللام للعهد اى جعل
الشيء الذى هو لازم المشبه به للشيء الذى هو المشبه ولك ان تعطفه على قوله وفيه تعسف
عطف فعلية على اسمية وبالجملة يريد ان تفسيره مع كونه تعسفا غير موثوق به عقلا غير
موثوق به نقلا لانه يخالف تفسير غيره في انه يقتضى كون الاطفال مستعملة في صورة وهمية
وتفسير غيره يقتضى كونها حقيقة على ما عرفت ومخالفة القوم فيما الحق معهم بلا شبهة
جسارة فيه خسارة فلا يرد ما ذكره الشارح المحقق في المختصر ان صاحب المفتاح في هذا
الفن خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد بغيره حتى يعترض عليه بان
ما ذكره مخالف لما ذكره غيره لان مقصود المصنف ان ما ذكره من يف جدا لمخالفته مقتضى
العقل وما ذهب اليه القوم باجمعهم (و يقتضى) ما ذكره السكاكى (ان يكون الترشيح تخيلية
للزوم مثل ما ذكره) في التخييلية من انه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها
بصورته واختراع لوازمه لها (فيه) اى في الترشيح لانه ايضا اثبات ما اخترعه الوهم
من لوازم المشبه به للمشبه بعد تصوره بصورة كما يقتضيه التشبيه فاما ان يلزمه فيلزم من يد
تعسف ومخالفة للغير واما ان يوافق فيه غيره فيلزم التحكم وما ذكرنا اقوى مما ذكره الشارح انه
يلزم ان يكون الترشيح تخيلية مع انه ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله
جميعا ما يدل على ان الترشيح ليس من الاستعارة حيث قال انه يجوز ان يكون الحبل استعارة
لعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح هذا يريد بقوله ليس من الاستعارة انه
ليس بجميع افرادها منها بل ربما يفارقها فانه دل على ان الترشيح متحقق بدون الاستعارة
سواء كان المراد بقوله او هو ترشيح بدون استعارة او كان المراد بقوله او هو ترشيح على اطلاقه
فلا يرد على الشارح ما ذكره السيد السند انه يجوز ان يكون المراد بقوله او هو ترشيح فقط
فلا ينافي تحقق الترشيح مع الاستعارة او هو ترشيح مع الاستعارة بل يجوز كما جوزه صاحب
الكشاف بل الشارح نفسه ايضا في شرح الكشف فان الاعتصام مع كونه استعارة للوثوق
بالعهد ترشيح لاستعارة الحبل للعهد فان التعبير عن لازم العهد بعبارة هي حقيقة في لازم الحبل
ترشيح ووجه كون ما ذكرنا اقوى انه لا يلزمه على ما ذكره الاخالفته للكشاف لكن ما ذكره
وفق بتقرير الايضاح واجاب الشارح عن هذا الاعتراض بان الامر الذى هو من خواص
المشبه لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر
موهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه لم يحتج الى ذلك لانه جعل
المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم
امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى والبحر الموصوف بالتلاطم
الحقيقى بخلاف اطفال المنية فانها مجاز عن الصورة الوهمية لتصح اضافتها الى المنية هذا
ومخلصه ان حفظ ظاهر اثبات لوازم المشبه به للمشبه يدعو الى جعل الدال على اللازم
استعارة لما يصح اثباته للمشبه ولا يحتاج الى تجوز في ذلك الاثبات وليس هذا الداعى
في الترشيح لانه اثبت للمشبه به فلا وجه لجعله مجاز اتم او رد على نفسه انه يلزم حينئذ
ان لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها واجاب عنه بانه فرق بين المقيد
الجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا لاجموع المركب منهما
وايضاً معنى زيادة ان الاستعارة تامة بدونه واورد عليه السيد السند بان هذا
الفرق لا ينفع لان المشبه اذا كان هو المقيد لوصف كان ذلك الوصف من تمته
ولا يتم ذلك التشبيه الا بملاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقويته وتزينة للبالغة المستفادة

ومحصله نسخة

يستخدم نسخة

يقرن نسخة

من التشبيه ولا مبنيا على تناسبه فلا يكون ترشيعا اصلا وايضا اذا كان المشبه به هو المقيد به من حيث هو مقيد فلا بد ان يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد هذا وايضا يرد على الشارح ان مثل ادى اسد شاكى السلاح مقذفه لبد اظفاره لم تقل لا شك ان شاكى السلاح فيه اثبت للمشبه لا للمشبه به وليس من تمة المشبه به فيكون قوله مقذف وقوله لبد كقوله شاكى السلاح مثبتين للمشبه لا للمشبه به فلا بد من تجوز في الاثبات او في مثبت وان الترشيح كما يكون في الاستعارة المصروفة يكون في المكنى عنها وهو في الاستعارة بالكنية لم يقرب المشبه به ويمكن ان يفرق بين التخيلية والترشيح بان التخيلية لو حيل على حقيقتها لا يثبت الحكم المقصود في الكلام للمكنى عنها كما عرفت بخلاف المصروفة فان قولنا جاءني اسد له لبد او اثبت فيه اللبد الحقيقي للاسد المستعمل في الرجل الشجاع مجازا لم يمنع عن اثبات المجيء للاسد فان ماله جاءني رجل شجاع لما شبه به لبد لكنه لا يتم في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا فانه لو اريد الامر بالاعتصام الحقة في لغات ما قصد بيانه للعهد فلا بد من جعل الاعتصام استعارة لما ثبت العهد (وعنى) اى اراد السكاكى (بالمكنى عنها ان يكون الطرف المذكور هو المشبه) على وجه خاص اشار اليه بقوله (على ان المراد بالنية) في قوله واذا النية انشبت اظفارها (هو السبع بادعاء السبعية لها) وانكار ان يكون شيئا غير السبع (بقرينة اضافة الاظفار) التى هي من خواص السبع (اليها) اى الى النية فقوله على ان المراد بالنية يقيد ان المشبه المذكور يجب ان يراد به المشبه به فلا حاجة الى تقييد قوله ان يكون الطرف المذكور هو المشبه بقوله ويراد به المشبه به فغير الاستعارة المكنى عنها عند السكاكى عنها عند المصنف كإفعاله الشارح المحقق وقوله بقرينة اضافة الاظفار اليها لو حيل على ان القرينة للاستعارة بالكنية انما هي اضافة خاصة المشبه به الى المشبه افاد استلزام الاستعارة بالكنية للتخيلية ولو حيل على ان القرينة لها اضافة ما هو موضوع لما يختص بالمشبه به الى المشبه لم يقد وكأنه حله المصنف على الاول فادعى فيما بعد ان الاستعارة بالكنية مستلزمة للتخيلية (ورد) اى ما ذكره السكاكى من تعيين الاستعارة بالكنية وجعلها قسما من الاستعارة التى هي قسم من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينة الاستعارة (بان لفظ المشبه فيها) اى في الاستعارة بالكنية كلفظ النية مثلا (مستعمل فيما وضعت له تحقيقا) فلا يصح تفسير الاستعارة بان يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه به (والاستعارة ليست كذلك) فلا يصح جعلها قسما منها (واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه) ولا يدل على اكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره انه قرينة الاستعارة وليس ضمير رد الى مجرد تفسير الاستعارة بالكنية كإظنه الشارح المحقق فانه حينئذ يلفظ قوله والاستعارة ليست كذلك وقوله واطافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج في دفع الاخير الى ما ذكره بقوله وهذا كأنه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالنية معناها الحقيقى فامعنى اضافة الاظفار اليها على انه بعدما عرف ان اضافة الاظفار قرينة التشبيه اعتبار مثل هذا السؤال بعيد وقد بذلوا الجهد في دفع هذا الاعتراض وهو لقوته قاوم عساكر التوجه واكثر ما ذكر ليس الا مجرد التفوه وهكذا يكون سعى العجزة في مقارمة الاقوياء ولا علينا ان نستوفى البيان فانه من مطارح الاذكياء فمنهم من اجاب بان السكاكى قد ذكر انه كان استعمال المشبه به في المشبه في الاستعارة الصريحة مبنى على ادعاء ان المشبه داخل تحت جنس المشبه به وبذلك لا يصبر المشبه داخل تحت حتى يتأفى هذا

الادعاء نصب القرينة على ان المراد بالمشبه به ليس ما وضع له اذ لامنا فاة بين الادعاء والاعتراف بان الواقع والتحقيق خلافه كذلك استعمال المنية في الموت بادعاء انه سبع مبنى على دعوى الترادف بين السبع والمنية حتى يتم ادعاء دخول المنية تحت السبع بجعل اسمائه قسمين متعارف وغير متعارف ولا يكون التعبير عنه بالمنية مناقضا لهذا الادعاء ولا يخفى ان استعمال المنية في الموت بعد كونها مرادفة للسبع استعمال في غير ما وضعت له ومن البين انه ليس بشئ اذ الموت ما وضع له المنية تحقيقا ولا يخرج بدعوى انها مرادفة للسبع عن كونها موضوعة للموت تحقيقا وكيف والسكاكى مصرح في اثناء البيان بان ثبوت الشئ ادعاء لا ينافي نفيه حقيقة ولهذا لم ينافض نصب القرينة على ان المراد غير الموضوع له مع دعوى ان المراد داخل تحت الموضوع له فان قلت ما ذكره السكاكى لا يتم لان الادعاء ان المنية داخله تحت السبع بجعل افراد السبع قسمين متعارف وغير متعارف لا يناسب دعوى الترادف بين السبع والمنية بل يستدعى ككون السبع اعم قلت ليس الدعوى ان جنس المنية من افراد السبع بل ان المنية المخصوصة التي تخبر عنها تحت السبع وحيث لا يبعد دعوى من الترادف نعم لا يمين لكنه ابلغ فيما هو المقصود من الادعاء واوهن مما ذكر ما يجاب به من ان لفظ المنية بعد جعل مراد فالسبع استعمله في الموت استعمال فيما وضع ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما يجاب به من انه لا يمكن النكار ان المنية مستعملة في المشبه هي به فيكون مجاز الظهور انها مستعملة فيما اوضحت له تحقيقا وفي المشبه هي به ادعاء واجاب الشارح تارة بان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث هو كذلك والمنية لم تستعمل في الموت من حيث انها موضوعة له بل من حيث انه فرد من افراد السبع وزيفه تارة بان لا يستعمل اللفظ في المعنى الا لكونه موضوعا له او لكونه لازما للموضوع له فاستعملها مجازا ومستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق وتارة في الموت لكونه موضوعا لها وتارة بانه وان خرجت بذلك عن كونها حقيقة لكنهم لم تصرح بمجازا ومستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق فلا ينفع وتارة بان الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى هو ذكر المشبه وارادة المشبه به والاستعارة بالكناية التي هي قسم المجاز المشبه به الضمير في الكلام المستعار للمشبه المدلول عليه بذكر لازمه كما صرح به السلف ولما ابى عنه قول السكاكى بان المنية استعارة بالكناية عن السبع وكذا في اخوانه اوله بان معناه ان ذكر المنية استعارة بالكناية ولا يخفى ان مقتضى جعل الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى ذكر المشبه وارادة المشبه به جعل الاستعارة بالكناية بمعنى المستعار بالكناية نفس المشبه فهذا بعيد عن الاعتبار جدا واحاب السيد السند بان في المصروفة تصور غير الموضوع له تصوريته وفي المكنية تصور الموضوع له بصورة غيره فقد اعتبر في كل منهما ما خارج عن الموضوع له وما اعتبر فيه اتخرج خارج فبكون مجازا كما لمصرحة وفيه ان اعتبار الخارج ليس فيما استعمل الاستعارة بالكناية فيه بل انما استعملت فيما وضعت له وجاء الخارج من اضافة لازم المشبهه هي به وقد جرتى سماع هذه الاصوات على ان ترثت فيما بينهما بيان المنقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصروفة ليست استعارة وهي قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة فلتكن الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه للمجاز الى المجاز العقلي والمجاز اللغوي بعد تعريفه المجاز بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به الخطاب ولا شبهة ان المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز لمعنى عرف حيث عرف فتأمل (واختار) السكاكى (رد التبعية

الى المكنى عنها على نحو قوله (اى قول السكاكى (فى المنية واظفارها) حيث جعل المنية استعارة بالكناية وازدافه الاظفار المستعارة للصورة الوهمية الشبهة بالاظفار قرينتها لا يجعل التبعية مكنيا عنها (بل يجعل قرينتها) اى قرينة التبعية (مكنيا عنها) وجعل (التبعية قرينتها) فى قوائنا نطق الحال بكذا جعل الحال الذى جعله القوم قرينة التبعية استعارة بالكناية باستعماله فى متكلم ادعاء ويجعل اثبات النطق الذى هو من لوازم المتكلم له قرينة تلك الاستعارة لكن فى كون ذلك مختار السكاكى نظرا لانه قال فى آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما يمكن من تلخيص كلام الاصحاب فى هذا الفصل و لو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان قبلوا فجعلوا فى قولهم نطق الحال بكذا الحال التى ذكروها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن التكلم بواسطة المتابعة فى التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كآراهم فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السع ويجعلون اثبات الاظفار لها قرينة الاستعارة لكان اقرب الى الضبط فتدبر هذا كلامه وهو صريح فى انه رد الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فحينئذ لا حاجة له الى استعارة قرينة المكنية لشيء حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها ولا يتقلل الاقسام بهذا فلا يتم ما رد به المصنف رده فان قلت لم يجعل السلف الاستعارة بالكناية المشبهة المستعمل فى المشبه به كما اعتبره فى هذا الرد فكيف لا يتأتى لك توحيد كلامه بان رده على قاعدة السلف من غير ان يكون مختارا له قلت لا شبهة فيما ذكرنا والعهد عليه فى قوله كآراهم فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية ولا يضرنا فيما ذكرنا من توجيه كلامه (ورد) رد السكاكى التبعية الى المكنى عنها (بانه) اى السكاكى او الشان (ان قدر) اى السكاكى وان قدر (التبعية) فتأمل (حقيقة) كما هو طريقه غيره فى قرينة المكنى عنها (لم تكن تخيلية) على مذهبه (لانها مجاز عند) ولا يخفى ان هذا التردد فيجى لانها قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله فى المنية واظفارها لم يبق احتمال تقديره حقيقة والالم يكن على نحو قوله فكان عليه ان يقول على نحو المنية واظفارها يحسن هذا التردد وايضا يبنى ان يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم يكن تخيلية لانها مجاز عند (فلم يكن المكنى عنها مستلزما للتخيلية) وذلك باطل بالاتفق لثلاثه المتع على قوله (والا) اى وان لم يقدر حقيقة (فتكون استعارة) لجواز ان يكون مجازا مرسلا وان لا يضر هذا المنع لان الكون مجازا مرسلا ايضا بشارك الكون حقيقة فى الفساد واما اثبات الملازمة بان كون العلاقة بين المعنيين هي المشابهة كما تصدى له الشارح المحقق فدونه خراط القناد (فلم يكن ما ذهب اليه السكاكى مغنيا عما ذكره غيره) ولا يحصل ما هو الغرض من الرد من تقليل الاقسام لان تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها بعد بحاله الا ان التبعية صارت برمتها قرائن الاستعارة بالكناية وقد يجاب عن هذا الرد بان استلزام المكنى عنها للتخيلية ليس متفقا عليه بل المتفق عليه عدمه كيف وصاحب الكشف من السلف صرح بان فى بنقضون عهد الله استعارة بالكناية بتشبيه العهد بالحبل والنقض استعارة لا بطلان العهد فقد وجد الاستعارة بالكناية بدون التخيلية عند غير السكاكى وهو صرح فى بحث المجاز العقلى بان قرينة المكنى عنها اما مقسدر وهمى كالاظفار فى اظفار المنية ونطقت فى نطق الحال او امر محقق كالانبات فى انبات الربيع البقل والهرم فى هرم الامير الجند فقد اثبت الانبات المحقق قرينة للمكنى عنها فلم يجعل المكنى عنها

مستلزمة للتخييلة فلم يكن استلزام المكنى عنها للتخييلة ثابتا لا عنده ولا عند غيره على ان مذهب
الغوي لا يقوم دليل على ابطال كلامه لانه يصدر الخلاف وزيفه الشارح بانه يتم في افساد
كلام المصنف لا لاصلاح كلام السكاكي كيف وقد جعل نطقه في نطق الحال قرينة وهمية
لاستعارة بالكناية فقد اعترف بالاستعارة التبعية وهو ضعيف لاننا لم ان ذلك اعتراف
باستعارة نطق لان كونها وهمية ليست لاستعارتها لنطق موهوم كالافتقار بل لانه ليس
مع الحال نطق يتوهم ثبوته لها كالاثبات مع الريع بل النطق كثبوته وهم محض سلطانه
اعتراف باستعارة نطق بصورة وهمية لكن ليس ذلك مع حفظ الدلالة لا اكار في احتمال
بعض صور الاستعارة التبعية للاستعارة بالكناية بلا تكلف فتمثله بنطق الحال لقرينة
الاستعارة بالكناية لا يلزم ان يكون مع التزام الرد حتى ينفي القول بارد ويشهد لما ذكرنا
ما ذكره صاحب الكشف في الرد على السكاكي رد الاستعارة التبعية الى المكنى عنها من انه
فديكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصل والواضح الجلي ويكون ذكر المتعلقات جليا
تابع او مقصودا بالفرض عنها فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كافي قوله تقرى الرياح رياض الحزن
مزهرة اذ اسرى النوم في الاجفان ايقاظا فان التشبيه ههنا انما يحسن بين هبوب الرياح
عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والضيف ولا بين الايقاظ والطعام
نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح ان يعكس فيجعل التشبيه بين
الهبوب والقرى تبعا لشيء من هذه التشبهات فلا يصح ههنا رد التبعية الى المكنية عند من له
ذوق سليم وقد يكون التشبيه في التعاقب غرضا اصليا وامر اجليا وقد يكون ذكر الفعل واعتبار
التشبيه فيه تبعا فمحتمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى يتقضون عهد الله فان تشبيه العهد
بالحل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل او في متعلقه على السوية فحينئذ
جازا ان يجعل استعارة تبعية وان يجعل مكنية كافي نطق الحال فان كلاما تشبيه الدلالة
بالنطق وتشبيه الحال بالتكلم ابتداء مستحسن فظهر ان ما ذكره السكاكي من الرد مطلقا
مردود ويمكن توجيه كلام المصنف بانه اراد ان قدر التبعية حقيقة لم تكن الاستعارة
التخييلية قرينة للمكنية اصلا وذلك باطل عنده باذعان الناس وذلك لانه اذا جعل قرينة
المكنية في صورة رد التبعية حقيقة تلزمه ان يجعل القرينة في غيرها ايضا كذلك لان الفرق
تحكم فالمراد بقوله ان لا يكون مستلزمة لفي مطلق الاستلزام الاعم من الاستلزام الجزئي
والكلّي حتى اوقال ولا يكون التخييلية قرينة المكنية اصلا لم يتجه عليه شيء ومن وجوه رد
الرد ما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح في بحث الترشيح حيث قال ولبت شعري
ماذا يفعل المصنف بالاستعارة التبعية في كل استعارة تبعية يكون قرينتها عقلية وكيف
تجعلها قرينة على استعارة مكنية وهذا في غاية القوة وغاية ما يمكن ان يقال انه لما كان مدار
القرينة في التبعية على الافعال والمفعول والمجرور على ما صرح به السكاكي بين الرد بجعل
قرينة التبعية مكنية واما في نحو قلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا فجعل زيدا مكنيا عندها
باستعماله في المقتول دجاء واثبات القتل تخيلية ولا يجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكي
او وجد مثال التبعية قرينتها حالية ولم يكن ههنا ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها من وجوه
الرد كلام من لا مساس له فكلام السكاكي نقله الشارح وطول الكلام في الرد عليه في حاشية
الشرح وزاد في طول كلامه السيد السند ولم اظن ذكره الاطالة وابطلا لما هو اظهر
بطالته فاعرضنا عنه شفقة على الاذان وصيانة للاذهان (فصل) في شرائط حسن
الاستعارة وتعيينه (والمراد) بيان ما به اصل الحسن وما يزيد في حسنها ويدور عليه مراتب

وتعيينه نسخته

الحسن ولا يقتصر على ما لو اعمل لخرج من الحسن الى القبح (حسن كل من الحقيقية) اي كل فرد من افراد الحقيقة مفصلة فقوله (والتثليل) تخصيص بعد التعميم لمزيد اهتمام بشأنه كما لا يخفى وليس المراد حسن كل من هاتين الاستعارتين والا لغاز كالتثيلية فافهم (برعاية جهات حسن التشبيه) سوى ما يأتي من ان لا يقوى التشبيه بحيث يتخيل الطرفان متحدين فانه ليس من شرائط حسن الاستعارة ان توجد فيها هذه الجهة لحسن التشبيه وكأنه اراد الجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة مما لم تسبق قال الشارح في تفصيل جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق وكأنه اراد ظهور الشمول او الشمول تحقيقا والافشول وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لاحسنه وانما كان الحسن برعاية جهات حسن التشبيه لانه مبني الاستعارة فصحتها وحسنها مانعان لصحتها وحسنه وفيه نظر تأمل تعرف (وان لا يشم رائحة لفظا) ظاهره ان المراد ان لا يشم كل من الحقيقية والتثليل كما في الشرح والتحكيح تفسيره بان لا يشم شئ منهما كافي المختصر والتحقيق ان المعنى ان لا يشم الحقيقة اذا التثليل مندرج تحتها فلا حاجة الى عود الكناية اليه ايضا وانما قال لفظا او التشبيه معنى مما لا بد منه لكنه لفظا ينافي ادعاء دخول المشبه تحت المشبه به لدلالته على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه واذا قيل ظلمناك في تشبيه صدغك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي فاشتمام رائحته لا يلائم الادعاء المذكور فينقص من حسنه فالاستعارة توجب انتفاء التشبيه لفظا وحسنه يستدعي انتفاء الاشتمام فقولنا رأيت يدرا في الحسن ليس باستعارة وقوله قد زار زاراه على القمر استعارة قليلة الحسن لان في ذكر المشبه اشتمام رائحة التشبيه وان كان ليس على وجه نبى عن التشبيه كذا حققه السيد السند في شرح المفتاح واطن ان في التجريد ايضا اشتمام رائحته ولا يخفى انه كالدور الاستعارة على التشبيه لحسنها برعاية جهات حسنه يدور على القرينة ايضا لحسنها برعاية حسن القرينة بان تكون في الخطاب مع الذكي غير واضحة جدا ومع البليد في غاية الوضوح ومع المتوسط بين بين وكأنه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بها (ولذلك) اي ولان شرط حسنهما ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا (لومى ان يكون التشبيه) اي ما به المشابهة (بين الطرفين جليا) بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح (لثلاثين) الاستعارة الحقيقية (الغازا) اي سبب الغاز وتعمية اي اخفا يقال الغاز فلان في كلامه اذا عماء اي اخفى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز نحو رطب وارطاب وتلك الوصية مخصوصة بالحقيقة المصروفة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به في المفتاح فيل ذلك لان في الكناية تصريحا باسم المشبه فلا يصير لفظا وجه الشبه سبب تعمية والغاز والتوصية بالجلال اي الى حد لا ينهي الى الابتدال لان شرائط حسن التشبيه ان يكون وجه الشبه غريبا غير مبتذل ويفهم من كون الوصية مبنية على الاجتناب عن اشتمام ان وجه الشبه الخفى لا يوجب كون الاستعارة الغازا اذا اشتمت رائحة تشبيه (كما لو قيل) في الحقيقة (رأيت اسدا وتريد انسانا اخر) البحر بالتحريك الثمن في الغم وغيره (ورأيت ابلا مائة لا يجد فيها راحلة واريد الناس) تمثيل للحقيقة والتثليل ولا يخص التثليل كما يوهمه بيان الشرح لان التثليل من الحقيقة وانما صار الغازا لان مشابهة الناس بالابل المائة لا توجد فيها راحلة في عزة وجوده مرضى منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة بحيث لو ترك التشبيه لفظا انتقل الذهن اليه من ذكر المشبه به ولذا صرح النبي صلعم بالتشبيه فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي رواية تجدون الناس

كالابل المائدة ليست فيها الراحلة الراحلة البعير يرتحله الرحل جلا كان اوناقة اى يحط عليه رحلة
وقوله كالابل مفعول ثان ليحذون وقوله ليست فيها راحلة حال او جلة مستأنفة (وبهذا ظهر
ان التشبيه اعم محلا) اى اعم بحسب التحقق لا بحسب الصدق اذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة
ولا الاستعارة عليه ونبه على ارادة العموم بينهما بحسب التحقق بقوله محلا والاعم اذا اطلق ينصرف
الى الاعم المطلق ولم يظهر بماسبق الافتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضيعة
ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة انه اعم من الاستعارة مالم يظهر ان الاستعارة
لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافا من انه قد تميزت الاستعارة ولا يصح التشبيه فيهما
عموم من وجه وليس لك ان تحمل العموم عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر
بمما سبق وليس الاعم معنى اعم منهما حتى يحمل عليه اذ ظهر بماسبق احد العمومين
ولما في عبارته هذا من الخلل غيره في الايضاح الى قوله وبهذا ظهر انها لا يجيان في كل
ما يجي فيه التشبيه (وبتصل به) اى بما ذكر من جهات حسن التشبيه تعيين الاستعارة
وان كان بينهما تفاوت فتاسب جهات في فصل واحد وقال الشارح اى يتصل بما ذكر من
تعيين التشبيه اذا خفي الشبه انه يتعين الاستعارة اذا قوى الشبه هذا وفاعل قوله ويتصل به
(انه اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كاعلم وانثروا التشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه
وتعيين الاستعارة) لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه ولا يقوت ما اوجه البلوغ الى مرتبة
الاتحاد من جنس الادعاء فاذا فهمت مسئلته تقول في قلبي نور ولا تقول في قلبي ما هو
كالنور واذا وقعت في شبهة تقول انا في ظلمة ولا تقول كاني ظلمة ومن هذا علم ان من فوائد
لاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشئ بنفسه لا يختصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه
(والمكنى عنها كالتحقيقه) في ان حسنها برعاية جهات التشبيه لاني ان لا يشتم رايحة التشبيه
لفظا لانه تشبيه مضمر في النفس فلا ينافي رايحة التشبيه نعم ينبغي ان تحاشي عما يوجب
ظهور التشبيه (و) الاستعارة (التخييلية) حسنهما بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون
الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف فلهذا لم يقيد هذا الحكم بقوتها ان كانت تابعة لها كما قيده
صاحب المفتاح لانه جوز وجود المكنية بدون الاستعارة بالكناية ولم يلتفت الى بيان جهة
حسنها اذا لم يكن تابعة لفظا كما صرح به حيث قال وقلمنا يحسن الحسن البالغ غير تابعة لها وينبغي
ان يكون حسن الاستعارة التخييلية باعتبار ظهور اختصاصها بالشبه به وباعتبار قوتها فيه وينبغي
ان يكون مابه قوام وجه الشبه احسن مما به كاله قال الشارح ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية
عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنهما برعاية جهات حسن التشبيه ايضا
كما ذكره في التحقيقه والمكنى عنها ويمكن دفعه بان الاستعارة التخييلية صورة وهمية مخترعة
اخترعها البلغ واصنافها الى المشبه مشابهة للآزم المشبه به وهو امر مبطن غير مصرح به في
الكلام فلا يمكن بيان التفاوت فيه وضبط درجات حسنه بماوت حسن التشبيه المعترف به فتأمل

(فصل وقد يطلق المجاز) اما على سبيل الاشتراك او التشابه (على كلمة تغير حكم اعرابها)
الاضافة لامية اى حكم لا عرابها لانها اضافة العام الى الخاص كشجر الاراك
فقول الشارح هي للبيان على نحو من الحق وقال في المفتاح بغير اعرابها من نوع الى نوع
اخر (بحذف لفظا وزيادة لفظ) خرج بهذا القيد بغير حكم اعراب غير في جاني القوم غير زيد
فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على الاستثناء لكن لا يحذف
لفظا وزيادة بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه اداة استثناء لكنه يخرج عنه ما ينبغي ان يكون
مجازا وهو جلة حذف ما ضيف اليها واقيت مقامه نحو ما رأيت مذكرا فانه في تقدير

مذ زمان سافر الا ان يؤل قوله كلمة بما هو اعلم من الكلمة حقيقة ومنها حكما ويدخل فيه
 ما ليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه يغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيدا قائم فانه يغير
 اعراب زيد عن النصب الى الرفع بحذف احدى نوني ان وتخفيفها وغير ذلك مما تعرفه
 لو كنت في درجة من النطق فالصحيح كلمة تغير حكم اعرابها الاصل الى غيره الى غير الاصل
 فان ربك في جاء ربك تغير حكم اعرابه الاصل الى اعرابه الذي يقتضيه بالاصالة لا بتبعه شيء اخر
 وهو الجرف المضاف اليه الى غير الاصل الذي حصل بمتابعة امر اخر كالرفع الذي حصل
 فيه بفرعية مضافة المحذوف وثباته له وليس ما غير اليه الا اعراب الاصل في الامثلة المذكورة
 الى غير الاصل بل الى اصل اخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد ينطلق وما زيد بقائم مع
 ان المفتاح صرح بانهما ليسا بمجازين اذ قيذا لاخر اجهما بان قال او زيادة لفظ مستغنى عنه
 استغناء واضحا نحو كفى بالله وبحسبك زيد بخلاف ليس زيد بقائم وما زيد بقائم وفسر شارحوا
 المفتاح الاستغناء الواضح بمالم يظهر زيادته فائدة اصلا وزيادة الباء في التثنية لتأكيد التثنية
 قال الشارح وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب يريد به انه
 قال الحكم الاصل لقوله ربك هو الجروا ما الرفع فجاز فيه كذا قال المصنف النصب في قوله تعالى
 واسئل القرية مجاز والجري في ليس كمثل مجاز واعتراض عليه بان الاقرب ان يكون المجاز هو الكلمة
 دون الاعراب لانه لا يتم في المجاز بالزيادة نحو ليس كمثل شيء انه تعدى الاعراب عن محله وقد
 صرح المفتاح بان اعتبار المجوز هنا باعتبار مشابهته المجاز في التعدى عن الاصل الى غير
 الاصل ورد ذلك بان ظاهر عبارة تعريفه الذي يجب حفظه انه نفس الكلمة حيث قال وهو
 عند السلف ان تكون الكلمة منقولة عن حكم لها اصيل الى غيره فليؤل قوله واما الرفع
 المجاز بان المراد حكم مجازي بمثالة المعنى المجازي في المجاز والمجاز شايع بالمعنى السابق لانه هذا
 المعنى فانه قد يستعمل كادل عليه قوله وقد يطلق اذ لا غرض متعلق به في فن البيان قال الشارح
 حاول المصنف التنبيه عليه اقتداء بالسلف وحفظا للمتعلم عن الزلق عند استعمال المجاز
 بهذا المعنى هذا والاولى القناعة بالوجه الثاني اذ لا بد لتعرض السلف لهذا المعنى من جهة
 وهي ليست الا المعنى المذكور وستعرف تحقيق هذا المجاز على وجه يكون مقصودا في البيان
 فالاول (قوله تعالى وجاء ربك) لا استحالة مجيئ الرب فيجب ان يحمل على ان التقدير جاء امر
 ربك او عذابه (واسئل القرية) للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا
 على انطاق الجدر ان ايضا وانه ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله معتبرا بفناء اهل
 القرية حتى يقال انها اسئل القرية وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انه هارك
 فانه لا يحذف في امثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وسر ذلك ان
 التصرف هنا في السؤال والقصد من الامر بالسؤال الامر بالتأمل في القرية الخالية عن
 اهلها والتأمل فيها والاعتبار بها والتذكير لما لعل ما تعلق به المخاطب من المنازل والمارب
 (والتثنية) (قوله تعالى ليس كمثل) فان الاصل ليس كمثل شيء تغير حكم اعراب مثله عن
 النصب الى الجر بزيادة الكاف هذا اذا قيل بزيادة الكاف دون المثل كما قيل بدليل ان الزيادة نشئت
 منه ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف سيما حرف ليس الاحرفا انسب ونحن نرجحه بان
 القول بزيادة المثل يؤدى الى القول بدخول الكاف على المضمر والى الحاجة الى تقدير متعلق للمجاز
 وقد يقال المقصود من هذا الكلام نفي ان يكون شيء مثله تعالى وكما يكون قصد هذا المعنى بمجعل
 الكاف والمثل زائدا يمكن مع الاستغناء عن جعل شيء منهما زائلا بل التحصيل مع عدم الزيادة
 بطريق الكناية التي هي ابلغ من التصريح وذكر الشارح المحقق له وجهين احدهما

وهو ما نقله عن الكشف وهو انه قد قالوا مثلك لا ينبغي فنقول البخل عن مثله والترض
 نفيه عن ذاته فسلوكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا انفوا عن بمائله وعن يكون
 على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفت لذاته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه
 وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثل شيء الا ما يعطيه الكناية
 من فائدتها وهما عبارتان معتقتان على معنى واحد وهون في المماثلة عن ذاته ونحو قوله تعالى
 بل يدها مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة
 عن الجود لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها في غير لا يدها وكذلك يستعمل هذا في غير
 مثل ومن لا مثله هـ ذاء ينبغي ان يعلم ان نفي المثل عنه تعالى بنفي مثل المثل مجاز مفرع
 على الكناية لانه لا بد في الكناية من صحة ارادة المعنى الحقيقي وهذا انما يصح فيما يمكن
 في حقه المعنى الحقيقي واما فيما يتبع فلا يصح فهو مجاز مفرع على الكناية بان هذه الكناية
 لما نقلت عن محل يصح فيه المعنى الحقيقي الى محل يتبع انقلب مجازا فاطلاق الكناية مسامحة
 شائعة تسمية للفرع باسم اصله هـ ذاء على حذف ما حققوه واما ما يقتضيه الرأي الصائب
 فله غير ذلك لانه اذا جاز ارادة المعنى الحقيقي لانتقال الى اللازم فيما لا يتحقق فيه مع امكان تحققه
 فلم لا يجوز تلك الارادة فيما يتبع حتى يكون كناية محضة وما يتعلق بتحقيق هذا الوجه
 من الكناية وبه يمتاز عن الوجه الثاني الذي سذكركه لك ان نفي المثل عنه تعالى على هذا
 الوجه لازم ان نفي المثل عن مثله تعالى لانه اذا انتفى المثل عن مثله وعن هو على اخص اوصافه
 ينتفي عنه بطريق الاولى لا من جهة ان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم
 نفي الملزوم وثانيهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وذلك لانه
 لو كان له تعالى مثل لكان لله مثل وهو ذاته تعالى لان المماثلة من الجانبين واورد عليه
 السيد السند انه لا تفاوت بين هذين الوجهين في باب الكناية الا بحسب العبارة وبيان ذلك
 ان كلا الوجهين كناية في الشبه حيث نسب النفي الى مثل المثل واريد بسببه الى المثل فرجهما الى
 استعمال لفظ دال على نفي مثل المثل في نفي المثل الاته عبر عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم
 لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وعن الثاني بان نفي المسائل عن هو على اخص
 اوصافه نفي للمماثل عنه بطريق المبالغة فالصواب ان هذا الوجه ليس بكناية بل هو من المذهب
 الكلامي بابراد حجة على نفي المثل على طريقة اهل الكلام فيكون المماثل له ليس لمثله مثل
 اذ لو كان له مثل لكان لله مثل هو ذاته تعالى وحينئذ يكون لنا وجهان مميزان هذا وقد عرفت
 التمايزين وجهي الكناية وان بناء على اختلاف وجه لزوم نفي المثل لنفي المثل فيهما وكفي شاهد
 في التمايز بينهما انه يتوجه على الثاني ما لا يتوجه على الاول وهو اننا لانسلم انه لو كان له مثل لكان
 ذاته مثلا بمثل لان مثل الشيء ما هو ملحق به الحاق الناقص بالكامل على ما عرفت في باب التشبيه
 حتى لو تساوى بالترقي الامر في باب البلاغة عن التشبيه الى التشابه فان قلت فقد سقط بهذا الفرق
 الوجه الثاني قلت كافي بصاحب هذا الوجه يقول ينبغي ان يكون المقصد من الآية اكثر
 من نفي المحقق بذاته فلا يقصر عن نفي المشارك لكننا نقول لا نرضى بحمل ابلغ كل كلام على ترك
 ما هو احسن من العدول من التشبيه الى التشابه في امثال هذا المقام فنقول المراد على هذا ان نفي
 المثل ويلزم من انتفاء انتفاء المشارك بطريق الاولى ولا يقوم ما ذكرته من وجه الكناية بل يتعين
 حينئذ الحكم بزيادة الكاف نعم لو اريد التوجيه بطريق الكناية فالوجه هو الاول وبهذا
 ظهر سقوط المذهب الكلامي انه لا يخص بالوجه الثاني بل يصح صرف ما ذكره الكشف ايضا
 على المذهب الكلامي وانه ليس نفي مثل المثل اوضح من نفي المثل حتى يستدل به على نفي المثل

وللكناية وجه ثالث يتضمن التعريض لثبوت المثل بانك لم تعقل الواجب بل لم تعقل الامثاله
اذ لو تعقلت ذاته لم تثبت له مثلا فاللايق بحالك في مقام نفى المثل عنه تعالى نفى المثل عن مثله
تعالى فتنبه قال صاحب المفتاح ورأى في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما
في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لان يعد مجازا واذ لم اذكر الحد شامله لكن العهدة
في ذلك على السلف وكأنه اراد انه لا يرضى بجعله مشاركا لما سبق في اسم المجاز وادخل تحت
مفهومه او جعل اللفظ مشتركا بينهما لان لفظ المجاز لا ينصرف في الاطلاق الا الى الاول
ولا يراد به هذا الفرد الا بالقرينة لكن العهدة في جعل اللفظ مشتركا بينهما اشتراكا معنويا
اولفظيا على السلف كما يستدعيه تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فلا يتوجه عليه
ما ذكره الشارح المحقق ووافقه السيد السند عليه انه ان اراد انهم جعلوه من اقسام
المجاز الغري المقابل للحقيقة والمفسر تفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف
على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته
فلا يعرف له ههنا رأى يتفرد به لانقول له نزاع معهم في اشتراك لفظ المجاز بين النوعين
اشتراكا معنويا اولفظيا كما يستدعيه تقسيمهم المجاز اليهما ثم نقول لا يعد ان يقال هذا النوع
من المجاز ايضا من قبيل نقل الكلمة عما وضعت له الى غيره فان للكلمة وضعافراديا ووضعيا
تركيبيا فهي مع كل اعراب في التركيب وضعت لمعنى لم توضع له مع اعراب آخر
فاذا استعملت مع اعراب في معنى وضعت له مع اعراب آخر فقد اخرجت عن الموضوع له
التركيب الى غيره مثلا القرينة بالنصب في اسئل القرينة موضوعة لمعنيين تعاقبها السؤال
وقد استعمل في معنيين تعلق بما اضيف اليه السؤال وحينئذ يمكن ان يجعل تحت
تعريفاتهم للمجاز ويجعل مقصودا لصاحب البيان لتعلق اغراض بيانية به فلما رتبته
وفد نقل الشارح في هذا المقام تعريف للمجاز باز يادة وتعريف للمجاز بالخذف عن الاحكام
وطول فيه الكلام وزاد عليه السيد السند فوائده في بيان المقصود والمرام الا ان اخفا عن السامع
فتركناه فان انتهيته فارجع اليهما وان فانك ما كنت تريد عليهما لكن لا علينا فانك لا تتحمل
ما لدينا (الكناية) مصدر قولهم كنيت به عن كذا اكنى من باب ضرب وكنوت اكنو
من باب نصر اى تكلمت بما يستدل به عليه او تكلمت به وارادت غيره او تكلمت بلفظ يحاذيه
جانبا حقيقة ومجازا والمعنى الاخير قريب من المعنى المضطج عليه اعنى قوله (لفظا ريده
لازم معناه مع جواز ارادته معه) وقد اشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معه وهو اخراج
المجاز عن التعريف بقوله (فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع
ارادة لازمه) الا انه لم يقل فخرج به المجاز مع انه اخصر واوضح في المقصود ليكون مع
الاشارة الى هذه الفائدة تنبيه على ان العمدة في الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذى
هو الوجه الاول للفرق الذى ذكره السكاكى والوجه الثانى من الفرق الذى ذكره وهو قوله وفرق
بان الانتقال فيها من اللازم الى ليس بشئ وكما يخرج به المجاز يخرج بعض الحقايق الصريحة
كألفاظ الصلوة المستعملة في الدعاء بحسب اللغة فانه يصدق عليها لفظا ريده لازم معناه لكن
لا يجوز ارادته معناه اذ لا يجوز حين التكلم باصطلاح اللغة ارادة المعنى الشرعى فضلا عن
ارادته معناه فلا حاجة لاجها الى اعتبار حيثية الزوم اى لازم معناه من حيث انه موضوع له
لامن حيث انه لازم الموضوع له فان قلت ما فائدة قوله معناه وهل لا يكتفى للشائتين المذكورتين
بمجرد قوله مع جواز ارادته قلت يكتفى لهما ذلك لكن فيه التنبيه على ان ارادة اللازم اصل
وارادة المعنى تبعه ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو
ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والمنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه

على وجه يكونان مقصودين استقلالاً ولا مانع من الجمع على وجه يكون أحدهما تابعا
للآخر وسيلة الى قصده وفهمه لكن فيه ان استعمال كلمة مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي
لان ارادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز ارادته مع الان يقال ان كلمة مع تدخل على المنبوع
من المشاركون وجواز ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم في الارادة فتأمل ومعنى قوله
انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي ان ارادة المعنى الحقيقي فارق بينهما
فانها جازية في الكناية كما ذكره في التعريف وممتعة في المجاز كادل عليه تعريف المجاز
وحينئذ لا يتجه ما ذكره الشارح ان ما به المخالفة جواز ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة
لازمه لا ارادته فبين التعريف وقوله من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه
تضاف لانه لا يفرع ظهور ان المخالفة من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه
ولا حاجة في دفعهما الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح فان قلت قد صرح
صاحب الكشف ان قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى ليس كمثل شيء كناية
مع امتناع المعنى الحقيقي في حقه تعالى فتمتنع ارادته فالتقييد بقوله مع جواز ارادته معه يخرج
كثيرا من الكنايات فانت منهم من يقول معنى جواز ارادته مع جواز ارادته في الجملة وفي بعض المواد
فلا يخرج كنايات تمتنع جواز ارادة المعنى الحقيقي في بعض المواد ولا يخفى انه في غاية البعد على
انه تدخل هذه الكناية في تعريف المجاز لانه يصدق عليه انه اللفظ المستعمل في غير ما وضع
له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وقال الشارح في المختصر ان المراد مع جواز
ارادته معه من حيث انها كناية وامتناع الارادة في هذه الامثلة بواسطة خصوص المادة
وهو كلام خال عن التحصيل مع انه يوجب الدور في تعريف الكناية وتدخل هذه الامثلة
في تعريف المجاز والتحقيق انه اذا امتنع ارادة المعنى الحقيقي فهي مجاز وانما جعل الكشف
الامثلة المذكورة من باب الكناية لا كنايات وقد صرح بانها مجازات متفرعة على الكناية بمعنى
انها استعملت في المعنى الكنائى كثير بحيث قطع النظر عن المعنى الحقيقي فصار ذلك بسبب
استعماله في محل امتنع المعنى الحقيقي فالتقلت الكناية مجازا لكن اذا يمكن المعنى الحقيقي ويكون
متقيا يجعل كناية كما في بسط اليد في من فقدت يده لنقصان في الخلقة فان استعماله في كونه
كناية لا يمكن المعنى الحقيقي فيه فيه بحث لانه كما ان امتناع المعنى الحقيقي قرينة مانعة عن ارادته
كذلك انتفاءه قال الشارح وفي الايضاح ان الفرق بينه وبين المجاز من هذا الوجه اى
من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه وهو ليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني
باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له ويلزم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه هذا كلامه
وكانه اراد ان فيه ان المعنى الموضوع له هو الملزوم كما سيذكره وفيما رأيناه من نسخ
الايضاح ان من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه فلا يتجه عليه شيء فان قلت قد صرح
في المفتاح ان الكناية يراد بها معناها مع لازمه حيث قال اذا استعملت الكلمة اما ان يراد
معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها معا والاول الحقيقة والثاني المجاز
والثالث الكناية فينبغي ان تعرف الكناية بما اراد به معناه مع لازمه قلت زيف هذا الكلام منه
بانه لا شبهة في انه كثير ما يقال طويل الجاد لن انجاده فهو كناية مع انه ليس هنالك ارادة
المعنى الحقيقي وجعل الموثوق به ما يشعر به كلامه في الفرق الاول بين الكناية والمجاز حيث
قال ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة بلفظها فلا يمتنع في قولك فلان طويل الجاد ان اراد
طول نجاده من غير ان يكتب تأول مع ارادة طول قائمه فانه يشعر بجواز ارادة المعنى مع لازمه
وبناء هذا التعريف على هذا لكن فيه بحث لان انتفاء الجاد قرينة مانعة عن ارادته على ما

عرفت ولنا بحث نذكره لك وان حان الاسهاب للاطنا ب رجاء ان نجد نشاطك في السماع
فانه محجب للالباب وهو انه يمكن ان تجعل الكناية كلها حقايق صرفة ويكون قصد ما يجعل
معنى كناية من قبيل قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الزما حقيقة صرفة
ذكرت دليلا على انه مضاف فيكون التقدير فهو مضاف ولا يكون هناك استعمال كثير الزما
في المضاف (و الفرق) لم ينسب الى السكاكي مع انه ذكره في كتابه لانه لا يخصه كما صرح به
في الايضاح (بان الانتقال فيها) اي في الكناية (من اللازم الى الملزوم) كالانتقال من طول
النجاد الذي هو لازم الخول القائمة اليه (وفيه) اي في المجاز (من الملزوم الى اللازم) كالانتقال
من الغيث الذي هو ملزوم البنت الى الثبت ولا يخفى ان هذا لا يظهر في الاستعارة لان الاسد
ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا في كثير من المجازات المرسله ولو جعلت ملزومات بالقرينة
فالكناية ايضا ملزومة بالقرينة (ورد) هذا الفرق يمنع ان الانتقال في الكناية من اللازم
الى الملزوم (بان اللازم مالم يكن ملزوما لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم
يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعالم على الخاص وفيه انه ان عرف
علاقة الزوم بين اللازم والملزوم ينتقل منه اليه لا محاله وان لم يعرف لا ينتقل من
الملزوم ايضا (وحيث) اي حين اذ كان اللازم ملزوما (بكون الانتقال من الملزوم
الى اللازم) كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم مالم يكن اخص
او مساويا لم ينتقل منه الى الملزوم فان قلت ان اللازم كيف يكون اخص والعالم قد يوجدون
الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت اراد باللازم التابع والريفي كطول النجاد
التابع اطول القائمة وما ذكره في موضع اخر من كتابه ان الانتقال في الكناية يتوقف على
مساواة اللازم للملزوم فغير موثوق به وان وثقه الشارح في هذا المقام وبهذا ظهر الجواب
عن رد الفرق من ان السكاكي اراد ان الانتقال في الكناية من التابع وفي المجاز من المتبوع
ومنع الشارح كون الانتقال في المجاز من المتبوع دائما اذ ربما يجوز بالثبت عن الغيث ويمكن
دفعه بان ذلك الفرق مبنى على ان الموضوع له مراد ابد في الكناية لكن ينتقل منه الى ملزومه
فالموضوع له في الكناية تابع في الارادة والانتقال من التابع في الارادة الى المتبوع وفي المجاز
الانتقال من الموضوع له الذي هو المتبوع المحض للمعنى المجازي لانه الاصل بالنسبة الى
الخارج ولم تعرض له التبعة بحسب الارادة ولو بني الكلام على جواز ارادة الموضوع له في الكناية
يكون الفرق بينهما في الجملة (وهي) اي الكناية (ثلاثة اقسام الاولى) اي القسم الاول وانما يشبه
باعتبار الخبر لانه الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة) كني بغير صفة ولا نسبة
عن الموصوف فكانه قال المطلوب بها الموصوف كما في عبارة المفتاح ليكون تعريف هذا القسم
من الكناية بما هو المطلوب منه ولا يظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين (فنها) اي
من الاولى (ماهي معنى واحد) اي عبارة عما هو معنى واحد (كقوله والطاعتين مجامع
الاضغان) فان مجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هي مجموع معان)
حصل بضم لازم الى لازم واطلق على الموصوف (كقولنا كناية عن الانسان حي مسنوي
القائمة عراض الاظفار وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه) يحصل الانتقال منهما
الى المكنى عنه لكن الاختصاص اعم من الحقيقي كما في الواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر
زيد بالمضيافية اوصار كاملا فيها بحيث لا يعتد بمضيافية غيره وفسر الشارح القسم الاول بان
يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فنذكر تلك الصفة ليتوصل بها
الى ذلك الموصوف والقسم الثاني بان تؤخذ صفة فتضم الى صفة لازم اخر ليصير جملة مختصة

بموصوف ليتوصل بذكرها اليه وفيه ان في تفسير القسمين على هذا الوجه يجعل اشتراط
 الاختصاص اقوا الا ترى انه لما ذكر صاحب المفتاح القسمين مطابقين لهذا التفسير لم يذكر
 الاشتراط ومن البين ان تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلاثة من غير
 تخصيص وجعل السكاكي الاول يعني ما هو معنى واحد قريبة والثانية بعيدة قال المصنف في
 الايضاح وفيه نظر فقال الشارح واعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بان
 يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكنية
 التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الوسائط لظهور ان ليس
 الانتقال من سجي مستوى القائمة عريض الانظار الى شئ ثم منه الى الانسان فالجواب
 ان القرب ههنا باعتبار اخر وهو سهولة التأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم
 الى اخر وتلقيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص والبعيد بخلاف ذلك هذا ولا
 يخفى انه بعيد ان يكون نظر المصنف ذلك لظهور ان ما هو مناط القرب والبعيد في كلام المفتاح
 ما ذكره الشارح بحيث لا يخفى على من نظر في كلامه نظرا تاما فالقرب ان وجه النظر ان جعل
 مناط القرب والبعيد في هذا القسم سهولة التأخذ وعدمها في القسم الثاني وجود الواسطة
 وعدمها تحكيم وفرق من غير فارق فلا يجاب بما ذكره الشارح بل بما ذكره السيد السند لوثم
 من ان الواسطة وعدمها ظاهرا في القسم الثاني دون الاول ولك ان يجعل النظر ان التكلف
 في الاختصاص قد يكون في القسم الاول كما اذا لم يكن للمعنى الواحد اختصاص الانتقال
 وتكلف والبراءة عنه في القسم الثاني بان يكون اختصاص مجموع معان مشتتة واضحا
 ويمكن دفعه بان التقسيم على هذا الوجه من تصرفات المصنف ويمكن ان يكون القريبة
 عند المفتاح ما يكون اختصاصه طاهرا بلا تكلف بان يتفق في صفة من الصفات اختصاص
 بموصوف من غير حاجة الى اعمال تكلف مركبة كانت او واحدة والبعيدة عند
 ان يتكلف في اختصاصها مركبة كانت او واحدة الا انه بين التكلف في المركب على
 سبيل التمثيل ولم يقصد اختصاص التكلف بالمركب ولا شموله لجميع افراد (الثانية المطلوب بها
 صفة بمعنى ما قام بالغير) والمكنى في طويل التجاد عند التحقيق طول القائمة لان طويل القائمة
 وكلام المصنف حيث قال كقولهم كناية عن طول القائمة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى
 فلا ينبغي انه ان اريد بالصفة ما قام بالغير يخرج طويل التجاد وان اريد مدلول الصفة المفسرة
 بمادل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين خرج عنه نحو اعجبنى طول تجاد فلان فانه كناية
 عن طول قائمه لاعتد طويل القائمة وهي ضربان قريبة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال)
 من الكناية الى المطلوب (بواسطة قريبة) والقريبة قسمان (واحدة) يحصل الانتقال
 منها بسهولة ومن البين جريان هذين القسمين في القسم الاول من الكناية وكان ههنا
 فيه لعدم الاطلاع على امثلتهما في كلام البلغاء (كقولهم كناية عن طول القائمة طويل
 تجاده وطويل التجاد) وخص هذا القسم بتعدد المثال من بين الامثال اشارة الى تقسيم
 اخر كما اشار اليه بقوله (والاولى) كناية (سادجة) لا يشوبها شئ من التصريح (وفي الثانية
 تصريح بالتضمن الصفة) بمعنى مادل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين (الضمير) الراجع
 الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه لمشايتها الفعل الذي لم يخل
 عن مرفوع على ما قيل ولخرج المضاف اليه عن كونه فاعلا الى كونه فضلة فيه بعد الاضافة
 عن استهجان ايهام اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة عين فاعله على ما تقول فاضافة
 الصفة ابدأ الى المفعول او المحقق به ولا يكون الى الفاعل قطعا لكن هذه الاضافة لا تحسن

بل تنجح ما لم تتضمن الصفة معنى قائما بتضمنها لا محالة حين الاضافة فان الطويل المسند
الى نجاح احد يتضمن طول قائمه فهذا الاعتبار حسن استاده الى ضميره بعد الاضافة لان
استناد الطويل الذي هو صفة النجاح في قوة اسناد طول القائمة اليه بخلاف زيد اصغر ثوره
وبهذا التحقيق عرفت ان اسناد الطويل الى ضمير الموصوف لا يجعله صريحا لانه اسناد
طويل هو صفة النجاح بل يجعله في قوة الصريح لان الاسناد بملاحظة تضمنه طول القائمة
فكانه اسند باستاده طول القائمة وبهذا حكم عليه بان فيه تصريحاً ما لا لانه اسند اليه
الطويل الذي هو حاله كما ظنه الشارح كيف ولو كان كذلك يخص هذا العرف بطول
نجاحه وطويل النجاح ويكون قولنا زيد كثير الرماد كناية ساذجة كقولنا زيد كثير رماده
وقد اورد بناء على ظنه هذا انه يجب ان يكون طويل النجاح تصريحاً لا كناية فيها تصریح ما
وتكلف في جوابه بان اعتبار الضمير لمجرد امر لفظي هو امتناع خلو الصفة عن مرفوع
وبما حققناه لا اتجاه لهذا السؤال (أو خفية) ما عطف عليها واضحه وخفاؤه بان يتوقف
الانتقال منها على تأمل واعمال روية ولا يخفى ان الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان
فيه نحو عرض فقاء وعريض الفقاء وكذا الواضحة والخفية بان يكون الانتقال في كل
مرتبة واضحا او لا يكون كذلك وكأنه لم يعتبر لان الكناية مع الواسطة خفاء لا محالة
(كقولهم كناية عن الابله عن عريض الفقاء) فان عرض الفقاء وعظم الرأس بالافراط مما يستدل
به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد بلا واسطة لكن هذا الاعتقاد ليس
مشتركا بين الناس بل يختص به واحد دون واحد فلا ينتقل اليه الا بعد تأمل وجعل صاحب
المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولهم عريض
الفاء قال المصنف وفيه نظرو وجه النظر يحتمل ان يكون ما ذكره الشارح من انه كناية
بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض الفقاء ومنه الى الابله وحينئذ يندفع بما ذكره
في جوابه من انه لا امتناع من ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقرينة بالنسبة الى
الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطب بواسطة فيه صاحب المفتاح على ان
المط بالكناية قديكون الواسطة اذا كانت في افادة المطلوب وظهور المط منه كانه المطلوب
نفسه وقد تكون المط فلا ينتهي القصد من العبارة الى الواسطة بل يذهب الى المطلوب لكن
كون وجه النظر ما ذكره احتمال ضعيف لانه بعد ما قال السكاكي كناية قريبة عن هذه الكناية
لا يتوجه عليه انها بعيدة لان الانتقال منها الى الابله بالواسطة فكيف يظن بالمصنف مثل
هذه الفعلة ويحتمل ان يكون ان الكناية عن الكناية انما تكون اذا كانت الكناية المكينة مشتهرة
ربما التحقت بالصريح فانه لا يكتفى بكثير الرماد عن كثرة احراق الخطب تحت القدر فانها
لبست كالصريح في المضيق وليس عريض الفقاء كالصريح واللام تكن من الكناية الخفية
كما اعترف به السكاكي ولا يخفى لطف هذا النظر ودقته والجواب عنه ان الكناية الخفية
ما كان الانتقال فيها محتاجا الى تأمل قبل الاشتهار وعريض الفقاء لا شهارة في الكناية عن
البلاهة التحق بالصريح فيحسن ان يكتفى عنها بعريض الوسادة ويحتمل ان يكون معنا الكون
قولهم عريض الوسادة كناية عن الكناية فانهم يقصدون به البلاهة وليس الوسادة كناية
قصد عريض الفقاء بها الا مجرد فرض وتقدير فلا يصح قول السكاكي كما في قولهم عريض
الوسادة كناية عن هذه الكناية وحينئذ لا جواب له ويحتمل ان يكون ان القريب ما لا يكون
بينه وبين المطلوب واسطة ولا خفاء في ان المطلوب بعريض الوسادة الابله سواء قصد به

بل الصحيح ان يقال كافي عريض
الوسادة كناية عن هذه الكناية
نسخه

عريض القفا والابله فلا يحتمل ان يكون قريبا وجوابه حيث ان المطلوب عبارة عن المقصود من اللفظ لا ما لا يكون وسيلة الى شيء آخر بعد افادته باللفظ (وان كان) اى الانتقال (بواسطة) فهي (بعيدة) فضلا عن ان يكون باكثر من واسطة ولم يقل والا فبعيدة لتلا يشبه المعطوف عليه ولان الاعذب مقابلة الاثبات والنفي لا مقابلة النفي ونفيه (كقولهم كثير الزاد كناية عن المضاياف فانه ينتقل من كثرة الزاد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها) اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير ائى الى كثرة قبله (الى كثرة الطبايح ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الصاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضاياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها وسرعة الانتقال في كل مرتبة وبطونها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء (الثالثة المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فتفرد الكناية في النسبة او احدهما مذكور صريحا والاخر كناية فجتمع الكناية في النسبة مع الكناية عن الموصوف او الصفة اذ كلاهما مذكورين كناية فجتمع الاقسام الثلاثة فالاحتمالات العقلية سبعة اربعة منها اجتماع الثالث او اثنان منها ولا يطل بشيء منها حصر القسمة لان المقسم مقيد بالوحدة كافي سائر التقسيمات نعم لو جعل قوله عليه السلام المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كناية عن الاستدلال على كفر المؤذى المعرض به بان يقال هو كناية عن ان هذا المؤذى كافرا لانه لا يسلم المسلمون من لسانه ويده وكل من لا يسلم المسلمون من لسانه ويده فهو كافر يكون قسما رابعا من الكناية (كقوله) اى قول زياد الاعجم (ان السماحة) اى الكرم لا الجود لئلا يكون التندى تطويلا (والمروءة) بصمتين كالرجولية (والندى) اى الجود (في قبة) هي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء يقال بيت مقبب جعلت فوقه قبة (ضربت على ابن حشرج) على وزن جعفر اسمر رجل (فانه ان اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) قال الشارح اراد بالاختصاص ثبوت الصفات له سواء كان على طريق الحصر او لا يدل عليه انه جعل السكاكى من التصريح بالاختصاص له المتروكة الى الكناية سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح ومن البين انه لا حصر في شيء منها ويؤيد ما ذكره قوله في الايضاح فانه حين اراد ان لا يصرح باثبات هذه الصفات لابن الحشرج جمعها في قبة تنبيهه بذلك على ان محلها ذوقية وجعلها مضرورية عليه لوجود ذوق قباب في الدنيا كثيرين فاذا اثبات الصفات المذكورة له بطريق الكناية هذا ثم وجد ارادة الثبوت بالاختصاص ان الاختصاص هو الثبوت لشيء والنفي عن غيره فاربدهنا بعض معناه وفي شروح المفتاح انه مبنى على ان الاثبات تخصيص بالذكر ولا يخفى ان المراد هنا ليس الاختصاص بالذكر وليس الارادة متعلقة باثبات الاختصاص بالذكر بل انما اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه اراد ان يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى مما حاشته والعبارة الصحيحة اراد ان يثبت هذه الصفات له ولا يخفى انه لو جعل التعريف في السماحة والمروءة والتندى للجنس الاستغراق افاد حصر هذه الصفات في ابن الحشرج لان جميع افرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره اذ الصفة لا تقوم بلمحين وتكون مبالغة في كمال ابن الحشرج في هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات في غيره بالعدم فلا يبعد ان يكون قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص ابن الحشرج على ظاهرهما وحيث يكون في البيت كنايةان احدهما جعل اثبات جميع افراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص وثانيهما جعل جملتها في قبة مضرورية عليه كناية عن الثبوت له (فترك التصريح بان نقول انه مختص بها ونحوه) مجرور معطوف على

ان تقول اى التصريح بنحو هذا القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اى نحو قولنا انه مختص بهامن العبارات الدالة على هذا المعنى من نحو اختص بها او ثبت له دون غيره في وجهه ومن نحو سمع ابن الحشر سمع ايضا في وجه اخر فتأمل (الى الكناية بان جعلها) اى تلك الصفات (في قبة مضرورة عليه) اى على ابن الحشر فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا ثبت الامر الذي لا يقوم الا بغيره في مكان الرجل ثبت له لان الصفات تثبت في المكان بتبعية ثبوت محالها ولهذا كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات في المكان لامتنت ارادة الحقيقة ولم تكن كناية بل مجازا ونحن نقول لا يبعد ان يجعل كون هذه الصفات في قبة ضربت على ابن الحشر كناية عن كونها عين ابن الحشر حيث جعلت في مكان ابن الحشر والمتبادر من الكون في المكان الكون بالذات ولا يكون في مكان الرجل بالذات الا نفسه فكانه قيل ابن الحشر هو السمحة والمروة والندى (ونحوه) اى نحو قوله في الكون مثال الكناية المطلوبة بها النسبة (قولهم المجد) اى ببل الشرف والكرم اذ لا يكون الاباء اباؤا كرم الاباء خاصة والكرم والحسب اعم من ان يكون من جهة الآباء او نفس الرجل (بين ثوبيه) يريد بالثوبين الرداء والازار وكذا المراد بالبردين في قوله (والكرم في رديه) وانما قال ونحوه ردا على من جعل الكناية فيه من قبيل طويل نجاده وتبع في هذا الرد المفتاح حيث قال وقد بطن هذا من قسم زيد طويل نجاده وليس بذلك فطويل نجاده باسناد الطويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وطول النجاد كما تعرف قائم مقام طول القائمة فاذا صرح من بعد باثبات النجاد زيد بالاضافة كان ذلك تصريحا باثبات الطول زيد فتأمل هذا وليس الامر كما ظن المفتاح فان المثال ذو وجهين له وجه نحو الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة ووجه الى الكناية عن النسبة من غير كناية عن صفة الشانى ماشاهده المفتاح وهو انه جعل المجد فيما يحيط به ويشتمل عليه وجعل ذلك كناية عن ثبوته له لان الصفة تكون تبعا فيما يكون فيه الشئ بالذات ولولا ذلك لامتنت الحقيقة وكان اللفظ مجازا ولا يبلغ على هذا ان يجعل التركيب كناية عن كون المجد والكرم عينه لان كون الشئ بين ردى الشئ يدل على انه عينه لانه الذي يكون بين رديه والاول ماشاهده غيره وهو ان كون الشئ بين ردى الشئ كناية عن احاطته به كاحاطة البردين وباضافة البردين اليه ثبت التصريح باثبات الاحاطة المكتبة بالكون بين البردين له على نحو التصريح لاضافة النجاد الى الشئ بثبوت الطول المكنى بطول النجاد له فيكون المجدين ثوبيه بمعنى المجد يحيط به وحينئذ ينبغي ان يكون قوله ونحوه للتبعية على الفرق بينه وبين المثال السابق في كون السابق نصا وهذا محتملا (والموصوف في هذين القسمين) يعنى الثانى والثالث كثيرا ما يكون مذكورا كإبراهيم (وقد يكون غير مذكور) لكن القسم الثانى حينئذ يستلزم القسم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم الثانى فانه يصح الكناية عن النسبة الى موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفة (كما يقال) اى الموصوف الغير المذكور في الكناية عن النسبة لافيهما كما هو المتبادر (في عرض) بالضم اى ناحية (من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فكذلك اشترت من ناحية هي لمن سلم المسلمون من لسانه ويده الى ناحية اخرى هي للمؤذى فالصفة وهي الاسلام هنا مصرح بها والموصوف وهو المؤذى غير مذكور والنسبة وهي نفي الاسلام عنه مكنية بحصر الاسلام في غير المؤذى على ما يفيد تعريف الجنس للسند اليه فان قلت حصر الاسلام في غير المؤذى عبارة عن ثبوته له ونفيه عن المؤذى فيكون نفي

فاوجدوا من نحو سمع ابن
الحشر و ابن الحشر
سمع نسخه

الاسلام عن المؤذى مصر حاقت الحصر امر اجالى يلزمه تفصيل التثني بحسب المقام فيجوز ان يكنى بهذا المجلد عن هذا الفصل على انه لو كان معنى الحصر الاثبات والتثني تفصيلا يجوز ان يكنى بالكل عن الجزء ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزء ويجعل الجزء مقصودا بالافادة ومثال الكناية عن الصفة قولك في عرض من يعتقد حل الخمر وانت تريد تكفيره ان الا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له اذا كنى عن الكفر باعتقاد حل الخمر وكتابة عن نفي الاسلام عنه اذا كنى بعدم اعتقاد حل الخمر عن الاسلام (قال السكاكى) في اوائل بحث الكناية (الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة) ومساق الحديث يحسن لك اللثام عن ذلك قال العلامة انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم قال الشارح وفيه نظر والا فرب انه انما قال ذلك لان هذه الاقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والحقا وقلة الوسائط وكثرة ما وجه النظر فهو ان التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذكر موصوفاً ليس اعم من الكناية واما محصل ما ذكره من الوجه الاقرب فهو ان كثيرا الوسائط قد تبلغ في الحقا مرتبة التعريض وهكذا فلا يمكن تقسيم الكناية الى هذه الاقسام لانها غيره منضبطة وفيه نظر لانه اذا سمي بالموصوف غير المذكور تعريضا وماله وسائط كثيرة تلويحا فلا معنى لتداخل الاقسام والاظهارة قال تتفاوت لما فيه من التنبيه على تفاوت تلك الاقسام في الدقة والبلاغة دون تنقسم ثم قال السكاكى في اواخر بحث الكناية وفاء بوعده حصر اللثام عن هذه الاقسام واذ قد وعيت ما املى عليك فنقول الى آخر ما ذكره مما حاصله ما لخصه المصنف بقوله (والمناسب للعرضية) اى للكناية العرضية وهو ما لم يذكر الموصوف فيها (التعريض) لان التعريض خلاف التصريح قال العلامة يقال عرضت فلانا وبقلان اذا قلت قولاً وانت تعنيه يعنى لا يكون القول مسوقا له وانما تعنيه من عرض من غير ان تستعمل اللفظ فيه ولهذا لم يقل وانت تعنيه به (ولغيرها ان كثرت الوسائط) وهو الذى عبر عنه المفتاح بذات مسافة بعيدة (التلويح) لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد وجعل السيد السند في شرح المفتاح الوسائط ما فوق الواحد (و) المناسب (لغيرها ان قلت) الوسائط (مع خفاء) وهو الذى فسر المفتاح بذات مسافة قريبة وفسره السيد السند بما لا واسطة فيها وفيها واسطة واحدة لكن في كون ما لا واسطة فيه ذات مسافة خفاء وشمول قلة الوسائط اخفى منه والشارح ايضا تبه على شمول قلة الوسائط لما لا واسطة فيها حيث جعل عرض القاء مثاله (الرمز) لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلا خفاء الايماء والاشارة) قال السيد السند اما لانه اذا لم يكن قيد زائد كافي التلويح في الرمز تعين الاسم الدال على مطلق الاشارة واما لان هذا الاسم اذا اطلق يادرمته القرب والظهور وقيل الاولى ان يخص الايماء فيه شائبة الخفاء فيبقى اسم الاشارة للباقي هذا كلامه ثم انتقل السكاكى من الكناية في التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكلية ثم للتباين بين البعدين والافلاتراخي بين كلامي السكاكى واعلم ان السكاكى بعد ما سمي احد اقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب تحقيق تلك الاقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم ان التعريض ثارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز فاذا قلت آذيتني فستعرف وارتدت المخاطب ومع المخاطب انسانا آخر معتمدا على قرائن الاحوال كان من القبيل الاول وان لم ترد الا غير المخاطب كان من القبيل الثاني فتأمل وعلى هذا ففسر وفرع ان شئت فقد نبهت هذا المراد بالتعريض ليست ما هو احد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو الذى قال

صاحب الكشف في مقام الفرق بين الكناية ان الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئاً تدل به على شيء آخر لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئت لك لاسلم عليك فكانه اما له الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح فيه ما يريد ففقد فرق بين الكناية والتعريض بأنه يذكر معنى الكناية بلفظها والكناية غير موضوعه بخلاف التعريض فانه لا يراد به معنى التعريض باللفظ بل ينقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه فانه يفرق الكناية عن التعريض انه مستعمل في غير الموضوع له بخلاف التعريض ولا يخفى ان هذا الفارق موجود في المجاز ايضا فقد تضمن الفرق لا التعريف وقد صرح ابن الاثير ايضا في المثل السائر بان التعريض لا يستعمل في المعنى التعريضي بل يستفاد من عرض اللفظ حيث قال الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب (والتعريض) هو اللفظ الدال لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيخلص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلاته والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجاز وإنما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانيه هذا وارا دبا بوصف الجامع بينهما ككون اللفظ معينا لهما لا حدهما بلا قرينة ولا اخر بقرينة وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه وهو ان كلام السكاكي في التعريض بهذا المعنى لا بمعنى اصطلاح عليه من عند نفسه في باب الكناية كما يلوح من قوله كان اطلاق اسم التعريض عليهما مناسباً فهو في هذا المقام جرى على ما جرى عليه مرة حيث عرف المجاز وقسم المجاز بمعنى اخر وعرف الاستعارة وقسم الاستعارة لا بهذا المعنى الى الاستعارة المصروفة والاستعارة بالكناية على ما حققناه لك وانهذا درج لفظ السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز ولم يقل تارة يكون كناية وتارة يكون مجاز او وصي بالتأمل لما رأى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ما هو ظاهر كلامه ظن ان اطلاق التعريض على الكناية سابقاً من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكي التنبيه على هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز وظن ان التنبيه يحصل بمجرد بيان انه قد يكون مجازاً والتعريض بأنه يكون كناية تطويل اختصر كلامه فقال

(والتعريض قد يكون مجازاً كقولك آذيتني فتعرف وانت تريد انسا مع المخاطب دونه ثم زاد في توضيح المثال وبين انه يحتمل الكناية فقال (وان اردت لهما جميعاً كان كناية) ثم نبه على قصور كلام المفتاح (ولا بد فيهما من قرينة) حيث لم يشتمل كلامه الاعلى اشتراط القرينة في الكناية والحق معه في هذا التنبيه وان اعتمد السكاكي على اشتهار وجوب القرينة في المجاز وخاف توهم عدم القرينة في الكناية من جواز ارادة الحقيقة لكن باقى نصرفاته على ما ترى وقد نبه العلاقة ايضا على مراد السكاكي حيث قال في شرحه معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال ما للمخاطب في غير ما هي موضوعه وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوعه مراد منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر اذ حاصل ما ذكره ان التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع في اثنائه تقريره بعض ما لا يتضح فتأمل ومما يفتى منه العجب انه بعد ما نقل الشارح كلام الكشف

وابن الاثير في هذا المقام كيف يف كلام العلامة بان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر
لا يقبله عقل لانه يؤذى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة
ذلك المعنى او مجازا وكتابة بل الحق ان الاول محاز والثاني كتابة كما صرح به المصنف وهو الذي
قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصده تهديد
المخاطب فان استعمال في تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية وان اردت تهديد غير المخاطب
بسبب الايداء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايداء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا
ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة الحذف مثلا
على تعظيم المحذوف او اهانته فانه افاده من غير استعمال فيه فجعل كلام الشارح مبني
على الغفلة عن مستتبعات التراكيب وهنامن يد تحقيق بقى الى الآن في ستر الاكتنان فلا علينا
ان نهيبك من غير امتنان كما وهب لنا الفيض المنان وان طال الكلام وحال السام يترك
وبين الافهام لانه منشط والسام مسقط فتقول فرق بين المعنى التعريضي المجازي وبين المجاز فانك
في المجاز تنصب القرينة على عدم ارادة المعنى الحقيقي وفي التعريض تريد الحقيقة الانتقال
الى المعنى التعريضي من غير استعمال اللفظ فيه لانه لا يكون التلفظ به من غير ارادة معنى باللفظ
الا ان المعنى التعريضي تصرف النفس بالكلية عن الالتفات الى ما اراد به الى الالتفات الى ما هو
في عرض اللفظ وكذلك فرق بين التعريضي على سبيل الكناية وبين الكناية فانه في الكناية
لا يكون القصد الا الى غير الموضوع له وان قصد الموضوع له كان الانتقال الى الغير بخلاف
التعريض على سبيل الكناية كما في آذيتني فستعرف فان التفات النفس واهتمامها الى وعيد المخاطب
وغيره على سواء * فصل * (طبق) اى اجمع من قولهم طبق القوم على الامر اجمعوا (البلغاء)

على ان المجاز والكناية (البلغ) يقال ثناء بلغ اى مبالغ فيه فالعنى ان المجاز والكناية مما يبالغ فيها
مبالغة اكثر حيث يبالغ في تقرير معنيهما وتحقيقهما فقولاه ابلغ شاذ من وجهين احدهما
انه اخذ من الزيد كقولهم هو اعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما انه بمعنى المفعول ولك
ان تجاوز الشذوذ الكنى الى التجوز في وصف اللفظ بكونه مبالغا في تقرير معناه وتحقيقه وانما لم
يجعلوا الابلغ من البلاغة فيكون المعنى ان كلاما فيه كناية ومجاز ابلغ من كلام فيه الحقيقة
الصرفة ويكون وجه الابلغية كونه اكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لا توجب البلاغة
مطلقا في مقام يستدعى المبالغة قرب حقيقة ابلغ من المجاز لوقوعها في مقام لا يسع
المبالغة قال الشارح المحقق والسيد السند في شرحى المفتاح يراد بالبلغاء علماء البيان على
ما هو الظاهر لانهم هم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن ان يراد جميع البلغاء ويجعل اجماع
اهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه
الاصطلاحات (من الحقيقة) اى الحقيقة المفردة واما الحقيقة المركبة التى هى الكناية
فالمجاز ليس ابلغ منها لاشتراكهما في وجه المبالغة فقولاه (والتصريح) تطويل الا ان مجازا
عطفا تفسير بالحقيقة (لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم) هذا متفق عليه بين المصنف
والسكاكي لانه وان جعل الكناية ذكرا لللازم اى التابع وارادة الملزوم اى المنبوع لكنه جعلها
مشاركة للمجاز في الانتقال من الملزوم الى اللازم لان اللازم مالم يصير ملزوما لا ينتقل
منه ويرد على كون المجاز ابلغ من الحقيقة ان منه المجاز الغير المقيد وهو لفظ المقيد المراد به
المطلق فانه اذا نظر الى ما اراد بهذا القيل من المجاز كان قائما مقام احد المتضادين فكما
ان احد المتضادين اذا اقيم مقام الاخر لم يقصده معنى اخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد
مقيدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصده الا تلك الحقيقة اعنى العضو والخصوص

وذلك القيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كأنه بمنزلة امر خارج عن مفهوم
المشعر فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف إطلاق الأصابع على التأمل
في يجعلون أصابعهم في أذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا إطلاق اليد على القدرة يفيد
تصويرها بصورة ما هو مظهرها وهذا كلام وقع في الين فلنرجع الى ما كنا فيه والمجاز
الغير المقيد لا يكون ابلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه (فهو) الظاهر فهما (كدعوى
الشيء بيينة) قال السيد السند في شرح المفتاح في بحث المجاز الغير المقيد وايضا في كل
من هذين الاطلاقين يعني إطلاق الأصابع واليد دعوى الشيء بيينة كإسأني وليس ذلك
في المشعر الاتحاد المعنى حقيقة فيجب ان يحمل المجاز على المجاز المقيد وبين كونهما كدعوى
الشيء بيينة بيان وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم
وفيه ان ما ثبت ان الانتقال فيهما من الملزوم في التصور الى اللازم ووجود الملزوم في التصور
لا يستلزم وجود اللازم وكأنه أشار الشارح المحقق الى هذا حيث قال هذا اى اقتضاء
وجود الملزوم اللازم ظاهرا وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز هذا وكثيرا ما
لا يتنبه لمراده فيظن ان الاشكال في بيان اللزوم الذهني فيعترض بانه بعد ما بين الشارح
في اوائل بحث المجاز اللزوم فلا وجه لدعوى الاشكال هنا وليس بشيء لان ما سبق بيانه
هو اللزوم الذهني والتنبه على وجود الملزوم اللازم الخارجى فإين ذلك من هذا (و) اطبقوا
على (ان الاستعارة ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز) اقول بعد وضوح كون
الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطلاق بعد ذكر الاطلاق الاول الاتطويلا
وانما ذكره المفتاح لافراده بدليل اخر سوى الدليل المشترك بين المجازات وهو ان التشبيه
يتضمن الاعتراف بكون المشبه اكل من المشبه في وجه الشبه ثم كون التشبيه حقيقة يرد
ما حقق ان قولنا زيد كالدبر عبارة عن كونه في غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة
كنسبة الكناية الى المجاز ومما يجب ان ينبه عليه ان المصنف توهم ان ما ذكره السكاكي
ان الاستعارة مزينة على التشبيه فان في التشبيه الاعتراف بتقصان المشبه عن المشبه به
دون الاستعارة يرد ما حققه الشيخ عبد القاهر حيث قال وليس السبب في كون المجاز
والكتابة ابلغ ان احدا من هذه الامور يفسد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافا بل لانه
يفيد تأكيد الاثبات المعنى لا يفيد خلافا اذ لا يفيد رأيت اسدا زيدا من رأيت رجلا يساوى
الاسد في الشجاعة انما فضيلة الاول لاشتماله على تأكيد فاته الثاني وهكذا الامر في
الكثير من الامور على المضيق في كثرة القرى بل لاشتماله على تأكيد فاته المضيق مع اتحاد المقصود
منهما ووجه الرد ان ذلك لا يصح في الاستعارة بالنسبة الى التشبيه اذ رأيت اسدا يفيد
شجاعة الاسد وزيد كالاسد يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد ثم نصير الشيخ بان مراده
ليس السبب في كل صورة ذلك ورفع الابهام الكلى لا ينافي الابهام الجزئى فالسبب
في كل صورة تأكيد الاثبات المعنى بخلاف خلافها واما المزية في المعنى فربما يكون كما في الاستعارة
والتشبيه دون غيرها ودونها وغير التشبيه كما رأيت اسدا ورأيت رجلا يساوي في الشجاعة
وقال الشارح هذا استنباط معنى قد غلط فيه كما هو عادته في استنباط المعاني من عبارات الشيخ
لافتقارها الى تأمل واقر بل مراد الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ثبوت المزية في الواقع
كما ذكر هو نفسه ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى ونفيه مع انقاطعون بان المفهوم من الخبر
ان هذا الحكم ثابت او منفي وذلك لان الدلالة اللفظية قد تختلف عن المدلول ورده السيد
السند بان هذا معنى زكيك فاسد لان ما نفاه الشيخ حينئذ مما لا يذهب اليه وهم حتى يدفع

فانهما لا يوجبان ثبوت اصل الشجاعة واصل القرى في الواقع فكيف يتوهم إيجابهما لثبوت
 اصل المعنى فيه والانصاف ان المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف وان المعط غلط
 والتشنيع ساقط هذا ونحن نقول لو كان المراد ما ذكره الشارح لما وفي نفي مانعاه الشيخ لا يثبت
 ان الابلغية لمجرد التاكيد فليكن لا اعتبار زيادة في المفهوم لكن الانصاف ان مراد الشيخ ليس
 ما ذكره المصنف كانه ليس ما ذكره الشارح وان كان ما ذكره المصنف اقوى بل مراده
 ان ليس للابلغية لا فائدة شيء من العبارات مزينة في المعنى دون خلافها والالم يكن المقيس عليه
 للحقيقة والمجاز معنى واحد وهذا الكلام حق والمراد بقوله ان جاءني اسد ليس الا المراد يزيد كالاسد
 والالم يكن يجعله يبلغ منه دون زيد كالحمار معنى وانما التفاوت بادعاء المساواة في جاءني اسد وتأكيده
 تلك الدعوى يجعله عين الاسد وانكار كون زيد انقص بخلاف زيد كالاسد فان فيه اعتراضا به
 وبخلاف زيد والاسد سواء فانه لا يؤيد دعوى التسوية والادعاء وتأكيده لا يفيد مزينة في المقبول
 مجرد تأكيده ومباغة فيه فيدل عليه جاءني اسد على تقدير صدقه لا يوجب ثبوت المزينة في الواقع
 بخلاف الخبر فانه على تقدير صدقه يوجب ثبوت مضمونه فبين ما ذكره في الخبر وما ذكره
 في هذا المقام بون بعيد هذا اخر ما وقفنا من شرح الفن الثاني بعد شرح الفن الثالث ووهبنا
 ما فيه مما من الغرائب والبدائع نسأله التوفيق للترقي الى شرح المقدمة والفن الاول والحفظ
 من الموانع الهى هب لنا اقوى الذرائع التوفيق لاتباع اجل الثمرايع وبصرنا في انوار العمل
 بسرار المعارف والبدائع واغتبا بافاضة معاني بيانك العليسة عن العلوم الرسمية والصنائع
 بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين في الوقائع (الفن) في اللغة الضرب اى النوع والفرز
 وكلا المعنيين يناسب ما سماه فنانا في بيان نوع من مسائل يتعلق بالبلاغة ويبرز باستعانتها الكلام
 (الثالث) اى الواقع في المرتبة الثالثة من الفنون الثلاثة فالمعنى الفن الذى هو ثالث الثلاثة لان الفنون
 مرتبة في تحصيل البلاغة وتكميلها او ثالث الفنون فانه جعل الفنون المتعلقة بالبلاغة السابقين
 عليه ثلاثة (علم البديع) هو في اللغة المبتدع اسم فاعل او مفعول فاضافة العلم الى الاول اضافة
 الى الفاعل وعلى الثاني الى المفعول اى علم مبتدع الكلام فان من زين كلامه بهذه المحسنات
 فقد اتى بكلام مبتدع او علم متعلق بكلام المبتدع وقد جاء بمعنى الحبل الذى قتل فالكلام الذى
 تم تزيينه بهذه المحسنات كالحبل الذى قتل اوتاره وثلاث ثم قلت في الشانة (وهو علم)
 فسر الشارح المحقق العلم في تعريف المعاني والبيان بملكته يقتدر بها على تفصيل ادراكات جزئية
 متعلقة باصول وضعها واضع الفن وجوز ان يراد نفس تلك الاصول وزاد المحقق الحشى
 شريف زمانه تجوز ارادة التصديقات بتلك الاصول بل رجحها فعنى قوله (يعرف به وجوه
 تحسين الكلام) انه يعرف به كل وجه جزئى يرد على سامع الكلام البليغ او المتلفظ به مما ورد في
 هذا الكلام او اراد اراده بمقتضى استعمال المعرفة الشائعة في ادراك الجزئى على طبق ما ذكره ذلك
 الشارح الجليل في تعريف علم المعاني من التفصيل فاذا ذكره هنا في شرح قوله يعرف به وجوه تحسين
 الكلام من قوله اى يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة محل نظرا تصور
 معانيها اشارة الى ما يحصل من تعريفات المفهومات الاصطلاحية وهو معان كلية لا يوافق
 ارادتها استعمال المعرفة الشائعة في ادراك الجزئيات ومع ذلك ليس داخل في العلم بالمعنى المذكور بل
 في العلم بمعنى المسائل والمبادئ والموضوعات وضبط الاعداد لا يكون من المقاصد العلمية ونتائجها
 وقوله وتفاصيلها ظاهر فيما يحصل من تقسيمات المفهومات وهى ايضا مفهومات كلية ليست
 من المقاصد العلمية ونتائجها وكأنه لما يشاهد في هذا الفن سوى تعريفات وتقسيمات
 ظن ان لا مسئلة فيه وليس كذلك لان المقصود بذكر كل من الاقسام الحكم على كليته

مطلب
 الفن الثالث

هكذا في النسخ معناه ولم
 يظهر لي واحتمال انه فاعل يقتدر
 بعيد او غير صحيح حاشية

بأنه يحسن للكلام البليغ قال الشارح المراد بوجوه تحسين الكلام الوجوه المعهودة المذكورة
 في صدر الكتاب حيث قال ويتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا هذا الوجه الإشارة جعل
 الاضافة للعهد وحيث يفوت قصد الاستغراق الذي لا بد منه في وجوه التحسين وما يعرف
 به بعض وجوه التحسين ليس بدبعا فينبغي ان يقال المراد بتحسين الكلام التحسين العرضي
 المذكور في صدر الكتاب بقوله ويتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا ولك ان تريد
 بالكلام الكلام البليغ لفهم العهد من اللام ولا يخفى ان تحسين الكلام البليغ انما يكون
 بما يكون خارجا عن بلاغته والالصار بلباسه هذا التحسين فلا يكون التحسين للكلام البليغ
 وبعد تخصيص الوجوه بالوجوه الخارجة عن البلاغة جعل الشارح تعريف العلم تاما به وحكم
 بان قوله (بعد رعاية المطابقة) اي مطابقة الكلام (لمقتضى الحال ووضوح الدلالة)
 اي الخلو من التعقيد المعنوي للثبوت على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين
 ووجه ذلك انه يكون اراد هذه الوجوه بدون رعاية الامرين كتحليل الدرر على اعتناق
 الخنازير فقوله بعد متعلق بالتحسين وكأنه اراد مزيد التبيين والافعاله سد كما تكفل تخصيص
 الوجوه بالوجوه التابعة لوجوه البلاغة تكفل التبيين المذكور اذ لا معنى لتبنيها لوجوه
 البلاغة الا عدم الاعتداد بها يدونها ولك ان تقول الوجوه التابعة لوجوه البلاغة ربما يكون
 مقتضى الحال ويكون مظنة التباسها بالوجوه المجوثة عنها في البدع فتنبه على ان التحسين
 التابع للبلاغة بالوجوه المجوثة عنها انما تكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
 حتى لو لم يتم شيء منهما بدون هذه الوجوه لم تعد في الكلام من المحسنات البدعية واما ما قيل حل
 الكلام على العهد بعيد عن المقام فاللايق بمقام التعريف حل وجوه تحسين الكلام على
 مفهومه العام واخراج ما سوى المحسنات البدعية من الوجوه الداخلة في البلاغة بقوله
 بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فقد رده الشارح بأنه كما يخرج عن الوجوه الداخلة
 في رعاية المطابقة ووضوح الدلالة الوجوه البدعية يخرج بعض ما هو داخلة في البلاغة
 من الخلو عن الشافرو مخالفة القياس والغرابية وضعف التأليف فيبقى الجميع في قوله وجوه
 تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ويمكن دفعه بان هذا الوجه حل وضوح
 الدلالة على ما هو المعنى في البيان اما الوجه حل على مقتضى عموم البيان فمما سوى الخلو عن الشافرو
 مدخل في وضوح الدلالة اذ المخالف لقياس اللغة والقاعدة النحوية الغريب لا يكون واضح
 الدلالة وان توهم المحشى المحقق انه لا ينافي الوضوح الغرابية والتعقيد مطلقا واما التناثر
 فيما يعلم بالحسن ولا يتعلق به يعلم فلا يتوهم دخوله في علم البديع وبانه لو حل الكلام على الكلام
 الفصح اذ ما سواه خارج عن درجة الاعتبار خرج عنه ماله دخل في الفصاحة اذ ليس بها تحسين
 الكلام الفصح بل جعل الكلام فصيحاً ويعلم مما ذكرناه لو قال تعرف به وجوه تحسين الكلام
 بعد رعاية البلاغة لكان اخصروا وضوح ويكون قوله بعد رعاية البلاغة مخرجا لجميع
 الوجوه الداخلة في بلاغة الكلام بلا تكلف لكن يرد على هذا التعريف لو لم يعتبر العهد كما يرد
 على تعريفه انه يدخل في علم البديع حيث ان الوجوه المحسنة للكلام البليغ مما يبحث عنه في علم
 العروض والقوافي وغير ذلك من العلوم الادبية اذ بما يكتسب الكلام البليغ حسنا لامرية
 فيه (وهي ضربان) اي الوجوه المحسنة نوعان (معنوي) يفيد حسن المعنى ويكون له مزيد
 تعلق بحسن المعنى وان كان لا يخلو عن تحسين اللفظ كما يظهر لك في بعضها (ولفظي) له مزيد
 تعلق بتحسين اللفظ كذلك واما الضرب المطلق بكليهما بان لا يكون له مزيد اختصاص
 باحدهما فمالم يوجد (اما المعنوي) بدأ بالمعنوي لان الاعتداد باللفظ انما هو لكونه وسيلة المعنى

ولهذا سسمع ان اصل الحسن في المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس (هذه المطابقة) وما يلحق بهما ما يعني الموافقة او المساواة ويؤيد الثاني تسميته بالتكافؤ فانه بمعنى الاستواء (ويسمى الطابق) وهو مصدر مثل المطابقة كالتقال والمقابلة سمي بهما لموافقة الضدين في الوقوع في جملة واحدة واستواء المعاني ذلك مع بعد الموافقة بينهما (والتضاد) ووجهه ظاهر وان تطبيق (ايضا) يقال طبق الشيء الشيء اذا عطف الجملة تحت الضدين وشملتهما والبديع ايضا وجهه ظاهر وقيل المطابقة مصدر طابقت بين الشئين اذا جعلت احدهما على حد والآخر وما ذكرنا اقرب فتأمل ولا تبعد (وهي الجمع بين متضادين) هذه عبارة المقصاح ولما كان مراده من المتضادين المعنى اللغوي دون الاصطلاح الكلامي على خلاف دأبه لانه يذكر الاصطلاحات الكلامية ويريد معانيها الاصطلاحية تنجاسته لجمع المنقول والمفعول فصره المصنف بقوله (اي معنيين متقابلين في الجملة) سواء كان تقابل الضدين اى المعنيين الموجودين المتواردين على محل واحد بينهما الخلاف او غايته او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضاييف وسواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وقيل لا يجعل التضاييف تقابلا فلا يسمى الجمع بين الاب والابن طباقا على ما هو الظاهر بل هو بمراعاة النظر اقرب ولك ان تجعل التفسير بجر دقوله معنيين متقابلين وتكتفي في تعميمه بعدم تقييده ويجعل قوله في الجملة متعلقا بالجمع اى الجمع مطلقا سواء كان في جملة واحدة او في جملتين احدهما جزء من الاخرى او لا ولا يظهر ان يقول بين متضادين فصاعدا (ويكون) على طبق وهي او الجمع وقوله ومن الطبايق فتفطن فالك من المخبرين (بلفظين) اى بسبب لفظين (من نوع) قدمه لان لطف التضاد فيه اتم كيف والمتكلم كاجمع بين الضدين في تركيب جمعهما في نوع واحد من الكلمة وهذا الغريب من القسم الثاني ولانه اكثر دورا على السهم يشهد بذلك انه لم يهمل شيئا من امثلة اقسامه بخلاف اقسام ما يقابله فانه لم يمثل الا القسم واحد من اقسامه وقد حكم الشارح بانه لا يوجب حدا هو ومن لا يتفطن لما القيناه لك ربما لقيناه يقول هذا التقسيم تطويل لا طائل تحته (اسمين نحو) قوله تعالى (وتحسبهم ايقاظا) جمع يظة على وزن عضدا وكف بمعنى يظان (وهم رفود) اى نيام (او فعلى نحو) قوله تعالى (يحسبى ويميت او حرفين نحو) قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لا يخفى على البالغ مرتبة رجال البلاغة حسن ما في هذه الامثلة من الطبايق كيف وقد اوقع المتكلم بين الضدين فيها الاتفاق كما اوقع الموصوف والمحكي عنه بينهما الوفاق في شاهد التطبيق فيهما من وجهين قال القاضي اى لها ما كسبت من خبر وعليها ما اكتسبت من شر لا ينفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه احتمال والشر تشبهه النفس وتجذب اليه فكأنه اجدر في تحصيله واعمل هذه عبارته والاعتمال هو الاضطراب في العمل (او من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسم يقتضى ان تكون ستة اقسام اسم وفعل او حرف وفعل او اسم وحرف فهذه اقسام ثمة تضعاف باعتبار التقدم والتأخر ولم يمثل المصنف الا القسم الاول واما تمثيله للاسم المتقدم فقوله (نحو) قوله تعالى (او من كان ميتا فاحيئناه) قال الشارح فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهذا انما يستقيم او كان الموت والاحياء بمعناهما لكن قال المصنف اى ضالا فهدى يناه هذا ويشهد له ما بعده من قوله تعالى وجعلناه نورا يمشى به في الناس قال القاضي مثل به من هداه الله واتقاه من الضلال وجعل له نورا ويمكن تصحيح التمثيل على طبق

ما ذكره الشارح الجليل بان المراد التمثيل ان كنت فلفظنا فعلى فهمك التعويل وبالجملة فالظاهر ان الاحياء مما يتعلق بما يقابل الموت فالمثال من قبيل اشداء على الكفار رجاء ينهم وما تمثله للفعل المتقدم فيقوله في الايضاح يصان وهو اليوم الروح مبذول فقد ذكر الصون بلفظ الفعل اولا والبذل المتعاقبة له بلفظ الاسم ثانيا قال الشارح الموجود من الاقسام الثلاثة هو الاول فقط ونحو نقول لا تقتصر في امثال هذه المقامات بما وقع بل زد على ما وقع يكن لك نافلة فقال الحرف والاسم للصحيح كل مضرووعلى السقيم كل نافع ومثال الحرف والفعل للصحيح ما يضرووعلى السقيم ما ينفع هذا وما ذكر من التفصيل لا يفي الا بالطباق بين لفظين واما الطباق بين اكثر فتزيد اقسامه باعتبار اجتماع الانواع الثلاثة والتقدم والتأخر الى غير ذلك وضبط اقسامها مفوض الى فطانتك (وهو ضربان) اى المطابقة على طبق وهى الجمع وهو عند الشارح للطباق فكانه دعاء اليه تذكير الضمير او عبارة الايضاح والطباق ينقسم الى طباق الایجاب وهو للتخصيص كالفسير وهو ليس بمذكر مؤثر لان التذكر باعتبار الخبر هو الاكثر من الاكثر وظهور ما مر من الداعي يغنى في الايضاح (طباق الایجاب كامر) اى كأمثلة مرت بخلافها (وطباق السلب) قال المصنف وتبعه الشارح وهى ان يجمع بين فعلى مصدر واحد هما مثبت والاخر منى او احدهما امر والاخر نهى والمثال الاول الاول والثانى والثانى قلت يخرج عن بيانه نحو است بعلم وانا علم او انا علم ونحو احسبك انسانا واست بانسان ونحو اضرب زيدا وما ضربت عمرا ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكرا والاولى هوان يجمع بين الثبوت والانتفاء (نحو) قوله تعالى (ولكن اكثر الناس لا يعلمون) اى وعد الله وصدق وعده بجهلهم وعدم تفكيرهم (يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا) اى ظاهرا هى الحياة الدنيا ويغفلون عن الباطن الذى هو الحياة الآخرة او يعلمون ظاهرا الحياة الدنيا التى هى وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذى هو وسيلة الحياة الابدية كما قال وهم عن الآخرة هم غافلون (ونحو) قوله تعالى (لا تخشوا الناس واخشوني) انتهى الحكم ان يخشوا غير الله فى حكم ما تهم ويداهوا فيها خشية ظالم او كبير قال المصنف قيل ومنه قوله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون اى لا يعصون الله فى الحال ويفعلون ما يؤمرون فى المستقبل وفيه نظر لان العصيان يضاد فعل الأمور به فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل الأمور به تضادا هذا وفيه نظر من وجه اخر ايضا لان ما امرهم بأى ان يجعل لا يعصون الله حالا ويقضى ان يقال لم يعصوا ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون فقوله لا يعصون بمعنى لم يعصوا عبر عن الماضى بالمستقبل قصد الى استمرار عدم العصيان فيما مضى وقتنا فوقنا كما فى قوله تعالى لو بطيكم وقد سبق وقال الطباقي قد يكون ظاهرا كما ذكرنا وقد يكون خفيا نوع خفا كقوله تعالى مما اخطيائهم اغرقوا فادخلوا نارا طابق بين اغرقوا وادخلوا نارا ومثله فى الاسمين بالجمع بين هاتما وتلك والشارح لم يلتفت الى تقسيمه هذا بل ذكر ما يشعر بانه لا يقول بهذا التقسيم وان ما هو غير الظاهر داخل فى المحقق بالطباق حيث قال ومن المحقق بالطباق قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق ونحن نقول ما هو غير الظاهر مالم يكن بين الفعلين والاسمين تضاد بل حصل التضاد بتصرف فى احدهما او فيهما فى الاستعمال فان اغرقوا وادخلوا فعلا لا تضاد بينهما وانما حصل التضاد بحمل مفعوله نارا وكذلك هاتما وتلك ليست الا اسم اشارة فليس هنالك متضادان انما صارا متضادين لتصرف فيهما بما جعل المشار اليه بهاتمة بعيدا بعدا تاما وتارة بعيدا فى الجملة لا بعدا تاما الا انه اورد فى مقام التمثيل للطباق ما هو ملحق به

تظهير الماهو بصدده وتنبهها على جريان هذه القسمة في الحق بالطباق ايضا فتوهم انه وقع في هذا التقسيم لاشتباه الحق بالطباق الغير الظاهر ويجعل غرض الشارح غير هذا مساعى تفتن له من يفهمه الى التوجه بدقائق القصد فراغ فكن ذلك الرجل تجده (ومن الطباق) لم يقل ومنه لئلا يبادر الوهم الى انه من متعلقات تقسيم الطباق الى طباق الايجاب وطباق السلب في جعل ضمير منه الى طباق الايجاب (نحو قوله) اى قول ابى تمام في مرثية ابى نهشل محمد بن حيد حين استشهد واراد بنحو قوله ما ضبطه ما سمعاه بعضهم تدبجها بالدال المهملة والباء التثنية الموحدة والجيم ومن صححه بالحاء المهملة لم يزد الا تسقيما يرد الرواية والدراية اذ ليس من معاني التدبج ما يناسبه المعنى الاصطلاحي بخلاف التدبج فانه التعزيب بالتدبج على ما في القاموس والتعزيب على ما في الدستور قال الشارح دبج الارض الطرز زينها ويناسب المعنى الاصطلاحي الذى نقل المصنف تفسيره بان يذكر في معنى المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية وينبغى ان يقصد بالالوان معان متضادة اذ لو لم تضاد لكانت من القسم الثانى من الحق بالطباق فالتدبج بمقتضى ظاهر هذا التفسير اعم من الطباق والحق به ففى جعله من الطباق نظر ولا يظهر وجه تخصيص التدبج بما قصد بالالوان الكناية او التورية من دون ان يشمل المجاز وانما قال ومن الطباق دفعات توهم انه قسم له كما توهم تخصيصه باسم اودفعات توهم انه من القسم الثانى من الحق به والتضاد باعتبار المعنى الحقيقى (تردى ثياب الموت جراحا اتى بها الليل الاوهى من سندس خضر) وفي هذا المثال تنبيه على ان المراد بالالوان في تعريف التدبج ما فوق الواحد وفي الحواشى المتقولة عنه خضر مر فوع في البيت خبر بعد خبر لان قوافى القصيدة على حركة الضم اذ من جملة ايساتها قوله وقد كانت البيض القواضب في الوغى بواتر فهي الآن من بعده بتر على ما سيجي في رد العجز على الصدر هذا ولا يخفى ان هذا لا يلائم قوله في شرح البيت ولم يدخل في الليل الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فانه واضح في جعل الخضر صفة للسندس وهو الموافق للعرف لانه اذا ذكر اصل الثوب يجعل اللون صفة الاصل لا الثوب فالوجه ان تجعل خضر مر فوعا خبر مبتدأ محذوف اى هو خضر ويجعل الجملة صفة سندس قال الشارح اى ارتدى الثياب الملطخة بالدم هذا فالمراد بثياب الموت ثياب مات فيها والاضافة لادنى ملايسة ويصح ان يراد بثياب الموت دماء تلتطخ بها بدنه وصارت كثياب لبسها والاضافة الى الموت لانه لبسها له الموت حين لبسها بمجيئه اليه وفي جمع الثوب اشارة الى تعدد جراحاته حتى البسته كل جراحة ثوبا فالمعنى ارتدى الدماء فما آتى تلك الدماء الليل ولم ينقض يومه الاوهى من سندس خضر والسندس رقيق الديباج معرب بلا خلاف وانقص من الثياب الحمر القتل او نصب السيف ومن الثياب الحية الابدية اولذات الجنة واللذة والنصب والقتل والحية متضادان فالبيت من قبيل الكناية وقال الشارح لا يبنى الكناية فيه الامن لا يعرف معنى الكناية اقول الوقوع في نفي الكناية لا يتصور الابان اللون ليس كناية بل ارتدا الثياب الحمر والسندس الخضر والجواب ان المراد ان الالوان دخلا في قصد الكناية لا ان انفسها كنيات ومثل المصنف لتدبج التورية بقول الحريرى * فذبح العيش الاخضر * وازور المحبوب الاصفر * اسود يومى الابيض * وابيض فودى الاسود * حتى رثى لى العدو الازرق * فيا حبذا الموت الاحمر * قال الشارح فالمعنى القريب للمعجوب الاصفر هو الانسان الذى له صفرة والبعد

هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية كاتوهمه البعض اقول المتبادر من ذكر الالوان
لقصد الكتابة او التورية ان لا يخرج الالوان منهما ولا منع من الاجتماع فالاولى ان يقال
قول الحريري ما اجتمع فيه كلاهما فاسوى الاصفر كناية فاغبرار العس الاخضر كناية
ان تكدر العس الناعم واسوداد اليوم الابيض كناية عن سوء الحال الحسن وايضا الفورين
جانبا الرأس كناية عن وهن البنية كما ان اسوداده كناية عن قوتها ثم نقول يحتمل ان يراد
بالمحبوب الاصفر المحبوب الجميل لما ان بنات الاصفر كناية عن نساء الروم المشتهرة بالحسن
فيما بينهم قال عليه السلام لا صحابه في الترغيب الى غزوة تبوك هل لكم في بنات الاصفر
كازرار المحبوب الاصفر اى عدوله عنه كناية من الفقر والعجز التام فالتشال للكتابة وكانه
لم يجد المصنف اصريف التورية مثالا وهذا المثال ايضا غير متيقن فكأنه لهذا المبدأ
للتورية مثالا ههنا (ويلاحظ به) اى بالطباق شيان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما
بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم (نحو) قوله تعالى (اشدء على الكفار رجاء
بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنهما مسببة عن اللين) الذى تقابلها او الشدة
سبب العنف الذى يقابل الرحمة ولا يخفى ان سبب المقابل للشيء مقابل له غير مجامع معه كما ان
سبب المقابل للشيء مقابل له فيدخل في تعريف الطباق على المقابل لذات الشيء وحينئذ
يتجه انه ينبغي ان يقدم قوله ودخل فيه ما يختص باسم المقابلة على قوله ويلحق به ويمكن دفعه
بان المراد بقوله ودخل فيه انه دخل في الطباق والمحقق به بقرينة ان بعض الامثلة المذكورة
للمقابلة مما ذكر فيه المحقق بالطباق ومنهم من يكلف وقال هذا ان الشيطان داخلان في الطباق
الا ان غيره من الطباق اغرق في المقابل فتنبه على التفاوت بذكر لفظ الحقائق وبهذا التكلف
يندفع الامر ان قال المصنف وعليه قوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتنبهوا
من فضله فان ابتغاء الفضل يستلزم الحرص على المضادة للسكون والعدول عن
لفظ الحركة الى لفظ ابتغاء الفضل يستلزم لان الحركة ضربان حركة لمصلحة وحركة
لمفسدة والمراد الاولى لا الثانية هذا وفيه ان السكون ايضا ضربان فينبغي ان يعدل
عنه ويمكن دفعه بان العدول عن الحركة الى ابتغاء الفضل يعين السكون للمصلحة
ويمكن ان يجعل نكتة العدول ما في ابتغاء الفضل من التنبيه على ان كل ما يتنفع به من
فضل الله لا مدخل لسعي العبد حقيقة قال الشارح ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا ناراً
لان ادخال النار يستلزم الاحراق المتضاد للاغراق وقدم ما يتعلق به فتذكر (و) ثانيهما
الجمع بين معنيين غير متقابلين غير عنهما بلقطين يتقابل معنيهما الحقيقيان كذا ذكره
الشارح وينبغي ان لا يخصص ابهام التضاد بجمع ما يتضاد معنيهما الحقيقيان بل يجعله
منه ما يتضاد معنيهما المجازيان المشهوران واذا عبر عن المعنيين بهذين اللفظين ابرز
المعنيين في صورة المتضادين فالحسن راجع الى المعنى بهذا الاعتبار فلا يتوهم ان هذا
جمع لفظين معنيهما متضادان فالحسن عائد الى اللفظ لا الى المعنى فلا يصح جعله
من المحسنات المعنوية (نحو قوله) اى دعبل كزرج شاعر خزاعي رافضى (لا ينبغي باسم)
ترخيم سلى والمراد باسمه من العيوب فيكون السلم بمعنى السلام المستعمل في السلام
(من رجل) يعنى نفسه عبر عنه برجل لتكنه الوصف بالجملة (ضحك المشيب) هو كالشيب
الشعر وبياضه قال الشارح اى ظهر ظهورا تاما فجعل الضحك كناية عن الظهور
التام اما لان الظهور التام للشيب يجعل صاحبه مضحكة للناس اولان الظهور يستلزم
ظهور ما خفي من مستورات الشفتين (برأسه فبكي) ذلك الرجل لتذكر الموت والتأسف على

زمان الشباب فلا تقابل بين ظهور الشيب والبكاء بل يكاد يكون بينهما تلازم لكن بين المعنى الحقيقي للضحك والبكاء تقابل ويمكن ان يراد بضحك المشيب سروره تشبهاً للشيب برجل سار من قوته وغلبته وبالبكاء الحزن فينبذ يكون من اصل الطباق (و يسمى الثاني ابهام التضاد) لان المعنيين المذكورين الغير المتقابلين قد عبرا بلغطين يوهمان التضاد للتقابل بين معنييهما الحقيقيين والمجازين مع الشهرة (ودخل فيه) اى فى الطباق بالتفسير الذى سبق والمحقق به (ما يختص باسم المقابلة) وان جعله السكاكى وغيره قسماً برأسه من المحسنات المعنوية حيث ذكروها فى مقابلة الطباق (وهى ان يؤتى بمعنيين) متوافقين او اكثر ثم ما يقابل ذلك على الترتيب) فيكون داخله فيه فانه بصدق عليه الجمع بين معنيين متقابلين لان المراد الجمع بين معنيين متقابلين فصاعداً كما اشترنا اليه ولما كان يتجده عليه ان جعله داخله فى الطباق دون مراعاة النظر يحكم لانه كما يصدق عليه باعتباره جمع المتقابلين تعريف التوافقين تعريفاً بصدق عليه الجمع بين معنيين متقابلين لان المراد بالتوافق خلاف التقابل) لا التناسب فانها غير مشروطة بذلك بشواهد الامثلة وهذا وان يرجح الحكم بدخولها بالطباق لكن لا يبنى كون بعض افرادها من مراعاة النظر لانه كلام يشترط فيه التناسب لم يشترط عدمه وقد توجه كلام القوم بان الطباق الجمع بين الضدين بلا فصل بخلاف المقابلة فانه يشترط فيه الفصل بين المتقابلين بغيرهما ويرده تشابه المطابقة بامثال فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً وقد توجه بان الطباق هو جمع المتقابلين فقط والمقابلة جمع المقابلات وفيه انه لو خص الطباق بجمع المتقابلين فقط يخرج جمع المقابلات من غير ذكر على ترتيب المناسبات المجموعة اولاً منها وبقى مهملاً مع انه من المحسنات البديعية المعنوية ثم قسم المقابلة الى اقسام مقابلة الاثنين بالاثنتين والثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك مما لا يحصى ولما كان هذا التقسيم والتسمية من التطويل بلا طائل لم يلتفت اليه المصنف وتنبه على انها تقع على تلك الانحاء بذكر الامثلة الثلاثة (بحو) قوله تعالى (فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً ونحو قوله) اى قول رجل كنى باني دلامة على وزن غامة (ما احسن الدين والدنيا اذا اجتماعا وفتح الكفر والافلاس بالرجل) ذكر الرجل تغليب اذ حديث المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع فبح الكفر والافلاس كمال للرجل برجولته كيف يدفعه نقصان المرأة لكونها امرأة (ونحو) فاما من اعطى واتى وصدق بالحسنى اى بالكلية الحسنى اعنى كلمة التوحيد او بالخصلة الحسنى اى الايمان او بالملة الحسنى وهو الملة من عند الله او بالثوبة الحسنى وهى الجنة (فسنيسره لليسرى واما من نخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره لليسرى) قال الشارح ولما كان التقابل فى الجميع ظاهراً الامقابلة الانتقاء والاستغناء بنسبه بقوله (المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كما انه مستغن عنه فليتحق) ويمكن ان يقال لما كان ظاهراً العبارة ادخال مقابلة فى الطباق وكان المراد ادخاله فى الطباق ولم يلحق به نية على ان جميع الانتقاء والاستغناء مما يلحق بالطباق ليعلم انه اراد بقوله دخل فيه الدخول فى الطباق وما يلحق به ثم قول مقابلة الاستغناء عن الله بالتقوى ظاهر مستغن عن جعله فى قوة عدم التقوى فتأمل (واستغنى بشهوات الدنيا عن نعم الجنة فلم يبق وزاد السكاكى) قال الشارح اى فى تعريف المقابلة قبيداً اخر فعرفه بان يجمع بين شيئين متوافقين اكثر وضديهما (واذا شرط) اعتبر (همنا) اى فيما بين المتوافقين والمتوافقات (امر شرط عمدة) اى فيما بين الضدين والاضداد (ضده) اى ضد ذلك الامر (كمتابئين الايتين)

فانه لما جعل التيسر مشتركين الاعطاء والاتقاء والتصديق (جعل ضده) وهو التعبير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسري (مشاركين اضدادها) وهي الخجل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون يت ابى دلالة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده بل الظاهر انه مبنى على الاجتماع اذا افلاس مع الاسلام ليس فيها فضلا عن كونه غاية في القبح هكذا شرح كلام المصنف والمفتاح ووافقه شريف زمانه ونحن نقول اثبات مذهب جديد للسكاكي بلا سند معتد به مما لا يستحسنه العقلاء وقول السكاكي واذا شرط هنا امر شرطه ضده كما يحتمل ان يكون بيان ما لا بد منه للمقابلة يحتمل ان يكون بيان ما به يكمل ويزيد حسناتها بل سوق كلامه حيث قال بعد التعريف ثم اذا شرط ههنا امر شرط ثم ضده يدل على المخالفة بين هذا الكلام والتعريف وذلك لان التعريف بيان ما لا بد منه للمقابلة وهذا بيان ما لا بد منه وله مدخل في كمالها ولكلام المصنف احتمال انه زاد السكاكي حكما على القوم هو انه يكمل المقابلة بذلك لانه زاد في تعريف المقابلة قيدها نعم تصرف في كلام السكاكي بما اخل بها حيث غير قوله ثم اذا شرط الخ بقوله واذا شرط الخ وبما وقع في هذا المقام من المصنف ان لكلام السكاكي في تعريف المقابلة خللا على ما يشعر به كلام الايضاح حيث زاد على تعريف السكاكي للمقابلة وهي ان تجمع بين معنيين متوافقين او اكثر وضديهما قوله او اضدادها واتخذ الشارح المحقق والمحقق الشر يف مذهباً في شرح كلام المفتاح وصرح بان لا بد في الكلام من حذف معطوف اي او اضدادها وليس بذلك لان معنى كلام السكاكي ان يجمع بين معنيين متوافقين او اكثر ثم ضدي هذين المجموعين بان يأتي بضد المعنيين المتوافقين وهو ضدهما وبضد الاكثر وهي اضدادها واعلم انه لا وجه لجعل الجمع بين المتناسبين وضديهما على الترتيب مقابلة دون الجمع لا على الترتيب لان الجمع لا على الترتيب ايضا من المحسنات ونشر لا على ترتيب اللف وكأنه اذ لك حذف السكاكي قيد الترتيب عن تعريفه ولا يذهب عليك انه لا يجب ان يكون الشرط وضده خارجين عن الاضداد والتوافقات كما نوهه العبارة الاترى ان التفسير واحد من التوافقات والتفسير واحد من الاضداد (ومنه) اي ومن المعنوي (مراعاة النظر) وتسميته بهذا الاسم والتوفيق اي جعل الشيء موافقا لشيء والتلفيق اي ضم شيء الى شيء بالخياطة بطريق نقل الاسم من افعال المتكلم به في مقام التكلم به واوجعلت هذه الثلاثة مبنيات للمفعول كانت تسمية باسم صفات الاجزاء كالتناسب والائتلاف (ويسمى التناسب والتوفيق ايضا وهو جمع امر وما يناسبه) شامل للطباق والمشاكلة ومراعاة النظر فاخرج بقوله (لا بالاضاد) الطباق والمراد بالاضاد ما هو مصدر المتضادين بالمعنى المفسر سابقا فيخرج الطباق رأسا في المشاكلة لانه جمع امر وما يناسبه متناسبة الجوار في تعبير واحد فلا بد من قيد يخرجها وقد اعمله القوم ولا يجد ان يقال المتبادر من الجمع الجمع في التركيب لا الجمع في التعيين لا يقال الجمع في التركيب ايضا يصدق عليها لاننا نقول ليس جمع المتشاككين في التركيب جمع المتناسبين اذ التناسب حصل بالجمع واتما عدل عن عبارة المفتاح وهي الجمع بين المتشابهات لانه لا يصدق على جمع المتناسبين لا بالشبه كالقوس والمهمم والوتر مناهلها من الترتيل ما ذكره بقوله (نحو الشمس والقمر بحسبان) قال الزجاج الشمس والقمر في موضوع الابتداء وقوله بحسبان يدل على الخبر اي يجريان بحسبان اي يدلان على عدد الشهور والسنين وجميع الاوقات كذا ذكره الطيبي (وامثالها) من شعراء البلغاء ما اشار اليه بقوله (نحو قوله) اي قول البحترى في صفة الابل المهرولات (كالقسي الميعطفات) اي الاقواس

المخينات من عطف العود وعطفه حناه (بل الاسم) جمع سهم (مبرية) اى منحوتة
 (بل الاوتار) جمع وترو من اطراف هذا التناسب انه جمع مفهومات يجمع بينها
 في الخارج وجعل الشارح المثال الاول لجمع المتناسبين والثاني لجمع ثلاثة متناسبات وقال
 وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم المهلبى الوزير انت ايهام الوزير اسماعيل الوعد
 سعي التوفيق يوسف العفو محمدى الخلق والمهلبى نسبة الى المهلب الشاعر بصيغة اسم
 المفعول من هلمهم تهلبيا هجاهم وشمهم ابو المهالبة وذلك الوزير كان من المهالبة
 واسماعيل عليه السلام علم في صدق الوعد ذكر في تفسير الكواشى انه وعد رجلا
 ان يقيم مكانه حتى يعود اليه وذهب الرجل ونسى سنة وهو عليه السلام ثبت في هذا المكان سنة
 حتى يذكر الرجل وعاد وعفو يوسف مستغن عن البيان وشعب موفق بالعبادة والصلوة واخبر
 الله عن خلق محمد عليه السلام بقوله واثك لعلى خلق عظيم سئلت عايشه رضى الله عنها
 عن خلقه قالت خلقه القران ومن امثلة ذكرها المصنف وفيه اكثر من اربعة قول ابن
 رشيقي اصح واقرى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث يروى بها السيول
 عن الحياء بنى المطوب عن البحر عن كف الامير تميم قال فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة
 والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية ثم بين السيل والحياء والبحر وكف تميم مع
 ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنفة اذ جعل الرواية لصاغر عن كبر كايقع في سند
 الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصلها البحر على ما يقال ولهذا جعل كف
 الممدح اصلا للبحر مبالغة هذا كلامه وما في البيت الثاني وغفل عنه ومن تبعه انه جمع
 السيول جمع كثرة لتصير الرواية في كمال القوة بكثرة الرواية ويبلغ حد الشهرة بل التواتر
 فيفيد اليقين وفي هذا والعنفة اثبات ما ادعاه من كون تلك الاحاديث اصح ولا يخفى
 ان صحة العنفة وتكثير الراوى ودعوى الاصحية من الامور المتناسبة فليستنا اطيقتين
 خارجتين عن التناسب ذكرنا لبيان لطايف البيت كايتهوهم (ومنها) اى من مراعاة
 النظر (ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف) وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى
 والتناسب قديكون ظاهرا (نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف
 الخير) اى العالم فان اللطيف يناسب ما لا يدرك بالبصر والخبرة تناسب ما يدرك شيئا لان
 المدرك للشيء يكون خبير به كذا ذكره الشارح وفيه نظر لان الخير هو المدرك للشيء
 لا ما يناسبه فالاولى ان يقال الخير يناسب كونه مدر كالا لبصار لان الخير هو المدرك
 فيتحقق المناسبة باعتبار العموم والخصوص وقديكون خفيا قال المصنف ومن خفي هذا
 الضرب قوله تعالى ان تعذبهم فانه عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان
 قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن اذا امعن النظر علم ان الواجب هو
 العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو
 العزيز اى الغالب من قولهم عزه يعزه كفر يغفر عليه ومنه المثل من عزى اى من غلب سلب
 ثم يجب ان يوصف بالحكيم لثلاثتهم ان الغفران خارج عن الحكمة لان الحكيم من يضع
 الشيء في محله فهو احسن حسن اى ان يغفر لهم مع استحقاتهم العذاب فلا اعتراض
 عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته هذا كلامه وتبعه الشارح ونحن نقول والله
 تعالى اعلم الاظهر ان الحكيم ليس من الاطناب بل كما لا بد من الوصف بالعزة لتحقق
 تمكنه من المغفرة لمستحق العذاب لا بد من الوصف بالحكمة لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب
 الا من ليس فوقه احد يرد حكمه عليه والمتفوق على الفاعل قد يكون متفوقا بالقدرة

ففيه بالعبارة وقد يكون متفوقا بالعلم فيمنعه بالحكمة والعلم فلا يستفاد في المنفوق عليه مطلقا
 بمجرد حصر الغرة فيه لا بد في الاستفادة من حصر الحكمة ايضا (ولحق بها) اي
 بمراعاة النظر وليس منها كما يوهى تمثيل المفتاح لها بيت السقط وحرف كنون
 تحت راء ولم يكن بذال يؤم الرسم غيره النقط مع انه لا تناسب بين المعاني المرادة
 بهذه الالفاظ لان المراد بالحرف الناقصة المهزولة وبان الحرف او معناه الحقيق فان كليهما
 يصح ان يشبه بهما في الهزال فاقال الشارح وليس المراد بها الحوت على ما وهم وهم
 ولذا فسره في شرح المفتاح بالحرف مع تأخره عن هذا الشرح وراء الرأى من رأيه
 ضربت ريته وبدالى المذالى اي السائق برفق وبارسم رسم الديار وبالنقط قطاظر بالمطر
 على الرسوم لا اعراب الحروف وتلك المعاني المرادة غير متاسبة والتناسب مما يوهى من تعبيرها
 باللفظ تناسب معانيها الاخر اما التناسب فيما سوى الرسم فظاهر واما في الرسم فلان
 من معانيه رسم الخط وان خفي الى الآن وقوله وحرف عطف على الزهط في البيت السابق
 اعني (تجل عن الزهط) اي اللباس (الاماني) اي لباس تلبسه الاماء فالزهط جلدة تلبسها
 الاماء الخيض مكان الازار (عادة) اي ناعمة لينة تميل عنقها من اللين وتهتر اعطافها فاعل
 لتجل (لها من عقيل في ممالكها رهط) اي قبيلة وقوم فالعني تجل من اللباس الذي تلك
 الناعمة التي لها من عقيل في ممالكها قبائل وعن ركوب حرف في غاية الضمير تكون تحت
 من يضرب رجله على ريته لانه لا حراك له من الضعف يوم ذلك الرأى رسوم الديار التي غيره
 نزول المطر والاظهر كما به عليه المصنف ان اراد البيت في المفتاح تنظير لتمثيل كاهو دأبه
 وتنبه على انه ملحق بمراعاة التنظير فلا يحتاج الى ما تكلف البعض ان مراد المفتاح بجمع
 المتشابهات في تعريف مراعاة النظر اعم من المتشابهات حقيقة ومن المعبر بعبارات لها
 معان متشابهة فالمراد بقوله (نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان) اي
 يتقادان لحكم الله تعالى مما جمع فيه بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون اهما معنيين
 متناسبين كما انه جمع بين الشمس والقمر والنجم مع عدم تناسب بين النجم وبينهما والمراد به
 نبات لا ساق له وانما جمع لايهام التناسب لتعبيره بالنجم الذي تناسب معناه الاخر للشمس
 والقمر وبعدم ايهام هذه المتناسبة صح جمع الشجر ايضا لمناسبة للنجم المناسبة لهما هذا
 ما توافق عليه الاراء واخبر به العلماء ولك ان تقول النجم والشجر متناسبان للشمس
 والقمر لان المقصود جريان حكمه تعالى في العلويات والسفليات وخص الشمس والقمر
 لحر كهما ابداء حكمه تعالى على نهج واحد من غير ظهور تغير بينهما بالحكمة والنجم والشجر
 من السفليات لانهما يذبان في كل سنة مرارا ويتعدمان فائر الحكم عليهما اظهر فكانه
 قال يتقاد لحكمه تعالى العلوى والسفلى فجمع الشجر والنجم مع الشمس والقمر من جمع
 المعاني المتناسبة قال المصنف اما ما يسميه بعضهم التعريف وهو ان يؤتى في الكلام بمعان
 ملتزمة وجل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سجابا * تسربل وشي
 من خروز تطرزت * مطارفها طرزا من البرق كاتبر * فوشي * بلارق ونقش بالابد * ودمع
 بلاعين وضحك بلا نغر * وكيت كقول ديك الجزاحل وامر روضه وانفع ولن واخشن ورش
 وابروا تندب للمعالي فبعضه من مراعاة النظر وبعضه من المطابقة هذا كلامه اقول
 اولاً في توضيح كلامه التعريف مأخوذ من ثوب مقوف على صيغة المفعول اي رقيق
 او مخطط بمخطط يبيض على الطول والتسربل ليس السر بال اي القميص والوشى
 اللباس المنقوش والخروز جمع خروز تطرزت اخذ الطراز والمطارف جمع مطرف وهو الزداه

من خبر مريم له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب ومعنى البيت لبس السحاب قصا
منقوشا من خروز عليها اودية مطرزة بالبرق كالنبر والباقي ظاهر الا ان فيه ان تفرع دمع
بلاعين وضحك بلا تفرع على سابقه لا يظهر وديك الجن عبد السلام الشاعر ومعنى يته
احل كن حلوا للاولياء وامر ركن مرا على الاعداء وضر المخالف وانفع الموافق
ولن كن لينا للملايم خشنا للعنيف ورش اى اصلح حال من يخل حاله وبراى انحت
واقطع المفسدين من يرى القلم تحته وانتدب للمعالى اى احب يقال ندبه لامر فانتدب
اى دعا له فاجاب قال الشارح فالاول داخل فى مراعاة النظر لكونه جمعا بين الامور
المناسبة والثانى داخل فى الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة وفيه نظر لان الدمع
والضحك ليسا من الامور المناسبة بل انتضادة واقول ثانيا فى نقد كلامه
ان جعل العبارات مناسبة المقدار بالاستواء او التماثل لتكون
كعانيها فى التناسب ليس طباقا ولا تناسبا (ومنه) اى من المعنوى (الارصاد) وهو فى اللغة
الاعداد فالتكلم اعد قبل الاخر ما يدل عليه وقال الشارح هو نصب الرقيب ووسعاه
اللغة فوجه المناسبة انه جعل المتكلم المخاطب رقيباً ينظر العجز (ويسميه بعضهم السهم)
وكانه اخذ هذا الاسم من السهم بمعنى النصب اى اعطاء الكلام نصيباً من الحسن او من
السهم بمعنى البيت الذى اشتهر وجاز من بلد الى بلد فسمى السهم لانه يجعل الشاعر
بهذا العمل بيته سهماً او من السهم بمعنى حجر على باب بيت بنى لصيد الاسد فاذا دخله
الاسد وقع فسد الباب فجعل فى البيت قبل العجز ما يصيد العجز قال الشارح هو من رد سهم
اى فيه خطوط مستوية كانه جعله منقولا بجماع التزيين (وهو ان يجعل قبل العجز)
اى الاخر وفيه خمس لغات العجز مسئلة وكف ويوث فينغى تأنيث الضمير فى قوله ما يدل
عليه (من الفقرة) هى بالقبح والكسر فى اللغة لما انتضد من عظام الصلب من الكاهل
الى العجب ثم اشتهر فى حلى بصاغ على شكل فقرة الظهر وفى عرف الفن ما هو فى النثر بمنزلة
البيت فى الشعر من اقوالهم بطبع الاشجاع بجواهر لفظه فقرة ويرق الاسماع بزواجر وعظه
فقرة اخرى الا ان البيت يكون يتساو وحده والفقرة لا تكون فقرة بدون اخرى (او من البيت ما
يدل عليه) اى العجز وهو اخر كلمة من البيت او من الفقرة وما يدل عليه قد يكون بحيث يدل
عليه مطلقا واما فى الفقرة (نحو) قوله تعالى (وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم
يظلمون) فان الاستدراك من قوله وما كان الله ليظلمهم يدل على العجز (و) اما فى البيت
(نحو قوله) اى قول عمرو بن معدى كرب (اذالم تستطع شيئا فذنته وجاوزه الى ما تستطيع)
فان قوله وجاوزه يدل على ان الاخر ما تستطيع وقد يكون بحيث لا يدل عليه لولم يعرف
الروى وهو الحرف الذى يثنى عليه او اخر الايات وبج تكراره فى كل منها وينسب
اليه القصيدة فيقال قصيدة لامية او تونينة بل ربما يوهى خلافه اما فى النثر كقوله تعالى
وما كان الناس الاممة واحدة فاختلفوا اولولا كلمة سبقت من ربك نقضى بينهم فيما فيه
يختلفون وما فى الشرح من رواية فيما هم فيه يختلفون سهو فانه لولم يعرف نساء الفواصل
على التون لربما توهم ان العجز ههنا فيما فيه اختلفوا وفيما اختلفوا واما فى الشعر فكقوله احلت
دمى من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامى فليس الذى حلته بحمل ولبس
الذى حرمته بجرم فانه لولم يعرف الروى لربما توهم ان العجز بجرم قد لالة ما يدل على العجز
فى الارصاد لا يتحقق كليا الا اذا عرف الروى فلذا قيد التعريف به كذا يستفاد من الشرح
وههنا بحث من وجوه احدها انه لا دلالة فى قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا

انفسهم يظلمون لولا معرفة الروى لجواز ان يكون اخر الكلام ولكن كانوا انفسهم يظلمون ابدا الى غير ذلك وكذا البت لجواز ان يكون اخر البت الى ان نستطيعا وثانيتها لادلالة في قوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة الآية على المجزع معرفة الروى ايضا لجواز ان لا يكون يختلفون ويكون مختلفون بل هو اولي لانه اقرب طباقا مع الماضى السابق الا ان يقال المراد بالدلالة على الجزاء الدلالة على صيغته وصيغة مختلفون ويختلفون واحدة وفيه تكلف وثالثها وهو ان معرفة الروى لا تجرى في الفقرة لانه لا روى فيها ولذا بقول في تعريف لزوم ما لا يلزم وهو ان يحى قبل حرف الروى او ما في معناه من الفاصلة الخ الا ان يتكلف ويقال اراد بالروى ما يعم ما في معناه ورابعها انه مع معرفة الروى ايضا لا يعرف ان العجز في قوله وليس الذى حرمة بحرام لان الروى في بحرم وبحرام واحد فيجب ان يقول اذا لم يعرف القافية (ومنه) اى من المعنوى (المشاكلة) وهى في اللغة الموافقة والمناسبة ظاهرة (وهو) في الاصطلاح (ذكر الشئ بلفظ غيره) وذلك يشمل كل مجاز وكنية فقيه بقوله (لوقوعه في صحبته) فاللام للوقت اى وقت وقوعه في صحبته واما ذكر الشئ بلفظ غيره لافى هذا الوقت فلا يسمى مشاكلة وليس اللام للتعليل لان اطلاق لفظ الغير على الشئ معلل بالعلاقة والوقوع في صحبة الغير ليس من العلاقات الصحيحة والعلاقة قد تكون خفية فلم تظهر في بعض الامثلة تلخفها ثانيا على التحول فاشكل عليهم وجه اطلاق الطبخ على الخياطة مثل فتارة قالوا بان القول بالمشاكلة اثبت قسما آخر سوى المجاز والكنية وتارة بانهم قالوا اثبت كون الوقوع في صحبة الغير علاقة المجاز ونحن نبين لك علاقات امثلة الشارح على وجه يتخلص من هذه الورطة وتمكن في تخريج العلاقة بحيث لا يلتبس عليك ولا بشكل مشاكلة (تحققا) اى وقوعا محققا (او تقديرا) اى مقدرا فالاول كقوله (قالوا اقترح) اى علينا (شيئا) اى سل من غير تفكر وتأمل يقال اقترحت عليه شيئا اى سألته بلافكر وهذا انما يكون بين الاسدقاء واما ما قال الشارح انه من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم عن خلط المعين فان الاقتراح يحى بمعنى السؤال من غير روية على ما في الصحاح ويحى بمعنى التحكم ايضا على ما في القاموس على ان اجادة الطبخ لا ينبغي ان تتوقف على التكليف والتحكم بل ينبغي ان يتحقق بمجرد الاشارة وقد يحى بمعنى الابتداء ويحتمله البت اى ابتدع سؤالا وسل ما لا يعتاد سؤال مثله (بجدك طبخه) ولا يخفى انه ابلغ في الانقياد لامره من الانقياد لما اعتاد سؤال مثله والشارح المحقق ذهل عنه فقال ليس من اقترح الشئ ابتدعه فانه غير مناسب على ما لا يخفى وقوله بخد مجزوم جواب الامر من الاجادة يعنى التحسين وهو مقتضى الرواية والدراية وان كان نجد من وجد وجه صحة (قلت اطبخوا الى جبة وقيصا) عبر عن الخياطة بالطبخ تشبيها في كونه مما ينبغي ان يكون مرغوبا اليهم لانهم كانوا يجدون طبخه علم انهم رغبوا في الطبخ لفرغهم في الخياطة بتصويره بصورة الطبخ ومن هذا ظهر ايضا تأثير المشاكلة في المعنى واضمحل ما يوسوس في صدور القاصرين انه لا يتجاوز تحسين المشاكلة الالفاظ فحقه ان يعد في الحسنات اللفظية ولا يخفى ان هذا التعبير يلائم كل الملازمة كون الاقتراح بمعنى الابتداء فانه سؤال مبتدع لم يسمع قط من طبخ الجبة والقيص واشار بقوله (وتحويه تعلم ما في نفسى ولا اعلم ما في نفسك) اى في ذلك الى تفاوت بين الشاهدين فالاول وقع فيه الطبخ والثاني وقع في الصحة باعتبار وقوعهما في كلام صادر من شخص واحد يقال لا يجوز اطلاق النفس على الله تعالى وان اراد به الذات بدون المشاكلة ولعل ذلك لكون اطلاق الالفاظ عليه تعالى توقيفا

ولم يوجد اطلاق النفس في غير صورة المشاكلة واما اطلاق النفس على ذاته فبعلاقة انه
 كما تقوم امور الشخص بنفسه تقوم امور تعالى بذاته بنفسه نفس ذاته كما ان سمعه وبصره كذلك
 (والثاني) وهو ما يكون وقوعه في صحته تقدير (نحو قوله) تعالى قولوا امنا بالله الى قوله
 (صبغة الله) ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون فانه لم يقع المعنى المراد اعني التطهير في
 صحبة الصبغ تحقيقا اذ ليس في الكلام صبغ (وهو مصدر مؤكد لامنا بالله) اى من قبل له
 على الف درهم اعترافا ويجب حذف عامله لذلك وحذف عامله جهة اخرى وهو
 ان المصدر اضيف الى فاعل الفعل لا لبيان النوع وكان الاصل صبغ الله صبغة فلما حذف الفعل
 تحول فاعله الى مصدره فاضيف اليه وكلما كان كذلك يجب حذف عامله صرح به الرضى
 و اشار الى وجه كونه من قبيل اعترافا بقوله (لان الايمان يطهر النفوس) فنبه به على انه لا يحتمل
 غير التطهير والافعال يحتمل تطهير النفوس ثم اشار الى بيان وقوعه في صحبة الصبغة تقدير
 بقوله والاصل فيه اى ما ينبنى عليه الامر في وقوعه في صحبة تقدير او هذا اولى من شرح
 الشارح حيث قال ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة تقدير (لاصل فيه)
 اى ذكر التطهير بلفظ الصبغ فتأمل (ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر
 يسمونه معوربة ويقولون انه اى الصبغ بهذا الماء الاصفر والغمس في هذا الماء تطهير لهم)
 قال في القاموس ويجعلونه بمنزلة الختان فقال الله تعالى للمسلمين قولوا امنا بالله صبغة الله
 اى غمسنا الله في الايمان الذى كالماء الطهور صبغة من صبغ يده بالماء غمسه فيه او تلوين الله من
 صبغه كمنه نصره وضر به لونه لا كصبغكم يا احد المعنيين هذا اذا كان الخطاب للمؤمنين او
 قولوا امنا بالله صبغة الله يا احد المعنيين لا كصبغنا يا احدهما اذا كان الخطاب للنصارى ومما يتعجب
 منه ما وقع للشارح المحقق في شرحه للتخصيص وشرحه للمفتاح انه اذا كان الخطاب للكفار
 فالعنى انه امر الله المسلمين ان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا كصبغنا
 ولا يخفى ان الخطاب يقولوا للنصارى لا يفيد الامر النصارى بهذا القول لامر
 المسلمين بان يقولوا لهم قولوا (فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة بهلاقة
 انه كما لا تطهير الا بالصبغ في اعتقادهم لا تطهير الا بالايمان في الواقع قال المصنف
 هذا كما يقال لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان يريد رجلا يصطفي
 الى الكرام ويحسن اليهم ونحن نقول اغرس كما يغرس فلان يحتمل ان يكون لما ورد
 في الحديث ان ارض الجنة بيضاء وانما غرسها العمل الصالح (ومنه المزاجية) وهى في
 اللغة الازد واج وفي الاصطلاح (ان زواج) اختلف في تصحيح نسخ المفتاح ففي بعضها
 صبغة الخطاب وفي بعضها صبغة الغائب المجهول فالتركيب من قبيل حيل بين الغير
 والزاوان وبيانه في العلم الذى ملكته (بين معنيين في الشرط والجزاء) وهذا التركيب
 مبهم لا يحصل منه مفهوم جامع مانع المزاجية من غير تكلف فالشارح قال ما استفيد به
 من كلام السلف ان يوقع الازدواج بين معنيين واقعيين في الشرط والجزاء في ان يترتب
 عليهما معنى واحد ولا يخفى ان هذا لا يستفاد من العبارة على ان المتبادر منه الواحد
 من كل وجه مع ان الواجب ان يحمل على ترتيب معنى واحد بحسب الجنس فان لحاج
 البحر ولحاج الهوى ليسا متحدين الا في جنس اللجاج فلا بد من الاستعانة بالامثلة في فهم
 المقصود ومنهم من قال ان زواج بين معنيين في الشرط والجزاء بان يقارن احدهما
 بالشرط ثم يقارن الاخر بهذا المعنى في الجزاء بواسطة ان المقارن للجزاء المقارن للشرط
 مقارن لما قارن الشرط ومنهم من قال ان يقارن بين معنيين في الجزاء بان يقارن بمعنى هو

الشرط معنى ومعنى هو الجزء معنى قال الشارح المحقق في شرح المفتاح الثانى ار دى من الاول وقال في الشرح والمختصر وهو فاسد ولا قائل بالمزاوجة في قولنا ان جاءز يدفسلم على اجلسته فالعمت عليه هذا وفي كون الثانى ار دى من الاول بحث اذا ما اورد في المختصر مشترك بينهما والعبارة اوفق بالثاني بل اوفق من توجيه ما استفاده من السلف ويمكن دفع النقض بتقييد المعنيين اللذين وقع الازدواج بينهما وبين الشرط والجزء بكونيهما متحدتين في الجنس كما يقيد الازدواج على توجيه الشارح بكونه في ترتب معنى مخصوص عليهما بقرينة الاشارة هذا وينبغي ان لا يخص المزاوجة بين الشرط والجزء ويجعل منه نحو التي نهائى النهاى عن حجبها فلج في الهوى اصاحت الى الواشى فلج بها الحرف فانه يشارك المراكب من الشرط والجزء المزدوجين في هذا التحسين البديعى فاما ان يأول الشرط والجزء بما يشمل هذا التركيب فتعطين او يجعل هذا ملحقا بالمزاوجة (كقوله) اى قول البحترى (اذا ما نهى النهاى) ومنعنى عن هواها (فلج) اى لزم (بي الهوى اصحت الى الواشى) اى استمعت الى التمام الذى يشئ حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى على وكأنه افتراذ انه قبل نهى انتاهى اذ حيتئذ بحسن اتصال الاصلحة بنهى التاهى (فلج بها الحرف) ومثله قوله ايضا (اذا احتربت) اى تحاربت الفرسان المذكورة في البيت السابق (يوما ففاضت) اى سالت (دماؤها) اى دماء المقتولين منها (تذكرت) البقية من الفرسان (ففاضت دموعها) ومن قال دماء الفرسان بمعنى دماء سفوكها فقد تكلف بلا حاجة (ومنه) المسمى باسمى (العكس والتبديل وهوان يقدم جزء من الكلام على جزء ثم يؤخر) عن ذلك الجزء او ما يفيد معناه فيشمل هن لباس لكم وانتم لباس لهن وقد مثل به المصنف ويشمل نحو عادات السادات لتسود العادات وسيادة العادات يجعل السيادة مصدرا بمعنى السادة نحو عادات السادات سيادة العادات وسيادات العادات على ظاهر عبارة التعريف بانه يصدق على رد العجز على الصدر في النظم والنثر قال الشارح العبارة الصحيحة ما ذكره بعضهم حيث قال هوان يقدم جزء ثم يعكس فيقدم ما اخر ويؤخر ما قدم هذا ولا يخفى عليك انه لو قال البعض هوان يقدم في الكلام ما اخر ويؤخر ما قدم لكنى والذى يشكل ويصعب دفعه انه ما الفرق بين رد العجز على الصدر والعكس حتى صار الاول من المحسنات اللفظية والثاني من المحسنات المعنوية ويمكن ان يقال فيما نحن فيه الحسن باعتبارانه يجعل المعنى الواحد مرة مستحق التقديم لفظه وتارة مستحق التأخير بخلاف رد العجز على الصدر فان الحسن فيه باعتبار جعل لفظ صدره وعجزه من غير تصرف في معناه في هذا التقديم والتأخير ثم ظاهر التعريف يصدق على القلب نحو مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم فانه قد م فيه اجزاء هي حروف على اجزاء هي حروف ثم عكس الا ان يقال المتبادر من الجزء الكلمات دون الحرف (ويقع) اى التقديم والتأخير والعكس (على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه) اى الى ذلك انطرف (نحو عادات السادات سادات العادات) وكلام الملوك ملوك الكلام فان العكس قد وقع بين احدى طرفي الكلام وهو العادات في سادات العادات وما اضيف الى العادات من السادات وفسر الشارح ما اضيف اليه بما اضيف الطرف اليه فانه وقع العكس بين العادات وما اضيف العادات اليه وهو السادات وما ذكرنا قرب بالعبارة ويخرج من بيانه نحو من عادات سادات العادات فانه لم يقع العكس بين احدى طرفي الكلام سواء كان بمعنى طرفي النسبة او جانبي الكلام دون بياننا (ومنها ان يقع بين متعلقين في جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت

من الحى) اقول ومنها ان يقع بين متعلقى فعل وشبهه في جملة واحدة نحو نخرج الحى من الميت ونخرج الميت من الحى (ومنها ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين) اى جانيهما سواء كان اللفظ طرفي النسبة اولا (نحو لاهن حل لهم) فهن طرف النسبة وهم قيد للطرف وكذا (ولاهم يحلون لهن) لفظه هم فيه طرف النسبة ولفظة هن قيد للطرف ومن جملة هذا القسم ان يقع اللفظان نفس طرفي النسبة في الجملتين كما انشد الشارح لنفسه طوبت يا حراز الفنون ونبيلها رداء شابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون فني جعل الشارح ذلك مما وقع العكس بين طرفي جملة مقابلان لما ذكره المصنف مما وقع بين لفظين في طرفي جملتين بحيث لا ينحى (ومنه الرجوع) سمي به لما يشعر به تعريفه من انه الرجوع على الكلام السابق بالنقض او لانه رجوع عن الحكم السابق (وهو العود الى الكلام السابق بالنقض انكته) وانما قال انكته لان بعض الكلام السابق لو لم يكن انكته لكان مفسدا للكلام فلا يكون محسنا فان قلت اذا كان النقص انكته كان من دواخل البلاغة فلا يكون تابعا قلت كان التحسين فعمان كذلك انكته (كقوله) اى زهير (قف بالديار التي لم يعفها) اى لم يعفها (القدم) اى تقادم العهد (بلى) اى بلى محايها القدم (وغيرها الارواح) جمع ربح كازياح والارياح في الصحاح وقد يجمع على ارواح لان اصله الواو قلب في الراء لكسر ما قبلها وزال الكسر في ارواح كان وهذا من ابقى الياء قصد دفع الالتباس بالارواح جمع روح وقوله وغيرها الارواح عطف على المحذوف بعد بل كما اشترنا اليه فلا داعي الى جعل الواو فيه زائدا وجعله في قوة بل غيرها كافي الصحاح (والديم) جمع ديمة بالكسرو هي مطريدوم بلاردع و برق اوريدوم خمسة اوسنة اوسبعة اويوما اويلة اواقله ثلث النهار او الليل او اكثر ما بلغ دل الكلام السابق على ان تقادم العهد لم يحج الديار وانارها فلما بد الله انه كذب اراد الخبر بانه محايها القدم وغيرها الارواح والديم فاقى بقوله بلى نقضه اذ لو قال لم يعفها القدم محايها القدم كان كلاما واهيا وموهبا لان قائله يفوه بما لا يشعر به فلما قال بلى علم انه نقض الكلام السابق فجاء الاخبار بحوها القدم وتغيرها الارواح والديم مقبولا لطيفا وكذلك قوله فاف لهذا الدهر لابل لاهله فان نقض السابق بقوله لا يحسن الاضراب والنكته في ذكر لا التنبية على ان ما بعده اضراب لا ترق والنكته في الاخبار والابها هو غير واقع اظهار حدوث الكلبة والحزن والدهش والحيرة بالوقوف على الدبار على ما نقله المصنف واظهار انه يمكن رسوم الديار في بصره ويمكن خيالها في نفسه بحيث لم يقف اولائه محال القدم اثارها على ما نقول وهذه النكته مما هي من دواخل البلاغة كما لا ينحى والشارح المحقق ظن ان ما ذكره المصنف بيان نكته النقص فدع ما يربك الى ما لا يربك (ومنه التورية) وهو في اللغة الاخفاء (الابهام) مصدر او هم اى ادخال شئ في الوهم (وهو ان يطلق لفظه معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد) لقريئة خفية ومملوك المصنف ذكر القريئة اوضح ان الكلام البليغ لا يستعمل في المعنى البعيد القريئة وانه لا يتحقق بعد المعنى المراد مع وضوح القريئة ولا خفا ايضا في انه لا يلزم ان يكون اللفظ معنيان بل يجب ان يكون له معان متعددة وكما يكون الظاهر اكثر تكون التورية اوفر والكلام ابدع فالمختصر الواضح ان يقال هو ان يطلق اللفظ على غير ما وضع له لقريئة خفية مما يتعلق بآراء المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة فهو داخل في اصل البلاغة فكيف عد من البديع ويمكن ان يقال رعاية ما ينبغي من وضوح الدلالة من البيان حتى لو بلغ في الخفاء بحيث لا يفهمه المخاطب لم يكن بليغا ولا يفيد توريته حسنا لفوان اصل البلاغة وكون رعاية الوضوح على وجه يكون ظهور المعنى المراد محتاجا الى تأمل وتجاوز عن بادى الرأى من

المحسنات البديعية واعلم ان التورية لا يجب ان يكون بانسبة الى المخاطب حتى لو نصب قرينة
 واضحة عند المخاطب خفية على السامعين حتى لا يتبهوا الى الابد من زيد تأمل كان في الكلام
 تورية (وهي ضربان مجردة وهي التي لا تتجاسع شيئا مما يلايم المعنى القريب) القسمة العقلية
 تقتضي ضروريا ثلثة ثنائها ما يجامع شيئا مما يلايم المعنى البعيد لكنه لم يلتفت اليه لانه لا ينافي
 التورية بل لا تورية الا فيها شيء مما يلايم المعنى البعيد واقله القريبة (نحو) قوله تعالى (الرحن
 على العرش استوى) فان معناه الظاهر الاستقرار وليس هناك ما يلايمه وفيه بحث لان العرش
 يلايم الاستقرار ومعد الاستقرار لا الاستيلاء وانما يلايم الاستيلاء الملك والمراد البعيد
 او هو الاستيلاء على العرش باجراء الاحكام وازال الاسباب منه حسبما تقتضيه الحكمة
 (ومر شحة) ترك تعريفها لاما كان معرفتها ببيان مقابلها والمر شحة قد سبق بمعنى اخر في علم
 البيان وقد اجتمعنا في قولنا رأيت اسداله ليدراظفار لم تقلم (نحو) قوله تعالى (والسما
 بنيناها بايد) فان المراد بايد معناها البعيد اي كمال القدرة ولا فائدة الكمال جعلت اليد وقد قرن به
 ما يلايم المعنى القريب وهو البناء لان البناء وان تطلب القدرة لكن طلبه لليدا اكثر فلا يرد ان
 ذكر البناء لا يرشح التورية في ايد لانه كما يلايم المعنى القريب منها يلايم المعنى البعيد منها وقد
 يجتمع في الكلام تورتان كل منهما مر شحة للآخرى كقول القاضي ابي الفضل عياض
 على ما في الابضاح وابن عياض على ما في الشرح يصف ربيعا باردا أن كانون اهدى
 من ملابسه اشهر مموز انواعا من الحلال والغزاة من طول المدى خرفت اي فسد عقلها
 من باب نصر وفرح وكرم فاتفق بين الجدى والحمل فان في الغزاة تورية حيث اراد بها
 الشمس لا الرشاد وقد رشح بذكر الجدى والحمل فانه يلايم المعنى الحقيقي للغوى وفي الجدى
 والحمل تورية حيث اراد بهما المعنى البعيد وهو البرجان دون ماهو حقيقة اللغة وذكر الغزاة
 ترشح لهما ومثله بيت السقط اذا صدق الجداى التخت افترى العمى الجماعة من الناس للفتى
 مكارم لا يخفى وان كذب الخيال اي الخيلة والمظنة فما يليق بهما بيان الشارح ان ترشح
 تورية بتورية في بيت السقط دون شعر القاضي بما يلتفت اليه فان قلت كاتون من شهور
 الشتاء فكيف يوجب اهداءه لبعض ملابسه لشهر مموز برودة الربيع قلت مسيرة الهدية الى
 مموز هي الربيع فان قلت ما وجه ايجاب عدم تعرفه الغزاة بين الجدى والحمل برودة الربيع قلت
 وجهه انه لما زلت الحمل وقتناجب ان ينزل فيه الجدى ظهر في الحمل اثار الجدى لان الوقت
 للبرودة وجعل الايتين من التورية على تفسير اهل الظاهر من المفسرين واهل التحقيق منهم
 يجعل الرحمن على العرش استوى مجازا متفرعا عن الكناية وقوله والسما بنيناها بايد عملا
 وتفصيلا في الكشف موافقا لدلائل الاعجاز فلا نقل في مفرداته عن معناها مثلا الى معنى آخر
 فضلا عن النقل الى بعيد لكن لاضنة في الامثلة قال المصنف اعلم ان التوهم ضربان ضرب
 يصير مستحكما حتى يصير اعتقادا وضرب لا يبلغ ذلك البلغ ولكنه شيء يجري في الخاطر ولا
 يلتفت اليه لانك تعرف حاله ولا بد من اعتبار هذا الاصل في كل شيء بني على التوهم يعني
 لا ينبغي الايهام بحيث يصير اعتقادا لانه اخلال وانما ينبغي رعاية القسم الثاني والحفاظة
 عليه ونحن نقول هذا في التورية على المخاطب مسلم واما في التورية على السامع
 فلا فتأمل (ومنه الاستخدام) صححه المحقق شريف زمانه بثلثة اوجه بالمعنيين
 ومهملة ثم هجئة سمي به لانه يستدعي قطع الضمير عما هو حقه اما اذا كان
 المراد بالضمير خلاف المراد بالاسم الظاهر فظاهر واما اذا كان المراد
 بالضمير الثاني خلاف ما اراده الاول على ما هو حقه فظاهر ايضا واما اذا كان المراد

بالضمير الاول خلاف ما اراد بالظاهر وبالثاني ما اراد بالظاهر فلان حق الضمير الثاني ان يوافق الاول وان خالف حقه وبالمهمتين من استخذه بمعنى استوهبه خادما كان المعنى المراد من الظاهر يطلب خادما تابعا فيجعل المتكلم المعنى الآخر تابعه في الارادة في مقام ارجاع الضمير به (وهو ان يراد بلفظه معينان) حقيقيان او مجازيان او مختلفان او اكثر (احدهما) او احدهما (ثم يراد بضميره الآخر) او بضميره الآخر (او يراد باحد ضميريه احدهما) او باحد ضميريه احدهما (ثم بالآخر الآخر) او بالآخر الآخر وهذا القسم يستلزم القسم الاول لانه لا يتحقق استخدام باعتبار الضميرين الا ويتحقق باعتبار ضمير واحد الاسم الظاهر ولا يخفى ان الاستخدام غير داخل في التورية اصلا الا ان يشترط في الاستخدام القرينة الواضحة وان اكتفى بمطلق القرينة يكون بينهما عموم من وجه والثاني اظهر (فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيتاه وان كانوا غضابا) اراد بالسماء المطر وضميره الثبت والظاهر ان الشاعر وصف قومه بالجرأة والغلبة على ما عداهم من الاقوام حتى يرفعون كلاهم ومائهم من غير رضائهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهر لقدرة الله تعالى وانعامه في حق عباده وان كانوا غير شاكرين له تعالى يعني يقول الله تعالى اذا نزل السماء بارض قوم يزينه ويجعله صالحا لان يرفعوه وان كانوا غضابا غير شاكرين (والثاني كقوله) اي الجعري (فسق الغضا) بان يسق الله منزلا فيه الغضا (والساكنية) اي ساكني مكان الغضا (وان هم شبهوه) اي اوقدوا نارا الغضا (بين جوامح) اي ضلوع تحت التراب (وضلوع) جمع ضلع كعرب يريد بنار الغضا نار الهوى فالضمير الاول للغضا بمعنى والثاني لحقيقته واعلم انه قد يراد باللفظ نفسه وبالضمير معناه وباحد الضميرين نفس اللفظ وبالاخر معناه ويدخل في التعريف التعريف عند من يجعل نفس اللفظ معناه واما عند من لا يجعله وهو التحقيق فاما ان يجعل داخل في التعريف بضرب من التكلف بان يراد بالمعنى اعم من المعنى وما في حكمه او لا يجعل ويجعل ملحقا بالاستخدام (ومنه اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل) متعلق بالذكر بتضمين معنى الاشتغال ولا يبعد ان يقال على هذه ابيان التورية ويتعلق بكل فعل ويتعدى به كل فعل ويطلبه للكشف عن وتيرته وعلامته صحة ادخاله على الجهة او الطر بقية ولذا قال في الايضاح على جهة التفصيل (او الاجال) فاحفظه عنا ان كان قابلا للاختمال فقوله على التفصيل او الاجال للتعميم وليكون في التعريف توطئة لبيان الاقسام ويكون البيان على اشد انتظام وقوله (ثم) ذكر (ما انكل) بكلمة ثم احتراز عن تقديم التفصيل على الاجال فيما اذا كان اللف مجعلا لانه ليس منه ولهذا قدم اللف في تسميته اي ثم ذكر ما انكل (واحد) من المتعدد (من غير تعيين) احتراز به عن التقسيم والمراد سبب التعيين مطلقا بان لا يقصد المتكلم الى معين وان كان قاصرا في التعيين غير وافي بما قصده وبهذا يفرق بين التقسيم المختل واللف والنشر وسجي لهذاتمة بيان في بحث التقسيم واخرج بقوله (نفسه بان السامع يرد به اليه) ما لو ترك تعيين ما انكل عدم الوثوق لانه ان كان الترك مع قصد الاضافة كان الكلام خارجا عن البلاغة فلا يكون ماعمل فيه محسنا وان لم يكن مع قصده لم يكن لفظا ونشرا ولا يكون هنالك محسن بدعي بقى امر ان احدهما ان يذكر متعدد ويضاف الى البعض ماله ويضاف الى الباقي انه ليس له شئ بعدم التعرض لماله فيقال جاء محبي وعدوى ومن لا يعرفه فاكرمته وشتت فافيد ان المحب مكرم والعدو مشتومر والثالث غير ملتفت اليه بشئ ولا يصدق عليه التعريف لانه لم يذكر فيه ما انكل الا ان يقال المراد بذكر ما انكل افادته

التي تكون غالباً بالذكر وثانيهما ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يؤتى بمجمل مشتمل على متعدد برد السامع من المفصل ما لكل مما ذكر في المجمل اليه فيقال اعطاني زيد وعمرو وبكر سبعة دنائير فيما اذا تقرر ان انعام زيد اربعة وعمرو اثنان وبكر واحد لا يزيد عليه ابداً فيرد زيد الى اربعة وعمرو الى اثنين وبكر الى واحد ولا يخفى انه لا يقصر عما اذا قدم الاجال اللهم الا ان يقال تأخير المجمل لم يعهد في كلامهم والوارد في هذا التركيب اعطاني سبعة دنائير زيد وعمرو وبكر فبناء التعريف على الواقع فان وجد على هذا النظم فليجعل ملحقاً باللف والشرفا حسن التأمل واجل التجميل يكن لك افضل التجميل (فالاول) وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل (ضرر بان لان الشرحا على الترتيب اللف) بان يكون المذكور في الشر اولاً للمذكور في اللف اولاً وهكذا وليس اللف والشر المرتب (بحو ومن رحمة جعل لكم) اي خلق لكم (الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر فائدة خلق الليل وهو السكون فيه وفائدة خلق النهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب من غير تعيين لان السامع بنفسه يعرف ان السكون فائدة خلق الليل وابتغاء شئ من الفضل فائدة النهار ولا يلزم من جعل ضمير فيه الى الليل تعيين السكون له لانه لا تعيين الا كونه ظرفاً للسكون ولا يلزم من ذلك كونه فائدة خلق الليل لجواز ان يكون السكون في الليل من فوائد وجود النهار وابتغاء الفضل في النهار من فوائد وجود الليل واللف والشر هنا باعتبار رد فائدة الخلق الى الخلق لا باعتبار رد المظروف الى الظرف اذ هو بهذا الاعتبار تقسيم في هذه الابة تقسيم واف ونشر فاحفظه فانه مما انعم الله علينا ولم يهتدي لوجهه الشارح الجليل فاجاب عن الاشكال بانه لا تعيين في ضمير فيه لانه يحتمل الرجوع الى النهار وتبعه المحقق شريف زمانه في شرحه للمفتاح وستعرف ان القصد الى التعيين وان لم يكن المعين وافيا كاف في التقسيم والشارح يعترف به هذا ولا يلزم من كون خلق الليل للسكون ان يجب فيه السكون شرعاً اذ لا يجوز مخالفة ما اراد الله لانه لبيان معظم فائدته واغلب ما يتعلق به وهكذا ولتبتغوا من فضله (واما على غير ترتيبه) وذلك قسمان بان يكون على عكس ترتيبه وان يكون مخالفاً لترتيبه قال الشارح وبسم الاول معكوس الترتيب والثاني مختلط الترتيب وسماه في شرح المفتاح المشوش والاول المعكوس وقيد بعض من على تقييده وثبوت المشوش بكسر الواو وفي الصحاح التشويش التخليط وانكرا القاسموس ثبوته في اللغة وقال وهم الجوهرى وصوابه التشويش (كقوله) اي قول ابن حيوش بالمحملة والياء المشاة التمانية والواو المعجمة على وزن تنور والحيوش الشيخ الطبراني كنيته ابن رزق الله (كيف اسلوا) سلاه وعنه كرضي ودعا نسيه (وانت حقف) هو ارملة العظيم المستدير يشبهه الكفل في العظم والاستدارة (وغصن وغزال لحظا) هو الغزال (وقدا) للغصن (وردفا) الحقف والثاني كقوله هو شمس واسدو بحر جواد وبها وشجاعة واراد بقوله (والثاني) ذكر المتعدد على سبيل الاجال (نحو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او انصارى) فقد ذكر اليهود والنصارى اجالا لا يضم الجمع او قولهما اجالا باسناد القول اليهما اجالا وعلى الثاني كلام الايضاح ثم ذكر ما لكل من الفريقين او القولين ولما كان المتعدد المجمل منهما سواء كان القولين او الفريقين شرح هذا المثال بخلاف باقي الامثلة فقال (اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فكيف) اي بين القولين او الفريقين (لعدم الالتباس)

وعدم مظنة ارادة حكمها جلة بان الداخل في الجنة احد الفريقين لا غير كما هو ظاهر
النظم (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) اى نسبة كل فريق صاحبه الى الضلال بالمعنى
المقابل للاهتمام او بمعنى الهلاك قال الشارح في شرحه على المفتاح وقد جرى
الاستعمال في اللف الاجالى على ان يذكر النشر بكلمة او كما في الآية لان الذى وقع عليه
الاتفاق هو احد القولين وانما الموصول الى فهم السامع هو التعيين وتوضيح ما ذكره
ان في اللف الاجالى تشريك الجماعة المذكورة كافي المذكور المفصل وليس تشريكهم
بكون كل من تلك المفصل اكل والالم يكن لغا ونشر ابل تشريكهم في ان اكل واحد
من هذا المفصل والمتكفل لهذا المعنى كلمة او اعلم انه اثبت صاحب الكشف نوعا من اللف
وقد وصفه بانه لطيف المسالك لا يهتدى لوجهه الا الثقة من علماء البيان في قوله
تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وتكملوا العدة وتكبروا لله على ما هديكم ولعلكم تشكرون حيث
قال الفعل المعلن محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره وتكملوا العدة وتكبروا لله على
ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك بمعنى جلة ما ذكر من امر الشاهد بصوم
الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة الفطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله
تكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة وتكبروا لله ما علم من كيفية القضاء
والخروج عن عدة الفطر ولعلكم تشكرون اى اراد ان تشكروا علة الترخيص
والتيسير هذا كلامه واورد عليه من ان المعلن المذكور امر الشاهد بصوم الشهر ولم يعين له
علة ومما عين له علة تعليم كيفية القضاء وهو لم يذكر في العلل المذكورة فطريق
العلل منه غير موافق لبيان ما شرع واجاب عنه الشارح المحقق بان قوله من امر الشاهد
في تفصيل العلل ليس لانه معلن بشئ من العمل بل هو توطئة وتمهيد لفرع الترخيص
ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه يشهد بذلك انه لم يقل من امر المرخص باعادة حرف
الجر كما قال ومن الترخيص وفي امر المرخص بعدة من ايام اخر دلالة واضحة على تعليم
كيفية القضاء هذا كلامه وفيه نظر لانه لو كان توطئة للثلاثة كان من الداخلة عليه داخلة
على الثلاثة فينبغي ان لا يدخل من على الترخيص ايضا نعم لو كان توطئة لمجرد امر المرخص
بعدة من ايام اخر لكان لما ذكره وجه فالجواب اولان قوله وتكملوا العدة علة الامر بمراعاة
العدة شامل لمراعاة عدة الشهر ومراعاة عدة ايام اخر وان رده الشارح بانه لا معنى
لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر والشريف المحقق بان القصد
في التعليل بتكميل العدة الى ان قضاء ما فات وتلا في المطلوب بقدر الامكان واجب ولما كان
المطلوب اول الصوم ايام مخصوصة بعدة معينة وقد فات بعذر امر برعاية العدة حفظه
عن الفوات بالكلية وتحصيلا له بقدر الامكان فلامعنى لجعل كمال العدة في الاداء علة لامر
الشاهد بصوم الشهر لانا نقول امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص بعدة من ايام
اخر لتكملوا العدة اذ الشاهد يسهل عليه صوم الشهر فلا يفوته الاكمال والمرخص يعسر
عليه الاكمال لو صام في الشهر فيكون عرضه لسنوات الاكمال فبالرخصة يسهل عليه فتعليل
امر الشاهد بالاكمال في الاداء له معنى لطيف ولا يجب ان يكون تعليل امر المرخص بالتكميل
لان تلاقي المطاوب واجب بل التعليل لتخصيص الشاهد بصوم الشهر وتخصيص
صاحب العذر بالرخصة فيكون تعامل الامرين باكمال العدة في غاية الحسن وثانيا بانه جعل
من تفصيل العمل ما ليس بعمل وترك في التفصيل ما هو عمل اشار الى ان ظاهر اللف والنشر

غيرما هو حقيقته وهذا الذي خص معرفته والاهتداء به بالثقة كما استعرف تفصيله
وهذا كلام وقع في البين فخان ان ترجع الى ما تكافيه من ان ذلك النوع اللطيف من اللف
الذي اهتدى اليه صاحب الكشف ما هو فقال الشارح المحقق انه ذكر بالكل بين ذكر
المتعدد اولاً وتفصيلاً وثانياً اجلاً فيقع اللف بين نشرين احدهما مفصل والاخر مجمل وفيه
ان وقوع النشر بين لفين يتصور على اربعة اوجه لا يعرف تخصيص اللطف بما ذكره وجه
وانه يصدق على نحو ضربت زيدا واكرمت عمرا لا تأديب والا حسان اي فعلت ذلك حقاً
فان الثاني لم يذكر لللف بل لتحقيق ما سبق تأكيده فالاولى ان يقال انه ذكر بالكل بين ذكر
المتعدد اولاً وثانياً معلقاً بالثاني كافي الاية وقال السيد السند شريف زمانه لا يخفى
ان وقوع النشر بين لفين مفصل ومجمل لا يقتضي اطف مسلكه بحيث لا يهتدى اليه الاثقة
بل لابد هناك من امر اخر وان كنت في ريب مما ذكر فتأمل فيما اورده من المثال هل
هو بهذه المناسبة من الدقة واللطافة ما ظن ذات طبع سليم يحكم بذلك فالوجه ان هذا النوع
عبارة عن لف يحتاج فحصيل بعض مالف فيه الى دقة نظر كان في الاية تحصيل تعليم
القضاء كذلك ويكون في رد بعض مالكل اليه دقة كافي لتعليل الامر بمراعاة العدة باكمال
العدة فان فيه اشارة الى ان تلافي المطلوب بقدر الامكان واجب الى اخر ما سمعته ويكون
المتعدد كل منه او بعض منه صالحاً للرد الى غير ما ذكره بحسب الظاهر لكن التأمل الصادق
يتكشف انه لم يرد اليه هذا تنقيح ما ذكره قلت ما ذكره كلام محقق لا غبار عليه ولا يتوقف
اطف النشر على جميع ما ذكر بل كل منها يوجب اطفه فقد بلغ لطف الاية الغاية ومن موجبات
لطفه ان يكون اثنان من المتعدد معاً متعلق واحد من النشر كما ذكرنا وان يكون المتعدد
مذكوراً بلفظ واحد يستنبط منه على الترتيب فيقع الترتيب في الاستنباط لافي الذكر
صريحاً فان قوله فعدة من ايام اخر مشتمل على الترخيص وتعليم كيفية
القضاء وامر المرخص برعاية العدة فالترتيب المرعى في النشر باعتبار انه يستفاد منه رعاية
العدة اولاً ثم كيفية القضاء من كون يوم يوم ثم الترخيص وبهذا اندفع انه لم يذكر
المتعدد اولاً مفصلاً لانه ادى بلفظ واحد هذا واما ما ذكره الشارح بانه لا يعرف له اطف
لا يهتدى اليه فلا يتجه لان ذكر مالكل بعد المتعدد يوجب جعله نشر للمتعدد فاذا تعلق
بالجمل بعده يئس السامع عن كونه نشر له ثم لما نظر فوجد الجمل عين مفصل سبق وجدانه
متعلق بالسابق معنى فهو نشر للسابق فيه مزيد دقة لانه نشر بحسب المعنى من غير
ان يكون في اللفظ اقتضاء بل مع اقتضائه خلافه ويمكن بيان الاية على وجه لا يحتاج الى حذف
شيء لكن عاقبة تخافة التطويل عن هذا الكلام الجميل فعمى ان اوفق لا ذكره في تفسيره
في تفسير كتابه يشتمل على تغييره وقطعه متوكلاً عليه ومتوسلاً بشيره ونذيره (ومنه الجمع
وهو ان يجمع بين متعدد) في الذكر (في حكم) اي في محكوم به واحد قال المحقق التقاضاين
في شرح المفتاح وهو ان يحكم على المتعدد بكل واحد والمتعدد بالمتعدد في الذكر لثلاً
يدخل فيه البنون زينة الحياة الدنيا المحكوم به الواحد ما يكون واحداً في المعنى وان تعدد
في اللفظ واللام يكن قوله فوجهك كالتار في ضوءها وقلبي كالتار في حرها جمعا وتفرقا
ففي بيانه قلق وخفاً وكان وجه تحسبه ابراز الشيء في هيئات مختلفة في تركيب واحد تارة
في هيئة الكثرة واخرى في هيئة الوحدة ولا يظهر عدم عدم المحكوم عليه الواحد بالمحكوم به
المتعدد منه فانه يشاركه في هذا المعنى كان يقال زينة الحياة الدنيا مال وبنون وذلك
المتعدد منه فديكون اثنين (كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا) وقد يكون اكثر

قدم الآية على الشعر على عكس ما في الافتاح ليكون التشرع على الترتيب وذكر الآية مع الترتيب حسب (نحو ان الشبَاب والفراغ) والخلاص من الشغل المانع عن اتباع الهوى (والجدة) على وزن العدة بمعنى الاستغناء صحح السكاكي في كتابه انه بالكسر واشكل ذلك على شارحيه فانه من شعراى العتاهية على وزن الكراهية لقب ابى اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد واوله علمت يا مجاشع اسم فاعل ابن مسعدة فقوله ان الشبَاب في حيز العلم فيجب فتح الهمزة ونحن نقول يجوز ان يكون البيت من الاشعار المشهورة التي ضمنها ابو العتاهية يعني قد علمت هذا البيت المشهور فائدة قال صاحب القاموس ابو العتاهية لقب ابى اسحق وليس كنيته كما وهم الجوهرى وهذا غريب يخالف للمشهور من ان اللقب لا يصدر بالاب والابن والام والبنات وكل علم كذلك فهو كنية (مفسدة للبره) فيه تغليب او كونه مفسدة للمرأة يعلم بطريق الاولى والمفسدة كالمصلحة ضدها (اي مفسده ومنه التفريق وهو ايقاع ثباين بين امرين) اي عدم شركة احدهما مع الآخر في وصف مختص بالآخر فالمراد بالثباين ما يقابل المشابهة ولا يخفى ان ذكر المتعدد في الجمع والتثنية هنا يوهم انه مختص بالمرين فينبغي ان يقول بين متعدد (من نوع) ليس احتراز عن ايقاع ثباين بين امرين من نوعين فانه لا يكون بل توضيح وتفصيلا ولا فائدة في قوله في المدح او غيره الا التعميم والتوضيح ووجه تحسينه يعلم مما ذكرنا في الجمع (كقوله) اي قول الطوطا (ما نوال الغمام وقت ربيع) مع ان الربيع وقت ثروة الغمام (كنوال الامير يوم سخاء) مع ان يوم السخاء يوم فقر الامير لكثرة السائلين وكال بذله (قنوال الامير) اي كل نوال منه (بدره) اي جلدته ولد الضان (عين) اي مملوءة من الدراهم وقال في الشرح هي عشرة الاف درهم وانكر في القاموس ان تكون بدره عين البدره اسم لعشرة الاف اوسبعة او خمسة قال بل هي جلدته السخلة (ونوال الغمام) اي كل نوال منه (قطرة ماء) فلا يرد ان الظاهر قطرات ماء ومن لطيف هذا قوله * من قاس جدواك بالغمام فما * انصف في الحكم بين شككين * انت اذا جدت ضاحكا بها * وهو اذا جاد جامع العين (ومنه التقسيم) شدة اتصال التقسيم باللف والتشريع يقتضى ان لا يفصل بينهما بشيء ولا يقع بينهما التفريق (وهو ذكر متعدد ثم اضافة مالكل اليه على التعيين) الا خصصتم تعيين مالكل قال المصنف يخرج بقيد على التعيين اللف والتشريع ولم يذكره السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم اذ بعد ان يكون التعريف اعم قال الشارح ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والتشريع اضافة مالكل اليه بل يذكرفيه مالكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتأمل فانه دقيق وفيه نظر لان ذكر مالكل ليس بلا اضافة اليه لان التركيب يدل على الاضافة ووضع على افادة ان كلامهما بواحد من المتعدد ولكن لا تعيين والتعيين مقوض الى السامع فاضافة مالكل اليه يلزم ذكر مالكل الا انه اضافة اجزا لا بلا تعيين وتفصيل فتأمل فان هذا هو الدقيق (كقوله) اي قول المجلس جرير بن عبد المسبح (ولا يقيم) احد فانه المستثنى منه المحذوف اي لا يتوطن في موطن الظلم (على ضيم) اي مع ظلم (يراد به) اي بذلك الاحد (الا الاذ لان) افعل من الذل (عبر الحى) عبر الحمار الوحشى والاهلى واضافته الى الحى عينته للاهلى وجعل الشارح تعيينه لانه المناسب (والوتد هذا) عبر الحى (على الخسف) اي الذل (مربوط برمته) صلة الربط اي بقطعة حبل بالية يسهل الخلاص معه عن الربط او مربوط على الذل بتمامه من فرقه الى قدمه كما يقال ذهب فلان برمته (وذا) اي الوتد يشج اي بشق رأسه بالدق (فلا يري له) اي للوتد ولا يدق ولا يرحم (احد)

ولا يخفى ان عدم الرجم مشترك بين غير الحمي والوثني فالاول ان يجعل ضميره لكل منهما ويجعل قوله فلا يرى متفرعا على الربط والشج ولا يخفى ان هذا وذا وان كانا لا يمتثلان لشيء مما اشير اليه لكن الحكم المذكور مع كل منهما قرينة على انه اشارة الى المعين فان الربط بلايم العير والشج والوثني هذا يدفع ان الاضافة في هذا البيت على التعيين وقد مر في بحث التلغف والنشر ما يغنيك عن هذا الجواب فارجع اليه فانه المرجع والمآب (ومنه) اي من العنوى (الجمع مع التفريق) فيه انه لا معنى لجمع الجمع مع التفريق فسماع الحسن لانه من قبيل اجتماع القسمين وكذا اخواه لا يقال ليس حسن الجمع مع التفريق حسن الجمع والتفريق بل حسن جمع الجمع مع التفريق وهما متضادان لانا نقول فحينئذ لا معنى للاقتصار على الثلاثة بل ينبغي ان يعد من الحسنات جمع الطبايع مع التناسب ولا يبعد ان يقال فليكن هذا ايضا من الحسنات الا انهم لم ينتهوا له وتنبهوا واكتفوا بالتنبيه عليه باعتبار نظائره عن يمينه (وهو ان يدخل شيان في معنى وتفرق بين جهتي الادخال) لو اريد بقوله الجمع مع التفريق المعنى التركيبي لاستغنى عن التعريف كما استغنى في قوله الجمع مع التفريق والتقسيم فتأمل (كقوله) اي الوطواط (فوجهك كالنار في ضوءها وقلبي كالنار في حرها) ادخل قلبه ووجد الحبيب في الشبه بالنار وفرق بينهما بين جهتي الادخال باختلاف وجه الشبه والاطهر انه اراد يجعل اقلب كالنار في الحرارة يحرق لانه يحترق كما ذكره الشارح ولو قيل فوجهك وقلبي كالنار في ضوءها وحرها لكان جماع التفريق ولغاو نشر او قد قصد بتشريك قلبه مع وجهه بيان مناسبة بينهما فتتضمن التأييد ويميز وجهه عن قلبه التحرز عن تحقق مماثل لوجهه في الحسن (ومنه) الجمع مع التقسيم التقسيم هنا معناه الحقيقي اي ذكر متعددهم اضافة ما لكل اليه لانه حصل بالجمع ذكر التعدد واما التقسيم المصريح والضمني في قوله (وهو جمع متعددهم تحت حكم ثم تقسيمه او العكس) فهو بمعنى اضافة ما لكل من التعدد اليه لا ذكر التعدد ثم الاضافة (فالاول) اي الجمع قبل التقسيم (كقوله) اي ابي الطيب في مدح سيف الدولة (حتى) للعطف على قاد المقانب في البيت السابق واس يحرف جر كما توهه عبارة الشارح متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب لان الجار لا يدخل على الفعل (اقام) اي سيف الدولة واختاره على احاط اشارة الى نصيبهم عنه على فتح القلاع والحصون حتى انه يتوطن حولها ولا يفرقها حتى تتفتح وتضمين معنى الاستعلاء اي مستعليا على الارياض كما هو شان اهل الجرة في محاربة الحصون قال (على ارياض) وهي جمع ريبض بمعنى السور وهذا التضمين اللطف من تضمين التسلط كما جاء به الشارح (خرشنة) على وزن دحرجة بلدة من بلاد الروم (تشق به الروم) جنس للرومي كما ان التمر جنس بالتمر (الصلبان) كغفر ان جمع صايب هو معبود النصاري (والبيع) جمع بيعة قطعة بمعنى متعددهم يعني قاد المقانب جمع مقب وهو ما بين الثلثين الى الاربعين من الخيل حتى اقام حول هذه المدينة العظيمة حال كونه تشق به شقاوة مستمرة هذه الاشياء بجميع انواع الشقاوة من السبي والقتل والنهب والاتلاف لجمع الشقاوات تحت تشق ثم قوله فصله (لاسي ما نكحوا) اي نكحوا حتى اتى بلفظ مالا له قصدا الى مفهوم الصفة اي المنكوحة وكذا في اخواته فهو على اصله فلا حاجة الى ما قال الناظرون برمتهم انه لمراعاة الموافقة بما جمعوا وما زرعوا اولاهانهم بتزويلهم منزلة غير العلاء وفي نكحوا تغليب اي ما نكحوا وينكحون او بقوا ايشمل من كانت من نسائهم صبية (وللقتل ما ولدوا) من المذكور بقرينة ما قبله ولو قرئ ولدوا مجهولا اي ولدوا منهم لصار مخصوصا بالذكر (والنهب ما جمعوا ولتار ما زرعوا) اي لتار ما زرعوا فاشجارهم الاحراق تحت

القدر ومن روعاتهم للطبخ وحله على كونه الاحراق والتضييع لا يناسب لمن همه فتح
 الحصن انما هو شان العاجز عنه القانع بمجرد اضرار اهل الحصن ولم يلتفت المصنف الى
 جعل التقسيم لما دخل تحت قوله وارضهم لك مصطاف اي منزل للصيف ومرجع اي
 منزل الربيع في قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرجع
 من الارض وما فيها في كونها خالصة للمدوح كافي المفتاح لان نسخ ديوان ابي الطيب
 غير مختلفة في ان هذا البيت بعد قوله للسبي الخ بعدة ايسات لاقبله كافي المفتاح (والثاني)
 اي التقسيم قبل الجمع (قوله) اي حسان (قوم اذا حاربوا اضرروا عدوهم او حاربوا النفع
 في اشياهم نفع واسمية) خبر (لك منهم) صفة سجيحة فصل بين الصفة والموصوف بمبتدأ
 الموصوف (غير محدثة ان الخلايق) جمع خليفة بمعنى الطبيعة والخلق والناس وعلى الاول
 اشهرها صاحب البدع (فاعلم) اعتراض (بالقاء شرها البدع) على وزن عنب جمع بدعة على
 وزن حكمة مؤنث بدع كعلم بمعنى الامر الذي وجد اولاً وقد جاء بمعنى الحدث في الدين بعد
 الاستكمال او ما استحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الاهواء والاعمال والمناسب هنا
 الاول ولا حاجة الى جملة مجازا عن المستحدثات متفرقا على المعنى الثاني كافي الشرح
 ولا يخفى ان المصراع الاخير يفيد ان شر الخلائق مسلوبة عنهم وهو لا يليق بمقام المدح
 والملايق اثبات خير الخلايق لهم الا ان يقال المقصود تمرير بعض مخالفتهم بان لهم شر الخلائق
 فصل في البيت الاول ما تحت سجيحة منهم غير محدثة (ومنه الجمع مع التقريب والتقسيم)
 قد عرفت وجه عدم تعريفه (قوله تعالى يوم) منصوب بتقدير اذكرا وقوله لانكم (بأنى)
 اي امر الله بجعل الضمير لله حذف المضاف او يأتي اليوم اي هو له بجعل الضمير لليوم
 وحذف المضاف كذا قبل ولك ان تجعل (لانكم) تأويل عدم التكلم فاعل يأتي كما جعلوا
 تسمع بالمدى مبتدأ (نفس) بشئ (الاباذنه) اي باذن الله وقول الشارح اي لانكم نفس
 بما ينفع من جواب او شفاعة يوجب ان لا يكون نفى التكلم مطلقا بغير اذنه بل كانوا يتكلمون
 بما لا ينفع وظاهر الآية بخالفة فلا يعدل عنه الالداع والمستثنى منه محذوف اي لانكم بشئ
 بسبب من الاسباب الاباذن الله ولا يعدل ان يراد باذنه ما اذن فيه فيكون مستثنى من شئ
 ولا يحتاج الى تقدير غيره ولا تدل الآية على ثبوت الاذن حتى تنافي قوله تعالى يوم لا ينطقون
 ولا يؤذن لهم فيعتذرون لجواز ان لا يكون التكلم الاباذنه وينبغي الاذن فينبغي التكلم فنفي
 الاذن في الآية الاخرى لا يتنافى بل يكشف عن حاله فلا حاجة الى ما قيل ان في هذا اليوم
 موافقا فالاذن في موقف ونفيه في اخر والمأذون فيه الكلام الحق والمنوع عنه العذر
 الباطل والى ما يمكن ان يقال الاذن في بعض اليوم والمنع في بعض آخر (فهم شقي)
 تفريق لاجمع تحت النفس التي عمت بوقوعها في سياق النفي والمراد بالشقي الشقي المطلق
 وكذا بقوله (وسعيد) فيكون التفريق ظاهر الكن لا يكون حاصرا ولا بأس به لانه ليس
 في النظم ما يدل على ارادة الحصر وقوله (فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير شهيق)
 اي احتباس النفس بحيث يدخل ويخرج بشدة ويشقه اوصوت الجهر (خائدين فيها) الآية
 تقسيم واضافة ما كل منهما اليه بالثعنين (مادامت السموات والارض) قيل هو في العرف
 للتأنييد فلذا كدبه الخلود وقيل المراد سموات الآخرة وارضها وهي ابدية ورد
 بان تأنييد الخلود بما لا يعرف تأنييده لا يليق ويمكن ان يجاب بانه جاز ان تكون معروفة
 فيمسا بين المؤمنين قبل نزول هذه الآية او بانه مما يعرف بالقياس الى سموات
 الدنيا وارضها الباقية بقاؤها ونحن نقول جاز ان يكون المراد بالسموات

الجهات العلوية وبالارض مقابلها (الا ماشاء ربك ان ربك فعال لما يريد
واما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض الا ماشاء ربك
عطاء غير مجدود) اي غير مقطوع بل تمتد الى غير النهاية وهذا الاستثناء مما عمل فيه العرب
افكارهم واختلفت في توجيهه المعترلة واهل السنة واكثر كل منهم على الاخر انكارهم وليياته
مقام اخر سببه في مقامه ان وقفنا والاجل آخر لكن مساثره فيما بينهم وبخاف ان يفوت
ما قد وهبنا من الحى الذى لا يموت فذكر ملك وهو ان الغرض من الاستثناء تعليل الخلودين
بمشية الله لا اخراج زمان من ازمة كون الفريقين في الدارين الا انه يخرج من ازمة خلود
بعض الاشقياء في النار بعض الازمنة نعلم بتعلق مشية الله به من الشرع ولا يخرج من ازمة
الخلود في الجنة شئ للعلم بعدم ذلك التعاقب (وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين) فله ثلثة
معان ولا يخفى ان الانسب ان لا يفصل بين المعاني بشئ الا ان يقال اخره عن الجمع مع التفريق
والتقسيم ليعلم ان التقسيم المعتبر في هذا القسم هو الاول دون شئ من الآخرين (احدهما
ان يذكر احوال الشئ مضافا الى كل ما يليق به) يرد عليه انه يصدق على بعض ما هو لاف
ونشر مرتب كان يقال ثقال خفاف اذا اقوا او دعوا فلا بد من قيد الاضافة بقولنا
على التعيين ومع ذلك يصدق على ذكر متعدد من الاحوال ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين
كان يقال لي كسب علم وكسب مال فذلك للاخرة والثاني للدنيا مع انه تقسيم بالمعنى الاولى
الا ان لا يحتز عن صدقه على هذه الامور والظاهر ان المراد ذكر احوال الشئ مضافا
الى كل مع ذكره ما يليق وهو المتبادر فافهم (كقوله) اي ابى الطيب (ثقال) صفة مشايخ
في البيت السابق اي ثقال لشدة وطأ تهم على الاعداء او ثباتهم على اللقاء (اذا اقوا) اي طابوا
(خفاف) مسرعين الى الاجابة (اذا دعوا) الى كفاية بهم (كثير الى شدوا) لان واحد امنهم
يقوم مقام جماعة (قليل اذا عدوا) ذكر احوال المشايخ مضافا الى كل منهما ما يناسبها والاضافة
الى كل ما يناسبه يتحقق فيما اذا كان المناسب للاحوال واحدا واضيف الى الجميع فلا يجب
في التقسيم كون المناسب على قدر الحال (والاستيفاء اقسام الشئ) اي التقسيم الخاصر
(كقوله تعالى يهب لمن يشاء انثا) ككتاب جمع انثى (ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا)
هو على وزن الغر ان كالدكور جمع الذكر خلاف الانثى والتزويج بمعنى الانكاح يتعدى
الى مفعولين بنفسه ومعنى التقريب الى الثاني بالباء قال تعالى وزوجناهم بحور عين اي قربناهم
وهو المناسب في الآية فقوله ذكرانا وانثا منصوبان بزرع الخائض وارقا وزوج من يشاء
لتعين الواو فلما عدل الى ضمير الراجع الى من في الجمل السابقة تبدل الواو بالواو الثاني بين التزويج
والافراد بالنسبة الى فرقة واحدة والنوعان بالنسبة الى فرقتي وعلق التزويج بالفرقتين
السابقتين حتى احتاج الى العطف باو ولم يعلق بفرقة ثالثة ليحذف الواو كافي الجمل السابقة تذييها
على ان المشيئين السابقتين ليس شئ منهما واجبا عليه تعالى ولا هذه المشيئة فتدبر كذا
افاده المحقق شريف زمانه وفيه بحث لان الثاني مطلقا لا ينافي الواو ولا يجمع او الا ترى انه
لو قيل يهب زيدا انثا ان شاء ويهبه الذكور ان شاء يتعين الواو مع ان لم يقس عليه واحد فينبغي
ان يجعل مناط اختيار الواو الثاني مع التصريح بالشرط وفي تحقيق استيفاء الاقسام في الآية
نظروا ان يته الشارح المحقق بان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون
ذكر او انثى لانه فرق بين ما ذكره الشارح وبين ما في الآية لان في الآية اما ان يكون له انثا او ذكر
او كلاهما واما ان يكون عقيما يبق ما يكون له انثى واحد وذكور واحد ويكون له كلاهما وارادة
الجنس بالجمع المنكر بعيد وايضا اذا جعل ضمير يزوجهم للفرقتين السابقتين ببق قسم آخر

(47)

لانه لم يجد فيه القسم الثاني وجعل بعضهم البدء للتجريد وبعضهم للسببية وقد جعلناها بمعنى في
فتذكر وقال الرضى ان نحو لقيت من زيد اسدا ونحو لتسألن به البحر على حذف مضاف
اى لقيت من لقاء زيد ومن جهة اسدا وتسألن بسؤال البحر والقرص التشبيه بالاسد والبحر
وقال الشارح المحقق هذا التقدير ضعيف في مثل قولنا لى من فلان صديق جيم لغوات المبالغة
في تقدير حصل لى من حصوله صديق هذا يعنى تشبيهه بالصدق يقوت المبالغة في الصدقات
وهو صديق قلت يقوت المبالغة لو كان هذا الكلام في حق الصديق الجيم اما لو كان في حق
الصديق الذى ليس بجيم اوفى جيم ليس بصديق اوفى من ليس شيئا منهم مبالغة متحققة
فيجوز ان لا يقع مثله الا في من ليس متصفا بمدخول حرف التجريد ويكون شيهابه (ومنها نحو
قوله) في كون المنتزع مما دخله باء المعية (وشوهاه) اى رب شوهاه وهى من الخيل الطويلة
الرابعة او المفردة رجب الشدقين والمخترين وكل منهما صفة محمودة في الخيل (نعدوبى)
اى تسرع (الى صارخ الوغاء) اى مستغيث في الوغاء وهو الحرب (بمستليم) اى لا يس لامة وهى
الدرع والبلاء للبلاسة والمصاحبة (مثل الغنيق) هو الفحل المكرم عند اهله (المرحل) من رحل
البعير اشخصه عن مكانه وارسله اى نعدوبى ومعنى من نفسى لا بس درع الكمال استعدادى
للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لا بس درع هذا هو المشهور ويمكن
ان يكون بمستليم متعلقا بقوله صارخ الوغاء اى مستغيث في الحرب مستعد له بحيث ينتزع منه
مستعد اخر وذلك ابلغ في وصفه بالشجاعة لانه جعله في غاية الكمال الى ان بلغ بحيث يسرع
الى مستغيث يستغيث مع كمال استعداده ولا يخاف من اضطر في يده مثل ذلك المستغيث وعلى
التقديرين يحتمل ان يريد بالغنيق المرحل المنتزع منه فيكون مشبه بالصورة المنتزعة بالمنتزع منه
في كونه فحلا مكرما مشخصا من مكانه مرسلا الى جانب العدو (ومنها) ما يكون بدخول في
على المنتزع منه (نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى في جهنم وهى دار الخلد) قال الشارح
لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة
في انصافها بالشدّة هذا وفيه نظر لان انتزاع دار الخلد يفيد المبالغة في الخلود لافى الشدة ثم
انه يمكن ان لا يكون في الانتزاع بل تكون لافادة ان دار الكفار ومزاجهم بعض من جهنم وكيف
لا وكثير منها مشغول بالفساق من المسلمين بل هى اوسع ان يشغلها جميع من دخلها قال تعالى
هل امتلات ونقول هل من مزيد (ومنها نحو قوله) اى قول قتادة بن مسلمة الخنفي قال الشارح
اى ما يكون بدون توسط حرف هذا ولا يخفى انه لا يقابل بينه وبين ما سأتى فالمراد ما يكون
بدون توسط حرف ومدخلية كناية ومن غير مخاطبة الانسان لنفسه (فلئن بقيت لارحلن)
رحل كنع بمعنى اثقل (بغزوة تحوى الغنائم) اى نجدها مصفوفة غزوة والفاعل ضميرها والضمير
محذوف اى تحوى فيها الغنائم وهو الثقات من المتكلم الى الخطاب في البيت ثلثة الثقات
كل منها من قسم وروى نحو الغنائم وجمله في شرح الحماسة اصلا وقوله تحوى الغنائم رواية
بعض وهو يوجب كون (او يموت كريم) لغوا مستغنى عنه بقوله فلئن بقيت فانه منصوب بمعنى
الا ان يموت كريم وحيث يجب ان يجعل الاستثناء من جميع الغنائم لامن الرحلة والا لا غنائم
ولولم تحقق الرواية من الشاعر بالنصب لا يمكن ان يرفع عطفا على تحوى اى غزوة تجمع
الغنائم او استشهد فيها عبر عن قتله بالموت اشارة الى انه ارفع من ان يقتله الخصم بل يموت
لتحقق الاجل وبالجملة عبر عن نفسه بالكريم اشارة الى انه بلغ في الكرم الى حد صحيح ان ينتزع
منه كريم آخر مثله ولهذا لم يقل او اموت قال الشارح المحقق وهذا بخلاف قوله انا اعطيتك
الكوثر فصل لك اذلا معنى للانتزاع فيه هذا كلامه والفرق خفى ويجوز ان يكون او يموت

كريم من وضع الظاهر موضع المظهر للعظيم فتأمل (وقيل تقديره او يموت مني كريم) فيكون
 من القسم الاول (وفيه نظر) وهو اما ما قال الشارح من انه لا حاجة الى هذا التقدير لحصول
 التجديد بوجهه واما انه يجوز ان يكون التقدير او يموت مني كريم فلا وجه للجزم بانه من القسم الاول
 وقال الشارح وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في كون البيت من التجريد نظر الا انه من باب
 الالتفات ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان مجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها
 مخاطبا للكتابة كالنوبخ في تناول ليلك بالآمد والتصحيح في قوله اقول لها اذا جاشت وجاشت
 مكالك ثممدى او تسترني هذا كلامه وبوجهه بانه لو كان النظر ما قيل لم يكن تخصيصه بالبيت
 وجه بل يتجه على كون مخاطبة الانسان نفسه تجريد الا انه الالتفات لان يقال الالتفات عند
 السكاكي دون الجمهور ويرد عليه ان الالتفات من باب المعاني فكيف يكون تجريدا معذولا
 في البديع ويمكن ان يدفع بان اصل الالتفات من باب المعاني ووجوده بطريق التجريد من
 البديع حتى اولم يعتبر في الالتفات تجريدا لم يخرج عن البلاغة لكن باب محسن وذكر المحقق
 شريف زمانه ان معنى التجريد على دعوى المغايرة والالتفات لارادة معنى واحد في هيأت
 مختلفة فبناء على دعوى الاتحاد فلا يجتمعان نعم الرد من دعوى التجريد بكونه الالتفات وما
 ذكره ضعيف لان اراءه المعنى الواحد في الواقع في صور لا تنافي دعوى التعدد (ومنها ما يكون)
 اى متزاع يكون مذكورا (بطريق الكناية) وفيه انه لا يقابل بين ما يكون بحرف وما يكون
 بطريق الكناية فان ما يكون بحرف ايضا قد يكون بطريق الكناية نحو لقيت من زيد طويلا
 التجاد وايضا المتزاع قد يكون بطريق الحقيقة نحو لقيت من زيد عالما وقد يكون بطريق المجاز
 نحو لقيت من زيد اسدا وقد يكون بطريق الكناية فجعل ما هو بطريق الكناية من الاقسام
 دون غيره لا بد له من داع (نحو قوله يا خير من يركب المطي) هو جمع مطية بمعنى الدابة التي
 تمطواى تسرع في سيرها (ولا يشرب كأسا بكف من بخلا) صفة كأسا او متعلق يشرب
 ذكر شربه بكف الجواد بطريق الكناية لانه اذا لم يشرب بكف بخيل وهو يشرب في شرب
 بكف الجواد وفيه بحث من وجهين احدهما ان نفي الشرب بكف الخيل لا يستلزم الشرب
 بكف الجواد لتبوت الوساطة بين الخيل والجواد ودفع بان الاستلزام بمعونة المقام وثانيهما
 ان استناد الشرب بكف الجواد الى نفس ذلك الجواد لا يقتضى انتزاع جواد منه كما ان قولنا
 يا من يشرب بكفه لا يقتضى انتزاع شخص آخر منه فالقول بالتجريد قول بلائبت ولذا قيل
 ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والافليس من التجريد في شئ وانما هو كناية عن كون
 المدح غير بخيل فلا يرد ما اورد عليه الشارح المحقق ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه
 ان كان خطأ بالنفس لم يكن الا القسم المذكور بعده لانه مما لا يخفى مخاطبة الانسان نفسه بان
 ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سبق بها الكلام على انه لا يضرب المعترض
 كونه عين ما جعل قسياله لانه داخل في اعتراضه وان لم يصريح به نعم يمكن اثبات التجريد بانه
 يتبادر من قولنا يا من يشرب بكف جواد جواد غيره فيقتضى مقام المدح اذا حل على نفسه
 فالاولى ان يحمل على الانتزاع لئلا يخرج بالكناية عن المغايرة المفهومة منه مع انه ابلغ من وصفه
 بالجود وانسب بما هو المقصود من الكناية اعني ارادة المعنى مستورا في لباس مزين (ومنها
 مخاطبة الانسان نفسه) اى تجريد في وقت مخاطبة الانسان نفسه في العبارة مسامحة
 ولا خفاء في انه ليس التجريدا في صورة الالتفات على مذهب السكاكي فمنها اخبار الانسان
 عن نفسه بطريق الغيبة (كقوله) اى ابي الطيب (لا خيل عندك تهدي بها) للممدوح (ولا مال
 فليسعد النطق) بمدحه (ان لم تسعد الحال) اى حاله وهى الفقير اذ الفقر لا يسعد الاهداء

وانما يسعد الغنى وهو عادته فتفسير الحال بالغنى ليس كما ينبغي والظاهر تفسيره بالفقر ولك ان تحمل اسعاد النطق على العذر بالفقر في عدم الاهداء (ومنه المبالغة المقبولة) بخلاف المردودة فانها لا تكون من المحسنات وفي عددها من المحسنات رد على من ردها مطلقا وفي التقييد بالمقبولة رد من قبلها مطلقا والشارح جعل التقييد بالقبول ردا عليهما واما ما يقال في رده مطلقا ان خير الكلام ما جاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه اى شعر المرء على المجالس ان كىسا وان حقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا اى صدق صدقا ففيه انه فليكن المقصود ان اشعر بيت ما روج بحسن نظمه معناه بحيث يعترف السامع بصدقه وان كان كاذبا واما ما يقال في قبولها مطلقا ان احسن الشعر اكذبه قضية مشهورة اشتهرت بين العقلاء وتلقيها بالقبول معاشر الفضلاء وان خير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفئات الغر يلحن بالضغى واسيافا يقطرن من نجدة وما دما حيث استعمل في وصفه بالكرم الجفئات وقيد هابوقت الضغى وهو وقت تناول الطعام والمبالغة تقتضى جمع الكثرة ووجودها في كل وقت وحيث قال في وصف شجاعته الاسياف والمبالغة السيوف ووصفها بالقطر والمبالغة الوصف بالسيلان ففيه ان احسن الشعر اكذبه بالاشتمال على كذبات مقبولة لا تنجحها ذائقة الاستماع ولا يتأذى منها بالاستماع وخير الكلام ما بولغ فيه بالمبالغة المقبولة واما استدراك النابغة على حسان فليس بحسان لانه بعد ان الحسان ممن يلتزم الصدق في الشعر كما استدرك عليه بشعره السابق ان استعارة القلة للكثرة غير غريزة وفي وصف الجفئات بالغر الذي هو جمع كثرة نوع ايضا حلالها وفي تقييد لمعان الجفئات في هذا الوقت مع كثرة الاكلين فضلا عن الاوقات الاخرى وصف السيوف بالقطر هو الشايع دون وصفه بالسيلان على ان كمال الشجاعة ان يقطع السيوف سريعا بحيث يتخلص من العضو قبل ان يصل اليه الدم ويختلط به كثيرا وبالجمله فالمصنف اختار مذهب القصد كما قال بعضهم احسن الشعر اقصد لان على الشاعر ان يبلغ فيما يصبره القول شعرا فقط فاستوفى اقسام البراعة والتجويد او جلها من غير غلو في القول ولا احالة في المعنى ولم يخرج الموصوف الى ان لا يوصف بشئ من اوصافه لظهور الشرف في اياته وشمول التزيين لاقواله كان بالابتنار والانتخاب اولى وخالف في هذا الايتار اكثر العلماء القائلين للشعر العالمين به فانهم اختاروا الغلو لان القائل البالغ اذا دخل في بيانه المبالغة واسقط عن نفسه مطابقة الوصف والموصوف ورعاية المائلة اشتد فيما يأتى الى اعلى الرتبة وظهر قوته في الصياغة وتمهره في الصناعة فنصرف في الوصف كيف يشاء لان العمل عنده على المبالغة والتخييل لا المصادقة والتحقيق كذا ذكره الامام الرزوقي في شرح الحماسة وجعل دليل من قال احسن الشعر اصدق ان تجويد قائله فيه مع كونه في اثار الصدق يدل على الاقتدار والحدق واشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تفسيرها التبعين المقبولة والمردودة ولذا لم يقل وهي بل قال (المبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف حدا) اما مفعول بلوغه كما قال الشارح وحيث بلوغه فاعل يدعى واما مفعول يدعى وفاعله لوصف وبلوغه بدل منه (مستحيلا او مستبعدا) قال الشارح وانما يدعى ذلك (ثلاثا يظن انه) اى ذلك الوصف (غير متناه) اى في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين المستفاد من كلمة او وليس المستفاد احدا الامرين مع تأنيث الشدة لتطلب الضعف اندكاه اولتا وبلهما بالامرئين فسوق كلام الشارح دل على ان التعريف ثم قبل التعليل والتعليل بيان لفائدة المبالغة وبهذا يدفع ان المبالغة المطلقة لا يشترط فيها ان تكون لهذا

الغرض وإنما كونها لهذا الغرض من شرائط قبولها ونحن نقول قوله لئلا يظن احتراز
عن دعوى بلوغ الوصف حدا مستحيلا أو مستبعدا لأفاده الواقع للدفع الظن فالدعوى
المذكورة إنما تكون مبالغاة إذا لم يقصد بها حقيقة الدعوى بل دفع الظن فإن كان المقام
مقام المظنة فالمبالغة مقبولة والا فردودة وجعل التبليغ والاعراق مقبولين مطلقا بمعنى قبولهما
مطلقا في مقام المظنة هكذا حقق المرام من كلام ذوى الاحلام (وتختصر) أى المبالغة
لا بمجرد الاستقراء بل بدليل قطعي كذا في المختصر (في التبليغ والاعراق والغلو لان المدعى
ان كان ممكنا عقلا وعادة) لو اكتفى بقوله عادة لكنى إذا الامكان عادة يستلزم الامكان عقلا
(فتبليغ) والامكان العادى ان يكون الامكان بحكم الوقوع في أكثر الاوقات اوداما فدخل
في الامكان عقلا ما يحكم بإمكانه العقل او وقوعه نادرا لكنه خلاف العبارة ولو لم تحمل العبارة
عليه لبطل الحصر والدليل (كقوله) أى امرى القيس يصف فرسا بأنه لا يعرق بكثرة العدو
(فمادى عداء) العداء بالكسر المواولة بين الصيدين بصرع احدهما على الآخر في طاق
واحد (بين معمول عادى لا عدا كما عرف في محله (ثور) أى ذكر من البقر الوحشى (وفجحة)
أى الانثى منها (دراكا) أى متابعا (فلم ينضح بماء) أى لم يترشح بماء (فلم يغسل) بالماء فيغسل
مجزوم على انه عطف على مدخول لم وفائدة قوله فيغسل ضبط المبالغة عن الخروج عن حد
الامكان عادة لان عدم النضح مطلقا خارج عن حد العادة لكن عدم النضح المستعقب
لعدم الغسل داخل في حد العادة بالغ في عدم عرق هذا الفرس بأنه بلغ حدا مستبعدا حيث
عدا عدا واكثر حتى صرع ثورا ففجحة بلا توقف بينهما ولم يعرق عرقا بالفاحد الغسل وذلك
ممكن عادة لكنه مستبعد (وان كان ممكنا عقلا لاعادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا مادام فينا)
أى مادام في بيوتنا وفي جوارنا ويؤيد الثاني قوله (ونبتعه الكرامة حيث مالا) ادعى بلوغه
في اكرام الجار حسدا يتبع الكرامة والعطاء على اثره حيث مال وهذا ممكن عقلا عادة (وهما
مقبولان) مطلقا من غير شرط وقد عرفت معناه فتذكر (والا) أى وان لم يمكن لاعادة ولا عقلا
(فغلو كقوله) أى ابنى نواس كخداع الحسن بن هانى الشاعر (واخفت اهل الشرك حتى انه
ليخافك النطف التي لم تخلق) بالغ في اخافة الممدوح اهل الشرك بأنه بالغ في الشدة الى ان خافه
النطف التي لم تخلق عبر عن الماضي بالحال كناية وهذه امتنع عقلا وعادة وكما انه مثل به
ولم يكتف بامثلة الاقسام لان المبالغة ردت حيث لم يدخل عليها ما يقربها الى الصحة
ولم يتضمن تخيلا احسن او يمكن ان يقال يريد الشاعر انه يخافك ان النطق التي لم تخلق
فلا يخرج من خوفك الى ساحة الوجود فيتضمن تخيلا حسنا وان يقال ليس من الغلو
لان المراد بقوله يخافك المستقبل يعنى يخافك النطف التي لم تخلق في وقت اخافتك في الاستقبال
بعد وجودها وبلوغها حسن التميز وسماعها ما فعلت مع ابائهم (والمقبول منها اصناف منها
ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو يكاد في بكاد زيتها يضىء ولولم تمسسه نار
ومنها ما يضمن نوعا حسنا من التخيل كقوله) أى قول ابي الطيب (عقدت سنا بكمها)
أى الجياد المذكورة في سابق البيت (عليها) أى فوقها (عشيرا) على وزن درهم الغبار
(لوتبتغى) تلك الجياد (عنقا) هو السير السريع الابل والسداية (عليه) أى على ذلك
المغفود (لامكننا) أى امكن السبق امكانا بعد امكان ان اعتبر امكانا ثنية للتكثير كما هو
المناسب بالمقام وغيرنا جعل الالف للاشباع والاطلاق ادعى بلوغ العثيرة في الكثرة الى انه
صار ارضا يمكن سير الفرس عليه سريعا وهذا ممنوع عقلا لكنه تخيل حسن (وقدا جمعا)
أى الادخال والتخيل المذكور ان فزاده قبولا (في قوله) أى القاضي الارجاني أى المنسوب
الى ارجان من بلاد فارس (يخيل لي ان سمر الشهب) أى شددت في القاموس سمره شدة

(في الدجا) شبه الشهب بساوير لها رؤس مدورة لامعة قد دقت حتى دخلت في الدجا واستحكمت فلا يرى الرؤوسها وهذا احسن من تفسير الشارح انه شد الشهب بالسامير لا يزول عن مكانها (وشدت باهدابي اليهن اجفاني) جعل عدم انطباق اجفانه في الليل الى حد شدت باهدابها الى الشهب المستحكمة في الدجا وهذا امر ممتنع عقلا دخل عليه تخيل فقر به الى الصحة ومع ذلك تخيل حسن (ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله * اسكربا لاس ان عزمتم على الشرب * عذبان ذامن العجب *) اكد كونه من العجب مع انه لا شبهة في كونه عجبا لانه حكم على الامر التحققي المشار اليه بقوله ذال الحكم عليه بكونه من العجب مما ينكر لانكار وجود ذلك الامر فافهم (ومنه المذهب الكلامي وهو ايراد حجة) سواء كان قياسا مبرانيا او قياسا فقهييا وغيره (للطاع على طريقة اهل الكلام) وهو كون سيرتهم عدم القناعة بالدعوى والاهتمام باقامة الدليل بخلاف ارباب المحاورات فان شأنهم الاخبار بالصرف والتأكيد في مقام التردد والانكار وليس المراد بطريقتهم ان تكون الحجة بعد تسليم المقدمات مستلزمة للطاع كذكره الشارح لانه لا يشمل التمثيل وما اورده المصنف من قول النابغة ظاهر في التمثيل ووجه تحسنه للكلام انه اخرج الكلام في المحاورات مخرجا لا يتوقع وأبرزه في سورة المقاصد العلمية وبهذا اندفع ان ايراد الحجة لا يزيد على بيان اصل المراد فان الدعوى والحجة كسائر المقاصد فلا يعقل موجب تحسين مجرد ابرادهما (تحولوا كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لعدم خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا المزوم وهو تعدد الالهة قال الشارح وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث انكر محجي المذهب الكلامي في القرآن وكأنه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من مقدمات يقينية وتعدد الالهة ليس يقطع الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة فالدليل ظني اقتضى هذا كلامه وفيه بحث من وجوه احدها ان تأويل كلامه بما اوله به لا ينفعه لانه وقع في القرآن وهو الذي يبدؤ الخلق ثم يعبدوه وهو اهون عليه فانه في معنى ان الاعادة اهون من البدأ واسهل وكل ما هو اهون ادخل في الامكان ووقع ايضا حكاية فلما اقل قال لاحب الاقلين وهو في قوة القمر اقل وري ليس بأقل فالقمر ليس برى وثانيها ان الآية برهان يتضمنه بيان له مكان آخر ان فقنا الله وانك الوصول اليه فيجعل لك الحق ثابتا في المقر وثالثها انه لو كانت الآية افشاعية لكانت دليلا تاما على ان معرفة الله تعالى بغير يقين كافية ولا يجب تحصيل اليقين في العقائد الالهية والمذهب خلافة فالوجه في تأويله ان يقال انكر اقامة الدليل في القرآن على احكامه لان الايمان قبول احكامه من غير طلب دليل منه تعالى فعني الآية عنده امتناع الفساد لامتناع الالهة ومعنى وهو اهون عليه الاخبار بان الاعادة اهون عليه تعالى لا غير وكذا لاحب الاقلين نقل الكلام ابراهيم عليه السلام (وقوله) اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر بن ماء السماء عما بلغه انه مدح الى جفنة بالشام فشكر عليه النعمان وكرهه (حلفت فلم اترك لنفسك رية) الربية التهمة اي حلفت اني على محبة واخلاص بك كنت عليه ولم اترك لنفسك ان تتهمني بانى غيرت اخلاصي بك وابدلتك بغيرك (وليس وراء الله للمطام) اي هو اعظم المضال فلا خيانة معه بالخلف الكاذب لما طوب غيريه فبعد الخلف لا ينبغي ان تتهمني بما كنت تتهمني (* لئن كنت قد بلغت عنى خيانتك * لمبلغك الواشى اغش واكذب *) فقد خان في خبره اني رجحت آل جفنة عليك

(واكتفى كنت امرأ الى جانب) اى جانب مخصوص بى لا يشاركنى غيرى من الشعراء
(من الارض فيه مستراد) اى محل طلب رزق (ومذهب ملوك) بدل من مستراد وجعله
الشارح على تقدير ذلك الجانب ملوك (واخوان) يعاملوننى مع سلطنتهم معاملة
الاخوان ولا يتكبرون معى او يعطفون على عطف الاخوان (اذا مادحتهم احكم فى اموالهم)
اى يجعلوننى حكما فى اموالهم (واقرب) اى جعل مقربا بينهم رفيع المنزلة عندهم (كفعلك
فى قوم اراك سلطنتهم) اى احسنت اليهم (فلم ترهم فى مذحهم لك اذنبوا) الاولى جعل
فلم ترهم مجهولا من الاراءه فيكون نغيا لظنه اياهم مذنبين فان نفى الظن فيما هو فيه ادخل
من نفى العلم والمشهور ان المقصود بالتمثيل قوله كفعلك يعنى لا تلحنى ولا تعاتبنى على مدح
آل جنة وقد احسنوا الى كالاتلوم قوم مادحوك وقد احسنت اليهم وكان مدح اولئك لا يعد
ذنباً كذلك مدحى لهم ويمكن ان يكون قوله وليس وراء الله للمرء مطلب ايضا مالا لانه فى قوة
ان الحلف باعلى المطالب لا يترك الزية اوفى قوة الحلف بالله حلف باعلى المطالب والحلف
باعلى المطالب اعلى الاحلاف (ومنه) اى من المعنوى (حسن التعليل) هو بيان علة
الشيء (وهو ان يدعى لوصف) دعوى مجزوما به بقرينة انه جعل كأن السحاب الغرايب
ملحقا بحسن التعليل لدخول كأن المفيدة للظن (علة مناسبة له باعتبار) امام تعلق بقوله يدعى
او بالناسبة وهو امام من موصوف بالطيف او مضاف اى باعتبار (امر لطيف غير حقيقى)
اى غير حقيقى علتها بهذا الاعتبار وهو الاحتراز عن ايراد علة حقيقية ولو زعمنا كفى التعليل
بعلة غير واقعة اشتهرت علتها لان اجراء العلة بهذا الاعتبار ليس من حسن التعليل سواء
كان مذهبا كلاميا او لم يكن وليس الاحتراز لان التعليل بالعلة الحقيقية ليس من الحسنات
كما قاله الشارح لانه قد يكون المذهب الكلامى فكيف يخرج عن الحسنات والتقييد بالطيف
بمعنى انه يكون فيه دقة يخص بها بعض الاذكياء لاجراء التعليل بعلة مناسبة باعتبار مبتذل
فانه لا يكون من حسن التعليل بعلة وقال المحقق الشريف انه لاخراج التعليل بالعلة العسادية
التي كذبت الحكم بعلتها لانها علة غير حقيقية لكن ليس التعليل بها باعتبار لطيف لظهورها
بالعادة وقد عرفت انها علة حقيقية زعمنا ولو كان الظهور بالاشتهار منافية لحسن التعليل
لم يكن المستعمل لحسن تعليل وقع فى كلام غيره آية لانه لم يبق لطيفا بعد اظهار الغير
ايه (وهو اربعة اضرب) بدليل قطعى هو قوله (لان الصفة) المعهودة المذكورة سابقا
بعبارة الوصف (اما ثابتة) اى معلومة الثبوت (قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها)
بيان علتها فيكون من قبيل الاثبات ببيان اللمى واما احتمال الاثبات بالدليل الاينى فخرج
عن التعليل فضلا عن حسن التعليل اذ المتبادر منه بيان علة ثبوت الشيء فى الواقع لا بيان
علته فى الذهن (والاولى اما ان يظهر لها فى العادة) اى نظرا الى جميع اوقات وقوعها
او اكثرها على ما هو معنى العادة (علة) وان كان لا يخلو فى الواقع عن علة قد دخل فى هذا
القسم ما يظهر لها فى النادر علة هى المذكورة وهو ليس من حسن التعليل بل تعليل
بما هو علة فى الواقع او غير المذكورة فيناسب ان يدخل فى سلك القسم السابق كما لا يخفى
(كقوله) اى ابن الطيب (لم يحك من) حكيت فلانا شابته وفعلت فعله او قوله سواء
(نائلك) اى عطالك (السحاب) اى نائلها (واتماجت به) اى صارت مجموعة به اى
بعدم مشابهة نائل نائل وهو الظاهر او بسبب نائل الغائق على نائلها او بسبب نائلها
النازل عن نائل (تصنيفها) الذى كان الى الآن نائلا لا ن (الرضاء) بالمهملين ومجبة
على وزن السفهاء العرق من اثر الحى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة

في العادة وقد علل بأنه عرق حياها الحادثة بسبب أحد من الامور المذكورة وفيه نظر
لان لزول المطر سببا على اختلاف بين اهل الشرع والحكمة ولا يذهب عليك انه يمكن
جعل البيت من قبيل اثبات صفة غير ثابتة خارجة عن الامكان وهو اثبات العرق
للسحاب (او يظهر لها) اى للصفة (علة) غير العلة (المذكورة) وذلك قسمان احدهما
ان تنفي علة غير المذكورة ومنه المثال وتأبهما ان لا تنفي وانما قل غير المذكورة
لانه لو كانت هي المذكورة كانت علة حقيقية فلم يكن من حسن التعليل في شيء
كذا ذكره الشارح المحقق وتعبه المحقق الشريف بمنع الملازمة لجواز
ان تكون الظاهرة في العادة غير مطابقة للواقع وتكون من المشهورات الكاذبة
فالتقييد لانه ليس من حسن التعليل لعدم لطيف الاعتبار ودقته لظهوره بحسب
العادة وقد عرفت حقيقة البحث بما لا مزيد عليه فكن منذرا متدبرا (كقوله ما به)
اى مع المدح (قتل اعاديه) ولكن يتقيا خلاف ما ترجوا الذباب من وجود القتل بعدمحاربة
الفريقين فحجة تحقيق رجاء الراجين وكراهية خيبة الرجاء دعاه الى قتلهم فلقطل الاعداء علة
ظاهرة في العادة هي النجاة من شرهم وخلوص الملك من ضرهم فقد نفي علة بها يحصر
العلية في الاتقاء عن خيبة الرجاء وعلة بعير ما هو علة في العادة قال المصنف ويستتبع مدحه
بكمال الشجاعة حتى ظهرت على الحيوانات العجم فوثقوا بوجود القتل في محاربتهم مع الاعداء
وفيه ضعف لان المجزوم به للذباب وجود القتل للمحاربة لا وجود القتل من اعدائه وليس
في الشعر اشارة اليه نعم كما قال يستتبع مدحه بانه لا يقتل الغلبة الغضب عليه وقوته الغضبية ليست
متصفة برذيله الافراط كما قال الشارح مدحه بكمال الشجاعة حتى امن من شر الاعداء
فلا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم (والثانية) اى الغير الثابتة التي اريد اثباتها (اما ممكنة كقوله)
اى قول مسلم بن الوليد (يا واثيا) من وشى به الى السلطان سعى ونم (حسن) فينا (اساءته) اى
ما قصدت به الاساءة او ما كانت اساءة في حد ذاتها لكن حسنت لما ترتب عليه (بحي حذارك)
اى محاذرتك اى حذارى منك كما يدل عليه قول المصنف فيما بعد حذاره منه وقال الشارح اى
حذارى ابائنا وهو يدل على تعديته بنفسه (انسانى) الاضافة استغراقية اى كلام انسان عبنى
(من العرق) الجملة منادى لها فلم ان حسن التعليل يتحقق بذكر ما يصلح علة سواء كان ما يشعر
بالتعليل اولاً (فان استحسان اساءة الواشى ممكن) الظاهر فان حسن اساءة الواشى ممكن
لان الظاهر ان العلة علة حسن لاعلة الاستحسان المذكور ضمنا وكأنه حل قوله حسنت فينا
على انه حسنت في نظرنا والاظهر ان فينا متعلق بالاساءة (لكن لما خالف الناس فيه) حيث
لا يستحسنونها (عقبه بان حذاره منه بحى انسانه من العرق في الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه
فان قلت المناسب ان يقول بحى نفسى من العرق فانه الدال على كثرة الدمع والمبالغة فيها دون ما
ذكره فان انسان العين يفرق بدمع قليل قلت بل المبالغة فيما ذكره لان انسان العين هو الساكن في الماء
الماهر في علم ما اذا كان يفرق لكثرة الدمع ففرق نفسه بالطريق الاولى ولا يخفى ما في هذا البيت
من حسن تضمينه كمال الكأبة والحزن الموجب لكثرة الدمع في الغاية (او غير ممكنة) عطف على
ممكنة (كقوله) قال الشارح هذا البيت للمصنف وقد وجدنا فارسا فترجه وقيل هو كرنودي
عزم جوزا خدمش كس نديدى برميان او كمر يقال حكم الشارح بان البيت للمصنف من قوله
في الايضاح فكعبنى بيت فارسى ترجمته اولم يكن البيت فجعل قوله ترجمته على صيغة المنكلم وهو
يحتمل المصدر كما جله عليه شارح الايات قلت الظاهر كونه مصدرا اذ لو كان ماضيا لتعدى الى
المفعول الثانى بالباء فيجب ترجمته بقوله (لولا نكن نية الجواز آخذ منه لما رأيت عليها عقده متطوق)

اسم مفعول من انتطق اى شد المنطقة وحول الجوزاء كواكب يقال لها منطقة الجوزاء وما في الشرح من قوله من انتطق اى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فيه انه لا تساعد اللغة اذ النطاق ككتاب شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فتزسل الاعلى على الاسفل والاسفل ينجر على الارض ليس لها حجرة ولا يتفق ولا ساقان فانطق لم يجي بمعنى شد النطاق بل وانطق بمعنى شد المنطقة وما للجوزاء شبه بالمنطقة لا بالنطاق فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة كذا في الايضاح ويستفاد منه ان المعلن نية الجوزاء خدمة الممدوح ويتجه عليه اولا ان نية الخدمة علة لشد المنطقة دون العكس وثانيا ما ذكره الشارح من ان اصل لوا متاع الجزء لا متاع الشرط فيكون مفهوم العبارة ان العقد المتعلق انية الخدمة لكن لا يتجه ما ذكره الشارح فيكون من قبيل الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك البيت لان المعلن هو رؤية عقد المتعلق عليه اعني الحالة الشبيهة بالنطاق المتعلق وهي صفة ثابتة فصد تقليلها بنية خدمة الممدوح لانه يجوز ان يكون المراد ان يعزل به عقد المتعلق الحقيقي ويكون نفي الرؤية عقد المتعلق عليه كتابة عن عدم عقد المتعلق فيكون عقد المتعلق الحقيقي معللا بنية الخدمة وكيف لا ونية الخدمة علة لعقد الحقيقي للحالة الشبيهة به ولا رؤيتها وقد نبه على فساد ما في الايضاح من شرح كلام التلخيص مخالفا لما في الايضاح ولم يلتفت اليه لدعوى انه غفل في الايضاح دون التلخيص لانه الاصلح فالجمل عليه ارجح فقال انه اراد ان الانتطاق صفة متممة للثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فليس مخطيا مرتين مرة في مخالفة كلام الايضاح في شرح كلام التلخيص ومرة في جعل الانتطاق معللا مع ان المعلن رؤية الحالة الشبيهة بالانتطاق كما زعم الشارح قال الشارح المحقق في المختصر والاقرب ان يجعل لوهنا مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا اعني الاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الاول فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح اى دليلا عليه وعلة للعلم به مع انه ووصف غير ممكن وقد زيف هذا الاقرب في الشرح بانه تكلف وخروج عن الظان المتبادر من قوله ان ندعى لوصف علة مناسبة له العلة لنفس ذلك الشيء لا للعلم به ونحن جربنا في شرح كلام المتن على هذا الظان لان العدول عن الظاهر اشق من حل ما وقع عنه في الايضاح على السهوفان قلت بل لا يصح ان تجعل العلة اعم من علة العلم لان الدليل علة العلم حقيقة فلا يصح في شأنه لكونه علة غير حقيقة قلت الدليل ما لو سلم ثبت به المطلوب ويجوز ان يراد بالحقيقي منه ما ثبت المطلوب فلو كانت مقدمة من مقدماته غير ثابتة بل مبنية على اعتبار لطيف غير حقيقي لم يكن دليلا حقيقيا كما فينا نحن فيه فان استلزام عدم نية الجوزاء خدمته لعدم رؤية عقد المتعلق عليه مبنى على اعتبار لطيف ولا حقيقة له لكن جعل الدليل حقيقيا وغير حقيقي بهذا الاعتبار غير متعارف ولا يتبادر من الدليل الحقيقي الا ما يصدق عليه تعريف الدليل فليكن هذا ايضا من موجبات بعد التوجيه الاقرب (والحق به) اى بحسن التعليل (ما بين على الشك) المراد به ما يشمل الظن لان كأن للظن وانما جعل ملحقا له لادخاله لان المعترف به اصرار في الدعوى كما اوضحناه (كقوله) اى ابي تمام (كان السحاب) (الغر) جمع اغر والمراد السحاب الماطرة الكثيرة الماء لانها اشرف السحب (غين تحتها) اى تحت الربى ذكرت في البيت السابق (حيثا) اى محبوبة (فشارفا) اى ما تسكن مخفف ترفا مهموزا (لهن) اى للسحاب (مدامع) جمع مدمع ونسبة السيلان الى المدامع كنسبة الجريان الى النهر وعدم سكون دموع السحاب اما لحررتها كما هو الظاهر او لدفع الربى بالسيلان فيجد الجيب المغنية تحتها وفي الشرح قال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا

اراد بحبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصديه الملازمة لمطالع
 القصيدة وهو قوله الان صدرى من عراوى بلاقع عشية سافنى الديار البلاقع هذا الكلام
 قلت كان وجه استفسار هذا الناقد استكشاف عن وجه التعبير عن نفسه بالحبيب ولا يفيد
 ما ذكر الشارح ووجهه انه حبيب السحاب لكونه معبها في اسالة المياه ونظيره في عدم
 سكون مدامه (ومنه التفرع) سمي به لانه تفرع اثبات على اثبات (وهو ان يثبت لتعلق
 امر حكم بعد اثباته لتعلق له اخر) بعدية ذاتية يترتب الاثبات الثاني على الاول فخرج
 نحو غلام زيد راكب وابو مرآك ودخل غلام زيد راكب كما ابو مرآك ولم يخرج لاخراج الاول
 الى زيادة قيد على وجه يشعر بالتفرع والتعقيب كما ذهب اليه الشارح المحقق (كقوله)
 اى الكيت في قصيدة يمدح بها اهل البيت (احلامكم) جمع حلم كقول يعنى العقل لاحتل كقول
 فانه بمعنى الرؤيا (اسقام الجهل شافية) وصف بالعلم التام والعقل الكامل (كادماء كما تشفى
 من الكلب) وصف بكونهم ملوكا واشرا فاوانك على وزن فرس شبه جنون يعرض
 الانسان من عضه انكسب الكلب على ورن الكنف بمعنى الكلب الذى جن من اكل لحم الانسان
 ولادواء له انجع من شرب دم ملك وقيل يشق ايهام رجله ويؤخذ منه الدم قال المصنف
 فرع على وصفهم بشفاء احلامهم اسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب
 ونحن نقول جعل احلامهم بمنزلة الدماء فان حيوة العاقل بالعقل كما ان حيوة الحيوان بادم
 والجهل بمنزلة الكلب وقد عرض لاعداء اهل البيت وقاصدى دمائهم بانهم في سلك
 كلاب كلبة يستشفون بدمائهم فانهم المنهدكون في طلب الدنيا فقد ورد
 في حقهم كلام النوة (الدنيا جيفة وطلابها كلاب) فان قلت الظاهر انه فرع على
 وصفهم بشفاء دمائهم من الكلب وصفهم بشفاء احلامهم عن سقام الجهل فانه جعله
 مشبها به والمشبه ملحق بالمشبه به دون العكس قلت نعم هذا هو الظاهر وغاية توجيه
 كلامه ان ذكر المشبه به فرع ذكر المشبه لانه اورد لبيان حاله فاثبات المشبه به بعد اثبات
 المشبه في الكلام وفرعه فتأمل ووجه تحسين التفرع انه يجعل المتعلقين مرتبطين
 في الذكر كما انهما مرتبطان في المعنى في تطابق الذكر والمذكور (ومنه تأكيد المدح
 بما يشبه الذم) قال الشارح النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والافقد يكون ذلك
 في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تتكلموا ما تكلموا بؤكم
 من النساء الا ما قد سلف يعنى ان امكن لكم ان تتكلموا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره
 وذلك غير ممكن فالغرض المبانة في تحريمه واسم تأكيد الشئ بما يشبهه نقيضه اى فليسم
 ما سمي باعتبار الاعم الاغلب تأكيد المدح بما يشبه الذم تأكيد الشئ بما يشبهه نقيضه فانه
 العبارة المنطبقة على المراد وفيه نظر لانه لو كان تأكيد المدح بما يشبه الذم يعنى تأكيد
 الشئ بما يشبهه نقيضه لم يصح ذكر تأكيد الذم بما يشبه المدح مقابلاله ولم يصح ما ذكره
 في شرح المفتاح ان المفتاح اكتفى عن تعريفه بما يفيد الاسم لان الاسم يفيد ما هو اخص
 من تعريفه وايضا لا يصح حصره في الضربين المذكورين وايضا لا يرجح لادخال
 الصورة المذكورة في تأكيد المدح بما يشبه الذم على ادخاله في تأكيد الذم بما يشبه المدح
 فالحق ان النظر في التسمية على امر منطبق عليه الاسم وبيان الغير ترك بالمقايسة (وهو
 ضربان افضلهما) لاشتراكه على فصل تأكيد (ان يستثنى من صفة ذم منصفة عن الشئ صفة
 مدح لذلك الشئ لا باعتقاد انها صفة ذم فانه كلام كاذب اذ به للجهل وليس فيه
 تأكيد ولا تسليم انها صفة ذم لمجارات المخاطب فانه ايضا كلام كاذب ذكر مطابقا

لما روج عند المخاطب ولا أكيد فيه ولا لدفع توهم أنها أيضا منفية مع صفة الذم لتلازم بينهما في الانتفاء في غالب الاوقات كما هو المعتبر غالبا في الاتيان بالمستثنى المنقطع واشتهر في كتب النحو فانها استثنيت حيث شذ لدفع توهم ناش من النفي السابق ولأن أكيد فيه (بل بتقدير دخولها) أي صفة المدح (فيها) أي في صفة الذم فاحترز بهذا القيد عن الامور الثلاثة هكذا حقق المقام واحفظه فانه من الشوارد عن اقوام بعدد اقوام واعلم ان من فوائد المستثنى المنقطع تأكيد الشيء بما يشبه النقيض على احد الوجهين اللذين يذكرهما كاستفاد من هذا المقام ولا يتحصر فائدته في دفع الابهام من سابق الكلام على ما يترأى من بيان النحو فادخره واجتنب عن رتبة التقليد التي لا يكون الا في اعتساق اللبام وتجد انه خرج بهذا القيد تأكيد المدح بما يشبه الذم باستثناء ما ليس عيبا ولا مادحا فانه يؤكد نفي صفة الذم كما يؤيد كد استثناء المادح غالبا ولي ان يقول بدل قوله صفة مدح ما ليس بصفة ذم وتأكيد المدح باستثناء صفة مدح عن صفة ذم منفية لا بتقدير دخولها فيها فانه يؤيد كد المدح بالوجه الثاني فلا يقصر عن القسم الثاني في التأكيد ولم يدخل في الثاني فاختر الحصر وغاية ما يمكن ان يقال انه لا اعتداد به لتقصير منكم فيه بقوت فصل التأكيد بلا موجب بخلاف القسم الثاني وبهذا ظهر ان الحصر في القسمين استقرائي غير ثابت بدليل قطعي فلذا لم يستدل عليه كفاعله في كثير من التقسيمات هذا واشكر الله على ما رزقك من التكريمات (كقوله) أي التابعة الذي - أي زياد بن معوية والذبيان بالثقفوطة والمنقوطين من تحت بالضم والكسر قبيلة (ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول) كحصول جمع فل كد والفل الثالثة سواء كان في حد السيف او في غيره (من قراع) أي مقارعة (الكتاب) جمع كنية بمعنى الجيش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منه صفة مدح على تقدير كونها من العيوب وهي انهم شجعان لان وصف سيف الرجل بالفلول من المحاربة كناية عن شجاعته وقد اشار الى ان الاستثناء بتقدير الدخول ببيان مراد الشاعر بقوله (أي ان كان فلول السيف) أي الفلول المعهودة للسيف وهي الفلول من مضاربة الجيوش والا فالفلول قد تكون عيبا ثم اشغل ببيان وجه التأكيد بقوله (فأثبت) أي الشاعر (شبا منه) أي العيب (على تقدير كونها) أي فلول السيف (منه) أي من العيب هكذا حقق المقام ولا تتبع ما وقع للشارح من وسوس الاوهام فاطلع عليه واعرض عنه في مختصره لكونه من زلة الاقلام وهو أي كون الفلول المذكورة من العيب محال لما عرفت (فهو) أي اثبات شيء من العيب (في المعنى تعليق بالحال) وان خلت العبارة عن تعليق (فألتأكيد فيه من جهة انه كدعوى الشيء بينة) لانه قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالحال والمعلق بالحال محال فعدم العيب ثابت ويمكن ان يكون تقدير دخولها في الصفة المذمومة المنفية لتزايها منزلة المذمومة في جنب صفات اخره صفة ذم ولأن أكيد في هذا الضرب جهات ثلث وهذا الوجه يجري في الضرب الثاني فهو ثاني الوجه الذي ذكر فتأمل (ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال) لانه حقيقة الاستثناء على ما تقرر في الاصول والاصل الذي لا يعدل عنه بلا صارف هو الحقيقة (فذكر اداته قبل ذكر ما بعده أي توهم) الابهام اشتهر في الدلالة الضعيفة وتوافقه اللغة لان الوهم بمعنى خطرة القلب او طرف التردد المرجوح فلذا اعترض عليه بعض الشارحين انه قبل ذكر ما بعده ما يدل دلالة قوية فلا يليق التعبير بالابهام ويمكن ان يجاب عنه بان الابهام كثيرا ما يستعمل في ضعف المدلول ايضا وان كانت الدلالة قوية وتوافقه اللغة فان وهبت

بمعنى غلطت واوهمت غيرى بمعنى اوقعته في الغلط واجاب الشارح بان الابهام في اللغة
الايقاع في الظن كما ان التوهم هو الظن يقال توهمت الشيء أى ظننته واوهمته غيرى
(اخراج شئ مما قبلها فاذا اوليها صفة مدح) ونحول الاستثناء الى الانقطاع (جاء التأكيـد)
لما فيه من الاشعار بانه لم يجد صفة ذم فاضطر الى ذكر صفة مدح وفيه بحث اما اول فلان
ذكر ما ليس بعيب بعد اداة الاستثناء بتقدير انه من العيب لا يوجب انقطاع الاستثناء بل
هو استثناء متصل مبنى على الغرض والتقدير فالاولى انه يقال الاصل في الاستثناء الاتصال
المحقق فذكر ادائه قبل ذكر ما بعدها يوهم ذلك فاذا اوليها صفة مدح محوطة في اتصال
الاستثناء الى التقدير جاء التأكيـد واما ثانيا فلان كلامه يوهم ان تأكيـد المدح بما يشبه الذم
موقوف على جعل غير في البيت مثلا للاستثناء حتى انه ان جعل صفة لاسم لانه صفة
او مرفوعة لفات التأكيـد وليس كذلك لانه كما ان الاصل في الاستثناء اخراج شئ محقق
الدخول في المستثنى منه الاصل في الوصف بغير اخراج شئ كذلك عن الموصوف
بالنقيـدة والاخراج على تقدير الدخول لتطبيق بالحال وخروج عن اصل النقيـد فجاء
فصل التأكيـد (والضرب الثاني) من تأكيـد المدح بما يشبه الذم (ان يثبت لشيء صفة
مدح ويعقب باداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له) اى اذ لك الشئ لا مطلقا بل يقصد
انه صفة مدح اخرى له حتى لو ذكر صفة مدح باعتقاد انها صفة ذم او الاعتقاد المخاطب
كذلك وبناء كلامك على التسامح لم يكن من التأكيـد في شئ ولا يكتفى قصده انه صفة مدح
اخرى له بل ينبغي ان لا يكون لدفع ابهام السابق انها مسلوـبة عنه كما هو المشهور
في المستثنى المنقطع بل يكون لارادة اى اضطررت الى ايراد صفة مدح اخرى فعدلت عن
اخراج شئ مما قبل اداة الاستثناء كما هو الاصل (نحو انا فصيح العرب بيدانى من قريش)
بيد بمعنى غير مختصة بالمنقطع مضافة الى ان كذا في الرضى وزعم المغنى ان يبدل للتعليـل فالمعنى
انا فصيح العرب لاجل اى من قريش ولا يخفى ان هذا التعليـل لا يثبت المدعى وجعل ابن مالك
تقدير الكلام لا نقصان في فصاحتى الا اى من قريش فهو من الضرب الاول وفي القاموس
بيد وبأى بمعنى غير ومن اجل وعلى هذا وجهه على معنى على احتمال قوى فلا يفوتك
(واصل الاستثناء فيه) اى في هذا الضرب (ايضا ان يكون منقطعا) لان الاصل
في استثناء ما ليس بداخل فيما قبل الاداة ان يكون منقطعا بعد خروجه عن اصله الذى
هو الاتصال وجعله متصلا بتقدير الدخول كما في القسم الاول خلاف الاصل وربما يكون
الشيء على خلاف الاصل وعلى الاصل في هذا الخلاف الا ترى ان الاعراب
بالحرف خلاف الاصل والاسماء الستة على الاصل في الاعراب بالحرف وهو
كـ و فـ هـ زـ حـ طـ يـ لا تنافي بين هذا الكلام وما سبق ان الاصل
في الاستثناء الاتصال لان هذه الاصناف بعد العدول عن الاصل
الاول وقد اجاب الشارح بان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال وفي استثناء ما ليس بداخل
الانقطاع فلا تنافي وبما قررنا اندفع ان الواجب في الاستثناء فيه وما سبق ايضا ان يكون
منقطعا فلا معنى لقوله الاصل لانك عرفت انه يمكن جعله متصلا بالتقدير كما يدل عليه قوله (لكـه)
اى الاستثناء المنقطع في هذا الضرب (لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول) بل بقي على حاله
من الانقطاع وبهذا تأكيـد بعض ما استثناء لك فاعتصم به (فلا يفيد التأكيـد) بالوجه الاول
الذى هو ايمان الدعوى بالبنية الحاصلة من التعليق بالحال فلا يفيد (الامن الوجه
الثاني ولهذا) اى لاشتمال الضرب الاول على فضل تأكيـد (كان الضرب الاول افضل)

في التأكيذاً وفضل في الاعتبار قال المصنف وأما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيماً
 الا قلاماً سلاماً سلاماً فيحتمل الوجهين وأما قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاماً فيحتمل لهما
 ويحتمل وجهاً ثالثاً وهو ان يكون الاستثناء من اصله متصلاً لان معنى السلام هو الدعاء بالسلامة
 واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من اللغو وفضول الكلام لولا فائدة الاكرام هذا كلامه
 ونجده عليه انه اتيان بصفة مدح مستثناة من صفة ذم منفية لا بصفة مدح مع حرف الاستثناء
 بعد صفة مدح اخرى فكيف يحتمل كونه من الضرب الثاني واجيب بان معنى كونه من الثاني
 انه من قبيلة في عدم افادته التأكيد الا من وجه واحد وبهذا اختل تعريف الضرب الاول
 وتفصيله على الاطلاق او الحصر في الضربين وانهم ما ذكر بالدفع قد ذكر والحق ان يقال
 يجوز ان يعتبر لا يسمعون صفة مدح ويعتبر الوصف بعدم سماع اللغو لاني سماع اللغو حتى يكون
 القصد ان في صفة ذم وحيث ان يكون الاسلاما بتقدير لكن يسلمون سلاماً صفة مدح اخرى
 بعد اداة استثناء لا يمكن تقدير ادخالها في الاول ويحتمل ان يعتبر نفي الصفة ذم هو سماع اللغو
 ويكون الاسلاما مستثنى من لغو فيكون من الضرب الاول لا محالة لما قدمناه لك فلا ترض
 بانهدامه وكن لا غنى له وانه لا يجوز ان يكون الآية الاولى ايضا محتملة للثالث واجيب بان
 السلام لا يمكن ادخاله تحت التأنيم ولو بحسب الظاهر لان التأنيم ان يقال لا جد اتمت
 ولا يجوز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه بمعدد غير مستثنى منه وايضا يجزى على
 الاحتمال الثالث ان لا نسلم ان اهل الجنة اغنياء عن الدعاء بالسلامة لجواز ان يكون
 سلاماً منهم في الجنة ويقررهما لانهم لا يتفكرون عن السلام فتأمل وتحتل الآية وجهاً رابعاً بان يكون
 سلاماً مصدر احياء اي لا يسمعون فيها لغوا وقتاً الا وقت تسليم فيكون من الضرب الاخر
 (ومنه) اي من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر) كما ضرب الاول بعينه في افادة التأكيد
 فانهم فلذا حصرها في ضربين فالخصر منقول واثبات ضرب اخر مبتدع منه معقول فلا ينفى
 او ضرب اخر بحسب الظاهر راجع الى الاول بحسب النظر الثاني للناظر فانه يؤل اليه معنى
 فضبط المصنف هذا الضرب بان تأتى بالاستثناء مفرغاً وهو قاصر لان من المفرغ ما يصدق عليه
 ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها فاعلم السارح المحقق
 بان ضم اليه ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح وتقدير وعليه
 ان الضرب الاخر لا يخصر في المفرغ بل يشمل مثل قولنا وماتنقم منا الان آمنة بايات ربنا فانه
 لم يستثن في في الطصفة مدح من صفة ذم منفية بل من اعم منها نعم ماله الى الاستثناء من صفة ذم
 منفية فانه في قوة ليس انما عمل معيب عندكم الان آمنة فالصواب ان يعرض عن ايضاح المص وبين
 قوله نحو (وماتنقم) اي ماتعيب (منا الا) اصل المناقب (ان آمنة بايات ربنا) يقال نقم منه وانتقم
 اذا عابه وكرهه وبه فسر الآية بان المراد بنحو ان يستثنى صفة مدح من معمول ما فيه معنى الذم
 بتقدير دخولها فيه من حيث انه متعلق ذلك العامل هذا وقد جاء نقم منه بمعنى عاقبه ليكن
 حل الآية عليه اي ماتعاقبنا الا لان آمنة بايات ربنا وحيث ان مستثنى متصل حقيقة وليس
 مما نحن فيه فان قلت على التفسير المشهور ايضاً هو مستثنى متصل لانه استثنى صفة مدح من
 معمول عيب المخاطب فيجوز ان يكون الايمان عيباً عنده قلت الايمان بايات رب الكل مما لا يمكن
 ان يعيبه قابل للخطاب ثم يقول لنا ضرب اخر كالضرب الاول وهو ان يثبت صفة مدح
 عام صفة ذم بتقدير دخولها فيها نحو لقولنا جميع المحاسن الا كفر ان
 النعمة فالصواب في تفسير القسم الاول ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير
 دخولها فيها او من صفة مدح منفية صفة ذم بتقدير دخولها فيها (والاستدراك)
 بلغظ لكن (في هذا الباب) صرح بقوله في هذا الباب ولم تقل فيه لاني لا اتوهم عوده الى الضرب
 الاخر (كالاستثناء) فالمراد بالاستثناء في التعريفين ما يعم الاستدراك بالمثل على الاستثناء

يعول نسخة

حقيقة او حكما والافسد ويجرى فيه الضربان الثاني (كافي قوله) اى قول ابى الفضل يدع
الزمان مدح خلف بن احمد السجستاني (هو البدر الا انه البحرز اخرا) اى مملكا (سوى انه
الضمرغام) بالكسر الاسد (لكنه الول) المطر الشديد العظيم القطر والاول كان يقال
لا عيب فيهم لكن سيوفهم بهم فلول من قراع الكتائب وانما كان الاستدراك للاستثناء
لان الا فى المستثنى المنقطع بمعنى لكن فى الاصح (ومنه تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان
احد هما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن شئ صفة ذم له بتقدير دخولها فيه كقولك
فلان لا خير فيه الا انه يسى الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشئ صفة ذم ويعقب
بادة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل وتحققهما يحال
على قياس مامر) من كيفية التاكيد وجهته وانه لا ينحصر فيهما بل منه ضرب اخر وان
المراد بالاستثناء اعم من الاستثناء والاستدراك الذى (فى حكمه ومنه الاستنباع) وهو قدس
فى الايضاح التوجه فكانه رأى شدة مناسبة التوجيه لتاكيد الذم بما يشبه المدح فى كونه
جامعا للمدح والذم فليرض بترتيب التخصيص وعدل عنه ولا يخفى شدة مناسبة الاستنباع
ايضا فى كونهما لا كمال المدح ولما كان مفهوم الاستنباع اعم من تفسيره لم يصح منه الاكفاء
بما يفيد الاسم واحتاج الى التفسير ولا معنى لتخصيص الاصطلاح وعدم الالتفات الى التامح
بشئ على وجه يستتبع الذم بشئ اخر والى الذم بشئ على وجه يستتبع الذم بشئ اخر والمدح به
وكانه من مسامحات ائمة العربية فى مقام التفسير والتعريف فذكروا فى التفسير (المدح بشئ)
على وجه يستتبع المدح بشئ اخر) على طريق التمثيل لا التحقيق فيكون بعينه الادماج وانذا
لم يذكر السكاكى الادماج واكتفى بذكره (كقوله) اى قول ابى الطيب (نهت من الاعمار
مالو حوته) اى جمعه (لنهت الدنيا بانك خالدهم حة بالنهاية فى الشجاعة) حيث غلب على
مالا لنهاية لهم ولو كان هذا فى محاربة واحدة لكان غاية فى الدلالة على النهاية فى الشجاعة (على
وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) قال الشارح حيث جعل الدنيا تهنا
بخلوده ولا معنى للتهنية بشئ لافائدة له فيه وذلك الاستنباع يحصل من قوله نهت من الاعمار
مالو حوته ايضا فان نهب الاعمار دون الاموال وعدم جمعها يدلان على انه لم يكن القتل
لمصلحة تعود اليه اذ لو كان لنفسه لم يترك اموالهم لورثتهم ولجمع الاعمار فانه لا مصلحة لانهفس
فوق البقاء المخلد فهو لمصلحة الدنيا قال فى المفتاح مدحة بالشجاعة على وجه يستتبع مدحه
بكمال السخاء وجلال القدر من وجه آخر والمصنف ترك كمال السخاء وجعل المستتبع كونه
سببا لصلاح الدنيا لان استنباع كمال السخاء غير الظارى انه تكلف له الشارحان المحققان
بان التهنية انما تكون اذا كان للدنيا منه مال او كمال ويمكن ان يقل استنباع كمال السخاء فى عدم
نهب الاموال فانه يدل على انه لا قدر للمال عنده وقوله وجلال القدر من وجه آخر اشارة
الى ما ذكره المص من كونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها فانه ليس جلال قدر سواء
ولا يخفى ان الاستنباع يزيد حسنا اذا كان الوصف المستتبع بحيث يدفع توهما مذموما نشأ
من المدح بشئ كافي البيت فان وصفه بالشجاعة يبين نهب الاعمار يوهم افساده فى العالم
فمما انه افاد تهنية الدنيا بخلوده مدحة بصلاح الدنيا فى توهم افساده للدنيا بنهب الاعمار
(وفيه) اى فى الاستنباع (وجهان اخران) وقال الشارح وفى البيت وجهان اخران من المدح
وما ذكرنا نسب وان قال المص فى الايضاح قال على بن عيسى الربعى وفى البيت وجهان
اخران من المدح فالمراد بشئ آخر الجنس واحدا كان او اكثر وقس عليه نظايره (احدهما
انه نهب الاعمار دون الاموال) وذلك مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر والاعراض

عن الاموال مع ان النهب بها اليق وهذا ينبغي عن علو الهمة او عن كمال الغنا بحيث لا حاجة
 له الى المال (والثاني انه لم يكن ظالمًا في قتلهم) والالم يكن لاهل الدنيا سرور بخلوده
 لان وجود الظالم سبب لحزن كل احد للخوف من ظله فلا يتصور تهنيئتهم بخلوده و تهنية
 الدنيا تهنية اهلها وايضا لو كان ظالمًا في قتلهم لكان لمصلحة نفسه وهو اما المال والبقاء
 فعدم جمع الاعمار يدل على انه ليس طالبًا للبقاء وعدم نهب الاموال دل على انه لم يكن طالبًا
 للمال وفيه وجه ثالث وهو انه لم يجمع الاعمار والناس تجمع المال الذي دون العمر فكم بينه
 وبين الناس (ومنه الادماج وهو) في اللغة لف شيء في الثوب وفي العرف (ان يضمن كلام
 سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر) مفعول ثان ليضمن المستند الى المفعول الاول فيذكر
 التضمنين احترز عن التصريح بمعنى مع سبق الكلام لاجله كما في قوله في تهنية بعض الوزراء لما
 اتخذون راء* ابى دهرنا سعادتنا في نفوسنا* واسعدنا فيمن نحب ونكرم* فقلت له نعم لك فيهم آملها
 ودع امرنا ان المهم المقدم فانه رد المقصود على من قال ان هذا الشعر فيه ادماج في الشكوى
 عن الدهر في التهنية وقال اخط اذ الشكوى مصرح بها بل فيه ادماج التهنية في الشكوى
 عن الزمان هذا وفيه نظر لان البيت سبق للتهنية فكيف يكون التهنية ادماجًا والشكوى
 اصلا على ان في كون الشكوى من الزمان مصرحًا به انظر اغان اباء الدهر في واحد من امرين
 طلبا منه لتقديم المهم ليس محلا للشكوى وكيف يحمل على الشكوى واخر كلامه مصرح
 بالشكر (فهو اعم من الاستنباع) ولا يخفى ان حق البيان حيثئذ ان لا يذكر في مقابلة الاستنباع
 بل يذكر الادماج من المحسنات وينبه على دخول الاستنباع فيه كما فعل في الطباق والمقابلة
 وقد اشار بقوله فهو اعم من الاستنباع ان ما مثل به الاستنباع مثال له وانما اشار بقوله (كقوله)
 الى مثال له يفتقر به عن الاستنباع فليس الغرض منه التمثيل بالمغو بل بيان الافتراق والضمير الى
 ابى انطيط في الواقع (اقلب فيه) اي في ذلك الليل (اجفاني) جمع جفن كقفر وهو غطاء العين
 من اعلى واسفل (كافي اعدبها) اي بالاجفان والتقدير بتقليبها واوقال به ليرجع الى التقليب
 لكان اظهر ولك ان تجعله راجعا الى التقليبات المستفاد من اقلب (على الدهر الذنوب) ومعنى
 تقليب الاجفان للعدان امتداد السهر لكثرة ذنوب الدهر وطول عسده وكال الرغبة فيه
 فان الاشتغال بالرغوب يمنع النوم ويسهل السهر (فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكوى
 من الدهر) الظاهر ان سوق البيت لوصف نفسه بالسهر فيه والحزن لا لوصف الليل
 بالطول لان تقليب الاجفان ظاهر في السهر لافي طوله قال الشارح المحقق وقوله معنى اخر اراد به
 الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابى الطيب او اكثر كما في قول ابن نباته بالموحدتين
 من فوق ومن تحت بالضم او القمح فان كلتيهما مسمى بها العرب* ولا بد لي من جهلة في
 وصاله* فن لي بخل اي خليل اودع الحلم عنده* قال المص انه ضمن الغزل يعني حديث
 المحبوبة الفخر بكونه حليما حيث استغفهم عن وجود خليل صالح الايداع وضمن الفخر بذلك
 الشكوى من الزمان بتغييره الاخوان او اعدامه حتى لم يبق من يصلح لهذا الشأن فان
 الاستفهام انكارى وضمن ذلك انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدأ وانما يريد وقت ارادة الوصال
 فان الودائع تستعد ففقيه تضمن معان لامعنى واحد وقد نبهناك عليه موافقة معه لكن
 في موضع هو احق بهذا التنبيه ثم الاظهر عندنا انه لا حاجة الى تكلف في عبارة التعريفين
 وصرف التكرار المشتملة على دليل الوحدة الى الجنس لان مثل ذلك استنباعات وادماجات
 ولا يجب صدق التعريف على المجموع من حيث المجموع بل على كل واحد فاحفظه بنفسك
 في نظاره ولا تعدل في تعريفه بلاموجب عن ظاهره واعلم انه يمكن ان يكون المضمن في البيت

كمال شرف الحلم وعزته بحيث لا يمكن ان يعتمد في فعله امانة على اخ من الاخوان لا الشكافية
 من الزمان (ومنه التوجيه) ويسمى محتمل الضدين ومن ههنا قيل المراد بقولهم (وهو ايراد
 الكلام محتملا لوجهين مختلفين) غاية الاختلاف وبعضهم خصه بما يكونان مدحا وذما
 (كقول من قال) قيل هو بشار قال الاعور يسمى عمرو اخطى ثوبا لا ندري اجبة ام قباء اقول
 فيك شعر الاتدري ام مدح ام هجاء فقال بشار (خاطلى عمرو قباءا ليت عينيه سواء) قلت
 يتايبس بدرى ام يدح ام هجاء فانه محتمل ثنى عى العينين وتعنى ابصارهما فيحتمل المدح بانه حسن
 الخياطة بثنى ابصار عينيه ليزيد حسن خياطته ويحتمل الذم اى يس الخياط فيثنى عى عينيه
 ليخلص الناس من خياطته والفرق بينه وبين الابهام وجوب استواء الاحتمالين فيه و وجوب
 التماثل في الابهام بعد المراد وقرب غيره نظرا الى نفس اللفظ على ما قيل وعلى ما نقول يكون
 احدهما مما نصب عليه القرينة في الابهام وابقائهما ههنا على الابهام فالمراد بكون الكلام
 محتملا لوجهين مختلفين احتماله بحسب الارادة كما هو المتبادر والا احتمال على السواء (قال السكاكى
 ومنه) اى من التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) قالوا اى باعتبار احتمالاتها لمختلفين وان بسا
 متضادين ولا الاحتمال على السواء قلت قال وللمتشابهات من القرآن مدخل في هذا النوع
 باعتبار هذه عبارته ولا يعبدان يحمل على ان بعض متشابهات القرآن كذلك باعتبار فيوافق قوله
 واكثر متشابهات القرآن من قبيل النورية والابهام وحينئذ يكون قوله باعتبار اشارة الى اعتبار
 من جوز تأويل مقطعات الحروف في اوائل السور فانهم لا يدكرون في تأويلها الامور المتساوية
 بالنسبة الى اللفظ من غير نصب قرينة على ارادة شئ منها (ومنه الهزل) هو اللعب ونقيضه
 الجسد (الذى يراد به الجسد) وفيه انه ان كان ظاهر العبارة هزلا فالكلام من قبيل الابهام
 وان استوفاه فهو من قبيل التوجيه وان كان الظاهر الجسد فهو من قبيل ارادة المعنى بلطف محتمل
 خلافة احتمالا امر جوحا فلا معنى لعمده محسنا في الجسد والهزل خاصة وايضا لوجه تخصيص
 التحسين بالهزل الذى يراد به الجسد دون الجسد الذى يراد به الهزل الا ان يقال اقتصر على الموجود
 (كقوله اذا ما تسمى اناك مفاخر اقل عد عن ذا) اى احسب من جملة ما يشخر به انه (كيف اكلت
 للضب) بفتح الضاد (ومنه تجاهل العارف) ولما كان تجاهل العارف صفة المتكلم دون الكلام
 حتى يكون من محسناته ومع ذلك يخص بمقتضى الادب بما سوى كلامه تعالى قال لمدفع
 كالاتوهمين (وهو كما سماه السكاكى سوق العلوم مساق غيره) فهو صفة للكلام سمي باسم
 ما هو صفة المتكلم به ولا يخص بما سوى كلامه تعالى بل التسمية بتجاهل العارف تسمية بالنظر
 الى الاعمال اغلب وكأنه لذلك قال السكاكى لا احب تسميته بتجاهل العارف وقال غيرى لا يحبه
 لسوء الادب في استعماله في كلام رب العزة ونفى المحبة كناية عن الكراهية (وقوله انكته) ممازاده
 على كلام السكاكى ولبس في كلامه ولا يخلو عن تسامح لابهامه انه داخل التسمية والاول
 ان يقول ومنه تجاهل العارف لتكنسة وهو كما سماه الخ (كالتوبيخ في قول الخارجية) امرأة
 وهى فى اصل اللغة كالخارجى من يسود بنفسه من غير ان يكون له قديم (يا شجر الخابور)
 من نواحى ديار بكر (مالك مورقا) من اوراق الشجر صار ذا ورق (كأنك لم تجزع على ابن طريف)
 فهى تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكن تجاهلت فاستعملت كأن الدالة على الشك
 لتوبيخ الشجر بمبالغة في وجوب الجزع او لتوبيخ من لم يجزع كذا في الشرح ولا يخص التجاهل
 بقوله كأنك الخ بل في الاستفهام عن سبب كونه مورقا ايضا فانهم سألوا ان السبب هو الفصل
 والوقت المقضى لذلك والاشبه ان البيت من التذلل (والمبالغة في المدح كقوله) اى المجترى
 (المعبرق سرى) صفة برق (ام ضوء مصباح) ينبغى ان يصفه كالبرق بكونه فى الليل ليقتد
 قوة الضوء وكأنه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل فى النور القوي (ام انبساطها بالنظر الضاحى)

بالضاد المجمة والحاء المهملة بمعنى الظاهر من ضحى الطريق ظاهر بالغ في مدح ابتسامتها بل نور شرها حيث لم يفرق بينه وبين لمع البرق وضوء المصباح ويحتمل انتدله (أو المبالغة) (الذم) كذا في الشرح جعلها عديلة للمبالغة في المدح ولا وجه حيثئذ للعطف بأو فتأمل فالاولى ان يجعل قوله والمبالغة في المدح أو في الذم بمعنى المبالغة في احدا الامرين لتكنة عديلة لاختها فيكون العطف بأو في محله (في قوله) اى زهير وما ادرى (فسوف اخال) بكسر الهيمزة والفتح كما هو القياس لغة اى اظن وهو ملغى معترض بين سوف ومصحوبه ادرى (اقوم) اى رجال لان القوم يخصهم (آل حصن) الظاهر آل الحصن الا انه اراد تنكير الآل حصرا (ام نساء) قال الشارح فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة وفيه بحث اذ يصح مقابلة المجتمع من النساء والرجال بالنساء الصرفة (والندله) الندله ويحرك ذهاب الفؤاد من هم ونحوه ودلهه العشق تذايها فتدله كذا في القاموس فلا يلعو قوله (في الحب) نعم يلعو لو كان الدله ذهاب الفؤاد من الهوى كما في الصحاح والظاهر ان الذكنة لا تخص اندله في الحب فالاولى ترك قوله في الحب (في قوله) اى قول الحسين بن عبد الله وكثيرا ما يتوهم انه للمحنون (الله يا ظييات القاع) هو المستوى من الارض (قلن لينا ليلاي مكنن) اضافها الى نفسه ليعلم انها ليست ليلي مشهورة ولم يصف في قوله (ام ليلي) لانه لا التباس بعد لاضافة السابقة وقيل الاضافة للتلذذ كوضع الظاهر موضع المضمر (من البشر) والتردد في كون نيلي منهن ام من البشر اما في حسن سواد عيניהما وبياضهما واما في التنفر والوحشية قال المص وكما يحقير في قوله تعالى في حق النبي صلى الله عليه وسلم حكاية عن الكفار هل ند لكم على رجل ينبيكم اذا من قمم كل ممزق انكم افي خلق جديد كانوا لم يعرفوا منه الا انه رجل ما والتعريض في قوله تعالى (وانا واياكم على هدى اوفى ضلال مبين) هذا ويناسب التجاهل التعظيم ايضا كانه لعظمته لا يعرف الى غير ذلك من الاعتبارات (ومنه القول بالموجب) اى الحكم بموجب امر اثبت لشيء من غير ذكره او بموجب المتعلق المذكور (وهو ضربان احدهما ان يقع صفة) اى دال على ذات مبهمه باعتبار المعنى المقصود (في كلام الغير كناية عن شيء) اى دال عليه دلالة خفية لخصوص الشيء وعموم الصفة ولا يراد الكناية الاصطلاحية اذ ليس دلالة الاعز على فريقهم بطريق الكناية بل بطريق التصريح (اثبت له حكم) صفة شيء (فتثبتها) اى تلك الصفة بمعنى الامر القائم باغترفيه استخدام (اغيره) اى الشيء (من غير تعرض لثبوته له) الاولى لاثباته له اولان تنفائه عنه (بدل او نفيه عنه) فيوجب ذلك الاثبات في الحكم الذي اثبت لفريقهم مع لثبات الصفة واثباته للغير على سبيل الالتزام والمجارات وهذا قول بالموجب في هذا القسم (نحو قوله) تعالى (يقولون) اى المنافقون (ان رجعتا الى المدينة ليخرجن الاعز منهن الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل وقعت كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة لكن اوجب ذلك لاثبات في الحكم عن فريقهم واثباته للمؤمنين هذا على وفق ما في الشرح وفي تفسير افاضى وغيره عن الاعز نفسه وبالاذل رسول الله صاعم (والثاني حل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده) مما يحتمله احتمالا حقيقيا او مجازيا بقوله مما يحتمله للتعميم فلا يكون عاريا عن افتد كايئساد الى الوهم (بذكر متعلقه) اى ما يتعلق به سواء كان جارا ومجرورا كايئساد الى الوهم او غيره ليشمل مثل قول القبعري في خطاب

الحجاج معه لاجلئك على الادهم مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فانه حل الادهم
 في كلام الحجاج على خلاف القيد الذي هو مراده من الفرس الادهم بالعطف عليه شيئاً
 يوجب كونه الفرس اذا عرفت هذا فلا خفاً ان هذا القسم من القول بالموجب من تلقى
 المخاطب بغير ما يترقب فيكون داخلًا في البلاغة لاتباعها فتأمل (كقوله قلت ثقلت) اى
 حلتك المؤنة (اذابت مرارا) ظرف لقلت او ثقلت فعمله على تشييل عاتقه باليادى (قال
 ثقلت كاهلى) اى عاتق (بالايادى) اى بنعم هى الاتيان مرارا كل اتيان نعمة قال المصنف
 وتبعه الشارح وقريب من هذا قول الآخر * واخوان حسبتهم دروعا * فكانوها ولكن
 الاعادى * وختلهم سهام اصابت * فكانوها ولكن فى فؤادى * ولك ان تجعله ضرباً
 ثالثاً وهو حل اللفظ الكائن فى ظنه بمعنى من غير ان يكون فى كلام الغير على معنى آخر ونحن
 نقول هذا من قبيل التكلف فى الضمير لاجل اللفظ الواقع فى ظنه بمعنى على معنى آخر فان ضمير
 فكانوها للدروع المذكور فى ضمن دروعاى وهكذا فى الضمير ارجع الى سهام صابيات وبعد
 هذين البيتين قالوا قد صفت منا قلوب لقد صدقوا ولكن عن ودادى قال الشارح وهذا
 البيت من هذا القبيل وفيه نظر بل المعنى لقد صدقوا فى دعوى الصفا لكن لا عن حقدى
 بل عن ودادى فهو تصديق فى بعض الدعوى وتكذيب فى بعضه وليس من حل اللفظ
 على غير ما اراد المتكلم فى شئ فتأمل (ومنه الاطراد وهو ان تأتى باسماء) الاولى باعلام
 المدوح لان اختصاص الاطراد بما سوى الكنى واللقاب غير ظاهر واستعمال
 الاسماء فى ما يعنى خلاف الاصل (المدوح او غيره وابانه) عطف على المدوح
 والمراد به ما فوق الواحد يشهد له المثال والاسماء اضيف الى المجموع واهذا
 جمع وليس التقدير باسماء المدوح واسماء ابائه كما شرحه الشارح اذ لا يشترط
 فى الاطراد ان يكون للمدوح او غيره اسماء فضلاً عن الاتيان بها
 (على ترتيب الولادة من غير تكلف) حتى لو وقع تكلف كان يقال عتبة الذى ابوه شهاب
 الذى ابوه حارث لا يسمى اطراداً فان قلت لا فائدة لقوله على ترتيب الولادة اذ لا يمكن الاتيان
 من غير ترتيب والالكذب الاتساب فلا بد فى عتبة بن حارث بن شهاب من هذا الترتيب
 اذ لو قيل عتبة بن شهاب بن سهاب بن حارث لكذب قلت لا يختصر ذكر المدوح وابانه
 فى الذكر بطريق الانساب فانه لو قيل بمدوحى عتبة وشهاب وحارث لكان من الاطراد
 (كقوله ان يقتلوك فقد ثلث) اى هدمت (عروشهم) من ثل الدار (بعتبة بن حارث
 ابن شهاب) اى تقتله فانه كان اثاث مجدهم ورئيسهم فتجهم تقتلك لا يقاوم همهم
 قبله واعترض الشارح فى مختصره بانه من قبيل تنابع الاضافات وهو محل بالفصاحة
 فكيف بعد محسن او دفعه بمنع اخلال التنابع مطلقاً بالفصاحة وقد ورد فى الحديث
 الكريم بن الكريم بن الكريم بن يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم ولا يمكن ان يدفع
 بانه مثال الاطراد المحسن ولا يتألف التمثيل حدوث ما يضر بالفصاحة من وجه آخر لان
 المحسن انما يكون محسناً بعد رعاية البلاغة المشروطة بالفصاحة عند المصنف نعم لا يضر عند
 من لم يشترطها فى البلاغة واعلم انه كلما زاد الاسم كذلك زاد الحسن ولذا اعجب عبد الملك
 ابن مروان قول دريد بن الصمة قتلنا بعبد الله خير الذات ذوات بن اسماء بن زيد بن
 قارب روى انه لما سمعه عبد الملك قال لولا القافية لبلغ به آدم (واما) الضرب (اللفظي)
 من الوجوه المحسنة للكلام (فقد الجناس بين اللفظين) تقييد الجناس يفيد ان لفظ الجناس
 لم يخص اصطلاحاً بالتشابه المذكور (وهو تشابههما فى اللفظ) اخرج اضافة التشابه الى

اللفظين تشابه المعنيين ولو قال هو التشابه في اللفظ لخرج بقوله في اللفظ أي في التلفظ
لأنه لا تشابه بين المعنيين في التلفظ بل في اللفظ وقد نبه على أن اللفظ يستعمل بمعنيين
وأن الغرب في التعريف فهو جهة للعدول من تشابه الكلمتين كافي المفتاح وله جهة أقوى
هي أظهر من أن تخفى ويخرج عن التعريف تكرار اللفظ فإن التشابه يقتضي تغيرا والتغاير
اللازم للتعدد في التكرار لا يسمى في العرف تغيرا ولهذا يثبت لللفظ الواحد معان متعددة
فجعل يوم يقوم الساعة * ما لبثوا غير ساعة * لفظين تحوج إلى تكلف وخروج من العرف
وتحوج مع ذلك إخراج أن زيد وضرب ضرب زيد إلى مزيد تكلف بإيراد التشابه
في التلفظ فقط بمعنى عدم التشابه في المراد ولا يخفى بعده ولو لم يقيد بقوله في اللفظ تبادر
التشابه في المعنى فأخرج به هذا التشابه في المعنى سيما المطابق لكن التشابه في اللفظ أوسع
من الجنس حتى أنه يشمل ضرب وعلم لتجانسهما في التلفظ من حيث اشتد لفظيهما على
الثلاثية إلا أن المراد بالتشابه في التلفظ التشابه على وجه مخصوص بعرف بتفصيل أنواعه
فخرج به أيضا أصناف التشابه بين اللفظين مما لا يكون تشابهها في التلفظ هذا وسيجيء بعضها
في أقسام المحسنات أحسن التأمل في المقام فإن سلوكه من خواص كرام ذوي الأفهام بل
الخصوصين بإكرام الإلهام والجناس ضربان تام وغير تام وأشار إلى هذا التقسيم بقوله
(واتام منه) أي من الجنس (أن يتفقا) أي اللفظان (في أنواع الحروف) يعني أن يقول
في الحروف إلا أنه أدرج لفظ الأنواع ثلثيها على أن كل حرف من حروف الهجاء نوع
وأما خالف عرف العربية وهو عدم اعتبار التعدد باعتبار تعدد التلفظ وعضد لفظا
واحدا وأن تلفظه اللفظي لا اعتبار الجنس في لفظ واحد استعمل لمعنيين نحو يوم
يقوم الساعة ما لبثوا غير ساعة لأنه يتوقف على التعدد والمراد بالأنواع ما فوق الواحد
والألم يكن جناس في التثاني والمراد أنواع الحروف الملقوطة والألم يكن دعائي أمرا
ودعائي فعل ماض متجانسين متجانسين تاما لعدم الاتفاق في عدد الحروف لأن الأصل
في الأول ابدعائي (وأعدادها) الأولى وعددها اذ يوافق ضرب وقس في عدد الحروف
لا في أعدادها اذ ليس بحروفهما أعداد لا يقال أن الاتفاق في الأنواع يعني عن الاتفاق
في الأعداد لأن معنى اتفاهما في الأنواع أن يكونا متشاركين في أنواع الحروف
ولا يشارك المساق الساق في أنواع حروف المساق بل في بعض أنواعها فلو قدم
الأعداد على الأنواع لكان أحسن لانا نقول حليست وحلت متشاركين في
أنواع الحروف وليس بمتشاركين في أعدادها (و) في (هياتها) الإضافة لادنى ملابسة
إذا الهيئة صفة للكلمة وإن كانت حاملة باعتبار الحركات والسكنات الحاصلة في الحروف
والأولى في هياتها اذ ليس بشيء من المتجانسين هيات حتى يتفقا في الهيئات وما اشتهر
من تعريف الهيئة من أنه ما يحصل للحروف باعتبار الحركة والسكون وتقديم البعض على
بعض بوجوب أن يكون ذكر هياتها غنية عن ذكر ترتيبها وكأنه لم يلتفت إليه المصنف لما
رأى من أنه يتجه عليه أنه يوجب أن لا يتحد هيئة ضرب وربض فجعل الترتيب خارجا عن
مفهوم الهيئة ولم يرض بالتعريف المشهور ولو أريد بالهيئة ما يحصل للحرف باعتبار الحركة
والسكون لاهية الكلمة كما هو المشهور لم يتجه شيء من المذكور لكن يحتاج إلى حل الهيئات
على ما فوق الواحد لاسم (وترتيبها) أي تقديم بعض الحروف على بعض سواء كان وضع
كل حرف في موضعه اللاحق أو لا قائل واتماعدل عن تعريف المفتاح وهو أن لا يتفاوت
المتجانسان في التلفظ مع أنه اختصر الإشارة إلى تفصيل التشابه المعبر في الجنس قال المصنف

ووجه تحسينه انه افاده في صورة الاعادة (فان كانا من نوع واحد) من انواع الكلمة (كاسمين)
 او فعلين او حرفين (سمى تماثلا) الاظهر ان يسمى الجنس بمائلة وكل من المجانسين تماثلا
 وستعرف وجه العدول عنه قال الشارح التسمية بطريق النقل من اصطلاح اهل الكلام من
 ان التماثل الاتحاد في النوع اقول هذا بعيد والاظهر انه من المماثلة بمعنى المشابهة سمي التشابه
 الكامل بالمماثلة لكونه فكاكه بلغ في الكمال الى حد قام به تماثل كما يقال جل جلاله فافهم (نحو يوم تقوم
 الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) واقسام كل من الاسم والفعل والحرف اصناف
 لانواع فيكون نحو قول الحريري وذى ذمام وفيت بالعهد ذمته ولا ذمام له في مذهب العرب
 من الجنس التماثل مع ان الذمام الاول مفرد بمعنى العهد والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر
 القليلة الماء والغريبة ضد واكل منهما وجه في البيت فعل الاول معناه انه ليس له ابار
 قليلة الماء في مسلك العرب بل اباره كثيرة الماء نفي بالسالكين وعلى الثاني معناه انه ليس له ابار
 كثيرة الماء في مسلك العرب لانها لا يدعيها السالكون ان يكثر ماءها اقلته التناول فقول
 الشارح المحقق والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البشر القليلة الماء قصر النظر من غير ظهور
 موجب وفي كونه من الجنس التماثل وجعل كون الكلمتين فيهما من نوع واحد بحث لانه
 ان اريد النوع الحقيقي فكون الاسم والفعل والحرف كذلك بحث وان اريد الاعمال فالاسم المفرد
 والاسم الجمع نوعان اعتباريان اهمما جنس وفصلان لان العام الداخل في مفهوم الاعتباري
 جنسه والخاص المعبر في مفهومه فصله (وان كانا) اي اللفظان المتفقان (من نوعين) وهو
 ثلثة اقسام بالقسمة العقلية (سمى مستوفى) وهو في اللغة ما اعطي حقه بالتام سمي به تنبيها
 على انه وان اختلف اللفظان نوعا لم ينقص شيء من حق الجنس (كقوله) اي قول ابي تمام
 في ما الاول فعل والثاني اسم (ما) موصولة او موصوفة خبره قوله فانه (مات من كرم الزمان
 فانه يحيى الذي يحيى بن عبد الله) فانه كريم لا يدع ان يموت قسم من اقسام الكرم وقال
 الشارح لانه كريم يحيى الكرم ويجدده وما ذكرنا بلغ فافهم وعلى توجيهه لوجعل تجديد
 الكرم لانه يهب الكرم الميت الوجود بمقتضى كرمه لكان فيه مزيد مباغة واطف ولك ان تجعل
 مانافية ومن زائدة وقوله فانه تعليل وفي عكسه قول الاخر سميت يحيى يحيى فلم يكن الى ردا
 الله فيه سبيل (وايضا) لا يخفى ان التقسيم السابق غير حاصر لخروج جناس التركيب
 من القسمة فينبغي ان لا يذكر قوله وايضا ليكون جناس التركيب في سلك التقسيم ويكون
 التقسيم ثلاثيا حاصرا لانه حيث يكون تقسيما للجناس التام الى المماثل والمستوفى وجناس
 التركيب والقول بان قوله وايضا ليس للتنبيه على استئناف التقسيم كما حمله الشارح المحقق
 بل للتنبيه على انه ايضا من اقسام التام ولم يخرج باختلاف اللفظين افراد او تركيبا مع كمال
 الاختلاف عن التام بعد عن الافهام (ان كان احدا لفظية مر كبا سمي جناس التركيب)
 وان كان الاخر مفردا وان لم يكن احدا لفظية مر كبا فلا اسم له على اطلاقه بل المسمى بالاسم
 فسماء كما مر فقال ما يكون كلا لفظية مر كبا مماثلة له المشابهة والمفروق ومثال ما يكون احد
 لفظية مفردا قوله مطايا مطايا وجد كن منازل منازل عنها ليس عنى بمبلغ فضا فعل ماض
 وباحرف النداء ومطايا هو المنادى واحدا لفظي الجنس المركب من الفعل والحرف والاخر
 مطايا جمع مطية والاقلاع عن الشيء الكف عنه ومعنى البيت اطلال وجد كن وخرنكن منازل
 متكررة قطعتهن منابعتي تقديروا موت ظهر عليكن مخالبه من شدايد الطريق وزل عنكن راسخ
 في لا يمكن قلعه عنى فلا يمكن نجاتى عنه لان سبيه هو لا يزول وجوى هجر ليس معه زجاء
 الوصول فقول زل عنها فقيه التفات من الخطاب الى الغيبة والضمير لمطايا فقول الشارح

وايضاً ان كان احد لفظيه مركباً والاخر مفرداً ليس كما ينبغي فان ذاهبه مركبة من حرف
التأنيث والاسم وتركيب حاء لناظر غاية الظهور وبشاء الامر على ان ذاهبه في حكم الكلمة
الواحدة ولذا اجري الاعراب على التاء والمقصود بالتمثيل حامل وحامل لاحام لنا وجاملنا
تكلف لا يدعوا اليه داع مع انه يخرج حينئذ من البيان التجنيس بين حام لنا وجاملنا وكذا
بناءه على ما قيل ان اسم لا وخبرها لا بعد ان لفظاً واحداً الحقيقة ولا عرفاً بخلاف الفعل
والمفعول مع استتار الفاعل نحو جاملنا فانهما يعدان في العرف لفظاً واحداً تكلف مع ان
شيئاً منهما لا يجري فيما مثله للعرف في الايضاح من قوله لا تعرضن على الرواة قصيدة
ما لم تبلغ قبل في تهذيبها فتى عرضت الشعر غير مهذب عدوه منك وساوساً تهذى بها
فان اتفاقاً يعني اذا عرفت جناس التركيب (فان اتفاقاً) اي لفظاً المتجانسين اللذان احدهما
مركب سواء كان الآخر مفرداً كما عرفت او مركباً كما في المثالين (في الخط) ايضاً (خص
باسم المنشابه) كانه بلغ في الكمال بحيث قام به تشابهه على قياس التسمية بالمثال (كقوله) اي
ابن القتيح البسقي المنسوب اليه يست بالضم بلد بسجستان (اذا ملك لم يكن ذاهبه) اي صاحب
هبة (قد عهده دولته ذاهبه) الفاء الاولى جزائية والثانية سببية وذهاب الدولة كناية عن عدم
بقائها (والا) اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب سواء تركب اللفظ الآخر
اولاً في الخط (خص باسم المفروق) لافتراق اللفظين في الخطا ولافتراق اللفظين والخطين
في التشابه (كقوله) اي اي القتيح (كلتم قد اخذ الحام ولا حام لنا) اي لاجام مأخوذ لنا ليلاليم
قد اخذ الحام وان كان تقدير الفعل العام اشيع (مالذي ضر) الاستفهام انكاري اي لم يضره
شيء (مدبر الحام) من وضع الظاهر موضع المضر وهو مقبول في الشعر بلا نكتة ووجوب النكتة
انما هو في النثر (لو جاملنا) اي احسن عشرتنا ومن حسن هذا الجنس ان لاجام لنا يفيد
نفي المجاملة في اول السماع وهو صحيح في هذا المقام وانما قلنا في اول السماع لان اشتراط
تكرار لا الداخلة على الماضي يرد كون لاجام لنا محمولاً على الماضي فان قلت لا يصح قوله والا
فمفروق لانه مفروق او مرفولانه ان لم يتفق في الخطا كان المركب مركباً من كلمتين مفروق
وان كان مركباً من كلمة وبعض كلمة مفروق كقول الحريري ولاتله عن تذكارتك وابكته بدمع
يضاهي الوبل حال مصابه ومثل لعينك الحام ككتاب قضاء الموت ووقعه الوقع بان يكون وقعة
الضرب بالشيء وردعة ملقاة ومطعم صابه الصاب جمع صابه وهو شجر مر ووهم الجرهرى
في قوله الصاب عصارة شجر مر صرح بهذا التقسيم المصنف في الايضاح فعبارة الكتاب
بعيدة عن الصواب قلت ما ذكره في الايضاح تقسيم القوم وكأنه لم يرض به في التلخيص
واراد بكون احد اللفظين مركباً كونه لفظاً موضوعاً بدل جزء لفظه على جزء معناه لا مجرد
ماركب مع الغير وان صار بعد التركيب لفظاً مهماً كالصواب الثاني ولم يأتفت اليه وليس في
مطعم صابه صورة الاعادة لان حسن التجنيس التام لكونه افادة في صورة الاعادة او بنى مطع
مهماً لا معنى له وكيف يعتبر في السجع المهمل ولو اعتبر لكان في المساق والساق تجنيساً تاماً ولم
يقبل به احداً فرع من تفصيل اقسام التام شرع بقوله (وان اختلفا) في تقسيم غير التام
وجعله اربعة اقسام لان الجنس لا يجمع الاختلاف في الامر من الامور الاربعة المذكورة
بعد التشابه حينئذ فان قلت الاختلاف في الاعداد يستلزم الاختلاف في الهيئة بل في الانواع
ايضاق مثل الساق والمساق قلت معنى الاختلاف في الاعداد فقط انه بعد حذف الزائد
لا يبقى اختلاف ثم كانه تنبيه لفساد جمع الهيئات فقال (في هيئات الحروف فقط) اي
مع الاتفاق في الثلاثة السابقة (سمى) التجنيس (محرفاً) على صيغة المفعول من التحريف

وهكذا عند غير السكاكي فإنه سماه في المفتاح ناقصا ووجه التحسين فيه أن فيه اظهار امور
تختلف من مادة واحدة أو أن فيه حسن الافادة الصرفة مع ايها مع بعض الاعادة لان فيه
ايها الاشتقاق الشئ على اعادة ما والاختلاف قد يكون في حرف واحد (كقولهم جبة)
ثوب معلوم (البرد) بالضم ثوب مخطط (جنة البرد) بالفتح معلوم فالاختلاف في حرف
واحد هو الباء (ونحوه) في أن الاختلاف في حرف واحد (قوله الجاهل امام فرط) أي
مجاوز عن الحد (أو فرط) أي مقصر وليس له الحالة المتوسطة بين الافراط والتفريط
ولما كان يتبادر إلى الوهم أن الاختلاف في هذا المثال في حرفين أي الفاء والراء بسكون الراء
المدغم ازال ذلك بالتنبيه أولا بقوله ونحوه والتعليل ثانيا بقوله (والحرف المشدد في حكم
المخفف) ووجهه على ما قال في المفتاح أنه حرف واحد في الصورة الخطية ويلزم على هذا
أن لا يكون اذنب اسم تفضيل متبعا واذنبوا فعل ماض جعلا مذكرا من الجنس النام
و يكون محمرك ككرم ومحمر من الاحرار متجانسين نجسنا تاما وهو بعيد وعلى ما قال الشارح
المحقق أنه يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كما في الحرف الواحد فكأنه لم يرد إلا كيفية ويلزم
على كل تقدير كون محمرك كرم ومحمر ككرم متجانسين متفقين في اعداد الحروف وما ذكرنا
من شرح كلامه اقرب مما ذكره الشارح المحقق من أن معنى قوله ونحوه المثلة في كونه
من التجنيس المحرف ودفع لما يتبادر إلى الوهم من أن التجنيس مع اختلاف عدد الحروف
وليس من قسم المحرف هذا ولا ينبغي أن قوله والحرف المشدد في حكم المخفف كما أنه يتم للحكم
السابق توطئة للحكم اللاحق من قوله (وكقولهم البدعة شرك الشرك) فإن الشرك ناشئ
المشدد يقتضي أن يكون الاختلاف في الحرفين بالحركة والسكون بأن يكون المتحركان
في أحد المتجانسين ساكنين في الآخر والمقصود به التمثيل لكون المتحركين في أحدهما
بالفتح مكسور أو ساكن في الآخر أو يقال يقتضي أن لا يكون من التجنيس المحرف بل من
الناقص والبدعة كالحكمة الحدث في الدين بعد الاكمال أو ما استحدث بعد الذي صلح
من الاهواء والاعمال والشرك محركة حبال للصيد وما ينصب للطير والشرك بالكسر
اسم بمعنى الاشراك والمراد به الاشرك بالله (وإن اختلفا في اعدادها) أي الحروف بأن
تكون حروف أحدهما أكثر من الآخر ولا يكون اختلاف بينهما مع حذف هذا الرائد
في اللفظ (يسمى) الجنس (ناقصا) قال الشارح لتقصان التشابه للاختلاف في العدد
والهيئة والنوع وسماه السكاكي مذكرا (وذلك) ستة اقسام لانه (أما بحرف واحد) وهو
ثلاثة اقسام كاقصمه بقوله (في الاول) الخ وأما بأكثر وهو مثل ما لحرف واحد الا أنه
لم يذكر الا قسم واحد (مثل والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق) وذلك
مبنى على أن المشدد حرف واحد والافالمساق لا يزيد على الساق (أوفي الوسط نحو جدي)
أي نخي أو رزقي أو عظمتي أو حظي (جهدي) بالفتح أي منسقي وكون الجهد ناقص
من الجهد كالمساق والمساق أوفي الآخر (كقوله) أي أبي تمام (يمدون من أيدي) أي
بعض أي إذا الحرب وإعمال السيف لا يكون إلا بيد فالمد للسيف ليس الاماد البعض
أي يه فلا خفش أيضا مع تجويزه زيادة من في الإيجاب يرضى يجعلها زائدة
هنا إذا لا داعي إليه فجعلها زائدة على مذهبه أو تقديره بسواعد من أيده حفظا
لمن عن الزيادة كما فعله الشارح ذهول عن معنى لطيف وعدول عن
طريق حنيف وهبنا في وقت شريف وما ذكره الشارح مقابلا لتقدير المعطوف
من أنه لبعض مع أنه في تقدير سواعد من أيده أيضا لبعض إذا السواعد بعض الأيدي

فكأنه دني على جعل من التبعية اسما وقد صرح به في شرح الكشاف وقال هذا مما استخرجته (عواص) من عصاه بصفة ضربه به ضربة بالعصا (عواصم) من عصم على حد ضرب بمعنى منع او وفي تمامه تصول باسلاف قواص اي قوائل من قضى عليه قتله وهو انسب مما في الشرح من انه قضى عليه حكم اي حاكمه بالقتل قواضب من قضبه بمعنى قطعه على حد ضرب يعي اسلاف قوائل الاحياء قواطع للاشياء ايا كانت خشبا وحجرا او حديدا فلا يكون ذكر القواضب مستغنى عنه بالوصف بالقوائل وتكون الزيادة في الاخر اعدم الاعتداد بالتون (وربما يسمى) قال المصنف اعني الثالث (مطرفا) نقلا من الخيل الابيض الرأس والذنب وسائرهما مخالف فان آخره بخلاف الباقي في كون اللفظ اعادة قال المصنف ووجه تحسينه انه يوهم قبل ورود اخر الكلمة كاليم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما اتى بها للتأكيذ حتى اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاه سمعت انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك الفائدة بعد الياس منها هذا وفيه نظر من وجهين الاول ان توهم التأكيذ ليس عاما لانه لا يشمل مثل قولنا هم ايد عواص واعين عواصم اذ لا مجال لتوهم التأكيذ فينبغي ان يحذف قوله وانما اتى بها للتأكيذ والثاني ان اختصاص الوهم بالزمان السابق على ورود الاخر انما يتم في مثل عواص عواصم واما في عواصم عواص فالوهم باق بعد ورود الاخر فالاولى ان يقال قبل معرفة الاخر ووجه تحسين القسمين السابقين جمع الانفاظ المناسبة فهما في المحسنات اللفظية نظير مراعاة النظير في المحسنات المعنوية وهذا الوجه يعبر اقسام الجناس (واما باكثر) قد عرفت انه ثلثة اقسام كقسمه ولم يذكر منه الاقساما يسمى باسم لبيان اسمه (كقولها) اي الشاعرة وهي الخنساء ويقال لها خنساء ايضا اخت صخر (ان البكاء) انضم والكسر والثاني لكثرة فهو انسب هنا (هو الشق من الجوى) هو حرقه القلب والمراد مجرد الحرقه بقرينة قوله (بين الجوانح) اي الضلوع تحت الغراب مما يلي الصدر جمع جانحة (وربما يسمى) هذا الضرب الذي يكون باكثر من حرف في الاخر (مذيلا) وجعل مطلق ما يكون الزائد فيه اكثر مرجع الضمير كافي الشرح مما لا يوثق به ويعد عن هذا الاسم وفي قوله وربما اشارة الى عدم اشتهاها التسمية (وان اختلفا في انواعها) اي في جميع الانواع لا في كل نوع كما كان المعنى كذلك في الانواع بدل عليه قوله (في شرط ان لا يقع) اي الاختلاف (باكثر) اي في اكثر (من حرف) اذ لا يعد ضرورة لكل او ضرب و فرق تبجاسين (ثم الحرفان) المختلف فيهما (ان كانا متقاربين) في المخرج يسمى هذا الجناس مضارعا (وهو) اي الحرفان فانظروا ههما فهو راجع الى الحرفين بتأويل وهو (اما) حرفا هما (في الاول) بعيد جدا (حوييني وبين كني) اي بيتي (ليل داس) اي مظلم (وطريق طامس) اي بعيد جعل الليل لا ظلامه حابلا بينه وبين بته كالطريق فكما لا يرفع الطريق من البين لا يمكن الوصول فكذا امام يرتفع الليل الدامس لا يمكن الوصول (اوفي الوسط نحو قوله) تعالى (وهي ينهون عنه وينأون) اي يعدون (عنه اوفي الاخر نحو) قوله عليه السلام (الخيل معقود بنواصيها) جمع ناصية وهي منتهى مثبت شعر الرأس من جانب الوجه (الخير) الى يوم القيمة (والا) اي ان لم يكن الحرفان متقاربين في المخرج (سمى لاحقا وهو) كهو ايضا اما في الاول (نحو ويل لكل همزة) اي كاسر لا عراض الناس معناديه (لمرة) اي طاعن فيها معناديه لان بناء فعله للاعتداد (اوفي الوسط نحو) قوله بعد (ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون) اي تكبرون وهذا نظير لا تمثيل اذ كان الهمزة والهاء مع عدم صحة ادغام احديهما في الاخرى متقاربين لكونهما حلقيتين كذلك الميم والفاء متقاربان شفوتين وان لم يصح

ادغام احديهما في الاخرى ومثاله قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لب الخبير لشديد (اوفي
الاخر نحو) قوله تعالى (فاذا جاء هم امر من الامر) الكلام فيه كالكلام في المثال السابق بل
اشد لان الراء والتون متقاربان بحيث يدغم احديهما في الاخر وغفلة الشارح المحقق عنه
مع التعرض بالسابق محبة والمثال المطابق تلاف وتلاق اعتصم بالله فليس غيره من وافي
(وان اختلاف ترتيبها) اي ترتيب الحروف فقط (سمى تجنيس القلب) ولم يعبه المفتاح من
اقسام الجناس بل جعله من القلب وهو ضربان لانه اما ان يعكس الترتيب من الاخر الى
الاول (نحو حسامه قحح لاولياته حنف لاعدائه) هذا حل لقول الاخنف حسامك فيه
للاحاب قحح ورمحك منه للاعداء حنف (ويسمى قلب كل) واما ان لا يكون كذلك (نحو)
ما جاء في الخبر (اللهم استر عورتنا) جمع عورة وهي الفعلة القبيحة (وامن روعائنا ويسمى قلب
بعض) وان لم يخل حرف منه من تقديم وتأخير هكذا ذكره الشارح ولم يعثر على هذا التفصيل
الا من كلامه وكلام من تبعه ويحمل كلام المصنف ان يراد بنحو حسامه قحح الخ ما يكون في
جميع حروفه قلب سواء كان على الترتيب اولا ونحو عورتنا وروعائنا ما لم يكن القلب
الا في بعض حروفه وهذا وفق بالتسمية بقلب الكل وقلب البعض (واذا وقع احدهما) اي احد
التجانسين جناس القلب كذا فسر المصنف وتبعه الشارح المحقق وفي المفتاح خصه
بقلب الكل وظاهر عبارته انه اذا ولي احد القسمين من قلب الكل وقلب البعض (في اول
البيت والاخر في آخره يسمى) تجنيس القلب حيثئذ (مقلوبا مجنحا) لان اللفظين كانهما
جناجان للبيت كقوله لاح انوار الهدى عن كفه في كل حال (واذا ولي احد التجانسين)
اي جناس كان بقرينة العدول الى الاسم الظاهر ودلالة المثال (الاخر يسمى) الجناس
(مزدوجا ومكررا ومرددا نحو) قوله تعالى (وجئتكم من سبأ بنبأ يقين) وقد يطلق
التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة سواء كان بينهما جناس لفظي اولا والمراد
التوافق مع قطع النظر عن الاعجام ويسمى تجنيس تصحيف وتجنيس خطومنه قول المفتاح
في التجنيس اللاحق انه اذا اتفق التجانسان كتابة يسمى تجنيس تصحيف ولما لم يخص
هذا التجنيس اللاحق كما اوهمه عبارته لم يلتفت اليه المصنف ولم يذكره في التجنيس اللاحق
ومن غرائب ذلك ما كتبه امير المؤمنين علي رضي الله عنه الى معاوية حين تمرد عن طاعته
عزك غرك فصارقصار ذلك فاخش فاحش ففلك فعلك تهندي بهدي فاجابه معاوية
بقوله علي قدرى غلى قدرى ففى كلام معاوية الجناس اللفظى مع الخطى وقد يعنى في هذا
النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف فانفصالها فيعدم متى تعود مجانس مسعود وبعد المنصورية
جنة مجانس المسى بضربة حية واستصح ثقة مجانس ايش تصحيفه ومجانس اتيت
بتصحيفه قيل لفاضل استصح ثقة ايش تصحيفه قال اتيت بتصحيفه وفي المفتاح ومن التجنيس
ما يسمى مشوشا وهو مثل البراعة والبالغة قال الشارح المحقق في شرح المفتاح وجه
كونه مشوشا انه يوهى كونه مطرفا لاختلاف التجانسين بحرفين قريبين المخرج وليس به
لعدم اتفاقهما في صورة الخط وكونه تجنيس خط لا اتفاق العين والعين في الخط وليس به
لاختلاف الراء واللام في الخط وهو سهو من قلم الناسخ اذ لم يشترط في المطرف الاتفاق
في الخط بل هو مجرد قرب المخرج وقال الشريف المحقق ليس بمطرف لعدم اجتماع الحرفين
القريبين المخرج وهو ايضا سهو لانه لم يشترط في المطرف اجتماع الحرفين وقيل لو اتحد
عينا الكلمتين فكان تجنيس تصحيف ولو اتحد لاما هما اكان مضارعا فلما اتحدت
الصنعتان صار مشوشا ولما لم يكن كلام المفتاح هنا ظاهر المعنى لم يلتفت اليه المصنف ويمكن

ان يقال اراد بالجنس المشوش ما يكون بين صورتى كتابة التجانسين تقارب كافي البلاغة والبراعة فانه لو اتصل الالف بالراء لالتبس باللام ولو انفصلت عن اللام لالتبس اللام بالراء قال الشارح المحقق ومن انواع التجانس تجانس الاشارة وهو ان لا يظهر التجانس باللفظ بل بالاشارة كقوله للشيخ حية فرعونية سلط الله عليها موسى حلفت حية موسى باسمه و بهرون اذا ما قلبا (و يلحق بالجناس شيان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق) عدل عن عبارة المفتاح وكثيرا ما يلحق بالتجنيس الكلمتان الراجعتان الى اصل واحد بالاشتقاق لما فيه من المسامحة لان اللاحق ان يجمع الاشتقاق اللفظين لانفس الكلمتين ولا يلاشتمل القول والقائل لانهما لا يرجعان الى اصل واحد بل القائل يرجع الى القول ثم المتبادر من الاشتقاق الصغير فلذا فسر الشارح المحقق بتوافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة مع الاتفاق في اصل المعنى لكنه ترك قيد الترتيب في الحروف الاصول في المختصر فجعل تعريفه شاملا للاشتقاق الكبير مثل جذب وجذب فكأنه وجد في كلامهم ما اوجب التعميم لكن تعريفه يوجب عدم الامتياز بين المشتق والمشتق منه فالتعريف الصحيح رد كلمة الى كلمة توافقها في الحروف الاصول واصل المعنى وينبغي ان يراد باصل المعنى ان ما لا بد منه التوافق فيه لا يفي التوافق في خصوص المعنى اذا المضرب مصدر امستثنى من الضرب مع توافقهما في خصوص المعنى ولا يخفى ان بين قال وقال مصدر اجناس فيلزم كون التجانسين ملحقين بهما ويمكن دفعه بان يقال وقال توافقي توافقي انواع الحروف واعدادها وهما ثنائيا وترتيبها فن هذه الخيثة هما تجانسان وتوافقا في الاشتقاق فن هذه الخيثة من المحقات بقاءه يلزم ان لا يكون بين الصحبة والصحابة حسن جناس الاشتقاق مع انه لا يسقط عن درجة الضرب والمضرب (نحو فاقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من القيام وهو الاتصاف والقيم المستقيم المعتدل لا فراط فيه ولا تفريط او القيم لمصالح العباد او على الاديان الشائعة بالشهادة بصحتها (والثاني ان يجمعها) اي اللفظين (المشابهة وهي) اي المشابهة في هذا المقام في الاصطلاح (ما يشبه الاشتقاق) اي توافق يشبهه فان قلت لا فائدة لقوله (وابس بالاشتقاق) لان مشابهة شيء لا يكون اياه قلت لعله رد لمن حل قولهم المشابهة على الاشتقاق فخصير ليس للمشابهة لا لما يشبه حتى يكون لغوا وتذكيره لذكرا الخبر فاعرفه فانه من الملهفات والمراد يشبه الاشتقاق ما يتوهم في ادى النظر اشتقاقا ولم يكن (نحو قال اني لعلمكم من القالين) اي قال لوط لقومه فان قال وقالين مما يتوهم في ادى النظر انهما من القول ويضمحل بادنى تأمل ويظهر ان قالين من القال كالى بمعنى الترك فان قلت قالين وقال كجوى وجوانح فيكون بينهما تجانس مزيل قلت فليكن من هذه الخيثة ومن حيث شبه الاشتقاق لاحقان بالتجانس فيين وقد عرفت نظيره (ومنه) اي من الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة (رد العجز) هو في المشهور هنا كعصده وهو في اللغة على خمس لغات كنلس وقفل وعلم وكنف (على الصدر) اي اعلى مقدم الشيء فرد العجز على الصدر انما يتحقق فيما وقع احدا اللفظين في صدر البيت او المصراع واما اذا وقع في حشو المصراع الاول او اخره او حشو الثاني فلا لانه لم يرد العجز على اعلى مقدم الشيء لا المصراع ولا البيت فا في الشرح ان المص لم يلتفت الى ما في حشو المصراع الثاني كما التفت اليه المفتاح لانه لا لصدارة لحشو المصراع الثاني فيه ضعف لانه لا لصدارة لما في حشو المصراع الاول واخره ايضا فالوجه ان حسن رد العجز على الصدر انه اعادة في صورة الافادة وافادة في صورة الاعادة لانه في التكرار اعادة في صورة الافادة اذا شايح

في التكرار التوالي فاذا فصل بين التكررين اوهم الافادة وفي غير التكررين تشابه اللفظ
 يوهم الاعادة فالافادة في معرض الاعادة كما في حشو المصراع الثاني من التكررين بلا فصل
 من الجمل لا حسن له واما اذا وقع فصل فهو كالباقي ولا خفاء في حسن غير التكررين نعم
 بقي الكلام في انه هل هناك في غير التكررين تحسين سوى تحسين الجنس فتأمل وظاهر الكلام
 المفتاح اختصاص رد الجمل على الصدر بان شعر فرد المص بقوله (وهو في النثر) ولا شمله
 على الرد صاراهم فقدم (ان يجعل احدا للفظين المكررين) اراد به ما يتحد معناه في اتحاد
 اللفظ لان فيهما كمال التكرار فلا يبعد ان ينصرف اللفظ اليه وكل منهما مكرر بالنسبة
 الى الآخر فيصح وصفهما بالتكرار المبني للفاعل او المبني للمفعول والمشهور هنا صيغة اسم
 المفعول (او المتجانسين) اي جناس كان (او المحققين بهما) اي الخاق كان (في اول الفقرة)
 بالفتح او الكسر وقد عرفت في بحث الارصاد فلذا لم نترصد لبيانها واللفظ (الآخر في اخرها)
 اي الفقرة فيكون اربعة اقسام اشار اليها بالامثلة الاربعة بخلاف رد الجمل على الصدر
 في الشعر فانه ستة عشر قسمالا بمجوزان يقع فيه احدهما للفظين في صدر المصراع الاول
 او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني وليس هنا الافقرة فليس الاصدر وعجز نعم
 يتصور له ثمانية اقسام على اعتبار السكاكي من جواز وقوع احد اللفظين في حشو المصراع
 الثاني فانه يجوز وقوعه في حشو الفقرة وفيه بحث لانه يجوز ان يعتبر الاقسام الشعرية كلها
 في النثر في فقرتين بان يكون احد اللفظين في صدر الفقرة الاولى وحشوها واخرها او صدر
 الفقرة الثانية والاخر في اخر الفقرة الثانية فانه في الجنس كما يقع في بيت فتقول بخشي الناس
 ورضاهم والله احق ان يرضاه ويشاهد كمال قدرته وعلمه ونخبته ثم تخصيص هذه الصنعة
 بالجميع والموزون لا وجه له بل ينبغي ان تحسن كل كلام الا ان يقال الحسن الزائد على الجنس
 انما يتصور فيما يقتضي ايراد المتجانسين مثلا مزيد قدرة وتصرف وذلك في الشعر
 الذي يكون المنطق فيه في مضيق وكذا الجميع لا في كل كلام بقي انه ينبغي ان يكون
 محسنا في كلام التزم فيه الموازنة لانه كالجميع يجعل باعة البيان قاصرة فلما
 اللفظين المكررين قوله (نحو) قوله تعالى (ونخشي الناس والله احق ان نخشاه)
 ولا يمنع ضمير المفعول كون نخشي في الاخر لانه بمنزلة الجزء من اللفظ (و)
 للمتجانسين قوله (نحو) مسائل التثيم يرجع ودمعه مسائل (الاول من السؤال والثاني
 من السيلان وضمير دمه الى السائل في المشهور ويحتمل الرجوع الى التثيم وهو يبلغ
 في ذم التثيم حيث لا يطيق السؤال وللقسم الاول من المحققين بالمتجانسين قوله
 (نحو) قوله تعالى (استغفروا ربكم انه كان غفارا) وللقسم الثاني قوله (نحو) قوله تعالى
 (قال اني لعليكم من اقلين وفي الزم) عطف على قوله في النثر (ان يكون احدهما) الخ
 عطف على ان يكون الخ والاول ان يعيد الاستدلال به بعد حرف العطف ولا يخفى وجهه
 على من يعرف نحوه فلا يكن من التمين والمراد يا احدهما احدا للفظين بالتفصيل المذكور
 (في اخر البيت) اللفظ الاخر (في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر)
 المصراع (الثاني) فهذه اربعة مواضع فضررهما في الاقسام الاربعة يصير ستة عشر
 الا ان المصنف لم يورد من شبهة الاشتقاق الامثالا واحدا اما اعدم الظفر والاكتفاء
 بامثلة الاشتقاق كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد اما اعدم الظفر فلانه جعل من الامثلة
 قول الحريري فشفوف بايات المثاني ومصل به قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع
 الى تلخيص عاني فيبعد غاية البعد ان يقال لم يظفر بهذا المثال شبه الاشتقاق واما الاكتفاء

فلان الاكتفاء بامثلة قسم عن امثلة قسم آخر بعيد فالوجه ان يقل جمل المحققين بهما قسما
فاكتفى بامثلة اربعة امثلة لكل قسم الا انه زاد مثالا واحدا في قسم واكلامة في الايضاح واضمح في
انه جعل المحققين بالتجاسين قسما واحدا وانه لا يزيد الا بمثل اثنى عشر قسم غايته انه لم يكثر
مثل بعض الاقسام ثم ذكر لكل قسم من الاقسام مذكورة في التعريف اربعة امثلة على طبق
اقسام هذا القسم ففي ذكر الامثلة نشر على ترتيب الالف الا انه زاد للقسم الاخر مثالا للمكررين
الاربعة الاول وللمتجانسين الاربعة بعدهما وللمحققين الخمسة الباقية (نقوله سريع الى ابن
العميد طم) اى يضرب بالكمف المفتوحة (وجهه وليس الى داغ الندى) اى العطا (بسريع
وقوله) اى قول صمة على وزن همة بن عبد الله العشي (تمتع) خطب اب اصاحيدل
عليه البيت السابق (من شميم) هو مصدر كالشم (عرار) هي وردة ناعمة صفراء طيبة
الرايحة (نجد) مخاف الفور من بلاد العرب ويسمى الفور نهامة (ايب بعد العشية
من عرار) من زدت في اسم ما للفظ خبر والمعنى تلهف (وقوله) اى اى تمام (من كان بالبيض)
جمع يضاء (الكواعب) جمع كعبة وهي الجارية حين يبدو ثدياها للنهود والارتفاع
(مفرما) كتحفف من الغرام جاء بمعنى اسير الحب والمولع بالشيء وكلاهما من احسن (ف زلت
بالبيض) جمع ابيض كناية عن السيوف المصقولة المحددة (القواضب) اى القواطع
مفرما) يعنى كان لذة الناس بخلة المحاييب الحسان لذي بمخالطة السيوف انقواطع
واوجس على اى اى اولعت بالبيض القواطع فى ايدى الشجعان الغرائب على كى اولع
بالبيض الكواعب فاستقبلها بالحالة كاستقبال الناس البيض الكواعب كان اباغى وصف
شجاعته (وقوله) وان لم يكن المعرج ساعة قابلا فاني نافع لقليلها (فاعل ان لم يكن
ضمير راجع الى التعريج الذى ضمن قوله المافى البيت السابق اياه بقرينة تعديته بعلى وهو
يتعدى بالساء يقل اليه اى نزل والبيت السابق الماعلى الدار التى اووجدتها بها اهلها
ما كان وحشام قبلها اى يحمل القيلولة فيها وهي النوم فى القالة اعنى نصف النهار يعنى
ما كان خاليا مقلها وهذا كناية عن تنعم اهلها وشرفهم لان اهل الثروة من العرب
يستريحون بالقيلولة بخلاف اهل المهنة فانهم فى القالة مبتلون بالسعى والشغل وتقدير لما
على الدار الما معرجين على الدار والتمنية لتعدد المأمور والضمير للتعريج وحينئذ يركون
معرج ساعة خيرا كمال الظهور بخلاف ما اذا كان الضمير اللام كما شارحه الشارح
فانه مع الابهام والمعرج على وزن اسم المفعول هنا بمعنى التعريج وهو الاقامة او حبس
المطية على المنزل وقيل لا صفة مؤكدة للتعريج لانفهام القلة من الاضافة
الى الساعة قبل ذكر قليلا لا محالة ولا مجال لتقييد التعريج بالصفة قبل تقييده
بالاضافة حتى يكون كل من الوصف والاضافة تقييدا كما ذكره الشارح وقوله نافع
خبر ان وقليلها فاعله ولا يجوز كونه مبتداً خبره نافع كما جوزه الشارح
لانه يلتبس مع التأخير بالفاعل فيجب التقديم كما فى زيد قام ولا يتفق جواز الامرين فى ما قائم
زيد لان تجوز كون زيد مبتداً مع التأخير والالتباس لانه تعارض الالتباس كون قائم
مبتداً اضطراريا فللكون فى سعة من الابتداء يجوز فيه كون زيد مبتداً فلا يتم قياس ما نحن
فيه عليه وضمير قبلها الى الساعة بتقدير مضاف اى قليل تعريج ساعة كما ذكره الشارح
والاقرب ان يكون للتعريج بتأويل الاقامة هذا وفى المثال بحث اذ لابد من بيان فرق بينه
وبين لو اختصرتم حتى يصح جعله مختصرا فى حشو المصراع وجعل قليل فى قليلها
فى الاخر دون الحشو (وقوله دعائى) تنية دع بمعنى اركأى (من دلام كما) اللام مصدر

كاللامة (سفاها) بالفتح خفة العقل وتقيضه (فداعى الشوق) الفاء للتعليل (قبلكما
 دعنى) فعل من الدعاء والجناس بين دعانى ودعانى جناس التركيب لكونهما امر كين
 ولواردت تطبيقة على كون الجناس المركب بين مفرد ومركب لا غير فاجعل الجناس بين
 دعا ودعا وكونه في اخر البيت ككون قليلها في اخره وقدم الكلام عليه ويحتمل ان يكون
 البيت من قبيل المكررين بان يكون قبلكما خبر داعى الشوق اى داعى الشوق كان قبلكما
 ويكون دعانى في اخر البيت تكرارا الاول لكن ما حله عليه المصنف ابلغ لما في المفتاح والاحسن
 في هذا النوع ان لا يرجع الصدر والعجز الى التكرار (وقوله) اى انتعالي (واذا البلابل) جمع
 بلبل وهو الطائر المعروف (افصح) اى تكلمت بالفصاحة فالباء في قوله (بلغانها) صلة
 افصحت بمعنى تكلمت كما انه في تكلم بالشئ اصله تكلم او هو من افصح الصبح اى ظهر والباء
 للتعدية اى اظهرت لغاتها وجعلها متكلمة بلغات متعددة لاختلاف لغاتها (فانف البلابل)
 جعله الشارح المحقق جمع بلبال بمعنى الحزن لكن القاموس جعله كالبليلة والبلبال بمعنى
 شدة الهم والوسواس وبالجملة المراد في بلابل حدثت من افصاح البلابل لان الصوت
 اللطيف بحزن احران الهوى (باحسانه) اى الشراب (بلابل) جمع بلبل وهو من الكوز فانه
 التى يصب منها الماء او جمع بليلة وهو الكوز الذى فيه بلبل الى جنب رأسه والمقصود نفي
 قوله الحزن بشرب الخمر كثيرا والمقصود بالتمثيل هو ابلال الثالث بالنسبة الى الاول
 واما بالنسبة الى الثاني فليس مما قصده التمثيل وان كان من هذا الباب عند السكاكى
 لانه ليس منه عند المصنف على انه لم يذكر المثل به هناك لكن فيه رد لما ذكره الشارح المحقق
 في شرح المفتاح من ان المثل نظير بامثلة ما يكون الكلمة الاخرى في حشو المصراع الثاني
 في شئ من الصور (وقوله) اى الحريرى يصف اهل البصرة بان منهم الصالحين المشغوفين
 بتلاوة القرآن والتأمل فيها ومنهم اهل النشاط المفتونين بالآلات النشاط هذا هو الظاهر
 ويحتمل ان يكون تفصيلا لاهل الحق من سكانه بان منهم الزهاد المشغولين بالقرآن ومنهم
 اهل الوجد المفتونين بالاصوات الطيبة كما هو شأن اهل الوجد فالفاء في قوله (فمشغوف)
 للتفصيل (بايات المثاني) هو القرآن او مائتي منه مرة بعد مرة او من الحمد الى براءة او كل سورة
 دون الطوال وفوق المقصود اوسورة الحج والقصص والثلث والعنكبوت والانفال ومريم
 والروم ويس والفرقان والحجر والزمر وسبأ والملائكة وابراهيم وص ومحمد ولقيهن واقرب
 والزخرف والمؤمن والسجدة والاحقاف والجنات والدخان والاحزاب ومن اوتار العود
 الذى بعد الاول واحدها مثني كذا في القاموس (ومفتون) اى محروفي اسم مفعول من الفتى
 بمعنى الاحراق او بمعنى المعجب من الفتى بمعنى الإعجاب بالشئ او مجنون من الفتى بمعنى الجنون
 (رنات) جمع رنة على وزن جنة بمعنى الصوت (المثاني) قد علمت (وقوله) اى القاضى
 الارجاني والارجان من بلاد فارس (املتهم) اى كنت راجيا منهم (ثم تاملتهم) اى تفكرت
 فيهم (فلاح) اى اظهر (ان ليس فيهم فلاح) اى فوز ونجاة فقد افاد باستعمال ثم انه كان
 على الخطأ مدة مديدة لعدم التأمل وباستعمال الفاء انه ظهر بادننى تأمل قسأمل (وقوله)
 اى البخرى (ضرايب) جمع ضريبة بمعنى الطبيعة وهو المراد هنا وبمعنى المثل وهو المراد
 ثانيا وكلاهما مشتقان من الضرب اما الاول فن الضرب بمعنى الصيغة يقال درهم ضرب
 اى مصوغ والطبيعة ما صيغ الشئ عايشه او من الضرب بمعنى الخلط يقال ضرب
 الشئ بالشئ خلط به وطبيعة الشئ ما خلط به ويمكن فيه واما الثاني فن الضرب بالقداح
 واصله المثل في ضرب القداح (ابدعتها في السماح) بالفتح مصدر سمح ككرم (فلست اترى)

على صيغة المعروف معروف فاما بمعنى الابصار وقوله (لك) متعلق بقوله زى وفيها حال من ضربنا مفعول زى قدمت عليه ليكارتة واما معنى العلم وقوله فيهما مفعوله الثاني قسم الاهتمام به والابلاغ ان يكون زى مجهول بمعنى نظن (وقوله اذ المرء لم يخزن) اى لم يخزن من حد ضرب (عليه اساسه فليس على شيء) الظاهر على نفس مما يخص ذوى العقول الا ان يراد بقوله (سواه) سوى سره (يخزن) صيغة مبالغة من الخزانة ولا يخفى ان المقام يقتضى المبالغة في التثني لاني المبالغة في الخزانة فيجب جعل مبالغة الخزانة للتثني كما فعل في قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد (وقوله) اى ابي العلاء (لواختصرتم من الاحسان زركم والعذب بهجر الافراط في الحصر) بالمعجمة والمهملة والتحريك البرودة وبكسر العين البارد وفي البيت حسن التعليل (وقوله فدع الوعيدا وعيدك ضاربي) الضير الضرر (اطنين صوت اجفحة الذباب بضير وقوله) اى ابي تمام في مرثية محمد بن نهشل حين استشهد (وقد كانت البيض اقواسب في الوغى) بالمعجمة الحرب (بوتر) قواطع فهي الان من بعده البتر جمع ابرتمنى مقطوع الف. ثمة يعنى لم يبق بعده من يستعملها استعماله او استعمال من يستعمله في متابعتها وقد بقي من المص ثلاثة امثلة من شبه الاشتقاق وقد اسلفنا واحدا منها فالاول من الباقيين مثل قول الحريري ولا ح يلحى على جرى العنان اى ملهى فسحقاه من لا يح لاح فالاول ما ضى بلوح والثاني اسم فاعل من لاه بمعنى شتمه والثاني مثل قول الآخر لعمري لقد كان الثيامكانه اى منزلة من غاية الرفعة فكانه خبر كان والابلاغ جعله ظرفا اى كان الثيامكانه وكان منزل الثيامنزل يسكن فيه الثيامخدمته ثراء بالفتح اى غنا فاضحي الان مشوا في الثرى في الممدود وادى من الثروة والمقصود بان (ومنه السجع) في القاموس هو الكلام لمفنى او موالاته الكلام على روى جمعه اسجاع وكذا الاسجوعة بالضم وجمعه الاساجيع وقد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة كما هو ظاهر الكلام الذى نقله من السكاكى (قيل هو تواطؤ الفاضلتين) من التثنية قرآنا كان او غيره على حرف واحد فقوله قيل هنا عديل لقوله وقيل لا يقال في القرآن اسجاع الخ ولقوله وقيل غير مختص بالتثنية وكلام الشارح المحقق في هذا المقام يدل على ان الفاصلة تخص التثنية لا يحتاج الى قوله من التثنية ذكر الفاصلة في تعريف الموازنة مع شمولها للتثنية والنظم بوجوب التثنية (وهو معنى قول السكاكى وهو في التثنية كالفقيه في الشعر يعنى كون السجع مختصة بالتثنية معنى قول السكاكى هذا وبهذا تدفع ان كلام السكاكى يدل على كون السجع نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة دون تواطؤ الفاضلتين كما ذكره الشارح ولا يحتاج الى ما ذكره من التكلف من انه اراد انه معنى قول السكاكى ومضمونه لا صريحة فانه اذا علم ان السجع لا بالمعنى المصدرى بمنزلة القافية علم ان السجع بالمعنى المصدرى كالنقبة والقافية على ما في القاموس اخر كلمة في البيت او اخر حرف فيه الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل الساكن او الحرف التي بين عليها القصيدة هذا كلامه وجعل الشارح من المذاهب اخر حرف الى اول ساكن يليه مع تحريك قبله جعل السكاكى التزصيع من جهات الحسن كالسجع والمص جعله من اقسامه حيث قال (وهو مطرف) على صيغة المفعول من انتفيل وهو الحديث من المال سمي به لان الوزن في الفاصلة الثانية حدثت وليس الوزن الذى كان في الفاصلة الاولى (ان اختلفا) اى الفاضلتان (في الوزن) العروض لا التصريف الا ترى ان الكثر وقوله وانحر مختلفتان في الوزن التصريف مع انهما جعلتا لم يختلفا في الوزن (مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا) فالوقار والاطوار مختلفتان والوقار بالفتح بمعنى التوفير كالقار بمعنى التكلم

اى ما لكم لا تألمون توقير الله من عبده فلا تميدونه لهذا الرجاء اولاً تنقادون من عبده
 والاطوار جمع طور كثر بمعنى المرة اى وقد خلقكم مرات اذ جعلكم اولاً عنا صر
 ثم مركبات لتغذى الانسان ثم اخلاطاً ثم نطقاً ثم علقاً ثم عظماً ولحوماً
 ثم انشأكم خلقاً آخر (والا) اى وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن (فان كان
 ما في احد الفقرتين) من الفاظ سوى الفاصلة فان اشترط المماثلة فيهما مذكور
 قبل فلا معنى لدرجة في هذا الاشتراط فاحفظه فانه سيفتك (او كان اكثره مثل
 ما يقابل) اى يقابل ما في احدى الفقرتين او اكثره ولا يصح رجوع الضمير الى ما في احدى
 الفقرتين كما في الشرح فاعرفه (من الفقرة الاخرى في الوزن والتفقيـة) مجاز عن ا لتوافق
 في الحرف الاخر (فترصيع) نقلاً من التحلية او النشاط والمناسبة ظاهرة (نحو يطع) اى
 يعمل يقال طبع السيف والدرهم والجرة من الطين عملهما (الاسجاع) المراد به الكلمات
 المتفقيات (بجواهر) جمع جوهر وهو كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به و اضافته (الى لفظه)
 اضافة المشبهة الى المشبه وافراد اللفظ في موضع ارادة المتعدد كونه في الاصل مصدراً
 (ويقرع) يدق (الاسماع) جمع سمع وهو ان كان مصدراً يصح افراده مع ارادة المتعدد
 قال الله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم الا انه اوجب الاسجاع
 جمعه (بزواج وعظه) افرد لكونه مصدراً ونعم المثال في الترصيع مجمع ما في الفقرة الاولى
 مما له مقابل في الثانية يوافق مقابلة في الوزن والتفقيـة واما فهو مما لا يقابل شيء من الثانية
 ولو بدل الاسماع بالسمع او الزواج بالزاجر لكان مثلاً لموافقة الاكثر فسهولة تحصيل
 المثال للاكثر لم يذكره مثلاً (والافتواز) اى ان لم يكن جميع ما في احدى الفقرتين مثل
 ما يقابل من الاخرى او اكثره مثل ما يقابل من الاخرى وذلك اقسام احدها ان لا يكون لما في
 احدى الفقرتين مقابل لما في الاخرى اعدم كون ذكر الكلمات فيهما على نمط واحد كموصوف
 وصفة في قوله تعالى فيها سرر مرفوعة وفعل وفاعل ومعطوف في حصل الناطق
 والصامت على ما يشاهد من الامثلة من انا اعطينا لك الكوثر فصل ربك وانحر وثانيها
 ان يكون لكن يكون جميعه او اكثره مخالفاً لما يقابل من الاخرى في الوزن والتفقيـة جميعاً وجعل
 الشارح المحقق قوله (فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة) مثاله واتجه عليه ان هناك
 ليس الاكثر ولا الجميع مخالفاً بل المخالف والموافق متساويان اذ كلمة فيها كلمة فهو في مثال
 الترصيع وقد انكشف لك الجواب عنه بما وعدنا لك نفعه فاعرف موضع النفع فهو مثال
 لما خالف فيه جميع ما في احدى القريتين ما يقابل من الاخرى نعم هنالك قسم اخر لم تعرضوه
 وهو ان يكون المخالف والموافق متساويين وثالثها بل رابعها المختلفان في الوزن فقط
 نحو والمرسلات عرفاً فالعاصفات عصفاً وخامسها المختلفان في التفقيـة فقط نحو حصل
 الناطق اى المال الظاهر والصامت اى المال الخفي وهلك الحاسد والشامت قال ابن الاثير
 من شرائط حسن الاستعارة ان يكون كل واحدة من الفقرتين دالة على معنى والا لكان
 تطو ولا كقول الصابي الحمد لله الذي لا تدركه الاعين بالحاظها* ولا تسمده الاسن بالفاظها*
 ولا تخلقه العصور بمرورها* ولا تنهرمه الدهور بمرورها* والصلوة على من لا يرى للكفر
 اثر الاطمس ومحامه* ولا رسماً الا ازاله وعفا* اذ لا فرق بين عدم اخلاق مرور العصور وعدم
 اهرام مرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفو الرسم هذا في الملازمة المستفادة من قوله
 والا لكان تطو بلا بحث يجوز ان يكون داع الى التكرار فيكون اطناباً وكأنه اذ لم يلتفت
 اليه المصنف (فيل احسن السجع ما تساوت قراينه) في كون السجع المطرف والمتوازي

المتساوى القرائن احسن من الترتيب الغير المتساوى القرائن نظروا كأنه اريد ان احسن
 السجع باعتبار تساوى القرائن وتفاوتها ما تساوت قرائنه (نحو في سدر مخضود) اى
 اى لاشوكله او مثني اغصانه من كثرة جملة (وطلع) هو شجر موز (منضود) نضد جملة
 من اسفله الى اعلاه (وطل ممدود) منبسطة لا يتقلص ولا يتفاوت وبعد فيه نظر لان
 من موجبات حسن السجع قصر قرائنه حتى قال ابن الاثير واحسن السجع ما كان قصيرا
 وهو ما يكون من لفظين الى عشرة وما زاد فطويل ونمايته من خمسة عشر لفظا ومن
 الطويل ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثني عشر واحسن القصر
 ما كان على لفظين فلا يصح ترجيح المتساوى القرائن على متفاوتها مطلقا الجواز
 ان يكون المتساوى من السجع الطويل والمتفاوت من القصير والتحقيق ان كلاما من الترتيب
 والقصر والتساوى من موجبات الحسن فكل ما اجتمع فيه جهات الحسن او كثرت فيه فهو
 احسن وكل ما انفرد فيه جهة حسن فهو احسن من اخر من وجهه (ثم ما طالت قرينته الثانية)
 نيه بكلمة ثم على كثرة رجحان المتساوى على التفاوت والمراد بان طول اللغوى بالنسبة
 الى الفقرة الاخرى كما لا يخفى والمراد طول لا يخرج عن الاعتدال صرح به ابن الاثير (نحو
 والجم اذ هو) اى سقط (ما ضل صاحبكم) اى الرسول (وما غوى او قرينته الثالثة) بشرط
 ان لا يزيد على الثانية والاولى معا كثيرا فان الاولين يحسبان في عدة واحدة صرح به ابن الاثير
 قال المصنف وقد اجتمعا اى طول الثانية والثالثة في قوله تعالى والعصران الانسان لفي
 خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر هذا فاعمل (نحو
 خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه) اى ادخلوه (ولا يحسن ان يولى) من الابلاء (قرينة اخرى)
 مفعول ثان الابلاء والاول قرينة بانتهى عن الفاعل (اقصر منها كثيرا) وفيه رد على ابن
 الاثير من وجهين حيث جعل قصر الثانية مطلقا عيبا فاحشا بتقييد القصر بالكثرة وتغيير
 العيب الفاحش لاننى الحسن (والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز) اى بناء السجع على
 سكون الجز اى الحرف الاخر من الفاصلة اذا الغرض من السجع وهو الازدواج لا يحصل
 الا بالبناء على السكون وذلك السكون اعم من ان يكون في الفاصلة من اصل وضعها كما في
 دعا ثنية امر ودعا فعلا ماضيا او يحصل بالوقف ولذا قال مبنية على السكون وليقل مبنية
 على الوقف ومما لا ينبغي ان يذهب عليك انه لو لم يوقف على الفاصلتين المختلفتين الاعراب
 لا يخرج الكلام به عن السجع لصديق تعريف السجع عليه وهو تواطؤ الفاصلتين على حرف
 وانما يفوت الغرض منه فوقع في عبارة الشارح من انه لو اعتبر الحركة لفات السجع مساحبة
 وواضحة ما في عبارة الايضاح انه يفوت غرض السجع (كقولهم ما بعد ما فات وما اقرب
 ما هوات) لان ما فات وان كان من قريب فلا يمكن ان يدرك وما هوات يدرك وان بعد ولذا
 قال خير الثقلين انا والساعة كهاتين وأشار الى اصبعه المباركتين السبابة والوسطى هذا وقد
 خالف فات وآت في الحركة لكن يحصل غرض السجع بالوقف لا يقال يمنع عن السكون التقاء
 الساكنين على غير حده لا نأقول هو مقتضى الوقف كما عرف في موضعه (ولا يقال في القرآن
 اسجاع) اى لا يحكم هذا الحكم ولا يستعمل في شان القرآن الاسجاع (بل) يقال (فواصل)
 فيه بحث اذ لا يفيد الفواصل فائدة الاسجاع لانها اعم من الاسجاع والاعم لا يفيد معنى الاخص
 الا ان يتكلف ويقال اراد انه يقال فواصل متوافقة في الاعجاز قال الشارح المحقق وهذا شعر
 بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الالهاري دان قوله فواصل يدل
 على ان المراد بالاسجاع في قوله ولا يقال في القرآن اسجاع هو الكلمة الاخيرة اذ لا يقال

الفواصل الالهية لا يطلق الفاصلة على المعنى المصدري حتى يحتمل الاسجاع المذكور في مقابلتها معناها المصدري قبل وجه نفع اطلاق السجع على القرآن انه في الاصل هدير الحماق وقبل عدم الاذن الشرعي ورد الشارح الثاني بان اطلاق الاسم على القرآن واجزئه ليس توقيفيا انما التوقيف اسماء الله تعالى ويمكن تصحيحه بانه اراد هذا القايل ان اطلاق اسم موهم لما لا يليق به تعالى لا يصح الا باذن الشرع كاطلاق بدالله وامثاله (وقيل) السجع (غير مختص بالترزيل) يجري في النظم ايضا (ومثاله من النظم) قول ابي تمام (تجلى به رشدي واثر به بدى) ترى كرضي معناه كثر ماله كاثري (وقاص به ثدى) بالكسر الماء القليل في الاصل واريد به هنا المال القليل كذا ذكره الشارح في المختصر وفي القاموس التمدد بالفتح ويحركو ككتاب الماء القليل لامادة له وفي الديوان ايضا جعله بالفتح ومثله في الصحاح (واورى به زندي) وري الزند كوعى وولى وريا وربة خرجت ناره واوريته ووريته واستوريته فعنى اورى به زندي انه خرجت ناره بمجيء الفعل بمعنى فعل وقال الشارح الهمة للصبرورة اى صار ذا وري وهو ايضا قول بالقياس اذ لم يثبت كتب اللغة اورى بمعنى الصبرورة ولك ان يجعله بمعنى الاخراج اى به اخرج زندي ناره من نفسه ومنهم من صحفه وجعله متكلم مضارع الافعال والرواية وظاهر الدراية خلافة وضماير به للتصريح المدح المذكور في البيت السابق وهو قوله ساجد نصرا ما حيت اى مادمت حيا واننى لاعلم ان قد جسد نصر من الحمد (ومن السجع على هذا القول) يعنى القول بعدم الاختصاص (ما يسمى التشطير) تعريف السجع على ما سبق يصدق على التشطير لان التشطير توافق الفاصلتين من التر على حرف واحد اذ كل بعض من المصراع نثر فلا اختصاص للتشطير بمن جعل السجع في الشعر ايضا ولولم يجز السجع في الشعر اصلا عند صاحب هذا التعريف لكان تعريفه مخلا (وهو جعل كل من شطرى البيت سجعه) اى كلاما مقفى على ما عرفته من معاني لفظ السجع فلا حاجة الى تقدير الكلام بمسجوعا سجعه او جعل السجعة من اطلاق اسم الجزء على الكل على ما في الشرح على ان السجع المتعدى الذى يشتق منه المسجوع لم يعرف (مخالفة لاختها) اى مثلها واطلاق الاخت على المثل شائع في اللغة قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها (كقوله) اى ابي تمام بمدح المعصم بالله حين فتح عوربة بفتح الاول وتشديد الثاني مضموما وتشديد الياء من بلاد الروم (تدبر معصم بالله) يجوز ان يراد به المدح فكون استعمال العلم وحيد يحمل متقما بالله على البدل موصوفا بما بعده وان يراد كل معصم بالله باستعمال النكرة في العموم على قلته فيكون موصوفا بما بعده من الاوصاف (متقما لله مرتعب في الله مرتعب) اى متظفر ثوابه فقوله تدبر مبتدأ خبره في البيت الثالث لم يرم فوما ولم ينهد الى بلد الاتقدمه جيش من الرعب ومن السجع على هذا القول ايضا ما يسمى التصريع وهو جعل البيت بتمامه سجعه فيكون كل مصراع قرينة وفسر بجعل العروض وهو اخر المصراع الاول مقفاة تقفية الضرب وهو اخر المصراع الثاني وكأنه لم يتعرض له المصنف هنا ولا وخص التعرض بالتشطير لان ظاهر تعريف السجع لا يوجب اختصاصه بالقول بجزان السجع في النظم فاحتاج الى التنبيه على الاختصاص وعلى عدم الوثوق بظاهر التعريف بخلاف التصريع فانه ظاهر الاختصاص وذكر الشارح ٨ المحقق للتصريع تقسيما وتفصيلا حسبته في هذا الباب تطويلا وتركه توجيها وتحصيلا (ومنه الموازنة وهو تساوى الفاصلتين) اى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او المصراعين (في الوزن دون التقفية) حتى لو تساوا

٧ اشارة الى انه بينه في الايضاح

٨

٨٨ وقع للشارح انه نقل عن ابن الاثير حل التصريع سبعة اقسام سابعها التصريع المصدر اذ هو ان يكون قافية العروض مخالفة لقافية الضرب فاعترض عليه انه اخرجته عن اقسام التصريع وهو لا يجده لان التصريع المنقسم الى سبعة بمعنى جعل البيت ذا مصراعين لاما هو قسم السجع

في التقفية ايضا خرجنا عن الموازنة الى السجع فيبينهما تباين ولا يلتفت الى جعل دون
التقفية بمعنى نفي اشتراط التساوى في التقفية ايضا لانه خلاف الظاهر ولا يلتفت اليه
سيما في مقام التعريف ما لم يدع اليه داع قال ابن الاثير في المثل السائر انها تساوى
الفاصلتين في الوزن لافي الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع موازنه وليس كل
موازنه سجعا فعلى هذا يكون الموازنة اعم هذا على ما نقل الشارح المحقق كلامه
في الشرح لكن ذكر في بعض نسخ المختصراته بشرط في السجع التساوى في الوزن دون
الحرف الاخير فتحوشديد وقريب من السجع وهو اخص من الموازنة وهذا مخالف
لما في الشرح ودعوى الاختصية غير ظاهرة وفي بعضه فتحوشديد وقريب من الموازنة
دون السجع فهو اخص من الموازنة من وجه وهو ايضا ظاهر الفساد لانه اذا لم يشترط
في السجع التساوى في الحرف الاخير يكون شديد وقريب منه ولم يكن لكونه اخص
من الموازنة من وجه وجه (نحو) قوله تعالى (ونمارق) جسع غرقه بضم الراء وقبح التون
وضمها بمعنى المسند (مصفوفة) مبسوطة (فان كان ما في احدى الفقرتين) من الالفاظ
(او اكثره مثل ما يقابله من الاخرى في الوزن) قد عرفت شرح مثله فتفطن (خص هذا
النوع باسم المماثلة) وليس تقسيمه اسم واختلف فيها ف قيل مختصة بالنظم وقيل بالنثر
فصرح بذكر المثالين على انه ليس على الاختصاص بشيء منهما كما تقتضيه تعريف
المماثلة فقال (نحو) قوله تعالى (وايتناهما الكتاب المستبين) اى الظاهر او المظهر
وكلاهما حسن (وهديناهما الصراط المستقيم وقوله) ابي تمام (مها) بقر (الوحش الان
هاتا) اى هذه النساء (وانس) بخلاف بقر الوحش فيكون مرجحة عليها (قنا الخط الا
ان تلك) القنا (ذوابل) ويقال قنا ذابل اى رقيق لاصق القشر النساء واضر لا ذبول فيها
فان هن من القنا هذا شرحه الشارح المحقق ويمكن ان يكون الاشارة بهما الى مها
الوحش على طبق تلك وتكون وصفا للنساء بكمال توحشهن وحيا ثمن وتحسرا
على انه لا يمكن الوصول اليهن وحينئذ يمكن لك ان تجعل ذبول القنا كناية
عن كونها محاطة بالكف وعد ذبولهن كناية عن كونهن مما لم يمكن اخذهن والاحاطة
بهن في الشرح الظاهر ان الآية والبيت مما يكون أكثر ما في احدى الفقرتين مثل ما يقابله
من الاخرى لاجبته اذ لا يتحقق تماثل الوزن في اتيانهما وهديناهما وهاتا وتلك ومثال
الجمع قول النجاشي فاجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا هذا كلامه
ولا احتمال للمثالين سوى كونهما مثالين للاكثر كما يوهبه قوله والظاهر وكون ما في احدى
الفقرتين مثل ما يقابله لا يتناول بظاهرة تكرار لما لم يجد فالظاهر ان البيت ايضا مثال
الاكثر فتدبر (ومنه القلب) وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته ابتدأت من حرفه الاخير
الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هذا الكلام فان كان المقلوب والاصل مذكورين كان
ههناك جناس قلب والافا قلب فقط فالقصد من ذكر القلب ما بقى من جناس القلب
فقوله انا الهلا لا انا من جناس القلب وكذلك ما هو نحوه مما يكون كل مصراع
من البيت قلب المصراع الاخر فلذا يلتفت اليه المصنف في هذا المقام ولم يمثل به ومثل
بما يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه ولم يمثل ايضا بما يكون مجموع بيت قلبا لمجموع بيت
اخر فانه ايضا من الجناس وقد يكون مجموع المصراع قلبا لنفسه مثل شكر بترأوى
وزارت برکش شوهره بلبل بلب هر مهوش (كقوله) اى القاضى الارجاني (مودته
تدوم لكل هول* وهل كل مودته تدوم) وقوله (وفي التزبل كل في ذلك وربك فكبر) مثال

لأنى الثرومن اطيفة قول عماد الدين السكاك للفاضل سرفلا كبايك الفرس
 وجوابه دام علاء العماد (والحرف المشدد في هذا الباب في حكم الخفيف) وبالعكس ايضا
 ولذا تحقق القلب في كل في فلك لان المعبر هو الحرف المكتوب والحرف المفصوف في حكم
 المدود كذلك ولهذا تحقق القلب في ارض خضراء اذ لا اعتداد برقم الهمزة بل هو في حكم
 النقط ولا اعتداد بالنقط حتى انه ذكر الشارح المحقق في المختصر ان في شكس قلبا وجعله
 فار قابين جناس القلب والقلب وقال ومن موجبات الفرق ان جناس القلب يوجب ذكر
 اللفظين جميعا بخلاف القلب كما ذكرناه (ومنه التثنية) ويسمى التثنية وهذا اللفظين
 ايضا (وهو بناء البيت على قافيتين) لا يخفى ان معنى بناء البيت على قافيتين ان يكون
 البيت بحيث يتم عندي قافية وقفت فلذا اكنى بقوله يصح المعنى عند الوقوف على كل
 منهما اى القافيتين ولم يقل يصح المعنى والوزن وقال الشارح لفظ القافيتين اثنى عنه
 اذ القافية لفظ في اخر البيت فلولا يصح الوزن لم يكن قافية (كقوله) اى الحريرى (يا خاطب)
 من خطب المرأة خطبا (الدنيا الدينية) اى الحسبة (انها شرك) هو الحبال للصيد
 (الردى) الهلاك (وقراره) مقر (الأكدار) جمع كدر كفرس بمعنى الكدورة او كدر ككتف
 بمعنى الصفة فلهذا البيت قافيتان احدهما كالددي والثانية دار وعلى ايهما وقفت
 يصح معنى البيت و بناء البيت على قافيتين اقل ما يجب في التثنية ولا يقتصر عليه كما يشعر به
 التسمية بهذا القافيتين ونظيره الكلام ما يضمن كلمتين في وجهه واذا تنازع الفعلان ومثله غير
 عزيز في كلامهم على انه قال الشارح في المختصر ان البناء على اكثر قليل متكلف (ومنه
 لزوم ما لا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمن والتشديد والاعتناء ايضا لما ان المتكلم
 شدد على نفسه ووقفه في العنت اى المشقة (وهو ان يجي قبل حرف الروى) فسر بانه
 حرف تبنى عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية هذا ولا تخص
 القصيدة بل حقيقة في كل شعرو الاول يبنى عليه الشعر يقال ماء روى اى كثير مر والشعر
 يرتوى عنده عن التأليف والتركيب او المتكلم به يرتوى عنده عن التكلم وهذا اولى من قول
 الشارح لان البيت يرتوى عنده لانه لا يظهر ما يرتوى عنه البيت عنده الا ان يتكلف
 يقال يرتوى عن الامتداد وهذا هو الوجه في التسمية واما جملة من رؤيت البعر بمعنى شددت عليه
 الرداء بكسر الراء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال او من رؤيت الحبل اى قتله لان القتل يجمع
 بين قوى الحبل اى طاقاته كما ان الروى يجمع بين الايات كما قال الشارح المحقق تكلف لانه لم يثبت
 الروى منه بهذين المعنيين فيحتاج ان يقال هذا اسم مصنوع في الفن لهذا العمل والقول بصحة
 مع وجوده في اللغة تكلف لانه لا يذهب اليه وكذا ما يمكن ان يقال انه من روى الحديث لانه روى
 كل بيت عنده حال اخر الايات او من الروية لان الشاعر يتفكر اولا ويجمع كلمات فيه روى
 الايات ثم يقدم على نظم الايات (او ما في معناه) عطف على حرف الروى اى ما في معنى
 حرف الروى من الفاصلة اى من حروف الفاصلة وجعلها الشارح من اطلاق اسم الكل
 على الجزء هذا اذا جعل من بيانية كما يتبادر في امثاله ولو جعلت تبعيضية فلا حاجة الى شئ
 من التكلفين (ماليس بلازم في السجع) هو فاعل يجي ولا يخفى انه لو يجي مرة في بيتين من
 ايات القصيدة ولم يلزم ليس لزوم ما لم يلزم فالصحيح ان يلزم بدل قوله يجي الا ان يقال قصد
 بالمضارع الاستمرار العرفي فتأمل والمراد بالسجع الكلام المقفى سواء كان سجعاً او شعراً وقد
 مضى بهذا المعنى غير مرة فلا يراد به ان يبنى ان يقول ماليس بلازم في الشعر او السجع واما
 دفع الشارح ذلك بان المراد ان يجي ماليس بلازم لوجعل الفاصلتان او القافيتان سجعيتين

ففيه ان تحسين الشعر ليس بالالتزام ما لا يلزم فيه لوجعل سبعة بل بالالتزام ما ليس بالالتزام في الشعر
واذا فسروه بان يلتزم التكلم في السجع والتقفية ما ليس بالالتزام من مجي حركة مخصوصة
او حرف بعينه او اكثر على ما نقله في الشرح في اخر هذا البحث فان قلت قد مر
في بحث الارصاد استعمال الروي بمعنى الذي يثنى عليه او اخر الايات والفقر فلا حاجة
الى قوله او ما في معناه من الفاصلة قلت كان ماضى تجوزا بئذ عليه في هذا التعريف واعلم ان لزوم
ما لا يلزم بتحقيق في بيت اذا كان قافية المصراع الاول كقافية المصراع الثاني فاقال السارح
المراد ان يجي ذلك في بيتين او اكثر او قريبين او اكثر يحمل بحث (نحو ما لا يتيم فلا تنهر) واما
السائل فلا تنهر) مثال لما في معنى الروي قدمه لانه احوج الى التوضيح اولان تعادل المثال
المثل به في الجملة او لكونه قرأنا فالراء بمنزلة الروي حتى قبلها بالهاء المفتوح في الفاصلتين وشيء
من التهمة والهاء لا يلزم في السجع ليحقق السجع بين تظفر وتضفر وبين تبصر وتغفر قال الله
تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يرواية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر (ونحو قوله
ساشكر عمرا) ممدوحه (ان تراخت منيتي) وفي ساشكر عمر التراخي النية لطيفه وان لا يني
صورة الكتابة بحمله على شكر العمر والبقاء (ايادي) بدل من عمرا ولو جعل بدل الكل مباغة
في ايادي عمرا كانه عين الايادي الموصوفة لكان لطيفا (لم تمنن) اي لم تعطع اولولم تخطبته
والمن في اصل اللغة قطع الحبل ففي نفي المن اشعار بانها في الاتصال كالحبال اولم تعطف قبل
(وان هي جلت) يحتمل الوصل بالشكر اي ساشكر وان هي عظيمة وشكر عظيم التعم مشكل
جدا وفيه شيء وهو فرض عدم جلالة ايادي الممدوح والوصل بعدم القطع او عدم الخلط
او عدم الاعطاء لاحد من قبل وفيه ايضا وصمة العرض المذكور ولا في الاحتمال الاخير
لان هي في راجعة الى اباد اعطيت قبل فلما بالغ في ايادي عمرا كانه مثل عنها فاجاب بقوله (فتي)
اي هو فتى اي شاب اتصف بهذه الصفات الكريمة واجتماعها مع الشباب اعرب اوسخى كريم
فان النبي جاء بهذا المعنى ايضا (غير محبوب) ممنون (الغنى) ضد الفقر اي لا يحجب ماله
(عن صديقه) اذ لا يحجب الغنى وتكبره عنه فعلى الثانية الاضافة معنوية اي ينتفع صديقه عن
ماله كمال الانتفاع (ولا مظهر) اسم فاعل على ما هو المشهور والانصب بالحجوب جعله
اسم مفعول مضافا الى مرفوعه الذي هو (الشكوى اذ التعل زلت) اي زلت به يقال في
الكنية عن زول الشر وامتحان المرء زلت به القدم وزلت به الفعل اي لا يظهر الشكوى اذا
زل به البلاء يل يصبر فالمعنى ان الصديق ينتفع لما فعه ولا يتضرر بمضاره اصلا حتى لا يحزن
به لانه يخصها ولا يظهرها ذلك ان تجعل اذ التعل زلت عيده عن حال الصديق يعني زلت
التعل بالصديق واتلى الصديق اي لا يظهر الشكوى عن الابتلاء باصلاح حاله وثقل التعب
في دفع وباله والاباغ تعميمه ولو جعل ولا مظهر الشكوى على صيغة المفعول وزله التعل
للصديق يعني لا يظهر الصديق شكواه عنده عند ابتلائه لعدم الحاجة لانه
لكمال مراعاة حال صديقه لا يحوج الصديق الى اظهار الشكوى لكان
شديد الارتباط بمساعده وان كان في فهم هذا المعنى عنه نوع خفا فتأمل (راي خلتي)
هي بالفتح الحاجة والفقر وفي المثل الخلة تدعو الى السلة اي السرقة فاحلها على اي المعنيين
شئت (من حيث ينجي مكانها) خفاء مكان الشيء مباغة في خفائه او المراد بمكانها وجودها
يعني لكمال ترقب حال يري حاجتي في موضع اخفها فيه عنه (فكانت قذى) كعلي ما يدخل
في العين وتأذى به العين قال السارح يعني يكون كالداء الملازم له (حتى تجلت) بحسن اهتمامه
هذا ويحمل ان يكون كونه قذى عينه انه لا يغفل عنه ويكون عيناه مشغولين به كالا تغفل

عن قذاه فالروى هو التاء والترم قبلها اللام المشددة المفتوحة وهو ليس بلازم في الشعر بل تم
 تزامت ومدت وغيره فاللترم هنا ثلاثة اشياء لا يلزم شيء منها الفتح واللام والتشديد فيقول
 الشارح في البيت نوعان من لزوم ما لا يلزم فاصرقا المصنف في الايضاح وقد يكون ذلك
 في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري وما اشار الى اخرج العسل من اخيار الكسل يعني
 يلحق في التحسين للزوم ما لا يلزم التزام ما ليس بلازم في غير الفاصلتين كاللزام التاء في اخيار
 واشتار ولم يردانه داخل في لزوم ما لا يلزم وكيف والمراد بالوقوع قبل حرف الروى وقوعه
 بلا فاصلة واللام يكن للتقيد فائدة بل ينبغي ان يقال في نفسه هو ان يجرى في الفقرة او البيت
 ما ليس بلازم في السجع الا ان يقال مقصوده الاعتراض على تعريف انقوم والتنبيه على
 ما صرح عنه لتعريف حاله من الاختلال والافوت ما خرج عنه (واصل الحسن) لا مجرد
 له (في ذلك) الضرب من المحسنات اعني اللفظي ولذلك افر ذلك ولم يقل في ذنبك وبها
 اكد ذلك بكلمة ثلاثيهم اختصاص الكلام بما هو فيه من الالتزام (ان يكون) اي وقت ان
 يكون (الفاظ تابعة للمعاني دون العكس) حتى لو كان كذلك لانتفى اصل الحسن بل ينقلب
 الى القبح لقوت ما هو الغرض من ايراد اللفظ وتحسنه وهو يمكن المعنى في النفس باصغاء اللفظ
 على سبيل النشاط ولك ان تريد باصل الحسن اصل الحسن البديعي وهو البلاغة يعني اذا فأت
 مصلحة المعنى رعاية المحسنات اللفظية لم يبق الكلام بليغا فيلغو المحسن اللفظي لعدم ثبات
 الحسن لقوات اصله وبالجملة يتبين انه لا وجه لتخصيص هذه الوصية بالضرب اللفظي بل اصل
 الحسن في جميع ذلك لفظيا كان او معنويا بان لا يفوت مصلحة المعنى فاذا دعى رعاية محسن معنوي
 ايضا الى اخلال بافاد اللفظ للمعنى ينبغي ان يهجر عنه ولا يمكن دفع الشبهة بهذا التقرير بان
 قوله ان يكون الافات تابعة للمعاني يدل على ان الكلام في المحسنات اللفظية اذ دلالة منوعة كيف
 ورعاية المحسن المعنوي والتكلف له ايضا بما يجعل اللفظ تابعا للمعنى ولو سلم فالكلام في التخصيص
 لا في حل عبارة المصنف على العموم فاللايق ان يجعل قوله والاصل في ذلك كلمة بمعنى ان الاصل
 في ذلك المذكور من المحسنات المعنوية واللفظية ذلك اعم فائدة وان كان غالب ما يقع فيه التكلف
 واكثر ما شاع فيه التصنع رعاية المحسنات اللفظية وهو الوجه في تخصيص التوصية بهما
 لو خصت واحالة المحسن المعنوي على تلك الوصية لان الاهتمام به في تلك دون الاهتمام
 باللفظي (خاتمة) قيل من الكتاب فالكتاب مرتب على مقدمة وثلاثة قون وخاتمة وقال الشارح
 المحقق انه من الفن الثالث وللكتاب اجزاء اربعة والخاتمة من الرابع وتمسك في صدق دعواه
 بانه قال المصنف في الايضاح هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن
 الثالث وبقيت اشياء يذكرها فيه اي في علم البديع بعض المصنفين منها ما يتبعين اهماله اما
 لعدم دخوله في فن البلاغة يعني به ما يشتمل الثلاثة على خلاف ما يتبادر منه نحو ما يرجع الى
 التحسين في الخط دون اللفظ مع انه لا يخلو عن التكلف يعني لا يتيسر بدون تكلف لجعل
 المعنى تابعا للفظ مثل كون الكلمتين متمثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان
 يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف ومثل المقطع وهو منه الموصل ومثل الحيفاء
 وهي الرسالة او الخطبة او القصيدة التي يكون حروف احدي كلمتيها منقوطة والاخرى
 غير منقوطة ومثل الحذف وهو الابيان برسالة او خطبة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم ونحو
 وما تحسین له قطعاً مثل التزديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة لم تعلق نفسها بمعنى
 آخر كقوله تعالى حتى يؤتى مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم ومثل التعدية ويسمى سباقه الاعداد
 وهو ايقاع اسما مفردة على سباق واحدة ومثل ما يسمى تنسيق الطبقات وهو التعقيب

موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره يعني في البديع مثل ما ذكره بعض المتأخرين
 مما هو داخل في المعاني والبيان مثل ما سماء الايضاح وهو ازالة خفاء كلامك ببيان ومثل التوسيع
 فانهما من الاطناب ومثل ما سماء بعضهم حسن البيان وهو كشف المعنى وابصاله الى النفس فانه
 مبنى على التخليط فانه قد يحى مع الاجاز وقد يحى مع الاطناب وقد يحى مع المساواة بمعنى حسن
 البيان بانه يكون اجازا وتارة اطنابا وتارة مساواة وليس امر ازا اداعبها فلا يتجه ان كلام من
 المحسنات البديعية بانه يكون مع الاجاز وتارة مع الاطناب ومنها ما لا بأس بذكره لاشتماله على
 فائدة وهو شيان احدهما القول في السرقات الشعرية وما يتصل به والثاني القول في الابتداء
 والتخلص والانتهاى فمقد نافيهما فصلين ختمتا بهما الباب هذا كلام المص مع بعض
 تفصيل له لا بد منه ووجه تمسك الشارح ان المص ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء التي
 وصفها بان بعض المصنفين يذكرونها في علم البديع وبانه لا بأس بذكرها وعقد لها خاتمة
 وفصلا فعمل بذلك ان الخاتمة الفن الثالث وليس خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة
 كالمقدمة هذا كلامه ونحن نقول الظاهر من خاتمة الكتاب فيما التمس الحال انه كالمقدمة
 من اخر الكتاب الظاهر من تمهيد مقدمة في اخر الفنون لذكر الخاتمة في الايضاح انه كالفنون
 الثلاثة حيث ذكر في اخر المقدمة تمهيدا لذكرها وقوله ختمتا بهما الكتاب دون ان يقول
 ختمتا بهما الفن الثالث واضح في كون الخاتمة من الكتاب وضوحا تاما وليس في وصف
 الاشياء بان بعض المصنفين يذكرونها في علم البديع دلالة على انها منه في كتابه لانه ليس
 راضيا بما فعلوا وله في وصفها بانه لا بأس بذكرها كافي في علم البديع وعبارة لا بأس شاعت فيما تركة
 اولى فعمل منه ان عدم ايرادها في علم البديع اولى ما يراها في لكتاب لاشتمالها على الفائدة
 ينبغي ان لا يكون في البديع على ان مباحث السرقات الشعرية من قبولها ورددها وكذا
 حسن الابتداء والتخلص والانتهاى قد يكون بالاشتمال على احدى البلاغتين وقد يكون
 بالاشتمال على المحسنات البديعية فلا اختصاص لهما فن دون فن هي تكميل للثلاثة ويتعلق
 بها تعلق اللاحق بالسابق هذا وفي قول الشارح عقدها خاتمة وفصلا مواحدة لا يبدل
 على ان الفصل خارج عن الخاتمة مع ان الفصل داخل فيها على ما صرح به الشارح نفسه
 في بيان الفصل (في السرقات) بفتح الراء جمع سرقة كعرفة اسم من السرقة او بكسرهما جمع
 سرقة كفرحة او سرق ككتف وهما ايضا اسمان من السرقة والسرقة كما يجري في الشعر وهو
 اكثر ما يقع ولذا وصفه (بالشعرية) يجري في غير الشعر ايضا ولعله داخل تحت قوله (وما
 يتصل بها) ويؤيده انه قال فيما بعد وما يتصل بهذا القول في الاقتباس والتضمن والعقد
 والحل والتلميح ولم يقل وما يتصل بهذا (وغير ذلك) اى ذلك المذكور من السرقات الشعرية
 وما يتصل بها وهو القول في الابتداء والتخلص والانتهاى جمعها مع السرقات الشعرية وما حصل
 بها بجامع انها مما يجب من يد احتياط بها كالسرقات الشعرية وما يتصل بها وتفسير غير ذلك
 بالقول عن الابتداء والتخلص والانتهاى هو الذى جعلناه تصريحا من الشارح بان الفصل
 من الخاتمة (اتفاق قائلين) بلفظ الجمع المراد به ما فوق الواحد او بلفظ التثنية اكتفاء باقل ما يقع
 (ان كان في الغرض على العموم) اى اشتلا على العموم او بناء على عموم الغرض وشموله للبلغا
 غير مختص ببلغ دون بلغ (كالوصف بالشجاعة) كملافة منه (والسخاء وحسن الوجه واليها)
 اى الحسن مطلقا (فلا بعد) بفتح الدال او كسرهما على ان يكون صيغة امر يفيد الايجاب
 فيتمس مقابلته مع قوله والاجاز ان يدعى فيه السبق والزيادة او بضمها خبر فيحمول على وجوب

او بترتة المقابلة (سرقة) والاستعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى (انقرره) اى
 انقرره هذا الغرض العام (في العقول والعادات) و يشترك فيه الفصح والاعمى والشاعر
 والفهم (وان كان في وجه الدلالة) على الغرض (كالشبه) والمجاز والكتابة المشار اليها
 بقوله (وكذا كريات تدل على الصفة لاختصاصها) اى تلك الهيات (بمن) الاولى بما
 (هى) اى الصفة (له) ولا يخفى ان السرقة في وجه الدلالة كما تكون باعتبار طرق الدلالة
 المتفاوتة في الوضوح والخفاء تكون باعتبار المحطات البديعة ايضا (كوصف الجواد) اى
 السخى والسخية (بانهل) اى تهلل الوجه وهو كتهلل السحاب تلالوه (عند ورود العفاة)
 جمع عاف وهو الضيف وطالب الفضل والرزق وانكلى حسن في هذا المقام (وكوصف الخيل
 بالعبوس) كالدخول ضد التهلل وجعله كالقبول بعيد عن القبول وقوله (مع سعة ذات اليد)
 قيد للتهلل والعبوس مع ان تهلل الجواد لا يكون مع قلة ذات اليد عند ورود العفاة والعبوس
 مع قلة ذات اليد ليس من خواص الخيل وذات اليد المال سمي ذات اليد لان اليد تفعل معه
 ما لا تفعل بدونه فكانه يأمر البد بالاعطاء والامساك واليد ملوكة له (فان اشرك الناس في معرفته)
 اى معرفة وجه الدلالة على الغرض (لا استقراره فيها) اى في العقول والعادات كتشبيه
 الشجاع بالاسد والجواد بالبحر (فهو كالاول) اى كالانفاق الاول في انه لا يعد سرقة
 ولا يخفى ان ما يصل بالسرقة من العقد والحل ايضا كذلك فان الحل انما يسمى حلا اذا
 كان لمافى الشعر اختصاص بالشعر وكذا العقد انما يسمى عقدا اذا كان لما في الشعر اختصاص
 بالكتاب (والا) قال الشارح اى وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد اكونه مما
 لا ينال الا بذكر وهذا التفسير على طبق تفصيل الايضاح ونجده عليه انه بقي اتفاق القائلين
 في الغرض الغير العام وهو مما جاز ان يدعى فيه السبق والزيادة فلعله ترك لان سياق الذهن اليه
 بالمقابلة وعبرة المتن تصلح لما لا يقصر به عنه عن ايقافه وهو ان يجعل الايقاف لآخرين
 الذين رددت الحال بينهما وهو ان يكون الغرض عاما ووجه الدلالة عاما فعنى قوله والا
 وان لم يكن احدا لآخرين وذلك بان يكون الغرض خاصا او وجه الدلالة خاصا وكلاهما
 كذلك والاختصار الاوضح ان يقال اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف
 بالشجاعة والسحر احسن الوجه واليهما اوفى وجه الدلالة كذلك كوصف الجواد بانهل
 عند ورود العفاة والخيال بالعبوس مع سعة ذات اليد فلا يعد سرقة والا (جاز ان يدعى فيه)
 اى فيما ذكر من الغرض او وجه دلالته انما هو (السبق) بقى انه ان اتفق القائلان في الغرض
 او وجه الدلالة على العموم يعد سرقة ان كان تركيب العبارة المنطوقة او المجمعة او
 المرغبة فيها محسن ذاتى او عرضى لا ينال اليه الا بفكر السابق ولا يحصى عنه الابان يجعل وجه
 الدلالة على العموم بمعنى ان لا يكون في الدال اختصاص باحدهما من حيث التركيب والنظم
 بوجه من الوجوه وانما لم يقل جاز ان يدعى فيه الاختصاص لانه ان احوط ان يقال قال فلان
 كذا وقد سبقه فلان اليه فقال كذا اعتناه ما بذلك فضيلة الصدق واجتنابا عن دعوى
 العلم بالغيب (والزيادة) يعنى يدعى زيادة احدهما اما المسبق ان اتى بامر زائد على السابق
 واما السابق ان لم يأت المسبق بزيادة مع المساواة ايضا الفضل والزيادة الاول فلا ينبغي
 ان يتوهم ان الوافى ان يقال جاز ان يدعى فيه السبق والزيادة والاستواء (وهو) اى ما لا
 يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة او ما لا يشترك الناس في معرفته من الغرض او وجه
 الدلالة (ضر بان) احدهما (خاصي في نفسه غريب) لا ينال الا بفكر (و) الاخر (عامي)
 نصرف فيه بما اخرجته من الابتذال الى الغريبة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من

تقسمها الى الغريب الخفى والمبتذل العامى امامع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه
بما يخرج من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثم (فالاخذ والسرقه) عطف
السرقه على الاخذ لتفسير لان هذا المعنى علم اسم السرقه سابقا دون الاخذ والمقصود
التنبه على ترادف الاخذ والسرقه وهذا اول من ان يراد بالاخذ والسرقه المسمى بهذين
الاسمين اذ لا موجب لصرف اللفظ من الحقيقة الى المجاز (نوعان ظاهر وغير ظاهر) تذكير
الظاهر وغير الظاهر لانهما تفصيل النوع فلا حاجة الى اعتبار انقلاب (اما الظاهر فهو
ان يؤخذ المعنى كله امامع اللفظ كله او بعضا او وجده) قوله او بعضه عطف على اللفظ
ووجده على قوله مع اللفظ قال في الايضاح امامع اللفظ كله او مع بعضه واما وجده هذا
فقد في تفصيل اقسام الظاهر انه يظهر فلا يظهر او ما هو اكثر سرقه فالأكثر هو هذا اقدم الظاهر
على غير الظاهر قال الشارح المحقق فانواع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ
المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ
مع المعنى من كل لفظة او مع بعضه امامع تغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام والاولى وانقسم
الاول من الضرب الاول قسمان لان تمام اللفظ مأخوذ مع المعنى امامع تغيير النظم او بدونه
لانه لا وفق بما اشار اليه المصنف بقوله (فان اخذ اللفظ كله) الخ وقوله اخذ مشتق من
الاخذ الاصطلاحي لاسي الاخذ لاغري فلا يجبه انه لا بد من قيد يميزه عن الضمين حتى يصح
قوله فهو مذموم اذا تضمن اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه وليس بمذموم ويبنى ان يعد
من اقسام الظاهر ما يؤخذ اللفظ وحده من غير اخذ المعنى كما اذا كان مشتركا في قصده السابق
المعنى الذي لم يقصد القائل الاول كما اذا قال قابل ما كان ما كان وقصد مثل معنى شعري شعري
فقال الاخذ ما كان ما كان واراد انتفاء ما كان بحيث كأنه لم يكن من اجله (من غير تغيير
لنظمه) اى لا ايقه واختصار النظم على التركيب وهو التركيب على حسب ما يقتضيه النقل
لا يتوالى في النطق كيف ما تنفق لان السرقه انما تكون لمساله نظم وشان للمشارك كيف
ما تنفق افهو مذموم لانه سرقه محضة) ابطال حق الغير وكذب محض ليس له تأويل
صدق كما يدل عليهم اسماء المذكوران بقوله (ويسمى نسخا) وهو في اللغة الابطال (وانحالا)
وهو فيها ادعاشى نفسه (كما حكى عن عبد الله بن الزبير) والذير اشاعر وهو غير عبد
الله بن الزبير الصحابي المشهور واحد الاعلام في القاموس وهو القائل لعبد الله بن الزبير لما حرمه
لعن الله ناقة جلتي اليك فقال ان وراكبها وفي الايضاح الزبير مع اللام ويوافقه القاموس
(انه فعل بقول مع بن اوس) المرتضى (اذا انت لم تنصف) من الانصاف وهو العدل (اخاك)
اخوة الصداقة او النسب (وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل) من باب ضرب اى ان
كل يقي عقله بعد ظنك وفيه اشارة الى انه يصير محزنا بظلمك ويحيران نقي عقله (ويركب
حدا سيف) اى يرضى بان يقتل بالسيف او يتركب ما هو بمنزلة القتل به (من ان قصيه) اى من
اجل ضيق اى ظلمك في الاجل كما في قول الشاعر * من اجلك بالتي تحت قلبي * وفي الشرح
بدل من ان تظلمه بعمل من للبدل (اذا لم يكن عن سفرة السيف) اى على ما في الصحاح
(من حل) اى بعد سوى قبول الضيم يقال زحل من باب منع زحولاى بعدو المرحل ما يعدل
اليه كذا في انصراح والشعر حث على المداراة مع الاخوان والتجنب عن اغلظة معهم والا
لم يبق صدق ولا ظهير فيه تمام الى قوله تعالى ولو كنت فظا غليظا لقلب لانتصا ومن
حولك مع زيادة مبالغة حكى ان عبد الله دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية
اقد شعرت بضم العين بعدى يا ابا بكر يعنى اخذت الشعر بعدى ولم يفارق عبد الله المجلس

حتى دخل معنى فأنشد قصيدته التي أولها * لعمر ك لا أدري واني لا وجل * على انا تعدد والمنية
 أول * حتى انها وفيها هذان البيتان فاقبل * عاوية على عبد الله بن الزبير وقال له ألم تخبرني
 انهم مالك فتعال اللفظ له والمعنى فهو اخي من الرضاعة وانا بشعره يعني انا لاحق منه بشعره
 والمقصود كان الاتحاد (وفي معناه) اى معنى ما لم يغير فيه النظم في كونه مذموما وان ليس
 متبدل مما اخذ فيه بعض اللفظ فيكون اطارة ومسحا واخذ فيه المعنى وحده فيكون المأما
 وسلحا وفي معناه في كونه من التسخن والاتحال ولحق به او داخل فيه ومعنى قولنا في التعريف اما
 مع اللفظ كله (ان تبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يراد فيها) لكن الظاهر ان كونه مذموما اذا
 لم يفسد التبدل للكلام حسن سجع او موازنة او زيادة فصاحة او سلاسة للشعر فان افاد فينبغي
 ان يرجع على الاصل ويزيد عليه قبولاً قال الشارح كما ينال في قول الحطية * دع المكارم
 لا ترحل بغيتها * واقد فالك انت الطاعم الكاسي * ذرا ما كثر لا تذهب لمطلبها * واحبس فانك
 انت الاكل الابس * اقول لى لرجل طاعم طعم حسن الخيل في المطعم ورجل كاس ذو كساء
 فيكون المعنى انت دنى المهمة نهاية همته الطعام والكساء ولا بد اطلب المكارم من همة عالية وكان
 الهذلي جعل الطعام اسم فاعل من طعمه كسمعه والكاسي اسم من كسبه كرضي بمعنى لبسه اى
 انت طالب التعم والثروة وانكاره لا يحصل اطالها ومما وقع في بعض حواشي الشرح انه
 قال الابس من الابس وهو الذوق يقال ما لاس لوسا اى ما ذاق ذوقا ولو صح ما ذكره
 لكان مثالا لتمثيل البعض بالرادف في انه قريب من هذا ان يدل بالانفاظ ما يضاف في المعنى
 مع رعاية النظم والتعريب كما يقال في قول حسان * بيض الوجوه كريمة احسابهم * شم الانوف
 من الطراز الاول * سود الوجوه ليثة احسابهم * فطش الانوف من الطراز الاول * هذا
 ما سيأتى ان القلب من الاخذ ان غير الظاهر يجب ان يخص منه هذه الصورة من القلب (وان
 كان مع تغير لفظه) اى نظم اللفظ وضيمير كان لاخذ اللفظ كله (او اخذ بعض اللفظ سمي) هذا
 الاخذ (اغارة) لان صاحبه لا يخفى نسبته الى نفسه وينسبه الى نفسه علما وثوقا له بانه لا ينكر
 عليه امره الاول فهو غصب ما للغير علانية (ومسحا) وهو في اللغة تغير الصورة الى
 مادون منها سمي هذا القسم باسم ما هو اكثر عصيانا من افراده لان السرقة عيب فيناسب التسمية
 بما هو اشد عصيا (فان كان الثاني ابلغ من الاول) الاول افضل من الاول ليتناول الافضل
 لمحسن يدعى والافضل لمحسن ذاتي وجعل الابلغ شاملا له لا يخرج عن تكلف (لاختصاصه
 بفضيلة) لا يوجد في الاول فيه ان الاختصاص بفضيلة كذا لا يوجب كون الثاني ابلغ مالم
 يفضل على الاول في الفضيلة لجواز ان يكون اختصاص الاول اكثر (مدح) اى الاخذ
 بمدح كايته فضيلة السوق وفي الشرح اى فالثاني مدح قادر كبحسن باعك المدح واختر
 المعدل دون المجروح (كقول) فيه مساحمة والمثال اما اخذ سلم او قول سلم فالصحيح كقول سلم
 كذا بعد قول (بشار من راقب الناس) اى خاف في الصحاح راقب الله في امره مخافه (لم يظفر
 بحاجته وفاز بالطيبات) اى بطيبات الرزق فكانه اشارة الى ما في الآية الكريمة يا ايها الناس
 كلوا من طيبات ما رزقناكم (الفاك) اى الجري الشجاع (الهمج) اى المواظب على الامر
 الذي اغرى به وقد استمر المصنف على هذه المسامحة في الامثلة ولا يبعد ان يقال التمثيل
 الامر من المذين وقع الاخذ فيها ساعني مجموع المأخوذ والمأخوذ منه فقوله كقول بشار مثلا
 في تقديرهما كقول بشار (وقول سلم الخاسر) بالخاء المعجمة يسمى بالخاسر لانه باع مصحفا
 واشترى بثمنه ديوان شعر اولانه حصلت له اموال فبذرها على ما في القاموس ولانه اشترى بثمن
 مصحف ورثه عودا يضرب به على ما نقله الشارح من الاساس (من راقب الناس مات هاما)

مفعول له وجعله تميراً كما في الشرح يوجب كون المعنى مات همه فيكون اسناداً الى السبب ومع
 صحة حل الكلام على الحقيقة لا يصار الى المجاز (وقال بالذلة الجسور) اي الشديد الجراءة روى
 عن ابي معاذ رواية بشار انه قال انشدت بشار اقول سلم فقال ذهب والله ماء بيتي فهو
 اخف منه واعذب والله لا سكات اليوم ولا شربت في الايضاح وقول الآخر
 * خلقنا لهم في كل عين وحاجب * بسر القنا والبيض عينا وحاجباً * وقول ابن نباته بضم التون بعده
 خلقنا باطراف القنا في ظهورهم * عيون الها وقع السيوف حواجب * فبيت ابن نباته ابلغ اختصاصه
 بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزماهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم ومن
 الناس من جعلهما متساويين هذا كلامه وقد شنع على من جعلهما متساويين بقوله ومن
 الناس ولا يوجب ما ذكره فضل بيت ابن نباته لان بيت الآخر فهناية المبالغة في الشجاعة
 حيث لم يقدر الخصماء مع المواجهة على منع سمر القنا من اعينهم ودفع البيض عن حواجبهم
 وتكرر الطعن والضرب على الاعين والحواجب اللاتي هن ابعدهن وقوع الضرب عليهن
 كيف في بيت ابن نباته استطراف في خلق الاعين والحواجب في الظهور على خلاف ما هو
 المعتاد وانهم شهدوا ما بهتهم حين الفرار كما شاهدوا حين الاقدام ايضاً (وان كان)
 الثاني (دونه) اي الاول لاختصاص الاول بفضيلة ترك التعايل لانسباق الذهن اليه من
 التعليل الاول وفيه ما عرفت (فهو) اي الاخذ والثاني (مذموم) مردود وانما جعل ما هو
 مذموم ثانياً وبادى النظر يقتضي ان يجعل ما هو ابعدهن الذم ثانياً لانه اقرب الى المدح ونظر
 ثان لا يهمله الا بتوان وهو ان ابعدهن الذم متوسط بين المدح والمذموم والمتوسط من
 حيث هو متوسط متأخر عن الطرفين كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حديد وروى كان
 قد استشهد في بعض غزواته (هيهات) اي بعد المراتى وطال المسافة يتساويته لانه وصل
 الى الجنة وكم يتهاوون الدنيا الدنية واللفظ خبر والمعنى على التمسر فزاد في التمسر بانه
 ليس لارتجاء ما يتسلى به بعد فقال (لا ياتي الزمان بمثله) ليتسلى به وعلى عدم اتيان الزمان
 بمثله بعله طبيعة الزمان لا تنفك عنه وهو قوله (ان الزمان بمثله بخيل) وبلغ فيه غاية التأكيذ من
 ذكر آن واللام واسمية الجملة وقد افاد الخيل به بطريق الاولى لانه اذا كان بخيلاً بمثله فيخذه به
 اولى وقد اشار بافادة استمرار بخل الزمان انه لم يأت بمثله قبله وان الاتيان به كان خارق العادة
 والشارح جعل ضمير هيهات اما للنسبان المذكور قبله في البيت السابق وهو قوله * انسى
 ابانصر نسبت اذن بدى * من حيث ينصرف الفتي وبذل * واما لان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده
 فهو اضمحار قبل الذكر لضرورة الشعر ولا ضرورة لارتكابه او تخصيص بعد التسيان بالماضي
 ولا اختصاص له هذا قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المتكلمة قال الشيخ ابو علي الفارسي
 في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال هو امرؤ وانه لا يكون فاذا
 جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث
 هو بل من حيث بخل الزمان بان يجوده مثله وفيه بحث لان يجوز المثل وان يتاقي ان مثله لا يكون
 لا يتاقي انه يغربل غرة المثل وقتله بلام بخل الزمان به (وقول ابي الطيب اعدى الزمان)
 يقال اعدى الامر جاوز غيره اليه فالعنى جاوزه سخاءه الى الزمان (فسخاءه ولقد يكون به
 الزمان بخيلاً) لا يخفى ان هذا المصراع مأخوذ من المصراع الثاني لابي تمام وان كان
 بينهما فرق بان ابا تمام جعل البخل متعلقاً بمثله صريحاً وابي الطيب بنفسه لان هذا المقدار من
 التفاوت لا يتاقي الاخذ ولم يشترط اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه في المعنى من كل وجه كما توهمه
 البعض وان مصراع ابي الطيب خال عن التقصير الذي اثبت ابو علي في مصراع ابي تمام

فلو تم التقصير لم يكن مصراع ابي الطيب دونه ومعنى البيت على ما ذكره ابن جني انه تعلم الزمان
من سخائه فسخائه واخرجه من العدم الى الوجود ولو لا سخاؤه الذي استفاد منه ليجل به على
الدينا واستغاه لنفسه وزغفه ابن فورجه وقال هذا تاويل فاسد وغرضه بعد لان سخائه من
لم يوجد لا يوصف بالعدوى فالمعنى انه اعدى سخاء بعد وجوده الزمان فسخائه على واسعدني
بوصاله هذا وعلى التقديرين ففيه وصحة وضع المضارع مقام الماضي لانه قصد ان الزمان
كان به بخلاف عدل الى المضارع للوزن كذا ذكره المصنف وانا اقول الاظهر ان المعنى انه
اعدى الزمان سخاءه فسخاءه بسبب عدوى سخائه فضمير به للعدوى والياء السبية وليست
صلة للسخاء اي فسخاءه بسبب عدوى فسخائه بسبب العدوى ولقد يكون بعد الزمان به بخيلا اذ ليس سخاءه
بعده يسري الى الزمان فيصير سخيا فيسخر به ثم انه قال المصنف ان الاثمان المعنى على الماضي
بل المعنى ان الزمان بهلاكه يكون بخيلا اذ يقيني على وجه الدهر ودفعه بان الزمان لما سخاه
والسخاء البذل للغير فقد خرج عن تحت تصرفه فلامعنى الاخبار بانه لا يسمع بهلاكه لان
هذا الاخبار انما يفيد في حق من يقدر على هلاكه واعتراض على الدفع بان الزمان لما سخاه
فقد خرج عن تحت تصرفه بالاتحاد لانه تحصيل الحاصل واما تصرفه بالاهلاك فبما
فانه ان يسمع به وان يخل واجاب الشارح عن اعتراض المصنف بان احتفال الجمل على هذا
المعنى لا يضرك لانه مع ذلك الجمل ايضا ادون من مصراع ابي تمام لا احتياجه الى تقدير
مضاف لا يدل عليه قرينة على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت
والملامة ضعيفة وقد عرفت في أثناء شرح مصراع ابي تمام اشتغاله على ما غرضه
على مصراع ابي الطيب فاحفظه (وان كان) الثاني (مثله) اي مثل الاول (قائدا) اي فهو
ابعد اي فالثاني ابعد (عن الدم) من الثاني من القسم الثاني فان قلت هل يتأتى في القسم الثاني
بعد من الدم كما هو قضية صيغة الابعد قلت نعم الاقرب الى الدم والاعرف فيه ما اخذ فيه
اللفظ كله من غير تغيير لنظمه (والفصل الاول كقول ابي تمام لو حار) اي نظر الى الشيء فغشى
ولم يمتد لسبيله (مرئاد) اسم فاعل من الارتداد بمعنى الطلب واصنافه الى (المنية) بمعنى من
لم يجد الا الفراق فيستثنى من قوله دليلا (على النفوس) متعلق بقوله (دليلا) وقول ابي الطيب
(اولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنيا الى ارواحنا سبلا) الضمير في لها للمنيا وهو حال
عن المنيا وهو اقرب من جعله حالا من سبلا كما في الشرح ووجدت اما بمعنى العلم والمفعول
الثاني قوله الى ارواحنا قدم على المفعول الاول واما بمعنى الاصابة وقوله ارواحنا حال قدمت
على صاحبها انكار تها وقل جمع لها ما اضيفت الى المنيا وهي اللحمة المشرفة على الخلق ويؤيده
رواية بد المنيا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ اعني المنية ومرادف الفراق ومرادف
لم يجد ومرادف النفوس اعني الارواح وحكم الشارح بان اخذ المرادف ليس الا في الارواح
واما الفراق والمنية والوجدان فن اخذ بعض الالفاظ بعينه محل نظر ولا يخفى ان بيت
ابي الطيب افضل حيث حصر اهتداء المنيا الى الارواح في دلالة الفراق عليها بخلاف
بيت ابي تمام فانه جعل الفراق دليلا على تقدير خبره المنية له مطلقا وحيث افاد ان لاموت مع
الوصال اذ لا سبيل للموت الاحال الفراق قال الشارح وقوله فهو ابعد من الدم انما هو على تقدير
ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة بانفاق الوزن والغافية والافهم ومذموم جدا كقول
ابي تمام * يقيم الظن عندك والاماني * وان قلت ركابي في البلاد * وما سافرت في الافاق الا *
ومن جد والى راحلتى وزادى * وقول ابي الطيب * واني عنك بعد غد لغادى * وقلبي
عن فانيك غير عاد * محبك حبيبا اتجهت ركابي * وضيفك حيث كنت من البلاد * وهذا وفيه

نظر لان المذمومة جد اعم الدلالة على السرقة مما لا ينبغي ان يخص هذا القسم الثاني مما وجد فيه بمعنى اللفظ وكلاء مع تغير النظم بل يجب ان يشترك بينه وبين القسم الثاني ايضا فهذا القسم مع الدلالة على السرقة ايضا ابعد من الذم من القسم الثاني فلا حاجة الى تقييده قوله فهو ابعد مما اذا لم تكن دلالة على السرقة واطن انه سهاف في هذا المقام حيث قال المصنف في الايضاح في هذا المقام واعلم ان من هذا الضرب ما هو قبيح جدا وهو ما يدل على السرقة بالتفاق الوزن والثانية ايضا كقول ابي تمام الى اخر الايات المذكورة فحمل الشارح قوله هذا الضرب على القسم الثالث من المسخ والاظهر انه اراد بهذا الضرب ضرب المسخ من السرقة باقسا مهالان علة القبح مشتركة وهى الدلالة على السرقة ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثانى منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال (وان اخذ المعنى وحده) وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ (يسمى) اى ذلك الاخذ (المالما) قال الشارح من المبالغة اذا قصده واصله من المبالغة اذا نزل به هذا ووجه التسمية انه قصد بلفظه معنى الغير ولا يبعد ان يجعل الامام منقولا من مباشرة اللهم لانه بالنظر الى اخذ اللفظ والمعنى بمنزلة اللهم من الكثرة (وسلحا) وهو نزع الشيء عن الشيء فكان لفظ الثانى نزع المعنى من اللفظ الاول وقال الشارح النزاع هو كشط الجلد عن الشاة واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكأنه كشط من المعنى جلد او البسه جلدا آخر هذا والسلح جاء بكلا المعنيين (وهو ثلثة اقسام كذلك) اى كذلك المذكور من الاقسام يعنى ممدوحا ومذموما وابتعد من الذم كما عرفت وفي الشرح فسر كذلك بمثل ما يسمى اغارة ومسخا وما ذكرنا نسب بمقام معننى الاقسام (اولها) اى اول الاقسام وهو ما يكون ممدوحا لكون الثانى البغ من الاول (كقول ابي تمام هو) ضمير الشأن (الصنع) اى الاحسان وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية (ان يجعل فخبروا نيرث) اى يبرط (فليرث في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطؤ سيك) اى تأخير عطايك (عنى اسرع السحاب في المسير الجهم) الجهم بالفتح السحاب الذى لاماء فيه كذا في الصحاح وفي القاموس اوهراق ماء يعنى تأخر عطايك عنى يدل على عظم نفعه كالسحاب الذى يبطؤ في سيره فان نفعه كثير فبيت ابي الطيب مع اشتغاله على زيادة بيان للمقصود بضرب المثال له بالسحاب يتضمن بسبه تشبيهه بالسحاب الماطرة في كثرة منافعه وفي احياء الموهوب له كاحياء السحاب الارض (وثانيها) اى ثانى الاقسام وهو ما يكون مذمما لكون الثانى دون الاول (كقول البحتري اذا تالق) اى لمع (في الندى) في الصحاح الندى على فعل لكن في القاموس كفى هو مجلس القوم ماداموا فيه فان تفرق القوم فليس بندى والشعر يساعد الصحاح (كلامه المصقول) اى المجلو في الشرح فيه استعارة بالكناية حيث شبه الكلام بالسيف واثبت له التأني والصفالة كاثبات الاظفار للمينة وفيه ان اثبات اللسان او الصفالة تخيل والاخر ترشح اذا التخييل لا يكون الا واحدا والوجه انه شبه الكلام بالبريق الصافي عن الكدر وارا د يكونه مصقولا خلوصه عن الكدر واثبت اللسان والخلوص عن شائبة الكدر وجعل ذلك البريق ظاهرا من لسانه الذى كالسيف القاطع المصقول وجعله بعضا من السيف لان اللسان يشبه رأس السيف وضمن وصفه بكمال الفصاحة وكون كلامه ماضيا كون سيفه قاطعا ووصفه بالشجاعة فليس فصل بيت البحتري في مجرد اشتغاله على الاستعارة والتخييلية كما ذكره المصنف في الايضاح وتبعه الشارح بل فيه تشبيهات دقيقة واستنباع لطيف ايضا (وقول ابي الطيب كان السنهم

في النطق على رماحهم في الطعن خرصا في الشرح خرصان الشجر قضبا نهاو خرصان
 الرماح استنها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضي اسنة رماحهم ونفاذها
 كأن الستهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ
 كالستهم هذا او قول في بيت ابي الطيب من يد مبالغة في نفاذ كلامهم ليس في بيت البحتري
 حيث جعل استنهم مشبهة بالستهم على التشبيه المقلوب لكن مع ذلك بيت البحتري ابلغ لكثرة
 ما فيه من الزايا (وثالثها) اي ثالث الاقسام وهو ما يكون ابعد عن الذم لكون الثاني مثل
 الاول (قول الاعرابي ابي زياد (ولم يك) بحذف نون يكون في الجرم لكثرة استعماله (اكثرا لثنيان)
 بالكسر جمع فتى بمعنى السفى (مالا) وفي الايضاح وما ان كان اكثرهم سواما السوم بالفتح
 الابل الراعية (ولكن كان ارح بهم ذراعا) الذراع بالكسر طرف المرفق الى طرف الاصبع
 الوسطى والساعد وقديذكر فيهما ورحب الباع والذراع ورحبهما اي سفى والباع
 قدر مد البدين (وقول اشجع) بمدح جعفر ابن يحيى تروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون لما يصنع
 (وليس باوسعهم في الفنى ولكن معروفه) اي احسانه (اوسع) واما غير الظاهر فانه ان يشابه
 المعنيين) معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني (كقول جرير فلا يمنعك) على لفظ انتهى (من ارب)
 على وزن فرس و حبر الحاجة (لحاهم) بالضم والكسر جمع لحية بالكسر (سواء
 ذوالعمامة) بالكسر وهي المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وحملها على الاولين
 ابلغ وعلى الثالث اوفق بقوله والجمار بالكسر اي سواء رجالهم ونسائهم وقد ربي تلك التسوية
 باستعمال ذو فيهما على سواء (وقول ابي الطيب) في سيف الدولة يذكر خضوع بني
 كلاب وقبائل العرب (ومن في كفه منهم قناة كن في كفه منهم خضاب) فتعير جرير بذي
 العمامة كتعير ابي الطيب عنه بمن في كفه منهم قناة وكذا التعير عن المرأة بذات الجمال وعن
 في كفه منهم خضاب وفي بيت ابي الطيب من يد مبالغة حيث جعل المنهى للحرب منهم كالمرأة
 المثقبة التي في دها الخضاب فانها اضعف من المرأة الخادمة المترنة على العمل والسعي
 التحملة للشدايد وفيه صنعة التوجيه فانه يحتمل المدح بالشجاعة بان يحمل على ان في يده منهم
 قناة كن في كفه منهم خضاب لتلطعة بدم الخصم وله احتمال آخر يحزجه عن تشابه المعنيين
 وهو ان من في كفه منهم قناة ليس القناة في كفه الازنية لكفه ولا يأتي منه فائدة سوى الزينة
 كن في كفه منهم خضاب اذ ليس الخضاب الازنية وهذا هكذا وان يدل على ضعفهم لكن
 لا بالتسوية بين النساء وبينهم في الايضاح ولا بفرك من اليتيمين المتشابهين ان يكون احدهما نسيما
 والاخر مدحيا وهما اوا فخرارا وغير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا عمد الى المعنى المختلس لينظمه
 احتال في اخفائه فغير لفظه وعدل به عن نوعه ووزنه وفاقته (ومنه) اي من غير الظاهر (الفعل
 وهو ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحتري سلبوا) اي ثيابهم (واشرفت) اي دخلت
 في شروق الشمس (الدما) كاشة (عليهم) فعلهم حال من الدماء مثل (بحمرة) اي غير
 مخلوطة بماتعير لونها (فكانهم لم يسلبوا) لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب اهلهم
 (وقول ابي الطيب يدس الجميع) هو من الدم ما كان الى السواد (عليه) اي على السيف (وهو
 محرد عن غمده فكانما هو معد) لان الدم اليابس له بمنزلة الغمد له فنقل ابو الطيب المعنى من
 القتلى والجرح الى السيف واذا وقع هذا النقل في المتشابهين زاده خفاء في الاخذ (ومنه)
 اي من غير الظاهر (ان يكون معنى الثاني اشمل من) معنى الاول (كقول جرير اذا غضبت عليك
 بنوعيم وجدت الناس كلهم غضابا) لانهم يقومون مقام الناس كلهم فجعلهم بمنزلة كل
 الناس هكذا ذكره الشارح بل المتبادر انهم نزلوا بمنزلة كل الناس في الغضب فيكون اخص

من قول ابى نواس من وجهين وقول ابى نواس كتبه الى هرون حين غار على الفضل البرمكي
لكثرة افضاله وامر بحبه * قولاً لهرون امام الهدي * عند احتفال المجلس الحاشد * انت
على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواحد (ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد)
فامر هرون باطلاقه ولا يخفى ان التفاوت الموجب لعدم الظهور العموم والخصوص سواء
كان الاول اشمل او الثاني فالاول ان يقال ان يكون احدهما اشمل الا ان يقال عموم الاول
يتضمن شمول الحكم لكل خاص فالأثنان بخاص من خواصه سرقة محضة ظاهرة بخلاف
خصوص الاول فانه لا يستلزم الحكم الخاص الحكم على العام فليس فيه سرقة محضة بل
يشبه ان يكون فيه تدارك ما فات الاول وبهذا عرفت ان اخذ الثاني الاخص من معنى الاول
داخل في اخذ المعنى بعينه (ومنه) اى من غير الظاهر (القلب وهو ان يكون معنى الثاني تقيض
معنى الاول كقول ابى الشيص) الخراعى (اجد الملامة في هوالة الذئبة جبال ذكرك فلعلنى اللوم
جمع لايم كطالب وطلب والامر للدعاء لان المناسب الطلب على سبيل الخضوع للوم لانهم
محسنوه والمراد كل لايم كما يقتضيه المقام (وقول ابى الطيب احبه) الاستغفار للانكار فهو فى
معنى لا احبه واننى راجع الى التقيد الذى هو قوله (واحبه فيه ملامة) لانه حال لتقديره بان احب
او تجوز كون المضارع مثبت حالاً بالواو للضرورة او على سبيل الشذوذ واما تجوز البعض
الحال بالواو اذا كان مضارعاً مثبتاً مطلقاً كما يشعر به كلام الشارح فلم يعتز عليه مع التفحص
البلغ واما جعل النى للمجموع فجعل الواو للعطف ففقه تقصير لا يراد ما يحتمل انتفاء حبه
احتمالاً لظهوره فى اختيار احبه على لا احبه التخرى عن ذكر لا احبه وضمير فيه فى قوله واحب
فيه كضمير احبه لكن يتقدر مضاف اى احب فى حبه على طبق فى هوالة الى الحب المذكور
فى احبه معنى (ان الملامة فيه اى فى حبه) على احد الوجهين (من اعدائه) اى ممن يعادونه
فكيف احب الملامة مع اعدائه وفيه ان الملامة قد تكون من احبائه الذين لا يرون اللوم
لا يقايد عوى حبه والمراد باعدائه من يعاديه على ان يكون الاعداء جمع عدو ومعنى المفعول
وحينئذ يصفوا المعنى من ثبوت التردد وانما بين السبب فى البيت على التقيض لان الاحسن
فى هذا النوع ان يبين السبب لان يكون ظاهراً كافى قول ابى تمام ونعمة معترف جدواه اى
احلى على اذنيه من نعم السماع قوله جدواه مفعول معترف وقول ابى الطيب والجارات
عنده نعمات سبقت قبل سببه بسؤال فان كلاماً من التلذذ بسؤال السائل والتالم لغوت العطاء
قبل السؤال منشأه كرم فى غاية الكمال وهو اظهر من ان يخفى بدون ذكره الحال (ومنه) ان يؤخذ
بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه (تحسيناً ذاتياً او عرضياً واما اذا اخذ كل المعنى ويضاف اليه
ما يحسنه فهو من اخذ الظاهر الذى الثانى فيه ابلغ (كقول الافوه) الافوه وهو فى اللغة الواسع
الفم او طويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين (وترى الطير) جمع طائر ويقع على الواحد
وجعه طيور واطيار (على اثارنا) جمع اثر معنى العلم اى مستعجلة على اعلامنا متوقفة فوقها فيكون
الاعلام مظلمة بها (راى عين) الراى كالرؤية مصدري وراى العين اى يرى الشئ بعينه
وهذا اذا كان قريباً واما اذا كان بعيداً فلا يرى الا شبحاً لا يتميز عن الغير (ثقة) مفعول له متعلق
على اثارنا اى كاثرة على اثارنا لوثوقها (ان) اى بان متعلق بثقة (ستار) اى استطعم من لحوم من
نقلهم لاعتيادنا بذلك فافاد تكرر غلبتهم على الخصم (وقول ابى تمام قد ظلمات) اى التى
عليها الظل (عقبان اعلامه) اى اعلامه التى هى كالعقبان فى سرعة وصولها الى الخصم
واصطياده للخصم (ضحى بعقبان طير) العقبان كالحرمان جمع عقاب (فى الدماء واهل)
التهل اول الشرب واهل نواهل ويكون خرص الشرف فى اولها كثر ووصفهم بالنواهل باعتبار

المشاركة على النهل (أقامت) أي عقبان الطير (مع الرايات) أي الاعلام اعتمادا على أنها
 استطعم لحوم القتلى (حتى كأنها من الجيش) أي أقامت مختلطة مع الجيش (الأنها لم تقابل
 فان باعام لم يلب بشيء) أي لم يقصد شيئا (من معنى قول الأفوه رأى عين وقوله ثقة ان ستمار)
 بيان لكون الأخذ الأخذ بعض المعنى لكن في عدم المماثلة بمعنى رأى عين نظرا لانه عبارة عن القرب
 وبغية التظليل وما ذكره الشارح في دفعه من ان التظليل يجوز ان يكون مع البعد بان يكون
 الطير في جوار السماء بحيث لا يرى اصلا يدفعه ان قوله أقامت مع الرايات يفيد ان التظليل مع
 القرب على ان المنبادر من ظلال القرب كما لا يخفى (لكن زاد) أبو تميم (عليه) أي على الأفوه
 أو على البعض المأخوذ والاول يوافق الايضاح والثاني بلايم قوله وبغية ف البغية بعض
 ما يحسنه بقوله الا انها لم تقابل وبقوله في الدماء نواهل وبقامتها مع الرايات حتى كأنها من
 الجنس) ولا يظهر وجه عدم ذكر الزادات على الترتيب (وبها) أي بالزادات الاخيرة (بتم
 حسن الاول) أي قوله الا انها لم تقابل اذ ذكر أقامتها مع الرايات هو الذي يوهم مقاتلتها
 ويخرج الى هذا الاستدراك وقيل المراد انه بهذه الزادات يتم حسن البيت الاول من بيتي أبي
 الطيب ولا يبعد عن الصواب ويوافق عبارة الكتاب ويكون بخذاء قول الايضاح وهذه
 الزيادة حسنة قوله وان كان قد ترك بعض ما أتى به الأفوه وعلى التفسير الاول يكون بخذاء
 قول الايضاح وبذلك يتم حسن قوله الا انها لم تقابل في ما قاله الشارح والتفسير الاول هو
 الموافق للايضاح وعليه التعويل نظر (واكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها
 مقبولة) قد نبه بقوله ونحوها على ان غير الظاهر لا ينحصر فيما ذكره وللعقل في استخراج
 نظاير لها مجال لكن وجه ادراج الاكثر خفي جدا (منها) أي من هذه الانواع والصواب أي
 من هذه الانواع ونحوها بل منها أي من السرقعة لان حسن الانتصاف في كل سرقة كذلك
 (ما يخرج حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان) أي كل نوع من
 هذه الانواع (يكون اشد خفاء) كونه اخذا (كان اقرب الى القبول) أي الى نهاية القبول والا
 فالجميع مقبول وبعد يتجه ان نهاية القبول خرجت عن هذا البيان فتأمل (هذا) أي هذا
 الذي ذكرناه من ادعاء سبق احدهما واتبع الآخر وكونه مقبولا ومردودا وتسمية كل
 بالاسم المذكورة وغير ذلك مما سبق فافراد هذا بتأويل المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه
 وبين التأكيده بقوله (كله) انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ
 قول الاول حين نظم اوبان يخبر هو عن نفسه انه اخذ منه (والا فلا) يكون شيء منها اذ
 لا يصح ادعاء سبق فضلا عما يترتب عليه وانما لا يصح ذلك الادعاء لجواز (ان يكون الاتفاق)
 أي اتفاق القائمين (من قبيل توارد الخاطرين) أي مجيئه على سبيل الاتفاق (من غير قصد
 الى الاخذ) فيأتيه من شرار الناس الذين يدعون على من ينكر العلم بان سبقه غيره فان السارق
 بل يدعون على من خصه الله بفصل انه سرقه من غيره مع انه لم يظهر هذا الفصل من غيره
 اصلا حكى عن ابن مباده اعني الزمخشري ان ابردين ثريان الشاعر المنسوب الى امه مباده وهي
 امه سوداء انه انشد لنفسه مقيد ومتلاف اذ اما ابنته نهال واهتر اهتراز المهند فقيل ابن
 يذهب بك هذا الخطيئة فقال الآن علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وتوارد
 الخاطرين أكثر من ان يحصى في المعاني يحكم به وجد ان كل احد وان كان توارد الشعر بعينه
 اوباكثر الفاظه قليلا ولا يخفى ان هذا الاحتياط فيما اذا لم يكن خارقا للعادة اما من نسب
 قصيدة او ابياتا متعددة سبقه غيره فيها الى نفسه فلا يتأمل في الحكم لسبق غيره عليه (فإذا لم
 يعلم قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا) ليقتم بذلك فضيلة الصدوق وسلم من

دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النفس (ومما يتصل بهذا) اى بالسرفات الشعرية كما يقتضيه قوله خاتمة في السرفات الشعرية ومما يتصل بها الان ذلك يقتضى ان يقال ومما يتصل بهذا الفن فجعل ما سبق يتأويل الفن والانساب ما ذكره الشارح حيث قال اى بالقول في السرفات الشعرية لانه يذكره قوله (القول في الاقتباس والتضمن واعتقاد الحل والتمحيص) وستعرف وجه التسمية لكل في موقعه وفي قوله ومما يتصل اشارة الى ان المتصل به لا ينحصر فيما ذكر بل لك ان تلحق به ما توقف على استخراج وجهه والاتصال في غاية الوضوح ولم يسم اكل سرفات ولم يقسم الى الشعرية وغيرها لان هذه الصناعات منزوعة عن السرقة والتحال ما للغير كما لا ينبغي (اما الاقتباس) هو اخذ الثار واستفادة العلم ومناسبة كلاما المعنيين بصناعة الاقتباس ظاهرة لان المتكلم اخذ من القرآن والحديث في كلامه ما هو بمنزلة جذوة نار نضى في كلامه واستفاد علم البيان من احدهما (فهو ان يضمن الكلام) نثرا كان ونظما (شئ من القرآن والحديث) والمراد من القرآن والحديث اعم منه ومن التغير تغيرا يسيرا غيرتة قوله ولا يضره التغير اليسير فلا يرد اننا الى الله راجعون ليس قرأنا ولا حديثا مع انه تضمن (لا على طريقة انه) اى ذلك الشئ (منه) اى من القرآن والحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار باننا نخلو عن النقل والرواية فلا يقال قال الله او النبي كذا وفي القرآن والحديث كذا وهو ما من القرآن والحديث وكل منهما اما في النثر والنظم فالاول (كقول الحريري فلم يكن الا كصح البصر او هو اقرب حتى انشد فاعرب) والثاني (كقول الآخر ان كنت ازعمت) اى عزمت (على هجرنا من غير ما جرم فصبر جيل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل) والثالث (مثل قول الحريري قلنا شأنت الوجوه وقبح الكعج ومن يرجوه) فان قوله شأنت الوجوه لفظ الحديث على ما روى انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي عليه السلام كفاه من الخصاص فرمى به وجوه المشركين وقال شأنت الوجوه اى قبحت بالضم من القبح نقبض الحسن وقول الحريري وقبح الكعج على صيغة المجهول من قبحه الله اى ابعده عن الخير والكعج كصرد الثيم والعبد الاحق (و) الرابع مثل (قول ابن عباد قال) اى الحبيب (قال ان رقيب شئ الخلق فداره) من المداراة وهى المحاملة والملاطفة وصبر المفعول للرقيب (قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره) اى دعنى ولا تفضحنى فانى اعلم انه لا بد من تحمل مكاره الرقيب فان وجهك الجنة حفت بالمكاره ولا بد اطالب الجنة من مشاق التكاليف اودعنى ولا تمنعنى من العنف بالرقب فان وجهك الجنة فلا بد له من ملافاة المكاره فقوله الجنة حفت بالمكاره اقتباس من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره يقال حفته بكذا اى جعلته محفوقا محاطا ومما ينبغي ان يلحق بالاقتباس تضمن الكلام شيئا من كلام عظماء الدين ممن يتبرك بهم وبكلامهم سيما الصحابة الكرام والتابعين العظام ومن يتخطى في سلك هذا النظام وليكن هذا مما لوح به قوله ومما يتصل به كما هي عليه (وهو) اى الاقتباس (ضربان ما لم ينقل فيه المقبوس من معناه الاصلى) بل استعمال في مفهومه الاصلى وان يغير ما استعمل فيه هذا المفهوم بغير تبدل فرد بفرد (كما تقدم) من الامثلة الاربعة فان قوله فصبر جيل استعمال في مفهومه اما اذا اريد فصبر جيل اجل فظاهر واما اذا اريد فامرى صبر جيل فلان مفهوم امرى صبر جيل واحد وان اختلف ما صدق عليه امرى فان الامر في القرآن امر يعقوب عليه السلام وفي الشعر امر الشاعر وفيه نظر لان اتحاد المفهوم فى ضمير المتكلم لا يتم الان يكتب ببقاء اكثر الالفاظ على مفهومه وهكذا حفت بالمكاره فان المكاره على مفهومه ولكن تغير الفرد وحفت بمعناه لكن الضمير الى وجه الحبيب لجعله بمنزلة الجنة (وخلافه) اى ما لم ينقل

فيه المقتبس من معناه الاصلى (كقوله) اى قول ابن الرومى (لئن اخطأت في مدحك فما اخطأت
 في منعي لقد ازلت حاجاتي بواد غير ذى زرع) اى بجانب لا يقع هو اقتباس من قوله تعالى
 حكاية عن ابراهيم عليه السلام ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم
 والمراد به واد لا نبات فيه ولا ماء ومن اطياف هذا النوع قول بعضهم فى صبح الوجه دخل
 الحمام فخلق رأسه تجرد للحمام عن قشر لولوه * والبس من ثوب الملاحة ملبوسا * وقد جرد
 موسى لزيين رأسه * فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى (ولا بأس بتغيير يسير فى اللفظ للوزن
 او غيره) كالنبيه لانه اراد القرآن او الحديث لا على انه منه نعم لو اورد على انه منه لا يصح
 التغيير واما التغيير الكثير فيخرج عن كونه اقتباسا والتغيير اليسير كوضع المظهر موضع
 المضمير كقوله اى قول بعض المغاربة قد كان ما حفت ان يكونا اتالى الله راجعون فان القرآن
 انما له راجعون او تبديل اللفظ بلفظ يساوى مفهومه مفهومه كتبديل ما خلق له بما هو
 مخلوق له كقول القاضي منصور الهروى الازدى * ولو كانت الاخلاق نحوى وراثه * ولو كانت
 الاراء لا تشعب * لاصح كل الناس قد ضمهم هوى * كما ان كل الناس قد ضمهم اب * ولكنها
 الاقدار كل ميسر * لا هو مخلوق له ومقرب * فانه مقتبس من قوله عليه السلام اعلموا كل ميسر
 لما خلق له او وضع ضمير راجع الى ما يساوى مفهومه مفهوم لفظ فى المقتبس موضعه كقول عمر
 الخيام * سبقت العالمين الى المعالى * بصائب فكرة وعلو همة * ولا ح يحكمى نور الهدى * فى ليلالى
 للضلالة مدلهمة * يريد الجاهلون ليطفئوه ويأخذ الله الا ان يثمه فان اصله يتم نوره اى نور الله
 فوضعه موضع الضمير راجع الى نور الهدى وهو يساوى نور الله واعلم ان قوله فى الامثلة
 السابقة حفت بالكاره من قبيل تغيير الظاهر المقتبس فانه وضع فيه ضمير الجنة موضعهما فى
 المقتبس (واما التضمين فهو ان يضمن الشعر) يقول تضمنت الاناء الماء اى جعلت الماء فيه
 والتضمين فى العرف بمعنيين احدهما تضمين الشعر بيتا وثانيهما جعل البيت بحيث لا يتم معناه
 الا بما يليه ويخص الاول باسم تضمين الشعر والثانى باسم تضمين البيت كذا استفاد من القاموس
 لكن المصنف سبصرح بتضمين مادون البيت وما فوقه وتضمين المصراع وما دونه فلذا قال
 (شيئا من شعر الغير) يعنى بيتا كان اوفوقه اودونه من المصراع وما دونه والشارح المحقق
 جوز تضمين الشاعر شعره شيئا من شعر آخر له حتى قال فالاول ان يقول شيئا من شعر آخر
 لكنهم لم يلتفت اليه لندرته هذا ونجى على التعريف انه ان اريد بقوله من شعر الغير البيان حتى
 يكون المعنى شيئا هو شعر الغير لا يتناول تضمين مادون المصراع وان اريد معنى البعض لا يتناول
 تضمين تمام شعر الغير (مع التنبيه عليه) اى على شعر الغير وفيه مسامحة تنبيه عليه الشارح
 حيث فسر الضمير بانه شعر الغير ولك ان يجعله للتضمين المستفاد من تضمين اى مع التنبيه على
 التضمين (ان لم يكن) ذلك الشعر (مشهورا) عند البلغاء وان اشتهر فيتم التضمين بدون التنبيه
 فقوله ان لم يكن مشهورا تقييد لوجوب التنبيه لاصل التنبيه كما يتبادر ولو لا التنبيه الى الشهرة
 لكان سرقة لا تضمين اهكذا حقق الشارح والظاهر انه لو كان الخطاب بالشعر لم يعرف ان
 المضمن شعر الغير يتم التضمين بدون التنبيه والشهرة ولا يخفى ان قيد التنبيه والشهرة ليميز
 عن السرقة والتوارد للمجرد التمييز عن السرقة اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر
 الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمي * اذا ضاق صدرى وخفت العدى * تمتلئ بيثا
 بحالى يلبق * فوالله ابلغ ما ارتجى * وتالله ادفع ما لا اطيق * العدى بالضم والكسر اسم جمع
 بمعنى الاعداء وتثلاث انشدت بيتا واما تضمين بيت بدون التنبيه فكقول بعضهم كانت بلهنية
 الشبية سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة محمل * وقعدت انظر المنايا كواكب * عرف المحل

وبات دون المنزل * البلهنية من العيش سعت من فوقهم وهو في شباب بله براد غفلة
صاحبها والبيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصارى واجتماع التنبية والشهرة في
قول ابن العميد * كانه كان منطويا على احسن * ولم يكن في قديم الدهر انشدنى *
وفي الايضاح * ولم يكن في ضروب الشعر انشدنى * ان الكرام اذا ما سهلوا ذكروا * من كان
بالفهم في المنزل الخشن * البيت الثاني لابي تمام الاحنة كالبدعة الحقد والجمع احن كعنب
واسهلوا سار واتى السهل ضد الحزن واما تضمين المصراع مع التنبية (كقوله) اى الحريرى
(على اى سانشد عند يعى * اضاعونى واى فتى اضاعوا) المصراع الاول لغلام عرضه
ابوزيد على البع والثاني للعرجى الشاعر عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله تعالى
عنه والنسبة الى العرج على وزن الفرس وهو منزل بطريق مكة وقيل لامية بن
ابى الصلت وقامه * ليوم كريمة وسداد نغر * فقوله ليوم متعلق باضاعونى واللام للوقت
والكريمة شدة الحرب وسداد النغر بالكسر لا غير سده بالحلل والرجال والتغر موضع المخافة
من فروج البلدان والمعنى اضاعونى في وقت الحرب وزمان سد النغر ولم يراعوا حتى احوج
ما كانوا الى واى فتى اى كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تقديم وبدون التنبية فكقول الآخر *
قد قات لما طلعت وجناته * حول الشقيق القصر روضة آس * اعذاره السارى العجول توقفا *
ما فى وقوفك ساعة من يأس * المصراع الاخير لابي تمام واما تضمين مادون المصراع كقوله *
كنا مع الدهر فى بوس نكاده * والعين والقلب متاق قد اوا اذا * لان اقبلت الدنيا عليك
بما تهوى فلا تنسى ان الكرام اذا * ولا بد هنا من تقديرنا فى البيت لان المعنى لا يتم بدونه
بخلاف قول الحريرى فانه لا يحتاج الى تقديره فتضمن مادون البيت قسمان تضمن بعضه
مع تقدير الباقي او ما لا بد منه وتضمنه بلا تقدير ولا يخفى ان حسن التضمن بان يكون التضمن
مما تميل اليه الطباع وتألفه وتأنس به اما لشهرته او اشتغاله على مزاياد بدعة وكون صاحبه
من يعتد بكلامه ويشتبهى سماع مقالة (واحسنه) ما يتصرف فيه لكن لافى لفظه لانه
ان كثيرا لا يبنى مضامين بل ينقلب سرفقا فالاول الحفظ عن يسره ايضا ليكون ابعدهن السرفقة
بل فى معناه بايداع نكتة فى لفظ المضمين كما يشير اليه قوله (ما زاد على الاصل بنكتة)
واطبعة (كالتورية) وقد عرفتها (والتشبيه فى قوله) اى قول صاحب التحفة (اذا الوهم ابدى)
اى اظهر (الى امامها) اى شربة سواد اللون شقتها او سمرتها وفى القاموس اللبى مثلثة اللام
سمره الشفة او شربة سوداء فيها وهذا لا يخفى عن وصحة فلذا استدلنا بها الى الوهم الذى
شأنه الكذب (نقرا تذكرت ما بين العذيب) تصغير عذوب والعذب المستساغ من الطعام
والشراب او عذوب تصغير ترخيم والاغذبان البريق والخمر (وبارق) اى النغر الشبهة
بالبرق يعنى ما ابدى لي وهم شقتها ونقرا وادرج فى ابدائها شابة يقص فى شقتها تذكرت
ما بين ريق فيها ونقرا من اسانها الذى تلذذت بها وبمحصها ودفعت ما فى لقاء الوهم من
التردد فى كمال حبها وجهل الشارح العذيب بمعنى الشفة وما بين العذيب وبارق بمعنى
البريق ولعل ما ذكرنا اعذب (وبدكرنى) الوهم من الادكار (من قد هاومد معى) بيان
لما بعده قدم عليه (مجر) مفعول بدكرنى (هو الينا) جمع عالية وهى اعلى القناة اوراسها
او نصفه الذى بلى السنن (ومجرى السوابق) اى جريان سوابق الخيل يعنى بدكرنى الوهم
قد هاومد معى الجارية كسوابق الخيل الذين جروا الرماح ففيه تشبيه بمثل لصورة قد ها
السكنة فى العين المضممة بالمدا مع الجارية للموال فتعنا تضمين هذا التشبيه بمجاوزة خيال الغدق المد
مع فقد زاد الشاعر فى البيت الاول على الاصل بالتورية ونعم التورية اذ لا تورية اروج مما هى فى بيان

حال المصوبة سيما حال ذكرناهما وفي الثاني تشبيه النية الذي ظهر بالتوجيه الوجيه
الذي له فضل عند ذويه اذا اتصل بيت ابي الطيب في مطلع قصيدة له اعني تذكرت
ما بين العذيب وبارق مجر عوالي وجر السواني والمنى انهم كانوا ازولا بين هذين الموضعين
المعروفين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فيما بينهم معقول
تذكرت ابدل منه مجر عوالي او ظرف تذكرت او ظرف مجرو وقد جوز تقديم الظرف
على المصدر والمفعول مجر وعرف بهذا ان التضمن نوعان ما بقي فيه المضمن
على معناه الاصلى وما انتقل فيه عن معناه الاصلى الى معنى آخر ولا يبعد ان يلتزم
فيما اذا نقل من معناه الاصلى الى معنى آخر ان يكون المعنى الثاني ابلغ من الاول اذ لو كان دونه
لكان مذموما ولو كان مثله لكان ابعدا من الذم ولا يظهر اختصاص زيادة الحسن لزيادة على
الاصل بالتضمن لجريانهما معنى في الاقتباس وكانهم لم يلتفتوا اليه اذ لا يصور فيه زيادة على
الاصل ولا يلحق التقوى بالزيادة فيه اذ اصله القرآن والحديث (ولا يضر) في التضمن (الغير
السير) لما قصد تضمينه قال المصنف في الايضاح ليدخل في معنى الكلام ولا يبعد ان يدفع نمر
الغير داعي التقية ايضا وكلاهما في قول بعضهم في يهودى به داء الثعلب * اقول لمعشر غلطوا
وعضوا * من الشيخ الرشيد واكره * هو ابن جلا وطلاع الثنايا * متى بضع العمامة تعرفوه *
والبيت اسخيم بن وثيل بالثلاثة على فعل واصله مشهور فقير من التكلم الى الغيبة ليدخل في
المقصود وليتظم التقية والمعنى غلطوا في حقه ونقصوا ووضعوا من قدره يقال غص منه
نقص ووضع من قدره وفيه تهكم قدز يف يستعمل الرشيد وفي التضمن نكتة وهي التعريض
بداء الثعلب فيه وانه غطى بعمامة داء الثعلب فاذا وضع العمامة يظهر ما خفي تحت العمامة
(وربما سمي) وفي استعمال ربا اشارة الى قلة استعمال الاسم (تضمن البيت فما زاد استعانة
وتضمن المصراع فسادونه ابداعا) لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الغير هو
بالنسبة الى شعره قليل مغلوب وهذا وان كان لا يظهر في تضمن بيت واحد مصرفا لكنه وجه
التسمية ولا مشاحة فيه (ورفوا) لانه جعل شعر الغير مطمئنا في صحة شعره والرفو جعل الغير
مطمئنا وقال الشارح لانه رقى خرق شعر الغير بشعره ونحن نقول لانه لما اخذه فقد خرق
شعر الغير فرفاه بمسماه اليه (واما العقد فهو ان يظم ثثر) وان كان قرأنا او حديثا لكن (لا على
طريق الاقتباس) خرج به اقتباس القرآن والحديث وبقي عقدهما وهو النظم مع تغير كثيرا
ومع التشبيه على انه من احدهما اما عقد القرآن فكقول الشاعر * انني بالذي استقرضت
خطا * واشهد معشر اقد شاهده * فان الله خلاق البرايا * عنت لجلال هيته الوجوه
* يقول اذا دايتم بدني * الى اجل مسمى فاكتبوه * واما عقد الحديث فكقول الامام
الشافعي المطلبى ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم رضى الله عنه * عمدة الخير عندنا كلمات
اربع قالهن خير البرية * اتق لمشبهات وازهد ودع * ما ليس يعينك واعلم بنية *
عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله وازهد
في الدنيا يحبك الله وقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال
بالنيات واراد بقوله عندنا عمدة الحديث او عند اهل العلم واكد الامر بالعمل بالنية من بين الامور
الاربعة تنبيهها على انه من بينها للوجوب وتأكيدهم على من يخالفه في وجوب النية في بعض
الاعمال واتى بالامر مع انه ليس لفظ الامر الا في الزهد لان سوق الاحاديث يفيد الامر
والطلب استحسانا او وجوبا واحسن العقد ان يزيد بيتا على اصله ويجعله اوضح كما يشاهد
في هذا العقد واو قال بالاقتباس لكان احسن لان ظاهر قوله لا على طريق الاقتباس يخرج عقد
غير القرآن والحديث من غير تنبيه فانه على طريق الاقتباس لكنه ليس باقتباس (كقوله) اي
قول ابي العنابية (ما بال من اوله نطفة واخره جيفة يفخر) اي ما سبب افتخاره وقوله بشعر حال

(عقد قوله على رضى الله عنه ما لابن آدم والفخر وإنما اوله نقطة واخره جيفة) وقوله والفخر
مجرد منقول معه وما بالك والعضب فان قلت هل ليس لابن آدم الاولة نقطة واخره جيفة قلت
نعم لمن يقتضيه فاعلم ومما عقد من المثل قول الشاعر * لبس جديدك انى لا بلس خلقى * ولا جديد
لن لا بلس الخلقا * عقد المثل لا جديد لمن لا خلق له اصله ما قالته عابشة رضى عنها وقد وهبت
ما لا كثيرا ثم امرت بثوب لها ان يرفع بضرب في الحث على استصلاح المال واعلم ان عابشة
رضى الله عنها امرت بترقع ثوبها التلبسه وتتفق ما لها في سبيله تعالى واراد بقوله لا جديد
لن لا خلق له انه لا جديد من حبل الجنة لمن لا خلق له في الدنيا ولم يعرف الناس معنى
تلاهما فاشتهر في غير مرامهما وصار مثلا والله تعالى اعلم (واما الحل) وهو
في اللغة التفتح ضد العقد وفي النظم ارتباط كل جزء باخر بحيث لا يمكن ان يتأخر
او يتقدم فكأنه عقد كل ما لاخر يحل بخلاف اثر فانه لا اتصال بهذه المثابة فنثر النظم
حل عقد الارتباط (فهو ان ينثر نظم) قال المصنف وشرط كونه منقولا لان يكون
سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق اى غير
مضطرب هذا ولا وجه تخصيص هذا الاشراط بالحل دون العقد (كقول بعض المعاربة
فانه لما فحيت فعلاته وحطلت تخلاته) اى صارت ثمرات تخلاته كالخطل في المرارة (لم يزل
سوء الظن بعناده) اى يعود الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق توهمه الذى
يعتاده) اى يحمله من عادته يقال اعتاده اى جعله من عادته فيعمل على مقتضى توهمه
(حل قول ابن الطيب * اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه * وصدق ما يعتاده من توهم) يشكوسيف
الدولة واستماعه لقول اعدائه اى اذا قبح فعل الانسان فحيت ظنونه فيسئ ظنه باوائيه وصدق
ما يحظر بقلبه من التوهم على اصاغره وكونه موضحا لما في النظم مفسرا له يزيد حسنا
(واما التلميح) لمح اليه كمنع اختلاس النظر كالمح البرق والنجم لمعا والمرآة من وجهها امكنت
من ان تلمع تفعل ذلك الحسناء ترى محاسنها ثم تخفيها كذا في القاموس فاخذار باب الصناعة
التلميح بمعنى النسبة الى اللمع باحد المعاني لان الكلام الملمح محل اختلاس النظر الى المعنى
المشار اليه ومحل لمع المعنى المشار اليه كلمع البرق الخاطف ومحل دلالة المعنى المشار اليه
وقد جعل الشارح العلامة التلميح ايضا اسماله وهو في اللغة الاثيان بشئ ملبح وهو غير
مشهور بل يعتبر الشارح عليه حتى انكره وخطأ العلامة والاحتياط التوقف فان العلامة
بعد ان يسوى بينهما من غير ان رآه في كتاب او سمعه من ثقة (فهو ان يشار) في حقوى
الكلام (الى قصة او شعر) وزاد الشارح او مثل ساير ولا يخفى ان منه الاشارة الى حديث
اوىة كما يقال في وصف الاصحاب رضى الله عنهم والصلوة على اصحابه الذين هم نجوم الاقتداء
والاهتداء فان فيه تلميحا الى قوله صلى الله عليه وسلم اصحابى كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم
وكقول الشاعر نحن بماعتدنا وانت بماعتدك لراض والرأى مختلف فان فيه تلميحا الى قوله تعالى
لكم دينكم ولى دين (من غير ذكره) راجع الى المشار اليه المدلول عليه بقوله فهو ان يشار
الى قصة او شعر او الى واحد من المذكور المستفاد من كلمة او واقسام التلميح على ما ذكره
الشارح ستة وعلى ما ذكرنا ثمانية ثنائها ما في انظم من الاشارة الى القصة (كقوله) اى قول
ابن تمام * خلقنا باخراهم وقد حوم الهوى * فلو باعهدنا طيرها وهى وقع * علينا الشمس
والليل * راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع * تضاضوها صبغ الجنة وانطوى *
لبهجت بها ثوب السماء المجزع * (قواله ما ادرى احلام نائم المت بنام كان في الركب يوشع)
فوضع الضمير في اخراهم للاخية المرتحلين اى لخلقنا بمن تأخر عنهم وحوم الهوى اى اطار

الهوى قلوبا عهدناى عرفنا طبرها وهى وقع جمع واقع اى ساكنة غير طابرة يعنى وجدناهم
 حين لحقنا بهم تدور قلوبهم حول الهوى ولا تسكن على خلاف ما عهدناهم فردت علينا
 الشمس حال كون الليل راغما مظلما كانه من ظلمته مختلط بالراغم والغبار او حين كونه دايلا
 مشرقا ما على الزوال من ظهور الشمس والباء فى قوله بشمس لهم للتجريد اى ردت الشمس بشمس
 لهم اى شمسهم بحيث يجرد فيه منه شمس ردت علينا من جانب الخدر اى من وراء السترة قطع
 والخدر كالستر ستر محمد فى ناحية البيت للجارية وكل ما واراك من بيت ونحوه نضالى اذهب
 ضوءها صبغ الدجنة اى الظلمة من وجه السماء وازالها يقال نض الخضاب ذهب لونه وكانه
 بالباء وجعل صبغ الدجنة منصوبا بيزع الخافض والمجزع والتجزع اسمى مفعول من الافعال
 والتفعيل كل ما فيه سواد وبياض يرد سواد الظلمة وبياض الكوكب وصف نجومه بالاحبة
 المرتحلين وطلوع شمس بوجه الحبيب من جانب الخدر فى ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغرب
 وتجاهل تحيرا وتدلها وقال اهدا حبل اراه فى النوم الاول ام كان فى الركب يوشع النبي
 عليه السلام (اشار الى قصة يوشع) بن نون فتى موسى عليه السلام (واستيفاه
 الشمس) اى طلبه وقوف الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت
 الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعى الله
 فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم ولا يبعد ان يحل قوله ام كان فى الركب يوشع من قبيل
 رب حاتم اى من رددناه الشمس واحسن ما يشار به الى القصة ان يكون فيما انت نظاير
 خصوصيات القصة كأن نقول فى رد الشمس من جانب الخدر واستيفاه مصلحة المقاتلة مع
 غلبات الشوق وجنود نكبات الهجر ورابعها التلميح الى الشعر (كقوله لعمر ومع الرضاء) اى
 الارض الحارة برمض فيها القدم اى يحترق (والنار) غطف على الرضاء (تلتظي) حال
 من النار (ارق) خبر اقوله لعمر وعامل فى قوله مع الرضاء يقال ررق له اذا رجح (واحق) من
 حقى عليه كرضى بالغ فى اكرامه واطهر السرور والفرح واكثر السؤال عن حاله (منك فى ساحة
 الركب) على وزن الضرب كالكرية هو الغم الذى يأخذ النفس هكذا بين اعرابه الشارح
 وفيه ان معمول اسم التفصيل لا يتفرعه الا فى مثل هذا بسرا الطيب منه رطبا فالوجه ان قوله
 مع الرضاء حال من المبتدأ وتلتظي صفة النار مثل امر على التميم يسنى والمعنى لعمر ومع ابتلاؤه
 بالرمضاء والنار المتلظية ارق واحق منك من ان المبتلى لا يرق لغيره (اشار الى البيت المشهور
 المستجير بعمر وعند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار) يريد لعمر وجساس بن مرة روى ان بسوس
 زارت اختها اهيلة ام جساس بجارلها من جرم بن ريان بطن من قضاة فدخلت
 ناقه الجر مى حتى كليب فرماها واخذل ضرعها فقلت حتى بركت بفناء صاحبها
 فصاحت بسوس واذلاء واغربتاه فقل لجساس ابتها الحرة اهداى فوالله لا عقرن فحلا هو
 اعز على اهله منها فلما تباعد كليب عن الحى خرج جساس وتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه
 فقال يا عمر واغثنى بشربة ماء فاسرع قتله ففعل المستجير بعمر والبيت فاشتد الشر بين تغلب
 وبكر اربعين سنة كلها التغلب على بكر قال الشارح ولهذا قيل اشام من بسوس ويحتمل ان
 يكون اصل المثل من بسوس امرأة مشؤمة من بنى اسرائيل اعطى زوجها ثلاث دعوات
 مستجابات فقالت اجعل لى واحدة قال فلان فسا اذرىدين قالت ادع الله ان يجعل لى امرأة
 فى بنى اسرائيل ففعل فرغبت عنه فارادت شيئا فدعا الله عليها ان يجعلها كلبية نياحة فجاء
 بنوها فقالوا ليس لنا على هذا اقرار تعيرنا بها الناس ادع الله ان يردنا الى حالنا ففعل فذهبت
 الدعوات بشومها وخامسها التلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط

القناد اشار الى المثل السائر دون عاين القنادة والخرط قاله كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن
 فعلا فظن انه يعرض بفعل له اسمى عليان هو وودونه خرط القنادة بضرب الامر الشاق
 والخرط بان تمردك على القنادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينثر شوكةا وسادسها وسابعها
 التلميح الى الشعر في النثر كقول الحريري فبت بليلة نابغة واحزان يعقوبة اشار الى قول النابغة
 فبت كافي ساورتني ضيلة من الرقش في انبائها اسم نافع من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان
 يريد اني بت من سخطك على الم كافي برائني حية دقيقة فيها نقط سود فيما بين انبائها اسم
 مجتمع وخص الضيلة لانها اخبت الحيات المساورة المواثبة والضيلة الحية الدقيقة والرقش
 جمع رقشاء كحرج جراء وهي الحية فيها نقطه سواد وبياض والانباب جمع ناب والنابغ
 المجتمع من السم ونامنها التلميح الى المثل كقول العتيق فألها من هرة تعق اولادها اشار الى
 المثل اعق من الهرة تأكل اولادها والعقوف ضد البر (فصل) من الخاتمة في حسن الابتداء
 والتخلص والانتهاء وانما يوصى بتحصين المواضع الثلاثة لان اشد ما يعاب على الصانع ان
 يقصر في اول فعله لانه يدل على كمال ضعفه لان كمال القوة وشهرة العقل في اول الامر فاذا
 قواني فيه ينفر عنه المخاطب في الغاية ويحتقره وحسن التخلص مما يتوقعه كل احد وينظر
 ان يشاهد ما عله في الانتقال الى المقصود فان اول الكلام توطئة لما ينتقل اليه فاذا لم ينتقل
 كما ينبغي ظن به انه سقط مع كمال تحفظه فيشهد عليه بضعف الروية وتقصان الاستطاعة
 والانتهاء محل انقضاء القوة فاذا جاء كما ينبغي ظهر كمال الصانع وبدأ سلطانه وتمكن حسن
 فعله الى نظرو عظم وقعه وقال المصنف الابتداء اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك
 صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا عرض عنه ورفضه وان كان الباقي في
 غاية الحسن والتخلص بترقبه السامع وينظره انه كيف يقع فاذا كان حسنا ملائم الطرفين
 حرك من نشاط الصانع واعان على اصغاء ما بعده والافبالعكس والانتهاء اخر ما يعبه السامع
 ويرتسم في النفس فان كان حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى يجبر ما وقع فيما سبق من التقصير
 كاطعام الاديذ الذي يتناول بعد الاطعمة الفخمة وان كان يخالف ذلك كان على العكس حتى
 ربما انساه المحاسن الموردة فيما سبق واقول ومن هذا القبيل المبالغة في وصف حسن وجه
 المحاييب ثم موضع النطاق ثم الساق والقدم (ينبغي للتكلم) شاعرا كان او كاتباً (ان ثانياً) (ان ثانياً)
 اى يعمل بالانيق كذا في القاموس وقال السارح اى ان يفعل فعل المتأنق في الرياض من تتبع
 الانيق والاحسن يقال تأنق في الزوضه اذا وقع فيها متبعاً لما يوفقه اى يعجبه (في ثلثة مواضع
 من كلامه حتى يكون اعذب لفظاً) بان يكون في غاية البعد من التافه والثقل والغرابه ومخالفة
 القياس وتخصيصه بالبعد عن التافه والثقل محل بالمقصود (واحسن سبكاً) بان يكون في غاية
 البعد من التعقيد وضعف التأليف يكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمثانة والرقه والسلاسة
 ويكون المعاني متناسبة بالفاظها من غير ان يكسب اللفظ الشريف المعنى السخيف او على
 العكس مثلاً بل بصاغان صياغة تناسب وتلاءم (واصح معنى) بان يسلم من كونه متكلفاً تابعاً
 لالفاظ ركيكة وغير متناسبة وان يكون مبتدلة او غير مهمة في المقام ويسلم من التناقص وايهامه
 وعن كونها معاني متقاربة بحيث يشبه التكرار ولا يخفى انه بعد ما شرط كون المعاني متناسبة
 بالفاظها وان بصاغان صيغة تناسب وتلاءم لاحاجة الى ما ذكره السارح انه مما يجب
 المحافظة عليه ان تستعمل الالفاظ الرفيعة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استتلاب
 المودات وملايمات الاستعطاف وامثال ذلك (احدها الابتداء) فابتداء الحسن في تذكرا للاحبة
 والمنازل (كقوله) اى قول امرئ القيس (قفاً) التشبيه للتكرار اوصيغته التاكيد بالخفيضة قلب النون

الفاجرة للوصل مجرى الوقف والمخاطب اثنان كما يشهد به (بك من ذكرى حبيب وممثل
 بسقط اللوى بين الدخول فحومل) السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوى
 والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم
 والالم تصح الفاء قال الشارح وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه
 وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمثل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك
 ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فباب الاول اقول قد
 نبه المصنف بإرادته ان يكتفى في حسن الابتداء حسن المضارع الاول (وكقوله) اى وحسن
 الابتداء في وصف الدار كقول اسجع السلى (قصر عليه نحية وسلام خلعت عليه جالها
 الايام) في الاساس خلعت عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي جعل جبال الايام لباسه تشبيهه
 في الشرف بالكعبة لانه الذى يلبس من بين البيوت (ويجب ان يجنب في المدح ما يطهره)
 يستفاد منه ان من موجبات حسن الابتداء اراد ما يتناول به (كقوله) اى قول ابن مقاتل
 الضرير (موعد احبابك بالفرقة غد) فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء
 (واحسنه) اى احسن الابتداء (ما تناسب المقصود) بان يكون فيه اشارة الى ما سبق الكلام
 لاجله فيكون المبدأ مشعرا بالمقصود والانتهاى ناظرا في الابتداء ففرق بين هذه المناسبة وبين
 الملازمة المرغبة في التخلص لانها ليست بمعنى الاشارة بل بمجرد عدم التباعد بين ما شئ به
 وبين المقصود بحيث يكون جمع ما شئ به مع المقصود جمع اجنيين فلا يلزم
 البراعة منها (ويسمى) اى الابتداء المناسب كما هو الظاهر وكون الابتداء مناسباً للمقصود
 على ما فسره الشارح (براعة) من برع مثلاً اذا فاق اصحابه في العلم او غيره او تم في كل كمال وجمال
 (الاستهلال) هو اول صوت الصبي حين الولادة واول المطر اى تفوق اوجال تام
 بسبب الاستهلال اى اول افادة المقصود (كقوله) اى قول ابى محمد الخازن في التهنية يعنى
 صاحب بولدا لانه (بشرى فقد انجز الاقبال ما وعد او كوكب المجد في افق العلا صعدا)
 يحتمل ان يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سماء المجد جعل المجد كالسماء واثبت له كوكبا
 هو المولود وان يريد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد اى ظهر بهذا المولود قوة طالع المجد
 وكون كوكبة في غاية الصعود (وقوله) اى قول ابى الفرج السامى (في المربية) اى مربية
 فخر الدولة (هى) اى القصة (الدنيا تقول بلاء) وهو بالكسر قدر ما بلاء به (فيها) فيها حذار
 (حذار) اى احذر (من بطشى) اى احذى الشديد (فكفى) اى قلى بقية والقول بملاء الفم القول
 المصرح الظاهر اى تقول بموت المرثى ذلك لان موته يدل صريحاً على انه لا نجاة من بطشها
 او تقول بعدم موت المرثى لانه كان حاجز المقاسد الدنيا مصالحة (وثانيها) اى ثاني المواضع
 الثلاثة التى ينبغي للمتكلم ان يتأنيق فيها (التخلص) اى وجدان الخلاص يقال خلصه تخلصاً
 اعطاه الخلاص ووضعوا لهذا العمل التخلص المبني على التكلف لانه يحتاج الى مزيد تكلف
 ومقاساة تعب في تحصيله (بما شئ الكلام به) اى اوقد الكلام به ايقاداً شديداً حتى التهب
 يقال شب النار توقدت وشبت شيباً اوقدت لازم ومتعد مما قبل المقصود من الشعر بمنزلة
 وقود يوقد به نار البيان ليقع المقصود في التها به واخذ هذا اللفظ من الشباب بالفتح بمعنى اول
 الشئ اى ابتدئ واقتح به او من شب الشعر زاد في لونه واظهر حسنه وجاله فعنى شب الكلام
 به زين واظهر جماله به فلا حاجة في حل التشبيب على الافتتاح الى ما نقل الشارح عن الامام
 الواحدى من ان التشبيب ذكر ايام الشباب واليهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصائد
 الشعر فسمى ابتداء كل امر تشبيهاً وان لم يكن في ذكر الشباب (من نسب) اى وصف الجمال

(اوغيره) كالادب والافتخار وغير ذلك (الى المقصود) متعلق بالتخلص (مع رعاية الملازمة بينهما) اى بين ما شرب الكلام به وبين المقصودواحتز به عن الاقتضاب وهو ارتجال المقصود من غير تمهيد مقدمة من التكلم وتوقع من المخاطب في الاحتجاج الاقتضاب الاقنطاع واقتضاب الكلام ارتجاله واعلم ان التخلص في العرف تخصيص بالانتقال مما شرب به الكلام الى المقصود مع رعاية الملازمة بينهما على ما صرح به في الايضاح فالاولى ان يقال وثانيها التخلص اى الانتقال مما شرب الخ ليعلم الناشئ الاصطلاح ولا يظن العارف الاطالة لكن ما ذكره الشارح من انه لا معنى لقوله مما شرب به الكلام من نسب لان التشبيب بعينه هو التشبيب وهو ان يصف الشعر حال المرأة وحاله معها في العشق يقال هو تشبيب بفلان اى نسب بها فتشبيب الكلام بالنسب اوتنحوه مما لا يظهر معناه في اللغة اللهم الا ان يقال لما كان اكثر ما يفتح به القصائد والمدائح نسبيا وتشبيها ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح فقد اندفع بما حقق على انه مما يحب لانه لا مجال له بعد ذكر كلام الامام الواحدى ثم ان التخلص قليل في كلام المتقدمين كما يشير اليه من ان مذهب العرب هو الاقتضاب واما التأخرون فقد اهجوا به لما فيه من الحسن وبراعة الشاعر ولعل حسن الاقتضاب دعوى ان المقصود من كمال الحسن بلغ غاية مراتب القبول بحيث يتمكن في جبهه ابننا وقع ثم وجوب التأنق في التخلص ليس مبنيا على عدم صحة الاقتضاب وليس دأرا على مذهب التأخرين كما يكاد يتقرر في الوهم القاصر بل مع حسن الاقتضاب اذا عدل عنه الى التخلص ينبغي ان يتأنق فيه (كقوله) اى قول ابى تمام في عبدالله بن طاهر (يقول في قومس) بالضم وفتح الميم صقع كبير بين خراسان وبلاد الجبل اواقليم بالاندلس والظرف يتعلق بقول (قومي) فاعل يقول ولا يخفى شدة تناسب قومي وقومس سيما مع تناسب السين والباء لان احدهما يتقلب الى الآخر كما في سادس وسادى (وقد اخذت منا) حال من قومي اى نقصت منا القوة واثرت فينا يقال اخذ منه اذا نقصه واثر فيه (السرى اعتبر تأنيث تأنيث السرى على لفظه بنى اسد فيها وفي هدى لانهما على وزن الجمع دون المصدر الاعلى استعمال قليل فتوهما انهما جمع سرية وهدبة على وزن غرقة وليس التأنيث لتغليب خطي على السرى لان المؤنث لا يغلب على المذكر والسرى السيرة العالة الليل (وخطي) جمع خضوة كسجدة وهى ما بين القدمين (المهرية) المنسوبة الى مهر بن حيدان بطن من قضاعة فيهم نجيب تسبق التحليل فيقال لا بلهم ابل مهرية (والقود) جمع اقود وهو الشديد العنق وقال الشارح وهى الطويلة الظهور والاعناق اى يقول في قومس قومي والحال ان من اوله السرى ومسيرة المطايا بالخطي قد اثيرت فينا ونقصت من قوا فان قوله وخطي المهرية عطف على السرى لاعلى قوله منا بمعنى ان السرى اخذت منا ومن خطي ابل على ما توههم ومفعول يقول قوله (امطلع الشمس) مبتدأ خبره (تجنى) اى تطلب (ان توم) اى تقصده (بنا) اى معنا يعنى هل تسرى معنا الليل الى مطلع الشمس يحتمل ان يريدوا الشمس الحقيقية ويحتمل ان يريدوا منزل ممدوحه (فقلت كلا ولكن مطلع الجود) ردع للقوم وتنبه يعنى لا اقصد مطلع الشمس مع وجود مطلع الشمس وتنبهوا انه لا وجه لقصد مطلع الشمس مع وجود مطلع الجود اوانه لا ينبغي ان يسمى منزله منزل الشمس ولكن مطلع الجود قال الشارح واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابى الطيب *نودعهم والبين فينا كانه قنابن ابى الهيثم في قلب فليق البين الفراق والفيلق الجلبش (وقد ينتقل منه) اى مما شرب به الكلام (الى ما لا بلاية ويسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب وهو مذهب العرب) اى

العرب الجاهلية برشد إليه قوله (ومن المخضرمين) أي الذين مضى بعض عمرهم في الجاهلية وبعضه في الإسلام أو من أدر كهما أو شاعر أدر كهما فالقوله المستفادة من قوله وقدينتقل بالنسبة إلى من بعد العرب والمخضرمين فأياك وتوهم القصاص أن التمثيل بشعر أبي تمام للاقتضاب الذي هو مذهب العربية ومن يليهم سهو (كقوله) أي قول أبي تمام وهو من الشعراء الإسلامية في الدولة العباسية (لو رأى الله) أي علم الله (أن في الشيب خيرا جاورته الأبرار في الخلد) أي في الجنة بقربة الأبرار (شيبا) جمع أشيب حال من الأبرار لأن اللابن أن يجاوره الأبرار على أحسن حال أولان الجنة دار الخير ولا يخفى أن مقتضى المقام أن يقول ما جاوره أحد من الأبرار شابا إلا أنه راعى مصلحة الوزن فجعل المعنى تابعا لللفظ ثم انتقل إلى ما يليه فقال (كل يوم تبدي صروف الأيام إلى خلقا من أبي سعيد عرييا) ويمكن أن يخرج هذا البيت من الاقتضاب إلى التخلص بأن يقال رجبتر جميع الشباب على الشيب الخلق الغريب الجديد على الخلق القديم أو بأن يقال يريد أنه مع ابتلاي بالشيب لا بأس لي بظهور غراب خلق أبي سعيد ولا يخفى أنه لا يوافق نبي الخبر عن الشيب ماحا في مدح الشيب وفضله في الشرع فاللابن بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله (ومنه) أي من الاقتضاب (ما يقرب من التخلص) في أنه يشوبه شيء من الملايعة (كقولك بعد جدد الله ما بعد) فإني قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة أنه قد انتقل من الحمد إلى كلام آخر من غير رعاية ملايعة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة أنه لم يؤت بالكلام الآخر فجاءه من غير قصد إلى ارتباط وتعليق بما قبله بل إلى لفظ ما بعد أي مما يلي من شيء بعد جدد الله فكذا قصد إلى ربط هذا الكلام بما قبله (وقيل وهو فصل الخطاب) في القاموس ما بعد أي بعد دعائي لك وأول من قاله داود عليه السلام أو كعب بن لؤي هذا ويعلم منه أنه يقال من غير أن يقع بعد جدد أو غيره ومعناه حينئذ بعد دعائي لك والظاهر أن فصل الخطاب الفاصل بين الحق والباطل والخطاب المفصول الغير المنشأ به وكل منهما نتيجة العلم بالشيء على وجه الكمال وإن قال ابن الأثير والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو ما بعد لأن المتكلم يفتتح في كل أمر ذي شأن بذكر الله تعالى وتحميد صفاته ثم يخرج من ذلك المنطلق المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله ما بعد هذا والمفعول المقبول أن المراد من هذا المفعول أن ما بعد من فصل الخطاب (وكقوله هذا وإن للطاغين لشر مآب) فذكر هذا بقربه إلى التخلص لأن فيه نوع ارتباط لأن الواو بعده للحال ولفظ هذا ما خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف أو فاعل فعل محذوف (أي الأمر هذا أو هذا كما ذكر) أو معنى هذا أو مفعول فعل محذوف أي خذ هذا (و) قديكون الخبر مذكور أمثل (قوله) تعالى حيث ذكر جمعاً من الأنبياء وأراد أن يذكر عقبيه الجنة وأهلها (هذا ذكر وأن للمنفقين لحسن مآب) ولا يخفى أن التصريح بالخبر في بعض المواضع دون باقي الاحتمالات يرجح احتمال حذف الخبر وقال ابن الأثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو أحسن موقعا من التخلص وكقوله ما ذكر كلمة تم للتفاوت بين الكلامين ومثله فصل الكلام عن سابقه بقولك أعلم (ومنه) أي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص (قول الكاتب هذا باب) فإن فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ الحديث الآخر فجاءه ومن هذا القبيل لفظ أيضا في كلام المتأخرين من الكتاب (ونالها الانتهاه) أي نال المواضع الانتهاه (كقوله) أي قول أبي نواس في الخصب على وزن الحسيب ابن عبد الحميد (وإني جدير إذا بلغتك بالنبي) هي جدير بالفوز

بالاماني (وانت بما املت منك جدير فان تولاني) اي تعطيني (منك الجليل فاهله والا فاني عاذر)
 عن منك او عن سؤالي (وشكور) لما صدر عنك من سوابق العطايا والاصفاء الى المديح والتحايا
 (واحسنه) اي احسن الانتهاء (ما اذن بانتهاء الكلام كقوله) اي العربي (بقيت بقاء الدهر
 يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل) لان بقا السبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح
 حال او المعنى وهذا ادعاء لا يخصني بل يشاركني فيه جميع البرية ووجه الايدان انه
 تعورف الاتيان بالدعاء في الاخر وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والتأخرون
 يجتهدون في رعايته ويسمون حسن المقطع وبراعة المقطع (وجميع فوائح السور وخواتمها
 (واردة على احسن الوجوه) يقال هذا المماشي على مذهب ابي حنيفة من ان السجدة ليست
 جزءاً من السور والافلا توافوت بين الفوائح ونحن نقول المراد بقائحة السورة القائحة ولو على
 بعض المذاهب (واكملها) من البلاغة (يظهر ذلك بالتأمل) في تلك الفوائح جلها ومفرداتها
 والتنبه لرموزها واشاراتها في بادي النظر بل ربما يكون اول السورة دعاء هلى شخص
 واخرها مديحة طائفة او تهديد ووعيد لكن التأمل (مع التذكر لما تقدم) في الفنون الثلاثة يفصح
 عن وجوه من ابها بحيث لا يتصور مزينة عليه وابس مدى بلاغتها ما يدخل تحت طاقته البشر
 بل هو شذوذة مما حاط به خالق القوى والقدر ولكن هذا اخر ما القينا اليك من البدايع
 من افضل الصانع من الصنائع * ولو تأملت فيها وجدت سوى ما برزت به دقائق من
 الودائع * فلتطرق فيها نظر الاعتبار * لتطلع على ما لا يحصى من الاسرار * واجتنب من
 التعصب والانكار * فانه يحرمك عن مشاهدة رياض امثلات من الازهار * وعن ان تجتني لطايف
 الثمار * ربنا اللهم بارك فيما رزقت * ولا تضع اشجارا اورقت * ومنع بظلالها الطالين
 واذق من حلاوة ممارها الحاضرين والغائبين * والحمد لله

رب العالمين * وكان الفراغ من نسخه يوم

الجمعة الازهر رابع عشر شهر ربيع الاخر

عام ثلاثة ومائتين وتسعمائة

وصلى الله على سيدنا محمد

والله وصحبه جميعين

تم طبع هذا الكتاب العجيب * والجامع الاخذ بمجامع كل حاذق ولبيب * المسئلة فضايها
 وحججه * المستصعبة على غير اهله مهامهه ولحجه * المختومة به دفاتر التحقيق * الذي صار به
 مؤلفه جدرا بالمدايح وخلق * في ايام الدولة العززية * القايقه الفاضلة الابرزية * لازالت
 محفوظة بعناية رب البرية * في المطبعة العامرة بنظارة صاحب العطوفة والكمال
 (السيد احمد الكمال) الافندي ناظر المعارف العمومية * وبإدارة الاساذ الاكرم

(السيد احمد الطاهر) الافندي مدير المطبعة السلطانية

في واسط محرم الحرام سنة اربع ومائتين

ومائتين والف